

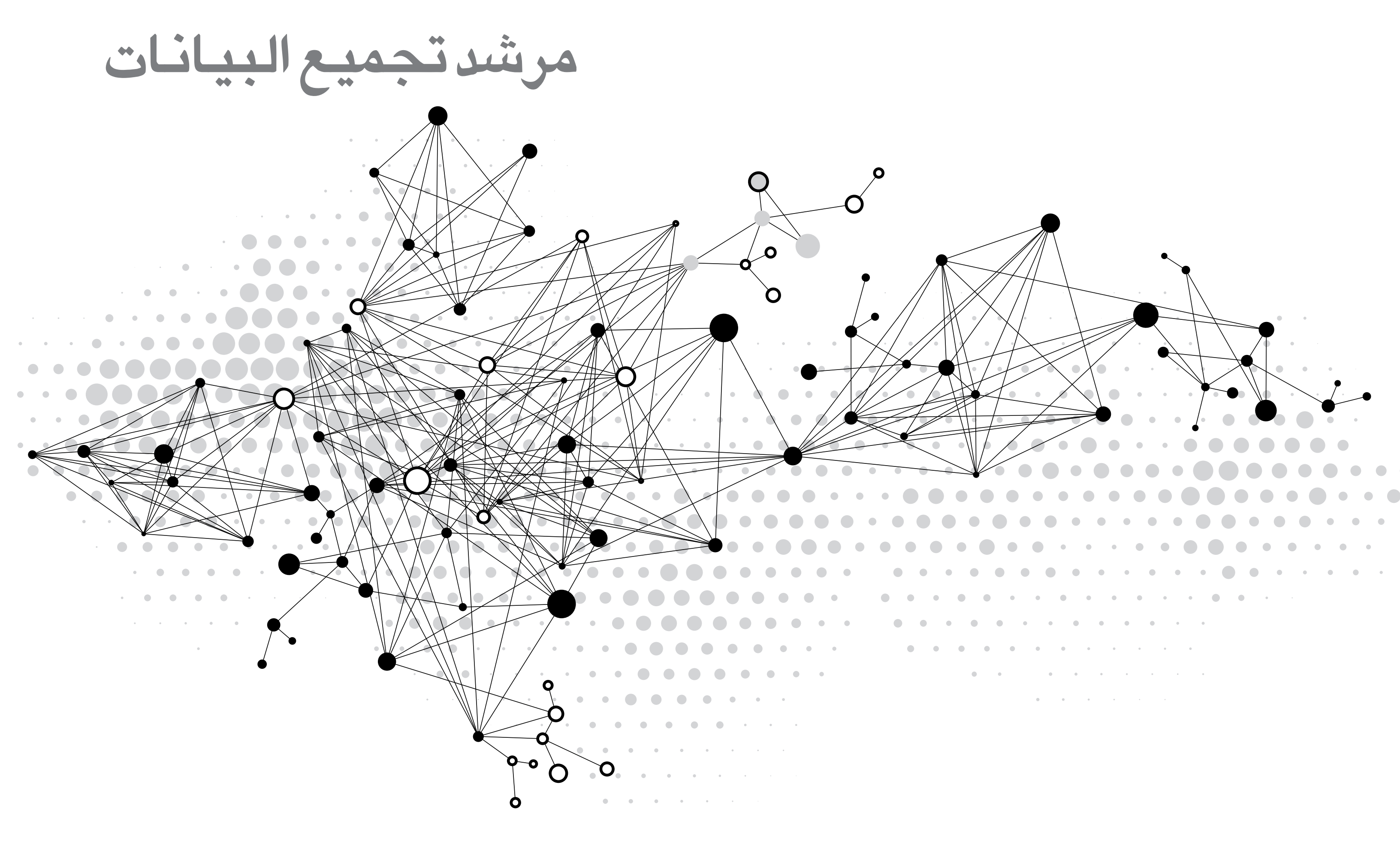
مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

صندوق النقد الدولي

مرشد تجميع البيانات



مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من
دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data
Joint Bank-Fund Library

مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – Washington, D.C: صندوق النقد الدولي ٢٠١٤.
p. ; cm.
«وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ... الذي نشره صندوق النقد الدولي في ٢٠٠٩»— تمهيد
يشمل فهرس.

ISBN: 978-1-51354-095-5

1. Balance of payments – Statistics – Handbooks, manuals, etc. 2. Investments – Statistics – Handbooks, manuals, etc. I. Title: Balance of payments and international investment position manual. II. International Monetary Fund.

HG3882.B35 2014

ISBN 978-1-51354-095-5 (paper)
978-1-51353-785-6 (Web PDF)
978-1-51357-319-9 (ePub)
978-1-51352-891-5 (Mobi)

يُرجى إرسال طلبات الحصول على هذه المطبوعة
إلى صندوق النقد الدولي على العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 7430-623 (202) فاكس: 7201-623 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.elibrary.imf.org
www.imfbookstore.org

المحتويات

الملاحق

الجداول

الأشكال البيانية

الأطر

الأمثلة



تمهيد

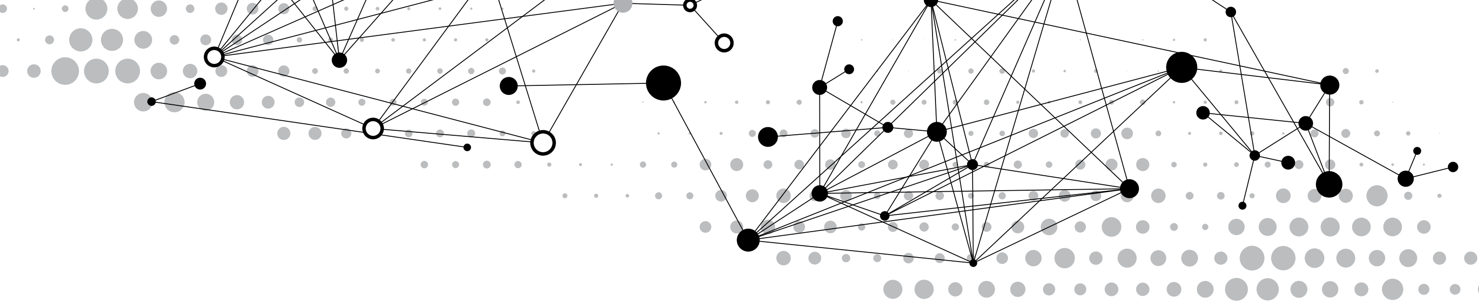
مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لعام ٢٠١٤ (المرشد) هو وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي نشره صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩. والغرض الأساسي من هذا المرشد هو تقديم المشورة العملية بشأن البيانات المصدرية ومنهجيات إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كي تكون متسقة مع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

وقد برزت ثلاثة موضوعات رئيسية أثناء إعداد «الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» وهي العولمة، والتوسع في شرح قضايا الميزانية العمومية، والابتكار المالي. ويحدد هذا المرشد مصادر البيانات وتعديلات البيانات المصدرية التي ستكون ملائمة لإعداد البيانات على أساس الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

ويقدم المرشد إرشادات تنطبق على الاقتصادات المختلفة — من أصغر الاقتصادات وأقلها تطوراً حتى أكثرها تقدما وتعقيدا. وينبغي أن يعمل معدو البيانات الوطنية على تطوير وتطويع مصادر البيانات وأساليب إعدادها على نحو يتلاءم مع ظروف بلدانهم، وذلك بمراعاة القيود العملية والقانونية في اقتصاداتهم.

ومن المفترض تطور أساليب إعداد البيانات في الاقتصادات بمرور الوقت مع ما تشهده من تغيرات. ومن ثم، لا يعرض المرشد منهجا إلزاميا أو قطعيا لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ولكن بدلا من ذلك، يحدد المرشد مواطن القوة والضعف النسبية في المناهج البديلة، ويحدد التعديلات التي قد يلزم إدخالها على البيانات المصدرية لاشتقاق تقديرات التدفقات والأرصدة والتي تتسق مع التوصيات الواردة في «الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي».

وتعزز الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الأسس النظرية والروابط القائمة مع الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى، ويتضمن هذا المرشد معلومات تفصيلية عن هذه الروابط. كذلك يقدم المرشد المشورة العملية حول استخدام البيانات المتاحة من الحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى في إعداد بيانات الحسابات الدولية.



شكر وتقدير

أشرف على إعداد هذا المرشد اثنان من مديري إدارة الإحصاءات المتعاقبين (أديلهايد بورغي– شميلتس [٢٠٠٨–٢٠١٢] ولوي مارك دوشارم [٢٠١٣– حتى الآن]. وطوال فترة الإعداد كان روبرت هيث هو نائب المدير المسؤول.

وفي قسم ميزان المدفوعات التابع لإدارة الإحصاءات، شغلت السيدة تمارا رازين (اقتصادي أول)، دور منسقة عملية الإعداد وقامت كذلك بصياغة بعض الفصول وتحرير مساهمات مؤلفين آخرين. وقام السيد رالف كوزلو(رئيس القسم) بالمتابعة الوثيقة للعمل الجاري. وساهم في هذا المشروع عدد آخر من الخبراء في القسم، منهم السيد إدواردو ڤالديفيا–ڤيلارديه (نائب رئيس القسم)، والسيد بول أوستين، والسيد خوسيه كارلوس مورينو–راميريث، والسيدة سيلفيا ماتي، والسيدة ريتا مسياس (وجميعهم اقتصاديون أول)، والسيدة إما أنغولو، والسيدة كورنيليا هامر (وكلاهما اقتصادي)، والسيدة كولين كارديللو والسيد جون جويس (وكلاهما متقاعد حالياً وكانا قد شغلا مركز اقتصادي أول سابقا)، والسيدية لويدا كروز (اقتصادي أول سابقا، وتعمل حاليا في بنك الفلبين المركزي)، والسيدة بيانكا أولي (التي خدمت سابقاً في قسم ميزان المدفوعات وتعمل حاليا في بنك النمسا الوطني).

وساهم في النص كذلك خبراء من أقسام أخرى في إدارة الإحصاءات: قسم نشر ومراجعة البيانات (السيد آندرو كيتيلي، نائب رئيس القسم، والسيد مارك ڤان–فيرش، اقتصادي أول)، وقسم المؤسسات المالية (السيد آرتاك هاروتوانيان، نائب رئيس القسم)، وقسم مالية الحكومة (السيدة ساجيه دي كليرك، اقتصادي أول)، وقسم القطاع الحقيقي (السيد كيم زيتشانغ، رئيس القسم، والسيد روبرت ديبلزمان، نائب رئيس القسم، والسيد توماس ألكسندر، اقتصادي أول)، وقسم المعلومات الإحصائية (السيد رنيه پيشيه، نائب رئيس القسم، والسيد جيمس تشان، مساعد إدارة المعلومات).

وأفاد المرشد من المساهمات والتعليقات المكتوبة من خبراء خارجيين ومؤسسات مختلفة، لا سيما من السيد بول ماهوني (رئيس فرع في مكتب الإحصاءات الأسترالي، الذي أعد المسودات الأولية لستة من الفصول أو الملاحق)، والسيدة آن هاريسون، محرر نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وفرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، والبنك المركزي الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التسويات الدولية. وقدم دراسات الحالة فريق الوحدة النموذجية لإحصاءات القطاع الخارجي ضمن مشروع صندوق النقد الدولي وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لمبادرات نشر البيانات المعززة،[١] والبنك المركزي الأوروبي، وبنك النمسا الوطني، وبنك موريشيوس.

وقام السيد ستيوارت براون (متقاعد حالياً، وعمل سابقا في مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة) بمراجعة مسودات الفصول والملاحق لضمان اتساقها مع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. كذلك تعرب إدارة الإحصاءات عن تقديرها وامتنانها للتعليقات على مسودة المرشد التي أبداها معدو الإحصاءات من أنحاء العالم أثناء المناسبات العديدة التي أتيحت خلالها المسودة لتعليق الجمهور. وقد تم إعداد هذا المرشد في ظل الإرشادات العامة من لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات.

وقدم السيد رودريكو دي نيتي، والسيدة إستير جورج (كلاهما من إدارة الإحصاءات) الدعم الإداري في إعداد النص. وقامت السيد كاثي غانييه، مسؤول التواصل من إدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بتحرير الوثيقة النهائية وتنسيق إنتاج المطبوعة.

لوي مارك دوشارم
مدير إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

[١] يتألف الفريق من السيد سايمون كوين (مدير الوحدة النموذجية)، والسيد كينيث أغيسا، والسيد هوارد موراد.

الاختصارات

ABO	accrued benefit obligation	التزامات المزايا المستحقة
AP	approval of foreign investment	الموافقة على الاستثمار الأجنبي
BD4	OECD *Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*, fourth edition	الطبعة الرابعة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
BEC	Broad Economic Category	فئة اقتصادية واسعة
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BLA	Bilateral Loan Agreements	اتفاقيات الاقتراض الثنائية
BML	broad-money liability	الخصوم النقدية بالمعنى الواسع للنقود
BOM	Bank of Mauritius	بنك موريشيوس
BPM5	*Balance of Payments Manual, fifth edition*	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة
BPM6	*Balance of Payments and International Investment Position Manual*, sixth edition	الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
c.i.f.	cost, insurance, and freight	التكلفة والتأمين والشحن (سيف)
CB	central bank	البنك المركزي
CBS	central bank survey	مسح البنك المركزي
CDIS	Coordinated Direct Investment Survey	المسح المنسق للاستثمار المباشر
COPC	Current Operating Performance Concept	مفهوم قياس أداء العمليات الجارية
CPC	Central Product Classification	نظام التصنيف المركزي للمنتجات
CPIS	Coordinated Portfolio Investment Survey	المسح المنسق لاستثمارات الحافظة
CR	credit	قيد دائن
CSDB	Centralized Securities Database Committee	لجنة قاعدة البيانات المركزية للأوراق المالية
DAC	Development Assistance	مساعدة إنمائية
DC	domestic credit	ائتمان محلي
DCS	depository corporations survey	مسح شركات الإيداع
DFID	United Kingdom Department for International Development	إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
DI	direct investment	استثمار مباشر
DIENT	direct investment enterprise	مؤسسة استثمار مباشر
DOTS	*Direction of Trade Statistics*	إحصاءات وجهة التجارة
DQAF	Data Quality Assessment Framework	إطار تقييم جودة البيانات
DR	debit	قيد مدين
DSD	data structure definitions	تعاريف هياكل البيانات
DTC	deposit-taking corporations	شركات تلقي الودائع
e. g.	exempli gratia (for example)	على سبيل المثال
EBOPS	Extended Balance of Payments Services (Classification)	خدمات ميزان المدفوعات الموسعة (تصنيف)
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
EDDI	Enhanced Data Dissemination Initiative	مبادرة نشر البيانات المعززة
EDS	external debt statistics	إحصاءات الدين الخارجي
EDSG	*External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users*	إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها
ESCB	European System of Central Banks	الجهاز الأوروبي للبنوك المركزية
ESO	employee stock option	خيار الاكتتاب الممنوح للموظفين
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
f. o.b.	free on board	تسليم ظهر السفينة (فوب)

FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FDIR	Framework for Direct Investment Relationships	إطار علاقات الاستثمار المباشر
FDR	full direct reporter	شركات الإبلاغ المباشر الكامل
FIN	IMF Finance Department	إدارة المالية في صندوق النقد الدولي
FISIM	financial intermediation services indirectly measured	خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة
FMA	Financial Market Authority	هيئة الأسواق المالية
FP	financial press	الصحافة المالية
FPSO	floating production, storage, and off-load (vessels)	الإنتاج والتخزين والتفريغ العائم (سفن)
FS	Financial statements of enterprises	الكشوف المالية للمؤسسات
FSC	Financial Services Commission	لجنة الخدمات المالية
GAB	General Arrangements to Borrow	الاتفاقات العامة للاقتراض
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
GBC	global business corporation	شركة أعمال عالمية
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFS	government finance statistics	إحصاءات مالية الحكومة
GFSM	*Government Finance Statistics Manual*	دليل إحصاءات مالية الحكومة
GNI	gross national income	إجمالي الدخل القومي
HS	Harmonized Commodity Description and Coding System	النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها
i.a.	inter alia (among other things)	من جملة أمور أخرى
IAS	International Accounting Standard	معيار محاسبي دولي
IASB	International Accounting Standards Board	المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
IBS	international banking statistics	الإحصاءات المصرفية الدولية
IFS	*International Financial Statistics*	تقرير الإحصاءات المالية الدولية
IIP	international investment position	وضع الاستثمار الدولي
IIP Guide	*Quarterly International Investment Position Statistics: Data Sources and Compilation Techniques*	إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية: مصادر البيانات وطرق الإعداد
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IMTS	international merchandise trade statistics	إحصاءات التجارة الدولية للبضائع
IMTS 2010	*International Merchandise Trade Statistics: Concepts and Definitions*	إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف
IO	international organization	منظمة دولية
IRFCL	*International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidance for Data Template*	الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي
IRTS 2008	*International Recommendations for Tourism Statistics 2008*	التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨
ISIN	International Securities Identification Number	الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
ITRS	international transactions reporting system	نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
JEDH	Joint External Debt Hub	مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي
MC	management company	شركة إدارة
MFS	monetary and financial statistics	الإحصاءات النقدية والمالية
MFSM-CG	*Monetary and Financial Statistics Manual and Compilation Guide (2013)*	دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها (٢٠١٣)
MMF	money market fund	صندوق سوق المال
MSITS 2010	*Manual on Statistics of International Trade in Services*	دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
MTO	money transfer operator	شركة لتحويل الأموال
n.i.e.	not included elsewhere	غير مدرجة في موضع آخر
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
NAV	net asset value	صافي قيمة الأصول
NCB	national central bank	بنك مركزي وطني
NFA	net foreign assets	صافي الأصول الأجنبية
NGO	nongovernmental organization	منظمة غير حكومية
NPA	Note Purchase Agreement	اتفاقية شراء السندات

NPISH	nonprofit institution serving households	مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية
ODA	Official Development Assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
ODC	other depository corporations	شركات الإيداع الأخرى
ODCS	other depository corporations survey	مسح شركات الإيداع الأخرى
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OeNB	Öesterreichische Nationalbank	بنك النمسا الوطني
OFBV	own fund at book value	الأرصدة الذاتية بالقيمة الدفترية
OFC	other financial corporations	الشركات المالية الأخرى
OFCS	other financial corporations survey	مسح الشركات المالية الأخرى
OIN	other items net	بنود أخرى صافية
PBO	projected benefit obligation	التزامات المزايا المتوقعة
PCFS	private capital flows survey	مسح تدفقات رؤوس الأموال الخاصة
PDR	partial direct reporter	شركات الإبلاغ المباشر الجزئي
PSA	production sharing arrangement	اتفاقات اقتسام الإنتاج
QEDS	Quarterly External Debt Statistics	إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية
RL	register of external loans	سجل القروض الخارجية
RPF	reserve position in the IMF	مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي
SBS	security-by-security	كل ورقة مالية على حدة
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDMX	Statistical Data and Metadata Exchange	تبادل البيانات الإحصائية والوصفية
SDR	special drawing right	حقوق السحب الخاصة
SDRF	Supplementary Data Report Forms	استمارات إبلاغ البيانات التكميلية
SITC	Standard International Trade Classification	التصنيف الموحد للتجارة الدولية
SMEs	small and medium-sized enterprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SNA	system of national accounts	نظام الحسابات القومية
SPE	special purpose entity	كيان ذو غرض خاص
SRF	standardized report form	استمارة إبلاغ موحدة
SUR	survey	مسح
TIC	Treasury International Capital	نظام الخزانة الأمريكية لإبلاغ بيانات رؤوس الأموال الدولية
U.S.	United States	الولايات المتحدة
UCP	ultimate controlling parent	المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
2008 SNA	*System of National Accounts 2008*	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

١ مقدمة

الغرض من المرشد

١–١ مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (المرشد) هو وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي التي نشرها صندوق النقد الدولي في ٢٠٠٩. ويمثل هذا المرشد تحديثا لمرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات الصادر عام ١٩٩٥. ويعالج دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في طبعته السادسة التطورات المهمة التي شهدها الاقتصاد الدولي منذ صدور الطبعة الخامسة، بما فيها تلك التطورات التي نشأت نتيجة العولمة، والتوسع في شرح قضايا الميزانية العمومية، والأنماط المتغيرة للوساطة المالية. ويتمثل الغرض من هذا المرشد في بيان كيفية التطبيق العملي لإطار المفاهيم الوارد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتناول الفقرات من ١١–٢٤ في هذا الفصل وصف العناصر الرئيسية في هذا الإطار. وليس المقصود بهذا المرشد أن يكون دليلا إرشاديا مستقلا عن الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وإنما يفترض في مستخدمي المرشد الإلمام بما ورد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

١–٢ ويتضمن دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في طبعته السادسة عرضا لتفاصيل العلاقة المهمة بينه وبين نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كما يرد عرضها في الملحق ٦ من هذا المرشد. وتشمل الحسابات الدولية كلا من ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول المالية والخصوم. ويعد بيان ميزان المدفوعات معادلا لحسابات بقية العالم في نظام الحسابات القومية،[١] ويمكن اعتبار بيان وضع الاستثمار الدولي أحد عناصر حسابات الميزانية العمومية القطاعية في نظام الحسابات القومية. وبالتالي، عندما يصف المرشد الطريقة التي يمكن اتباعها في إعداد بيانات الحسابات الدولية، فإنه يوضح كذلك كيفية إعداد حساب بقية العالم في نظام الحسابات القومية.

١–٣ وقد أُعِد هذا المرشد لمساعدة معدي بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على تفهم مختلف أساليب إعداد البيانات المستخدمة حول العالم في إعداد الحسابات الدولية. ومن المفترض أن يكون المرشد مفيدا لمعدي بيانات الحسابات القومية المعنيين بإعداد حساب بقية العالم وذلك باستخدام بيان ميزان المدفوعات أو مصادر بيانات ميزان المدفوعات.

١–٤ ويمكن أن يكون المرشد مهما لمستخدمي إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الراغبين في تفهم طبيعة مصادر البيانات ومستوى جودتها والأساليب التي تستند إليها الحسابات الدولية وجداول الحسابات القومية ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، عندما يقوم معدو الإحصاءات الوطنية بنشر وثائق تبين المفاهيم والمصادر والأساليب الوطنية، يمكن عندئذ مقارنتها بأفضل الممارسات التي يعرضها هذا المرشد.

١–٥ وقد تضمن إعداد المرشد مشاورات واسعة مع معدي الحسابات الدولية وأطراف معنية أخرى في أنحاء العالم، ومنها لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات.

نطاق المرشد

١–٦ تضمن إعداد المرشد النظر في المهام الرئيسية التي عادة ما يؤديها معدو بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وبينما تختلف هذه المهام من اقتصاد إلى آخر، تمثل القائمة التالية مجموعة من المهام المعتادة:

- استخلاص البيانات من الإحصاءات المتوفرة (مثل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وإحصاءات الهجرة، وغيرها من إحصاءات المصادر الرسمية) والتي ربما يكون لمعد بيانات ميزان المدفوعات بعض التأثير ولكنه لا يملك السيطرة الكاملة عليها.
- استخلاص البيانات من الإحصاءات المتوفرة (مثل نظم الإبلاغ عن معاملات النقد الأجنبي والمعاملات الدولية الأخرى ومسوح قطاعات الأعمال) التي يتولى

---

[١] يعرض نظام الحسابات القومية حسابات بقية العالم من وجهة نظر الوحدات غير المقيمة، في حين يعرض دليل ميزان المدفوعات نفس المعاملات من وجهة نظر الوحدات المقيمة.

إدارتها معد إحصاءات ميزان المدفوعات، إما بمفرده أو بالاشتراك مع معدي إحصاءات آخرين.

- إعداد الحسابات الدولية، بما فيها ميزان المدفوعات والسلاسل التكميلية لميزان المدفوعات، وبيان وضع الاستثمار الدولي
- إدارة بيانات الحسابات الدولية ونشرها وتوزيعها والتواصل مع المستخدمين
- تقييم وتطوير مصادر البيانات وأساليب إعدادها عند الاقتضاء
- تقييم جودة البيانات

١–٧ ويغطي المرشد كل المهام أو الوظائف في القائمة السابقة. وعلى سبيل المثال، يتضمن المرشد وصف مصادر البيانات التي يستخدمها معدو إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وبالنسبة لمصادر البيانات التي يديرها معدو البيانات في المعتاد، يتضمن هذا المرشد أيضا مناقشة حول تصميم عملية جمع البيانات وإدارتها.

١–٨ ومن الصعب تحديد معالم منهجية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لأن الاقتصادات المختلفة وضعت إجراءاتها بصورة مستقلة، ويمكن اعتبار كل منهجية وطنية فريدة في حد ذاتها. ورغم ظهور بعض الأنماط، فإن التجارب الوطنية المختلفة أوجدت مناهج مختلفة عما يمكن اعتباره المنهجية الأكثر ملائمة. ومن ثم، لا يمكن عرض منهجية واحدة ملائمة لكل الحالات. وبدلا من ذلك، يتناول المرشد عدة خيارات قد تكون متوافرة. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة الاقتصادات التي لديها نظم متطورة في إعداد الإحصاءات، يتضمن المرشد معايير يمكن الاستناد إليها في مقارنة هذه النظم وتقييمها. وفي حالة الاقتصادات التي قد تحتاج إلى تحسين بعض الجوانب في نظم إعداد البيانات لديها، يقدم المرشد معلومات عن المناهج المستخدمة في اقتصادات أخرى. وفي حالة الاقتصادات التي ليس لديها نظم متطورة، يتضمن المرشد المشورة بشأن إعداد بنود ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ومجموعة من الاستمارات النموذجية لجمع البيانات يمكن استخدامها كنقطة بداية نحو إعداد نظام لجمع البيانات.

هيكل المرشد

١–٩ يضم هذا المرشد ١٧ فصلا وثمانية ملاحق. وتصف الفصول من ٢ إلى ٩ المصادر التي يمكن استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتناول الفصول من ١٠ حتى ١٦ إعداد عناصر محددة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والإحصاءات ذات الصلة، بما فيها قيد معاملات التمويل الاستثنائي في ميزان المدفوعات. ويناقش الفصل ١٧ اثنين من جوانب تقييم جودة البيانات—هما سهولة الاطلاع على هذه الإحصاءات ومنفعتها.

١–١٠ ويحتوي المرشد على ثمانية ملاحق تناقش المسائل المنهجية المعقدة وقضايا إعداد البيانات، وكذلك قضايا أخرى متعلقة بالعديد من الحسابات. ويعرض الملحق ١ مصفوفة تحويل لمطابقة العناصر الأساسية في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات مع العناصر الأساسية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتناقش الملاحق الثلاثة التالية قضايا متعلقة بإعداد تقديرات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (الملحق ٢)، وخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (الملحق ٣)، والاستثمار الأجنبي المباشر (الملحق ٤). ويبحث الملحق ٥ أساليب إعداد بيانات ميزان المدفوعات على أساس إقليمي (حسب الاقتصاد الشريك أو مجموعة الاقتصادات). ويعرض الملحق ٦ الروابط بين الحسابات الدولية والحسابات القومية، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة، ويتضمن عرضا موازيا لقيد التدفقات والمراكز في نظام الحسابات القومية والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويقدم الملحق ٧ نظام الترميز في ميزان المدفوعات، وأخيرا يعرض الملحق ٨ مجموعة من ٢٣ استمارة مسح نموذجية.

١–١١ وينطوي هذا المرشد على قدر من التكرار. فيصف بعض العناصر المحددة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في مواضع مختلفة (فيتناول موضوع الاستثمار المباشر في الفصل ٣، مسوح محددة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ والفصل ٩، وضع الاستثمار الدولي؛ والفصل ١٠، الحساب المالي؛ والملحق ٤، الاستثمار الأجنبي المباشر). ويرد وصف هذه العناصر المحددة في سياق الفصل/الملحق ذي الصلة لضمان تغطية الموضوع بشكل كافٍ.

إطار المفاهيم

١–١٢ قبل مناقشة مصادر البيانات والأساليب المستخدمة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، يجب تقديم عرض موجز لإطار المفاهيم التي تقوم عليها الحسابات الدولية. ويقدم العرض الموجز التالي ملخصا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وللاطلاع على عرض أوفى، يُرجى الرجوع إلى الطبعة السادسة من الدليل. وفي الحالات التي قد يرى القارئ أن المشورة التي يقدمها هذا المرشد بشأن المفاهيم قد تُفسَّر على نحو يحيد عن سياق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، عندئذ ينبغي استخدام الدليل

باعتباره المصدر الأساسي للمشورة حول المفاهيم. أما مفاهيم الحسابات الدولية فهي متسقة مع نظام الحسابات القومية، ومن ثم يمكن مقارنتها أو تجميعها مع غيرها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

١–١٣ وتقدم الحسابات الدولية للاقتصاد المعني عرضا موجزا للعلاقات الاقتصادية بين المقيمين في هذا الاقتصاد والعالم الخارجي وتوفر إطارا متكاملا لتحليل العلاقات الاقتصادية الدولية لهذا الاقتصاد. وتتألف من الكشوف الإحصائية التالية:

- وضع الاستثمار الدولي — وهو بيان إحصائي يوضح في نقطة زمنية معينة قيمة (١) الأصول المالية للمقيمين في الاقتصاد المعني والتي تمثل مطالبات مستحقة على غير مقيمين أو في شكل سبائك ذهب مُحتفظ بها كأصول احتياطية، و(٢) الخصوم المستحقة على الاقتصاد المعني لغير المقيمين.
- ميزان المدفوعات — وهو بيان يلخص المعاملات الاقتصادية بين مقيمين وغير مقيمين أثناء فترة زمنية محددة
- التغيرات الأخرى في حساب الأصول المالية والخصوم — وهو بيان يوضح التدفقات الأخرى، مثل فروق التقييم، ويطابق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي عن فترة محددة من خلال عرض التغيرات الناتجة عن أحداث اقتصادية بخلاف المعاملات بين مقيمين وغير مقيمين.

١–١٤ ويتألف الاقتصاد من كل الوحدات المؤسسية المقيمة في إقليم اقتصادي معين. والمفهوم الأكثر شيوعا للاقتصاد الإقليمي هو المنطقة الخاضعة للسيطرة الاقتصادية الفعلية لحكومة واحدة. ولأغراض إعداد الإحصاءات العالمية وإبلاغ البيانات لصندوق النقد الدولي، من المهم أن تتوافر بيانات عن كافة المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة معينة، بما فيها أي مناطق خاصة، حتى وإن كانت هذه المناطق الخاصة تُستبعد أو تُعرض بصورة منفصلة لبعض الأغراض المتعلقة بهذه الحكومة. أما الكيانات الاقتصادية التي تربطها علاقات أوثق مع اقتصادات أخرى فهي كيانات غير مقيمة.[٢]

التدفقات والمراكز

١–١٥ تشير التدفقات إلى الأعمال الاقتصادية وآثار الأحداث خلال فترة محاسبية معينة، وتشير المراكز إلى مستوى معين من الأصول والخصوم في وقت محدد. وتُقَيَّد التدفقات الدولية في الحسابات بوصفها معاملات (ميزان المدفوعات) وتدفقات أخرى (تغيرات أخرى في حساب الأصول المالية والخصوم). وتُقَيَّد مراكز الأصول المالية والخصوم الخارجية في وضع الاستثمار الدولي. والعلاقة بين التدفقات والمراكز هي علاقة تكامل، بمعنى أن جميع التغيرات التي تحدث في المراكز بين نقطتين زمنيتين تفسرها بالكامل التدفقات المقيَّدة. وتصنف مراكز وتدفقات الأصول المالية والخصوم في مجموعات حسب تصنيف وظائفها وأدواتها. أما المعاملات غير المالية فتصنف عادة في مجموعات وفقا لطبيعتها وخصائصها. وترد مناقشة التدفقات والمراكز بالتفصيل في الفصل الثالث في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

١–١٦ وتشكل المعاملة تفاعلا بين وحدتين مؤسسيتين وفقا لاتفاق متبادل أو بحكم القانون وتنطوي على مبادلة قيمة بقيمة أو تحويل. ويمتد هذا التعريف ليشمل الأعمال التي تجرى داخل الوحدة المؤسسية والأصلح من الوجهة التحليلية معالجتها وقيدها بصورة منفصلة كمعاملات، مما يرجع غالباً لأن الوحدة تعمل في اقتصادين مختلفتين، كأن يعمل أحد أجزائها كفرع غير مقيم. ويمتد التعريف أيضا ليغطي التحويلات بلا مقابل، من خلال تحديد التحويلات باعتبارها التدفق المناظر للقيمة الاقتصادية المقدَّمة. والمعاملات المقيَّدة في الحسابات الدولية هي معاملات تجري بين وحدتين مؤسسيتين، تكون إحداهما مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات والأخرى غير مقيمة فيه، وهو ما يمثل تغيرا في الملكية الاقتصادية بين الوحدات.

١–١٧ وتمثل التدفقات الأخرى التغيرات في حجم أصول أو خصوم أو في قيمتها أو تصنيفها لا تكون ناتجة عن معاملة بين مقيم وغير مقيم. وتغطي التدفقات الأخرى نوعين رئيسيين: (١) التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، مما يعكس دخول أصول جديدة في الميزانيات العمومية وخروج أصول وخصوم قائمة من الميزانيات العمومية لا تكون ناشئة عن تفاعلات متفق عليها بين الوحدات المؤسسية (أي المعاملات)، و(٢) عمليات إعادة تقييم (مكاسب وخسائر الحيازة) أحد الأصول أو الخصوم الناشئة من التغيرات في أسعار الصرف أو من التغيرات الأخرى في الأسعار.

١–١٨ ويشير تعبير «المراكز» الى مستوى الأصول المالية أو الخصوم في نقطة زمنية معينة ويتم قيدها في وضع الاستثمار الدولي. ويتم ربط المراكز عند نقطتين زمنيتين بالتدفقات خلال الفترة الممتدة بينهما لأن التغيرات في المراكز تنشأ عن المعاملات والتدفقات الأخرى.

---

[٢] يتناول الفصل الرابع في «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» مفهوم الإقامة باستفاضة.

النظام المحاسبي

١–١٩ ينبغي إعداد الحسابات الدولية للاقتصاد المعني على أساس مسك الدفاتر بنظام القيد المزدوج الرأسي من منظور المقيمين في ذلك الاقتصاد، وبيانه في عمودين.[٣] ونظرا لأن كل معاملة تكون إما مبادلة أو تحويلا، فإنها تقتضي إدخال قيدين بقيمة متساوية. وتضمن طريقة مسك الدفاتر بنظام القيد المزدوج الرأسي تساوي مجموع كل القيود الدائنة مع مجموع كل القيود المدينة لكل المعاملات. وفي الحسابات الدولية، يقدم صافي وضع الاستثمار الدولي مقياسا لصافي المطالبات المالية على غير المقيمين زائد سبائك الذهب المحتفظ بها كذهب نقدي.

١–٢٠ وفي الحسابين الجاري والرأسمالي، تندرج تحت القيد الدائن قيود صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي مستحق القبض والتحويلات مستحقة القبض والتصرف في الأصول غير المالية غير المنتَجة. ويُستخدم قيد مدين لتسجيل قيود الواردات والدخل الأولي مستحق الدفع والتحويلات مستحقة الدفع واقتناء الأصول غير المالية غير المنتَجة. وفي حالة المعاملات في الأصول المالية والخصوم، فإن استخدام مصطلحي «صافي اقتناء الأصول المالية» و«صافي تحمل الخصوم المالية» يلقي الضوء على تأثير الحساب المالي على وضع الاستثمار الدولي. وتُقَيَّد بنود الحساب المالي على أساس صاف مع الفصل بين كل أصل مالي وخصم (أي أنهما يبيِّنان التغيرات الناشئة عن كل القيود الدائنة والمدينة خلال فترة محاسبية معينة). ويشير التغير الموجب إلى ارتفاع في الأصول أو الخصوم بينما يشير التغير السالب إلى انخفاض في الأصول أو الخصوم.

١–٢١ وتوصي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي باستخدام أساس الاستحقاق لتحديد وقت قيد التدفقات. ويوفر أساس الاستحقاق أكثر المعلومات شمولا حيث يتم قيد جميع التدفقات (بما فيها المعاملات غير النقدية والمعاملات المحتسبة والتدفقات الأخرى). ويكتسب تغير الملكية الاقتصادية أهمية محورية في تحديد وقت القيد على أساس الاستحقاق. ويعني تغير الملكية من المنظور الاقتصادي انتقال كل ما يرتبط بها من مخاطر ومزايا وحقوق ومسؤوليات فعلية إلى المالك الجديد.

١–٢٢ ومن القضايا ذات الأهمية بالنسبة لمعدي بيانات ميزان المدفوعات تحويل بيانات المعاملات والمراكز المعَبَّر عنها بعملة واحدة إلى العملة (وحدة الحساب) المستخدمة في إعداد حسابات ميزان المدفوعات.[٤] وتوصي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بتحويل التدفقات على أساس أسعار الصرف السائدة وقت حدوث التدفقات وتحويل المراكز بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية. وينبغي استخدام النقطة الوسطى بين سعري البيع والشراء وقت حدوث المعاملات وفي نهاية يوم العمل في التاريخ المرجعي للمراكز.

١–٢٣ ورغم توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ الاختلالات نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات. وهذا الاختلال — ويُعرف بصافي السهو والخطأ — هو من السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، وينبغي عرضه منفصلا ضمن البيانات المنشورة.

التصنيفات المستخدمة في إحصاءات الحسابات الدولية

١–٢٤ يستند التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات إلى طبيعة الموارد الاقتصادية المقدمة والمتلقاة. ويعرض الحساب الجاري معاملات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين مقيمين وغير مقيمين؛ ويعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المُنْتَجَة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين مقيمين وغير مقيمين؛ ويعرض الحساب المالي صافي اقتناء الأصول المالية والتصرف فيها والخصوم. ويمثل مجموع رصيدَي الحسابين الجاري والرأسمالي صافي الإقراض (الفائض) أو صافي الاقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي، ويساوي ذلك من ناحية المفهوم صافي رصيد الحساب المالي. ويفسر الحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى معا التغير الذي يطرأ على وضع الاستثمار الدولي بين بداية الفترة ونهايتها.

١–٢٥ الأصول المالية هي المطالبات المالية لمقيمين على غير مقيمين مضافاً اليها حيازات سبائك الذهب، والخصوم المالية هي المطالبات المالية لغير مقيمين على مقيمين. وينقسم تبويب الأصول المالية والخصوم في الحساب المالي وفي وضع الاستثمار الدولي إلى ما يلي:

- النوع الوظيفي للاستثمار (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والمشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية).

---

[٣] يُشتق النظام المحاسبي الذي تقوم عليه الحسابات الدولية، إضافة إلى مسك الدفاتر بنظام القيد المزدوج الرأسي، من مبدأين آخرين لمسك الدفاتر (مسك الدفاتر بنظام القيد المزدوج الأفقي، ومسك الدفاتر بنظام القيد الرباعي). ويتناول الفصل الثالث في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي شرح هذه المبادئ المحاسبية باستفاضة.

[٤] تستخدم بعض الاقتصادات العملة الوطنية كوحدة الحساب، بينما تستخدم اقتصادات أخرى عملة مختلفة (كالدولار الأمريكي).

• أدوات الاستثمار (حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، وأدوات الدين، والأصول المالية والخصوم الأخرى)

• قطاع الطرف المحلي في المعاملة (البنك المركزي والحكومة العامة وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي، وقطاعات أخرى — تُقَسَّم القطاعات الأخرى أيضا إلى الشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية).

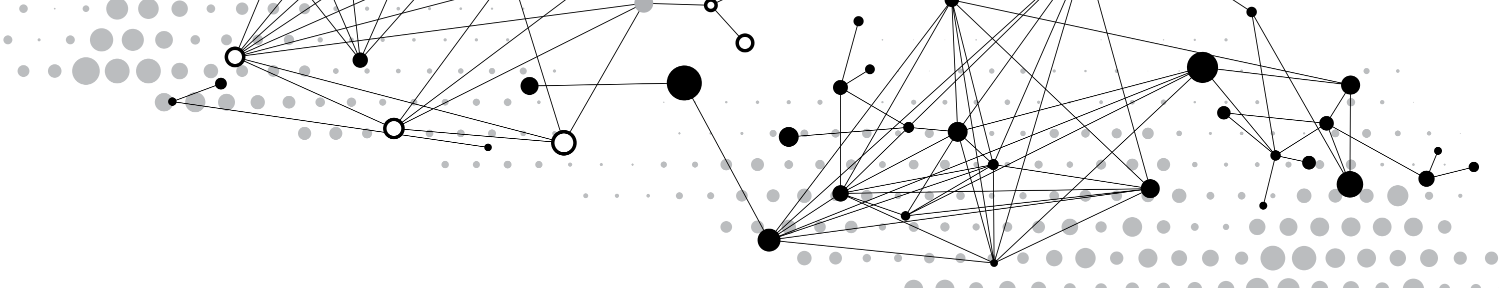
مصادر البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات الحسابات الدولية

١–٢٦ تتناول الفصول من الثاني إلي التاسع عرض وتحليل مصادر البيانات الرئيسية التي قد تستخدم في إعداد كشوف ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، بدءا من مسوح المؤسسات إلى استخدام بيانات الاقتصادات المقابلة المتاحة في قواعد البيانات الدولية. وتراعى السمات الخاصة لهذه المصادر. وترد معالجة مسوح المؤسسات في الفصلين الثاني (كيفية إجراء المسح) والثالث (مسوح معينة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). ويتناول الفصلان الرابع والخامس استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية وإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، بالترتيب. ويناقش الفصل السادس مصادر البيانات الرسمية والإدارية الأخرى (لقطاعي الحكومة العامة والبنك المركزي والبيانات التي تجمعها المؤسسات الحكومية كمنتج فرعي عند أداء مهامها المختلفة). ويناقش الفصل السابع البيانات التي يوفرها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى وقواعد البيانات الدولية مع بيانات كل اقتصاد مقابل على حدة (مثل الإحصاءات المصرفية الدولية، والمسح المنسق للاستثمار المباشر، والمسح المنسق لاستثمار الحافظة). ويناقش الفصل الثامن الترتيبات المؤسسية، وأساليب التقدير، وقضايا أخرى قد تؤثر على إعداد الحسابات الدولية. ويناقش الفصل التاسع مصادر البيانات المستخدمة في إعداد كشوف وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك اشتقاق بيانات المراكز على أساس ربع سنوي من بيانات المعاملات ربع السنوية.

إعداد ونشر إحصاءات الحسابات الدولية

١–٢٧ يغطي الفصل العاشر موضوعات ذات صلة بإعداد الحساب المالي، بما في ذلك أساليب التقدير في حالة عدم توافر البيانات في الوقت المناسب أو عدم توافرها على الإطلاق. وتركز الفصول من الحادي عشر إلى الخامس عشر على فئات منفردة في ميزان المدفوعات، وهي السلع (الفصل الحادي عشر)، والخدمات (الفصل الثاني عشر)، والدخل الأولي (الفصل الثالث عشر)، والدخل الثانوي (الفصل الرابع عشر)، والحساب الرأسمالي (الفصل الخامس عشر)، والتمويل الاستثنائي (الفصل السادس عشر).

١–٢٨ ويركز الفصل السابع عشر على اثنين من الجوانب المهمة في تقييم جودة البيانات: المنفعة وسهولة الاطلاع. وتتعلق سهولة الاستخدام بنشر البيانات بالدرجة الملائمة من الدورية والحداثة، واتساقها داخليا ومع غيرها من مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية. وتتعلق سهولة الاطلاع بنشر البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية بوضوح وعلى أساس سهولة الحصول عليها وبلا تحيز، مع تقديم خدمات الدعم الملائمة للمستخدمين.



٢ كيفية إجراء المسوح

مقدمة

٢–١ يقدم هذا الفصل بعض المعلومات والقواعد العامة حول ما يتعين القيام به لإجراء مسوح المؤسسات. غير أنه يمكن أيضا تطبيق هذه الإجراءات على غير ذلك من مسوح منشآت الأعمال أو الأسر المعيشية إذا كانت لأغراض ميزان المدفوعات. وبينما لا يزال كثير من الاقتصادات يستخدم نظما مصرفية لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية؛ يعمل بعض الاقتصادات حاليا على الانتقال إلى نظم جمع البيانات القائمة على المسوح. ويقرر كل اقتصاد المنهج العام الذي يعتمده، وإن كان النظام القائم على المسوح يُعد أقدر على جمع البيانات لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي نظرا لتزايد تعقيدات المعاملات، بينما لا يزال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مستخدما بفعالية في بعض الظروف «الأساسية» الأخرى.

٢–٢ ويمكن استخدام مسوح المؤسسات في رصد بيانات معظم عناصر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويشترك كل هذه المسوح في بعض الجوانب التشغيلية. ويبدأ هذا الفصل بوصف الخطوات المتبعة في إجراء مسوح المؤسسات. وتنطبق المبادئ العامة الموضحة في هذا الفصل على جميع الحالات، حتى وإن كانت عملية جمع المعلومات تتراوح بين جمع البيانات بالهاتف من عدد صغير من الشركات الكبيرة وإجراء مسوح أوسع نطاقاً وعلى درجة عالية من التنظيم قائمة على المراسلات البريدية أو عبر شبكة الإنترنت. ويمكن كذلك تصميم مسح معين بحيث يرصد أنواعا محددة من البيانات أو للحصول على بيانات لاستكمال مصادر أخرى مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

٢–٣ وينبغي أن تستند المسوح إلى أهداف محددة بوضوح، ومنهجية سليمة لجمع البيانات، وإلى أساس قانوني راسخ. كذلك يقتضي إجراء مسوح المؤسسات إعداد نماذج لجمع البيانات مصممة بشكل سليم، وتوفير تغطية كاملة للمجتمع الإحصائي، ووضع هياكل وتصنيفات محددة للبيانات، واتباع إجراءات فعالة للتحقق من صحة البيانات وتجميعها.

الجدول الزمني

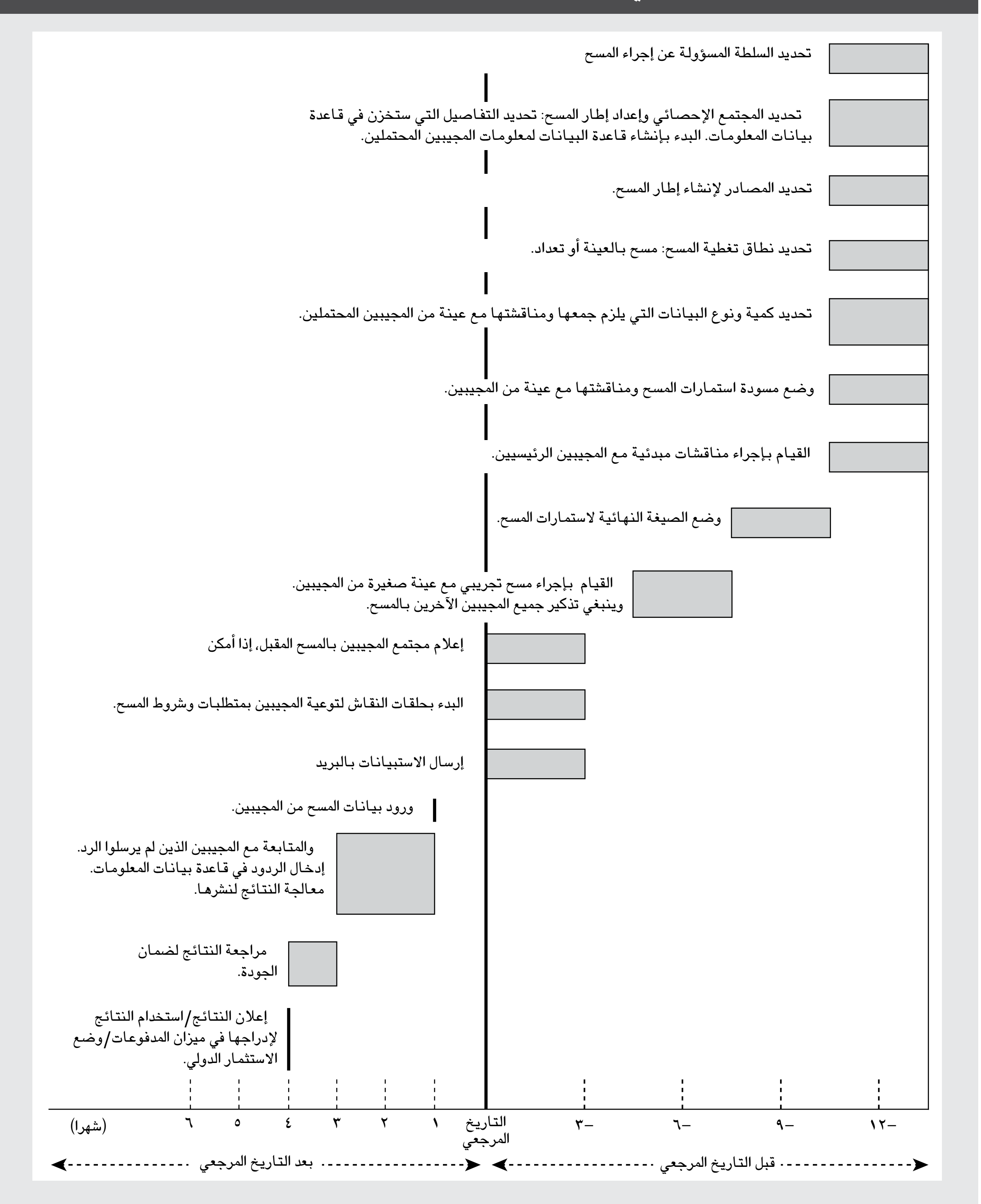
٢–٤ سوف يتعين على الهيئات المعنية بإعداد البيانات التي لم يسبق لها إجراء المسوح وضع جدول زمني يختلف عن الجداول الزمنية في الهيئات التي اعتادت إجراء المسوح بانتظام. ويعرض الإطار ٢–١ إطارا عاما لإعداد جدول زمني يغطي معظم الجوانب التي يتعين على معدي البيانات مراعاتها عند إعداد المسح. ويتناول هذا الفصل كل خطوة من هذه الخطوات بمزيد من التفصيل. ويمكن مواءمة الجدول الزمني مع الظروف الوطنية، لكن هذه الخطوات تنطبق بوجه عام على معظم المسوح. وبالنسبة للهيئات التي تتمتع بقدر أكبر من الممارسة والخبرة، أو التي لا تتعامل مع موضوعات على نفس مستوى التعقيد مقارنة بغيرها، فلن تكون بحاجة إلى مهلة تحضير طويلة قبل إجراء المسح، وقد لا تحتاج كذلك إلى مهلة بنفس القدر لأغراض تدقيق الردود على المسح ومعالجتها ونشرها.

مسؤولية إصدار الإحصاءات الرسمية

٢–٥ في كثير من الاقتصادات هناك قوانين للإحصاءات أو ترتيبات قانونية فعالة يحصل بموجبها البنك المركزي أو هيئة الإحصاء على سلطة جمع المعلومات أو إجراء المسوح. وقد لا تتوافر هذه السلطة القانونية في بعض الاقتصادات. وقد يكون من الملائم في هذه الظروف البدء في جمع البيانات على أساس طوعي، وهو ما يعتمد على العلاقة بوجه عام بين هيئة جمع البيانات والشركات المشمولة في المسح، وإن كان يُفَضَّل توافر السلطة القانونية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تنص السلطة القانونية الصحيحة على أن إبلاغ المعلومات الإحصائية إلزامي، وخاصة على الشركات الكبرى.

٢–٦ ويمكن تقسيم مسؤولية جمع البيانات لأغراض ميزان المدفوعات في بعض الاقتصادات بين هيئتين أو أكثر. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتولى البنوك المركزية مسؤولية الحصول على البيانات من المؤسسات المالية، بينما تُعنى هيئة الإحصاء الوطنية بمسؤولية الكيانات غير المالية. وفي اقتصادات أخرى، ربما كانت الهيئة التي تصدر الموافقة على الاستثمار أو جهاز الرقابة على المؤسسات المالية مصدرا بالغ الأهمية للمعلومات عن المعاملات عبر الحدود. وبينما تضفي مشاركة جميع الهيئات المعنية في تصميم المسح مزيدا من الأهمية على البيانات التي يتم جمعها في نهاية المطاف، بالإضافة إلى أنها توسع نطاق

الإطار ٢-١: مسودة الجدول الزمني لإجراء مسح للمؤسسات



تغطيتها ومستوى دقتها بوجه عام، فمن الضروري أن تجيز السلطة القانونية لجمع هذه البيانات اطلاع كل الهيئات المعنية على المعلومات. وينبغي أن يوضح استبيان المسح أي الهيئات التي يمكنها الاطلاع على البيانات المُبَلَّغة. ويقدم الفصل الثامن من هذا المرشد مزيدا من المعلومات عن الترتيبات المؤسسية لإعداد إحصاءات القطاع الخارجي.

إنشاء أو تحديث إطار المسح

٢–٧ يتضمن إطار المسح مجموعة الوحدات المشمولة بالمسح والتفاصيل عن هذه الوحدات التي يمكن أن تسهل إجراء المسح. ويمكن استخدام إطار المسح في إعداد قائمة الوحدات وكذلك تسهيل بعض الخطوات التي تدخل في إجراء المسح، ولا سيما من خلال حفظ وتتبع المعلومات عن الوحدات المشمولة بالمسح.

إعداد السجل العام

٢–٨ تتسم مصادر المعلومات عن المجيبين المحتملين بالتنوع، كما أن العمل اللازم لإعداد سجل عام يُستخدم في إجراء المسوح لأغراض ميزان المدفوعات يتوقف على المعلومات المتوفرة في السجلات الموجودة بالفعل. والسجل العام هو مجموعة من الدفاتر التي تتضمن معلومات عن الوحدات الاقتصادية المدرجة، أو التي يُحتمل إدراجها، في مسوح ميزان المدفوعات.

٢–٩ وفي حالة عدم وجود سجل عام أو إذا كان السجل المتوفر هو سجل مبدئي فحسب، نعرض فيما يلي بعض المصادر التي يمكن استخدامها لبناء السجل العام:

- سجلات الشركات القائمة والتي تحتفظ بها الهيئة الإحصائية أو غيرها من الهيئات الحكومية لأغراض أخرى قد تساعد في تقديم معلومات مفيدة عن تلك الشركات التي لديها معاملات أو مراكز دولية
- المصادر الحكومية الإدارية؛ تبعا للتشريعات المحلية والترتيبات الإدارية أو سلطة الهيئة المعنية بجمع البيانات، وقد تشمل هذه المصادر السجلات أو الملفات أو القوائم الضريبية (بما فيها ملفات ضريبة القيمة المُضافة وملفات الجمارك)
- المعلومات المتوافرة لدى الهيئات المختصة بإصدار الموافقة على الاستثمار الأجنبي أو مجالس تسويق المنتجات
- المعلومات المتوافرة لدى السلطات التنظيمية (مثل تلك المسؤولة عن الرقابة على المؤسسات المالية)
- التقارير الصادرة عن الشركات بموجب القانون وتفاصيل تسجيل الشركات
- السجلات المُحتفظ بها في نظام مراقبة النقد الأجنبي أو نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية
- تقارير الإعلام (مثل مجلات مؤسسات الأعمال، أو الصحف، أو المجلات التجارية)
- قواعد البيانات والتقارير المتاحة للاطلاع العام مثل سجل البورصة، وخدمات المعلومات لسجلات الأسهم التجارية؛ ونشرات هيئات تصنيف مراتب الجدارة الائتمانية الدولية، وتقارير أو خدمات بحوث السوق التي تعدها أو تقدمها شركات المحاسبة أو السمسرة.
- اتحادات الصناعة والتجارة، ويمكن أن توفر هذه الاتحادات قوائم المؤسسات الأعضاء، غالبا مع الإشارة إلى حجمها المالي
- دليل الهاتف

٢–١٠ وكل هذه المصادر يشوبها بعض أوجه القصور وبالتالي ينبغي استخدامها معا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق تغطيتها قد يكون أكبر من النطاقات المحددة للأغراض الإحصائية أو أصغر منها أو مختلفا عنها. ومع ذلك، سيساهم معظمها في إنشاء السجل العام، مثلا بتوفير المعلومات عن حجم نشاط الشركات. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن قائمة المستوردين المتاحة من إحصاءات التجارة الدولية تصنيفا للمستوردين حسب حجم نشاط الاستيراد في فترة زمنية محددة.

٢–١١ ويمكن النظر إلى عملية إنشاء السجل العام لميزان المدفوعات باعتبارها مؤلفة من مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، يجري تحديد الشركات التي يُحتمل دخولها في معاملات ميزان المدفوعات كونها مشاركة في أنشطة عبر الحدود وذلك من خلال المصادر الوارد وصفها سلفا. ومن ثم، يصبح السجل العام هو مصدر قائمة الشركات التي تُدرج في مسوح ميزان المدفوعات. وتعقد بعد ذلك المقارنة بين هذه الشركات والوحدات المدرجة من قبل في السجل العام. وينبغي لمعدي البيانات بذل قصارى جهودهم لتحديد كل الوحدات المحتمل مشاركتها في معاملات كبيرة في ميزان المدفوعات.

٢–١٢ وفي المرحلة الثانية، يتوافر مزيد من المعلومات عن الشركات التي تم تحديدها من المصادر الأولية ولكنها لم تدخل في السجل العام بعد. ولا يُرَجَّح أن يتضمن سجل ميزان المدفوعات كل الشركات التي حددتها المصادر لأن بعض الوحدات لن تكون قد شاركت في الأنشطة محل الاهتمام. ويجوز استخدام مسح استطلاعي لاكتشاف أي أنشطة ميزان المدفوعات هي التي تشارك فيها الشركات وحجم هذه الأنشطة، إن وُجدت. وتقدم الاستمارة النموذجية ١ في الملحق الثامن مثالا على الاستمارة التي يمكن استخدامها في المسح الاستطلاعي. وفي مثل هذه المسوح، ينبغي أن تظل الاستمارة بسيطة للحد من تكاليف جمع البيانات ومعالجتها. وقد يكشف تنفيذ المسح الاستطلاعي عن وجود مشكلات في البيانات المصدرية؛ فقد يكتشف

وجود عدد من حالات الازدواجية، أو قد يتعذر، في الواقع العملي، تحديد كل الوحدات المدرجة بقائمة أحد المصادر.

٢–١٣ وينبغي قيد الشركات التي يتبين من المسح الاستطلاعي أنها غير مشاركة في أنشطة ميزان المدفوعات ضمن قائمة بالشركات المتبقية ومتابعة أنشطتها. وينبغي التواصل مع هذه الشركات عند إجراء المسوح الاستطلاعية في المستقبل كل خمس سنوات تقريبا.

٢–١٤ ويمكن وضع مستوى حدي لإدراج الشركات ضمن المسح الاستطلاعي — وخاصة إذا كانت القوائم المصدرية كبيرة. ومع ذلك، قد يرغب مُعِد البيانات في إضافة وحدات ذات أهمية خاصة إلى السجل مباشرة، بدلا من إدخالها في المسح الاستطلاعي، حتى تشارك هذه الوحدات في عمليات جمع بيانات ميزان المدفوعات في أقرب وقت ممكن. ويجوز قيد الوحدات دون المستوى الحدي في قوائم تكميلية.

٢–١٥ في حالة حفظ الوحدات المدرجة في السجل العام لميزان المدفوعات على أساس مجموعات الشركات، ينبغي أن يتضمن السجل العام بعض المعلومات عن هياكل مجموعات الشركات. وتتسم هذه المعلومات بالأهمية عند تقرير إمكانية إدراج شركة ما في سجل ميزان المدفوعات. وفي هذه الحالات، يجب أن يعرف معد البيانات ما إذا كانت الشركة جزءا من مجموعة محددة بالفعل. كذلك فإن سجل الشركة المرتبط بنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يمكن أن يقيد أيضا معلومات على أساس مجموعة شركات حتى وإن كانت عملية جمع البيانات (المسح) قد تستخدم الشركة باعتبارها الوحدة الإحصائية.

٢–١٦ وبمجرد إنشاء سجل ميزان المدفوعات، ينبغي تحديثه وتوسيع نطاقه حسب مقتضى الحال. وينبغي أن يعمل معدو البيانات على مواكبة التطورات التي يمر بها الاقتصاد– وذلك على سبيل المثال، عن طريق مطالعة الأخبار المالية. وينبغي أن يواصل معدو البيانات توخي اليقظة لأي تغيرات رئيسية تحدث على مستوى المصادر المستخدمة في التحديد المبدئي للشركات التي يُحتمل مشاركتها في معاملات ميزان المدفوعات. وسينبغي إخراج بعض الشركات من السجل العام لعدم مشاركتها في نمط المعاملات/المراكز الخاضعة للقياس، بينما سيتعين إضافة شركات أخرى.

٢–١٧ وينبغي أن يتضمن السجل العام اسم الوحدة وعنوانها واسم مسؤول الاتصال وأرقام الهاتف والفاكس، ومجال وحجم نشاطها في ميزان المدفوعات. وبينما ينظر الى سجل ميزان المدفوعات على أنه قاعدة بيانات منطقية، فلا ينبغي فصله فعليا عن السجلات الإحصائية الأخرى. على سبيل المثال، تحتفظ بعض مكاتب الإحصاءات الوطنية بسجل واحد لجميع المسوح، بما فيها البيانات التي تُجمع لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات. وتقدم الاستمارة النموذجية ٢ في الملحق الثامن مثالا على الاستمارة التي يمكن استخدامها في جمع البيانات اللازمة لإنشاء السجل العام.

٢–١٨ من الضروري مراجعة المصادر السابقة بصورة دورية من أجل الاستمرار في تحديث السجل العام. وقد تجرى مسوح على بعض الشركات حول مجموعة مختلفة من الموضوعات، بينما قد تُجرى مسوح على شركات أخرى حول موضوع واحد. وقد يكون بعضها مشمولا بمسح متواصل، بينما بعضها الآخر لا يكون مشمولا إلا في مسح معياري أو تعداد يُجرى بصورة غير منتظمة. ونتيجة لذلك، يتعين أن يغطي سجل الشركات الكثير من عناصر النظام.

٢–١٩ وينبغي مراجعة مصادر السجل العام باستمرار، كما ينبغي مضاهاة قوائم الوحدات الجديدة المحددة بناء على هذه المصادر مع السجل الموجود. وما لم يقتضي الأمر اتخاذ إجراء فوري آخر، يمكن الحصول على معلومات عن الوحدات الجديدة من خلال إدراجها في المسح الاستطلاعي التالي.

بناء المجتمع الإحصائي للمسح

٢–٢٠ بعد إنشاء السجل العام، يجب أن يضع معدو البيانات قائمة بالمجيبين المحتملين. وينبغي اتخاذ قرار في أسرع وقت ممكن حول ما إذا كان سيتم إجراء تعداد أو جمع البيانات من أكبر مسح ممكن بالعينة. ويمكن اعتماد مناهج مختلفة في تحديد مجتمع المبلغين. وفي الواقع العملي، يستخدم معدو البيانات في كثير من الاقتصادات مزيجا من منهجين أو ثلاثة مناهج عند جمع البيانات من الشركات:

- التعداد — ويشمل كل أعضاء المجتمع الإحصائي
- المسح بطريقة التغطية الجزئية— ويشمل كل الشركات الأعلى من مستوى حدي معين يُقاس على أساس أبعادها (رأس المال الاسمي، على سبيل المثال) أو متغيرات أخرى (ممارسة نشاط كبير عبر الحدود، على سبيل المثال)
- المسح بطريقة العينة العشوائية— ويشمل الشركات التي يُفَضَّل انتقاؤها طبقا لإجراءات صارمة لاختيار العينة، مع التوسع من نتائج العينة الى تقدير إجمالي النتائج للمجتمع الإحصائي ككل.
- المسح بطريقة العينة العشوائية الطبقية— تقسيم أعضاء المجتمع الإحصائي إلى مجموعات طبقا لحجم النشاط المختار بحيث تتوافر أمام الشركات داخل الطبقات المختلفة احتمالات مختلفة لكي يتم اختيارها؛ وعادة ما يكون هذا الاختيار مزيجا من خياري التغطية الجزئية والعينة العشوائية، لكنه أكثر تطورا وقد ينتج مستوى عالٍ من التغطية مع الحفاظ نسبيا على فعالية التكاليف.

٢–٢١ وتفيد طريقة المسح بالتعداد في توفير مقياس مرجعي لتقدير المجتمع الإحصائي في المسوح اللاحقة عندما تتاح إمكانية استخدام العينات. ومع ذلك، بالنسبة لمعظم الأنشطة، ليس من الضروري أن يُجرى الاقتصاد القائم بإعداد البيانات تعدادا يغطي كل الشركات لأن ذلك سيمثل عبئا كبيرا وكثير من الاقتصادات غير مجهز لذلك. والاحتفاظ بقاعدة بيانات تتضمن أحدث المعلومات عن كل عمليات إضافة (وحذف) للشركات في السجل العام هي جزء أساسي من الحفاظ على دقة التقديرات قدر المستطاع.

٢–٢٢ وسوف تحقق الاقتصادات التي لم يسبق لها إجراء مسوح للمؤسسات منفعة جمة من التركيز في البداية على أكبر الشركات في اقتصاداتها والتي تشارك في النشاط الخاضع للقياس، مع إعطاء اهتمام أقل للشركات الأصغر. ولا ينبغي النظر في أساليب أكثر تطورا لإعداد البيانات إلا بعد اكتساب خبرة في إجراء المسوح، وذلك مثلا بإجراء مسح بالعينة مع وضع تقديرات للشركات غير المشمولة في العينة. فإجراء مسح بالعينة دون إدراك سليم لأحجام الشركات الخاضعة للمسح وأهميتها النسبية قد يفضي إلى إعداد بيانات لا يمكن الاعتماد عليها في التوسع الى تقدير إجمالي مجموع المجتمع الإحصائي (ونستعرض لاحقا مزيدا من التفاصيل عن أساليب تقدير الإجمالي).

٢–٢٣ تعد عملية تقدير الإجمالي للبيانات دون حصر تعدادي أصعب من إجراء المسح، وهو ما يقتضي توافر معرفة مسبقة بالحجم التقريبي للمجتمع الإحصائي. ويتحدد حجم المجتمع الإحصائي من بُعدين رئيسيين: عدد الكيانات في المجتمع الإحصائي، ووزن معاملات/مراكز كل مؤسسة على حدة. ونظرا لأن الإحصاءات الاقتصادية تُعنى في الأساس بالقيم، ينبغي التركيز، في أي مسح، على الشركات صاحبة أكبر الأوزان. وفي هذا الصدد، ربما كان من المناسب إجراء حصر تعدادي لتلك الشركات التي تشكل، على سبيل المثال، ٩٠٪ من مجموع الأنشطة/المراكز المستهدفة لإجراء المسح بالعينة أو استخدام نماذج لتقدير بيانات النسبة المتبقية وهي ١٠٪. ومع ذلك، من الضروري أيضا لفت الإنتباه الى تزايد الطلب على بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهكذا فعند استخدام المسح بالعينة لهذه الشركات التي تسهم بأصغر قدر في المجموع، قد يكون من المفيد أخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند تصميم العينة، حتى تكون التفاصيل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة قوية بقدرٍ كافٍ لأغراض التحليل، وخاصة على مستوى قطاع النشاط.

٢–٢٤ ويمكن استخدام المسح الاستطلاعي لجمع معلومات وافية عن حجم معاملات ميزان المدفوعات لأطراف المعاملات المنفردين ضمن إطار المجتمع الإحصائي. ويمكن استخدام هذه المعلومات مباشرة في تقدير تأثير الوحدات غير المشمولة في عملية جمع بيانات التغطية الجزئية، أو يمكن استخدامها بصورة غير مباشرة في وضع إطار للمسح بالعينة. ونظرا لأن المسوح بالعينة غير مُكلِّفة نسبيا، فمن الممكن إجراؤها على فترات متواترة—على أساس سنوي أو ربع سنوي مثلا— ويمكنها أن توفر عوامل عالية الجودة لتوسيع نطاق النتائج من مسوح التغطية الجزئية. ومن المزايا الأخرى التي توفرها المسوح بالعينة احتمال تراجع تأثير عدم الإجابة على استبيان المسح. أما العيب الذي يشوب مسوح العينة فهو وجود خطأ المعاينة.

٢–٢٥ ومع ذلك، من المرجح أن يكون عدم الإجابة مصدرا للقلق عند إجراء تعداد أو مسح بالعينة على حد سواء. وينبغي وضع منهج مناسب للتعامل مع هذه المسألة قبل جمع البيانات (راجع الفقرات من ٢–٥٦ إلى ٢–٦٢)، وتطبيقه على نحو مرن مع تطور المسح.

٢–٢٦ ويجب الاتصال بكبار المتعاملين في كل مرة تُجمع فيها بيانات التغطية الجزئية. وبالتالي، من الأهمية بمكان تحديث قائمة كبار المتعاملين بصفة مستمرة. ومن شأن استخدام طريقة جمع بيانات التغطية الجزئية أن يحقق وفورات في التكلفة دون أن يتسبب في تدني مستوى الجودة بشكل كبير. وعند استخدام منهج التغطية الجزئية في مسوح ميزان المدفوعات، ينبغي أن يضع معدو البيانات أساليب للقيام، على فترات متواترة، بقياس مساهمات كل أعضاء المجتمع الإحصائي في أنشطة ميزان المدفوعات. ويمكن إجراء هذه القياسات باستخدام المسح الاستطلاعي، أو المسح بالعينة للوحدات الأصغر، أو إجراء تعداد معياري.

٢–٢٧ وتهدف إجراءات المعاينة الفعالة إلى الحفاظ على عدد الوحدات المُختارة وأخطاء المعاينة عند أدنى حد ممكن. وعادة ما يتحقق هذان الهدفان بتقسيم المجتمع الإحصائي إلى طبقات. ويسود تحديد خطأ المعاينة عاملان. العامل الأول هو حجم العينة، فكلما ازداد حجم العينة، تضاءل خطأ المعاينة. والعامل الآخر هو تنوع النشاط الخاضع للقياس، فكلما ازداد تشتت النشاط، كَبُر حجم خطأ المعاينة. ولا يمثل حجم المجتمع الإحصائي عاملا مهما ما لم يكن بالغ الصغر أو إذا كان حجم العينة قريبا من حجم المجتمع الإحصائي. وينطوي تقسيم المجتمع إلى طبقات على تقسيم الوحدات ذات الحجم المماثل إلى مجموعات واختيار عينة مستقلة في كل مجموعة. وتكون درجة تنوع الوحدات في

كل مجموعة أقل من التنوع على مستوى مجتمع الوحدات ككل. وعادة ما تُحصى كل الوحدات في طبقة أكبر الوحدات حجما. وباستخدام أساليب التقسيم إلى طبقات، يقوم معدو البيانات في الأساس بزيادة حجم عينة الوحدات التي يُرجح أن يكون التغير المطلق لحجم نشاطها كبيرا.

٢–٢٨ ويمكن أيضا استخدام المسوح بالعينة باعتبارها طريقة المسح الأساسية، إضافة إلى استخدامها لتكملة مسوح التغطية الجزئية. وعلى سبيل المثال، يمكن لمعدي البيانات استخدام المسوح بالعينة باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات عن التجارة الدولية في مجالات خدمات مُختارة. غير أن معدي البيانات في كثير من الاقتصادات يفضلون عدم استخدام منهج المسح بالعينة لتكملة مسوح التغطية الجزئية. ويستخدمون بدلا من ذلك التعداد المعياري لتحديد مساهمة الوحدات الأصغر. وعادة ما تكون عمليات التعداد هذه مكلفة وتُجرى على فترات غير منتظمة. وبالتالي، من المحتمل إجراء تعديلات في النتائج على فترات أكثر تباعدا. غير أن التعداد المعياري يوفر عادة معلومات أكثر تفصيلا مقارنة بالمناهج الأخرى كما يتيح إمكانية متابعة أحجام بعض الشركات، التي ينبغي الآن إدراجها ضمن مسح التغطية الجزئية المعدد بالكامل، ليبين ما إذا كانت قد تغيرت أثناء الفترات الواقعة بين عمليات التعداد.

٢–٢٩ ويجب أن يتوخى مُعِدو البيانات العناية في اختيار المجتمع الإحصائي الصحيح. ولتحقيق ذلك، ينبغي إشراك المجموعة الملائمة المستهدفة، وربما كانت الشركات الأكبر، من خلال عقد اجتماعات للتشاور. وينبغي من خلال هذه المناقشات توعية الشركات بالغرض من المسح ومساعدة هيئة الإحصاء في تصميم المسح لكي يصل إلى أقصى مستويات الكفاءة في الحصول على المعلومات اللازمة. وحتى عندما يكون لهيئة الإحصاء الحق القانوني في جمع البيانات، فإن ذلك لا يضمن تعاون المجموعة المستهدفة— والتعاون مسألة جوهرية لتحقيق نتائج جيدة.

٢–٣٠ ولدى الاتصال بالمجموعة المستهدفة، يتعين أن تكون لدى معدي البيانات معرفة بالمفاهيم التي تخضع للقياس وكذلك طبيعة أنشطة الأعمال الخاضعة للمسح. كذلك يجب أن يكون مُعدو البيانات على دراية بأمور مثل المصطلحات المستخدَمة في نشاط الأعمال، وطبيعة العمليات، ومسك الدفاتر، والممارسات المحاسبية، لكي يتمكنوا من التواصل مع المجموعة المستهدفة واكتساب احترامها لهم وتعاونها. ولا تتبع كل مؤسسات الأعمال نفس طريقة التنظيم. وربما كانت المعلومات التي يسعى إليها المسح مسجلة بطرق مختلفة في المؤسسات المختلفة —وخاصة الشركات الكبيرة المتشعبة —وبالتالي من شأن توافر بعض المرونة في طريقة رصد البيانات أن يساعد على تحقيق الهدف.

مضمون المعلومات في إطار المسح

٢–٣١ ينبغي إعداد إطار المسح، حسب موضوعه، بفترة كافية قبل التاريخ المرجعي (للموضوعات الأكثر تعقيدا، ربما كان من الملائم إعطاء مهلة تبلغ ١٢ شهرا أو حتى ١٨ شهرا).

٢–٣٢ وينبغي أن يتضمن إطار المسح معلومات مهمة عن كل مُجيب وهو ما قد يساعد في تتبع الاتصالات مع المُجيبين. وتشمل المعلومات المهمة التي يُحتفظ بها عن المُجيب ما يلي:

- اسم المجيب
- رمز تعريف المجيب/ رقم سجل الشركات أو السجل التجاري
- عنوان المجيب
- مسؤول الاتصال لدى المجيب/الشخص المفوض بتوقيع الاستمارة
- تكليف مسؤول الاتصال لدى المجيب/الشخص المفوض بتوقيع الاستمارة
- رقم هاتف مسؤول الاتصال لدى المجيب/الشخص المفوض بتوقيع الاستمارة
- رقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني لمسؤول الاتصال لدى المجيب/الشخص المفوض بتوقيع الاستمارة
- رمز نشاط المجيب (أي قطاع أعمال المجيب)
- السنة المالية لمؤسسة المجيب (أي الفترة المحاسبية)

سجل المسح

٢–٣٣ توفر عملية جمع البيانات المتكاملة سجلات شاملة للردود تتضمن معلومات عن المجيب ولمتابعة حالة الردود.

تفاصيل سجلات الردود

- تاريخ إرسال الخطابات/الاستبيانات (يمكن إدخاله تلقائيا عن طريق الحاسب الآلي)
- التاريخ المحدد لاستلام الردود
- حالة الردود (تم الرد، تمت تصفية الوحدة، لم يتم الرد، المجيب تملكه وحدة أعمال أخرى ستقوم بالرد)
- تاريخ استلام أول رد
- تاريخ أول متابعة والمتابعة اللاحقة وطبيعة المناقشة ونتائجها
- تاريخ التعديل وتاريخ المتابعة – عند الإقتضاء

إعداد إطار المسح بالحاسب الآلي

٢–٣٤ قد يوفر إعداد إطار المسح بالحاسب الآلي الوقت والجهد لمعدي البيانات ويقلل نطاق الخطأ في التعامل مع

المجيبين على المسح. ويلزم كذلك توخي الحرص في صيانة قاعدة البيانات، مثلا بتحديث ما يطرأ من تغييرات في العناوين، وتغييرات في أسماء الشركات، وغير ذلك. ويتعين على معدي البيانات الوطنية مراعاة مختلف أنماط القضايا والمهام ومنها ما يلي:

- مراعاة تدفقات المعلومات من وإلى قاعدة البيانات (وقد يكون استخدام الأشكال والرسوم البيانية مفيدا في مرحلة التخطيط)؛
- مراعاة المواصفات اللازمة لاستيضاح الإطار وتوليد التقارير؛
- تصميم هيكل للترميز يجسد السمات التعريفية لكل مجيب. الأمر الذي سيتيح فرصة فرز وتحليل معلومات المجيبين وتتبع حالات عدم الرد؛
- التأكد من أن أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه الداعمة كافية لأداء المهمة — أي أن تكون قدرات الذاكرة والمعالجة ذات مستوى يجعل وقت الرد ووقت الاسترجاع مقبولين؛
- إتاحة الوقت اللازم لإجراء اختبار دقيق للنظام قبل البدء بتنفيذه؛
- إعداد نسخ احتياطية من البيانات وبرامج الحاسب الآلي بصفة منتظمة وتخزينها في الموقع وخارج الموقع بحيث يمكن استعادة الملفات في حالة حدوث عُطل في النظام؛
- التأكد من ملاءمة النواحي الأمنية للنظم وتصاريح الوصول إليها؛
- إعداد وثائق شاملة عن النظام؛
- إتاحة نظام ملائم لحفظ الوثائق ذات الصلة، ومن أهمها استمارات المسح المكتملة.

استخدام إطار المسح

٢–٣٥ بمجرد البدء في إجراء المسح، سوف تبرز مزايا إطار المسح الفعال الذي يستخدم تطبيقات الحاسب الآلي. وتتحقق هذه المزايا في كل من المرحلة الأولية التي تتضمن إرسال استمارات المسح بالبريد ومرحلة المتابعة وما بعدها. ونستعرض فيما يلي بعض هذه المزايا لإعطاء فكرة لمعدي البيانات عن قدرات قاعدة البيانات التي تستخدم تطبيقات الحاسب الآلي.

٢–٣٦ في المرحلة الأولية، ينبغي على معدي البيانات إعداد استمارات المسح وإرسالها مرفقة بخطابات الإحالة (إما بالوسائل الإلكترونية أو من خلال الخدمة البريدية). وحتى يتسنى لهم ذلك، يمكنهم إعداد ملصقات العناوين البريدية من قاعدة البيانات التي تستخدم تطبيقات الحاسب الآلي. وفي نفس الوقت يمكن إعداد سجل يشار فيه إلى المجيبين على المسح الذين سيتم إرسال الاستبيان إليهم (على سبيل المثال، وضع اشارة «نعم» في بيان الحالة البريدية للإستمارات). ويمكن لمعدي البيانات كذلك إجراء عملية تحقق من الجودة للتأكد من استلام المجيب المعني استمارة (استمارات) المسح الصحيحة.

٢–٣٧ ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة إذا اشتملت المواد المرسلة بالبريد على أكثر من نوع من استمارات المسح. وإذا لم يكن قد سبق لهيئة الإحصاء إجراء هذا المسح، فقد يكون من المفيد إرفاق بطاقة بريدية مع استمارة المسح يستخدمها المجيبون للإقرار باستلامهم للاستبيان وتحديد الشخص الذي يجب الاتصال به (أو استخدام أسلوب مشابه). وبهذه الطريقة، يستطيع معد البيانات أن يحدد المشكلات بسرعة ثم البدء في إجراءات المتابعة. وينبغي أن يقيد مُعد البيانات الوطنية في سجل الردود الشركات التي أعادت تلك البطاقة البريدية. وينبغي كذلك أن يقيد في سجل الردود استلام استمارة المسح المستكملة، إلى جانب تاريخ الاستلام؛ وأي تغييرات ضرورية في قاعدة البيانات (كالاسم والعنوان، إلخ). ويمكن أن يقوم معد البيانات بإعداد تقرير تجريبي للتحقق من إدخال القيود الصحيحة. وبعد ذلك يمكنه توزيع استمارات المسح على الشخص الملائم من أجل تسجيل البيانات وتدقيقها.

٢–٣٨ وهناك عدد من الأسباب التي قد تستدعي اتصال المجيبين بمعدي البيانات باستخدام معلومات الاتصال المطبوعة على الاستبيانات. وينبغي أن يحتفظ معدو البيانات بسجل للمكالمات الهاتفية و/أو المراسلات المهمة (كطلبات تمديد التاريخ المحدد للمسح) إما في ملف يدوي أو في شكل ملاحظة تُدوَّن مقابل القيد الملائم في ملف تسجيل الردود، مع إضافة ملحوظة عن كيفية تسوية تلك المسألة. فإذا احتاج أحد المجيبين إلى مزيد من الوقت لكي يستكمل استمارة المسح، فينبغي لمعد البيانات تدوين هذه المعلومات لتفادي إرسال تذكير إلى ذلك المجيب. وفي تلك الحالة، يتغير الوضع في سجل الردود بحيث يشار إلى أنه «جاري الاتصال معه»، وتُعلَّق إجراءات المتابعة لفترة محددة. وفي حالة عدم تلقي أي رد من المجيب بحلول التاريخ المتفق عليه، ينبغي أن يشير النظام إلى ذلك ويحث معد البيانات على معاودة الاتصال به. وعند طلب نسخ جديدة من استمارات المسح، يبدأ إرسال الاستمارات مجددا بالبريد، وتُرسل استمارات إضافية إلى المجيب مع مواصلة إجراءات المتابعة. ويجب على مُعد البيانات تحديث قاعدة البيانات في حالة تقديم معلومات أحدث، وإجراء مراجعة للتأكد من تخزين التفاصيل الصحيحة.

٢–٣٩ وأثناء مرحلة التخطيط، من الضروري النظر في تحديد الخانات التي سيتم استكمالها تلقائيا باستخدام نظام الحاسب الآلي. على سبيل المثال، إن كان سيتم

تحديث خانة «تاريخ الإرسال بالبريد» مباشرة عن طريق برنامج الإرسال البريدي. وينبغي توفير مساحة كافية للعناوين، وغير ذلك؛ وقد يكون من الملائم تقسيم الخانات المخصصة لبعض البنود إلى خانات فرعية (مثل تمييز الرمز البريدي في العنوان عن بقية العنوان). ويتعين توخي الحرص عند تخصيص قيم الاختيار التلقائي (default). وينبغي توفير ملف إلكتروني مستقل على شبكة الإنترنت يسهل الوصول إليه، كوقاية من إدخال معلومات خاطئة، بحيث تقيد فيه أنواع المدخلات المقبولة في الوقت الراهن بالنسبة للخانة المحددة، بحيث يرفض النظام المدخلات غير المقبولة— كإدخال حروف هجائية في الخانات التي لا تقبل سوى الأرقام. ومن المفيد كذلك أن تكون هناك مساحة للتعليق لاستخدام المجيبين.

٢–٤٠ وعند انقضاء آخر موعد لإعادة استمارات المسح المستكملة، يمكن لمُعدي البيانات تحديد المتخلفين عن الرد من واقع سجل الردود، على أساس تصنيف حالة الرد بأنها في «متأخرة» وتاريخ الإرسال بالبريد، وبالتالي إعداد ملصقات العناوين للمظاريف ووثائق المتابعة.

٢–٤١ ويمكن إعداد عدد من التقارير على أساس منتظم لتقييم حالة المسح، على النحو التالي:

- تقارير المعاملات—وهي قوائم بالتغيرات التي تطرأ على السجلات مصنفة حسب الاسم ورمز التعريف والتاريخ، وما إلى ذلك.
- تقارير سجل الردود—وهي سرد موجز لاستمارات المسح المرسلة بالبريد، والتي تم استلامها، والنسبة المئوية للردود المتأخرة؛ وسجل الردود متضمنا قائمة بجميع المجيبين على المسح، ووضع الإجابة على المسح مصنفة حسب الاسم ورمز التعريف، وما إلى ذلك.

إعداد مسودة استبيان المسح

٢–٤٢ يعرض الملحق الثامن استمارات مسح نموذجية يمكن استخدامهما كنقطة بداية للاستبيانات المقرر استخدامها في جمع البيانات، كما يمكن تعديلها حسب الظروف المحلية لكل بلد.

٢–٤٣ ومن المفترض توافر أساسيات جانب كبير من المعلومات اللازم جمعها — وخاصة للبيانات المالية— في حسابات منشآت الأعمال (مثل كشوف دخلها ونفقاتها، وكشف التغيرات في المركز المالي، والميزانية العمومية)، وينبغي عند جمع المعلومات مراعاة المعايير المحاسبية التي يتبعها المجيبين بصفة روتينية في إعداد سجلاتهم وحفظها. ومع ذلك، نظرا لأن بعض المعلومات اللازمة للحسابات الدولية لا تكون بالضرورة قياسية في إعداد هذه الحسابات، فقد لا تُتاح للمجيبين فرصة الحصول على البيانات المطلوبة بسهولة، أو ربما اقتضى الحصول عليها جمع (أو حتى تقسيم) البيانات في نظام معلومات الإدارة الأساسي. وبالتالي، ينبغي التواصل مع المجيبين لضمان منحهم المهلة الزمنية الكافية لإعداد النظم اللازمة لاستخلاص البيانات.

٢–٤٤ وينبغي مراعاة مفاهيم وتعاريف ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي عند تصميم المسوح، ومقارنتها بدقة مع المفاهيم والتعاريف المستخدمة في المسوح. وعلى سبيل المثال، قد يصعب تحديد المقيمين وغير المقيمين. و قد يتطلب الأمر أن يقدم معدو البيانات المشورة للقائمين بالمسح بشأن التصميم المناسب للاستبيان (لضمان مثلا تقدير العناصر ذات الصلة بتحويلات العاملين في الخارج).

٢–٤٥ وينبغي أن يوضح الاستبيان السند القانوني التي تُجمع المعلومات بموجبه، وأن المعلومات سوف تستخدم للأغراض الإحصائية، وأن المعلومات السرية لن يتم الإفصاح عنها بدون موافقة المجيب المعني، وأن النشر سيقتصر على المعلومات المجمعة. ولا تتوافر البيانات التجارية والشخصية إلا لمعدي بيانات ميزان المدفوعات والإحصاءات ذات الصلة. وينبغي الإشارة في الاستبيان وخطاب الإحالة إلى سبب جمع هذه المعلومات. وإضافة إلى ذلك، يشترط في الاستبيان إحاطة المجيبين بالكيفية التي سيتم بها تقديم المعلومات، وتحديد تاريخ القياس، وعملة التقييم، ومبادئ التقييم، إلى جانب بعض المعلومات الإضافية (كالبيانات التفصيلية لمسؤول الاتصال، وقطاع نشاط الشركة).

المناقشات المبدئية مع المجيبين الرئيسيين

٢–٤٦ فيما يلي جدول زمني تقريبي لإجراء المسح لأول مرة. ومتى أُجرى المسح على أساس منتظم، ربما لا يصبح اتخاذ بعض هذه الخطوات ضروريا أو قد لا يلزم إعطاء مهلة زمنية طويلة على هذا النحو.

قبل حوالي اثني عشر شهرا من التاريخ المرجعي للمسح

٢–٤٧ بعد تحديد عدد من الشركات الكبرى التي يشملها المسح، ينبغي على معدي البيانات الانتهاء من إعداد استمارة المسح الملائمة، وينبغي إخضاعها لاختبارات ميدانية مع المجيبين الرئيسيين من أجل (١) إبلاغهم بإجراء المسح

خلال العام التالي أو نحوه، و(٢) إعطاء المجيبين فرصة لإبداء تعليقاتهم على استمارة المسح وتوجيه الاستفسارات.

٢–٤٨ ويمثل إجراء مناقشات وجها لوجه مع المجيبين الرئيسيين طريقة بالغة الفعالية للتغلب على مشكلات الإبلاغ المحتملة، وبالتالي الحد من الحاجة للمتابعة ورفع مستوى جودة البيانات. وكما أسلفنا، تكتسب السجلات المحاسبية أهمية بالغة في مسوح إعداد الإحصاءات الاقتصادية. وبينما يستخدم المحاسبون وخبراء الإحصاء الاقتصادي في أغلب الأحيان نفس المصطلحات، فإن معانيها قد تختلف. وبالمثل، قد يستخدم خبراء الإحصاء الاقتصادي مصطلحات (مثل «خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة»، و«الائتمان التجاري»، أو «الاستثمار الأجنبي المباشر») وقد لا تكون مفهومة في سياق المصطلحات المحاسبية. ومن الممكن توضيح مثل هذه الأمور وتحسين مسودة تعليمات الإبلاغ.

٢–٤٩ ويجب أن تحدد استمارة المسح الجهة المسؤولة عن إجراء المسح والسند القانوني الذي يمنح صلاحية جمع البيانات، بما في ذلك العقوبات الناجمة عن عدم الإبلاغ، حسب الاقتضاء.

قبل حوالي ستة أشهر من التاريخ المرجعي للمسح

إجراء مسح تجريبي، إن أمكن

٢–٥٠ يمكن تحقيق كثير من المنافع عن طريق إجراء مسح تجريبي على نطاق ضيق باستخدام عينة من المجيبين قبل ستة أشهر تقريبا من التاريخ المرجعي (وقد يكون من الأجدى إجراؤه قبل ذلك)، إذا توافرت الموارد. ومن المحتمل أن يبرز هذا المسح التجريبي المواطن التي قد يستعصي على المجيبين تفسيرها في الاستبيان، وقد يفيد كذلك في اختبار نظام المعالجة لدى معدي البيانات. فإبراز المشكلات والتصدي لها في هذه المرحلة سيقلل من المشكلات في مرحلة لاحقة أكثر أهمية.

قبل حوالي ثلاثة أشهر من التاريخ المرجعي للمسح

إرسال إشعارات مسبقة لمجيبين محددين، إن أمكن

٢–٥١ قبل حوالي ثلاثة أشهر من التاريخ المرجعي، إذا توافرت الموارد، يمكن لمعدي البيانات إرسال إشعارات لجميع المجيبين المحددين لإحاطتهم بإجراء المسح، على أن تتضمن التاريخ المرجعي، وموجزا للمعلومات المطلوب تقديمها.

عقد حلقات تدريبية، إن أمكن

٢–٥٢ بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع كل مجيب على حدة أو مع مجموعة صغيرة من المجيبين الرئيسيين، إذا توافرت الموارد، قد يكون من المفيد لمعدي البيانات ترتيب عقد حلقات نقاش للمجيبين. ويمكن استخدام هذه الحلقات في مراجعة استمارة المسح وتحديد المجالات التي قد لا يكون المجيبون ملمين بها (مثل مفهوم الإقامة أو مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب). وينبغي الإشارة إلى أن المعلومات التي يتم توفيرها ستبقى سرية وإلى عدم نشر سوى البيانات المجملة. وتساعد الحلقات كذلك في توطيد العلاقات العامة، وتسمح لمعدي البيانات بتعريف المجيبين بأسباب إجراء المسح. ومن المفترض أن تتيح حلقات النقاش فرصة أخرى لتنقيح الاستبيان.

قبل حوالي شهر من التاريخ المرجعي للمسح

إعادة الاتصال بالمجيبين لتذكيرهم بالمسح

٢–٥٣ قد يكون من المفيد لرفع معدل الرد (على الأقل، مبدئيا) الاتصال بالمجيبين (بالبريد أو عبر البريد الإلكتروني) لتذكيرهم بالتاريخ المرجعي للمسح وبالموعد المحدد لإبلاغ البيانات.

خلال الشهر الأول بعد التاريخ المرجعي للمسح

إرسال المسح بالبريد مع إرفاق بطاقات إقرار الاستلام، إن أمكن

٢–٥٤ كجزء من وثائق الاستبيان المرسلة للمجيبين، إذا توافرت الموارد، قد يكون من المفيد إرفاق بطاقات إقرار الاستلام التي ينبغي على المجيبين إعادتها لمعدي البيانات، للإشارة إلى استلام المسح. وينبغي أن يُطلب إلى المجيبين إعادة هذه البطاقات فور استلامها. وينبغي قيد الردود التي يتم استلامها في قاعدة البيانات. ويجب أيضا الإشارة إلى الردود التي تقتضي متابعة في قاعدة البيانات.

بعد حوالي شهر إلى ثلاثة أشهر بعد التاريخ المرجعي للمسح

تاريخ إبلاغ البيانات من المجيبين

٢–٥٥ يوصى بطلب استكمال بيانات المسح المبدئي خلال فترة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر من التاريخ المرجعي، حسب درجة تعقيد المسح ومدى سهولة اطلاع المجيبين على المعلومات من نظم معلومات الإدارة. فإذا تأخر عن ذلك، ربما ينسى المجيبون استكمال بيانات الاستبيان وإعادته. وبعد انقضاء المدة المحددة، ينبغي أن يباشر معدو البيانات على الفور بالمتابعة بعد التاريخ

المحدد للرد. وينبغي قيد الردود التي يتم استلامها في قاعدة البيانات وإعدادها للمعالجة. وينبغي الإشارة كذلك في قاعدة البيانات إلى الحالات التي تستدعي المتابعة، إما نتيجة لعدم الرد أو بسبب طرح تساؤل أو تقديم رد يقتضي اتخاذ إجراء من جانب مُعِدي البيانات.

مستويات التغطية المنخفضة ومعدلات الردود المنخفضة

٢–٥٦ من المأمول استلام جانب كبير من البيانات المطلوبة خلال الفترة المخصصة لجمع البيانات، وإن كان يرجح أن تظل بعض الردود معلقة، وخاصة إذا لم يكن مسؤولو التعداد هم القائمين على إرسال الاستبيانات وجمعها. وهناك طرق مختلفة لوضع تقديرات لمعدلات الردود المنخفضة أو مستويات التغطية المنخفضة بغية التوصل إلى بيانات تقريبية للمجتمع الإحصائي.

٢–٥٧ وبالنسبة للاقتصادات التي سبق لها إجراء مسوح وأعدت تقديرات للمراكز في المجتمع الإحصائي، يمكن استخدام التقديرات السابقة كنقطة بداية. وعلى سبيل المثال، لدى إجراء مسح يطلب بيانات من ١٠٠ شركة، إذا لم تصل الردود إلا من ٧٠ شركة بحلول التاريخ النهائي، على معدي البيانات وضع تقديرات لبيانات الثلاثين شركة الناقصة على أساس آخر بيانات مبلغة عن هذه الشركات. ويمكن حساب هذه التقديرات على النحو التالي: النظر في التغيرات التي أبلغت عنها السبعين شركة المتبقية التي قدمت مسوحها مقارنة بالنسبة المئوية لأحجام الشركات، المبلغة مقابل غير المبلغة، من الفترة السابقة. ويمكن تنقيح هذا الأسلوب عن طريق تحليل التغيرات حسب القطاع. وإذا كان هناك تاريخ من وضع التقديرات التي خضعت للتعديل لاحقا، وإذا كان هناك تحيز للأعلى أو الأدنى في التقديرات المبدئية بصفة مستمرة، ينبغي أن يراعي معدو البيانات هذا التحيز عند حساب التقديرات.

٢–٥٨ وإذا لم يكن المسح تعدادا، ينبغي إعداد تقدير إجمالي للنتائج بغية التوصل إلى تقدير للمجتمع الإحصائي ككل، ربما باستخدام مسح معياري أو تعداد سابق كأساس لعوامل التقدير الإجمالي. وعند إجراء التعداد أو المسح المعياري التالي، قد يتبين حدوث تغيرات في أوزان هذا الجزء من المجتمع الإحصائي غير المشمول بالمسح. وفي هذه الحالة، ينبغي تعديل بيانات الفترات بين التعداد/المسوح المعيارية انعكاسا لهذا التغير. وينبغي التدرج في إدخال التغيرات التي طرأت على أوزان الشركات غير المشمولة بالمسح بين تعدادين/مسحين معياريين على امتداد الفترة التي تخضع بياناتها للتعديل، بدلا من إدخال التغيرات في الأوزان دفعة واحدة. ويتناول الفصل الثامن مزيدا من التفاصيل عن التقدير الإجمالي وتقدير البيانات.

٢–٥٩ وقد تشمل التعديلات الأخرى: مراعاة تحركات أسعار الصرف والأسعار (وخاصة في مسوح الأصول المالية والخصوم)، والتغيرات في الأسواق المالية التي قد تؤثر على تدفقات الفائدة وتدفقات الدخل الأخرى؛ وفي حالة السلع والخدمات، تعديل القيم الاسمية حسب مقاييس الحجم (من خلال مخفضات الأسعار، مثلا) لمعرفة ما إذا كانت القيم الاسمية متسقة مع مقاييس الحجم؛ والإشارة إلى التطورات في أنماط الأسواق المختلفة (مثل أسواق السلع الأولية والأسواق المالية) لضمان رصد أي تغيرات في البيانات الأساسية على نحو ملائم أو لتعديل الأسئلة المطروحة في أداة جمع البيانات بناء على ذلك؛ وفي حالة حدوث تغيرات في الترتيبات القانونية أو المؤسسية (كالتغيرات في الرقابة على النقد الأجنبي أو فتح قطاعات في السوق المحلية أمام أنشطة غير مقيمة—إما من خلال المبيعات المباشرة أو من خلال السماح بالاستثمار) قد تنتج عنها تغيرات في طبيعة المعاملات والمراكز عبر الحدود.

٢–٦٠ وقد يوفر استخدام هذه المناهج تقديرات جيدة نسبيا لبيانات المراكز. وينبغي أن تتضمن البيانات الوصفية شرحا للأساليب المستخدمة لاشتقاق تقديرات المجتمع الإحصائي عندما تكون الردود أقل من ١٠٠٪.

٢–٦١ غير أن الأمر قد يقتضي الاستعانة بمناهج بديلة في حالة انخفاض معدلات الردود على مسح لم يسبق إجراؤه من قبل. على سبيل المثال، إذا طلب المسح بيانات من ١٠٠ شركة، وبحلول التاريخ النهائي، لم يتم استلام الردود إلا من ٣٠ شركة، وفي غياب أي معلومات أخرى عن الأهمية النسبية للشركات التي لم ترسل ردودها مقارنة بتلك التي أرسلتها، يجوز استخدام أسلوب بدائي يتمثل في ضرب محصلة البيانات المبلغة في ٣٠/١٠٠ لاشتقاق مجموع تقديري. ورغم ضرورة اللجوء إلى هذا الأسلوب البسيط كملاذ أخير، فربما كان من المعقول استخدامه في قطاع قد تبدو جميع شركاته متشابهة. وفي حالة وجود أي مؤشرات على حجم غير المجيبين على المسح (كأن تكون قائمة على مسوح أخرى قدمتها نفس الشركات، أو على حجم العمالة النسبي، أو القيمة المضافة، أو حجم الأصول) يمكن استخدامها لتكوين فكرة عن الأهمية النسبية لتلك الشركات التي لم تبلغ بياناتها مقارنة بالشركات المبلغة، فإن هذه المعلومات يجب استخدامها، حتى وإن لم تكن سوى مؤشر كلي لحجم الشركات غير المبلغة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء اتصال

هاتفي للحصول على مدخلات مفيدة من الشركات التي تُعد من أكبر المجيبين على المسح، نظرا لأهمية التوصل إلى طريقة دقيقة قدر الإمكان لتقدير بيانات هذه الشركات. وقد يُستفاد من المعلومات المنشورة كالكشوف المالية المنشورة على شبكة الإنترنت في احتساب بيانات الشركات الكبرى التي لم تجب على المسح. وربما كان من المفيد، إذا توافرت الموارد اللازمة، إبلاغ المؤسسة الكبرى التي لم ترسل ردودها على المسح بأنه سيتم إدراج بيانات محتسبة عنها، دون تمييز، في الإحصاءات المجمعة. وهو ما قد يدفع المؤسسة الى تقديم بيانات أفضل.

٢–٦٢ وربما كان هناك بديل آخر عندما يكون معدل الرد على مسح بيانات المراكز منخفضا، في حالة غياب أي معلومات أخرى، وهو استخدام الأوزان النسبية للمعاملات المتراكمة المبلغة من الشركات التي أبلغت بيانات المعاملات لأغراض ميزان المدفوعات مقارنة مع أوزان الشركات التي لم تبلغ بياناتها وتطبيق الوزن في تقدير بيانات المراكز الناقصة.

تدقيق البيانات التي تم جمعها والتحقق من صحتها

٢–٦٣ وحتى إذا قدَّم المجيبون على المسح بيانات منخفضة الجودة، رغم كل الاستعدادات، فإن ما سيتحقق حتى هذه المرحلة سيكون إنجازا كبيرا بالفعل، لأن مرحلة وضع الأساس ستكون اكتملت ولا يتبقى سوى المتابعة وتحقيق مزيد من النجاح.

٢–٦٤ ويجب على معدي البيانات عند إجراء المسح لأول مرة توخي اليقظة بصفة خاصة في التحقق من صحة البيانات المقدمة. فكلما ازدادت خبرة المجيبين في استكمال بيانات استمارة المسح، انخفضت احتمالات حدوث أخطاء كبيرة.

٢–٦٥ ويمكن لمعدي البيانات إجراء عمليات فحص لتدقيق البيانات والتحقق من صحتها على عدد من المستويات. ويمكنهم إدراج بعض عمليات الفحص في استمارة المسح، ومضاهاة بيانات المسح مقابل البيانات المبلغة الأخرى، وإعداد عمليات فحص تحليلي.

٢–٦٦ ويقدم هذا القسم بعض الإرشادات حول مجموعة من عمليات الفحص. ومع ذلك، ينبغي إدراك أنه كلما كانت استمارات المسح أكثر توافقاً مع الظروف المحلية التي تحكم عمل المؤسسات، وكلما ازداد التشاور مع المجيبين حول أسئلة المسح بشأن المطلوب منهم، ازدادت احتمالات الحصول على بيانات ذات جودة عالية. وبنفس درجة الأهمية، كلما زاد العمل التحضيري، ازدادت احتمالات التعاون، إذا احتاج معدو البيانات الوطنية الاستفسار بشأن بعض البيانات التي يقدمها المجيبون.

تدقيق البيانات والتحقق من صحتها من خلال استمارة الاستبيان

٢–٦٧ من الأفضل التعجيل باكتشاف الأخطاء وتصحيحها. ولهذا السبب، يوصى بأن ينظر معدو البيانات في إعداد استمارات المسح بحيث تشمل صراحة فحوص مراقبة الجودة و/أو تقتضي تقديم معلومات إضافية لاستخدامها كفحص لضمان اتساق البيانات. غير أنه في حالة اشتراط تقديم معلومات إضافية، لا بد أن تكون بالحد الأدنى اللازم، وينبغي أن يكون معد البيانات الوطنية واضحا بشأن الغرض من جمعها.

٢–٦٨ ومن الأدوات التي قد تسهم في رفع مستوى جودة البيانات نظم الكمبيوتر المختلفة التي قد تسمح بتدقيق البيانات داخليا، بما في ذلك اللوحات الجدولية التجارية؛ ونظم إدارة قواعد البيانات العلاقية؛ ونظم إدارة قواعد بيانات السلاسل الزمنية. ويمكن إعداد برامج الكمبيوتر اللازمة لعمليات الفحص البسيطة ومعالجة البيانات المبلغة. وقد تشتمل عمليات تدقيق البيانات على بعض مما يلي:

- هل النتائج متسقة مع ما قد يكون متوقعا؟ (يفرض هذا السؤال بعض الصعوبات في المسوح التي تُجرى لأول مرة، لكن معد البيانات ربما كان قادرا على استخدام مصادر بيانات أخرى كتلك المستخدمة كمدخلات في الحسابات القومية كمؤشر على ما يمكن توقعه من أي مجيب).
- إذا تم إبلاغ مجموع الأصول والخصوم (بما في ذلك أموال المساهمين) فهل تكون متساوية؟
- هل المعاملات المبلغة متسقة مع بيانات المراكز المبلغة بعد مراعاة التغيرات في غير المعاملات مثل تغيرات الأسعار وأسعار الصرف، والشطب، وإعادة التصنيف؟ ولاستخدام هذا الفحص لمراقبة الجودة بصفة خاصة، يلزم توافر بيانات المراكز في نقاط زمنية معنية.
- في حالة إبلاغ بيانات الدخل، هل تبدو معدلات العائد على الأصول/الخصوم معقولة في ضوء معدلات العائد المتاحة بالنسبة للمؤسسات الأخرى في الاقتصاد؟
- وبصورة أعم، قد يطلب معد البيانات أن يقوم مسؤول في الشركة القائمة بالإبلاغ بالتصديق على دقة المعلومات واكتمالها؛ وقد يسهم هذا الأمر في ضمان جودة البيانات وتشجيع إبلاغها في الوقت المناسب.

وبالمثل، يسهم طلب الحصول على اسم مسؤول الاتصال في ضمان توجيه استفسارات المتابعة بفعالية.

تدقيق البيانات والتحقق من صحتها من خلال الفحص التحليلي

٢–٦٩ يعتمد تطوير الضوابط التحليلية على مدى توافر البيانات القابلة للمقارنة. فإذا كانت البيانات متاحة، أمكن وضع الضوابط التالية:

- إذا كانت بيانات الأرصدة تُعد بصورة مستقلة عن بيانات التدفقات، يمكن عندئذ محاولة مطابقتها. ويقتضي هذا الأمر النظر في الآثار المترتبة على اختلاف الأسعار أو أسعار الصرف أو المستويات الحدية للإبلاغ، وفي عوامل أخرى كالشطب. ويمكن تطبيق الضوابط على مستوى كل مجيب على حدة ومستويات البيانات المجمعة.
- وفي حالة المسوح التي تجمع بيانات المراكز المالية لأول مرة، ولكن مع توافر بيانات المعاملات، يمكن المقارنة بين بيانات المراكز وبيانات المعاملات. وينبغي التحقق في الحالات التي تظهر فيها بيانات معاملات كبيرة مقابل اقتصاد مراكزه المبلغة صغيرة.

مزايا المسح كمصدر للبيانات

٢–٧٠ ربما كانت الميزة الأساسية لاستخدام المسوح كمصدر للبيانات هي الرقابة المباشرة التي يتمتع بها القائمون بالمسح على ما يتم جمعه من معلومات، لأنها ليست نتاجا ثانويا للنظم الإدارية أو المالية. وفي الاقتصادات التي يمكن إضافة أسئلة إلى مسوحها المعتادة، يمكن الحصول على مزيد من المعلومات المفيدة — كذلك لأغراض التحليل — في كل مرة تجرى المسوح. وبالتالي فإن المسوح تلبي متطلبات إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٢–٧١ ويمكن أن توفر المسوح أيضا رؤى متعمقة لأغراض استخدام المعاملات، وهي معلومات يمكن أن تفيد معدي البيانات عند تقييم نطاق تغطية البيانات المستمدة من مصادر أخرى. وقد توفر المسوح أيضا معلومات تساعد على تقدير التدفقات الثنائية، وهي مفيدة للغاية مع تزايد تعقيدات المعاملات.

٢–٧٢ ويمكن إجراء مسوح المؤسسات للعناصر المالية مع طلب تحديد المراكز الافتتاحية والمراكز الختامية ومطابقتها مع المعاملات، مما يوفر من حيث المبدأ بيانات أكثر اتساقا ويسمح بسلامة اختبارات التحقق من الاتساق.

٢–٧٣ ونظرا لأن الأطراف المبلغة أكثر دراية بمعاملاتها وأقدر على نقل معلومات أكثر دقة تتعلق بالأطراف المقابلة الأجنبية وبدرجة أكبر من التفصيل، يلاحظ أن أخطاء التبويب المترتبة على مسوح المؤسسات محدودة.

٢–٧٤ وعادة ما تُجرى مسوح المؤسسات عبر البريد، أو البريد الإلكتروني، أو تطبيقات الإنترنت التي يقدمها معدو البيانات، أو عن طريق المقابلات الشخصية؛ ومن ثم فإن عبء الإبلاغ والتكاليف التي يتحملها الطرف المبلغ عادة ما تكون معتدلة.

٢–٧٥ ويمكن جمع المعلومات عن أنشطة اقتصادية أخرى إضافة إلى أنشطة ميزان المدفوعات بسهولة من خلال هذه المسوح لأغراض التحليل ومراقبة الجودة.

عيوب المسح كمصدر للبيانات

٢–٧٦ من الوارد حدوث خطأ في المعاينة، لاسيما إذا كان المجتمع الإحصائي المستهدف بالدراسة صغيرا نسبيا وعدد المجيبين في العينة محدودا. وقد لا يكون المجتمع الإحصائي المستهدف موزعا بالتساوي بين المجتمع ككل. وربما تطلب ذلك استخدام أساليب معاينة خاصة لتحديده وإدراجه في العينات الممثلة إحصائيا.

٢–٧٧ وقد لا تكون العينات ممثلة للمجتمع الإحصائي المستهدف. وربما اختلف سلوك العينة عن المجتمع الإحصائي ككل، وتنطوي التقديرات المستمدة بهذه الطريقة على تحيز.

٢–٧٨ ومن الوارد حدوث أخطاء أخرى بخلاف أخطاء المعاينة. فعلى سبيل المثال، من أبرز الأخطاء في المعلومات عن التحويلات الشخصية أنها قد تكون مبلغة بأقل من قيمتها، لأن هذه البيانات غالبا ما يعتبرها المجيبون بيانات حساسة.

٢–٧٩ وقد يكون إجراء المسح مكلفا. وتختلف التكاليف التي يتحملها معدو البيانات لاستخدام المسوح اختلافا كبيرا بين الاقتصادات، حسب تكلفة التعداد وتكلفة الحصول على المشورة الفنية. وعادة ما يستلزم الحصول على تقديرات أكثر دقة استخدام عينات أكبر، وهو ما يرفع التكلفة أو يؤثر على درجة حداثة البيانات. وتختلف تكاليف تصميم المسوح باختلاف طريقة المعاينة المستخدمة. وقد تكون إضافة أسئلة إلى مسح موجود طريقة أقل تكلفة للحصول على بيانات المسح، لكن أحجام العينات الناتجة القابلة للاستخدام قد تكون صغيرة ما لم يتم تجميع عينات متتالية، لأن هناك بعض الحالت التي يرجح أن تكون نادرة نسبيا.

الإطار ٢-٢: إجراء مسح لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة في البلدان الإفريقية الناطقة بالإنجليزية

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

خلفية

تقدم دراسة الحالة هذه عرضا عاما موجزا حول «مبادرة نشر البيانات المعززة» التي أطلقها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة من أجل البلدان الإفريقية الناطقة بالإنجليزية وذلك لاستحداث مسوح على مدار سنة كاملة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة في عدد من الاقتصادات الإفريقية. وتوفر هذه المسوح وسيلة للإبلاغ المباشر عن بيانات التدفقات والمراكز المالية للقطاع الخاص عبر الحدود والتي يمكن استخدامها في إعداد الحساب المالي في ميزان المدفوعات وحساب وضع الاستثمار الدولي ذي الصلة. واتسع نطاق المسح في بعض الحالات ليتضمن معاملات الحساب الجاري والرأسمالي وجمع البيانات لتلبية احتياجات الأطراف المعنية المحلية الأخرى. ومع ذلك، فقد انصب تركيز هذه المسوح على الحساب المالي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بشكل كبير لأن مصادر البيانات في هذا المجال كانت ضعيفة وكذلك بسبب تزايد الاهتمام بوضع الاستثمار الدولي.

تحديد المجتمع الإحصائي للمسح

تم إعداد إطار المسح أساسا بإدراج جميع الشركات المسجلة في البورصة وبالتشاور مع أهم اتحادات الصناعات، ومجموعات الشركات الكبرى، وأجهزة الحكومة والقطاع العام ذات الصلة (كالهيئات التنظيمية، وهيئات الاستثمار، ومناطق تجهيز الصادرات). واقتصرت أطر المسوح في الغالب على الشركات الخاصة، وإن كانت بعض الاقتصادات المشاركة لجأت إلى إدراج شركات عامة.

المنهج المطبق في إجراء المسح

بعد تحديد المجتمع الإحصائي الذي يشمله المسح، أضافت بعض الاقتصادات وحدة نموذجية لإجراء مسح استطلاعي إلى الإطار الكبير القائم لمسوح المؤسسات أو عمليات التعداد التي تُجرى لأغراض إحصائية أخرى. وساعد ذلك على توسيع الإطار ليبلغ حجما من شأنه أن يدعم إجراء تعداد للشركات التي بلغت مستوى حدي للخصوم والأصول الأجنبية. وتبين من النتائج أن جميع الشركات التي وصلت إلى مستوى حدي معين من الأصول والخصوم الأجنبية أُدرِجت في مسح تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لمدة سنة كاملة. وقرر معدو البيانات إجراء مسوح سنوية ذات أطر دورية أكبر ومسوح ذات أطر أصغر للسنوات الوسيطة التي لم تُستكشف بعد. وعكف معدو بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على بناء علاقات عمل وثيقة مع اتحادات الصناعات المختلفة، وسوق الأوراق المالية المحلية للشركات المدرجة في البورصة، وأهم الشركات الكبرى، مما دفع إلى زيادة استخدام التواصل بالبريد الإلكتروني وأدى إلى المبادرات التي اتخذتها بعض الشركات لإنشاء نظام الإبلاغ الإلكتروني، وإن كانت لا تزال في مرحلة مبكرة من التطوير.

وبالنسبة لمعظم الاقتصادات المشاركة في مشروع «مبادرة نشر البيانات المعززة»، أجري حصر تعدادي للشركات التي بلغت مستوى حدي معين من التدفقات والمراكز المالية عبر الحدود. وفي الاقتصادات الأخرى، كان يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات للانتهاء من إعداد إطار المسح عن طريق استخدام المسوح الاستطلاعية وكذلك وضع ضوابط أكثر تفصيلا على البيانات المستمدة من «نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية» في حالة معاملات الحساب المالي الكبيرة.

عملية مراجعة البيانات

أدرجت معظم الاقتصادات ضوابط للمراجعة الداخلية ضمن الاستبيان. وتم الاستعانة بآليات الضبط للتحقق من البيانات المبلغة مقارنة بالإجابات على مسوح سابقة، والكشوف المالية للشركات، و/أو التقارير السنوية التي تُقَدَّم للمساهمين. وطُلِب إلى المبلغين أن يقدموا مع الاستبيان بعد استكماله أحدث الكشوف المالية/التقارير السنوية التي تقدمه الشركات إلى المساهمين.

وعُدِّلت أثناء فترة المشروع ضوابط المراجعة الداخلية المدرجة في الاستبيان. وتبين من عمليات التقصي أن عملية مراجعة البيانات كانت تُستكمل على النحو الأمثل إذا كانت قواعد البيانات مصممة لتسهيل عملية مراجعة البيانات. ونجحت بعض الاقتصادات المشاركة في المشروع في إنشاء قواعد بيانات تقوم على برمجيات إدارة البيانات ذات الصلة والتي توفر أدوات للانتقال بين الأجزاء المختلفة في مسح الشركات بأكمله لمراجعة الردود على أساس حالة كل شركة على حدة والبحث عن الفجوات والقيم الشاذة التي لم تلفت انتباه القائمين باستكمال المعلومات في شاشات إدخال البيانات.

تقدير الإجمالي عند عدم الرد

أجاب على المسح أكثر من ٧٠٪ في معظم الاقتصادات، رغم إحجام بعض الشركات الكبرى عن الرد. وتحسن معدل الرد بوجه عام مع إجراء مسوح متتالية. ومما ساعد في هذا الصدد عقد اجتماعات للتوعية قبل إجراء المسح، وكذلك نشر تقارير عن نتائج المسوح. وتطورت أساليب التقدير الإجمالي لعدم الرد أثناء فترة المشروع.

ونظرا لحصول الشركات الكبرى على معظم التمويل عبر الحدود، كانت التقديرات المتعلقة بالشركات التي لا تُجيب على المسح توضع عادة لكل شركة على حدة في حالة الشركات الأكبر باستخدام البيانات المتوافرة، مثل الكشوف المالية للشركة، وتطبيق أساليب الترحيل على الاستبيانات التي استكملتها الشركة في مسوح سابقة، مع استخدام البيانات المستمدة من «نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية» في حالات معاملات التمويل الكبيرة.

الإطار ٢-٢: إجراء مسح لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة في البلدان الإفريقية الناطقة بالإنجليزية (تتمة)

وفي حالة الشركات الأصغر، طُبِّقت أساليب تقدير الإجمالي على الشركات التي شملها في السابق مسح واسع النطاق لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة على مدار سنة كاملة وأجاز بوضع تقديرات في حالة عدم الرد على أساس المسح السابق. وطبقت بعض الاقتصادات أساليب مختلفة في تقدير الإجمالي للشركات الكبرى والصغرى. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن تكون استثمارات حافظة الشركات الصغيرة المملوكة محليا محدودة بينما يرجح أن يتضمن الاقتراض من الخارج بند الائتمان التجاري المقدم. وقد روعيت هذه المعلومات عند تحديد طريقة تقدير إجمالي البيانات الناتجة.

كذلك نشأت الحاجة إلى التقدير الإجمالي عندما تباينت أطر المسوح في مسوح المؤسسات المتتالية، أو عندما كانت هناك ردود متفاوتة على المسوح. وتمثلت إجراءات مسوح المؤسسات في التجارب السابقة في المنطقة في إجراء كل مسح على أساس مستقل بقاعدة بيانات مستقلة، وخاصة عند استخدام برمجيات اللوحات الجدولية في تجميع البيانات المبلغة.

وقد تم تطوير قواعد البيانات باستخدام برمجيات مناسبة لإدارة البيانات حيث أمكن جمع نتائج مسوح المؤسسات المتتالية في قاعدة بيانات واحدة. وأتاحت قواعد البيانات المذكورة تتبع البيانات التي تبلغها مؤسسة واحدة على امتداد كل السنوات المبلغة بياناتها، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة في حالات الدمج والاستحواذ.

ومن الأمثلة الأخرى على أساليب تقدير الإجمالي (أو التفصيلي) التي استخدمت ما يتعلق باستخدام مصادر البيانات البديلة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مصادر البيانات الإدارية للموافقات الممنوحة للاستثمار) التي تغطي فترات سابقة/لاحقة. وفي حالة الائتمان التجاري، إذا وُجِدت علاقة بين بيانات المسح والجمارك أو نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على بيانات واردات وصادرات السلع، وضعت بعض الاقتصادات خططا لتطبيق أساليب التقدير الإجمالي في وضع تقديرات الائتمان التجاري خلال فترات لا تغطيها مسوح المؤسسات.

إدراج نتائج المسح في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

بالنسبة لقضايا نشر البيانات، يقوم مشروع «مبادرة نشر البيانات المعززة» بتطبيق «إطار تقييم جودة البيانات» الذي وضعه صندوق النقد الدولي على إحصاءات ميزان المدفوعات. ونظرا لأنه من المتوقع أن ينتج عن المشروع تعديل كبير في إحصاءات ميزان المدفوعات لضمان اتساقها مع إحصاءات وضع الاستثمار الدولي المبلغة مباشرة، كان يُتوقع من جميع الاقتصادات المشاركة أن تتبع المبادئ التوجيهية في «إطار تقييم جودة البيانات» بشأن سياسة التعديل. واقتضت هذه المبادئ إعلان البيانات المعدلة من خلال بيان صحفي شرح أسباب التعديلات في الإحصاءات التي سبق إصدارها إلى جانب توثيق تفاصيل التعديلات الناتجة، وخطط المستقبل. وتم تقييم ما نتج ونُشِر من بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مقارنة بمعايير إطار تقييم جودة البيانات لضمان صحة المنهجية المستخدمة (اتساقا مع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والدقة والموثوقية)، والمنفعة (الدورية والحداثة والاتساق) وسهولة الاطلاع.

المصاعب على الطريق

- في بعض الاقتصادات، تبين قصور استخدام السجلات الضريبية في تحديد المجتمع الإحصائي للمسح لأنها لم توفر أداة مفيدة في تحديد الشركات صاحبة الأصول والخصوم الأجنبية الكبيرة.
- في معظم الحالات التي لم تنطوي على تمويل أجنبي لعملية المسح، أدت اعتبارات التكلفة إلى تقليص حجم إطار المسح. وفي هذه الحالات، كان يُتوقع إعادة صياغة النتائج باستخدام أساليب مناسبة للتقدير الإجمالي. ويُتوقع إجراء مسح ذي إطار أوسع في مرحلة لاحقة.
- جاءت تجربة استخدام البريد أو البريد الإلكتروني أو الهواتف للاتصال بالشركات أو إرسال الاستبيانات إلى الشركات في هذه المنطقة مخيبة للأمل. وفي الغالب، لم تثبت فعالية استخدام البريد الإلكتروني وغيره من الوسائط الإلكترونية إلا بعد بناء علاقة عمل مع طرف مقابل في الشركة، وحتى في هذه الأحوال كانت أنسب السبل في جمع البيانات فقط من الشركات الأكبر. وفي الواقع العملي، بالنسبة لمعظم الاقتصادات في المنطقة، كانت الطريقة المفضلة لإرسال الاستبيانات إلى الشركات وجمع الاستبيانات بعد استكمالها هي إرسال مسؤولي التعداد، وخاصة عندما كان مسؤول التعداد يذهب لتقديم الاستبيانات إلى الشركات ثم يعود بعد أسبوعين لجمع الاستبيانات التي استُكمِلت.

الدروس المستفادة

- صعوبة التأكد من إدراج كل الشركات الكبري في إطار المسح، في أغلب الأحوال . وفي بعض الحالات، ثبتت جدوى بيانات نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بشأن المعاملات المالية الكبيرة عبر الحدود والمصنفة حسب نوع الأداة وحسب اسم صاحب الحساب كأداة ضبط للتحقق من إدراج كل الشركات الكبرى، وخاصة تلك المشاركة في مشروعات استثمار كبرى.
- أهمية اجتماعات التوعية قبل إجراء المسح في زيادة معدلات الرد.
- بالنسبة لبعض الاقتصادات كانت أفضل طريقة لجمع البيانات للمرة الأولى هي بإرسال مسؤولي التعداد إلى الشركات بدلا من إرسال استبيان المسح بالبريد أو البريد الإلكتروني أو إجراء الاستبيان عبر الهاتف.
- أهمية إنشاء قواعد بيانات محددة لبيانات مسح المؤسسات لرفع مستوى جودة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.



٣ مسوح معينة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

مقدمة

٣–١ تناول الفصل الثاني مناقشة العناصر الرئيسية لإجراء مسوح المؤسسات. وتنطوي هذه المسوح، بغض النظر عن موضوعها، على العديد من العناصر المشتركة. ويتناول هذا الفصل مناقشة مسوح المؤسسات المتعلقة بعدة موضوعات معينة في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على السواء. ورغم العناصر العديدة المشتركة في هذه المسوح، فإن الغرض المعين منها ودرجة التعقيد في بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي يتطلبان مراعاة بعض سمات التصميم المعينة.

جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات

السلع

٣–٢ إحصاءات التجارة الدولية للبضائع القائمة على السجلات الإدارية تمثل مصدر البيانات الرئيسي الذي يستخدمه معدو البيانات في معظم الاقتصادات لإعداد بيانات بند السلع في ميزان المدفوعات. ولكن معدي البيانات في بعض الاقتصادات يستخدمون نظام إبلاغ بيانات المعاملات المالية، وفي عدد قليل من الاقتصادات يستخدمون مسوح المؤسسات لجمع بيانات واسعة النطاق عن السلع.

٣–٣ وكما يرد بمزيد من التفصيل في الفصل ١١، ثمة عدد من التحديات أمام استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وحدها لإعداد بيانات عنصر السلع. وبوجه خاص، قد يلزم إجراء بعض التعديلات لمراعاة فروق التغطية والتبويب والتقييم والتوقيت بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وبنود التجارة في السلع المدرجة في بيانات ميزان المدفوعات. ويمكن استخدام مسوح المؤسسات الموجهة لتعديل البيانات من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع إلى التجارة في السلع.

٣–٤ وبالمثل، في حالة استخدام أحد أنظمة إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر رئيسي لإعداد بيانات التجارة في السلع، يمكن استخدام مسوح المؤسسات الموجهة لتصحيح الحالات ذات الأهمية التي لا يتطابق فيها تغيير الملكية مع توقيت قيد المدفوعات.

٣–٥ وبالإضافة إلى إمكانية استخدام مسوح المؤسسات كمصدر رئيسي للتجارة في السلع أو للإعلام بالتعديلات في تجارة البضائع أو البيانات التجارية القائمة على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يمكن توسيع نطاق تلك المسوح لجمع معلومات عن عناصر ميزان المدفوعات المرتبطة بتجارة السلع. وتشتمل هذه العناصر على عنصري الخدمات المرتبطين بالانتقال المادي للسلع (خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين، وخدمات الصيانة والإصلاح [غير المدرجة في موضع آخر]) وعنصر الحساب المالي المعني بالائتمان التجاري.

٣–٦ ويمكن استخدام الاستمارة النموذجية رقم ٤ بالملحق ٨ كمسح شامل للمؤسسات لإعداد بيانات التجارة في السلع. وفي حالة استخدام تلك الاستمارة لإجراء تعديلات على إحصاءات التجارة في البضائع أو نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يمكن تهيئتها بحيث تعالج قضايا معينة. وكذلك قد يتعين على معدي البيانات الإقتصار على مخاطبة مصدرين ومستوردين مختارين يتعاملون في سلع معينة أو لديهم قيم أو أحجام كبيرة من التجارة من أجل إدخال تحسينات ملموسة على حسابات ميزان المدفوعات.

التجارة برسم الأمانة

٣–٧ السلع التي يتم شحنها برسم الأمانة تقدم مثالا على عدم تطابق توقيت عبور السلعة الحدود الجمركية مع تغيير الملكية—فتغيير الملكية يحدث في مرحلة لاحقة لعبور السلع للحدود، ولا ينبغي إدراجها في ميزان المدفوعات إلا بعد بيعها. ولضمان اتساق القيد، سوف يكون من المفيد الحصول على بيانات عن المراكز الافتتاحية والختامية للسلع الكائنة في الخارج التي كانت، قبل البيع، في حيازة مقيمين (ينطبق نفس الشيء على السلع التي يحتفظ بها غير المقيمين في الاقتصاد المقيم). وفي كل حالة، ينبغي

استبعاد قيم السلع من إحصاءات التجارة في البضائع خلال فترة عبورها للحدود، مع إضافة قيمة البيع إلى إحصاءات التجارة في البضائع في الفترة التي يقع فيها البيع. وعادة ما تُجرى مثل هذه التعديلات فقط عندما تكون المقادير المعنية كبيرة. ورغم ذلك، يوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بأنه إذا تعذر عمليا إجراء تعديلات على النحو الموصوف سابقا، يمكن قيد السلع برسم الأمانة في ميزان المدفوعات بتوقيت القيد في إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة، الفقرة ١٠–٢٩).

المتاجرة

٣–٨ معاملات المتاجرة—أي شراء المقيم لسلع من غير مقيم وبيعها لاحقاً إلى كيان غير مقيم آخر دون أن تكون السلع كائنة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات— تُسجل في ميزان المدفوعات كمعاملات في السلع، وتصنف ضمن المتاجرة. وإذا حدث تغير في الشكل المادي للسلع خلال فترة حيازة التاجر لها كنتيجة لخدمات التصنيع، عندئذ ينبغي تبويب المعاملة ضمن البضائع العامة (وليس ضمن المتاجرة). وترد أمثلة على معاملة السلع ضمن المتاجرة وخدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين في الإطار ١٠–١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

٣–٩ وبحكم طبيعة المتاجرة، فإن السلع المعنية لا تعبر الحدود الجمركية للاقتصاد الذي يقيم فيه التاجر. وعليه، يلزم جمع البيانات مباشرةً من الشركات المشاركة في المتاجرة. وقد يمكن تحديد هذه المنظمات من خلال الاحتفاظ بسجل للأعمال التجارية تتولى إدامته الهيئة المنوط بها جمع البيانات أو المكتب الإحصائي المركزي (إن كان مختلفا). وتستوفي الاستمارة النموذجية ٥ بيانات ضرورية لقيد معاملات المتاجرة في ميزان المدفوعات. ويتعين جمع البيانات على أساس إجمالي حسب السلعة، وحسب الاقتصاد الشريك إن أمكن.

الخدمات

٣–١٠ رغم أن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع تستخدم بصفة رئيسية في إعداد بيانات التجارة في السلع في ميزان المدفوعات، فقد يتوافر بعض المعلومات للمساعدة في إعداد بيانات التجارة في الخدمات. وبوجه خاص، إذا كان مجموع قيم تكاليف الشحن والتأمين متوفراً من خلال نظام التجارة في البضائع، يمكن استخدامها لتقدير شراء خدمات الشحن والتأمين، وهو ما سوف يتم تناوله بالوصف فيما بعد. وبالمثل، قد تساعد المعلومات في نظام التجارة في البضائع على تحديد الشركات التي تقوم بإجراء خدمات تصنيع على مدخلات مادية مملوكة لآخرين أو بتوفير خدمات الصيانة والإصلاح. غير أنه من المرجح أنه لن يكون هناك سوى معلومات محدودة في نظام التجارة في البضائع لدعم إعداد بيانات التجارة في الخدمات.

٣–١١ ويمكن استخدام نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيانات إحصاءات التجارة في الخدمات ومن المرجح أن تكون لها تغطية جيدة عبر النطاق الكامل للخدمات. غير أنه، على غرار التجارة في السلع، قد تكون هناك تحديات متمثلة في الفروق بين توقيت تأدية الخدمة ووقت الدفع، ومن «تجميع» (bundling) الدفع مقابل الخدمات مع المدفوعات مقابل السلع أو الأدوات المالية. وتبعا للنظام المستخدم، قد تعاني نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من نقص التغطية (يتم سداد المدفوعات مقابل بعض الخدمات (مثل الاتصالات اللاسلكية) على أساس التسوية (الصافية)) وتشكل صعوبات للتبويب حسب نوع الخدمة المفصلة (خاصة إذا كان التبويب حسب التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات الموصى به في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠.

٣–١٢ ويمكن لمسوح المؤسسات أن توفر تغطية عبر النطاق الكامل للخدمات. وتوفر الاستمارة النموذجية رقم ٦ في الملحق ٨ إرشادات توجيهية بشأن مسح شامل للخدمات. وكما هو الحال مع مسوح المؤسسات للتجارة في السلع، يمكن استخدام المسح أيضا لجمع المعلومات عن الائتمان التجاري. وقد يتعذر فصل معاملات حساب رأس المال التي تعكس اقتناء والتصرف في الأصول غير المالية غير المنتَجة عن الرسوم المتقاضاة لقاء استخدام (خدمات) الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، قد يتم أيضا جمع بعض معاملات حساب رأس المال في مسح شامل عن التجارة في الخدمات.

٣–١٣ لقد أثبتت مسوح المؤسسات المعنية بالخدمات نجاحها في عدد من الاقتصادات. ومع ذلك، من المناسب إبداء بعض الملاحظات العامة. فمسوح المؤسسات مصممة لجمع بيانات البنود الدائنة (المقبوضات) والقيود المدينة (المدفوعات) على حد السواء. على جانب المقبوضات، فإن الخدمة المعينة المقدمة من المرجح أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الصناعي للشركة المتَصل بها؛ على سبيل المثال، فإن قطاع الأنشطة القانونية من الأرجح أنه يقدم خدمات قانونية. وهذا ليس صحيحا بنفس القدر على جانب الواردات، على الرغم من أرجحية أن تكون هناك ارتباطات

أكبر لخدمات معينة مع صناعات بعينها. فالشركات العاملة في التجارة الدولية في الخدمات قد تكون هي التي تجري أنشطة أعمال دولية أخرى. ولذلك، من الممكن تحديد جزء كبير من المجتمع الإحصائي المشارك في استيراد التجارة الدولية في الخدمات من خلال مخاطبة الشركات المشاركة في علاقة استثمار مباشرة، والشركات التي لديها أصول وخصوم خارجية كبيرة، والشركات التي لديها معاملات كبيرة في السلع.

٣–١٤ ونظرا لاختلاف طبيعة فرادى الخدمات وما يرتبط بها من مقدمي خدمات متخصصين فمن الملائم إعداد استمارات مصممة خصيصا لمختلف الخدمات. وهذه الأمثلة سوف يتم تناولها بمزيد من التفصيل لاحقا.

خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين

٣–١٥ غالبا ما يمكن الحصول على معلومات عن خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين من إحصاءات التجارة في البضائع. فتلك الإحصاءات قد توفر قيم السلع التي تصل إلى الاقتصاد الذي يتم فيه التجهيز (قيم السلع المرسلة من الاقتصاد التي تقع فيه ملكية السلع) وبعد التجهيز توفير قيم السلع المعادة إلى الاقتصاد الذي تقع فيه ملكية السلع (قيم السلع التي يستردها هذا الاقتصاد). ويمكن تحديد هذه المعاملات بصورة منفصلة في الوثائق الجمركية، ولكن يمكن تطبيق مبادئ تقييم غير متسقة بين السلع الوافدة على الاقتصاد والخارجة منه. وحتى عندما يكون مبدأ التقييم مماثلا، فإن الفرق بين سعر الاستيراد وسعر التصدير قد لا يعكس بدقة خدمات التصنيع التي تم تقديمها—على سبيل المثال، فإن معظم قيمة السلع المجهزة قد يكون مشتقا من البحوث والتطوير التي يجريها المالك وليس التجهيز أو قد تكون هناك مكاسب أو خسائر من اقتناء السلع في الاقتصاد القائم بالتجهيز.

٣–١٦ ومع ذلك، من المهم تحديد قيم التجارة في البضائع للسلع المستوردة/المصدرة التي يتم تجهيزها دون تغيير الملكية لضمان استبعاد هذه السلع من التجارة في السلع في ميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بإعداد بيانات بنود تكميلية عن قيم السلع المتلقاة والمُعادة (لخدمات التصنيع المقدمة من جانب الاقتصاد القائم بإبلاغ البيانات) وقيم السلع المُرسَلة والمُعادة (لخدمات التصنيع التي يحصل عليها الاقتصاد القائم بإبلاغ البيانات).

٣–١٧ ولجمع معلومات عن قيمة خدمات الصناعة التحويلية، قد يكون المحبَّذ إجراء مسح للمؤسسات. وقد يكون عدد الشركات التي تقوم بالتجهيز أو إرسال السلع للخارج للتجهيز قليلا نسبيا ويمكن تحديده من الوثائق الجمركية. وعليه، يمكن إجراء مسح للمؤسسات بشأن أنشطة التجهيز في مسح منفصل. وتتضمن الاستمارة النموذجية رقم ٧ بالملحق ٨ عينة استبيان عن خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين.

خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر

٣–١٨ وعلى نحو مماثل لخدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين، غالبا ما تنطوي خدمات الصيانة والإصلاح على انتقال للسلع عبر حدود جمركية، وإن كان من الممكن أيضا تأدية الخدمات في اقتصاد المالك للسلع.

٣–١٩ وحيثما تُرسَل السلع لاقتصاد مقدم الخدمة ثم يتم إعادتها، فإن الشركات المشاركة في توفير وشراء الخدمة يمكن تحديدها من خلال الوثائق الجمركية. وفي هذه الحالات، ربما تكون هناك أيضا انتقالات أخرى للسلع عبر الحدود الجمركية وقد تكون الشركات مشاركة في مسح للمؤسسات عن التجارة في السلع بصورة أعم. وتتضمن الاستمارة النموذجية رقم ٤ (للتجارة في السلع) بالملحق ٨ أسئلة عن خدمات الإصلاح.

٣–٢٠ وبدلا من ذلك، إذا تم تقديم الخدمات في اقتصاد مالك السلع، يمكن تحديد المقيم (سواء مقدم الخدمات أو المشتري) من واقع سجلات الشركات التجارية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض ميزان المدفوعات. وسوف يرصد المسح العام للتجارة في الخدمات (الاستمارة النموذجية رقم ٦ بالملحق ٨) معلومات عن قيمة الخدمات المقدمة.

خدمات النقل

٣–٢١ صناعة النقل الدولي لها العديد من السمات الفريدة التي تتطلب اهتماما خاصا عند قياس معاملات ميزان المدفوعات. فمن الممكن استخدام وسائل النقل المختلفة (بما في ذلك البحر والجو والسكك الحديدية والطرقات والفضاء وخطوط الأنابيب والممرات المائية). ويمكن استخدام مسح المؤسسات، وربما يلزم توجيهه حسب إقامة مقدم الخدمة، لقياس المعاملات المرتبطة بكل وسيلة. فقواعد نقطة التقييم

التي يتم اعتمادها للمعاملات في السلع تزيد من تعقيد تسجيل معاملات قطاع النقل في ميزان المدفوعات. ويتم شرح ذلك بمزيد من التفصيل في الفقرات من ١٢–٣٥ إلى ١٢–٣٦.

٣–٢٢ وكما هو مذكور في الفصل ١٢، الفقرة ١٢–٢٧، لتسجيل خدمات النقل والخدمات المرتبطة بها بشكل صحيح في ميزان المدفوعات، من الضروري التمييز بين مالكي المعدات المتنقلة والشركات المشغلة لتلك المعدات، وينبغي أن يكون لدى معدي البيانات عند استخدام مسوح النقل الدولي إدراك واضح لهذا الفرق. فخدمات النقل الدولي تقدمها كيانات مشغلة قد لا تكون بالضرورة هي مالك المعدات. وقد يشارك مالكو المعدات في معاملات ميزان المدفوعات (مثل التأجير التشغيلي) المرتبطة بالنقل.

٣–٢٣ وقد يلجأ معدو البيانات الى مخاطبة عدد من الأشخاص أو الشركات للحصول على معلومات ذات صلة بميزان المدفوعات. فبالنسبة للخدمات المقدمة بواسطة معدات يشغلها مقيمون، يتوقع أن تكون الشركة المقيمة مصدرا جيدا للبيانات. وغالبا ما تمتلك الفروع المحلية للشركات المشغلة غير المقيمة معلومات ذات صلة عن أنشطة مقراتها الرئيسية أو تكون لديها القدرة على الحصول على تلك المعلومات. وقد يكون لدى وكلاء الشركات المشغلة غير المقيمة معلومات موثوقة عن الخدمات التي تقدمها الشركات المشغلة والمصروفات التي تتحملها تلك الشركات عندما يشارك الوكلاء في تقديم الخدمات أو سداد المصروفات. ويمكن للشركة المشغلة المقيمة أن تعمل كذلك وكيلا لموكل غير مقيم، وبهذه الصفة يمكن مخاطبة شركة النقل المشغلة المقيمة لإبلاغ البيانات. بالإضافة إلى ذلك، قد يعلم المستوردون قيمة الشحن المدفوعة، وقد يكون لدى السلطات الحكومية التي تجمع رسوم موانئ مختلفة البيانات ذات الصلة.

الاستمارات النموذجية

٣–٢٤ تستوفي الاستمارة النموذجية رقم ٨ بالملحق ٨ نوعية البيانات التي يمكن لمعدي البيانات جمعها من شركة النقل المشغلة المقيمة. وفي الجزء ألف من الاستمارة النموذجية، تتضمن بنود البيانات إيرادات نقل مختارة ومصروفات مختارة متكبدة بالخارج. ويتم جمع ثلاث فئات من أجرة نقل الركاب: غير مقيمين مسافرين على خطوط دولية لشركات نقل الركاب المقيمة (قيود دائنة ضمن خدمات نقل الركاب)، وغير المقيمين المسافرين على خطوط محلية (قيود سفر دائنة)، ومقيمين مسافرين على خطوط دولية. والبند الأخير غير مدرج في ميزان المدفوعات، ولكن جمع بياناته قد يكون مفيدا لإعداد بيانات أجرة نقل الركاب التي تجنيها الشركات المشغلة غير المقيمة (قيود مدينة ضمن خدمات نقل الركاب) في حالة جمع بيانات مجموع أجرة نقل الركاب التي يدفعها مقيمون من خلال مسوح الأسر المعيشية. ويتم جمع بيانات أربعة بنود مرتبطة بالشحن: خدمات الشحن للواردات (بند غير مدرج في ميزان المدفوعات، ولكن حسب الوصف المشار إليه لاحقا يمكن استخدامه بالاقتران مع مجموع خدمات الشحن التي يدفعها المقيمون على الواردات لاشتقاق القيود المدينة ضمن النقل كقيمة باقية)، وخدمات الشحن للصادرات (قيود دائنة ضمن النقل)، وخدمات الشحن المقدمة لغير مقيمين فيما يتعلق بعمليات تشغيلية في الاقتصاد الأم (قيود دائنة ضمن الشحن)، وخدمات الشحن على خطوط أجنبية أخرى (قيود دائنة ضمن النقل، بافتراض أن كافة خدمات الشحن على الخطوط الأجنبية مقدمة لغير مقيمين). والبنود الباقية المدرجة في الاستمارة النموذجية المتعلقة بالإيرادات تغطي البريد الوارد (قيود دائنة ضمن النقل)، استئجار السفن دون طاقم (قيود دائنة ضمن التأجير التشغيلي)، والإيرادات الأخرى. وبالنسبة للبند الأخير، يتعين تحديد التبويب في ميزان المدفوعات حسب الوصف المقدم.

٣–٢٥ ورغم أن كافة التفاصيل التي تطلبها الاستمارة النموذجية رقم ٨ للمصروفات غير مطلوبة كعناصر قياسية مدرجة في ميزان المدفوعات، فينبغي أن يضمن التحديد المنفصل الإبلاغ بالبيانات الكاملة. وتتضمن التفاصيل المنشودة النفقات على الوقود والمؤن (القيود المدينة ضمن السلع)، واستئجار السفن دون طاقم (القيود المدينة ضمن التأجير التشغيلي)، والإعلان (القيود المدينة ضمن بند خدمات أعمال متفرقة مهنية وفنية). وتُدرج بنود الإنفاق المتبقية في النقل. وقد تكون زيادة تفاصيل البنود ذات أهمية تحليلية أيضا لمستخدمي إحصاءات ميزان المدفوعات.

٣–٢٦ ويجمع الجزء باء من الاستمارة النموذجية معلومات عن المشتريات المتوقعة من المعدات الكبيرة مثل الطائرات والسفن. ويحصل الجزء جيم على بيانات عن مبيعات تذاكر سفر الركاب للمقيمين مستخدمي الخطوط الدولية.

٣–٢٧ وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ٩ بالملحق ٨ نوعية البيانات التي قد يحاول معدو البيانات جمعها من الشركات المقيمة التي تقدم السلع والخدمات لشركات النقل المشغلة غير المقيمة أو التي تحصل منها على خدمات. ويستوفي الجزء ألف من الاستمارة بيانات عن الوقود والمؤن (بنود دائنة ضمن البضائع العامة)، والإعلان (القيود الدائنة ضمن بند خدمات أعمال متفرقة مهنية وفنية)، وعدد من البنود الأخرى المدرجة في بنود النقل الدائنة. ويؤدي جمع المعلومات التفصيلية الى ضمان الإبلاغ الكامل بالبيانات وقد يكون ذا أهمية لمستخدمي إحصاءات ميزان

المدفوعات كمعلومات تكميلية. ويجمع الجزء ألف معلومات عن المعاملات التي تقدم فيها الشركات المقيمة خدمات للشركات الموكلة غير المقيمة وتقوم بالتسوية المباشرة معها ومعلومات عن المعاملات التي تقوم فيها الشركات المقيمة بترتيب خدمات يقدمها مقيمون آخرون. وتُطلب البيانات على أساس الاستحقاق—أي عند تقديم الخدمة وليس عند تسويتها.

٣–٢٨ ويجمع الجزء باء بيانات عن مبيعات تذاكر سفر الركاب وإيرادات أجرة نقل الركاب، والتي يتم تناولها بالمناقشة لاحقا. ويجمع الجزء جيم تفاصيل عن الخدمات المتفرقة—مثل الشحن الداخلي (للمساعدة في تقدير القيود المدينة ضمن الشحن) والبريد (القيود المدينة ضمن خدمات البريد وحمل الرسائل)—التي تقدمها للمقيمين شركات النقل المشغلة غير المقيمة.

٣–٢٩ وفي الواقع العملي، يمكن تعديل الاستمارات النموذجية بحيث يتم تصميم استمارات منفصلة لكل وسيلة من وسائل النقل (في حالة إبلاغ الشركات المشغلة المقيمة بالبيانات في الاستمارة رقم ٨)، ولكل نوع من الشركات التي يتم مخاطبتها (في حالة استخدام الاستمارة رقم ٩).

أجرة نقل الركاب—إيرادات السفر أو مبيعات التذاكر

٣–٣٠ وأمام معدي البيانات خياران رئيسيان لقياس أجرة نقل الركاب؛ فقد يقوموا بجمع المعلومات على أساس إيرادات السفر أو على أساس مبيعات التذاكر. وفي مسوح النقل الدولي، يمكن جمع بيانات عن كل من مبيعات التذاكر وإيرادات أجرة نقل الركاب. ويتم اتباع هذا النهج في الاستمارتين النموذجيتين ٨ و٩. ويمكن عندئذ الاجتهاد بشأن التعديلات الملائمة لاشتقاق تقدير موثوق لإيرادات أجرة نقل الركاب.

٣–٣١ كذلك يتم عن طريق الاستمارات النموذجية جمع بيانات عن عمولات أجرة نقل الركاب التي تدفعها الشركات المشغلة غير المقيمة.

مسوح النقل البحري الدولي

٣–٣٢ على غرار كافة المسوح، يجب على معدي البيانات أولا تحديد الوحدة الإحصائية التي تجمع بياناتها. وبالنسبة لنشاط النقل البحري الدولي، غالبا ما ينطوي ذلك على صعوبة أكبر مقارنة بالمسوح الأخرى. ومن المهم عدم افتراض أن مكان التسجيل هو إقامة الشركة المشغلة. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لأن السفن غالبا ما يتم تأجيرها، فمن المهم معرفة ما إذا كان التأجير من النوع التشغيلي أم التمويلي.

٣–٣٣ وقد وضعت شركة «لويدز لندن» سجلا دوليا للسفن[١] يضم الرقم المرجعي للسفينة واسمها وبلد التسجيل (أو العلم الوطني)، واسم المالك وعنوانه، ووصف السفينة ونوعها (ناقلات، سفن ركاب سياحية، ناقلات بضائع سائبة وما إلى ذلك)، وسعة كل سفينة. ويمكن لمعدي البيانات استخدام بيانات السجل في مسح العمليات التشغيلية لفرادى السفن أو في الربط بين فرادى السفن ومالكيها أو الشركات الموكلة الأخرى. وفي سجلات النقل البحري، عادة ما يكون اسم المؤجر (غالبا مؤسسة مالية) مسجلا بالنسبة للسفينة التي يتم تشغيلها بموجب عقد تأجير تمويلي. ومن المهم التذكير بأنه لأغراض ميزان المدفوعات فإن الشركة المشغلة (المستأجرة)، وليس المالك القانوني، هي التي تحدد هوية مقدم الخدمات. والأسماء (والعناوين) الأخرى المسجلة كمُلاك قد تكون في الواقع شركات وكيلة وليس شركات مالكة فعلية.

٣–٣٤ ويفترض أن يكون بالإمكان جمع بيانات دقيقة وذات صلة من الشركات المقيمة فيما يتعلق بمعاملات النقل الدولي. وقد يكون هناك بعض الترتيبات التشغيلية المعقدة، ولكن من خلال تعليمات واضحة للشركات القائمة بإبلاغ البيانات المعنية يمكن الحصول على بيانات عالية الجودة. وقد يتعذر أحيانا تحديد كافة الشركات المشغلة المقيمة: قد يضطر معدو البيانات إلى استخدام مسح استطلاعي أو محاولة تحديد الشركات المشغلة من المُلاك الواردين في سجل النقل البحري.

٣–٣٥ وقد لا يكون ممكنا الحصول على معلومات من الشركات الموكلة غير المقيمة لأن الهيئة الإحصائية القائمة بإعداد البيانات ليست بوجه عام في وضع يؤهلها لأن تطلب من الشركات غير المقيمة الإبلاغ بالبيانات. ومن الجهة الأخرى، فإن جزءا كبيرا من النقل البحري قد يقوم به عدد صغير من الشركات غير المقيمة التي لها فروع محلية أو وكلاء ذوي دراية متعمقة وسجلات عن إيرادات ومصروفات غير المقيمين؛ وهذا يكون في الغالب صحيحا بالنسبة لنقل البترول ونقل سلع التصدير والاستيراد الرئيسية. ويجب تعريف الوكلاء على أنهم يشملون فروع الشركات غير المقيمة التي تعمل بالنيابة عن شركاتها الرئيسية الموكلة، وشركات النقل البحري المشغلة المقيمة التي تعمل وكيلة لشركات موكلة غير مقيمة، والمستوردين والمصدرين الذي يعملون وكلاءً. وقد يحدث تداخل إذا ما تم اعتماد أكثر من منهج واحد لجمع البيانات. على سبيل المثال، قد يكون مستورد البترول فرعا لمؤسسة غير مقيمة وقائما في ذات الوقت بأعمال وكيل الشحن لشركته الأم غير المقيمة. كذلك يمكن أن يُطلب من شركات النقل البحري الإبلاغ بتفاصيل رسوم الوكلاء المحصلة من الشركات الموكلة غير المقيمة.

٣–٣٦ وفيما يتعلق برسوم الشحن الداخلي التي تحصل عليها الشركات المشغلة غير المقيمة، فعدد صغير فقط من الشركات المشغلة ذات العدد القليل نسبيا من العملاء (والتي قد تعمل أيضا وكيلة للشركات الموكلة غير المقيمة) قد يكون مشاركا. وبالتالي، فإن جمع البيانات قد يكون عملية سهلة. وإذا كان هذا النشاط منتشرا بشكل أكبر، قد يلزم إجراء مسح

[١] سجل السفن متاح للشراء.

استطلاعي لتحديد الشركات الموكِّلة أو وكلائها أو الشركات التي تستخدم خدمات الشحن.

٣–٣٧ وفيما يتعلق بخدمات النقل الأخرى (مثل خدمات الركاب والبريد) التي تقدمها الشركات المشغلة غير المقيمة، فمن المنتظر ألا يتعذر تحديد الشركات المقيمة التي تحصل على هذه الخدمات أو ترتب لبيع تلك الخدمات بالنيابة عن الشركات الموكِّلة غير المقيمة. وفي حالات عديدة، ربما يكون مكتب المبيعات فرعا للشركة المشغِلة غير المقيمة.

٣–٣٨ ويمكن الحصول على البيانات المعنية بالخدمات (مثل الشحن والتفريغ والتموين) المقدمة للشركات المشغلة غير المقيمة من خلال مخاطبة موردي هذه الخدمات—إذا كان الموردون يستطيعون التمييز بين الخدمات المقدمة للشركات المشغلة المقيمة وتلك المقدمة للشركات المشغلة غير المقيمة. وبالمثل، يمكن مخاطبة السلطات الحكومية للحصول على تفاصيل الرسوم المتقاضاة. وفي المقابل، يمكن أن يُطلب إلى وكلاء الشركات المشغلة غير المقيمة تقديم تفاصيلٍ كافة المصروفات التي تحملوها نيابة عن شركاتهم الموكِّلة.

٣–٣٩ وقد يتعذر تحديد ما إذا كانت تغطية شركات النقل البحري المشغلة كاملة. ففي بعض الاقتصادات، يمكن تحديد كافة السفن التي تدخل الموانئ وتغادرها من القوائم التي تقدمها سلطات الموانئ أو مصادر أخرى. ويمكن استخدام مثل هذه القوائم لضمان أن شركات النقل البحري المقيمة ووكلاء شركات النقل البحري غير المقيمة تقدم بيانات عن كل سفينة تدخل وتغادر المياه الإقليمية للبلد المعني. ويمكن لشركات النقل البحري المقيمة والوكلاء الإبلاغ بالبيانات على أساس كل رحلة على حدة، أو على أساس فترة موحدة، أو عن السفينة في الميناء الواحد. وعندما يتم الإبلاغ بالبيانات على أساس موحد، يتعين أيضا توفير قائمة بالسفن والموانئ التي تم زيارتها لضمان عدم تكرار أو إغفال البيانات. وليس مستغربا أن ينوب وكلاء مختلفون عن سفينة واحدة في موانئ مختلفة. ويتعين أخذ مثل هذه الترتيبات في الحسبان عند تحديد منهجيات جمع البيانات.

٣–٤٠ وللحصول على قائمة بالسفن التي يملكها أو يشغلها مقيمون وتعمل بالخارج خلال فترة مرجعية كاملة، يمكن لمعدي البيانات مخاطبة الشركات المقيمة مباشرة أو الرجوع إلى سجل شركة لويدز (Lloyd's register) أو النشرات التجارية المتخصصة. ومن المرجح أن تؤدي توليفة من مثل هذه الطرق إلى أفضل النتائج وقد تحدد الشركات المشغلة المقيمة غير المعلومة من قبل لمعدي البيانات. ويمكن أيضا استخدام قوائم السفن لتيسير المسوح بالعينة (على الأقل لقياس إيرادات ومصروفات غير المقيمين)، ومن شأن استخدام مثل هذه القوائم تخفيف بعض أعباء الإبلاغ بالبيانات عن كاهل وكلاء النقل البحري. وقد تؤدي عدم كفاية الموارد إلى صعوبة أو استحالة قيام معدي البيانات بجمع معلومات عن فرادى السفن. وفي مثل هذه الحالات، يجب على معدي البيانات النص على قواعد إبلاغ واضحة تتبعها شركات النقل البحري المشغِلة والوكلاء لضمان التغطية الكاملة وتجنب التكرار.

٣–٤١ وتجدر الإشارة أيضا إلى الظروف التي تنشأ عن تسجيل السفن بنظام «أعلام الملاءمة». فمعظم الاقتصادات لديه تشريعات معنية بتسجيل النقل البحري. وبعض الاقتصادات تصيغ تشريعاتها (عادة عن طريق فرض عدد أقل من الالتزامات والتكاليف) لاجتذاب تسجيلات شركات النقل البحري وبالتالي توليد رسوم للسلطات الوطنية. وتنطبق القواعد العامة لتحديد إقامة مقدم الخدمة (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة، الفصل ٤) على النقل البحري، والنتيجة هي أن بلد التسجيل ليس معيارا لتحديد مقر إقامة مقدم الخدمة.

مسوح شركات الطيران الدولية

٣–٤٢ الوحدة الإحصائية المستخدمة في مسوح قطاع شركات الطيران الدولي هي بوجه عام شركة الطيران المشغلة، وهذا الواقع لا يمثل أي مشاكل كبيرة. ومع ذلك، قد يكون هناك بعض الترتيبات التمويلية والتأجيرية التي ينبغي أن يكون معدو البيانات على دراية بها.

٣–٤٣ غالبا ما يتم تمويل الطائرات بموجب ترتيبات التأجير التمويلي. وتتسم معاملة عقود التأجير التمويلي بأنها مباشرة؛ ولذا لن يواجه معدو البيانات صعوبة في احتساب تغير الملكية لشركة الطيران المشغلة عند الضرورة وفي قياس نشاط النقل على نحو سليم. وتناقش معاملات عقود التأجير التمويلي في الفصل العاشر، الفقرة ١٠–٨٠.

٣–٤٤ ومن الشائع أن تقوم شركات الطيران فيما بينها بتأجير الطائرات دون الطاقم لعدة سنوات في وقت واحد. وعادة ما يطلق على عقود التأجير هذه «الاستئجار الجاف» (dry charters)، ويعتبر المستأجر هو الشركة المشغلة. وبمقتضى هذا الترتيب، يقوم مالك الطائرة بتأجيرها إلى المستأجر بموجب عقد استئجار جاف، ويتعين تسجيل اتفاق الإيجار هذا تحت بند «الإيجارات التشغيلية» (كقيد مدين ضمن الخدمات إذا كان المالك غير مقيم). وسوف يحصل المستأجر بموجب عقد إيجار جاف على قيود دائنة ضمن النقل في ميزان المدفوعات بمقدار ما يقدمه من خدمات النقل لغير المقيمين.

٣–٤٥ أما «عقود الاستئجار الرطب» (wet charters) فهي تشبه «عقود استئجار الرحلات» (voyage charters)، حيث يتم استئجار الطائرة بطاقمها. وفي هذه الحالة، فإن الشركة المسؤولة عن الطاقم تعتبر هي الشركة المشغلة، ويتم قيد مدفوعات الاستئجار كمدفوعات لقاء خدمات النقل.

٣–٤٦ وهناك بعض ترتيبات المشاريع المشتركة المعقدة في صناعة شركات الطيران الدولية. ويعرض الفصل ١٢ مختلف خيارات معاملتها في الفقرة ١٢–٣٤. وعادة ما يقوم معدو البيانات في معظم الاقتصادات التي تُستَخدم فيها المسوح لجمع بيانات عن عمليات شركات الطيران الدولي بمخاطبة شركات الطيران المقيمة والمكاتب المقيمة لشركات الطيران غير المقيمة. وعمليات جمع البيانات هذه تميل إلى أن تكون صغيرة الحجم نسبيا وعادة ما يكون من السهل إدارتها. ويمكن تعديل كل من الاستمارتين ٨ و٩ بسهولة لتناسب صناعة الطيران.

٣–٤٧ وبينما يفترض أن تكون تغطية العمليات التجارية العادية سهلة من حيث الإنشاء والتحديث، فإن قياس تغطية حالات تأجير الطائرات الخاصة ورحلات الطيران العسكري الأجنبية قد تكون أقل سهولة في قياسها. وفي حالة عدم إدراجها، قد يترتب على ذلك تقدير القيود الدائنة ضمن الخدمات في ميزان المدفوعات (مثل رسوم المطارات في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات) بأقل من قيمتها الحقيقية. وينبغي أن تكون مراقبة هذا النشاط ممكنة بالاشتراك مع سلطات الطيران المدني والدفاع.

النقل بالسكك الحديدية

٣–٤٨ ترد معايير تحديد الإقامة في الفصل الرابع من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وفي حالة استيفاء هذه المعايير بالنسبة لشركة تشغيل خطوط سكك حديدية، تُعامَل الشركة على أنها مقيمة في الاقتصاد. وعندما تعمل شركة سكك حديدية خارج اقتصادها وتستوفي تعريف الفرع في الاقتصاد الذي تعمل فيه،[٢] يتم إثبات وحدة مؤسسية مستقلة ويتم اعتبار نظام السكك الحديدية في الاقتصاد الثاني كمؤسسة استثمار مباشر مقيمة في الاقتصاد المضيف. وإذا كان نشاط شركة السكك الحديدية لا يستوفي معايير الاعتراف به كفرع في الاقتصاد الذي تعمل فيه، تعتبر شركة السكك الحديدية (في الاقتصاد الأم) بأنها تقدم خدمات نقل في الاقتصاد المضيف. والحصول على هذه القيود الدائنة في الاقتصاد الأم يتعين أن يكون أمرا مباشرا نسبيا لأن الوحدة تكون مقيمة في ذلك الاقتصاد. غير أنه في حالة قيود السفر المدينة يكون الأمر أقل يسرا: في هذه الحالة يمكن أن يكون لشركة السكك الحديدية وكيل في الاقتصاد المضيف يمكن مخاطبته للحصول على معلومات.

[٢] العوامل المستخدمة لتحديد الفروع ترد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي—الطبعة السادسة، الفقرات من ٤–٢٦ إلى ٤–٢٨.

وسائل النقل الأخرى

٣–٤٩ تتضمن وسائل النقل الأخرى الطرق والممرات المائية وخطوط الأنابيب والكابلات الكهربائية والفضاء.

٣–٥٠ وعندما تكون الشركة المقدمة لخدمات النقل البري تعمل في أكثر من اقتصاد واحد، يتعين اعتبار العمليات المنفصلة للشركة في كل اقتصاد على أنها وحدات مقيمة في تلك الاقتصادات في حالة استيفاء معايير الاعتراف بالفروع بوجه عام. ومن ثم، يترتب على ذلك أن المركز الرئيسي للنشاط الاقتصادي هو الذي يحدد إقامة الوحدة وليس موقع المعدات المتنقلة.

٣–٥١ وعلى عكس النقل بالسكك الحديدية، يمكن أن تقدم خدمات النقل البري شركات عديدة، وعلى غرار صناعة النقل البحري، قد تكون هناك ترتيبات عديدة معقدة للملكية والتشغيل. ويمكن أن يكون جمع البيانات الكاملة صعبا في الواقع العملي نظرا لكبر عدد الشركات المعنية، وتعقد ترتيبات الملكية والتشغيل، وضرورة تقسيم—لأغراض ميزان المدفوعات—الشحن الداخلي (نقل السلع داخل الاقتصاد المعني أو إلى الحدود) والنقل الدولي (نقل السلع خارج الحدود). وبالإضافة إلى ذلك، قد يتعذر تمييز الخدمات المقدمة لغير المقيمين عن تلك المقدمة للمقيمين. ورغم الصعوبة التي قد تكتنف الحصول على تغطية كاملة لهذه الأنشطة، يمكن مخاطبة أكبر شركات النقل بالشاحنات والحافلات والتفاوض معها حول جمع البيانات الضرورية—وقد تستطيع هذه الشركات إعطاء تقدير مقبول لنسبة أعمالها المقدمة لغير المقيمين مقارنة بتلك المقدمة للمقيمين. وقد يكون من الأيسر على هذه الشركات تقديم مثل هذه التقديرات عن نقل السلع مقارنة بنقل الركاب. وإذا تعذر على الشركات تقسيم بيانات خدمات نقل الركاب بين الخدمات المقدمة لغير المقيمين وتلك المقدمة للمقيمين، قد يتعين على معدي البيانات إجراء مسوح مختلفة في المواقع للركاب أنفسهم. ويمكن الحصول على بيانات عن أسعار الشحن وعوامل التكلفة، والتي يمكن بعد ذلك تطبيقها على بعض البيانات المعيارية التي تجمعها الهيئات الإحصائية الوطنية عن نشاط النقل البري.

٣–٥٢ ومن المفترض أن يشترك النقل عن طريق الممرات المائية الداخلية في العديد من السمات مع نظم السكك الحديدية؛ ففي غالبية الاقتصادات هناك عدد قليل نسبيا من الشركات المشغلة يشارك في هذه الانشطة. ولكن في بعض الاقتصادات توجد شركات مشغلة عديدة، وفي تلك الاقتصادات يمكن لمعدي البيانات استكشاف الاحتمالات لوضع استراتيجيات جمع بيانات مماثلة لتلك الموصوفة للشحن الدولي أو للنقل البري.

خدمات البريد وتسليم الرسائل باليد

٣–٥٣ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، تُدرج خدمات البريد وتسليم الرسائل باليد ضمن بند النقل. ويمكن جمع البيانات من خلال إجراء مسوح لمكاتب البريد؛ ويمكن استخدام الاستمارة النموذجية رقم ٦ بالملحق ٨ لهذا الغرض.

خدمات السفر

٣–٥٤ يمكن استخدام مسوح المؤسسات لقياس النفقات التي يدفعها المقيمون المسافرون بالخارج (قيود السفر المدينة) أو نفقات السفر التي يدفعها غير المقيمين في الاقتصاد المضيف (قيود السفر الدائنة). ويمكن للشركات المشاركة في توفير الموارد المالية اللازمة لسداد نفقات السفر أن توفر معلومات عن كل من قيود السفر الدائنة والمدينة، في حين يمكن للشركات التي تقدم خدمات السفر لغير المقيمين أن تقدم معلومات عن قيود السفر الدائنة. وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٠ بالملحق ٨ نوعية المعلومات التي يمكن جمعها في مسح المؤسسات بالنسبة لقطاع السفر الدولي. ومن المهم التمييز بين المدفوعات لقاء خدمات الركاب الدولية والسفر الدولي. فالأولى مدرجة في ميزان المدفوعات تحت بند خدمات الركاب (جزء من خدمات النقل)، في حين أن الأخيرة مدرجة تحت بند السفر. ومسوح المؤسسات لأغراض السفر غالبا ما تُستَخدم لاستكمال سلسلة مؤشرات أو توفيرها حيثما تكون مسوح الأسر المعيشية باهظة التكلفة ولا يمكن إجراؤها على نحو متكرر.

٣–٥٥ والشركات التي توفر الموارد المالية لسداد نفقات السفر تتضمن المؤسسات المشاركة في إصدار بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم الفوري، وبطاقات النقد (cash cards)، والشيكات السياحية، والتحويلات البرقية، وبيع أو شراء العملات الاجنبية (عادة البنوك أو المؤسسات المالية المشابهة)؛ ووكلاء السفر؛ ومنظمي الرحلات السياحية بالجملة؛ وشركات التجزئة التي تقدم الرحلات السياحية المدفوعة سلفا أو الرحلات المنظمة. وقد تستطيع الفنادق أو شركات تأجير السيارات أيضا توفير المعلومات لبيانات القيود الدائنة (أو بعضها). ويمكن استكمال مسوح مثل هذه الشركات بواسطة تقديرات نفقات السفر المسددة عن طريق أدوات أخرى (مثل المدفوعات النقدية).

٣–٥٦ ويُسدد العديد من رسوم السفر عن طريق بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري أو من خلال استخدام آلات الصراف الآلي. وعادة ما تتوافر البيانات عن نفقات غير المقيمين في الاقتصادات المضيفة ونفقات المقيمين المسافرين بالخارج والذين يستخدمون بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري أو بطاقات النقد من الشركات المصدرة للبطاقات. ويتعين أن تكون هذه الشركات قادرة على تمييز المدفوعات والمقبوضات الأجنبية عن المدفوعات والمقبوضات المحلية. ونظرا لأن عددا قليلا نسبيا من المؤسسات تصدر بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري، فسوف يمثل ذلك عينة جمع صغيرة للبيانات. ويتضمن الجزء ألف من الاستمارة النموذجية ١٠ نوع الأسئلة التي يمكن توجيهها. وينبغي جمع البيانات قبل خصم الرسوم مستحقة الدفع أو القبض من الشركات غير المقيمة.

٣–٥٧ ويمكن أن يستخدم الأفراد أو منظمو السفر التحويلات البرقية لسداد مصروفات سفر معينة. غير أن التحويلات البرقية تُستَخدم أيضا لأغراض أخرى (مثل التحويلات المالية الشخصية أو من المغتربين)، ولذا من المهم تحديد الغرض من التحويل بوضوح في وقت المعاملة حتى يتسنى تبويبها على النحو السليم.

٣–٥٨ غير أنه يلزم توخي الحذر لدى استخدام معلومات بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري دون معلومات داعمة بشأن المعاملات المغطاة. فقد ترتبط المدفوعات ببنود غير السفر (مثل واردات السلع) في ميزان المدفوعات، وقد تختلف إقامة حملة البطاقات (من وجهة نظر الشركة المُصْدرة) عن التعريفات الواردة في ميزان المدفوعات. وبالمثل، فإن بعض قيود السفر المدينة المسددة ببطاقات الائتمان أو الخصم الفوري قد تكون لمنظم مقيم أو شركة تتعامل بالجملة مقيمة، وعليه قد تكون هناك حاجة لمسح هذه الشركات أيضا، وضمان أنه لا يوجد نقص في الحصر. بالإضافة إلى ذلك، في حالة الحصول مثلا على بيانات معاملات السفر المرتبطة باستئجار السيارات أو الإقامة مباشرة من هذه الشركات، من المهم تحديد مثل هذه المعاملات بصورة منفصلة في البيانات التي يتم الحصول عليها من شركات بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري حتى يتسنى تعديل هذه البيانات لتجنب الحساب المزدوج. بالإضافة إلى ذلك، نظرا لأن هذه البيانات تعتمد على توقيت السداد، وليس بالضرورة على توقيت السفر، سيكون من المفيد الحصول على مؤشر ما على متى تم أو سيتم السفر. ورغم ذلك، في غياب مسوح شاملة للأفراد المسافرين بالخارج، فإن البيانات عن النفقات ببطاقات الائتمان والخصم الفوري يمكن أن تكون في الغالب بمثابة أساس لتقدير مفيد لجزء من نفقات السفر.

٣–٥٩ ولقياس بعض المبالغ المدفوعة مقدما، بما في ذلك مدفوعات الرحلات المنظمة، من الضروري تحديد شركات السفر التي تعمل بالجملة والتجزئة. ويمكن استخدام بحث استطلاعي لتحديد الشركات التي تتلقى (أو تسدد) مدفوعات من (أو إلى) الخارج. ويمكن أن يُطلَب لاحقا من الشركات المشارِكة في هذا النشاط على نطاق واسع

استكمال استبيان أكثر تفصيلا. ويتعين جمع بيانات المبالغ الإجمالية المعنية بحيث يمكن تمييز نفقات وعمولات السفر بصورة منفصلة. وعند وضع مسح لمؤسسات السفر التي تعمل بالجملة والتجزئة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لقواعد الإبلاغ حتى لا يحدث تداخل أو تكرار في الإبلاغ. ويستوفي الجزء جيم من الاستمارة رقم ١٠ نوعية المعلومات التي يمكن جمعها.

٣–٦٠ ومع الاستخدام المتزايد لبطاقات الائتمان والخصم الفوري والنقد، أصبحت الشيكات السياحية أقل أهمية مما كانت عليه. ورغم ذلك، لا تزال مهمة لبعض الأفراد المسافرين بالخارج. ويستوفي الجزء باء من الاستمارة النموذجية رقم ١٠ بيانات يمكن جمعها عن قيمة ما يلي:

- الشيكات السياحية (مطروحا منها المبالغ المستردة للمشترين الأصليين) المصْدرة بالخارج من جانب الشركات غير المقيمة بالنيابة عن المؤسسة المقيمة والمستخدمة خلال فترة التسجيل (قيود السفر الدائنة)
- الشيكات السياحية الصادرة عن الشركات المقيمة للمقيمين والمقدمة للتحصيل من جانب البنوك غير المقيمة (قيود السفر المدينة)
- الشيكات السياحية (مطروحا منها المبالغ المستردة) المصْدرة للمقيمين من جانب الشركات المقيمة بالنيابة عن البنوك غير المقيمة (قيود السفر المدينة)
- الشيكات السياحية المرسلة للبنوك غير المقيمة بغرض التحصيل—أي الشيكات السياحية المصْدرة في الخارج من جانب المؤسسات غير المقيمة والتي تشتريها الشركات المقيمة من الأفراد غير المقيمين المسافرين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (قيود السفر الدائنة)

٣–٦١ وينبغي جمع البيانات الإجمالية لكافة وسائل السداد، كما ينبغي أن تجمع بيانات الرسوم والعمولات بصورة منفصلة ومعاملتها كخدمات مالية للشيكات السياحية، والتحويلات البرقية، ومعاملات بطاقات الائتمان والخصم الفوري وبطاقات النقد.

٣–٦٢ وبوسع الشركات المصْدرة للشيكات السياحية تحديد اسم البنك أو الوكيل الآخر—وكذلك الاقتصاد—الذي باع الشيكات السياحية (هذه المعلومات مسجلة في الرقم المطبوع على الشيك السياحي) وأي مبالغ مستردة على الشيكات غير المستخدمة. وتستطيع هذه الشركات أيضا تحديد (أو تقدير) قيمة الشيكات السياحية المستخدمة في كل اقتصاد على حدة. ولدى الشركات التي تعمل كوكلاء مبيعات الشيكات السياحية للشركات المصْدرة معلومات عن الأماكن التي يتم فيها بيع الشيكات السياحية وعن تفاصيل المبالغ المستردة. ويعلم موظفو البنوك التي تقبل الشيكات السياحية قيم الشيكات المرسلة للخارج للتحصيل من جانب البنوك. وعليه، لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات، يمكن تحديد التدفقات المرتبطة بالشيكات السياحية.

٣–٦٣ وبما أن عددا قليلا نسبيا من المؤسسات (بنوك في الغالب) يقوم بإصدار واسترداد الشيكات السياحية أو يتعامل فيها بالبيع والشراء، ينبغي أن تكون البيانات متوفرة بسهولة. وعند قيام معدي البيانات بإعداد مسح لمعاملات الشيكات السياحية، يجب أن يولوا اهتماما خاصا بقواعد الإدراج والاستبعاد حتى يتم الإبلاغ بكل المعاملات دون حالات تكرار. وفي الاستثمارات النموذجية عادة ما يُطلَق على طرف المعاملة المقيم الذي يجري التسوية مع الطرف غير المقيم اسم الشركة المبلِّغة بالبيانات.

٣–٦٤ ويمكن أيضا استخدام مسوح المؤسسات لقياس خدمات السفر الفعلية المقدمة. ويقوم بعض معدي البيانات بجمع بيانات من الفنادق والمنتجعات السياحية عن أعداد الأفراد غير المقيمين نزلاء هذه المنشآت، وأعداد الليالي التي يتم قضاؤها، والنفقات على الإقامة والغذاء. وإذا لم يكن ممكنا إجراء مسح منتظم لجمع هذه البيانات، ربما يمكن الحصول على أعداد الزائرين، ونزلاء الفنادق وهكذا، ثم استخدام متوسط من مسح معياري (يُجرَى سنويا) لتقدير المعاملات دون السنوية. ومع ذلك، في الاقتصادات ذات تدفقات السفر الموسمية الكبيرة أو التي تتغير فيها أنواع المسافرين في المواسم المختلفة، فإن المسح السنوي قد يخفي فروقا موسمية مهمة. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي إجراء مسوح دون سنوية كلما أمكن، وإذا تعذر إجراء تلك المسوح بصفة منتظمة، يُحبَّذ إجراء مسح معياري مرة كل ثلاث إلى خمس سنوات يرصد التغيرات الموسمية.

٣–٦٥ وفي الاقتصادات التي ينزل فيها الأفراد غير المقيمين في منشآت قليلة نسبيا، فإن مسحا للفنادق يمكن أن يكون مصدرا جيدا للبيانات. ويمكن أيضا استخدام مسح المؤسسات للحصول على بيانات من منشآت أخرى قد تقدم خدمات كبيرة للمسافرين غير المقيمين. وقد مثل هذه الخدمات المطاعم وشركات تأجير السيارات وشركات السياحة والنقل، ونوادي القمار، ومراكز الترفيه، وخلافه. وللحصول على ملامح إنفاق غير المقيمين على السفر، يمكن للمسح جمع بيانات القيمة الكلية للخدمات المقدمة أو معلومات جزئية، والتي يمكن الجمع بينها وبين معلومات من مصادر أخرى لقياس قيود السفر الدائنة. ويشتمل الجزء دال من الاستمارة النموذجية رقم ١٠ على أنواع الأسئلة التي يمكن استخدامها. ويجب أن تكون القواعد المتعلقة بأي الشركات التي يطلب إليها الإبلاغ مفهومة بوضوح لتفادي التداخل أو الإزدواجية. وفي الاستمارة النموذجية، يتم جمع البيانات على أساس المؤسسة التي تتلقى المدفوعات وليس المؤسسة التي تُقدِم الخدمة.

٣–٦٦ وينبغي معاملة نفقات المقيمين العاملين بالخارج أو غير المقيمين العاملين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات على أنها نفقات سفر. ومسوح الأسر المعيشية هي أفضل سبيل للحصول على هذه النفقات (راجع هذا الفصل، جمع البيانات من الأشخاص والأسر المعيشية).

خدمات البناء

٣–٦٧ يشمل هذا البند إنشاء الأصول الثابتة وإدارتها وتجديدها وإصلاحها وتوسيعها. وتكون هذه الأصول في شكل مبان وتحسينات هندسية يتم إدخالها على الأراضي وغير ذلك من الإنشاءات الهندسية مثل الطرق والجسور والسدود وغيرها. ويشمل أيضا أعمال التركيب والتجميع ذات الصلة، بالإضافة إلى إعداد المواقع وأعمال البناء العامة، وكذلك الخدمات المتخصصة كالطلاء والسباكة والهدم.

٣–٦٨ ويمكن استخدام الاستمارة النموذجية رقم ١١ لجمع المعلومات عن أعمال البناء بالخارج وأعمال البناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. والأولى تغطي أعمال البناء التي يقوم بها المقيمون لصالح غير المقيمين والسلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من الاقتصاد الذي تجري فيه أنشطة البناء، ومن الاقتصاد التابعة له شركة البناء، ومن اقتصاد ثالث. أما أعمال البناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات فتتضمن أعمال البناء التي تقوم بها شركات البناء غير المقيمة لصالح المقيمين، والسلع والخدمات التي يتم الحصول عليها في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات من جانب شركات البناء غير المقيمة.

٣–٦٩ وتستوفي الاستمارة كذلك بيانات عن مشروعات البناء قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء. غير أن المشروعات قصيرة الأجل فقط هي التي ينبغي إدراجها تحت بند الخدمات، في حين ينبغي أن تُعامَل المشروعات طويلة الأجل كاستثمار أجنبي مباشر.

خدمات التأمين

٣–٧٠ تشمل معاملات التأمين الدولية مدفوعات الوكلاء والوسطاء بالخارج للحصول على التأمين، ومبالغ التأمين الأخرى المدفوعة بالخارج على نحو مباشر، والتأمين المتلقى من الخارج، وإعادة التأمين المتلقاة من الخارج، وإعادة التأمين المدفوع بالخارج. كذلك قد يكون من المستحسن التمييز بين التأمين على السلع، وأنواع التأمين الأخرى ضد الإصابات، والتأمين على الحياة. راجع الملحق ٢ «معاملات ومراكز التأمين» للاطلاع على مناقشة حول كيفية تبويب معاملة تأمينية إلى عناصر الخدمة والدخل والتحويل والحساب المالي.

٣–٧١ وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٢ بالملحق ٨ بيانات يمكن جمعها من الشركات واستخدامها لإعداد بيانات خدمات التأمين وبنود ميزان المدفوعات المرتبطة بها. ويتضمن الجزء ألف من الاستمارة بنود الأقساط والمطالبات وهي بنود يمكن جمعها من شركات التأمين المقيمة.

٣–٧٢ وبالإضافة إلى معلومات المطالبات والأقساط التي يمكن استخدامها لتقدير خدمات التأمين، تقدم الاستمارة النموذجية رقم ١٢ أمثلة على المعلومات التي يمكن جمعها للمساعدة في إعداد بيانات المطالبات على الاحتياطيات الفنية، ودخل الاحتياطيات الفنية (ومكملات الأقساط)، والتحويلات الجارية (الدخل الثانوي)، والتحويلات الرأسمالية.

٣–٧٣ وينبغي أن تتوفر قائمة بشركات التأمين التي تجري أعمال التأمين وإعادة التأمين على السواء من السلطة المُصْدرة لتراخيص عمل شركات التأمين. ويجب أن تبلغ شركات التأمين المقيمة تفاصيل أقساط ومطالبات الشركات التي يتم الحصول عليها من الخارج والمتعلقة بتدفقات إعادة التأمين الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُطلَب من تلك الشركات إبلاغ التفاصيل المنفصلة لأقساط ومطالبات التأمين الصادرة عنهم على الواردات (راجع الفقرة ٣–٧٩).

٣–٧٤ وفيما يتعلق بالواردات السلعية، يمكن جمع البيانات المتعلقة بأقساط التأمين الصادر مباشرة في الخارج وبيانات عن المطالبات المرتبطة به عن طريق مخاطبة المستوردين. ولكن إذا لم تكن هذه البيانات متوفرة من المستوردين، فإن البديل هو أن تُستقطَع من تقدير لمجموع أقساط التأمين على الواردات أقساط التأمين على الواردات السلعية المسددة لشركات التأمين المقيمة والتي يتم جمعها من تلك الشركات. بمعنى آخر، بالنسبة للواردات السلعية، يمكن اشتقاق أقساط التأمين المسددة لغير المقيمين كقيمة متبقية. وللحصول على بيانات عن المطالبات المسددة لصالح المستوردين عندما لا تتوافر بيانات من المستوردين، يمكن استخدام البيانات عن الأقساط المتلقاة والمطالبات المسددة من جانب شركات التأمين المقيمة على الواردات السلعية، وذلك لحساب نسبة للمطالبات إلى الأقساط يمكن تطبيقها على التأمين المبرم مع غير مقيمين. ويجب توخي الحذر لتجنب تحيز العينة—أي في الحالات التي تكون فيها طبيعة السلع المؤمَّن عليها مرتبطة بما إذا كانت الواردات مؤمَّن عليها لدى شركات تأمين مقيمة أو غير مقيمة.

٣–٧٥ والبيانات المتعلقة بالتأمين الذي يغطي البنود الأخرى المؤمن عليها بخلاف الواردات السلعية والمبرم مباشرة بالخارج يمكن الحصول عليها من مسح عام للشركات. ومن الأرجح أن تقوم الفروع والشركات التابعة للشركات غير المقيمة (مؤسسات الاستثمار المباشر) دون غيرها من الشركات بإبرام التأمين في الخارج—وخاصة

عندما يستصدر المقر الرئيسي لمجموعة شركات متعددة الجنسيات بوليصة تأمين عالمية أو يقوم بالتأمين الذاتي واسترداد الأقساط من الشركات التابعة والفروع. وبالمثل، فإن الشركات المقيمة التي لديها عمليات أجنبية ولا تستوفي معايير الاعتراف بالفروع يمكنها إبرام عقود التأمين في الاقتصاد الذي يجري فيه النشاط.

٣–٧٦ وينبغي توخي الحذر في حالة قيام شركة متعددة الجنسيات بالتأمين الذاتي. وفي هذه الحالة، تُعامَل مطالبات الشركات المؤمَّن عليها المستحقة على شركة التأمين المعنية (وتدفقات الدخل المرتبطة بها) كأدوات دين استثمار مباشر (أصول/خصوم) (وتدفقات دخل الاستثمار المباشر). وأحيانا ما يقوم المستثمر المباشر—أي شركة التأمين—بإعادة التأمين لدى شركة إعادة تأمين غير منتسبة.

٣–٧٧ وعادة ما يُشترَط على وكلاء ووسطاء التأمين التسجيل لدى سلطات التأمين؛ وبالتالي، ينبغي أن تكون قائمة بهذه الشركات متاحة بسهولة من المصادر الرسمية. ويمكن استخدام مسح استطلاعي لتحديد الوكلاء والوسطاء الذين يبرمون التأمين بالخارج. ويُطلَب عندئذ من هؤلاء الوكلاء والوسطاء استكمال استبيان أكثر تفصيلا. وتتضمن البيانات المطلوبة عن معاملات التأمين تفاصيل الأقساط المدفوعة بالخارج والمطالبات المتلقاة. وفي الاستمارة النموذجية رقم ٦، في القسم الذي يستكمله الوكلاء والوسطاء، فإن التأمين على الواردات السلعية مطلوب كفئة منفصلة لضمان عدم حسابه مرتين. ويمكن لوكلاء وسماسرة التأمين إبلاغ البيانات بصورة مرضية عن الأقساط المدفوعة بالخارج، ولكنهم قد لا يكونوا على دراية بالمبالغ المسددة لصالح المقيمين. وبالتالي، قد يود معدو البيانات تعديل بيانات المبالغ المسددة وفقا لذلك. ويجب إجراء التعديل بالتشاور مع الوكلاء والوسطاء أو من خلال استخدام نسبة للمبالغ المسددة إلى الأقساط تراها شركات التأمين المحلية مناسبة. وفي حالة إجراء مثل هذا التعديل، ينبغي لمعدي البيانات التأكد من مراعاة أي معلومات عن المبالغ المسددة يتم جمعها مباشرة من المتلقي—ينبغي مراعاتها بقدر ارتباط مثل هذه المطالبات بالأقساط المدفوعة من خلال الوكلاء المقيمين.

٣–٧٨ وقد تحصل الأسر المعيشية على تغطية تأمين على الحياة وعلى غير الحياة من شركات التأمين في الخارج. وقد تتوفر هذه التغطية من خلال الوكلاء أو الوسطاء في الاقتصاد المقيم، ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال مسح لأعمال هذه الشركات. ومع ذلك، قد تحصل الأسر المعيشية على هذه التغطية مباشرة من مقدمي الخدمة غير المقيمين. وربما يتزايد هذا النوع من التغطية، خاصة مع تزايد فرص التسوق عبر الإنترنت. وعليه، قد يحتاج معدو البيانات إلى إجراء مسوح دورية للأسر المعيشية (راجع هذا الفصل، جمع البيانات من الأشخاص والأسر المعيشية) أو استخدام بيانات ثنائية، إن وجدت، من تلك الاقتصادات التي يبرم فيها المقيمون معظم تغطيتهم التأمينية المباشرة.

خدمات الشحن والتأمين على الواردات

٣–٧٩ ربما يلزم توفير بيانات الشحن والتأمين على الواردات لعدد من أغراض ميزان المدفوعات. فإن كانت الواردات مقيدة على أساس «سيف» (التكلفة والتأمين والشحن) في إحصاءات التجارة في البضائع، فإن بيانات الشحن والتأمين ضرورية لتعديل الواردات إلى أساس «فوب» (تسليم ظهر السفينة). كذلك يتعين توفير هذه البيانات لتقدير أقساط الشحن والتأمين المسددة لشركات التأمين غير المقيمة. وتتمثل إحدى الممارسات الشائعة في جمع البيانات عن إيرادات متعهدي النقل المقيمين من خدمات شحن الواردات وبيانات أقساط التأمين المسددة لشركات التأمين المقيمة على الواردات؛ وخصم هذه المبالغ من تقديرات مجموع خدمات الشحن والتأمين على الواردات؛ وبالتالي استخلاص الرقم المتبقي لخدمات الشحن وأقساط التأمين التي يمكن أن تُعزى لغير المقيمين. راجع الملحق ٢ لمزيد من المناقشات حول كيفية تبويب معاملة في التأمين إلى عناصر الخدمة، والدخل الأولي، والدخل الثانوي، والحساب المالي.

٣–٨٠ وتقتضي هذه العملية توفير معلومات عن مجموع المدفوعات لقاء خدمات الشحن والتأمين على الواردات. ومن المحتمل أن تتضمن الوثائق الجمركية تقييمات الواردات على أساس «سيف» وأساس «فوب» على حد السواء، مما يسمح بحساب مجموع الشحن والتأمين. وفي المقابل، يمكن استخدام مسح شامل للمستوردين للحصول على مجموع قيمة الشحن والتأمين. وقد يُطلَب من المستوردين توفير بيانات عن الواردات على أساس «فوب» (أو سيف) وعن عناصر الشحن والتأمين بشكل منفصل. وقد تُطلَب هذه البيانات لمجموع الواردات أو للواردات على مستوى كل سلعة على حدة، وهو المحبَّذ. ويتضمن الجزء باء المتعلق بواردات السلع في الاستمارة النموذجية رقم ٤ بالملحق ٨ أسئلة عن قيمة خدمات الشحن والتأمين. وقد ينطوي مسح المستوردين أيضا على تجميع معلومات عن قيمة خدمات الشحن والتأمين التي دُفعت لشركات النقل والتأمين المقيمة.

٣–٨١ وليس من الضروري إجراء مسح المستوردين على أساس ربع سنوي أو حتى سنوي. فيمكن حساب النسب بين قيمة السلع المستوردة (سواء على أساس «سيف» أو «فوب»)

ورسوم خدمات الشحن والتأمين. ويمكن بعد ذلك تطبيق هذه النسب على قيمة السلع المماثلة في الفترات اللاحقة. وقد يكون إجراء مسح معياري للمستوردين كل ثلاث إلى خمس سنوات كافيا إذا كانت هناك درجة نسبية من الاستقرار في مصدر وتكوين الواردات. ويمكن إجراء عينة فرعية على أساس أكثر تواترا من أجل تحديد ما إذا كانت هذه النسب قد تغيرت كثيرا عن تلك النسب التي تم حسابها من المسح المعياري.

٣–٨٢ وإذا تعذر إجراء مسح شامل، يمكن لمعدي البيانات مخاطبة شركات مختارة للحصول على بيانات عن الشحن والتأمين لسلع معينة، خاصة تلك التي قد تمثل فيها الرسوم جزءا كبيرا من القيمة على أساس «سيف» (مثلا، رسوم التأمين على البترول). ورغم أنه قد يتعين على معدي البيانات مع ذلك تقدير الشحن والتأمين لبعض السلع، فإن نطاق التقدير يكون أقل.

خدمات معاشات التقاعد

٣–٨٣ تتضمن خدمات معاشات التقاعد الدولية المقيمين الذي يتلقون خدمات تقاعدية من الشركات غير المقيمة المشغلة لصناديق التقاعد، والخدمات التي تقدمها صناديق التقاعد المحلية. وتقوم صناديق التقاعد (عادة ما ترتبط بالعمل في مؤسسة ما) بتأدية الخدمات بصفة مستمرة، حيث يتم تلقي المساهمات ودفع الاستحقاقات واستثمار الأصول وإدارتها. ونظرا لأن متلقي خدمات المعاشات التقاعدية دائما ما يكون فردا، فسوف يكون من الصعوبة بوجه عام جمع المعلومات عن طريق مسح المؤسسات لتحديد قيود الخدمات المدينة. وتشتمل «نظم معاشات التقاعد المرتبطة بالتوظيف ونظم الضمان الاجتماعي» في الملحق ٢ على مناقشة لتبويب مختلف المعاملات المقترنة بمعاشات التقاعد المرتبطة بالتوظيف والضمان الاجتماعي.

٣–٨٤ وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٣ بالملحق ٨ بيانات يمكن جمعها من الشركات واستخدامها لإعداد بيانات قيود خدمات التقاعد الدائنة وبنود ميزان المدفوعات ذات الصلة. ويحتوي الجزآن ألف وباء من الاستمارة النموذجية بنودا للمساهمات في الصندوق والمعاشات التقاعدية المدفوعة من الصندوق. ويمكن استخدام الاستمارة النموذجية أيضا لجمع بيانات عن الدخل الثانوي، والاحتياطيات الفنية لصندوق التقاعد، ودخل الاحتياطيات الفنية.

٣–٨٥ وينبغي أن تقوم السلطة المنوط بها ترخيص صناديق التقاعد للعمل بتوفير قائمة بالشركات المشغلة لصناديق التقاعد. وينبغي أن تبلغ شركات صناديق التقاعد المقيمة تفاصيل المساهمات المدفوعة في الصندوق، والاحتياطيات التي يحتفظ بها الصندوق، والمعاشات التقاعدية المدفوعة من الصندوق لغير المقيمين. وقد تستطيع الشركات المشغلة للصناديق بسهولة تحديد أعضاء الصندوق غير المقيمين بناء على عناوين الأعضاء.

٣–٨٦ وهناك بعض الأمثلة التي قد توجد فيها مصادر محلية للمعلومات عن قيود خدمات التقاعد المدينة. ففي بعض الاقتصادات، يمكن أن يضع الأفراد ترتيبات خاصة لتمويل المعاشات التقاعدية. وفي هذه الحالات، يمكن للوكلاء والوسطاء تقديم خدمات بما في ذلك استثمار الأموال بالخارج—لا يسجل هؤلاء الوكلاء الخصوم في دفاترهم، لكنهم يتخذون الترتيبات اللازمة لاستثمار الأموال من جانب صناديق التقاعد غير المقيمة. وفي الاستمارة النموذجية رقم ٦، يقتضي الجزء دال معلومات من الوسطاء والوكلاء حول استثمار الأموال في صناديق التقاعد غير المقيمة. غير أنه من غير المرجح أن يكون الوكلاء والوسطاء على علم باستحقاقات التقاعد المدفوعة من الصندوق، ولذا فهم يمثلون مصدرا جزئيا فحسب للمعلومات. ويمكن استخدام النسب من الصناديق المحلية أو الافتراضات الاكتوارية لتقدير المراكز في الصندوق والمعاشات التقاعدية المدفوعة من الصندوق بناء على المعلومات الجزئية.

٣–٨٧ وقد تشترط الفروع والشركات التابعة للشركات غير المقيمة (مؤسسات الاستثمار المباشر) على موظفيها المشاركة في صناديق بعينها مرتبطة بالمجموعة متعددة الجنسيات. وقد تتوافر معلومات من الفروع أو الشركات التابعة عن مدفوعاتها المسددة لصناديق التقاعد الأجنبية. وبينما قد لا تكون المؤسسة المحلية على دراية بالمعلومات الخاصة بالمعاشات التقاعدية المدفوعة من الصندوق، فإن تقدير المعاشات التقاعدية والمراكز في الصندوق قد يستند إلى نسب للمدفوعات المحلية أو الافتراضات الاكتوارية.

٣–٨٨ وسوف يتعامل غالبية الأفراد الذين لديهم مطالبات مستحقة على صناديق التقاعد غير المقيمة مباشرة مع الصندوق أو من خلال رب العمل غير المقيم (في حالة بعض المدفوعات المسددة في الصندوق). وقد تتوافر معلومات عن المدفوعات المسددة في الصندوق والمطالبات المستحقة عليه والمعاشات التقاعدية المتلقاة فقط من المقيم والذي هو فرد في هذه الحالة. وبالتالي، قد يتعين على معدي البيانات إجراء مسوح دورية للأسر المعيشية (راجع هذا الفصل، جمع البيانات من الأشخاص والأسر المعيشية). وفي المقابل، قد يلجأ معدو البيانات إلى استخدام بيانات ثنائية، حال توافرها، من تلك الاقتصادات التي يعمل فيها المقيمون.

الخدمات المالية

٣–٨٩ تتضمن الخدمات المالية الرسوم الصريحة المرتبطة بالقروض والودائع وإدارة الأصول ورسوم الوساطة ورسم الخدمات الضمني على القروض والودائع

الذي ينعكس في الفرق بين الفائدة المتقاضاة (المكتسبة) على القروض (الودائع) وسعر مرجعي، مثل سعر الفائدة بين البنوك. ويعرف رسم الخدمة الضمني بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.

٣–٩٠ وبوجه عام، ترتبط الرسوم الصريحة بالأصول أو الخصوم المالية الخارجية. وتشكل الاستمارة النموذجية رقم ١٧ بالملحق ٨ مثالا على مسح شامل للمطالبات المالية على غير المقيمين والخصوم المستحقة لهم. وتستوفي هذه الاستمارة أيضا بيانات عن الرسوم الصريحة المتقاضاة بين المقيمين وغير المقيمين على هذه المراكز.

٣–٩١ ويتضمن الملحق ٣ مناقشة حول تقدير خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.

خدمات أخرى

٣–٩٢ تُدرَج تحت بند خدمات أخرى تلك البيانات التي يتم جمعها عن خدمات مثل الاتصالات، والبناء، وخدمات مالية معينة، وخدمات الحاسب الآلي والمعلومات، والإتاوات والرسوم، وخدمات الأعمال الأخرى، والخدمات الشخصية الأخرى. ويرد تبويب الخدمات وفقا لملحق دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) في الجدول ٣–١ إلى جانب التصنيف الموسَّع لخدمات

الجدول ٣–١ تبويب الخدمات

ميزان المدفوعات (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة) [1]	**التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات — (دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠)**
١–أ–ب–١ خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين ١–أ–ب–١–١ سلع التجهيز في الاقتصاد المبلغ ١–أ–ب–١–٢ سلع التجهيز في الخارج	١– خدمات الصناعات التحويلية المتعلقة بمدخلات مادية يملكها آخرون ١–١ البضائع بغرض التجهيز في بلد الإبلاغ ١–٢ البضائع بغرض التجهيز في الخارج
١–أ–ب–٢ خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر	٢– خدمات الصيانة والإصلاح غير المصنفة في موضع آخر
١–أ–ب–٣ خدمات النقل ١–أ–ب–٣–١ النقل البحري ١–أ–ب–٣–١–١ نقل الركاب منها: ١–أ–ب–٣–١–١–١ يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير ١–أ–ب–٣–١–٢ الشحن ١–أ–ب–٣–١–٣ أخرى ١–أ–ب–٣–٢ النقل الجوي ١–أ–ب–٣–٢–١ نقل الركاب منها: ١–أ–ب–٣–٢–١–١ يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير ١–أ–ب–٣–٢–٢ الشحن ١–أ–ب–٣–٢–٣ أخرى ١–أ–ب–٣–٣ طرق النقل الأخرى ١–أ–ب–٣–٣–١ الركاب منها: ١–أ–ب–٣–٣–١–١ يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير ١–أ–ب–٣–٣–٢ الشحن ١–أ–ب–٣–٣–٣ أخرى ١–أ–ب–٣–٤ خدمات البريد وحمل الرسائل بالنسبة لكل وسائل النقل: ١–أ–ب–٣–٠–١ نقل الركاب منها: ١–أ–ب–٣–صفر–١–١ يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير ١–أ–ب–٣–٠–٢ الشحن ١–أ–ب–٣–٠–٣ أخرى	٣– النقل البديل ١: وسائط النقل ٣–١ النقل البحري ٣–١–١ الركاب منها: ٣–١–١–١ مدفوعة من العمال العابرين للحدود والموسميين وغيرهم من العمال العاملين لفترات قصيرة ٣–١–٢ الشحن ٣–١–٣ أخرى ٣–٢ النقل الجوي ٣–٢–١ الركاب منها: ٣–٢–١–١ مدفوعة من قبل العمال العابرين للحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة ٣–٢–٢ الشحن ٣–٢–٣ أخرى ٣–٣ وسائط النقل الأخرى ٣–٣–١ الركاب منها: ٣–٣–١–١ مدفوعة من قبل العمال العابرين للحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة ٣–٣–٢ البضائع ٣–٣–٣ أخرى ٣–٤ خدمات البريد والسعاة ٣–٥ النقل الفضائي ٣–٦ النقل بالسكك الحديدية ٣–٦–١ الركاب ٣–٦–٢ البضائع ٣–٦–٣ أخرى ٣–٧ النقل البري ٣–٧–١ الركاب ٣–٧–٢ البضائع ٣–٧–٣ أخرى ٣–٨ النقل المائي الداخلي ٣–٨–١ الركاب

الجدول ٣-١ تبويب الخدمات (تابع)

ميزان المدفوعات (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة) [١]	التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات — (دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠)
	٣-٨-٢ الشحن ٣-٨-٣ أخرى ٣-٩ النقل بالأنابيب ٣-١٠ نقل الكهرباء ٣-١١ خدمات النقل الداعمة والمساعدة الأخرى لجميع وسائل النقل لجميع وسائل النقل البديل ٢: ماهية المنقولات ٣أ-١ الركاب منها: ٣أ-١-١ مدفوعة من قبل العمال عبر الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة ٣أ-٢ البضائع ٣أ-٣ أخرى ٣أ-٣-١ خدمات البريد والسعاة ٣أ-٣-٢ أخرى
١-أ-ب-٤ خدمات السفر ١-أ-ب-٤-١ العمل ١-أ-ب-٤-١-١ اقتناء السلع والخدمات عن طريق عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال المستخدَمين لأجل قصير ١-أ-ب-٤-١-٢ أخرى ١-أ-ب-٤-٢ الشخصي ١-أ-ب-٤-٢-١ لأغراض صحية ١-أ-ب-٤-٢-٢ لأغراض تعليمية ١-أ-ب-٤-٢-٣ أخرى بالنسبة لسفر العمل والشخصي: ١-أ-ب-٤-صفر-١ السلع ١-أ-ب-٤-صفر-٢ خدمات النقل الداخلي ١-أ-ب-٤-صفر-٣ خدمات الإقامة ١-أ-ب-٤-صفر-٤ خدمات تقديم الطعام ١-أ-ب-٤-صفر-٥ خدمات أخرى منها: ١-أ-ب-٤-صفر-٥-١ خدمات صحية منها: ١-أ-ب-٤-صفر-٥-٢ خدمات تعليمية	٤- السفر ٤-١ لغرض قضاء الأعمال ٤-١-١ حيازة سلع وخدمات من قبل العمال عبر الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العاملين لفترات قصيرة ٤-١-٢ أخرى ٤-٢ لغرض شخصي ٤-٢-١ متصل بالصحة ٤-٢-٢ متصل بالتعليم ٤-٢-٣ لأغراض أخرى طريقة عرض بديلة للسفر (سواء لقضاء الأعمال أو السفر الشخصي): ٤أ-١ الشحن ٤أ-٢ خدمات النقل المحلي ٤أ-٣ خدمات الإقامة ٤أ-٤ خدمات تقديم الطعام ٤أ-٥ خدمات أخرى منها: ٤أ-٥-١ خدمات صحية منها: ٤أ-٥-٢ خدمات تعليمية
١-أ-ب-٥ الإنشاءات ١-أ-ب-٥-١ الإنشاءات في الخارج ١-أ-ب-٥-٢ الإنشاءات في الاقتصاد المبلغ	٥- التشييد ٥-١ التشييد في الخارج ٥-٢ التشييد في الاقتصاد المبلغ
١-أ-ب-٦ خدمات التأمين ومعاشات التقاعد ١-أ-ب-٦-١ التأمين المباشر ١-أ-ب-٦-٢ إعادة التأمين ١-أ-ب-٦-٣ خدمات التأمين المساعدة ١-أ-ب-٦-٤ خدمات معاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٦- خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية ٦-١ التأمين المباشر ٦-١-١ التأمين على الحياة ٦-١-١-أ إجمالي أقساط التأمين على الحياة المقبوضة (رصيد دائن) والمدفوعة (رصيد مدين) ٦-١-١-ب إجمالي مطالبات التأمين على الحياة المقبوضة (رصيد دائن) والمدفوعة (رصيد مدين) ٦-١-٢ التأمين على البضائع ٦-١-٢-أ إجمالي أقساط التأمين على البضائع المقبوضة (رصيد دائن) والمدفوعة (رصيد مدين) ٦-١-٢-ب إجمالي مطالبات التأمين على البضائع المقبوضة (رصيد دائن) والمدفوعة (رصيد مدين) ٦-١-٣ أنواع التأمين الأخرى ٦-١-٣-أ إجمالي أقساط التأمين المباشر الأخرى المقبوضة (رصيد دائن) والمدفوعة (رصيد مدين) ٦-١-٣-ب إجمالي مطالبات التأمين الأخرى المقبوضة (رصيد دائن) والمدفوعة (رصيد مدين) ٦-٢ إعادة التأمين

الجدول ٣-١ تبويب الخدمات (تابع)

ميزان المدفوعات (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة)[١]	التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات — (دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠)
	٦-٣ خدمات التأمين المساعدة ٦-٤ خدمات المعاشات التقاعدية وخدمات الضمان الموحّد ٦-٤-١ خدمات المعاشات التقاعدية ٦-٤-٢ خدمات الضمان الموحد
١-أ-ب-٧ الخدمات المالية ١-أ-ب-٧-١ الخدمات التي يتم تقاضي رسوم صريحة مقابلها ١-أ-ب-٧-٢ خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	٧- الخدمات المالية ٧-١ الخدمات المالية المتقاضاة بوضوح وغيرها من الخدمات المالية ٧-٢ خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريق غير مباشر
١-أ-ب-٨ الرسوم على استخدام الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر	٨- مصاريف استعمال الملكية الفكرية غير المصنفة في موضع آخر ٨-١ رسوم ترخيص الامتيازات التجارية والعلامات التجارية ٨-٢ تراخيص استخدام نواتج البحث والتطوير ٨-٣ تراخيص استنساخ و/أو توزيع البرمجيات الحاسوبية ٨-٤ تراخيص استنساخ و/أو توزيع الوسائط السمعية – البصرية والمنتجات ذات الصلة ٨-٤-١ تراخيص إنتاج و/أو توزيع المنتجات السمعية – البصرية ٨-٤-٢ تراخيص استنساخ و/أو توزيع المنتجات الأخرى
١-أ-ب-٩ خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي والمعلومات ١-أ-ب-٩-١ خدمات الاتصالات ١-أ-ب-٩-٢ خدمات الحاسب الآلي ١-أ-ب-٩-٣ خدمات المعلومات	٩ – الاتصالات والحواسيب وخدمات المعلومات ٩-١ خدمات الاتصالات ٩-٢ خدمات الحواسيب ٩-٢-١ البرمجيات الحاسوبية منها: ٩-٢-١-أ البرمجيات الأصلية ٩-٢-٢ خدمات الحاسوب الأخرى ٩-٣ خدمات المعلومات ٩-٣-١ خدمات وكالات الأنباء ٩-٣-٢ خدمات المعلومات الأخرى
١-أ-ب-١٠ خدمات الأعمال الأخرى ١-أ-ب-١٠-١ خدمات البحوث والتطوير ١-أ-ب-١٠-٢ الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية ١-أ-ب-١٠-٣ الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى	١٠- خدمات الأعمال الأخرى ١٠-١ خدمات البحث والتطوير ١٠-١-١ الأعمال التي تتم على أساس منهجي لزيادة الرصيد من المعرفة ١٠-١-١-١ تقديم خدمات البحث والتطوير حسب الطلب أو الخدمات العامة ١٠-١-١-٢ مبيعات حقوق الملكية الناشئة عن البحث والتطوير ١٠-١-١-٢-١ العلامات التجارية ١٠-١-١-٢-٢ حقوق الطبع والتوزيع الناتجة عن أعمال البحث والتطوير ١٠-١-١-٢-٣ العمليات والتصاميم الصناعية ١٠-١-١-٢-٤ خدمات أخرى ١٠-١-٢ خدمات أخرى ١٠-٢ الخدمات الاستشارية المهنية والإدارية ١٠-٢-١ الخدمات القانونية والمحاسبية والخدمات الاستشارية للإدارة وخدمات العلاقات العامة ١٠-٢-١-١ الخدمات القانونية ١٠-٢-١-٢ خدمات المحاسبة ومراجعة الحسابات وحفظ الدفاتر والاستشارات الضريبية ١٠-٢-١-٣ خدمات الأعمال والخدمات الاستشارية للإدارة وخدمات العلاقات العامة ١٠-٢-٢ خدمات الإعلان وأبحاث التسويق واستقصاءات الرأي العام منها: ١٠-٢-٢-١ المؤتمرات والمعارض التجارية وخدمات تنظيم المعارض

الجدول ٣-١ تبويب الخدمات (تتمة)

ميزان المدفوعات (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة) [١]	التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات — (دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠)
	١٠-٣ الخدمات التقنية والخدمات المتعلقة بالتجارة وسائر خدمات الأعمال ١٠-٣-١ الخدمات المعمارية والهندسية والعلمية وغيرها من الخدمات الفنية ١٠-٣-١-١ الخدمات المعمارية ١٠-٣-١-٢ الخدمات الهندسية ١٠-٣-١-٣ الخدمات العلمية وغيرها من الخدمات الفنية ١٠-٣-٢ خدمات معالجة النفايات وإزالة التلوث والخدمات الزراعية والتعدينية ١٠-٣-٢-١ معالجة المياه وإزالة التلوث ١٠-٣-٢-٢ الخدمات العارضة للزراعة والأحراج وصيد الأسماك ١٠-٣-٢-٣ الخدمات العارضة للتعدين واستخراج النفط والغاز ١٠-٣-٣ خدمات التأجير التشغيلي ١٠-٣-٤ الخدمات المتصلة بالتجارة ١٠-٣-٥ خدمات الأعمال الأخرى منها: ١٠-٣-٥-١ خدمات العمالة، أي الأبحاث والتعيينات وخدمات تقديم الموظفين
١-أ-ب-١١ الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية ١-أ-ب-١١-١ خدمات سمعية وبصرية وخدمات ذات صلة ١-أ-ب-١١-٢ الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية الأخرى	١١- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية ١١-١ الخدمات السمعية – البصرية والخدمات المتصلة بها ١١-١-١ الخدمات السمعية – البصرية منها: ١١-١-١-أ التسجيلات السمعية – البصرية الأصلية ١١-١-٢ الخدمات ذات الصلة بالفنون ١١-٢ الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى ١١-٢-١ الخدمات الصحية ١١-٢-٢ الخدمات التعليمية ١١-٢-٣ خدمات التراث والخدمات الترفيهية ١١-٢-٤ الخدمات الشخصية الأخرى
١-أ-ب-١٢ السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر	١٢- السلع والخدمات الحكومية غير المصنفة في موضع آخر ١٢-١ السفارات والقنصليات ١٢-٢ الوحدات العسكرية والوكالات العسكرية ١٢-٣ سائر السلع والخدمات الحكومية غير المصنفة في موضع آخر
١-أ-ب-صفر-١ الخدمات المرتبطة بالسياحة ضمن خدمات السفر ونقل الركاب	٤-صفر الخدمات المتصلة بالسياحة والسفر ونقل الركاب جيم-١ المعاملات السمعية – البصرية منها: جيم ١-١ تراخيص استعمال المنتجات السمعية – البصرية جيم-٢ المعاملات الثقافية جيم-٣ معاملات البرمجيات الحاسوبية منها: جيم-٣-١ تراخيص استعمال منتجات البرمجيات الحاسوبية جيم-٤ خدمات مراكز النداء جيم-٥ مجموع معاملات الخدمات بين المؤسسات المرتبطة جيم-٦ مجموع المعاملات المرتبطة بالتجارة جيم-٧ المعاملات البيئية جيم-٨ مجموع الخدمات التعليمية

[١] البنود المطبوعة بحروف مائلة هي بنود تكميلية.

ميزان المدفوعات الأكثر تفصيلا الذي يرد وصفه في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠. وترد المعاملات في الخدمات التي يمكن جمع بياناتها بواسطة مسح المؤسسات في الاستمارة النموذجية رقم ٦ بالملحق ٨، وتصف الملاحظات المتضمنة في هذه الاستمارة الخدمات التي يجب إبلاغ بياناتها.

٣-٩٣ ويجب أن يتبع تصميم مسوح الخدمات الوصف الوارد في الفصل الثاني من هذا المرشد. وبينما يتعين اتباع منهج شامل لتحديد المجتمع الإحصائي—على سبيل المثال من خلال سؤال للفرز في استبيان عام مرسل لكافة الشركات المدرجة في سجل المؤسسات أو من خلال السجلات الضريبية (حيثما تكون هناك اتفاقيات لتبادل البيانات بين الهيئة المنوط بها إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والسلطات الضريبية) —فإن قائمة بأنواع الشركات المذكورة آنفا تمثل نقطة بداية مفيدة. ويناقش القسم «إنشاء أو تحديث إطار المسح» في الفصل الثاني تحديد المجتمع

الإحصائي بصورة أكثر شمولا. وهناك بعض المجالات التي يجب فيها إثبات حدود نشاط الخدمات الدولية. على سبيل المثال، تتسم حدود خدمات التشييد بتعقيد ويتناولها الفصل ١٢ بالنقاش.

السفارات الأجنبية

٣–٩٤ تدرج المعاملات بين السفارات الأجنبية والاقتصادات المضيفة لها في ميزان المدفوعات. وقد تأخذ هذه المعاملات شكل توظيف العمالة المحلية ومشتريات السلع والخدمات. كذلك سوف تولد مشتريات السلع والخدمات من جانب موظفي السفارة والأصول والخصوم (الحسابات المصرفية مثلا) في الاقتصاد المضيف معاملات في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٣–٩٥ وتستوفي الاستمارة النموذجية ١٤ بالملحق ٨ بيانات يمكن جمعها من السفارات وتُستخدَم لإعداد بيانات التجارة في السلع والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، والتحويلات الرأسمالية، ومعاملات الحساب المالي المرتبطة بوجود السفارة في الاقتصاد المُضيف. وينبغي أن تتوافر معلومات مشابهة عن الإنفاق الرسمي لسفارات البلد القائم بإعداد البيانات من السجلات الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية.

٣–٩٦ ولا تنضوي السفارات الأجنبية تحت اختصاص الاقتصاد المُضيف، ولذا فإن التشريعات التي تُلزِم الشركات والأفراد على الاستجابة للطلبات الإحصائية لن تنطبق على جمع هذه البيانات. وسوف تقتضي معدلات الاستجابة الجيدة من السفارات إرساء علاقات جيدة وتصميم سليم للاستمارة بما يخفف من عبء الإبلاغ بالبيانات. غير أنه في الواقع العملي غالبا ما يتعذر على معدي البيانات إقامة علاقة مفتوحة مع السفارات الأجنبية، وينبغي عندئذ النظر في اتباع مناهج أخرى لإعداد البيانات عن معاملات السفارات الأجنبية في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (مثلا، تطبيق نسبة التكاليف لكل موظف من العاملين بالسفارة).

٣–٩٧ ويلزم توخي الحذر لضمان التطبيق الصحيح للفرق بين تعيين الأفراد المحليين كموظفين وبين التعاقد على الخدمات المحلية. وتتضمن الفقرات من ١١–١٢ إلى ١١–١٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) المعايير التي يتحدد على أساسها ما إذا يجب معاملة الفرد كموظف أو كشخص يعمل لحساب نفسه يقدم خدمات.

جمع البيانات عن إحصاءات الدخل الأولي والثانوي

٣–٩٨ عناصر الدخل الأولي والثانوي تغطي نطاقا من معاملات ميزان المدفوعات. بعض هذه المعاملات قد يتعلق بمعاملات أخرى في ميزان المدفوعات (مثل المساهمات الاجتماعية في حساب الدخل الثانوي المرتبطة بتعويضات العاملين في حساب الدخل الأولي، أو دخل الاستثمار المرتبط بالمعاملات والمراكز في الأصول والخصوم الخارجية). وهذه العلاقات يمكن أن تساعد في تحديد المؤسسات التي يلزم أن تغطيها المسوح المعنية بإحصاءات الدخل الأولي والثانوي، ويمكنها كذلك أن توجه المعلومات المطلوبة في المسوح.

المعاملات المرتبطة بالعمالة الأجنبية

٣–٩٩ يمكن استخدام مسوح المؤسسات التي ترصد أرباب العمل وشركات التوظيف التي تُشغِّل العمالة الأجنبية بالإضافة إلى البيانات المتاحة من البنوك كمصادر لقياس معاملات ميزان المدفوعات المرتبطة بالعمالة الأجنبية. وتتضمن العمالة الأجنبية العمالة العابرة للحدود (التي تعبر الحدود من مسكن في أحد الاقتصادات إلى موقع عمل في اقتصاد آخر بصفة يومية أو على أساس منتظم آخر قصير الأجل)، والعمالة الموسمية (التي تؤدي عملا موسميا يقترن في الغالب بالزراعة أو السياحة)، والمهاجرين لفترة قصيرة (مثلا، في عطلات يصاحبها عمل في الخارج تقل مدتها عن سنة). وتتضمن كذلك العمالة الأجنبية بمقتضى عقود طويلة الأجل (أكثر من سنة) وتعتبر مقيمة في البلدان المُضِفية.

٣–١٠٠ ويلزم التأكد بعناية من إقامة العاملين، خاصة لأن هؤلاء العاملين قد يكون لديهم علاقات وثيقة بكل من الاقتصاد الذين يعملون فيه وبالاقتصادات الأخرى التي يحتفظون فيها بإقامتهم. وتناقش الفقرات من ٤–١١٦ إلى ٤–١٢٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) المعايير التي تتحدد على أساسها إقامة الأسر المعيشية، وتناقش الفقرة ٤–١٢٥ إقامة العمالة العابرة للحدود على وجه التحديد.

٣–١٠١ وعند قيام معدي البيانات بتصميم مسح أرباب العمل، يجب مراعاة نطاق المعلومات المعروفة لأرباب العمل وطبيعتها. فينبغي أن يكون مجموع الأجور والرواتب ومدة عقود العمل والمقبوضات الأخرى معلوما. ومن المحتمل ألا يكون أرباب العمل على علم بالنفقات الفعلية للعاملين في الاقتصاد المحلي أو بالمبالغ المحولة إلى الاقتصادات الأم. وقد يستطيع بعض أرباب العمل توفير معلومات عن

تحويلات المغتربين النقدية الفعلية. وينبغي لأي منهج مستخدم في جميع المعلومات من أرباب العمل طلب بيانات عن قيم الأجور والرواتب والمقبوضات الأخرى وعن أعداد العمالة الأجنبية الموظفة على أساس قصير وطويل الأجل. ويمكن استخدام مثل هذه البيانات في وضع هيكل سمات العمالة الأجنبية، والذي سيكون مفيدا لتقدير المعاملات ذات الأهمية لمعدي البيانات.

٣–١٠٢ ويجب أن يكون أرباب العمل على علم بترتيبات صناديق التقاعد، حسب الاقتضاء، لموظفيهم الأجانب. فمساهمات أرباب العمل في هذه الصناديق بالنيابة عن العمالة الأجنبية قصيرة الأجل بالإضافة إلى مساهمات العاملين يجب أن تُدرَج ضمن تعويضات العاملين. وتسجل ضمن التحويلات الجارية كل من المساهمات التي يدفعها أرباب العمل والعاملون في كل من نظم المعاشات التقاعدية ونظم الضمان الاجتماعي؛ ولكن في حالة الأولى تسجل المساهمات أيضا في الحساب المالي كاستحقاقات تقاعدية، بينما في حالة الأخيرة ليس من اللازم تسجيل قيود في الحساب المالي (راجع ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة، الفقرات ١٢–٣٧ إلى ١٢–٣٩). وفي كلا الحالتين، تُسجَل استحقاقات الضمان الاجتماعي في حساب الدخل الثانوي كمدفوعات (في اقتصاد صندوق الضمان الاجتماعي) وكمقبوضات (في اقتصاد الموظف). وتقيد الضرائب المقتطعة من أجور ومرتبات العمالة الأجنبية كضرائب جارية في حساب الدخل الثانوي.

٣–١٠٣ وينبغي أن تتوافر بيانات الضرائب المقتطعة من أجور ورواتب العمالة الأجنبية قصيرة الأجل لدى أرباب العمل؛ بينما يفضل الحصول على بيانات خدمات التقاعد العابرة للحدود من صناديق التعاقد المقيمة.

٣–١٠٤ ويلزم توخي الحذر لضمان التطبيق الصحيح للفرق بين توظيف العمالة الأجنبية قصيرة الأجل وبين التعاقد على خدمات أجنبية. وتتضمن الفقرات من ١١–١٢ إلى ١١–١٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) المعايير التي يتحدد على أساسها ما إذا يجب معاملة الفرد كموظف أم كشخص يعمل لحساب نفسه يقدم خدمات. وبصفة خاصة، فإن المسؤولية عن سداد المساهمات الاجتماعية تمثل أحد المؤشرات على التوظيف— فإذا كان رب العمل المقيم مسؤولا عن سداد المساهمات الاجتماعية، من المرجح أن يكون الفرد غير المقيم عاملا أجنبيا، في حين لو كان الفرد غير المقيم مسؤولا عن سداد تلك المساهمات، فمن الأرجح أن يكون الفرد غير المقيم يعمل لحساب نفسه وأن رب العمل المقيم يتعاقد على الخدمات (مع قيد المدفوعات ضمن التجارة في الخدمات).

٣–١٠٥ وفي ظروف خاصة، قد يكون لدى البنوك المحلية معلومات عن العمالة الأجنبية يمكن استخدامها في حساب تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية (تحويلات المغتربين مثلا) والتغيرات في ودائع البنوك غير المقيمة. وثمة مصدر محتمل آخر للمعلومات ألا هو وكالات التوظيف والتي قد يُناط بها توظيف العمالة الأجنبية في الاقتصاد المحلي. وأي منهج لجمع المعلومات من وكالات التوظيف يتعين أن يطلب بيانات عن قيم الأجور والرواتب، ومدة العقود، والتحويلات وما شابه، وأعداد العمالة الأجنبية التي يتم توظيفها. وإذا لم يكن لدى وكالات التوظيف بيانات فعلية، يمكن للعاملين معرفة أعداد العمالة التي يتم توظيفها، وشروط التوظيف، والترتيبات التعاقدية، وهلم جرا، ومثل هذه المعلومات قد تفيد في إنشاء نموذج بيانات عن العمالة الأجنبية.

٣–١٠٦ وقد تستخدم مسوح المؤسسات لقياس معاملات ميزان المدفوعات للمقيمين العاملين بالخارج. ويمكن مخاطبة عدد من المصادر للحصول على المعلومات. وبإمكان معدي البيانات أيضا إجراء مسح لوكالات التوظيف التي تُلحِق المقيمين للعمل بالخارج. ورغم تفاوت مقدار التفاصيل ونطاق المعلومات لدى مثل هذه المنظمات، يمكن أن تتوافر بيانات عن الأجور والرواتب المسددة نقدا وعينا، ومدة التوظيف، ومصروفات المعيشة، وتحويلات المغتربين المُرسلة للاقتصادات الأم. وقد تتوافر بيانات أيضا حسب النشاط والاقتصاد. وينبغي جمع معلومات عن أعداد العاملين المعنيين، وإن أمكن، بيانات عن أجورهم ورواتبهم. وربما يلزم إجراء تعديلات لضمان أن مساهمات أرباب العمل في نظم التأمين والمعاشات التقاعدية مدرجة في القياس الكلي للأجور والرواتب. وفي بعض الحالات، قد تملك رابطات الصناعة معلومات عن أعداد العاملين بالخارج وتقدير للتعويضات التي يحصلون عليها.

٣–١٠٧ وقد يلزم إجراء مسوح المؤسسات سالفة الذكر أيضا بالاقتران مع مسوح دورية للأسر المعيشية (راجع هذا الفصل، جمع المعلومات من الأشخاص والأسر المعيشية). ويمكن لمسوح الأسر المعيشية هذه أن ألا ترصد مبالغ تعويضات العمل فحسب ولكن أيضا النفقات التي يدفعها المقيمون العاملون في الخارج (مأخوذة من مسوح الأسر المعيشية المقيمة) أو غير المقيمين العاملين في الاقتصاد المقيم الذي يكون للعاملين فيه مسكن دون أن يصبح مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لهم. ويجب تبويب مثل هذه النفقات تحت بند السفر. ويجب أن يغطي المسح أيضا التحويلات المُرسلة للخارج من جانب العاملين من غير مواطني الاقتصاد القائم بإعداد البيانات الذين يقيمون

في هذا الاقتصاد لسنة أو أكثر (المقيمون في الاقتصاد المضيف)، أو التحويلات المتلقاة من غير المقيمين العاملين بالخارج (مواطني الاقتصاد القائم بإعداد البيانات الذين يقيمون بالخارج لسنة أو أكثر ويعتبروا مقيمين في اقتصاداتهم المُضيفة).

٣–١٠٨ كذلك قد تتوافر معلومات عن الموظفين العاملين بالخارج وتعويضاتهم من السلطات الضريبية، حيثما تكون هناك اتفاقات تبادل بيانات بين الوكالة الإحصائية والسلطات الضريبية.

٣–١٠٩ وقد تتوافر جداول بيانات مصرفية خاصة لقياس عناصر تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية. وفي بعض الاقتصادات، توجد ترتيبات تنشئ بموجبها البنوك حسابات خاصة لأنواع معينة من العملاء، مثل الرعايا الأجانب العاملين في الاقتصاد المُضيف أو للمواطنين العاملين في الخارج. وقد تكون هذه الحسابات مصدرا مفيدا للمعلومات عن بنود في ميزان المدفوعات مثل تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية. وقد تكون مراقبة الحسابات المصرفية التي تحتفظ بها السفارات والمنشآت العسكرية التابعة للحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية وسيلة مفيدة لقياس معاملات بعض الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية مع الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

٣–١١٠ وقد تتوافر لدى صناديق التقاعد المحلية ونظم الضمان الاجتماعي معلومات عن المساهمات التي تتلقاها بخصوص العمالة الأجنبية (قيود المساهمات الاجتماعية الدائنة) والاستحقاقات الاجتماعية التي تسددها للمستفيدين (قيود الاستحقاقات الاجتماعية المدينة). وبالإضافة إلى المساهمات والمدفوعات الفعلية، سوف يكون لدى صناديق التقاعد إمكانية للحصول على معلومات عن دخل الاستثمار المستحق لأعضاء الصندوق غير المقيمين (قيود دخل الاستثمار المدينة) وأي رسوم ومصروفات صريحة مفروضة على أموال الأعضاء (تُخصَم من قيود المساهمات الاجتماعية الدائنة). راجع الملحق ٢، «نظم التقاعد المرتبطة بالتوظيف ونظم الضمان الاجتماعي» لمزيد من المناقشات حول نظم معاشات التقاعد ونظم الضمان الاجتماعي، بما في ذلك حساب بند التعديل.

٣–١١١ وحيثما يُصنَّف الأفراد كمقيمين في الاقتصاد الذي يعملون فيه، ولكن يكون لديهم روابط اقتصادية وثيقة مع اقتصاد آخر (كأن تكون لديهم أسرة تقيم في اقتصاد آخر)، فإنهم قد يحولون أموالا بانتظام إلى الاقتصاد الآخر أو قد يطلبون أن تُدفَع رواتبهم مباشرة في حسابات في ذلك الاقتصاد. وبالإضافة إلى جمع المعلومات عن عمالة الحدود، يمكن جمع المعلومات أيضا عن تحويلات هذه العمالة.

دخل الاستثمار

٣–١١٢ تُقيَّد في الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي جميع الأدوات التي يتحقق منها أو يُدفَع عنها دخل الاستثمار. وسوف يمثل تحديد الشركات التي تحقق دخل الاستثمار أو تدفعه أحد الأبعاد المهمة لمسوح المؤسسات بغية جمع البيانات عن المعاملات والمراكز في الأصول المالية. وتُناقَش لاحقا عمليات جمع البيانات التي تغطي الأصول والخصوم الخارجية. وتستوفي الاستمارة النموذجية ١٧ بالملحق ٨ معلومات لإعداد بيانات دخل الاستثمار في مسح شامل للمعاملات والمراكز والدخل المستحق على الأصول والخصوم الخارجية.

منظمات المعونة والمنظمات الخيرية الخاصة

٣–١١٣ يمكن الاستعانة بالمنظمات الدينية وغيرها من المنظمات المشاركة في جمع أو توزيع السلع والخدمات والأموال المستخدمةَ في التنمية أو المساعدات الأخرى بغية الحصول على معلومات عن معاملات ميزان المدفوعات المرتبطة. وقد يلجأ معدو البيانات أحيانا الى جمع البيانات ذات الصلة من إحدى المنظمات الأم التي تؤسس بغرض تنسيق مثل هذه الأنواع من الأنشطة.

٣–١١٤ وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٥ بالملحق ٨ معلومات من منظمات المعونة والمنظمات الخيرية الخاصة لإعداد بيانات التحويلات الجارية في حساب الدخل الثانوي. وبالإضافة إلى المعلومات عن المنح المقدمة إلى المؤسسات المرتبطة ومبالغ المعونة المنصرفة نقدا أو عينا، ومِنَح الاستثمار، تُطلَب معلومات عن مصادر الدخل (بما في ذلك التبرعات والهبات من غير المقيمين ودخل الاستثمار في الأصول الخارجية) وعن العمالة الأجنبية الموظفة داخل المنظمة.

٣–١١٥ وعادة ما تتوافر قوائم بالمنظمات الخيرية لدى السلطات الضريبية حيث توجد ترتيبات ضريبية خاصة بالتبرعات المدفوعة لتلك المنظمات. وليس كل المنظمات الخيرية لديه معاملات ذات أهمية لمعدي البيانات، ولذا يمكن استخدام مسوح استطلاعية لتحديد تلك المنظمات التي يلزم مسحها على أساس منتظم.

بنود الدخل الأولي والثانوي الأخرى

٣–١١٦ يمكن الاستعانة بالمسوح الاستطلاعية المستخدمة لتحديد الشركات التجارية التي لديها عمليات بالخارج في تحديد الشركات المقيمة التي لديها عمليات أجنبية لا تستوفي معايير الاعتراف بالفروع (مثل مشروعات التشييد الصغيرة). ومثل هذه العمليات تظل ذات أهمية

لمعدي البيانات؛ ففضلا عن توفير وشراء السلع والخدمات في الاقتصاد المُضيف، قد تكون هناك معاملات في الدخل الأولي والثانوي مرتبطة بالعمليات. وعادة ما يكون عدد الشركات العاملة بهذه الطريقة صغيرا، ولذا يسهل التعامل مع المجتمع الإحصائي من منظور المسح.

٣–١١٧ وعندما تكون لدى الشركات أنشطة بالخارج لا تشكل فروعا لها، قد تظل هناك أراض ومكاتب يتم استئجارها. ويُعامَل الإيجار المدفوع لقاء استخدام الأرض دون المباني كمعاملة في الدخل الأولي يتم تسجيلها كقيود مدينة ضمن الإيجار.[٣] ورغم أن العمليات لا تستوفي معايير الاعتراف بالفروع، فقد تظل خاضعة للالتزامات الضريبية في الاقتصاد الذي تقع فيه. وعندما يستحق التزام ضريبي، ينبغي جمع بيانات عن القيود المدينة ضمن الدخل الأولي (الضرائب على الإنتاج أو على القيمة المضافة) وضمن الدخل الثانوي (الضرائب على الدخل).

٣–١١٨ وقد تكون تغطية البيانات التي يتم جمعها عن المعاملات الائتمانية أفضل من سواها نظرا لأن الأنشطة المعنية تجري بالخارج لكنها ليست من خلال فرع منظم على نحو رسمي. ونظرا لعدم استيفاء معايير الاعتراف بالفروع (على سبيل المثال، لا يحتفظ النشاط الخارجي بميزانية عمومية خاصة ويستعصى إعداد تلك البيانات أو لا مغزى من جمعها)، فسوف يكون لدى الشركة المقيمة المعلومات ذات الصلة التي يمكن جمعها. وفيما يتعلق بالإيجار، قد يكون لدى وكلاء العقارات التجارية بعض المعلومات التي يمكن استخدامها لدعم تقدير القيود الدائنة.

٣–١١٩ ويقيد صافي أقساط ومطالبات التأمين المستحقة بوجه عام كمعاملات في الدخل ثانوي، وإن كانت المطالبات في بعض الظروف قد تُعامَل كمعاملات في حساب رأس المال. وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٢ بالملحق ٨ بيانات يمكن استخدامها لإعداد بيانات بنود أقساط ومطالبات التأمين بالإضافة إلى بيانات معاملات حساب الخدمات والحساب المالي. ويتم وصف مسوح المؤسسات المتعلقة بالتأمين على نحو أشمل تحت عنوان «جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات» في هذا الفصل، وتحت عنوان «معاملات ومراكز التأمين» بالملحق ٢.

٣–١٢٠ وتستوفي الاستمارة رقم ١٦ معلومات عن التحويلات الجارية والمنَح والمساعدة الفنية. ويستوفي القسم ألف من الاستمارةِ معلومات عن التحويلات النقدية والعينية التي تتلقاها الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ويمكن استخدام المعلومات لإعداد بيانات التحويلات الجارية في حساب الدخل الثانوي والتحويلات الرأسمالية في حساب رأس المال. ويتعلق الجزء باء من الاستمارة بالمساعدة الفنية التي يتلقاها الاقتصاد في إطار أعمال المشروعات والبعثات المزودة بالموظفين.

جمع البيانات عن الأصول والخصوم الخارجية

٣–١٢١ يمكن استخدام مسوح المؤسسات لقياس المراكز؛ والمعاملات المالية؛ ودخل الاستثمار؛ والخدمات المالية؛ والضرائب المستقطعة من المنبع المرتبطة بالخصوم المستحقة لغير المقيمين والمطالبات المستحقة عليهم. والبيانات عن مراكز الأصول والخصوم الخارجية مطلوبة لبيان وضع الاستثمار الدولي؛ والبيانات عن المعاملات المالية لازمة للحساب المالي لميزان المدفوعات. أما البنود الأخرى فهي مطلوبة للحساب الجاري: دخل الاستثمار (للإدراج في بند الدخل الأولي)، والخدمات المالية (للإدراج في الخدمات)، والضريبة المستقطعة من المنبع (للإدراج في الدخل الثانوي).

٣–١٢٢ وقد لا تكون الشركات دائما على علم بأن بعضا من خصومها (التي تأخذ شكل أوراق مالية متداولة مُصْدرة في السوق المحلية) قد يُدار عن طريق وسطاء ماليين محليين بالنيابة عن غير مقيمين. ويترتب على الأسواق الثانوية تعقيد قياس هذه الخصوم الخارجية. ويتناول هذا الفصل قضايا جمع البيانات المرتبطة بالأوراق المالية الدولية بمزيد من التفصيل تحت عنوان «جمع البيانات عن النشاط الدولي المرتبط بالأوراق المالية».

٣–١٢٣ وغالبا ما يُجري معدو البيانات مسوح المؤسسات لقياس التدفقات المالية، والمراكز، ودخل الاستثمار، والخدمات المالية المرتبطة، والضرائب المستقطعة من المنبع. ويمكن اعتماد عدة مناهج لإجراء هذه المسوح. فقد يجري معدو البيانات مسوحا شاملة للأصول والخصوم الخارجية؛ أو يستخدمون مسوح المؤسسات لقياس عناصر بعينها كالاستثمار المباشر والقروض من غير المقيمين، وغير ذلك من الطرق، مثل نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، لقياس العناصر الباقية.

الاستمارات النموذجية

٣–١٢٤ تستوفي الاستمارة النموذجية ١٧ بالملحق ٨ نوعية البيانات عن الأصول والخصوم الخارجية التي يمكن لمعدي البيانات جمعها من خلال مسوح المؤسسات. ويمكن إرسال هذه الاستمارة الشاملة إلى أي نوع من الشركات

[٣] يُصنَّف الإيجار المدفوع لاستئجار المباني والمكاتب كتأجير تشغيلي في حساب الخدمات. راجع أيضا «خدمات الأعمال الأخرى: التأجير التشغيلي» في الفصل ١٢ و«الإيجار» في الفصل ١٣.

(سواء مستثمر مباشر أو مؤسسة استثمار مباشر أو شركة عامة أو أي نوع آخر من الشركات) لاستكمالها.

٣–١٢٥ وتتضمن الاستمارة إطارا لتبويب التدفقات المالية، والمراكز، وبنود المطابقة، ودخل الاستثمار، والرسوم الصريحة وأي رسوم أخرى على المعاملات. وتتوافق هذه التبويبات مع العناصر القياسية لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ومن المفترض أن تساعد الاستمارة النموذجية رقم ١٧ معدي البيانات المطالبين بتسجيل معاملات مالية دولية واسعة النطاق ويرغبون في إعداد بيانات شاملة. وقد يستخدم معدو البيانات استمارات أقل تفصيلا (تغطي فقط مجموعة فرعية من المعلومات من الاستمارة النموذجية أو تجمع بيانات عن عدة أدوات معا) بالنسبة للاقتصادات التي تتسم بهياكل مالية أقل تطورا. وبما أنه يمكن في الواقع العملي استخدام استمارات منفصلة للأنواع المختلفة من الشركات، يمكن تقسيم الاستمارة رقم ١٧ إلى عدة استمارات؛ ويمكن استخدامها أيضا لجمع بيانات للمسح المنسق لاستثمارات الحافظة الذي يعده صندوق النقد الدولي.

٣–١٢٦ وثمة مثال واحد محدد يمكن فيه تصميم استمارة لشركات أو أدوات بعينها وهو جمع البيانات عن الاستثمار المباشر. وتشكل الاستمارة النموذجية رقم ١٨ بالملحق ٨ مثالا لاستمارة مصممة بهذه الطريقة. ويمثل الاستثمار المباشر أهمية تحليلية في حد ذاته، ويتم جمع بياناته بصورة منفصلة من جانب صندوق النقد الدولي في المسح المنسق للاستثمار المباشر.

٣–١٢٧ وفي الاستمارة النموذجية رقم ١٧، تُطلَب بيانات بشكل منفصل عن الأصول الخارجية والخصوم الخارجية. وبالتالي، هناك بنود منفصلة للمراكز (سواء الافتتاحية أو الختامية)، والمعاملات (الزيادات والانخفاضات والصافي)، والتغيرات الأخرى (أسعار الصرف، والأسعار الأخرى وخلافه)، والدخل المرتبط، والضرائب المستقطعة من المنبع، والرسوم الصريحة والرسوم الأخرى على المعاملات. ومن شأن جمع بنود إضافية عن الضرائب المستقطعة من المنبع والرسوم المالية الصريحة في نفس الاستمارة المستخدمة للمعلومات عن المراكز المالية والمعاملات وتدفقات الدخل المرتبطة بها أن يؤكد ضرورة إبلاغ بيانات هذه المعاملات على أساس إجمالي قبل خصم الرسوم والضرائب.

٣–١٢٨ وتُصنَّف الأصول والخصوم بشكل منفصل على أنها تمثل مطالبات من المستثمرين المباشرين على مؤسسات الاستثمار المباشر أو مطالبات من مؤسسات الاستثمار المباشر على المستثمرين المباشرين أو مطالبات على المؤسسات الزميلة أو مطالبات على الشركات غير المقيمة الأخرى.

٣–١٢٩ وعند جمع معلومات عن مطالبات حصص الملكية المستحقة للمستثمرين المباشرين على مؤسسات الاستثمار المباشر، تُطلَب معلومات كافِية للسماح بحساب إعادة استثمار الإيرادات والأرباح المعاد استثمارها في علاقة الاستثمار المباشر (انظر لاحقا).

٣–١٣٠ وتُطلَب البيانات حسب الاقتصاد الشريك تجاريا لدعم عملية إعداد الإحصاءات الثنائية.

مطابقة بيانات المراكز والتدفقات

٣–١٣١ تستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٧ البيانات في بيان للمطابقة—المراكز الافتتاحية والختامية وأسباب التغير بين الاثنين (المعاملات، وتغيرات التقييم الناشئة عن تغيرات أسعار الصرف والأسعار الأخرى، والتغيرات الأخرى في الحجم). وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل البيان على دخل الاستثمار لأنه من الأهمية بمكان ربط دخل الاستثمار مع بيانات المراكز المقابلة. وأي بيانات يتم جمعها عن المراكز والتدفقات المالية ودخل الاستثمار يجب أن تتمحور حول هذه العلاقات الأساسية. ومن شأن جمع المعلومات في صورة بيان للمطابقة وربطه ببنود الدخل ذات الصلة، أن يتيح لمعدي البيانات التأكد من اتساق البيانات التي يتم جمعها.

٣–١٣٢ وسوف تنشأ التغيرات في المراكز عن معاملات مثل تقديم التمويل (مثلا، استثمار جديد في حصص الملكية أو قروض مسحوبة أو شراء ورقة مالية) مخصوما منه سداد مبلغ التمويل (كإعادة شراء الأسهم أو سداد قرض أو تحصيل أحد الحسابات المدينة). وفي الاستمارة النموذجية رقم ١٧، يُشار إلى تقديم التمويل على أنه زيادة في حين يُطلَق على السداد/السحب انخفاضا.

٣–١٣٣ وقد تقع تغيرات أخرى في قيمة أحد الأصول المالية وفي الخصوم دون حصول أي معاملات. وعلى سبيل المثال، قد تتغير قيمة أصل محرر بإحدى العملات عندما يتم التعبير عن القيمة بعملة أخرى وتتغير القيم النسبية للعملتين. ومن الأمثلة الأخرى شطب الديون من جانب الدائن وتغير السعر السوقي لإحدى الأدوات المتداولة.

التحقق من صحة بيان المطابقة

٣–١٣٤وفي سياق جمع البيانات الإحصائية قد يترتب على عناصر التغيرات في المستويات –غير المتعلقة بالمعاملات— أخطاء أو تفاوتات أخرى أو تغيرات في معاملة البنود. وعلى سبيل المثال، في المسوح بالعينة قد يؤدي تدوير الوحدات داخل وخارج عمليات جمع البيانات إلى أخطاء في المعاينة إذا لم تكن العينة تمثل المجتمع الإحصائي تمثيلا دقيقا. كذلك، قد لا تقوم جهات إبلاغ البيانات أحيانا بإبلاغ البيانات المعدَّلة بعد اكتشافها عدم صحة بيانات المعاملات والمراكز المبلَّغة سلفا. وإذا كانت مثل هذه الفروق لها آثار جسيمة على نتائج المسوح عن

الفترات السابقة، ينبغي إنتاج أرقام معدَّلة. وينبغي لمعدي البيانات محاولة قياس أسباب بند التغيرات الأخرى وإبقاء عنصر الخطأ الإحصائي داخل حدود مقبولة.

٣–١٣٥ وكما هو موضح في الاستمارة النموذجية رقم ١٧، من شأن جمع بيانات دخل الاستثمار ضمان التصنيف المتسق لبنود دخل الاستثمار والتدفقات المالية والمراكز؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمع بيانات دخل الاستثمار من شأنه تيسير تحليل عائدات الدخل الأمر الذي يسمح لمعدي البيانات بالتحقق من درجة جودة البيانات المبلَّغة عن دخل الاستثمار وتحديد الحالات المحتملة من عدم دقة إبلاغ بيانات الدخل أو المراكز المالية. وسوف تفيد إجراءات التحليل من البيانات المنشورة عن عائدات الدخل. وينبغي أن يقوم معدو البيانات بتعديل بيانات دخل الاستثمار على أصول القروض وخصوم الودائع لشركات تلقي الودائع مقابل خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. (يمكن الاطلاع على مزيد من المناقشات حول خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في الملحق ٣).

الأرباح المُعاد استثمارها وإعادة استثمار الأرباح

٣–١٣٦ بالإضافة إلى الصيغة المعتادة للمطابقة، تجمع استمارة البيانات رقم ١٧ معلومات عن مجموع قيمة حصص الملكية لمؤسسات الاستثمار المباشر، ومجموع أرباحها التشغيلية، والضريبة مستحقة الدفع على الدخل، والأرباح الموزعة أو الأرباح المحولة خلال الفترة. والفرق بين الأرباح المستحقة والأرباح الموزعة أو الأرباح المُرسلة إلى المستثمر المباشر هي الأرباح المُعاد استثمارها (الأرباح المُعادة) (حساب الدخل الأولي) المستحقة للمستثمر المباشر. ومن المفترض قيد معاملة مقابلة، إعادة استثمار الأرباح، في الحساب المالي.

٣–١٣٧ وبالنسبة للمستثمرين المباشرين المقيمين، تستوفي الاستمارة النموذجية رقم ١٧ معلومات عن الأرباح الموزعة أو الأرباح المحولة في الفترة المرجعية والأرباح التشغيلية قبل الضرائب التي يمكن عزوها إلى اقتناء حصص الملكية في مؤسسة الاستثمار المباشر غير المقيمة. ويمثل الفرق بين هاتين القيمتين قيود الأرباح المُعاد استثمارها الدائنة المستحقة للمستثمر المباشر المقيم. ويتم في الحساب المالي قيد معاملة مقابلة متمثلة في إعادة استثمار الأرباح.

٣–١٣٨ وعند جمع البيانات في بيان المطابقة، يجب توخي الحرص عند معاملة إعادة استثمار الأرباح كمعاملة مالية، وخاصة في حالة الشركات المسجلة في البورصة. فهذه الشركات قد تَعتبِر أن احتجاز الأرباح قد أثّر على تقييم رؤوس أموالها من خلال تغير السعر (كما يتبين من الزيادة في سعر أسهمها في أسواق الأسهم) وليس كمعاملة. وبعد أن يقوم معدو البيانات بحساب الأرباح المُعاد استثمارها وإدراج البند المقابل المتمثل في إعادة استثمار الأرباح كمعاملة في الحساب المالي، سوف يلزم إجراء تعديل مقابل مماثل في التغيرات السعرية للحفاظ على اتساق بيان المطابقة. وقد يؤثر هذا التعديل على التحقق من صحة التغيرات السعرية في حصص الملكية التي تبلغها هذه الشركات (والذي ينبغي القيام به قبل التعديل) والمشار إليه سلفا.

تبويب المراكز والمعاملات المالية ودخل الاستثمار

٣–١٣٩ يتعين اتساق الاستمارات المستخدمة في الحصول على المعلومات من الشركات لتبويب المعاملات والمراكز مع متطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وبما أن المعاملات المالية ودخل الاستثمار ووضع الاستثمار الدولي مبوبة بطرق مماثلة، فإن استخدام بيان المطابقة لجمع معلومات عن الأصول والخصوم لشركة ما ييسر التبويب المتسق مع بنود ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٣–١٤٠ وقد صممت الاستمارة النموذجية رقم ١٧ بحيث تسمح بتبويب المعاملات وفق العناصر القياسية لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وبالإضافة إلى ذلك، تسمح الاستمارة أيضا بتبويبات تكميلية معينة مثل بيانات الاقتصاد الشريك (راجع الملحق ٥)، والعملة التي تُحرر بها الأداة، وقطاع الطرف المقابل غير المقيم.

تحويل المراكز والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى وحدة الحساب

٣–١٤١ على غرار عمليات الجمع الأخرى لبيانات ميزان المدفوعات، ينبغي أن تنطوي مسوح المؤسسات على تعليمات للقائمين بإبلاغ البيانات حول كيفية تحويل المراكز والمعاملات المعبَر بها بعملات أجنبية إلى وحدة الحساب (بدلا من ذلك، قد يفضِّل بعض معدي البيانات جمع البيانات المحررة بالعملات الأصلية وإجراء عمليات التحويل بأنفسهم—وفي هذه الحالة، من المهم أن تقوم الجهة القائمة بإبلاغ البيانات بتحديد العملات المختلفة، والمبالغ المرتبطة بكل منها، وتاريخ إبرام المعاملات). ويجب أن تتبع التعليمات التوصيات الواردة في الفقرة ٣–١٠٤ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، والتي تنص على أنه: يتعين أن تحوَّل مراكز الأصول والخصوم الخارجية إلى وحدة الحساب

باستخدام النقطة الوسطى بين سعري صرف الشراء والبيع في السوق وقت قياس بيانات المراكز؛ ويجب أن تحوَّل المعاملات على أساس سعر النقطة الوسطى السائد في تاريخ المعاملة. وإذا لم يكن سعر الصرف الفعلي متاحا للمعاملات (على سبيل المثال، يقوم المبلغ بإجراء التحويل دون أن يكون لديه إمكانية للحصول على معلومات حول تاريخ المعاملة)، يمكن استخدام متوسط للفترة التي حدثت فيها المعاملة، وكلما قصرت الفترة كان ذلك أفضل—وعليه، فإن استخدام متوسط السعر في اليوم الذي حدثت فيه المعاملة أفضل من متوسط للأسبوع.

مسوح البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

٣–١٤٢ في بعض الاقتصادات، تستخدم البيانات التي يجمعها معدو الإحصاءات النقدية والمصرفية أو الإحصاءات المالية الأخرى من خلال مسوح المؤسسات (عن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) بهدف إعداد بعض عناصر بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٣–١٤٣ وتجمع هذه المسوح بوجه عام بيانات الميزانية العمومية وتطلب تبويب هذه البيانات حسب الأداة وقطاع الدائن (في حالة خصوم البنوك) والمدين (في حالة الأصول المالية للبنوك). ويساعد التبويب القطاعي محلل البيانات على تحديد التدفقات المالية بين البنوك والسلطات النقدية، وبين البنوك والقطاعات الأخرى. وعادة ما تحدد هذه المسوح أيضا المطالبات المستحقة على المقيمين وغير المقيمين والخصوم المستحقة لهم؛ ولذا يمكن استخدام هذه البيانات كأساس لإعداد إحصاءات معينة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٣–١٤٤ ورغم أن هذه المسوح قد تكون مصدرا جيدا للبيانات، لعدة أسباب، ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات الحرص عند استخدام البيانات التي يتم جمعها عن طريقها. ومن الأسباب التي تدعو للحذر أنه بينما يتم جمع بيانات المسوح على أساس الميزانية العمومية أو المركز المالي، فإن ميزان المدفوعات يتطلب بيانات على أساس المعاملات (الإطار ١٠–٢ يصف طريقة إعداد بيانات التدفقات من بيانات المراكز). وفي أغلب الأحوال يكون استخدام بيانات المراكز لاشتقاق بيانات المعاملات هو ثاني أفضل اختيار. فعادة ما يكون من المحبَّذ، إن أمكن، الحصول على بيانات المعاملات مباشرة—على سبيل المثال، في حالة القروض المقدمة إلى غير المقيمين ومنهم، لا يمكن جمع البيانات عن السحوبات والتسديدات—واستخدام التغيرات في الميزانيات العمومية (حتى بعد أي تعديلات) إلا عندما يتعذر الحصول على بيانات المعاملات. ومع ذلك، يتعذر عادة الحصول على بيانات المعاملات المتعلقة بالعملة والودائع لأن الأحجام غالبا ما تكون كبيرة. وفي تلك الحالة، يمكن استخدام التغيرات في المراكز، شريطة توافر بيانات أخرى كافية أيضا لإجراء التعديلات الملائمة.

٣–١٤٥ وثمة سبب ثانٍ يدعو لتوخي الحذر وهو أن البيانات المقدمة عن العملات الأجنبية والمحلية أحيانا ما تُستَخدم كمؤشرات بديلة للإقامة. أي أن المطالبات (والخصوم) المحررة بالعملة الأجنبية تعتبر مطالبات (خصوم) مستحقة على غير المقيمين (مستحقة لهم)، في حين أن المطالبات (الخصوم) بالعملة المحلية تعتبر مطالبات مستحقة على المقيمين (مستحقة لهم). وغالبا ما تكون هذه الافتراضات غير صحيحة، ويجب أن يسعى معدو البيانات إلى جمع البيانات على أساس الإقامة حسب ميزان المدفوعات.

٣–١٤٦ وعلاوة على ذلك، قد يتم تقديم معلومات الميزانية العمومية على أساس التكلفة التاريخية وليس القيمة السوقية الحالية. ويمكن أن تترتب على الفرق آثار بالنسبة لإعداد بيانات كل من ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ولا تكمن أهمية ذلك في تحديد المركز السوقي الجاري للأصول أو الخصوم فحسب، ولكنه يمثل أيضا تعديلا مهما في البيانات إذا ما كانت بيانات المعاملات يتم اشتقاقها من التغيرات في المراكز. وفي حالة توفير بيانات التكلفة التاريخية، يجب أن يقوم معدو بيانات ميزان المدفوعات بمخاطبة البنوك و/أو المؤسسات الأخرى للحصول على معلومات لتعديل التقييمات إلى أساس القيمة السوقية المحبَّذ.

٣–١٤٧ وقد لا تكون الفترة المرجعية المستخدمة في بعض الاقتصادات متسقة مع مستوى حداثة بيانات ميزان المدفوعات. وعلى سبيل المثال، قد تنتهي الفترات المحاسبية للبنوك في يوم معين من الأسبوع، وليكن مثلا الأربعاء الأخير من كل شهر، وليس اليوم الأخير من الشهر. وقد يؤدي حدوث تقلبات يومية كبيرة في الأصول والخصوم الخارجية للبنوك إلى حدوث تفاوتات جسيمة في التوقيت في ميزان المدفوعات.

٣–١٤٨ ولا توفر بعض عمليات جمع البيانات التي تقوم بها البنوك بيانات تفصيلية سواء عن استثمارات غير المقيمين في حصص ملكية البنك أو عن حصص ملكية البنك في الشركات الكائنة بالخارج. وهذا الإغفال قد يكون مهما، خاصة عندما يكون البنك مملوكا بصفة جزئية لغير مقيمين أو له فروع وكيانات تابعة كائنة بالخارج. وفي هذه الحالات، قد يضطر معدو بيانات ميزان المدفوعات إلى جمع البيانات عن حصص الملكية بشكل منفصل.

٣–١٤٩ وقد لا تكون مُعامَلة الوحدات المصرفية الخارجية (أفشور) متسقة مع متطلبات ميزان المدفوعات؛ وبالتالي قد يضطر معدو البيانات إلى جمع المعلومات مباشرةً من الوحدات الخارجية. وطبقا لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، فإن الوحدات المصرفية الخارجية

هي كيانات مقيمة في الاقتصادات التي تتأسس أو تُسجل فيها أو التي يقع فيها محل إقامتها القانوني. وينبغي أن تُجمَع منها نفس البيانات التي تُجمَع من البنوك المقيمة الأخرى عن التدفقات المالية، والمراكز، والدخل، والخدمات وهلم جراً.

٣–١٥٠ وقد لا تتيح هذه المسوح بيانات بعض التبويبات الأخرى، مثل بيانات الاقتصاد الشريك أو تكوين الأصول والخصوم المالية من العملات، التي يحتاجها معدو بيانات ميزان المدفوعات. وعليه، سيتوجب على معدي البيانات مخاطبة البنوك والشركات المالية الأخرى بشكل منفصل للحصول على هذه المعلومات.

٣–١٥١ وقد لا تكون المسوح المستخدمة في إعداد الإحصاءات النقدية والمصرفية مصممة لأغراض ميزان المدفوعات وبالتالي لا تستوفي متطلبات معدي بيانات ميزان المدفوعات. ولعل أحد المناهج الجيدة (الذي سبق وصفه سابقا في هذا الفصل) يتمثل في إدراج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مسوح المؤسسات عن الأصول والخصوم الخارجية. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي أن يحاول معدو بيانات ميزان المدفوعات والبيانات النقدية والمصرفية تنسيق متطلباتهم بحيث يتم استخدام نفس التعاريف للأدوات والإقامة. ومن المحبذ بشدة مقارنة المراكز المبلَّغة في ميزان المدفوعات والمسوح النقدية والمصرفية على أساس كل بنك على حدة لضمان اتساق الإبلاغ والمعاملة إلى أقصى حد ممكن. ويتوجب مطابقة الفروق القائمة بين مصدري البيانات؛ وإن لزم الأمر لفت انتباه المستخدمين من وقت لآخر لأي فرق في المعاملة بين مجموعتي الإحصاءات—ويمكن نشر تقارير خاصة للفت الانتباه إلى الفروق المختلفة بين مصدري البيانات وتحديدها كميا إن أمكن.

جمع البيانات عن النشاط الدولي المرتبط بالأوراق المالية

٣–١٥٢ يتناول هذا الفصل في موضع سابق، وتحت عنوان «جمع البيانات عن الأصول والخصوم الخارجية»، مناقشة مسوح المؤسسات المستخدمة لمخاطبة الشركات الموكِّلة لقياس الخصوم المستحقة لغير المقيمين والمطالبات المستحقة عليهم. ومع ذلك، ربما يلزم وضع ترتيبات أخرى لجمع البيانات في الاقتصادات: (١) التي يُصدِر فيها المقيمون أوراقا مالية ويقتنيها غير المقيمين—خاصة إذا كانت الأوراق المالية يحتفظ بها أمناء حفظ مقيمون بالنيابة عن الشركات الموكِّلة غير المقيمة؛ أو (٢) التي يُصدر فيها غير المقيمين أوراقا مالية ويقتنيها مقيمون؛ أو (٣) التي يستثمر فيها مديرو الحافظات الاستثمارية أموالا بالخارج بالنيابة عن العملاء. وبالمثل، فإن الاقتصاد الذي يستخدم أحد نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قد يلزم عليه اتخاذ ترتيبات خاصة لجمع البيانات عن المعاملات التي تتضمن وسطاء مقيمين ينوبون عن غير مقيمين. ويبحث هذا القسم في دور الوسطاء الماليين في معاملات (ومراكز) الأوراق المالية لدى غير المقيمين وتأثيرها على ميزان المدفوعات، ويحدد السبل التي يمكن من خلالها لمعدي البيانات جمع بيانات ميزان المدفوعات الملائمة عن الأوراق المالية المتداولة/المقتناة بين المقيمين وغير المقيمين.

٣–١٥٣ وبوجه عام، يُستخدم المصطلح «وسطاء» ليشمل شركات تلقي الودائع، وتجار الأوراق المالية، وأمناء الحفظ— وقد يكونوا كذلك شركات تلقي ودائع—فضلا عن الشركات التي تدير سجلات أسهم أو سندات كبيرة متعلقة بأسهمها أو سنداتها. ويشتمل مصطلح «الأوراق المالية» الأسهم في الشركات، والسندات، والسندات الإذنية، وأدوات سوق المال (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة، الفصل الخامس، للاطلاع على وصف أشمل للأوراق المالية). وإحدى السمات المهمة للورقة المالية هي أنها مصممة كي يتم تداولها.

٣–١٥٤ وتتسم أسواق الأوراق المالية الدولية بالتعقيد، وقد يحتاج معدو البيانات إلى عدد من مصادر البيانات لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات المرتبطة بتلك الأسواق. كذلك لا تدرج في ميزان المدفوعات معاملات الأوراق المالية بين المقيمين في الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين. ومع ذلك، ينبغي رصد مثل هذه التغيرات في الحيازات ضمن حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية حتى تُسجَّل الحيازات القطاعية الصحيحة في بيانات وضع الاستثمار الدولي والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، وكذلك لضمان الاتساق مع الحسابات القومية. غير أنه قد يتعذر في الواقع العملي تحديد مثل هذه المعاملات بين المقيمين لأن الأطراف المشاركة قد لا تعلم، وقد لا يكون لديها سبب لتعلم، من هو الطرف المقابل. وفي هذه الحالة، قد لا يمكن تجنب إدراج المعاملات بين المقيمين المتعلقة بالأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين في ميزان المدفوعات. وبما أن تلك المعاملات يتعين نظريا في الغالب أن تلغي بعضها البعض، لا يوجد تأثير صاف في الحساب المالي لميزان المدفوعات. وبالمثل، فإن العكس ينطبق من حيث المبدأ: أي أن المعاملات بين غير المقيمين في ورقة مالية صادرة عن مقيم يتعين ألا تُدرَج في ميزان المدفوعات بل في بيانات المراكز الثنائية. غير أن معدي البيانات المقيمين لا يكونوا على دراية غالبا بتلك المعاملات. وعليه، قد يود معدو البيانات استخدام بيانات الأصول المقابلة

في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة كمصدر محتمل للمعلومات يُستَخدم في تقدير الحيازات الثنائية.

متطلبات البيانات

٣–١٥٥ من المفيد التفكير في متطلبات البيانات من واقع نموذج للبيانات. فنموذج البيانات ينبغي أن يشمل معلومات عن المراكز، والتدفقات المالية وتدفقات الدخل، وتدفقات الخدمات المالية، والضرائب المستقطعة من المنبع. كذلك يتعين أن يميز نموذج البيانات بين الفئات التالية من المعلومات:

- نوع الأداة
- جهة إصدار الأداة—أي الشركة التي تتحمل الالتزام
- الاقتصاد الذي تقيم فيه جهة الإصدار
- قطاع جهة الإصدار
- مالك الأداة
- قطاع مالك الأداة والاقتصاد الذي يقيم فيه
- الاقتصاد (السوق) الذي تصدر فيه الأداة
- سعر الإصدار
- العملة المقومة بها الأداة
- تاريخ الاستحقاق (لأداة دين)
- النسبة المئوية لفائدة القسيمة (إن وجد)
- ما إذا كانت الفائدة ثابتة أو متغيرة، وفي حالة الأخيرة، ما الذي يحدد التغير (التغيرات) في سعر الفائدة
- معدل تواتر مدفوعات القسائم وتواريخها

٣–١٥٦ والمعلومات المفيدة الأخرى التي يمكن الحصول عليها هي كالآتي:

- أي عقود خيار (بيع أو شراء) متضمَّنة
- أي خصائص متعلقة بقابلية التحويل (من الدين إلى حصص الملكية مثلا)
- ما إذا كان للأداة رصيد متناقص (مثلما الحال مع بعض الأوراق المالية المضمونة بأصول كالرهون العقارية)

٣–١٥٧ ويلزم الحصول على معلومات إضافية عن الأوراق المالية المتضمنة في اتفاق لإعادة الشراء أو معاملة إقراض أوراق مالية—على سبيل المثال، إذا كان الإقراض بضمانات نقدية أو بدونها.

٣–١٥٨ ويصنِّف دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) الأوراق المالية إلى حصص في الملكية (مثل الأسهم العادية والأسهم المقترنة بحق التصويت)؛ وسندات الدين طويلة الأجل (مثل السندات، وسندات الدين غير المضمونة، وشهادات الإيداع، والسندات الإذنية ذات آجال الاستحقاق الأصلية البالغة أكثر من سنة، والأسهم الممتازة غير المشاركة في الأرباح)؛ وسندات الدين قصيرة الأجل (مثل الأذونَ والسندات الإذنية ذات آجال الاستحقاق الأصلية البالغة سنة أو أقل).

٣–١٥٩ والتحقق من جهات إصدار الأوراق المالية ومالكيها ضروري لتحديد الأصول والخصوم الخارجية. فلأغراض ميزان المدفوعات، يجب على معدي البيانات قياس الأوراق المالية التي يصدرها المقيمون ويحصل عليها (ويقتنيها) أو يتخلى عنها غير المقيمين، وكذلك الأوراق المالية التي يصدرها غير المقيمين ويحصل عليها (ويقتنيها) أو يتخلى عنها المقيمون.

٣–١٦٠ ويمكن أن يكون الاقتصاد (السوق) الذي تصدر فيه الورقة المالية (مقر الإصدار) معلومة مهمة. فقد يكون من العوامل الحاسمة في تحديد آلية جمع البيانات الملائمة، وقد يكون ذا أهمية تحليلية. غير أنه ينبغي تذكر أن مقر الإصدار لا يحدد إقامة جهة الإصدار أو حائز الورقة المالية—فيجوز إصدار الورقة المالية في اقتصاد غير اقتصاد المُصْدِر أو الحائز. والأوراق المالية التي تصدر بالخارج من جانب مقيمين، ويقتنيها مقيمون، لا تقع ضمن نطاق ميزان المدفوعات أو وضع الاستثمار الدولي لأنها معاملات بين مقيمين رغم أن وساطتها تتم من خلال سوق أجنبي. ومع ذلك، ربما تكون هناك رسوم ومصروفات صريحة قد يفرضها غير المقيمين المرتبطين بالورقة المالية على المُصْدِر أو المشتري (أو كليهما).

٣–١٦١ إيصالات الإيداع هي أوراق مالية تمثل ملكية للأوراق المالية المدرجة في اقتصادات أخرى. فإيصالات الإيداع المدرجة في إحدى البورصات تمثل ملكية للأوراق المالية المدرجة في بورصة أخرى، وتُعامَل ملكية إيصالات الإيداع كما لو كانت تمثل ملكية مباشرة للورقة المالية الأساسية. وبوجه عام، فإن إيصالات الإيداع تكون مدرجة ببورصة في اقتصاد غير ذلك المدرجة فيه الأوراق المالية الأساسية. وتُعامَل إيصالات الإيداع بنفس الطريقة التي يُعامَل بها مُصدر الورقة المالية الذي قام بالتسجيل في البورصة غير المقيمة على نحو مباشر—الحائزون المحليون لإيصالات الإيداع لديهم مطالبة مستحقة على المُصْدِر تقع ضمن نطاق ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٣–١٦٢ وبيانات العملة التي تُحرر بها الأداة مهمة لأغراض تحليلية وقد تعمل على تيسير إعداد البيانات إذا ما كان من اللازم على معدي البيانات تقدير بنود بيانات معينة (مثل التدفقات أو الدخل) من بنود بيانات أخرى (مثل

المراكز). وبصفة خاصة، من المرجح أن تكون أسعار الفائدة أو أسعار القسائم على أدوات الدين مرتبطة بالعملة المقومة بها فضلا عن الجدارة الائتمانية لجهة الإصدار.

٣–١٦٣ وبالنسبة لأنواع معينة من الأوراق المالية، قد يتعذر الحصول على البيانات من مصدر واحد، بل قد يضطر معدو البيانات إلى استخدام معلومات من مصادر مختلفة ومقارنة البيانات لضمان الاتساق. ويجب التقصي من أي مفارقات تظهر في البيانات المجمعة وتسويتها. وفي الواقع، قد تشير مثل هذه المفارقات إلى فجوات مهمة في البيانات. وبالتالي، قد تكون عملية مقارنة البيانات أداة مفيدة لتحسين الجودة الكلية لميزان المدفوعات.

٣–١٦٤ ولقياس المعاملات في الأوراق المالية، يحبذ بشدة جمع البيانات الإجمالية عن الإصدارات الجديدة وحالات الاسترداد، وعن المبيعات والمشتريات في السوق الثانوية. ومثل هذه المعلومات مفيدة بصفة خاصة لتحليل الدين على المستوى الدولي—كما في حساب نسب خدمة الدين.

٣–١٦٥ ويجب تسجيل معاملات الأوراق المالية بمعزل عن الرسوم والعمولات المرتبطة بها، والتي ينبغي إدراجها في بنود الخدمات المالية (أو الدخل الثانوي في حالة الضرائب) في ميزان المدفوعات. وبالمثل، عند جمع بيانات عن الفائدة مستحقة القبض والدفع، يتعين إدراج الضرائب المستقطعة من المنبع في مبالغ الدخل الإجمالية المسجلة، وينبغي إدراج قيود مقابلة في الضرائب المستقطعة من المنبع في حساب الدخل الثانوي.

تحديد جهات إصدار الأوراق المالية ومالكيها

٣–١٦٦ تتفاوت الترتيبات المؤسسية لمعاملات الأوراق المالية من اقتصاد لآخر، ولكن بعض السمات فيما يبدو تنطبق بشكل عام.

٣–١٦٧ قبل إصدار الورقة المالية، عادة ما يجب على الشركة المُصدِرة—أو سمسار الأوراق المالية الذي ينوب عن الشركة المُصدِرة—مخاطبة هيئة تنظيمية حكومية أو هيئة شبه رسمية، كالبورصة، للحصول على شهادة تفيد بأن الإصدار يستوفي متطلبات قانونية معينة. وعادة ما يتم تخصيص رقم مرجعي فريد لكل ورقة مالية ونشر معلومات معينة عن الورقة المالية. تتألف هذه المعلومات من هوية جهة الإصدار، ونوع الورقة المالية، ومدفوعات القسائم، وأجل الاستحقاق، والعملة المقومة بها الورقة المالية. (لا تنطبق كل هذه الفئات في حالة حصص الملكية). وبالتالي سوف يمكن لمعدي البيانات وضع قاعدة بيانات تحتوي على معلومات حول كل ورقة مالية مصْدَرة—أو على الأقل تلك المصْدَرة في الاقتصاد الأم. ويمكن أن تفيد قاعدة البيانات هذه في التحقق من صحة المعلومات المبلَّغة من جانب المجيبين أو لتقدير بنود قد لا تكون قابلة للقياس المباشر. وإذا لم يكن الرقم المرجعي الفريد متاحا في بعض الاقتصادات، قد يود معدو البيانات وضع نظام للترميز. يقدم القسم «استثمارات الحافظة» في الفصل **١٠** مزيدا من التفاصيل عن قاعدة للبيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة.

٣–١٦٨ وقد تكون ملكية الأوراق المالية موثقة. ففي معظم الحالات، تحتفظ المؤسسات المالية (مثل أمناء الحفظ أو الوسطاء الماليين الرئيسيين الآخرين) بسجلات تشمل تفاصيل مالكي الأوراق المالية. وفي بعض الاقتصادات، فإن الشركات المُصدِرة للأوراق المالية أو تجار الأوراق المالية المفوَضين من جانب جهات الإصدار يحتفظون بسجلات أولية لمالكي الأوراق المالية. وفي العديد من الاقتصادات الأوروبية، تحتفظ البنوك بسجلات أولية لمالكي الأوراق المالية. وعادة ما تتخذ سجلات الأوراق المالية شكل ملفات إلكترونية— كون السجلات الورقية أصبحت نادرة بشكل متزايد. وقد يحدد السجل الجهة المالكة كفرد مقيم أو شركة مقيمة أو شركة وكيلة مقيمة حائزة لورقة مالية بالنيابة عن عميل أو مالك غير مقيم أو شركة وكيلة غير مقيمة. ومن المتوقع أن تحتفظ الشركة الوكيلة المقيمة بسجل ثاني—يسجل، بدوره، أسماء وعناوين المُلاك. ويمكن من السجل الثاني تحديد ما إذا كان مالكو الأوراق المالية أفراد مقيمين و/أو شركات مقيمة و/أو شركات وكيلة مقيمة تنوب عن عملاء و/أو ملاك غير مقيمين أو شركات وكيلة غير مقيمة. (تستخدم كلمة «شركة وكيلة» بمعنى واسع يغطي مديري حافظات الاستثمار، والأوصياء، وأمناء الحفظ، ومديري صناديق الاستثمار، والبنوك التي تؤدي وظائف مماثلة، وهلم جرا). ومن الممكن أن تُسجَّل ورقة مالية في عدد من السجلات الثانوية التي تحتفظ بها شركات وكيلة؛ ولكن يتعين أن تُعزَى كل ورقة مالية في نهاية الأمر إلى شركة مقيمة أو غير مقيمة أو كيان آخر. ومع ذلك، عندما تكون الورقة المالية سندا لحامله، فمثل هذه المعلومات عادة ما لا تكون متاحة بسهولة ويتعين على معدي بيانات ميزان المدفوعات استخدام مصادر بديلة للمعلومات لعزو تلك الأداة لمالكها.

٣–١٦٩ وقد يتيسر للمنظمات المقيمة التي تدير سجلات أولية أو ثانوية أن تحدد (بالنسبة لكل ورقة مالية تديرها) جهة الإصدار، وعدد الوحدات المقتناة، وقيمة الورقة أو الأوراق المالية المُصدَرة، وما إذا كانت محتفظ بها بالنيابة عن مقيمين أو غير مقيمين. كذلك ينبغي أن يكون ممكنا من هذه السجلات تحديد معاملات الدخل مع غير المقيمين

والرسوم المالية والضرائب المستقطعة من المنبع التي يدفعها غير المقيمين.

٣–١٧٠ وقد لا يرغب بعض مشتري الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى في أن تُسجَّل أسماؤهم في السجل الأولي لشركة ما وبالتالي يتخذ الترتيبات اللازمة لتسجيل شركة وكيلة على أنها المالك الاسمي. وأحيانا ما يكون الغرض من ذلك هو إخفاء هوية المساهم الذي ربما يخطط إلى دخول في عملية استحواذ، وذلك على الرغم من قيام العديد من الاقتصادات بسن تشريعات تشترط على مالك الأسهم صاحب حق الانتفاع الذي يزيد عن حد معين، وليكن ١٠٪ مثلا، الإعلان عن حصة ملكيته.

٣–١٧١ وفي كثير من الأحيان، تُستَخدم الشركة الوكيلة على سبيل التيسير الإداري. فمثلا، إذا كان المستثمر يحتفظ بحافظة استثمارية، قد يكون من الأيسر أن تتم إدارة كافة الحيازات من جانب مدير للحافظة الاستثمارية (أو بنك) قد يتولى أيضا وظائف الشركة الوكيلة. وتتلقى الشركة الوكيلة التقارير السنوية، وبطاقات التصويت على المقترحات في الاجتماعات السنوية، ومدفوعات الدخل، وهلم جرا من حائز السجل الأولي. وبدورها تعمل الشركة الوكيلة طبقا للتعليمات العامة للمستثمر.

٣–١٧٢ وفي العديد من الحالات تعمل الشركات الوكيلة لحسابها الخاص أيضا؛ ولذا فإن أي منهج متبع فيما يتعلق بالشركات الوكيلة المقيمة ينبغي أيضا أن يرصد كل من المطالبات للحساب الخاص والمطالبات لصالح العملاء ذات الصلة بميزان المدفوعات. ومع ذلك، فموجب تشريع «اعرف عميلك» في العديد من الاقتصادات، يشترط على الشركات الوكيلة معرفة هوية الأشخاص أو الشركات الذين ينوبون عنهم. وعليه، إذا ما خاطب معدو البيانات شركة وكيلة (قد تكون أمين حفظ أو لا)، من المهم التأكيد على ضرورة إبلاغ البيانات عن المعاملات والمراكز على أساس العميل.

٣–١٧٣ وعندما تكون الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين مملوكة لمقيمين، سوف يكون من الضروري بوجه عام مخاطبة إما مالك الورقة المالية أو أمين حفظ مقيم للحصول على البيانات اللازمة لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ذلك لأن سجل الأوراق المالية لن يكون متاحا عادة لمعدي بيانات ميزان المدفوعات. غير أنه بالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين في الأسواق المالية للاقتصاد القائم بإعداد البيانات، ربما يكون هناك سجل محتَفظ به في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويمكن لهذا السجل أن يوفر معلومات مثل قيمة الأوراق المالية المملوكة لمقيمين والدخل المكتسب عليها.

٣–١٧٤ وقد لا يكون من الضروري مخاطبة مالكي الأوراق المالية غير المقيمين عندما تكون الأوراق المالية جزءا من حافظات يديرها مديرو صناديق استثمار مقيمون أو أوصياء وهكذا. وفي تلك الحالات، ينبغي أن يكون بمقدور مديري صناديق الاستثمار توفير معلومات ذات صلة عن المعاملات والمراكز والدخل فضلا عن المعلومات ذات صلة (مثل الضرائب المستقطعة من المنبع التي تقوم الحكومات الأجنبية بتحصيلها وأي خدمات مالية يقدمها غير مقيمين). وهذه الشركات قد تستخدم أمناء حفظ محليين وأجانب.

تحديد المتعاملين

إصدار الأوراق المالية واستردادها

٣–١٧٥ في كثير من الأحيان، يُدار إصدار الأوراق المالية واستردادها من جانب سماسرة الأوراق المالية؛ وتتولى البنوك هذه الوظيفة في العديد من الاقتصادات الأوروبية. ويعمل الوسطاء الذين يتخذون الترتيبات اللازمة لإصدار الأوراق المالية نيابة عن العملاء. وفي بعض الاحيان تتجنب جهات الإصدار السماسرة وتقوم بطرح الإصدارات الجديدة على المستثمرين مباشرة.

٣–١٧٦ وينبغي أن يكون بمقدور سماسرة الأوراق المالية من سجلاتهم القائمة على الحاسب الآلي تحديد الأوراق المالية التي قاموا بإصدارها أو استردادها ومشتريي هذه الأوراق المالية والمتنازلين عنها. كذلك قد يكون لدى تجار الأوراق المالية معاملات لحسابهم الخاص ذات أهمية لميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعامل سماسرة الأوراق المالية مع شركات وكيلة مقيمة تنوب عن موكِّلين غير مقيمين. وبالتالي، من المهم أن تشتمل أي عملية جمع للمعلومات من سماسرة الأوراق المالية على كافة المعاملات الموصوفة سلفا وتوخي الحذر عند تحديد قواعد الإبلاغ. وبالنسبة للإصدارات الجديدة المباشرة أو الاستردادات المباشرة للأوراق المالية من جانب جهات الإصدار، يتوجب على الأطراف المعنية إبلاغ البيانات.

معاملات السوق الثانوية

٣–١٧٧ وفي غالبية الأسواق، عادة ما يتولى السماسرة الترتيبات المتعلقة بالمعاملات في الأسواق الثانوية—أي مشتريات ومبيعات الأوراق المالية القائمة. وفي العادة تتولى البنوك هذه الوظيفة في العديد من البلدان الأوروبية. وفي إطار معاملة نمطية، ينوب أحد السماسرة عن مشتري الورقة المالية وآخر عن البائع. وقد تكون هناك أيضا معاملات خارج السوق يتعامل فيها البائع والمشتري بشكل مباشر دون سمسار.

٣–١٧٨ وينبغي أن يكون بمقدور سماسرة الأوراق المالية من سجلاتهم (القائمة في الغالب على الحاسب الآلي) تحديد الأوراق المالية التي قاموا بشرائها وبيعها وإقامة العملاء الذين عملوا بالنيابة عنهم. وفي أي عملية لجمع

البيانات عن معاملات الأوراق المالية، يتعين الحرص على إدراج معاملات المتعاملين لحسابهم الخاص والمعاملات المباشرة المنفذة خارج السوق.

٣–١٧٩ وعندما تقوم مؤسسة مقيمة بشراءٍ أو بيع ورقة مالية من خلال سمسار غير مقيم، فإن الموكِّل المقيم هو الذي ينبغي عموما مخاطبته للحصول على معلومات ميزان المدفوعات لأنه لا توجد في الغالب وسيلة أخرى متاحة حاليا لجمع البيانات. وفي ظل عدم وجود أي معلومات أخرى، قد يكون من المناسب افتراض أن كافة المعاملات الذي يجريها المقيمون من خلال سماسرة غير مقيمين هي معاملات يجب إدراجها في ميزان المدفوعات.

مصادر البيانات

٣–١٨٠ بالنسبة للاقتصادات التي لا توجد فيها أسواق ثانوية للأوراق المالية، ينبغي أن يكون جمع بيانات الأوراق المالية أمرا بسيطا نسبيا. وفي حالة إصدار الشركة أوراق مالية بالخارج أو اقتناء أوراق مالية مُصْدِرة بالخارج، يمكن جمع البيانات ذات الصلة من الشركة المُصْدِرة أو المقتنية للورقة المالية. والاستمارة النموذجية رقم ١٩ بالملحق ٨، التي تُناقَش بمزيد من التفصيل في هذا الجزء، مناسبة لهذا الغرض. غير أنه ربما ستكون هناك حاجة لترتيبات إضافية لجمع البيانات في الاقتصادات التي:

- يصدر فيها مقيمون أوراقا مالية في الأسواق المالية المحلية ويقتنيها غير مقيمين—خاصة إذا كانت الأوراق المالية تحتفظ بها شركات وكيلة مقيمة بالنيابة عن موكِّلين غير مقيمين.
- يصدر فيها غير مقيمين أوراقا مالية في الأسواق المالية المحلية.
- يستثمر فيها مديرو الحافظات الاستثمارية (البنوك أو مديري صناديق الاستثمار الآخرين) أموالا بالخارج.

٣–١٨١ وثمة منهجان رئيسيان للحصول على بيانات عن المراكز الخارجية في الأوراق المالية. المنهج الأول هو إجراء مسح «المستثمرين النهائيين». ومثل هذه المسوح تخاطب المؤسسة المقيمة التي يُرجح أن تكون حائزة رئيسية للأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين (مثل شركات تلقي الودائع، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار المشترك/صناديق الاستثمار المفتوحة أو الكيانات المماثلة) أو الذين يديرون حافظات أوراق مالية بالنيابة عن آخرين. ويجب أن يُطلَب من المستثمرين النهائيين تحديد تلك الأوراق المالية التي يديرها مديرو الحافظات الاستثمارية المقيمون لضمان عدم وجود حساب مزدوج.

٣–١٨٢ وسوف يضمن منهج المستثمر النهائي أن يغطي المجيب كافة حيازاته، سواء المقتناة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات أو اقتصاد آخر. وباستخدام هذا المنهج، سوف يتم عزو الأوراق المالية المتضمنة في اتفاقات إعادة الشراء واتفاقات إقراض الأوراقِ المالية إلى مالكها الاقتصادي (للاطلاع على المعاملة الموصَى بها للأوراق المالية المتضمنة في اتفاقات إعادة الشراء واتفاقات إقراض الأوراق المالية، راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة، الفقرات من ٥–٥٢ إلى ٥–٥٤). ومع ذلك، من غير المرجح أن يغطي هذا المنهج حيازات صغار المستثمرين، خاصة الأسر المعيشية. ويمكن أن يصبح ذلك عيبا جسيما في ظل التطورات التي تشجع الأسر المعيشية على زيادة استثماراتها الخارجية في الأوراق المالية من خلال استخدام الإنترنت والتغيرات الأخرى في الأسواق المالية التي تجعل من السهولة بمكان على الأسر المعيشية شراء الأوراق المالية مباشرة دون استخدام خدمات سمسار محلي.

٣–١٨٣ والمنهج البديل هو استخدام مسح أمناء الحفظ، وهو منهج ميزته أنه يغطي كافة المقيمين، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تستخدم خدمات أمناء الحفظ المقيمين. ومع ذلك، لن يرصد هذا المنهج حيازات المقيمين المحتَفظ بها لدى أمناء حفظ بالخارج وغالبا ما يتعذر على أمناء الحفظ تحديد الورقة المالية المتضمنة في اتفاق إعادة شراء أو ترتيب إقراض أوراق مالية.

٣–١٨٤ وإحدى الطرق المحتملة لتفادي هذه المشكلة هو الجمع بين المنهجين: إجراء مسح لأمناء الحفظ وللمستثمرين النهائيين على حد السواء. ولتجنب الحساب المزدوج، يمكن أن يُطلَب من المستثمرين النهائيين إبلاغ حيازاتهم لدى أمناء الحفظ غير المقيمين فقط. ويمكن أن يُطلَب منهم أيضا تحديد تلك الأوراق المالية المتضمنة في اتفاق إعادة شراء أو اتفاق إقراض أوراق مالية. وإذا ما قام كل من أمناء الحفظ والمستثمرين النهائيين بإبلاغ بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة، قد يمكن التحقق (إلكترونيا) للتأكد من المعاملة السليمة لتلك الأوراق المالية من جانب كلا المجيبين. وعند استخدام المنهج المجمع، ينبغي لمعدي البيانات تحديد الحد الفاصل بين عمليات جمع البيانات لضمان عدم حدوث أي تكرار أو سهو في الإبلاغ بالبيانات. وعادة ما ينجح المنهج المجمع فقط إذا تمكنت سجلات الأوراق المالية والوسطاء من تحديد أنواع المُلاك. ومع ذلك، لن يرصد أي من هذين المنهجين مقتنيات الأسر المعيشية من الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين المُحتَفظ بها على نحو مباشر أو لدى أمناء حفظ غير مقيمين. وقد تكون هذه الأوراق المالية عنصرا مهما، وربما متزايدا، في المقتنيات الخارجية.

٣–١٨٥ وقد تستخدم المناهج آنفة الذكر في جمع بيانات المعاملات، مما يؤدي إلى مطابقة فُضلى بين المعاملات، والتدفقات الأخرى، والأرصدة. ومع ذلك، فقد تشكل عبئا بالغا على عاتق المجيبين فضلا عن كونها كثيفة الاستخدام

للموارد بالنسبة للوكالة القائمة بإعداد البيانات، وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات البيانات دون السنوية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بالغة الاستهلاك للوقت لمعالجة البيانات. وفي المقابل، يمكن مخاطبة السماسرة للحصول على بيانات المعاملات كما هو مذكور سلفا. فينبغي أن يكون بمقدور هؤلاء السماسرة توفير بيانات عن العديد من هذه المعاملات بتكلفة موارد أقل كثيرا وبأسلوب يتسم بقدر أكبر من حسن التوقيت، خاصة بالنسبة للبيانات دون السنوية. ومع ذلك، إذا أمكن الحصول على كافة بيانات المعاملات والتدفقات الأخرى والأرصدة من نفس المصدر على أساس سنوي، فذلك يعني الحفاظ على تكامل البيانات. ويمكن عندئذ استخدام هذه المطابقة السنوية للبيانات لتحسين نوعية البيانات دون السنوية.

٣–١٨٦ ويوضح الجدول ٣–٢ مجموعة من ترتيبات جمع البيانات. ورغم أنها تقترح منهجا معينا، إلا أنه من الممكن استخدام مناهج أخرى (مثل استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لبعض البيانات أو كلها). ومن المهم أن تكون قواعد جمع البيانات واضحة التحديد حتى لا تحدث حالات سهو أو تكرار في قيد بيانات معاملات الأوراق المالية.

الجدول ٣–٢: مصادر البيانات المرتبطة بالأوراق المالية الدولية

مكان الإصدار	بند البيانات المطلوب	المَصْدر
الأوراق المالية الصادرة عن مقيمين		
١– في أسواق رأس المال المحلية	مقتنيات غير المقيمين (مركز الخصوم)؛ الدخل مستحق الدفع لغير المقيمين (قيود مدينة)؛ الرسوم والضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من غير المقيمين (قيود دائنة)	السجلات الأولية والثانوية للأوراق المالية (مثلا، الحفظ المركزي للأوراق المالية)، أو أمناء الحفظ
	الإصدارات لغير المقيمين ومشترياتهم (زيادة في الخصوم)؛ الاستردادات من غير المقيمين ومبيعاتهم (انخفاض في الخصوم)؛ رسوم السمسرة والرسوم الأخرى مستحقة الدفع من غير المقيمين (قيود دائنة)	سماسرة الأوراق المالية، وسطاء الاستثمار، البورصة المحلية؛ التعديلات لإدراج المعاملات خارج السوق
٢– في أسواق رأس المال الأجنبية من خلال وسيط غير مقيم	مقتنيات غير المقيمين (مركز الخصوم)؛ الإصدارات (زيادة في الخصوم) والاستردادات (انخفاض في الخصوم)؛ الدخل والرسوم مستحقة الدفع لغير المقيمين (قيود مدينة)؛ الضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من جانب غير مقيمين (قيود دائنة)	مؤسسة مقيمة مُصْدرة لأوراق مالية، بورصة محلية أو أجهزة رسمية أخرى على علم بالإصدارات الجديدة من جانب الشركات المدرجة في البورصة، قاعدة بيانات بنك التسويات الدولية للأوراق المالية الدولية
	صافي مشتريات أو مبيعات المقيمين	مؤسسة مقيمة مُصْدرة لأوراق مالية (من تحليل للسجلات)، شركات مقيمة مشارِكة في المعاملات أو سماسرة الأوراق المالية
٣– في أسواق رأس المال الأجنبية من خلال وسيط مقيم أو مدارة (بالنيابة عن جهة الإصدار) من جانب مديري صناديق استثمار مقيمين	مقتنيات غير المقيمين (مركز الخصوم)؛ الإصدارات (زيادة في الخصوم) والاستردادات (انخفاض في الخصوم)؛ الدخل مستحق الدفع لغير المقيمين (قيود مدينة)؛ الضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من جانب غير مقيمين (قيود دائنة)	مؤسسة مقيمة مُصْدرة لأوراق مالية أو مديرو صناديق استثمار مقيمون، أمناء حفظ مقيمون
	صافي المشتريات أو المبيعات من جانب المقيمين	شركات مقيمة مُصْدرة لأوراق مالية أو مدير حافظة استثمارية مقيم (من تحليل للسجلات)؛ شركات مقيمة مشارِكة في المعاملات
الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين		
٤– في أسواق رأس المال المحلية	مقتنيات المقيمين (مركز الأصول)؛ الدخل مستحق القبض من جانب مقيمين (قيود دائنة)	مالكو أوراق مالية مقيمون أو سجلات أولية وثانوية للأوراق المالية، أمناء حفظ مقيمون
	إصدارات للمقيمين ومشترياتهم (زيادة في الأصول)؛ استردادات من المقيمين ومبيعاتهم (انخفاض في الأصول)؛	مالكو أوراق مالية أو سماسرة أوراق مالية مقيمون، تعديلات لإدراج العمليات خارج السوق

الجدول ٣-٢: مصادر البيانات المرتبطة بالأوراق المالية الدولية (تتمة)

مكان الإصدار	بند البيانات المطلوب	المَصْدر
٥- في أسواق رأس المال الأجنبية؛ المملوكة لمقيمين؛ غير المدارة من جانب مديري صناديق الاستثمار المقيمين	مقتنيات المقيمين (مركز الأصول)؛ الإصدارات للمقيمين ومشترياتهم (زيادة في الأصول)؛ الاستردادات من المقيمين ومبيعاتهم (انخفاض في الأصول)؛ الدخل مستحق القبض من جانب المقيمين (قيود دائنة)؛ السمسرة، والرسوم الأخرى، والضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من جانب المقيمين (قيود مدينة)	مالكو الأوراق المالية المقيمون أو الوكلاء المقيمون
٦- في أسواق رأس المال الأجنبية؛ المملوكة لمقيمين؛ المدارة من جانب مديري صناديق الاستثمار المقيمين	مقتنيات المقيمين (مركز الأصول)؛ الإصدارات للمقيمين ومشترياتهم (زيادة في الأصول)؛ الاستردادات من المقيمين ومبيعاتهم (انخفاض في الأصول)؛ الدخل مستحق القبض من جانب المقيمين (قيود دائنة)؛ السمسرة، والرسوم الأخرى، والضرائب المستقطعة من المنبع مستحقة الدفع من جانب المقيمين (قيود مدينة)	مديرو صناديق الاستثمار المقيمون أو مالكو الأوراق المالية المقيمون أو الشركات الوكيلة المقيمة

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

٣-١٨٧ وتجدر الإشارة إلى بعض التعليقات بخصوص الجدول ٣-٢. فقد تكون أفضل طريقة لجمع البيانات عن المعاملات في الأوراق المُصْدرَة في الأسواق المالية المحلية سواء من جانب المقيمين (الفئة ١) وغير المقيمين (الفئة ٤) هي بجمعها في مسوح لسجلات الأوراق المالية والوسطاء كالسماسرة. وبدلا من ذلك، يمكن في حالة الفئة ٤ إجراء مسح لمالكي الأوراق المالية المقيمين كمصدر للبيانات. غير أنه إذا كان هناك العديد من مالكي الأوراق المالية المقيمين أو إذا تعذر إجراء المسح، فقد لا يؤدي هذا المنهج إلى أفضل النتائج. ويرجح حدوث هذه المشكلات لا سيما إذا كانت الأسر المعيشية المقيمة تمتلك حيازات كبيرة من الأوراق المالية المُصْدرَة محليا من جانب غير المقيمين.

٣-١٨٨ وبالنسبة للأوراق المالية المُصْدَرة في الخارج من جانب شركات مقيمة (الفئتان ٢ و٣)، فغالبية المعلومات الضرورية يمكن جمعها من الشركات المقيمة المُصْدرة للأوراق المالية. غير أنه عندما يكون الوسيط المقيم مشارِكا في الإصدار أو عندما تتولى مؤسسة مقيمة إدارة السجل بالنيابة عن جهة الإصدار، قد يكون من المحبَّذ إجراء مسح لهذه المنظمات للحصول على بعض بنود البيانات أو كلها. كذلك سيكون من الأهمية بمكان تحديد قواعد إبلاغ البيانات بوضوح. وقد يكون هناك افتراض مؤداه أن الأوراق المالية المُصْدَرة في الخارج يقتنيها بالكامل غير مقيمين أو أن أي حيازة من جانب مقيمين تكون صغيرة بما يكفي لتجاهلها. غير أن هذا الافتراض قد لا يكون صحيحا، وفي هذه الحالة ينبغي جمع بيانات عن حيازات المقيمين حتى يمكن استبعاد المعاملات غير المدرجة في ميزان المدفوعات من المجموع الذي تبلِّغه الشركة المُصْدرة. ومثل هذه المعلومات عن ملكية المقيمين للأوراق المالية المُصْدرة في الخارج من جانب مقيمين يمكن الحصول عليها من الشركات المُصْدرة (أو مدير سجل الأوراق المالية) أو المقيمين المشاركين في المعاملات أو تجار الأوراق المالية المقيمين. وبالنسبة للأوراق المالية لحاملها، فإن المنهج المذكور أولا لن يكون مجديا.

٣-١٨٩ ويمكن جمع بيانات عن الأوراق المالية المُصْدَرة في الخارج من جانب غير المقيمين ويقتنيها المقيمون باستخدام منهج «المستثمرين النهائيين» أو منهج «أمناء الحفظ» (أو توليفة من المنهجين) كما هو مذكور سلفا. وبغض النظر عن أي سبب آخر، يتسم هذان المنهجان بفعالية التكاليف (من المحتمل أن يكون عدد الشركات التي سيتم مخاطبتها ضئيلا نسبيا مقارنة بعدد المُلاك) ومن المرجح أن تكون جودة الردود أعلى كثيرا (من الأرجح أن يكون لدى هذه الشركات المعلومات المطلوبة في صيغة يسهل الحصول عليها بقدر أكبر). وهذه الملاحظات صحيحة لا سيما بالنسبة للأوراق المالية المملوكة للأسر المعيشية التي تستخدم أمناء حفظ مقيمين. ومع ذلك، كما أشرنا سلفا، يتعذر على هذه المسوح قياس الاستثمارات في الخارج التي تقوم بها الأسر المعيشية المقيم بصورة مباشرة (بدون المرور عبر سماسرة وأمناء حفظ).

٣-١٩٠ وقد يتعذر جمع النطاق الكامل للمعلومات المبينة في عمود «بند البيانات المطلوب» بالجدول ٣-٢. ولكن قد يمكن تقدير البنود الناقصة باستخدام معلومات أخرى. على

سبيل المثال، إذا تعذر جمع بيانات عن المعاملات المالية، قد يمكن اشتقاقها من معلومات المراكز. ومن ناحية أخرى، قد يمكن أيضا اشتقاق بيانات المراكز من المعاملات. ويناقش الفصل العاشر الأساليب التي يمكن استخدامها لإجراء هذه الاشتقاقات، وإن كان لابد من اعتبارها إلى حد كبير ثاني أفضل البدائل. ويمكن اشتقاق دخل الاستثمار من المعلومات عن مواعيد مدفوعات القسائم والأسعار السوقية الجارية أو من العلاقات المعلومة (أو المفترضة) بين المراكز والدخل. ويتناول الفصل ١٣ بالوصف أساليب لتقدير الدخل.

٣–١٩١ تستند كافة مناهج جمع البيانات المبينة في الجدول ٣–٢ إلى افتراض مفاده أن الملاك والوسطاء يمكنهم التمييز بين جهات الإصدار وجهات الحيازة المقيمة وغير المقيمة. وقد لا يعلم العديد من المؤسسات بسهولة أي الشركة مقيمة وأيها غير مقيمة. وللتغلب على هذه المشكلة، على الأقل فيما يتعلق بالشركة المُصْدِرة، فإن الإبلاغ بالبيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة سوف يسمح لمعدي البيانات بتحديد إقامة جهة الإصدار، خاصة إذا ما كان معدو البيانات يحتفظون بسجلات خاصة عن الإصدارات أو كان بإمكانهم الحصول على سجلات موثوقة.

٣–١٩٢ ولتحديد إقامة حائزي الأوراق المالية، يمكن أن يُطلَب من الشركات والوسطاء إدخال رموز أو علامات في قواعد البيانات الخاص بها لتمييز العملاء المقيمين وغير المقيمين. وفي العديد من الحالات، ربما يكون التمييز بالإشارة إلى نوع من التشريعات أو أحد الترتيبات الإدارة الرسمية الذي «يُصنِّف» الشركات إلى كيانات مقيمة أو غير مقيمة لأغراض معينة. على سبيل المثال، فإن الشركات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة أو تلك التي تدفع ضرائب مستقطعة من المنبع يمكن اعتبارها كيانات غير مقيمة—رغم أن هذه «التصنيفات» ربما تتم على أساس العنوان. وبعض الحالات قد لا تكون دائما واضحة، ويتعين على معدي البيانات تقديم توجيهات إرشادية للمُلاك والوسطاء، وإسداء المشورة لهم بشأن وضع الإقامة لشركات بعينها. ومن المهم أن يكون معدو البيانات على دراية جيدة بالترتيبات المؤسسية وطبيعة ممارسات حفظ السجلات لإسداء أفضل نصيحة للشركات.

٣–١٩٣ وكبديل، قد يلجأ معدو البيانات الى البحث في سجلات الأوراق المالية بشكل مباشر. ويمكن أن تكون هذه المهمة ضخمة وقد تكون مجرد خيارا دوريا فحسب. ويجب أن يكون الهدف هو رصد المعاملات والحيازات الكبيرة، وينبغي أن يُستكمل هذا النشاط بمسوح بالعينة مصممة على نحو صحيح لقياس الحيازات والمعاملات الأصغر.

الاستمارة النموذجية لجمع البيانات

٣–١٩٤ يمكن استخدام الاستمارة النموذجية رقم ١٩ لجمع البيانات عن الأوراق المالية الصادرة عن شركات مقيمة والمملوكة لغير مقيمين والأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين ومملوكة لشركات مقيمة. ومع ذلك، قد يُفضَّل اتباع مناهج مختلفة وقد يكون استخدام استمارات إضافية لجمع البيانات ضروريا لبعض أنواع الأوراق المالية. وبغض النظر عن المنهجية التي يتم اعتمادها، ينبغي إضافة تعليمات للاستمارة رقم ١٩ للنص على قواعد واضحة لما ينبغي إدراجه واستبعاده من استمارة المسح. وإذا كانت الشركات المقيمة لديها أوراق مالية لحاملها مُصْدَرة دوليا من جانب شركات مقيمة أخرى، يمكن تعديل الاستمارة رقم ١٩ لجمع المعلومات اللازمة لتوضيح البيانات المبلَّغة من جانب الشركة المصْدِرة.

٣–١٩٥ وبالمثل، يمكن استخدام استمارات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لجمع البيانات عن معاملات الأوراق المالية. ومع ذلك، في الاقتصادات التي تكون فيها الوساطة الدولية بدرجة كبيرة من الأهمية، من المفترض أن تعمل قواعد نظام إبلاغ بيانات المعاملات المالية على تحديد أي المؤسسات التي يتعين أن تبلغ بأي المعاملات. كذلك سيكون من الضروري بوجه عام تكملة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بجمع بيانات عن المراكز.

٣–١٩٦ وقد صُممت الاستمارة النموذجية رقم ١٩ لجمع البيانات من الوسطاء (مثل السماسرة و/أو الشركات الوكيلة و/أو أمناء الحفظ و/أو المؤسسات المسؤولة عن إدارة سجلات الأوراق المالية) وتستند إلى عدد من الافتراضات. فمن خلال الاستمارة، يُطلَب من الوسطاء الإبلاغ—بالنسبة لكل توليفة مكونة من ورقة مالية ومالكها—بتفاصيل المراكز والمعاملات (الإصدارات والاستردادات والمبيعات والمشتريات)، والدخل، والرسوم، والضرائب المستقطعة من المنبع. ومع ذلك، قد يتعذر في الواقع العملي الحصول على النطاق الكامل للمعلومات عن كل توليفة من مجيب واحد. على سبيل المثال، بالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن شركات مقيمة، قد يكون لدى الشركات الوكيلة تفاصيل عن المراكز ولكن ليس عن المعاملات—والتي بدورها قد يلزم على السماسرة إبلاغ بياناتها. وسوف تظهر حالات أخرى نتيجة للظروف في اقتصاد الجهة القائمة بإعداد البيانات، وينبغي لالجهة القائمة بإعداد البيانات توخي الحذر لضمان وضوح تعليمات الإبلاغ وملاءمتها. ومن المهم بصفة خاصة تجنب تكرار إبلاغ البيانات، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، تحديده حتى يتم استبعاد أي حسب مزدوج.

٣–١٩٧ وبالنسبة للشركات المقيمة المُصْدِرة للأوراق المالية، يُطلَب من القائمين بإبلاغ البيانات تقديم رقم تعريفي أو رقم مرجعي ورمز للمالك لكل تركيبة ورقة مالية

ومالك. وعندما يكون الرمز المرجعي مربوطا بقاعدة بيانات عن إصدارات الأوراق المالية، فسوف يحدد نوع الورقة المالية، والعملة المقومة بها، وتاريخ الاسترداد، ومدفوعات القسائم، وما إلى ذلك. أما رمز المالك فسوف يحدد الاقتصاد الذي يقيم فيه الطرف غير المقيم (وربما قطاعه).

٣-١٩٨ وبالنسبة للكيانات غير المقيمة المُصْدِرة للأوراق المالية، سوف تتوفر الأرقام المرجعية للأوراق المالية ورموز المُلاك المقيمين. وسوف تساعد الأرقام المرجعية للأوراق المالية في تحديد قطاعات واقتصادات إقامة الأطراف غير المقيمة، وسوف تعمل رموز المُلاك المقيمين على تحديد قطاعات ورموز صناعات المُلاك المقيمين.

٣-١٩٩ وفيما يتعلق بالأرقام المرجعية للأوراق المالية، فمن الممكن أن يتم وضعها من جانب معدي بيانات ميزان المدفوعات. غير أن العيب في هذه المهمة أن إدامة القائمة وإبلاغ المعلومات للمجيبين سيكون أمرا شاقا. والبديل الأفضل هو استخدام نظام محلي، أو يحبَّذ دولي، للأرقام المرجعية للأوراق المالية يكون مقبولا لدى المنظمات التي يرجح مخاطبتها في جمع المعلومات.

٣-٢٠٠ وعند استخدام الأرقام المرجعية للأوراق المالية بشكل سليم، يمكن لمعدي البيانات جمع معلومات شاملة عن كل ورقة مالية متداولة دوليا. ومثل هذه المعلومات سوف تساعد في تحديد وتصحيح أي أخطاء أو حالات التكرار أو السهو في إبلاغ البيانات.

٣-٢٠١ وتتسق فئات الأوراق المالية التي يتم إبلاغ بياناتها بوجه عام مع تلك الواردة في الجدول ٣-٢، وتتضمن ما يلي:

- الأوراق المالية المُصْدَرة في الاقتصاد المحلي من جانب مقيمين ومملوكة لغير مقيمين
- الأوراق المالية المُصْدَرة في الاقتصاد المحلي من جانب غير مقيمين ومملوكة لمقيمين
- الأوراق المالية المُصْدَرة في الخارج من جانب مقيمين ومملوكة لغير مقيمين
- الأوراق المالية المُصْدَرة في الخارج من جانب غير مقيمين ومملوكة لمقيمين

٣-٢٠٢ ولا تتضمن الاستمارة النموذجية رقم ١٩ قواعد محددة (مثل من ينبغي أن يقوم بالإبلاغ عن ماذا) بشأن ترتيبات الإبلاغ، ولا تحدد العلاقة بين الاستمارتين النموذجيتين رقم ١٧ ورقم ١٩. ويُترك لفرادى معدي البيانات تحديد هذه الترتيبات. وتستوفي الاستمارة النموذجية أيضا بيانات عن معاملات يقوم بها الوسيط لحسابه الخاص.

٣-٢٠٣ ومن المفترض أن يقوم الوسطاء بإبلاغ البيانات إلكترونيا. ورغم أن النموذج لا يوضح ذلك، ينبغي أن يكون في الإمكان استحداث حدود أو أساليب معاينة مناسبة للحيازات أو المعاملات الأصغر، وذلك إذا ما كان استخدام مثل هذه الأساليب يقلل من تكاليف إبلاغ ومعالجة البيانات. ويناقش الفصل الثاني هذه الأساليب بمزيد من التفصيل.

التغلب على المشاكل المحتملة

٣-٢٠٤ قد يبدو أن الاستمارة النموذجية رقم ١٩ تمثل منهجا طموحا للغاية، ولكن العديد من الاقتصادات يجمع البيانات على هذا الأساس.[٤] ويمكن أن يُطلَب من المجيبين، سواء أكانوا مستثمرين نهائيين أو مديري حافظات استثمارية أو أمناء حفظ، توفير ملف إلكتروني بكافة حيازاتهم مما يخفض من حجم العبء الواقع على المجيبين لفرز المعلومات المطلوبة. غير أن ذلك يلقي عبئا ثقيلا على الوكالة القائمة بإعداد البيانات وقد يمثل خيارا غير عملي بالنسبة للاقتصادات التي تتسم بصغر حجم نشاط الأوراق المالية أو لديها موارد محدودة لغرض ميزان المدفوعات / وضع الاستثمار الدولي. وفي هذه الحالة، ربما يكفي طلب البيانات على أساس مجمع، خاصة إذا كانت هناك ضوابط بيانات أخرى متضمنة في المعلومات (مثل المطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية، من خلال المعاملات المالية والتغيرات الأخرى، ومعاملات الدخل). وفي حالة تعذر ذلك، فقد يلزم وضع افتراضات معينة بشأن التغطية الناقصة، والدخل، والتغيرات الأخرى وخلافه، لوضع مجموعة كاملة من بيانات المعاملات المالية ومعاملات الدخل وبيانات المراكز، ولكن تلك الافتراضات يتعين مراجعتها والتحقق من صحتها من وقت لآخر (يُفضَّل ألا يكون ذلك على أساس أقل من سنوي).

٣-٢٠٥ وعندما تأتي البيانات من مصدرين أو أكثر، كالشركات الوكيلة والسماسرة معا مثلا، قد يتعذر مقارنة البيانات. ومن خلال جمع البيانات على أساس الرقم المرجعي للأوراق المالية، ينبغي أن يكون في الإمكان تسوية معظم التناقضات بين المراكز والمعاملات من خلال التحقق الدقيق أو إجراءات الاستعلام الدقيقة. وعندما تأتي البيانات من مصادر مختلفة، قد يكون من الضروري وضع أنواع مختلفة من الاستمارات لجمع المعلومات الملائمة.

[٤] يمثل المسح المنسق لاستثمارات الحافظة أحد التطورات المهمة في جمع البيانات عن المعاملات والمراكز الخارجية في الأوراق المالية. وقد دفع هذا المسح العديد من الاقتصادات إلى إعداد نظم لجمع البيانات تشكل تحسنا ملموسا إذا ما قورنت بالمناهج السابقة. ويقوم العديد من المشاركين في هذا المسح بجمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة. وقد أدت هذه البيانات، إذا ما قورنت بقواعد البيانات المتعلقة بالأوراق المالية المُصْدرة في اقتصاداتها وخارجها، إلى تحسينات كبيرة في جودة بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لهذه الاقتصادات.

٣-٢٠٦ وقد لا يحظى بعض معدي البيانات بالصلاحيات اللازمة لجمع كل البيانات المطلوبة أو قد يفضلون عدم جمع معلومات مفصلة. وفي هذه الحالات، يمكن أن يُطلَب من وسيط (كبورصة الأوراق المالية) إعداد جداول من المفترض في ظروف أخرى أن يقوم معدو البيانات بإعدادها. وعلى أقل تقدير، ينبغي لمعدي البيانات السعي للحصول على البنود المبوبة حسب قطاع جهة الإصدار والاقتصاد الذي يقيم فيه المالك (بالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن مقيمين) والاقتصاد الذي تقيم فيه جهة الإصدار وقطاع المالك (في حالة الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين وفي حيازة مقيمين). واستخدام التحليلات التي يجريها الوسطاء لتزويد معدي البيانات بجداول مختلفة هو أقرب ما يكون إلى استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات المالية لا يمنح معدي البيانات إمكانية النفاذ لفرادى السجلات. وفي هذه الحالات، ينبغي أن يحاول معدو البيانات ضمان أن الذين يتولون الإعداد الأساسي للبيانات (البنوك التجارية في حالة نظام إبلاغ بيانات المعاملات المالية، والوسطاء في حالة الأوراق المالية،) لديهم فهم دقيق لمتطلبات ونوع المنهج الذي يرغب معدو البيانات اعتماده.

٣-٢٠٧ وقد يكون هناك مشاكل عديدة في جمع المعلومات عن معاملات الأوراق المالية الدولية، والتي تشكل أحد أكثر المجالات تعقيدا في ميزان المدفوعات. غير أنه من المرجح جمع بيانات أكثر دقة إذا كان معدو البيانات على دراية كبيرة بالترتيبات المؤسسية وممارسات حفظ السجلات، ولديهم السلطة التشريعية اللازمة لطلب الإبلاغ بمعلومات مناسبة، ويمكنهم إقناع القطاع الاقتصادي بتوفير البيانات اللازمة، وفي وضع يمكنهم من تحليل البيانات بدقة لتصحيح أي عيوب واضحة. ويجب عدم الإستهانة بمقدار البحوث اللازمة لفهم الترتيبات المؤسسية في كل اقتصاد. فالشركات الوسيطة غالبا ما تكون معقدة، وقد يود معدو البيانات مراجعة أنشطة الوسيط ببعض من التفصيل، وذلك بغية تحديد ما إذا كان يقوم بإحدى الوظائف العديدة التي ينبغي لمعدي البيانات قياسها. والفصل الثاني، الذي يبحث موضوع تصميم الاستمارة واختبارها، ينطبق بصفة خاصة على جمع البيانات من الوسطاء.

٣-٢٠٨ ويتمثل أحد التحديات التي تواجه جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة في ربط الأوراق المالية معاً (stapling). ففي بعض الحالات، يتم «الربط» بين أوراق مالية مختلفة معا بحيث يتم التعامل في توليفة الأوراق المالية—لا يمكن تداول فرادى الأوراق المالية بمعزل عن إحداها الأخرى. ويمكن معاملة الأوراق المالية كورقة مالية واحدة عندما تكون جهات إصدار عناصر الربط مقيمة في نفس الاقتصاد، ومصنفة على أنها تنتمي إلى نفس القطاع المؤسسي، والأوراق المالية تصنَّف على أنها نفس الأداة (حصص ملكية أو سندات دين طويلة الأجل أو سندات دين قصيرة الأجل). وحيثما لا ينطبق أي من ذلك، ينبغي لمعدي البيانات محاولة الفصل (unstapling) بين الأوراق المالية، وفي هذه الحالة سوف يلزم وضع تقديرات لقيمة كل عنصر من العناصر وذلك لعدم وجود تقييم سوقي يمكن رصده لكل ورقة من المكونات.

جمع البيانات عن المشتقات المالية

٣-٢٠٩ عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أساسية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأساسية، ومخاطر الائتمان وما شابه ذلك) في الأسواق المالية كأدوات في حد ذاتها.

٣-٢١٠ ويمكن تغطية معاملات الشركات المقيمة التي لديها عقود مشتقات مع غير مقيمين من خلال المسوح. ومن المفترض أن يكون المجيبون في الغالب البنوك والشركات المالية الأخرى، وبعض الشركات غير المالية الكبرى.

٣-٢١١ ويمكن استخدام الاستمارة النموذجية رقم ٢٠ لجمع معلومات عن حيازات عقود المشتقات المالية والمعاملات فيها مع غير المقيمين. ويتم جمع البيانات حسب أنواع أدوات المشتقات (عقود الخيار، والعقود المستقبلية والعقود الآجلة، والمبادلات). وتوضح تعليمات الإبلاغ كيفية إكمال الاستمارات.

جمع البيانات من الأشخاص والأسر المعيشية

٣-٢١٢ يناقش هذا القسم جمع البيانات من الأفراد والأسر المعيشية، وهي مجموعات من الأشخاص ذوي المصالح الاقتصادية المشتركة، لقياس مختلف معاملات الأسر المعيشية في ميزان المدفوعات. ويصف القسم إحصاءات الهجرة والإحصاءات المماثلة عن انتقالات الأشخاص عبر الحدود الوطنية، والمسوح التي تجمع بيانات عن نفقات السفر ومسوح الأسر المعيشية الأخرى. وترد في الجدول ٣-٣ معاملات الأسر المعيشية المدرجة في ميزان المدفوعات والفئات التي تقع تحتها في الغالب.

٣-٢١٣ ويمكن استخدام المصادر الموصوفة في موضع آخر في هذا المرشد لجمع بيانات عن قطاع الأسر المعيشية. وعلى سبيل المثال، من المفترض أن يكون العديد من

الجدول ٣-٣: قيد معاملات الأسر في ميزان المدفوعات

الفئة	التسجيل
واردات الأسر المعيشية من السلع والخدمات (الشراء عن طريق الإنترنت مثلا)	تُسجَّل في الحساب الجاري ضمن الفئات المختلفة من السلع والخدمات
إنفاق المسافرين بالخارج على السلع والخدمات	يُسجَّل في الحساب الجاري تحت بنود أجرة نقل الركاب والسفر
إنفاق الطلاب الذين يدرسون في اقتصادات غير الوطن الأم	يُسجَّل في الحساب الجاري تحت بند خدمات السفر، وفي حالة تمويل الطالب في إطار برنامج معونة أجنبي، يُدرَج بند موازن في حساب الدخل الثانوي كتحويلات جارية متفرقة
خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمرضى غير المقيمين	تُسجَّل في الحساب الجاري تحت بند السفر
إيرادات عمل المقيمين الذين يعملون بالخارج لدى أرباب عمل غير مقيمين لفترة تقل عن ١٢ شهرا	تُدرَج في حساب الدخل الأولي تحت بند تعويضات العاملين
نفقات هؤلاء العاملين على السلع والخدمات في الاقتصادات المُضيفة	تُدرَج في الحساب الجاري تحت بند السفر
إيرادات الأشخاص الذي يعملون لدى كيان غير مقيم كسفارة أجنبية	تُدرَج في حساب الدخل الأولي تحت بند تعويضات العاملين
التحويلات المالية من جانب المقيمين إلى الأسر المعيشية بالخارج (مثلا من العمالة الأجنبية التي تعيش في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات لفترة ١٢ شهرا أو يزيد)	تُدرَج في حساب الدخل الثانوي تحت بند التحويلات الشخصية
مساهمات المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي المدفوعة من المقيمين الى الحكومات أو صناديق التقاعد غير المقيمة	تُدرَج في حساب الدخل الثانوي تحت بند المساهمات الاجتماعية
مدفوعات المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي التي يتلقاها المقيمون من الحكومات أو صناديق التقاعد غير المقيمة	تُدرَج في حساب الدخل الثانوي تحت بند المزايا الاجتماعية
الاستثمارات المالية الخارجية للأسر المعيشية	تُدرَج في الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي
الأصول والخصوم المالية للمهاجرين التي تظل في اقتصاد المنشأ أمتعة المهاجرين الشخصية المستوردة	لا تُدرَج في ميزان المدفوعات ولكن يجب إدراجها في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية، تحت بند التغيرات الأخرى في الحجم في الفئة الوظيفية والأداة المناسبة (وبالتالي تُدرّج في الفئة المناسبة من وضع الاستثمار الدولي)، وذلك إلى أن يحين وقت تصفية هذه الأصول (وإرسال الحصيلة إلى الاقتصاد الجديد الذي يقيم فيه المهاجرون) أو استرداد الخصوم. عندما يحدث ذلك، يجب إدراج هذه المعاملات في الحساب المالي لميزان المدفوعات. تُستَبعد من السلع في الحساب الجاري (لعدم حدوث تغير في الملكية، وبالتالي، عدم وقوع معاملة)

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

معاملات الأسر المعيشية مدرجا في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية يتسم بالتصميم الجيد. غير أنه يجب تصميم هذا النظام بحيث يمكنه رصد وتبويب المعاملات ذات القيمة المحدودة والتي عادة ما تكون سمة معاملات الأسر المعيشية. ويمكن استخدام مسوح المؤسسات لشركات النقل لقياس أجرة نقل الركاب؛ ومسوح المؤسسات في صناعة السفر لقياس السفر؛ والمصادر الرسمية أو مسوح المؤسسات لمؤسسات الصحة والتعليم لقياس خدمات الصحة والتعليم المقدمة لغير المقيمين؛ ومسوح أرباب العمل ووكالات التوظيف لقياس تعويضات العاملين والتحويلات الشخصية المحتملة (مثل تحويلات العاملين)؛ ومصادر رسمية مختلفة ومسوح صناديق التقاعد لقياس معاملات معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي؛ ومديري الاستثمار لقياس الاستثمارات المالية للأسر المعيشية بالخارج. وعلاوة على ذلك، قد يلجأ معدو البيانات الى مخاطبة بعض الاقتصادات الشريكة لجمع البيانات المطلوبة. ومع ذلك،

فإن هذه المصادر قد لا تكون كافية دائما لاستيفاء أغراض معدي البيانات، وربما يكون جمع البيانات من الأشخاص والأسر المعيشية ضروريا. كذلك أن جمع البيانات من الأسر المعيشية قد يكون مفيدا للتحقق من صحة البيانات التي تُجمَع من مصادر أخرى.

٣–٢١٤ يستعرض ما تبقى من هذا الفصل الأنواع الرئيسية من البيانات التي يتم جمعها من الأسر المعيشية (إحصاءات الهجرة، والإحصاءات البديلة عن التنقلات عبر الحدود، ومسوح الأفراد المسافرين، وغير ذلك من البيانات التي يتم جمعها من الأسر المعيشية) التي يمكن أن تكون متاحة لمعدي بيانات ميزان المدفوعات.

إحصاءات الهجرة

٣–٢١٥ إحصاءات الهجرة مصممة لقياس عدد الأشخاص العابرين لحدود الاقتصاد المعني؛ وعادة ما تميز هذه الإحصاءات بين الزائرين، والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل، والمهاجرين. ويُعرَّف الزائر بأنه الشخص الذي يقيم، أو يعتزم الإقامة، في اقتصاد غير ذلك الذي يقيم فيه عادة، وذلك لفترة تقل عن ١٢ شهرا لأغراض غير العمل لدى رب عمل مقيم.[٥] ويشمل الأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العاملين على أساس قصير الأجل والرحل. أما المهاجرون فهم أشخاص ينتقلون بصفة دائمة أو لفترات تمتد لمدة ١٢ شهرا أو أكثر؛ ولا يحتاج الأشخاص أن يكونوا مقيمين لفترة ١٢ شهرا قبل تصنيفهم كمقيمين (يُستثنى من قاعدة الاثني عشر شهرا الطلاب والمرضى الذين قد يمكثون في اقتصاد ما لفترة تزيد عن ١٢ شهرا دون أن تتغير إقامتهم إذا ما كانوا يعتزمون العودة إلى اقتصادهم الأم لدى استكمال الدراسة أو العلاج). وعادة ما تكون نية الإقامة الدائمة وقت دخول الاقتصاد كافية. ويجب ألا أن تتضمن إحصاءات الهجرة تنقلات العسكريين أو موظفي الحكومة المدنيين ومن يعولونهم الذين يعيشون بالخارج لأنهم يعتبرون مقيمين في اقتصاداتهم الأم.

٣–٢١٦ وتشكل بيانات الزائرين، والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة، والمهاجرين بيانات ذات أهمية لأغراض ميزان المدفوعات. فبالنسبة للزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة، يتمثل الغرض منها في قياس إيراداتهم ونفقاتهم بالخارج (في حالة المقيمين) أو في الاقتصادات المضيفة (في حالة غير المقيمين). ولأغراض ميزان المدفوعات، يتم اعتبار المهاجرين على أنهم غيروا إقامتهم. وتمثل بيانات المهاجرين أهمية لأنهم قد ينقلون أصولا (وخصوما) مالية لدى انتقالهم من اقتصاد إلى آخر، أو قد يحتفظون بأصول وخصوم مالية في الاقتصادات التي كانوا يقيمون فيها فيما سبق. وهذه الجوانب من الهجرة لا تمثل معاملات (إلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه تصفية أو سداد هذه الأصول/الخصوم، عندها ينبغي تسجيلها في الحساب المالي لميزان المدفوعات)، ولكن ينبغي قياسها بغرض الإدراج في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية، وبالتالي، في وضع الاستثمار الدولي.

٣–٢١٧ وغالبا ما يمكن الحصول على بيانات عن عدد وسمات المهاجرين والزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل من إحصاءات الهجرة الدولية، والتي يمكن الاطلاع على مبادئها التوجيهية في توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح ١، ١٩٩٨، أوراق إحصائية، الأمم المتحدة.

٣–٢١٨ وقد تستند إحصاءات الهجرة الدولية إلى قياسات لعدد الأشخاص لدى عبورهم الحدود الوطنية أو وصولهم في الموانئ الجوية أو من سجلات السكان أو المسوح الميدانية. ومن شأن تسجيل الأشخاص عند المعابر الحدودية وفي الموانئ الجوية توفير بيانات أفضل عن الزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة من البيانات التي يتم الحصول عليها من سجلات السكان والمسوح الميدانية. وبغض النظر عن مصدر البيانات المستخدم، ينبغي لمعدي البيانات الإلمام بالقيود على هذا المصدر.

المبادئ التوجيهية الدولية بشأن إحصاءات الهجرة

٣–٢١٩ تمثل التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية تحديثا للتوصيات الصادرة في عام ١٩٧٦. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية فئات القادمين والمغادرين التي يجب قياسها في إحصاءات الهجرة. وتركز المبادئ التوجيهية على قياس مدة الإقامة واستخدام ١٢ شهرا كخط فاصل بين المهاجرين لفترات قصيرة وطويلة.

٣–٢٢٠ وتحدد المبادئ التوجيهية أربع طرق رئيسية لقياس الهجرة، وهي السجلات الإدارية، والمصادر الإدارية الأخرى، وجمع البيانات على الحدود، والاستعلامات الميدانية القائمة على الأسر المعيشية. كذلك تحتوي المبادئ التوجيهية على مناقشة للمزايا والصعوبات النسبية لكل منهج مستخدم في قياس الهجرة.

قياس عدد القادمين والمغادرين وسماتهم

٣–٢٢١ عادة ما يتم إنتاج البيانات على المعابر الحدودية كمنتَج ثانوي لعملية إدارية مصممة لتحديد الداخلين إلى الاقتصاد المعني والمغادرين منه والرقابة عليهم. ويستلزم الإجراء الأساسي من هؤلاء الأشخاص إكمال بطاقة أو استمارة هجرة وتقديمها. وقد تتضمن البيانات التي يتم جمعها اسم الشخص ونوعه وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده ورقم جواز سفره وحالته الزواجية والعنوان المقصود في الاقتصاد المضيف ورقم رحلة الطيران أو تفاصيل النقل الأخرى ومدة الإقامة المقصودة أو الفعلية

[٥] راجع حساب السياحي الفرعي: الإطار المنهجي الموصى به (٢٠٠٨).

والغرض من الزيارة. وهذه البيانات يحتاجها مسؤولو الهجرة للتحقق من هوية المسافر وتطبيق سياسة الهجرة. وقد تستخدم المعلومات أيضا للأغراض الإحصائية؛ ولذا يمكن إضافة طلبات بيانات أخرى إلى بطاقات أو استمارات الهجرة. فقد تتاح الفرصة لمعدي البيانات من وقت لآخر للتأثير على تصميم هذه الوثائق وينبغي استغلال مثل هذه الفرص لتسهيل جمع البيانات لأغراض ميزان المدفوعات. وتشكل البيانات من هذه البطاقات أو من سجلات السكان أو الاستعلامات الميدانية أساس إحصاءات الهجرة.

٣–٢٢٢ ومن وجهة نظر معدي البيانات، فإن المعلومات الموضحة في الجدول ٣–٤ مطلوبة بوجه عام لإعداد مختلف بيانات معاملات ميزان المدفوعات. ولكل فئة موضحة في الجدول، قد تكون هناك حاجة أيضا إلى بيانات عن اقتصاد المقصد أو المنشأ، والغرض من الرحلة، وما إلى ذلك. كذلك قد تكون هناك حاجة إلى بيانات تكميلية عن الطلبة أو المرضى غير المقيمين الذين يمكثون في الاقتصادات المُضيفة لفترات تصل إلى ١٢ شهرا أو أكثر أو عن المواطنين من الطلبة أو المرضى الذين يغادرون لشهر أو أكثر، وذلك لمعاملة تلك الحالات معاملة صحيحة في ميزان المدفوعات.

الجدول ٣–٤: عدد المسافرين ومسوحهم

	المقيمون الزائرون للخارج	غير المقيمين الزائرين للاقتصاد القائم بإعداد البيانات
القادمون	عدد القادمين والمدة الفعلية للإقامة في الخارج من سجلات الهجرة الإنفاق الفعلي أثناء الزيارة إلى الخارج من المسح	عدد القادمين والمدة المتوقعة للزيارة من سجلات الهجرة الإنفاق المتوقع أثناء زيارة الاقتصاد القائم بإعداد البيانات من المسح
المغادرون	عدد المغادرين والمدة المتوقعة للإقامة في الخارج من سجلات الهجرة الإنفاق المتوقع أثناء الوجود في الخارج من المسح	عدد المغادرين والمدة الفعلية للإقامة من سجلات الهجرة الإنفاق الفعلي أثناء زيارة الاقتصاد القائم بإعداد البيانات من المسح
الاستعلامات الميدانية	الإنفاق الفعلي أثناء الوجود في الخارج	لا ينطبق

٣–٢٢٣ تطلب الاستمارة النموذجية رقم ٢١ (المقيمون العائدون) والاستمارة النموذجية رقم ٢٢ (غير المقيمين المغادرين) معلومات قد تكون مفيدة لإعداد تقديرات نفقات السفر. ويتم فيما بعد توفير مزيد من المعلومات حول استخدام مسوح الأفراد المسافرين للخارج.

٣–٢٢٤ ويمكن أن تشكل هذه البيانات، إلى جانب البيانات عن أنماط نفقات وتعويضات العاملين، الأساس لنموذج بيانات لتقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات. وتحديدا، يمكن تقدير خدمات السفر عن طريق ضرب العدد الفعلي للزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة (المقيمون الزائرون للخارج) في تقدير الإنفاق لكل فرد من مسوح الإنفاق الفعلي. ويمكن للتقديرات الأولية لفترة ما أن تستخدم البيانات عن المدة المتوقعة للمكوث والإنفاق المتوقع.

الإحصاءات البديلة المتعلقة بالتنقلات عبر الحدود

٣–٢٢٥ عادة ما تقوم الوكالة الإحصائية المركزية بالتعاون مع سلطات الهجرة بإعداد بيانات إحصاءات الهجرة الرسمية للاقتصاد المعني. غير أن هذه الإحصاءات—وخاصة المتعلقة بالزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة—قد لا تكون متاحة دائما، ولذا قد يحتاج معدو البيانات مصدرا آخر للبيانات عن التنقلات قصيرة الأجل. وكبديل لإحصاءات الهجرة، يمكن لمعدي البيانات التحري باستخدام البيانات، التي تقدمها شركات النقل، عن عدد الركاب الذين ينتقلون عبر حدود الاقتصاد المعني عن طريق وسائط النقل المختلفة (مثل الطائرات أو السفن أو القطارات أو الحافلات). كذلك قد تتوافر بيانات عن الركاب المسافرين برا من مصادر رسمية. وبالنسبة لاقتصادات البلدان الجزرية والاقتصادات التي تتم فيها غالبية تنقلات الأشخاص عبر الحدود عن طريق النقل المنظم، يمكن للبيانات المستقاة من شركات النقل أن تكون مصدرا فعالا لقياس تلك التنقلات. وقد تكون البيانات المتعلقة بعدد غير المقيمين المسجلين بالفنادق متاحة أيضا كمصدر للمعلومات عن بعض الزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل (على الرغم من أن تسجيلات الفنادق سوف تقوم بالحساب المزدوج للمسافرين الذين يمكثون في أكثر من فندق واحد وتغفل الذين لا يمكثون بالفنادق). وينبغي أن يكون معدو البيانات على بينة من هذه المصادر وأن يعملوا على تطويرها عندما تتبين فائدتها في إعداد بيانات ميزان المدفوعات.

مسوح الأفراد المسافرين للخارج

٣–٢٢٦ يُجري العديد من الاقتصادات مسوحا ذات أشكال مختلفة لقياس أنشطة المسافرين للخارج. وقد تصمم بعض المسوح بصورة أساسية لاستيفاء متطلبات ميزان

المدفوعات المعنية بقياس نفقات السفر والأشكال الأخرى المحتملة من الإنفاق والدخل. وقد تحتوي مسوح أخرى ذات أغراض أعم على معلومات عن نفقات السفر وبالتالي تكون ذات أهمية لمعدي البيانات. ويمكن إجراء المسوح على الأفراد المسافرين لدى قدومهم أو مغادرتهم أو بعد وقت من عودتهم إلى اقتصاداتهم الأم. ويوضح الجدول ٣–٤ مختلف فئات المسوح وما إذا كانت هذه المسوح تقيس النفقات (أو المقبوضات) المتوقعة أم الفعلية.

٣–٢٢٧ وتقيس مسوح القادمين النفقات الفعلية في الخارج للمقيمين العائدين إلى الوطن والنفقات المتوقعة للزائرين غير المقيمين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة في الاقتصاد. وفي المقابل، تقيس مسوح المغادرين النفقات الفعلية للمغادرين من الزائرين غير المقيمين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة والنفقات المتوقعة للمغادرين من الزائرين المقيمين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة. ومسوح الأفراد العائدين من السفر للخارج تجمع بيانات من المقيمين بعد وقت من عودتهم للوطن. وفي بعض الاقتصادات، تتضمن هذه المسوح أسئلة عن الدخل من التوظيف (تعويضات العاملين) ومعاملات محتملة أخرى مدرجة في ميزان المدفوعات، مثل التحويلات ومعاملات الحساب المالي.

٣–٢٢٨ وقد تتخذ منهجية المسح عددا من الأشكال. فإذا أُجري مسح عن القادمين أو المغادرين، قد يجرى المسح على متن الطائرة أو في محطات الركاب. وإذا أُجري المسح في محطات الركاب، يجب اتخاذ ترتيبات للوصول إلى الركاب في صالات الطيران، لأنه من المرجح أن تكون لهؤلاء الركاب سمات مختلفة عن غير الموجودين في صالات الطيران—وعلى سبيل المثال، قد تكون نسبة أعلى من الأفراد في صالات الطيران من المسافرين لأغراض الأعمال التجارية. وقد يجرى المسح من خلال توزيع وجمع الاستمارات أو عن طريق المقابلة الشخصية. ويمكن إجراء مسوح للزائرين العائدين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة عن طريق البريد أو من خلال المقابلة الشخصية أو الهاتفية. وفي هذه المسوح، يمكن تحديد الزائرين العائدين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة من بطاقات الهجرة أو مصادر مماثلة. وقد تجرى المسوح من جانب منظمة إحصائية رسمية أو وكالة حكومية أخرى أو وكالة خاصة تعمل بالنيابة عن وكالة رسمية.

٣–٢٢٩ وتُجرَى المسوح في عدد من الاقتصادات، خاصة تلك التي تتألف أراضيها الرئيسية من جزيرة أو أكثر، بناء على مقابلات شخصية مع المغادرين من الزائرين غير المقيمين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة. وفي بعض الاقتصادات، يُستَخدم هذا المنهج أيضا لقياس نفقات المقيمين العائدين. وغالبا ما تقوم شركة خاصة بإجراء هذه المسوح بالنيابة عن الهيئة الوطنية للسياحة. والغرض الرئيسي من المسح هو جمع معلومات عن أنشطة السفر واتجاهات المغادرين (أو العائدين) من الزائرين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة بغية تيسير تحليل السياحة ووضع السياسات. وتشتمل المقابلات على العديد من الأسئلة؛ الأسئلة ذات الأهمية الخاصة لمعدي بيانات ميزان المدفوعات تتعلق بنفقات السفر والإيرادات الخاصة بالزائرين غير المقيمين والأفراد الآخرين المسافرين لفترات قصيرة في الاقتصاد المُضيف ومعلومات مماثلة للمقيمين العائدين من الخارج. ويمكن تقسيم نفقات السفر إلى عدد من الفئات، بما فيها الإنفاق على الفنادق والمطاعم، والنقل، والترفيه، والتسوق، والخدمات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف نفقات السفر حسب نوع الدفع المستخدم (مثلا، رحلة منظمة، وبطاقات ائتمان، ونقدا، وتحويلات برقية، وشيكات سياحية) لمطابقة مثل هذه البيانات مع البيانات المستقاة من مصادر أخرى.

٣–٢٣٠ ويستخدم بعض الاقتصادات مسوح ركاب الطيران الدولي لتوفير معلومات عن مقبوضات ومدفوعات السفر وأجرة نقل الركاب. وتقوم شركات الطيران المتعاونة بتوزيع استمارات استبيان (يتم إكمالها على أساس طوعي) على جميع الركاب على رحلات طيران مختارة، وجمع الاستمارات المستوفاة وإعادتها إلى معدي بيانات ميزان المدفوعات. ومثل المسوح المستندة إلى مقابلات، فإن تلك المسوح غالبا ما تخدم مصالح صناعة السياحة فضلا عن مصالح معدي بيانات ميزان المدفوعات. وتتضمن البنود الرئيسية لمعدي البيانات كل من المقصد أو المنشأ، والنفقات في الاقتصادات المُضيفة، ومدة المكوث، وأجرة نقل الركاب. ويتم جمع هذه المعلومات مع إحصاءات الهجرة لإصدار نتائج نهائية. غير أنه في حالة الحصول على البيانات على أساس طوعي، كما في المسوح التي تجرى على متن الطائرات، ينبغي لمعدي البيانات إدراك التحيز المحتمل في النتائج. ويمكن معالجة ذلك من خلال استخدام أساليب التقدير.

٣–٢٣١ وبما أن مسوح الزائرين غالبا ما تكون مسوحا بالعينة، ينبغي زيادة النتائج لتحديد النتائج الإجمالية للمجتمع الإحصائي للزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة. ويمكن الحصول على المجملات من خلال زيادة العدد (أي زيادة النتائج بالنسبة لكل شخص في العينة بالقيمة العكسية لفرصة اختياره لمراعاة حالات عدم الرد) أو من خلال استخدام مقدِّر ما بعد التقسيم الطبقي

للعينة (post-stratified estimator) (يتم زيادة النتائج بنسبة عدد الأشخاص في المجتمع الإحصائي في فئة معينة—كما هي محددة من إحصاءات الهجرة—إلى عدد أشخاص العينة في الفئة). ويتعين أن تؤدي عملية التقدير في مرحلة ما بعد التقسيم الطبقي للعينة إلى نتائج أكثر دقة، ولكنها قد تتعرض للتحيز. وقد تكون أساليب المعاينة الأقل دقة مقبولة إذا كان المسح مصمما فقط لاشتقاق تقديرات نصيب الفرد بغية إدراجها في نماذج البيانات وليس إجمالي الإنفاق الفعلي على السفر. وعلى أي حال، ينبغي لمعدي البيانات الإلمام بالنظرية الإحصائية والجوانب الرياضية لتصميم واختيار العينة و/أو طلب مساعدة مهنية من الإحصائيين الرياضيين. وتتم مناقشة المسوح بالعينة في الفصل الثاني.

٣–٢٣٢ وفي مسوح الزائرين، فإن سفر المجموعات الذي يرتبط إلى حد كبير بالعائلات يتطلب اهتماما خاصا. ومن المهم تحديد ما إذا كان الزائر أو الأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة عضوا في مجموعة مسافرة. وبما أن إجراءات توسيع نطاق العينة عادة ما تعتمد على الفرد كوحدة إحصائية، من الضروري عزو نفقات سفر المجموعات إلى الأفراد. ومن الممكن اعتماد مجموعة متنوعة من الإجراءات، ولكن مع ضرورة اتساق الإجراءات. ويتمثل أحد الإجراءات في توزيع كافة نفقات المجموعة تناسبيا على البالغين في المجموعة (يمكن تعريف البالغ بأنه الشخص الذي يتجاوز عمره سنا معينا). وثمة موضوع مرتبط ألا وهو إنفاق الأطفال. ففي العديد من مسوح الزائرين، لا يتم إدراج الأطفال في العينة. وبما أن الأطفال (غير الطلبة) غالبا ما يسافرون ضمن مجموعات مع البالغين، فإن إغفالهم لا يجب أن يكون شاغلا، خاصة إذا كانت هناك منهجيات بديلة لقياس نفقات الطلبة عندما تكون المبالغ كبيرة. غير أنه ينبغي وضع إجراءات لعزو إنفاق الأطفال من غير الطلبة المسافرين ضمن مجموعة. وعلى سبيل المثال، يمكن نسب كافة نفقات الأطفال إلى رب الأسرة أو إلى شخص بالغ آخر. ومن المهم أيضا مراعاة غياب الأطفال عند تقدير العينة.

٣–٢٣٣ وتتمثل إحدى مشاكل مسوح الزائرين في القدرة على تذكر الأمور. ويمكن التغلب جزئيا على هذه الصعوبة في المسوح القائمة على المقابلات من خلال حث المجيبين على الرجوع للسجلات و/أو إبداء بعض محفزات الذاكرة المناسبة. وخلال المقابلة، قد يحث المحاور المجيب على الرجوع إلى ما يحتفظ به من قسائم بطاقات الائتمان، وسجلات الشيكات السياحية وما إلى ذلك. وغالبا ما تقوم الاقتصادات التي تُجري مسوحا للأفراد المسافرين للخارج بعد فترة من عودتهم بفترة بتجميع معلومات الإنفاق حسب نوع الدفع وليس حسب أنواع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها، وذلك لأن السجلات المالية المطلوبة لدعم هذا المنهج هي التي من الأرجح أن يحتفظ بها الأفراد المسافرون للخارج وليس تذكر أي البنود تم الحصول عليها.

٣–٢٣٤ وثمة مشكلة أخرى، لا سيما بالنسبة للرحلات المنظمة، وهي تقسيم النفقات إلى أجرة نقل الركاب (المدرجة في النقل، باستثناء أي خدمات نقل مقدمة داخليا في الاقتصاد الذي تجري زيارته) وعناصر السفر مثل الإقامة، وتكاليف الوجبات، والانتقالات بين المطار والفندق أو رسوم دخول المواقع. وللتغلب على هذه المشكلة، قد تهدف استمارات الاستبيان للحصول على مجموع قيمة الرحلة—أي أجرة نقل الركاب بالإضافة إلى تكاليف السفر التي تغطيها تكلفة الرحلة المنظمة. ويمكن بعد ذلك لمعدي بيانات ميزان المدفوعات تقدير نفقات السفر بأن يخصم من مجموع قيمة الرحلة تقديرات أجرة نقل الركاب الدولية التي يتم الحصول عليها من مصدر آخر، مثل مسح المؤسسات لشركات النقل (الذي يتناوله هذا الفصل بالوصف في قسم جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات). وفي المقابل، يمكن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات التشاور مع ممثلي صناعة السياحة لتقسيم نفقات الرحلة إلى هذين العنصرين. وإذا كانت الرحلات المنظمة يتولى ترتيبها منظمون غير مقيمين، قد يبحث معدو بيانات ميزان المدفوعات مع المنظمين المقيمين التقسيم المحتمل بين تكاليف النقل وتكاليف السفر.

٣–٢٣٥ وعند جمع المعلومات من الأفراد المسافرين للخارج (سواء في رحلات منظمة أو غير ذلك)، من المهم أن يتحقق معدو البيانات من إقامة شركة النقل لتحديد ما إذا كانت الخدمات المقدمة ستُدرج في ميزان مدفوعات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وعلى سبيل المثال، في حالة تقديم شركة طيران مقيمة خدمات نقل لمقيمين، لا تُدرَج هذه المعاملة في ميزان المدفوعات. وبالمثل، في حالة تقديم شركة طيران غير مقيمة خدمات نقل لغير مقيمين، لا تُدرَج هذه الخدمات في ميزان مدفوعات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ومن ناحية أخرى، عندما تقدم شركة طيران مقيمة خدمات نقل لغير مقيمين، فإنها تُحسب كقيود نقل دائنة للاقتصاد المقيم. وحيثما تقدم شركة طيران غير مقيمة خدمات نقل لمقيمين، فإنها تُحسب كقيود نقل مدينة للاقتصاد المقيم.

٣–٢٣٦ وينبغي أن يضطلع معدو البيانات بدور نشط في وضع ومتابعة مسوح الزائرين التي تجريها الوكالات الأخرى. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لصياغة الأسئلة، ومكان الأسئلة على الاستمارات أو تسلسل الأسئلة في المقابلات، وتدريب المقابلين، وأساليب التحقق من صحة البيانات والمعاينة. ومن المستحسن أن تُقدَم للسلطة القائمة بإعداد البيانات سجلات منفردة (أو استمارات مستوفاة) من المسوح لأغراض التحقق من صحة البيانات، وفحص إجراءات جمع البيانات، واستعراض مشاكل المعاينة المحتملة (مثل القيم الشاذة)، وزيادة نتائج العينة، مثلا، عن طريق عملية التقدير في مرحلة ما بعد التقسيم الطبقي المستخدمة بالاقتران مع إحصاءات الهجرة الدولية.

عمليات جمع البيانات الأخرى

٣–٢٣٧ يُجري العديد من الاقتصادات مسوح إنفاق الأسر المعيشية (على سبيل المثال، للوصول إلى أوزان ترجيحية لمؤشرات أسعار المستهلكين). ويمكن استخدام هذه المسوح لتقدير نفقات السفر للخارج، والتي تمثل أحد عناصر إنفاق الأسر المعيشية. ولا تبعث التجارب المتعلقة بهذا المنهج على الارتياح، لأن عينة الأشخاص الذين يسافرون للخارج لا تكون عادة كبيرة بالقدر الكافي لتوفير تقديرات متينة لأغراض ميزان المدفوعات. ويمكن معالجة هذه المشكلة المتمثلة في معاينة المجتمعات الإحصائية المحدودة إذا كان هناك مسح تكميلي خاص لزيادة عدد الأسر المستجيبة. غير أنه في ظل عدم وجود مصادر بديلة للبيانات أو عينة أكبر، يمكن استخدام هذا المنهج لإنتاج تقديرات عامة للسفر وكذلك لتوفير تقديرات للتحويلات المُرسلة للأشخاص في الخارج (يمكن للمسح أن يتضمن سؤالا تكميليا حول هذا الموضوع).

٣–٢٣٨ وهناك استراتيجية أخرى يمكن اتباعها لتحسين نسبة العينة التي تقدم معلومات ذات أهمية لمعدي البيانات ألا وهي تقييد العينة بطريقة ما. وعلى سبيل المثال، قد يتم قصر العينة على المناطق القريبة من الحدود (بالنسبة لعمال الحدود والعمال الموسميين)؛ أو على العمالة الموظفة في صناعات بعينها (للعمالة الموسمية والعاملين على أساس قصير الأجل—على سبيل المثال، عقود العمل بنظام Fly-in-Fly-out)؛ أو على قوائم المهاجرين الوافدين المتاحة من السلطة المعنية. ويمكن للمسح أن يستهدف معاملات ذات أهمية خاصة لمعدي البيانات، بما في ذلك الدخل من التوظيف أو الضرائب المسددة في الاقتصاد الذي يقع فيه العمل أو المساهمات الاجتماعية المسددة أو الاستحقاقات الاجتماعية المتلقاة أو نفقات السفر أو المعاملات والمراكز المالية (بالنسبة لعمال الحدود مثلا). وبالإضافة إلى ذلك أو بدلا منه، يمكن تغطية خدمات النقل والسفر المرتبطة بالزيارات إلى اقتصاد الإقامة السابقة، والتحويلات، والأصول والخصوم المالية، والاستحقاقات الاجتماعية المتلقاة (بالنسبة للمهاجرين الوافدين). وتستوفي الاستمارة النموذجية رقم ٢٣ بالملحق ٨ بيانات ذات أهمية خاصة لهذه المجتمعات الإحصائية.

٣–٢٣٩ وثمة مجتمع إحصائي آخر ذو أهمية خاصة وهو مجتمع الطلبة غير المقيمين، والذين يمكن تحديدهم من السلطة الوطنية المُصْدِرة للتأشيرات أو من المؤسسات التعليمية. ويمكن استخدام المسوح لطلب معلومات عن المصادر التي يحصل منها الطلبة على أموالهم وتحديد أنماط إنفاقهم.

٣–٢٤٠ ومن المسوح الأخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمسوح إنفاق الأسر المعيشية نذكر مسوح دخل الأسر المعيشية، والتي تحصل على معلومات عن مصادر دخل الأسر المعيشية. ويمكن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات تحري إمكانية استخدام هذه المسوح (خاصة في غياب مصادر بديلة للبيانات) لقياس التحويلات الشخصية المتلقاة من الأقارب العاملين بالخارج والدخل المكتسب من استثمارات الأسر المعيشية التي تتم في الخارج. وبما أن عدد الأسر قد لا يكون كبيرا بما يكفي لتوفير تقديرات متينة لبيانات ميزان المدفوعات، يمكن إجراء مسح تكميلي في محاولة لعلاج ضآلة المجتمع الإحصائي المعني.



٤ نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤–١ يمثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية[١] جزءا من الإطار المؤسسي الأعم لجمع البيانات في العديد من الاقتصادات. ويختلف هذا النظام من اقتصاد لآخر حسب الإطار القانوني والنظم المحاسبية وقواعد الصرف الأجنبي في الاقتصادات المعنية؛ غير أن كافة هذه النظم تقريبا تجمعها سمات معينة مشتركة. فقد تطورت غالبية نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (المعروفة سابقا بنظم سجل معاملات النقد الأجنبي) كمنتجات ثانوية لنظم مراقبة الصرف الأجنبي. غير أنه مع تخفيف القيود على النقد الأجنبي أو إلغائها، اتسع نطاق كثير من هذه النظم حتى تجاوزت الغرض الأصلي منها والمتمثل في قياس معاملات النقد الأجنبي؛ ومن ثم أصبح من الضروري وضع تسمية أشمل لوصفها. ويحدد هذا الفصل ملامح نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ويناقش استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٤–٢ وكقاعدة عامة، فإن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية هو نظام لجمع البيانات من البنوك والشركات على مستوى فرادى المعاملات. وأكثر النظم «التقليدية» شمولا لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية يقيس: (١) المعاملات النقدية مع غير المقيمين التي تمر من خلال البنوك المحلية؛ (٢) والمعاملات النقدية التي تمر من خلال حسابات المؤسسات لدى البنوك في الخارج؛ (٣) والمعاملات المتعلقة بالحسابات ما بين الشركات مع الشركات غير المقيمة؛ (٤) والمراكز؛ (٥) والمعاملات غير النقدية. ويتم إعداد الإحصاءات من الاستمارات التي تقدمها أو تتلقاها البنوك المحلية ومن الاستمارات التي تقدمها الشركات.

جهات الإبلاغ في نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤–٣ عادة ما تجمع هذه النظم البيانات من جهات إبلاغ في القطاع المصرفي بما فيها البنك المركزي وشركات مختارة تسمى جهات الإبلاغ المباشر التي تبلغ البيانات مباشرةً للمؤسسة القائمة بإعداد بيانات ميزان المدفوعات.

٤–٤ ويسهم القطاع المصرفي بدور محوري في نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. فالبنوك تقوم بإبلاغ بيانات كافة العمليات التي يتم تنفيذها بين المقيمين وغير المقيمين من خلال دفاترها التي تدرج العمليات سواء لحسابها الخاص أو لحساب عملائها. وفي الاقتصادات ذات القيود على النقد الأجنبي والتي لا تسمح للمقيمين بامتلاك حسابات بالنقد الأجنبي لدى البنوك المقيمة، يمكن رصد معاملات العملاء مع غير المقيمين المرتبطة بشراء وبيع النقد الأجنبي. كذلك ينبغي مراقبة حسابات غير المقيمين بالعملة المحلية لدى البنوك المقيمة إذا ما كان مسموحا لغير المقيمين امتلاك مثل هذه الحسابات.

٤–٥ وفي الاقتصادات التي يمكن أن يمتلك المقيمون فيها حسابات بالنقد الأجنبي، يركز نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على جمع بيانات المعاملات التي تمر من خلال الحسابات المراسلة للبنوك. وتتضمن هذه الحسابات: (١) حسابنا لديكم (نوسترو)—أي الحسابات المراسلة للبنوك المقيمة لدى البنوك بالخارج[٢]، و(٢) حسابكم لدينا (فوسترو) وهي حسابات البنوك غير المقيمة لدى البنوك المقيمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية حسابات الشركات المقيمة لدى البنوك غير المقيمة وحسابات غير المقيمين (بخلاف البنوك) لدى البنوك المقيمة.[٣] وفيما يتعلق بمعاملات البنوك لحسابها الخاص، ينبغي على البنوك أن تسجل الحسابات بالنقد الأجنبي (البنكنوت)، والحسابات المراسلة وحسابات الإيداع الخاصة بها لدى البنوك غير المقيمة، وحسابات البنوك غير المقيمة في البنوك المحلية، وحسابات الأوراق المالية والقروض الأخرى التي تنطوي على معاملات مع غير مقيمين.

٤–٦ وجهات الإبلاغ الأخرى في نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية هي الشركات المعروفة بجهات الإبلاغ المباشر. وهناك نوعان من هذه الجهات:

(١) جهات الإبلاغ المباشر الكامل، وهي شركات تتسم بقدر مرتفع من المعاملات عبر الحدود وتُجري معاملاتها من خلال حسابات لدى البنوك المحلية،

---

[١] يشير مصطلح «نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية» في بعض الأحيان إلى نظام واحد (بصيغة المفرد) أو إلى نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (بصيغة الجمع).

[٢] كذلك يتضمن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، في بعض الحالات، «حسابات نوسترو» لدى البنوك المقيمة، وذلك في حالة البنوك غير المرخص لها امتلاك حسابات مراسلة لدى البنوك غير المقيمة.

[٣] «حسابكم لدينا» (حساب فوسترو) هو حساب بنك آخر لدى البنك القائم بإبلاغ البيانات، في حين أن «حسابنا لديكم» (حساب نوسترو) هو حساب البنك القائم بإبلاغ البيانات لدى بنك آخر.

وفي بعض الأحيان، من خلال حسابات لدى البنوك في الخارج والحسابات ما بين الشركات. وتقوم جهات الإبلاغ المباشر الكامل بإبلاغ معدي بيانات ميزان المدفوعات بكافة المعاملات والمراكز مع غير المقيمين والتي تتم من خلال كافة الحسابات المذكورة. وفي إطار النظام المغلق، سوف تقوم البنوك المحلية أيضا بإبلاغ معاملات جهات الإبلاغ المباشر الكامل التي تتم من خلال الحسابات المحلية؛ غير أنها ستُصنِّف هذه المعاملات على أنها محايدة لتجنب الازدواجية.

(٢) جهات الإبلاغ المباشر الجزئي، وهي شركات تمتلك حسابات لدى البنوك غير المقيمة ولكنها ليست جهات إبلاغ مباشر كامل. وتقوم جهات الإبلاغ المباشر الجزئي بإبلاغ معدي البيانات مباشرة ببيانات المعاملات التي تتم من خلال حسابات بالخارج فقط.

شمولية نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤–٧ قد تتفاوت درجة شمولية نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، وهي تُحدد بوجه عام مدى الاعتماد على مصادر أخرى في إعداد بيانات ميزان المدفوعات. فنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية الذي يتسم بشمولية كاملة يجب أن يتضمن معاملات البنوك وجهات الإبلاغ المباشر، والتي يتم مطابقتها مع مراكز النقد الأجنبي للبنوك المقيمة أو مع مراكز الأصول والخصوم الخارجية لجهات الإبلاغ المباشر. ومن حيث الشمولية، قد يكون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية نظاما مغلقا أو مغلقا جزئيا (شبه مغلق) أو مفتوحا. فالنظام المغلق يقيد كافة المعاملات ويطابق كافة المعاملات التي تمر من خلال حسابات مستهدفة مع التغييرات المقابلة في المراكز. أما النظام المفتوح فلا يسمح بمثل هذه المحاسبة والمطابقة الكاملة. وفي النظم المغلقة جزئيا، لا يتم قيد معاملات معينة متعلقة بميزان مدفوعات أو لا يسمح النظام بمطابقة التدفقات والمراكز لبعض الحسابات فحسب. وعلى سبيل المثال، قد لا يتضمن النظام المعاملات التي تنطوي على صادرات وواردات السلع، ومع ذلك قد يعمل على مطابقة البيانات المعنية بتدفقات ومراكز معينة.

بنود البيانات التي يتم جمعها

٤–٨ يستكمل عميل البنك و/أو موظفو البنك استمارة الإبلاغ بناء على معلومات/وثائق يقدمها العميل. وتتضمن استمارة الإبلاغ الرقم المرجعي للمعاملة، والفترة المرجعية، وهوية المتعامِل، وهوية البنك الذي يقبل الاستمارة، والعملة المستخدَمة في المعاملة، وقيمة المعاملة (سواء من حيث العملة المستخدمة أو وحدة الحساب أو كليهما)، وتبويب ووصف الغرض من المعاملة (أي مدفوعات/مقبوضات متعلقة بصادرات/واردات السلع)، واقتصاد الطرف غير المقيم. وتسجل البنوك أيضا المعاملات لحسابها الخاص وتفاصيل مراكز النقد الأجنبي لديها (والأصول والخصوم الخارجية الأخرى) لأغراض توفير بيانات وضع الاستثمار الدولي ولمطابقة المعاملات والمراكز.

٤–٩ ويعرض الملحق ٨ الاستمارات النموذجية لجمع بيانات نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بالإضافة إلى عرض ملامحها الأساسية. وقد صُممت هذه الاستمارات النموذجية لاستخدامها في نظام مغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية وتتضمن ما يلي:

- الاستمارة ٣–١، نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، المدفوعات والمقبوضات—تتضمن المعاملات المنفردة المبلغة للجهاز المصرفي من جانب عملاء البنوك أو من جانب البنوك نيابة عن عملائها
- الاستمارة ٣–٢، نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، الواردات والصادرات—توضح كيف يمكن استخدام نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لرصد بيانات عن المعاملات السلعية؛ غير أنه لا يُوصىَ بإعداد بيانات إحصاءات السلع بناء على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بسبب القيود الموصوفة في الفصل ١١.
- الاستمارة ٣–٣، نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، الشركات—بالنسبة لجهات الإبلاغ المباشر الكامل تغطي هذه الاستمارة المعاملات التي تمر من خلال حسابات الشركة بالنقد الأجنبي لدى البنوك المحلية، والحسابات المصرفية لدى البنوك غير المقيمة، والمعاملات غير النقدية، ومراكز الأصول والخصوم الخارجية. أما في حالة جهات الإبلاغ المباشر الجزئي، فتشمل الاستمارة المعاملات التي يتم تمريرها من خلال حسابات الشركة المصرفية لدى البنوك غير المقيمة، بما فيها المراكز.
- الاستمارة ٣–٤، نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، البنوك؛ والاستمارة ٣–٥، نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، سجل معاملات البنوك—تتضمن إبلاغ بيانات معاملات البنوك لحسابها الخاص ومراكزها، وبيانات لمطابقة المراكز والتدفقات.

٤–١٠ ويمكن استخدام الاستمارات المقدمة لجمع البيانات سواء باعتماد حد فاصل أو بدونه. وفي حالة إقرار حد فاصل، من المفيد إبلاغ بيانات المعاملات التي تقل عن الحد الفاصل، إن كانت مهمة، في قيمة إجمالية مصنفة باستخدام الرمز المناسب.

٤–١١ وترد قائمة برموز التبويب النموذجية للمعاملات (والمراكز) في مرفق الاستمارات ٣–٣ إلى ٣–٥ لتبويبات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ولا تُوضَّح في القائمة الرموز غير المستخدمة بشكل متكرر. (ففي بعض

الاقتصادات، تُضاف رموز منفردة إلى إطار التبويب بعد تشاور معدي البيانات مع شركات معينة مشاركة في أنشطة متخصصة ومع البنك المركزي فيما يتعلق بالأنشطة الحكومية ومعاملات الأصول الاحتياطية). ومن شأن استبعاد الرموز المتخصصة من الاستمارات العامة أن يتلافى مشكلة إثقال كاهل المجيبين بالتعليمات والتبويبات. وتتضمن القائمة رموزا لمعاملات محايدة مختارة مثل تحويل الأموال بين الحسابات أو معاملات جهات الإبلاغ المباشر الكامل المدرَجة في تقرير البنوك. ويجب إبلاغ بيانات هذه المعاملات بما يتيح مطابقة التدفقات والمراكز، وإن كانت غير مدرجة في بيان ميزان المدفوعات.

حد الإبلاغ

٤–١٢ في العديد من نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يتم إقرار حدود فاصلة للإبلاغ ببيانات المعاملات. فهناك أعداد كبيرة من المعاملات ذات قيمة صغيرة وقد لا تمثل، في مجموعها، كذلك قيما تُذكر. ويعمل استخدام الحدود الفاصلة على تجنب أعباء الإبلاغ وتكاليف المعالجة غير المبررة. ويمكن للحدود أن تأخذ شكل التبسيط أو الإعفاء. وفي حالة حد الإعفاء، لا يتم إبلاغ بيانات المعاملات ضئيلة القيمة التي تقل عن القدر المحدد سلفا، بينما يتطلب حد التبسيط الإبلاغ بالمعاملات ضئيلة القيمة في قيمة إجمالية دون تبويبها حسب الغرض من المعاملة. ويسمح جمع بيانات المعاملات ضئيلة القيمة بمطابقة التدفقات والمراكز وكذلك يضمن التغطية الكاملة لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في المعاملات الإجمالية في إحصاءات ميزان المدفوعات. ومن المهم تطبيق التقدير السليم عند اعتماد الحدود حتى تظل الجودة الكلية للبيانات مقبولة.

٤–١٣ وعند تطبيق حد للتبسيط، فإن المعلومات التي يتم جمعها عن المعاملات التي تقل عن الحد الفاصل ينبغي عزوها إلى حسابات ميزان المدفوعات. ومن الممكن تطبيق مناهج مختلفة. وبصفة خاصة، يمكن جمع المعلومات المتعلقة بالغرض من المعاملات صغيرة القيمة من المسوح الدورية بالعينة (والتي قد تكون مسوحا صغيرة ومخصصة يتم إجراؤها من خلال ترتيب خاص مع أحد البنوك التجارية أو أكثر). وسوف يساعد فحص نتائج المسح في تحديد التبويبات المناسبة للمعاملات بحيث يمكن استكمال البيانات عن المعاملات التي تزيد عن الحد الفاصل ببيانات عن المعاملات الصغيرة المصنَّفة على النحو الملائم. كذلك يمكن جمع المعلومات عن البيانات التي تقل عن الحد الفاصل من تحليل للمعاملات الصغيرة قبل زيادة الحد الفاصل. وفي حالة استخدام إحدى هذه الطرق، فمن الممكن استخدام حدود فاصلة مرتفعة نسبيا دون المساس بالجودة.

٤–١٤ وفي بعض الحالات، عند جمع بيانات المعاملات ضئيلة القيمة ولكن دون تبويبها حسب الغرض، يمكن لمعدي البيانات عزوها إلى حسابات ميزان المدفوعات من خلال تحليل وصف الغرض من المعاملة أو المعلومات عن المتعامل المقيم، إن توافرت مثل هذه المعلومات. وفي بعض الحالات، يمكن لمعدي البيانات تصنيف المعاملات الغالبة فقط حسب الغرض (مثلا، تحويلات الأفراد التي يمكن عزوها إلى مقاييس تحويلات المغتربين) ويمكن عزو المعاملات ضئيلة القيمة المتبقية إلى الحسابات بتطبيق نفس المنهج الموصوف في الفقرة السابقة.

تبويب المعاملات

٤–١٥ لإعداد بيان ميزان المدفوعات، من الضروري التأكد من أن تبويب المعاملات المستخدم في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يتفق بقدر الإمكان مع التبويب المطلوب لبيان ميزان المدفوعات. ويجب أن يكون نظام الترميز بديهي ويمكن تعديله ليناسب مختلف معدي البيانات. وعلى سبيل المثال، قد تشتمل قائمة الرموز للبنوك وجهات الإبلاغ المباشر الجزئي على معاملات نقدية فقط، في حين أن قائمة الرموز لجهات الإبلاغ المباشر الكامل يمكن أن تتضمن أيضا رموزا للمعاملات غير النقدية (ترد أمثلة على المعاملات غير النقدية في الفقرات ٤–٤٣ إلى ٤–٤٤). وهذا من شأنه الحد من عدد الرموز والتخفيف من عبء الإبلاغ.

٤–١٦ ويجب أن تشتمل قائمة الرموز على رموز لكافة عناصر ميزان المدفوعات؛ غير أن المعاملات نادرة الحدوث (مثل بعض أنواع الخدمات) يمكن تبويبها ضمن «أخرى غير مدرجة في موضع آخر». ويتعين تحديد رموز خاصة (تسمى أيضا رموز محايدة) للمعاملات غير المدرجة في بيان ميزان المدفوعات ولكنها مسجلة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بغية تحسين كفاءة النظام ولأغراض المراجعة المزدوجة. وعلى سبيل المثال، يتعين إدراج رموز محايدة لمعاملات جهات الإبلاغ المباشر الكامل المبلَّغة من جانب البنك أو للمعاملات عبر الحدود التي يجريها أحد البنوك المقيمة بالنيابة عن بنك مقيم آخر، إذا كان الأول جهة مبلغة أيضا في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وترد قائمة رموز نموذجية بأغراض المعاملات في مرفق الاستمارات ٣–٣ إلى ٣–٥ لتبويبات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بالملحق ٨؛ وتتناول هذه القائمة البنود الرئيسية في ميزان المدفوعات. ويجب أن تقترن قائمة الرموز بوصف/شرح تفصيلي للمعاملات المبوَّبة تحت كل رمز.

٤–١٧ ويمثل تبويب المعاملات واحدا من عناصر جمع البيانات المهمة والصعبة غالبا. ويمكن تنفيذه عن طريق المتعامل (عميل البنك) أثناء إعداد أمر الدفع أو من جانب موظفي البنك بناء على المعلومات المستقاة من العميل أو

من قِبَل معدي بيانات ميزان المدفوعات. وينبغي لمعدي البيانات توفير معلومات كافية لضمان سلامة الترميز والمراجعات المزدوجة له. وأي نظام يقوم فيه القائم بإبلاغ البيانات بكل من وصف المعاملة وترميزها عادة ما يؤدي إلى أفضل النتائج، خاصة إذا ما كان معدو البيانات يتحقق من الرموز. ومن المهم أن يراجع معدو البيانات الرموز للتحقق من دقتها، لأن دقة تبويبات ميزان المدفوعات تقتضي مدخلات من المتخصصين ذوي الدراية بكل من الممارسات التجارية وتبويبات ميزان المدفوعات.

تحويل العملة

٤–١٨ تُوصي منهجية ميزان المدفوعات عموما بضرورة تحويل المعاملات التي يتم التعبير عنها بإحدى العملات إلى العملة المحلية أو إلى عملة أخرى مستخدمة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات (وحدة الحساب) من خلال استخدام النقطة المتوسطة بين سعري الشراء والبيع لمتوسط سعر الصرف اليومي للمعاملات المجمعة ليوم واحد. وإذا ما تم جمع البيانات بعملة المعاملة ولكن تم تجميعها لفترة أطول (أسبوع أو شهر مثلا) تُستَخدم النقطة المتوسطة بين سعري الشراء والبيع لمتوسط سعر الصرف للفترة المعطاة للتحويل إلى وحدة الحساب. وينبغي تحويل بيانات المراكز المقابلة باستخدام النقطة المتوسطة بين سعري الشراء والبيع لسعر الصرف السوقي السائد في التاريخ الذي يتم فيه قياس المركز.

٤–١٩ وتتسق النظم التي تسجل قيمة كل معاملة بوحدة الحساب، وليس بعملة المعاملة، مع توصيات منهجية ميزان المدفوعات، بافتراض استخدام القائمين بإبلاغ البيانات أسعار الصرف السوقية السائدة في التحويل. وفي هذه النظم، فإن مطابقة معاملات التسوية مع التغيرات في المراكز يجب أن تتم بوحدة الحساب. وفي هذه الحالة، قد يكون من الصعب على معدي البيانات استنباط ما إذا كانت التغيرات—غير المرتبطة بالمعاملات—في المراكز والتي يتم اشتقاقها كقيم باقية، ترجع إلى أخطاء في قيد المعاملات والمراكز أم إلى استخدام أسعار صرف غير دقيقة.

٤–٢٠ وفي النظم التي تُسجَّل فيها قيم المعاملات بالعملات المحررة بها، يتم تجميع البيانات حسب العملة، وتُجرى عمليات المطابقة في كل عملة على حدة. وميزة هذا المنهج هي أنه يتجنب الأخطاء الناشئة عن استخدام أسعار صرف غير دقيقة. ويجب استخدام أسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة لمضاهاة المعاملات التي تتضمن عملات مختلفة. غير أنه، لأسباب عملية، غالبا ما يتم استخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة لهذه العملية. وبعد اكتمال عمليتي المطابقة والمضاهاة، يتم تحويل البيانات—عادة باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة—إلى وحدة الحساب المشتركة ثم تجميعها. ومساوئ هذه الطريقة هي عدم الاتساق مع التوصيات الواردة في منهجية ميزان المدفوعات، والتي توصي باستخدام سعر الصرف السائد عندما يحدث التدفق أو خلال فترة زمنية قصيرة جدا، وليس متوسط السعر خلال فترة طويلة.

٤–٢١ وفي الواقع العملي، وتحديدا عندما لا تكون أسعار الصرف متقلبة، فإن استخدام منهجية ثانية قد يؤدي إلى نتائج شبيهة بتلك المترتبة على استخدام منهجية ميزان المدفوعات الموصى بها. وأحد المناهج الممكنة (وإن كان مرهقا) هو جمع البيانات (باستخدام سعر النقطة المتوسطة المطبق على المعاملات) عن قيمة كل معاملة بوحدة الحساب وبالعملة المستخدمة في المعاملة. وإذا كانت المعاملات مسجلة أساسا بكل من وحدة الحساب الوطنية والعملة الأجنبية المقومة بها، سيكون من الممكن إعداد النتائج باستخدام كلا المنهجين البديلين محل الوصف آنفا. والنتائج المترتبة على استخدام الطريقتين يمكن إعدادها من عينة من المعاملات ومقارنتها. ورغم أن هذا الإجراء يزيد من تكلفة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، فإن جمع البيانات بكلا العملتين المعنيتين يتيح مراجعة تبادلية محتملة مما يعني أن المعاملات مقيدة على النحو السليم؛ ويمكن وضع مجموعة من ضوابط المراجعة على أسعار الصرف المستخدمة في التحويل للتحقق من صحة البيانات المبلَّغة. وأي سعر صرف يقع خارج الحدود المحددة سلفا سوف يستدعي التحري عن المعاملة.

وقت القيد

٤–٢٢ من المهم أن تقوم البنوك وجهات الإبلاغ المباشر الكامل بقيد المعاملات في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في نفس الوقت. والقيد المتزامن ينبغي أن تقوم به فرادى البنوك المبلِّغة داخل نظام مغلق نظرا لأن الحفاظ على التوقيت الموحد للقيد يتحقق من خلال مضاهاة القيود التي يتم تمريرها من خلال حساب النوسترو وحساب الفوسترو للبنك مقابل استمارات جمع البيانات التي تستكملها جهة الإبلاغ المباشر الكامل. ويجب إنشاء سجل لأي قيود في «حسابنا لديكم» و«حسابكم لدينا» لا توجد مقابلها استمارات جمع بيانات. وبالمثل، ينبغي تقصي استمارات جمع البيانات التي لا توجد مقابلها قيود في «حسابنا لديكم» و«حسابكم لدينا»، وإلغاؤها في حالة إلغاء المعاملات الأساسية أو عدم اكتمالها.

٤–٢٣ وثمة مثال محتمل آخر وهو عندما يتلقى أحد البنوك شيكا مصرفيا لإرساله بغرض التحصيل— إذ يمكن

قيد الشيك المصرفي عند شرائه من العميل أو عند إرساله للتحصيل أو عند قيام البنك المُراسل بتسجيله.

٤–٢٤ غير أن كافة البنوك في النظام لن تمسك الدفاتر بنفس الطريقة ما لم يُطلَب منها ذلك بموجب القانون. فالبنوك المختلفة قد تكون لديها وجهات نظر مختلفة بشأن وقت تسجيل أصول النقد الأجنبي. وكما أسلفنا، ينبغي أن تقوم البنوك، في الوضع المثالي، بإبلاغ بيانات العملة الأجنبية، وأرصدة البنك من النقد الأجنبي، والأذون والسندات الإذنية للبنوك الأخرى المُرسلة بغرض التحصيل أو المقتناة لأغراض الاستثمار، والأوراق المالية والقروض الخارجية الأخرى. كذلك، ينبغي أن تقوم البنوك بإبلاغ أي خصوم أجنبية. وما لم تُدرَج هذه البنود في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ينبغي جمع البيانات عن المعاملات في الأصول والخصوم المستبعدة والمراكز المناظرة بشكل منفصل وإدراجها في عمليات إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وقد تختار البنوك تسجيل المعاملات في بعض هذه الأصول والخصوم لدى نشوء المطالبات أو عندما تُرسَل المطالبات للتحصيل أو عندما تُسجَّل المبالغ في حسابات النوسترو.

٤–٢٥ وحتى لو قامت كل البنوك بإدراج كافة المعاملات التي تغطيها الأصول والخصوم المذكورة سابقا، واختارت إجراءات إبلاغ مماثلة، قد تكون هناك رغم ذلك اختلافات في التوقيت؛ وعلى سبيل المثال، قد لا يقوم بنكان محليان مشاركان في تسوية نقد أجنبي بتسجيل التسوية في نفس الفترة المحاسبية. وقد ينشأ عن هذه الحالة تفاوت في بند مجموع التسويات؛ ومن ثم يتعين على معدي البيانات التحقق من كل معاملة تسوية كبيرة بين البنوك المحلية وضمان أن جانبي المعاملة تم قيدهما في ذات الفترة. وفي حالة عدم تسجيل الطرفين للمعاملة في نفس الفترة، من الضروري أن يُطلَب من البنوك المبلِّغة تصحيح بياناتها أو إذا لم يكن هذا مناسبا بسبب اختلاف الممارسات المحاسبية، ينبغي لمعدي البيانات إجراء تعديل.

٤–٢٦ وينبغي لمعدي البيانات التحري والإلمام بالممارسات المحاسبية التي تستخدمها البنوك وتحديد أثر هذه الإجراءات المحاسبية على كل من نطاق ووقت إحصاءات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

ممارسات التقييم والتجميع (Bundling) والترصيد

٤–٢٧ قد لا يؤدي نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية إلى تقييمات موحدة. وعلى سبيل المثال، قد يتم تسجيل السلع، طبقا لسعر العقد في فرادى المعاملات، على أساس «فوب» أو «سيف» أو أي أساس آخر. وتستلزم منهجية ميزان المدفوعات أن يسجل معدو البيانات السلع على أساس موحد، وهو أساس «فوب». وعليه، قد يلزم على معدي البيانات إدخال تعديلات تقييمية معينة على إحصاءات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيان ميزان المدفوعات.

٤–٢٨ ويجري تجميع المعاملات عندما تكون هناك عدة معاملات مرتبطة بأكثر من فئة تبويب واحدة مغطاة بعملية سداد واحدة. وعلى سبيل المثال، فإن سداد أحد أقساط القروض قد يتضمن سداد القرض، وسداد الفائدة، وبعض الرسوم لقاء الخدمات المالية. ومن الضروري أن يقوم المتعاملون بإبلاغ العناصر المختلفة، أو أن يتم حساب تقديرات إذا كانت المبالغ المعنية كبيرة.

٤–٢٩ ومثال آخر على التجميع هو تسجيل المعاملات على أساس صاف وليس أساس إجمالي. فبعض مدفوعات النقد الأجنبي قد يغطي عددا من المعاملات الإجمالية المقابلة الدائنة والمدينة؛ وغالبا ما يكون هذا هو الحال مع المعاملات التي تقوم بها الشركات المشغلة في مجالات النقل والسفر والاتصالات وتحويل الأموال والشركات المالية والشركات الداخلة في علاقة استثمار مباشر. وبالتالي، قد يكون من الضروري جمع معلومات إضافية عن أنواع معينة من المعاملات أو من أنواع معينة من الشركات، أو قد يكون من الضروري تقسيم معاملات بعينها إلى الأجزاء المكونة لها.

نطاق النظام المبسط لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤–٣٠ يُستَخدم نموذج نظام مبسط ومغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لتوضيح كيفية عمل هذا النظام لجمع البيانات. ويعتمد النموذج على افتراضات مفادها: (١) أن المقيمين يمكنهم امتلاك حسابات بالنقد الأجنبي لدى البنوك المقيمة؛ وأن هذه الحسابات يمكن استخدامها فقط لأداء المدفوعات لغير المقيمين؛ (٢) لا يُسمَح بالمدفوعات بالنقد الأجنبي بين اثنين من المقيمين؛ (٣) لا يمكن للمقيمين امتلاك حسابات لدى البنوك غير المقيمة؛ (٤) نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يركز على جمع بيانات المعاملات التي تتم من خلال الحسابات المصرفية المراسلة (حساب النوسترو/حساب الفوسترو). وهذه الافتراضات، والتي تصلح في اقتصاد لديه قيود على النقد الأجنبي، يتم الاستغناء عنها لاحقا في هذا الفصل. وبمقتضى هذه الافتراضات، قد يلجأ البنك المقيم «ألف» إلى تسجيل أربعة أنواع من معاملات النقد الأجنبي:

(١) يسدد عميل بنك ما مبلغا بالنقد الأجنبي إلى غير مقيم لقاء تحسين السلع، ويتلقى مبلغا لإعادة بيع السلع إلى غير مقيم آخر. يتم إجراء كل من الدفع والقبض على حساب العميل بالنقد الأجنبي لدى البنك ألف.

(٢) يحصل الفرد المقيم المسافر إلى الخارج على شيكات سياحية بالعملة الأجنبية من البنك ألف. يشتري البنك ألف شيكات سياحية صادرة عن بنك غير مقيم من فرد غير مقيم.

(٣) يُجري البنك ألف معاملة بالنقد الأجنبي مع بنك غير مقيم مراسل بالخارج. وقد تكون هذه معاملات بالنقد الأجنبي أو معاملات أخرى يتم تسويتها بالنقد الأجنبي.

(٤) يُجري البنك ألف معاملة بالنقد الأجنبي مع البنك باء المقيم. وقد تكون هذه المعاملة بغرض تسوية الأرصدة بالعملات المختلفة أو لبيع (أو شراء) النقد الأجنبي إلى (من) البنك المركزي.

٤–٣١ وفي إطار نظام مغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، سوف يقوم البنك بتسجيل مدفوعات/مقبوضات العميل بالنقد الأجنبي بالنيابة عن عميله باستخدام الاستمارة النموذجية ٣–١ ويتم قيد الانخفاض/الزيادة المقابلة في مركز النقد الأجنبي للبنك في معاملات البنك من خلال الاستمارتين ٣–٤ و٣–٥. ويتم قيد المدفوعات والمقبوضات وفقا لغرض (أغراض) المعاملات.

٤–٣٢ وعلى سبيل المثال، في الحالة (١)، إذا دفع عميل البنك «ألف» ١٠٠ وحدة من النقد الأجنبي (العملة y) لشراء سلع من الخارج وتلقى ١٢٠ وحدة من العملة y من بيع السلع في الخارج، سوف يتم تسجيل القيود التالية في النظام المغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية:

الحساب الجاري	**المقبوضات (قيود دائنة)**	**المدفوعات (قيود مدينة)**
السلع	١٢٠	١٠٠
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
البنك والودائع— العملة y	١٠٠– ١٢٠+	

٤–٣٣ وفي الحالة (٢)، تنشأ معاملة كنتيجة قيام بنك محلي ببيع شيكات سياحية لمسافر مقيم. وبموجب الافتراض الذي مفاده أن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يجمع بيانات المعاملات من خلال حسابات النوسترو المصرفية، فإن شراء الشيكات السياحية سوف يتم قيدها في وقت التسوية مع البنك المراسل.[٤] وعلى سبيل المثال، يُجري البنك ألف المعاملات التالية بالعملة y: يشتري ٥٠ وحدة من الشيكات السياحية (الصادرة عن بنك غير مقيم) من المسافرين غير المقيمين ويبيع ٦٠ وحدة من الشيكات السياحية الصادرة عن البنك للمسافر المقيم. من ناحية أخرى، يطالب البنك ألف ب ٥٠ وحدة كتسوية للشيكات السياحية المشتراة ويدفع ٦٠ وحدة كتسوية للمطالبة من جانب البنوك غير المقيمة التي اشترت شيكات سياحية صادرة عن البنك. وتكون قيود نظام إبلاغ المعاملات الدولية الملائمة لمعاملات التسوية كتالي:

الحساب الجاري	**المقبوضات (قيود دائنة)**	**المدفوعات (قيود مدينة)**
الخدمات—سفر	٥٠	٦٠
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
البنك، ودائع— العملة y	٦٠– ٥٠+	

٤–٣٤ ومثال للحالة (٣) هي معاملة بالنقد الأجنبي يقوم فيها البنك ألف ببيع ٢٠ وحدة من العملة y مقابل ٢٤ وحدة من العملة z إلى بنك غير مقيم (وحدة واحدة من العملة y تساوي ١,٢ وحدة من العملة z). وتكون قيود نظام إبلاغ المعاملات الدولية الملائمة كتالي:

الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
البنك، ودائع— بالعملة y	٢٠–	
البنك، ودائع— بالعملة z (القيمة معروضة بالعملة y)	٢٠+	

٤–٣٥ وتغطي الحالة (٣) أيضا معاملات بخلاف معاملات النقد الأجنبي. وعلى سبيل المثال، قد يحصل البنك ألف (بتكلفة ٥ وحدات من العملة y) على خدمات محاسب غير مقيم؛ ويتلقى عمولة قدرها ٦ وحدات على بيع الشيكات السياحية الصادرة بالنيابة عن بنك غير مقيم؛ ويؤدي مدفوعات لأصل الدين والفائدة قدرها ٣٧ وحدة و٨ وحدات، على التوالي، على قرض ما. وسوف يتم أداء المدفوعات لقاء كل هذه البنود من خلال حساب (النوسترو) بالنقد الأجنبي للبنك ألف لدى بنك غير مقيم.

[٤] إذا كان نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يرصد معاملات شراء وبيع النقد الأجنبي، تُسجَّل هذه المعاملة في وقت شراء الشيكات السياحية.

وينبغي تسجيل القيود التالية في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية:

الحساب الجاري	المقبوضات (قيود دائنة)	المدفوعات (قيود مدينة)
الخدمات—خدمات الأعمال الأخرى (المحاسبة)		٥
الخدمات — المالية	٦	
للدخل الأولي—الفائدة		٨
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
البنك—قروض		٣٧–
البنك—ودائع بالعملة y	–٥ –٨ –٣٧ ٦+	

٤–٣٦ والقيود للحالة (٤) مماثلة لقيود معاملات النقد الأجنبي المسجلة في الحالة (٣). وعلى سبيل المثال، يبيع البنك ألف ٢٥ وحدة من العملة y إلى بنك مقيم آخر باء و٣٣ وحدة من العملة y إلى البنك المركزي. وتجري التسوية بالعملة المحلية (وحدة واحدة من العملة y تساوي وحدة واحدة من العملة المحلية). ويجب تسجيل القيود التالية في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية:

الحساب المالي	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
البنك، ودائع		
البنك ألف—العملة y	–٢٥ –٣٣	
البنك باء—العملة y	+ ٢٥	
البنك المركزي—العملة y	+ ٣٣	

٤–٣٧ وفي كافة الحالات الموصوفة آنفا، سوف تنخفض أو تزيد مقتنيات البنوك المحلية من النقد الأجنبي في حسابات النوسترو لدى البنوك غير المقيمة.

تجميع النتائج

٤–٣٨ وباستخدام الأمثلة الواردة في الفقرات أعلاه، يوضح الجدول ٤–١ تجميع نتائج عملية جمع البيانات

الجدول ٤–١: ملخص معاملات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من الأمثلة السابقة (بالعملة y)

	دائن (مقبوضات)	مدين (مدفوعات)
ملخص، **البنك ألف، بالعملة y**		
الحساب الجاري		
السلع	١٢٠	١٠٠
الخدمات—		
السفر	٥٠	٦٠
أخرى	٦	٥
الدخل الأولي		٨
الحساب المالي	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
البنك—القروض		٣٧–
العملة الأجنبية لدى البنك	–١٠٠–٦٠–٢٠–٥–٨–٣٧–٢٥–٣٣ +١٢٠+٥٠+٦	
ملخص، **البنك ألف، بالعملة z**	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي—		
العملة الأجنبية لدى البنك	٢٠+	
ملخص، **العملة المحلية لدى البنك ألف**	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
	٢٥+٣٣+	

الجدول ٤-١: ملخص معاملات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من الأمثلة السابقة (بالعملة y) (تتمة)

	دائن (مقبوضات)	مدين (مدفوعات)
ملخص، **البنك باء، بالعملة y**	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي—		
العملة الأجنبية لدى البنك	٢٥+	
ملخص، **البنك باء، بالعملة المحلية**	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
	٢٥−	
ملخص، **البنك المركزي، بالعملة y**	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي—		
الأصول الاحتياطية	٣٣+	
ملخص، **العملة المحلية لدى البنك المركزي**	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
	٣٣−	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: سعر التحويل من العملة y إلى العملة z هو ١ إلى ١٫٢ ومن العملة y إلى العملة المحلية هو ١ إلى ١. القيود بالعملة المحلية هي بين اثنين من المقيمين ولا يتم إبلاغها في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية؛ غير أنها موضحة لأغراض الموازنة.

لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي البداية، يجب إعداد النتائج حسب البنك والعملة. وعند تجميع النتائج، من المهم تسجيل كل المعاملات المهمة؛ وينبغي موازنة النتائج حسب البنك والعملة.

٤-٣٩ والخطوة التالية في عملية التجميع هي مطابقة التدفقات والمراكز. ويمكن إجراء المطابقة عن طريق مقارنة المراكز الافتتاحية والختامية في العملات الأجنبية (حسب البنك والعملة) مع مجموع قيود الزيادة والانخفاض. وتقوم البنوك بإبلاغ بيانات المراكز الافتتاحية والختامية لكل حساب تحت المتابعة (بما في ذلك حسابات النوسترو وحسابات الفوسترو) أو يتم تجميع تلك البيانات حسب العملة. ويوضح الجدول ٤-٢ مطابقة ينبغي فيها أن يكون المركز الافتتاحي مضافا إليه قيود الزيادة ناقص قيود الانخفاض مساويا للمراكز الختامية للبنوك بالعملة الأجنبية (بافتراض عدم وجود تغيرات سعرية أو تغيرات أخرى). وأي تفاوت يتم اكتشافه في عملية المطابقة هذه يتم الإشارة إليه في عمود التغيرات الأخرى. وفي نظام مغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يجب أن يحصل معدو بيانات ميزان المدفوعات على مطابقة كاملة؛ فأي تفاوت يشير إلى أخطاء أو حالات سهو في البيانات. ويوضح الجدول ٤-٢ أن مجموع قيود الزيادة مطروحا منها مجموع قيود النقصان يمثل التغيرات في مراكز العملة الأجنبية للبنوك الموضحة في الجدول ٤-١؛ وبالتالي، تكون المطابقة الكاملة قد تحققت.

تعديل نموذج النظام المبسط لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية

٤-٤٠ نموذج النظام المبسط لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية الوارد في الفقرات السابقة يستند إلى الافتراضات المناسبة للاقتصادات التي تفرض قيودا على النقد الأجنبي. أما في الاقتصادات التي ألغيت فيها هذه القواعد التنظيمية أو تم تخفيفها، فمن المفترض تعديل النظام بحيث:

- يبلِّغ المقيمون الذين يمتلكون حسابات مع بنوك غير مقيمة تفاصيل معاملات وأرصدة الحساب.
- تتم متابعة المعاملات التي تُجرى من خلال حسابات غير المقيمين لدى البنوك المقيمة. ففي إطار نظام مغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، سوف يتم تسجيل المعاملات التي تتم من خلال هذه الحسابات مع كل من الأطراف المقابلة المقيمة وغير المقيمة؛ ولكن تلك التي تتم مع الأطراف المقيمة سوف تصنَّف على أنها محايدة.
- تبلِّغ جهات الإبلاغ المباشر الكامل تفاصيل معاملاتها غير النقدية—مثل منح ائتمان تجاري أو قروض—مع غير المقيمين والمراكز المقابلة.

٤- ٤١ ومن الأمور المهمة في جمع البيانات بالنسبة لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية هي إدراج الوحدات المصرفية الخارجية (الاوفشور) التي تنشأ في الاقتصاد المعني. وغالبا ما تصنِّف القواعد التنظيمية الحالية في

الجدول ٤–٢: مطابقة المراكز الافتتاحية والختامية مع المعاملات (بالعملة y)

	المركز الافتتاحي بالعملة الأجنبية	زيادة	انخفاض	تغيرات أخرى	المركز الختامي بالعملة الأجنبية
البنك ألف	١,١٢٠	١٩٦+	٢٨٨–		١,٠٢٨
العملة y	١,٠٠٠	١٧٦+ [+١٢٠+٥٠+٦]	٢٨٨– [–١٠٠–٦٠–٢٠–٥ –٨–٣٧–٢٥–٣٣]		٨٨٨
العملة z	١٢٠	٢٠+			١٤٠
البنك باء					
العملة y	١,٠٢٢	٢٥+			١,٠٤٧
البنك المركزي					
العملة y	٩٩٩	٣٣+			١,٠٣٢
المجموع	٣,١٤١	٢٥٤+	٢٨٨–		٣,١٠٧

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: قيم المراكز الافتتاحية معطاة وليست مشتقة من الحسابات. سعر التحويل من العملة y إلى العملة z هي ١ إلى ١,٢.

الاقتصادات الشركات الخارجية (المصرفية وغير المصرفية) ككيانات غير مقيمة. وعلاوة على ذلك، يُسمَح للبنوك الخارجية عادة بقبول ودائع من غير المقيمين فقط وتقديم قروض لهم. ولأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، يتعين معاملة الوحدات المصرفية الخارجية ككيانات مقيمة في الاقتصادات حيث يتم تأسيسها. ونفس المعاملة ينبغي أن تطبق في حالة الشركات الخارجية غير المصرفية التي تتأسس في الاقتصاد (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي — الطبعة السادسة، الفقرتين ٤–١٣٤ و٤–١٣٥، فيما يتعلق بإقامة الشركات التي لا يكون لها وجود مادي أو وجودها المادي ضئيل). وبالتالي، ينبغي إدراج المعاملات والمراكز بين هذه الشركات وغير المقيمين في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ويتعين على البنوك الخارجية إبلاغ المعاملات والمراكز المقابلة مع العملاء غير المقيمين تبعا لنفس القواعد المستخدمة في حالة البنوك الأخرى المقيمة. وإذا كانت الشركات المقيمة تمتلك حسابات لدى بنوك خارجية، قد تستخدم الحسابات لتسوية المعاملات مع غير المقيمين؛ وينبغي قياس هذه المعاملات في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ومن المهم أن يتأكد معدو البيانات من أن ترتيبات الإبلاغ تغطي كافة متطلبات ميزان المدفوعات وتجنب السهو أو التكرار في البيانات.

قياس المعاملات غير النقدية

٤–٤٢ يمكن لنظام مغلق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أن يوفر بيانا كاملا للمعاملات التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين وتنطوي على مدفوعات نقدية عبر الحدود. ويجمع هذا النظام أيضا بيانات بعض المعاملات غير النقدية التي تقع بين مقيمين وغير مقيمين ولا تنطوي على مدفوعات نقدية. ومثل هذه المدفوعات تُبلغها جهات الإبلاغ المباشر الكامل باستخدام الاستمارة النموذجية رقم ٣–٣ الواردة بالملحق ٨.

٤–٤٣ وتتضمن الأمثلة على المعاملات غير النقدية، التي يمكن لجهات الإبلاغ المباشر الكامل تسجيلها، الصادرات والواردات المموَّلة بقروض قد لا تنطوي على مدفوعات نقدية. وعلى سبيل المثال، قد يتعاقد أحد المصّدرين مع مؤسسة مالية لتقديم التمويل إلى مستورد غير مقيم، ويتقاضى المصّدر الأموال بالعملة المحلية عن طريق المُقرِض. وبالتالي، قد لا يكون هناك قيد في حساب نوسترو (أو فوسترو) مصرفي إلى أن يتم سداد القرض، وعندئذ تُسجَّل المعاملة (بالشكل الصحيح) كسداد قرض وليس كتصدير. وبالمثل، قد يقترض أحد المستوردين أموالا لشراء سلع بالخارج. وفي معظم الظروف، فإن الأموال المقترَضة سوف تنتقل مباشرة من المموِّل إلى المصّدر غير المقيم، ومن ثم لن ينطوي ذلك على سداد نقدي.

٤–٤٤ وتشمل الأمثلة على المعاملات غير النقدية الأخرى إعادة جدولة الديون، وإلغاء الدين (باتفاق كلا الطرفين)، والأرباح المُعاد استثمارها، والتحويل من أرباح الأسهم إلى حصص الملكية، والتحويل من الفائدة والدين إلى حصص الملكية وما إلى ذلك.

إعداد بيان ميزان المدفوعات

٤–٤٥ يقدم هذا الجزء مواضيع عامة تتعلق بإعداد بيان ميزان المدفوعات بناء على بيانات يتم جمعها من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويتم وصف

استخدام بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في إعداد عناصر ميزان المدفوعات بمزيد من التفاصيل في الفصول التالية من المرشد والمخصصة لعناصر ميزان المدفوعات.

٤–٤٦ ورغم أن معظم معدي البيانات يفضلون استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات بند السلع في ميزان المدفوعات، فإن معدي البيانات في بعض الاقتصادات يستخدمون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيانات حساب السلع الذي قد يلزم تعديله بعدد من الطرق.

٤–٤٧ وفما يتعلق بالتغطية، فإن السلع المموَّلة بقروض، والسلع التي تشكل جزءا من برامج المعونة الأجنبية، والسلع المتداولة بين مؤسسات الاستثمار المباشر هي أمثلة على المعاملات السلعية التي قد لا يتم رصدها في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وينبغي تحديدها وإدراجها. وأي تعديل يتم على بند السلع في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يمثل أحد جانبي المعاملة. ويجب فحص مصادر البيانات للتأكد من تغطية القيود المقابلة وإجراء تعديل مقابل في البند الآخر في الحساب إذا اقتضى الأمر.

٤–٤٨ وتسجل قيمة السلع التي تم سداد مقابلها مقدما أو السلع المبيعة بائتمان قصير الأجل في كثير من نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عندما يتم السداد. وبالتالي، فإن الفترة التي يُسجَّل فيها السداد قد تختلف عن الفترة التي تتغير فيها ملكية السلع. ومن الممكن قيد السلع والتدفقات التمويلية المرتبطة بها إذا ما تم جمع بيانات تكميلية تدل على الفترة التي تغيرت فيها ملكية السلع أو تم شحنها. ويمكن إجراء هذه المطابقة أيضا من خلال مراجعة بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عن المدفوعات المسددة مقابل السلع مع بيانات الإقرارات الجمركية عن واردات وصادرات السلع. وهذه المطابقة يمكن إجراؤها على الأقل للمعاملات عالية القيمة المهمة. وعلى سبيل المثال، في فترة معينة، قد يُستَخدم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لتحديد عائدات تصدير قدرها ٢٤٠ وحدة، ٢٠ منها تمثل دفعات مقدمة مقابل سلع سيتم تسليمها في فترة لاحقة و٢١ منها تمثل سلعا تم تسليمها في فترة سابقة. وتحدد المصادر التكميلية التسليم المدفوع مقدما لعدد ٢٣ وحدة من السلع وتسليم ٢٧ وحدة من السلع سيتم سداد مقابلها في تاريخ لاحق. والنتائج تكون كتالي:

الحساب الجاري	المقبوضات (قيود دائنة)	المدفوعات (قيود مدينة)
السلع	٢٤٠–٢٠–٢١+٢٣+٢٧	
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الإئتمانات التجارية	–٢١	+٢٠
والسلف	+٢٧	–٢٣
بنك، ودائع، بالعملة الأجنبية	+٢٤٠	

٤–٤٩ وعندما يُقيَّد تغير ملكية السلع وسداد مقابلها في فترات مختلفة، قد يلزم إجراء تعديل زمني. ومثل هذه التعديلات ستكون ضرورية لمعاملات السلع التي تنطوي على دفعات مقدمة أو الائتمانات التجارية الأخرى. وسوف يلزم إجراء تعديلات مقابلة في الحساب المالي لتسجيل المعاملات الناشئة عن إنشاء وإطفاء هذه الأصول والخصوم قصيرة الأجل.

٤–٥٠ وبالنسبة للسلع والخدمات المعينة التي يتم توفيرها في إطار برامج المعونة الأجنبية (والتي يسدد المانح مقابلها للمورد) فلن تقيد كمعاملات نقدية في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وينبغي لمعدي البيانات تحديد هذه المعاملات وتسجيلها في ميزان المدفوعات. وفي المثال التالي، يقدم مانح للمعونة مساعدات غذائية لاقتصاد آخر ويسدد مقابلها لمُنتِج الغذاء في الاقتصاد الأم. وتكون قيود ميزان المدفوعات الناتجة كالتالي:

الحساب الجاري	المقبوضات (قيود دائنة)	المدفوعات (قيود مدينة)
للاقتصاد المصدر		
صادرات السلع	٧٣	
الدخل الثانوي— تحويلات (معونة أجنبية)		٧٣
للاقتصاد المستورد		
واردات السلع		٧٣
الدخل الثانوي— تحويلات (معونة أجنبية)	٧٣	

٤–٥١ وفيما يتعلق بالتقييم، من المهم تحديد الأساس الذي يتم بناء عليه استيراد أو تصدير السلع. وبالنسبة للواردات والصادرات المقيدة على أساس «فوب»، ليس هناك حاجة للتعديل. أما تجارة السلع المقيدة بناء على أساس آخر، فمن الضروري إدخال تعديلات. وعلى سبيل المثال، في حالة

السلع المتداولة على أساس «سيف»، ينبغي تحديد عناصر التأمين والشحن حتى يمكن تحويل التقييمات إلى أساس «فوب».

٤–٥٢ وبالنسبة للنقل والسفر، عادة ما يكون من الضروري تعزيز بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عن شركات النقل والسفر لضمان جمع ما يكفي من البيانات وتبويبها على النحو السليم. وقد يلزم تعزيز قياس نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للسفر ليأخذ في الاعتبار المعاملات التي تتضمن أوراق البنكنوت والعملات المعدنية الأجنبية التي لا تمر من خلال النظام المصرفي المحلي.

٤–٥٣ ويمكن الحصول من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على إحصاءات جيدة بالقدر المعقول عن الخدمات الأخرى. وهذه الإحصاءات تعكس الوقت الذي يتم فيه أداء السداد مقابل الخدمات وليس الوقت الذي يتم فيه تقديم هذه الخدمات. ومعظم معدي البيانات الذين يستخدمون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يعتبرون أن بيانات المدفوعات تُقارِب إلى حد كبير البيانات عن الوقت الذي تم فيه تقديم هذه الخدمات. ولكن قد يكون من المفيد لمعدي البيانات الحصول على معلومات عن هذه العلاقات للتأكد من صحة هذا الرأي.

٤–٥٤ ويجب تسجيل الدخل لدى استحقاقه وليس عند تلقيه أو سداده فعليا. فمعظم معدي البيانات الذين يستخدمون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ينظرون إلى بيانات المدفوعات على أنها مقاربة مناسبة، في العديد من الحالات، للوقت الذي يستحق فيه الدخل. ولكن ينبغي لمعدي البيانات تعديل بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في ما يتعلق بأرباح الاستثمار المباشر المعاد استثمارها وفي الحالات الكبيرة التي يستحق فيها دخل الفائدة دون تسديده (على سبيل المثال، السندات بخصم كبير، والسندات بقسيمة صفرية، والأذون المخصومة، ومتأخرات الفائدة). وفي هذه الحالات، ينبغي لمعدي البيانات الاحتفاظ بجدول خاص، أو جمع معلومات تكميلية، لإجراء التعديلات الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم التأكد من الفصل بين معاملات الدخل ومعاملات الحساب المالي بوضوح في إحصاءات نظام إبلاغ بياناتٍ المعاملات الدولية. وعلى سبيل المثال، في بعض النظم يُبلِغ المتعاملون بيانات تسديدات القروض ومدفوعات الفائدة كبند واحد. ومثل هذا النوع من الإبلاغ قد يحدث مثلا في حالات التأجير التمويلي، وفي هذه الحالات يجب أن يقوم معدو البيانات بالتمييز بين عناصر الدخل ومدفوعات تسديد القرض.

٤–٥٥ وبالنسبة للتحويلات المسجلة في إحصاءات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية فعادة ما يتم إبلاغ بياناتها في وقت السداد. ومعظم معدي البيانات الذين يستخدمون نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يعتبرون أن بيانات المدفوعات مقارِبة إلى حد معقول لأوقات تغير الملكية في الموارد الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري قيد أي تحويلات عينية (خاصة تلك التي تشكل جزءا من المساعدة الإنمائية الأجنبية والمعونة العسكرية) لا تشملها إحصاءات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

٤–٥٦ معاملات الحساب المالي المقيسة بإحصاءات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تميل إلى أن تتطابق مع شرط ميزان المدفوعات بشأن وقت قيد التدفقات المالية—أي عندما يحدث الاستثمار وعندما تقع السحوبات من القروض وتسديداتها. ومع ذلك، يجب أن يشمل الحساب المالي أيضا المعاملات المالية التي لم تُرصَد في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كالزيادات في المطالبات أو الخصوم نتيجة لأرباح الأسهم التي تم الإعلان عنها أنها مستحقة الدفع ولكن لم تسدد بعد، أو السلع أو الخدمات المقدمة بالائتمان. وقد يلزم على معدي البيانات تعزيز إحصاءات إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ببيانات عن المعاملات المالية التي قد لا يقيسها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (مثل القروض التي تشتمل على تمويل تجاري، وإعادة جدولة الديون، وإلغاء الديون، والتحويلات من الدين إلى حصص الملكية). كذلك سوف تُسجَل في الحساب المالي قيود مقابلة للتعديلات التي يتم إدخالها على بنود أخرى في إحصاءات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية والتي تتضمن بنودا مالية (مثل السلع التي تشتمل على ائتمان تجاري ودفعات مقدمة، والفائدة المستحقة ولكن لم تسدد).

٤–٥٧ وسوف تُدرَج معاملات الأصول الاحتياطية في إحصاءات نظام إبلاغ المعاملات الدولية إذا كان البنك المركزي (أو المؤسسة الأخرى المسؤولة عن إدارة الأصول الاحتياطية) أحد جهات الإبلاغ ببيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويتم الإبلاغ من جانب البنك المركزي وفقا لنفس قواعد الإبلاغ المتبعة في حالة البنوك التجارية؛ غير أنه ينبغي أن تتضمن قائمة الرموز للبنك المركزي رموزا محددة للمعاملات الخاصة بالأصول الاحتياطية (مثل حيازات حقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي). ومع ذلك، نظرا للخصائص الفريدة للأصول الاحتياطية وأهمية عزو الأصول على نحو صحيح للأصول الرسمية، يتعين جمع بيانات مفصلة عن المعاملات في الأصول الاحتياطية من وحدة البنك المركزي المنوط بها إدارة الأصول الاحتياطية.

٤–٥٨ وللتأكد من أن المعاملات غير المغطاة في نظام إبلاغ البيانات الدولية مشمولة في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ينبغي جمع بيانات إضافية من خلال استمارات تكميلية وإضافتها إلى النظام الأساسي لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وعلى سبيل المثال، يجب إعداد استمارات تكميلية لقياس أرباح الاستثمار المباشر المعاد استثمارها، والنقل، والسفر،

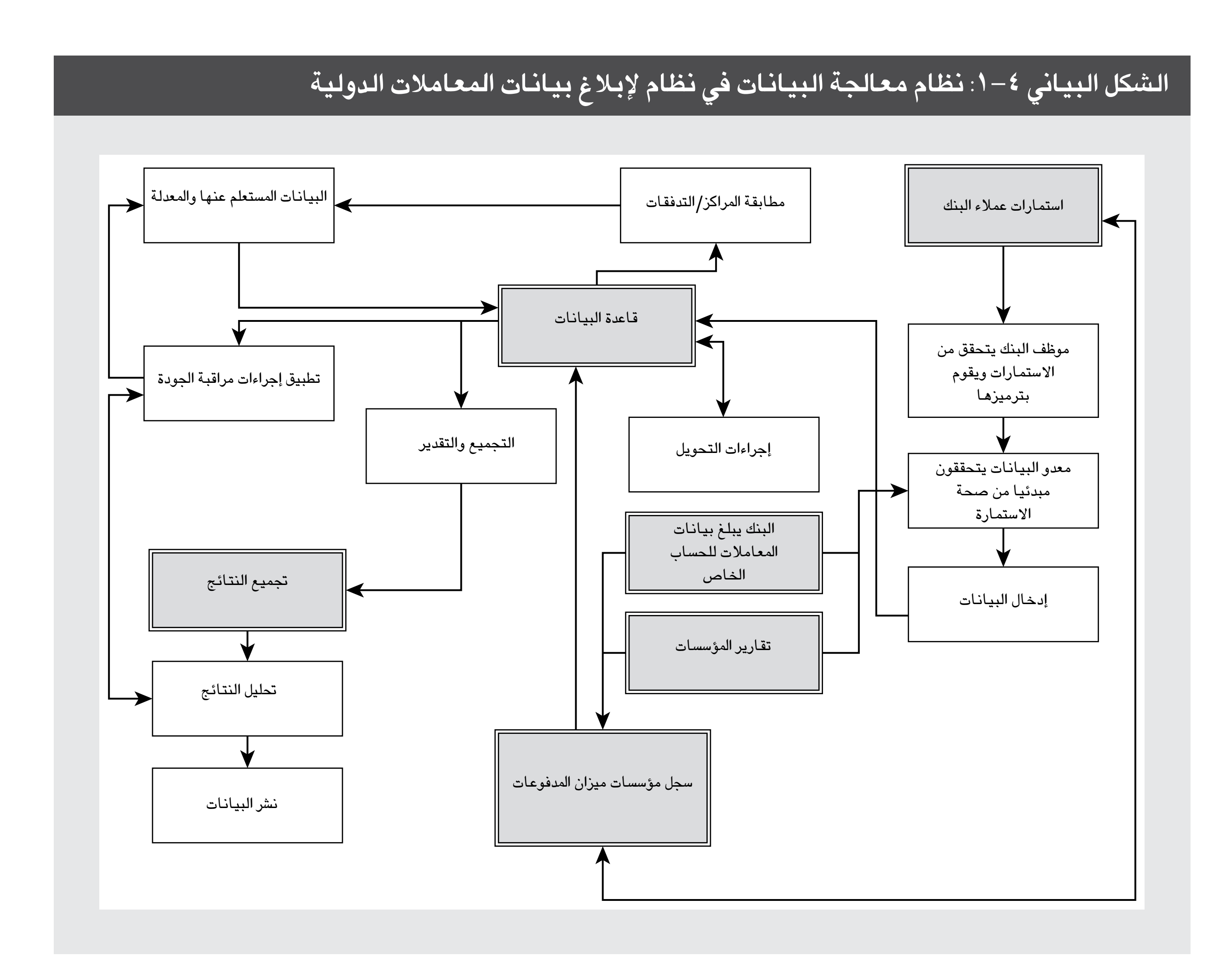
والتأمين، وخلافه. وينبغي لمعدي البيانات مضاهاة البيانات التي يتم جمعها من خلال الاستمارات الإضافية مع بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لتجنب الازدواجية.

جمع البيانات ومعالجتها

٤–٥٩ يحتوي هذا القسم على ملخص لخصائص جمع البيانات التي تنطبق على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويتضمن الفصل الثاني مزيدا من التفاصيل. ويعرض الشكل البياني ٤–١ أنشطة المعالجة الرئيسية في نظام نمطي لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. فهو يرسم ملامح نظام ممثِل؛ وقد تستخدم النظم الفعلية مناهج مختلفة نوعا ما. ويوضح الشكل ثلاثة أنواع من المدخلات الأساسية: استمارات عملاء البنك (يُكملها عملاء البنك أو موظف البنك بناء على معلومات مقدمَة من العميل)، وتقارير البنك (تُكملها البنوك)، وتقارير الشركات (تُكملها جهات الإبلاغ المباَشر الكامل والجزئي عن الحساباتَ لدى البنوك غير المقيمة، والمعاملات غير النقدية، ومراكز الأصول والخصوم الخارجية). ويتم التحقق من صحة استمارات عملاء البنك بواسطة البنوك التي تتلقى الاستمارات وتقدمها لمعدي بيانات ميزان المدفوعات أو تدخلها في قاعدة بيانات تقارير العملاء. ومثاليا، ينبغي أن تتضمن استمارات العملاء لأوامر الدفع خانات مرتبطة بإبلاغ بيانات ميزان المدفوعات؛ وتُخزَّن تلك المعلومات في نظام البنك. ولدى البنوك تطبيقات تسترجع تلك البيانات وتقدمها لمعدي بيانات ميزان المدفوعات في صيغة متفق عليها.

٤–٦٠ ويتولى موظف البنك في هذه المرحلة ترميز الاستمارات التي لم يقم العميل بترميزها. ويحصل معدو بيانات ميزان المدفوعات على قادة بيانات تقارير عملاء البنك، بالإضافة إلى التقارير التي تُكملها البنوك. ومن المهم جدا تقديم البيانات إلكترونيا؛ إذ إنَ ذلك يخفف من عبء معالجة البيانات الواقع على كاهل معدي البيانات. بعدها يتم إدخال البيانات في قاعدة بيانات معدي البيانات وتخضع للتحقق المبدئي من صحتها—وهي خطوة مهمة لتحديد أي أخطاء واضحة، مثل الخانات غير المكتملة أو الترميز غير الدقيق. كما تتم إجراءات أخرى لمراقبة الجودة.

الشكل البياني ٤–١: نظام معالجة البيانات في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية



٤–٦١ وإجراءات مراقبة الجودة قد تتضمن: (١) التحقق من سعر التحويل بين القيمة بالعملة الأجنبية والقيمة بالعملة المحلية في حالة إبلاغ بيانات القيمتين؛ (٢) التحقق من قابلية المقارنة لأنماط المعاملات التي تبلغها الشركات من فترة إلى أخرى؛ (٣) إعداد قائمة بالمعاملات الكبيرة التي قد تؤثر على النتائج الكلية. ويمكن الاستعلام من البنوك أو الشركات المبلغة عن المعاملات الكبيرة؛ وقد تؤدي الردود إلى تعديلات في قاعدة البيانات. وثمة إجراء آخر من إجراءات مراقبة الجودة يتألف من مطابقة المراكز والتدفقات المبلَّغة لفرادى البنوك المبلِغة ولفرادى الشركات. وينطوي هذا الإجراء على مقارنة البيانات من كافة المصادر وفحص القيم المتبقية—وهي أنشطة قد تؤدي بدورها إلى استعلامات عن البيانات وتعديلات فيها. ويمكن عندئذ تحويل قيم المعاملات إلى العملة المحلية في حالة عدم جمع بيانات القيمة بالعملة المحلية.

٤–٦٢ ونظرا لتعقد نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية وحجم المعاملات المغطاة، عادة ما يلزم توافر نظام كبير لمعالجة البيانات باستخدام الحاسب الآلي. ولحساب المتطلبات من الموارد في هذا الصدد، من المهم تحديد ما يلي كميا: (١) حجم السجلات التي ستتم معالجتها؛ (٢) ومتوسط عدد الأحرف لكل سجل سيتم إدخاله وتخزينه؛ (٣) وأعداد الاستجوابات والجداول التي سيتم تقديمها ووتيرة التقديم؛ (٤) وعدد العاملين اللازمين لتنظيم هذه العملية بكفاءة.

٤–٦٣ ويتطلب العديد من نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أعدادا كبيرة من موظفي معالجة البيانات للتحقق من البيانات وترميزها وإدخالها. ويمكن خفض عدد الموظفين بشكل كبير باستخدام عمليات الحاسب الآلي—وخاصة، النقل الإلكتروني للبيانات من مُبلغ البيانات إلى معد البيانات. وينبغي مراقبة عمل موظفي معالجة البيانات لتحديد أي أخطاء ومن ثم تصحيحها. وفي بعض النظم، يخضع عمل كل مسؤول ترميز للمراجعة من مسؤول آخر. وقد تكون هذه العملية مكلفة، كما أن مجرد مراجعة عمل أحد المسؤولين بمعرفة مسؤول آخر قد لا يؤدي إلى تحديد كافة الأخطاء.

٤–٦٤ والأكثر فعالية في هذا المجال هي إجراءات مراقبة الجودة التي تسمح بمستوى يسير من الخطأ مع تحديد الأخطاء الجسيمة وأسبابها الأساسية. ويتعين وضع إجراءات لفحص كافة المعاملات الكبيرة وعينة من المعاملات الأصغر. وينبغي أن يتسم الفاحصون بدرجة عالية من المهارة. فإذا تجاوز معدل الخطأ في عينة من السجلات المفحوصة المستوى المقبول بالنسبة لموظف الترميز، يتعين فحص عينة أكبر من عمل هذا الموظف. وإذا وُجِدَ أن معدل الخطأ في تلك العينة أكبر من المسوح به، ينبغي اتخاذ إجراء تصحيحي—بما في ذلك، في الحالة القصوى، إعادة ترميز مجموعات كاملة من البيانات. ومن المرجح أن يؤدي هذا النوع من إجراءات مراقبة الجودة إلى الكشف عن فرادى مواطن الضعف وتحسين مهارات القائمين بأعمال الترميز وتحسين جودة البيانات مقارنة بإجراءات الفحص الكامل.

٤–٦٥ وعند وضع نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يجب التشديد على اشتراطات معدي البيانات والمتمثلة في إعداد إحصاءات مفصلة وحديثة ودقيقة. وينبغي لمعدي البيانات تحديد أولويات في هذه المجالات وينبغي اختيار استراتيجية جمع البيانات وفقا لتلك الأولويات. وعلى سبيل المثال، قد يكون من الممكن استيفاء شرط حداثة البيانات على أفضل وجه من خلال الاستخدام الحصيف لأساليب التقدير، مما سيؤثر بالطبع على استراتيجية جمع البيانات.

٤–٦٦ وأحد العناصر المهمة لنظام جيد لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية هو التواصل (من خلال الاجتماعات المنتظمة مثلا) بين معدي البيانات ومبلغي البيانات—خاصة موظفي البنوك والشركات المشاركة في المعاملات الدولية عالية القيمة. ويمكن التفاعل مع مبلغي البيانات من خلال اجتماعات المجموعات الصغيرة أو من خلال الندوات الأوسع للمجيبين. ويمكن في هذه الندوات استعراض استمارات الإبلاغ ونظام الترميز، كما يمكن أن تخدم هذه الندوات كمكان لتدريب المجيبين على المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات (مثل مفهوم الإقامة أو مركز المصلحة الاقتصادية الغالبة أو الفئات الوظيفية أو الأدوات المالية). كذلك يمكن لهذه الندوات أن تناقش الأخطاء والتناقضات الرئيسية المحددة في البيانات المبلَّغة والتعديلات التي يتعين إدخالها على نظام التبويب واستمارات الإبلاغ بغية تحسين الإبلاغ. ومثل هذا التفاعل من شأنه تيسير التبويب الصحيح للمعاملات ومراقبة فرادى البنوك أو الشركات حتى يتسنى فحص البيانات والتحقق من صحتها وإبقاء معدي البيانات على اطلاع مستمر بالمستجدات المؤثرة على ميزان المدفوعات.

٤–٦٧ وينبغي أن تتضمن عملية تلخيص السجلات وتحليل المجملات تقديرات عدم الرد وأي زيادة في النتائج لمراعاة الحدود الفاصلة. وقد يؤدي التحليل إلى إعادة تفعيل بعض إجراءات مراقبة الجودة، والتي—بدورها—قد تؤدي إلى استعلامات وتعديلات جديدة. وقد يلزم توليد مجملات جديدة؛ وهذه عملية متكررة. ويتم إصدار النتائج بعد أن يعرب معدو البيانات عن قناعتهم بجودة البيانات.

٤–٦٨ ويوضح الشكل البياني ٤–١ العلاقة بين سجل شركات ميزان المدفوعات وقاعدة بيانات سجل الوحدات. وقد تستخدم البيانات من سجل الشركات لتبويب المعاملات حسب القطاع والنشاط الاقتصادي. وقد توفر تقارير الشركات معلومات إضافية—مثل تغيير الأسماء—لسجل شركات ميزان المدفوعات. كذلك يبين الرسم البياني العلاقة

المهمة بين استمارات عملاء البنك وسجل ميزان المدفوعات. وتوضح هذه العلاقة مضاهاة بيانات المعاملات مع الشركات وتحديد الشركات الجديدة لإدراجها في السجل.

نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر للبيانات

المميزات

٤–٦٩ ربما أهم ما يميز نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية هي قدرته على تقديم معلومات لمعدي البيانات بأسلوب يتسم بسلامة توقيتها ومعدل تواترها، ذلك لأن البيانات تُسجَّل بوجه عام في لحظة تسوية المعاملات. ومن شأن استخدام النظام المالي لأسلوب نقل التقارير الإلكتروني أن يسهم في حداثة وتواتر البيانات المتاحة.

٤–٧٠ وبالنسبة للاقتصادات التي لديها نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية مشتق من ضوابط الصرف الأجنبي، فإن ذلك يمثل مصدرا للبيانات يتسم بفعالية التكاليف لأنه يستخدم إطارا تنظيميا ومؤسسيا لإبلاغ البيانات ويتسم بمعالم واضحة ومعدا خصيصا لمراقبة الصرف الأجنبي. ومن المرجح أن يظل محتفظا بفاعلية تكاليفه بالنسبة للهيئة القائمة بإعداد البيانات حتى بعد إلغاء ضوابط الصرف الأجنبي، وذلك بافتراض أن تظل إجراءات معالجة البيانات سارية بعد إلغاء ضوابط الصرف الأجنبي.

٤–٧١ وبالنسبة لنُظُم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ذات التصميم الجيد وتعمل ضمن نظام يطبق ضوابط الصرف الأجنبي فغالبا ما تكون دقيقة، لأنها تعتمد بوجه عام على مبادئ توجيهية لإبلاغ البيانات تتسم بدرجة عالية من الشمول وهي مصممة في الأصل للرقابة ومن ثم تتسم بدرجة عالية من التفصيل. وعادة ما تكون فرصة حصول معدي البيانات على البيانات أكثر سهولة نظرا لأن مقدمي البيانات (البنوك عموما) خاضعين لرقابة السلطة المعنية بإعداد البيانات (البنك المركزي) وبالتالي تخضع للتشريعات المعنية بإجراءات جمع البيانات والإبلاغ. وإذا كانت السلطة المعنية بإعداد البيانات جهة غير البنك المركزي، ينبغي إصدار القوانين التنظيمية التي من شأنها أن تتيح لمعدي البيانات الحصول على البيانات الأولية التي تقدمها البنوك.

٤–٧٢ وتتسم نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية التي لا تنطوي على حدود فاصلة للإبلاغ بأنها كافية عموما لإعداد بيانات المعاملات ذات المبالغ الصغيرة، مثل الدخل والخدمات والتحويلات الشخصية.

العيوب

٤–٧٣ يمثل سوء التبويب إحدى المشكلات المتكررة في نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ذلك لأن الجزء الأكبر من المعاملات يتم تبويبه من جانب الوسطاء—البنوك—بالنيابة عن عملائهم. ومع ذلك، في نظام يستخدم الإبلاغ المباشر، يحظى القائمون بإبلاغ البيانات بقدر كبير من الدراية بمعاملاتهم كما يمكنهم نقل معلومات أكثر دقة بشأن الأطراف المقابلة الأجنبية وبدرجة أكبر من التفصيل.

٤–٧٤ وينطوي اعتماد حدود فاصلة، وهو أمر شائع في معظم نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، على زيادة مخاطر إغفال البيانات. وكلما كانت الحدود الفاصلة أعلى، زادت أرجحية إغفال للبيانات. وقد يؤدي حد الإعفاء إلى إغفال المعاملات صغيرة القيمة كالتحويلات الشخصية. وبالنسبة لإعداد بيانات التحويلات الشخصية، فإن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية الذي يعتمد حصرا على التحويلات المرسلة من خلال القنوات الرسمية قد يؤدي إلى حالات جسيمة من إغفال البيانات لأن العديد من تلك التدفقات يمر عبر قنوات غير رسمية.

٤–٧٥ وقد يشكل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عبئا على القائمين بإبلاغ البيانات والبنوك، خاصة عندما لا يكون منتَجا ثانويا لمعاملات النقد الأجنبي. فهيكلة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لجمع بيانات فرادى المعاملات عملية مكلفة للغاية. ورغم ذلك، بعد التكاليف الأولية لتنفيذ النظام، فإن تكاليف استمراره في العمل عادة ما تكون منخفضة لكل من القائمين بإبلاغ البيانات ومعدي البيانات على حد السواء.

٤–٧٦ ويسبب نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية فجوات محتملة في التغطية لدى تخفيف القيود المفروضة على النقد الأجنبي وتعامل المقيمين مع الخارج مباشرة أو من خلال شركات غير البنوك المحلية. وثمة مثال آخر على فجوة التغطية يتعلق بالمعاملات التي لا تنطوي على مدفوعات، مثل تراكم الائتمانات التجارية عندما يتم السداد بعد تسليم السلع وتقديم الخدمات.

٤–٧٧ وفي بعض الحالات، يُسجِّل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قيما صافية فقط بدلا من التدفقات الإجمالية المطلوبة لإعداد بيانات ميزان المدفوعات. وينشأ ذلك مثلا في حالة بعض خدمات النقل، ومعاملات تحويل الأموال، ونشاط شبكة الخدمات البريدية.

٤–٧٨ وثمة قيد آخر ألا وهو أن كافة المعاملات التي يتم رصدها في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (باستثناء البيانات من جهات الإبلاغ المباشر الكامل) تكون على أساس نقدي في حين أن منهجية ميزان المدفوعات توصي بالقيد على أساس الاستحقاق.



٥ إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

مقدمة

٥-١ تستخدم إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في قياس كميات وقيم السلع التي تضيف إلى رصيد السلع المادي لبلد ما أو تنقص منه بدخولها الاقتصاد المعني أو الخروج منه. وتُعد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع من استمارات الإبلاغ أو من البيانات المرسلة إلكترونيا من المستوردين والمصدرين (أو وكلائهم) إلى مصلحة الجمارك والمكوس أو إلى الجهة القائمة بإعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتي تكون في كثير من الحالات هي الجهاز الإحصائي. ويعتمد القائمون بإعداد بيانات ميزان المدفوعات في معظم الاقتصادات على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات بند السلع في ميزان المدفوعات، كما تُستخدم هذه الإحصاءات في بعض الاقتصادات في إعداد بنود أخرى في حسابات ميزان المدفوعات.

٥-٢ وينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات قراءة هذا الفصل واستخدامه جنباً إلى جنب مع الفصل ١١.

المبادئ التوجيهية الدولية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع

أهمية المبادئ التوجيهية الدولية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع في إعداد بيانات ميزان المدفوعات

٥-٣ المبادئ التوجيهية الدولية حول المفاهيم والتعاريف المستخدمة في إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ترد في مطبوعة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف (٢٠١٠).[١] وينبغي إلمام معدي بيانات ميزان المدفوعات بتلك المبادئ التوجيهية ومدى الالتزام بتنفيذها أو عدمه في مصالح الجمارك والهيئات الإحصائية الوطنية في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ولا تتفق المبادئ التوجيهية الواردة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف (٢٠١٠) بشكل كامل مع المبادئ الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). فالسجلات الجمركية تعكس بشكل أساسي الانتقال المادي للبضائع عبر الحدود في حين أن دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) يتطلب من معدي بيانات ميزان المدفوعات قياس السلع على أساس تغير الملكية. وتتناول الأقسام التالية من هذا الفصل باستفاضة الفروق بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

نطاق تغطية إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

٥-٤ توصي مطبوعة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف (٢٠١٠) بضرورة قيد جميع السلع التي تشكل إضافة إلى رصيد الموارد المادية لاقتصاد ما أو إنقاصاً منه بالدخول (واردات) في إقليمه الاقتصادي أو الخروج منه (صادرات). فالموارد المادية للاقتصاد تتمثل في الموارد الكائنة في إقليمه الاقتصادي، سواء كانت مملوكة لمقيمين أو غير مقيمين. وتعتمد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) تعريف الإقليم الاقتصادي الوارد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وهو المنطقة الخاضعة للسيطرة الاقتصادية الفعلية لحكومة واحدة. وبالتالي، فإن تغطية الواردات والصادرات حسب التعريف الوارد في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) سوف تختلف عن تغطية قيود البضائع الدائنة والمدينة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، ذلك لأن الأولى سوف تشتمل على سلع غير مملوكة لمقيمين وتستبعد بعض السلع المملوكة لمقيمين. ويلخص الجدول التالي مواطن الاختلاف الرئيسية بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) والتعديلات المناظرة التي يتعين إدخالها.

٥-٥ ومن ناحية أخرى، يُذكَر أن كلا إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) متفقان حاليا في معاملة البنود التالية التي كانت محل اختلافات مفاهيمية فيما سبق. فالمعدات المتنقلة التي تتغير ملكيتها أثناء وجودها خارج اقتصاد إقامة مالكها الأصلي يُوصَى الآن بإدراجها في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وذلك على نحو يتفق مع معاملتها في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). كذلك تدرج حاليا في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع حصيلة السفن الوطنية من صيد السمك وجمع المعادن من قاع البحر وما يتم انتشاله وبيعه في الموانئ الأجنبية أو ما تبيعه السفن الوطنية في أعالي البحار، وذلك على غرار دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). كذلك تدرج السلع التي تشتريها الناقلات في الموانئ ضمن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

---

[١] إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف، ٢٠١٠ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

الجدول ٥-١: المطابقة بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)

البند	إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠)	دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)
السلع لأغراض التجهيز	يتم قيد جميع السلع لأغراض التجهيز عند دخولها إلى الإقليم الاقتصادي أو خروجها منه، بغض النظر عن حدوث تغيير في الملكية أو عدمه. يشجع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) القائمين بالإعداد على تحديد السلع لأغراض التجهيز في حال عدم حدوث تغيير في الملكية وذلك لمساعدة معدي بيانات ميزان المدفوعات.	تُستبعد السلع قيد التجهيز دون تغير في الملكية. إذا بيعت السلع إلى اقتصاد ثالث بعد التجهيز، تُسجَّل قيمة السلع (بما في ذلك قيمة التجهيز) في دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) كبند تصدير لاقتصاد مالك السلع وكبند استيراد للاقتصاد الثالث. لتحديد الصادرات في المراحل التالية، يتوجب تحديد الشركات المشاركة في التجهيز سواء الموجه للداخل أو للخارج، ربماَ من خلال الإقرارات الجمركية، وإجراء مسح لهذه الشركات للحصول على المعلومات المطلوبة. تُسجَّل قيمة التجهيز كبند تصدير خدمات بالنسبة للاقتصاد القائم بالتجهيز وكبند استيراد للخدمات لاقتصاد المالك (راجع أيضا الفصل ١٢ حول خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين).
المنقولات الشخصية للمهاجرين	يُوصى بإدراج المنقولات الشخصية للمهاجرين في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.	تُستَبعد من ميزان المدفوعات لعدم حدوث تغير في الملكية.
السلع المرتجعة	السلع المصدرة/المستوردة المعادة في وقت لاحق يتم إدراجها في الواردات/الصادرات وتعريفها بأنها سلع أعيد استيرادها أو سلع أعيد تصديرها وقت ارتجاعها.	يجب تعديل قيود الصادرات والواردات لمحو معاملات السلع المرتجعة ويحبذ أن يتم الإلغاء بتعديل الفترة التي كانت قد سجلت فيها السلع في بادئ الأمر.
السلع المستوردة لمشروعات من قِبَل مؤسسات البناء غير المقيمة	تسجِّل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع كل السلع المستوردة لمشروعات البناء من قبل المؤسسات غير المقيمة.	في الحالات التي تكون فيها مشروعات البناء ليست كبيرة بما يكفي لتشكل فرعا للمؤسسة، فإن السلع المستوردة لمشروعات البناء التي تقوم بها الشركات غير المقيمة يتم استبعادها من التجارة في السلع في ميزان المدفوعات. (تمثل عنصرا في قيمة خدمات البناء).
السلع التي تعبر الحدود نتيجة شحنات لطرف ذي صلة	تُدرَج في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، سواء حدث تغير في الملكية أو لم يحدث.	يُسجِّل دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) معاملات التجارة في السلع فقط إذا كان من الممكن تحديد ما إذا حدث تغير في الملكية بين مقيم وغير مقيم.
السلع المنقولة من إحدى منظمات حفظ المخزون الاحتياطي أو إليها	يوصى بإدراجها في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.	يستبعد دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) السلع التي يتم تصديرها أو استيرادها لفترة مؤقتة دون تغير في ملكيتها، مثل خدمات تخزين السلع
السلع المفقودة أو التالفة أثناء عبورها	السلع المفقودة أو التالفة بعد خروجها من البلد المصدّر ولكن قبل دخولها إلى البلد المستورد وبعد حصول المستورد على الملكية يحبَّذ أن تستبعد من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في البلد المستورد، ولكن على أن يتم قيدها على حدة. وعند فقدان السلع أو تلفها بعد خروجها من البلد المصدّر ولكن قبل الدخول إلى البلد المستورد، مع عدم الحصول على الملكية، يُسجَّل بند صادرات في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.	عندما تكون الملكية قد تغيرت بالفعل، فإن المعاملات السلعية تُدرَج في ميزان المدفوعات. ولا تُسجل أي معاملات سلعية في حالة عدم تغير ملكية السلع.

الجدول ٥-١: المطابقة بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) (تتمة)

البند	إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠)	دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)
السلع قيد المتاجرة	يوصى باستبعادها من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.	يُسجِّل دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) السلع قيد المتاجرة بشكل منفصل كصادرات سالبة عندما يشتريها مقيم من غير مقيم، وكصادرات موجبة عندما يبيعها مقيم لغير مقيم.
السلع التي تدخل الإقليم الاقتصادي للبلد أو تخرج منه بطريقة غير مشروعة	يُوصَى باستبعاد هذه السلع من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ولكن يحبَّذ قيدها بشكل منفصل.	تُسجَل في بند البضائع العامة (بالإضافة إلى السلع المهربة اذا كانت تعتبر سلعاً مشروعة فيما عدا ذلك).
الذهب غير النقدي	المعاملات في الذهب غير النقدي بين المقيمين وغير المقيمين التي تدخل الإقليم الاقتصادي أو تغادره تُدرَج في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.	تُسجَّل كافة المعاملات في الذهب غير النقدي بين المقيمين وغير المقيمين حتى ولو لم يحدث تسليم مادي للمالك الجديد—على سبيل المثال، عند يتم الاحتفاظ بالذهب غير النقدي في بورصة للذهب.
الوسائط السمعية والبصرية	الوسائط سواء المسجلة أو غير المسجلة تُدرَج في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وتستبعد الوسائط الحاملة لبرامج مخصصة أو برامج مكتوبة لعميل معين أو وسائط أصلية من أي نوع. غير أنه في الواقع العملي، قد يتعذر استبعاد الأخيرة لأنها تندرج تحت نفس التبويب.	يُدرِج دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) ضمن البضائع العامة برامج الكمبيوتر المعبأة الجاهزة غير المصممة للاستعمال الخاص لمستخدم محدد والتسجيلات البصرية والسمعية على وسائط مادية، مثل الأقراص وغيرها من وسائل التخزين، التي تتيح تراخيصها الحق في الاستخدام الدائم لها.
السلع الرأسمالية مرتفعة القيمة	تُسجَّل السلع في الوقت الذي تدخل فيه الإقليم الاقتصادي للبلد أو تغادره.	تُسجَّل السلع وقت تغير الملكية الاقتصادية من البائع إلى المشتري. وقد تنتقل الملكية تدريجيا حسب الدُفعات المرحلية المسددة أو بالكامل وقت التسليم.
تقييم الواردات	توصي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بالتقييم من نوع «سيف» للواردات	يتطلب دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) تقييما من نوع «فوب» للواردات.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

نظام التجارة العام ونظام التجارة الخاص

٥-٦ تعرض إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) كيفية قياس التدفقات التجارية على أساس (١) نظام التجارة العام (٢) ونظام التجارة الخاص. وفي إطار نظام التجارة العام، يتطابق الإقليم الإحصائي مع الإقليم الاقتصادي.[٢] ففي ظل هذا النظام، ينبغي أن يكون وقت القيد هو وقت دخول السلع إلى الإقليم الاقتصادي للبلد القائم بإعداد البيانات أو خروجها منه. وفي حالة إحصاءات التجارة في البضائع التي يتم جمعها من خلال نظم جمع بيانات قائمة على أساس الجمارك، يمكن تقريب وقت القيد باستخدام تاريخ تقديم الإقرار الجمركي (أي تاريخ قبول الجمارك الإقرار للبدء بمعالجته). وفي حالة اختلاف هذه التواريخ اختلافا كبيرا عن تاريخ عبور البضائع الفعلي لحدود الإقليم الاقتصادي (على سبيل المثال، إذا تم الإفراج عن البضاعة قبل أو بعد وصولها بفترة من الزمن) أو استخدام مصادر البيانات غير الجمركية (على سبيل المثال، مسوح الشركات)، ينبغي تحديد تواريخ أكثر ملاءمة واستخدامها (على سبيل المثال، تاريخ وصول/مغادرة ناقلة البضائع على النحو المبين في وثائق النقل). وتقع على عاتق السلطات الإحصائية للبلدان مسؤولية تحديد (أو تقدير) أفضل تاريخ بديل في المبادئ التوجيهية العامة لوقت القيد بمراعاة خصوصية القواعد الوطنية بشأن الإجراءات الإدارية وضرورة الاتساق في تطبيق الأسلوب المحدد.

[٢] إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) تُعرِّف الإقليم الإحصائي بأنه الإقليم الذي يجري جمع البيانات التجارية بشأنه.

٥-٧ نظام التجارة الخاص هو النظام المستخدم عندما لا يتطابق الإقليم الإحصائي مع الإقليم الاقتصادي؛ وبالتالي، فإن بعض السلع التي تدخل الإقليم الاقتصادي أو تخرج منه لا تكون مشمولة في إحصاءات الواردات أو الصادرات، بينما سلع أخرى متداولة داخل الإقليم الاقتصادي مشمولة في إحصاءات الواردات أو الصادرات. وقد تطبق الاقتصادات تعاريف مختلفة لنظام التجارة الخاص، ولكن جرى العُرف على التفريق بين التعريفين «الدقيق» و«الموسع».

٥-٨ ويستخدم التعريف الدقيق لنظام التجارة الخاص عندما لا يشمل الإقليم الإحصائي سوى المنطقة التي يمكن «التصرف داخلها في السلع بدون قيود جمركية». وبالتالي، لا تشمل الواردات في هذه الحالة سوى البضائع التي تدخل منطقة التداول الحر[٣] للاقتصاد القائم بإعداد البيانات ولا تشمل الصادرات سوى السلع التي تخرج من منطقة التداول الحر للاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وبمقتضى التعريف الدقيق، لا تُسجَّل ضمن إحصاءات الواردات السلع المستوردة لأغراض التجهيز الداخلي والسلع التي تدخل منطقة صناعية أو تجارية حرة[٤] أو المستودعات الجمركية أو تخرج منها ولا يكون قد تم الإفراج عنها من خلال الجمارك لمنطقة التداول الحر. كذلك بمقتضى هذا التعريف تُدرَج ضمن صادرات السلع البضائع التي تخرج من منطقة التداول الحر وتدخل إحدى المناطق المذكورة سلفا.

٥-٩ وبموجب نظام التجارة الخاص بمعناه الموسع، لا تُدرج ضمن إحصاءات الواردات/الصادرات السلع التي تدخل منطقة التجارة الحرة أو تخرج منها والسلع التي تدخل المستودعات الجمركية أو تخرج منها ولم يتم الإفراج عنها من خلال الجمارك لمنطقة التداول الحر. وبالتالي، لا تشمل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بموجب هذا النظام سوى: (١) السلع التي تدخل منطقة التداول الحر وتخرج منها، (٢) والسلع التي تدخل الاقتصاد لغرض التجهيز الداخلي أو تخرج منه بعد التجهيز الداخلي، (٣) والسلع التي تدخل منطقة صناعية حرة أو تخرج منها.

٥-١٠ ويوضح الشكل البياني ٥-١ تدفقات الواردات والصادرات التي تدخل المناطق المختلفة للإقليم الاقتصادي وتخرج منها.

٥-١١ ويمكن تصنيف السلع التي تدخل الميناء (الواردات) إلى المجموعات التالية: السلع التي يتم الإفراج عنها من خلال الجمارك إلى منطقة التداول الحر (م١)، والسلع التي تدخل المناطق الصناعية الحرة (أ١)، والسلع التي تدخل أمكان التجهيز الداخلي (ب١)،[٥] والسلع التي تدخل المناطق التجارية الحرة (ج١)، والسلع التي تدخل المستودعات الجمركية (د١). وتتعلق المجموعة الأخيرة من التدفقات (هـ١) بتجارة الترانزيت المباشر غير المدرَجة في إحصاءات السلع.

٥-١٢ وتشير الأسهم الحمراء في الشكل البياني إلى التدفقات السلعية المحتملة بين المناطق المختلفة للإقليم الاقتصادي، بما في ذلك (١) تدفقات السلع من المناطق الصناعية والتجارية الحرة، وكذلك من أماكن التجهيز الداخلي والمستودعات الجمركية (أ٣، ب٣، ج٣، د٣) التي يتم الإفراج عنها من خلال الجمارك لمنطقة التداول الحر، (٢) وتدفقات السلع من مناطق التداول الحر التي يتم الإفراج عنها من خلال الجمارك للمناطق الصناعية والتجارية الحرة، وأماكن التجهيز الداخلي، والمستودعات الجمركية (أ٤، ب٤، ج٤، د٤).

٥-١٣ وفي إطار نظام التجارة العام، فإن الواردات سوف تساوي م١ + أ١ + ب١ + ج١ + د١. وبموجب التعريف الدقيق لنظام التجارة الخاص، فإن الواردات سوف تساوي م١ + أ٣ + ب٣ + ج٣ + د٣، في حين أنها سوف تساوي م١ + أ١ + ب١ + ج٣ + د٣ بمقتضى التعريف الموسع لنظام التجارة الخاص.[٦]

٥-١٤ وتتضمن السلع التي تخرج من الميناء (الصادرات) المجموعات التالية: السلع التي يتم تصديرها من منطقة

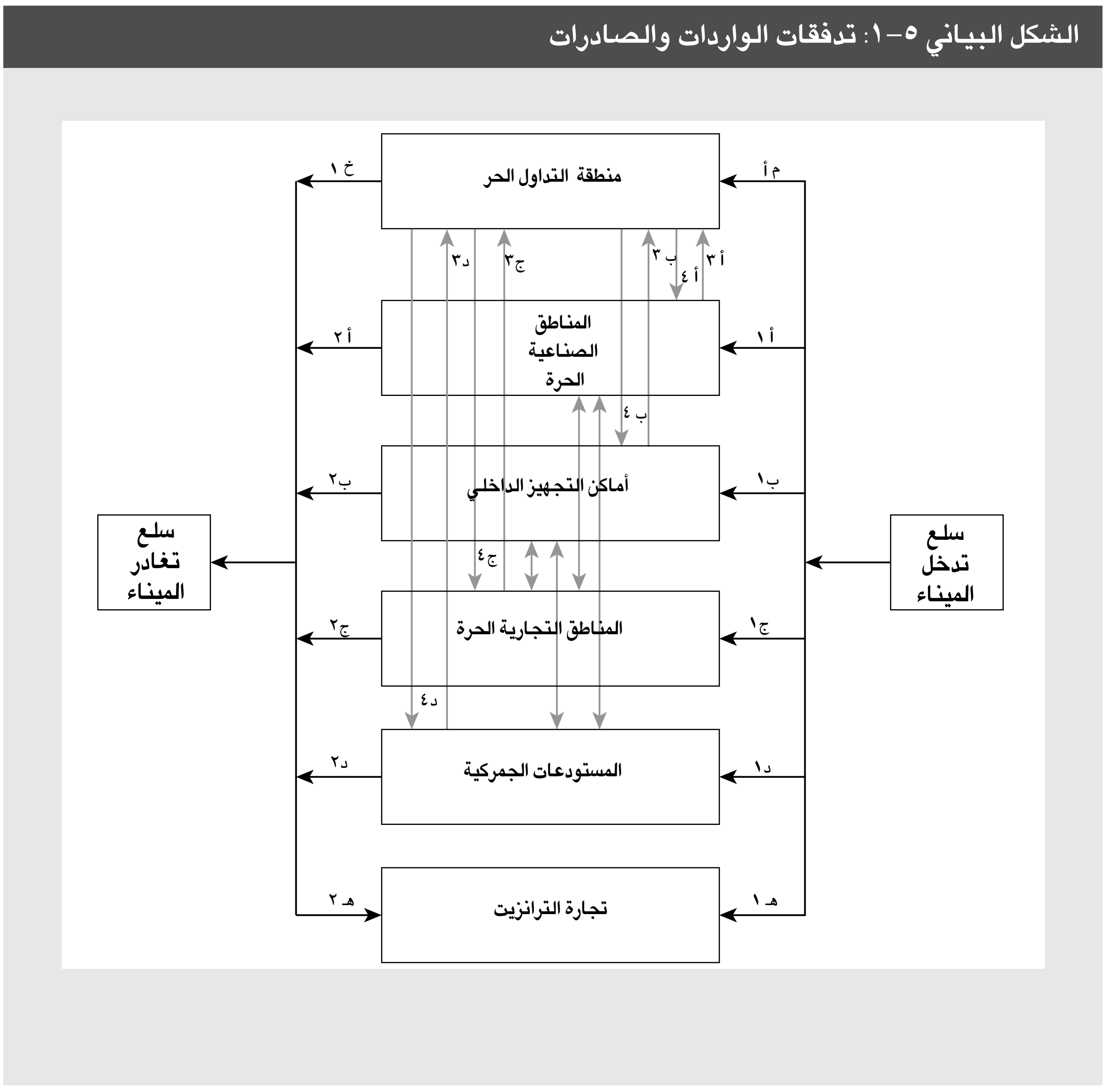
[٣] منطقة التداول الحر هي المنطقة التي يجوز داخلها التصرف في السلع دون قيود جمركية.

[٤] «المنطقة الحرة» (أو «المنطقة الجمركية الحرة») هي جزء من إقليم الدولة يُنظر فيه إلى أي سلع تدخله بصفة عامة على أنها خارج الإقليم الجمركي فيما يتعلق برسوم وضرائب الاستيراد. وفي المناطق التجارية الحرة، تقتصر العمليات المسموح بها عموما على تلك العمليات اللازمة لحفظ السلع وأشكال المناولة المعتادة لتحسين تغليفها أو جودتها التسويقية أو لإعدادها للشحن، كتجزئة السلع غير المعبأة، وتجميع الطرود، والفرز والتصنيف، وإعادة التعبئة. وفي المناطق الصناعية الحرة، يُسمح بعمليات التجهيز أو التصنيع.

[٥] يمكن أن تكون هذه أي أماكن يمكن فيها إعفاء السلع بشروط من سداد رسوم وضرائب الاستيراد (في إطار الإجراء الجمركي المعروف بالتجهيز الداخلي). ويجب أن يكون القصد من هذه البضائع أن يُعاد تصديرها في غضون فترة محددة بعد معالجتها بالتصنيع أو التجهيز. وتبعا للإجراءات الجمركية، يمكن تحديد أماكن خاصة للتجهيز الداخلي أو أي أماكن، شريطة الامتثال للشروط الأخرى للتجهيز الداخلي. (الفقرة ٢٦ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ٢٠١٠) [حسب النص المقدم للنسخ والترجمة بتاريخ مارس ٢٠١١].

[٦] عندما يتم الإفراج عن السلع من المناطق الصناعية والتجارة الحرة أو من أماكن التجهيز الداخلي والمستودعات الجمركية من خلال الجمارك لمنطقة التداول الحر، يقدم التاجر الوثائق الملائمة في الجمارك للتغيير من نظام جمركي (مثل التجهيز الداخلي) إلى آخر (مثل الاستيراد المباشر).

الشكل البياني ٥-١: تدفقات الواردات والصادرات



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

التداول الحر (خ١)،[٧] والسلع التي يتم تصديرها من المناطق الصناعية الحرة (أ٢)، والسلع التي يتم تصديرها من أماكن التجهيز الداخلي (ب٢)، والسلع التي يتم تصديرها من المناطق التجارية الحرة (ج٢)، والسلع التي يتم تصديرها من المستودعات الجمركية (د٢). وتمثل المجموعة هـ٢ السلع التي تخرج من الإقليم الاقتصادي بموجب نظام الترانزيت المباشر.

٥-١٥ وفي إطار نظام التجارة العام، فإن مجموع الصادرات سوف يساوي خ١ + أ٢ + ب٢ + ج٢ + د٢، في حين أنه بموجب التعريف الدقيق لنظام التجارة الخاص، فإن الصادرات سوف تساوي خ١ + أ٤ + ب٤ + ج٤ + د٤، وبمقتضى التعريف الموسع لنظام التجارة الخاص، فإن الصادرات سوف تساوي خ١ + أ٢ + ب٢ + ج٤ + د٤. وكما هو الحال في الواردات، فإن الصادرات لن تتضمن السلع العابرة بنظام الترانزيت (هـ٢) سواء بموجب نظام التجارة العام أو نظام التجارة الخاص.

٥-١٦ وتوصي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) باستخدام نظام التجارة العام في إعداد بيانات كل من إحصاءات الواردات والصادرات. ويؤكد دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) ضرورة أن يكون أساس إعداد بيانات ميزان المدفوعات هو

[٧] هذا التصدير يشمل السلع المنتَجة محليا باستخدام مدخلات مستوردة أو بدونها والسلع التي تم استيرادها في فترة سابقة وأعيد تصديرها.

تغيير الملكية الاقتصادية وليس نظام التجارة العام (السلع التي تدخل الاقتصاد أو تخرج منه) أو نظام التجارة الخاص (السلع التي يتم الإفراج الجمركي عنها). ويمثل نظام التجارة العام البديل الأفضل لقياس تغيير الملكية لأنه يوفر تغطية أوسع وتاريخ تغيير الملكية قد يكون أقرب إلى تاريخ عبور السلع الحدود الوطنية (تاريخ الشحن) عنه إلى تاريخ تقديم الإقرار الجمركي. وفي بعض الاقتصادات التي تستخدم نظام التجارة الخاص ينبغي إجراء بعض التعديلات في نطاق التغطية في ميزان المدفوعات بالنسبة للسلع التي تعبر الحدود ولا تكون مدرَجة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو السلع التي لا تعبر الحدود ولكنها مدرجة في تلك الإحصاءات. وينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات محاولة التحقق من التأثير الواقع على ميزان المدفوعات نتيجة توقيت القياس المستخدم في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وفي بعض الاقتصادات المعروف فيها أن تاريخ الإفراج الجمركي أو تاريخ الشحن لسلع مهمة معينة لا يتطابق مع تغيير الملكية، يستخدم معدو بيانات ميزان المدفوعات بيانات بديلة من مصادر أخرى بشكل انتقائي.

٥–١٧ وفي إطار التعريف الدقيق لنظام التجارة الخاص، يُلاحظ اثنان من القيود الرئيسية في إحصاءات الواردات مقارنة بمتطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة): (١) إغفال السلع التي تدخل المناطق الأربعة غير منطقة التداول الحر ويُعاد تصديرها دون المرور بمنطقة التداول الحر؛ (٢) عدم اتساق وقت القيد عند دخول السلع منطقة التداول الحر من مناطق أخرى. ويحدث الفرق الزمني لأن الملكية تكون قد تغيرت بالفعل عند دخول البضائع هذه المناطق، في حين أن قيدها في إحصاءات السلع سيحدث فقط عند دخولها منطقة التداول الحر. وتسري نفس القيود في إطار التعريف الموسع، باستثناء أن حالات الإغفال وعدم الاتساق الزمني سوف تشمل فقط السلع المتجهة إلى المناطق التجارية الحرة والمستودعات الجمركية.

٥–١٨ وفي حالة الصادرات، فإن أهم المعوقات في نظام التجارة الخاص هو أنه قد يغطي السلع التي لا تغادر الإقليم الاقتصادي. وتحديدا، في إطار التعريف الدقيق، قد يغطي السلع التي تخرج من منطقة التداول الحر إلى المناطق الأربعة الأخرى، وفي إطار التعريف الموسع، قد يغطي السلع التي تخرج من منطقة التداول الحر إلى المناطق التجارية الحرة والمستودعات الجمركية.

تبويب السلع الأساسية

٥–١٩ تحدد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) التبويبات المختلفة المستخدمة لتصنيف التجارة الدولية والسلع. وهذه تتضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية، والنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها. كذلك تعرض مطبوعة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) علاقة تلك التبويبات بغيرها من التبويبات كالتصنيفات حسب الفئات الاقتصادية الواسعة.

٥–٢٠ يُستَخدم التصنيف الموحد للتجارة الدولية بصفة رئيسية لأغراض تحليل التجارة. وتعكس مجموعات السلع الأساسية في هذا التصنيف المواد المستخدمة في الإنتاج، ومرحلة التجهيز، وممارسات السوق واستخدامات المنتجات، وأهمية السلع في التبادل التجاري الدولي، والتغيرات التكنولوجية. والنظام المنسق هو قائمة دولية لتصنيف المنتجات تسمح بتصنيف السلع المتداولة على أساس موحد للأغراض الجمركية. ويُوصَى بأن تَستخدِم الاقتصادات النظام المنسق لجمع وإعداد ونشر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. أما التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة فالهدف منه هو تصنيف الإحصاءات التجارية إلى فئات اقتصادية كبيرة للسلع الأساسية وتكميل البيانات الموجزة التي يتم إعدادها على أساس أقسام التصنيف الموحد للتجارة الدولية. وفهم هذه التبويبات مهم لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ونشرها وتحليلها وتوقعها.

التقييم

٥–٢١ تقدم المبادئ التوجيهية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع شرحا للفرق بين قيمة المعاملات، وهي السعر الذي يدفعه المستورد فعليا، والقيمة المعلنة للأغراض الجمركية، والتي عادة ما تكون القيمة المسجلة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. كما تتبع المبادئ التوجيهية تطور التقييمات الجمركية. فقد اعتمد معظم الاقتصادات، لأغراض تقييم الواردات، التوصيات الواردة في الاتفاق بشأن تنفيذ المادة السابعة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لعام ١٩٩٤ (اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي).[٨] ويقبل هذا الاتفاق أساسا قيم المعاملات التي يقدمها المستوردون. غير أنه يمكن لموظفي الجمارك، في ظروف معينة، تعديل هذه القيم إذا ما رأوا أن تقييم المستورد يتهرب من جانب من رسوم الاستيراد (من خلال تقديم فواتير مزورة أو استخدام أسعار تحويل زائفة). وتحدد التوصيات الواردة في الاتفاق أيضا التقييم الذي يلزم اعتماده في حالة الواردات التي لا يقترن بها حدوث أي تحركات في النقد أو الائتمان. ومن فحص الأدلة

---

[٨] النصوص القانونية: نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (جنيف: منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥): الاتفاق بشأن تنفيذ المادة السابعة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، الجزء الأول، قواعد بشأن التقييم الجمركي.

المتاحة، يبدو في الواقع العملي أن التقييم الجمركي لمجموع الواردات المسجلة يتجاوز، في إطار المادة السابعة لاتفاق الغات، تقييم المعاملات بهامش صغير. وعلى هذا النحو، قد تعتبر القيمة الجمركية بديلا معقولا لقيمة المعاملات عند استخدام أساس تقييم منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، قد يلزم على القائم بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات تحري الموقف الفعلي لتحديد ما إذا ينبغي تعديل التقييم أو إمكانية ذلك.

٥-٢٢ وثمة موضوع تقييمي محدد يخص نقطة التقييم—وهو ما إذا كانت السلع مقوَّمة على حدود المستورد—أي بقيمة التكلفة والتأمين والشحن (سيف) على حدود المستورد—أم بالقيمة من نوع تسليم ظهر السفينة (فوب)[٩] على حدود المصدِّر. وتوصي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) باعتماد التقييم من نوع «سيف» للواردات، بينما لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات فإن التقييم من نوع «فوب» هو المطلوب. وفي ضوء هذا الشرط، توصي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) بجمع بيانات تكميلية للواردات المقوَّمة على أساس «فوب». ويُقترَح معاينة قيود الواردات كوسيلة محتملة يمكن من خلالها جمع هذه البيانات. وتُوصي المبادئ التوجيهية بقيد الصادرات على أساس «فوب»، وهي ممارسة متسقة مع متطلبات ميزان المدفوعات.

٥-٢٣ وقد لا يكون التقييم من نوع «فوب» أو من نوع «سيف» ممثلا لسعر العقد، والذي يعتمد على ترتيبات التسليم التي يتخذها المستورد والمصدّر. وبالتالي، توجد أسس عديدة للتقييم في الواقع العملي، وقد يتطلب التقييم على أساس فوب/سيف بعض التقدير من جانب معدي البيانات. وقد لا يلتزم بعض الاقتصادات التزاما تاما بالأساس «فوب» أو الأساس «سيف». ففي إجراءات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي لقياس تدفقات التجارة داخل الاتحاد، يتم جمع المعلومات على أساس سعر العقد، ثم يتم إدخال تعديلات لوضع الإحصاءات على أساس التقييم المطلوب وفقا للمعايير الدولية.

٥-٢٤ وثمة قضية تقييم إضافية تتعلق بتحويل العملة. فإحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) تنص على ما يلي: «(أ) حيثما يكون تحويل العملة ضروريا لتحديد القيمة الجمركية، يكون سعر الصرف المستخدم هو السعر الذي تنشره حسب الأصول السلطات المختصة لبلد الاستيراد المعني ويعكس، بأقصى درجة من الفعالية، القيمة الجارية لهذه العملة في التعاملات التجارية لعملة بلد الاستيراد، بالنسبة للفترة التي تشملها كل من وثائق النشر؛ (ب) سعر التحويل المستخدم هو السعر الساري وقت التصدير أو وقت الاستيراد، على النحو الذي يوفره كل عضو».

٥-٢٥ وينبغي اعتماد منهج متكافئ للتحويل على كل من الواردات والصادرات. ولدى توافر سعري الشراء والبيع (الرسمية/السوقية)، فإن السعر المستخدم هو النقطة الوسطى بين السعرين، بحيث تستبعد أي رسوم للخدمة (أي الفارق بين النقطة الوسطى وهذه الأسعار). وإذا لم يتوافر السعر في تاريخ التصدير أو الاستيراد، يُوصَى باستخدام متوسط السعر في أقرب فترة معتمدة. ويجب على معدي بيانات ميزان المدفوعات تقييم أسعار الصرف المقررة بموجب القوانين أو الاجراءات الجمركية ومدى التزامها بمبادئ القيد بميزان المدفوعات. وينبغي أن يقترن هذا التقييم بتحري الممارسة الفعلية. ويجب إدخال تعديلات إذا تسبب التحويل غير الملائم لقيم الواردات والصادرات من العملات الأجنبية إلى وحدة الحساب في أخطاء جسيمة في حسابات ميزان المدفوعات.

٥-٢٦ ولكن ما علاقة مبادئ التقييم هذه بمتطلبات إعداد بيانات ميزان المدفوعات؟ بالنسبة لأغراض ميزان المدفوعات، فإن نقطة التقييم اللازمة لكل من الصادرات والواردات هي «فوب». وعند التقييم على أساس "سيف؟ آو أي تقييم آخر، ينبغي على معدي بيانات ميزان المدفوعات تقدير عناصر الشحن والتأمين على نحو منفصل للوصول إلى تقييم فوب. ويقتضي معدو بيانات ميزان المدفوعات أساسا توفير سعر السوق لتقييم التجارة. وعادة ما يكون سعر المعاملات بديلا جيدا لسعر السوق؛ وفي الحالات الاستثنائية للتسعير التحويلي للمعاملات بين الشركات المنتسبة، يمكن لقيم أخرى مكافئة للسوق أن تحل محله. وقد يكون من المجدي في هذا الصدد تبادل المعلومات مع الاقتصادات المقابلة .

قياس الكمية

٥-٢٧ تشرح المبادئ التوجيهية مختلف القياسات الكمية اللازمة لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وبينما يتولى معدو بيانات ميزان المدفوعات إعداد البيانات أساسا بالقيم الجارية، ينبغي أن تكون القياسات الكمية ذات أهمية مع ضرورة النظر في إدراجها في أي تحليل يقترن

[٩] لا ينطبق شرط «تسليم ظهر السفينة» (فوب) إلا في حالة السلع المشحونة من البلد المصدّر عن طريق البحر أو بإحدى المجاري المائية الداخلية. وعندما تستخدم وسائل النقل الأخرى للصادرات ولا ينطبق الشرط فوب، فإن شرط «تسليم الناقل» في ميناء التصدير يمكن أن يحل محله. وإذا لم ينطبق أي من النوع فوب أو النوع تسليم الناقل (على سبيل المثال، الصادرات عن طريق السكة الحديد أو خطوط الأنابيب)، يمكن استخدام «التسليم عند حدود» البلد المصدِّر.

بإحصاءات ميزان المدفوعات. كذلك هناك بعض القياسات الكمية للسلع ستكون ضرورية أيضا لمعدي بيانات ميزان المدفوعات المنوط بهم وضع توقعات لسلاسل بيانات السلع في ميزان المدفوعات.

التبويب حسب الاقتصاد الشريك

٥–٢٨ تشكل التجارة في السلع المصنَّفة حسب الاقتصاد الشريك الأساس لإعداد بيان إقليمي لميزان المدفوعات فيما يتعلق بالسلع. وتعرض المبادئ التوجيهية مفاهيم مختلفة يمكن استخدامها لتحديد التبويب حسب الاقتصاد الشريك كما تقدم مناقشة مفيدة لكل منها. وللاطلاع على مناقشة أوسع نطاقا حول هذا الموضوع، راجع الملحق الخامس بهذا المرشد.

إعداد بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

٥–٢٩ في معظم الاقتصادات، تمثل استمارات الإقرارات الجمركية (أو البيانات المقدمة إلكترونيا من التجار أو وكلائهم لموظفي الجمارك بديلا عن استمارات الإقرارات الجمركية) الوثائق المصدرية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وقد صُممت هذه الاستمارات لتعكس مختلف التدفقات التجارية المحددة في الشكل البياني ٥–١.

٥–٣٠ وعادة ما يُطلَب من الأفراد لدى وصولهم إلى الاقتصاد المعني، أو أحيانا لدى مغادرته، استكمال بيانات استمارات الإقرار الجمركي. وقد تستخدم البيانات (عن قيمة السلع المعلنة) من تلك الوثائق لتقدير الإنفاق على السفر إذا كانت القيمة لا تتجاوز حدا جمركيا معينا. غير أن السلع المعدة لإعادة البيع يتم إدراجها ضمن البضائع العامة. وعادة ما تكون هناك استمارة مخصصة للسلع المرسلة عن طريق الطرود البريدية، وينبغي من حيث المبدأ قيد القيمة المعلنة لتلك السلع في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.

٥–٣١ وبموجب الإجراءات التي وضعت لقياس إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في الاتحاد الأوروبي، تقوم الشركات بإبلاغ البيانات مباشرةً لمعدي بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وليس الجمارك، فيما يتعلق بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي.

٥–٣٢ وقد يكون للإجراءات الجمركية تأثير على القيد، ومن ثم على جودة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. ويُقصد بالإجراء الجمركي معاملة تطبقها الجمارك على البضائع التي تخضع للرقابة الجمركية، ويُستخدم كأساس لتحديد تدفقات السلع. ومن أمثلة الإجراء الجمركي الذي يشمل الواردات: الإفراج الجمركي للاستخدام المحلي، الإجراء الخاص بالمستودعات الجمركية، المناطق الحرة، التجهيز الداخلي، وتجهيز السلع للاستخدام المحلي.

٥–٣٣ وعادة ما تُرسَل الوثائق الجمركية النهائية إلى مكتب الإحصاء الوطني حيث يقوم العاملون بتجهيز الوثائق وإعداد بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وفي العديد من الاقتصادات، تتسم إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بقدر جيد من حسن التوقيت؛ فكل من الإحصاءات المجمعة العامة والإحصاءات المفصلة تصبح متاحة في غضون شهر من انتهاء الفترة المرجعية.

٥–٣٤ وفيما يلي بعض العوامل التي تؤدي جودة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع:

- ينبغي أن يكون معدو إحصاءات التجارة الدولية للبضائع على دراية جيدة بالمبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية وينبغي عليهم اتباعها بدقة من خلال حث موظفي الجمارك على جمع البيانات ذات الصلة أو من خلال إجراء استفسارات تكميلية عن المستوردين والمصدرين.
- ينبغي لمعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع الحفاظ على اتصال وثيق مع المستخدمين، مثل معدي بيانات ميزان المدفوعات والحسابات القومية، وذلك لحل القضايا الصعبة المتعلقة بالمفاهيم والمعاملة ولتنسيق المعاملات المعتمدة أيا كانت.
- ينبغي لمعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع إجراء اختبارات مستقلة لنطاق التغطية واستحداث إجراءات تغطية ملائمة.
- ينبغي لمعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع إجراء عدد من اختبارات التحقق ومنها على سبيل المثال التحقق من نسبة القيمة إلى الكمية (قيمة الوحدة) في البيانات، والاستعلام عن الحالات التي تقع خارج نطاق العُرف السائد.

استخدامات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في الحسابات الدولية

٥–٣٥ تُستخدم إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في العديد من الأغراض. ففي معظم الاقتصادات، تقدم تلك الإحصاءات بيانات أساسية لإعداد بند السلع في ميزان المدفوعات. وقد تستخدم هذه الإحصاءات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في إعداد بيانات خدمات النقل؛ والخدمات المرتبطة بنقل التكنولوجيا، والأعمال الترفيهية، واستئجار المعدات؛ والسلع التي يتم توفيرها في إطار برامج المعونة الأجنبية. وقد توفر هذه الإحصاءات أيضا قوائم بالشركات المشاركة في المعاملات السلعية و/أو الجهات المهمة المتلقية للتمويل الدولي، ومقدمي الائتمان التجاري، ومشتريي الخدمات الأخرى أو مقدميها. وعليه، يمكن استخدام نظام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في إنشاء قائمة بالمجتمع الإحصائي لسجل شركات ميزان المدفوعات، وهو موضوع يتناوله الفصل الثاني بالنقاش.

٥–٣٦ ويتم جمع بيانات واسعة النطاق في استمارات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وبالنسبة لمعدي

بيانات ميزان المدفوعات، تتمثل أكثر البيانات أهمية في قيمة السلع، وتبويب السلع الأساسية، والكمية، وتاريخ الشحن (تاريخ وصول البضائع إلى الميناء بالنسبة للواردات أو تاريخ الخروج من الميناءِ في حالة الصادرات)، ووسيلة النقل، وإقامة شركة النقل المشغِلة، وعملة المعاملة، وطريقة السداد.

٥–٣٧ ويجب أن يكون معدو بيانات ميزان المدفوعات على دراية بالممارسات الفعلية المعتمدة في إعداد بيانات إحصاءات التجارية الدولية للبضائع بغية تحديد مواطن القوة والضعف في تلك الإحصاءات. وجدير بالاهتمام بصفة خاصة: (١) فترات التأخر بين تواريخ الشحن أو الإفراج الجمركي ومعالجة الوثائق (مثل هذه الفترات قد تتسبب في مشاكل مرتبطة بالوقت عند استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في إعداد بيانات ميزان المدفوعات)؛ (٢) تقييم صادرات معينة قد لا تكون أسعارها النهائية معلومة في أوقات التصدير (تقييم المنتجات الزراعية والتعدينية يمكن أن يمثل مشاكل خاصة)؛ (٣) والسلع المعفاة من الرسوم الجمركية التي تكون موضع اهتمام أقل من موظفي الجمارك (في الغالب قد لا يتم إنشاء وثائق للسلع المعفاة من الرسوم الجمركية—خاصة الصادرات وواردات الحكومة والدفاع).

٥–٣٨ كذلك يجب أن يكون معدو بيانات ميزان المدفوعات على دراية بنقص التغطية من جانب إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بالنسبة للسلع المهربة التي غالبا ما يتم استيرادها/تصديرها بشكل غير رسمي بواسطة أفراد يعيشون بالقرب من النقاط الحدودية.

٥–٣٩ وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية الدولية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع لا تطبق بالكامل في كافة الاقتصادات، كما أن هذه المبادئ لا تنص على اتجاهات محددة في كافة الحالات، ومن ثم يجب على معدي تلك الإحصاءات اتخاذ بعض الخيارات. فكما هو مذكور آنفا، لا تتسق المبادئ التوجيهية الواردة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) بشكل كامل مع المبادئ المحاسبية لميزان المدفوعات حسبما يرد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وبالتالي، يجب على معدي بيانات ميزان المدفوعات، بالتعاون مع معدي بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، القيام أولا بمراجعة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع على المستوى الوطني لتحديد الفروق بين متطلبات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ومتطلبات ميزان المدفوعات. ثم العمل على تحديد حجم هذه الفروق. وإن أمكن، ينبغي على معدي بيانات ميزان المدفوعات وبيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع اتخاذ ترتيبات لاعتماد إجراءات مناسبة لتصحيح الفروق الجسيمة. وقد تتضمن الأنشطة التصحيحية حث السلطات الجمركية على تعديل الإجراءات، وجمع بيانات إضافية (بمعرفة معدي بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو بيانات ميزان المدفوعات) مباشرة من الشركات أو توفير تقسيمات إضافية من خلال إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وقد يكون من الأنسب في بعض الأحيان إدخال تعديلات خاصة على عملية إعداد بيانات ميزان المدفوعات، نظرا لأنه، من منظور ميزان المدفوعات، قد ينشأ بعض أوجه القصور المتصورة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لمجرد اختلاف الأساس المفاهيمي لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات ميزان المدفوعات.

٥–٤٠ كذلك توفر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مدخلات لحساب باقي العالم في الحسابات القومية. (وفي الوضع الأمثل، ينبغي أن تكون العلاقة من خلال نظام إعداد بيانات ميزان المدفوعات). ويمكن استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بشكل مباشر وغير مباشر لإعداد إحصاءات السلع بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة المعدلة موسميا أو غير المعدلة موسميا والمقترنة بمخفضات ضمنية مناسبة للأسعار. وللعديد من التحليلات، ينبغي تصنيف السلع وفقا لمجموعات السلع الأساسية الواسعة المختلفة. وعلى مستوى أكثر تفصيلا، تمثل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أحد المدخلات المهمة في إعداد بيانات جداول المدخلات والمخرجات في الحسابات القومية.

٦ البيانات من المصادر الرسمية والإدارية

عرض عام

٦–١ يغطي هذا الفصل مصادر البيانات عن المعاملات والمراكز في الأصول والخصوم المالية الخارجية لقطاعي الحكومة العامة والبنك المركزي.[١] ويمكن أن يكون لهذه المعاملات والمراكز تأثير كبير على ميزان المدفوعات؛ ولذا فإن قياسها يتطلب العناية الدقيقة. كذلك يتناول هذا الفصل البيانات (التي قد تكون ذات أهمية لميزان المدفوعات) التي تجمعها مؤسسات القطاع الحكومي كمنتَج ثانوي لتنفيذ وظائفها المختلفة. وتتضمن الأمثلة على ذلك البيانات من الطلبات المقدمة للاستثمار، وللحصول على النقد الأجنبي، وللتصدير، والبيانات من سلطات الضرائب والتعليم والصحة.

٦–٢ ومصادر البيانات محل الوصف في هذا الفصل قد تكون المصادر الوحيدة لبنود مختلفة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وقد تستخدم هذه المصادر أيضا لتكميل مصادر مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسوح المؤسسات، أو للتحقق من صحة البيانات التي يتم جمعها في أماكن أخرى.

٦–٣ ومن المفيد النظر في مصادر بديلة للبيانات عن قطاعي الحكومة العامة والبنك المركزي. فالبيانات عن الأنشطة الدولية للبنك المركزي يمكن الحصول عليها مباشرة من البنك المركزي أو من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية—إذا كان البنك المركزي مدرجا كإحدى الجهات المبلغة للبيانات. وفي حين أن العديد من هيئات الحكومة العامة قد يكون مشتركا في الأنشطة الدولية، فإن المدفوعات أو المقبوضات المرتبطة بمعظم هذه الأنشطة سوف يتم قيدها، في الدفتر الأستاذ الحكومي، بواسطة الوحدة المحاسبية المركزية للحكومة. وغالبا ما يتم تسوية هذه المعاملات والمراكز من خلال البنك المركزي، عندما يقوم بدور المصرفي للحكومة.

٦–٤ ومن المرجح ممارسة وظائف إدارة الدين الحكومي بشكل منفصل في مكتب لمراقبة أو إدارة الدين، ومن المرجح أن يتولى البنك المركزي دور المصرفي للحكومة. وبالتالي، لجمع بيانات عن المعاملات والمراكز الدولية لقطاع الحكومة العامة بالإضافة إلى تلك الخاصة بديون الشركات غير المالية أو المالية المضمونة من الحكومة، قد يتعين على معدي البيانات مخاطبة مكتب المحاسبة المركزي أو مكتب إدارة الدين التابع للحكومة أو البنك المركزي (من خلال عملية محددة لجمع البيانات).

٦–٥ وقد يكون من الضروري مخاطبة وحدات أخرى تابعة للحكومة للحصول على معلومات كاملة عن بعض الأنشطة الدولية للحكومة العامة. فالسلطات الضريبية قد تكون مصدرا ملائما للبيانات عن الضرائب المستقطعة من المنبع والضرائب الأخرى مستحقة الدفع من غير المقيمين. وقد تكون سلطات الموانئ والنقل مصادر جيدة لبيانات مختلف رسوم النقل مستحقة الدفع للحكومة. وقد تتحمل كيانات حكومية معينة تتلقى سلعا وخدمات من الخارج مسؤولية أداء المدفوعات، وقد يكون ضروريا مخاطبة هذه الكيانات بشكل مباشر للحصول على المعلومات اللازمة لأغراض ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وقد تشمل هذه الكيانات وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووزارة الأشغال العامة (وخاصة إذا كانت هذه الوزارة مسؤولة عن إدارة مشروعات مموَّلة من المعونة الأجنبية)، ومكتب المعونة الأجنبية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة. وقد يكون ضروريا أيضا مخاطبة الهيئات الحكومية التي توفر الموظفين الفنيين أو توظف العمالة على سبيل الإعارة من الخارج فيما يتعلق بتلك الأنشطة.

٦–٦ وبالإضافة إلى الحكومة المركزية، قد تشارك مستويات أخرى من الحكومة، مثل حكومات الولايات أو المقاطعات أو الإدارات المحلية، في المعاملات والمراكز الدولية. وفي هذه الحالة، قد يتعين على معدي البيانات مخاطبة المؤسسة (المؤسسات) الملائمة داخل كل مستوى من المستويات الحكومية لقياس الأنواع المعينة من المعاملات والمراكز الدولية.

---

[١] يجب تحديد مكونات قطاع السلطات النقدية عندما تتولى مؤسسات غير البنك المركزي تنفيذ عمليات معينة تُعزى في العادة إلى البنك المركزي (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٦–٦٦).

٦–٧ وفي حين أن العديد من الشركات المملوكة للحكومة قد يكون مشاركا في الأنشطة الدولية، فإن هذه المؤسسات تعتبر شركات، وبالتالي لا تعتبر جزءا من قطاع الحكومة العامة. وتُستبعد من فئة الحكومة العامة المؤسسات الخاضعة لسيطرة الحكومة التي: (١) تنتج سلعا وخدمات سوقية (أي تتقاضى أسعارا ذات دلالة اقتصادية)، (٢) وتمسك مجموعات كاملة من الحسابات، ولكنها تُدرَج ضمن المؤسسات العامة في القطاع الملائم للشركات المالية أو غير المالية (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الفقرة ٤–٩٢).

البيانات عن الحكومة العامة والبنك المركزي

٦–٨ ينبغي أن يكون معدو البيانات على دراية وفهم جيد لأنماط الإنفاق والإيرادات والتمويل للحكومة العامة والبنك المركزي. ومن المهم كذلك بصفة خاصة أن يكون لدى معدي البيانات فهم لكيفية تسجيل البيانات في الحسابات الحكومية على مختلف المستويات (المركزية، والإقليمية (على مستوى الولاية والمقاطعة) والمحلية). ولأغراض جمع البيانات ينبغي إيلاء أولوية كبرى لمؤسسات الحكومة التي لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات.

٦–٩ وبالنسبة للحكومة المركزية، غالبا ما تكون هناك وحدة محاسبية مركزية—عادة داخل وزارة المالية—مسؤولة عن جمع المعلومات عن غالبية، إن لم يكن كل، المقبوضات والنفقات. ورغم أنه قد يكون هناك قدر من تفويض السلطة لأداء المدفوعات، فمن الضروري أن يكون لدى الوحدة المحاسبية المركزية بيانات محاسبية موثوقة عن غالبية المعاملات والمراكز الدولية التي تجريها الحكومة المركزية. وعليه، سوف يكون من الممكن استخدام هذه الحسابات المركزية—وتعرف غالبا باسم «الدفتر الأستاذ العام»—لاستخلاص بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي المطلوبة. وفي بعض الاقتصادات، يتم تحديد كافة مدفوعات الحكومة التي تُسدد في الخارج واستخلاصها شهريا من الدفتر الأستاذ العام للحكومة المركزية، وذلك بغرض إعداد بيانات بنود ميزان المدفوعات المرتبطة بمعاملات الحكومة، وبنود وضع الاستثمار الدولي المتعلقة بمراكز الحكومة. ونظرا لأن النظام المحاسبي الحكومي يعمل بالحاسب الآلي بوجه عام، فإن البيانات اللازمة قد تتوافر بعد انتهاء الشهر بيوم أو اثنين (وإن زادت الفترة أحيانا عن ذلك).

٦–١٠ ومع ذلك، نظرا لأن هذه الوحدات المحاسبية المركزية عادة ما تكون معنية بالمقبوضات والنفقات (وليس بتغيرات الملكية)، فقد لا تكون مصدرا جيدا لكافة بنود البيانات.[٢] وعلى سبيل المثال، لقياس الائتمان التجاري على الواردات، قد يلزم تحديد تواريخ فعلية لتغيير ملكية (تسليم) السلع والخدمات، بالإضافة إلى تواريخ أداء المدفوعات. وللمعلومات عن تواريخ التسليم، قد تكون وحدة محاسبية حكومية في مستوى أدنى من الحكومة المركزية مصدرا مُرضيا بصورة أكبر للمعلومات لأن الوحدات المحاسبية للحكومة المركزية غالبا ما تعتمد على المستويات الحكومية الأدنى لتنظيم الترتيبات التعاقدية، وضمان تسليم السلع، وما إلى ذلك. وبالمثل، للحصول على بيانات عن المساعدات العسكرية والإنمائية الأجنبية، فإن السلطات الحكومية المعنية مباشرة بهذه الأنشطة قد تكون هي المصدر الأنسب نظرا لأن العديد من المعاملات قد لا ينطوي على مدفوعات نقدية. بل قد يكون حتى من المستصوب والضروري جمع هذه البيانات على أساس كل مشروع على حدة.

٦–١١ وبمجرد تحديد مصدر (مصادر) البيانات الملائمة، ينبغي لمعدي البيانات التفاوض مع السلطات المعنية لإدخال أي تعديلات مطلوبة لاستخلاص البيانات والتصنيفات اللازمة من النظام المحاسبي الحكومي ولترتيب آلية مناسبة وتتسم بحسن التوقيت لإبلاغ البيانات. ومن المستحسن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات تنسيق المتطلبات مع معدي بيانات إحصاءات مالية الحكومة. وتُعرَض الروابط بين ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة في الملحق ٦، «الروابط بين الحسابات الدولية وإحصاءات مالية الحكومة».

معاملات السفارات والدفاع

٦–١٢ تُدرَج النفقات المباشرة المدفوعة في الخارج لقاء السلع والخدمات التي تستعملها السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية، وبعثات المعونة، ووكالات المعلومات، والمؤسسات الحكومية الأخرى الكائنة بالخارج ضمن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر في ميزان المدفوعات. وبالنسبة للأجور والرواتب التي تُدفع للمقيمين في الاقتصاد المُضيف الذين يعملون في السفارات وما شابهها فيتعين أيضا قياسها وإدراجها في ميزان المدفوعات ضمن تعويضات العاملين. أما الأجور والرواتب التي تُدفَع للدبلوماسيين والعاملين الآخرين في هذه المؤسسات فلا تمثل معاملات مدرجة في ميزان المدفوعات. غير أن معدي البيانات قد يفترضون أن كل الرواتب المدفوعة

[٢] وعلاوة على ذلك، في بعض الاقتصادات قد يكون هناك نظام محاسبي يتسم بقدر أكبر من اللامركزية. ويجب التشديد على ضرورة تغطية أنشطة كافة الوحدات المشاركة في معاملات ومراكز الحكومة العامة مع غير المقيمين في أي عملية لإعداد البيانات تتضمن غير مقيمين.

لهؤلاء العاملين، أو نسبة معينة[٣] منها، سوف يتم إنفاقه في الاقتصاد المُضيف، وبالتالي يُدرج ضمن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر. كذلك يتعين إدراج النفقات المرتبطة بتوفير الترتيبات العسكرية المشتركة وقوات حفظ السلام ضمن هذا البند (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي—الطبعة السادسة، الفقرات من ١٠–١٧٤ إلى ١٠–١٧٨).

٦–١٣ وعادة ما تكون المعلومات عن المعاملات المرتبطة بالسفارات والدفاع والمنشآت الحكومية الأخرى الكائنة بالخارج متاحة من الدفتر الأستاذ الحكومي أو من إدارات حكومية كوزارتي الخارجية والدفاع. ولأغراض ميزان المدفوعات، فإن الأوقات التي تُسجَّل فيها هذه المعاملات (عادة على أساس نقدي) في السجلات الحكومية عادة ما تعتبر أنها توفر قيما مُقاربة معقولة للتغييرات في الملكية. غير أنه إذا نشأت اختلافات كبيرة بين توفير خدمة ما وسداد مقابلها، يجب إنشاء حساب دائن (مدين) في ميزان المدفوعات وفي وضع الاستثمار الدولي.

٦–١٤ ورغم أن تبويب معاملات السفارات وخدمة الدفاع والمعاملات المشابهة إلى عنصري الدخل (تعويضات العاملين) والخدمات هو كل المطلوب لأغراض ميزان المدفوعات، فقد يكون من المفيد أن يبحث معدو البيانات في مختلف عوامل التكلفة المعنية وتبويب البيانات حسب الاقتصاد الشريك. فتقسيم المدفوعات إلى عناصر مثل الإيجار والخدمات والترفيه والرواتب وعناصر أخرى ومقارنة تلك المدفوعات مع عدد الموظفين العاملين في الاقتصاد قد يكون مفيدا لأغراض الاستنباط وتقدير النفقات الحكومية الأجنبية في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

النفقات والإيرادات الجارية الأخرى للحكومة

٦–١٥ تتضمن النفقات الجارية الأخرى للحكومة المدفوعات مقابل واردات الحكومة، وسفر الموظفين الحكوميين للخارج، وفي بعض الحالات الرسوم والمنح الدراسية، والخدمات الأخرى التي تشتريها الحكومة، والمعاشات التقاعدية المدفوعة للموظفين السابقين غير المقيمين حالياً وللمقيمين السابقين الذين هاجروا. ويجب أن تكون هذه البيانات متاحة من الحسابات الحكومية وأن تكون مصنَّفة على النحو الملائم لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات. وعلى جانب الإيرادات، يتعين أن تتوافر بيانات عن مختلف الرسوم والضرائب والمصاريف التي تتقاضاها الحكومة. وهذه قد تتضمن ما يلي:

- الضرائب المستقطعة من المنبع وضرائب الدخل التي يتم تحصيلها من غير المقيمين
- ضريبة مغادرة المطار التي يتم تحصيلها من غير المقيمين
- رسوم صيد الأسماك في أعالي البحار ورسوم التراخيص الأخرى مقابل استخدام الموارد الطبيعية أو الأنواع الأخرى من الأنشطة التي يتم تحصيلها من غير المقيمين
- رسوم النقل ومدفوعات الخدمات مثل رسوم هبوط الطائرات ورسوم الشحن والتفريغ التي تقوم السلطات الحكومية بتحصيلها

الدين الخارجي للقطاع العام[٤]

٦–١٦ قد يكون مكتب إدارة الدين في الاقتصاد المعني مسؤولا عن إدارة الدين الحكومي أو مراقبته، وأحيانا ما تُناط به مراقبة الدين المضمون من الحكومة. ويمكن مخاطبة هذا المكتب للحصول على بيانات عن الأصول والخصوم الخارجية (عدا الاحتياطيات) لقطاع الحكومة العامة، وعلى بيانات عن الدين الخارجي للقطاعات التي أصدرت دينا مضمونا من الحكومة (مثل شركات تلقي الودائع الأخرى، عدا البنك المركزي والقطاعات الأخرى). ويجب ألا تُدرَج البيانات عن الدين المضمون من الحكومة في دين القطاع الحكومي ما لم تكن الحكومة قد حصلت عليه فعلا، ولكنها معلومات مفيدة جدا لفهم مدى احتمالية انكشاف الحكومة على المخاطر. ويجب إدراج هذه البيانات ضمن القطاع الذي تكبد الديون؛ غير أنه ينبغي لمعدي البيانات التأكد من تجنب الحساب المزدوج إذا كانت البيانات عن الأصول والخصوم الخارجية يتم جمعها أيضا من خلال مسوح المؤسسات.

٦–١٧ وعادة تتوافر معلومات أساسية عن كل أداة من أدوات الدين من خلال اتفاقية الاقتراض أو الائتمان أو الوثائق ذات الصلة، والتي ينبغي أن تكون نسخة منها مودَعة —يفضل أن يكون ذلك بموجب القانون—لدى مكتب إدارة الدين لكافة أدوات الدين الحكومي أو المضمون

---

[٣] يُوصَى بأن يكون أساس وضع هذه الافتراضات قائما على مسح أو مصدر آخر للمعلومات قد يوفر وسيلة لتقدير المبالغ التي ينفقها الدبلوماسيون والعسكريون وما شابههم أثناء وجودهم بالخارج في أعمال حكومية رسمية.

[٤] يشمل القطاع العام الحكومة العامة، والبنك المركزي، وشركات تلقي الودائع فيما عدا البنك المركزي، والقطاعات الأخرى التي تعتبر شركات عامة (راجع إحصاءات الدين الخارجي—مرشد لمعديها ومستخدميها، الفقرة ٥–٥).

من الحكومة. وإذا كان لدى مكتب إدارة الدين بيانات عن القطاعات الأخرى—وعلى سبيل المثال، الشركات المملوكة للحكومة أو دين الشركات الأخرى المضمون من الحكومة—قد يتم جمع هذه البيانات ولكن ينبغي إعدادها بشكل منفصل. وينبغي لمعدي هذه البيانات الرجوع إلى إحصاءات الدين الخارجي—مرشد لمعديها ومستخدميها.[٥]

٦–١٨ وبعض الاقتصادات يجمع بيانات الدين الخارجي على أساس كل قرض على حدة، وهو ما يؤدي الى حصر شامل للقروض. ومع ذلك، ليس كل عناصر الدين المطلوبة لميزان المدفوعات قد يكون متاحا لمكتب إدارة الدين (على سبيل المثال، الائتمانات التجارية والسُلف أو الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع).

٦–١٩ وفي معظم الاقتصادات، تتوافر البيانات عن الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي بسهولة من البنك المركزي أو مكتب إدارة الدين. ومن شأن التشاور الوثيق بين معدي البيانات ومكتب المحاسبة بالبنك المركزي أو مكتب إدارة الدين ضمان أن معدي البيانات يجمعون كافة البيانات المطلوبة. ويُوصَى بأن يقوم مُعد إحصاءات الدين الخارجي، إذا لم يكن يعمل ضمن مكتب إدارة الدين، باستخدام هذه البيانات بدلا من استحداث مصادر بديلة.

٦–٢٠ ويحدد الجدول ٦–١ العناصر القياسية التي ينبغي لمعدي البيانات جمعها من الحكومة والبنك المركزي فيما يتعلق بالأصول والخصوم المالية الخارجية، عدا الأصول الاحتياطية.[٦] وينبغي جمع التفاصيل المتعلقة بقطاعي البنك المركزي والحكومة العامة بشكل منفصل (والسلطات النقدية حسب الاقتضاء).

٦–٢١ ويتم تصنيف المعلومات الواردة في الجدول ٦–١ حسب اقتصاد الدائن (خصوم) أو المدين (أصول). وفي التصنيف حسب الاقتصاد، يجب عرض فئة منفصلة للمنظمات الدولية (لأنها لا تعتبر مقيمة في الاقتصادات الكائنة فيها بشكل مادي). وقد يكون من المستصوب أيضا تصنيف البيانات حسب قطاع الطرف غير المقيم. وهو ما يعني أن كل خلية في الجدول ٦–١ سوف يتم تقسيمها أيضا حسب قطاع الطرف المقابل غير المقيم (مثلا، المنظمات متعددة الأطراف (مقسمة حسب البنك المركزي للاتحاد النقدي، والمنظمات المالية الدولية الأخرى، والمنظمات الدولية الأخرى متعددة الأطراف)، والحكومة العامة (باستثناء المنظمات متعددة الأطراف)، والبنك المركزي، وشركات تلقي الودائع، عدا البنك المركزي، والقطاعات الأخرى).

٦–٢٢ وتتسم البيانات التي يتم جمعها عن تكوين عملات (عملة تقويم) الأصول والخصوم الخارجية بأنها ذات أهمية خاصة لمراقبة مخاطر العملات التي تواجه الاقتصاد. ولإعداد بيانات ميزان المدفوعات، فإن تكوين العملات مهم عندما تُحسَب التدفقات المالية كفروق في المراكز في نهاية فترة الإبلاغ وبدايتها (مثلا، عندما يتم ذلك بإستخدام الإحصاءات النقدية والمالية التي يتم إعدادها بالعملة المحلية). وسوف يُستَخدم تكوين العملات لتقسيم بيانات المراكز حسب عملة التقويم ولحساب المعاملات كفروق في المراكز لكل عملة من عملات التقويم. وسوف يعمل ذلك على استبعاد التغيرات الناتجة عن تغيرات سعر الصرف في حساب تقديرات المعاملات.

٦–٢٣ وفي حالة أدوات الدين، فإن تقسيم البيانات وفقا لأجل الاستحقاق (قصير الأجل أم طويل الأجل) موضَح في العناصر القياسية للحسابات الخارجية. كذلك من المحبَّذ أن يحصل معدو البيانات على بيانات عن أجل الاستحقاق المتبقي وعن هيكل أسعار الفائدة (متغيرة أم ثابتة) للأصول والخصوم الخارجية؛ وهذه التقسيمات مطلوبة كبنود تكميلية في وضع الاستثمار الدولي.

٦–٢٤ ويمكن للأوراق المالية الصادرة في الاقتصاد المحلي ويشتريها غير المقيمين أن تمثل مشاكل خاصة في جمع البيانات، ويتم تناولها بالنقاش في الفصلين ٣ و١٠. وبالنسبة للأوراق المالية الصادرة في الخارج، ينبغي أن يكون لدى الحكومة أو البنك المركزي البيانات المطلوبة أو بإمكانهما الحصول على البيانات من سماسرة الأوراق المالية في الخارج. وينبغي توخي الحذر قبل افتراض أن الطرح بالكامل قد تم شراؤه من جانب غير مقيمين. ويمكن إجراء مناقشات مع وكيل (وكلاء) الطرح لبيان المقادير التي ربما تم شراؤها من جانب المقيمين.

الأصول الاحتياطية

٦–٢٥ ينبغي أن تتوافر بيانات عن الأصول الاحتياطية من الإدارة المختصة بالبنك المركزي. وفي الوضع المثالي، فإن البيانات الواردة في الجدول ١٠–٢ سوف تكون متاحة.

٦–٢٦ ويؤكد الجدول ١٠–٢ على ضرورة قياس المعاملات على نحو منفصل عن التدفقات الأخرى التي تؤثر على المراكز للحصول على بيانات موثوقة عن معاملات الأصول الاحتياطية. ويجب إدراج طرح سبائك الذهب للتداول

---

[٥] www.tffs.org/edsguide.htm.

[٦] يتضمن الجدول ١٠–٢ في الفصل العاشر عناصر الأصول الاحتياطية.

الجدول ٦–١: العناصر القياسية التي ينبغي جمعها من الحكومة العامة والبنك المركزي[١] عن الأصول والخصوم المالية الخارجية، عدا الأصول الاحتياطية

	بداية الفترة	معاملات الحساب المالي (صاف)	حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية			نهاية الفترة
			تغيرات في المركز نتيجة:			
			التغيرات الأخرى في الحجم	التغيرات في أسعار الصرف	تغيرات الأسعار الأخرى	
الأصول						
الاستثمار المباشر						
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار[٢]						
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر						
أدوات الدين						
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر						
استثمارات الحافظة						
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار						
سندات الدين						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين						
الاستثمارات الأخرى						
حصص الملكية الأخرى						
العملة والودائع						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
القروض						
الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (ما عدا الاحتياطيات)						
القروض الأخرى قصيرة الأجل						
القروض الأخرى طويلة الأجل						
التأمين واحتياطيات التأمين الفنية ونظم الضمانات الموحدة						
الائتمانات التجارية والسُلف						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
الحسابات الأخرى مستحقة القبض—أخرى						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
الخصوم						
استثمارات الحافظة						
سندات الدين						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						

[١] نفس التقسيم مطلوب للسلطات النقدية، عند الاقتضاء.
[٢] تنطبق على الحكومة العامة فقط.

الجدول ٦–١: العناصر القياسية التي ينبغي جمعها من الحكومة العامة والبنك المركزي[١] عن الأصول والخصوم المالية الخارجية، عدا الأصول الاحتياطية (تتمة)

	بداية الفترة	معاملات الحساب المالي (صاف)	حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية: تغيرات في المركز نتيجة: التغيرات الأخرى في الحجم	التغيرات في أسعار الصرف	تغيرات الأسعار الأخرى	نهاية الفترة
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين						
الاستثمارات الأخرى						
العملة والودائع						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
القروض						
الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي						
القروض الأخرى قصيرة الأجل						
القروض الأخرى طويلة الأجل						
التأمين واحتياطيات التأمين الفنية ونظم الضمانات الموحدة						
الائتمانات التجارية والسُلف						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع—أخرى						
قصيرة الأجل						
طويلة الأجل						
حقوق السحب الخاصة (تخصيصات)						

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

أو سحبها من التداول ضمن التغيرات الأخرى في الحجم (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الفقرة ٣–٢١). وينبغي إبلاغ بيانات تخصيصات وحيازات حقوق السحب الخاصة ضمن خصوم الاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية، على التوالي. ومن المهم الحصول، إن أمكن، على التقسيم الكامل للأدوات الموضح في الجدول. ويُفضَّل تصنيف البيانات حسب اقتصاد الطرف غير المقيم.

٦–٢٧ وقد لا تكون لدى معدي البيانات قدرة سوى على الحصول على بيانات عن مركز الأصول الاحتياطية. وترد طريقة تحويل هذه البيانات إلى أساس المعاملات في الفصل ١٠، الإطار ١٠–٢. ولتطبيق هذه المنهجية بشكل سليم، يجب أن يكون معدو البيانات على دراية بتكوين عملات الاحتياطيات (بالإضافة إلى أي تغييرات في الأسعار ربما تكون قد حدثت خلال الفترة).

قياس المساعدة الإنمائية في الاقتصادات المانحة[٧]

٦–٢٨ تمثل وكالة المساعدة الإنمائية في الاقتصادات المانحة مصدرا قيما للغاية لقياس المساعدة الإنمائية لأن هذه الوكالة عادة ما تكون مسؤولة عن صرف الجزء الأكبر من مِنَح وقروض المساعدة الإنمائية وعن الإشراف على برنامجَ المساعدة الإنمائية الخارجية ومراقبته. ورغم أن المساعدة الإنمائية ليست عنصرا قياسيا في ميزان المدفوعات، فقد يرغب معدو البيانات في إعداد بيانات هذا

[٧] راجع أيضا بيانات المساعدة الإنمائية في الفصل ٧.

البند بشكل منفصل لأسباب تحليلية. وسوف تنعكس عناصر المساعدة الإنمائية بوجه عام على عدة بنود في ميزان المدفوعات.

٦-٢٩ ولدى إعداد الإحصاءات عن المساعدة الإنمائية لأغراض ميزان المدفوعات، يجب على معدي البيانات التمييز بوضوح بين المِنَح الجارية (التي تُدرَج في حساب الدخل الثانوي)، والمِنَح الرأسمالية (التي تُدرَج في حساب رأس المال)،[٨] والقروض (التي تُسجَّل في الحساب المالي وفي بيانات وضع الاستثمار الدولي). وبالنسبة للمِنَح، من الضروري تحديد قيود مقابلة (مثل صادرات السلع، وتقديم الخدمات التعليمية، والمساعدة الفنية الأخرى، وتقديم النقدية) وإدراجها على النحو الملائم في ميزان المدفوعات. ويتضمن الفصلان ١٤ و١٥ مزيدا من المعلومات حول قيد المِنَح في ميزان المدفوعات.

قياس المساعدة الإنمائية في الاقتصادات المتلقية[٩]

٦-٣٠ البيانات عن المساعدة الإنمائية الدولية في البلدان المتلقية غالبا ما تفتقر لدقة القياس؛ وقد توجه نسبة كبيرة من المساعدات الإنمائية في بعض الاقتصادات من خلال المنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، فإن المساعدة الأجنبية تكون مقيمة بأقل من قيمتها الفعلية. ولهذا السبب، يتعذر قياس تأثير هذه المساعدة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى. كذلك أدت صعوبات القياس في الاقتصادات المتلقية إلى عدم تماثل البيانات عن التحويلات بشكل إجمالي. وتعرض الفقرات التالية مصادر محتملة يمكن لمعدي البيانات استخدامها لقياس حجم تلقي المساعدة الإنمائية.

٦-٣١ ويستطيع معظم معدي البيانات في الاقتصادات المتلقية تحديد المِنَح النقدية أو المدفوعات المتلقاة على سبيل المساعدة الإنمائية بسهولة لأن المعلومات غالبا ما تكون متاحة بسهولة من السجلات الحكومية المتعلقة بالإيرادات.

٦-٣٢ وقد أقام العديد من الاقتصادات وحدات إدارية مختلفة لإدارة معونة البرامج أو المشروعات. وغالبا ما يتم إنشاء حسابات كاملة لتحليل التكاليف ومراقبة التقدم المُحرز وتقديم التقارير للمانحين وإعداد فواتير للمطالبة بالمدفوعات النقدية من المانحين. ويجب أن تشمل حسابات هذه المشروعات قيمة المواد والخدمات المقدمة من المانحين. وينبغي لمعدي البيانات تشجيع الممارسات الجيدة لمسك السجلات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع مديري مشروعات المعونة (ما لم يكونوا يقومون بذلك فعلا) على الحصول، من خلال تواصلهم مع المانحين، على بيانات عن تقييم المساعدة المتلقاة عينا.

٦-٣٣ ومن الضروري تسجيل قيود مقابلة للمعونة في حسابات ميزان المدفوعات. وللتأكد من سلامة التسجيل، يمكن لمعدي البيانات مثلا إجراء مراجعات للتحقق من أن السلع المتلقاة في إطار معونة المشروعات مسجلة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بالتقييمات الصحيحة. وإذا كانت حسابات المشروع هي المصدر الوحيد للبيانات لبنود غير نقدية معينة في ميزان المدفوعات، يستخدم معدو البيانات معلومات من تلك الحسابات لتسجيل بنود مناظرة في ميزان المدفوعات. وعلى سبيل المثال، في حالة قيام مشروع محلي مموَّل في إطار برنامج معونة رسمي بتوظيف خبير مساعدة فنية أجنبي في الاقتصاد المُضيف لأقل من سنة، فإن الدخل الذي يحصل عليه هذا الخبير يتعين إدراجه في ميزان مدفوعات الاقتصاد المُضيف كبند مدين ضمن تعويضات العاملين في حساب الدخل الأولي وكبند دائن ضمن التحويلات في حساب الدخل الثانوي. وتتضمن الفصول ١٣ و١٤ و١٥ مزيدا من المناقشات حول معاملة ميزان المدفوعات للمساعدة الفنية والأشكال الأخرى لمعونة المشروعات.

٦-٣٤ وفي العديد من الاقتصادات التي تتلقى معونة غذائية وغير ذلك من المعونات الإنسانية توجد هيئة حكومية مركزية منوط بها توزيع المواد الغذائية، وعادة ما تكون هذه الهيئات مصدرا جيدا للمعلومات عن هذا النوع من المعونة. وعند مخاطبة هيئات التوزيع للحصول على معلومات، يجب على معدي البيانات التأكد من قياس كلا واردات الغذاء وقيود التحويلات المقابلة وفقا لمبادئ ميزان المدفوعات. ويرجى الرجوع إلى الفصل ١٤ للاطلاع على مناقشة حول معاملة ميزان المدفوعات للمعونة الغذائية.

٦-٣٥ وفي الاقتصادات التي يتلقى فيها المقيمون مساعدة تعليمية من الحكومات الأجنبية، قد تكون هناك هيئة حكومية منوط بها إدارة البرنامج بالنيابة عن المانحين غير المقيمين. ويمكن أن تكون هذه الهيئة مصدرا مفيدا للبيانات لميزان المدفوعات. وينبغي قياس قيمة المساعدة التعليمية بالتكلفة التي يتحملها المانح. وإذا لم تكن هذه التفاصيل متاحة بسهولة، يمكن وضع تقديرات ميزان المدفوعات بناء على عدد الطلاب الدارسين في

---

[٨] للفروق بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرة ١٢-١٢.

[٩] يتناول الفصل ٧ شرح قياس المساعدة الإنمائية في الاقتصادات المانحة.

الخارج، مصنَّفين حسب مختلف أنواع المؤسسات التعليمية ومدة الإقامة. ويمكن عندئذ استخدام هذه البيانات—بالاقتران مع بيانات نصيب الفرد (سواء الفعلي أو المقدر) لكل من تكلفة الرسوم الدراسية، والسكن، وأجرة نقل الركاب، والمصروفات الأخرى التي تتحملها الاقتصادات المانحة لكل فئة من الطلاب—لتقدير بند القيود الدائنة ضمن التحويلات. وبعد إعداد هذه التقديرات، ينبغي لمعدي البيانات التأكد من إدراج قيود مقابلة مناسبة في الحساب الجاري. وعادة ما يتم عرض القيود المقابلة (عدا القيود المقابلة لأجرة نقل الركاب الدولية والتي تُدرَج ضمن النقل) في بند السفر كقيود مدينة.

منتجات البيانات الثانوية للأعمال الإدارية

٦–٣٦ أثناء تنفيذ المؤسسات الرسمية لمسؤولياتها المختلفة، كثيرا ما تحصل على بيانات مفيدة لإعداد بيانات ميزان المدفوعات. فغالبا ما تتطلب هذه المسؤوليات من مقدمي الطلبات، أو الأشخاص الذين يجب عليهم دفع رسوم أو ضرائب، استكمال استمارات قد تكون ذات صلة بميزان المدفوعات. وقد يكون بمقدور معدي البيانات التأثير على تصميم استمارات جمع البيانات أو الإجراءات الإدارية لتعظيم الفائدة من هذه البيانات من منظور ميزان المدفوعات. وتشكل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وإحصاءات الهجرة، وفي بعض الحالات بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أمثلة على المعلومات التي يتم جمعها كمنتجات ثانوية لأعمال إدارية ضرورية لإحصاءات ميزان المدفوعات. وتتناول الفصول ٣ و٤ و٥ مناقشة عمليات جمع هذه البيانات تحديدا. ويبحث هذا الفصل في جمع منتجات البيانات الثانوية الأقل شهرة.

٦–٣٧ وقد تتوافر منتجات البيانات الثانوية للأعمال الإدارية على مختلف مستويات معالجة البيانات، بما في ذلك فرادى استمارات جمع البيانات أو البيانات شبه المعالجة (والتي قد تتألف من سجلات لفرادى استمارات جمع البيانات أو جداول خاصة أو تقارير) أو المجملات الإحصائية. ويعتمد المستوى المناسب، من وجهة نظر معدي البيانات، على عدد من العوامل. فإن توافرت تفاصيل وتصنيفات مقارنة كافية، يمكن أن تكون المجملات الإحصائية كافية لأغراض معدي البيانات. ومع ذلك، فمن المستحسن غالبا أن يكون لدى معدي البيانات حق الاطلاع على استمارات جمع البيانات المكتملة أو سجلات استمارات جمع البيانات. وحتى البيانات التي لا يتسنى لمعدي البيانات استخدامها بشكل مباشر قد تكون مفيدة لأغراض ميزان المدفوعات. وتشير الفقرات التالية إلى بعض الأمثلة.

موافقات الاستثمار الأجنبي

٦–٣٨ العديد من الاقتصادات لديه مجالس للاستثمار الأجنبي أو مؤسسات مماثلة تعمل على ترويج مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي أو تفرض شروطها عليها أو تراقبها. ولإقامة أنواع معينة من الاستثمارات أو لتوسيع الاستثمارات القائمة، قد يتعين على المستثمرين تقديم استمارات طلبات لمجلس الاستثمار، الذي قد يتعين عليه الموافقة على الاستثمار قبل المضي قدما، والذي قد يساعد أيضا المستثمرين في إنشاء الشركات وربما يضمن التزام الاستثمارات بالمبادئ التوجيهية الحكومية. وقد تتضمن استمارات الطلب هذه معلومات مفيدة، كما أن هناك عددا من الاقتصادات تنشر إحصاءات مفصلة عن موافقات الاستثمار الأجنبي.

٦–٣٩ ولا تكون هذه الإحصاءات في العادة قابلة للاستخدام مباشرة لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات لأنها ترتبط باستثمارات مقررة وليست فعلية وأحيانا ما يقيد القائمون بإبلاغ البيانات القيمة المتوقعة للاستثمار، بما في ذلك مجموع التمويل وليس الاستثمار الخارجي فحسب. غير أن هذه الإحصاءات قد تكون مفيدة لبعض أغراض التقدير في ميزان المدفوعات.

٦–٤٠ وأفضل استخدام لهذا المصدر هو تحديد مشروعات الاستثمار المباشر الجديدة، وسوف يحتاج معدو البيانات إلى مصادر أخرى مثل الكشوف المالية ومسوح المؤسسات لقياس هذه المراكز ولرصد عناصر إضافية مطلوبة لمعاملات ومراكز الاستثمار المباشر. ومن المهم كذلك مراعاة احتمال نشوء فواصل زمنية طويلة بين الموافقات والاستثمارات الفعلية.

٦–٤١ والأهم من ذلك، تُستخدم فرادى استمارات الطلبات كمصدر بيانات مفيد جدا لإعداد قوائم المجتمع الإحصائي لمؤسسات الاستثمار المباشر أو المستثمرين المباشرين أو المؤسسات الزميلة. وفي بعض الاقتصادات، أثبتت استمارات الطلبات أنها مفيدة جدا لتحديد غير المقيمين الذين يستثمرون في العقارات.

طلبات الحصول على النقد الأجنبي أو للاقتراض من الخارج

٦–٤٢ يُشترَط في بعض الاقتصادات أن يحصل المقيمون على موافقة لشراء النقد الأجنبي أو للاقتراض من الخارج. وينبغي عدم الخلط بين طلبات الموافقة هذه ومعاملات النقد الأجنبي الفعلية المقيسة في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويصف الفصل ٤ الحالات التي يقوم فيه المقيمون

بالاقتراض أو الإقراض الخارجي، ولكن لا تظهر معاملة نقدية مقابلة في نظام إبلاغ المعاملات الدولية إلى أن يتم السداد أو دفع الفائدة. ولتحديد هذه السحوبات، يمكن مراقبة طلبات الاقتراض الخارجي ومتابعتها مع المقترض أو المقرض. وبمجرد سحب القرض، يتعين تسجيل تفاصيل العملية وإدراجها في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويمكن استخدام البيانات المتعلقة بموافقات الاقتراض الأجنبي لإعداد قائمة لإجراء مسح للمقيمين الحاصلين على قروض من الخارج.

٦–٤٣ وفي بعض الاقتصادات، يُشترط على مؤسسات الاستثمار المباشر الحصول على موافقة قبل تحويل الأرباح الموزعة أو الأرباح للخارج في شكل نقد أجنبي. وفي إطار عملية تقديم الطلبات، تقدم الشركات تفاصيل كشوف الربح والخسارة. ويمكن لمعدي البيانات استخدام هذه التفاصيل لقياس الأرباح المُعاد استثمارها بالإضافة إلى الأرباح الموزعة والأرباح المدفوعة/مستحقة الدفع للمستثمرين.

طلبات التصدير

٦–٤٤ يشترط على المقيمين في بعض الاقتصادات استيفاء طلبات قبل تصدير السلع. وتستخدم هذه الطلبات أحيانا كمصدر للبيانات لإعداد بنود السلع في ميزان المدفوعات. وكبديل عن ذلك، يمكن أن توفر هذه الطلبات نقطة بداية للحصول على قائمة مصدرين لتحسين نطاق التغطية في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو يمكن استخدامها كمصدر تغطية لمسح استطلاعي مصمم لتحديد الشركات المشاركة في أنشطة معينة في ميزان المدفوعات مثل الائتمان التِجاري.

البيانات الضريبية

٦–٤٥ يمكن استخدام البيانات الضريبية بطرق عدة. فالبيانات التي يتم الحصول عليها من السلطات الضريبية عن الضرائب المستقطعة من المنبع على الأرباح الموزعة والفوائد مستحقة الدفع من جانب غير المقيمين يمكن استخدامها لإعداد بيانات جانب من القيود الدائنة ضمن التحويلات الحكومية (الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما)، وقد تكون قوائم الشركات التي تدفع ضرائب مستقطعة من المنبع بالنيابة عن المستثمرين غير المقيمين مصدرا مفيدا لتحديد الشركات الحاصلة على قروض خارجية أو المساهمين غير المقيمين.

٦–٤٦ ومن شأن السجلات الضريبية لمؤسسات الاستثمار المباشر أن توفر بيانات عن الخدمات بين الشركات والأرباح المحولة والمحتجزة عندما لا تكون المصادر الأخرى متاحة بسهولة. كذلك يمكن استخدام قوائم البيانات المتاحة من الملفات الضريبية للشركات التي لديها معاملات استثمار مباشر كمصدر تغطية لمسوح مؤسسات الاستثمار المباشر. وغالبا ما تحدد السجلات الضريبية الدخل من المصادر الأجنبية بشكل منفصل عن الدخل المكتسب من العمليات المحلية. ويمكن الاستفادة من هذه السجلات في إجراء المسوح أو للتحقق من المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى،[١٠] لأنها تحدد الشركات والأفراد الذين لديهم استثمارات في الخارج.

٦–٤٧ وقد تقوم السلطات الضريبية بممارسة أعمال الرقابة على معاملات معينة، خاصة تلك المرتبطة بالملاذات الضريبية الآمنة، لضمان عدم التهرب من ضرائب بعينها. ويمكن للاستمارات المقدمة للسلطات الضريبية فيما يتعلق بفئات معينة من تحويلات النقد الأجنبي أن توفر مصدرا للتغطية لتحديد المجتمع الإحصائي لمسوح المؤسسات (لمزيد من التفاصيل عن تغطية الضرائب في إحصاءات مالية الحكومة، راجع الملحق ٦ «الروابط بين الحسابات الدولية وإحصاءات مالية الحكومة».

بيانات التعليم والصحة

٦–٤٨ قد تحتفظ الحكومات ببيانات عن التعليم (بما في ذلك المنَح الدراسية) والخدمات الصحية المقدمة لغير المقيمين أوَ التي يقدمها غير المقيمين.[١١] وبالنسبة للتعليم، قد تتوافر بيانات من وزارة التعليم أو هيئة أخرى مسؤولة عن التعليم عن عدد الطلاب، وتكاليف الرسوم الدراسية، والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسات التعليمية (مثل إقامة الطلاب الذين يعيشون داخل الحرم الجامعي أو في مدارس داخلية)، والمصاريف الأُخرى للطلاب غير المقيمين الذين يدرسون في الاقتصاد المُضيف أو الطلاب المقيمين الذين يدرسون في الخارج. ومن المهم أيضا معرفة النسبة التي تمولها منح المساعدة الإنمائية من تلك التكاليف. كذلك يجب أن يسعى معدو البيانات للحصول على بيانات قد تتوافر عن خدمات الرعاية الصحية ونفقات المرضى الذين يعبرون الحدود الدولية لتلقي الرعاية الصحية. وفي الاقتصادات التي لديها نظم رعاية صحية شاملة تمولها أو تديرها الحكومة، يمكن غالبا تحديد المرضى غير المقيمين بصورة منفصلة لأنهم في العادة يتحملون التكلفة الكاملة لرعايتهم الصحية.

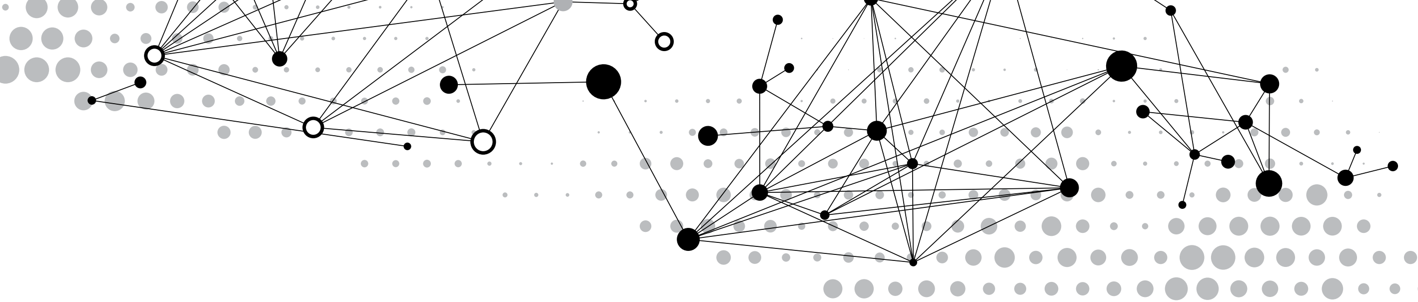
---

[١٠] التعريف الذي تستخدمه السلطات الضريبية للمصطلحين «الأجنبي» و«الدخل» قد يختلف عن التعريف المستخدم في ميزان المدفوعات. وعند استخدام بيانات الضرائب بصورة مباشرة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات، ينبغي لمعدي البيانات الإنتباه إلى التعامل مع أي من تلك الفروق على النحو الصحيح.

[١١] العديد من خدمات التعليم والرعاية الصحية المقدمة لغير المقيمين أو التي يقدمها غير المقيمين يُقدَّم لأشخاص مسافرين خارج اقتصاداتهم الأم. وعليه، يجب تسجيل هذه الخدمات ضمن بند السفر في ميزان المدفوعات.

البيانات من اتحادات التجارة والصناعة والنقابات المهنية الأخرى

٦-٤٩ في بعض الاقتصادات، قد تحتفظ مختلف هيئات التجارة والصناعة والهيئات المهنية (كاتحادات الصناعة والتجارة) بمعلومات مفيدة عن الأنشطة العابرة للحدود. وقد يتعين على معدي البيانات النظر في طلب الحصول على المعلومات المتاحة من تلك الهيئات، بما في ذلك قائمة بأعضائها وحجمها المالي، والتي يمكن استخدامها لتحسين تغطية المجتمع الإحصائي للمسح.





مبادرات مختارة من صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى بشأن جمع البيانات

مقدمة

٧–١ يناقش هذا الفصل مصادر البيانات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى والتي قد تكون مهمة لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. والسمة الرئيسية للبيانات محل المناقشة في كل من قسم «البيانات الثنائية التي يجمعها صندوق النقد الدولي» وقسم «البيانات الثنائية من المنظمات الدولية الأخرى» هي أنها توفر تقسيما جغرافيا واسع النطاق يمكن للاقتصاد المقابل استخدامه للأغراض الإحصائية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويصف قسم «مجموعات البيانات الأخرى» مجموعات البيانات الأخرى التي ينبغي أن تكون متسقة مع البيانات المبلَّغة في الحسابات الدولية.

٧–٢ والبيانات التي تعدها الاقتصادات الشريكة بشكل مباشر يمكن أن تكون مهمة أيضا؛ ولكن أهميتها تعتمد على ظروف معينة—مثل تغطية البيانات في إحصاءات الاقتصاد الشريك، والمنهجية التي يطبقها الاقتصاد الشريك، وسهولة الاطلاع على البيانات، وقيود السرية وما إلى ذلك. وينبغي لمعدي البيانات تقييم هذه العوامل على أساس كل حالة على حدة.

٧–٣ ومجموعات البيانات الواردة في هذا الفصل يتولى تحديثها صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وهي تتعلق باستثمارات الحافظة، والاستثمار المباشر، والقروض، والودائع، والمساعدات الإنمائية، والتجارة في السلع.

٧–٤ والمبادرات التي تجمع البيانات حسب فرادى الاقتصادات المقابلة (البيانات الثنائية) تتضمن «المسح المنسق لاستثمارات الحافظة»، و«المسح المنسق للاستثمار المباشر»، و«الإحصاءات المصرفية الدولية» التي يجمعها بنك التسويات الدولية، وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساعدات الإنمائية.

٧–٥ ويمكن استخدام البيانات التي تعدها المنظمات الدولية عن الاقتصادات الشريكة بطريقتين:

- في عملية مطابقة ثنائية للتحقق من تقديرات معدي البيانات. وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في استخدام مقارنات البيانات بين الاقتصادات لتعزيز جودة إحصاءات فرادى الاقتصادات.
- وبشكل مباشر في إحصاءات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات في حالة عدم وجود بيانات وطنية أو لتكميل مصادر البيانات القائمة؛ وفي هذا الحالة، ينبغي لمعدي البيانات إجراء التعديلات اللازمة الواردة أدناه.

٧–٦ وعملية المطابقة الثنائية لإحصاءات ميزان المدفوعات أو وضع الاستثمار الدولي تتضمن مقارِنة البيانات التي تقدمها الاقتصادات الشريكة للاقتِصاد المبلِغ للمنظمات الدولية مع ما يقدمه الاقتصاد المبلِغ من بياناته الذاتية، وترمي هذه العملية إلى قياس نفس مجموعة المعاملات أو المراكز. على سبيل المثال، فإن تقدير الاقتصاد «ألف» لقيمة الاستثمار المباشر في الاقتصاد «باء» يمكن مقارنته بتقدير الاقتصاد «باء» للاستثمار المباشر من الاقتصاد «ألف»، وهي بيانات يتولى صندوق النقد الدولي نشرها في المسح المنسق للاستثمار المباشر. وبتحديد التناقضات وتفسيرها، يمكن لمعدي البيانات تحسين جودة بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات وضع الاستثمار الدولي.

٧–٧ والاستخدام المباشر للبيانات التي تعدها المنظمات الدولية في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي للاقتصاد القائم بإعداد البيانات يمكن أن يكون مهما عندما لا يقوم الاقتصاد القائم بإعداد البيانات بجمع البيانات بنفسه أو عندما تكون البيانات التي يتم جمعها جزئية أو غير كاملة. وعلى سبيل المثال، إذا كان الاقتصاد ألف لا يجمع بيانات خصوم استثمارات الحافظة، عندئذ يمكن استخدام المسح المنسق لاستثمارات الحافظة لتقدير مركز الخصوم. وقبل استخدام البيانات الثنائية من المهم تقييم تغطية مصادر البيانات التي يستخدمها الاقتصاد المقابل.

٧–٨ وبينما يقدم هذا الفصل عرضا عاما للمصادر المختلفة وأوجه الاختلاف والتشابه بينها وبين متطلبات ومنهجية ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، يُوصَى بالرجوع إلى مصادر البيانات مباشرة للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا للتغطية والمنهجية.

البيانات الثنائية التي يجمعها صندوق النقد الدولي[١]

المسح المنسق لاستثمارات الحافظة[٢]

٧–٩ يوفر المسح المنسق لاستثمارات الحافظة معلومات عن حيازات فرادى الاقتصادات في نهاية السنة من الأوراق المالية المتضمنة في استثمارات الحافظة (سندات الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحصص الملكية)، مقيَّمة بأسعار السوق ومصنفة تقاطعيا حسب اقتصاد جهة إصدار الأوراق المالية، وبالتالي فهو الأكثر ملاءمة للاستخدام في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي. ويركز المسح المنسق لاستثمارات الحافظة على التقسيم الجغرافي لأصول استثمارات الحافظة للاقتصادات المشاركة. ويوفر بعض الاقتصادات أيضا بيانات عن مراكز خصوم استثمارات الحافظة. ولا يوفر المسح حاليا تقسيما حسب قطاع جهة الإصدار (سوف يبدأ إبلاغ معلومات قطاع جهة الإصدار على أساس طوعي بدءا من بيانات يونيو ٢٠١٣، وسوف تصبح متاحة في أوائل ٢٠١٤). وفي تداول وتسوية الأوراق المالية عبر الحدود غالبا ما يستخدم نظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية بغية تحديد الأوراق المالية. ويتم تقييم البيانات بأسعار السوق. ويتبع المسح المنسق لاستثمارات الحافظة التعاريف والتصنيفات الواردة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).[٣]

٧–١٠ ويتم إجراء مسح الأوراق المالية المقتناة كاحتياطيات بالنقد الأجنبي بالتوازي مع المسح المنسق لاستثمارات الحافظة. وعليه، فإن الاقتصادات المشاركة تقدم أيضا تقسيما جغرافيا لقيمة حيازات الأوراق المالية المدرجة في الأصول الاحتياطية. ورغم أن عنصر الأوراق المالية الأجنبية في الأصول الاحتياطية يظهر تحت عنوان منفصل عن استثمارات الحافظة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، فإن الأوراق المالية المقتناة كجزء من الأصول الاحتياطية تمثل جزءا من خصوم استثمارات الحافظة لجهات إصدار الأوراق المالية. ومن منظور جهة إصدار الأوراق المالية، فإن الأوراق المالية المقتناة كأصول احتياطية لا يمكن تمييزها عن تلك المقتناة في استثمارات الحافظة. كذلك يتم إجراء مسح آخر للمنظمات الدولية الكبرى، وهو مسح الأوراق المالية في حيازة المنظمات الدولية، وذلك بغية الحصول على قيمة حيازاتها من الأوراق المالية. ولأجل الحفاظ على سرية فرادى النتائج، يستخدم صندوق النقد الدولي إجراءات خاصة لجمع البيانات من هذين المسحين. وبالمثل، لا يتم نشر البيانات من هذين المسحين سوى في صيغة إجمالية بحيث لا يمكن التعرف على بيانات اقتصاد بعينه أو منظمة بعينها.

٧–١١ وفي غياب نظام وطني لجمع البيانات، قد تستخدم الاقتصادات بيانات الخصوم المشتقة من المسح المنسق لاستثمارات الحافظة—لحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، وسندات الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل—لتحديد مراكز خصوم استثمارات الحافظة حسب الاقتصاد الشريك وكأحد المدخلات لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي. وقد تقلل هذه البيانات من قيمة خصوم استثمارات الحافظة الفعلية للاقتصاد المعني، ذلك لأن بعض الاقتصادات لا يبلِّغ بيانات للمسح المنسق لاستثمارات الحافظة بينما تبلِّغ اقتصادات أخرى بيانات الحيازات لقطاعات محلية مختارة فقط. ومن ثم، ينبغي النظر إلى بيانات الخصوم المشتقة كحد أدنى يمكن استخدامه للتحقق المزدوج من التقديرات الذاتية التي يقدمها الاقتصاد المعني. ويتعين تقييم تقديرات الخصوم المشتقة من حيث حجم التغطية الناقصة المحتملة، وعادة ما يتعين تعديلها لأعلى قبل استخدامها في وضع الاستثمار الدولي. ومع ذلك، ينبغي لمعدي البيانات مراعاة استخدام تقديرات الخصوم المشتقة من المسح المنسق لاستثمارات الحافظة كإجراء مؤقت والعمل على وضع آلية مباشرة لجمع البيانات لإعداد بيانات خصوم استثمارات الحافظة.

٧–١٢ ويقوم المسح المنسق لاستثمارات الحافظة باشتقاق مراكز خصوم استثمارات الحافظة لكافة الاقتصادات، وليس فقط للاقتصادات المشاركة من البيانات المبلَّغة (راجع الجدولين ٨ و١٦ في صفحة الإنترنت المشار إليها في الحاشية رقم ٢). ويمكن استخدام البيانات المشتقة

---

[١] يحق للمستخدمين الاطلاع على البيانات غير السرية المفصلة التي يُبلِّغها فرادى الاقتصادات.

[٢] منهجية ومصادر البيانات ونتائج المسح متوافرة في الرابط http://cpis.imf.org.

[٣] غير أنه بالتشاور مع لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات والاقتصادات المشاركة في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، يعكف صندوق النقد الدولي على زيادة معدل تواتر المسح من سنوي إلى نصف سنوي (بدءا من بيانات نهاية يونيو ٢٠١٣) وعلى تعزيز حداثة البيانات المبلَّغة بمقدار ثلاثة أشهر. فإبلاغ بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة بصورة أكثر تواترا وحداثة من شأنه توفير قواعد معيارية محسنة لتقدير بيانات مراكز استثمارات الحافظة على أساس ربع سنوي. كما يجري توسيع نطاق البيانات ليشمل تحديد المراكز المكشوفة وقطاع المدين. بالإضافة إلى ذلك، لأجل تنسيق المخرجات مع متطلبات المستخدمين، فإن تقسيما إضافيا للبيانات عن القطاع المؤسسي للحائزين المقيمين مصنفين تقاطعيا حسب القطاع المؤسسي لجهات إصدار الأوراق المالية غير المقيمة يتم إدراجه أيضا في استمارات الإبلاغ المعدلة للمسح المنسق لاستثمارات الحافظة. ومع ذلك، لكي يتم خفض عبء الإبلاغ المحتمل، فإن هذا التقسيم يقصر التفاصيل القطاعية لجهات الإصدار غير المقيمة على ٢٥ اقتصادا ذات قطاعات مالية مؤثرة على النظام المالي العالمي وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ضرورة خضوعها لتقييمات إلزامية كل خمس سنوات بموجب برنامج تقييم القطاع المالي.

لمراجعة مراكز خصوم استثمارات الحافظة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات؛ ولكن، كما هو مذكور في الفقرة السابقة، ينبغي لمعدي البيانات اعتبار هذه الخصوم حدا أدنى لأغراض التحقق. وينبغي لمعدي البيانات تقييم مدى التقدم الذي أحرزته الاقتصادات القائمة بإبلاغ بياناتها للمسح المنسق لاستثمارات الحافظة في إدراج تلك الاقتصادات التي كانت على الأرجح تقتني الأوراق المالية الصادرة عن الاقتصادات القائمة بإعداد البيانات.[٤]

٧-١٣ ويعتزم صندوق النقد الدولي زيادة معدل تواتر المسح المنسق لاستثمارات الحافظة ومسح الأوراق المالية المقتناة كاحتياطيات بالنقد الأجنبي ليكون على أساس نصف سنوي بدلا من الأساس السنوي وزيادة حداثة البيانات المبلَّغة بمقدار ثلاثة أشهر. وسوف تصدر البيانات نصف السنوية بدءا من ٢٠١٤.

إدخال تعديلات على بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

٧-١٤ على الرغم من أن بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة تتسق مع استثمارات الحافظة في بيانات وضع الاستثمار الدولي، فإن الاستخدام المباشر لهذه البيانات للاقتصادات الشريكة قد يحتاج إلى بعض التعديلات نظرا لغياب البيانات من بعض الاقتصادات المقابلة إما لأنها ليست اقتصادات مبلِّغة أو لأنها لا توفر بيانات في حالة بعض الشركاء للحفاظ على السرية. كما يجب على معدي البيانات مراعاة أن بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة للاقتصادات الشريكة تعزو حيازات الأوراق المالية إلى استثمارات الحافظة (حسب القطاع المؤسسي) في حين أن خصوم استثمارات الحافظة في بيانات وضع الاستثمار الدولي تتضمن أيضا الأوراق المالية في حيازة الاقتصادات الشريكة كأصول احتياطية والأوراق المالية في حيازة المنظمات الدولية. ويمكن استخدام أساليب تقدير الإجمالي من العينة أو نماذج التقدير الإحصائي القائمة على البيانات المبلَّغة المتاحة لتقدير البيانات للاقتصادات غير المبلِّغة. ويتضمن الفصل ٢ مزيدا من التفاصيل عن أساليب تقدير الإجمالي من العينة.

٧-١٥ وكما هو مذكور آنفا، فإن المسح المنسق لاستثمارات الحافظة لا يوفر تقسيما حسب قطاع جهة الإصدار، وغالبا يُستخدَم نظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية في تداول وتسوية الأوراق المالية عبر الحدود. وفي حالة استخدام هذا النظام أيضا في قاعدة بيانات للأوراق المالية، يمكن لقاعدة البيانات هذه أن تسمح بتحديد خصائص أوراق مالية بعينها، بما في ذلك جهة إصدارها. وحيثما أمكن، يحبَّذ قيام معدي البيانات بتبويب بيانات استثمارات الحافظة حسب القطاع المؤسسي لجهة الإصدار.

[٤] في عام ٢٠١٣، فيما يتعلق ببيانات عام ٢٠١٢، قام ٧٧ اقتصادا، بما في ذلك تقريبا كافة الاقتصادات الرئيسية وغالبية كبار حائزي استثمارات الحافظة، بإبلاغ حيازاتها من أصول استثمارات الحافظة الصادرة عن غير المقيمين مقسمة حسب الاقتصادات غير المقيمة والأدوات.

المسح المنسق للاستثمار المباشر[٥]

٧-١٦ يجمع المسح المنسق للاستثمار المباشر البيانات عن مراكز الاستثمار المباشر في نهاية السنة حسب الاقتصاد وعلى أساس موقع الاقتصاد المقابل المباشر صاحب الملكية المباشرة في مركز الاستثمار المباشر، مع إبلاغ بيانات حصص الملكية بشكل منفصل عن بيانات الدين. وبالنسبة للاستثمار المباشر الموجه إلى الداخل، تقوم الاقتصادات المشاركة بإعداد بيانات قيمة المراكز القائمة في نهاية السنة حسبَ الاقتصاد المقابل المباشر (الأول) (أي الاقتصاد الذي يأتي منه الاستثمار). وبالنسبة للاستثمار المباشر الموجه الى الخارج، توفر الاقتصادات المشاركة معلومات عن قيمة المراكز القائمة في نهاية السنة حسبَ الاقتصاد المقابل المباشر (الأول) (أي الاقتصاد الذي يُرسَل إليه الاستثمار). ومن المحبَّذ إجراء مزيد من التقسيمات للمعلومات على نحو يوضح المراكز الإجمالية لأدوات الدين (يُحدَد مجموع الخصوم والأصول بشكل منفصل)، والمراكز بين المؤسسات الزميلة بشكل منفصل عن المراكز مع المستثمرين المباشرين/مؤسسات الاستثمار المباشر، ومراكز الوسطاء الماليين المقيمين على نحو منفصل عن مراكز الاستثمار المباشر الأخرى. كذلك، في إطار الإبلاغ الكلي لصندوق النقد الدولي، توفر الاقتصادات بيانات وصفية تسمح بتقييم ما إذا كانت البيانات تستوفي المعايير الموضوعة. ويتم وصف علاقات الاستثمار المباشر في الفقرة ١٠-٧.

٧-١٧ ومن ثم، فإن المسح المنسق للاستثمار المباشر يحتوي على بيانات عن مراكز الاستثمار المباشر، وبالتالي من المناسب استخدامه لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي. ويمكن للاقتصادات الشريكة استخدام بيانات هذا المسح للحصول على معلومات عن أصول الاستثمار المباشر لديها، وإلى حد ما، خصوم الاستثمار المباشر في كل منها. وتتسق البيانات التي يتم جمعها من خلال هذا المسح من حيث المفاهيم والتغطية والتقييم والتصنيف مع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) والطبعة الرابعة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[٦] وتتوافر البيانات على أساس سنوي بدء من عام ٢٠٠٩.

٧-١٨ ولا يتضمن المسح المنسق للاستثمار المباشر معلومات كافية لحساب المعاملات بدقة على أساس الفرق

[٥] المنهجية ومصادر البيانات ونتائج المسح متوافرة في الرابط http://www.imf.org/external/np/sta/cdis/index.htm.

[٦] يقوم حوالي ١٠٠ اقتصاد، بما في ذلك تقريبا كافة الاقتصادات الرئيسية، ولكن العديد من الاقتصادات الأصغر أيضا، بإبلاغ مراكزها القائمة من الاستثمار المباشر الموجه للداخل (القادم من اقتصادات أخرى) على أساس سنوي مقسمة حسب الاقتصاد المقابل المباشر. كذلك تبلغ غالبية هذه الاقتصادات مراكزها القائمة من الاستثمار المباشر الموجه للخارج على أساس سنوي وبنفس التفاصيل.

بين المراكز في بداية السنة ونهاية السنة. وبالتالي، لا يمكن استخدامه دون تعديل في حسابات ميزان المدفوعات. (يقدم الإطار ١٠–٢ من الفصل ١٠ مثالا توضيحيا لاشتقاق المعاملات باستخدام البيانات عن المراكز والتغيرات في الأسعار الأخرى).

٧–١٩ وطريقة التقييم المستخدمة لحصص الملكية غير المسجلة في البورصة في المسح المنسق للاستثمار المباشر هي القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية، وهي إحدى الطرق المستخدمة لوضع قيمة سوقية تقريبية لحصص الملكية غير المسجلة في البورصة والموصى بها في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة، الفقرة ٧–١٦). ويتضمن الملحق ٤ في هذا المرشد مزيدا من التفاصيل عن طرق التقييم بما في ذلك القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية.

التعديلات على بيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر لأغراض إعداد بيانات حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

٧–٢٠ تسمح البيانات المبلغة الى المسح المنسق للاستثمار المباشر بإمكانية اشتقاق مراكز الاستثمار المباشر الموجه الخارج والداخل لكافة الاقتصادات، وليس فقط للاقتصادات المشاركة (راجع الجدول ٣ في الرابط المشار إليه في الحاشية رقم ٥). وبالتالي يمكن استخدام هذه البيانات إما للتحقق من مراكز الاستثمار المباشر للاقتصاد القائم بإعداد البيانات أو للاستخدام في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي إذا كان الاقتصاد القائم بإعداد البيانات لا يجمع بيانات الاستثمار المباشر. وكما في المناقشة التي تناولت بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، ينبغي لِمعدي البيانات تقييم مدى التقدم الذي أحرزته الاقتصادات المبلغة بياناتها للمسح المنسق للاستثمار المباشر في إدراج تلك الاقتصادات التي كانت على الأرجح تستثمر/تتلقى استثمارا مباشرا في/من الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

٧–٢١ وقد تكون البيانات المشتقة مصدرا مهما للمعلومات لتحسين إحصاءات الاستثمار المباشر للاقتصاد القائم بإعداد البيانات ولكن يتعين التعامل معها بحذر. فالبيانات المشتقة تحتاج إلى بعض التعديلات لمراعاة ما يلي: (١) غياب البيانات من بعض الاقتصادات، إما لأنها اقتصادات غير مبلغة أو لأنها لا توفر بيانات في حالة بعض الشركاء حفاظا على السرية؛ (٢) درجة تغطية العناصر القياسية؛ (٣) الاتساق مع المعايير الدولية (على سبيل المثال، استبعاد الدين بين شركات مالية منتسبة مختارة، وطريقة التقييم المستخدمة لحصص الملكية غير المسجلة في البورصة، وإدراج الاستثمار العكسي والبيانات عن المؤسسات الزميلة). ويمكن تقييم تغطية البيانات بالرجوع إلى استمارة استبيان البيانات الوصفية للمسح المنسق للاستثمار المباشر المبلَّغة من فرادى الاقتصادات المشاركة. ويمكن استخدام أساليب تقدير الإجمالي من العينةَ أو نماذج التقدير الإحصائي القائمة على البيانات المبلَّغة المتاحة لتقدير البيانات للاقتصادات غير المبلَّغة عندما تغطي البيانات المبلَّغة معظم مجموع قيمة مراكز الاستثمار المباشر. ويتضمن الفصل ٢ مزيدا من التفاصيل عن أساليب تقدير الإجمالي من العينة.

٧–٢٢ تُعرَض بيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر على أساس مبدأ الوجهة، أي استنادا إلى مبدأ البلد المرسل/البلد المتلقي للاستثمار المباشر، في حين تُعرَض بيانات الاستثمار المباشر في وضع الاستثمار الدولي بموجب مبدأ الأصول/الخصوم (الذي يؤدي مثلا إلى ترصيد الاستثمارات العكسية). ويمكن إعادة ترتيب العناصر القياسية لمراكز الاستثمار المباشر لدعم كلا العرضين. ويوضح الجدول ٧–١ كيف يمكن إعادة ترتيب العرض بموجب

الجدول ٧–١: العرض بموجب مبدأ الأصول/الخصوم مقارنة بالعرض بموجب مبدأ الوجهة

العرض بموجب مبدأ الأصول/الخصوم في وضع الاستثمار الدولي أصول الاستثمار المباشر	العرض بموجب مبدأ الوجهة في المسح المنسق للاستثمار المباشر مجموع الاستثمار المباشر الموجه إلى الخارج
➢ حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار • للمستثمر المباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر (أ) • لمؤسسات الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (الاستثمار العكسي) (ب) • بين المؤسسات الزميلة ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية مقيمة (ج) ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير مقيمة (د) ○ إذا كان مقر إقامة المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير معروف (هـ)	➢ حصص الملكية (صاف)= (أ) + (ج) + (هـ) – (ز) – (ح)
➢ أدوات الدين • للمستثمر المباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر (ك) • لمؤسسات الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (الاستثمار العكسي) (ل)	➢ أدوات الدين (صاف)= (١) – (٢) أو (٣) + (٤) مقسمة حسب: (١) أصول أدوات الدين (إجمالي) للمستثمر المباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر= (ك) + (م) + (س)

الجدول ٧-١: العرض بموجب مبدأ الأصول/الخصوم مقارنة بالعرض بموجب مبدأ الوجهة (تتمة)

العرض بموجب مبدأ الأصول/الخصوم في وضع الاستثمار الدولي أصول الاستثمار المباشر	العرض بموجب مبدأ الوجهة في المسح المنسق للاستثمار المباشر مجموع الاستثمار المباشر الموجه إلى الخارج
• بين المؤسسات الزميلة ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية مقيمة (م) ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير مقيمة (ن) ○ إذا كان مقر إقامة المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير معروف (س)	(٢) خصوم أدوات الدين (إجمالي) لمؤسسات الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (الاستثمار العكسي) = (ف) + (ص) وحسب: (٣) أدوات الدين (صاف) للوسطاء الماليين المقيمين (٤) أدوات الدين (صاف) لكافة الشركات المقيمة الأخرى ➢ منها مجموع الموجه للخارج، المستثمر المباشر مع المؤسسات الزميلة بالخارج (صاف) = (٥) − (٦) (٥) مجموع أصول حصص الملكية وأدوات الدين (إجمالي) مع المؤسسات الزميلة = (ج) + (هـ) + (م) + (س) (٦) مجموع خصوم حصص الملكية وأدوات الدين (إجمالي) مع المؤسسات الزميلة = (ح) + (ص)
خصوم الاستثمار المباشر	**مجموع الاستثمار المباشر الموجه للداخل**
➢ حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار • للمستثمر المباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر (و) • لمؤسسات الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (الاستثمار العكسي) (ز) • بين المؤسسات الزميلة ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية مقيمة (ح) ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير مقيمة (ط) ○ إذا كان مقر إقامة المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير معروف (ي)	➢ حصص الملكية (صاف)= (و) + (ط) + (ي) − (ب) − (د)
➢ أدوات الدين • للمستثمر المباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر (ع) • لمؤسسات الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (الاستثمار العكسي) (ف) • بين المؤسسات الزميلة ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية مقيمة (ص) ○ إذا كانت المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير مقيمة (ق) ○ إذا كان مقر إقامة المؤسسة الأم ذات السيطرة النهائية غير معروف (ر)	➢ أدوات الدين (صاف)= (١) − (٢) أو (٣) + (٤) مقسمة حسب: (١) خصوم أدوات الدين (إجمالي) للمستثمر المباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر= (ع) + (ق) + (ر) (٢) أصول أدوات الدين (إجمالي) لمؤسسات الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (الاستثمار العكسي) = (ل) + (ن)) وحسب: (٣) أدوات الدين (صاف) للوسطاء الماليين المقيمين (٤) أدوات الدين (صاف) لكافة الشركات المقيمة الأخرى ➢ منها مجموع الموجه للداخل، المستثمر المباشر مع المؤسسات الزميلة بالخارج (صاف) = (٥) − (٦) (٥) مجموع خصوم حصص الملكية وأدوات الدين (إجمالي) مع المؤسسات الزميلة = (ط) + (ي) + (ق) + (ر) (٦) مجموع أصول حصص الملكية وأدوات الدين (إجمالي) مع المؤسسات الزميلة = (د) + (ن)

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: يجب أن تكون إشارة العنصرين (١) و(٢) موجبة.
العنصران (٥) و(٦) إشارتهما موجبة في أغلب الحالات. العنصران (٣) و(٤) غير محددين في وضع الاستثمار الدولي.
العنصر (٣) يتضمن دين التأمين وصناديق التقاعد ودين الوسطاء الماليين المقيمين مع الوسطاء غير الماليين غير المقيمين (الدين بين وسطاء ماليين مختارين—شركات تلقي الودائع، بما في ذلك البنك المركزي، وصناديق الاستثمار، والوسطاء الماليين الآخرين عدا شركات التأمين وصناديق التقاعد—لا يصنَّف كاستثمار مباشر).

مبدأ الأصول/الخصوم وفقا لعرض المسح المنسق للاستثمار المباشر (بموجب مبدأ الوجهة).

البيانات الثنائية من المنظمات الأخرى

الإحصاءات المصرفية الدولية

٧–٢٣ الإحصاءات المصرفية الدولية التي يجمعها بنك التسويات الدولية توفر بيانات المراكز المتعلقة بالأنشطة العابرة للحدود للبنوك في معظم المراكز المصرفية الدولية الرئيسية. ويمكن استخدام البيانات لاشتقاق الودائع (جهة الاصول) والقروض (جهة الخصوم) للبلد القائم بإعداد بيانات ميزان المدفوعات. وتتضمن إحصاءات بنك التسويات الدولية مجموعتين من البيانات—إحصاءات موقعية وأخرى موحدة. البيانات الموقعية تستند إلى اقتصاد موقع أو إقامة البنك الدائن، وتتسق مع مبدأ الإقامة الوارد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ويمكن استخدام هذه البيانات لأغراض ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتقيس البيانات الموحدة المطالبات الموحدة في جميع أنحاء العالم للبنوك التي تقع مقارها الرئيسية في الاقتصادات المبلِّغة، بما في ذلك مطالبات المؤسسات الأجنبية المنتسبة لها ولكن باستثناء المراكز الداخلية ضمن نفس البنك.[٧] ونظرا لأن مبدأ التصنيف هذا يختلف عن ذلك المستخدم في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، فإن البيانات الموحدة ليست مصدرا مفيدا للبيانات من أجل إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٧–٢٤ وتوفر الإحصاءات الموقعية بيانات ربع سنوية عن أصول البنوك المقيمة وخصومها، في شكل ودائع وقروض، مع المؤسسات المقابلة غير المقيمة مقسمة حسب البنوك وغير البنوك، وحسب الاقتصاد.[٨] وتشمل البيانات كلا من المبالغ القائمة والتغيرات بعد تعديلها بتحركات أسعار الصرف، لكنها لا تتضمن تقسيما حسب آجال استحقاق القروض. وبالتالي، يمكن استخدام البيانات في إعداد بيانات عنصرين في وضع الاستثمار الدولي: (١) الخصوم والاستثمار الآخر والقروض والقطاعات الأخرى، بأخذ المبلغ القائم لقروض البنوك غير المقيمة المقدمة إلى الاقتصاد القائم بإعداد البيانات؛ (٢) والأصول والاستثمار الآخر والودائع والقطاعات الأخرى، بأخذ ودائع مؤسسات الاقتصاد المبلِّغ غير المصرفية لدى البنوك غير المقيمة.

٧–٢٥ ويمكن أن توفر إحصاءات سندات الدين التي يجمعها بنك التسويات الدولية بعض المعلومات عن خصوم الاقتصاد المعني المرتبطة بإصدار أدوات سوق المال والسندات والسندات الإذنية الدولية. وتم تعديل المنهجية في ديسمبر ٢٠١٢ لكامل فترات الإحصاءات بغية تعزيز إمكانية مقارنة الإحصاءات بين مختلف الاقتصادات. فقد أعيد تعريف الإصدارات الدولية على أنها سندات دين صادرة خارج السوق الذي يقيم فيه المقترض—أي إصدارات خارجية. وهذه الإحصاءات لا تغطي سوى الأوراق المالية التي تصدرها الاقتصادات في الخارج؛ وبالتالي فهي لا تغطي الأوراق المالية الصادرة في السوق المحلية ويشتريها غير المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها لا تراعي الأوراق المالية الدولية التي يشتريها المقيمون في الاقتصاد المدين. ويتعين توخي الحذر عند استخدام هذه البيانات لأغراض وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات.

التعديلات على بيانات بنك التسويات الدولية لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

٧–٢٦ قطاع المؤسسات غير المصرفية في إحصاءات بنك التسويات الدولية يشمل فئة القطاعات الأخرى—الشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية—وكذلك قطاع الحكومة العامة.[٩] ومن المهم تفادي الحساب المزدوج في حالة استخدام كلا بيانات القطاعات غير المصرفية من بنك التسويات الدولية والمصادر الوطنية لبيانات القطاع الحكومي. وينبغي لمعدي البيانات تحديد المراكز الخاصة بالحكومة العامة المدرجة في مجموعة بيانات بنك التسويات الدولية ومن ثم استبعاد تلك المراكز من بيانات قطاع المؤسسات غير المصرفية.

٧–٢٧ ورغم أن المعلومات المستقاة من إحصاءات بنك التسويات الدولية هي معلومات جزئية، فإنها قريبة من الاكتمال من حيث تغطيتها لعناصر وضع الاستثمار الدولي، وذلك لتركز الأنشطة المصرفية الدولية بصفة رئيسية في الاقتصادات المشاركة في الإحصاءات المصرفية الدولية التي يجمعها بنك التسويات الدولية.[١٠] ويمكن تعديل البيانات الجزئية باستخدام أساليب التقدير مثل الاستنباط والترجيح، أي اشتقاق الأوزان الترجيحية للبيانات المبلَّغة وتقدير الإجمالي من العينة للمجتمع الإحصائي. راجع الفصل ٢ لمزيد من التفاصيل عن أساليب تقدير الإجمالي من العينة.

٧–٢٨ ولا توفر مجموعة البيانات هذه تقسيما للقروض والودائع حسب آجال الاستحقاق؛ وبالتالي سوف يتعين على معدي البيانات تطبيق نسب لآجال الاستحقاق بناء على بيانات متاحة بديلة، وذلك للحصول على هذه التقسيمات.

---

[٧] تستند هذه الإحصاءات إلى التدابير التي تستخدمها البنوك في نظم إدارة المخاطر الداخلية لديها.

[٨] الإحصاءات المصرفية الدولية — بنك التسويات الدولية، الجدول ٧أ (كافة القطاعات) و٧ب (القطاع غير المصرفي) في الرابط http://www.bis.org/statistics/bankstats.htm.

[٩] يجري حالياً تنفيذ توصيات لجنة بنك التسويات الدولية المعنية بالنظام المالي العالمي لتعزيز الإحصاءات المصرفية الدولية التي يجمعها بنك التسويات الدولية. وسوف يتم الإبلاغ بموجب المرحلة الثانية من التعزيزات ذات الصلة بأغراض ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (جمع بيانات جديدة، بما في ذلك تقسيم قطاعي أكثر دقة في الإحصاءات المصرفية الموقعية) بدءا من بيانات الربع الرابع من عام ٢٠١٣. راجع التقرير رقم ٤٧ من تقارير اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي حول تطوير الإحصاءات المصرفية الدولية التي يجمعها بنك التسويات الدولية.

[١٠] اعتبار من مارس ٢٠١٣، يقوم ٤٤ بلدا ومركزا ماليا بإبلاغ هذه البيانات لبنك التسويات الدولية.

بيانات المساعدات الإنمائية[١١،١٢]

٧-٢٩ تتولى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون التنمية في الميدان الاقتصادي مسؤولية جمع بيانات قابلة للمقارنة الدولية عن المساعدة الإنمائية الرسمية. ويُشار أدناه إلى عملية جمع البيانات هذه بنظام إبلاغ لجنة المساعدة الإنمائية. وقد عملت لجنة المساعدة الإنمائية على نحو وثيق مع إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي والوكالات الدولية الأخرى والاقتصادات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع توجيهات الإبلاغ وتنسيق البيانات المبلّغة مع مفاهيم دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وبالتالي، فإن البيانات متسقة بوجهة عام مع المبادئ التوجيهية للدليل المعنية بإعداد البيانات عن تدفقات المساعدة الإنمائية (ولكن راجع أدناه). وينبغي أن يكون معدو البيانات على دراية بتوجيهات الإبلاغ وأن يعملوا بشكل وثيق مع وكالة المساعدة الإنمائية لضمان المعاملة الصحيحة لتدفقات المساعدة الإنمائية لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات وإبلاغ البيانات للجنة المساعدة الإنمائية. وسوف يكون من المستحسن التقدير الكمي لأي فروق في المعاملة تدعو إليها توجيهات الإبلاغ ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). كذلك يقوم بعض المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بإبلاغ البيانات إلى لجنة المساعدة الإنمائية.

٧-٣٠ وسوف تنعكس عناصر المساعدة الإنمائية في عدة بنود في الحسابات الدولية؛ وينبغي لمعدي البيانات التمييز بين التحويلات الجارية المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الدولية (التي تُدرَج في حساب الدخل الثانوي (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ١٢-٤٧)، ومنحَ الاستثمار (التي تُدرَج في حساب رأس المال (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ١٣-٢٥))، والقروض (التي تُسجَّل في الحساب المالي وفي وضع الاستثمار الدولي). وبالنسبة للمنَح، من الضروري تحديد قيود مقابلة، مثل صادرات السِلع، وتقديم الخدمات التعليمية، والمساعدات الفنية الأخرى، وتقديم النقدية، ومن ثم إدراجها في السلع، والخدمات، والعملة والودائع.

٧-٣١ وفي الواقع العملي، ينبغي إعداد البيانات في نظام الإبلاغ الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية على أساس يوازي بشكل وثيق مفاهيم التوقيت والتقييم التي يُوصي بها دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وتتضمن توجيهات الإبلاغ التعليقات التالية على وجه التحديد:

- استبعاد إعانات الدعم الرسمية التي تُقدَّم إلى الشركات الخاصة، لأنها تدعم أنشطة ذات أغراض تجارية في المقام الأول (يقوم دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بإدراج إعانات الدعم هذه ضمن الدخل الأولي).
- إدراج التكاليف المحتسبة لتعليم الطلبة غير المقيمين حينما لا تغطي الرسوم تكاليف البرامج التعليمية (يوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، بنفس المعاملة).
- إدراج التكاليف الإدارية لبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعانات الدعم المقدمة للمنظمات غير الحكومية المقيمة، وتكاليف اللاجئين (لا يقوم دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بإدراج هذه التكاليف لأنها تنطوي على معاملات بين مقيمين).
- إدراج إعانات دعم أسعار الفائدة المدفوعة للمقيمين لتوفير تمويل «بشروط ميسرة» كجزء من المساعدة الإنمائية (لا يُوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، بهذه المعاملة لأن وسيلة إدماج التأثير ضمن الحسابات الاقتصادية لم تتطور بشكل كامل)؛ ويمكن توفير المعلومات الخاصة بالدين الميسر من خلال المعلومات التكميلية (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ١٢-٥١).
- تُدرَج في المساعدات الإنمائية التكاليف المرتبطة بالتعاون الفني، والإدارة، والتعليم، والبحوث والتي يتم تكبدها في الاقتصاد المانح (لا يُوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة بهذه المعاملة؛ غير أن الفقرة ١٢-٤٧(ج) من الدليل تشير إلى أن المدفوعات المرتبطة برواتب العاملين في مجال المساعدة الفنية الذين يعتبرون مقيمين في الاقتصاد الذي يعملون فيه يتم إدراجها في التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي).
- استبعاد المعدات أو الخدمات العسكرية (في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة)، يُدرَج توريد السلع والخدمات للوحدات أو القواعد العسكرية ضمن السلع والخدمات غير المدرجة في موضع آخر. وتدرَج تحويلات المعدات العسكرية ضمن مِنَح الاستثمار).

التعديلات على بيانات لجنة المساعدة الإنمائية لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

٧-٣٢ ينبغي لمعدي البيانات مراعاة فروق التغطية بين المساعدة الإنمائية الرسمية ومتطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) عند استخدام بيانات لجنة المساعدة الفنية في إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وعلى سبيل المثال، يتعين إدخال تعديلات لإدراج التحويلات إلى/من الأفراد أو الشركات الخاصة.

٧-٣٣ وفي حالة استمارات الإبلاغ المقدمة إلى لجنة المساعدة الإنمائية، يجب تصنيف المجملات الرئيسية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية حسب الاقتصاد؛ غير أن المعاملات مع المؤسسات الدولية لا تُصنَّف حسب الاقتصاد. وحسب توجيهات الإبلاغ، فإن معاملات معينة مثل النفقات الإدارية في الاقتصاد المانح لا يتم تخصيصها حسب

---
[١١] www.oecd.org/dac/stats.

[١٢] راجع أيضا قياس المساعدة الإنمائية في الاقتصادات المانحة في الفصل السادس.

الاقتصاد ويتم عرضها دون تخصيص. غير أنه لأغراض إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات للاقتصاد الشريك موضع الوصف في الملحق ٥، ينبغي تصنيف التكاليف التي يتحملها الاقتصاد المانح حسب الاقتصاد. وإذا لم يكن ممكنا تخصيص تكاليف محددة لاقتصادات معينة، يمكن لمعدي البيانات تخصيص التكاليف بالتناسب في مختلف الاقتصادات المتلقية باستخدام تدفقات المعونة التي يمكن تخصيصها حسب الاقتصاد الشريك.

٧–٣٤ وتوفر استمارات الإبلاغ المقدمة إلى لجنة المساعدة الإنمائية معلومات عن كل من التزامات المساعدة الإنمائية والمبالغ المنصرفة منها. والأساس الأخير هو الملائم لإعداد بيانات ميزان المدفوعات.

٧–٣٥ ويتم إعداد بيانات لجنة المساعدة الإنمائية بعد مرور فاصل زمني قد يكون طويلا. غير أنه إلى أن تصبح البيانات الفعلية متاحة يمكن استخدام طرق الاستنباط.

مجموعات البيانات الأخرى

إحصاءات الدين الخارجي

٧–٣٦ ثمة قاعدتان مرتبطتان بالنسبة للبيانات عن إحصاءات الدين الخارجي، وهما: إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية ومجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي. ونعرض لاحقا لمحة عامة عن هذه الإحصاءات. ويمكن الاطلاع على وصف كامل للتعاريف والتغطية والمنهجية المستخدمة في هذه الإحصاءات في الصفحة الرئيسية الخاصة بكل من قاعدتي البيانات، غير أنه يُوصَى بالإشارة إلى المصدر الأصلي للبيانات. وتُنشَر بيانات قاعدتي البيانات في صفحة البنك الدولي على الإنترنت.

إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية[١٣]

٧–٣٧ تضم هذه الإحصاءات بيانات مفصلة عن الدين الخارجي التي تنشرها الاقتصادات المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات كل على حدة وكذلك بعض الاقتصادات المشاركة في النظام العام لنشر البيانات.[١٤]

٣–٣٨ وتتوافر ثلاث مجموعات رئيسية من البيانات المتاحة على أساس ربع سنوي: (١) تقسيمات لمجموع مركز الدين الخارجي حسب القطاع وأجل الاستحقاق والأداة، (٢) وتقسيم الدين الخارجي على أساس العملة المحلية–الأجنبية، (٣) والجدول الزمني المستقبلي لخدمة الدين. والمجموعتان الأوليان ملائمتان لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تضم إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية للبلدان المشتركة في المعيار العيار الخاص لنشر البيانات ستة مجموعات أخرى من البيانات ذات القيمة التحليلية.

٧–٣٩ وفي عام ٢٠١٤ ستتوافق التعاريف والمعايير المستخدمة في هذه الإحصاءات بشأن وقت القيد، ومفهوم الإقامة، وتحويل سعر الصرف، فضلا عن التبويب حسب القطاعات المؤسسية والأدوات المالية، توافقا تاما مع المبادئ الواردة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وعليه، من المفترض أن تكون بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية متسقة مع بيانات الخصوم في وضع الاستثمار الدولي. غير أنه يتعين إدراك أن عناصر وضع الاستثمار الدولي المتمثلة في حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين مستبعدة من إحصاءات الدين الخارجي.

٧–٤٠ وفي بعض الاقتصادات، يتم إعداد بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية وإبلاغها بواسطة معدي بيانات ميزان المدفوعات الذين قاموا باشتقاقها من بيانات وضع الاستثمار الدولي. وفي مثل هذه الحالات، تكون بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية متسقة بشكل كامل مع بيانات وضع الاستثمار الدولي. وفي اقتصادات أخرى، يتم إعداد بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية وإبلاغها من جانب مؤسسة غير الوحدة/المؤسسة القائمة بإعداد بيانات ميزان المدفوعات. وينبغي للهيئة المنوط بها إعداد بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية أن تضمن أن كافة عناصر خصوم الدين في بيانات وضع الاستثمار الدولي مغطاة أيضا في بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية. وهذا الاتساق في التغطية يمكن تحقيقه من خلال طلب بيانات من معدي بيانات ميزان المدفوعات عن أدوات الدين الخارجي في وضع الاستثمار الدولي التي لا يتم مراقبتها في العادة من خلال نظام مراقبة الدين الخارجي (مثلا، العملة والودائع، والائتمان التجاري والسُلف، واحتياطيات التأمين الفنية، والحسابات مستحقة الدفع). كذلك ينبغي لمعدي بيانات وضع الاستثمار الدولي أن يتأكد من أن كافة البيانات المغطاة في إحصاءات الدين الخارجي مغطاة في وضع الاستثمار الدولي. وينبغي توخي التعاون الوثيق وإجراء عمليات التحقق المزدوجة للبيانات على أساس ربع سنوي بين الهيئات المنوط بها إعداد بيانات ميزان المدفوعات والدين الخارجي. وبوجه عام، فإن إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية تعتبر مصدرا للمراجعة المزدوجة لبيانات وضع الاستثمار الدولي ولا تعد مصدرا للبيانات لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي.

مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي[١٥]

٧–٤١ يقوم مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي—الذي اشترك في وضعه بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي—بتجميع بيانات الدين الخارجي وأصول أجنبية مختارة من مصادر دولية للدائنين/الأسواق ومصادر وطنية للمدينين. وهذه المصادر تشمل مصادر بيانات الدائنين مثل بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التسويات الدولية، واتحاد برن، وبنك التنمية

---

[١٣] قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية، التي اشترك في وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تضم بيانات مفصلة عن الدين الخارجي للاقتصادات المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات وكذا عدد مختار من الاقتصادات المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. واعتبارا من يونيو ٢٠١٣، يقوم نحو ١١٠ بلد بإبلاغ البيانات لقاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (راجع http://www.worldbank.org/qeds).

[١٤] مشاركة البلدان المشتركة في النظام العام لنشر البيانات في قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية لا تستلزم إنتاج البيانات المعتمدة بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات.

[١٥] www.jedh.org/.

للبلدان الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، وأمانة نادي باريس، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي—فضلا عن معلومات مقدمة من مصادر مختلفة في الأسواق. ويتضمن مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي معلومات عن القروض، والائتمانات الأخرى، بما في ذلك الائتمان التجاري والسُلف والقروض الثنائية الرسمية، وسندات الدين، وأصول وخصوم أجنبية مختارة. وبما أنه ليس كل المصادر المستخدمة في مجمع البيانات يتبع متطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، من المهم الرجوع إلى مجمع البيانات للاطلاع على وصف مفصل للبيانات الوصفية.

٧–٤٢ ولمقارنة بيانات الدائنين/الأسواق في مجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي مع البيانات المبلغة من جانب فرادى الاقتصادات في إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية، يقدم مجمع البيانات المشترك جدول مقارنة لثلاث فئات عريضة من الأدوات: القروض مضافا إليها الودائع، وسندات الدين، والائتمان التجاري والسُلف. وبهذه الطريقة يمكن لمعدي البيانات مقارنة البيانات الوطنية مع البيانات المستقاة من الاقتصادات الشريكة ومصادر الأسواق بأسلوب سهل. وينبغي لمعدي البيانات استخدام بيانات مجمع البيانات المشترك للتحقق من مصادر البيانات الأخرى أو مراجعتها، ولكن يُوصَى باستخدام مصدر البيانات الأصلي لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية[١٦]

٧–٤٣ يُرسي نموذج البيانات القياسي معايير لتوفير المعلومات عن حجم وتكوين الأصول الاحتياطية الرسمية، والأصول الأخرى بالعملات الأجنبية في حيازة السلطات النقدية والحكومة العامة، والالتزامات قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية، والأنشطة ذات الصلة (مثل مراكز المشتقات المالية والضمانات التي تقدمها الحكومة للاقتراض شبه الرسمي واقتراض القطاع الخاص) للسلطات النقدية والحكومة العامة التي يمكن أن تؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات والأصول الأخرى بالعملات الأجنبية.

٧–٤٤ ومن حيث المبدأ، فإن الأصول الاحتياطية الرسمية الواردة في القسم أولا– ألف من مطبوعة «الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي» ينبغي أن تتسق مع البيانات عن الاحتياطيات الدولية التي تعدها الاقتصادات لأغراض ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي بموجب المبادئ التوجيهية لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ويجب أن يكون تعريف الأصول الاحتياطية الرسمية متسقا عبر كافة مجموعات إحصاءات الاقتصاد الكلي.[١٧] وفي حالة جمع بيانات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي والاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية من جانب مؤسسات/وحدات مختلفة، ينبغي إجراء مراجعة مزدوجة لبيانات الأصول الاحتياطية على أساس ربع سنوي لضمان اتساقها بشكل كامل.

إحصاءات وجهة التجارة[١٨]

٧–٤٥ تتضمن إحصاءات وجهة التجارة الأرقام الجارية لنحو ١٨٧ بلدا عن قيمة صادرات وواردات البضائع مقسمة حسب شركائها التجاريين. وتتوافر البيانات بدءا من عام ١٩٨٠ للسنوات وأرباع السنة والشهور. ويتم تكميل البيانات المبلَّغة بتقديرات حينما لا تكون هذه البيانات جارية أو متاحة بوتيرة شهرية. وتتبع إحصاءات وجهة التجارة المفاهيم والتعاريف الواردة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: دليل تجميع الإحصاءات (٢٠٠٤).

٧–٤٦ ويُفترَض في بعض الأحيان أن بيانات الصادرات والواردات المقابلة بين الاقتصادات الشريكة ستكون متسقة—بمعنى أن الصادرات من الاقتصاد ألف إلى الاقتصاد باء ينبغي أن تكون مساوية لواردات الاقتصاد باء من ألف، بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف التأمين والشحن عندما تكون واردات الاقتصاد باء مقيمة على أساس «سيف». ونظام تقدير إحصاءات وجهة التجارة يستخدم هذا الافتراض في الحالات التي لا يقوم فيها أحد الشركاء بإبلاغ البيانات.

٧–٤٧ غير أن اختلاف ممارسات إعداد البيانات قد يؤدي إلى عدم الاتساق بين الصادرات الموجهة لأحد الشركاء والواردات المسجلة لدى الشريك. وتتمثل الأسباب الرئيسية في فروق: (١) مفاهيم وتفاصيل التبويب (عدم الاتساق في تحديد المنشأ، والشحن العابر، واقتصادات المقصد)، (٢) توقيت القيد، (٣) التقييم، (٤) التغطية (الشحنات إلى مناطق التجارة الحرة ومنها، استبعاد البنود العسكرية والبنود السرية الأخرى، وحدود القيمة الدنيا للتسجيل الجمركي للشحنات، والسلع المرتجعة، والسلع الأخرى (٥) وأخطاء القيد في مرحلة إعداد البيانات.

٧–٤٨ ونظرا لأن غالبية الاقتصادات تبلِّغ بيانات الصادرات والواردات حسب الاقتصاد المقابل، فإن مجموعة البيانات هذه—على نقيض تلك المدرجة في قسمي «البيانات الثنائية التي يجمعها صندوق النقد الدولي» و«البيانات الثنائية من المنظمات الدولية الأخرى—لا تُستَخدم من جانب الاقتصاد المقابل في الأغراض الإحصائية لميزان المدفوعات، ولكن يمكن استخدامها لفحص أو التحقق من دقة البيانات الذاتية لمعدي البيانات، مع مراعاة الفروق المحتملة الموضحة بالفعل. وبتحديد التناقضات وتفسيرها، يمكن لمعدي البيانات تحسين جودة بياناتهم التجارية.

---

[١٦] http://www.imf.org/external/np/sta/ir/IRProcessWeb/index.aspx.

[١٧] يوضح الجدول ٢–١ من المبادئ التوجيهية التوافق بين تبويب الأصول الاحتياطية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) وفي الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي: http://www.imf.org/external/np/sta/ir/IRProcessWeb/dataguide.htm.

[١٨] http://elibrary-data.imf.org/FindDataReports.aspx?d=33061&e=170921.





قضايا شاملة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

مقدمة

٨–١ ركزت الفصول السبعة السابقة على مصادر البيانات المختلفة التي يمكن استخدامها لإعداد بيان ميزان المدفوعات. ويتناول هذا الفصل عملية إعداد البيانات ذاتها: يتم وصف الترتيبات المؤسسية لدعم إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ ومناقشة القضايا العامة المتعلقة بعملية التقدير؛ وتحليل عدة قضايا تواجه معدي البيانات وتؤثر على كافة الحسابات، بما فيها فهم مصطلح صافي السهو والخطأ؛ ووصف نظام القيد في ميزان المدفوعات.

٨–٢ وتتناول الفصول التالية من هذا المرشد قضايا إعداد البيانات المتصلة بعناصر معينة في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، يؤثر العديد من المعاملات على أكثر من عنصر واحد، وتستخدم الإحالات المزدوجة عند الاقتضاء.

تصميم العملية الإحصائية

الترتيبات المؤسسية

٨–٣ وفقا لما سبق إيضاحه في الفصول السابقة، ينطوي إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على تجميع معلومات من مجموعة من مصادر البيانات. ويقع العديد من مصادر البيانات هذه ضمن مسؤولية هيئات رسمية غير الهيئة المسؤولة عن إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وسوف يكون التعاون بين تلك الهيئات ضروريا حتى تتم مهمة إعداد البيانات بكفاءة. ومن الممارسات الجيدة إضفاء الطابع الرسمي على التعاون من خلال تفاهمات موثقة بشأن البيانات التي سيتم إتاحتها، والصيغة التي سوف تُقدَّم بها، وتوقيت وتواتر تقديم البيانات، وأي متطلبات إضافية متعلقة بأمن البيانات (مثل حماية سرية البيانات التي يمكن التعرف عليها بشكل منفرد).

٨–٤ والهيئات الرسمية المختلفة التي قد تشارك في رصد البيانات المستخدمة في عملية إعداد البيانات قد تتضمن ما يلي:

- السلطات الجمركية بالنسبة لجمع البيانات المستخدمة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، والتي يمكن استخدامها بدورها كأساس للتجارة في السلع وبعض الخدمات
- الهيئات الإحصائية بالنسبة لجمع البيانات من خلال المسوح المختلفة (مثل مسوح قطاع الأسر المعيشية، ومسوح المؤسسات، ومسوح الخدمات، والمسوح الأخرى)
- سلطات الموانئ بالنسبة للمعلومات التي يمكن استخدامها كمؤشرات في إعداد بيانات خدمات النقل
- سلطات الهجرة بالنسبة لعدد المهاجرين على أساس قصير الأجل وطويل الأجل
- سلطات السياحة التي قد تجمع معلومات عن نفقات الزائرين غير المقيمين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات والمقيمين المسافرين في الخارج
- الهيئات التنظيمية للتأمين بالنسبة لتحديد شركات التأمين لأغراض المسوح أو كمصدر للمعلومات عن أقساط التأمين والمطالبات والاحتياطيات
- الهيئات التنظيمية للبنوك، والهيئات الرقابية، بما في ذلك الهيئات المعنية بشركات التأمين والشركات غير المالية، وجهات إعداد الإحصاءات النقدية والمالية، بالنسبة للبيانات التي يمكن استخدامها في عملية إعداد البيانات أو للمقارنة مع بيانات من مصادر أخرى
- وزارة الخارجية بالنسبة للمعلومات عن عمليات السفارات

- السلطات الضريبية بالنسبة للمعلومات عن الضرائب المستقطعة من المنبع والضرائب الأخرى، ولبيان الأفراد والشركات التي قد تكون مشتركة في معاملات دولية أو لديها أصول أو خصوم خارجية
- الجهاز التنظيمي بالنسبة لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (إن وجد)
- البنك المركزي بالنسبة للمعلومات عن القطاع المصرفي والأصول الاحتياطية

٨–٥ ولن تكون المصادر الرسمية المتوفرة من خارج الهيئة المعنية بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كافية بوجه عام لإعداد النطاق الكامل لبنود هذه القوائم والكشوف. وبالتالي، سوف يتعين على هذه الهيئة المسؤولة أن تقوم بجمع البيانات. ويمكن للترتيبات المؤسسية لهذه الهيئة أن تساعد على نجاح عمليات جمع بيانات إحصائية عالية الجودة.

٨–٦ وقد يوفر القانون الذي أنشئت بموجبه الهيئة المعنية بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي عدد من العوامل المساعدة على جمع إحصاءات عالية الجودة. وقد يُجري معدو البيانات تقييما ذاتيا للبيئتين القانونية والمؤسسية، وللموارد المتاحة للبرنامج الإحصائي استرشادا بالإطار المحدث لتقييم جودة البيانات بتاريخ مايو ٢٠١٢ (Data Quality Assessment Framework) لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.[١]

٨–٧ ويتمثل العنصر الأكثر أهمية في التشريع الإحصائي في قدرة الجهاز الإحصائي على إلزام الوحدات المختارة من المؤسسات والأفراد على الاستجابة للطلبات الإحصائية. فإذا لم يكن لدى الهيئة المعنية بإعداد بيانات ميزان المدفوعات إطار قانوني أو ترتيبات مؤسسية لإضفاء الطابع الإلزامي على ما تجريه من مسوح، عندئذ يتعين عليها الاعتماد على الإبلاغ الطوعي. غير أن المسوح الطوعية عُرضة للتحيزات، وكلما قل معدل الردود، زادت أرجحية التحيز في النتائج. وفي حالة المسوح الطوعية، يمكن تشجيع الرد من خلال التصميم الجيد للاستمارة؛ وبشرح الغرض من عملية جمع البيانات ونتيجتها (بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد)؛ وبتسليم الاستمارات وجمعها بواسطة مندوبي الإحصاء؛ وبتقديم حوافز (على سبيل المثال، استخدام حوافز نقدية أو هدايا في حالة مسوح قطاع الأسر المعيشية). وتشير البحوث التي تدرس تأثير هذه الحوافز إلى نتائج متباينة، وبالتالي ليس واضحا ما إذا كانت الحوافز تؤدي إلى زيادة معدل الردود، وما إذا كان لها أثر موجب أم ضار على جودة الرد.

٨–٨ ومن أهم الشروط الأساسية لزيادة معدل الردود وتحسين جودتها التأكيد للقائمين بإبلاغ البيانات على سرية ردودهم. وتتوقف جدوى هذه التأكيدات في زيادة معدل الردود وتحسين جودتها على ما إذا كانت منصوص عليها في التشريعات وعلى سجل السلطات في الوفاء بها (والالتزامات التشريعية حيثما وجدت). ومن شأن الالتزامات التشريعية لحماية سرية المعلومات توفير أساس أفضل للتفاوض حول تبادل المعلومات التي تتولى الهيئات الرسمية الأخرى جمعها. وأحد الأدلة على حماية سرية المعلومات هو عدم نشر البيانات سوى كجزء من مجملات أكبر، واستبعاد أي كشف مباشر أو مشتق عن فرادى البيانات.

٨–٩ كذلك يمكن للهيئة القائمة بإعداد البيانات عقد اجتماعات دورية مع القائمين بالإبلاغ لمناقشة قضايا الإبلاغ، مما يسمح للقائمين بالإبلاغ بطرح أسئلة عن إبلاغ البيانات وتعميق الدراية بكيفية استخدام البيانات المبلَّغة.

٨–١٠ كذلك من شأن موضوعية الإحصاءات الناتجة عن عمليات جمع البيانات الإحصائية أن تؤدي إلى زيادة معدل الردود وتحسين جودتها. فمن المرجح أن تستجيب الوحدات المختارة من المؤسسات والأفراد وتوفر بيانات دقيقة إذا كان القائمون على إبلاغ البيانات يؤمنون بمساهمتهم في مُنتَج عالي الجودة غير خاضع للنفوذ السياسي. ومن شأن استقلالية الهيئة المعنية بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ونزاهة عمليات النشر أن يسهما في شعور القائمين بإبلاغ البيانات بالموضوعية. وينبغي ألا يخضع عمل الهيئة إلى النفوذ السياسي. ويجب نشر منتجات العملية الإحصائية على الجميع في ذات الوقت لأن اطلاع مكتب أحد الوزراء على البيانات الجزئية خلال عملية التقدير يمكن أن يخلق شعورا بالتدخل السياسي في النتائج.

عملية إعداد البيانات

٨–١١ وفقا لما سبق مناقشته في القسم السابق، ينطوي إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على تجميع للبيانات من مجموعة متنوعة من المصادر. ومن الممكن أن يتداخل بعض هذه المصادر، بحيث تكون المعلومات الخاصة بأحد البنود في ميزان المدفوعات و/أو

---

[١] النسخة المؤرخة في مايو ٢٠١٢ من إطار تقييم جودة البيانات تمثل تحديثا للنسخة المؤرخة في يوليو ٢٠٠٣ من هذا الإطار لتعكس الخبرة والمستجدات الإحصائية الدولية، خاصة المعايير الدولية المحدثة المتعلقة بالمنهجية. ويُستخدَم هذا الإطار كمظلة جامعة لستة أطر متعلقة بمجموعات البيانات، بما في ذلك إطار إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (راجع http://dsbb.imf.org/Pages/DQRS/DQAF.aspx).

وضع الاستثمار الدولي متاحة من مصادر متعددة. عندئذ، فإن إعداد بيانات البند قيد النظر يتطلب اتخاذ قرار بشأن الجودة النسبية للمصادر المختلفة أو كيف يمكن استخدام المصادر مجتمعة.

٨–١٢ ويتمثل أحد الخيارات في تحديد المصدر ذي الجودة الأعلى واستخدامه كمصدر بيانات رئيسي للبنود موضع الاهتمام. وقد يعلم معدو البيانات من المناقشات مع مقدمي البيانات أو الأخطاء التي تُكتَشف من خلال عمليات فحص البيانات أن أخطاء معينة من المرجح أن تكون موجودة. وقد لا يكون حجم الأخطاء مثيرا للقلق بالقدر الكافي أو قد لا تسمح الموارد المتاحة بالتحري والتصحيح. وفي المقابل، فإن تحليل بند صافي السهو والخطأ في إطار استخدام المصدر المختار، جنبا إلى جنب مع المقارنة مع المعلومات البديلة، يمكن أن تستنير به التعديلات التي ينبغي النظر في إدخالها على البيانات من المصدر الرئيسي. ويقدم القسم الذي يحمل عنوان «القضايا المحتملة التي تواجه معدي البيانات» مزيدا من المناقشة لتحليل بند صافي السهو والخطأ. وبديلا عن ذلك، يمكن الجمع بين مصادر متعددة في نموذج للبيانات كما هو موصوف في القسم الذي يحمل عنوان «التقدير».

٨–١٣ وقد لا تكون هناك أدلة كافية لتحديد أي المصادر أكثر دقة. وفي هذه الحالات، يمكن معدي البيانات رصد الفروق، وفي حال كانت كبيرة، وضع خطة لمزيد من التحقق. وقد يكون الاختلاف بين المصدرين مؤشرا على حجم خطأ محتمل.

٨–١٤ ويمكن مقارنة تقديرات بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مع البيانات المستقاة من مصادر أخرى. على سبيل المثال، يمكن مقارنة البيانات التي تبلِّغها البنوك في الإحصاءات النقدية والمصرفية بشأن مركز الأصول المالية الخارجية مع البيانات التي يتم الحصول عليها في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح للمؤسسات. وقد تستخدم مصادر البيانات القائمة لاشتقاق تقديرات بديلة. ومن هذه المقارنة يمكن الوصول الى بعض الأحكام بشأن مدى دقة المصادر القائمة.

٨–١٥ وأحد المصادر الخارجية التي يمكن استخدامها للمقارنات هي البيانات الثنائية من الاقتصادات الشريكة. فمقارنة تقديرات ميزان المدفوعات مع التقديرات المتعلقة بالاقتصادات الشريكة غالبا ما تكشف عن فروق. ورغم أن هذه الفروق ربما تكون راجعة إلى عوامل عديدة، فإن هذه المقارنات قد تقدم بعض الأفكار القيمة بشأن الدقة.

٨–١٦ كذلك يمكن أن يشوب المصادر المنفردة للمعلومات القصور عند محاولة إعداد بيانات البنود في ميزان المدفوعات. ويناقش القسم الذي يحمل عنوان «التقدير» في هذا الفصل استراتيجيات التقدير، خاصة في الحالات التي تكون فيها البيانات متاحة فقط من مجموعات جزئية من المجتمع الإحصائي موضع الاهتمام أو متاحة بقدر غير كاف من الحداثة أو التواتر. وفي المقابل، فإن المصادر المنفردة يمكن أن تشكل أساسا لمجموعة المعلومات المستخدمة في تعبئة نموذج البيانات للبنود في ميزان المدفوعات.

التقدير

٨–١٧ ونظرا لأن البيانات تأتي من مصادر متنوعة لا تخضع لسيطرة معدي البيانات مباشرة، فمن المسلم به أن البيانات المتاحة لبعض العناصر قد لا تكون كافية. وفي حالات أخرى، قد تكون البيانات متاحة ولكنها لا تتسم بقدر كاف من الحداثة، مما يتطلب الاستنباط من سلسلة البيانات القائمة حتى تصبح البيانات الفعلية للفترة المرجعية متاحة. يتناول هذا القسم بالوصف عددا من الأساليب لدعم استخدام البيانات غير الكاملة في عملية إعداد البيانات، والتي تتراوح من حيث درجة التعقيد من التقدير البسيط إلى استخدام نماذج البيانات وأساليب الاستنباط.

٨–١٨ وعندما تصبح البيانات متاحة بعد الاستنباط الأولي أو عقب استخدام بيانات أقل جودة ولكنها أكثر حداثة، قد يلزم إدخال تعديلات على التقديرات الأولية للفترة. وتنطوي عملية التعديل على تحديات تواجه معدي البيانات لدى محاولة توفير معلومات ميزان المدفوعات في الوقت المناسب وضمان دقة الحسابات. كذلك يناقش هذا القسم ممارسات وسياسات التعديل.

٨–١٩ وتخضع عملية إعداد بيانات حسابات ميزان المدفوعات إلى مجموعة من مصادر البيانات والعمليات والتقديرات على المستويات المختلفة لإعداد البيانات. غير أنه لا ينبغي اعتبار التقديرات بديلا لجمع البيانات الموثوقة.

التقدير البسيط

٨–٢٠ يشمل التقدير البسيط صيغا أو إجراءات بسيطة نسبيا يجوز استخدامها لتعديل أو تقدير سلسلة بيانات مصدرية. وعلى سبيل المثال، قد تعاني سلسلة بيانات مصدرية معينة من نقص التغطية وقد يلجأ معدو البيانات، لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات، إلى تطبيق نسبة ما أو إضافة قيمة ما إلى سلسلة البيانات المصدرية. كذلك يمكن تقدير سلسلة بيانات لميزان المدفوعات باستخدام نسبة مفترضة بين تلك السلسلة وسلسلة بيانات أخرى لميزان المدفوعات أو الإحصاءات الاقتصادية.

٨–٢١ على سبيل المثال، يمكن إضافة قيمة ثابتة (من المسوح غير المنتظمة) إلى التجارة في السلع بالنسبة للطرود البريدية؛ ويمكن إضافة نسبة إلى القيم على أساس

«فوب» أو «سيف» لتقدير تأمين الشحن؛ أو يمكن تطبيق نسبة الموافقات على الاستثمار الأجنبي لتقدير معاملات الاستثمار المباشر.

زيادة نتائج العينة

٨-٢٢ زيادة نتائج العينة هي عملية يتم بموجبها زيادة نتائج مجموعة مختارة من المجيبين بهدف قياس المجتمع الإحصائي ككل. ويناقش الفصل ٢ استخدام أساليب المعاينة في عمليات جمع بيانات ميزان المدفوعات. وقد تختلف أساليب الترجيح (أي تطبيق عوامل زيادة النتائج على كل رد في العينة) باختلاف تصميم المسح. وسوف يراعى أن تكون النتائج من وحدات المعاينة ممثلة لمجملات أكبر، كالمعاينة من مدن ممثلة للمناطق، على سبيل المثال. وفي الوضع المثالي، يتعين أنَ يكون الوزن الترجيحي لوحدة المعاينة انعكاسا للحجم النسبي للمجمل، أي المنطقة، وليس العينة، أي المدينة. وبالتالي، ينبغي أن يكون مجموع الأوزان الترجيحية في العينة انعكاسا لحجم المجتمع الإحصائي. وإذا كانت معاينة المدن ذات احتمالية متناسبة مع حجم المنطقة، عندئذ تكون أبسط أوزان المعاينة هي معكوس احتمالية معاينتها.

٨-٢٣ وينبغي استشارة الإحصائيين الرياضيين في حالة النظر في تطبيق نظم أكثر تعقيدا. وهذه يمكن أن تشمل التقدير في مرحلة ما بعد التقسيم الطبقي، حيث يتم زيادة النتائج لقوة معكوس عدد الوحدات في العينة ذات الخصائص المعينة إلى عدد الوحدات في المجتمع الإحصائي التي تتسم بنفس الخصائص. ويُستَخدم التقدير في مرحلة ما بعد التقسيم الطبقي عندما يكون توزيع خصائص المجتمع الإحصائي معلوما، بينما تكون خصائص فرادى الوحدات الإحصائية غير معلومة إلى أن يتم قياسها في المسح. وتتسم التقديرات في مرحلة ما بعد التقسيم الطبقي بأنها أكثر دقة من التقديرات البسيطة التي تمت زيادتها لقوة رقم ما ولكنها قد تكون عُرضة إلى التحيزات عندما تكون المجموعات الإحصائية الجزئية ذات الخصائص المعينة صغيرة.

٨-٢٤ كذلك يمكن استخدام عوامل زيادة النتائج للتعديل تعويضا عن عدم الرد في المسوح بالعينة. وتتضمن التقديرات في مرحلة ما بعد التقسيم الطبقي تلقائيا تعديلا لتعويض عدم الرد. ويمكن تعديل التقديرات التي تمت زيادتها لقوة رقم ما من خلال تحديد الأوزان الترجيحية لتكون معكوس نسبة عدد الردود إلى حجم المجتمع الإحصائي، وليس نسبة عدد الاختيارات إلى حجم المجتمع الإحصائي (وهي فرص الاختيار في عمليات المعاينة البسيطة). وهذا التعديل يحتسب بشكل فعال متوسط للرد بالنسبة لكافة غير المجيبين، وهو منهج معقول لاحتساب عدم الرد عندما لا تتوافر معلومات مساعدة (ردود سابقة مثلا).

نماذج البيانات

٨-٢٥ وثمة نوع ثالث من التقدير يتضمن جلب بيانات من مصادر مختلفة واستخدامها في نموذج للبيانات. وتكون محصلة نموذج البيانات بندا معينا في ميزان المدفوعات. وعلى سبيل المثال، نجد أن تقديرات إنفاق الزائرين غير المقيمين أو الأفراد الآخرين المسافرين في الخارج على أساس قصير الأجل في الاقتصاد المعني يمكن اشتقاقها باستخدام إحصاءات الهجرة للحصول على عدد الزائرين والأفراد الآخرين المسافرين في الخارج لفترات قصيرة الأجل، وضرب هذا الرقم في تقديرات نصيب الفرد من الإنفاق التي تم اشتقاقها من مسح للأفراد المسافرين في الخارج ومصادر أخرى. ويمكن زيادة نتائج هذا النموذج باستخدام معلومات عن مدة الإقامة من واقع السجلات الرسمية، واستخدام نصيب الفرد من الإنفاق اليومي. وتعتمد عملية اختيار بعض عناصر نماذج البيانات وإدراجها على التقدير الاستنسابي لمعدي البيانات.[٢]

٨-٢٦ كذلك يمكن أن ينطوي وضع نماذج البيانات واستخدامها على مقارنة لعناصر ميزان المدفوعات المرتبطة وإدخال تعديلات لضمان الترابط بين هذه البنود. وعلى سبيل المثال، ثمة علاقة بين القيود الدائنة لنقل الركاب وقيود السفر الدائنة، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المعزولة نسبيا—فالزائرون والأفراد الآخرون المسافرون في الخارج لفترات قصيرة الذين ينفقون على السفر يتعين قدومهم إلى الاقتصاد المعني بوسيلة ما. وعندئذ سوف يُسَّجل ذلك كقيد دائن ضمن النقل بالمقدار الذي تُقدَّم به خدمات النقل هذه بواسطة مقيمين. وثمة علاقات مشابهة بين حجم التجارة في السلع والشحن (مع التنبيه أيضا بأن بعض خدمات النقل يمكن أن يقدمها غير المقيمين بالنسبة للصادرات أو المقيمون في حالة الواردات). ومعدلات العائد على الاستثمار تعني ضمنا وجود علاقة بين مختلف عناصر دخل الاستثمار ومراكز نفس الأدوات المقيدة في وضع الاستثمار الدولي، وهي علاقة يمكن استخدامها لمقارنة البيانات المعنية وتحسين جودتها.

٨-٢٧ وقد تكون هناك علاقات أكثر تعقيدا ضمن حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية لدى مطابقة وضع الاستثمار الدولي. ويتناول الفصل ٣ مناقشة بعض هذه العلاقات في سياق التحقق من صحة بيان المطابقة

---

[٢] يمكن الاطلاع على المزيد عن تقدير المعاملات المختلفة المرتبطة بالزائرين والأفراد الآخرين المسافرين في الخارج لفترات قصيرة الأجل في بيانات المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعديها ومستخدميها، ٢٠٠٩.

في مسوح الأصول والخصوم الخارجية (راجع «جمع البيانات عن الأصول والخصوم الخارجية» في الفصل ٣). والعلاقات الأخرى التي قد يسري عليها ذات الأمر تتعلق تحديدا بالمشتقات المالية، خاصة حيثما يكون أغلب هذه الأدوات عقود من النوع الآجل (المستقبليات والمبادلات) المستخدمة في أغراض التحوط (من مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف). ويعني تحوط جهة إصدار الأوراق المالية من مخاطر أسعار الفائدة أن تغير أسعار المشتقات ينبغي أن يكون في الاتجاه العكسي للتغير في أسعار سندات الدين، في حين أن اتقاء مخاطر أسعار الصرف يعني أن آثار سعر الصرف على المشتقات المالية ينبغي أن تكون في الاتجاه العكسي لتأثير سعر الصرف عبر الفئات الوظيفية الأخرى. وينبغي أن تنطبق هذه العلاقات على الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي كل على حدة.

٨–٢٨ ويمكن أن تمتد العلاقات بحيث تتجاوز ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وتشمل معلومات في الحسابات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي. ومن الأمثلة على ذلك العلاقة بين المعدات الرأسمالية المسجلة ضمن التجارة في السلع (يُذكَر أن دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) لا يتطلب هذا المستوى من التبويب في التجارة في السلع) والإنفاق الرأسمالي في الحسابات القومية. وبالمثل، ثمة علاقة بين القيود المدينة ضمن دخل الاستثمار في حصص الملكية بميزان المدفوعات وبين أرباح الشركات المسجلة في الحسابات القومية (وهو ما يعتمد على درجة انفتاح الاقتصاد على الاستثمار في حصص الملكية، وما إذا كان الاستثمار الأجنبي مجمعا في صناعات معينة قد تتسم بخصائص أرباح معينة مختلفة عن خصائص مجتمع الشركات الإحصائي الأوسع).

الاستنباط والاستيفاء

٨–٢٩ وقد لا تتوافر البيانات من بعض المصادر على أساس من الحداثة يكفي لإعداد بيان ميزان المدفوعات. وبالتالي قد يستنبط معدو البيانات سلاسل معينة في ميزان المدفوعات من الفترات السابقة. كذلك يغطي الاستنباط التعديلات التي تُجرى على النتائج المبدئية من مصدر جمع بيانات يوفر بيانات أقل من كاملة. وإذا كان مصدر البيانات أو نموذج البيانات الذي يستخدمه معدو البيانات يوفر البيانات على أساس أقل تواترا من دورية إعداد بيانات ميزان المدفوعات، سوف يكون من الضروري استيفاء البيانات بين فترات القياس للحصول على تقديرات متكررة بشكل كاف لميزان المدفوعات.

٨–٣٠ ويمكن أن تتراوح أساليب الاستنباط من الإجراءات البسيطة جدا إلى الإجراءات الأكثر تعقيدا. وتتضمن الإجراءات الأكثر بساطة استخدام نفس القيمة كالفترة السابقة أو استخدام نفس التغيير كالذي حدث بين الفترتين السابقتين وتطبيقه على الفترة السابقة (سواء كقيمة إجمالية أو كنسبة مئوية للتغير). وتشمل الأساليب الأكثر تعقيدا استخلاص معلومات من نماذج البيانات ذات الصلة ومراعاة الموسمية في سلاسل البيانات دون السنوية. ويتعين أن يستنير اختيار طريقة الاستنباط بخصائص سلاسل البيانات السابقة ونطاق المعلومات المتاحة وقت إعداد البيانات.

٨–٣١ وتُستَخدم أساليب مشابهة في حالة الاستيفاء، مع المعلومات الإضافية المتمثلة في القدرة على الاطلاع على البيانات المتعلقة بفترة بعد فترة الاستيفاء. وتتضمن خيارات الاستيفاء استخدام تغير بقيمة ثابتة للفترات بين نقطتي البداية والنهائية أو تغير بنسبة ثابتة. وإذا وفرت مؤشرات أخرى أكثر تواترا أدلة على الموسمية في سلسلة البيانات التي سيتم استيفاؤها، عندئذ يتعين على نماذج البيانات وأساليب الاستيفاء مراعاة ذلك.

التعديلات

٨–٣٢ واستخدام أساليب الاستنباط يعني أنه سوف تتوافر لاحقا قيمة أكثر موثوقية للبند قيد الاستنباط. وهذه هي إحدى الحالات التي تكون فيها التقديرات الأولية مبدئية وخاضعة للتعديل. وإلى جانب إحلال بيانات من مصدر يتسم بقدر كاف من الحداثة محل تقديرات الاستنباط، هناك عدد من الأسباب يمكن على أساسها اعتبار البيانات الأولية مبدئية وخاضعة للتعديل. على سبيل المثال، قد تصبح بيانات أكثر شمولا وأكثر دقة متاحة من مصادر أقل حداثة من تلك التي استُخدمت للحصول على التقديرات الأولية، وقد يؤدي المزيد من المراجعة بعد النشر إلى تحديد أخطاء في البيانات الأولية (سواء أكانت أخطاء في البيانات التي تم توفيرها أو أخطاء وقعت أثناء عملية القيد الداخلي)، أو أن يعدل المجيبون البيانات التي قاموا بتقديمها قبلا، أو في حالة تحديد مصادر جديدة للبيانات، أو إدخال تحسينات مفاهيمية وما إلى ذلك. وتمثل التعديلات نتيجة طبيعية لضرورة قيام معدي البيانات بالمفاضلة بين توفير معلومات تتسم بالحداثة والتأكد من توافر معلومات تتسم بأعلى مستوى من الجودة.

٨–٣٣ ومن المحبذ أن يقوم معدو البيانات بنشر معلومات عن تأثير التعديلات التي تتم في الحسابات. وعند النشر، يمكن لمعدي البيانات مقارنة التقديرات الأولية مع التقديرات اللاحقة لنفس الفترات المرجعية. كذلك يمكن نشر متوسط الحجم المطلق والفعلي للتعديلات.

٨–٣٤ وينبغي أن يكون لدى معدي البيانات سياسة منشورة بشأن التعديلات حتى يتسنى للمستخدمين فهم عملية تعديل البيانات وتوقعها. ويمكن لعملية التعديل أن

تتبع الأبعاد والعناصر فضلا عن النقاط الرئيسية التي تبين سمات الجودة المحددة في إطار تقييم جودة البيانات.[٣] وينبغي أن تغطي السياسة وقت إدخال التعديلات على المطبوعات، وفترات التعديلات وسلاسل البيانات التي يتم تعديلها، ونوع المعلومات التي سيتم نشرها بشأن أسباب التعديل. وتُطبِق سياسات التعديل بوجه عام معايير على حجم التعديلات وطول الفترة الزمنية التي سوف تستغرقها التعديلات.

٨–٣٥ تشكل التعديلات المتكررة والكبيرة إزعاجا للمستخدمين وترهقهم بالعمل. ويجب تطوير منهجيات من شأنها الحد من تكرار التعديلات. بمعنى آخر، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للحصول على أكثر التقديرات دقة في المحاولة الأولى أو الثانية. ولتحقيق ذلك، ينبغي لمعدي البيانات دراسة أسباب التعديل وما إذا من الممكن التغلب عليها مثلا من خلال زيادة تواتر عمليات جمع البيانات، وجمع التبويبات الأكثر أهمية على نحو أكثر تواترا، والتقليل من الاعتماد على المسوح المعيارية القليلة والمتباعدة، والإسراع من إجراءات مراقبة الجودة، وتحسين إجراءات التقدير تعويضا عن عدم الرد والتغطية الجزئية. ولإدخال هذه التحسينات، قد يلزم توافر مزيد من الموارد المالية والبشرية والتقنية. وقد يكون من المناسب إجراء تحليل للتكلفة والعائد، كما يمكن الحصول على دعم المستخدمين لإدخال التحسينات التي تحد من إجراء التعديلات.

٨–٣٦ غير أن الإزعاج الذي تسببه التعديلات للمستخدمين لا ينبغي أن يكون عذرا لعدم تعديل التقديرات. فعند تفسير التعديلات على النحو الوافي، سيفهم معظم المستخدمين أنه لا يمكن تلافيها، حيث يهدف معدو بيانات ميزان المدفوعات إلى نشر أدق البيانات الممكنة. وينبغي نشر البيانات المنقحة حينما تصبح أكثر دقة. فسوف يسهم معدو بيانات ميزان المدفوعات الذين لا يقوموا بتعديل تقديراتهم لدى علمهم بافتقارها للدقة إلى حد كبير في وضع سياسات اقتصادية غير ملائمة نظرا لأنها ستكون قائمة على بيانات غير صحيحة.

٨–٣٧ وثمة أداة عملية مفيدة لمستخدمي المعلومات بشأن سياسة التعديل وهي إصدار جدول زمني مسبق للنشر خاص بالمطبوعات القادمة والبرنامج الزمني لتعديلها. وعند نشر البيانات المعدلة، ينبغي أيضا نشر وصف للتغييرات الرئيسية الناتجة عن التعديلات. وتشكل سياسة التعديل والجدول الزمني للنشر معا عوامل مهمة لتعزيز ثقة المستخدمين في إحصاءات ميزان المدفوعات. ومن المهم أيضا اتباع السياسة والجدول الزمني بعناية.

البيانات الوصفية

٨–٣٨ تقدم البيانات الوصفية معلومات عن البيانات. ويؤكد المرشد أن صندوق النقد الدولي يوصي بأن تقوم الاقتصادات بوصف البيانات المصدرية المستخدمة في إعداد تقديراتها والمعايير المنهجية التي تنتهجها. وبالإضافة إلى ذلك، يُوصي الصندوق بأن تستخدم كافة الاقتصادات أحدث المعايير المنهجية الدولية—على سبيل المثال، دليل إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وهذا من شأنه تعزيز قابلية مقارنة البيانات عبر الاقتصادات فضلا عن نطاق الحسابات الاقتصادية، كما تؤكد للمستخدمين السلامة المنهجية للبيانات.

٨–٣٩ وأحيانا ما تبتعد الاقتصادات عن المعايير الإحصائية الدولية، وهو ما يرجع عادة لأسباب عملية (لأنها لا تملك، على سبيل المثال، البيانات المصدرية المطلوبة لإعداد البيانات وفق دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة)، ولكن أحيانا ما يرجع السبب أيضا إلى أنها اختارت عدم اعتماد توصية معينة من توصيات الدليل. وفي الحالات التي تكون فيها درجة الانحراف عن توصيات الدليل كبيرة، يوصي صندوق النقد الدولي بأن تقدم الاقتصادات المعنية البيانات الوصفية التي توضح هذا الانحراف حتى يتسنى للمستخدمين تقدير البيانات في ضوء القاعدة المعيارية الدولية. ومن الواضح أنه لأغراض مقارنة البيانات بين مختلف الاقتصادات أو عبر الزمن، من المهم أن تتوخى كافة الاقتصادات الاتساق في اتباع أحدث المعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا.

مسائل محتملة تواجه معدي البيانات

وحدات الحساب وتعدد أسعار الصرف

٨–٤٠ يمكن إعداد حسابات ميزان المدفوعات بوحدة الحساب الوطنية وبوحدة حساب دولية مختلفة مثل الدولار الأمريكي أو اليورو. فوحدة الحساب الوطنية مطلوبة لإعداد بيانات القطاع الخارجي للحسابات القومية ولتلبية متطلبات العديد من المحللين المحليين، في حين أن وحدة الحساب المعيارية لازمة لأغراض المقارنة الدولية—على سبيل المثال، في إحصاءات ميزان المدفوعات التي ينشرها صندوق النقد الدولي. وفي العديد من الاقتصادات، يعكف

[٣] راجع الفقرتين ٣–٥ و٤–٣ في إطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

معدو بيانات ميزان المدفوعات على إعداد الحسابات بالعملة المحلية فقط. غير أنه في الاقتصادات التي يكون فيها سعر صرف العملة المحلية غير مستقر نسبيا أو التي تستخدم عملة (عملات) أجنبية في العديد من معاملاتها، يُوصَى بإعداد بيانات ميزان المدفوعات أيضا بوحدة حساب مستخدمة على نطاق واسع مثل الدولار الأمريكي.

٨–٤١ وفي الاقتصادات التي تتبع نظم أسعار الصرف المتعددة، من الضروري إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات بعملة دولية لأغراض التحليل الخارجي. ومن الضروري كذلك إعداد الإحصاءات بالعملة المحلية. ووجود أسعار صرف متعددة يثير مسألة بشأن سعر الصرف الذي ينبغي استخدامه لتحويل المعاملات المحررة بعملة أجنبية (والتي ستكون غالبية المعاملات المدرَجة في ميزان المدفوعات) إلى العملة المحلية أو إلى عملة أجنبية مستخدمة كوحدة حساب.

٨–٤٢ ويُوصَى باستخدام سعر الصرف الفعلي على كل معاملة لتحويل العملة. وعادة ما يؤدي سعر الصرف اليومي للمعاملات اليومية إلى توفير سعر مُقارِب جيد. فإذا تعذر تطبيق الأسعار اليومية، ينبغي استخدامُ متوسط الأسعار للفترة الأقصر (على سبيل المثال، أسبوع أو عشرة أيام) (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٣–١٠٥).

٨–٤٣ ويعرض الجدول ٨–١ نتائج تطبيق أربعة طرق مختلفة لأسعار التحويل على مجموعة مفترضة من المعاملات—الأسعار الرسمية، والأسعار الفعلية المستخدمة في المعاملات، والسعر الأغلب للمعاملة، والمتوسط المرجح لسعر التحويل. وفيما عدا السعر الفعلي للمعاملة، فإن كل سعر يمثل سعرا موحدا للتحويل.

٨–٤٤ ويوضح الجدول ٨–١ تطبيق سعر الصرف الفعلي (عمود «السعر الفعلي») وأسعار الصرف الموحدة (العمودان «السعر الرسمي» و«السعر الأغلب»). ومن المفترض أن تكون هناك أربعة أسعار صرف في كل اقتصاد، وهي: السعر الرسمي (بسعر تعادل الدولار الأمريكي)، والسعر التجاري الذي يُقدَّم للمتعاملين التجاريين (وحدتان من العملة المحلية لكل دولار أمريكي)، والسعر السياحي (٢,٥ وحدة من العملة المحلية لكل دولار أمريكي)، وسعر السوق الموازية (السوداء) (٣ وحدات من العملة المحلية لكل دولار أمريكي). الأسعار الثلاثة الأولى يقدمها البنك الواحد في الاقتصاد. ويفترض كذلك أن الحكومة—خلال الفترة المحاسبية—تستورد سلعا قيمتها ٢٠ دولارا (محولة بالسعر الرسمي)؛ وأن الشركات تصدر سلعا قيمتها ١٠٠ دولار وتستورد سلعا قيمتها ٨٠ دولارا (محولة بالسعر التجاري)؛ وأن المسافرين غير المقيمين يستبدلون ٥ دولارات من البنك بالسعر السياحي و٣ دولارات من شركات في السوق الموازية بسعر السوق الموازية؛ وتستخدم الشركات في السوق الموازية بدورها الحصيلة لشراء السلع من الخارج.

الجدول ٨–١: تأثير استخدام طرق تحويل بديلة (بالعملة المحلية)

	السعر الرسمي		السعر الفعلي		السعر الأغلب		المتوسط المرجح للسعر	
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
الصادرات	١٠٠		٢٠٠		٢٠٠		١٩٥	
واردات:								
الحكومة		٢٠		٢٠		٤٠		٣٩
الشركات		٨٠		١٦٠		١٦٠		١٥٦
أخرى (شركات في السوق الموازية)		٣		٩		٦		٦
سفر:								
بالسعر السياحي	٥		١٣		١٠		١٠	
بسعر السوق الموازية	٣		٩		٦		٦	
أصول البنك:		٥		٣٣		١٠		١٠
المجموع	١٠٨	١٠٨	٢٢٢	٢٢٢	٢١٦	٢١٦	٢١١	٢١١

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: يُحسَب السعر الرسمي بقيمته التعادلية بالدولار الأمريكي؛ النتائج تعادل القيم بالدولار الأمريكي. والأسعار الفعلية هي الأسعار المحددة في الفقرة 42–8؛ تُحسَب أصول البنك بقيم المعاملات المقابلة أو كقيمة متبقية. (وبحكم التعريف، هما مكافئان). السعر الأغلب هو السعر التجاري. ومتوسط السعر المرجح هو ذلك الذي يتم اشتقاقه بجمع المعاملات (باستثناء أصول البنك، والتي يتم اشتقاقها كقيمة متبقية) بالأسعار الفعلية وقسمتها على المجموع المعادل المقيم بالدولار.

٨-٤٥ ويمكن أن نرى من الجدول أن استخدام سعر موحد، بغض النظر عن السعر الذي يتم اختياره، يحافظ على العلاقات بين كل من البنود. وقد يكون من الضروري حساب اثنين من الأسعار الموحدة: أحدهما للمعاملات التي تتم باستخدام الأسعار الرسمية، والآخر لأسعار السوق الموازية (غير الرسمية) أو السوداء. ويتعين حساب السعر الموحد الرسمي كمتوسط مرجح لكل أسعار الصرف الرسمية المستخدمة للمعاملات الخارجية (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٣-١٠٧). على سبيل المثال، في الجدول، فإن قيود السفر الدائنة تبلغ ٨٪ من الصادرات في كل حالة يتم فيها استخدام سعر موحد. غير أنه عند استخدام أسعار فعلية، فإن العلاقات بين البنود تتغير. على سبيل المثال، عند استخدام أسعار الصرف الفعلية، فإن صادرات السلع تزيد عن واردات السلع—وهي نتيجة مخالفة للنتيجة التي يتم الحصول عليها سواء باستخدام سعر موحد أو بتسجيل المعاملات بالدولار الأمريكي.

٨-٤٦ كذلك يُوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بأنه في حالة وجود أسعار السوق الموازية لا ينبغي تجاهلها في سياق نظام سعر الصرف المتعدد. ويجب التعامل مع السعر الرسمي وسعر السوق الموازية بصورة منفصلة، فينبغي تحويل المعاملات في الأسواق الموازية باستخدام سعر الصرف المطبق فيها (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٣-١٠٨).

٨-٤٧ يجب تحويل مراكز الأصول والخصوم الخارجية في إطار نظام سعر الصرف المتعدد بسعر الصرف المطبق على الأصول أو الخصوم المحددة في بداية أو نهاية الفترة المحاسبية. وسوف يؤدي اختلاف الأسعار المستخدمة للمعاملات والمراكز إلى إنشاء قيود في تغيرات أسعار الصرف في حسابات التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم.

٨-٤٨ ومن الضروري أن يكون معدو البيانات في الاقتصادات ذات نظم أسعار الصرف المتعددة على بينة من تأثير استخدام طرق التحويل المختلفة.[٤]

الاستخدام المحلي لعملة أجنبية

٨-٤٩ تُعرَّف العملات المحلية والأجنبية في الفصل الثالث من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة (الفقرات من ٣-٩٥ إلى ٣-٩٦): «العملة المحلية هي العملة التي تكون لها قوة إبراء قانونية وتصدرها السلطة النقدية لذلك الاقتصاد؛ أي إما السلطة النقدية لاقتصاد منفرد، أو السلطة النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها الاقتصاد المعني إذا كان عضوا في أحد اتحادات العملة. وأي عملة خلاف ذلك تكون عملة أجنبية. وحسب هذا التعريف، فإذا كانت العملة القانونية التي يستخدمها اقتصاد ما صادرة عن السلطة النقدية لاقتصاد آخر — مثل الدولارات الأمريكية — أو لمنطقة عملة مشتركة لا ينتمي إليها، فينبغي أن يصنفها كعملة أجنبية حتى ولو كانت المعاملات المحلية تسوى بها...»

٨-٥٠ ويعني هذا التعريف للاقتصادات التي ليست لديها عملة محلية أن كافة المقتنيات النقدية في حيازة المقيمين تمثل مطالبة مالية خارجية على البنك المركزي للاقتصاد الذي أصدر العملة قيد الاستخدام (والتزاما على الاقتصاد الذي أصدر العملة).

٨-٥١ وقد تتوافر معلومات عن هذه المطالبة من معدي بيانات الإحصاءات النقدية والمصرفية (باستخدام تقديرات النقود بالمفهوم الضيق باستثناء الودائع تحت الطلب).

٨-٥٢ وقد يكون لدى البنك المركزي والبنوك التجارية ومكاتب الصرف الأجنبي أيضا معلومات عن مشترياتهم ومبيعاتهم من العملة. وهذه المصادر يجب تكميلها بمسوح المؤسسات والأسر المعيشية للحصول على معلومات عن حيازاتهم من النقدية، وإن كانت التجارب تشير إلى أن مسوح الأسر المعيشية فيما يتعلق بحيازاتها من النقدية يمكن أن تكون غير موثوقة.

٨-٥٣ وقد يستخدم الاقتصاد المُصدِر للعملة البيانات الثنائية من الاقتصادات التي تستخدم عملَته المحلية لتعديل تقديرات خصوم العملات من المصادر الأخرى.

الإقامة وتعدد الإقامات

٨-٥٤ يُعرِّف دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) إقامة الوحدة المؤسسية كتالي: «تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره، أي الإقليم الذي يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها». وبالإضافة إلى ذلك، «تكون الوحدة المؤسسية مقيمة في إقليم اقتصادي ما عندما يوجد داخل هذا الإقليم، موقع، أو مسكن، أو مكان إنتاج، أو مبان أخرى تمارس الوحدة فيها أو منها قدرا مهما من الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتعتزم الاستمرار في ذلك ...» (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرتان ٤-١١٣ و٤-١١٤).

٨-٥٥ وفي الواقع العملي، ثمة عدد من الحالات التي يكون فيها تطبيق هذا التعريف غير واضح، خاصة الحالات التي تكون فيها الوحدات المؤسسية كثيرة التنقل أو لها روابط مع اقتصادات متعددة أو تتسم بفترة قصيرة من النشاط المهم. يناقش هذا القسم هذه الحالات ومعاملة معدي البيانات لها.

[٤] قد يكون من الضروري أيضا أن يتفق معدو بيانات ميزان المدفوعات مع مُعدي بيانات الحسابات القومية بشأن كيفية مطابقة المجموعتين من الإحصاءات.

تشغيل المعدات المتنقلة

٨–٥٦ إن مُعامَلة تشغيل المعدات المتنقلة، خاصة المعدات التي يتم تشغيلها في اقتصاد غير ذلك الذي تأسست فيه الشركة المُشغلة، غالبا ما تمثل لمعدي بيانات ميزان المدفوعات مصاعب كبيرة من الناحيتين المفاهيمية والعملية. ويكمن أساس المعاملة الصحيحة لهذه المعدات في تحديد اقتصاد إقامة الشركة المُشغلة للمعدات. وبمجرد تحديد الإقامة، تصبح الطريقة السليمة لقيد المعاملات أكثر بساطة ويمكن لمعدي البيانات التركيز على أفضل الطرق لجمع معلومات ميزان المدفوعات اللازمة.

٨–٥٧ وفي هذا القسم تندرج تحت فئة المعدات المتنقلة مختلف المعدات المستخدمة في تقديم خدمات النقل (الطائرات، والسفن، وعربات السكك الحديدية، والنقل البري، ومركبات الفضاء) والمعدات الأخرى المستخدمة في إنتاج التعدين (منصات الحفر، ووحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة). أما وسائط النقل الأخرى (الأنابيب، والبنية التحتية لنقل الطاقة الكهربائية) فهي عادة موجودة في الاقتصاد المعني لوقت كاف لإثباتها كفرع (رغم أن المدة الزمنية هي فقط أحد معايير إثبات وجود الفروع).

٨–٥٨ ويوضح الجدول ٨–٢ الأنواع المختلفة من المعدات المتنقلة والعوامل التي ينبغي مراعاتها، بالنسبة لكل نوع من المعدات، عند تحديد الاقتصاد الذي تقيم فيه الشركة المُشغلة. ويوضح الجدول أنه في غالبية الحالات يتم استخدام الاقتصاد الذي تأسست فيه الشركة المُشغلة. وتحدث استثناءات في حالة المعدات التي يتم تشغيلها لفترات زمنية ممتدة في اقتصادات غير اقتصاد الشركة المُشغلة. فإذا ما وُجدت الظروف الموضحة في الجدول ٨–٢ لمثل هذه المعدات، ينبغي لمعدي البيانات اعتبار أن المعدات يتم تشغيلها بواسطة فرع للشركة المُشغلة مقيم في الاقتصاد المُضيف. ولضمان اتساق المعاملة (إن أمكن) بالنسبة للعمليات التشغيلية الكبيرة، ينبغي لمعدي البيانات مناقشة افتراضات الإقامة مع الأطراف المقابلة في الاقتصادات الشريكة.

٨–٥٩ ولإيضاح تسجيل معاملات تشغيل المعدات المتنقلة في ميزان المدفوعات، يحدد الجدول ٨–٣ الحسابات المرتبطة بالمعدات المتنقلة التي يشغِّلها مقيم في الاقتصاد ألف. وتمثل هذه الشركة المُشغلة فرعا لشركة مقرها الرئيسي يقع في الاقتصاد باء. ويُفترَض أن كافة المعاملات، بخلاف التوفير الأولي للمعدات، تتم من خلال حساب مصرفي في الاقتصاد ألف. ويوضح الجدول ٨–٤ كيف ستقيد هذه المعاملات بميزان المدفوعات في الاقتصادين ألف وباء.

٨–٦٠ ويوضح الجدولان ٨–٥ و٨–٦ بصورة أشمل المعلومات التي ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات جمعها عن المعدات المتنقلة وكيف ينبغي أن تُقيَّد تلك المعلومات في ميزان المعلومات. ويبين الجدول ٨–٥ معالجة المعاملات التي تنطوي على معدات متنقلة يُشغِّلها مقيم في الاقتصاد ألف؛ ويُفترَض أن يكون المقيم فرعا لشركة أم كائنة في الاقتصاد باء وليس لها عمليات تشغيلية أخرى في الاقتصاد ألف. ويوضح

الجدول ٨–٢: تحديد اقتصاد الإقامة للشركات المُشغِلة للمعدات المتنقلة

نوع المعدات المتنقلة	اقتصاد الإقامة للشركة المُشغِلة
المعدات التي تعمل في المياه الدولية أو المجال الجوي المعدات التي تنتقل تكرارا بين اقتصادين أو أكثر المعدات التي تعمل لفترة تزيد عن سنة في الاقتصاد الذي تقيم فيه الشركة المعترف بها قانونيا بانها الشركة المُشغِلة	الاقتصاد الذي تأسست فيه الشركة المُشغلة؛ بالنسبة للمعدات المُتعاقد عليها بموجب ترتيبات التأجير التمويلي، يُعتبر المَستأجِر هو الشركة المُشغلة. وبالنسبة لسفينة تحمل علم الملاءمة، فإن اقتصاد الشركة المشغلة هو اقتصاد الشركة التي تتولى إدارة عمليات السفن، والذي قد لا يكون بالضرورة هو الاقتصاد الذي تم فيه التسجيل. وإذا أسست الشركة المشغلة، لاعتبارات ضريبية أو غيرها من الاعتبارات، فرعا أو مؤسسة تابعة في اقتصاد آخر لإدارة العملية، يتم عزو العملية إلى اقتصاد الفرع.
المعدات التي يتم تشغيلها لفترة تزيد عن سنة في اقتصاد غير ذلك الذي تأسست فيه الشركة المشغِلة	الاقتصاد المُضيف؛ في حالة قيد الشركة المُشغلة للمعدات بشكل منفصل والاعتراف بها كشركة منفصلة من جانب سلطات الضرائب والتراخيص في الاقتصاد المضيف، فإن الاقتصاد المضيف يكون هو اقتصاد إقامة الشركة المُشغلة. وخلاف ذلك، فإن الاقتصاد الذي تتأسس فيه الشركة المُشغلة هو اقتصاد الإقامة شريطة استيفاء كافة المؤهلات المذكورة سابقا.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٨–٣: عينة كشف محاسبي للمعاملات المرتبطة بالمعدات المتنقلة

المعاملة	القيمة
قيام الشركة الأم بتوفير المعدات	١٠٠٠
الأموال المقدمة من الشركة الأم والمودعة في حساب مصرفي في الاقتصاد ألف	١٠٠
الإيرادات	
نقل صادرات الاقتصاد ألف إلى الاقتصاد باء	٧٥
نقل واردات الاقتصاد ألف من الاقتصاد باء	٦٠
أجرة نقل الركاب—المقيمون في الاقتصاد باء المسافرون داخل الاقتصاد ألف	١٥
أجرة نقل الركاب —المقيمون في الاقتصاد ألف المسافرون داخل الاقتصاد ألف	١٠٥
أجرة نقل الركاب —المقيمون في الاقتصاد ألف المسافرون بين الاقتصادين ألف وباء	٢٥
مجموع الإيرادات	٢٨٠
المصروفات	
الوقود الذي يتم شراؤه في الاقتصاد ألف	٥٠
المواد التموينية التي يتم شراؤها في الاقتصاد باء	١٠
خدمات الموانئ في الاقتصاد ألف	٦
خدمات الموانئ في الاقتصاد باء	٤
إهلاك	٩٠
مجموع المصروفات	١٦٠
الأموال المحولة إلى الشركة الأم في الاقتصاد باء	١٧٠

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٨–٤: معالجة ميزان المدفوعات لعينة المعاملات الواردة في الجدول ٨–٣

	الاقتصاد ألف		الاقتصاد باء	
	دائن	مدين	دائن	مدين
السلع				
البضائع العامة		١٠١٠[1]	١٠١٠[1]	
خدمات النقل				
الشحن	٧٥			٧٥
الركاب				
الأخرى		٤	٤	
السفر	١٥			١٥
دخل الاستثمار				
حصص ملكية الاستثمار المباشر		١٢٠[2]	١٢٠[2]	
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الاستثمار المباشر				
رأس المال المُساهم		١٠٥٠[3]	١٠٥٠[3]	
الاستثمارات الأخرى				
العملة والودائع	٦ [=١٩٠[5]–١٨٤[4]]		–٦ [=١٨٤[4]–١٩٠[5]]	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
[1] يتضمن التوفير الأولي للمعدات والمواد التموينية المشتراة في الاقتصاد باء.
[2] أرباح التشغيل (وهي أقل من المبلغ المحول إلى الشركة الأم).
[3] يتضمن التوفير الأولي للمعدات، والأموال التي قدمتها الشركة الأم، صافية من المبالغ المحولة التي تزيد عن الأرباح.
[4] يتضمن المدفوعات/المقبوضات لقاء المواد التموينية المشتراة، وخدمات الموانئ، والمبالغ المحولة للشركة الأم.
[5] يتضمن الأموال التي قدمتها الشركة الأم، ومقبوضات الشحن، ومقبوضات أجرة نقل الركاب المتعلق بالسفر الداخلي.

الجدول ٨–٥: معالجة المعاملات التي تتضمن معدات متنقلة—الشركة المُشغِلة المقيمة فرع لمؤسسة أم في الاقتصاد باء (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف)

نوع المعاملة	المعاملة لا تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف				المعاملة تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
اقتناء المعدات مباشرةً من مقيم في الاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]	لا ينطبق			
اقتناء المعدات مباشرةً من مقيم في الاقتصاد خاء		السلع—البضائع العامة (خاء)		الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]		السلع—البضائع العامة (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	
بيع المعدات إلى مقيم في الاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض]	لا ينطبق			
بيع المعدات إلى مقيم في الاقتصاد خاء	السلع—البضائع العامة (خاء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض]	السلع—البضائع العامة (خاء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	
اقتناء المعدات بموجب ترتيبات التأجير التمويلي؛ المؤجر مقيم في الاقتصاد ألف	لا ينطبق				لا ينطبق			
اقتناء المعدات بموجب ترتيبات التأجير التمويلي؛ المؤجر مقيم في الاقتصاد خاء		السلع—البضائع العامة (خاء)		الاستثمارات الأخرى—القروض (خاء) [زيادة]		السلع—البضائع العامة (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	
التأجير التمويلي المدفوعات للمقيمين في الاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]	لا ينطبق			
التأجير التمويلي المدفوعات للمقيمين في الاقتصاد خاء		دخل الاستثمار—الاستثمارات الأخرى (خاء)		الاستثمارات الأخرى—القروض (خاء) [أنخفاض] الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]		دخل الاستثمار—الاستثمارات الأخرى (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—القروض(خاء) [انخفاض]

الجدول ٨-٥: معالجة المعاملات التي تتضمن معدات متنقلة—الشركة المُشغِلة المقيمة فرع لمؤسسة أم في الاقتصاد باء (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف) (تابع)

نوع المعاملة	المعاملة لا تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف				المعاملة تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
التأجير التشغيلي المدفوعات إلى المقيمين في الاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]	لا ينطبق			
التأجير التشغيلي المدفوعات إلى المقيمين في الاقتصاد خاء		خدمات الأعمال الأخرى—التأجير التشغيلي (خاء)		الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]		خدمات الأعمال الأخرى—التأجير التشغيلي (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	
المقبوضات مقابل نقل صادرات الاقتصاد ألف إلى الاقتصاد خاء	خدمات النقل—الشحن (خاء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	خدمات النقل—الشحن (خاء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	
المقبوضات مقابل نقل واردات الاقتصاد ألف والسلع الأخرى التابعة للاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	لا ينطبق			
المقبوضات مقابل نقل صادرات الاقتصاد خاء (عدا واردات الاقتصاد ألف)	خدمات النقل—الشحن (خاء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	خدمات النقل—الشحن (خاء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	
المقبوضات مقابل نقل واردات الاقتصاد خاء (عدا صادرات الاقتصاد ألف) وسلع أخرى التابعة للاقتصاد خاء	خدمات النقل—الشحن (خاء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	خدمات النقل—الشحن (خاء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	
المقبوضات مقابل نقل مقيمي الاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	لا ينطبق			
المقبوضات مقابل نقل الأشخاص من الاقتصاد خاء داخل الاقتصاد ألف	السفر (خاء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	السفر (خاء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	

الجدول ٨-٥: معالجة المعاملات التي تتضمن معدات متنقلة—الشركة المُشغِلة المقيمة فرع لمؤسسة أم في الاقتصاد باء (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف) (تتمة)

نوع المعاملة	المعاملة لا تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف				المعاملة تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
المقبوضات مقابل نقل الأشخاص من الاقتصاد خاء على الطرق الدولية	خدمات النقل—الركاب (خاء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]	خدمات النقل—الركاب (خاء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	
المصروفات (عدا الإهلاك) في الاقتصاد ألف			البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة][1]	لا ينطبق			
المصروفات (عدا الإهلاك) في الاقتصاد خاء		البند المناسب في السلع أو الخدمات (خاء)		الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة][1]		البند المناسب في السلع أو الخدمات (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	
المبالغ التي تودعها المؤسسة الأم في حساب مصرفي في الاقتصاد ألف	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]
المبالغ المحولة إلى المؤسسة الأم من حساب مصرفي في الاقتصاد ألف	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض]
الإهلاك	يُشترَط توافر معلومات عن الإهلاك لحساب القيود المدينة في بند دخل الاستثمار							

[1] يجوز تسجيله كقيود مدينة ضمن حصص ملكية – دخل الاستثمار—الاستثمار المباشر—إذا كانت الأموال المحولة إلى المؤسسة الأم تتعلق بأرباح التشغيل للفترة الجارية أو فترة سابقة.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٨-٦: معالجة المعاملات التي تتضمن معدات متنقلة—الشركة المُشغلة مقيمة في الاقتصاد باء (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف)

نوع المعاملة	المعاملة لا تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف				المعاملة تجرى عبر حساب مصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
اقتناء المعدات مباشرةً من مقيم في الاقتصاد ألف	السلع—البضائع العامة (باء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]		السلع—البضائع العامة (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
اقتناء المعدات مباشرةً من مقيم في الاقتصاد خاء	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
بيع المعدات إلى مقيم في الاقتصاد ألف		السلع—البضائع العامة (باء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]			السلع—البضائع العامة (باء)		الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
بيع المعدات إلى المقيم في الاقتصاد خاء	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
اقتناء المعدات بموجب ترتيبات التأجير التمويلي؛ المؤجر مقيم في الاقتصاد ألف	السلع—البضائع العامة (باء)		الاستثمارات الأخرى—القروض (باء) [زيادة]		السلع—البضائع العامة (باء)		الاستثمارات الأخرى—القروض (باء) [زيادة]	
اقتناء المعدات بموجب ترتيبات التأجير التمويلي؛ المؤجر مقيم في الاقتصاد خاء	لا ينطبق				لا ينطبق			
التأجير التمويلي المدفوعات للمقيمين في الاقتصاد ألف	دخل الاستثمار—الاستثمارات الأخرى (باء)		الاستثمارات الأخرى—القروض (باء) [انخفاض] البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]		دخل الاستثمار الاستثمارات الأخرى (باء)		الاستثمارات الأخرى—القروض (باء) [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]

الجدول ٨-٦: معالجة المعاملات التي تتضمن معدات متنقلة—الشركة المُشغلة مقيمة في الاقتصاد باء (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف) (تابع)

نوع المعاملة	المعاملة لا تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف				المعاملة تجرى عبر حساب مصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
التأجير التمويلي المدفوعات للمقيمين في الاقتصاد خاء	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
التأجير التشغيلي المدفوعات إلى المقيمين في الاقتصاد ألف	خدمات الأعمال الأخرى—التأجير التشغيلي (باء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]		خدمات الأعمال الأخرى—التأجير التشغيلي (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
التأجير التشغيلي المدفوعات إلى المقيمين في الاقتصاد خاء	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
المقبوضات مقابل نقل صادرات الاقتصاد ألف	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المقبوضات مقابل نقل واردات الاقتصاد ألف والسلع الأخرى التابعة للاقتصاد ألف		خدمات النقل—الشحن (باء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]		خدمات النقل—الشحن (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المقبوضات مقابل نقل صادرات الاقتصاد خاء (عدا واردات الاقتصاد ألف)	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المقبوضات مقابل نقل واردات الاقتصاد خاء (عدا صادرات الاقتصاد ألف) والسلع الأخرى التابعة للاقتصاد خاء	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]

الجدول ٨-٦: معالجة المعاملات التي تتضمن معدات متنقلة—الشركة المُشغلة مقيمة في الاقتصاد باء (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف) (تتمة)

نوع المعاملة	المعاملة لا تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف				المعاملة تجرى عبر حساب مصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
المقبوضات مقابل نقل مقيمي الاقتصاد ألف		خدمات النقل—الركاب (باء)	البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]		خدمات النقل—الركاب (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المقبوضات مقابل نقل الأشخاص من الاقتصاد خاء داخل الاقتصاد ألف	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المقبوضات مقابل نقل الأشخاص من الاقتصاد خاء على الطرق الدولية	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المصروفات (عدا الإهلاك) في الاقتصاد ألف	البند المناسب في السلع أو الخدمات (باء)		البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]		البند المناسب في السلع أو الخدمات (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
المصروفات (عدا الإهلاك) في الاقتصاد خاء	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
المبالغ التي تودعها المؤسسة الأم في حساب مصرفي في الاقتصاد ألف	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]
المبالغ المحولة إلى المؤسسة الأم من حساب مصرفي في الاقتصاد ألف	لا ينطبق						البند المناسب في الحسابات المالية [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [إنخفاض]
الإهلاك	لا ينطبق							

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٨–٦ معالجة المعاملات المشابهة فيما يتعلق بالمعدات المتنقلة التي يتولى تشغيلها مقيم في الاقتصاد باء. وكلا الجدولين يوضح قيد المعاملات من وجهة نظر الاقتصاد ألف. وعند الاقتضاء، يُوضَح الاقتصاد الشريك في المعاملة بين قوسين. وبعض المعاملات الموضحة يتضمن الاقتصاد خاء—وهو أي اقتصاد غير الاقتصاد ألف—ويمكن أن يشمل الاقتصاد باء.

٨–٦١ وفي كلا الجدولين ٨–٥ و٨–٦، تنقسم معالجات المعاملات إلى تلك التي تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغِلة في الاقتصاد ألف والمعالجات التي لا تجرى عبر الحساب المصرفي. وعندما تكون الشركة المُشغلة مقيمة في الاقتصاد ألف، فإن تلك المعاملات التي تجرى عبر الحساب المصرفي للشركة المُشغلة في الاقتصاد ألف من المفترض أنها تجرى عبر الحسابات المصرفية للشركة الأم في اقتصادات أخرى. وهذه المعاملات تُصَّنف كاستثمار مباشر ورأس مال مساهم ما لم يتم إنشاء التزام دين مستحق على الشركة المُشغلة تجاه الشركة الأم. ويمكن ملاحظة أن الفرق الناتج عن استعمال الحساب المصرفي للشركة المُشغلة في الاقتصاد ألف يؤثر فقط على قيود الحساب المالي. والجانب المالي للمعاملات لا يؤثر على القيود المرتبطة بالحساب الجاري.

٨–٦٢ ويوضح الجدول ٨–٥ أن بعض القيود التي تعكس المبالغ المحولة تخص إما دخل الاستثمار (الاستثمار المباشر—حصص الملكية) أو الحساب المالي (انخفاضات في خصوم الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم). والسبب هو أن دخل الاستثمار المحوَّل يمكن أن يرتبط فقط بأرباح التشغيل المكتسبة في الفترات الجارية أو السابقة. والمبالغ المحوَّلة التي تزيد عن هذه الأرباح تؤدي إلى مستوى سالب من الأرباح المُعاد استثمارها. وفي الحالة التي يكون فيها دخل الاستثمار المحوَّل أكبر من الأرباح المحققة يمكن اعتبار ذلك توزيعات أرباح زائدة، يتعين قيدها كسحوبات من رأس المال. ويناقش الفصل ١٣ حساب أرباح التشغيل بالتفصيل.

٨–٦٣ وعلى معدي البيانات تحديد طريقة جمع البيانات التي من شأنها أن تؤدي إلى النتائج الأكثر قبولا. وقد لا يكون ضروريا جمع معلومات عن كل أنواع المعاملات الموضحة في الجدولين ٨–٥ و٨–٦. فبعض أنواع المعاملات يمكن الافتراض بأنه صفر أو لا يستحق الذكر. والكثير من المعلومات المطلوبة يمكن أن يأتي من عمليات جمع البيانات من مصادر بخلاف مسح الشركات المُشغلة للمعدات المتنقلة. على سبيل المثال، فإن المعلومات عن الصادرات والواردات السلعية يمكن أن تأتي من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وتقديرات بعض الخدمات والمعاملات المالية من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. غير أنه إذا اعتُبر أن المعدات المتنقلة يتم تشغيلها بواسطة شركات مقيمة تمثل فروعا لشركات غير مقيمة، سيكون من الضروري عادة مخاطبة الشركات المُشغِلة للحصول على بعض المعلومات.

٨–٦٤ ومن حين لآخر، قد يواجه معدو البيانات موقفا يكون فيه من الصعب تحديد اقتصاد إقامة شركة مُشغلة للمعدات المتنقلة. على سبيل المثال، قد تكون الشركة المُشغلة مسجلة في اقتصادين أو أكثر كنتيجة لتشريع خاص. في مثل هذه الحالات، ينبغي اعتبار الاقتصاد الذي يقع فيه المقر الرئيسي للشركة هو اقتصاد إقامة الشركة المُشغلة، ويمكن اعتبار المؤسسات المنتسبة في الاقتصادات الأخرى مؤسسات تابعة. وقد تنشأ مشكلات مشابهة عند تحديد اقتصاد إقامة الشركة المُشغلة للمعدات المتنقلة في حالة تشغيل المعدات بصورة مشتركة من جانب شريكين مقيمين في اقتصادين أو أكثر. في هذا الحالة، فإن المعالجة المحبَّذة هي معاملة تشغيل المعدات كشبه شركة مقيمة حيثما تكون المعدات كائنة، باستثمارات من الشريكين. راجع أيضا المناقشة أدناه عن الشركات التي تعمل كوحدة واحدة متسقة عبر أقاليم اقتصادية متعددة.

أنشطة البناء

٨–٦٥ من الشائع لشركة مقيمة في اقتصاد ما أن تتولى أنشطة البناء في اقتصاد آخر. والخطوة الأولى في تحديد المعالجة الصحيحة في ميزان المدفوعات لأنشطة البناء من هذا النوع (والمعلومات التي ينبغي جمعها) هي تحديد اقتصاد إقامة الشركة المشاركة في أعمال البناء. وتتضمن الفقرة ٤–٢٧ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) معايير الاعتراف بالفروع. وفي حالة استيفاء تلك المعايير، ينبغي عزو أنشطة البناء إلى شركة مقيمة في الاقتصاد المُضيف ومشاركة في علاقة استثمار مباشر مع شركة أم في اقتصاد آخر. أما إذا لم تُستوفَى تلك الشروط، ينبغي عزو تلك الأعمال إلى شركة غير مقيمة (من وجهة نظر الاقتصاد المُضيف)، وينبغي اعتبار الحصول على الخدمة من جانب الاقتصاد المُضيف استيرادا لخدمة ما.

٨–٦٦ ويوضح الجدول ٨–٧ معالجة ميزان المدفوعات للمعاملات التي تقوم بها الشركات المشاركة في أنشطة بناء في اقتصاد غير ذلك الذي تعمل فيه الشركة في العادة. ويعرض هذا الجدول اثنين من المعالجات؛ الأولى تتعلق بالأنشطة التي تعزى إلى شركة مقيمة في الاقتصاد المُضيف (الاقتصاد ألف)، أما المعالجة الثانية فتتعلق بالأنشطة التي تعزى إلى

الجدول ٨-٧: معالجة أنشطة البناء في الاقتصاد ألف (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف)

نوع المعاملة	أنشطة البناء التي تعزى إلى الاقتصاد ألف				أنشطة البناء التي تعزى إلى الاقتصاد باء			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	أنشطة البناء التي تعزى إلى الاقتصاد باء
توفير الشركة الأم (المقيمة في الاقتصاد باء) للمعدات		السلع—البضائع العامة (باء)		الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]	لا ينطبق			
إعادة المعدات إلى الشركة الأم في الاقتصاد باء (بعد إحتساب الإهلاك)	السلع—البضائع العامة (باء)			الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض]	لا ينطبق			
اقتناء شركة البناء للسلع والخدمات من الاقتصاد ألف	لا ينطبق				البناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
اقتناء شركة البناء للسلع والخدمات من الاقتصاد خاء		البند المناسب في السلع والخدمات (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية (خاء) [انخفاض]				البند المناسب في الحسابات المالية (باء) [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
الأجور والرواتب مستحقة الدفع للمقيمين في الاقتصاد ألف	لا ينطبق				تعويضات العاملين (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
الأجور والرواتب مستحقة الدفع للمقيمين في الاقتصاد خاء		تعويضات العاملين (خاء)	البند المناسب في الحسابات المالية (خاء) [انخفاض]				البند المناسب في الحسابات المالية (باء) [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]
ضرائب الدخل مستحقة الدفع لحكومة الاقتصاد ألف	لا ينطبق				الدخل الثانوي—الحكومة العامة (باء)			الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]

الجدول ٨–٧: معالجة أنشطة البناء في الاقتصاد ألف (ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف) (تتمة)

نوع المعاملة	أنشطة البناء التي تعزى إلى الاقتصاد ألف				أنشطة البناء التي تعزى إلى الاقتصاد باء			
	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	أنشطة البناء التي تعزى إلى الاقتصاد باء
المبالغ التي تودعها الشركة الأم في حساب مصرفي في الاقتصاد ألف		البند المناسب في الحسابات المالية (خاء) [زيادة]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [زيادة]			البند المناسب في الحسابات المالية (باء) [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]	
الفائدة المكتسبة في الحساب المصرفي في الاقتصاد ألف	لا ينطبق				دخل الاستثمار—الاستثمارات الأخرى (باء)		الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]	
دُفعات السداد المرحلية التي تتلقاها شركة البناء	لا ينطبق					الاستثمارات الأخرى—الائتمان التجاري والسُلف (باء) [زيادة]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [زيادة]	
المبالغ المحوَّلة إلى الشركة الأم من الحساب المصرفي في الاقتصاد ألف		البند المناسب في الحسابات المالية (خاء) [انخفاض]	الاستثمار المباشر—رأس المال المساهم (باء) [انخفاض][1]			البند المناسب في الحسابات المالية (باء) [انخفاض]	الاستثمارات الأخرى—العملة والودائع (باء) [انخفاض]	
إجمالي قيمة البناء الذي يتم إنتاجه خلال الفترة	معلومات مطلوبة لحساب أرباح التشغيل، والتي تستخدم في حساب القيود المدينة ضمن دخل الاستثمار				خدمات البناء (عاب)	الاستثمارات الأخرى—الائتمان التجاري والسُلف (باء) [انخفاض]		
الإهلاك خلال الفترة	معلومات مطلوبة لحساب أرباح التشغيل، والتي تستخدم في حساب القيود المدينة ضمن دخل الاستثمار، والقيمة المخفَّضة لأي معدات مرتجعة إلى الشركة الأم.							

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] يجوز تسجيله كقيود مدينة ضمن حصص ملكية – دخل الاستثمار—الاستثمار المباشر—إذا كانت الأموال المحولة إلى المؤسسة الأم تتعلق بأرباح التشغيل للفترة الجارية أو فترة سابقة.

شركة غير مقيمة (في الاقتصاد باء). ومن المفترض في كلا الحالتين أن المعاملات تجرى عبر حسابا مصرفيا تنشئه شركة البناء في الاقتصاد ألف. وتُعرَض معالجة المعاملات من وجهة نظر الاقتصاد ألف. وعند الاقتضاء، يُعرَض الاقتصاد الشريك في إحدى المعاملات بين قوسين. وبعض المعاملات الموضحة يتضمن الاقتصاد خاء، وهو أي اقتصاد غير الاقتصاد ألف، ويمكن أن يشمل الاقتصاد باء.

٨–٦٧ ويتناول الفصل ١٢ والملحق ٤ مناقشة معالجة أنشطة البناء وقياسها في ميزان المدفوعات باستفاضة.

المؤسسات التي تعمل كوحدة واحدة عبر الاقتصادات المتعددة

٨–٦٨ قد يعمل بعض المؤسسات كوحدة واحدة متسقة عبر أكثر من إقليم اقتصادي. ورغم النشاط الكبير لتلك المؤسسات في أكثر من إقليم اقتصادي، لا يمكن فصلها إلى مؤسسة أم وفرع (فروع) لأنها تعمل كوحدة واحدة ولا يمكنها توفير حسابات منفصلة لكل إقليم. والشركات متعددة الأقاليم غالبا ما تشارك في أنشطة عابرة للحدود وتشمل خطوط الشحن وخطوط الطيران وأنظمة توليد الكهرباء من المساقط المائية على أنهار الحدود، وخطوط الأنابيب، والجسور، والأنفاق، والكابلات تحت سطح البحر. ويمكن أن تنشأ قضايا مماثلة للمؤسسات الأوروبية (societas europaea)—أي المؤسسات التي يتم إنشاؤها بموجب قانون الاتحاد الأوربي وتستطيع العمل في أي من البلدان الأعضاء. ويمكن لبعض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أن تعمل أيضا بهذه الطريقة.

٨–٦٩ وفي حالة المؤسسات التي تمارس نشاطها في أقاليم متعددة، يفضل تحديد المؤسسة الأم والفرع (الفروع) بصورة مستقلة. وإن أمكن، ينبغي تحديد المؤسسات في كل إقليم وفقا لمبادئ الاعتراف بالفروع. وإذا تعذر ذلك لأن النشاط يجرى كوحدة واحدة بحيث لا يمكن إمساك حسابات منفصلة، من الضروري تقسيم مجموع عمليات المؤسسة بالتناسب بين فرادى الأقاليم الاقتصادية. وينبغي أن يستند العامل المستخدم في التقسيم التناسبي إلى ما يتوفر من معلومات تعكس المساهمات في العمليات الفعلية (على سبيل المثال، التقسيم على أساس حصص الملكية، أو إلى حصص متساوية، أو حصص تقوم على عوامل تشغيلية كالحمولات أو الأجور). ويعني التقسيم التناسبي للمؤسسة ضرورة تقسيم كافة المعاملات فيما بين الأقاليم الاقتصادية المعنية، وهي عملية قد يتعذر على معدي البيانات تنفيذها. على سبيل المثال، بالنسبة لاقتصاد الإقامة، يتم تقسيم كل معاملة محلية (فيما يبدو) إلى عناصر مقيمة وغير مقيمة. وبالمثل، فإن المؤسسات التابعة للاقتصادات التي تقع خارج أقاليم المؤسسة متعددة الأقاليم والتي لها معاملات ومراكز مع تلك المؤسسات يلزم أن تُجري نفس التقسيم حتى ترصد مطالبات الطرف المقابل بأسلوب متسق. ومن شأن الاتفاقيات الثنائية بين معدي البيانات أن تساعد في الحد من حالات عدم التماثل المحتملة. ولهذه المعالجة آثار على إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى، وتنفيذها يتعين دائما تنسيقه مع المصالح الإحصائية الأخرى لمراعاة الاتساق. ومن المحبَّذ أن يتعاون القائمون بإعداد البيانات في كل من الأقاليم المعنية لوضع بيانات متسقة وتلافي فجوات البيانات والحد من العبء الواقع على المجيبين وفي إعداد البيانات.

٨–٧٠ ويمكن تطبيق معالجات مماثلة على الشركات التي تعمل في مناطق تنتمي إلى منطقة اختصاص مشتركة—سوف يلزم تقسيم المؤسسة إلى مؤسسات مقيمة في كل اقتصاد له ولاية قضائية على المنطقة، مع تقسيم التدفقات إلى داخل المؤسسة وخارجها بالتناسب بين هذه المؤسسات. كما يلزم تحديد المراكز والتدفقات بين الشركات.

الأفراد أصحاب مقار الإقامة المتعددة

٨–٧١ بعض الأفراد لديهم روابط وثيقة بإقليمين أو أكثر—فعلى سبيل المثال، يكون لديهم مساكن في أكثر من إقليم يقضون فيها فترات طويلة. وبالنسبة للأفراد الذين ليس لديهم تواجد مستمر فعلي أو مقصود في أي إقليم واحد لمدة سنة، يكون الاعتبار الأساسي لإقليم المسكن الرئيسي الذين يحتفظون به. وفي حالة عدم وجود مسكن رئيسي، أو مسكنين رئيسيين أو أكثر في الاقتصادات المختلفة، يتحدد إقليم الإقامة على أساس الإقليم الذي يُقضَى فيه أغلب الوقت خلال العام.

٨–٧٢ ومن الناحية العملية، لا تُطبَق مبادئ الإقامة عادة على أفراد معينين، بل على مجموعات عامة من الأفراد. والحالات التي يلزم فيها تطبيق المبادئ على الأفراد عادة ما تقتصر على الأفراد كثيري التنقل، أصحاب الثروات الكبيرة. وفي هذه الحالات، يتعين على معدي البيانات إبداء التعاون لضمان قيد مقار إقامة هؤلاء الأفراد بصورة متسقة في كافة الاقتصادات المعنية.

معاملات ومراكز قطاع الأسر المعيشية

٨–٧٣ يتضمن الجدول ٨–٨ عددا من الحالات للأشخاص الذين قد يكونون مشاركين في معاملات ميزان المدفوعات. ويصف الجدول معالجة هذه المعاملات

الجدول ٨–٨: أنواع معاملات قطاع الأسر المعيشية المسجلة في ميزان المدفوعات		
الأشخاص المهاجرون، بما في ذلك العاملين المقيمين في الاقتصادات التي يعملون بها ولكنهم ليسوا من مواطني تلك الاقتصادات	هؤلاء أشخاص يغيرون، لأغراض ميزان المدفوعات، اقتصادات إقامتهم عند وصولهم في الاقتصادات التي يعتزمون العيش فيها لفترة ١٢ شهرا أو أكثر ولدى عودتهم إلى اقتصاداتهم الأصلية (حسب الاقتضاء). في هذه الأوقات، فإن تحويل المراكز في الأصول والخصوم المالية الناشئ عن تغيير إقامة الفرد يُقيد كتغير في الحجم في وضع الاستثمار الدولي. خلال الفترات التي يقيم فيها الأشخاص المهاجرون في الاقتصاد المُضيف، ينبغي لمعدي البيانات في كل من اقتصاد الموطن والاقتصاد المُضيف ضمان قيد أي تحويلات نقدية أو عينية يُرسلها هؤلاء الأشخاص إلى اقتصاداتهم الأم على النحو السليم (مثلا، كتحويلات شخصية، أو تحويلات رأسمالية، أو استثمار مباشر أو ودائع). كذلك ينبغي لمعدي البيانات قياس المعاملات والمراكز والدخل المرتبط بالأصول والخصوم المالية الخارجية للأشخاص المهاجرين—بما في ذلك المطالبات المالية المستحقة على المقيمين في الاقتصاديات الأصلية للأشخاص المهاجرين والخصوم المستحقة لهم. الأشخاص المهاجرون قد يقومون برحلات للخارج أثناء إقامتهم في الاقتصاد المُضيف، وينبغي قياس نفقاتهم على أجرة نقل الركاب والسفر في الخارج وفق نفس الأساس المتبع في أجرة النقل ونفقات السفر لأي مقيم آخر في الاقتصاد المُضيف. معالجة أجرة نقل الركاب سواء الأولية أو للعودة تعتمد على ما إذا كان يدفعها الأشخاص المهاجرون أم أرباب أعمالهم. فعندما يتحمل رب العمل أجرة النقل ، فإن إقامة رب العمل هي التي تحدد اقتصاد الإقامة الذي يحصل على خدمات أجرة النقل. وعندما يتحمل الشخص المهاجر أجرة النقل ، يكون الاقتصاد الذي يغادره الشخص المهاجر هو، بحكم التعريف، اقتصاد إقامته وبالتالي الاقتصاد الذي يحصل على خدمة أجرة النقل.	للاطلاع على التحويلات الشخصية، راجع الفصل ١٤. للاطلاع على المعاملات والمراكز في الأصول والخصوم المالية الخارجية، راجع الفصلين ٩ و١٠. للاطلاع على دخل الاستثمار من الأصول والخصوم المالية الخارجية، راجع الفصل ١٣. للاطلاع على أجرة نقل الركاب والسفر، راجع الفصل ١٢. للاطلاع على طرق نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، راجع الفصل ٤. للاطلاع على مسوح الأسر المعيشية، راجع الفصل ٣.
الأشخاص غير المقيمين في الاقتصادات التي يعملون بها	ينبغي لمعدي البيانات في كل من اقتصاد الموطن والاقتصاد المُضيف قياس: (١) إجمالي الأجور والرواتب، النقدية والعينية، بما في ذلك أي مساهمات من أرباب العمل في التأمين، والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك لهؤلاء العاملين واعتبارها جزءا من تعويضات العاملين؛ (٢) أي نفقات يدفعها العاملون على السلع والخدمات في الاقتصادات التي يعملون بها واعتبارها جزءا من السفر؛ (٣) ضرائب الدخل والمساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع لحكومة الاقتصاد المُضيف، بما في ذلك المساهمات الاجتماعية التي يدفعها أرباب العمل واعتبارها جزءا من الدخل الثانوي.	للاطلاع على تعويضات العاملين، راجع الفصل ١٣. للاطلاع على السفر، راجع الفصل ١٢. للاطلاع على الدخل الثانوي، راجع الفصل ١٤. للاطلاع على طرق نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، راجع الفصل ٤. للاطلاع على مسوح المؤسسات والأسر المعيشية، راجع الفصل ٣.
الأشخاص (مثلا، الموظفين المحليين العاملين لدى السفارات الأجنبية) الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة في الاقتصادات التي تقع فيها تلك الكيانات.	ينبغي لمعدي البيانات في كل من اقتصاد الموطن والاقتصاد المُضيف قياس إجمالي الأجور والرواتب، بما في ذلك أي مساهمات من أرباب العمل في التأمين، والضمان الاجتماعي، والضرائب وما إلى ذلك لهؤلاء العاملين واعتبارها جزءا من تعويضات العاملين.	للاطلاع على تعويضات العاملين، راجع الفصل ١٣. للاطلاع على الدخل الثانوي، راجع الفصل ١٤. للاطلاع على مسوح المؤسسات والأسر المعيشية، راجع الفصل ٣.

الجدول ٨-٨: أنواع معاملات قطاع الأسر المعيشية المسجلة في ميزان المدفوعات (تتمة)

الطلبة الذين يدرسون في الاقتصادات الأجنبية	ينبغي لمعدي البيانات في كل من اقتصاد الموطن والاقتصاد المُضيف قياس: (١) ما يحصل عليه الطلبة من السلع والخدمات (بغض النظر عما كانت مدفوع مقابلها فعلا أو متلقاة في صورة عينية) ، بما في ذلك خدمات التعليم، في الاقتصاد المُضيف واعتبارها جزءا من السفر ؛ (٢) أي أجور ورواتب إجمالية، بما في ذلك أي مساهمات من أرباب العمل في التأمين، والضمان الاجتماعي، والضرائب وما إلى ذلك، وأي سلع وخدمات عينية يتلقاها الطلبة أثناء عملهم في الاقتصاد المُضيف واعتبارها جزءا من تعويضات العاملين ؛ و(٣) الضرائب مستحقة الدفع لحكومة الاقتصاد المُضيف، بما في ذلك المساهمات الاجتماعية التي يدفعها أرباب العمل واعتبارها جزءا من الدخل الثانوي.	للاطلاع على السفر، راجع الفصل ١٢. للاطلاع على تعويضات العاملين، راجع الفصل ١٣. للاطلاع على الدخل الثانوي، راجع الفصل ١٤. للاطلاع على مسوح المؤسسات والأسر المعيشية، راجع الفصل ٣.
المرضى الذين يتلقون العلاج في الاقتصادات الأجنبية.	ينبغي لمعدي البيانات قياس نفقات المرضى، بما في ذلك النفقات على الخدمات الطبية، وعلى السلع والخدمات في الاقتصاد المُضيف واعتبارها جزءا من السفر.	للاطلاع على السفر، راجع الفصل ١٢.
الأشخاص، باستثناء أطقم وسائل النقل، الذين يسافرون لأغراض الأعمال أو لأغراض شخصية	كافة مقتنيات السلع والخدمات للاستخدام الشخصي، بغض النظر عما إذا كانت مسددة من جانب الزائرين أو الأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة أو مقدمة عينا من جانب مقيمي الاقتصاد المُضيف، في الاقتصاد المُضيف، ينبغي قيدها ضمن السفر. ويجب إعداد بيانات منفصلة لخدمات الأعمال وخدمات السفر الأخرى. وينبغي معالجة الإجازات مدفوعة الأجر من رب العمل باعتبارها جزءا من السفر لأغراض شخصية وليس السفر لأغراض الأعمال. وينبغي قياس أجرة نقل الركاب الدولية للزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة باعتبارها جزءا من خدمات نقل الركاب. كذلك ربما تقدم خدمات السفر إلى الطلبة، والمرضى، والأشخاص العاملين في اقتصادات غير تلك التي يقيمون فيها. وقد سبق أن تناولنا بالنقاش كيفية معالجة ميزان المدفوعات لهؤلاء الأشخاص.	للاطلاع على السفر، راجع الفصل ١٢.
الأشخاص مثل أطقم وسائل النقل الذين يمكثون في اقتصاد ما لفترة زمنية قصيرة	ينبغي لمعدي البيانات قيد نفقات هؤلاء الأشخاص على السلع والخدمات في الاقتصاد الذي تجري زيارته واعتبارها جزءا من السفر. وينبغي قيد نفقات الأطقم باعتبارها جزءا من السفر لأغراض الأعمال.	للاطلاع على السفر، راجع الفصل ١٢.
الأشخاص الذين يملكون أصولا وخصوما مالية خارجية	ينبغي لمعدي البيانات قياس عناصر المعاملات والمراكز والدخل المرتبطة بالأصول والخصوم المالية الخارجية للأفراد والأسر المعيشية.	للاطلاع على معاملات ومراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية، راجع الفصلين ٩ و١٠. للاطلاع على دخل الاستثمار، راجع الفصل ١٣. للاطلاع على مسوح قطاع الأسر المعيشية، راجع الفصل ٣.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

في ميزان المدفوعات ويشير إلى الفصول التي يمكن منها الحصول على معلومات عن المصادر والطرق. وينبغي عدم اعتبار قائمة الفئات الواردة في الجدول ٨-٨ بيانا شاملا بمعاملات الأسر المعيشية بل مثالا توضيحيا للمعاملات الأكثر شيوعا للأسر المعيشية والمعالجات ذات الصلة في ميزان المدفوعات.

الترتيبات الإقليمية

٨–٧٤ تساهم اتحادات العملة والاتحادات الاقتصادية بدور متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. وبالمثل، فإن الترتيبات الجمركية بين الاقتصادات يمكن أن تشكل تحديات لمعدي بيانات ميزان المدفوعات. يلخص هذا القسم السمات المحددة لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات حيثما توجد ترتيبات إقليمية. ويقدم الملحق ٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) مناقشة مستفيضة للترتيبات الإقليمية. ويقدم الملحق ٥ من هذا المرشد معلومات عن المسألة ذات الصلة والمتعلقة بإعداد الإحصاءات حسب الاقتصاد الشريك.

اتحادات العملة والاتحادات الاقتصادية

٨–٧٥ يُعرَّف اتحاد العملة، للأغراض الإحصائية، بأنه اتحاد ينتمي إليه اقتصادان أو أكثر وله هيئة مركزية إقليمية لصنع القرار، غالبا ما تكون بنكا مركزيا لاتحاد العملة، تتمتع بالصلاحية القانونية لتنفيذ سياسة نقدية موحدة وإصدار عملة الاتحاد الموحدة. وينشأ اتحاد العملة باتفاق قانوني بين الحكومات (معاهدة مثلا). ويتكون الإقليم الاقتصادي لاتحاد العملة من الإقليم الاقتصادي لاقتصادات الاتحاد التي تضمه، بالإضافة إلى بنكه المركزي. ويدخل في الاتحاد أي منظمات إقليمية أخرى تضم نفس هذه الاقتصادات أو مجموعة جزئية منها.

٨–٧٦ يُعرَّف الاتحاد الاقتصادي، للأغراض الإحصائية، بأنه اتحاد ينتمي إليه اقتصادان أو أكثر. وتنشأ الاتحادات الاقتصادية باتفاق قانوني بين حكومات البلدان ذات السيادة من أجل تعزيز أكبر قدر من التكامل الاقتصادي. وفي اتحاد اقتصادي، تشترك مختلف البلدان في بعض الخصائص القانونية والاقتصادية المرتبطة بالإقليم الاقتصادي الوطني. منها (١) حرية حركة السلع والخدمات داخل الاتحاد الاقتصادي ووجود نظام ضريبي مشترك للواردات من الاقتصادات غير الأعضاء في الاتحاد؛ (٢) حرية حركة رأس المال داخل الاتحاد؛ (٣) حرية حركة الأشخاص (الطبيعيين والقانونيين) داخل الاتحاد الاقتصادي. كذلك تنشأ منظمات إقليمية محددة داخل الاتحاد الاقتصادي لدعم دور الاتحاد الاقتصادي. وعادة ما يكون هناك شكل من أشكال التعاون والتنسيق في سياسة المالية العامة والسياسة النقدية داخل الاتحاد.

٨–٧٧ وعلى غرار الإقليم الاقتصادي في اتحاد العملة، يتألف الإقليم الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي من الإقليم الاقتصادي لأعضائه من البلدان ومن المؤسسات الإقليمية التي تضم نفس هذه الاقتصادات أو مجموعة جزئية منها.

٨–٧٨ وينبغي عدم إعداد بيانات صافي المعاملات والمراكز لاتحاد العملة أو الاتحاد الاقتصادي كتجميع للبيانات الوطنية لأعضاء الاتحاد بالإضافة إلى تلك المتعلقة بمؤسسات الاتحاد. فهذا المنهج لن يكون كافيا لأن المعاملات بين الاقتصادات التي تنتمي إلى الاتحاد سوف يتم إدراجها في جانبي الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعداد البيانات سوف يتعرض إلى تشوهات في حالة القيد غير المتماثل للمعاملات أو المراكز داخل الاتحاد. وفي هذا السياق، ينبغي لمعدي البيانات داخل الاتحاد تحديد المعاملات والمراكز البينية داخل الاتحاد ومع الاقتصادات غير الأعضاء فيه بصورة منفصلة داخل الحسابات.

٨–٧٩ وهناك أيضا حاجة لمزيد من التعاون والتنسيق بين معدي البيانات في مختلف الاقتصادات داخل الاتحاد النقدي أو الاتحاد الاقتصادي. ويسمح دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) معدي البيانات بتقدير استنسابي في اختيار الطرق المستخدمة للاقتراب من المفاهيم المعرَّفة في الدليل (مثلا، يوجد عدد من البدائل المقبولة لتقييم حصص الملكية في مؤسسات الاستثمار المباشر). وينبغي لمعدي البيانات داخل الاتحاد النقدي أو الاتحاد الاقتصادي مراعاة تنسيق معالجاتهم بحيث يتم تطبيق طرق مشتركة.

٨–٨٠ ويمتد التنسيق ليشمل قيد المعاملات الكبيرة والمعقدة التي تتضمن اقتصادات متعددة (مثلا، حيثما يتم تمويل أحد الواردات الكبيرة لاقتصاد ما من حساب مصرفي في اقتصاد ثالث). وبقدر اختلاف معالجة معدي البيانات في الاقتصادات الأعضاء للمعاملات، يمكن أن تنشأ اختلالات في حسابات اتحاد العملة أو الاتحاد الاقتصادي ككل.

٨–٨١ وهذا التنسيق لا يتم بسلاسة لأن القواعد الإحصائية الوطنية للسرية لا تسمح عادة لمعدي البيانات الوطنيين بتبادل معلومات سرية مع الهيئات الإحصائية التي تقع خارج حدودهم الوطنية. ولتيسير الحفاظ على جودة البيانات وتحسينها من خلال فحص البيانات،

فإن إنشاء نظام مناسب معني بسرية البيانات الإحصائية هو امر مستصوب على أقل تقدير. وفي الوضع المثالي، سوف يتطلب هذا النظام معالجة تبادل البيانات السرية وحمايتها سواء فيما بين معدي البيانات الوطنيين أو بين معدي البيانات الوطنيين ومعدي البيانات لاتحاد العملة أو الاتحاد الاقتصادي بغية التمكين من إعداد إحصاءات مجمعة للاتحاد تتسم بالاتساق والموثوقية.

٨–٨٢ وقد تجد الاقتصادات الأخرى خارج الاتحاد أنه من المفيد من الناحية التحليلية تحديد اتحادات العُملة أو الاتحادات الاقتصادية المعينة بين شركائها. ويجب أن تكون البيانات المقابلة مساوية لمجموع المعاملات أو المراكز مع الاقتصادات التي تنتمي إلى الاتحاد إلى جانب مؤسسات الاتحاد حسب الاقتضاء.

٨–٨٣ وفي حالة تغير تكوين اتحاد العملة أو الاتحاد الاقتصادي بمضي الوقت، قد يقرر معدو البيانات إما عرض السلسلة الزمنية وفقا لآخر تكوين لاتحاد العملة أو الاتحاد الاقتصادي أو عرض الاتحاد النقدي أو الاتحاد الاقتصادي وفقا لتكوينه في كل مرحلة زمنية. وعند النظر الى المراكز، ينبغي مراعاة التغيرات في التكوين بوصفها تغير آخر في الحجم.

الترتيبات الجمركية

٨–٨٤ يمكن أن يأخذ التكامل الإقليمي شكل ترتيبات جمركية بين عدة اقتصادات. وبوجه عام، لا تثير هذه الترتيبات الجمركية، التي تقوم على أساس توحيد التعريفة الجمركية تجاه الاقتصادات غير الأعضاء، قضايا محددة تتعلق بميزان المدفوعات. ولكن حين تُولِّد الاتحادات الجمركية تدفقات عبر الحدود، من خلال صيغة لاقتسام الإيرادات مثلا، يتأثر قيد المعاملات والمراكز في الحسابات الدولية بالترتيبات المؤسسية والإدارية للاتحاد الجمركي.

٨–٨٥ ولتقدير المعالجة الصحيحة التي يلزم تطبيقها على التدفقات عبر الحدود، يجب على معدي البيانات أن يفهم ما إذا كانت مسؤولية فرض الرسوم تقع على عاتق هيئة معينة أو على كاهل الاقتصادات الأعضاء؛ وما إذا كانت مسؤولية تحصيل الرسوم موكلة إلى الهيئة أو إلى كل الأعضاء أو إلى أحد الأعضاء بعينه.

٨–٨٦ وعلى غرار الاتحادات الاقتصادية واتحادات العملة، يتعين على معدي البيانات في مختلف البلدان الأعضاء داخل الترتيب الجمركي التعاون والتنسيق فيما بينهم حتى تكون معالجة الترتيب الجمركي متسقة بين مختلف الأعضاء.

تحليل صافي السهو الخطأ

٨–٨٧ ينشأ عن هيكل ميزان المدفوعات بطبيعة الحال عدد من بنود الموازنة، بما في ذلك ميزان التجارة، وميزان الحساب الجاري، وصافي الإقراض وما إلى ذلك. ويتناول الفصل ١٤ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) وصف تحليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وبنود الموازنة المدرجة في عرض الحسابات.

٨–٨٨ ويتضمن إعداد بيانات ميزن المدفوعات تجميع معلومات من مصادر مختلفة. وعلى الرغم من توازن ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ الاختلالات نتيجة قصور في البيانات المصدرية وإعداد البيانات. وتشكل هذه الاختلالات بند صافي السهو والخطأ.

٨–٨٩ ورغم أن صافي السهو والخطأ تُشتَق قيمته كبند متبق، ينبغي لمعدِّي البيانات تحليل قيمة صافي السهو والخطأ. فقد تساعد معرفة حجمها واتجاهاتها في الوقوف على المشكلات المتعلقة بالبيانات، مثل نطاق التغطية أو عدم الدقة في إبلاغ البيانات. ويمكن استخلاص معلومات مفيدة عن مشكلات البيانات من أنماط صافي السهو والخطأ. فعلي سبيل المثال، يشير اتساق العلامة بمرور الوقت إلى وجود تحيز في عنصر أو أكثر. ولكن رغم إمكان الاسترشاد بصافي السهو والخطأ في الوقوف على بعض المشكلات، فإنه يعتبر مقياسا غير مكتمل الأركان وذلك لإحتمال وجود السهو والخطأ في اتجاهين متعاكسين مما قد يجعل أحدهما يوازن الآخر.

٨–٩٠ ويؤدي ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ أو تقلبها إلى عرقلة تحليل ميزان المدفوعات. ورغم عدم إمكان وضع مبادئ توجيهية لتحديد القيمة المقبولة لصافي السهو والخطأ، يمكن لمعدِّي البيانات تقدير هذه القيمة بالنسبة إلى بنود أخرى مثل إجمالي الناتج المحلي وميزان الحساب الجاري وبيانات المراكز وإجمالي التدفقات. وقد تنشأ أيضا اختلافات إحصائية في بيان وضع الاستثمار الدولي. ومن حيث المبدأ، يوفر بيان المطابقة قياسا يتسم بالتفسير الكامل للتغيرات بين مركز افتتاحي ومركز ختامي؛ ومع ذلك، إذا قيست هذه العناصر على نحو منفصل، فقد تظهر بعض الاختلافات بسبب قصور البيانات.

التعديلات

٨–٩١ نوقشت التعديلات سابقا في هذا الفصل. فالتعديلات التي تُزيد من حجم صافي السهو والخطأ لا تدل بالضرورة على أن الجودة الكلية للحسابات في انخفاض. ومن المعقول افتراض أن التعديلات تتم بهدف تحسين دقة العناصر المعدلة. ويترتب على تزايد دقة العناصر تحسين دقة صافي السهو والخطأ المتبقي في العناصر المعدلة والموجود في العناصر الأخرى. وفي حالة زيادة حد صافي السهو والخطأ، عندئذ فإن حالات السهو والخطأ التي كانت موجودة سابقا في البنود التي تم تعديلها كانت تخفي حالات من السهو والخطأ في عناصر أخرى.

٨–٩٢ وإذا أدت التعديلات بمرور الوقت إلى تغيير متسق في صافي السهو والخطأ في نفس الاتجاه (أي إما زيادة أو انخفاض بصورة مستمرة)، عندئذ فهذا دلالة على تحيزات متواصلة في البيانات الأولية. وينبغي لمعدي البيانات أن يبذل جهودا لتحديد مصدر التحيزات وإزالتها. وإذا كان التحيز متأصلا في البيانات المصدرية المستخدمة في التقديرات الأولية، عندئذ فإن تحليل التغيرات في صافي السهو والخطأ بمضي الوقت يمكن الاسترشاد به في استحداث تعديل يجب إجراؤه على البيانات الأولية. وفي الواقع العملي، غالبا ما يُجري معدو البيانات تعديلات مناسبة على النتائج من مصادر البيانات الأقل موثوقية لمراعاة التحيزات المعروفة فيها.

التحليل بمرور الوقت

٨–٩٣ كما ورد سابقا، فإن اتساق علامة صافي السهو والخطأ على مدى فترة زمنية معينة إنما يدل على تحيزات متواصلة في أحد العناصر أو أكثر. وبقدر الإمكان، ينبغي تحديد العناصر (عادة ما يتكون لدى معدي البيانات معرفة بمواطن القصور في البيانات المصدرية وأين قد تقع التحيزات)، وإدخال تحسينات على جودة المصدر أو تحديد مصادر بديلة أو إدخال تعديلات توازن آثار التحيزات. وإذا تعذر تحديد المصدر، يتعين توفير بيانات وصفية بشأن الجودة النسبية للقيود الدائنة/صافي الزيادات في الخصوم مقابل القيود المدينة/صافي الزيادات في الأصول لتمكين المستخدمين من إجراء تقديراتهم الذاتية بشأن أين قد تكمن مواطن الضعف.

٨–٩٤ وحيثما يتذبذب حد صافي السهو والخطأ من فترة لأخرى، قد يكون ذلك دليلا على فروق التوقيت في البنود المتقلبة—مثل بنود الحسابات المالية أو معاملات الحساب الجاري الكبيرة و «المتكتلة».

٨–٩٥ وارتفاع صافي السهو والخطأ الذي ينشأ في فترات تقلب سعر الصرف قد يشير إلى مشاكل في طرق تحويل العملة المستخدمة في إعداد بيانات الحسابات.

٨–٩٦ وصافي السهو والخطأ الذي يتغير على ما يبدو مع تغير سلوك بعض البنود قد يكون دليلا على علاقات تشير إلى عدم التغطية الكافية لأنواع معينة من المعاملات. على سبيل المثال، فإن بند صافي السهو والخطأ الموجب الذي يتزامن مع زيادة في الواردات قد يشير إلى تغطية ناقصة لخصوم الائتمان التجاري.

قيد المعاملات في ميزان المدفوعات

٨–٩٧ يشترط ميزان المدفوعات أن يتم تسجيل المعاملات على أساس القيد المزدوج—أي يُسَجَّل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة. ويمثل مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي صافي الإقراض (الفائض) أو صافي الاقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي. ويساوي ذلك من الناحية المفاهيمية صافي رصيد الحساب المالي.

٨–٩٨ ويمكن أن تُسَّجل المعاملات على أساس إجمالي وعلى أساس صاف. وتسمى المجملات أو التجميعات التي تُعرَض فيها كل البنود الأساسية لبيان قيمها الكاملة عمليات قيد على أساس إجمالي (على سبيل المثال، يتم تجميع كل القيود الدائنة للفائدة بصورة منفصلة عن كل القيود المدنية للفائدة). أما المجملات أو التجميعات التي تتم فيها موازنة قيم بعض البنود الأساسية مقابل نفس البنود التي تحمل إشارة عكسية، فتسمى عمليات قيد على أساس صاف (على سبيل المثال، يتم ترصيد عمليات اقتناء العملة الأجنبية مقابل مبيعات العملة الأجنبية). ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها، فضلا عن قيدها للمعاملات.

٨–٩٩ وبالنسبة للحسابين الجاري والرأسمالي، يُشترَط إبلاغ بيانات المعاملات على أساس إجمالي. ويعرض الحساب الجاري المعاملات في السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين؛ ويعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المُنتَجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية.

٨–١٠٠ وخلافا للحسابين الجاري والرأسمالي، تُسجَّل المعاملات في الحساب المالي بالقيم الصافية، مع الفصل بين معاملات الأصول والخصوم المالية (أي أن صافي المعاملات في الأصول المالية يُوضِح اقتناء الأصول ناقصا الانخفاض في الأصول، وليس الأصول ناقصا الخصوم). وينبغي تطبيق مبدأ القيد على أساس صاف على أدنى مستويات تبويب الأدوات المالية، مع الأخذ في الحسبان التبويب حسب الفئة الوظيفية، والقطاع المؤسسي، وأجل الاستحقاق، والعملة، حسب الاقتضاء. ويقدم الجزء «واو» بالفصل الثالث من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) مزيدا من المعلومات بشأن التجميع والترصيد.

٨–١٠١ وبما أن البيانات بالقيمة الإجمالية للأصول والخصوم المالية مفيدة لتحليل حجم التعامل في السوق، وسلوك السوق، ولقياس رسوم الخدمات المتولدة (على سبيل المثال، قد تكون قيمة صافية صغيرة ناتجة عن تدفقات إجمالية كبيرة)، فإن البيانات التي تتعلق بالسحوبات من القروض وتسديداتها أو اقتناء أدوات أخرى أو التصرف فيها

الجدول ٨–٩: حساب ميزان الحساب المالي

الحساب المالي (حسب الفئة الوظيفية)	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	الرصيد
الاستثمار المباشر	٥–	١	٦–
استثمار الحافظة	٢–	٨–	٦
المشتقات المالية	٢١	١٣	٨
الاستثمارات الأخرى	١٥	٤–	١٩
الأصول الاحتياطية	٤		٤
مجموع التغيرات في الأصول/الخصوم	٣٣	٢	
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (–) (من الحساب المالي)			٣١

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

من الممكن إتاحتها —متى كان ذلك عمليا—للمستخدمين على أساس تكميلي. ويمكن توفير البيانات بصورة شاملة أو عن عناصر معينة فقط.

٨–١٠٢ يُحسَب الرصيد في الحساب المالي بطرح المعاملات في الخصوم من المعاملات في الأصول. ويرد مثال على حساب رصيد الحساب المالي (صافي الإقراض/صافي الاقتراض) في الجدول ٨–٩. ويُحسَب صافي السهو والخطأ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) كرصيد الحساب المالي ناقصا مجموع أرصدة الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.[٥] على سبيل المثال، إذا كان رصيد الحساب الجاري +١٣، ورصيد الحساب الرأسمالي –٨، ورصيد الحساب المالي –١٢، عندئذ يكون صافي السهو والخطأ –١٧ (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٢–٢٤). ومن منطلق حسابي، فإن صافي السهو والخطأ السالب يدل على نزعة عامة نحو:

- الارتفاع البالغ في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛
- و/أو الانخفاض البالغ في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛
- و/أو الانخفاض البالغ في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي؛
- و/أو الارتفاع البالغ في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

٨–١٠٣ ويعرض الجدول ٨–١٠ التغييرات في أعراف الإشارات من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ففي الطبعة السادسة، يُسجَّل إجمالي القيود الدائنة وإجمالي القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي بإشارات الموجب في العمود المخصص لكل منهما، بينما في الطبعة الخامسة من الدليل تسجل كافة القيود المدينة بإشارات السالب. وبالإضافة إلى ذلك، في الطبعة السادسة من الدليل تم تغيير عناوين الحساب المالي من «القيود الدائنة والمدينة» إلى «صافي اقتناء الأصول المالية» و «صافي تحمل الخصوم»—أي أن كل التغييرات الناشئة عن القيود الدائنة والمدنية تُسَّجل على أساس صاف مع الفصل بين الأصول والخصوم المالية.

٨–١٠٤ ويعرض الجدول ٨–١٠ مثالا رقميا على استخدام الإشارات في ميزان المدفوعات بموجب الأعراف المتبعة في

[٥] لا تتغير إشارة صافي السهو والخطأ في عرض البيانات بالطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات مقارنة بدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

الجدول ٨–١٠: التغييرات في أعراف الإشارات من الطبعة الخامسة إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

	الطبعة السادسة	الطبعة الخامسة
الحساب الجاري والحساب الرأسمالي	تُسجَّل **كل من القيود الدائنة والقيود المدينة بإشارة الموجب.**	**القيود الدائنة بإشارة الموجب والقيود المدينة بإشارة السالب.**
الحساب المالي	**الزيادة** في الأصول والخصوم **بإشارات الموجب، والانخفاض** في الأصول والخصوم بإشارات **السالب**	**الزيادة** في الأصول **والانخفاض** في الخصوم تمثل قيوداً مدينة **بإشارات** السالب، والانخفاض في الأصول **والزيادة** في الخصوم تمثل قيودا دائنة **بإشارات الموجب.**
رصيد الحساب المالي (المسمى «صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (–)» في الطبعة السادسة من الدليل)	يُحسب كتغير في **الأصول** ناقصا التغير في **الخصوم**	يُحسب كتغير في **الأصول** مضافا إليه التغير في **الخصوم** (القيود الدائنة مضافا إليها القيود المدينة)

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الطبعة السادسة من الدليل مقابل الطبعة الخامسة منه. وفي المثال، تُوضع الافتراضات التالية للفترة المبلّغة عن الاقتصاد ألف:

(١) صادرات وواردات السلع ١٥٠ و٢٠٠ وحدة، على التوالي
(٢) صادرات وواردات الخدمات ٥٠ و١٨٠ وحدة، على التوالي
(٣) دخل الاستثمار المتلقى ٣٠ وحدة والمدفوع ١١٠ وحدة
(٤) المنح للاحتياجات الجارية المتلقاة ٧٠ وحدة
(٥) المنح الاستثمارية المتلقاة ٨٥ وحدة
(٦) الاستثمار المباشر في رأس المال المُساهم الذي تتلقاه المؤسسات المقيمة ١١٥ وحدة
(٧) شراء سندات الدين الصادرة عن غير المقيمين ٣٠ وحدة
(٨) صرف القروض من غير المقيمين ٧٥ وحدة وسداد أصل القروض لغير المقيمين ٤٠ وحدة
(٩) قيام البنك المركزي بصرف ٦٥ وحدة من قرض من صندوق النقد الدولي يُستَخدم لزيادة الأصول الاحتياطية.

الجدول ٨-١١: مثال على أعراف الإشارات في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مقابل الطبعة الخامسة من هذا الدليل

الطبعة السادسة			الطبعة الخامسة		
	دائن	مدين		دائن	مدين
الحساب الجاري	+٣٠٠	+٤٩٠	الحساب الجاري	+٣٠٠	٤٩٠
السلع	+١٥٠	+٢٠٠	السلع	+١٥٠	-٢٠٠
الخدمات	+٥٠	+١٨٠	الخدمات	+٥٠	-١٨٠
الدخل الأولي	+٣٠	+١١٠	الدخل	+٣٠	-١١٠
الدخل الثانوي	+٧٠		التحويلات الجارية	+٧٠	
رصيد الحساب الجاري		-١٩٠	رصيد الحساب الجاري		-١٩٠
(القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة)			**(القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة)**		
الحسابات الرأسمالية	+٨٥		الحسابات الرأسمالية	+٨٥	
التحويلات الرأسمالية	+٨٥		التحويلات الرأسمالية	+٨٥	
رصيد الحساب الرأسمالي	+٨٥		رصيد الحساب الرأسمالي	+٨٥	
(القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة)			**(القيود الدائنة زائدا القيود المدينة)**		
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الأصول**		**دائن**	**مدين**
الحساب المالي	+١١٠	+٢١٥	الحساب المالي	+٨١٥	-٧١٠
الاستثمار المباشر، حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار		+١١٥	الاستثمار المباشر في الاقتصاد المبلِغ، حصص الملكية	+١١٥	
استثمارات الحافظة، سندات الدين	+٣٠		استثمارات الحافظة، الأصول، سندات الدين		-٣٠
الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع	+١٥٠		الاستثمار الأخرى، الأصول، العملة والودائع		-١٥٠
	-٢٠٠			+٢٠٠	
	+٥٠				-٥٠
	-١٨٠			+١٨٠	
	+٣٠				-٣٠
	-١١٠			+١١٠	
	+٧٠				-٧٠
	+٨٥				-٨٥
	+١١٥				-١١٥
	-٣٠			+٣٠	
	+٧٥				-٧٥
	-٤٠			+٤٠	

الجدول ٨–١١: مثال على أعراف الإشارات في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مقابل الطبعة الخامسة من هذا الدليل (تتمة)

الطبعة السادسة			الطبعة الخامسة		
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الأصول**		**دائن**	**مدين**
الاستثمارات الأخرى، القروض		+٧٥ –٤٠ +٦٥	الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض	+٧٥ +٦٥	 –٤٠
الأصول الاحتياطية	+٦٥		الأصول الاحتياطية		–٦٥
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (–) **(صافي اقتناء الأصول المالية ناقصا صافي تحمل الأصول)**	–١٠٥		رصيد الحساب المالي **(القيود الدائنة زائد القيود المدينة)**	+١٠٥	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

٩ وضع الاستثمار الدولي

مقدمة

٩-١ يقدم هذا الفصل مشورة عملية حول ما يمكن أن تقوم به البلدان لتوفير قدر أكبر من البيانات عن الوضع الخارجي في وقت قصير نسبيا. والهدف هنا هو استخدام البيانات الموجودة بالفعل. وسوف يكون ذلك بمثابة المرحلة الأولى في إعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي. وتلي ذلك مرحلة تنطوي على إنشاء نظم للمسح/الإبلاغ تسمح بإعداد كشوف بيانات شاملة عن وضع الاستثمار الدولي؛ ويناقش الفصلان ٢ و٧ من المرشد هذه المسائل باستفاضة. ويستند هذا الفصل إلى المشورة الواردة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية: مصادر البيانات وأساليب الإعداد (المرشد لوضع الاستثمار الدولي)، والذي يتعين الرجوع إليه.

٩-٢ ويناقش القسم المعنون «مصادر البيانات» مصادر البيانات المتوفرة في مجالين شاملين هما المصادر المحلية والمصادر الأجنبية ويعرض جدولا موجزا لمصادر البيانات المحتملة، بينما يتضمن قسم المعنون «اشتقاق مراكز ربع سنوية من المعاملات ربع السنوية» مثالا على اشتقاق مراكز ربع سنوية من بيانات المعاملات ربع السنوية. ويناقش القسم المعنون «حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية» مصادر البيانات المحتملة لحساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية في وضع الاستثمار الدولي.

٩-٣ ويستند هذا الفصل أيضا إلى المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي الواردة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، وإحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، ومسودة دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٣، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

مصادر البيانات

٩-٤ يناقش هذا القسم مصادر البيانات التالية — المصادر المحلية التي غالبا ما تكون متوافرة بالفعل في النظم الإحصائية الأخرى، والمصادر الأجنبية التي تتمثل في المنظمات الدولية أو مصادر البيانات الأخرى. وعند تحديد مجموعة المصادر التي يمكن أن تستخدمها الاقتصادات لهذا الغرض، نشير في هذا القسم إلى التداخل القائم بين بعض المعلومات التي يمكن الحصول عليها من هذه المصادر، أي وجود أكثر من مصدر يمكن أن يقدم معلومات عن أي مطالبة أو التزام.

٩-٥ وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تتوافر بعض مصادر البيانات في اقتصادات معينة، مما يتطلب من معدي البيانات اختيار المصادر التي تتيح أكبر قدر من البيانات في الظروف الخاصة بكل اقتصاد. ومن المرجح أن تتغير اختيارات ذلك الاقتصاد مع مرور الوقت عندما ينشئ مصادر بيانات أكثر شمولا. ومن المرجح أن يتغير نطاق مصادر البيانات المتاحة مع التحرير التدريجي لنظم الرقابة على النقد الأجنبي لتنتقل من استخدام السجلات الإدارية والمصرفية نحو أساليب جمع البيانات باستخدام المسوح. ويبين مرشد إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها[١] تأثير البيئة التنظيمية على أساليب جمع البيانات لإحصاءات الدين الخارجي، وهو ما ينطبق أيضا على إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

مصادر البيانات المحلية

٩-٦ الخطوة الأولى في تحديد مصادر البيانات اللازمة لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي تتألف من القيام بعملية حصر لمجموعات البيانات الاقتصادية الكلية وغيرها من مصادر البيانات التي يقوم الاقتصاد المعني بجمعها لغير الأغراض الإحصائية البحتة. وقد تنطوي هذه المصادر على فائدة في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي.

٩-٧ ويمكن تقسيم البيانات المحلية إلى (١) بيانات تُجمع لأغراض الإحصاءات الاقتصادية الكلية وتستند إلى مبادئ محاسبية وتصنيفية تماثل المبادئ المتبعة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي، و(٢) بيانات تخدم أهدافا أخرى كالبيانات الإدارية.

---

[١] راجع إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (٢٠١٣)، الفصل ١٠.

٩–٨ ويستعرض هذا القسم أربع مجموعات بيانات الإحصاءات الاقتصادية الكلية:

- الأصول والخصوم الخارجية لشركات تلقي الودائع[٢] عدا البنك المركزي
- الأصول والخصوم الخارجية للبنك المركزي
- الأصول والخصوم الخارجية للحكومة العامة
- الحساب المالي في ميزان المدفوعات

٩–٩ كذلك يستعرض ثلاثة مصادر غير إحصائية:

- الكشوف المالية للشركات
- موافقات الاستثمار الأجنبي
- الصحافة المالية

٩–١٠ وأكبر ثغرة في المصادر الموضحة في هذا القسم هي المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الخارجية لدى القطاع الخاص غير المصرفي. ولا يمكن أن تتوافر البيانات الإدارية عن القطاع الخاص غير المصرفي ما لم تكن هناك ضوابط مقيِّدة لحركة رؤوس الأموال، وفي تلك الحالة قد تكون الأوضاع الخارجية لهذا القطاع ضئيلة الأهمية.

مجموعات بيانات الإحصاءات الاقتصادية الكلية

٩–١١ المصدران الأولان للبيانات المحلية اللذين سيتم تناولهما—والمتمثلان في شركات تلقي الودائع والبنك المركزي—هما مصدران متوفران للإحصاءات النقدية والمالية. وتأتي مجموعة البيانات الثالثة من إحصاءات مالية الحكومة، بينما تأتي المجموعة الرابعة من إحصاءات القطاع الخارجي.

٩–١٢ ويعرض دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٣ إطارا مقبولا على المستوى الدولي يمكن استخدامه مع ثلاثة عناصر قطاعية في وضع الاستثمار الدولي. فيمكن استخدام الميزانية العمومية القطاعية للبنك المركزي لإعداد إحصاءات قطاع البنك المركزي في وضع الاستثمار الدولي، كما يمكن استخدام الميزانية العمومية القطاعية لشركات الإيداع الأخرى[٣] لقطاع شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي في وضع الاستثمار الدولي. وإذا أعدت الاقتصادات بيانات الميزانية العمومية القطاعية للشركات المالية الأخرى،[٤] فيمكن استخدامها كجزء من «القطاعات الأخرى» — الشركات المالية الأخرى. ومع ذلك، ينبغي أن يكون مُعدو البيانات على دراية بالفروق في تغطية شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي والشركات المالية الأخرى في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، وشركات الإيداع الأخرى والشركات المالية الأخرى، على التوالي في دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٣. ومن ثم، في دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٣ تُعرَّف شركات الإيداع الأخرى على أنها تشمل فقط الشركات المالية المقيمة (بخلاف البنك المركزي) وأشباه الشركات التي تشارك بوجه رئيسي في الوساطة المالية والتي تصدر ودائع وبدائل مقاربة تُدرَج في التعريف الوطني للنقود بالمفهوم الواسع، والتي قد تستبعد (تشمل) الوحدات المؤسسية المدرَجة في (المستبعدة من) تعريف دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) (ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨) لشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي. وهذه الوحدات المؤسسية المستبعدة سوف تُصنَّف كشركات مالية أخرى (أو العكس) وليس بوصفها شركات تلقي ودائع. وصناديق سوق المال هي مثال على تلك الوحدات المؤسسية.

شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي

٩–١٣ تخضع البنوك[٥] لنشاط تنظيمي مكثف في كل الاقتصادات تقريبا، مما يؤدي إلى جمع بيانات مستفيضة في العادة حول معاملاتها ومراكزها المالية لأغراض السياسة النقدية والرقابة المصرفية. وتتوافر تلك البيانات عموما بمعدل تواتر مرتفع (شهريا في الغالب) وفي حينها، ومن ثم يمكن مبدئيا أن تشكل مصدرا مهما للمعلومات المستخدمة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية.

٩–١٤ ويتم إبلاغ صندوق النقد الدولي ببيانات الميزانية العمومية القطاعية لشركات الإيداع الأخرى،[٦] والتي يمكن لمعدي البيانات استخدامها لتحديد واختيار الأصول والخصوم الخارجية لقطاع شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي، من خلال استمارات الإبلاغ الموحدة لإبلاغ البيانات النقدية والمالية. ويعرض الجدول ٩–١ خطوطا موجزة من استمارة الإبلاغ الموحدة رقم ٢ لشركات الإيداع الأخرى. ومع ذلك، كما هو مذكور آنفا، يتعين على مُعدي البيانات مراجعة التغطية القطاعية بعناية لأن تقارير شركات الإيداع الأخرى في استمارة

[٢] الاختصارات المستخدمة في الجدول ٩–٥ هي لتحديد مصادر البيانات.

[٣] شركات الإيداع الأخرى تتضمن شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي، وصناديق سوق المال.

[٤] تشمل الشركات المالية الأخرى القطاعات الفرعية التالية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وجهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، والشركات المالية المساعدة، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضي الأموال، وشركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد.

[٥] للأغراض العملية، يُشار أيضا إلى شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي باعتبارها بنوك في هذا الفصل بأكمله.

[٦] يناقش القسم المعنون «روابط الحسابات الدولية مع الإحصاءات النقدية والمالية» في الملحق ٦ استخدام البيانات التي يتم جمعها من شركات الإيداع الأخرى لأغراض الإحصاءات النقدية والمصرفية في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الجدول ٩-١: خطوط موجزة من استمارة الإبلاغ الموحدة لشركات الإيداع الأخرى

	الأصول	الخصوم	الملاحظات
١-	العملة الأجنبية		
٢-	الودائع—غير المقيمين	الودائع—غير المقيمين	
٣-	سندات الدين—غير المقيمين	سندات الدين—غير المقيمين	
٤-	القروض—غير المقيمين	القروض—غير المقيمين	
٥-	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار—غير المقيمين	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار—غير المقيمين	الاستثمار المباشر أو استثمار الحافظة—لكل من الأصول والخصوم (بند تذكرة للخصوم)
٦-	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة—غير المقيمين	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة—غير المقيمين	
٧-	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين—غير المقيمين	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين—غير المقيمين	
٨-	الحسابات الأخرى مستحقة القبض—غير المقيمين	الحسابات الأخرى مستحقة الدفع—غير المقيمين	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الإيداع الموحدة يمكن أن تشمل صناديق سوق المال، والتي تقع خارج قطاع شركات تلقي الودائع في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

٩-١٥ ترد تفاصيل عن مطابقة مراكز شركات الإيداع الأخرى تجاه غير المقيمين مع عناصر وضع الاستثمار الدولي المقابلة ذات الصلة لتلك الشركات في الملحق ٦، الجدول م٦-٣. ويوضح الجدول أن اختلافات التبويب بين بيانات الميزانية العمومية القطاعية والعناصر التي يتألف منها وضع الاستثمار الدولي لا تسمح بالمطابقة الكاملة بين الإطارين، على الرغم من إمكانية تناظر الإطارين إلى حد كبير. وبالتالي فسوف يحتاج معدو البيانات إلى الحصول على معلومات إضافية عن عدة بنود من الميزانية العمومية للبنوك حتى يتمكن من تحديد عناصر وضع الاستثمار الدولي بصورة قاطعة.

٩-١٦ ويتمثل المعيار الرئيسي لتبويب عناصر الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي في النوع الوظيفي للاستثمار، أي الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة أو المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية. والمستويات التالية من التبويب توفر تقسيمات حسب الأداة والقطاع وأجل الاستحقاق.

٩-١٧ وفي بعض الأحيان لا يكون التطابق مباشرا وواضحا بين بنود قطاع شركات الإيداع الأخرى ومختلف عناصر وضع الاستثمار الدولي. فالأصول الخارجية في شكل حصص ملكية، على سبيل المثال، قد تكون جزءا من استثمارات البنك المباشرة[٧] في شركات أجنبية أو جزءا من استثمارات الحافظة في حصص ملكية شركات غير مقيمة. كذلك، فإن العناصر الأساسية في الميزانية العمومية لشركات الإيداع الأخرى لا تحدد خصوم حصص الملكية بالقيمة السوقية. ويتعين إبلاغ هذه البيانات في بنود التذكرة، ولكن قليلا من الاقتصادات يقوم بإبلاغ هذه البنود. وبالتالي، فإن إكمال بيانات العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي يقتضي توافر بيانات إضافية تتيح تقسيمات أكثر تفصيلا حسب نوع الاستثمار.

٩-١٨ وينبغي النظر بعناية في إمكانية تعزيز اشتراطات الإبلاغ المطبقة على البنوك لمراعاة المتطلبات اللازمة لإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي. فالجهات المختصة بإعداد البيانات يهمها بالطبع ألا يتعدد الطلب على نفس المعلومات لأغراض مختلفة من نفس مجموعة الشركات المبلِغة بالبيانات. ومن ثم يمكنها بحث إمكانية تضمين المتطلبات اللازمة لإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي في نماذج الإبلاغ المخصصة لقطاع الشركات المتلقية للودائع. فعلى سبيل المثال، يمكن إدخال بعض بنود التذكرة

[٧] يوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بتقسيم الاستثمار المباشر لبيان علاقة الاستثمار المباشر على النحو التالي: (١) مستثمر مباشر في مؤسسات الاستثمار المباشر؛ (٢) مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)؛ (٣) وبين مؤسسات زميلة. وهذا التقسيم غير متاح في الإحصاءات النقدية والمالية.

أو التقسيمات الإضافية للبيانات، ويمكن أن يقوم معدو البيانات بهذا الأمر دون المساس بأهداف الإحصاءات المصرفية (فيما يتعلق بحداثة البيانات، مثلا). ونظرا لأن معدي البيانات عادة ما يطلبون بيانات عن وضع الاستثمار الدولي بمعدل تواتر منخفض نسبيا، فبإمكانهم إدخال تلك المتطلبات الإضافية في التقارير ربع السنوية فقط.

٩–١٩ وكبديل لذلك، يمكن لمعدي البيانات بحث إمكانية استخدام تقديرات تقريبية لإسناد المراكز المبلَّغ بها في الإحصاءات المصرفية إلى عناصر وضع الاستثمار الدولي في قطاع شركات تلقي الودائع. ويمكن اعتبار هذا المنهج ملائما إذا كان معدو البيانات يتوخون إجراء مسح مستقل لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي في وقت لاحق ويعتبرون أن استخدام البيانات المستمدة من الإحصاءات المصرفية ما هو إلا إجراء مؤقت. وفي هذه الحالة، قد لا يستحق الأمر استحداث متطلبات إضافية في المسوح القائمة. ويمكن أن تبحث الجهات المختصة بإعداد البيانات إمكانية استخدام معلومات أخرى، كالتي تُجمع للأغراض الرقابية، من أجل تحديد الفئة الوظيفية الملائمة لوضع الاستثمار الدولي بالنسبة لأصول وخصوم الأسهم وحقوق الملكية الأخرى. (عادة ما تشتمل معلومات الرقابة المصرفية على معلومات حول علاقات ملكية رأس المال).

٩–٢٠ وإلى جانب إسناد مراكز حصص الملكية إما للاستثمار المباشر أو لاستثمارات الحافظة، تتعلق التفاصيل الإضافية المطلوبة لأغراض وضع الاستثمار الدولي بتقسيم معظم أدوات الدين حسب أجل استحقاقها الأصلي طويل الأجل أو قصير الأجل. وينبغي أن تكون مثل هذه المعلومات متوافرة في سجلات البنوك، وربما كان في استطاعة معدي البيانات إدخالها ضمن اشتراطات الإبلاغ المطبقة على البنوك. وإذا لم تتوافر هذه البيانات بشكل مباشر، يظل في الإمكان إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي في قطاع شركات تلقي الودائع بدون تفاصيل أجل الاستحقاق.

٩–٢١ وإذا كانت الاقتصادات تُعد الإحصاءات النقدية والمالية باستخدام استمارة الإبلاغ الموحدة رقم ٤ للشركات المالية الأخرى التي وضعتها إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي، يمكن لمُعدي البيانات أيضا استخدام مصدر البيانات هذا لقطاع الشركات المالية الأخرى في وضع الاستثمار الدولي؛ غير أنه يتعين توخي الحذر بسبب فروق التغطية التي سبق توضيحها في الفقرة ٩–١٢.

٩–٢٢ كذلك يناقش القسم المعنون «روابط الحسابات الدولية مع الإحصاءات النقدية والمالية» في الملحق ٦ مسائل أخرى متعلقة باستخدام الإحصاءات النقدية لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك التقييم والتغطية والتبويب القطاعي.

البنك المركزي

٩–٢٣ ينبغي أن تتضمن الأصول الخارجية للبنك المركزي الأصول الاحتياطية والأصول الخارجية الأخرى التي لا تستوفي معايير الأصول الاحتياطية. وقد استعاض دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) عن القطاع المؤسسي للسلطات النقدية بالبنك المركزي، ويقوم بإدراج السلطات النقدية كبند تكميلي. غير أن الدليل يُبقِي على قطاع السلطات النقدية فيما يتصل بالأصول الاحتياطية. وتتضمن الفقرة ٦–٦٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) التوجيهات الآتية:

> «يمثل المفهوم الوظيفي للسلطات النقدية عاملا مهما في تعريف الأصول الاحتياطية. وتتألف السلطات النقدية من البنك المركزي (الذي يتضمن وحدات مؤسسية أخرى متضمنة في القطاع الفرعي للبنك المركزي، مثل مجلس العملة) وبعض العمليات التي تُعزى في العادة إلى البنك المركزي ولكن تتولى تنفيذها في بعض الأحيان مؤسسات حكومية أخرى أو بنوك تجارية، مثل البنوك التجارية المملوكة للحكومة. ومن بين هذه العمليات إصدار العملة؛ والاحتفاظ بالأصول الاحتياطية وإدارتها، بما في ذلك الاحتياطيات الناتجة عن المعاملات مع صندوق النقد الدولي؛ وتشغيل صناديق تثبيت أسعار الصرف. وفي الاقتصادات التي تحتفظ بأصول احتياطية كبيرة خارج البنك المركزي، ينبغي توفير معلومات تكميلية عن حيازات القطاع المؤسسي من الأصول الاحتياطية.»

٩–٢٤ ومن المفترض أن يكون إعداد البيانات المتعلقة بعنصر الأصول الاحتياطية في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي مسألة بسيطة، لأن البيانات الخاصة بحسابات البنك المركزي يفترض أن يكون من السهل الحصول عليها من البنك المركزي مباشرة. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن إعداد بيانات الأصول الاحتياطية قد يكون أكثر تعقيدا إذا كانت السلطات النقدية تتضمن عدة وحدات مؤسسية أو كانت هناك معاملات معينة لوحدات أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار.

٩–٢٥ ويفترض أن تكون هذه البيانات متاحة بسهولة للمؤسسة القائمة بإعداد البيانات، ولكن ذلك يستتبع قدرا أكبر من التنسيق لجمع البيانات من مصادر مختلفة وتجميع الأرقام على نحو متجانس.[٨]

---

[٨] لتغطية مفهوم السلطات النقدية، يتضمن الجدول ٩–٤ بيانات كل من البنك المركزي وإحصاءات مالية الحكومة كمصدرين محتملين لبيانات الأصول الاحتياطية.

٩-٢٦ وإلى جانب ما يوفره البنك المركزي من بيانات عن الأصول الاحتياطية الرسمية، ينبغي أن يكون قادرا أيضا، وبغير صعوبة، على توفير معلومات عن أصوله الخارجية الأخرى وعن خصومه الخارجية (باستثناء الخصوم في شكل النقود الورقية والمعدنية). وقد تتضمن تلك الأصول مطالبات على غير المقيمين بالعملة الوطنية وأي أصول خارجية أخرى لا تنطبق عليها مواصفات الأصول الاحتياطية (وذلك مثلا لتعذر إتاحتها بسهولة للاستخدام في أغراض ميزان المدفوعات). وينبغي أن يقوم معدو البيانات بإسناد تلك الأصول الخارجية إلى العناصر الملائمة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي تحت بند استثمارات الحافظة، أو المشتقات المالية، أو الاستثمارات الأخرى.

٩-٢٧ أما الخصوم الخارجية للسلطات النقدية فقد تكون في هيئة سندات دين أو مشتقات مالية أو قروض أو ودائع أو خصوم أخرى، وينبغي تسجيلها ضمن العناصر الملائمة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

٩-٢٨ وفي الواقع العملي، قد تكون قائمة الأدوات المالية الواردة أعلاه أقصر من ذلك، وهو ما يحدث مثلا إذا كانت سياسة إدارة الاحتياطيات أو غيرها من الأحكام الملزمة تحظر على البنك المركزي الاستثمار في أنواع معينة من الأصول أو إنشاء أنواع معينة من الخصوم. وينبغي أن تتوافر بيانات البنك المركزي في الوقت المناسب، بما في ذلك لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية.

٩-٢٩ ورغم أنه من المُفضَّل أن يوفر البنك المركزي البيانات اللازمة مباشرة لمعدي بيانات وضع الاستثمار الدولي، فباستطاعة معدي البيانات أيضا استخدام الميزانية العمومية القطاعية للبنك المركزي، على النحو الوارد في دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٣، كمرجع للبيانات. ويعرض الجدول ٩-٢ خطوطا موجزة من استمارة البيانات الموحدة للبنوك المركزية.

٩-٣٠ ويعرض الجدول م٦-٤ في الملحق ٦ مطابقة مراكز البنك المركزي تجاه غير المقيمين بالإضافة إلى العناصر المقابلة ذات الصلة في بيانات وضع الاستثمار الدولي.

الحكومة العامة

٩-٣١ تغطي إحصاءات مالية الحكومة قطاع الحكومة العامة، وقطاع الشركات غير المالية العامة، وقطاع الشركات المالية العامة. وترد تفاصيل عن إطار إحصاءات مالية الحكومة فضلا عن الروابط مع إحصاءات القطاع الخارجي في الملحق ٦ تحت عنوان «روابط الحسابات الدولية مع إحصاءات مالية الحكومة». ويصف الملحق أيضا العلاقة بين إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وإحصاءات مالية الحكومة.

الجدول ٩-٢: خطوط موجزة من استمارة الإبلاغ الموحدة للبنك المركزي

	الأصول (بخلاف الاحتياطيات)	الخصوم[١]	الملاحظات
-١	العملة الأجنبية	العملة المتداولة	في العادة لا تُحدَد مقتنيات غير المقيمين من العملة المحلية بشكل منفصل في الميزانية العمومية للبنك المركزي
-٢	الودائع—غير المقيمين	الودائع—غير المقيمين	
-٣	سندات الدين—غير المقيمين	سندات الدين—غير المقيمين	
-٤	القروض—غير المقيمين	القروض—غير المقيمين	
-٥	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار—غير المقيمين		
-٦	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة—غير المقيمين		
-٧	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين—غير المقيمين	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين—غير المقيمين	
-٨	الحسابات الأخرى مستحقة القبض—غير المقيمين	الحسابات الأخرى مستحقة الدفع—غير المقيمين	
-٩		تخصيصات حقوق السحب الخاصة	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] استمارة الإبلاغ الموحدة رقم ١ توفر تقسيما حسب أجل الاستحقاق للخصوم بالعملات الأجنبية.

الجدول ٩-٣: خطوط موجزة من إحصاءات مالية الحكومة للحكومة العامة[١]

	الأصول	الخصوم	الملاحظات
	الأجنبية	الأجنبية	
١-	العملة والودائع	العملة والودائع	
٢-	أوراق مالية عدا الأسهم	أوراق مالية عدا الأسهم	
٣-	القروض	القروض	
٤-	الأسهم وحصص الملكية الأخرى		خصوم الشركات العامة غير المدرَجة تحت الحكومة العامة في وضع الاستثمار الدولي
٥-	احتياطيات التأمين الفنية	احتياطيات التأمين الفنية	
٦-	المشتقات المالية	المشتقات المالية	
٧-	الحسابات الأخرى مستحقة القبض	الحسابات الأخرى مستحقة الدفع	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، الملحق ٤، الجدول جيم، تصنيف التدفقات والأرصدة في الأصول والخصوم. في بعض الاقتصادات، تشمل بيانات إحصاءات مالية الحكومة في هذا الجدول الأصول في شكل ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة. ويجب إدراج هذه العناصر في وضع الاستثمار الدولي تحت مفهوم السلطات النقدية ضمن الأصول الاحتياطية. وتُسجَّل تخصيصات حقوق السحب الخاصة في الخصوم بدون تصنيف قطاعي.

٩-٣٢ ويتضمن الجدول ٩-٣ خطوطا موجزة للأصول والخصوم الخارجية للحكومة من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

٩-٣٣ وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصادات بدأ في إبلاغ بيانات أصول مالية مختارة لإحصاءات مالية الحكومة، فإن عددا قليلا من الاقتصادات لديه ميزانيات عمومية كاملة. ونظرا لأن الأصول الخارجية للحكومة العامة يمكن أن تكون ضخمة في حالة بعض الاقتصادات، قد يتعين على مُعدي البيانات جمع هذه المعلومات مباشرةً من الحكومة. وينبغي أن تشير الملاحظات المنهجية عن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في مثل هذا الاقتصاد إلى ما إذا كان هناك نقص كبير في تغطية هذه الأصول.

٩-٣٤ وقد يكون لبيانات الخصوم الخارجية للحكومة العامة تأثير ملحوظ على مسائل الرقابة. فعلى مستوى التزامات الدين (وخاصة سندات الدين والقروض)، يحتفظ العديد من الاقتصادات بنظام لمراقبة الدين من أجل قياس الدين العام الخارجي. ويمكن استخدام هذا المصدر الشامل للبيانات لجمع المعلومات لهذه العناصر من وضع الاستثمار الدولي. ويتناول الفصل ٦ تحت عنوان «الدين الخارجي للقطاع العام» عملية جمع البيانات من الجهات المختصة بإعداد بيانات الدين الخارجي. كذلك يتضمن الفصل ٦ مصادر بيانات لالتزامات الدين الأخرى مثل الائتمان التجاري والسُلَف على الواردات.

٩-٣٥ وترتبط بيانات الدين الخارجي ارتباطا وثيقا بوضع الاستثمار الدولي، فهي مجموعة فرعية من عنصر الخصوم فيه، ومن ثم يمكن الحصول عليها إلى حد كبير من إحصاءات وضع الاستثمار الدولي. أما عناصر الخصوم في وضع الاستثمار الدولي التي لا تمثل جزءا من الدين الخارجي فهي تضم خصوم حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين. ويتناول الفصل ٧ مناقشة إحصاءات الدين الخارجي، بما في ذلك قاعدة بيانات الدين الخارجي ربع السنوية، ومجمع البيانات المشترك لإحصاءات الدين الخارجي.

ميزان المدفوعات—المعاملات المالية

٩-٣٦ هناك علاقة متبادلة ووثيقة بين وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات؛ فالبيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي الوارد في الجدول ٧-١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) يوضح كيف أن التغيرات في وضع الاستثمار الدولي ناتجة عن معاملات الحساب المالي والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية. فميزان المدفوعات يسجل جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين أثناء فترة حدوثها. وتتبين هذه العلاقة من بيان المطابقة الذي يشرح الفرق بين أوضاع الاستثمار الدولي ويفيد بأن التغيرات التي حدثت خلال الفترة المعنية ترجع إلى معاملات مالية وتغيرات في الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات. ويتضح أن المعاملات المالية التي أسهمت في تغير أوضاع الاستثمار الدولي هي المعاملات المسجلة في الحساب المالي بميزان المدفوعات.

٩-٣٧ وقد يكون باستطاعة معدي البيانات استخدام المعلومات الواردة في مجموعات البيانات الثلاثة السابقة عن المصادر المحلية المتوفرة لتقدير الأوضاع القائمة، بما في ذلك على أساس ربع سنوي، بالنسبة لقطاع شركات تلقي

الودائع والبنك المركزي وقطاع الحكومة العامة. غير أنه في حالات أخرى، بما في ذلك للقطاع الخاص غير المالي، قد لا تتوافر معلومات عن المراكز في بداية الفترة ونهايتها، وخاصة على أساس ربع سنوي. وللنظر في كيفية استخدام معدي البيانات المعاملات المالية في ميزان المعلومات لتقدير وضع الاستثمار الدولي على أساس ربع سنوي، يمكن الاطلاع على مثال لذلك في القسم المعنون «اشتقاق المراكز ربع السنوية من المعاملات ربع السنوية».

٩–٣٨ وفي حالة تقلبات الأسعار وأسعار الصرف وأحجام المعاملات خلال فترة معينة، وكذلك في حالة ارتفاع حجم المعاملات بالنسبة للأرصدة،[٩] يصبح من الأهمية بمكان تقدير المراكز بناء على معلومات أكثر تفصيلا لضمان تقديرات ذات جودة كافية. ومن هنا تتضح الحاجة إلى إجراء مسوح للأوضاع القائمة من حين إلى آخر (يفضَّل سنويا) لضمان جودة البيانات ذات الصلة والمساعدة في التحقق من بيانات المعاملات المبلَّغة.

المصادر غير الإحصائية

٩–٣٩ والمصادر المحلية غير الإحصائية التي سيتم تناولها بالنقاش هي الكشوف المالية للشركات، وموافقات الاستثمار الأجنبي، والصحافة المالية. وفي كل من تلك الحالات، يجب على معدي البيانات التأكد من اتساق التعاريف المستخدمة في هذه المصادر مع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

الكشوف المالية للشركات

٩–٤٠ من شأن الكشوف المالية للشركات توفير معلومات مفيدة في تقدير بنود في وضع الاستثمار الدولي مثل الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى (القروض، والائتمان التجاري والسُلف، والعملة والودائع، والحسابات الأخرى قيد القبض/الدفع). وتغطي الفقرات التالية استخدام بيانات الكشوف المالية في إعداد بيانات مراكز الاستثمار المباشر (الأصول والخصوم). ويصبح هذا المصدر عظيم الفائدة إذا لم يكن معدو البيانات قد بدأوا بعد في إجراء مسوح المؤسسات.

٩–٤١ ومستوى توحيد البيانات في الكشوف المالية – أي كونها موحدة أم غير موحدة — هو السبيل لتحديد مدى فائدة هذا المصدر. أما تحديد مستوى التوحيد المتاح فيعتمد في الأساس على مصدر الكشوف المالية – أي ما إذا كان خارجيا (متاحا للجمهور) أو داخليا (متاحا داخل الحكومة).

٩–٤٢ وأكثر الكشوف المالية فائدة لاشتقاق بيانات الاستثمار المباشر هي دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر. فعندما تكون مؤسسة الاستثمار المباشر مقيمة في الاقتصاد المبلِغ، فإن عملية تقدير الاستثمار المباشر من الكشوف المالية تكون واضحة ومباشرة. أما إذا لم تكن المؤسسة مقيمة في الاقتصاد المبلِغ، فإن استخدام الكشوف المالية لتقدير الاستثمار المباشر يكون أكثر تعقيدا. وفي هذه الحالة، إذا كانت مجموعة الكشوف المالية المتاحة فقط هي الكشف الموحد للمستثمر المباشر المقيم، فقد لا تتيح معلومات كافية لحساب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من واقع الميزانية العمومية. غير أن الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية قد تتضمن معلومات مفيدة بشأن حصص الملكية في مؤسسات الاستثمار المباشر غير المقيمة.

٩–٤٣ وقد يشكل الكشف المالي مصدرا محتملا للمعلومات لمؤسسة الاستثمار المباشر المقيمة في الخارج حين يكون المستثمر المباشر قد اكتسب لتوه حيازة شركة موجودة في الخارج. فإذا كانت الكشوف المالية للشركة المكتسبة متاحة للاطلاع العام أو إذا كان سعر حيازتها معلوما، قد يتمكن معدو البيانات من تقدير القيمة الأولية لأصول الاستثمار المباشر.

٩–٤٤ وقد تتاح لمعدي البيانات فرصة الاطلاع على مصادر البيانات من خلال القنوات الرسمية، وقد يتسنى الحصول من هذه المصادر على الكشوف المالية غير الموحدة للمستثمر الأجنبي المقيم. وفي هذه الحالة، قد يتضمن جانب الأصول من الميزانية العمومية معلومات عن الاستثمار في المؤسسات الأجنبية المنتسبة (حصص الملكية) والقروض إلى المؤسسات الأجنبية المنتسبة (أدوات الدين). أما جانب الخصوم فقد يتضمن معلومات عن القروض من مؤسسة أجنبية منتسبة[١٠] (أدوات الدين). كذلك يمكن أن يقدم المصدر معلومات عن مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة مثل استثمارات المستثمرين المباشرين|مستثمري حافظات الأوراق المالية في حصص الملكية، والقروض المقدمة من المستثمرين المباشرين (في جانب الخصوم)، والقروض المقدمة للمستثمرين المباشرين (جانب الأصول).

الكشوف المالية المتاحة للاطلاع العام

٩–٤٥ على وجه العموم، تتوفر المصادر المتاحة للاطلاع العام بالنسبة للشركات المطروحة أسهمها للتداول العام ضمن التقرير السنوي الذي يكون إما مطبوعا أو منشورا على شبكة الإنترنت. وتتضمن التقارير السنوية بنود الميزانية العمومية التي يمكن استخدامها لتقدير الاستثمار المباشر في مؤسسة ما. ويتم إعداد الكشوف المالية التي يتاح الاطلاع العام عليها على أساس موحد في العادة.[١١]

---

[٩] راجع *Effects of Volatile Asset Prices on Balance of Payments and International Investment Position Data*, Marco Committeri, IMF Working Paper No. 00/191 للاطلاع على تحليل ومناقشة أكثر تفصيلا لتأثير ذلك على دقة تقديرات الأرصدة المستمدة من بيانات التدفق (وتقديرات التدفق المستمدة من بيانات الأرصدة).

[١٠] الاستثمار العكسي.

[١١] ويعني هذا أن المعاملات فيما بين الشركات قد استبعدت. وسوف يتطلب الأمر مذكرة ضمن وثائق المنهجية لوصف هذا القصور.

الجدول ٩-٤: الميزانية العمومية غير الموحدة

الأصول	الخصوم
القروض المقدمة لشركات منتسبة، وتشمل:	القروض المقدمة من شركات منتسبة، وتشمل:
القروض المقدمة لمستثمر مباشر (استثمار عكسي)	القروض المقدمة من مستثمر مباشر
القروض المقدمة لمؤسسات الاستثمار المباشر	القروض المقدمة من مؤسسات الاستثمار المباشر (استثمار عكسي)
القروض المقدمة للمؤسسات الزميلة	القروض المقدمة من المؤسسات الزميلة

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

٩-٤٦ ويوضح المثال التالي كيف يمكن لمعدي البيانات تقدير خصوم حصص ملكية الاستثمار المباشر من هذا المصدر. فإذا كان صاحب الاستثمار المباشر غير المقيم يملك المؤسسة المقيمة بنسبة ١٠٠٪،[١٢] يمكن لمعدي البيانات تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزء المعني بحصص ملكية المساهمين في الميزانية العمومية، والتي قد تشمل: (١) رأس المال المدفوع (باستثناء أي أسهم مصدرة تحتفظ بها المؤسسة لنفسها ومنها حسابات علاوة إصدار السهم)؛ (٢) كل أنواع الاحتياطيات المحددة كحصص ملكية في الميزانية العمومية للمؤسسة (بما في ذلك منح الاستثمار عند اعتبارها احتياطيات للشركة وفق الإرشادات المحاسبية)؛ (٣) الإيرادات التراكمية المعاد استثمارها؛ (٤) مكاسب أو خسائر الحيازة المتضمنة في الأرصدة الذاتية في الحسابات، إما كاحتياطيات إعادة تقييم أو كمكاسب أو خسائر. وكلما ازدادت وتيرة إعادة تقييم الأصول والخصوم، ازداد اقتراب القيمة من القيم السوقية.[١٣] عادة ما تُدرَج حصص ملكية المساهمين في أسفل قسم الخصوم بالميزانية العمومية.

الكشوف المالية المتاحة من خلال القنوات الرسمية

٩-٤٧ وقد تتضمن المصادر الداخلية المتاحة فيفي الهيئات الرسمية أيضا معلومات متعلقة بالكشوف المالية. ذلك أن بعض الهيئات المختصة بإعداد البيانات تقوم بجمع معلومات عن المؤسسات المملوكة لأجانب من واقع الكشوف المالية – لإدراجها في إحصاءاتها المالية الوطنية. وحسب قواعد تبادل البيانات المعمول بها في الهيئة المختصة، قد يكون في استطاعة معدي البيانات الحصول من هذا المصدر على معلومات عن حصص ملكية المساهمين في الشركة المملوكة لأجانب.

[١٢] إذا كان المستثمر المباشر غير المقيم يمتلك أقل من ١٠٠٪—مثلا النسبة x من المؤسسة المقيمة، عندئذ فإن النسبة x فقط من القيمة هي التي يتم إدراجها في تقدير الاستثمار المباشر.

[١٣] عندما لا تكون القيمة السوقية متاحة، فإن القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية تكون بديلا مقبولا للقيمة السوقية (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرة ٧-١٦ (هـ)).

٩-٤٨ وقد تكون البيانات متوافرة لدى هيئات رسمية أخرى بخلاف الهيئة المختصة بإعداد البيانات. وفي هذه الحالة أيضا، تتوقف إمكانية الحصول على هذه المعلومات على وجود اتفاقيات لتبادل البيانات بين مختلف المؤسسات.

٩-٤٩ وفي حالة توافر الكشوف المالية غير الموحدة، يمكن لمعدي البيانات تقدير أدوات الدين في شكل دين فيما بين الشركات. وبالنسبة لخصوم الاستثمار المباشر، فإن بيانات القروض المقدمة من المؤسسة الأم[١٤] تظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية، وبالنسبة لأصول الاستثمار المباشر تظهر القروض إلى الشركة الأم في جانب الأصول.

٩-٥٠ القروض إلى/من المؤسسات الزميلة قد تكون مسجلة بصورة منفصلة في الكشوف المالية، ولكنها ستدرج على الأرجح دون تمييز تحت بند القروض إلى/من المؤسسات المنتسبة (إذا كانت المؤسسة المقيمة تملك أي حصص ملكية في المؤسسة الزميلة غير المقيمة والعكس صحيح) أو تحت بند القروض إلى/من المؤسسات غير المنتسبة (إذا كانت المؤسسات الزميلة لا تملك أي حصص ملكية فيما بينها). وبالنسبة للميزانيات العمومية غير الموحدة، يمكن قيد الدين فيما بين الشركات كما هو موضح في الجدول ٩-٤).

٩-٥١ وعند استخدام الكشوف المالية لتقدير الاستثمار المباشر، ينبغي أن يشير معدو البيانات إلى أن معظم الميزانيات العمومية تعكس القيمة الدفترية أو التكلفة التاريخية. ومن حيث المبدأ، يتطلب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) أن يتم قياس كافة الأصول والخصوم الخارجية بالأسعار السوقية الجارية. وعندما لا تتوافر القيم السوقية الفعلية، مثل أسهم رأس المال غير المتداولة، يجب وضع قيمة تقديرية. وتتضمن الفقرة ٧-١٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بعض الأساليب البديلة لصياغة قيمة سوقية تقريبية لحصص ملكية المساهمين في مؤسسة الاستثمار المباشر. ولا ترد هذه الأساليب مرتبة

[١٤] المؤسسة الأم المُشار إليها في الكشف المالي ستكون هي المستثمر المباشر.

حسب الأفضلية؛ ويتعين على معدي البيانات تقييم كل منها وفقا للظروف القائمة ومعقولية النتائج. غير أن المسح المنسق للاستثمار المباشر يتطلب تقييم بيانات حصص الملكية غير المتداولة باستخدام أسلوب «القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية». ووفق هذا الأسلوب يتم تقييم حصص الملكية غير المتداولة باستخدام قواعد المحاسبة المالية التي تدرج فيها: (١) الإيرادات المتراكمة لدى المؤسسة والمعاد استثمارها؛ (٢) والإهلاك المتراكم على المنشآت والمعدات؛ وينبغي تقييم غالبية الأدوات المالية في حيازة الشركة بالقيم السوقية أو القيم العادلة. ويناقش الملحق ٤ تقييم الاستثمار المباشر باستفاضة.

٩–٥٢ وبالرغم من أن الكشوف المالية قد تكون مصدرا مبكرا لتقدير الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من بنود وضع الاستثمار الدولي، فمن الواضح أن معدي البيانات ينبغي أن ينشئوا مصدرا أكثر شمولا مثل مسوح المؤسسات. وبمجرد وضع نظام للمسوح، يُشجع هذا المرشد مُعدي البيانات على طلب نسخ من الكشوف المالية لمؤسسة الاستثمار المباشر من القائمين بإبلاغ البيانات. ويمكن استخدام هذه الكشوف للتحقق من الأرقام المبلغة في المسح أو التأكد من معلومات أخرى مثل المكاسب والخسائر الرأسمالية المتحققة أو غير المتحققة وعمليات الشطب.

٩–٥٣ وعلى النحو المذكور آنفا، بالإضافة إلى حصص ملكية المساهمين والدين فيما بين الشركات، قد توفر الكشوف المالية أيضا معلومات عن الاستثمارات في الأوراق المالية (استثمارات الحافظة) أو المديونية التي لا تأخذ شكل أوراق مالية المقدمة إلى أطراف ثالثة (الاستثمارات الأخرى)؛ ومع ذلك فإن المعلومات الإضافية المطلوبة لتمييز أي من هذه الأصول/الخصوم مع غير مقيمين قد لا تكون متاحة في الكشوف المالية المعيارية. وقد يود القائم بإعداد البيانات أن يرجع إلى «الإيضاحات المتممة للكشوف المالية» والتي يمكن أن تتضمن معلومات تكميلية يمكن استخدامها كمصدر للبيانات أو للتحقق من بيانات وضع الاستثمار الدولي—على سبيل المثال، قائمة بعمليات الاقتناء الكبرى.

٩–٥٤ ويرد في الجدول ٩–٥ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم الكشوف المالية كمصدر للبيانات مشارا إليها بعبارة الكشوف المالية.

موافقات / تراخيص الاستثمار الأجنبي

٩–٥٥ وكما ذكرنا من قبل، تعتمد مصادر البيانات المتاحة في كل بلد اعتمادا جزئيا على الإطار التنظيمي المتبع مع المعاملات الدولية. وفي بعض الظروف، تكون حركة رؤوس الأموال الدولية مقيَّدة، أي يكون الاقتراض أو الاستثمار الخارجي محظورا على وحدات مؤسسية معينة، أو يشترط حصولها على موافقة إحدى الجهات الرسمية قبل إجراء معاملات خارجية. وفي هذه الحالة تكون السجلات الإدارية لدى الجهة المختصة بوضع ضوابط النقد الأجنبي مصدرا جيدا للمعلومات اللازمة لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي (وميزان المدفوعات).

٩–٥٦ غير أن هذا النوع من البيانات غالبا ما تشوبه بعض العيوب الملحوظة لأن إجراءات الموافقة عادة ما يتم تحديدها بغير مراعاة لمتطلبات الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وعلى سبيل المثال، قد تكون استثمارات مزمعة (احتمال عدم تنفيذ المشروع الاستثماري بعد الموافقة عليه)، أو قد تكون هناك فواصل زمنية كبيرة بين إصدار الموافقات والاستثمارات الفعلية. وقد يُنَفَّذ مشروع الاستثمار الذي صدرت الموافقة عليه على مدى عدة سنوات. وسوف يكون من الضروري تحديد مدة المشروع والمبلغ المتوقع إنفاقه كل عام.

٩–٥٧ ومن هذا المنطلق، يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالموافقات محدودة بعض الشيء نظرا لكم المعلومات اللازمة لأغراض وضع الاستثمار الدولي. فالموافقات على الاستثمار المباشر في الاقتصاد، على سبيل المثال، يمكن أن تتضمن معلومات عن علاقات الاستثمار المباشر الجديدة – أي اقتناء/إنشاء رأس المال المساهم– ولكنها قد لا تتضمن بنودا أخرى، كأوضاع الدين فيما بين الشركات، تُجمع بياناتها لإدخالها في بند «رؤوس الأموال الأخرى» تحت فئة «الاستثمار المباشر». وأفضل استخدام لهذا المصدر هو الاستناد إليه في تحديد الاستثمارات الجديدة، بينما يحتاج معدو البيانات إلى مصادر أخرى كالكشوف المالية ومسوح المؤسسات للتأكد من حدوث الاستثمار المباشر وتقدير قيمته.

٩–٥٨ وفي بعض الاقتصادات قد تقتضي الجهة المنوط بها ترخيص الاستثمار المباشر من المستثمرين الأجانب في مؤسسات الاستثمار المباشر تزويدها بصفة مستمرة بكافة المعلومات المالية المطلوبة، بما في ذلك للأغراض الإحصائية. وهذا يمكن أن يمثل مصدرا جيدا للبيانات.

٩–٥٩ ويرد في الجدول ٩–٥ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم بيانات الموافقات/التراخيص كمصدر للبيانات مشارا إليها بعبارة الموافقات/التراخيص.

الصحافة المالية

٩–٦٠ توفر الصحافة المالية والاقتصادية مصدرا ممتازا للمعلومات التي تتميز بالحداثة لتحديد المعاملات الكبرى التي قد تكون لها آثار دولية، وخاصة للاستثمارات الجديدة أو عمليات الدمج والاستحواذ للاستثمار المباشر. وقد توفر الصحافة المالية معلومات عن أسماء المؤسسات المقيمة وغير المقيمة، والاقتصاد الذي جرت معه المعاملة، وحجم المعاملة. وإذا كانت الشركة المقيمة المعنية شملها المسح بالفعل من خلال استمارة استبيان يمكن التحقق

من صحة المعلومات مقابل هذا الاستبيان، وإن اقتضى الأمر يمكن الاتصال بالشركة لمناقشة المعاملة. ويلزم الاتصال بالشركات التي لم يشملها المسح للحصول على تفاصيل عن المعاملة بما في ذلك تاريخ الاختتام والمبالغ المعنية، وطرق التمويل. وعندئذ تُدرَج الشركة ضمن قائمة الشركات التي شملها المسح. وبالنسبة لبعض الاقتصادات، فإن هذا المصدر للبيانات الذي يتسم بالحداثة قد يمثل مصدرا لقدر كبير من التقديرات الأولية للاستثمار المباشر. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر لأن المعلومات الواردة في الصحافة بشأن توقيت وحجم الاستثمار غالبا ما لا تكون دقيقة.

٩–٦١ ويرد في الجدول ٩–٥ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم الصحافة المالية كمصدر للبيانات مشارا إليها بعبارة الصحافة المالية.

مصادر البيانات الخارجية

٩–٦٢ تناول القسم السابق بالوصف مصادر البيانات المحلية المتاحة بشكل واسع لأغراض إعداد البيانات. ويصف هذا القسم استخدام مصادر البيانات المتاحة من المنظمات الدولية والاقتصادات الشريكة لسد بعض الفجوات في جمع البيانات لوضع الاستثمار الدولي. وهذه المصادر هي الإحصاءات المصرفية الدولية، والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، والمسح المنسق للاستثمار المباشر، وبيانات الاقتصادات الشريكة. ويتم تناول مجموعات البيانات هذه بالوصف في الفصل ٧ من المرشد.

الإحصاءات المصرفية الدولية

٩–٦٣ الإحصاءات المصرفية الدولية التي يقوم بنك التسويات الدولية بجمعها ونشرها تصدر في تقرير بنك التسويات الدولية الفصلي (*BIS Quarterly Review*) ويتم إتاحتها على موقع بنك التسويات الدولية على الإنترنت.

٩–٦٤ وبعض مجموعات البيانات هذه—على سبيل المثال، البيانات الموقعية—قد يكون ذا أهمية لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي. وتوفر الإحصاءات المصرفية الموقعية معلومات ربع سنوية للبنوك المدينة/الدائنة عن قروض وودائع البنوك والمؤسسات غير المصرفية حسب الاقتصاد باستخدام مفاهيم ميزان المدفوعات. وفي بعض الاقتصادات، يستخدم مُعدو الإحصاءات البيانات المقدمة عن القروض والودائع المتعلقة بالمؤسسات غير المصرفية تجاه فرادى البنوك (تقرير بنك التسويات الدولية الفصلي، الإحصاءات المصرفية الدولية، الجدول ٧ب، القروض والودائع الخارجية للبنوك المبلغة بالبيانات تجاه القطاع غير المصرفي) لتكميل مصادر البيانات الأخرى لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتقدم هذه البيانات معلومات عن مطالبات والتزامات المؤسسات غير المصرفية[١٥] الخاصة تجاه البنوك غير المقيمة وتساعد في إعداد جزء من بيانات عنصر «القطاعات الأخرى» تحت فئة أصول وخصوم الاستثمارات الأخرى. ويوضح الجدول، على وجه التحديد، المبالغ غير المسددة والتغيرات التقديرية المعدلة حسب أسعار الصرف في القروض والودائع الخارجية للبنوك المبلغة تجاه قطاع المؤسسات غير المصرفية وفرادى الاقتصادات. كذلك يمكن لمعدي البيانات استخدام الجدول ٨أ من تقرير بنك التسويات الدولية الفصلي، والذي يبين في آن واحد موقع البنك وجنسيته وموقع الطرف المقابل له ونوع الاستحقاق، مع التحديد حسب البنوك والمؤسسات غير المصرفية.[١٦]

٩–٦٥ وأكثر بيانات وضع الاستثمار الدولي الموقعية شيوعا الصادرة عن بنك التسويات الدولية والتي يستخدمها مُعدو البيانات هي المبالغ غير المسددة من ودائع المؤسسات غير المصرفية لعدم توافر بيانات وطنية موثوقة في الغالب.[١٧] ويمكن استخدام بيانات بنك التسويات الدولية لإعداد بيانات مركز أصول القطاعات الأخرى في شكل ودائع ومبالغ القروض غير المسددة لاقتصادها لإعداد بيانات خصوم القطاعات الأخرى في القروض.[١٨] وبالمثل، يمكن أن يستخدم معدو البيانات التغيرات التقديرية ذات الصلة، والمعدلة بسعر الصرف، في الودائع والقروض (المعاملات) في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، لا توفر بيانات بنك التسويات الدولية تقسيما للقروض حسب أجل الاستحقاق قصير الأجل وطويل الأجل.

٩–٦٦ ويلزم التأكيد هنا على أن المعلومات التي تتضمنها إحصاءات بنك التسويات الدولية هي معلومات جزئية فحسب من حيث تغطيتها لهذه العناصر في بيانات وضع الاستثمار الدولي، وذلك لاقتصارها على أوضاع البلدان المشاركة في الإحصاءات المصرفية الدولية التي يعدها بنك التسويات الدولية.[١٩]

٩–٦٧ وعلى الرغم من أن الإحصاءات المصرفية الدولية تتضمن أيضا معلومات عن القروض والودائع تجاه البنوك، فهي بيانات لا يلجأ معدو البيانات إلى استخدامها في العادة لأن الإحصاءات القومية تتضمن معلومات أشمل عموما في هذا الخصوص. ويمكن استخدام البيانات للمضاهاة مع المصادر الوطنية.

---

[١٥] تشمل المؤسسات غير المصرفية قطاعات أخرى —كالمؤسسات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية —إلى جانب قطاع الحكومة العامة. وإذا استخدم مصدر بيانات آخر لإعداد بيانات القطاع الحكومي، ينبغي لمعد البيانات أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لتجنب ازدواجية الحساب.

[١٦] بدءا من بيانات الربع الثاني من عام ٢٠١٢، تم إضافة بُعد «تجاه الاقتصاد» في إحصاءات الجنسية (الجدول ٨أ) حتى نرى تقسيما جغرافيا أكثر تفصيلا لأصول وخصوم البنوك.

[١٧] مسوح المؤسسات أو مسوح السر المعيشية قد تحاول جمع معلومات عن ودائع المؤسسات غير المصرفية في الخارج.

[١٨] إذا كانت الاقتصادات تمسك سجلا بالدين الخارجي، يمكن إدراج القروض الخارجية للمؤسسات غير المصرفية في السجل. وفي هذه الحالة، يمكن استخدام بيانات بنك التسويات الدولية للتحقق من مصدر البيانات الوطني.

[١٩] اعتبارا من مارس ٢٠١٣، يقوم ٤٤ بلدا، بما في ذلك مراكز مصرفية رئيسية، بإبلاغ هذه البيانات لبنك التسويات الدولية.

٩-٦٨ ويمكن أن يقدم الجدولان ١٤أ و١٤ب (تقرير بنك التسويات الدولية الفصلي، إحصاءات سندات الدين[٢٠]) بعض المعلومات عن التزامات الاقتصاد المعني فيما يتصل بإصدار الأوراق المالية الدولية حسب أجل الاستحقاق وإقامة جهة الإصدار. وجدير بالذكر أنه لما كان هذا المصدر يقتصر على بيانات إصدارات الأوراق المالية (أي الأوراق المالية التي تصدرها البلدان في الخارج وإصدارات السوق المحلية (وهذه الأخيرة تصدر للاقتصادات التي تبلغ بيانات إصداراتها المحلية لبنك التسويات الدولية))، فإن البيانات عن الحيازات غير متوفرة. ولذلك، ينبغي أن يتوخى معدو البيانات الحذر عند استخدام تلك البيانات لأغراض وضع الاستثمار الدولي (وميزان المدفوعات).

٩-٦٩ ولإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية، لا يؤدي النشر الإحصائي لبيانات بنك التسويات الدولية ربع السنوية المؤقتة إلى تزويد معدي الإحصاءات ببيانات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية في الوقت المناسب لاستيفاء شروط الحداثة ربع السنوية. إلا أن البيانات التي ينشرها بنك التسويات الدولية يمكن أن تستخدم لتعديل البيانات المقدرة للربع السابق.

٩-٧٠ ويرد في الجدول ٩-٥ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم بيانات بنك التسويات الدولية كمصدر للبيانات مشارا إليها بعبارة بنك التسويات الدولية.

الإحصاءات الأخرى

٩-٧١ ويناقش الفصل السابع المصادر الأخرى للبيانات لوضع الاستثمار الدولي، وهي المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، والمسح المنسق للاستثمار المباشر، وبيانات الاقتصادات الشريكة. وينبغي أن تكون البيانات المبلّغة للبنك الدولي لقاعدة بيانات الدين الخارجي ربع السنوية متسقة بشكل كامل مع بيانات وضع الاستثمار الدولي عن التزامات الدين ويتم اشتقاقها في العادة من وضع الاستثمار الدولي. غير أنه في حالة إعداد إحصاءات الدين الخارجي وإبلاغها للبنك الدولي عن طريق مؤسسة أخرى غير تلك المنوط بها إعداد بيانات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي، يمكن استخدام بيانات قاعدة بيانات الدين الخارجي ربع السنوية في أغراض التحقق من دقة البيانات.

المصادر الأخرى للبيانات

نظام جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة للأوراق المالية القابلة للتداول

٩-٧٢ في حالة الاقتصادات التي تستخدم نظام جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة لإعداد بيانات استثمارات الحافظة في وضع الاستثمار الدولي، ينبغي أن تتوافر هذه البيانات بمعدل تواتر مرتفع ويمكن استخدامها لإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك بيانات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية. ويتم في أغلب الأحوال الحصول على المعلومات من أمناء حفظ مقيمين ومن مستثمرين نهائيين مقيمين. ويقوم أمناء الحفظ المقيمون بإبلاغ المراكز في الأوراق المالية تجاه غير المقيمين لحسابهم الخاص وباسم مقيمين آخرين.

[٢٠] سندات الدين الدولية حسب اقتصاد الإقامة—الجدول ١٤أ، أدوات سوق المال. وكذلك الجدول ١٤ب، السندات والأذون.

٩-٧٣ ويرد في الجدول ٩-٤ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم نظام جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة كمصدر للبيانات مشارا إليها بعبارة نظام جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة. ويتضمن الفصل العاشر مزيدا من التفاصيل عن قواعد بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة.

سجلات القروض الخارجية

٩-٧٤ يستخدم بعض معدي الإحصاءات سجلات القروض الخارجية للحصول على بيانات القروض التي يتلقاها أو يقدمها القطاع غير المصرفي. وتسمح هذه البيانات، والتي غالبا ما تُجمَع لأغراض مراقبة النقد الأجنبي، بمراقبة كل من القروض المقدمة إلى/من غير المقيمين، والأوراق المالية غير القابلة للتداول المصدرة لغير المقيمين في بعض الحالات. وفي حالة إلغاء ضوابط سعر الصرف، يمكن أن تكون الوثائق والترتيبات الإدارية المستحدثة لذلك الغرض قابلة للتطويع بحيث تلائم الأغراض الإحصائية. وعادة ما تغطي الأرقام المأخوذة من هذا المصدر كلا من القروض بين الشركات التي تربطها علاقة (الشركات الأم والشركات المنتسبة) وبين الشركات التي لا تربطها علاقة.

٩-٧٥ ويرد في الجدول ٩-٥ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم سجلات القروض الخارجية كمصدر للبيانات مشارا إليها بعبارة سجلات القروض الخارجية.

المسوح

٩-٧٦ من الواضح أن مصادر البيانات التي تناولتها الدراسة حتى الآن لا تحقق التغطية الشاملة لجميع البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي. ومن الشائع ظهور ثغرات في بيانات المراكز الخارجية للقطاعات غير المصرفية الخاصة (كالشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية[٢١]).

٩-٧٧ ولسد الثغرات في البيانات التي يتم جمعها عن الشركات، تلجأ الاقتصادات في العادة إلى إعداد مسوح لأصولها وخصومها المالية الخارجية. وعند تصميم نظم المسح – للمؤسسات أو استثمارات الحافظة – ينبغي أن ينظر معدو البيانات في مصادر البيانات المختلفة الأخرى التي يعتزمون استخدامها، وذلك لتجنب الازدواجية أو القصور في النظام الكلي لإعداد البيانات. ويناقش الفصل الثالث مسوح المؤسسات.

٩-٧٨ وقد يلمس معدو البيانات صعوبة في استخدام مسوح الأسر المعيشية لجمع بيانات الأصول والخصوم الخارجية للأسر المعيشية الخاصة، حيث يرجح ارتفاع معدلات الإبلاغ القاصر وعدم الإجابة عن أسئلة هذه المسوح (وخاصة بالنسبة للأصول). ويحتاج معدو البيانات في معظم الاقتصادات إلى جمع هذه البيانات عن طريق مسح للوسطاء الماليين وأمناء الحفظ (في حالة استثمار الحافظة، على سبيل المثال) أو باستخدام مصادر البيانات الدولية الموضحة آنفا.

٩-٧٩ ويرد في الجدول ٩-٥ عناصر وضع الاستثمار الدولي التي يمكن أن تستخدم مسوح المؤسسات كمصدر للبيانات مشارا إليها بكلمة المسوح.

[٢١] المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

جدول حصر لمصادر البيانات المحتملة

٩–٨٠ يمكن لمُعدي البيانات تحديد ما إذا كانت مصادر البيانات التي تم عرضها بالفعل متسقة مع متطلبات وضع الاستثمار الدولي في اقتصاداتهم. وحتى بعد أن ينشئ الاقتصاد المعني نظاما شاملا لجمع البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي فإن مصادر البيانات الموضحة هنا يمكن أن تظل مفيدة في التحقق من دقة البيانات. ويلخص الجدول ٩–٥ مصادر البيانات المحتملة مصنفة حسب عناصر وضع الاستثمار الدولي الرئيسية.

اشتقاق المراكز ربع السنوية من المعاملات ربع السنوية

٩–٨١ يُعنى هذا القسم بدراسة كيفية اشتقاق بيانات المراكز ربع السنوية من بيانات المعاملات ربع السنوية

الجدول ٩–٥: مصادر البيانات الممكنة لإعداد إحصاءات بيان وضع الاستثمار الدولي

	مصادر البيانات الممكنة	
	الأصول	الخصوم
الاستثمار المباشر		
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	SUR/FS/AP/FP/CDIS	SUR/FS/AP/FP/CDIS
أدوات الدين	SUR/FS/FP/RL/CDIS	SUR/FS/FP/EDS/RL/CDIS
استثمار الحافظة		
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	CPIS	CPIS
البنك المركزي	CB	n.a.
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC/SBS	DTC/SBS
الحكومة العامة	GFS/SBS	n.a.
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SBS/SUR/OFC	SBS/SUR/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SBS/SUR	SBS/SUR
سندات الدين	CPIS	CPIS
البنك المركزي	CB	CB/EDS
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC/SBS	DTC/SBS/EDS
الحكومة العامة	GFS/SBS	GFS/SBS/EDS
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SBS/SUR/OFC	SBS/SUR/EDS/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SBS/SUR	SBS/SUR/EDS
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	SUR/DTC/CB/OFC	SUR/DTC/CB/OFC
الاستثمارات الأخرى		
حصص الملكية الأخرى	SUR/DTC/CB/OFC	SUR/DTC/CB/OFC
العملة والودائع		
البنك المركزي	CB	CB/EDS
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC	DTC/EDS
الحكومة العامة	GFS	GFS/EDS
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SUR/BIS/OFC	SUR/EDS/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SUR/BIS	n.a.
القروض		
البنك المركزي	CB	CB/EDS
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC	DTC/EDS
الحكومة العامة	GFS	GFS/EDS
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SUR/RL/OFC	SUR/EDS/RL/BIS/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SUR/RL	SUR/EDS/RL/BIS

الجدول ٩-٥: مصادر البيانات الممكنة لإعداد إحصاءات بيان وضع الاستثمار الدولي (تتمة)

	مصادر البيانات الممكنة	
	الأصول	**الخصوم**
نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة		
البنك المركزي	CB	CB/EDS
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC	DTC/EDS
الحكومة العامة	GFS	GFS/EDS
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SUR/OFC	SUR/EDS/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SUR	SUR/EDS
الائتمان التجاري والسلف		
البنك المركزي	CB	CB/EDS
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC	DTC/EDS
الحكومة العامة	GFS	GFS/EDS
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SUR/RL/OFC	SUR/EDS/RL/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SUR/RL	SUR/EDS/RL
حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض		
البنك المركزي	CB	CB/EDS
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	DTC	DTC/EDS
الحكومة العامة	GFS	GFS/EDS
القطاعات الأخرى		
الشركات المالية الأخرى	SUR/OFC	SUR/EDS/OFC
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	SUR	SUR/EDS
حقوق السحب الخاصة (تخصيصات)	n.a.	CB/EDS
الأصول الاحتياطية	CB/GFS	n.a.

n.a. = لا ينطبق
DTC شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي
CB البنك المركزي
OFC الشركات المالية الأخرى
GFS إحصاءات مالية الحكومة
BIS بنك التسويات الدولية
EDS إحصاءات الدين الخارج
SBS قاعدة بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة
CPIS المسح المنسق لاستثمارات الحافظة
CDIS المسح المنسق للاستثمار المباشر
SUR المسوح
AP موافقات وتراخيص الاستثمار الأجنبي
FP الصحافة المالية
FS الكشوف المالية
RL سجلات القروض الخارجية

المصدر: الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الملحق التاسع، وضع الاستثمار الدولي، الصفحات من ٣٠٩ إلى ٣١٢

على النحو الوارد في المرشد إلى وضع الاستثمار الدولي.[٢٢] وبالنسبة للاقتصادات التي تعد بيانات وضع الاستثمار الدولي السنوية، يمكن استخدام نفس الاستراتيجية مع بيانات المراكز السنوية وبيانات ميزان المدفوعات السنوية.

٩-٨٢ وفي الحالات التي لا تكون فيها مصادر بيانات المراكز ربع السنوية متاحة ويتعذر إجراء مسوح ربع سنوية للمراكز، قد ينظر مُعد الإحصاءات في إمكانية اشتقاق بيانات ربع سنوية لمراكز وضع الاستثمار الدولي من بيانات المعاملات الواردة في الحساب المالي في ميزان المدفوعات، بافتراض توافر معاملات ميزان المدفوعات ربع السنوية بقدر مناسب من التفصيل.[٢٣] ويمكن الاطلاع على مناقشة مفصلة لهذا الموضوع في مرشد إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، الفصل ١٢.

[٢٢] متاح بست لغات على الرابط: http://www.imf.org/external/np/sta/iip/2011/030111.htm.

[٢٣] يلزم على المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات نشر بيانات ربع سنوية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويمكن في حالة بعض العناصر ألا تكون معاملات ميزان المدفوعات متاحة على أساس ربع سنوي أو أن تكون هناك فترة تأخير لا تفي بشروط الحداثة في إعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية. وفي هذه الحالة، تطبق الإرشادات الواردة في القسم المعنون الترحيل.

٩–٨٣ إلا أن استخدام المعاملات المتراكمة لتقدير المراكز يشكل أساسا ضعيفا لتقدير بيانات وضع الاستثمار الدولي، نظرا لأنه يمكن بسهولة أن تنشأ أخطاء عن ذلك، وغالبا ما تظل بالتالي قائمة في التقديرات إلى الوقت الذي يمكن فيه الاضطلاع بمسح للمراكز.[٢٤]

٩–٨٤ ومن حيث المبدأ، تكون قيمة المركز في نهاية الفترة مساوية لقيمته في بداية الفترة مضافا إليها ما يلي:

- المعاملات
- التغيرات الأخرى في الحجم
- تغيرات أسعار الصرف
- تغيرات الأسعار الأخرى

٩–٨٥ ويقدم المثال ٩–١ التالي صورة توضيحية لكيفية استخدام بيانات المعاملات لاشتقاق بيانات ربع سنوية للمراكز. ويفترض المثال توافر بيانات المراكز على أساس سنوي؛ ومن ثم تكون بيانات المراكز لبداية الفترة متاحة. وإذا كانت المعلومات المتعلقة بتكوين العملة متاحة، يصبح من الأسهل بناء افتراضات أخرى—على سبيل المثال، إذا كانت المعلومات عن تكوين العملة معروفة، يكون من الممكن حساب تأثير تغيرات أسعار الصرف وكذلك تغيرات الأسعار الأخرى. ويمكن استخدام التغيرات في مؤشرات الأرصدة أو أسعار السندات (التي تتضمن تأثير تغير الآفاق الاقتصادية وتغير أسعار الفائدة السوقية) لحساب تغيرات الأسعار الأخرى. وتُبيِّن القيم المطبوعة باللون الداكن في هذا المثال البيانات المصدرية المتاحة لمُعدي إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

٩–٨٦ وتمثل النتائج صورة تقريبية للمركز الفعلي، لسبب جزئي هو استخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة في حسابات تحويل المعاملات إلى مراكز نهاية الفترة بدلا من استخدام سعر الصرف الساري فعليا وقت كل معاملة. وفي حالة استخدام متوسطات أسعار الصرف، تكون النتائج أفضل كلما كانت الفترة المرجعية أقصر.

٩–٨٧ وحيثما لا تتوافر لمُعد الإحصاءات بيانات عن تكوين العملة، يمكن له أن يقوم بما يلي:

- التوفيق بين سعر الصرف المرجح بالتجارة وسعر الصرف المرجح بالأدوات المالية، وذلك بإجراء استقصاء بسيط مع بعض أهم الوكلاء الاقتصاديين، من أجل حساب أي ارتباط قد يكون موجودا بين سعري الصرف؛ ويتم بعد ذلك تطبيق سعر الصرف المرجح بالتجارة بعد معايرته على الأداة المالية

[٢٤] بالنسبة لبنود معينة، كالمشتقات المالية، لا ينبغي اشتقاق بيانات المراكز ربع السنوية من بيانات معاملات ميزان المدفوعات ربع السنوية. راجع المرشد إلى وضع الاستثمار الدولي، الأسئلة الشائعة، #٥ (الصفحة ٢٨) لمزيد من المناقشة.

مثال ٩–١: تقدير بيانات المراكز ربع السنوية[١]

تقدير بيانات المراكز ربع السنوية باستخدام بيانات المعاملات، وتغيرات أسعار الصرف، وتغيرات الأسعار

أصول الاستثمار المباشر—حصص الملكية (المتداولة)

الافتراضات:

توافر بيانات عن تكوين العملة للمركز والمعاملات مقومة بعملة أجنبية (الدولار الأمريكي) ومبلَّغة بالعملة المحلية

توافر سعر سوق الأسهم في نهاية الفترة ومتوسط سعر سوق الأسهم

لا توجد تغيرات أخرى في الحجم

المركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بالعملة المحلية: ١٥٠٠

المعاملات أثناء عام ٢٠١٣ بالعملة المحلية: الربع الأول= ١٥٠، والربع الثاني= ٥٠، والربع الثالث= −١٠٠، والربع الرابع= ٢٠٠.

	٢٠١٢ الربع الرابع	٢٠١٣ الربع الأول	٢٠١٣ الربع الثاني	٢٠١٣ الربع الثالث	٢٠١٣ الربع الرابع
مصدر البيانات: مقوَّمة بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) ومبلَّغة بالعملة المحلية					
(أ) المركز الافتتاحي بالعملة المحلية		١,٥٠٠	٢,٢٧٢	١,٩١٢	١,٧٥٥
(ب) المعاملات بالعملة المحلية		١٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠
(ج) متوسط أسعار سوق الأسهم أثناء الربع		١,٠٦٦	١,٠٧٠	١,٠٥٥	١,٠٤٠
(د) سعر سوق الأسهم في نهاية الربع	١,١٠٠	١,٠٤٥	١,٠٦٨	١,٠٢٥	١,٠٣٣
(هـ) متوسط أسعار الصرف (وحدات العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي)		١٢,٠	١٢,٥	١٤,٥	١٥,٥
(و) سعر الصرف في نهاية الربع	١٠,٠	١٤,٠	١١,٥	١١,٠	١٤,٠

مثال ٩-١: تقدير بيانات المراكز ربع السنوية[1] (تتمة)

	٢٠١٢ الربع الرابع	٢٠١٣ الربع الأول	٢٠١٣ الربع الثاني	٢٠١٣ الربع الثالث	٢٠١٣ الربع الرابع
الخطوة ١: إعادة تقييم المعاملات والمراكز بالدولار الأمريكي					
(ز) المعاملات بالدولار الأمريكي= (ب)/(هـ)		١٢,٥	٤,٠	٦,٩–	١٢,٩
(ح) المراكز الافتتاحية بالدولار الأمريكي = (أ)/(و [لبيان ١–t])		١٥٠,٠	١٦٢,٣	١٦٦,٣	١٥٩,٥
الخطوة ٢: إعادة تقييم المعاملات والمراكز لبيان أثر تغيرات الأسعار					
(ط) القيمة التقديرية للمعاملات (التي أجريت أثناء الربع) من حيث أسعارها في مركز نهاية الربع بالدولار الأمريكي= (ز) * [(د)/(ج)]		١٢,٣	٤,٠	٦,٧–	١٢,٨
(ي) القيمة التقديرية للمركز الافتتاحي من حيث تغيرات الأسعار في مركز نهاية الربع بالدولار الأمريكي = (ح)*(د[لبيان t]/(د[لبيان ١–t])		١٤٢,٥	١٦٥,٨	١٥٩,٦	١٦٠,٨
الخطوة ٣: إعادة تقييم المراكز الختامية بالدولار الأمريكي					
(ك) المراكز الختامية بالدولار الأمريكي= (ح) + (ط)		١٦٢,٣	١٦٦,٢	١٥٩,٤	١٧٢,٤
الخطوة ٤: إعادة تقييم المراكز الختامية بالعملة المحلية					
(ط) المراكز الختامية بالعملة المحلية= (ك)*(و[لبيان t])		٢,٢٧١,٦	١,٩١١,٨	١,٧٥٥,٠	٢,٤١٣,١
الخطوة ٥: حساب تغيرات الأسعار					
(م) تغيرات الأسعار نتيجة إعادة تقييم المعاملات في الدولار الأمريكي= (ط) – (ز)		٠,٢–	٠,٠١–	٠,٢	٠,١–
(ن) تغيرات الأسعار نتيجة إعادة تقييم المعاملات بالعملة المحلية= (م) * (هـ)		٣,٠–	٠,١–	٢,٨	١,٣–
(س) تغيرات الأسعار نتيجة إعادة تقييم المراكز بالدولار الأمريكي= (ي) – (ح)		٧,٥–	٣,٦	٦,٧–	١,٢
(ع) تغيرات الأسعار نتيجة إعادة تقييم المراكز بالعملة المحلية= (س) * (هـ)		٩٠,٠–	٤٤,٦	٩٧,١–	١٩,٣
(ف) مجموع تغيرات الأسعار نتيجة إعادة تقييم المعاملات والمراكز بالعملة المحلية= (ن) + (ع)		٩٣,٠–	٤٤,٥	٩٤,٢–	١٨,٠
الخطوة ٦: حساب تغيرات أسعار الصرف					
(ص) تغيرات أسعار الصرف بالعملة المحلية = (ط) – (أ) – (ب) – (ف)		٧١٥	٤٥٤–	٣٧	٤٤٠
الخطوة ٧: إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي (بالعملة المحلية)					
	المركز الافتتاحي	**المعاملات**	**تغيرات الأسعار**	**تغيرات أسعار الصرف**	**المركز الختامي**
٢٠١٣ الربع الأول					
الاستثمار المباشر، الأصول، حصص الملكية	١,٥٠٠	١٥٠	٩٣–	٧١٥	٢,٢٧٢
٢٠١٣ الربع الثاني					
الاستثمار المباشر، الأصول، حصص الملكية	٢,٢٧٢	٥٠	٤٥	٤٥٤–	١,٩١٢
٢٠١٣ الربع الثالث					
الاستثمار المباشر، الأصول، حصص الملكية	١,٩١٢	١٠٠–	٩٤–	٣٧	١,٧٥٥
٢٠١٣ الربع الرابع					
الاستثمار المباشر، الأصول، حصص الملكية	١,٧٥٥	٢٠٠	١٨	٤٤٠	٢,٤١٣

ملاحظة: قد لا تساوي المجاميع حاصل جمع العناصر نتيجة لعملية التقريب.

[1] ثمة مزيد من الأمثلة في المرشد إلى وضع الاستثمار الدولي.

المناظرة. ويمكن مراجعة هذا الاستقصاء كل عام أو نحو ذلك، إذا لم تتوافر لمُعدي الإحصاءات بيانات عن تكوين العملة. وإذا تعذر حساب سعر الصرف المرجح بالتجارة بعد معايرته، يجوز لمعدي البيانات افتراض أن جميع الأدوات المقوَّمة بالعملة الأجنبية هي بنفس العملة. ويمكن أن تكون هذه «العملة» العملة الغالبة المعروفة في المعاملات المالية للاقتصاد المعني، مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو الين الياباني أو الجنيه الإسترليني. إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقدير متحيز لآثار سعر الصرف وبالتالي للمراكز.

- في غياب البيانات عن تكوين العملة لكل قطاع محلي أو فئة وظيفية، قد يتمكن مُعدو البيانات من استخدام تكوين العملة لقطاع واحد كالبنوك، كبديل للقطاعات الأخرى. ولا يمكنه القيام بذلك إلا إذا توافرت له أدلة على وجود بعض التشابه بين تكوين العملة في قطاع البنوك وتكوينها في القطاعات الأخرى أو إذا كان يُعتَقد أن المراكز الخارجية للمؤسسات غير المصرفية صغيرة. ولتحديد ذلك، يمكن عقد مقارنة لفترة تكون فيها بيانات تكوين العملة لكل القطاعات متاحة. وينبغي أن يقتصر استخدام هذه المنهجية على الفترة التي لا تتوافر فيها معلومات جديدة، حيث يمكن أن تنشأ عنها أخطاء.

٩-٨٨ وعندما لا تتوافر القيم السوقية الفعلية—لأسهم رأس المال غير المتداولة مثلا—يمكن جمع معلومات عن القيمة الدفترية من المؤسسات، ثم تعديلها عند الضرورة. وكما هو مذكور سلفا، تعتبر القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية بديلا مقبولا للقيمة السوقية. وإذا لم تتوافر لمُعدي البيانات معلومات عن هذه القيمة، يمكنهم في هذه الحالة استخدام النسب على أساس مؤشرات الأسعار المناسبة، كنسبة القيمة السوقية [٢٥] إلى القيمة الدفترية في حالة المؤسسات المدرَجة في البورصة في نفس الاقتصاد وتقوم بعمليات مماثلة، كبديل إلى أن تتوافر بيانات مصدرية أخرى.

٩-٨٩ وفيما يتعلق بجودة البيانات، يمكن أن تفيد هذه المعادلات في التحقق من دقة بيانات المعاملات أو بيانات المراكز أو التحقق منها. وعلى سبيل المثال، إذا توافرت بيانات المراكز في بداية الفترة وفي نهايتها، وكذلك بيانات تكوين العملة ومؤشر الأسعار ذي الصلة، يكون من الممكن مضاهاة بيانات المعاملات المبلَّغة في ميزان المدفوعات. ويمكن من خلال هذه العملية تحديد السهو والخطأ المحتملين في ميزان المدفوعات.

الترحيل

٩-٩٠ يمكن في غياب بيانات المعاملات ربع السنوية أو أي تقديرات ربع سنوية موثوقة لمراكز أي بند مفرد، ترحيل الرقم الأحدث للمراكز (أي استخدام نفس رقم المراكز) إلى أن تتوافر بيانات مصدرية أخرى. على سبيل المثال، بالنسبة لخصوم الائتمان التجاري المقوَّمة بالعملة المحلية، يمكن في حالة عدم توافر بيانات المعاملات إلا على أساس سنوي ترحيل بيانات المراكز في بداية الفترة، في كل ربع، إلى أن تتوافر بيانات المعاملات السنوية. ويمكن استخدام هذا الأسلوب لتقديرات المراكز ربع السنوية الصغيرة نسبيا. وسوف يلزم تعديل الإحصاءات ربع السنوية لدى توافر البيانات السنوية. وبالنسبة للمراكز الكبيرة، ينبغي لمُعدي البيانات استخدام بعض الأساليب (مثل الاتصال بكبرى الشركات أو أمناء الحفظ) لتحديد اتجاه التغير في المراكز وحجمه النسبي، ولتعديل قيمته التقديرية المرحلة وفقا لذلك.

حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية

٩-٩١ في الحسابات الدولية، يبين حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية التغيرات في المراكز المالية التي تنشأ لأسباب أخرى غير المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين. ويُطلق على هذه التغيرات أيضا التدفقات الأخرى. وينقسم هذا الحساب إلى فئتين رئيسيتين—التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم (تتألف من تغيرات أسعار الصرف وتغيرات الأسعار الأخرى).

إعادة التقييم

٩-٩٢ تنشأ فروق إعادة التقييم بسبب التغير في القيمة النقدية لأصل أو خصم مالي نتيجة التغيرات في مستوى وهيكل سعره. وقد يُطلق على فروق إعادة التقييم أيضا مكاسب أو خسائر الحيازة. ويأخذ إعادة التقييم في الحسبان كافة تغيرات الأسعار خلال الفترة، سواء تحققت أم لا. فمكاسب وخسائر الحيازة تتحقق عند بيع الأصل أو انقضاء الخصم. وتعد مكاسب وخسائر حيازة الأصول غير المباعة والخصوم غير المسددة غير متحققة، لكنها تسجَّل باعتبارها فروق إعادة تقييم. أما التغيرات في الاحتياطيات الفنية الناتجة عن مكاسب أو خسائر الحيازة فهي ليست معاملات وبالتالي تقيد في حساب إعادة التقييم. ويتضمن المثال المقدم في القسم المعنون «اشتقاق المراكز ربع السنوية من المعاملات ربع السنوية» أساليب لحساب تغيرات أسعار الصرف وتغيرات الأسعار الأخرى. ويمكن الاطلاع على مزيد من الأمثلة في المرشد إلى وضع الاستثمار الدولي.

---

[٢٥] راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرة ٧-١٦ (د).

إعادة تنظيم الدين

٩–٩٣ قد يتفق المدين والدائن على تغيير شروط عقد الدين. وقد تتغير الشروط بحيث تختلف قيمة المطالبة الجديدة عن قيمة المطالبة القديمة. وفي حالة الاتفاقات التجارية، تُعامَل الفروق بين قيمة المطالبة القديمة والجديدة عادة باعتبارها تعديلا في التقييم. وقد تتوافر معلومات بشأن الاتفاق من دفاتر المدين أو الدائن. وإذا كانت بنود الاتفاق متاحة لعموم الجمهور، يمكن أن يكون ذلك مفيدا أيضا لفهم طبيعة الاتفاق.

المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

٩–٩٤ يعد تبادل المطالبات والالتزامات عند إبرام عقد المشتقات معاملات مالية منشئة لمراكز أصول وخصوم تكون قيمتها صفرا عادة عند إبرام العقد، إذا كانت الأداة عقدا من النوع الآجل، ومساوية لإجمالي علاوة العقد إذا كانت الأداة عقد خيار. وتُسَّجل التغيرات في قيمة المشتقات نتيجة التغير في البند الأساسي باعتبارها فروق إعادة تقييم. وغالبا ما يجمع مُعدو الإحصاءات بيانات المراكز المتعلقة بالمشتقات المالية من خلال مسح للمؤسسات المشاركة في تداول المشتقات المالية. ويصف الفصل العاشر مصادر بيانات مراكز ومعاملات المشتقات المالية؛ وللاطلاع على قيد العقود من النوع الآجل في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، راجع الإطار ١٠–٥ في نفس الفصل.

الآثار المترتبة على اختلاف معاملة الأرباح المحتجزة

٩–٩٥ بالنسبة لحصص ملكية المستثمرين المباشرين في مؤسسات الاستثمار المباشر الخاصة بهم، وبالنسبة أيضا لأسهم صناديق الاستثمار، تُحتَسب الأرباح المحتجزة باعتبارها مستحقة الدفع للمالكين ومعاد استثمارها وهو ما يضيف الى حصص ملكيتهم. وفي حالات حصص الملكية قيد الاستثمار العكسي (الاستثمار في حصص الملكية لمؤسسة الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر في حال مثلت أقل من ١٠٪ من مجموع رأس المال المساهم في مؤسسة الاستثمار المباشر) أو استثمارات الحافظة أو الاستثمارات الأخرى، لا يُسَّجل كنتيجة لإعادة استثمار الأرباح المحتجزة احتساب دخل مستحق الدفع للمالكين أو احتساب معاملات ناشئة في الحساب المالي. ومع ذلك، فإن الزيادة في قيمة الاستثمار العكسي، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى في حصص الملكية الناشئة عن تراكم الإيرادات المحتجزة تُبيَّن كفرق إعادة تقييم. ومصادر بيانات الإيرادات المحتجزة للاستثمار العكسي واستثمارات الحافظة يمكن أن تكون مماثلة لتلك المستخدمة في حالة الاستثمار المباشر (يرد وصفه في الفصل العشر) إذا كانت تنص أيضا على جمع البيانات عن استثمارات الحافظة. ومصادر البيانات للاستثمارات الأخرى في حصص الملكية محدودة (السجلات الإدارية مثلا) والقيم المتضمنة قد لا تكون كبيرة.

الآثار المترتبة على تداول الأدوات المسجلة بالقيم الاسمية في المراكز

٩–٩٦ تُقيم المراكز في الأدوات غير القابلة للتداول بالقيمة الاسمية، وهذه الأدوات هي القروض، والودائع، والحسابات الأخرى مستحقة القبض / الدفع. إلا أنه عند حدوث معاملات في هذه الأدوات، فإنها تُقيَّم بأسعار السوق، حيث تكون أسعار المعاملات أقل من القيم الاسمية غالبا، نظرا لأن أسعار السوق تأخذ في الحسبان احتمال التوقف عن السداد. ولمراعاة عدم الاتساق بين القيمة السوقية للمعاملات والقيمة الاسمية للمراكز، يُسجِّل البائع ضمن تغيرات الأسعار الأخرى، خلال الفترة التي يحدث فيها البيع، مبلغا مساويا للفرق بين القيمة الاسمية وقيمة المعاملة. ويسجل المشتري مبلغا مقابلا ضمن تغيرات الأسعار الأخرى. ويمكن الحصول على معلومات عن مثل هذه المعاملات من قاعدة بيانات للدين أو سجل للدين تحتفظ به السلطات أو من دفاتر الدائن / المدين.

الآثار المترتبة على معاملة الفائدة

٩–٩٧ أي مبالغ تنتج عن الربط بمؤشر ولا تُدرَج في الفائدة تُبوَّب ضمن فروق إعادة التقييم. ويمكن الحصول على معلومات من دفاتر المدين/الدائن.

التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية

٩–٩٨ التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية هي أي تغيرات في قيمة هذه الأصول لا تنتج عن معاملات أو إعادة التقييم. وغالبية هذه التغيرات غير شائعة أو متكررة الحدوث؛ وبالتالي قد يكون من الصعب تحديد مصادر للبيانات. ومع ذلك، إذا كانت القيمة كبيرة، يتعين بذل جهود لتحديد مصدر للبيانات. وترد الأمثلة الأربعة الأكثر شيوعا للتغيرات في حجم الأصول والخصوم المالية في الجدول ٩–٦.

الإلغاء والشطب

٩–٩٩ يحدث ذلك عندما يكون هناك تخفيض أو إلغاء للخصوم بطريقة أخرى غير السداد الطبيعي لها. على سبيل المثال، قد يعترف دائن ما بعدم إمكانية تحصيل مطالبة مالية بسبب الإفلاس أو بسبب عوامل أخرى وقد يستبعد

الجدول ٩-٦: أمثلة على التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية

-١	الإلغاء والشطب
-٢	تعديل التبويب
	(أ) القروض القابلة للتداول
	(ب) تغير الشروط التعاقدية
	(ج) المعاملات في الأصول الموجودة
	(د) تغير نوع الفئة
	(هـ) طرح سبائك الذهب للتداول أو سحبها من التداول
	(و) تعديل حسابات الذهب غير المخصصة
-٣	الأصول والخصوم المالية للأفراد والمؤسسات الأخرى التي تتغير إقامتها
-٤	التغيرات في احتياطيات التأمين، والمستحقات التعاقدية، ومخصصات نظم الضمانات الموحدة

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الدائن هذه المطالبة من ميزانيته العمومية. والاعتراف (من جانب الدائن) بعدم إمكانية التحصيل ينبغي قيده ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وينبغي كذلك استبعاد الخصم المقابل من الميزانية العمومية للمدين.[٢٦] وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر، إذا ما ثبت عدم نجاح استكشاف الموارد الطبيعية (آبار نفط جافة مثلا) وترتب على ذلك إغلاق مؤسسة الاستثمار المباشر الافتراضية، يتعين على الاقتصادين المعنيين قيد تعديل سالب للقيمة المتبقية من المؤسسة باعتباره شطب.

٩-١٠٠ وبالنسبة لمصادر البيانات، إذا كانت عملية الشطب كبيرة، قد تظهر في الكشوف المالية للدائن (على سبيل المثال، البنك أو المستثمر المباشر) أو المدين. وإذا كان لدى اقتصاد ما سجل للقروض الخارجية المتلقاة أو المقدمة وتم شطب أحد القروض، هذه المعلومات يمكن أن تكون متاحة للقائم بإعداد البيانات. ويمكن كذلك الحصول على المعلومات من خلال الإبلاغ المباشر من جانب الشركات المعنية.

تعديل التبويب

٩-١٠١ يجب إجراء قيد بتعديل التبويب عند تغير سمات أو حالة أصل أو خصم مالي دون حدوث معاملة عبر الحدود.

[٢٦] لمزيد من التفاصيل، راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرات من ٩-٨ إلى ٩-١٢.

القروض القابلة للتداول

٩-١٠٢ القروض التي أصبحت قابلة للتداول من مالك إلى آخر يعدل تبويبها من قروض إلى سندات دين في ظروف معينة.[٢٧] ومن خلال تعديل التبويب، تحذف القيمة الاسمية للقرض القديم وتُضاف القيمة السوقية للورقة المالية الجديدة. وبالتالي، قد تختلف قيمتا الأداتين اللتين تم تعديل تبويبهما. وإذا كان المقدار كبيرا، قد يعلم مُعدو البيانات بهذا التعديل في التبويب من خلال الإبلاغ المباشر من جانب الشركات أو من نظام لجمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة.

تغير الشروط التعاقدية

٩-١٠٣ قد تنص الشروط الأصلية في عقد ما على تغير أجل الاستحقاق وسعر الفائدة نتيجة حدث معين، مثل التوقف عن السداد أو انخفاض التصنيف الائتماني، وهو الأمر الذي يقتضي تعديل التبويب.[٢٨] وإذا كانت الأداة المعنية ورقة مالية، فإن تغير أجل الاستحقاق وسعر الفائدة يمكن قيده في قاعدة بيانات للأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة. وإذا كانت الأداة قرض ما، يمكن الحصول على المعلومات من سجل للقروض الخارجية. أو بدلا من ذلك يمكن الحصول على المعلومات من خلال مسح للمؤسسات يجمع معلومات على أساس كل قرض على حدة.

المعاملات في الأصول الموجودة

٩-١٠٤ يمكن أن تؤدي المعاملات في الأصول الموجودة إلى تغيير تكوين الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي. فعندما يبيع مقيم في أحد القطاعات المؤسسية (شركة إيداع مثلا) إلى مقيم في قطاع مؤسسي آخر (شركة غير مالية مثلا) أداة مالية (ورقة مالية مثلا) صادرة عن غير مقيم، يتم تغيير تكوين الأصول حسب القطاع في وضع الاستثمار الدولي بواسطة قيد لتعديل التبويب. غير أنه من حيث مصدر البيانات، فإن المعلومات المتوفرة حول المعاملات في المطالبات التي تشكل أصولا خارجية قد لا تسمح بتحديد هوية طرفي المعاملة. ومعنى ذلك، أنه قد يتعذر على مُعدي البيانات التأكد مما إذا كان أحد المقيمين الذي اقتنى أو تخلى عن مطالبة على غير مقيم قد أجرى

[٢٧] لإجراء هذا التعديل في التبويب، ينبغي وجود دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوية، بما في ذلك وجود صانعي السوق، وتواتر تسعير الأداة كما يستدل عليه من الفروق بين سعري الشراء والبيع (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٥-٤٥).

[٢٨] وفي المقابل، فإن التغير في الشروط نتيجة إعادة تفاوض الأطراف يعتبر معاملة، وبالتالي يقيد في الحساب المالي كسداد للأداة القديمة وإصدار لأداة جديدة (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٩-١٥).

المعاملة مع مقيم آخر أو مع غير مقيم، أو ما إذا كان غير مقيم قد تعامل مع غير مقيم آخر أو مع مقيم. وقاعدة بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة التي توفر معلومات عن الحائز قد تزود مُعدي البيانات بالمعلومات المطلوبة.

التغيرات في نوع الفئة

٩–١٠٥ قد يتغير نوع الفئة بتغير العلاقة بين الأطراف أو تغير سيولة الأصول. فمثلا، إذا تغيرت العلاقة بين الأطراف من استثمارات في حافظات الأوراق المالية لتصبح علاقة استثمار مباشر (أو العكس) نتيجة قيام المستثمر باقتناء (بيع) حيازات حصص الملكية وبالتالي تنطبق عليه صفة المستثمر المباشر (مستثمر حافظات الأوراق المالية)، حيث يُعدَّل تبويب الحيازات السابقة من حيازات استثمارات الحافظة (استثمار مباشر) لتصبح استثمارا مباشرا (استثمارا في حافظات الأوراق المالية). وينبغي أن يتمكن مُعدو البيانات من استخدام المعلومات التي يقدمها المستثمر في مسوح المؤسسات كمصدر بيانات لهذا التعديل في التبويب. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون الإيضاحات المتممة للكشوف المالية مصدرا لتحديد التغيرات في حصص الملكية في الشركات غير المقيمة.

طرح سبائك الذهب للتداول وسحبها من التداول

٩–١٠٦ سبائك الذهب يمكن أن تكون أصلا ماليا (ذهبا نقديا) أو سلعة (ذهبا غير نقدي)، حسب الحائز والدافع للحيازة. ويعد طرح سبائك الذهب للتداول تعديلا في تبويب سبائك الذهب من ذهب غير نقدي إلى ذهب نقدي. ويعد طرح سبائك الذهب للتداول تعديلا في تبويب الذهب من ذهب غير نقدي إلى ذهب نقدي. ويعد سحب سبائك الذهب من التداول تعديلا في تبويب سبائك الذهب من ذهب نقدي إلى ذهب غير نقدي. على سبيل المثال، عند قيام سلطة نقدية بشراء سبائك ذهب من غير مقيم لا يعد سلطة نقدية أو منظمة مالية دولية، تقيد هذه المعاملة ضمن الذهب غير النقدي في حساب السلع والخدمات. ويتم طرح سبائك الذهب للتداول بعد هذه المعاملة مباشرة ويسجل ذلك في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم لدى السلطة النقدية.[٢٩] وينبغي أن يتمكن مُعدو البيانات من جمع هذه المعلومات مباشرةً من السلطات النقدية.

تعديل تبويب حسابات الذهب غير المخصصة

٩–١٠٧ تُبوَّب حسابات الذهب غير المخصصة تحت بند العملة والودائع ما لم تتم حيازتها من جانب السلطات النقدية كجزء من الأصول الاحتياطية. وإذا اقتنت سلطة نقدية حساب ذهب غير مخصص لتبويبه كأصول احتياطية، يُسجَّل أولا كمعاملة في الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع. بعد ذلك يُعدل تبويبه إلى ذهب نقدي (حسابات الذهب غير المخصصة) في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. وينبغي أن يتمكن مُعدو البيانات من جمع هذه المعلومات مباشرةً من السلطات النقدية وشركات الإيداع الأخرى.

الأصول والخصوم المالية للأفراد والكيانات الأخرى التي تتغير إقامتها

٩–١٠٨ عند قيام الأفراد والكيانات الأخرى بتغيير اقتصاد الإقامة، تُضاف أصولهم وخصومهم المالية الموجودة أو تُستبعد من وضع الاستثمار الدولي من خلال تعديل في التبويب، وليس عن طريق احتساب معاملات في ميزان المدفوعات. وتُطبَّق معاملة تغير الإقامة على كافة الأصول والخصوم المالية، وليس فقط على تلك التي تنتقل إلى اقتصاد الإقامة الجديد. على سبيل المثال، إذا انتقل مقيم في الاقتصاد ألف ليصبح مقيما في الاقتصاد باء واحتفظ بحسابه المصرفي في الاقتصاد ألف، يتم قيد ذلك في وضع الاستثمار الدولي للاقتصاد ألف كزيادة في الخصوم المستحقة لغير المقيمين (العملة والودائع—شركات الإيداع الأخرى) من خلال تعديل في التبويب وليس كمعاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرد الذي يغير إقامته قد يحتفظ بعقاره في الاقتصاد ألف، وهو ما يقيد كزيادة في خصوم الاستثمار المباشر في الاقتصاد ألف أيضا من خلال تعديل في التبويب.

٩–١٠٩ وإذا كانت شركات الإيداع في الاقتصاد ألف تحتفظ بمعلومات في قواعد البيانات لديها توضح اقتصاد إقامة المودِع، يمكن استخدامها كمصدر بيانات لإعداد هذه المعلومات. وكذلك، إذا كان الاقتصاد ألف يحتفظ بسجل للعقارات المملوكة لغير مقيمين ويراقب هذا السجل لرصد أي تغييرات في الإقامة، قد يتمكن مُعدو البيانات الاطلاع على هذا السجل كمصدر للبيانات. ويمكن الحصول على معلومات عن هذا النوع من التعديل في التبويب من خلال مسح للأسر المعيشية.

٩–١١٠ وفي الحالة الاستثنائية التي تتغير فيها إقامة الشركة (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٤–١٦٧)، يُعامَل تغير إقامة مالك الأصول والخصوم المالية باعتباره تعديلا في التبويب، بنفس الطريقة التي يُعامَل بها تغير إقامة الأفراد. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال مسح للمؤسسات.

[٢٩] يمكن الاطلاع على أمثلة أخرى حول طرح سبائك الذهب للتداول وسحبها من التداول في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٩–١٨.

احتياطيات التأمين، والمستحقات التقاعدية، ومخصصات نظم الضمان الموحدة

٩–١١١ يمكن أن ينشأ عن تغير الافتراضات التي يقوم عليها النموذج المتبع تغيرات أخرى في حجم احتياطيات التأمين، والمستحقات التقاعدية، ومخصصات نظم الضمانات الموحدة. وبالنسبة للتأمين الادخاري، تتحدد العلاقة بين الأقساط والمزايا عادة عند إبرام العقد، أخذا في الحسبان توقعات الوفيات المتاحة في ذلك الوقت. وسوف تؤثر أي تغيرات لاحقة على الخصوم المستحقة على جهة التأمين الادخاري تجاه المستفيد، مع ما يترتب على ذلك من تغيرات في المخصصات المسجلة ضمن التغيرات الأخرى في الأحجام. ويمكن لمؤسسات التأمين أن تكون مصدرا للبيانات لهذا البند إن كان كبيرا.

التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية وبيان المطابقة

٩–١١٢ عادة ما ترتبط قيود التغيرات الأخرى في بيان المطابقة بالتغيرات في حجم (وليس إعادة التقييم) الأصول والخصوم المالية. وينبغي لهذه القيود أن تخضع لمزيد من التدقيق لأنها يمكن أن تعكس شطبا للدين أو تفعيلا للضمانات (أو بشكل غير صحيح، إعفاء من الدين، والذي يتعين قيده كمعاملة).

٩–١١٣ ويمكن استخدام معلومات خارجية للتحقق من جودة بنود المطابقة في بيان المطابقة:

- إذا كان سعر صرف العملة المحلية في تزايد (انخفاض) مقابل العملات الأخرى، عندئذ فإن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤدي بوجه عام إلى خفض (زيادة) قيمة الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية.
- إذا كانت مؤشرات الأسهم المحلية في تزايد (انخفاض)، مما يعكس الزيادة العامة في قيمة الأسهم، عندئذ سوف تؤدي تغيرات الأسعار إلى زيادة (انخفاض) قيمة الخصوم من حصص الملكية الخارجية، وهو ما ينطبق أيضا على مؤشرات الأسهم العالمية وقيمة الأصول من حصص الملكية الخارجية.
- إذا كانت أسعار الفائدة المحلية في تزايد (انخفاض)، عندئذ فإن السعر السوقي لخصوم سندات الدين المتداولة (بقدر ما تغلب على تلك الخصوم الإصدارات المحلية المحررة بالعملة المحلية) سوف يؤدي إلى انخفاض (زيادة) قيمة الخصوم الخارجية.
- طالما أن حصص الملكية المحلية صادرة بالعملة المحلية، فإن تأثير سعر الصرف على هذه الخصوم سيكون صفرا.
- وبحكم التعريف، فإن تغيرات أسعار أدوات دين الاستثمارات الأخرى سيكون صفرا فيما عدا في حالات استثنائية تُتداول فيها هذه الأدوات بقيمة مختلفة عن القيمة الاسمية.



١٠ الحساب المالي

مقدمة

١٠-١ يُسجِّل الحساب المالي المعاملات في الأصول والخصوم المالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويحدد هذا الفصل مصادر البيانات التي يمكن استخدامها لإعداد تقديرات معاملات الحساب المالي،[١] ويناقش قضايا إعداد البيانات فضلا عن الأساليب المختلفة التي يمكن استخدامها في حالة عدم توافر البيانات المصدرية أو وجود قصور في تلك البيانات.[٢]

١٠-٢ ويُقسَّم الحساب المالي حسب الفئات الوظيفية وفئات الأدوات. ويُنظِّم هذا الفصل وفقا للفئات الوظيفية الخمسة للاستثمار المستخدمة في الحسابات الدولية: الاستثمار المباشر، استثمار الحافظة، المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية. وتستند هذه الفئات الوظيفية إلى تبويبات الأدوات المالية، ولكن مع إضافة بُعد آخر يأخذ في الحسبان بعض جوانب العلاقة بين الأطراف المَعنية والدافع إلى الاستثمار.[٣]

الاستثمار المباشر[٤]

المفهوم ونطاق التغطية

١٠-٣ الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود من جانب مقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وبالإضافة الى توفير الأموال، فإن المستثمر المباشر قد يقدم مساهمات إضافية كالخبرة الفنية والابتكار والتكنولوجيا والخدمات الإدارية والتسويقية. وإلى جانب ما ينطوي عليه الاستثمار المباشر من استحواذ حصص ملكية منشئة للسيطرة أو النفوذ فإنه يشمل كذلك الاستثمار المصاحب لهذه العلاقة، بما في ذلك الاستثمار في المؤسسات الخاضعة لنفوذ أو سيطرة مؤسسة أخرى على نحو غير مباشر، والاستثمار في المؤسسات الزميلة، وفي الديون، والاستثمار العكسي. ويقدم الملحق ٤ من هذا المرشد مبادئ إرشادية بشأن إعداد إحصاءات الاستثمار المباشر ويناقش معالجة المؤسسات الزميلة، وتحديد المؤسسات الأم صاحبة السيطرة النهائية، والقضايا المتعلقة بالوحدات الإحصائية. ويتضمن الملحق ٨ استمارة نموذجية لجمع البيانات من الشركات. ويتضمن الإطار ١٠-١ مبادئ إرشادية بشأن ترتيبات تقاسم الإنتاج التي أصبحت واحدة من القنوات المهمة لتدفقات الاستثمار، خاصة في الصناعات الاستخراجية.

١٠-٤ وفي بعض الحالات تعمل المؤسسات كعملية واحدة متسقة عبر أكثر من إقليم اقتصادي، وذلك عادة في حالة الأنشطة العابرة للحدود مثل خطوط الطيران، وخطوط الشحن، وأنظمة توليد الكهرباء من المساقط المائية على الأنهار الفاصلة بين الدول، وخطوط الأنابيب، والجسور، والأنفاق، والكابلات تحت سطح البحر. وإن أمكن، ينبغي تحديد فروع مستقلة في كل اقتصاد (راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرات من ٤-٢٦ إلى ٤-٣٣). وإذا تعذر ذلك لأن النشاط يجري كعملية واحدة بحيث لا يمكن إمساك حسابات منفصلة، من الضروري تقسيم مجموع عمليات المؤسسة بالتناسب بين فرادى الأقاليم الاقتصادية. وينبغي أن يستند العامل المستخدم في التقسيم التناسبي إلى ما يتوفر من معلومات تعكس المساهمات في العمليات الفعلية. وتتضمن الفقرات ٨-٦٨ إلى ٨-٧٠ مزيدا من المبادئ التوجيهية.

١٠-٥ ويتم استخدام نفس مفهوم الاستثمار المباشر المستخدم في الطبعة الرابعة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

دوافع الاستثمار المباشر

١٠-٦ المزايا التي يتوقع المستثمرون المباشرون اكتسابها من قدرتها على إبداء الرأي في إدارة المؤسسة تختلف عن تلك التي يحصل عليها مستثمرو حافظات الأوراق المالية الذين لا يستطيعون ممارسة تأثير كبير على المؤسسات التي يستثمرون فيها. فمن وجهة نظر

---

[١] راجع أيضا الفصل التاسع من المرشد.

[٢] يناقش هذا الفصل اشتقاق بيانات المعاملات من بيانات المراكز. وتحدد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية: مصادر البيانات وأساليب الإعداد أساليب اشتقاق بيانات المراكز ربع السنوية من بيانات المعاملات ربع السنوية.

[٣] راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفصل السادس، الجدول ٦-١، للاطلاع على الصلات بين تبويب الأصول المالية والفئات الوظيفية.

[٤] راجع الملحق ٤.

الإطار ١٠–١: ترتيبات تقاسم الإنتاج والاستثمار المباشر

ترتيبات تقاسم الإنتاج هي ترتيبات يتم إبرامها بين حكومة ما (تنوب عن الدولة بصفتها مالك الموارد المعدنية) والمستثمرين ويتم بموجبها تنظيم حقوق الاستكشاف والإنتاج. وتهدف هذه العقود إلى توفير نظام قانوني وضريبي واضح وهي متعارف عليها في النظم القانونية الدولية. وفي حين تتفاوت نماذج ترتيبات تقاسم الإنتاج من اقتصاد لآخر، إلا أنها عادة ما تتضمن العناصر التالية: (١) قيام المستثمر أو الشركة المُشغلة بدفع إتاوات إلى الحكومة؛ (٢) يتلقى المستثمرين إيرادات الإنتاج لتغطية المصروفات؛ (٣) يُقسَّم «إنتاج الربح» بين الحكومة، والشركة المُشغِّلة، والمستثمرين على أساس صيغة يتم التفاوض عليها تأخذ في الاعتبار خصائص المشروع (عادة ما يتم إدراج معدل متحرك للتعامل مع تأثير التغيرات في السعر العالمي للسلعة)؛ و(٤) تدفع الشركة المُشغِلة و/أو المستثمرون ضرائب على نصيبها/نصيبهم من أرباح الإنتاج.[١]

وفي بعض الاقتصادات، لا تقيد ترتيبات تقاسم الإنتاج كمؤسسات قانونية في الاقتصاد المُضيف وتستخدم مبادئ محاسبية خاصة، وتتحمل الأطراف الرئيسية في العقد التزامات محدودة فيما يتعلق بالإبلاغ الإحصائي. وقد تتولى الإشراف على تنفيذ الترتيبات هيئة حكومية تدير مصالح الحكومة في ترتيبات تقاسم الإنتاج؛ إلا أنها لأغراض إحصائية قد لا تكون الشركة المُشغِلة. بالإضافة إلى ذلك، في بعض الاقتصادات تتسم معلومات ترتيبات تقاسم الإنتاج بالسرية. وفيما يلي إرشادات عامة حول تطويع المبادئ التوجيهية القائمة على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) لتحديد طبيعة المعاملات والمراكز عبر الحدود في سياق ترتيبات تقاسم الإنتاج.

وكنقطة انطلاق، ينبغي لمعدي البيانات أولا تحديد الشركة المُشغِلة، ثم إثبات وجود علاقة استثمار مباشر بين الشركة المُشغِلة ومالكها الأجنبي (ملاكها الأجانب)، بافتراض استيفاء متطلبات الاستثمار المباشر (توقع الإنتاج على نطاق كبير وما إلى ذلك). وكما هو مذكور آنفا، فإن الهيئة الحكومية المنوط بها إدارة مصالح الدولة في ترتيبات تقاسم الإنتاج (والتي قد تتضمن اتحادات شركات مختلفة عبر مواقع مختلفة) قد لا تكون هي الشركة المُشغِلة. وعندئذ سوف يتعين على معدي البيانات إنشاء وحدة إنتاجية صورية لكل ترتيب من ترتيبات تقاسم الإنتاج؛ وقد يتم تحديد هذه الوحدة كفرع عندما يكون لدى الوحدة غير المقيمة عمليات ضخمة على مدى فترة زمنية طويلة في الإقليم المُضيف، ولكن دون تأسيس شركة قانونية مستقلة لتلك العمليات. ويمثل كل فرع مؤسسة استثمار مباشر.

وفي الحالة التي تتألف فيها الأطراف المتعاقدة في أحد ترتيبات تقاسم الإنتاج من مستثمر أجنبي واحد والحكومة، فإن الأول هو المستثمر المباشر. ولكن عندما يكون هناك عدد من المستثمرين الأجانب (كجزء من اتحاد شركات)، فإن تحديد طبيعة علاقات الاستثمار من المرجح أن ينطوي على تحديات في ظل غياب الإفصاح الكامل بشأن بنود وشروط ترتيبات تقاسم الإنتاج. وقد تحدد هذه الترتيبات حقوق الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بحصص المشاركة التي ترتبط عادة بحصص في ذلك القسم من الإنتاج المخصص لربح المستثمرين (الأرباح). وحصص المشاركة هذه، من وجهة النظر الإحصائية، لا توفر المعايير اللازمة لتحديد علاقة الاستثمار المباشر. فالمستثمر الذي لديه مسؤوليات واضحة لتشغيل الوحدة الإنتاجية (الفرع) ينبغي اعتباره المستثمر المباشر للأغراض الإحصائية.

وقد تحدد عقود ترتيبات تقاسم الإنتاج أيضا الترتيبات المرتبطة بتأجير الموارد، والتي يقوم بموجبها المستثمرون غير المقيمين بأداء مدفوعات للحكومة للحصول على حقوق التعدين (للتنقيب والاستخراج) خلال فترة محدودة. وللأغراض الإحصائية، ينبغي النظر إلى المتعاقدين الأجانب (اتحاد الشركات) على أنهم قد حصلوا على إيجار يعد بمثابة تصريح لاستخدام الموارد الطبيعية التي لا تُسجَّل كملكية خالصة لهذه الموارد. وباستثناء نصيب المستثمر المباشر، يُسجَّل هذا الاقتناء كقيد مدين في الحساب الرأسمالي تحت بند اقتناء الأصول غير المنتَجة غير المالية والتصرف فيها. وتُسجَّل حصة المستثمر المباشر في الحساب المالي تحت بند الاستثمار المباشر، وحصص الملكية، وأسهم صناديق الاستثمار. وتقوم الأطراف الأجنبية في اتحاد الشركات (غير المقيمة) بدورها بإتاحة حقوق التعدين هذه للشركة المُشغِلة، وتتقاضى إيجارا يُسجَّل كقيد دائن في حساب الدخل الأولي للمتلقي (الدخل الأولي الآخر، الإيجار).

غير أنه قد تنشأ حالات تقوم فيها الحكومات ببيع أحد الموارد، وهو ما يكون مثبتا بتنازل الحكومة عن كافة الحقوق في هذا المورد لوحدة أخرى (مثل البيع المباشر، أو بموجب عقد تأجير طويلة الأجل تتنازل خلاله الحكومة عن كافة حقوقها في الموارد ويتوقع أن يتم استخراج الموارد بالكامل من الأرض). وباستثناءات محدودة (راجع الفقرة ٤–٥(هـ) من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة)، يحق فقط للوحدات المقيمة امتلاك الموارد المعدنية؛ وبناء عليه سوف يتعين إنشاء وحدات مقيمة صورية، على أن تصبح الأطراف الأجنبية مستثمرين مباشرين في مؤسسة استثمار مباشر مختلفة عن الشركة المُشغِلة. وفي هذه الحالة، تُسجَّل المدفوعات المسددة لاقتناء الموارد في الحساب المالي تحت بند الاستثمار المباشر، وحصص الملكية، وأسهم صناديق الاستثمار. وأي معاملات لاحقة بين مؤسسات الاستثمار المباشر و/أو بين أي من هذه المؤسسات والحكومة تعد معاملات بين مقيمين، وبالتالي لا تُدرَج في ميزان المدفوعات.

وفيما يتعلق بالتدفقات بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، فإن تحديد كيفية تنظيم اتفاق تقاسم الإنتاج يمثل نقطة انطلاق لتحديد المعاملات المحتملة. وتتمثل أطراف العقد المقيمة في الحكومة أو الهيئة التي تنوب عنها. وسوف تحصل هذه الأطراف على نصيبها من إيرادات التعدين (أو حصة من الإنتاج) يمثل استرداد التكلفة التي تكبدتها والدخل من استثماراتها. ويمكن أيضا دفع إتاوات للحكومة. وهذه تمثل معاملات بين

الإطار ١٠-١: ترتيبات تقاسم الإنتاج والاستثمار المباشر (تتمة)

مقيمين. وسوف يتلقى المستثمر المباشر مدفوعات تمثل استردادا لاستثماره الرأسمالي (سوف يقلل هذا من خصوم الاستثمار المباشر في الاقتصاد المبلِّغ)، ودخل الاستثمار المباشر الذي يُطلق عليه في بعض الأحيان «نفط التكلفة» و «نفط الربح»، على التوالي، في اتفاقات تقاسم الإنتاج.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يقوم اتحاد الشركات الأجنبي أيضا بإتاحة موارد مالية للشركة المُشغِلة، وسوف يتقاضى أيضا دخلا مقابل إتاحة الأداة المالية المطلوبة (مثلا، القروض، والائتمان والسُلَف التجارية، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع). وقد يوفر اتحاد الشركات أيضا خدمات وعقود إيجار تشغيلي للشركة المُشغِلة. وهذه ينبغي اعتبارها معاملات مدرجة في ميزان المدفوعات، وتُصنَّف تمشيا مع المبادئ التوجيهية لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي –الطبعة السادسة لهذه العناصر.

ونظرا للتحديات التي تنطوي عليها عملية جمع البيانات، يمكن لمعدي البيانات وضع حلول بديلة لتقدير معاملات ميزان المدفوعات، بما في ذلك إعداد كشوف الدخل لمؤسسة الاستثمار المباشر باستخدام المعلومات المتاحة مثل إيرادات التصدير، والإتاوات، والضرائب المدفوعة للحكومة، والقواعد المعيارية للصناعة فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط وهوامش الربح.[٢] ولا يزال اشتقاق المعاملات والمراكز الخارجية يمثل تحديا، لأسباب ليس أقلها عدم وجود كشوف دخل وميزانيات عمومية شاملة للشركات المُشغِلة في العادة. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون هناك دورة سداد قصيرة للائتمانات والسُلَف التجارية المقدمة للشركة المُشغِلة؛ والتي جرت العادة أن يتم تسويتها من خلال معاملات يتم تنفيذها خارج النظام المصرفي المحلي، في الغالب بواسطة اتحادات الشركات (التي تميل إلى الاضطلاع بدور وكلاء التسويق) التي تعمل على استرداد التزامات الدين القائمة من إيرادات التصدير.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يهدف هذا الإطار إلى توفير توجيهات إرشادية معنية بتحديد معاملات ومراكز الاستثمار المباشر في سياق ترتيبات تقاسم الإنتاج النموذجية، وليس المقصود منه أن يغطي الأنواع الأعم من الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر الحدود. وللاطلاع على مناقشة حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، راجع إحصاءات دين القطاع العام، مرشد لمعديها ومستخدميها (٢٠١١)، الفقرات من ٤-١١٩ إلى ٤-١٢٦، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، الملحق ٤، القسم ج. ويتم تناول عقود الاستئجار، والتراخيص، والتصاريح، والعقود الأخرى بالمناقشة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، الملحق ٤، القسم ب.

[٢] ويشكل تقرير بنك روسيا المركزي مثالا على وضع النماذج الإحصائية للآلية المالية لترتيبات تقاسم الإنتاج. راجع: *Production Sharing Agreements: Paper by the Central Bank of Russia Presented to the Twenty-Fourth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics , Moscow, Russia (October 24–26, 2011) available at www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2011/11-17.pdf.*

المستثمرين المباشرين، غالبا ما تكون مؤسسات الاستثمار المباشر وحدات في عمليات متعددة الجنسيات، وتعتمد ربحيتها الكلية على المزايا التي تكتسبها من خلال استغلال الموارد المتاحة لكل وحدة في السلسلة بسبل من شأنها تحسين تضافر السلسلة. على سبيل المثال، قد يتمكن المستثمرون المباشرون من الحصول على موارد أو دخول أسواق غير متاحة لهم. وقد يستطيعون أيضا زيادة ربحية المؤسسة وقيمتها من خلال توفير مهارات الإدارة وغيرها من الخبرات. ومن ثم، فإنهم في وضع يؤهلهم لاستخلاص مزايا بالإضافة الى الدخل الذي قد يتحقق بدون مشاركتهم في رأس المال المستثمَر. وفي المقابل، يُعنَى المستثمرون في حافظات الأوراق المالية في المقام الأول بالعائد على رأس المال واحتمالية ارتفاع القيمة السوقية لاستثمارهم، وعادة ما يقيِّمون آفاق كل وحدة مستقلة بشكل منفصل والتي قد يستثمرون فيها وغالبا ما يصفون إستثمارهم مع تغير هذه الآفاق.

تعريف علاقات الاستثمار المباشر

١٠-٧ المستثمر المباشر هو مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما حصلت، بشكل مباشر أو غير مباشر، على ١٠٪ على الأقل من القوة التصويتية في شركة مقيمة في اقتصاد آخر. والمستثمر المباشر قد يكون فردا؛ أو شركة خاصة أو عامة مساهمة أو غير مساهمة؛ أو مجموعة مرتبطة من الأفراد أو الشركات؛ أو حكومة أو هيئة حكومية؛ أو منظمة أخرى تمتلك مؤسسة استثمار مباشر في اقتصاد بخلاف ذلك الذي يقيم فيه المستثمر المباشر. ومؤسسة الاستثمار المباشر هي مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما وتخضع لسيطرة مستثمر مباشر أو درجة كبيرة من نفوذه. ويحدد دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) السيطرة والنفوذ الكبير من خلال اثنين من الأبعاد: (١) علاقات الاستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة؛ (٢) علاقات الاستثمار المباشر ذي الملكية غير المباشرة من خلال سلاسل السيطرة والنفوذ الكبير. وتنشأ علاقات الاستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة عندما يمتلك مستثمر مباشر بصورة مباشرة حصص ملكية تؤهله للحصول على ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الاستثمار المباشر (في حالة الشركات المساهمة)؛ أو ما يُعادلها (في حالة الشركات غير المساهمة). وتتألف مؤسسات الاستثمار المباشر من مؤسسات مساهمة ومؤسسات غير مساهمة مملوكة بنسبة تزيد عن ٥٠٪، وبالتالي يتمتع المستثمر المباشر بسيطرة

عليها (مؤسسات تابعة للمستثمر المباشر)، ومؤسسات مملوكة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٥٠٪، وبالتالي يتمتع المستثمر المباشر بدرجة عالية من النفوذ عليها (المؤسسات المرتبطة).

١٠–٨ وتمتد علاقة الاستثمار المباشر بصورة غير مباشرة من خلال سلاسل الملكية لتشمل المؤسسات التابعة لمؤسسات الاستثمار المباشر، والمؤسسات التابعة والمرتبطة للمؤسسات التابعة، والمؤسسات المرتبطة والتابعة للمؤسسات المرتبطة. وتُستَبعد المؤسسات المرتبطة المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لشركة مرتبطة أخرى. وتتضمن هذه العلاقة أيضا مؤسسات الاستثمار المباشر في الاقتصادات المختلفة التي لديها مستثمر مباشر مشترك ولكنها ليست في علاقة استثمار مباشر مع بعضها البعض. وهذه المؤسسات يُطلَق عليها المؤسسات الزميلة.

١٠–٩ يعد إطار علاقات الاستثمار المباشر منهجا عاما لتعريف وتحديد حجم ونوع علاقات الاستثمار المباشر. وبعبارة أخرى، يسمح هذا الإطار لمعدي البيانات بتحديد تعداد المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار المباشر التي ينبغي إدراجها في إحصاءات الاستثمار المباشر لأي شركة. وبالنسبة لاقتصاد قائم بإعداد البيانات، يحدد إطار علاقات الاستثمار المباشر كل المؤسسات المرتبطة بمؤسسة بعينها سواء مستثمرين مباشرين ذوي ملكية مباشرة أو غير مباشرة أو مؤسسات استثمار مباشر أو كليهما معا. على سبيل المثال، داخل مجموعة متعددة الجنسيات، يمكن لمؤسسة الاستثمار المباشر ذاتها أن تمتلك ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية لمؤسسة غير مقيمة أخرى، وفي مثل هذه الحالة تكون مؤسسة الاستثمار المباشر بذاتها مستثمرا مباشرا في مؤسسة استثمار مباشر أخرى. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هناك علاقة استثمار مباشر بين المؤسسة الأخرى والمؤسسة الأصلية؟

١٠–١٠ وثمة مناقشة مستفيضة حول إطار علاقات الاستثمار المباشر في الطبعة الرابعة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الفصل ٣ والملحق ٤. وثمة أيضا مناقشة في الفصل السادس من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

المؤسسات الزميلة

١٠–١١ المؤسسات الزميلة هي شركات مقيمة في اقتصادات مختلفة، وداخلة في علاقة استثمار مباشر فيما بينها (أي لديها مستثمر مباشر مشترك ذي ملكية مباشرة أو غير مباشرة)، ولكن أيا منهما ليس مستثمرا مباشرا في الآخر.

١٠–١٢ وليس مستغربا أن تكون هناك مراكز ومعاملات مالية بين المؤسسات الزميلة، خاصة في الحالات التي تقوم فيها إحدى المؤسسات الزميلة بتقديم خدمات مالية لمجموعة الاستثمار المباشر الموسعة. وتعد المراكز بين المؤسسات الزميلة مراكز استثمار مباشر (عادة ديون ولكن مع ملاحظة الاستبعاد المعتاد لمراكز الدين بين بعض جهات الوساطة المالية المنتسبة من الاستثمار المباشر؛ راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرة ٦–٢٨). وإذا كانت حيازة الأسهم بين الشركات توفر قوة تصويتية تبلغ ١٠٪ أو أكثر، فإن إحدى الشركات تكون مستثمرا مباشرا في الأخرى ولا يعتبران مؤسسات زميلة.

جهات الوساطة المالية المنتسبة المختارة

١٠–١٣ إن مراكز الأصول والخصوم فيما بين الشركات بين نوعين مختارين من جهات الوساطة المالية المنتسبة، بما في ذلك الكيانات ذات الغرض الخاص، المشتغلة أساسا في الوساطة المالية، والمسجلة تحت بند الاستثمار المباشر تقتصر على حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، بما في ذلك إعادة استثمار الأرباح.[٥] ولهذا الغرض، فإن جهات الوساطة المالية التي تعمل في توفير خدمات الوساطة المالية تشتمل على تلك الشركات وأشباه الشركات التي تندرج تحت القطاعات الفرعية التالية: (١) شركات تلقي الودائع (كل من البنك المركزي وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي)؛ (٢) وصناديق الاستثمار؛ (٣) وجهات الوساطة المالية الأخرى، باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد. ولا يتم تبويب الدين بين جهات الوساطة المالية هذه كاستثمار مباشر لأنه لا يعتبر مرتبطا ارتباطا قويا بعلاقة الاستثمار المباشر.

١٠–١٤ تستثمر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية (كالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير) في شركات في قطاعات مختلفة في اقتصاد ما. وفي الحالات التي تستثمر فيها تلك المؤسسات في جهات وساطة مالية، تُستبعد تدفقات الدين بين الوحدتين من الاستثمار المباشر. أما دين الاستثمار المباشر بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والشركات غير المشاركة في أنشطة الوساطة المالية فيُدرَج ضمن الاستثمار المباشر، بافتراض استيفاء معايير تعريف علاقات الاستثمار المباشر.

صناديق الاستثمار

١٠–١٥ زادت صناديق الاستثمار الجماعية (أو المجمعة) من حيث الأهمية في أسواق الأسهم العالمية، ويتم ترويجها لتحقيق مجموعة كبيرة من أغراض الاستثمار التي تستهدف إما مناطق جغرافية معينة (الأسواق الصاعدة على سبيل المثال) أو قطاعات صناعية بعينها (كالتكنولوجيا مثلا). وهذه الصناديق تُصدر أسهما يُطلَق عليها أسهم صناديق الاستثمار في حالة استخدام هيكل شركات أو وحدات في حالة استخدام هيكل صناديق استئمانية. ويتم تناول السمات الأساسية لصناديق الاستثمار هذه بالنقاش في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، تحت فئة صناديق سوق المال (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٤–٧٣)، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار

[٥] يجب على كلا الطرفين المنتسبين أن يكونا أحد الأنواع المختارة من الشركات المالية، ولكن لا يلزم أن يكونا من نفس النوع.

الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٤–٧٤). وإذا كانت هذه الأسهم أو الوحدات في حيازة مستثمرين مباشرين، فإن المعاملات والمراكز المرتبطة تُسجَّل ضمن حصص ملكية الاستثمار المباشر.[٦]

١٠–١٦ وقد تعمل هذه الصناديق أيضا من خلال وحدات مؤسسية توصف بالكيانات ذات الغرض الخاص أو منشأة ذات غرض خاص.[٧] وهذه الكيانات غالبا ما تكون مقيمة في إقليم غير إقليم مالكها، وقد يعمل بها عدد قليل من الموظفين، إن وجد، وقد يكون وجودها المادي محدودا أو لا يكون لها وجود مادي قط. ويشير دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) إلى أن هذه الكيانات تُعامل دائما كوحدات مؤسسية مستقلة إذا كانت مقيمة في إقليم مختلف عن إقليم مالكيها (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٤–٥١).

تقييم مراكز ومعاملات الاستثمار المباشر[٨]

١٠–١٧ يوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) باستخدام القيم السوقية لتقييم التدفقات المالية، ومعاملات الدخل، والمراكز للاستثمار المباشر. وهذه التوصية متسقة مع مبادئ التقييم الموصَى بها لتسجيل القيود الأخرى في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتستند التوصية المتعلقة بتقييم الاستثمار المباشر إلى سببين رئيسيين. أولا، في حالة استخدام أسس تقييم غير متسقة، سوف يكون من الصعب جدا عقد مقارنات بين الاستثمار المباشر والاستثمارات المالية الأخرى كما هو مبين في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ثانيا، توفر القيمة السوقية المقياس الأكثر دلالة للقيمة الاقتصادية للموارد المتاحة للاقتصادات أو التي يتم تحويلها فيما بينها.

١٠–١٨ وعند استخدام بيانات المراكز لاشتقاق معاملات الاستثمار المباشر، ينبغي لمعدي البيانات إيلاء انتباه خاص إلى أن التغيرات في المراكز لن تعكس فحسب المعاملات ولكن أيضا عمليات إعادة التقييم (أسعار الصرف وتغيرات الأسعار الأخرى) والتغيرات الأخرى في الحجم. ويرد في الإطار ١٠–٢ مثال على اشتقاق بيانات المعاملات باستخدام بيانات المراكز وتغيرات الأسعار الأخرى.

١٠–١٩ ويتضمن الملحق ٤ من هذا المرشد مزيدا من التفاصيل عن معالجة الوحدات الإحصائية (كمجموعة المؤسسات المحلية والشركات) والوحدات الأخرى كالوحدات الصورية والشركات التي يتم تأسيسها في الخارج للأغراض المالية العامة، والكيانات ذات الغرض الخاص. كذلك يصف الملحق أيضا المناهج المحتملة لتقييم مراكز الاستثمار المباشر.

[٦] يتم تناول استخدام الأصول المجمعة لإدارة الأصول الاحتياطية في الفصل ٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

[٧] للاطلاع على خصائص الكيانات ذات الغرض الخاص، راجع الفقرتين ٤–٥٠ و٤–٥١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

[٨] راجع الفصل ٣، القسم هـ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

مصادر البيانات

١٠–٢٠ يناقش الفصل ٣ استخدام مسوح المؤسسات لجمع بيانات عن الأصول والخصوم الأجنبية. فالمسوح المعنية خصيصا بالاستثمار المباشر توفر أفضل فرصة لجمع بيانات من المجيبين، تمشيا مع المعايير الإحصائية الدولية، لأنها تسمح بتفسير مفهوم الاستثمار المباشر ومعالجة معاملات بعينها للمجيبين. كذلك تسمح هذه المسوح كذلك بجمع معلومات أخرى مرتبطة بالاستثمار المباشر يمكن استخدامها للأغراض التحليلية ولأغراض مراقبة الجودة (راجع الاستمارة النموذجية رقم ١٨ في الملحق ٨). غير أن مسوح الاستثمار المباشر المتخصصة قد تكون عالية التكلفة، وقد تستلزم تنسيقا وثيقا بين الهيئات وتعاونا عبر عدد من الأجهزة، بما في ذلك الهيئة المنوط بها إعداد بيانات الحسابات الدولية، والمكتب الوطني للإحصاء، والهيئات المعنية بترويج الاستثمارات أو التنظيمية. وترد في الفصل ٢ المبادئ الرئيسية لتنظيم وإجراء المسوح.

الإطار ١٠–٢: اشتقاق بيانات المعاملات باستخدام بيانات المراكز وتغيرات الأسعار الأخرى

يستند المثال التوضيحي التالي إلى الأوراق المالية الصادرة بالدولار الأمريكي، مع مراكز افتتاحية وختامية كالتالي: المركز الافتتاحي= ١٢٠٠ دولار، والمركز الختامي= ١٧٠٠ دولار.

القيمة السوقية للورقة المالية (لكل وحدة) هي كالتالي:

المركز الافتتاحي:	٠,٧٥ دولار
المركز الختامي:	٠,٥٠ دولار
متوسط السعر:	٠,٦٠ دولار

الخطوة الأولى

أعد تقييم المركز في الفترة الافتتاحية باستخدام القيمة السوقية في نهاية الفترة:

(١٢٠٠/٠,٧٥) * ٠,٥= ٨٠٠

الخطوة الثانية

احسب الفرق بين المركز في نهاية الفترة والمركز في الفترة الافتتاحية بعد إعادة تقييمه:

١٧٠٠ – ٨٠٠= ٩٠٠

الخطوة الثالثة

أعد تقييم المعاملات بمتوسط قيمة المعاملات:

(٩٠٠/٠,٥) * ٠,٦= ١٠٨٠

تُحسَب تغيرات الأسعار الأخرى كفرق بين التغير في المراكز والمعاملات المُعاد تقييمها، كالتالي: (١٧٠٠ – ١٢٠٠) – ١٠٨٠ = –٥٨٠

١٠–٢١ بالنسبة للاقتصادات ذات الحساب المالي الذي تم تحريره، يتمثل التحدي الأساسي الذي يواجه جمع بيانات الاستثمار المباشر في تغطية الاستثمار المباشر الموجه للخارج في مسوح المؤسسات. وثمة صعوبات في تحديد المستثمرين المباشرين وفي وضع إطار مجتمع إحصائي واف للوحدات المقيمة المستثمرة في الخارج. وعادة ما تكون المسوح الاستكشافية نقطة انطلاق لوضع إطار للمسوح للاستثمار المباشر الموجه للخارج، رغم أنه في بعض الحالات فإن مسح الاستثمار المباشر الموجه للداخل الذي يستهدف مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة يُستَخدم كنقطة انطلاق. ومع ذلك، قد يكون لدى الوحدات المقيمة بخلاف مؤسسات الاستثمار المباشر استثمارات مباشرة ضخمة في الخارج؛ وهذه قد تشمل شركات خاصة وعامة على حد السواء، وهيئات حكومية، بما في ذلك تلك التي تتولى إدارة صناديق الثروة السيادية. وسوف يتعين على معدي البيانات جمع معلومات من نطاق واسع من المصادر (بما في ذلك تقارير وسائل الإعلام، ومنشورات مؤسسات القطاع الصناعي، وقواعد البيانات التجارية، وقواعد بيانات الاقتصادات الشريكة، والإفصاحات التي توفرها الشركات المطروح أسهمها للتداول العام) كأساس لوضع إطار واف للمجتمع الإحصائي لإجراء مسوح للاستثمار المباشر الموجه للخارج. وبالنسبة للاقتصادات التي تُجري مسوحا استكشافية لميزان المدفوعات، قد تمثل هذه مسألة أقل أهمية.

١٠–٢٢ ويستخدم بعض الاقتصادات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر معلومات لتدفقات الاستثمار المباشر.[٩] ومزايا ذلك تتمثل في أن قدرا كبيرا من المعلومات عن المعاملات يتوافر بسهولة من السجلات المصرفية، كما أن استخدامه يتجنب تكلفة وضع عمليات بديلة لجمع البيانات. غير أن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يقيس فقط المعاملات النقدية. والاستثمار المباشر يتضمن أيضا معاملات غير نقدية مثل الأرباح المعاد استثمارها،[١٠] وحصص الملكية المقدمة في شكل آلات وما إلى ذلك، والدين فيما بين الشركات ومعاملات حصص الملكية التي لا يتم تمريرها من خلال البنوك المقيمة. كذلك نجد أن استمارات الإبلاغ المعممة للنقد الأجنبي/البنوك عادة ما لا تكون مناسبة لتفسير مفهوم الاستثمار المباشر، مما يؤدي إلى مشاكل في التبويب ونقص في التغطية من البيانات التي يتم جمعها. وقد لا يأخذ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في الحسبان معاملات الاستثمار المباشر بالعملة المحلية. وحينما لا يُستخدم هذا النظام كمصدر رئيسي، يمكنه توفير معلومات عن إطار العينة، مما يسمح بجمع بيانات من خلال مصادر أخرى مثل مسوح المؤسسات. على سبيل المثال، يمكن لهذا النظام أن يوفر دلائل على مؤسسات الاستثمار المباشر الجديدة أو التي لم تعد قائمة، وكذلك عن حجم المعاملات الأجنبية. ومثل هذه المعلومات مفيدة لإنشاء أو تحديث سجلات الأعمال وتحديد أطر المعاينة.

١٠–٢٣ والهيئات الوطنية التي تقدم الموافقات على الاستثمار المباشر المتجه للداخل أو تنظمه أو كليهما معا توفر مصدرا للمعلومات متاحا بسهولة. غير أن المنفعة من هذه البيانات لإعداد الحسابات الدولية عادة ما تكون محدودة. فقد لا تتحقق الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها، ومن ثم يتعين على معدي البيانات إيجاد وسيلة تكون الأساس في تحديد تدفقات الفعلية للاستثمار المتجه للداخل (بما في ذلك متابعة الصحافة المالية ومنشورات مؤسسات القطاع الصناعي). كذلك نجد أن بيانات الموافقات قد لا تغطي المعاملات غير المرتبطة بحصص الملكية مثل الإقراض، والمعلومات عن دخل ومسحوبات الاستثمار قد لا تكون متوفرة. وينبغي لمعدي البيانات أن يكونوا على بينة أيضا من تغطية الصناعات من البيانات التي يتم جمعها من أي هيئة منفردة منوط بها تشجيع الاستثمار، ذلك لأنه في بعض الاقتصادات قد لا تقع مسؤولية الموافقة على الاستثمارات في قطاعات رئيسية (مثل البترول، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتمويل) على عاتق هيئة عامة لترويج الاستثمار ولكن على عاتق هيئات منوط بها منح الموافقات أو هيئات تنظيمية معنية خصيصا بالصناعات. على سبيل المثال، عادة ما تكون البنوك المركزية مصدرا للبيانات عن الاستثمار المباشر في القطاع المصرفي. وفي هذه الحالة، ينبغي لمعدي البيانات التأكد من جمع البيانات من كافة الهيئات المعنية. كذلك قد ترتبط عملية منح الموافقة باستثمارات تزيد عن حدود فاصلة، وسوف تستلزم تقديرا لمعاملات الاستثمار المباشر التي تقع دون الحدود الفاصلة. ويتمثل أحد المناهج في إجراء مسوح دورية لمؤسسات الاستثمار المباشر غير المرصودة في مصادر البيانات القائمة على العمليات الإدارية.

١٠–٢٤ وكما هو مذكور في المرشد إلى وضع الاستثمار الدولي، فإن البيانات المعنية بأدوات الدين المرتبطة بالاستثمار المباشر يمكن الحصول عليها من سجل للقروض الخارجية يُستَخدم في بعض الاقتصادات لتتبع الدين الخارجي للقطاع الخاص. وعادة ما يحتفظ مكتب إدارة الدين أو البنك المركزي بهذه السجلات.

١٠–٢٥ كذلك قد توفر كشوف الدخل والميزانية العمومية لشركات الاستثمار المباشر بيانات مفيدة لاشتقاق/تقدير معاملات الاستثمار المباشر. فكشوف الدخل توفر بيانات المعاملات فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات، ولكنها قد لا توفر تقسيما على أساس الإقامة (أجنبي/محلي) لتسمح بتحديد معاملات ميزان المدفوعات بسهولة. وقد يمكن تعزيز المعلومات ببيانات من التقارير السنوية

---

[٩] في بعض البنوك المركزية، تطور نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كنظام لإبلاغ البيانات كان قائما فيما سبق على نظام مراقبة النقد الأجنبي؛ ومع قيام الاقتصادات بإلغاء نظام مراقبة النقد الأجنبي، أصبح هذا النظام مصدرا أقل شمولا لإحصاءات ميزان المدفوعات.

[١٠] يتضمن الفصل ١١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) مثالا رقميا لحساب الأرباح المعاد استثمارها لمؤسسة استثمار مباشر (الإطار ١١–٥). راجع أيضا الملحق ٤.

الأكثر تفصيلا للشركات وبما لدى معدي البيانات من معرفة عن العمليات التشغيلية للشركة. ومع ذلك، بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات قد يتم عرض البيانات على أساس موحد، بحيث تغطي مجموعة من الشركات الكائنة في اقتصادات مختلفة؛ وهذا يحد من فائدة البيانات لإعداد بيانات الحسابات الدولية. وقد يكون استخدام طرق التقدير غير المباشرة مطلوبا لتقسيم البيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام البيانات عن الإيرادات أو التوظيف حسب الاقتصاد، إن وجدت، في تقسيم البيانات الموحدة.

١٠–٢٦ ويقوم عدد متزايد من الاقتصادات بإعداد ونشر إحصاءات الاستثمار الدولي حسب الاقتصاد المقابل. ففي عام ٢٠١٠، أطلق صندوق النقد الدولي المسح المنسق للاستثمار المباشر، وهو مجهود إحصائي عالمي لجمع البيانات مصمم لتحسين مستوى توافر وجودة البيانات المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ككلٍ أو حسب الاقتصاد المقابل صاحب الملكية المباشرة. وأُجري أول مسح منسق للاستثمار المباشر اعتبارا من نهاية ٢٠٠٩، ويتم إجراؤه سنويا منذ ذلك الحين. وتتسق المفاهيم والتغطية والتقييم وتبويب البيانات التي يتم جمعها في المسح المنسق للاستثمار المباشر مع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) والطبعة الرابعة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[١١]

١٠–٢٧ وقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإحصاءات الاستثمار المباشر الدولية تعرض إحصاءات عن الاستثمار المباشر المتجه من وإلى اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتُقسَّم البيانات حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي لتدفقات ومراكز الاستثمار المباشر.

١٠–٢٨ وفي بعض الحالات، يتم توظيف طرق التقدير غير المباشرة عندما لا توجد نظم جمع البيانات أو عندما يشوبها القصور. وتستند أساليب التقدير إلى مجموعة متنوعة من مصادر البيانات، بما في ذلك إحصاءات الواردات، وبيانات الضرائب، وتصاريح البناء. وقد يستخدم معدو البيانات بيانات التجارة عن واردات مؤسسات الاستثمار المباشر لتقدير مستوى تدفقات الاستثمار المباشر المتجه للداخل أو قد يستخدم المعلومات لتكميل المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

١٠–٢٩ وفي بعض الاقتصادات، تُستَخدم البيانات الضريبية عن الأرباح جنبا إلى جنب مع المعلومات المرتبطة والافتراضات الخاصة بالصناعات لتحديد خصائص الدخل والميزانية العمومية لمؤسسات الاستثمار المباشر، وذلك كأساس لتقدير معاملات ومراكز الاستثمار المباشر. وللتعامل مع قضايا التغطية المرتبطة بعمليات جمع البيانات القائمة على حدود فاصلة، يجوز أيضا استخدام البيانات الضريبية لتقدير معاملات صغرى مؤسسات الاستثمار المباشر، من خلال افتراض نسب للربحية متعلقة بالصناعات.

١٠–٣٠ ويمكن أيضا تقدير تدفقات الاستثمار المباشر المرتبطة بأنشطة البناء على أساس تصاريح البناء، ولكن يتعين على معدي البيانات توخي الحذر حيال القصور التي تنطوي عليها بيانات الموافقات.

١٠–٣١ والمعلومات المالية التي يكشف عنها المستثمرون المباشرون، بما فيها المعلومات التي يتم الإفصاح بها لاستيفاء المتطلبات التنظيمية للجان الإشراف على سوق الأوراق المالية، تفيد كذلك في تحديد التدفقات، خاصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة.

استثمار الحافظة

المفهوم والتغطية

١٠–٣٢ يُعرَّف استثمار الحافظة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حصص ملكية، عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الفقرة ٦–٥٤). وسندات الملكية هي أدوات تعترف بالمطالبة على القيمة المتبقية من شركة ما. وسندات الدين هي أدوات قابلة للتداول تُستَخدم كإثبات لوجود دين. وهي تشمل الكمبيالات، والسندات، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق التجارية، وسندات الدين غير المضمونة (Debentures)، والأوراق المالية المضمونة بأصول وما شابهها من أدوات يجري تداولها عادة في الأسواق المالية.

١٠–٣٣ ويعرض القسم المعنون «جمع البيانات عن النشاط الدولي المرتبط بالأوراق المالية» في الفصل الثالث معلومات مفصلة عن جمع البيانات المعنية بالنشاط الدولي المرتبط بالأوراق المالية. ويغطي مسائل معنية بتحديد الجهات المصدرة والمالكة للأوراق المالية، والطرف المقابل في المعاملة. كذَلك يصف الفصل بالتفصيل مصادر البيانات المحتملة لجمع البيانات عن الأوراق المالية وكيفية التغلب على المشكلات المحتملة.

تقييم مراكز ومعاملات استثمار الحافظة[١٢]

١٠–٣٤ تندرج المعاملات المالية في الأوراق المالية عموما تحت أربع فئات: (١) الإصدارات؛ (٢) الاسترداد؛ (٣) المشتريات؛ (٤) المبيعات. وهذه المعاملات عادة ما تكون قابلة للقيد ويمكن جمع بياناتها باستخدام استمارة للأوراق

[١١] راجع الفصل السابع للاطلاع على مناقشة حول التعديلات التي يتم إدخالها على بيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر واللازمة لإعداد حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويشرح الجدول ٧–١ في الملحق ٧ كيفية مضاهاة بيانات الاستثمار المباشر التي يتم جمعها بموجب مبدأ الوجهة مع عرض البيانات بموجب مبدأ الأصول/الخصوم.

[١٢] يتم مناقشة تقييم مراكز الأصول والخصوم المالية في الفصل ٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

الإطار ١٠-٣: طرق عامة لتقدير القيمة العادلة لدين استثمارات الحافظة

عندما لا تتوافر بيانات سعر السوق لأدوات دين استثمارات الحافظة، ثمة طريقتان عامتان لتقدير القيمة العادلة (وهي قيمة مقارِبة للقيمة السوقية لمثل هذه الأدوات).

- خصم التدفقات النقدية المستقبلية لتساوي القيمة الحالية باستخدام سعر فائدة سوقي؛
- استخدام أسعار السوق للأصول والخصوم المالية المشابهة.

الطريقة العامة الأولى تتمثل في تقدير الأصول والخصوم المالية باستناد القيمة السوقية إلى القيمة الحالية، أو المخصومة زمنيا، للتدفقات النقدية المستقبلية. وهذا نهج راسخ للتقييم سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. وتحسب هذه الطريقة القيمة السوقية لأصل أو خصم مالي ما كمجموع القيم الحاضرة لكافة التدفقات النقدية المستقبلية. وتُعطَى القيمة السوقية بالمعادلة التالية:

$$\text{Discounted present value} = \sum_{t=1}^{n} \frac{(\text{Cash flow})_t}{(1+i)^t},$$

حيث يشير $(\text{Cash flow})_t$ إلى التدفق النقدي في فترة مستقبلية (t)، ويدل n على عدد الفترات المستقبلية المتوقع لها تدفقات نقدية، وتشير i إلى سعر الفائدة المطبق لخصم التدفق النقدي المستقبلي في الفترة t.

والطريقة يُسهل نسبيا تطبيقها لتقييم أي أصل أو خصم مالي إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية معلومة بصورة يقينية أو يمكن تقديرها، وإذا كان من الممكن رصد سعر فائدة سوقي (أو سلسلة من أسعار الفائدة السوقية).

واستناد القيمة السوقية مباشرة إلى السعر السوقي لأداة مالية مشابهة هو أسلوب مستخدم كثيراً عندما لا يمكن رصد سعر سوقي بصورة مباشرة. على سبيل المثال، فإن السعر السوقي لسند ما ذي أجل استحقاق متبقي مدته خمس سنوات يمكن أن يُعطَى بواسطة السعر السوقي لسند ذي أجل خمس سنوات متداول في البورصة يتسم بمخاطر عدم سداد مشابهة. وفي حالات أخرى، قد يكون من المناسب استخدام سعر السوق لأداة مالية مشابهة، ولكن مع بعض التعديل في القيمة السوقية تعويضا عن الفروق في مستوى السيولة و/أو مستوى المخاطر بين الأدوات.

وفي بعض الحالات، قد يتسم الأصل أو الخصم المالي ببعض خصائص كل أداة من الأدوات المالية العديدة الأخرى، حتى وإن كانت خصائصه غير مشابهة بوجه عام لأي من هذه الأدوات. في مثل هذه الحالات، فإن المعلومات عن الأسعار السوقية والخصائص الأخرى (كنوع الأداة، وقطاع الإصدار، وأجل الاستحقاق، والتصنيف الائتماني وخلافه) للأدوات المتداولة يمكن استخدامها في تقدير القيمة السوقية للأداة.

المالية الدولية (راجع الملحق ٨، الاستمارة النموذجية رقم ١٩، الأوراق المالية الدولية). وبالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن مقيمين ويمتلكها غير مقيمين، فإن المعاملات المناظرة تؤثر على جانب صافي تحمل الخصوم في الحساب المالي؛ وبالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين ويمتلكها مقيمون، فإن المعاملات المقابلة تؤثر على جانب صافي اقتناء الأصول في الحساب المالي. وتنطبق الأعراف التالية على كل من الجزء ألف (الأوراق المالية الصادرة في «نيولند» وهو بلد افتراضي) والجزء باء (الأوراق المالية الصادرة في الخارج) من الاستمارة رقم ١٩.

١٠-٣٥ وينبغي بصفة عامة تقييم مراكز الأصول والخصوم المالية كما لو كان تم اقتناؤها عبر معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ الميزانية العمومية. ونظرا لأن عددا كبيرا من الأصول المالية يتداول بانتظام في الأسواق، فمن الممكن تقييمها باستخدام الأسعار المعلنة من هذه الأسواق مباشرة.[١٣] وبالنسبة للأصول والخصوم غير المتداولة في الأسواق المالية أو المتداولة على فترات متباعدة فحسب، من الضروري تقدير قيم عادلة تعتبر في الواقع مقارِبة لأسعار السوق. وتُستَخدم طريقتان عامتان لتقدير القيم العادلة لدين استثمارات الحافظة: (١) خصم التدفقات النقدية المستقبلية لتساوي القيمة الحاضرة باستخدام سعر فائدة سوقي؛ (٢) استخدام أسعار السوق للأصول والخصوم المالية المشابهة. ويتم تناول هذه الطرق بالمناقشة في الإطار ١٠-٣. ويمكن تقييم حصص ملكية استثمارات الحافظة غير المتداولة باستخدام نفس الطرق المستخدمة لتقييم حصص الاستثمار المباشر غير المتداولة—راجع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرات ٧-١٦ و٧-١٧ و٧-٢٩.

١٠-٣٦ وعندما تصدر سندات الدين (بما في ذلك سندات الخصم الكبير والسندات بدون قسائم)، والأذون، والأوراق المالية قصيرة الأجل المشابهة بخصم (أو بعلاوة)، يُعامَل الفرق بين سعر الإصدار وقيمته الاسمية أو قيمته الاستردادية عند الاستحقاق كفائدة (فائدة سالبة) على مدار عمر الأداة. وعندما تصدر سندات الدين بخصم، يتم قيد تكاليف الفائدة التي تستحق كل فترة على أنها مُعاد استثمارها في سند الدين، مما يزيد من المبلغ الأصلي القائم. ويمكن وصف هذا المنهج على أنه رسملة للفائدة؛ فهو ليس مكسب حيازة لمالك الورقة المالية. وعندما تصدر سندات الدين بعلاوة، فإن المبلغ المستحق كل فترة يقلل من قيمة

[١٣] إذا كانت الأسواق المالية مغلقة في تاريخ الميزانية العمومية، تكون الأسعار السوقية التي ينبغي استخدامها في التقييم هي الأسعار التي كانت سائدة في أقرب تاريخ سابق عندما كانت الأسواق مفتوحة.

سند الدين. ويعرض الفصل ١١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) أمثلة رقمية على كيفية حساب الفائدة المستحقة على السندات بدون قسائم (الإطار ١١–٢) وعلى السندات المربوطة بمؤشر (الإطاران ١١–٣ و١١–٤). والقيد المقابل للفائدة المستحقة عبارة عن زيادة في قيمة سندات الدين في الحساب المالي.

١٠–٣٧ وعند قيام الأفراد والكيانات الأخرى بتغيير اقتصاد الإقامة، تُضاف أصولهم المالية الموجودة إلى وضع الاستثمار الدولي أو تُستبعد منه من خلال تعديل في التبويب، وليس عن طريق احتساب معاملات في ميزان المدفوعات. ولا ينطوي تغيير الإقامة على معاملة بين كيانين، بل على تغير وضع مؤسسة واحدة أو فرد واحد. وتطبق معاملة تغير الإقامة على كافة الأصول والخصوم المالية، وليس فقط على تلك التي تنتقل إلى اقتصاد الإقامة الجديد. ويتم التعديل في التبويب في وضع الاستثمار الدولي من خلال حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية، والتغيرات الأخرى في الحجم، تحت الفئة الوظيفية والأداة المناسبة (راجع «حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية» في الفصل ٩).

١٠–٣٨ وبالنسبة لأسهم حصص الملكية المدرجة في الأسواق المنظمة أو المتداولة بسهولة، فإن قيمة المراكز القائمة ينبغي أن تستند إلى أسعار السوق التي يمكن رصدها. وكما هو مذكور آنفا، فإن قيمة مجموع حصص ملكية المساهمين التي ليست لها أسعار معلنة في أسواق الأوراق المالية أو لا تتداول بانتظام يمكن تقديرها باستخدام أي من الطرق الواردة والموصوفة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، الفقرات من ٧–١٦ إلى ٧–١٩.

مصادر البيانات

١٠–٣٩ وتُستَخلص بيانات استثمارات الحافظة بصفة رئيسية من المصادر والمسوح الرسمية، تبعا في العادة إلى درجة التنظيم ونطاق الأنشطة العابرة للحدود. ومصادر البيانات الرئيسية هي كالتالي.

١٠–٤٠ توفر الإحصاءات النقدية والمالية بيانات مراكز الأصول والخصوم المالية لشركات الإيداع (البنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى). إلا أنه، كما توضح المناقشة في الملحق ٦ تحت عنوان «روابط الحسابات الدولية مع الإحصاءات النقدية والمالية»، يوجد بعض القيود لاستخدام الإحصاءات النقدية لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي.[١٤] وتحديدا، ترتبط هذه القيود بما يلي:

- التقييم: على سبيل المثال، في الإحصاءات النقدية والمالية يتم قياس الخصوم في شكل أسهم وحصص ملكية أخرى بالقيمة الدفترية بينما ينبغي قياس أصول وخصوم الأسهم في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بالقيمة السوقية.
- التغطية: على سبيل المثال، تُصنَّف صناديق سوق المال في الإحصاءات النقدية والمالية تحت شركات الإيداع الأخرى، في حين تندرج في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) تحت الشركات المالية الأخرى.
- الفئات الوظيفية: على سبيل المثال، الإحصاءات النقدية والمالية لا تَستخدم الفئات الوظيفية لتبويب الأصول والخصوم الماليَة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إعداد بيانات وضع الاستثمار المباشر في وضع الاستثمار الدولي للشركات المالية الأخرى بناء على الإحصاءات النقدية والمالية.
- التقسيم وفق أجل الاستحقاق: على سبيل المثال، الإحصاءات النقدية والمالية لا تتضمن تقسيما حسب أجل الاستحقاق سوى لخصوم البنك المركزي تجاه غير المقيمين، ولكن ليس للأصول المالية للبنك المركزي، أو لأصول وخصوم شركات تلقي الودائع الأخرى والشركات المالية الأخرى.

١٠–٤١ وعند استخدام بيانات مراكز الإحصاءات النقدية والمالية لاشتقاق بيانات المعاملات، يتعين أن يكون معدو البيانات على دراية بأساس القيد للبيانات المصدرية، وينبغي أن يسعى لاستبعاد التغيرات في المراكز التي تفسرها التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم (تغيرات أسعار الصرف وتغيرات الأسعار الأخرى) لأجل إعداد تقدير موثوق للمعاملات يستند إلى التغيرات في المركز (راجع الإطار ١٠–٢).

١٠–٤٢ ويمكن أيضا الاستعانة بنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على بيانات المعاملات، ولكن ينبغي للتغطية أن تشتمل على بيانات معاملات شركات الإيداع الأخرى لحسابها الخاص بالإضافة إلى تلك المعاملات التي تتم لصالح عملائها.

١٠–٤٣ كذلك أصبحت قواعد بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة على حدة منتشرة على نحو متزايد، وتستخدم في عدد من الاقتصادات كأساس لقيد/تقدير قيود ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وقاعدة بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة على حدة هي قاعدة بيانات مصغرة تُخزَّن بها الإحصاءات على مستوى فرادى الأسهم و/أو سندات الدين؛ وتُعرَف كذلك بقاعدة البيانات المرجعية للأوراق المالية. وتُصنَّف هذه المعلومات وفقا لطائفة من الخصائص أو السمات التي قد تتغير تبعا للغرض من قاعدة البيانات. والمتغيرات الرئيسية التي

[١٤] ويناقش القسم المعنون «روابط الحسابات الدولية مع الإحصاءات النقدية والمالية» في الملحق ٦ أيضا كيفية التغلب على هذه القيود.

تُخزَّن في قواعد بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة على حدة هي: (١) الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية أو أي رقم تعريفي أو مفتاح آخر يتسم بأنه فريد ولا لبس فيه؛ (٢) أي خصائص مرتبطة بجهة الإصدار مثل اسم جهة الإصدار، وإقامة جهة الإصدار، والقطاع المؤسسي والقطاع الفرعي؛ (٣) والخصائص المرتبطة بالأداة، مثل تاريخ الإصدار، ونوع الورقة المالية، وتاريخ الاسترداد، وعملة التقويم، وسعر الإصدار، وسعر الاسترداد، والمبلغ القائم أو رسملة الأسواق؛ (٤) والخصائص المرتبطة بالدخل كمدفوعات وتواريخ القسائم؛ (٥) والخصائص المرتبطة بالسعر مثل قيمة السعر وتاريخه (راجع الرسم البياني م٣–١ في كتيب إحصاءات الأوراق المالية، الجزء الأول).

١٠–٤٤ وعادة ما تغطي قاعدة البيانات المرجعية للأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة فئات متنوعة من الأدوات المالية مثل سندات الدين، وحصص الملكية، وأسهم أو وحدت صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية. ويمكن الربط بينها وبين المعلومات عن حيازات الأوراق المالية لإنشاء قاعدة بيانات حيازات الأوراق المالية. ولهذا الغرض، فإن معلومات الحيازات التي يقدمها المجيبون على مستوى كل ورقة على حدة مرتبطة (على سبيل المثال من خلال رمز نظام الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية) على مستوى فرادى الأوراق المالية بالبيانات المخزّنة في قاعدة البيانات المرجعية للأوراق المالية على أساس كل ورقة على حدة.[١٥]

١٠–٤٥ وعلى جانب الحائزين، فبالإضافة إلى المعلومات اللازمة لإقامة الصلة مع قاعدة البيانات المرجعية للأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة، سوف تشتمل قاعدة البيانات على معلومات عن إقامة الحائز وقطاعه المؤسسي/قطاعه الفرعي وعن حجم الأوراق المالية المقتناة. وفي غالبية الحالات، يتم جمع البيانات عن الحائزين من أمناء الحفظ، فضلا عن المستودعات المركزية للأوراق المالية، على أساس كل ورقة مالية على حدة.

١٠–٤٦ وفي بعض الاقتصادات، يتم جمع البيانات عن استثمارات الحافظة من خلال المسوح الموجهة لحائزي الأوراق المالية (منهج المستثمر النهائي) و/أو أمناء الحفظ (منهج أمناء الحفظ). وعند اختيار أحد المنهجين أو مزيج منهما ينبغي لمعدي البيانات أن يسعى لتحديد أفضل تغطية مع تقليل التداخل إلى الحد الأدنى. وفي هذا الصدد، قد يود معدو البيانات مراعاة أبعاد القطاع ليس فقط لأغراض تحليلية ولكن أيضا لتلافي الازدواج في الحساب.[١٦]

١٠–٤٧ كذلك يمكن جمع معلومات عن المعاملات التي تتم من خلال سوق الأسهم في الاقتصاد المعني. غير أنه في بعض الحالات قد تستند البيانات إلى جنسية أطراف المعاملات، وقد يكون من اللازم إجراء تعديلات لضمان استيفاء معيار الإقامة حسب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وقد تشكل الأوراق المالية الصادرة في السوق المحلية ويقتنيها غير المقيمين في السوق الثانوية أيضا تحديات مماثلة، وقد يكون من الضروري إجراء تعديلات على البيانات التي يتم جمعها من سوق الأسهم لضمان استيفاء معيار الإقامة حسب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وبالنسبة للأوراق المالية التي تصدرها الحكومة—عادة من خلال مؤسسة الإيداع الخاصة بها (البنك المركزي)— قد تتوافر معلومات عن إقامة المشتري من البنك المركزي أو من خلال أمناء الحفظ/الوكلاء الذين يتصرفون نيابة عن جهة الإصدار.

١٠–٤٨ وبالنسبة لبيانات الاقتصاد الشريك، فإن المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الذي يعده صندوق النقد الدولي هو مصدر رئيسي للبيانات (راجع الفصل ٧). ويمكن استخدام سلسلة البيانات الواردة في الجدول ٨ من هذا المسح حول «خصوم استثمارات الحافظة المشتقة حسب اقتصاد الحائز غير المقيم» كمصدر بيانات لهذه المعلومات. وتستند هذه البيانات المشتقة إلى البيانات التي تبلغها الاقتصادات المشاركة في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة. وبالتالي، في معظم الحالات، سوف تمثل البيانات المشتقة حدا أدنى لمجموع خصوم الحافظة للاقتصاد المعد للبيانات. وإذا كانت، على سبيل المثال، الاقتصادات المجاورة التي لا تشارك في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة يُعرَف عنها أنها تحتفظ بقدر كبير من خصوم استثمارات الحافظة للاقتصاد المعد للبيانات، عندئذ فإن البيانات المشتقة من هذا المسح سوف تقدر المجموع بأقل من قيمته.

١٠–٤٩ وبصفة عامة، لا يمكن في العادة تحديد صلة وصل بين مشتري معين وبائع معين للأسهم المتداولة في أسواق الأسهم. وتشير الفقرة ٤–١٥٤ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) إلى أنه: «يمكن عزو معاملات ميزان المدفوعات إلى الشريك على أساس طرفي المعاملة (وهما المشتري والبائع، وهو ما يُطلق عليه منهج الطرف المقابل في المعاملة)، أو على أساس إقامة جهة الإصدار بالنسبة للأصول المملوكة (وهو ما يُطلق عليه منهج المدين–الدائن). وفي هذه الحالات، من المقبول اعتماد قاعدة لعزو الأصول المملوكة إلى الشريك على أساس إقامة إما الطرف المقابل في المعاملة أو جهة الإصدار. ومن الناحية العملية، لا تسمح المعلومات المتاحة دائما بتحديد طرفي المعاملة».

١٠–٥٠ وبالتالي، عندما يتعذر تحديد صلة وصل بين مشتري معين وبائع معين، يكون المنهج الذي يُطلَق عليه المدين–الدائن منهجا عمليا لقيد معاملات الأوراق المالية في ميزان المدفوعات. وبمقتضى هذا المنهج، عندما يقوم مقيم بشراء (أو بيع) ورقة مالية صادرة عن مقيم، تعتبر هذه المعاملة محلية بغض النظر عن إقامة البائع (أو المشتري) الفعلي للورقة المالية، لأن الأخير غير معروف، وعندما

[١٥] من الناحية الفنية، لا يعني ذلك بالضرورة قاعدتين للبيانات مختلفتين اختلافا ماديا، ولكن عناصر لقاعدة بيانات واحدة.

[١٦] راجع المسح المنسق لاستثمارات الحافظة: المرشد إلى المسح، الطبعة الثانية (٢٠٠٢)، الفصل الرابع، للاطلاع على مناقشة لطرق جمع بيانات المراكز.

يشتري مقيم (أو يبيع) ورقة مالية صادرة عن غير مقيم، تعتبر هذه المعاملة دولية بغض النظر عن إقامة البائع (أو المشتري) الفعلي للورقة المالية، وذلك مرة أخرى لأن الأخير غير معروف.

١٠-٥١ وفيما يلي بعض الحالات لقيد معاملات الأوراق المالية في ميزان المدفوعات بموجب منهج الدائن-المدين:

- يبيع مستثمر مقيم أسهما إلى غير مقيمين كانت مقيدة في سوق الأسهم في الاقتصاد المقيم: المقيم المشارك في المعاملة لا يعلم ما إذا كان مقيم آخر أو غير مقيم يشتري الأسهم؛ ومع ذلك، حسب العُرف، وبموجب منهج الدائن-المدين يقوم البائع المقيم بإبلاغ معاملة مدرَجة في ميزان المدفوعات.
- يشتري مستثمرون غير مقيمين أسهما صادرة عن مقيمين ومدرجة في سوق الأسهم في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات: يتعين قيد معاملات الأوراق المالية في حسابات ميزان المدفوعات لأن غير مقيم اشترى أسهما صادرة عن مقيم. وسوف تعلم شركة السمسرة التي أجرت المعاملة بالنيابة عن عميلها غير المقيم أن عميلا غير مقيم شارك في المعاملة.
- شراء أسهم صادرة عن سوق أسهم دولية: عندما تتداول أسهم صادرة عن غير مقيم في سوق الأسهم في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، لا يتم تسجيل معاملة دولية إلا عند شراء مقيم للأسهم.

الإطار ١٠-٤: استخدام قاعدة البيانات المركزية للأوراق المالية في النظام الأوروبي للبنوك المركزية لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

خلفية

أنشأ النظام الأوروبي للبنوك المركزية في العقد الماضي قاعدة البيانات المركزية للأوراق المالية لتوفير معلومات كاملة ومتسقة ومحققة وحديثة عن كافة الأوراق المالية ذات الصلة بالأهداف الإحصائية لذلك النظام. وتحتوي قاعدة البيانات المركزية على معلومات عن ما يربو على ٩ مليون من سندات الدين والأسهم وكذلك أسهم/وحدات صناديق الاستثمار المشترك الصادرة عن مقيمين في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو في حيازتهم أو مقومة باليورو. ويتم تغذية قاعدة البيانات المرجعية الشاملة هذه ببيانات من عدة جهات تجارية مقدمة للبيانات، والبنوك المركزية الوطنية التابعة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن مصادر أخرى. ويتم اختيار أكثر القيم موثوقية لكل خاصية وسد الفجوات بتقديرات (خاصة للأسعار والدخل) باستخدام مجموعة من القواعد الآلية والخوارزميات والاستفادة بالخبرة الموجودة في النظام الأوروبي للبنوك المركزية لتعزيز جودة البيانات.

ومن زاوية إحصائية، تُستَخدم قاعدة البيانات المركزية في اثنين من الأغراض: لتوفير المعلومات للإعداد المباشر لبيانات مجملات منطقة اليورو (مثل إحصاءات الأوراق المالية)، ولتوفير معلومات مرجعية حول فرادى الأوراق المالية وجهات الإصدار، وخاصة لدعم جمع بيانات المقتنيات من الوكلاء المبلغين بالبيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة. ومنذ عام ٢٠٠٨، فإن اقتصادات منطقة اليورو ملزَمة باستخدام نظام جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة لإعداد بيانات استثمارات الحافظة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وفي السنوات السابقة، كان الإبلاغ على أساس كل ورقة مالية على حدة مستخدما بصورة متزايدة (وأصبح في بعض الحالات مطلوبا بمقتضى القانون) للإحصاءات المعنية بصناديق الاستثمار، والمؤسسات الوسيلية المالية، والمؤسسات المالية النقدية. وربط قاعدة البيانات المركزية مع المعلومات التفصيلية بشأن حائزي الأوراق المالية يوفر مجملات حسب اقتصاد الإقامة، والقطاع الاقتصادي، وربما مجموعات مصرفية و/أو تأمينية معينة.

وقد وضعت لجنة الإحصاءات[1] في النظام الأوروبي للبنوك المركزية إطارا إلزاميا لإدارة جودة البيانات يحدد مسؤوليات البنوك المركزية الوطنية التابعة لمنطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي. وتشارك البنوك المركزية الوطنية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير التابعة لمنطقة اليورو بصورة طوعية في تشغيل قاعدة البيانات المركزية وإدارة جودة بياناتها.

مزايا استخدام قاعدة البيانات المركزية

إحدى المزايا الرئيسية لقاعدة البيانات المركزية في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، إذا ما قورنت بالإبلاغ الإجمالي، تتمثل في مسؤولية مُعدي البيانات، وليس المجيبين، عن التبويب الإحصائي للأوراق المالية بأسلوب موحد ومنسق. وهذا من شأنه تعزيز دقة البيانات واتساقها، والالتزام بالمعايير الإحصائية الدولية. كذلك يتجنب أخطاء التقدير والتبويب المحتملة أو استخدام إجراءات تجميع غير معممة من جانب كيانات إبلاغ مختلفة، الأمر الذي تترتب عليه مزايا واضحة من حيث الجودة والتجانس.

وتسمح قاعدة البيانات المركزية، جنبا إلى جنب مع المعلومات عن حيازات الأوراق المالية، بإعداد إحصاءات مجمعة بالقيمة السوقية وقد توفر كافة العناصر اللازمة لإعداد بيانات تقسيمات شاملة في فئة استثمارات الحافظة في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مثل نوع الأداة، وقطاع جهة الإصدار، واقتصاد جهة الإصدار، وعملة الإصدار، وآجال الاستحقاق الأصلية والمتبقية وما إلى ذلك. كذلك نجد أن قاعدة البيانات هذه مفيدة لأغراض تقدير فروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم حسب الأداة المالية، وكذلك لاشتقاق

الإطار ١٠-٤: استخدام قاعدة البيانات المركزية للأوراق المالية في النظام الأوروبي للبنوك المركزية لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (تتمة)

بيانات المعاملات من بيانات المراكز عالية التواتر (عندما لا يتم جمعها بشكل مباشر). كذلك تسمح باشتقاق بيانات دخل الاستثمار على أساس الاستحقاق.

وتوفر قاعدة البيانات المركزية قدرا أكبر من المرونة لتلبية متطلبات جديدة أو إضافية من المخرجات (مثل التغيرات في المناطق الجغرافية، وفي تقسيم الأدوات أو آجال الاستحقاق أو تقسيم جديد حسب العملة) ولتسهيل الحصول على سلسلة بيانات متسقة. وهذا غالبا ما يكون ممكنا دون تقديم طلبات إضافية إلى الكيانات المبلِّغة، وذلك عن طريق إدخال تعديلات على إجراءات التجميع التي يديرها معدو البيانات.

ومنهج الأوراق المالية على أساس إلى كل ورقة مالية على حدة يعزز جودة البيانات لأنه يسمح بالتحقق من البيانات بصورة أفضل وبمزيد من الدقة في حساب بيانات المراكز و/أو التدفقات. وتتم مراجعات عديدة للجودة على مستوى فرادى الأوراق المالية بدلا من المستوى الإجمالي. على سبيل المثال، يسمح هذا المنهج بمقارنات لمجموع الإصدارات والمقتنيات القائمة على مستوى فرادى الأوراق المالية، ومطابقة التدفقات والمراكز لفرادى الأوراق المالية، وتحسين مستوى المقارنات الثنائية للبيانات الجغرافية.

ومن شأن توافر المعلومات على مستوى فرادى الأوراق المالية تيسير عملية تحديد علاقات الاستثمار المباشر بين حائزي ومُصدري أوراق مالية بعينها (حصص الملكية بصفة رئيسية)، مما يحد من خطر سوء التصنيف عبر الفئات الوظيفية في ميزان المدفوعات (أي بين الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة) و/أو ازدواجية الحساب.

ومن منظور منطقة اليورو، يسمح توافر البيانات من قاعدة البيانات المركزية بإجراء مراجعات مفصلة في حال تفاوت مساهمات اقتصادات منطقة اليورو في مجملات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لمنطقة اليورو.

التكاليف والتحديات المرتبطة باستخدام قاعدة البيانات المركزية

اتسمت تكاليف إنشاء قاعدة البيانات المركزية بضخامتها مثلها في ذلك مثل تكاليف التحديث، وهو ما يعني ضمنا ارتفاع التكاليف نسبيا في مرحلة التنفيذ، وهو ما يمكن عزوه بشكل كبير إلى شراء/إعداد الأجهزة والبرمجيات اللازمة. كذلك كانت تكاليف تكنولوجيا المعلومات لتخزين قاعدة البيانات ومعالجة الكميات الضخمة من البيانات كبيرة لأن بيانات قاعدة البيانات المركزية يتم الحصول عليها بصفة رئيسية من الجهات التجارية التي تقدم قواعد البيانات؛ والحصول على هذه المعلومات مكلف نوعا ما على أساس مستمر.

وارتفاع درجة التشغيل الآلي ضروري لتبادل البيانات ولعمليات المراجعة والتجميع الشاملة الاعتيادية. وعليه، يجب أن يكون الموظفون المسؤولون من ذوي المهارات الجيدة ومدربين على استخدام النظام.

ومقارنةً بالإبلاغ المُجمَّع، فإن إبلاغ البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة يعني تحويل التكاليف من وكلاء الإبلاغ إلى مُعدي البيانات، في حين أن التكاليف الكلية من المتوقع أن تكون أقل. وإذا كان من اللازم على المبلِّغين ذاتهم تجميع البيانات وفقا للتصنيفات الإحصائية، ينبغي لكل منهم تتبع معلومات كل ورقة مالية على حدة داخليا وتنفيذ إجراءات التجميع، وهو ما ينطوي على تكاليف أعلى.

بالإضافة إلى ذلك، تم خفض التكاليف الحدية لاستحداث إحصاءات جديدة (لا توجد حاجة لتغيير استمارات الإبلاغ) وتم تحسين الاتساق بين مختلف أنواع الإحصاءات.

المصدر: البنك المركزي الأوروبي.

[١] لجنة الإحصاءات التابعة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية ترأسها إدارة الإحصاءات بالبنك المركزي الأوروبي وتتألف من إدارة الإحصاءات بالبنك المركزي الأوروبي ورؤساء إدارات الإحصاءات بالبنوك المركزية الوطنية التابعة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية.

المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

المفهوم والتغطية

١٠-٥٢ عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أولية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأولية، ومخاطر الائتمان، وما شابه ذلك) في حد ذاتها في الأسواق المالية. وتُعامَل المعاملات والمراكز في المشتقات المالية كبند منفصل عن قيم أي بنود أساسية ترتبط بها. وترد خطوات قيد المعاملات في قيود المشتقات المالية في الحسابات الدولية في الفقرات ٨-٣٤ إلى ٨-٤٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

١٠-٥٣ وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي خيارات شراء أسهم شركة ما، تُقدَّم لموظفي الشركة كشكل من أشكال التعويض مقابل خدماتهم للشركة. وهذه الخيارات تعطي لمالكها الحق، وليس الالتزام، بشراء قدر معين من الأسهم في شركة ما بسعر محدد سلفا. ويختلف هذا الخيار قليلا عن الخيار العادي المتداول في سوق الأسهم لأنه غير قابل للتحويل الى شخص أخر بوجه عام (إذا أمكن تداول خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الأسواق

المالية بدون قيود، فإنها تُبوَّب ضمن المشتقات المالية) ولا يوجد خيار بيع.[١٧] كذلك عادة ما ينتظر الموظفون فترة استحقاق معينة قبل أن يُسمَح لهم بممارسة الخيار.

١٠–٥٤ لا تُدرَج معاملات خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الحسابات الدولية إلا إذا كانت ذات طبيعة عابرة للحدود؛ على سبيل المثال، في قليل من الحالات التي تكون فيها المؤسسة التي تصدر الخيار مقيمة في اقتصاد يختلف عن اقتصاد إقامة الموظفين. ومن الممكن أن تقدم الشركات متعددة الجنسيات للموظفين في أحد الاقتصادات خيارات لشراء أسهم شركتها الأم في اقتصاد آخر. وفي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، يمكن أيضا أن تقيد خيارات الاكتتاب الممنوحة لموردي السلع والخدمات للمؤسسة ضمن خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين على أساس أنه على الرغم من أنهم ليسوا موظفين في المؤسسة، إلا أن طبيعتهم ودوافعهم مشابهة.

١٠–٥٥ والمعاملات عبر الحدود في خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين قد لا تكون ذات أهمية في كثير من الاقتصادات. وفي الحالات التي لا تقوم فيها عمليات جمع البيانات الأساسية برصد بيانات المعاملات، ينبغي لمُعدي البيانات إجراء دراسات استكشافية لتحديد حجم تلك المعاملات كأساس لاتخاذ قرارات بشأن إجراء المسوح أو الطرق الأخرى لجمع البيانات.

تقييم المراكز والمعاملات في المشتقات المالية

١٠–٥٦ يتوقف تقييم المراكز والمعاملات في المشتقات المالية على نوع الأداة. ويرد ملخص لقيد هذه المعاملات والمراكز لدى نشوئها وعند تسويتها في الفقرات من ٨–٣٤ إلى ٨–٤٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وتُشتق القيمة السوقية لعقد المشتقات المالية الآجل من الفرق بين سعر العقد المتفق عليه للبند الأساسي وسعر السوق السائد (أو سعر السوق المتوقع أن يسود) لذلك البند، مضروبا في القيمة الافتراضية، ومخصوماً على النحو المناسب. والقيمة الافتراضية هي القيمة الأساسية لعقد المشتقات المالية واللازمة لحساب المدفوعات أو المقبوضات بموجب العقد. وهذه القيمة قد يتم مبادلتها أو لا يتم. وفي الحالة الخاصة بعقد المبادلة، فإن القيمة السوقية تُشتَق من الفرق بين إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات المتوقعة، مخصوماً على النحو المناسب—أي صافي قيمتها الحاضرة.

[١٧] خيار البيع يعطي المشتري حق بيع الأصل الأساسي بسعر العقد في تاريخ انتهاء العقد أو قبله.

١٠–٥٧ ومن ثم يمكن حساب القيمة السوقية لعقد آجل باستخدام المعلومات المتاحة—أسعار السوق والعقود للبند الأساسي، والوقت المتبقي إلى حين تاريخ استحقاق العقد، والقيمة الافتراضية، وأسعار الفائدة السائدة في السوق. ومن وجهة نظر الطرفين المقابلين، فإن قيمة عقد آجل قد تصبح سالبة (خصم) أو موجبة (أصل) وقد تتغير سواء من حيث المقدار أو الاتجاه بمضي الوقت تبعا للحركة في سعر البند الأساسي في السوق. ويتضمن الإطار ١٠–٥ مثالاً رقميا توضيحيا. والعقود الآجلة التي يتم تسويتها بصفة يومية، كالتي يتم تداولها في الأسواق المنظمة—والمعروفة بالمستقبليات—لها قيمة سائدة في السوق، ولكن بسبب التسوية اليومية من المرجح أن تكون قيمتها صفرا في نهاية كل فترة.

١٠–٥٨ ويتوقف سعر عقد الخيار على درجة التقلب المحتملة لسعر البند الأساسي، والمدة المتبقية إلى حين تاريخ الاستحقاق، وأسعار الفائدة، والفرق بين سعر العقد وسعر السوق للبند الأساسي. وبالنسبة لعقود الخيار المتداولة، بغض النظر عما إذا كانت متداولة في بورصة ما أو لا، يجب أن يستند التقييم إلى السعر الذي يمكن رصده. وعند إنشاء الأداة، فإن القيمة السائدة في السوق لعقد خيار غير متداول هي قيمة العلاوة المدفوعة أو المتلقاة (على نقيض عقد من النوع الآجل، والذي لا يتطلب بوجه عام تسجيل معاملة في مشتقة مالية لأن المعتاد أن يتم تبادل مخاطر متساوية في القيمة). وبالتالي يمكن تقييم عقود الخيار غير المتداولة باستخدام نماذج رياضية مثل نموذج «بلاك–شولز» (Black-Scholes) الذي يأخذ في الحسبان العوامل سابقة الذكرة التي تحدد أسعار عقود الخيار. وفي حالة عدم وجود نموذج للتسعير، يجوز استخدام السعر المبلَّغ للأغراض المحاسبية أو التنظيمية. وخلافا للعقود الآجلة، لا يمكن أن تتحول عقود الخيار من القيمة السالبة إلى القيمة الموجبة أو العكس، ولكنها تظل أصلا للمالك وخصما مستحقا على محرر عقد الخيار.

تقييم وتسجيل مراكز ومعاملات خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

١٠–٥٩ خيار الاكتتاب الممنوح للموظفين هو اتفاق يتم إبرامه في تاريخ معين (تاريخ «منح الخيار») يمكن بموجبه للموظف شراء عدد معين من أسهم رب العمل بسعر معلن (سعر «التنفيذ») إما في وقت محدد (تاريخ «استحقاق ممارسة الخيار») أو خلال فترة زمنية (فترة «التنفيذ») تلي تاريخ استحقاق ممارسة الخيار مباشرة. وتاريخ التنفيذ هو التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة الخيار.

١٠–٦٠ وكما هو مذكور في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، من الأمور المحاسبية التي يوصى بها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أن تحدد الشركة قيمة عادلة لخيارات الأسهم في تاريخ المنح، وذلك من خلال الحصول على سعر تنفيذ الأسهم في ذلك الوقت مضروبا في عدد الخيارات المتوقع ممارستها في تاريخ الاستحقاق مقسوما على عدد سنوات الخدمة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم تطبيق هذه القيمة العادلة على عدد سنوات الخدمة من أجل الحصول على التكاليف التي تتكبدها الشركة في السنة. وفي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فإنه في حالة عدم وجود سعر سائد في السوق قابل للرصد أو تقدير من جانب المؤسسة بناء على التوصيات التي سبق التحدث عنها من المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، فسوف تحدد قيمة الخيارات باستخدام نموذج تسعير خيارات الأسهم (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرتان ١٧–٣٨٦ و١٧–٣٨٧).

١٠–٦١ وعند قيد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الحسابات الدولية، يجب تقدير القيمة في تاريخ المنح. وتُسجَّل معاملة (تحمل خصم) في الحساب المالي لاقتصاد رب العمل كقيد مقابل لتعويضات العاملين (قيد مدين) في الحساب الجاري. وتُسجَّل معاملة (اقتناء أصول) في الحساب المالي للاقتصاد الذي يقيم فيه الموظف كقيد مقابل لتعويضات العاملين (قيد دائن) في الحساب الجاري. كذلك يُدرَج في هذه المرحلة أصل/ خصم مالي في وضع الاستثمار الدولي لاقتصاد العامل (الأسرة المعيشية)/رب العمل. ومن حيث المبدأ، فإن أي تغير في قيمة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بين تاريخ المنح وتاريخ الاستحقاق يجب أن يُعامَل كتعويضات عاملين، في حين يُعامَل أي تغير في القيمة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التنفيذ على أنه مكاسب أو خسائر حيازة.

١٠–٦٢ وعند ممارسة خيار الاكتتاب الممنوح للموظفين، تزول المراكز ضمن المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين لتحل محلها قيمة الأسهم المقتناة. ويحدث هذا التغير في التبويب من خلال المعاملات في الحساب المالي على النحو التالي. تُسجَّل في الحساب المالي لاقتصاد رب العمل معاملة ضمن استثمارات الحافظة، وحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (زيادة في تحمل الخصوم) كقيد مقابل لانخفاض خصوم المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. وتُسجَّل في الحساب المالي للاقتصاد الذي يقيم فيه الموظف معاملة ضمن استثمارات الحافظة، وحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (زيادة في اقتناء الأصول) كقيد مقابل لانخفاض أصول المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.[١٨]

١٠–٦٣ وإذا انقضى حق خيار الاكتتاب الممنوح لأحد الموظفين خلال الفترة بين تاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته دون تسوية متفق عليها بين الطرفين، يقيد تغير آخر في الحجم (باعتباره فقدانا للأصل من جانب الموظف وانخفاضا في الخصوم المستحقة على رب العمل) في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (راجع الفقرة ٩–١٢ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

مصادر البيانات

١٠–٦٤ إحصاءات المشتقات المالية التي تعدها البنوك المركزية يمكن الحصول عليها من ثلاثة مصادر رئيسية: (١) قد يستلزم البنك المركزي لأغراض الرقابة و/أو التنظيم من البنوك استكمال بيانات عن معاملات ومراكز المشتقات عند التداول مع الأطراف المقابلة المحلية والخارجية؛ (٢) وقد تجمع إدارة النقد الأجنبي في البنك المركزي معلومات عن البنوك المشاركة في عمليات النقد الأجنبي؛ (٣) وقد يجمع البنك المركزي بيانات التدفقات و/أو المراكز لأغراض إعداد الحسابات الدولية في المقام الأول. ومن المسائل المشتركة أن إحصاءات المشتقات لدى البنك المركزي التي يتم الحصول عليها من عمليات جمع البيانات على أساس التدابير الاحترازية قد لا ترصد بالكامل أنشطة القطاع الخاص غير المصرفي، وقد يتعين على معدي البيانات وضع مسوح للمؤسسات لتعزيز عملية جمع إحصاءات المشتقات.

١٠–٦٥ وفيما يتعلق بمعاملات البنك المركزي في المشتقات المالية لحسابه الخاص، يجب على البنك المركزي تمييز المشتقات المالية المدرَجة ضمن الأصول الاحتياطية حتى يتحقق تبويب الفئات الوظيفية على النحو السليم.

١٠–٦٦ وفي بعض الاقتصادات، قد تتعاون عدة مؤسسات في جمع وإعداد البيانات عن إحصاءات المشتقات المالية؛ على سبيل المثال، يُستخدم نظام الخزانة الأمريكية لإبلاغ بيانات رؤوس الأموال (Treasury International Capital - TIC) لإعداد بيانات مختارة عن الحساب المالي للولايات المتحدة، بما في ذلك عن المعاملات في مشتقات الحساب المالي. ويقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي في ولاية نيويورك، بصفته وكيلا عن وزارة الخزانة، بجمع وتنقيح البيانات في الاستمارة «دال» لنظام الخزانة الأمريكية لإبلاغ بيانات رؤوس الأموال، والتي تجمع بيانات ربع سنوية عن مقتنيات عقود المشتقات والمعاملات في تلك العقود مع

[١٨] قد تحدث تغيرات في قيمة خيار الاكتتاب الممنوح للموظف بعد تاريخ الاستحقاق نتيجة لتغيرات في السعر السائد في السوق للأداة الأساسية (حصص الملكية). وهذه التغيرات تمثل فروق إعادة تقييم، ولا يمكن من الناحية العملية الاعتراف بها إلا في تاريخ التنفيذ.

الإطار ١٠–٥: تسجيل عقد آجل في الحسابات الدولية

في الفترة t0، يوقع الاقتصاد ألف عقدا يتم بموجبه تصدير سلع قيمتها ١٢٠٠ بعد عامين (t2). لتجنب مخاطر سعر الصرف، يبرم الاقتصاد ألف عقدا آجلا مع غير مقيم يتفق بموجبه على شراء ١٠٠٠ دولار في الفترة t2 مقابل ١٢٠٠ يورو—أي بسعر صرف قدره ١,٢ يورو لكل دولار أمريكي (بسعر سوق العمليات الفورية في الفترة t0). في الفترة t1، يكون سعر الصرف ١,١ يورو لكل دولار أمريكي، وفي الفترة t2 يكون السعر ١ يورو لكل دولار أمريكي. وسوف تتم تسوية العقد على أساس صاف. وتبلغ أسعار الفائدة ٦٪ للعملتين في كل فترة.

في الفترة t0: لا تُسجَّل معاملات في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتكون قيمة العقد عند إنشائه صفرا. ويكون مركز المشتقات المالية صفرا في وضع الاستثمار الدولي.

في الفترة t1: لا توجد معاملات في ميزان المدفوعات. وتكون قيود وضع الاستثمار الدولي كتالي:

وضع الاستثمار الدولي (بالدولار الأمريكي)

	المركز الافتتاحي	المعاملات	تغير التقييم	التغيرات الأخرى	المركز الختامي
الحساب المالي					
المشتقات المالية، خصوم	صفر	صفر	٨٥,٧		٨٥,٧

شرح القيود في الفترة t1: في نهاية الفترة t2 سوف يشتري الاقتصاد ألف ١٠٠٠ دولار أمريكي مقابل ١٢٠٠ يورو. وبسعر الصرف الجاري، سوف يحتاج الاقتصاد ألف إلى دفع ١١٠٠ يورو فقط للحصول على ١٠٠٠ دولار أمريكي. وبالتالي تكون للعقد قيمة سالبة تبلغ ١٠٠ يورو إذا تم تسويته في الفترة t = 2. والقيمة الجارية هي ١٠٠/١,٠٦= ٩٤,٣ يورو. وبالدولار، فإن القيمة الجارية للعقد هي ٩٤,٣/١,١= ٨٥,٧ دولار أمريكي. وتُسجَّل القيمة الجارية السالبة في وضع الاستثمار الدولي كزيادة في الخصوم نتيجة لتغير التقييم.

وفي الفترة t2: تكون القيود في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كالتالي:

ميزان المدفوعات (بالدولار الأمريكي)

	دائن	مدين	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الأصول	صاف
الحساب الجاري					
السلع	١,٢٠٠				١,٢٠٠
الحساب المالي					
العملة والودائع، أصول			١,٠٠٠ [١,٢٠٠–٢٠٠]		١,٠٠٠
المشتقات المالية، خصوم				–٢٠٠	–٢٠٠

وضع الاستثمار الدولي (بالدولار الأمريكي)

	المركز الافتتاحي	المعاملات	تغير التقييم	التغيرات الأخرى	المركز الختامي
الحساب المالي					
العملة والودائع، أصول[1]	صفر	١,٠٠٠			١,٠٠٠
المشتقات المالية، خصوم	٨٥,٧	–٢٠٠	١١٤,٣		صفر

[1] بافتراض مركز افتتاحي قدره صفر.

شرح لقيود الفترة t2: في الفترة t = 2 يقوم الاقتصاد ألف بتصدير سلع نظير ١٢٠٠ يورو. وبسعر الصرف السائد، فإن هذه الحصيلة تعادل ١٢٠٠ دولار أمريكي، وتُبيَّن كزيادة في العملة والودائع، أصول. وبموجب العقد الآجل، اتفق الاقتصاد ألف على دفع ١٢٠٠ يورو مقابل الحصول على ١٠٠٠ دولار أمريكي. وبسعر الصرف الجاري، فإن قيمة ١٢٠٠ يورو تساوي ١٢٠٠ دولار أمريكي. وبالتالي فإن القيمة الصافية هي –٢٠٠ دولار أمريكي (تلقي ١٠٠٠ دولار أمريكي؛ دفع ١٢٠٠ دولار أمريكي). وليس هناك حاجة لخصم القيمة الصافية للعقد لأن العقد سوف يتم تسويته في نفس الحالة. وتُسجَّل تسوية العقد في ميزان المدفوعات كانخفاض في العملة والودائع، أصول (٢٠٠ دولار أمريكي)، وكانخفاض معادل في خصوم المشتقات المالية. وفي وضع الاستثمار الدولي، يتم موازنة كل من المركز الافتتاحي لخصوم المشتقات المالية البالغ ٨٥,٧ دولار أمريكي والمعاملة (تسوية العقد بمبلغ ٢٠٠ دولار) بتغير في التقييم قدره ١١٤,٣ دولار أمريكي لجعل المركز الختامي صفر.

المقيمين الأجانب حسب الاقتصاد. وتستند المعاملات إلى التسويات الصافية (كافة المعاملات بما فيها الحصيلة من شراء وبيع المشتقات وكافة التدفقات التعاقدية).

١٠–٦٧ وكما هو الحال بالنسبة للبيانات عن استثمارات الحافظة، فإن الجهات الرئيسية المقدمة للبيانات هي جهات الوساطة المالية المحلية أو الوكلاء مثل شركات تلقي

الودائع عدا البنك المركزي، ومؤسسات التعامل بالأوراق المالية، وأمناء سجلات الأسهم، والشركات الوكيلة، وأمناء الحفظ، والصناديق الاستثمانية، ومديري الصناديق الذين يشاركون في الغالب في أنشطة استثمار مالي خارجية. ويمكن جمع بيانات المشتقات المالية من خلال إطار الإحصاءات النقدية والمالية للبنك المركزي و/أو من خلال المسوح (راجع الملحق ٧ للاطلاع على الاستمارة النموذجية لجمع البيانات عن المشتقات المالية). ومع ذلك، يتعذر اشتقاق تقديرات موثوقة للمعاملات من البيانات المتعلقة بالتغيرات في مراكز المشتقات بالقيمة السوقية وهو ما يعود إلى حد كبير لتقلب الأسعار.

١٠–٦٨ وكما في حالة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، قد لا تكون المعاملات في المشتقات المالية كبيرة في عدد من الاقتصادات. وفي الحالات التي لا ترصد فيها عمليات جمع البيانات الأساسية بيانات المعاملات، ينبغي لمعدي البيانات إجراء أعمال استكشافية لتحديد حجم هذه المعاملات كأساس لاتخاذ قرارات بإجراء مسوح أو الأساليب الأخرى لجمع البيانات.

الاستثمارات الأخرى

المفهوم والتغطية

١٠–٦٩ تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى؛ والعُملة والودائع؛ والقروض؛ ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة؛[١٩] والائتمانات والسُلف التجارية؛ والحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع–أخرى؛ وحقوق السحب الخاصة. وباستثناء القروض والعملة والودائع، فإن هذه الأدوات المالية تم استحداثها أو تحديثها في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وسوف يرد لاحقا عرض عام لعناصر الاستثمارات الأخرى.

مصادر البيانات وقضايا إعداد البيانات

حصص الملكية الأخرى

١٠–٧٠ تُدرَج حصص الملكية الأخرى في الاستثمارات الأخرى، عندما لا تكون استثمارا مباشرا أو أصولا احتياطية. ولا تأخذ حصص الملكية الأخرى (حسب تعريفها في الفقرة ٥–٢٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة) شكل الأوراق المالية، وبالتالي فهي لا تُدرج في استثمارات الحافظة. ويمكن أن تشمل حصص ملكية في أشباه الشركات، كالفروع، والصناديق الاستئمانية، وشركات التضامن محدودة المسؤولية وشركات التضامن الأخرى، والصناديق غير المساهمة، والوحدات الصورية التي تنشأ في حالة امتلاك العقارات والموارد الطبيعية الأخرى. وفي معظم الحالات، نجد أن حصص الملكية في أشباه الشركات والوحدات الصورية التي تنشأ في حالة امتلاك الأراضي تُدرج في الاستثمار المباشر؛ غير أنها تُدرج في الاستثمارات الأخرى (تحت حصص الملكية الأخرى) إذا كانت نسبة القوة التصويتية أقل من ١٠٪. وكما هو مذكور في الفقرة ٥–٢٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، فإن المشاركة في بعض المنظمات الدولية لا تأخذ شكل الأوراق المالية، وبالتالي تُبوَّب باعتبارها حصص ملكية أخرى. وتُدرَج ملكية البنوك المركزية في اتحادات العملة ضمن حصص الملكية الأخرى.

١٠–٧١ وفيما يتعلق بقطاع الحكومة، فإن حصص الملكية الأخرى لا يمكن أن تكون خصما مستحقا على وحدات الحكومة العامة، ولكن يمكن لهذه الوحدات اقتناؤها كأصول. وعادة ما تتوافر معلومات عن المشاركة في المنظمات الدولية من سجلات الحكومة والبنك المركزي. وفي حالة القطاعات الأخرى، يمكن أن تتوافر البيانات من مسوح المؤسسات. غير أنه في حالة الوحدات الصورية التي تنشأ في حالة ملكية الأراضي، قد لا يكون من الممكن رصد المراكز بصورة مباشرة، وعليه يمكن لمعدي البيانات استخدام طرق للتقدير على غرار تلك المستخدمة في حالة الاستثمار المباشر (الفقرة ٢–١٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

العملة والودائع

١٠–٧٢ عادة ما يتم جمع بيانات مراكز الأصول والخصوم للبنك المركزي، وشركات تلقي الودائع (بخلاف البنك المركزي)، والشركات المالية الأخرى، ضمن إطار الإحصاءات النقدية والمالية في الاقتصاد المعني (راجع الملحق ٦، «روابط الحسابات الدولية مع الإحصاءات النقدية والمالية»)، في حين يتم جمع تلك البيانات للحكومة العامة ضمن إطار إحصاءات مالية الحكومة. وبالنسبة للشركات غير المالية المقيمة، والأسر المعيشية، وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، يمكن جمع بيانات العملة والودائع (الأصول) من خلال المسوح. وتوفر الإحصاءات المصرفية الدولية التي يعدها بنك التسويات الدولية مصدر بيانات عن الودائع الخارجية للشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية المقيمة (راجع الفصل ٧). ويرصد نظام شامل لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية بيانات المعاملات في الودائع (الأصول والخصوم).

١٠–٧٣ وتُسجَّل مراكز الودائع بالقيمة الاسمية.[٢٠] وفي الحالات التي تتوافر فيها بيانات المراكز فقط، يمكن بسهولة اشتقاق معاملات الودائع المقومة بالعملة المحلية

[١٩] راجع الملحق ٢ للاطلاع على مناقشة حول نظم التقاعد الخاصة بالعاملين والضمان الاجتماعي.

[٢٠] ويُبوَّب ضمن الودائع كل من أصول حسابات الذهب غير المخصصة التي لا يُحتفظ بها كأصول احتياطية، وكافة خصوم حسابات الذهب غير المخصصة. للاطلاع على مناقشة حول تبويب حسابات الذهب، راجع الفقرتين ٥–٧٦ و٥–٧٧ من الفصل الخامس في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

(باستثناء الودائع المبيعة بخصم) من التغيرات في المراكز؛ وهذه المعاملات تغطي كلا من الأموال المودَعة والمسحوبة فضلا عن أي فائدة مستحقة تُسجَّل لها قيود مقابلة في الحساب الجاري.

١٠-٧٤ تُحوَّل المعاملات المقوَّمة بعملة أجنبية إلى قيمتها بالعملة المحلية بالسعر السائد عند حدوث هذه المعاملات، وتُحوَّل المراكز بالسعر السائد في تاريخ الميزانية العمومية. وينبغي استخدام النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع (وقت حدوث المعاملة (للمعاملات) وفي نهاية يوم العمل في التاريخ المرجعي (للمراكز)).

١٠-٧٥ وعادة ما تُسجَّل بيانات الإحصاءات النقدية والمالية بالعملة المحلية. ولأغراض إعداد بيانات الحسابات الدولية، ينبغي أن يسعى معدو البيانات للحصول على بيانات المراكز بالعملة الأصلية بغية استبعاد تأثير تحركات سعر الصرف عند اشتقاق بيانات المعاملات. وبعد اشتقاق المعاملات بعملة التقويم الأصلية، يتعين عندئذ تحويلها إلى العملة المستخدمة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع للعملات المعنية. وفي حين أن استخدام سعر الصرف المتوسط اليومي للمعاملات اليومية يؤدي عادة إلى توفير سعر تقريبي جيد، قد يتعذر ذلك في حالة المعاملات المشتقة من الإحصاءات النقدية والمالية؛ وفي هذه الحالة، ينبغي لمعدي البيانات استخدام متوسط سعر الصرف لأقصر فترة يتم لها إعداد بيانات المراكز.

القروض

١٠-٧٦ وبالنسبة للحسابات الدولية، فإن المعلومات عن القروض عادة ما تكون متاحة من خلال نظام إعداد البيانات المستخدم في إحصاءات الدين الخارجي. غير أنه في بعض الاقتصادات قد يقتصر نطاق تلك الإحصاءات على الحكومة العامة (أو القطاع العام)، وقد يتعين على مُعدي البيانات اتخاذ خطوات إضافية لإدراج دين القطاعات الأخرى. ومن المرجح أن يتغير نطاق مصادر البيانات المتاحة لدى التحرير التدريجي لقواعد الصرف الأجنبي بعيدا عن السجلات الإدارية والمصرفية ونحو طرق جمع البيانات باستخدام المسوح.[٢١] وعادة ما تكون السجلات الإدارية والمالية المعنية بقروض الحكومة وتسديداتها هي المصدر الرئيسي لبيانات المعاملات المتعلقة بقروض القطاع العام. كذلك تضطلع البنوك المركزية في غالبية الاقتصادات بوظائف إدارية مرتبطة بإدارة الدين الخارجي للحكومة المركزية، وربما تكون نظم الدفع لديها مصممة بحيث تغطي معاملات القروض الخارجية التي تُجرى بالنيابة عن وزارة المالية.

١٠-٧٧ وينطوي إعداد بيانات شاملة متعلقة بالقطاع الخاص على قدر أكبر من الصعوبة مقارنة بالقطاع العام. ويمكن أن تنشأ مشاكل من أوجه القصور الكامنة في مصادر المعلومات المتاحة. وفي كل الحالات، يجب موازنة أهمية وملاءمة البيانات مقابل التكاليف المحتملة لجمع البيانات، والقيام حسب الاقتضاء باستخدام مصادر وطرق بديلة لإنتاج بيانات ذات درجة مقبولة من الدقة والموثوقية.

١٠-٧٨ وفي الظروف التي تكون فيها القيود على الاقتراض الأجنبي ما زالت قائمة، من الممكن أن يعد البنك المركزي المعلومات المتعلقة بالاقتراض من القطاع الخاص من المعلومات التي يقدمها المقترضون للأغراض التنظيمية، على سبيل المثال عندما يسعون للحصول على الموافقة على الاقتراض الأجنبي. كذلك قد تكون البنوك التجارية مطالبة بإبلاغ البيانات عن المعاملات الأجنبية لعملائها من القطاع الخاص. غير أنه مع المضي في عملية تحرير المعاملات المالية، ومع تعذر الحصول على مثل هذه المعلومات بنفس درجة السهولة، تنشأ الحاجة لوضع طرق لجمع البيانات عن دين القطاع الخاص بوسائل أخرى. والمصادر الرئيسية هي كالتالي:وفي الحالات التي لا تزال فيها ضوابط مفروضة على الاقتراض الخارجي، يمكن للبنك المركزي أن يعد معلومات عن اقتراض القطاع الخاص من المعلومات الواردة من المقترضين لأغراض تنظيمية، كما هو الحال عند طلبهم الموافقة على الاقتراض الخارجي. وقد يكون مطلوبا أيضا من البنوك التجارية الإبلاغ ببيانات المعاملات الخارجية لعملائها من القطاع الخاص. غير أنه مع مضي تحرير المعاملات المالية وتصبح تلك المعلومات غير متوافرة بنفس القدر من السهولة، تكون هناك حاجة إلى وضع أساليب لجمع البيانات عن دين القطاع الخاص بوسائل أخرى.

- شركات تلقي الودائع، وهي شركات تخضع لضوابط تنظيمية صارمة في جميع الاقتصادات تقريبا— وبالتالي تكون في العادة معروفة للهيئة الإحصائية— وملزمة بإبلاغ بيانات الميزانية العمومية للبنوك المركزية أو الأجهزة التنظيمية سواء لأغراض الرقابة أو أغراض السياسة النقدية. ويمكن لهذه التقارير أن تكون مصدرا رئيسيا للمعلومات عن الدين الخارجي القائم للبنوك، ويمكن منها اشتقاق بيانات المعاملات.
- وبالمثل، يمكن إعداد بيانات الشركات المالية الأخرى في بعض الاقتصادات ضمن إطار الإحصاءات النقدية والمالية. وفي هذه الحالة، يمكن لمعدي البيانات استخدام مصدر البيانات هذا. كذلك نجد أنه في بعض الاقتصادات تقدم جهات وساطة مالية معينة كصناديق الاستثمار، ومؤسسات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد تقارير للسلطات الرقابية حول ميزانياتها العمومية. وهذه التقارير يمكن أن تكون في متناول السلطات الإحصائية كمصدر للبيانات، بما في ذلك لاشتقاق بيانات المعاملات.

[٢١] يبين مرشد إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها تأثير البيئة التنظيمية على أساليب جمع بيانات إحصاءات الدين الخارجي. كذلك يناقش الفصل ١١ والملحق ٨ إعداد بيانات دين القطاع العام والقطاع الخاص، على التوالي.

- وحينما لا توجد قيود شاملة على النقد الأجنبي، فإن أفضل وسيلة للحصول على بيانات عن القروض والدين الخارجي الآخر للقطاعات الأخرى تكون من خلال المسوح الدورية لتلك المؤسسات (بما في ذلك الشركات المالية الأخرى) التي تشارك في المعاملات الخارجية. وفي بعض الحالات، تُستخدَم ما يسمى بسجلات القروض الخارجية للحصول على بيانات عن القروض التي يتلقاها أو يمنحها القطاع غير المصرفي.
- وقد تتوافر بيانات القروض التي يمنحها بعض الدائنين من مصادر خارجية كالدين المستحق للمنظمات المالية الدولية (كالمؤسسات المالية الدولية)، أو بيانات مراكز خصوم المؤسسات غير المصرفية المستحقة للبنوك الأجنبية والتي يمكن مضاهاتها مع الإحصاءات المصرفية الدولية من بنك التسويات الدولية. وقد يستخدم بعض مُعدي الإحصاءات بيانات بنك التسويات الدولية المقدمة من البنوك غير المقيمة عن القروض المتعلقة بالمؤسسات غير المصرفية المقيمة (المؤسسات غير المصرفية تشمل القطاعات الأخرى فضلا عن قطاع الحكومة العامة—أي أن المؤسسات غير المصرفية تشمل وحدات القطاعين العام والخاص) لتكملة المصادر الأخرى.

١٠–٧٩ وأسوة باستحقاق الفائدة على سندات الدين، فإن تكاليف الفائدة التي نشأت وليست مستحقة الدفع بعد على القروض تُدرج كجزء من قيمة القرض. أي أن تراكم تكاليف الفائدة غير مستحقة الدفع بعد يؤدي باستمرار إلى زيادة المبلغ الأصلي القائم للقروض (وينبغي أن يُدرج ضمن معاملات القروض في الحساب المالي). وتحدث متأخرات في حالة عدم سداد مدفوعات أصل المبلغ و/أو الفائدة لدى استحقاقها، على قرض مثلا. وعندما تحدث متأخرات، ينبغي الاستمرار في عرضها في نفس أداة الدين إلى أن يتم إطفاء الالتزام. وعدم سداد أصل المبلغ و/أو الفائدة عند الاستحقاق يترك مركز خصوم الدين دون تغيير. وينبغي الاستمرار في إبلاغ بيانات المتأخرات من وقت نشوئها—أي عند عدم سداد المدفوعات—إلى أن يتم إطفاؤها، مثلا عند دفعها أو إعادة جدولتها أو إعفائها من جانب الدائن. كذلك سوف يحتاج معدو البيانات إلى معلومات إضافية عن المتأخرات لتسجيل معاملات التمويل الاستثنائي؛ وهذه المعاملات يتم بيانها في الفصل ١٦، الجدول ١٦–٣.

١٠–٨٠ وكما يرد في الفقرة ١٢–٥١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، يمكن النظر إلى القروض الممنوحة بفائدة ميسرة باعتبارها تنطوي على تحويلات جارية تساوي الفرق بين الفائدة الفعلية والفائدة السوقية. وإذا كان لهذه التحويلات أن تُسجَّل، لسُجلت عادة ضمن التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي لأن التمويل الميسر يمنحه دائنون رسميون (مثلا، حكومات أجنبية أو منظمات دولية). وبعدئذ تُعدَّل الفائدة بنفس المبلغ. غير أن معدي البيانات ينبغي أن يكونوا على دراية بأن معالجة التمويل الميسر لم تتطور بصورة كاملة بعد، ولذا يُوصَى بعرض المعلومات الخاصة بالقروض الميسرة كمعلومات تكميلية. وتصف الفقرة ١٢–٥١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) أي معلومات ينبغي عرضها كمعلومات تكميلية.

١٠–٨١ كذلك يوضح دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) معاملة اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية ومبادلات الذهب. فكما يرد في الفقرة ٥–٥٣ من الدليل، تُعامَل الأموال المقدمة والمتلقاة بموجب اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية باعتبارها قروضا أو ودائع. فهي بوجه عام قروض، لكنها تُبوَّب ضمن الودائع إذا ما انطوت على خصوم مستحقة على شركة لتلقي الودائع وتُدرَج ضمن مقاييس النقود بمعناها الواسع على المستوى الوطني (راجع الجدول ١٠–٣). وإذا لم ينطو اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية على تقديم نقدية (كأن تتم مبادلة ورقة مالية بأخرى، أو يُقدِّم أحد الأطراف ورقة مالية بدون ضمان)، لا يكون هناك قرض أو وديعة. وتبوب ضمن القروض أيضا طلبات إيداع هامش الضمان نقدا بموجب اتفاق إعادة الشراء.

١٠–٨٢ وفي الحسابات الدولية، تُسجَّل قيود ضمن القروض أيضا فيما يتصل بعقود التأجير التمويلي (الفقرات ٥–٥٦ إلى ٥–٦٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ويتمثل الطابع الاقتصادي لهذا الترتيب في قيام المؤجِّر بتقديم قرض يسمح للمستأجر بالحصول على مخاطر ومزايا الملكية (الملكية الاقتصادية)، مع احتفاظ المؤجِّر بحق الملكية القانونية. وبالتالي يُقيَّد الأصل المؤجَّر في الميزانية العمومية للمستأجر وليس المؤجِّر. وبموجب الأعراف الإحصائية، يعتبر أن المؤجر يمنح قرضا للمستأجر الذي يحصل على الأصل بواسطة هذا القرض؛ ويُقيَّد القرض كأصل للمؤجِّر وخصم على المستأجر. وعند إنشاء عقد التأجير، فإن قيمة القرض تكون مساوية للقيمة الكاملة للسلعة. وعند استحقاق عقد التأجير، فإن التزام الدين الناشئ عن القيمة الباقية للسلع المؤجَّرة يتم إطفاؤه إما عند إعادة السلع أو عند الدفع وتغير الملكية القانونية. ويرد مثال رقمي على عقد التأجير التمويلي في الملحق ٦ب، الإطار م:٦ب–١ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

١٠–٨٣ وتُستبعد من القروض الحسابات مستحقة القبض/الدفع، التي تُعامَل كفئة منفصلة من فئات الأصول/الخصوم المالية، وكذلك القروض التي أصبحت سندات دين.

١٠–٨٤ وتُقيَّد مراكز القروض بالقيمة الاسمية؛ وبالتالي فإن اشتقاق بيانات المعاملات من بيانات المراكز يكون أمرا مباشرا نسبيا بالنسبة للقروض المقوَّمة بالعملة

المحلية، ولا تنطبق مسألة معالجة تغيرات الأسعار. غير أنه في حالة القروض (والودائع والحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع) المباعة بخصم، قد تختلف قيم المعاملات المقيَّدة في الحساب المالي عن القيمة الاسمية المسجلة في وضع الاستثمار الدولي. ويتم قيد هذه الفروق كتغيرات تقييم في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية.

نظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة

١٠–٨٥ يتم عرض الخصائص الرئيسية لنظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة في صورة ملخص يعالج هذه الموضوعات في الملحق ٦ج من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وترد إرشادات إعداد البيانات المتعلقة بمعاملة هذه الأدوات في الحسابات الدولية في الملحق ٢ من المرشد. ومن المهم عند تحليل الطبيعة الاقتصادية لهذه العمليات إعادة ترتيب هذه العمليات لتحديد عناصر الخدمات، ودخل الاستثمار، والتحويلات، والاستثمار.

الائتمانات والسُلَف التجارية

١٠–٨٦ تشمل الائتمانات والسُلَف التجارية المطالبات أو الخصوم التي تنشأ من المنح المباشر للائتمان من جانب الموردين بالنسبة للمعاملات في السلع والخدمات، والدُفعات المقدمة من المشترين نظير السلع والخدمات ومقابل العمل قيد الإنجاز (أو الذي سوف يتم إنجازه). ويتم بيان الائتمانات والسُلَف التجارية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بشكل منفصل. وبالنسبة للقروض المرتبطة بالتجارة التي يقدمها طرف ثالث، كبنك مثلا، إلى أحد المصدرين أو المستوردين فلا تُدرج ضمن هذه الفئة ولكن ضمن القروض كما هو مشار إليه سلفا. وجدير بالذكر أن خطابات الاعتماد لا تُدرج ضمن القروض لأنها التزامات احتمالية. أما الدُفعات التدريجية (أو الدُفعات المرحلية) التي تسدد على السلع الرأسمالية عالية القيمة—مثل السفن والآلات الثقيلة وغيرها من المعدات التي يستغرق استكمالها سنوات—فلا ينشأ عنها ائتمانات وسُلف تجارية إلا في حالة اختلاف التوقيت بين تغير ملكية هذه السلع عالية القيمة والمدفوعات. وفي بعض الاقتصادات، قد تكون قيمة الائتمانات والسُلف التجارية في ميزان المدفوعات كبيرة على جانبي الأصول والخصوم على حد السواء. وبالتالي يتطلب تقديرها النظر فيه بعناية.

١٠–٨٧ ويمكن الحصول على بيانات الائتمانات والسُلَف التجارية من بيانات الميزانيات العمومية للشركات و/أو مسوح المؤسسات و/أو إحصاءات الدين الخارجي. وفي بعض الحالات، يستخدم مُعدو البيانات أسلوبا بديلا وهو مقارنة المعلومات المتوفرة من إدارة الجمارك فيما يتعلق بالسلع مع المدفوعات المسددة من خلال النظام المصرفي (أي بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية). على سبيل المثال، حيثما يُبلِّغ المستوردون معلومات عن كل من تاريخ الشحن وتاريخ الدفع، يتم احتساب الائتمانات والسُلف التجارية آخذا في الحسبان الفرق بين التاريخين، كما هو موضح في الفصل ٤. ومن الناحية العملية، ينبغي أن يتم اعتماد مثل هذا المنهج على مستوى جزئي، لأن التقدير البسيط القائم على الفرق بين بيانات الواردات المتوفر من إدارة الجمارك وبين بيانات الواردات بناء على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لن يوفر تقديرا دقيقا للائتمانات والسُلَف التجارية. كذلك نجد أنه عند اعتماد هذا المنهج، ينبغي لمعدي البيانات رصد الاتجاهات العامة في سلاسل البيانات لضمان المعقولية؛ على سبيل المثال، إذا كان صافي اقتناء هذه الأصول/صافي تحمل الخصوم يزداد باطراد، فإن هذا قد يوجه الانتباه إلى الفجوات في تقدير سداد الائتمانات والسُلف التجارية. وبالنسبة للبنوك، يمكن الحصول على بيانات الائتمانات التجارية والسلف من الإحصاءات النقدية والمالية.

الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع – أخرى

١٠–٨٨ تتضمن فئة الحسابات الأخرى تحت بند الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع الحسابات مستحقة القبض/الدفع عدا الحسابات المدرجة ضمن الائتمانات والسلف التجارية أو الأدوات الأخرى (على سبيل المثال، خصوم توزيعات الأرباح، والضرائب، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية، وعقود المشتقات المالية التي لم تسدد عند حلول آجال استحقاقها وما إلى ذلك) (راجع الفقرة ٥–٧٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وينبغي قيد الفائدة المستحقة مع الأصل أو الخصم المالي الذي تستحق عليه، وليس ضمن الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع، وذلك باستثناء رسوم إقراض الأوراق المالية والرسوم على قروض الذهب، والتي تُعامَل باعتبارها فائدة كما جرى العرف. وترد معاملة رسوم إقراض الأوراق المالية والرسوم على قروض الذهب في الجدول ١٠–٣.

١٠–٨٩ ويمكن الحصول على بيانات الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع — أخرى من الإحصاءات النقدية والمالية (في حالة قطاع الشركات المالية)، وإحصاءات مالية الحكومة (في حالة الحكومة العامة)، وبيانات الميزانيات العمومية للشركات، ومسوح المؤسسات، وإحصاءات الدين الخارجي. وبيانات المراكز التي ترصدها هذه المصادر تُسجَّل بالقيمة الاسمية. وكما في حالة العملة والودائع، إذا توافرت بيانات المراكز فقط، فإن قيمة المعاملات للحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع يمكن اشتقاقها بسهولة كتغير في المراكز بالنسبة للمراكز المقومة بالعملة المحلية (إلا إذا كانت مباعة بخصم).

١٠–٩٠ وعند استخدام بيانات الميزانيات العمومية للشركات، يتعين أن يكون معدو البيانات على دراية بتكوين

الجدول ١٠-١: تسجيل الزيادات في حيازات وتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والفوائد المستحقة ذات الصلة[1]

ميزان المدفوعات	المعاملات خلال الفترة	
الحساب الجاري دخل الاستثمارات الأخرى	الفوائد المستحقة على مجموع حيازات حقوق السحب الخاصة (قيد دائن)	الفوائد المستحقة على مجموع تخصيصات حقوق السحب الخاصة (قيد مدين)
الحساب المالي **الاستثمارات الأخرى (خصوم)** تخصيصات حقوق السحب الخاصة	قيمة التخصيصات العامة والخاصة الجديدة مضافا إليها الفوائد المستحقة ولكن غير المسددة على مجموع التخصيصات القائمة (مسجلة تحت بند صافي تحمل الخصوم)	
الأصول الاحتياطية حقوق السحب الخاصة (حيازات)		قيمة التخصيصات العامة والخاصة الجديدة مضافا إليها الفوائد المستحقة ولكن غير المسددة على مجموع الحيازات القائمة (مسجلة تحت بند صافي اقتناء الأصول المالية)
وضع الاستثمار الدولي	**مراكز نهاية الفترة**	
الاستثمارات الأخرى (خصوم) تخصيصات حقوق السحب الخاصة	قيمة (مجموع) التخصيصات بما في ذلك الفائدة مستحقة الدفع غير المسددة	
الأصول الاحتياطية حقوق السحب الخاصة (حيازات)	قيمة (مجموع) الحيازات بما في ذلك الفائدة مستحقة القبض غير المسددة	

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] المبادئ التوجيهية حول كيف ينبغي تسجيل تخصيصات حقوق السحب الخاصة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي متاحة أيضا على الرابط: http://www.imf.org/external/np/exr/faq/pdf/sdrfaqsta.pdf.

الحسابات مستحقة القبض/الدفع، وذلك، على سبيل المثال، لأن الائتمانات والسُلف التجارية قد تكون مُدرَجة ويلزم استبعادها وإعادة تخصيصها للأداة المالية الخاصة بها.

١٠-٩١ كما ورد آنفا، تُسجَّل بيانات الإحصاءات النقدية والمالية عادة بالعملة الوطنية. ولأغراض إعداد بيانات الحسابات الدولية، ينبغي أن يسعى معدو البيانات للحصول على بيانات المراكز بالعملة الأصلية لأجل إزالة تأثير تحركات سعر الصرف عند اشتقاق بيانات المعاملات. وتنطبق هذه المبادئ التوجيهية أيضا على استخدام بيانات الميزانيات العمومية للمؤسسات.

حقوق السحب الخاصة

١٠-٩٢ بموجب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، يُقيَّد تخصيص حقوق السحب الخاصة للمشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي باعتباره تحملا لخصم من جانب المتلقي ضمن حقوق السحب الخاصة في الاستثمارات الأخرى، مع إضافة قيد مقابل ضمن حقوق السحب الخاصة في الأصول الاحتياطية. ويتمثل التغير الرئيسي في معالجة حقوق السحب الخاصة بموجب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) في الاعتراف بتخصيص حقوق السحب الخاصة كالتزام دين طويل الأجل. وعندما تكون هناك تخصيصات جديدة من حقوق السحب الخاصة، يجب تسجيل المعاملات في كل من الأصول والخصوم.[22] ويتضمن الجدول ١٠-١ ملخصا حول تسجيل حيازات وتخصيصات حقوق السحب الخاصة والفوائد المستحقة المرتبطة بها.

الأصول الاحتياطية

الوصف والتبويب

١٠-٩٣ الأصول الاحتياطية هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة والاقتصاد، وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي). ويتضمن عرض العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) تبويبا فرعيا للأصول الاحتياطية حسب الأداة—الذهب النقدي (سبائك الذهب وحسابات الذهب غير المخصصة)، وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي في صندوق

[22] أوصى دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في طبعته الخامسة بتسجيل تخصيص حقوق السحب الخاصة باعتباره تعديلا في التقييم في وضع الاستثمار الدولي.

النقد الدولي، والأصول الاحتياطية الأخرى (أي العملة والودائع، والأوراق المالية، والمشتقات المالية، والمطالبات الأخرى).

١٠–٩٤ وحتى تستوفي الأصول الشروط اللازمة لتبويبها ضمن الأصول الاحتياطية، يجب أن يكون هذه الأصول:

- مطالَبة على غير مقيم أو في صورة سبائك ذهب ذات نسبة نقاء عالية (الفقرتان ٦–٦٥ و٦–٧٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).
- مملوكة للسلطات النقدية أو تحت سيطرتها المباشرة والفعلية (الفقرة ٦–٦٧ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).
- متاحة بسهولة بصورة غير مشروطة إلى أقصى حد (أي ذات سيولة كاملة) (الفقرة ٦–٦٩ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).
- مقومة ويتم تسويتها بعملات أجنبية قابلة للتحويل، أي عملات قابلة للاستخدام بحرية في تسوية المعاملات الدولية (الفقرة ٦–٧٢ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).[٢٣]
- ذات جودة عالية (عموما) (الفقرة ٦–٧٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٠–٩٥ ووفقا لمفهوم الإقامة، لا بد أن تكون الأصول الاحتياطية، عدا سبائك الذهب، مطالبات على غير مقيمين (الفقرة ٦–٦٥ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).[٢٤] ومطالبات السلطات بالعملة الأجنبية على المقيمين، بما في ذلك المطالبات على البنوك المقيمة، ليست بمثابة أصول احتياطية.

١٠–٩٦ غير أنه قد تكون هناك حالات تكون فيها وحدات مؤسسية عدا السلطات النقدية (كالبنوك المحلية مثلا) لها حق الملكية في أصول خارجية بالعملة الأجنبية غير مرهونة، ومثل هذه الأصول يمكن اعتبارها أصولا احتياطية بموجب الشروط التالية:

- ألا يكون بوسع المؤسسة المقيمة إجراء معاملات في تلك المطالبات مع غير مقيمين إلا بالشروط التي تحددها السلطات النقدية أو بموافقتها الصريحة.
- أن يحق للسلطات بمقتضى طلب منها استخدام هذه المطالبات المستحقة على غير المقيمين لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات وغير ذلك من الأغراض ذات الصلة؛
- أن يكون هناك قانون قائم بالفعل أو غير ذلك من الترتيبات التعاقدية الملزمة قانونا بما يؤكد أن صفة الوكالة الممنوحة للمؤسسة المقيمة فعلية وصادقة النوايا.

١٠–٩٧ في الظروف المذكورة أعلاه، لا تُدرج مطالبة السلطات على البنك المقيم ضمن الأصول الاحتياطية، وإنما مطالبة البنك المقيم على غير مقيمين هي التي تُعتبر أصلا احتياطيا لأنها تخضع للسيطرة المباشرة والفعلية للسلطات النقدية.

١٠–٩٨ تتناول الفقرة ٩–١٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) معاملة طرح سبائك الذهب للتداول أو سحبها من التداول، وتناقش الفقرة ٩–١٩ إعادة تبويب حسابات الذهب غير المخصصة. وفي حالة مبادلة الذهب، يتم مبادلة الذهب مقابل النقدية ويتم قطع التزام ثابت بإعادة شراء الذهب في تاريخ مستقبلي. وعلى الرغم من تفاوت الممارسات المحاسبية لمبادلات الذهب بين البلدان، يُوصَى بأن تُعامَل مبادلة الذهب، للأغراض الإحصائية، كقرض مكفول بضمان أو اتفاق إعادة شراء. وعليه، لا ينبغي لمُقرِض النقدية ضمن معاملة الذهب إدراج الذهب في وضع الاستثمار الدولي لديه أو في أصوله الاحتياطية (راجع الجدول ١٠–٣).

١٠–٩٩ وعندما تحتَفظ السلطات النقدية بحسابات الذهب غير المخصصة كأصول احتياطية، فإنها تمثل مطالبات على غير مقيمين وتُدرَج ضمن الذهب وليس تحت بند العملة والودائع (بافتراض أن الذهب متاح للسلطة النقدية عند الطلب وذا جودة عالية). وتُدرَج حسابات الذهب المخصصة للسلطات النقدية ضمن سبائك الذهب. وفي حالة ودائع الذهب ومبادلات الذهب، يحتفظ المالك الأصلي للذهب بمخاطر ومزايا التغيرات في سعر الأصل. وعليه، في حالة ودائع الذهب ومبادلات الذهب، لا يعتبر أن هناك تغيرا في الملكية الاقتصادية للذهب، ولذا لا تُسَّجل معاملة في الذهب.

١٠–١٠٠ وينبغي أن يسعى معدو البيانات للحصول على التقسيم الكامل للأدوات كما في الجدول ١٠–٢. وينبغي تبويب بيانات كل أداة، على الأقل بالنسبة للمعاملات والمراكز، حسب العملة للسماح بإعداد تقديرات موثوقة لتغيرات أسعار الصرف. وفيما يتعلق بمعاملات البنك المركزي لحسابه الخاص في المشتقات المالية، يجب عليه تمييز المشتقات المالية المدرَجة ضمن الأصول الاحتياطية بحيث يمكن تحديد تبويب الفئات الوظيفية على النحو الصحيح.

١٠–١٠١ ويمثل وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي عنصرا في الأصول الاحتياطية، وهو مجموع (أ) «شريحة الاحتياطي»، أي المبالغ بالعملة الأجنبية (بما فيها وحدات حقوق السحب الخاصة) التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق «خلال مهلة قصيرة»؛ (ب) وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في

---

[٢٣] للاطلاع على مناقشة حول المصطلحات «عملات قابلة للاستخدام» و «عملات قابلة للاستخدام بحرية» و «عملات قابلة للتحويل»، ومدى انطباقها في سياق الأصول الاحتياطية، راجع: الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي، الملحق ٧، أسئلة شائعة حول خصائص الأصول الاحتياطية.

[٢٤] سبائك الذهب تمثل أصلا ولكنها ليست مطالبة لعدم وجود كيان آخر عليه التزام مقابل.

الجدول ١٠-٢: البيانات المطلوبة عن الأصول الاحتياطية

		المعاملات		التغيرات الأخرى في الأصول الاحتياطية بسبب:			
	المركز الافتتاحي	زيادة	انخفاض	التغيرات الأخرى في الحجم	التغيرات في أسعار الصرف	التغيرات في الأسعار الأخرى	المركز الختامي
الذهب النقدي							
سبائك الذهب							
حسابات الذهب غير المخصصة							
حقوق السحب الخاصة							
وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي							
أصول احتياطية أخرى							
العملة والودائع							
المطالبات على السلطات النقدية							
المطالبات على الكيانات الأخرى							
الأوراق المالية							
سندات الدين							
قصيرة الأجل							
طويلة الأجل							
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار							
المشتقات المالية							
المطالبات الأخرى							
بند للتذكرة:							

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

«حساب الموارد العامة» تكون متاحة بسهولة للبلد العضو، بما في ذلك الإقراض المقدَّم من البلد المبلِّغ إلى الصندوق بموجب «الاتفاقات العامة للاقتراض» و «الاتفاقات الجديدة للاقتراض».[٢٥]

١٠-١٠٢ وللاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا حول القضايا الشائعة ذات الصلة بإعداد البيانات المتعلقة بالأصول الاحتياطية، راجع: الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي. ويتم تناول قضايا، من بينها ترتيبات الإقراض مع صندوق النقد الدولي، في الملحق ٧، أسئلة شائعة حول الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي. ويعرض الملحق ٣ من الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج بيانات قياسي تلخيصا لمعالجة معاملات بعينها في الأصول الاحتياطية، بما في ذلك اتفاقات إعادة الشراء، وعمليات إعادة الشراء العكسية، وإقراض الأوراق المالية، ومبادلات الذهب.

[٢٥] لمزيد من المعلومات، راجع الفقرات ٦-٨٥، و٧-٧٧ إلى ٧-٧٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

مصادر وطرق البيانات

١٠-١٠٣ تمثل سجلات السلطات النقدية مصدر البيانات الأكثر مباشرةً عن المعاملات، والتدفقات الأخرى، ومراكز الأصول الاحتياطية. وهذه البيانات عادة ما يتم الحصول عليها من الإدارة (الإدارات) المعنية في البنك المركزي (المحاسبة و/أو إدارة الاحتياطيات)، وينبغي لمعدي البيانات جمع بيانات المعاملات والمراكز بصورة منفصلة (كما هو مبين في الجدول ١٠-٢) للحصول على مقياس موثوق للمعاملات في الأصول الاحتياطية.

١٠-١٠٤ وأحيانا ما تمتنع البنوك المركزية عن نشر تفاصيل معاملات ومراكز الأصول الاحتياطية. ويجب على معدي البيانات التأني في الموازنة بين شواغل البنك المركزي ومتطلبات مستخدمي بيانات ميزان المدفوعات. ومراعاةً للأولى، قد يكون من الممكن—من خلال الجمع بمهارة بين البيانات—تلبية متطلبات الإطار المفاهيمي دون نشر تقسيم مفصل لمعاملات ومراكز الأصول الاحتياطية.

الجدول ١٠–٣: مُعامَلة إقراض الأوراق المالية، وقروض الذهب، ومبادلات الذهب في الحالات التي يمتلك فيها المقيم الأوراق المالية أو الذهب

نوع المعاملة/المركز	الأداة	ميزان المدفوعات	وضع الاستثمار الدولي	تسجيل رسوم الإقراض
إقراض الأوراق المالية دون ضمانات نقدية (يُحتَفظ بالأوراق المالية كأصول احتياطية)	حصص الملكية، سندات الدين	—	الأصول الاحتياطية، حصص الملكية/سندات الدين (أ)[١]	دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة[٣]
إقراض الأوراق المالية دون ضمانات نقدية (يُحتَفظ بالأوراق المالية كاستثمار مباشر أو استثمارات حافظة)	حصص الملكية، سندات الدين	—	الاستثمار المباشر/ استثمارات الحافظة، حصص الملكية/ سندات الدين (أ)[١]	دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة[٣]
إقراض الأوراق المالية بضمانات نقدية (يُحتَفظ بالأوراق المالية كأصول احتياطية)	حصص الملكية، سندات الدين	(أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق) (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[٢]	**لحصص الملكية/ سندات الدين:** الأصول الاحتياطية، حصص الملكية/سندات الدين (أ)[١] **للنقدية المستلمة:** (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ربما التزام مرتبط بالاحتياطي) (ق)؛ و (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[٢]	٣ ٤
إقراض الأوراق المالية بضمانات نقدية (يُحتَفظ بالأوراق المالية كاستثمار مباشر أو استثمارات حافظة)	حصص الملكية، سندات الدين	(أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق) (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[٢]	**لحصص الملكية / سندات الدين:** الاستثمار المباشر/ استثمارات الحافظة، حصص الملكية/ سندات الدين (أ)[١] **للنقدية المستلمة:** (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق)؛ (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[٢]	٣ ٤
قروض الذهب بدون ضمانات نقدية (يُحتفظ بالذهب كأصول احتياطية)	حسابات الذهب المخصصة، حسابات الذهب غير المخصصة، سبائك الذهب	—	الأصول الاحتياطية، الذهب النقدي، سبائك الذهب/ حسابات الذهب غير المخصصة (أ)[١]	دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة
قروض الذهب بدون ضمانات نقدية (لا يُحتفظ بالذهب كذهب نقدي)	حسابات الذهب المخصصة، حسابات الذهب غير المخصصة، سبائك الذهب غير المحتفظ بها كذهب نقدي	—	—	دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة
قروض الذهب بضمانات نقدية (يُحتفظ بالذهب كأصول احتياطية)	حسابات الذهب المخصصة، حسابات الذهب غير المخصصة، سبائك الذهب	(أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق)	**لحسابات الذهب المخصصة/غير المخصصة:** الأصول الاحتياطية، الذهب النقدي، سبائك الذهب/ حسابات الذهب غير المخصصة (أ)[١]	٤

الجدول ١٠-٣: مُعامَلة إقراض الأوراق المالية، وقروض الذهب، ومبادلات الذهب في الحالات التي يمتلك فيها المقيم الأوراق المالية أو الذهب (تابع)

نوع المعاملة/المركز	الأداة	ميزان المدفوعات	وضع الاستثمار الدولي	تسجيل رسوم الإقراض
		(ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[2]	**للنقدية المستلمة:** (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ربما التزام مرتبط بالاحتياطي) (ق)؛ و (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[2]	
قروض الذهب بضمانات نقدية (لا يُحتفظ بالذهب كذهب نقدي)	حسابات الذهب المخصصة، حسابات الذهب غير المخصصة، سبائك الذهب غير المحتفظ بها كذهب نقدي	— (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق) و (ب) الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[2]	**لحسابات الذهب المخصصة:** — **لحسابات الذهب غير المخصصة:** الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ)[1] **للنقدية المستلمة:** (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ربما التزام مرتبط بالاحتياطي) (ق)؛ (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[2]	[4]
مبادلات الذهب (يُحتفظ بالذهب كأصول احتياطية)	حسابات الذهب المخصصة، حسابات الذهب غير المخصصة، سبائك الذهب	(أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق) (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[2]	**لحسابات الذهب المخصصة/غير المخصصة:** الأصول الاحتياطية، الذهب النقدي، سبائك الذهب/ حسابات الذهب غير المخصصة (أ)[1] **للنقدية المستلمة:** (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ربما التزام مرتبط بالاحتياطي) (ق)؛ و (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[2]	دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة
مبادلات الذهب (لا يُحتفظ بالذهب كذهب نقدي)	حسابات الذهب المخصصة، حسابات الذهب غير المخصصة، سبائك الذهب غير المحتفظ بها كذهب نقدي	(أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق)	**لحسابات الذهب المخصصة:** — **لحسابات الذهب غير المخصصة:** الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ)[1]	دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة

الجدول ١٠–٣: مُعامَلة إقراض الأوراق المالية، وقروض الذهب، ومبادلات الذهب في الحالات التي يمتلك فيها المقيم الأوراق المالية أو الذهب (تتمة)

نوع المعاملة/المركز	الأداة	ميزان المدفوعات	وضع الاستثمار الدولي	تسجيل رسوم الإقراض
		(ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[٢]	**للنقدية المستلمة:** (أ) الاستثمارات الأخرى، قروض (ق)؛ (ب) والاستثمارات الأخرى، العملة والودائع (أ) أو الأصول الاحتياطية، العملة والودائع (أ)[٢]	

ملحوظة: «أ» تعني أصولا و«ق؟ تعني قروضا.

[١] تعني أنه لا يوجد تغير في الملكية الاقتصادية، وبالتالي تبقى الأصول بمنأى عن التأثر.

[٢] إذا كانت النقدية تستوفي معايير التبويب ضمن الأصول الاحتياطية.

[٣] في حالة دفع قسائم أو توزيعات أرباح لمقترض الأوراق المالية، والذي بدوره يدفع لمقرض الأوراق المالية (المالك الاقتصادي)، تُسجَّل إعادة تغيير مسار لهذه المدفوعات من مقترض الأوراق المالية إلى مقرض الأوراق المالية (راجع الفقرة ١١–٦٩ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وينبغي تسجيل المدفوعات المُعاد تغيير مسارها في نفس الفئة (الفئات) الوظيفية كالأدوات الأساسية، والتي غالبا ما تكون استثمارات حافظة أو أصولا احتياطية.

[٤] عندما يتم إقراض الأوراق المالية والذهب بضمانات نقدية، فإن هذه الترتيبات تعتبر منشئة لقرض أو وديعة بمقدار المبلغ المقدم كضمان (راجع الفقرة ٧–٥٩، من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وينبغي معاملة الفائدة المستحقة على مثل هذا القرض أو هذه الوديعة بتطبيق التبويب القياسي، وهو دخل الاستثمارات الأخرى، فائدة. غير أنه إذا كان استحقاق الفائدة يستوفي معايير القيد ضمن الأصول الاحتياطية وهذه البيانات متاحة للنشر، عندئذ يتعين تبويب الفائدة المستحقة ضمن دخل الأصول الاحتياطية، فائدة.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الإقراض للصندوق

١٠–١٠٥ لدى صندوق النقد الدولي نوعان من اتفاقات الاقتراض الدائمة على أساس متعدد الأطراف، وهما «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» في صيغتها الموسعة و«الاتفاقات العامة للاقتراض». ويمكن للصندوق تفعيل هذين الاتفاقين إذا رأى أن قدرته على الالتزام الآجل قد لا تكفي لسد احتياجات بلدانه الأعضاء – عند وقوع أزمة مالية كبرى على سبيل المثال.

١٠–١٠٦ والاتفاقات العامة للاقتراض هي اتفاقات ائتمان طويلة الأمد يظل بموجبها **١١** اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة على استعداد لإقراض العملة المحلية لصندوق النقد الدولي بغرض إيقاف أو معالجة المواقف التي من شأنها إضعاف النظام النقدي الدولي. أما الاتفاقات الجديدة للاقتراض فهي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع بلدان أعضاء مختارة، تظل على استعداد لإقراض الصندوق. وتنتج عن المشاركة في الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو الاتفاقات العامة للاقتراض مطالبة مشروطة تساوي مبلغ الائتمان غير المسحوب. وكما أسلفنا، يجوز أن يطلب صندوق النقد الدولي إلى أحد البلدان الأعضاء المشاركة في الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو الاتفاقات العامة للاقتراض إقراضه خلال مهلة قصيرة. وعند الإقراض الفعلي للأموال، يحصل البلد العضو على مطالبة على الصندوق تتوفر فيها مواصفات الأصول الاحتياطية، وينبغي إدراجها ضمن وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.[٢٦]

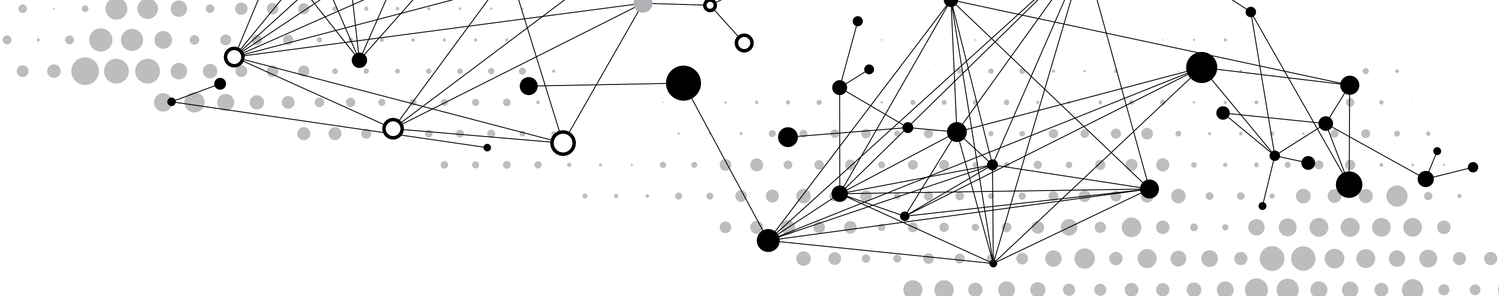
١٠–١٠٧ وفي سياق التحرك لمواجهة الأزمة العالمية، واستجابة للدعوة الموجهة من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في إبريل ٢٠٠٩، اتخذ صندوق النقد الدولي عددا من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في موارده المتاحة للإقراض. وتضمنت الترتيبات الإضافية في إطار حساب الموارد العامة اتفاقات القروض الثنائية—وهي اتفاقيات يتعهد بموجبها البلد العضو في الصندوق بإقراض الأموال للصندوق، عادة بالعملة المحلية، إلى حد متفق عليه وعند طلب الصندوق— واتفاقيات شراء السندات— وهي اتفاقيات يتعهد بمقتضاها البلد العضو في الصندوق بشراء سند إذني من الصندوق عند طلبه، وذلك إلى حد متفق عليه.

١٠–١٠٨ وحتى يمكن للقرض الذي ينشأ في إطار اتفاقية الإقراض الثنائية مع الصندوق أن يكون مستوفيا المعيار المحدد في تعريف الأصول الاحتياطية، يتعين أن تكون المطالبة متاحة بسهولة لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات. ويُستوفَى هذا الشرط إذا كان الصندوق سيسدد القرض أو عندما يكون شخص ما على استعداد لشراء مطالبة المقرض الأصلي على الصندوق في غضون فترة زمنية وجيزة من خلال وجود سوق تتمتع بالسيولة كأن يكون هناك صانعو السوق الذين لديهم الاستعداد للبيع والشراء في كافة الأوقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كافة المعاملات السابقة يجب أن تتضمن (أو لديها القدرة على أن تتضمن) عملة قابلة للاستخدام بحرية (فيما عدا عملة البلد العضو). وفي هذه الحالة، ينبغي تسجيل القرض الذي ينشأ في إطار اتفاقية الإقراض الثنائية ضمن وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي. غير أنه إذا كان من الممكن سداد القرض على مدى فترة طويلة من الزمن (بعض اتفاقات القروض قد تسمح بالسداد خلال مدة أقصاها سنة واحدة) أو أن القرض لا يسمح بالسداد بإحدى عملات الأصول الاحتياطية، فإن القرض لا يستوفي مواصفات الأصول الاحتياطية.

١٠–١٠٩ وقد تم تصميم فئتين من السندات في إطار اتفاقيات شراء السندات، سلسة السندات ألف، وسلسلة السندات باء. وتستوفي السلسلة ألف معيار السيولة للتبويب ضمن الأصول الاحتياطية. أما السلسلة باء فهي قابلة للتحويل إلى نقد في أقرب وقت ممكن في غضون ١٢ شهرا من الإقرار باحتياج تمويلي في ميزان المدفوعات. ومن ثم، لا توجد ضمانات لحائزي هذه السندات على تحصيل قيمة هذه السندات نقدا فور ظهور الاحتياج لتمويل ميزان المدفوعات، وعليه فإن هذه السندات لا تستوفي التعريف الإحصائي للأصول الاحتياطية الرسمية.

---

[٢٦] لمزيد من المعلومات عن الاتفاقات الجديدة للاقتراض والاتفاقات العامة للاقتراض، راجع الرابط: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gabnab.htm.



١١ السلع

مقدمة

١١–١ عنصر السلع في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يغطي (مع عدد قليل من الاستثناءات) السلع القابلة للنقل التي تتغير ملكيتها (بين مقيمين وغير مقيمين). وينبغي قياس هذه السلع بالقيمة السوقية على أساس «فوب» (تسليم ظهر السفينة).[١]

١١–٢ ويرد فيما يلي عرض القيود الأولية لإعداد بيانات السلع في ميزان المدفوعات، بما في ذلك مختلف التعديلات على البيانات المصدرية اللازمة لاستيفاء متطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). وتُعرَض التعديلات بمزيد من التفصيل في الجداول اللاحقة. كذلك تُعرَض العناصر الأساسية التي يستلزمها الدليل. ويتم إعداد بيانات السلع في ميزان المدفوعات عن طريق تعديل البيانات المسجلة في مصدر البيانات الرئيسي باستخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر البيانات الإضافية لضمان التغطية والتبويب على نحو واف.

التجارة المسجلة (وفقا لما يرد في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ومسوح المؤسسات وما إلى ذلك)

التعديلات:

للتغطية

للتبويب

للتقييم

للتوقيت

مجموع السلع (على أساس ميزان المدفوعات)

منه:

البضائع العامة

صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة

الذهب غير النقدي

١١–٣ تصف الأقسام الثلاثة التالية في هذا الفصل كيفية إعداد بيانات بنود السلع باستخدام معلومات من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ومسوح المؤسسات. وتلي ذلك مناقشة حول تبويبات السلع الأولية ووضع التقديرات في غياب البيانات.

إحصاءات التجارة الدولية للبضائع كمصدر أساسي لإعداد بيانات السلع

١١–٤ إحصاءات التجارة الدولية للبضائع هي موضوع الفصل الخامس الذي يناقش طبيعة هذه الإحصاءات وما يتصل بها من إطار مفاهيمي وتبويبات وقياس. ويستخدم غالبية مُعدي بيانات ميزان المدفوعات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع كمصدر رئيسي لإعداد بيانات حساب السلع. غير أن هذه الإحصاءات تغطي دخول السلع (الواردات) أو خروجها (الصادرات) من الإقليم الاقتصادي لبلد ما، وهو ما يختلف في بعض النواحي عن مفهوم تغير الملكية فيما بين المقيمين وغير المقيمين الذي يقوم على أساسه ميزان المدفوعات. وبالتالي، ينبغي لمعدي البيانات الإلمام بمدى استيفاء إحصاءات التجارة الدولية للبضائع المعايير الإحصائية الدولية ومدى امتثالها لمتطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، ومن ثم إجراء التعديلات حسب الحاجة. وينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات ملاحظة أي قصور وتشجيع معدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع على إدخال أي تعديلات مناسبة على الإجراءات. وقد يلجأ معدو بيانات ميزان المدفوعات بدلا من ذلك إلى إدخال أي تعديلات ضرورية على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع من حيث التغطية والتبويب والتوقيت والتقييم بغية جعلها متسقة بشكل أكبر مع متطلبات ميزان المدفوعات.

١١–٥ وتعرض الجداول ١١–١ إلى ١١–٤ التعديلات التي قد يلزم إدخالها على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. ولا ينبغي اعتبار هذه التعديلات بمثابة القائمة الشاملة، وينبغي لمعدي البيانات إضافة أي بنود أخرى قد تعتبر مهمة. وينبغي إجراء التعديلات التي لها تأثير كبير على حساب الصادرات والواردات. وإذا لم يكن معدو البيانات على يقين من الأهمية المحتملة لبعض التعديلات،

---

[١] القيمة على أساس فوب (تسليم ظهر السفينة) تغطي قيمة معاملات السلع وقيمة الخدمات التي تم تأديتها لتسليم السلع على حدود الاقتصاد المصدِّر. ولا تغطي هذه القيمة تكلفة التأمين والشحن بين الاقتصاد المصدِّر والاقتصاد المستورد أو داخل الاقتصاد المستورد.

فمن المناسب التحري عن المقدار المحتمل للتعديل، خاصة عندما يستدعي الحال إجراء تعديلات كبيرة. وفي حالة عدم إجراء تعديلات نتيجة لهذه التحريات، فإن نشر نتائج التحري قد يشكل بديلا مناسبا.

١١–٦ وتحديد التعديلات المحتملة يتم بالتشاور الوثيق مع مُعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع نظرا لما قد يتوافر لديهم من بيانات ضرورية كثيرة لإجراء التعديلات اللازمة لميزان المدفوعات. وإذا لم تكن مثل هذه البيانات متاحة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، فإنها قد تشكل نقطة انطلاق لتحديد الشركات التي يجب مخاطبتها. ويمكن إجراء العديد من التعديلات من خلال مخاطبة المؤسسات—غالبا بشكل انتقائي—من خلال مسوح المؤسسات أو من خلال الاستفسارات التكميلية المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وفي بعض الظروف، قد يكون من الأنسب مخاطبة المصادر الرسمية أو الاقتصادات الشريكة. وعند إدخال تعديلات على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، يتعين على معدي بيانات ميزان المدفوعات التأكد من تحديد أي قيود موازنة ذات صلة ومعالجتها على النحو الصحيح في ميزان المدفوعات.

١١–٧ وتدخل التجارة الإلكترونية في نطاق إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وتشمل الواردات والصادرات السلعية التي أجريت معاملاتها باستخدام الوسائل الإلكترونية (على سبيل المثال، السلع التي يتم طلبها ودفع ثمنها عبر الإنترنت). ومن المسلم به أن جمع البيانات لتلك السلع قد يكون صعبا (مثلا، عند شحن السلع من خلال خدمة الطرود البريدية أو التسليم باليد؛ راجع أيضا «السفر» في الفصل ١٢)؛ غير أن المرشد يشجع معدي البيانات على تطوير الإجراءات اللازمة بمرور الوقت لجمع و/أو تقدير البيانات لهذه التجارة.

تعديلات التغطية

١١–٨ قد يُجري معدو بيانات ميزان المدفوعات تعديلات تتعلق بالتغطية في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع باستبعاد تلك السلع التي لم تتغير ملكيتها ولكن تم قيدها في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وقد يجري معدو البيانات أيضا تعديلات كي يُدرج في ميزان المدفوعات السلع التي تغيرت ملكيتها لكنها لم تُسجَّل في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وقد يلزم إدخال تعديلات لإجراء ما يلي:

- استبعاد السلع التي يجب، وفقا للمبادئ التوجيهية لهذه الإحصاءات، استبعادها من ميزان المدفوعات ولكنها مدرَجة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (مثل السلع الحكومية المرسلة للقوات المسلحة والدبلوماسيين بالخارج؛ وتجارة العبور الانتقالي (الترانزيت)؛ وأمتعة المهاجرين الشخصية وما إلى ذلك).
- استبعاد السلع التي تُرسَل للخارج (أو تستورد) لأغراض التجهيز دون تغير في ملكيتها والسلع المعادة بعد التجهيز.
- إدراج السلع التي يجب، وفقا للمبادئ التوجيهية لهذه الإحصاءات، إدراجها في ميزان المدفوعات ولكنها قد لا تكون مدرَجة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (مثل مبيعات الكهرباء والمياه والغاز إلى الخارج؛ والسلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ خارج الإقليم الذي تقيم فيه شركة النقل المشغِلة؛ وما إلى ذلك).
- إدراج السلع المتعاقد عليها بموجب ترتيبات تأجير تمويلي التي قد تكون مدرَجة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ولكنها مسجلة على نحو منفصل.
- إدراج (أو استبعاد) السلع المستبعدة (المدرجة) من (في) إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بسبب استخدام نظام تجارة خاص ولكن يجب إجراء تعديلات بشأنها في ميزان المدفوعات (مثل السلع التي تدخل المناطق الصناعية والتجارية الحرة، ومناطق التجهيز الموجه للداخل، والمستودعات الجمركية).
- إدخال تعديلات في حالة السلع (بخلاف السلع التي تُفقد أو تتلف) التي ربما تكون قد عبرت حدودا وطنية واحدة فقط (كالأسماك التي يتم صيدها في المياه الدولية باستخدام سفن المقيمين وتُباع في الخارج مباشرة؛ والسلع المستخدمة كمدخلات في التجهيز بالخارج والتي يشتريها المالك من الاقتصادات الأخرى ويسلمها مباشرة للاقتصاد القائم بالتجهيز، وذلك بالإضافة إلى السلع المجهزة التي تُباع مباشرة للاقتصادات الأخرى من الاقتصاد القائم بالتجهيز).
- إدخال تعديلات في حالة السلع التي تُفقد أو تتلف بعد عبورها الحدود الوطنية لاقتصاد الجهة المصدِّرة ولكن قبل عبورها حدود اقتصاد الجهة المستوردة.
- قيد التغير في أرصدة السلع المرتبطة بمعاملات المتاجرة.
- معالجة المشاكل المتعلقة بنقص التغطية مثل السلع المهربة، والتجارة غير الرسمية عبر الحدود.

ويرد شرح كل فئة من تلك الفئات في الجدول ١١–١.

تعديلات التبويب

١١–٩ يلزم إجراء تعديلات التبويب عندما تكون معاملات معينة غير مناسبة لبنود السلع في ميزان المدفوعات مصنفة ضمن السلع في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وأبسط تعديلات التبويب بوجه عام هو التصحيح المتعلق بالخدمات—خدمات التأمين والشحن فيما يتصل بنقل السلع—المتضمنة في أسعار الواردات السلعية. ويرد في الجدول ١١–٢ شرح هذا التعديل وغيره من تعديلات التبويب التي قد تكون مناسبة لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع.

تعديلات التقييم

١١–١٠ قد يكون لقضايا التقييم المختلفة تأثير على إعداد بيانات السلع. وهذه القضايا تتضمن ما يلي:

- إحلال القيم الفعلية لدى توافرها محل القيم التقديرية في حالة صادرات معينة
- الاستعاضة عن أسعار التحويل (transfer prices) بأسعار السوق
- استخدام قيم المعاملات بدلا من القيم الجمركية
- تصحيح أي تحيزات في أسعار صرف العملات

ويرد بيان لهذه التعديلات في الجدول ١١–٣.

تعديلات التوقيت

١١–١١ وفقا لما ورد في الفصل الخامس، قد يكون نظام التجارة العام أو نظام التجارة الخاص هو أساس التوقيت لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع. ويُوصَى باستخدام نظام التجارة العام في إعداد إحصاءات الحسابات الدولية لأنه يسجل معاملات السلع في الاقتصاد ككل، وبالتالي يعد أكثر اتساقا مع نطاق تغطية القيود التمويلية المقابلة؛ غير أنه لا نظام التجارة العام ولا نظام التجارة الخاص سوف يتطابق بالضرورة مع مبدأ تغير الملكية المستخدم في ميزان المدفوعات. وعليه، يجب على معدي بيانات ميزان المدفوعات إدخال تعديلات مختلفة في التوقيت من النوع الوارد في الجدول ١١–٤ على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وبالنسبة لسلع محددة، مثل معدات النقل ذات القيمة المرتفعة والسلع التي توزع بالجملة التي تباع برسم الأمانة، فإن تكلفة الحصول على البيانات اللازمة لتعديلات التوقيت قد لا تكون مرتفعة،[٢] ويمكن أن يكون لهذه التعديلات تأثير كبير على جودة ميزان المدفوعات.

[٢] البيانات الجمركية التي توفر توقيت عبور هذه البنود للحدود يمكن مقارنتها بسهولة مع بيانات المدفوعات التي يتم استخلاصها إما من مسوح المؤسسات أو من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

الجدول ١١–١: استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات السلع: التعديل المتعلق بالتغطية

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
البنود التي يُحتمل استبعادها من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع السلع الحكومية المُرسلة إلى القوات المسلحة والبعثات الدبلوماسية بالخارج السلع المتعلقة بالدخول المؤقت تجارة العبور الانتقالي (الترانزيت) أمتعة المهاجرين الشخصية	إذا كانت هذه البنود مُدرجة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات استبعادها. وهذه البنود يُستدل عليها بسهولة باستثناء تحويلات المهاجرين الشخصية التي قد لا يكون بالإمكان أن يستدل عليها من الأمتعة التي يستوردها/يصدرها الأفراد الذين يقومون برحلات قصيرة. وينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات طلب توصيفات إضافية عنها في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو إجراء تعديلات مستخدما مصادر بيانات أخرى مثل مسح المسافرين.
سلع التجهيز (دون تغير في الملكية)	ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات استبعاد سلع التجهيز التي ترسل إلى الخارج دون تغير في الملكية. غير أنه يُوصَى بأن تُقيَّد قيم السلع التي ترسل للخارج / تُستلَم من الخارج لأغراض التجهيز (المواد الخام) والسلع المُعادة إلى اقتصاد المنشأ بعد اكتمال التجهيز (المنتجات النهائية) كبنود تكميلية في حساب الخدمات في الاقتصادات التي تكون فيها هذه القيم كبيرة. وكما توصي الفقرة ١–٢١ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠)، تُشجَع الاقتصادات على أن تحدد بشكل واضح في إحصاءات التجارة التي تقوم بإعدادها (ويفضل بترميز خاص) هذه الفئات من السلع. غير أنه من المُسلم به أن هذا التحديد قد لا يكون شاملا للجميع أو أن المعلومات التي يتم الحصول عليها قد لا تكون قابلة للمقارنة دوليا نظرا لاختلاف التعاريف أو الإجراءات الوطنية المتبعة.
البنود التي يُحتمل إضافتها إلى إحصاءات التجارة الدولية للبضائع الذهب غير النقدي المتداولة بين الحكومات السلع العسكرية الكهرباء والمياه المواد البريدية السلع غير المشروعة والسلع المهربة (التي تعتبر مشروعة فيما عدا ذلك) التجارة غير الرسمية عبر الحدود	ينبغي إدراج هذه السلع في ميزان المدفوعات، حساب السلع، البضائع العامة، باستثناء الذهب غير النقدي والذي ينبغي إدراجه تحت عنصر الذهب غير النقدي. وفي حالة استبعاد هذه السلع من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات إضافتها. وقد يلزم جمع بيانات عن بعض هذه البنود في مسوح المؤسسات أو من خلال ملحق لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وهذه السلع لا ترصدها في العادة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع؛ إلا أنه في حالة رصدها يتم استبعادها من تلك الإحصاءات ولكن تُقيَّد بصورة منفصلة (الفقرة ١–٥٩ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ٢٠١٠). ويُقيِّد دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) هذه السلع ضمن البضائع العامة. يتم نقل هذه البضائع عبر الحدود بصورة قانونية ولكن لا يتم تسجيلها في قيود مكتب الجمارك.

الجدول ١١-١: استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات السلع: التعديل المتعلق بالتغطية (تتمة)

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
السلع المُرسلة لأغراض الإصلاح	تُستبعد قيم السلع المُرسلة لأغراض الإصلاح من ميزان المدفوعات. وهذه السلع من المرجح أن تُستبعد من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ولكن قد يتم قيدها بصورة منفصلة. وبالتالي، يمكن أن توفر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مصدر معلومات لتعديلات ميزان المدفوعات بقدر ما يتم إرساله من هذه السلع للخارج، ولكن لا يحدث تغير في الملكية وبالتالي يلزم استبعادها من بند السلع في ميزان المدفوعات. غير أنه قد ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات استخدام مسوح المؤسسات أو نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على معلومات عن قيم الإصلاحات التي ينبغي تضمينها في خدمات الصيانة والإصلاح.
السلع المتعاقد عليها بموجب ترتيبات التأجير التمويلي	ينبغي إدراج هذه البنود ضمن السلع في ميزان المدفوعات. وبالتالي قد توفر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مصدر معلومات لتعديلات ميزان المدفوعات. غير أنه قد ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات استخدام مسوح المؤسسات أو استعلام تكميلي لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على النطاق الكامل للمعلومات اللازمة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة مدفوعات التأجير.
السلع التي لا تعبر حدود البلدين المعدات المتنقلة المستخدمة في المياه الدولية أو المجال الجوي؛ السلع الموردة إلى المنشآت البحرية؛ الوقود، والمؤن، والمخزونات والأثقال الموازنة المستخدمة في السفن (ballast) ومواد تغليف البضائع المنقولة	ينبغي من الناحية النظرية إدراج هذه السلع في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. غير أنه في الواقع العملي يتم استبعاد العديد من هذه السلع من تلك الإحصاءات، ويتعين على معدي بيانات ميزان المدفوعات استخدام مصادر أخرى كمسوح المؤسسات (ربما كجزء من مسوح المؤسسات لشركات النقل) أو عملية جمع بيانات تكميلية لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على المعلومات الضرورية لتعديلات ميزان المدفوعات.
السلع التي فُقدت أو تلفت بعد عبورها حدود أحد البلدين	السلع التي تتغير ملكيتها قبل أن تُفقد أو تتلف ينبغي إدراجها ضمن الواردات من جانب الاقتصاد الحائز. والسلع التي لا تتغير ملكيتها قبل أن تُفقد أو تتلف ينبغي استبعادها من صادرات الاقتصاد المنتِج. ويمكن الحصول على معلومات لتعديلات ميزان المدفوعات، على الأقل في الحالات الكبيرة، بمخاطبة المصدرين أو المستوردين أو مؤسسات التأمين من خلال مسوح المؤسسات.
التغيرات في مخزونات السلع التي لا تعبر حدود اقتصاد المالك	هذه التغيرات في المخزونات (الناشئة عن المتاجرة) ينبغي إدراجها ضمن السلع (صادرات سالبة عندما يقتنيها التاجر، وصادرات موجبة عند إعادة بيعها). ولا يتم إدراج هذه المقتنيات والمبيعات على الأرجح في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وفي ميزان المدفوعات، تُبَلَّغ بيانات صافي صادرات السلع قيد المتاجرة؛ غير أنه يُوصَى بإبلاغ أيضا إجمالي قيمة السلع المقتناة والمبيعة قيد المتاجرة كمعلومات تكميلية. ومصادر البيانات المحتملة هي مسوح المؤسسات أو وسيلة مكملة لنظام إبلاغ بيانات المعلومات الدولية.
السلع المرتبطة بالتجهيز الخارجي دون تغير في الملكية	السلع المستخدمة كمدخلات في التجهيز الخارجي التي يشتريها المالك من اقتصادات أخرى ويوردها مباشرةً إلى الاقتصاد القائم بالتجهيز ينبغي إدراجها ضمن واردات البضائع العامة لاقتصاد المالك. وبالمثل، فإن السلع المجهزة المبيعة مباشرةً لاقتصادات أخرى من الاقتصاد القائم بالتجهيز ينبغي إدراجها ضمن صادرات البضائع العامة لاقتصاد المالك. ومسح المؤسسات هو أكثر الطرق فعاليةً لجمع المعلومات لهذه التعديلات.
التعديلات الأخرى المتعلقة بالتغطية لمراعاة مثلا القصور في التغطية أو أوجه القصور الناشئة عن استخدام نظام التجارة الخاص	قد يكون ضروريا إجراء تعديلات أخرى في التغطية إذا كانت إحصاءات التجارة الدولية للبضائع تعاني من قصور في التغطية. وأحيانا ما يستدل على أوجه القصور هذه من تحليل الاقتصادات الشريكة، ويمكن استخدام بيانات الاقتصادات الشريكة كأساس لإجراء تعديلات مناسبة في ميزان المدفوعات. وتعد مطابقة بيانات كندا/الولايات المتحدة مثالا على هذا النوع من التعديل. وفي حالة استخدام نظام التجارة الخاص،[١] ينبغي تعديل واردات وصادرات السلع في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مقابل: (١) تدفقات السلع التي لا يشملها نظام التجارة الخاص (أي السلع التي تدخل/تغادر المناطق الصناعية والتجارية الحرة، وأماكن التجهيز الموجه إلى الداخل، والمستودعات الجمركية طالما أن ملكية هذه السلع قد تغيرت، (٢) تدفقات السلع التي يشملها نظام التجارة الخاص ولكن لا يتعين قيدها في ميزان المدفوعات (أي السلع التي تدخل/تغادر منطقة التداول الحر من/إلى المناطق المذكورة في الفقرة (١)، طالما أنها معاملات بين مقيمين). ومسوح المؤسسات هي مصادر البيانات المحتملة للتعديلات.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] راجع وصف نظامي التجارة العام والخاص في الفصل الخامس.

الجدول ١١-٢: استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات السلع: التعديل المتعلق بالتبويب

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
البنود المالية: الذهب النقدي، الأوراق المالية، أوراق نقدية، النقود المعدنية المتداولة	ينبغي لمعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع استبعاد هذه البنود من الإحصاءات، وإلا سوف يتوجب على معدي بيانات ميزان المدفوعات استبعاد هذه البنود من السلع وإدراجها في الحساب المالي. وإذا كانت هذه البنود مدرجة في الإحصاءات، ينبغي أن يكون بالإمكان تحديدها بسهولة.
تحويل الواردات من القيمة على أساس «سيف» إلى القيمة على أساس «فوب»	تستخدم عدة طرق لإجراء هذا التعديل، والذي يتم بموجبه إعادة تبويب عناصر من بيانات السلع في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع إلى الخدمات والدخل الثانوي. وينبغي إدراج معاملات الخدمات ضمن عناصر خدمات النقل (الشحن) والتأمين (يجب قيد القيمة التقديرية للخدمات فقط ضمن خدمات التأمين) في ميزان المدفوعات، وينبغي أن يُدرَج عنصر التحويلات في الدخل الثانوي (صافي أقساط التامين على غير الحياة) في حال قيام غير مقيمين بتقديم خدمات النقل والتأمين.
سلع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع التي تشكل جزءا من معاملات الخدمات في ميزان المدفوعات: الوسائط المصممة حسب الطلب والوسائط الجاهزة	يجب استبعاد قيم الوسائط المصممة حسب الطلب والوسائط الجاهزة التي تقدم مقابل رسوم ترخيص منتظمة (برامج الكومبيوتر التي تقدم على أقراص، والوسائط السمعية والبصرية وما إلى ذلك) من السلع في ميزان المدفوعات. وينبغي إدراج القيم الكاملة لهذه المنتجات، بما في ذلك محتواها المادي، ضمن بنود الخدمات المناسبة. ولا تُدرج ضمن السلع سوى الوسائط الجاهزة التي تُقدَّم على وسائط مادية مع حق الاستخدام الدائم.
السلع التي يتم استيرادها للمشاريع التي تقوم بها مؤسسة بناء غير مقيمة	تُسجَّل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع هذه السلع ضمن الواردات. غير أن السلع التي يتم استيرادها لمشاريع البناء التي تقوم بها مؤسسات غير مقيمة (عندما لا تكون مشاريع البناء كبيرة بقدر يكفي لمعاملتها كفرع للمؤسسة) يتم استبعادها من التجارة في السلع في ميزان المدفوعات وإدراجها ضمن قيمة خدمات البناء. وإذا كانت هذه السلع مدرجة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، فقد لا يكون بالإمكان تحديد هذه السلع بسهولة. وينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات إجراء تعديلات في كل من السلع وخدمات البناء. ويتمثل مصدر البيانات المحتمل للتعديلات في مسح مؤسسات البناء التي تتولى البناء أو مسح المؤسسات الممولة للبناء.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١١-٣: استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات السلع: التعديل المتعلق بالتقييم

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
الاستعاضة عن التقديرات بقيم فعلية	قد لا تكون القيم المتعلقة بصادرات معينة معلومة في وقت التصدير (مثل السلع التي تقدم كمساعدات)؛ وبالتالي قد يلزم تقدير القيم. وينبغي لمعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع إجراء التعديلات الضرورية عندما تصبح البيانات الفعلية متاحة. وإن لم تتوافر هذه البيانات، ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات إجراء التعديلات اللازمة بمخاطبة المصدرين من خلال مسوح المؤسسات أو باستخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي غياب سعر سوقي لسلع المساعدات، سوف يختلف تقدير المانحين لقيمة السلع في الغالب اختلافا كبيرا عن تقدير المتلقي. والقاعدة المستمدة من التجربة العملية والمقترحة هنا هي استخدام القيمة التي يحددها المانح أساسا للتقييم.
الاستعاضة عن أسعار التحويل بالأسعار السوقية	لدواع عملية بشكل رئيسي، يُوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بأن يُجري معدو بيانات ميزان المدفوعات هذا النوع من التعديل في الظروف غير المعتادة فقط وبأن يتم إجراء تغييرات مقابلة في الدخل الموزع أو المعاملات المالية للمستثمرين المباشرين/مؤسسات الاستثمار المباشر المتأثرة. والاستعاضة عن أسعار التحويل قد يقوم به معدو إحصاءات التجارة الدولية للبضائع في هذه الإحصاءات؛ وإلا فقد يكون من الضروري تطبيق منهج خاص في مسوح المؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي حالة قيام معدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بإجراء تعديلات، ينبغي إعلام معدي بيانات ميزان المدفوعات بهذه التعديلات حتى يتسنى إجراء التعديلات اللازمة لبنود ميزان المدفوعات الأخرى. ويتم مناقشة موضوع التسعير التحويلي بمزيد من التفصيل في نهاية هذا الفصل.

الجدول ١١-٣: استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات السلع: التعديل المتعلق بالتقييم (تتمة)

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
الاستعاضة عن القيم الجمركية المستخدمة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بقيم المعاملات	في بعض الحالات، قد تختلف القيمة الجمركية التي يسجلها موظفو الجمارك عن سعر المعاملة الفعلي. وهي على وجه الخصوص الحالة التي تُحدد فيها العقود فترة أسعار غالبا ما تكون شهورا بعد انتقال ملكية السلع. وينبغي في هذه الحالات إجراء تعديل في ميزان المدفوعات يعكس سعر المعاملة. واتساقا مع مبدأ القيمة السوقية، يعتبر سعر المعاملة هو أفضل بديل للاستخدام بغض النظر عما إذا كان هذا السعر معلوما وقت تغير الملكية (راجع الفقرة ٣-٧٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). والمعلومات المطلوبة يمكن أن تأتي من السجلات الجمركية، إذا كانت كلتا القيمتين مسجلة، أو من التحري على أساس العينة عن قيود الواردات، أو من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، إذا كان يسمح بتحديد المدفوعات بموجب هذه العقود.
التصحيحات المتعلقة بأسعار الصرف غير الملائمة المستخدمة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع	يمكن تقدير تأثير أسعار الصرف غير الملائمة من خلال معاينة قيود الواردات والصادرات. ونتائج مثل هذه التحقيقات يمكن استخدامها لتعديل إحصاءات ميزان المدفوعات.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١١-٤: استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لإعداد بيانات السلع: التعديل المتعلق بالتوقيت

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
الاستعاضة عن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ببيانات من دفاتر الشركات	يمكن إجراء تعديلات عندما يكون معروفا أن الفترة التي يحدث فيها تغير في الملكية الاقتصادية لا تتزامن مع الفترة التي تُسجَّل فيها المعاملة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وعادة ما يتم إجراء مثل هذه التعديلات فقط عندما يتعلق الأمر بالقيم الكبيرة، مثل معدات النقل مرتفعة القيمة أو السلع الرأسمالية مرتفعة القيمة أو توريد أنواع معينة من السلع (الكهرباء، النفط وما إلى ذلك). ويمكن استخدام مسوح المؤسسات أو منهج تكميلي من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على المعلومات اللازمة لهذه التعديلات. وفي حالة السلع الرأسمالية مرتفعة القيمة، ينبغي استخدام مسوح المؤسسات لتحديد وقت تغير الملكية، والذي يمكن أن يكون تغيرا تدريجيا حسب الدُفعات المرحلية المسددة أو بالكامل وقت التسليم.
التعديلات المتعلقة بالتجارة برسم الأمانة وبالسلع المبيعة من المخزونات	السلع التي يتم شحنها للخارج برسم الأمانة ينبغي استبعادها من الصادرات المسجلة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع والاستعاضة عنها بالمبيعات الفعلية للسلع من المخزونات التي يحتفظ المقيمون بها بالخارج. وبالمثل، فإن السلع التي يتم شحنها للاقتصاد القائم بإعداد البيانات برسم الأمانة ينبغي استبعادها من الواردات المسجلة في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع والاستعاضة عنها بالمبيعات الفعلية من المخزونات التي يحتفظ غير المقيمين بها في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وعادة ما يتم إجراء مثل هذه التعديلات فقط عندما يتعلق الأمر بالقيم الكبيرة. ويمكن استخدام مسوح المؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على المعلومات اللازمة لهذه التعديلات.
التعديلات لتصحيح إحصاءات التجارة الدولية للبضائع المسجلة على أساس تواريخ المعالجة الجمركية	في الاقتصادات التي تعتمد فيها إحصاءات التجارة الدولية للبضائع على التاريخ الذي يتم فيه معالجة القيود الجمركية وليس على أساس نظام التجارة العام أو الخاص، قد تجرى تعديلات (أو على الأقل نشر بيانات تكميلية) لبيان تأثير عدم استخدام الأساس المنهجي المحبَّذ. ويمكن إجراء مثل هذه التعديلات من خلال تحليل التغيرات في معدلات المعالجة الجمركية، بما في ذلك مخزون القيود التي تظل غير معالجة. وفي حالة استخدام نظام التجارة الخاص، ينبغي إجراء تعديلات في ميزان المدفوعات لإدراج السلع عند دخول/مغادرة المناطق الصناعية والتجارية الحرة أو أماكن التجهيز الموجه إلى الداخل أو المستودعات الجمركية.[١]

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] لمزيد من التفاصيل عن نظم التجارة الخاصة، راجع الفصل الخامس من هذا المرشد.

نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر رئيسي لإعداد بيانات السلع

١١–١٢ تستخدم بعض الاقتصادات نظاما لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر رئيسي لإعداد بيانات السلع في ميزان المدفوعات. وفي معظم الحالات، تسجَّل السلع في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عندما يتم أداء مدفوعات السلع. وعلى غرار ما ورد وصفه في الفصل ٤، ثمة عدد من التعديلات التي ينبغي لمعدي البيانات إجراؤها لتسجيل المعاملات التي تتضمن سلعا والتي قد تجرى أيضا تحت عناوين تعديلات التغطية والتبويب والتوقيت والتقييم. ويرد بيان هذه التعديلات في الجدول ١١–٥.

مسوح المؤسسات كمصادر رئيسية لإعداد بيانات السلع

١١–١٣ يناقش القسم الذي يحمل العنوان «جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات» في الفصل الثالث استخدام

الجدول ١١–٥: استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيانات السلع

التعديلات	مصدر البيانات وطريقة التعديلات
التعديلات المتعلقة بالتغطية الصادرات والواردات المموَّلة بقروض؛ السلع المغطاة من خلال برامج المساعدات الأجنبية؛ السلع التي تُنتقل ملكيتها فيما بين مؤسسات في علاقة استثمار مباشر مقابل بدل غير نقدي؛ والسلع المعمرة والنفائس التي يقتنيها المسافرون؛ والسلع الأخرى غير المسجلة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.	يتعين على معدي بيانات ميزان المدفوعات تحديد مثل هذه السلع وإجراء التعديلات الضرورية (راجع القسم المعنون «جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات» في الفصل الثالث). ويمكن أن تأتي البيانات اللازمة للتعديلات من المصادر الرسمية (مثلا في حالة المعونة الأجنبية)، أو الاقتصادات الشريكة، أو مسوح المؤسسات، أو كملحق مكمل لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ذاته. وتُدرَج ضمن البضائع العامة السلع المعمرة (كالسيارات والسلع الكهربائية) والنفائس (كالمجوهرات) التي يشتريها المسافرون. وينبغي لمعدي البيانات تلافي الازدواجية في الحساب لأنها قد تكون مدرجة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ضمن بند السفر.
التعديلات المتعلقة بالتبويب الصادرات المحولة إلى أساس التقييم «فوب» (قد يتم تقييم الصادرات في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بمجموعة متنوعة من الأسس)	يمكن استخلاص البيانات اللازمة لهذا التعديل من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية إذا ما طُلِب من المبلِّغين تقديم تحليل لقيمة الصادرات. وكبديل عن ذلك، يمكن الحصول على بيانات حول تكلفة الشحن وأقساط التأمين من شركات النقل المُشغِلة المقيمة ومؤسسات التأمين فيما يتعلق بالمدفوعات التي يسددها المصدرون لهذه المؤسسات. وهذه البيانات جنبا إلى جنب مع البيانات الخاصة بالمدفوعات التي يسددها المصدرون إلى شركات النقل المُشغِلة غير المقيمة، والتي ينبغي أن يكون بالإمكان تحديدها من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولة، ينبغي عندئذ استبعادها من قيمة الصادرات المسجلة في نظام إبلاغ المعاملات الدولية لتقدير قيمة الصادرات على أساس «فوب». غير أنه في بعض الحالات لا تتضمن بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تكاليف النقل والتأمين حتى حدود البلد المصّدر. ويتعين على معدي البيانات تقدير بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية المعنية بالمدفوعات المسددة لتصدير السلع من خلال التشاور مع المصدرين بشأن الممارسة الشائعة في سداد المدفوعات نظير مثل هذه المعاملات. وتتم إضافة الجزء الأول من هذا التعديل إلى البنود الدائنة ضمن خدمات الشحن والتأمين في ميزان المدفوعات. ويتم وصف معالجة نقل البضائع في الفقرات من ١٢–٣٥ إلى ١٢–٣٧.
الواردات المحوَّلة إلى التقييم على أساس «فوب» (قد يتم تقييم الواردات في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية بمجموعة متنوعة من الأسس)	يمكن استخلاص البيانات اللازمة لهذا التعديل من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية إذا ما طُلِب من المبلِّغين تقديم تحليل لتكلفة الواردات. وكبديل عن ذلك، يمكن حساب تقديرات لمجموع تكلفة الشحن والتأمين الدولي على الواردات بشكل منفصل (راجع الجدول ١٢–٢). وتكاليف شحن الواردات التي تحصل عليها شركات النقل المُشغِلة المقيمة وأقساط التأمين المسددة إلى مؤسسات التأمين المقيمة—والتي يمكن الحصول عليها من مسوح المؤسسات—ومدفوعات الشحن والتأمين التي يسددها المستوردون بشكل مباشر لغير المقيمين—والتي يمكن الحصول عليها من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية—ينبغي استبعادها من مجموع قيمة الشحن والتأمين الدوليين لاستخلاص تقدير لقيمة الشحن والتأمين المتضمنة في المبالغ التي يسددها المستورد للمصّدر غير المقيم. وينبغي بعدئذ استبعاد هذا التقدير من قيمة الواردات المسجلة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للوصول إلى تقدير للواردات على أساس «فوب». يتم إدراج إيرادات شركات النقل ومؤسسات التأمين غير المقيمة في القيود المدينة ضمن الشحن والتأمين في ميزان المدفوعات.

الجدول ١١-٥: استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيانات السلع (تتمة)

التعديلات	مصدر البيانات وطريقة التعديلات
تعديلات التقييم **الاستعاضة عن أسعار التحويل بأسعار السوق**	يوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بأنه ينبغي لمعدي البيانات إجراء هذا النوع من التعديل في ظروف معينة، مع إجراء تغييرات مناظرة في الدخل الموزع أو المعاملات المالية للمستثمرين المباشرين المتأثرين أو المؤسسات المتأثرة. والاستعاضة عن أسعار التحويل يمكن أن يتم باستخدام منهج خاص في مسوح المؤسسات أو نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويتم تناول موضوع التسعير التحويلي بمزيد من النقاش تحت عنوان «معالجة التسعير التحويلي» لاحقاً في هذا الفصل.
التعديلات المتعلقة بالتوقيت الائتمان التجاري	قد يقوم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بجمع بيانات كمعلومات تكميلية عن تاريخ تغير ملكية السلع (أو أساس ما مشابه مثل تاريخ الشحن)، والتي يمكن استخدامها كأساس لهذه التعديلات. فقيمة السلع التي تتغير ملكيتها في فترة مختلفة عن الفترة التي تم فيها السداد ينبغي استبعادها من التجارة المبلَّغة عن الفترة التي تم فيها السداد وإضافتها إلى التجارة المبلَّغة عن الفترة التي تغيرت فيها الملكية. وينبغي إجراء تعديلات موازنة في بنود الائتمان التجاري في الحساب المالي. وأحد عيوب هذا المنهج هو أن التعديلات يمكن إجراؤها بأثر رجعي فقط في حالات الائتمان والسُلف التجارية بخلاف المدفوعات المسبقة. ويتمثل المنهج البديل في إجراء مسح للمؤسسات لكبار المصدرين والمستوردين لقياس الائتمان والسُلف التجارية، واستخدام هذه المعلومات لتعديل التجارة المبلَّغة من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

مسح المؤسسات لقياس تجارة البضائع في غياب إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويصف الموضوع استمارة نموذجية قد يستخدمها معدو البيانات لجمع بيانات شاملة عن السلع المصّدرة والمستوردة.

١١-١٤ ولا يُوصي المرشد باستخدام أحد نظم جمع البيانات أكثر من غيره. غير أن معدي البيانات الذين يستخدمون مسوح المؤسسات (بدلا من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية) كمصدر بيانات لبنود السلع في ميزان المدفوعات يجب أن يتوخوا الحرص بصفة خاصة في الحفاظ على نطاق التغطية الكافي —خاصة في الاقتصادات التي تنمو نموا ملحوظا أو تمر بمرحلة تحرير للعلاقات التجارية أو تشهد تحولا إلى الاقتصاد القائم على آليات السوق.

التبويب الفرعي للسلع الأولية

١١-١٥ وفقا لما يتضح في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، تحتوي العناصر الأساسية لميزان المدفوعات على تبويب فرعي محدود للسلع. ومع ذلك، يمكن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات نشر هذه البيانات بتقسيم أكثر تفصيلا. فبعض السلع معمرة بدرجة أكبر من غيرها. وبعض السلع يمكن أن تباع بسرعة؛ وهناك سلع أخرى قد يتم تخزينها انتظاراً لتحسن الطلب. وتتبع صادرات وواردات الأغذية أنماطا للإنتاج والطلب تختلف بشكل كبير عن تلك المتعلقة بالسلع الاستثمارية. كذلك من الأهمية بمكان أن يقوم معدو بيانات ميزان المدفوعات بنشر البيانات باستخدام تبويب فرعي ملائم للخصائص الوطنية.

التقدير في غياب البيانات

التقدير الشامل

١١-١٦ على الرغم من استعداد بعض مُعدي البيانات لتقدير العديد من بنود ميزان المدفوعات، إلا أنهم يفضلون أن تتوافر لديهم البيانات الجمركية قبل تقدير التجارة السلعية. وبالتالي، فإن توقيت مطبوعات ميزان المدفوعات غالبا ما يتوقف على توافر بيانات من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسوح المؤسسات (أيا كان المصدر الرئيسي) عن معاملات السلع. غير أن معدي البيانات قد يضطرون إلى تقدير السلع عندما لا تتوافر البيانات الأساسية أو تكون غير حديثة أو تعكس مستوى ضعيفا من التغطية.

١١-١٧ وأحد المناهج المتبعة في التقدير يتألف من جمع البيانات المتاحة، واستخدام العلاقات المعلومة بين مجملات الحسابات الوطنية، وتقدير بند السلع في ميزان المدفوعات كقيمة متبقية. على سبيل المثال، في

بلد يتسم بهيكل اقتصادي بسيط، قد يكون بإمكان معدي البيانات جمع بيانات عن الصادرات من بضعة مصدرين كبار وبيانات عن الخدمات من بضعة مؤسسات كبرى والقطاع الرسمي. ويمكن عندئذ استخدام هذه البيانات مع مجملات الحسابات الوطنية الأخرى[٣] لاشتقاق واردات السلع والخدمات كبند متبق.

١١–١٨ ويستخدم منهج آخر—خاصة في حالة المنتجات الزراعية والمعدنية الرئيسية—وهو إطار العرض والاستهلاك لتدفقات السلع الأولية.[٤] فنظرا لأن المركز الختامي لسلعة أولية، في تاريخ محدد، يساوي المركز الافتتاحي مضافا إليه الإنتاج والواردات مخصوما منه الاستهلاك والصادرات، فإن أي عنصر يمكن اشتقاقه كبند متبق من العناصر الأخرى. على سبيل المثال، إذا كان معدو البيانات يعلمون حجم الإنتاج، والاستهلاك، والتغيرات في المخزون، وإذا لم تكن هناك واردات، يمكن اشتقاق أحجام الصادرات كبنود متبقية. ويجوز عندئذ تطبيق بيانات الأسعار على هذه التقديرات لتحديد القيم الجارية للصادرات.

١١–١٩ وعلى الرغم من أن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع قد توفر بيانات إجمالية عامة أولية للفترات الأكثر حداثة، فإن بعض البيانات اللازمة لاستكمال حسابات ميزان المدفوعات قد تكون مفقودة. وقد يستطيع معدو بيانات ميزان المدفوعات بسهولة نسبية تقدير العناصر المفقودة بمراعاة العلاقة بين تلك العناصر ومختلف المجملات في الفترات الماضية. على سبيل المثال، قد تكون هناك علاقة موثوقة بين صادرات سلعة أولية زراعية معينة وحجم الحصاد. فإذا كان الأخير معلوما، فإن هذه العلاقة يمكن استخدامها في غياب البيانات لتقدير الصادرات. وتتألف إحدى الطرق الأخرى للتقدير من افتراض أن التجارة في العناصر المفقودة قد زادت (أو تراجعت) بنفس معدل التجارة المقيسة؛ عندئذ يمكن تطبيق معدل الزيادة (أو التراجع) على التقدير المتعلق بالفترة السابقة للحصول على قيمة تقديرية للعنصر المفقود في الفترة الجارية.

١١–٢٠ وقد تكون البيانات الأولية عُرضة لتحيزات معلومة، ويجوز لمعدي بيانات ميزان المدفوعات التعويض عن هذه التحيزات للحد من حجم التعديلات اللاحقة في البيانات. فلدى تقييم معدي البيانات للنتائج الأولية من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، قد يجدوا بعض التشوهات. فربما تم تطبيق إجراءات أقل من كاملة للتحقق من صحة البيانات الأولية عن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وقد يكون لدى معدي بيانات ميزان المدفوعات بيانات من مصادر بيانات أخرى تلقي ظلالا من الشك على صحة عناصر بعينها في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع.[٥] وفي هذه الحالات، قد يتعين على معدي بيانات ميزان المدفوعات الحصول على بيانات أكثر موثوقية من المصدرين والمستوردين أو حتى اللجوء إلى تقدير عناصر بعينها.

التقديرات الأخرى المطلوبة

١١–٢١ وقد يتعين على معدي البيانات تعديل الواردات المحددة قيمتها على أساس «سيف» إلى أساس «فوب». وترد مناقشة للطرق المستخدمة في ذلك تحت عنوان «النقل» في الفصل ١٢. وقد يجري معدو البيانات تعديلات أخرى للتغلب على أخطاء التغطية والتوقيت والتقييم الناتجة عن الفحوص الدورية لبيانات التجارة. على سبيل المثال، يمكن لمعدي البيانات إجراء تعديلات تعويضا عن التهريب (التغطية الناقصة) باستخدام إطار العرض والاستهلاك في حالة سلع أولية معينة أو تقديرات دورية يتم الحصول عليها من مسؤولي الجمارك.

١١–٢٢ وعند إجراء التعديل «سيف»/«فوب»، ينبغي لمعدي البيانات مراعاة الاعتبارات التالية:

(١) اقتصاد منشأ الواردات—فإن كانت النقاط الجمركية لإقليمين قريبة من بعضها البعض، فلن يكون هناك اختلاف بين قيم السلع بأسعار «سيف» و«فوب»، وبالتالي لا يكون التعديل لازما.

(٢) المسافة التي تقطعها السلع—فكلما كانت المسافة أطول، زادت تكلفة الشحن بوجه عام ورسوم التأمين في العادة. فلا يطبق نفس التعديل من «سيف»الى «فوب» على كل الواردات.

(٣) التكوين المتغير للسلع عبر الزمن—مع تغير تكوين السلع المستوردة، سوف يلزم تعديل الأوزان الترجيحية المرتبطة بكل سلعة أولية لأن رسوم الشحن والتأمين سوف تختلف تبعا للسلعة الأولية.

---

[٣] بناء على صيغة إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي حسب الإنفاق: إجمالي الناتج المحلي = الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال + ميزان التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات).

[٤] في إطار إعداد بيانات حساب السلع والخدمات في الحسابات القومية، يمكن اشتقاق عنصر غير معلوم كبند متبق من المعادلة: الإنتاج المحلي + الواردات (السلع والخدمات) + الضرائب = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال + الصادرات (السلع والخدمات).

[٥] لإعداد البيانات الأولية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ينبغي تطبيق بعض إجراءات التحقق من صحة البيانات (مثل مقارنة اتساق البيانات اليومية المبلغة، والاستفسار عن الإقرارات التي تبدو كبيرة بصورة غير معتادة، والتحقق من عدم الرد وما إلى ذلك). غير أنه في مرحلة التقدير الأولية أحيانا ما يتم تخطي التحقق الأكثر تفصيلا من العلاقات بين القيمة والكمية، والتي عادة ما تكشف عن أخطاء في إبلاغ الكميات المادية بدلا من القيمة.

١١–٢٣ ويمكن لمعدي البيانات وضع تقديرات إضافية لتحسين تغطية بيانات التجارة. ولهذا قد يشارك مسؤولو الجمارك في تقدير التغطية الناقصة من خلال النظر في الإجراءات الجمركية. على سبيل المثال، في حالة فحص أمتعة شخص واحد من ٢٠ شخصا (يتم اختياره عشوائيا) من القادمين لاقتصاد ما، ويتم اكتشاف القيمة y من السلع غير معلنة من جانب هؤلاء الأشخاص، يتم اشتقاق تقدير للتغطية الناقصة على أنه ٢٠ مضروبا في قيمة y. وسوف يكون من الأصعب (ولكن لا يزال ممكنا) تقدير التغطية الناقصة إذا كانت إجراءات الاختيار قائمة على عوامل غير عشوائية.

معاملة التسعير التحويلي

١١–٢٤ قد تنشأ بين الشركات المرتبطة بعلاقة استثمار مباشر معاملات تكون فيها القيم المبينة في دفاتر المتعاملين مشوهة للغاية مقارنة بالقيم السوقية. وقد تبيع شركة ما سلعا إلى شركة مرتبطة نظير أسعار غير مرتبطة بتكلفة الإنتاج أو تكلفة اقتناء السلع. وهذا البيع قد يتم، مثلا، بهدف تحويل الأرباح من اقتصاد ما إلى آخر لأسباب ضريبية أو لأن اقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر يفرض قيودا على إعادة توطين الدخل. وفي حالات أخرى، قد تستخدم أسعار التحويل كوسيلة يمكن من خلالها لمستثمر مباشر إجراء استثمار مالي في مؤسسة استثمار مباشر.

١١–٢٥ ويوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بأن يقوم معدو البيانات بإجراء تعديل في أسعار المعاملات في ميزان المدفوعات لدى اختلاف أسعار المعاملات الفعلية لتحويلات الموارد الحقيقية بين الشركات المرتبطة بعلاقة استثمار مباشر عن القيم التي كان يمكن توقعها لو كانت الشركات مستقلة. ومع ذلك، يحذر دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بأنه ينبغي إجراء تلك التعديلات فقط في الظروف غير العادية عند مواجهة تشوهات كبيرة وتوافر المعلومات لإجراء تعديل موثوق (راجع الفقرة ٣–٧٧، من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١١–٢٦ ولدى إجراء تعديلات في أحد جانبي معاملة ميزان المدفوعات، يجب إدخال تعديلات موازنة للحفاظ على التساوي بين القيود الدائنة والمدينة. وبالنسبة للتعديلات الناشئة عن استخدام أسعار تحويل غير سوقية، ينبغي إجراء تعديلات في تجارة السلع أو الخدمات، ودخل الاستثمار المباشر، ومعاملات الحساب المالي.

١١–٢٧ ويوضح المثال التالي هذه التعديلات. في اقتصاد ما تقوم مؤسسة استثمار مباشر بإنتاج النحاس. في حالة بيع هذا النحاس إلى شركات غير مرتبطة، يمكن أن تتوقع مؤسسة الاستثمار المباشر، على أساس تكلفة إنتاج النحاس، أن تحصل على ٥٠ وحدة عن كل طن. غير أنه نظرا لأن الحكومة في الاقتصاد المعني تفرض قيودا على إعادة توطين الدخل لغير المقيمين، فإن مؤسسة الاستثمار المباشر تبيع للمستثمر المباشر المرتبط بها ١٠٠٠ طن من النحاس بسعر ١٠ وحدات فقط عن كل طن. وفي هذه الحالة، يُستخدَم التسعير التحويلي غير السوقي لإعادة توطين الدخل.

١١–٢٨ ويوضح الجدول ١١–٦ أمثلة على تعديلات التسعير التحويلي في ميزان المدفوعات.

المتاجرة

١١–٢٩ ينبغي أن تُسجَّل معاملات المتاجرة—التي تُعرَّف بأنها شراء جهة مقيمة (في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات) لسلع من جهة غير مقيمة وبيع نفس السلع فيما بعد إلى جهة غير مقيمة أخرى دون تواجد السلع في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات—في ميزان المدفوعات ضمن معاملات السلع. وهذا يمثل تغييرا عن الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات والذي كانت تُسجَّل فيه المتاجرة ضمن الخدمات. وهذا التغيير في المعالجة يتسق مع قاعدة تغير الملكية التي يقوم عليها الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات. وفي حالة تغير الشكل المادي للسلع خلال فترة امتلاك التاجر لها، كنتيجة لخدمات التصنيع، عندئذ ينبغي تصنيف المعاملة ضمن البضائع العامة وليس ضمن المتاجرة.

١١–٣٠ وفي اقتصاد التاجر، ينبغي تسجيل المشتريات من السلع قيد المتاجرة كقيد دائن سالب في ميزان المدفوعات في الفترة التي يشتري فيها التاجر السلع، وعند بيعها ينبغي تسجيلها في تلك الفترة على أنها سلع مباعة ضمن المتاجرة كقيد دائن موجب. وفي أغلب الحالات، فإن الفرق بين المشتريات والمبيعات (الموضح على أنه «صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة») يغطي الهامش التجاري، ومكاسب وخسائر الحيازة، والتغير في مخزون السلع قيد المتاجرة. وقد يكون صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة سالبا في بعض الأحوال نتيجة فقدان أو تلف البضائع أو ارتفاع المخزون. وفي الحالات التي يكون فيها التاجر قائما على إدارة إحدى عمليات التصنيع الخارجية، فإن سعر البيع قد يشمل أيضا عناصر مثل تقديم خدمات التخطيط والإدارة وبراءات الاختراع وغير ذلك من خدمات الخبرة الفنية والتسويق والتمويل. وقد تكون هذه المساهمات خارج عملية التصنيع نفسها كبيرة مقارنة بقيمة المواد وأعمال التجميع، لا سيما في حالة السلع التكنولوجية المتطورة.

الجدول ١١-٦: التعديلات في ميزان المدفوعات في حالات التسعير التحويلي

اتجاه تدفق السلع	سعر المعاملة أقل من القيمة السوقية		سعر المعاملة أكبر من القيمة السوقية	
	اقتصاد المستثمر المباشر	اقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر	اقتصاد المستثمر المباشر	اقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر
من مؤسسة الاستثمار المباشر إلى المستثمر المباشر	زيادة الواردات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى دخل الاستثمار المباشر—توزيعات أرباح—قيود دائنة	زيادة الصادرات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى دخل الاستثمار المباشر—توزيعات أرباح—قيود مدينة	خفض الواردات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى الحساب المالي—استثمار مباشر—صافي اقتناء الأصول المالية—حقوق ملكية	خفض الصادرات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى الحساب المالي—استثمار مباشر—صافي تحمل الخصوم—حقوق ملكية
من المستثمر المباشر إلى مؤسسة الاستثمار المباشر	زيادة الصادرات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى الحساب المالي—استثمار مباشر—صافي اقتناء الأصول المالية—— ملكية	زيادة الواردات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى الحساب المالي—استثمار مباشر—صافي تحمل الخصوم—حقوق ملكية	خفض الصادرات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى دخل الاستثمار المباشر—توزيعات أرباح—قيود دائنة	خفض الواردات السلعية بمقدار الفرق في الأسعار؛ إضافة الفرق في الأسعار إلى دخل الاستثمار المباشر—توزيعات أرباح—قيود مدينة

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١١–٣١ ويُسجِّل كل من الاقتصاد الذي باع السلع إلى اقتصاد التاجر والاقتصاد الذي اشترى السلع من اقتصاد التاجر بضائعه بالطريقة المعتادة—أي كصادرات وواردات من البضائع العامة، على التوالي، وليست كمعاملات من قبيل المتاجرة.

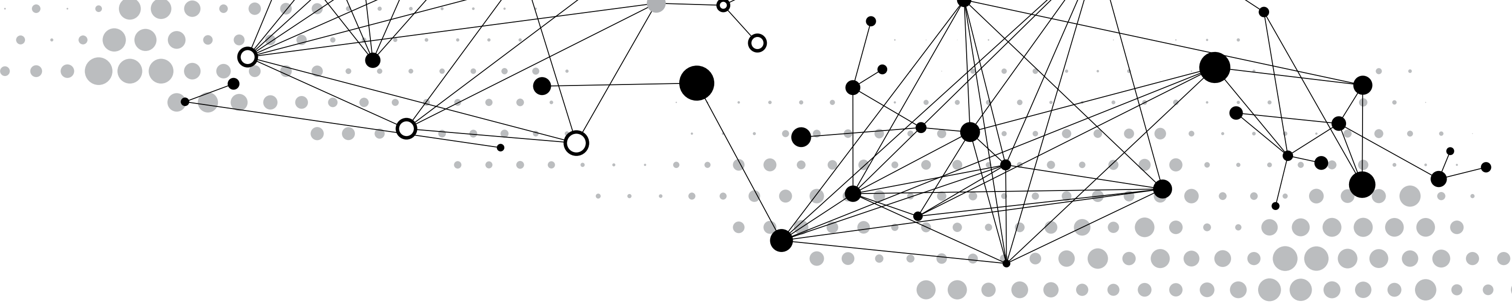
١١–٣٢ وبحكم جوهر طبيعة المتاجرة، فإن السلع المعنية لا تعبر الحدود الجمركية لاقتصاد إقامة التاجر. وبالتالي، يلزم جمع البيانات بشكل مباشر من المؤسسات المشتركة في المتاجرة. وقد يكون بالإمكان تحديد هذه المؤسسات من خلال سجل للأعمال التجارية قد تحتفظ به الجهة القائمة بجمع البيانات أو مكتب الإحصاء المركزي (إذا كان مختلفا). وتتضمن الاستمارة النموذجية رقم ٥ بالملحق ٨ بيانات لازمة لتسجيل معاملات المتاجرة في ميزان المدفوعات. وينبغي جمع البيانات على أساس إجمالي حسب السلعة الأولية، وحسب الاقتصاد الشريك، كلما أمكن ذلك.

الذهب غير النقدي

١١–٣٣ يشمل الذهب غير النقدي جميع أشكال الذهب بخلاف الذهب النقدي (سبائك الذهب التي تمتلكها السلطات النقدية ويُحتَفظ بها كأصول احتياطية). وتُستَبعد من الذهب غير النقدي المجوهرات وساعات اليد وما شابهها والتي تحتوي على ذهب وتُقيَّد ضمن البضائع العامة. كذلك تقيد المتاجرة في الذهب غير النقدي تحت بند الذهب غير النقدي (الفقرة ١٠–٤٩، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١١–٣٤ وتمثل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مصدرا للبيانات في حالة الذهب غير النقدي. فهي تعتمد نفس التعريف للذهب النقدي والذهب غير النقدي الوارد في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). بيد أنه من المسلم به في الواقع العملي أنه سيتعذر على معدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع التمييز بين الذهب النقدي وغير النقدي. وينبغي لمُعدي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وبيانات ميزان المدفوعات التشاور فيما بينهم ومع السلطات النقدية لضمان المعالجة الملائمة والمتسقة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع تُسجِّل حركة الذهب وليس بالضرورة تغير الملكية.

١١–٣٥ وينبغي أن تُستَكمل البيانات المستقاة من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ببيانات عن المعاملات في الذهب غير النقدي بين المقيمين وغير المقيمين التي لا تنطوي على انتقال للذهب من بلد إلى آخر. ويمكن الحصول على ذلك مثلا من مسح خاص لتجار الذهب أو حائزي الذهب. وقد تستخدم إحصاءات التجارة الدولية للبضائع للتثبت من المعلومات.



١٢ الخدمات

مقدمة

١٢-١ شهدت العقود الماضية تقدما تكنولوجيا سريعا في خدمات النقل والاتصالات والكمبيوتر والمعلومات، بما في ذلك تطور الإنترنت والتجارة الإلكترونية، والابتكارات في إنشاء وتوليف مجموعات من الأدوات المالية، جنبا إلى جنب مع الاتجاه العام المتزايد نحو العولمة، الأمر الذي أدى إلى عمليات تبادل كبيرة عبر الحدود موجهة إلى مواقع أبعد وزيادة قدرة الشركات على الوصول إلى أسواق جديدة. وقد أدى تحسن الاتصالات والنقل إلى تيسير انتقال الأشخاص لأغراض السياحة والهجرة والتوظيف والتجارة. وأدت هذه الظواهر إلى تطور كبير في قطاعات الخدمات ونمو غير مسبوق في حجم التجارة الدولية في الخدمات، بما في ذلك في سياق الاستثمار الدولي. وحاليا تشكل الخدمات حوالي خُمس التجارة العالمية من منظور ميزان المدفوعات.

١٢-٢ ويغطي هذا الفصل جوانب عامة لجمع وإعداد البيانات فيما يتعلق بكافة فئات الخدمات، بما في ذلك مناقشات منفصلة عن الخدمات التي تنطوي على معاملات أكثر تعقيدا ومصادر بيانات متعددة تتطلب معالجة خاصة. كذلك يرصد هذا الفصل ظهور مصادر بيانات جديدة (كالتجارة الإلكترونية) وتعديلات في تطبيق المنهجيات الإحصائية لتلائم الظروف المتغيرة.

١٢-٣ ويتبع هذا الفصل في تنظيمه ترتيب العناصر القياسية الرئيسية للخدمات ولكنه يأخذ في الحسبان الأهمية النسبية للخدمات المختلفة في التجارة الدولية. وتغطي الأقسام الثلاثة التالية خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين، والنقل، والسفر، على التوالي؛ ويتم جمع كل أنواع الخدمات الأخرى ضمن الخدمات الأخرى ويتم وصفها في القسم المعنون «خدمات أخرى». ويُخصَّص القسم الأخير للتجارة الإلكترونية.

١٢-٤ ويعرض القسم «خدمات أخرى» (١) وصفا عاما لمصادر البيانات والطرق التي يمكن استخدامها لإعداد بيانات البنود المدرجة ضمن هذه الفئة، (٢) ووصفا منفصلا لبعض المعاملات الأكثر تعقيدا المسجلة ضمن هذه البنود—وهي المتمثلة في خدمات البناء، ومعاملة الملكية الفكرية، وخدمات النقد الأجنبي (جزء من الخدمات المالية)، والتأجير التشغيلي (جزء من خدمات الأعمال الأخرى)، والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر. ويرد وصف مفصل لإعداد بيانات خدمات التأمين وصناديق معاشات التقاعد العابرة للحدود وخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في الملحقين المنفصلين ٢ و٣ المخصصين لكل منها، على التوالي.

خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين

١٢-٥ ينص دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) على أن يتم إدراج رسم الصناعة التحويلية الذي تتقاضاه المؤسسات نظير نشاط الصناعة التحويلية الذي يتم إجراؤه على السلع المملوكة لمؤسسات أخرى ضمن الخدمات. وتمثل خدمات التصنيع ما يتم التعاقد عليه بين مالك السلع والشركة المصنِعة. غير أن القيم الإجمالية للسلع المرتبطة بخدمات الصناعة التحويلية يجب قيدها كبنود تكميلية في الاقتصادات التي تكون فيها هذه القيم كبيرة. ويتناول الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) قيد القيم الإجمالية لمثل هذه السلع.

١٢-٦ ويُشار إلى الخدمات التي تقدمها الشركة المصنعة بالتصنيع التعاقدي أو التصنيع مقابل أجرة أو الخدمات المقدمة نظير رسوم. وتعكس هذه المصطلحات ترتيبا تقوم بموجبه إحدى المؤسسات بإجراء بعض نشاط الصناعة التحويلية بالنيابة عن مؤسسة أخرى. وعليه، فإن السلع التي يتم تصنيعها غير مملوكة للشركة المصنعة؛ ولكن الشركة المصنعة تشارك في توفير خدمة ما نظير رسم التصنيع (الرسم المتعاقد عليه).

١٢-٧ وعلى النقيض، توصي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف (٢٠١٠):

> ... بأن تُدرَج السلع الموجهة لأغراض التجهيز والسلع الناتجة عن هذا التجهيز (المنتجات التعويضية في

المصطلح الجمركي) في صادرات البلدان ووارداتها من البضائع بقيمتها (الإجمالية) الكاملة.[١]

١٢–٨ ومراعاة لاحتياجات إحصاءات ميزان المدفوعات التي ينبغي أن تُسجَّل فيها خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين، تشجع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (٢٠١٠) الاقتصادات على:

> ... أن تحدد بشكل واضح في إحصاءات التجارة التي تعدها (ويفضل بترميز خاص) السلع الموجهة لأغراض التجهيز والسلع الناتجة عن هذا التجهيز في حال عدم حدوث تغيير في الملكية. غير أن من المسلم به أن هذا التحديد قد لا يكون شاملا للجميع وأن المعلومات التي يتم الحصول عليها قد لا تكون قابلة للمقارنة دوليا نظرا لأن (أ) القائمين بإعداد بيانات إحصاءات تجارة البضائع قد لا تكون لديهم مصادر كافية للبيانات (لا سيما في الحالات التي لا تُستَخدم فيها الإجراءات الجمركية المناسبة) و(ب) التعاريف الوطنية لهذه الإجراءات قد تختلف اختلافا كبيرا.

١٢–٩ ومع ذلك، فإن الإقرارات الجمركية التي تستخدمها حاليا غالبية الاقتصادات لا تيسر قيد خدمات الصناعة التحويلية، وقد تكون هناك فروق بين القيمة الفعلية لخدمات التصنيع والقيمة التي يتم الحصول عليها من الإقرارات الجمركية كفرق بين قيمة السلع قبل التجهيز وبعده. ومن ثم، حتى وإن اتبعت الاقتصادات المبادئ التوجيهية المحبَّذة لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع بشأن قيد السلع الموجهة للتجهيز، فإن النتائج المترتبة قد لا تكون كافية لتقدير خدمات الصناعة التحويلية. وجدير بالذكر أن خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين تُسجِّل فقط خدمات التصنيع وليس الفرق في قيمة السلع قبل التجهيز وبعده. وفي هذا الصدد، قد لا يكون استخدام البيانات من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع خيارا قابلا للتطبيق.

١٢–١٠ وبناء على هذه التوصيات، سيكون من الصعب جدا تقدير خدمات الصناعة التحويلية باستخدام إحصاءات التجارة في البضائع على أساس الجمارك فقط. ولكن المعلومات التي توفرها الإقرارات الجمركية يمكن أن تفيد بالإضافة إلى الطرق الأخرى، أو كبديل عنها، كأحد المدخلات في نموذج للبيانات (بحسب النوع الرئيسي للصناعة التحويلية) يُستخدَم بالاقتران مع المسوح المعيارية المنتظمة في التحقق من نتائج النموذج.

١٢–١١ ويوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بقيد انتقال السلع بموجب ترتيبات التجهيز كبنود تكميلية لكل من المالك ومقدم خدمات الصناعة التحويلية—أي ينبغي قيدها كالآتي:

سلع مرسلة للتجهيز في الاقتصاد المبلِّغ بالبيانات
سلع مُعادة (قيد دائن)، سلع واردة (قيد مدين)

سلع مرسلة للتجهيز بالخارج
سلع مرسلة (قيد دائن)، سلع معادة (قيد مدين)

١٢–١٢ وعلى هذا النحو، يمكن أن تقارَن القيود المسجلة بهذه الطريقة بنتائج مسح المؤسسات وأن تبقى على صلة مع بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستمرار في قيد هذه البيانات ضمن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ضروري حتى يمكن استثناؤها من مجموع المعاملات في السلع لأجل تجنب العد المزدوج.

١٢–١٣ ومن الممكن أن يتم تصنيع بعض السلع في أحد الاقتصادات، ثم تُرسل بعد ذلك إلى اقتصاد آخر لمزيد من التصنيع، ثم تُعاد بعدها إما إلى الاقتصاد المالك أو إلى الاقتصاد الذي أُجري فيه التصنيع الأولي (إما لمزيد من التصنيع أو للبيع النهائي)، أو تُرسل إلى اقتصاد ثالث (لمزيد من التصنيع أو للبيع النهائي). وفي الواقع، من الممكن ألا تدخل السلع إلى اقتصاد إقامة المالك قط لأن التصنيع يتم بأكمله في الخارج. وإلى أن يتم البيع النهائي، ينبغي قيد السلع على أنها مملوكة للطرف الأصلي في جميع المراحل وقيد مختلف الرسوم ضمن خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين بين الاقتصاد القائم بالتصنيع والاقتصاد الذي يقيم فيه المالك.

١٢–١٤ والفرق بين قيمة السلع قبل التجهيز وقيمتها بعد التجهيز قد يختلف عن قيمة خدمات الصناعة التحويلية لأسباب مختلفة، منها ما يلي:

- بيع قسم من السلع بعد التجهيز في اقتصاد الشركة المصنِعة أو لاقتصاد ثالث؛ وفي مثل هذه الحالات، يتم خَفض قيمة السلع المجهزة المُعادة إلى المالك بمقدار قيمة السلع المبيعة إلى اقتصاد الشركة المصنعة أو قيمة السلع المبيعة إلى اقتصاد ثالث، وتُقيَّد هذه الأخيرة وبشكل منفصل كصادرات من مالك السلع.
- التقدير غير الصحيح لقيم السلع المُرسلة والمُعادة؛ فنظرا لعدم وجود بيع أو شراء لسلع، فإن القيم التي تسجلها الجمارك في وقت الاستيراد وإعادة التصدير

[١] الفقرة ١–٢٠ من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: مفاهيم وتعاريف (٢٠١٠).

هي قيم افتراضية قد لا يختلف رصيدها عن رسم التجهيز المتلقى (مما يؤدي إلى سهو وخطأ في ميزان المدفوعات). كذلك يمكن لسلطات الجمارك في اقتصاد المُرسِل والجمارك في اقتصاد المتلقي تقدير هذه القيم بشكل مختلف.

- قيد السلع قبل التجهيز وبعده في فترات مختلفة.
- إدراج مكاسب أو خسائر الحيازة؛ فمكاسب أو خسائر الحيازة تؤول إلى مالك السلع. ومع ذلك، من المرجح للتغيرات في قيمة السلع خلال الفترة التي تكون فيها في حيازة الشركة المصنعة أن تُدرَج في قيمة السلع وبالتالي يمكن الظن خطأً بأنها جزء من خدمات الصناعة التحويلية. على سبيل المثال، إذا تغير سعر النفط بشكل كبير بعد تلقي الشركة المصنعة للشحنة، عندئذ فإن قيمة النفط بعد التصنيع سوف تشمل زيادة السعر، وخدمات الصناعة التحويلية وقيمة المدخلات الأخرى.
- تخريد السلع خلال الفترة التي تكون فيها في حيازة الشركة المصنعة؛ فقد تدرج هذه السلع في قيمة السلع المُرسلة ولكنها تُستبعد من قيمة السلع المُعادة.
- إدراج النفقات الإدارية العامة التي تتحملها الشركة المصنعة في قيمة السلع بعد التجهيز؛[٢] ينبغي أن تتضمن خدمات الصناعة التحويلية النفقات الإدارية العامة فقط بمقدار ارتباطها بتجهيز السلع.
- قيمة العلامات التجارية في السلع بعد التجهيز؛ على سبيل المثال، فإن شعار أحد مصنعي الأحذية يضيف قيمة للسلع بعد التجهيز. ومع ذلك، لا ينبغي إدراج هذه القيمة في خدمات الصناعة التحويلية.
- إدراج قيمة المواد التي يتم الحصول عليها من مصادر في اقتصاد الشركة المصنعة؛ فالمواد التي تشتريها جهة التجهيز كمدخلات في عملية الإنتاج والتي يمكن الحصول عليها من اقتصاد الشركة المصنعة (أو من اقتصادات ثالثة ثم تُنقَل مباشرةً إلى اقتصاد الشركة المصنعة) يتم إدراجها ضمن التكلفة الكلية للإنتاج. وربما تكون نسبة من قيمتها فقط مدرجة في خدمات الصناعة التحويلية، بينما الباقي يمثل مدخلات في عمليات التجهيز الأخرى بما في ذلك للحساب الخاص.

١٢–١٥ وعند جمع بيانات عن خدمات الصناعة التحويلية، يلزم أن يحرص مُعدو البيانات على تمييز التصنيع الذي يتم للحساب الخاص عن ذلك الذي يتم على السلع المملوكة لآخرين. ففي الحالة الأولى، قد تشتري جهة التجهيز لوازم السلع والمواد الخام من مورد أجنبي أو أكثر (تُقيَّد ضمن البضائع العامة) وتقوم بتجميع وتجهيز السلع، ويُباع المنتج النهائي لحساب الشركة المصنعة. في هذه الحالة، تكون الشركة المصنعة هي المالكة للسلع وبالتالي غير مشاركة في العمل التعاقدي.

١٢–١٦ وفي حالات عديدة، يمكن تحديد الشركات المشاركة في خدمات الصناعة التحويلية من خلال الترتيبات الضريبية الخاصة التي قد تكون موجودة لمصلحتها. وهذه الترتيبات عادة ما تنطوي على توفير امتيازات ضريبية وجمركية خاصة على إنتاجها ومشترياتها أو على إعفاءات صريحة من الرسوم الجمركية. وعليه، يمكن استيراد المواد الخام والمدخلات الأخرى بدون رسوم جمركية وقد تعمل الشركة في إطار هيكل ضرائب على الشركات أقل مقارنة مع الضرائب المفروضة على الشركات المماثلة في الاقتصاد. ونظرا لمعدلات الضريبة التفضيلية الممنوحة لهذه الشركات، فإن عملية الاستيراد والإنتاج قد تخضع لمراقبة وثيقة من جانب سلطات الجمارك والضرائب بحيث لا يمكنها المشاركة بحرية في التجارة (من خلال بيع بعض مدخلاتها أو مخرجاتها) مع الشركات الأخرى غير المؤهلة للحصول على الامتيازات. وعليه، قد تعمل هذه الشركات فقط في أماكن خاصة قد يُشار إليها باسم مناطق تجهيز الصادرات أو المناطق الحرة. وأحيانا ما يُشار إلى المصنع الذي يقوم بالتصنيع باسم المصنع الجمركي (bonded factory)، وهو ما يعني ضمنا أن هذه السلع تخضع لضبط السلطات الجمركية لدى دخولها وخروجها من مستودعات الشركة المصنعة. على سبيل المثال، يُشار في المكسيك إلى هذه المصانع باسم «maquiladora»، وذلك على اسم النظام الذي تم بموجبه تأسيس هذه الشركات في الستينات من القرن العشرين. ومع ذلك، ينبغي أن ينتبه مُعدو البيانات إلى أن شركات عديدة قد تشارك في خدمات الصناعة التحويلية دون أن تكون بالضرورة متواجدة داخل مثل هذه الأماكن الخاصة.

١٢–١٧ وينبغي لمعدي البيانات الانتباه إلى أنه ربما تكون هناك حالات تكون فيها الشركات التي تعمل في

[٢] تتضمن النفقات الإدارية العامة المصروفات المرتبطة بتشغيل المؤسسة. وفي الغالب، تشمل النفقات الإدارية العامة رسوم المحاسبة، والدعاية، والإهلاك، والتأمين، والفائدة، والرسوم القانونية، والإيجار، والإصلاحات، واللوازم، والضرائب، وفواتير الهاتف، والسفر، وتكاليف المرافق العامة كالكهرباء والمياه.

أماكن خاصة وتتلقي مثل هذه الامتيازات مالكة فعلا للسلع قيد التصنيع. وقد تشتري المدخلات من السوق المحلية ومن بقية العالم، وتتولى تصنيع السلع، وبيع هذه السلع المصنعة إلى أحد العملاء في الخارج. مثل هذه المخرجات لا تتوافر فيها مواصفات خدمات الصناعة التحويلية.

١٢-١٨ وقد تكون هناك حالات من نقل التكنولوجيا[٣] بين مستثمر مباشر في الاقتصاد ألف ومؤسسة منتسبة في الاقتصاد باء لن تستطيع بدونها المؤسسة المنتسبة القيام بالإنتاج. وقد تشتمل عملية الإنتاج على استخدام مواد خام ومدخلات أخرى يتم الحصول عليها من المستثمر المباشر أو من مصادر أخرى لدى المؤسسة المنتسبة. ويمكن عندئذ أن يكون المستثمر المباشر مسؤولا عن تسويق السلع بعد الإنتاج. ومجرد وجود علاقة استثمار مباشر واعتماد المؤسسة المنتسبة على تكنولوجيا المستثمر المباشر لا يعنيان توفير خدمات الصناعة التحويلية. فالمؤسسة المنتسبة قد تستطيع اقتناء السلع للحساب الخاص وقد تتعاقد معها لبيع/تحويل الناتج النهائي للمستثمر المباشر فقط. في هذه الحالة، يُقيَّد نشاط التصنيع في دفاتر المؤسسة المنتسبة كتصنيع لحسابها الخاص.

١٢-١٩ كما ينبغي لمعدي البيانات التمييز بين السلع المرتبطة بأنشطة التصنيع وتلك قيد المتاجرة. فبالنسبة للسلع قيد المتاجرة، تُدرَج القيم الإجمالية للسلع المقتناة والمبيعة ضمن السلع (كصادرات سالبة وموجبة، على التوالي). أما في حالة السلع المرتبطة بخدمات الصناعة التحويلية، فلا يوجد تغير في الملكية، ما لم يتفق الطرفان لاحقا على غير ذلك، وفي تلك الحالة تُقيد مبيعات المنتجات النهائية ضمن البضائع العامة (يتم دفع رسم التصنيع حسبما اتُفق عليه في العقد الأولي). وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حالات ربما خضعت فيها السلع المملوكة لتاجر إلى خدمات صناعة تحويلية معينة أدت إلى تغيير حالة هذه السلع، في هذه الحالة ينبغي قيد المشتريات والمبيعات ضمن البضائع العامة وليس ضمن المتاجرة.

جمع البيانات عن خدمات الصناعة التحويلية

١٢-٢٠ يمكن جمع البيانات عن خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين من خلال مسح للمؤسسات، وإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، ونظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويمكن للمصادر الإدارية أن توفر أيضا معلومات مفيدة (راجع الاستمارة النموذجية رقم ٧).

١٢-٢١ وبوجه عام، تمثل مسوح المؤسسات أكثر الطرق كفاءة لجمع المعلومات عن خدمات الصناعة التحويلية. فيمكن للهيئة القائمة بإعداد البيانات إجراء مسوح مخصصة لجمع بيانات عن قيمة خدمات الصناعة التحويلية فضلا عن قيمة السلع المُرسلة والواردة للتجهيز. والأخيرة سوف تفيد في تعديل حساب السلع لقياس تجارة البضائع على أساس تغير الملكية. وكما ذُكر آنفا، فإن المؤسسات المشاركة في خدمات الصناعة التحويلية قد تعمل في إطار نظم جمركية وضريبية خاصة؛ وعليه، ينبغي لمعدي البيانات عند جمع المعلومات الحرص على تحديد الامتيازات الممنوحة للمؤسسات العاملة في أماكن خاصة وقيد المعاملات الخارجية على النحو السليم.

١٢-٢٢ إن الإقرارات الجمركية التي تستخدمها حاليا غالبية الاقتصادات في إعداد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لا تيسر قيد خدمات الصناعة التحويلية. وأحد الحلول الممكنة يتمثل في تعديل الاقتصادات لاستمارات الإقرارات الجمركية التي تستخدمها بحيث تطلب من التجار إبلاغ قيمة خدمات الصناعة التحويلية على السلع قيد التجارة. غير أن هذا الحل ممكن فقط في الأجل الطويل لأن هناك عوامل مختلفة سوف يلزم النظر فيها قبل العمل بهذا الخيار. وقد تكون استمارات الإقرارات الجمركية مصممة وفقا لمواصفات قانونية ترتكز عليها الترتيبات التجارية، وقد يكون من الصعب تعديل هذه الاستمارات لأغراض إحصائية فحسب.

١٢-٢٣ وقد يوفر نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية بعض المعلومات عن قيمة خدمات الصناعة التحويلية. غير أنه ينبغي لمعدي البيانات التأكد من أن هذا المبلغ لا يتضمن مدفوعات نظير سلع وخدمات أخرى. وعليه، قد يلزم تعديل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لجمع معلومات معينة عن خدمات الصناعة التحويلية ولاستبعاد كافة مدفوعات المعاملات الأخرى بين الشركة المصنِعة والشركة المالكة للسلع.

١٢-٢٤ وقد يتوجب على الشركة المصنِعة توفير بيانات للسلطات الضريبية عن دخلها ومصروفاتها كجزء من المراقبة الوثيقة التي قد تكون قائمة بسبب تلقيها لامتيازات ضريبية. ومثل هذه البيانات قد تتوافر من السلطات الجمركية أو الضريبية. وقد تستطيع هذه

---

[٣] نقل التكنولوجيا يتضمن تسجيل براءات الاختراع، والتراخيص، وخدمات الخبرة الفنية، والمساعدة الفنية، وتقديم خدمات البحوث والتطوير. راجع قياس العولمة: دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤشرات الاقتصادية للعولمة، ٢٠٠٥. OECD, *Measuring Globalization: OECD Handbook on Economic Globalization Indicators, 2005*.

الأجهزة أيضا تحديد قيمة خدمات الصناعة التحويلية من الضريبة ذات الصلة المفروضة على توفير مثل هذه الخدمات.

١٢–٢٥ ينبغي إدراج القيمة الإجمالية لسلع التجهيز، سواء السلع المرسلة للتجهيز (مواد خام) أو السلع المعادة إلى اقتصاد المنشأ بعد اكتمال التجهيز (منتجات نهائية)، كبنود تكميلية في الاقتصادات التي تكون فيها هذه القيم كبيرة. ويمكن قيد هذه القيم في إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو في مسوح المؤسسات أو في استعلام تكميلي في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

النقل

١٢–٢٦ يتضمن النقل نقل الركاب، ونقل السلع، وخدمات النقل الأخرى التي يقدمها مقيمون في أحد الاقتصادات إلى مقيمين في اقتصاد آخر. ويوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بتبويب النقل حسب وسيلة النقل (أي النقل بطريق البحر أو الجو أو بطرق أخرى تتضمن السكك الحديدية والنقل على الطرق وعبر المجاري المائية الداخلية وخطوط الأنابيب والنقل الفضائي ونقل الطاقة الكهربائية). كذلك يوصي الدليل بتبويب هذه الفئات كذلك حسب نوع النقل (أي نقل ركاب أم سلع)، وبحسب خدمات مساعدة أخرى مرتبطة بنقل الفئات المذكورة. ويشمل النقل أيضا خدمات البريد وتوصيل الرسائل.

ملكية وتشغيل معدات النقل

١٢–٢٧ لأجل قيد خدمات النقل على النحو الصحيح في ميزان المدفوعات، من الضروري التمييز بين مالك المعدات المتنقلة[٤] ومُشغِّل المعدات. فالمالك عادة ما يكون هو الشركة التي لها ملكية قانونية على المعدات. أما الشركة التي تتولى تشغيل ونقل المعدات فتعتبر هي الشركة المُشغِّلة. والشركة المُشغِّلة عادة ما تكون مسؤولة عن توفير الطاقم، والحفاظ على المعدات في حالة سليمة وصالحة للاستعمال، وتقرير متى وإلى أي مكان سوف تُنقَل المعدات.

١٢–٢٨ وقد يكون المالك والشركة المُشغِّلة نفس الشركة أو شركات مختلفة. وبوصفها شركات منفصلة، قد تكون هذه الشركات مقيمة في اقتصادات مختلفة. وفي بعض الحالات، قد تفصل سلسلة من ترتيبات التأجير المالك عن مُشغِّل المعدات. فكما في حالة التأجير التمويلي، فإن مستأجر المعدات المتنقلة يعتبر هو المالك الاقتصادي لأغراض ميزان المدفوعات، وذلك لافتراض تغير في الملكية. وفي حالة قيام شركة أم بنقل المعدات المتنقلة إلى فرع كائن في الخارج، يعتبر الفرع—لأغراض ميزان المدفوعات—هو المالك إذا كانت المعدات مقيدة في دفاتر الفرع. وينبغي عزو السفن المسجلة تحت أعلام الملاءمة إلى الملاك القانونيين؛ ومع ذلك، فإن أعلام الملاءمة التي تستعملها الشركات لا تحدد إقامة المالك أو الشركة المُشغِّلة. فإقامة الشركة المُشغِّلة للسفن تتحدد وفقا لمعايير عامة يرد تعريفها في الفقرات من ٤–١٣١ إلى ٤–١٣٥ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، وقد لا تكون بالضرورة هي نفسها الشركة المالكة للسفن، مثل الحالة التي تحوز فيها شركة مُشغِّلة للسفن عقد تأجير تشغيليا من مالك السفن المقيم في اقتصاد آخر.[٥]

ترتيبات النقل

١٢–٢٩ وقد يبرم الملاك والمشغلون عددا من ترتيبات التأجير أو الاستئجار. وتُستخدم مجموعة متنوعة من الشروط لوصف هذه الترتيبات، ولكن وصف عام سيكون كافيا لأغراض هذا المرشد. ولأغراض ميزان المدفوعات، يجب قيد عقود الإيجار بالأطقم فقط ضمن النقل؛ بينما تُدرج عقود التأجير التشغيلي (بدون الأطقم) وعقود التأجير التمويلي في موضع آخر (راجع أيضا القسم التالي حول التأجير التشغيلي).

١٢–٣٠ وثمة ترتيبات تأجير لسفن غير مجهزة يقوم بموجبها المالك بتأجير سفينة إلى شركة مُشغِّلة تكون مسؤولة عن تجهيز السفينة وتوفير الطاقم.

١٢–٣١ وعقود التأجير هذه عادة ما تمتد لفترات طويلة ولكنها قد تغطي فترات قصيرة أيضا. ولكافة أنواع عقود التأجير، ينبغي لمعدي البيانات التأكد من أن عقود التأجير هي عقود تأجير بالأطقم وليست عقود تأجير تشغيلي (بدون أطقم) أو عقود تأجير تمويلي، وذلك قبل إدراجها ضمن النقل. وإذا كانت السفينة، مثلا، مملوكة قانونا لبنك أو لنوع آخر من المؤسسات المالية، ينبغي عادة لمعدي البيانات—لأغراض ميزان المدفوعات—اعتبار السفينة مملوكة اقتصاديا للمستأجر (تأجير تمويلي).

١٢–٣٢ وثمة ترتيبات تأجير لفترات محددة يتم بمقتضاها تأجير سفينة ما إلى شركة مُشغِّلة تتولى توفير الأطقم. وترتيبات تأجير السفن غير المجهزة تمثل شكلا من

---

[٤] في هذه الحالة، وبشرط تأجير المعدات دون أطقمها، ينبغي لمعدي البيانات قيد مدفوعات عقود التأجير التشغيلي، التي تسددها الشركة المُشغِّلة للمالك، ضمن بند خدمات الأعمال الأخرى—خدمات التأجير التشغيلي.

[٥] الحالات الأكثر شيوعا تتمثل في السفن، والطائرات، ومنصات التنقيب، وعربات السكك الحديدية.

ترتيبات التأجير لفترات محددة. فالمستأجر بموجب ترتيبات التأجير لفترات محددة قد يستأجر أيضا سفينة من مستأجر لسفينة غير مجهزة. ولأغراض ميزان المدفوعات، ينبغي اعتبار المستأجر بموجب ترتيبات التأجير لفترات محددة هو الشركة المُشَغِّلة، ولكن لو كانت هناك عقود تأجير لفترات محددة عديدةَ معنيةٍ، ينبغي اعتبار المستأجر الذي يوفر الأطقم هو الشركة المشَغلة.

١٢–٣٣ بالإضافة إلى ذلك، هناك عقود استئجار السفينة على أساس الرحلة. على سبيل المثال، قد يستأجر أحد المصدرين أو المستوردين سفينة ما لرحلة واحدة لشحن سلعة سائبة مثل القمح أو المعادن. ولا يتحمل المستأجر على أساس الرحلة مسؤولية تشغيل السفينة وبالتالي لا يعتبر شركة مُشَغِّلة. وثمة شكل مختلف من الاستئجار على أساس الرحلة يسمى استئجار الحيز أو استئجار الرُقعة، وهو ترتيب يتم بموجبه استئجار حيز على سفينة وليس السفينة كلها. وينبغي قيد المدفوعات نظير الاستئجار على أساس الرحلة والحيز والرُقعة ضمن تكلفة شحن السلع تحت بند النقل.

١٢–٣٤ وفي حالة صناعة الطائرات، هناك نوعان رئيسيان من عقود التأجير:

- عقود التأجير شاملة الخدمات (تغطي توفير الطائرة، وأفراد الطاقم بالكامل، والصيانة، والتأمين ويتم سداد تكلفة كل ذلك حسب ساعات التشغيل)، والتي تُستخدم عادة في حالة التأجير قصير الأجل (تُسجَّل لأغراض ميزان المدفوعات ضمن بند النقل)
- عقود التأجير غير شاملة الخدمات (تغطي توفير الطائرة بدون التأمين، والطاقم، والموظفين الأرضيين، والمعدات الداعمة، والصيانة، وما إلى ذلك)، والتي تكون شائعة بشكل أكبر في حالة عقود التأجير الأطول أجلا، وتُسجَّل لأغراض ميزان المدفوعات ضمن خدمات التأجير التشغيلي—في بند خدمات الأعمال الأخرى. وتَستخدم صناعة الطائرات أيضا توليفات من عقود التأجير شاملة الخدمات وغير شاملة الخدمات عندما، مثلا، يتم تأجير الطائرة بموجب عقد تأجير شامل للخدمات لتأسيس خدمات جديدة ثم تتحول بعد ذلك إلى عقد تأجير غير شامل للخدمات عندما تصبح أطقم الرحلات الجوية وأطقم الضيافة مدربة.

خدمات الشحن

١٢–٣٥ ترتبط خدمات الشحن بنقل السلع، وينبغي لمعدي البيانات التمييز بين خدمات الشحن للواردات، وخدمات الشحن للصادرات، وخدمات الشحن الأخرى. والأخيرة تتعلق بنقل البضائع عندما لا يكون هناك تغيير في الملكية. ويرد تعريف تكاليف الشحن التي يتحملها المصّدر والمستورد في الفقرة ١٠–٧٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ولاستيفاء المواصفات والأعراف الواردة في الدليل، يتعين على معدي البيانات إجراء التقديرات التالية:

- بالنسبة للقيود الدائنة—(١) مجموع إيرادات متعهدي النقل المقيمين على الصادرات مقابل نقل السلع خارج حدود الاقتصاد و(٢) مجموع إيرادات متعهدي النقل المقيمين على الواردات مقابل نقل السلع داخل حدود الاقتصاد المصّدر.
- بالنسبة للقيود المدينة—(١) مجموع إيرادات متعهدي النقل غير المقيمين على الصادرات مقابل نقل السلع خارج حدود الاقتصاد و(٢) مجموع إيرادات متعهدي النقل غير المقيمين على الواردات مقابل نقل السلع خارج حدود الاقتصاد المصّدر.

١٢–٣٦ ويترتب تحديد هذه التقديرات على تقييم الواردات والصادرات على أساس تسليم ظهر السفينة «فوب». فشروط التسليم حسب العقد بين المصدر والمستورد قد لا تكون على أساس «فوب»، ولكن في نهاية الأمر فإن المستورد يدفع ثمن السلع وكافة تكاليف النقل (والتأمين) أيا كانت شروط التسليم، وذلك إما مباشرة لمتعهد نقل مقيم أو غير مقيم أو للمصّدر الذي يتخذ عندئذ الترتيبات (مرة أخرى إما مع متعهد نقل مقيم أو غير مقيم). وينطوي ذلك على بعض القيم المحتسبة—على سبيل المثال، إذا اتخذ المصدّر ترتيبات كي يقوم متعهد نقل غير مقيم بنقل السلع المستوردة إلى المقصد النهائي في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، يتم احتساب قيد مدين ضمن النقل. وترد أمثلة على معاملة خدمات الشحن في الإطار ١٠–٣ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ويقدم المرشد مبادئ توجيهية بشأن تقدير خدمات الشحن للصادرات والواردات في الجدولين ١٢–١ و١٢–٢، وذلك من حيث إيرادات متعهدي النقل المقيمين على الصادرات (قيود دائنة) وإيرادات متعهدي النقل غير المقيمين على الواردات (قيود مدينة). والتعديلات العامة في التقديرات لأخذ تكاليف النقل داخل حدود الاقتصاد المصّدر في الحسبان يمكن إجراؤها من خلال المشاورات مع عدد صغير من كبار متعهدي نقل البضائع المقيمين. ومن الناحية المفاهيمية، ينبغي إجراء تعديل مقابل في بند العملة والودائع في الحساب المالي.

١٢–٣٧ وقد يتم قيد رسم الخدمة مقابل الشحن بشكل منفصل أو ضمن القيمة «سيف» للسلع، وذلك تبعا لشروط التسليم المحددة في العقد. وفي حالة قيدها بشكل منفصل، فهي تمثل المعاملة السوقية الفعلية، وهي مفيدة جدا للمستخدمين والمحللين عند المقارنة مع بيانات الشحن المستقاة من التعديل من الأساس «سيف» إلى الأساس «فوب» (لمزيد من التفاصيل عن تقييم خدمات نقل البضائع على أساس المعاملة، راجع الفقرات من ٣–١٠٧ إلى ٣–١١٠ في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠).

خدمات نقل الركاب

١٢–٣٨ فيما يتعلق بنقل الأشخاص، ينبغي لمعدي البيانات التمييز بين الخدمات الدولية (المدرجة ضمن بند خدمات الركاب) والخدمات المحلية (المدرجة ضمن بند السفر).[٦] وتعتبر الخدمة مقدمة من الشركة التي تقوم فعليا بتشغيل رحلة الطيران أو السفينة (الشركة المشَغِّلة) وليس الشركة التي تقوم في البداية ببيع التذكرة وتحصيل الدخل النقدي (الشركة المُصْدِرة للتذاكر في حالة النقل المشترك[٧]) أو تلك التي تبيع التذكرة (شركة التسويق في حالة اتفاقات المشاركة في الرموز[٨]). ومع ذلك، فإن الدخل المتحقق لشركات التسويق علاوة على المصاريف المقابلة للشركة المشغلة أو الشركة المُصْدِرة للتذاكر قد تكون أيضا معاملات مدرَجة في ميزان المدفوعات (تُدرَج ضمن خدمات النقل— أخرى؛ وفي التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات تبوَّب ضمن خدمات النقل الداعمة والمساعدة الأخرى).

النقل عبر خطوط الأنابيب ونقل الطاقة الكهربائية والنقل الفضائي

١٢–٣٩ النقل عبر خطوط الأنابيب والنقل عبر الكابلات الكهربائية يشتركان في العديد من السمات، حيث تُستَخدم بنية تحتية ثابتة وليست معدات متنقلة لتوفير خدمات النقل. وقد تمر الكابلات وخطوط الأنابيب عبر مياه دولية وكذلك داخل اقتصادات. وتنطبق المعايير المعتادة لتحديد إقامة مقدم الخدمة في الحالات التي تمر فيها الكابلات وخطوط الأنابيب داخل اقتصاد ما. وقد لا يكون للشركة المُشَغِّلة وجود مادي في الاقتصاد المُضيف، مما يتسبب في صعوبات لدى استخدام مسح لجمع بيانات عن النشاط، وفي هذه الحالة قد يكون بمقدور هيئات الإيرادات الحكومية توفير بيانات عن قيمة الخدمات المقدمة.

[٦] خدمات الركاب المقدمة داخل اقتصاد ما تُعامَل كخدمات سفر عندما تقدمها شركات مُشَغِّلة مقيمة في ذلك الاقتصاد لغير مقيمين وكخدمات ركاب (جزء من خدمات النقل) عندما تقدمها شركات مُشَغِّلة غير مقيمة لمقيمين.

[٧] النقل المشترك (والمعروف أيضا بـ«إصدار التذاكر المشتركة») هو اتفاق تجاري طوعي يتم إبرامه بين فرادى شركات الطيران للتعامل مع الركاب المسافرين على خطوط سير تتطلب شركات طيران متعددة. وشركات الطيران المشاركة في تحالفات الخطوط الجوية دائما تقريبا ما تكون بينهم اتفاقات نقل مشترك. ولكن يمكن للمنافسين المباشرين أيضا الاستفادة من اتفاقات النقل المشترك. وعند إصدار تذكرة لخط سير مشترك، يتم إختيار إحدى شركات الطيران القائمة بتسويق الرحلات الجوية في هذا المسار لتكون هي «الناقل المصدر للتذاكر».

[٨] اتفاقات المشاركة في الرموز عادة ما تشير إلى ترقيم رحلة ما برمز شركة للطيران رغم أن الرحلة يتم تشغيلها من جانب شركة طيران أخرى. وينبغي أن يكون لدى الشركات اتفاقات نقل مشترك مع الشركات الأخرى في خط السير حتى يتسنى إصدار تذكرة واحدة. وخلافا للنقل المشترك، يمكن لعلاقات المشاركة في الرموز أن تؤثر على إمكانية إصدار تذكرة مشتركة (أو إلكترونية) من عدمه.

١٢–٤٠ يتعلق النقل الفضائي بصفة أساسية بإرسال الأقمار الصناعية إلى المدار. ويمكن اعتبار أن تغيرا في ملكية القمر الصناعي قد حدث عند تسليمه إلى المشتري. وقيمة القمر الصناعي على أساس «فوب» هي قيمته على حدود الاقتصاد المصدّر. وفي حالة إطلاق القمر الصناعي من الاقتصاد الذي تم فيه تصنيعه، ينبغي إدراج تكلفة نقل القمر الصناعي إلى موقع الإطلاق ضمن القيمة على أساس «فوب». وينبغي معاملة تكلفة إطلاق الصاروخ على أنها خدمات شحن. وإذا ما تم إطلاق القمر الصناعي في اقتصاد ثالث، فإن مصروفات الشحن سوف تتضمن التكاليف (بما فيها تكلفة صاروخ الإطلاق) المتكبدة بين القيمة على أساس «فوب» ووصول القمر الصناعي إلى المدار في الفضاء. وفي حالة إطلاق القمر الصناعي من اقتصاد المالك، لن يكون هناك عنصر شحن دولي لإرسال القمر الصناعي إلى المدار لأن الخدمة المقدمة سوف تكون معاملة بين اثنين من المقيمين. وفي حالة قيام غير مقيم ببيع الصاروخ إلى مقيم، يجب قيد تكلفة الصاروخ باعتبارها استيرادا لسلع. وينبغي أن تتوافر تفاصيل التكاليف المتضمنة بسهولة من الشركات الموكِّلة، والتي ينبغي أن يكون من السهل تحديدها.

خدمات النقل الأخرى

١٢–٤١ يشمل هذا البند الخدمات المعاونة والمساعدة للنقل ولكنها غير مقدمة بشكل مباشر لحركة البضائع والأشخاص، وبعضها تقدمه أيضا شركات نقل مُشَغِّلة (راجع الفقرتين ٣–١٠٤ و٣–١٠٥ في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠). فعلي سبيل المثال، سوف تتحمل الشركات المُشَغِّلة للمعدات المتنقلة التي تزور الموانئ مجموعة متنوعة من رسوم الموانئ وتحصل على سلع وخدمات مثل الوقود (وقود السفن)، وخدمات المؤن والمطاعم (جميعها مدرج ضمن السلع)، وخدمات التحميل والتفريغ[٩] (تُدرَج ضمن خدمات النقل–أخرى). بالإضافة إلى ذلك، إذا كان أحد الوكلاء يرعى شؤون الشركة المُشَغِّلة أثناء وجود السفينة في الميناء، سوف تدفع الشركة المُشَغِّلة رسوما نظير خدمات الوكيل (تُدرج ضمن خدمات النقل–أخرى). وقد تتحمل الشركات المُشَغِّلة والمالكة مصروفات موانئ أخرى؛ ينبغي تحديد هذه المصروفات وقيدها في ميزان المدفوعات، حسب الاقتضاء. وأثناء وجود الأطقم في الميناء، قد يشترون سلعا وخدمات لاستخدامهم الخاص؛ هذه النفقات ينبغي تحديدها وإدراجها ضمن السفر تحت بند السفر لأغراض الأعمال.

[٩] مصروفات التحميل والتفريغ والتي يجب أن تشمل أي مصاريف متعلقة بغرامات التأخر في التفريغ.

١٢–٤٢ وبالإضافة إلى المصروفات التي تتحملها الشركات المُشَّغلة غير المقيمة في الميناء، قد تتحمل هذه الشركات مصروفات أخرى مثل العمولات المدفوعة لوكلاء البيع مقابل مبيعات تذاكر السفر وخدمات الشحن (خدمات النقل الأخرى).

١٢–٤٣ ويبين الجدول ١٢–١ البنود التي تُدرج ضمن خدمات النقل ويحدد مصادر وطرق إعداد البيانات التي يمكن استخدامها لإعداد بيانات تلك البنود. وينبغي أن يكون من السهل الحصول على البيانات عن طريقة النقل من أي من المصادر. ومصادر وطرق إعداد البيانات الموضحة بإيجاز في الجدول سوف يتم تناولها لاحقا بمزيد من التفاصيل.

الشحن والتأمين على الواردات

١٢–٤٤ ينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات قياس خدمات الشحن الدولي التي تقدمها شركات النقل المُشَّغلة غير المقيمة على واردات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات لأن هذه الخدمات تمثل جزءا من القيود المدينة ضمن الشحن. غير أنه عندما يتعذر قياس هذه الخدمات بصورة مباشرة، قد يلجأ معدو البيانات إلى قياس مجموع الشحن الدولي للواردات وخصم تلك الخدمات (إن وجدت) التي قدمتها شركات النقل المُشَّغلة المقيمة. وقد يكون من الضروري أيضا قياس مجموع الشحن الدولي لأجل تعديل الواردات السلعية التي تم قياسها على أساس «سيف» إلى الأساس «فوب» المفضل.

١٢–٤٥ وفي حين أن أقساط التأمين[١٠] على الشحن الدولي لا تمثل جزءا من النقل، ثمة علاقة وثيقة بين هذه الأقساط وخدمات الشحن ذاتها. وبسبب هذه العلاقة غالبا ما يكون من الملائم تقدير هذه البندين في نفس الوقت.

١٢–٤٦ وقد يستخدم معدو البيانات طرقا عديدة لتقدير تكلفة الشحن وأقساط التأمين على الواردات، وهذه الطرق مبينة في الجدول ١٢–٢. ويتطلب معظم هذه الطرق جمع و/أو تجميع

[١٠] ينبغي لمُعدي البيانات التأكد من تقسيم مدفوعات أقساط التأمين إلى رسوم الخدمات (خدمات التأمين) وصافي الأقساط (الدخل الثانوي)، كما هو موضح في الملحق ٢، «معاملات ومراكز التأمين».

الجدول ١٢–١: طرق تقدير النقل[١]

الوصف	المصدر وطريقة إعداد البيانات
خدمات النقل البحري والجوي وغيرها ركاب	الخدمات التي تقدمها شركات النقل المُشغِلة المقيمة (قيود دائنة) يمكن جمع البيانات—من خلال مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية—من الشركات المُشَّغلة المقيمة. وينبغي استبعاد أجرة النقل المحصلة من الركاب غير المقيمين فيما يتعلق بالنقل المحلي وإدراجها ضمن بند السفر. وبدلا من ذلك، يمكن استخدام نموذج للبيانات قائم على عدد الركاب غير المقيمين الذين تُقلهم الشركات المُشغِلة المقيمة، والبلدان الأصلية للركاب وبلدان المقصد، ومتوسط أجرة نقل الركاب.
	الخدمات التي تقدمها شركات النقل المُشَّغلة غير المقيمة (قيود مدينة) يمكن جمع البيانات—من خلال مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية—من فروع الشركات المُشغلة غير المقيمة أو وكلاء بيع التذاكر. ومثاليا، ينبغي جمع بيانات عن الإيرادات وليس على أساس مبيعات التذاكر. وينبغي قيد البيانات الإجمالية—أي قبل خصم العمولات. ويمكن بدلا من ذلك استخدام نموذج بيانات عن أعداد الركاب الذين تُقلهم الشركات المُشغِلة غير المقيمة مصنفين حسب المقصد وبيانات عن متوسط أجرة نقل الركاب.
الشحن خدمات الشحن المتصلة بصادرات وواردات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات	خدمات شحن الصادرات التي يقدمها مقيمون (قيود دائنة) يمكن جمع البيانات، عن طريق مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، من الشركات المُشغلة المقيمة. وفي حالة استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ينبغي قياس تكلفة الشحن التي يدفعها المصدرون للشركات المُشغلة المقيمة على الصادرات وإضافتها إلى تكلفة شحن الصادرات. ويمكن بدلا من ذلك استخدام نموذج للبيانات. خدمات شحن الواردات التي يقدمها غير مقيمين (قيود مدينة) يمكن جمع بيانات هذا البند من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية إذا كان يوفر تقسيما لتكاليف الاستيراد ويخصم المبالغ التي دفعها المصدرون غير المقيمين للشركات المُشغلة المقيمة. وبدلا من ذلك، يمكن قياس تكلفة شحن الواردات من خلال مخاطبة المكاتب الفرعية ووكلاء الشركات المُشغلة غير المقيمة عن طريق مسح للمؤسسات. وثمة طريقة أخرى لاشتقاق هذا البند وهي تقدير مجموع تكلفة شحن الواردات (راجع الجدول ١٢–٢ للإطلاع على الطرق المختلفة) ثم يُخصم من هذه القيمة التقديرية الدخل الذي حصلت عليه شركات النقل المُشغِلة المقيمة من شحن الواردات. والبند الأخير يمكن جمع بياناته من خلال مسح للمؤسسات.

الجدول ١٢–١: طرق تقدير النقل[١] (تتمة)	
الوصف	**المصدر وطريقة إعداد البيانات**
أخرى إيرادات أخرى لشركات النقل المُشَغِلة—على سبيل المثال، السلع المنقذة	خدمات تقدمها شركات النقل المُشغِلة المقيمة (قيود دائنة) يمكن جمع البيانات—عن طريق مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية—من الشركات المشغلة المقيمة. خدمات تقدمها شركات النقل المُشَغِلة غير المقيمة (قيود مدينة) يمكن جمع البيانات عن طريق مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، وذلك إما بمخاطبة المكاتب الفرعية والوكلاء للشركات المُشَغِلة غير المقيمة أو بمخاطبة مستعملي الخدمات المقيمين.
الخدمات المقدمة لشركات النقل المُشَغِلة—على سبيل المثال، رسوم وعمولات الوكلاء؛ رسوم التحميل والتفريغ وغرامات التأخير؛ ورسوم الموانئ	الخدمات المقدمة لشركات النقل المُشَغِلة المقيمة (قيود مدينة) يمكن جمع البيانات من الشركات المُشَغِلة عن طريق مسح للمؤسسات أو من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويمكن بدلا من ذلك استخدام نموذج للبيانات. الخدمات المقدمة لشركات النقل المُشَغِلة غير المقيمة (قيود دائنة) يمكن جمع البيانات من المكاتب الفرعية أو الوكلاء لشركات النقل المُشَغِلة غير المقيمة أو من المؤسسات المقيمة المقدِّمة للخدمات أو من المصادر الرسمية (مثل سلطات الموانئ). وينبغي تحديد القواعد بشكل واضح لتلافي السهو أو تكرار الإبلاغ. ويمكن بدلا من ذلك استخدام نموذج للبيانات[٢] قائم على المعلومات ذات الصلة. وحتى لو لم يكن المالك هو الشركة المُشَغِلة (الوحدة التي تحدد اقتصاد الإقامة في حالة تقديم الخدمات من مركز للأعمال)، في أحد الموانئ التي تزورها السفينة، فقد يتحمل المالك نفقات ينبغي إدراجها في هذا البند.
خدمات البريد وتوصيل الرسائل	يمكن جمع البيانات من المؤسسات التي توفر خدمات البريد وتوصيل الرسائل، وذلك عن طريق مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وقيد هذه الخدمات المقدمة على واردات وصادرات البضائع يتبع نفس المبادئ التي يتم تطبيقها في حالة خدمات الشحن الأخرى (على أساس إجمالي، القيمة «فوب»).

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يقدم الجدول الوصف العام لمصادر وطرق جمع البيانات. ويتوقف التطبيق على ظروف كل اقتصاد على حدة.

[٢] قد لا يكون التقدير باستخدام نموذج البيانات مناسبا في حالة اتفاقات المشاركة في الرموز، والتي يكون فيها كل عقد ثنائي فريد من نوعه ويشير إلى وجهة محددة، كما تتسم فيها السوق الدولية للنقل الجوي للركاب بأنها سريعة التغير.

مفصّل للبيانات، وقد يتعذر القيام بالعمل اللازم بصفة منتظمة أو في الوقت المحدد. وبالتالي، فإلى أن تصبح البيانات متاحة قد يتعين على معدي البيانات تقدير تكلفة الشحن وأقساط التأمين على الواردات من خلال: (١) حساب نسب تكلفة الشحن وأقساط التأمين إلى مجموع الواردات (أو إلى مجموعات من السلع الأولية المستوردة) بناء على تحليل مفصل، (٢) استنباط نسب للفترات الأحدث. وينبغي مراعاة عوامل مثل التغيرات في أسعار الشحن والتأمين، وطاقة النقل المتوفرة لدى الناقلين، ونوع النقل، والتكوين السلعي للواردات.

أسس بديلة لجمع البيانات عن أجرة نقل الركاب

١٢–٤٧ لقياس أجرة نقل الركاب والتي غالبا ما تمثل أكبر عناصر خدمات الركاب، هناك خياران رئيسيا أمام مُعدي البيانات: جمع المعلومات على أساس القيمة الكلية لإيرادات السفر أو على أساس مبيعات التذاكر. وبغض النظر عن الأساس المستخدم، ينبغي للجهة مقدمة البيانات إبلاغ الإيرادات أو المبيعات قبل خصم العمولات.

١٢–٤٨ ومن الشائع في حالة تذاكر الطيران التي تبيعها إحدى شركات الطيران (الشركة المصْدرة للتذاكر[١١]) بغرض استخدامها من جانب أحد الركاب على عدد من شركات الطيران في حالة استكمال جزء من الرحلة الجوية على خطوط طيران شركات غير الشركة المصْدرة للتذكرة. وتُسمى هذه الممارسة نظم النقل المشترك (interlining). وفي حالة عدم وجود نظم نقل مشترك بين الشركات المعنية، ينبغي عندئذ إصدار تذاكر منفصلة. ومن الشائع كذلك أن تتولى شركات الطيران تشغيل أقسام معينة وفق اتفاقات المشاركة في الرموز. والرحلة الجوية التي تتم بموجب هذه الاتفاقات هي رحلة تجارية تتولى تشغيلها إحدى شركات الطيران (الناقل المُشَغل)، ولكن يتولى آخرون تسويقها (الشركات الناقلة القائمة بالتسويق). وعليه، لأغراض ميزان المدفوعات، ينبغي لمعدي البيانات—ما أمكن ذلك—

[١١] تقوم شركة النقل المُصْدرة للتذكرة بتحصيل أجرة النقل الكاملة من العميل وتكون مسؤولة عن توزيع العائدات للناقلين الآخرين العاملين في المسار الذي تسلكه الرحلة فقط لدى قيام الناقلين الآخرين بنقل الراكب. ويكون الناقل المُصْدر للتذكرة فقط هو المسؤول عن دفع العمولة لوكالة السفر المُصدرة، وذلك استنادا فقط إلى أجرة الجزء من المسار الذي يتولى تشغيله الناقل المُصْدر للتذكرة.

الجدول ١٢–٢: طرق لتقدير تكلفة الشحن والتأمين المتعلقة بالواردات

الخيار ١: استخلاص البيانات من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

بعض إحصاءات التجارة الدولية للبضائع يسجل القيمتين «فوب» و«سيف» للواردات (راجع الاستمارة النموذجية رقم ٣–٢)؛ وبالتالي، يمكن أخذ قيم تكاليف الشحن وأقساط التأمين مباشرة من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. (وتبقى الحاجة لبعض الطرق لتحديد تكاليف الشحن وأقساط التأمين بشكل منفصل). وفي الحالات التي لا يتم فيها إبلاغ بيانات القيمتين بصورة اعتيادية، قد يكون بالإمكان تحليل وثائق الواردات الداعمة المقدمة للجمارك للحصول على تكاليف الشحن وأقساط التأمين. ويمكن القيام بهذا التحليل عن طريق مسح بالعينة مصمم تصميما جيدا للسجلات الجمركية. وفي بعض الاقتصادات، يمكن أن توفر وثائق الواردات كذلك اسم وتسجيل السفينة الناقلة للسلع المستوردة. ويمكن لمعدي البيانات مضاهاة هذه المعلومات مع قوائم السفن التي يتولى مقيمون تشغيلها؛ وفي حالة عدم وجود تطابق، يمكن افتراض أن خدمة الشحن قدمتها شركة مُشَغِلة غير مقيمة.

الخيار ٢: جمع بيانات من المستوردين عن تكلفة الشحن وأقساط التأمين المسددة على الواردات

يمكن جمع بيانات من المستوردين من خلال مسوح المؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي حالة الأخير، يمكن جمع بيانات عن التقسيم الأساسي لتكاليف الشحن والتأمين على أساس تكميلي أو يمكن استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كأساس لتحديد مستوردين بعينهم يمكن مخاطبتهم على أساس العينة أو انتقائيا. وبدلا من ذلك، يمكن استعمال مسوح المؤسسات للحصول على مقاييس شاملة أو بيانات انتقائية عن السلع الأولية و/أو وسائط النقل و/أو الشركات المُشَغِلة.

الخيار ٣: جمع بيانات عن تكلفة الشحن من المكاتب الفرعية أو الوكلاء للشركات المُشَغِلة غير المقيمة

باستخدام مسوح المؤسسات يمكن جمع بيانات من المكاتب الفرعية أو الوكلاء لشركات النقل المُشَغِلة الأجنبية عن قيمة الشحن وقيمة وحجم الواردات. ويمكن تصنيف هذه البيانات حسب نوع البضائع المشحونة (داخل حاويات أو سائبة وما إلى ذلك) أو متعهد نقل السلع الأولية أو الاقتصاد الذي تم منه الشحن ووسيلة النقل. ولكن وكلاء شركات النقل المُشَغِلة قد لا يكون لديها دائما هذه البيانات فيما يتعلق بالشركات الموكِّلة لها. وبالتالي، فعلى الرغم من أن مسوح المؤسسات تمثل نهجا جزئيا في بعض الحالات، يمكن أن تكون مفيدة لتحديد تكلفة الشحن لسلع أولية و/أو وسائط نقل مختارة.

الخيار ٤: تحليل تدفقات التجارة وأسعار الشحن والتأمين

يمكن من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع استخلاص جداول عن قيمة الواردات («سيف» و«فوب») وحجمها مصنفة حسب السلعة الأولية، ووسيلة النقل، والاقتصاد الذي تم منه شحن البضائع. وعندئذ يمكن تطبيق أسعار الشحن وأقساط التأمين عليها لاشتقاق تكاليف الشحن وأقساط التأمين. ويمكن الحصول على أسعار الشحن وأقساط التأمين من عدة مصادر، بما في ذلك المجلات المهنية، وأي من المصادر الواردة في موضع آخر في هذا الجدول، وبيانات الاقتصادات الشريكة بالنسبة للسلع الأولية الرئيسية المستوردة، حسب توافرها، أو مسوح أسعار الصناعات. (ويمكن لهذه المسوح أن تتراوح من المسوح واسعة النطاق إلى المسوح الانتقائية الصغيرة، بما في ذلك المسوح الدورية للجهات الفاعلة الرئيسية). وفي هذا الخيار، قد تكون بعض خلايا البيانات دقيقة جدا بينما قد تكون خلايا أخرى أقل دقة. ويشكل هذا مثالا جيدا على منهج نموذج البيانات.

الخيار ٥: استخدام منهج النسبة الجزافية

قد يرى بعض مُعدي البيانات أنه ليس ضروريا قياس تكلفة الشحن والتأمين بدقة وبالتالي يقومون بتطبيق نسب جزافية نوعا ما لتحديد تكلفة الشحن والتأمين المتعلقة بالواردات. على سبيل المثال، قد يفترضون أن تكلفة الشحن هي النسبة x من قيمة الواردات وأقساط التأمين هي النسبة y. وعدم دقة هذه النسب يتسبب عدم دقة تبويب القيود المدينة ضمن الحساب الجاري بين الواردات والشحن والتأمين. وينبغي تلافي استخدام هذه الطريقة لتقدير النسب. فمعظم محللي البيانات يعتبرون أن دقة بيانات تكاليف النقل تشكل ميزة كبيرة. ويمكن من خلال إجراء مسح صغير لمستوردين مختارين توليد تقديرات أكثر موثوقية.

الخيار ٦: الاستنباط المستمد من خبرات المقيمين

يمكن جمع البيانات عن أسعار الشحن وأقساط التأمين من مسوح المؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ومن شركات النقل المُشَغِلة المقيمة ومؤسسات التأمين. ويمكن أن تُصنَّف هذه البيانات حسب السلعة الأولية، ووسيلة النقل، واقتصاد المنشأ، وما إلى ذلك وأن تُستَخدم إلى جانب الخيار ٤، على سبيل المثال، لاستخلاص المبالغ التي يجنيها غير المقيمين.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الحصول على بيانات عن الإيرادات التي تحققها شركة طيران ما من مقيمي الاقتصادات الأخرى وليس بيانات عن مبيعات شركة الطيران لمقيمي الاقتصادات الأخرى وتحديد المدفوعات بين شركات الطيران الناشئة عن النقل المشترك والمشاركة في الرموز. وقد يكون بالإمكان جمع مثل هذه البيانات لأن شركات الطيران تمسك سجلات عن الإيرادات المحققة حسب اقتصاد البيع.

١٢–٤٩ وينبغي لمعدي البيانات وضع افتراض بسيط، ولكنه منطقي ايضاً، مؤداه أن التذاكر المبيعة في اقتصاد معين تباع إلى مقيمي ذلك الاقتصاد وإجراء تعديلات على التقديرات حسب الاقتضاء باستخدام مسوح المسافرين. وفي حالة النقل المشترك واتفاقات المشاركة في الرموز، ينبغي لمعدي البيانات النظر في تعديل البيانات بناء على توزيع العائدات بين شركات الطيران

بموجب هذه الاتفاقات. ومع ذلك، نظرا لأن ليس كل شركات الطيران التي تجني دخلا من المقيمين في اقتصاد بعينه يكون لها مكاتب في ذلك الاقتصاد، قد يكون من الصعب على معدي البيانات الحصول على تغطية كاملة لإيرادات أجرة نقل الركاب التي تجنيها الشركات المُشَّغلة غير المقيمة من المقيمين في الاقتصاد الأم. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي لمعدي البيانات البحث عن مصادر بديلة لاستكمال المعلومات.

١٢-٥٠ وتتمثل الطريقة البديلة لقياس الإيرادات من أجرة نقل الركاب التي تجنيها شركات النقل المشَّغلة غير المقيمة في جمع معلومات عن مجموع قيمة التذاكر المباعة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات وخصم إيرادات شركات النقل المقيمة من هذا المجموع. وقد يتم أيضا استخلاص قيمة تقديرية لمبيعات التذاكر من مسح ميزانيات الأسر المعيشية أو مسوح الأفراد الأخرى. وقد يكون بالإمكان مخاطبة شركات الطيران التي لديها مكاتب في الاقتصاد المعد للبيانات ووكلاء السفر الذين يتعاملون مباشرة في الخارج مع شركات الطيران غير المقيمة للحصول على بيانات عن مجموع مبيعات التذاكر—ولكن ينبغي استخدام هذا الإجراء بحذر. فكثير من التذاكر يتم شراؤها دون استخدامها؛ وبالتالي، يجب أن يؤخذ في الحسبان كل من المبالغ المستردة والفترة الفاصلة بين شراء التذكرة واستخدامها. كذلك ينبغي لمعدي البيانات إدراك أن ثمة تغيرات سريعة تجري في غالبية الاقتصادات، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للإنترنت (التجارة الإلكترونية) لشراء التذاكر (راجع «خدمات أخرى»). وفي بعض الحالات، قد تكون أجرة نقل الركاب عنصرا ضمن مدفوعات الرحلات المنظمة، وقد يتعين على معدي البيانات بالتشاور مع ممثلي صناعة السفر فصل نقل الركاب (الذي يُدرج ضمن بند النقل) عن العناصر الأخرى لقيمة الرحلة المنظمة (التي تُدرَج ضمن بند السفر).

أنشطة النقل لشركات النقل المُشَّغلة المقيمة (الصادرات)

١٢-٥١ عادة ما يتطلب القياس السليم لهذه المعاملات منهجا مباشرة تجاه الشركات المشَّغلة. وهذا المنهج شبيه بذلك الوارد بإيجاز في الفصل الثاني حول مسوح المؤسسات. وغالبا ما تتوافر المعلومات عن معاملات ميزان المدفوعات لشركات النقل المشَّغلة المقيمة—عن طريق مسوح المؤسسات أو نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية—من الشركات المشَّغلة ذاتها. ونظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يقيس المعاملات التي تبرمها هذه الشركات من خلال النظام المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون لهذه الشركات العديد من معاملات ميزان المدفوعات التي تتخطى نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو يتم قيدها على أساس صاف. كذلك فإن المدفوعات التي يسددها غير المقيمين للشركات المُشَّغلة المقيمة نظير نقل واردات الاقتصاد القائم بإعداد البيانات لا تُدرَج ضمن ميزان المدفوعات لأن تكلفة شحن السلع التي يتم نقلها خارج حدود الاقتصاد المصدّر تعتبر مسددة من جانب الاقتصاد المستورد. وعليه، ينبغي إجراء تصحيح في بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بحيث لا تُسجَّل هذه المدفوعات كقيود شحن دائنة. وكما ورد في الفقرة ١٢-٣٦، ينبغي من الناحية المفاهيمية تسجيل قيد مقابل في بند العملة والودائع في الحساب المالي.

١٢-٥٢ وقد يكون من الضروري مخاطبة شركات النقل المُشَّغلة المقيمة للحصول على معلومات عن المعاملات التي تخرج عن نطاق ميزان المدفوعات. على سبيل المثال، يمكن خصم خدمات الشحن التي يقدمها المقيمون على الواردات من مجموع تكلفة شحن الواردات لتقدير الخدمات التي يقدمها غير المقيمين (واردات البضائع) (راجع أيضا الفقرات ٣-١٠٧ إلى ٣-١١٠ من دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (٢٠١٠).

١٢-٥٣ وعندما لا تتوافر بيانات فعلية عن معاملات ميزان المدفوعات، يمكن وضع نماذج بيانات تستخدم المعلومات ذات الصلة. على سبيل المثال، يمكن تقدير بيانات الإيرادات من أجرة نقل الركاب التي تجنيها الشركات المشَّغلة المقيمة عن طريق ضرب الأسعار الملائمة في عدد الركاب غير المقيمين الذين تقلهم شركات النقل المقيمة، مصنفين حسب مزيج اقتصاد المنشأ/المقصد. وبعد تحديد مجموع الإيرادات، يمكن عندئذ تحديد المصروفات المدرجة بميزان المدفوعات، مثل العمولات على مبيعات التذاكر ورسوم الموانئ المرتبطة بهذه الإيرادات، عن طريق تطبيق نسب المصروفات على الإيرادات أو القيم لكل عدد من العمليات (مثلا، عمليات الإقلاع مساوية لعدد الرحلات الجوية). وهذه النسب يمكن تحديدها بالتشاور مع ممثلي الصناعة أو من خلال تحليل البيانات التاريخية.

١٢-٥٤ وإلى أن تتوافر البيانات من الشركات المُشَّغلة أو من نماذج البيانات، قد يكون من الضروري أن يقوم مُعدو البيانات باستنباط سلسلة بيانات النقل ذات الصلة. ويمكن إجراء هذا الاستنباط من خلال إثبات العلاقة التاريخية بين سلسلة بيانات النقل والمجملات الأخرى (مثلا، نسبة إيرادات أجرة نقل الركاب إلى عدد القادمين غير المقيمين أو نسبة خدمات الشحن إلى الواردات). ويمكن استعمال طرق شبيهة لوضع توقعات لخدمات النقل. وللحصول على أفضل النتائج، ينبغي وضع توقعات الأحجام والأسعار بصورة منفصلة. وينبغي أن تأخذ عمليات الاستنباط والتوقعات في الحسبان العوامل المؤثرة على الطلب على الخدمات، والمعروفة بالتغيرات في طاقة النقل المتوفرة لدى الناقلين والتغيرات في الأسعار. وقد يكون ذلك مهما بصفة خاصة في حالة التقديرات ربع السنوية أو التقديرات المتوقعة.

خدمات النقل المرتبطة بالشركات المُشَّغلة غير المقيمة (الواردات)

١٢–٥٥ غالبا ما يكون قياس معاملات ميزان المدفوعات لشركات النقل المُشَّغلة غير المقيمة مع الاقتصاد القائم بإعداد البيانات أكثر صعوبة مقارنة بتلك الخاصة بالشركات المُشَّغلة المقيمة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون بالإمكان إعداد تقديرات موثوقة لعناصر ذات صلة في ميزان المدفوعات باستخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية مصمم تصميما جيدا، ومسح لمؤسسات الوكلاء وفروع الشركات المُشَّغلة غير المقيمة، ومصادر رسمية معينة، ونماذج للبيانات أو مزيج من هذه المصادر جميعا.

١٢–٥٦ ويمكن الحصول على بيانات عن خدمات شحن الواردات التي تقدمها شركات النقل المُشَّغلة غير المقيمة من الوكلاء وفروع الشركات المُشَّغلة غير المقيمة أو من المستوردين أنفسهم. ويمكن استخدام مسوح المؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لأي من هذين المنهجين. غير أنه في حالة استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية سيكون من الضروري تقدير قيمة خدمات الشحن الدولي المتضمنة في المبالغ التي يدفعها المستوردون للمصدّرين غير المقيمين. ومثل هذه المبالغ، والتي يمكن أن تُتاح من المستوردين، ينبغي إضافتها إلى قيود الشحن المدينة المقيسة بالفعل في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.[١٢] وبيانات المدفوعات التي يسددها غير المقيمين إلى الشركات المُشَّغلة المقيمة نظير نقل الواردات ينبغي خصمها من تكلفة شحن الواردات بدلا من قيدها كقيود دائنة ضمن الشحن. وسوف يكون من المهم أيضا تحديد أي مدفوعات يقوم المستوردون بتسديدها بالعملة المحلية لشركات النقل المُشَّغلة غير المقيمة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو من خلال ملحق لهذا النظام.[١٣] وإذا ما استُخدمت، من ناحية أخرى، مسوح المؤسسات للوكلاء وفروع الشركات المُشَّغلة غير المقيمة، ينبغي اقتناع معدي البيانات بأن التغطية كافية وأن الفروع والوكلاء على دراية كاملة بمعاملات ميزان المدفوعات بالشركات التي يعملون وكلاء لها، وإلا ينبغي البحث في استراتيجيات بديلة.

١٢–٥٧ وثمة طريقة بديلة لتقدير خدمات شحن الواردات المقدمة من غير المقيمين وهي تقدير مجموع تكلفة شحن الواردات (على النحو السابق وصفه) ثم خصم خدمات الشحن المقدمة من شركات النقل المُشَّغلة المقيمة. ويمكن جمع بيانات الأخيرة من خلال ملحق لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسوح المؤسسات. وقد تكون هذه الوسيلة هي الأكثر فاعلية لقياس تكلفة شحن الواردات.

١٢–٥٨ وفي بعض الاقتصادات، توفر السجلات الجمركية معلومات عن السفن الناقلة لواردات الاقتصاد مثل اسم السفينة ورقم السفينة لدى شركة «لويدز». ومن هذه المعلومات، ينبغي أن يكون بالإمكان تحديد السفن التي يُشِّغلها غير مقيمين.[١٤] وإذا أمكن استخدام البيانات الجمركية أيضا في قياس تكلفة شحن الواردات—على سبيل المثال، بأخذ الفرق بين قيمة الواردات «سيف» وقيمة الواردات «فوب» وخصم قيمة تقديرية لأقساط التأمين—يمكن مضاهاة هذه البيانات مع المعلومات عن السفينة لتحديد خدمات الشحن المقدمة من سفن يُشَّغلها غير مقيمين.

١٢–٥٩ ويمكن جمع البيانات عن أجرة نقل الركاب بمخاطبة المكاتب الفرعية ووكلاء بيع التذاكر للشركات المُشغلة غير المقيمة. وبدلا من ذلك، يمكن تقدير مجموع إيرادات التذاكر التي يتم تحقيقها من نقل الشركات المُشَّغلة غير المقيمة للمقيمين من خلال: (١) أن يُضرَب، في متوسط أجرة نقل الركاب ، عدد الركاب المقيمين (مصنفين حسب مقصد السفر ووسيلة النقل) الذين يغادرون ويدخلون الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، (٢) خصم إيرادات الشركات المُشَّغلة المقيمة. ويمكن الحصول على بيانات عن عدد الركاب من إحصاءات الهجرة أو من إحصاءات أخرى مثل تقارير المطارات أو شركات الطيران عن الوافدين والمغادرين.[١٥] ويمكن الحصول على بيانات عن متوسط أجرة نقل الركاب —مع مراعاة الهياكل المختلفة للأجرة— من وكلاء السفر أو شركات الطيران.

١٢–٦٠ ويمكن قياس الإيرادات الأخرى مقابل الخدمات المقدمة من الشركات المُشَّغلة غير المقيمة باستخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو مسح للمؤسسات عن

---

[١٢] وبدلا من ذلك، يمكن حساب هذه المبالغ بتقدير مجموع تكلفة شحن الواردات (راجع الجدول ١٢–٢) والذي تُخصم منه رسوم شحن الواردات التي يجنيها المقيمون (بند يمكن اشتقاقه من مسوح المؤسسات) ومدفوعات المستوردين لشركات النقل المُشغلة غير المقيمة (بند يمكن الحصول عليه من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية).

[١٣] شركات النقل المُشَّغلة غير المقيمة غالبا ما تحتفظ بحسابات بالعملة المحلية لدى بنوك مقيمة. ويمكن سداد المدفوعات لقاء الخدمات المقدمة للمقيمين في هذه الحسابات، ويمكن من هذه الحسابات أداء المدفوعات نظير الخدمات المشتراة من المقيمين. وبالتالي فإن أي عمليات سحب تقوم بها الشركات المُشَّغلة غير المقيمة من هذه الحسابات تعكس معاملات صافية وليست إجمالية في معاملات ميزان المدفوعات. وعليه، من الضروري قياس التدفقات التي تجري من خلال هذه الحسابات لأجل اشتقاق قيود ميزان المدفوعات الصحيحة.

[١٤] يمكن تحديد السفن التي يُشَّغلها مقيمون من خلال المعلومات المقدمة من الشركات المُشَّغلة المقيمة؛ ويُفترَض أن كل السفن الأخرى يتولى تشغيلها غير مقيمين.

[١٥] لدى استخدام إحصاءات الهجرة، ينبغي مراعاة احتمال أن تكون البيانات أكثر اكتمالا في حالة القادمين مقارنة بالمغادرين.

مستخدمي هذه الخدمات المقيمين، أو مسح للمؤسسات عن الوكلاء المحليين لشركات النقل المشَغِّلة غير المقيمة.

١٢–٦١ ويمكن جمع البيانات عن الخدمات المقدمة لشركات النقل المشَغِّلة غير المقيمة من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح عن مقدمي هذه الخدمات المقيمين أو الوكلاء المحليين لشركات النقل المشَغِّلة غير المقيمة أو من خلال المصادر الرسمية (مثل سجلات الموانئ).

١٢–٦٢ وبدلا من ذلك، يمكن وضع نموذج بيانات لبعض الخدمات أو كلها. ويمكن لمعدي البيانات وضع مجموعة من نسب التكلفة، كرسوم الوكلاء أو خدمات التحميل والتفريغ أو مختلف الضرائب والمصاريف إلى تكلفة شحن الواردات و/أو الصادرات. وينبغي إجراء هذه التحليلات على أساس السلعة الأساسية ووسيلة النقل. ويمكن استخدام البيانات التاريخية لوضع نسب أو يمكن مخاطبة الوكلاء المحليين أو المكاتب الفرعية لشركات النقل المشَغِّلة غير المقيمة على أساس انتقائي. بعد ذلك ينبغي وضع أنصبة لحجم عمليات شحن الواردات والصادرات التي تنفذها الشركات المشَغِّلة غير المقيمة. وينبغي أن تُتاح معلومات الواردات من بند ميزان المدفوعات ذي الصلة. أما بالنسبة للصادرات، فيمكن أن تتوافر المعلومات من نظام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أو يمكن وضع قيمة تقديرية على أساس مناقشات مع مجموعة ممثلة من المستوردين والمصدرين أو بيانات يتم الحصول عليها منهم.

١٢–٦٣ وبعد تحديد أنصبة غير المقيمين من حجم عمليات شحن الصادرات والواردات، تُطبَّق نسب ذات صلة على هذه الأنصبة بهدف تقدير قيم الخدمات المقدمة للشركات المشَغِّلة غير المقيمة.

١٢–٦٤ وبدلا من ذلك، بالنسبة لبعض الخدمات (مثل رسوم الموانئ) المقدمة لغير المقيمين يمكن الحصول على القيمة من خلال: (١) تقدير قيمة مجموع الخدمات المقدمة لكافة الشركات المشَغِّلة، (٢) خصم من هذه القيمة التقديرية قيمة الخدمات المقدمة للشركات المشَغِّلة المقيمة (يمكن الحصول على بيانات عن الأخيرة من الشركات المشَغِّلة المقيمة).

١٢–٦٥ وبعض الطرق المبينة آنفا سوف يتطلب جمع و/أو تجميع بيانات تفصيلية، وقد يتعذر إجراء العمل اللازم بصورة متواترة أو في الوقت المحدد. وعليه، إلى أن تُتاح البيانات قد يتعين على معدي البيانات استكمال بيانات خدمات نقل معينة باستخدام الاستنباط.

١٢–٦٦ ويمكن استنباط إيرادات أجرة نقل الركاب وسلسلة البيانات الإحصائية المرتبطة بها باستخدام نسب تعكس العلاقة التاريخية بين إيرادات أجرة نقل الركاب (بالأسعار الثابتة) والوافدين والمغادرين. ويتعين تضخيم النتائج باستخدام مؤشر الأسعار لأجرة نقل الركاب. ويمكن استنباط خدمات النقل الأخرى استقرائيا باستخدام نسب للخدمات إلى مجملات الحجم المختلفة (مثل أحجام الواردات و/أو الصادرات) والتعويض عن التغيرات في الأسعار.

السفر

الوصف والتبويب

١٢–٦٧ يشمل السفر نفقات مقيمي أحد الاقتصادات المسافرين في اقتصاد آخر.[١٦] ويجب تصنيف هذه النفقات ضمن السفر لأغراض الأعمال والسفر لأغراض شخصية، ذلك لأنه في الحسابات القومية كثيرا (ولكن ليس دائما) ما تمثل الأولى نفقات وسيطة لمؤسسات الأعمال بينما تمثل الأخيرة نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.[١٧] بالإضافة إلى ذلك، قد يقوم مُعدو البيانات بتحديد تقسيم بديل للسفر حسب مجموعة المنتجات (السلع، وخدمات النقل المحلية، وخدمات الإقامة، وتقديم الأطعمة، وما إلى ذلك). ويساعد هذا التقسيم على زيادة الربط مع إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى، وخاصة جداول العرض والاستخدام في الحسابات القومية (راجع الفقرة ١٠–٩٥ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

مصادر وطرق جمع البيانات

١٢–٦٨ يمكن استخدام أربعة مناهج عامة لقياس نفقات السفر، ويتضمن الجدول ١٢–٣ موجزا لهذه المناهج والتي يمكن استخدامها منفردة أو مجتمعة. المنهج الأول يستند إلى الأدوات المستخدمة لسداد مدفوعات السفر، وأكثر الأدوات شيوعا التي يجري تناولها بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري. ويقيس منهج آخر مجموع قيمة الإنفاق بما في ذلك أنواع السلع والخدمات التي يشتريها المقيمون المسافرون إلى اقتصادات بخلاف اقتصادهم فضلا عن تدفقات المقيمين المسافرين كما هي مسجلة على الحدود. ويستخدم المنهج الثالث بيانات الاقتصادات الشريكة، في حين يستخدم المنهج الرابع نموذجا للبيانات قد يجمع بين كل ما سبق.

١٢–٦٩ ويستخدم بعض الاقتصادات نظاما لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر بيانات رئيسي لقياس نفقات السفر. غير أنه في بعض الاقتصادات قد يكون حد المعاملة المنفردة الموضوع لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بالغ الارتفاع بحيث لا يغطي المصروفات المرتبطة

[١٦] للاطلاع على وصف كامل لبنود السفر في ميزان المدفوعات، راجع الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

[١٧] على نحو أكثر دقة، في حالة السفر لأغراض الأعمال فإن السلع والخدمات المرتبطة تعتبر أنها تُستهلك لصالح رب عمل المسافر وليس لصالح المسافر نفسه.

الجدول ١٢-٣: تقدير عنصر السفر

نوع المنهج	دائن	مدين
أدوات مستخدمة لقياس نفقات الأفراد المسافرين خارج اقتصاد إقامتهم	يمكن استخدام مسوح المؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لقياس نفقات غير المقيمين المسافرين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات ويستخدمون بصفة رئيسية بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري، وإن كان من الممكن أيضا استخدام الشيكات السياحية، والنقود الورقية والمعدنية الأجنبية، والحسابات المصرفية لدى البنوك المحلية عند الإقتضاء.	يمكن استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لقياس نفقات المقيمين المسافرين في الخارج ويستخدمون بصفة رئيسية بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري، والمعلومات عن الرحلات المدفوعة مقدما والرحلات المنظمة، وإن كان من الممكن أيضا استخدام الشيكات السياحية، والنقود الورقية والمعدنية الأجنبية، والحسابات المصرفية لدى البنوك المحلية عند الإقتضاء.
	قد تكون هناك حاجة لتقديرات للسفر الممول بالعملة المحلية التي يحصل عليها في الخارج غير المقيمين المسافرين في الاقتصاد المُعد للبيانات أو من الدخل الذي يتقاضاه غير المقيمين في الاقتصاد المُضيف. (قد يكون ممكناً الحصول على المعلومات من مسوح المسافرين). وقد تكون هناك حاجة أيضا لتقديرات تكميلية لسلع وخدمات السفر المقدمة لفئات معينة مثل الطلبة والمرضى والتي تغطي نفقات التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك السلع والخدمات العينية مثل المنح الدراسية والمساعدات الأخرى المقدمة للطلبة غير المقيمين. (قد يكون ممكناً الحصول على المعلومات من مسوح الطلبة أو المؤسسات التعليمية أو من السجلات الرسمية).	قد تكون هناك حاجة لتقديرات للسفر الممول من الحسابات المحتفظ بها في الخارج أو الإيرادات التي يحصل عليها في الخارج المقيمون وخدمات السفر المقدمة لفئات معينة مثل الطلبة والمرضى والتي تغطي نفقات التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك السلع والخدمات العينية مثل المنح الدراسية والمساعدات الأخرى المقدمة للطلبة. ويمكن الحصول على هذه التقديرات من مسوح المسافرين. وبدلا من ذلك، في مسوح المقيمين العائدين، فإن اللجوء إلى الأدوات المستخدمة للإنفاق قد يكون مفيدا للحد من آثار استرجاع الذاكرة فيما يتعلق بمجملات ومكونات الإنفاق. ويمكن أيضا استخدام بيانات الاقتصادات الشريكة، وخاصة في حالة الاقتصادات المتخصصة في أنواع معينة من الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية. (قد يكون ممكناً الحصول على المعلومات من خلال المكاتب التمثيلية والقنصليات وما إلى ذلك)
الإنفاق حسب أنواع السلع والخدمات التي يحصل عليها المقيمون المسافرون في الخارج	عادة ما يُستخدَم هذا المنهج في مسوح غير المقيمين المسافرين في الاقتصاد القائم بإبلاغ البيانات. وعادة ما تُجرَى هذه المسوح على الحدود، ولكن يمكن أن تُستخدم أيضا في أماكن الإقامة الجماعية أو المواقع السياحية. وبدلا من ذلك، يمكن استخدام مسوح المؤسسات السياحية كالفنادق وشركات الطيران المحلية والمطاعم وما إلى ذلك إذا كان بإمكان هذه المؤسسات تحديد نفقات غير المقيمين. ويمكن مطابقة هذه المسوح مع مسوح المسافرين باستخدام منهج لمطابقة المصادر شبيه بذلك المستخدم في حساب السياحة التابع.	هذا المنهج عادة ما يكون مقصورا على مسوح المقيمين العائدين، إما على الحدود عند عودتهم أو ضمن مسح للأسر المعيشية.
بيانات الاقتصادات الشريكة	يمكن استخدام قيود السفر المدينة المتعلقة بالاقتصادات الشريكة فيما يخص الاقتصاد القائم بإعداد البيانات لمقارنة ومضاهاة قيود السفر الدائنة الخاصة بالاقتصاد المُعد للبيانات تجاه الاقتصاد الشريك.	يمكن استخدام قيود السفر الدائنة المتعلقة بالاقتصادات الشريكة فيما يخص الاقتصاد المُعد للبيانات لمقارنة ومضاهاة قيود السفر المدينة المتعلقة بالاقتصاد المُعد للبيانات تجاه الاقتصاد الشريك. وهذا يفيد بصفة خاصة في حالة الطلبة أو المرضى المسافرين إلى الاقتصادات الشريكة المتخصصة في أنواع بعينها من الخدمات مثل خدمات الرعاية الصحية أو التعليمية. (قد يكون ممكناً الحصول على معلومات من خلال المكاتب التمثيلية أو القنصليات وما إلى ذلك).
نموذج للبيانات	تنطوي غالبية نماذج البيانات على إسناد تقدير لنصيب الفرد من النفقات إلى التقديرات الخاصة بعدد الأفراد غير المقيمين المسافرين على أساس قصير الأجل، والتي عادة ما يتم الحصول عليها من إحصاءات الهجرة.	تنطوي غالبية نماذج البيانات على إسناد تقدير لنصيب الفرد من النفقات إلى التقديرات الخاصة بأعداد المقيمين المسافرين للخارج، والتي عادة ما يتم الحصول عليها من إحصاءات الهجرة.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

بالسفر على النحو السليم.[١٨] بالإضافة إلى ذلك، قد لا يرصد نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بعض عناصر السفر مثل المصروفات الشخصية للعاملين بالخارج على أساس قصير الأجل. ويعتمد الأشخاص المسافرين في الخارج الآن بقدر أقل على البنوك المقيمة لإجراء معاملات الخدمات مثل شراء الشيكات السياحية أو العملات الورقية الأجنبية. وهناك بدلا من ذلك استخدام متزايد لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري. بالإضافة إلى ذلك، ثمة استخدام متزايد للرحلات المنظمة المدفوعة مقدما[١٩] والتي يتم دفع تكلفتها في اقتصاد المسافر باستخدام العملة المحلية. وبصفة عامة، يمكن رصد طرائق الدفع هذه بسهولة من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية؛ ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة لمعلومات تكميلية (على سبيل المثال، المسوح التي تغطي وكلاء السفر) لتحديد وعزو المبالغ حسب نوع الخدمة على النحو الصحيح. وعلى النقيض من ذلك، قد ينطوي رصد المدفوعات النقدية (بالعملة المحلية أو الأجنبية) في حوزة المسافرين على قدر أكبر من الصعوبة. ونظرا لأوجه النقص التي ذُكرت آنفا، ينبغي للاقتصادات التي تستخدم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أن تتأكد من استخدام مصادر أو نماذج بيانات تكميلية لقياس بند السفر.

١٢–٧٠ ومن المشاكل الأخرى للاعتماد على نظام دقيق لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية صعوبة تحديد التقسيم بين السفر لأغراض الأعمال والسفر للأغراض الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، يلزم تكميل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بمصادر أخرى للحصول على بيانات مثل النفقات الممولة من الدخل المكتسب في الاقتصاد المُضيف، ونفقات الآخرين بالنيابة عن الفرد المسافر في الخارج، وسلع وخدمات السفر المقدمة عينا أو للحساب الخاص.

١٢–٧١ وفيما يتعلق بالشيكات السياحية وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري، ينبغي لمعدي البيانات التأكد من أن البيانات يتم إبلاغها على أساس إجمالي— أي قبل خصم العمولات على مبيعات الشيكات السياحية أو على المعاملات. ويتعين تصميم قواعد جمع البيانات بحيث تضمن عدم تداخل أو ازدواج المعلومات التي يتم جمعها. وعند إعداد البيانات عن صادرات خدمات السفر، يمكن بسهولة اشتقاق بيانات عن تسويات معاملات غير المقيمين باستخدام الشيكات السياحية وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وكان من الممكن في السابق إجراء تحقيق سريع لتحديد نمط استخدام طرق التسويات هذه من جانب غير المقيمين الزائرين للاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وغالبا ما يستخدم غير المقيمين بطاقات الائتمان في حالة المعاملات الكبيرة مثل الفنادق والحصول على الهدايا غالية الثمن، في حين يتم سحب نقدية من ماكينات الصراف الآلي لتسوية المبالغ الأصغر. كذلك قد يعود المواطنون الذين يعيشون في الخارج بشكل منتظم تقريبا لقضاء الإجازات أو في عطلات معينة. وأثناء إقامتهم قد يستخدمون في الغالب بطاقات السحب الفوري لسحب النقدية لمصروفاتهم الجارية أو للهدايا المقدمة إلى الأقارب (تحويلات شخصية). وإذا ما تحدد نمط لذروات الإنفاق والزيارة خلال العام بين المجتمع الإحصائي للمواطنين الزائرين، يمكن وضع تقديرات موثوقة لعنصر السفر فيما يتعلق بتسويات بطاقات الخصم الفوري/بطاقات الائتمان بعد استبعاد الجزء الخاص بالتحويلات الشخصية.

١٢–٧٢ وقد تستخدم المسوح لجمع المعلومات من المؤسسات السياحية التي تقدم خدمات إلى الأفراد غير المقيمين. وهذه المسوح ربما يتعين تكميلها بمصادر أخرى للحصول على بيانات مثل إنفاق العمالة غير المقيمة قصيرة الأجل والزوار والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لفترات قصيرة الأجل لزيارة الأقارب والأصدقاء الذين لا يستخدمون خدمات المؤسسات السياحية المنظمة، والطلبة، والمرضى لأنهم قد يتصرفون أكثر كمقيمين من حيث أنماط إنفاقهم. كذلك أنه في بعض الاقتصادات قد تكون مجموعات معينة من الأفراد بالخارج (مثل الطلبة والمرضى) كبيرة. ونظرا لأن إنفاق هؤلاء الأفراد قد يختلف اختلافا كبيرا عن إنفاق الآخرين، فقد يلزم إجراء مسوح منفصلة موجهة لهذه الفئات الخاصة. وكبديل عن مسح المؤسسات السياحية، قد يستخدم معدو البيانات مسوح الأسر المعيشية لقياس نفقات المسافرين.

١٢–٧٣ ويتناول الفصل الثالث بالمناقشة توسيع إحصاءات السياحة لتضم الأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل الذين لا يعتبرون زائرين.[٢٠] وعند

---

[١٨] على سبيل المثال، في حالة بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، في ٢٠١١، تمثل مسوح الحدود وبيانات بطاقات الائتمان المصادر الرئيسية لإعداد بيانات بند السفر. وقد تلعب بيانات التسويات دورا مهما أيضا في عدد قليل من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (هذه البيانات مهمة بصفة خاصة في بلدان شرق ووسط أوروبا الأعضاء، وفي نظم جمع البيانات المختلطة). ومع ذلك، أشار مسح أجري في مارس–إبريل ٢٠١١ عن معدي بيانات ميزان المدفوعات في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن بيانات التسويات يتم الاستعاضة عنها بنظم الإبلاغ المباشر بسبب الإرتفاع في حد الإبلاغ فيما يتعلق ببيانات التسويات.

[١٩] قد تكون أجرة نقل الركاب (خدمات النقل) عنصرا من عناصر مدفوعات الرحلات المنظمة، وفي هذه الحالة سوف يتعين على معدي البيانات إيجاد وسيلة لتوزيعها على النحو السليم بين عنصري الخدمات (النقل والسفر).

[٢٠] حساب السياحة التابع: الإطار المنهجي الموصى به (٢٠٠٨) يُعرِّف «الزائر» على أنه «المسافر الذي يذهب في رحلة إلى وجهة رئيسية خارج بيئته المعتادة لمدة تقل عن سنة واحدة لأيِّ غرض رئيسي (عمل تجاري أو ترفيه أو أغراض شخصية أخرى) خلاف العمل لدى كيان مقيم في البلد أو المكان مقصد الزيارة.» وتشمل فئة «الزائر» كل من زائري المبيت (السائحين) وزائري اليوم الواحد (المسافرين للنزهة).

استخدام مسوح المسافرين كمصادر رئيسية للمعلومات، يمكن جمع معلومات بشكل مباشر عن السلع والخدمات الفعلية التي يشتريها الأفراد في الخارج. ويمكن بشكل غير مباشر الحصول على معلومات عن المصروفات المرتبطة بالسفر التي يتحملها الأفراد في الخارج من خلال الأدوات المستخدمة في الدفع. ويُوصَى باستخدام المنهج الأول عند قياس قيود السفر المدينة عن طريق مسح المقيمين لدى عودتهم من السفر أو عند قياس قيود السفر الدائنة من خلال مسح غير المقيمين لدى مغادرتهم الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويُفضَّل استخدام مسوح المقيمين العائدين لأنهم على الأرجح يحتفظون بسجلات مالية ملائمة عن رحلاتهم أو يكون بمقدورهم تقديم تقديرات موثوقة. وتُستَخدم مسوح الحدود بشكل متزايد في العديد من الاقتصادات، خاصة حيثما تمثل السياحة نشاطا مهما. ويتباين نطاق البيانات التي تجمعها تلك المسوح وفقا لتصميم المسوح وتواترها. وبوجه عام، تجمع هذه المسوح المعلومات مرتبة حسب الغرض الرئيسي من السفر (الأعمال، الرعاية الصحية، التعليم، الترفيه وخلافه) وفئات المصروفات. ويمكن إضافة مزيد من التفاصيل لأغراض السياحة—أي لتحديد هيكل الأفراد المسافرين للخارج حسب الفئات (زائري المبيت أو زائري اليوم الواحد) ومصروفات كل منهم.

١٢–٧٤ ويمكن أن تُستخدم بيانات الاقتصادات الشريكة (الإحصاءات المقابلة) كمصدر بيانات تكميلي لدى إعداد بيانات قيود السفر الدائنة والمدينة لاقتصاد ما. فمن المفترض أن واحدا من الاقتصادين الشريكين على الأقل يجمع بالفعل بيانات «أساسية» عن السفر. وكثيرا ما يمكن أن تؤخذ في الحسبان الإحصاءات المتعلقة بأعداد الزوار والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل حسب اقتصاد المنشأ ومتوسط مصروفاتهم والتي تعدها الاقتصادات المجاورة أو الاقتصادات التي غالبا ما يقصدها المسافرون. ومع ذلك، فإن طرائق تجميع هذه الإحصاءات قد تختلف من اقتصاد لآخر ويمكن أن تتراوح من مسوح الحدود إلى مسوح الأسر المعيشية. وقد لا تحدث حالات عدم التماثل في بيانات الاقتصادات الشريكة بسبب اختلاف المنهجية فحسب، ولكن أيضا بسبب عوامل أخرى مثل حجم العينة في المسوح أو فترات القيد أو نماذج التقديرات. وبأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، يُفضَّل استخدام الإحصاءات المقابلة كمصدر بيانات تكميلي وليس كمصدر أساسي.

١٢–٧٥ ويمكن وضع نموذج للبيانات لقياس السفر باستخدام بيانات متنوعة تتمثل بالدرجة الأولى في عدد الزوار والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل وتقديرات نصيب الفرد من الإنفاق. وعادة ما تتوافر البيانات عن عدد الزوار والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل من إحصاءات السياحة. وبدلا من ذلك، قد يكون بمقدور مختلف شركات النقل المُشغِلة، مثل شركات الطيران وشركات النقل بالحافلات، توفير معلومات جزئية عن عدد الأشخاص الذين يتم نقلهم إلى داخل البلد وإلى خارجها، ويمكن من هذه البيانات اشتقاق تقديرات عن عدد غير المقيمين (الزوار والأفراد الآخرين المسافرين للخارج على أساس قصير الأجل، لتقدير قيود السفر الدائنة) وعدد المقيمين. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن هذه البيانات ليست دقيقة دائما لأن شركة النقل المُشغِلة قد لا تقوم دوما بجمع معلومات عن إقامة العميل. وبالإضافة إلى ذلك، عند جمع هذه المعلومات فإنها قد تتعلق بجنسية العميل وليس إقامته. ويمكن الحصول على تقديرات نصيب الفرد من الإنفاق من المسوح التي تُجرَى بين الحين والآخر على الأشخاص المسافرين. وإن لزم الأمر، يمكن تصميم نماذج بيانات منفصلة لقياس خدمات التعليم و/أو الخدمات الطبية بناء على معلومات مستقاة من المؤسسات ذات الصلة أو المسوح الخاصة (كمسوح الطلبة).

١٢–٧٦ وتوفر إحصاءات السياحة مصدرا بديلا ومحتملا للبيانات قابل للاستخدام لتقدير السفر جزئيا، وخاصة بعض عناصره. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصادر البيانات المستخدمة لإعداد بيانات حساب السياحة التابع (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)، مثلا، من المرجح أن تكون مناسبة أيضا لإحصاءات ميزان المدفوعات. ومع ذلك، بغية التمكين من استخدام إحصاءات السياحة، يتعين فهم الفروق من حيث التغطية بين تعاريف ميزان المدفوعات من جهة، وإحصاءات السياحة المستخدمة في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات السياحة (٢٠٠٨) (وكذلك في حساب السياحة التابع: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨)، من جهة أخرى.

١٢–٧٧ وتَستخدِم التوصيات الدولية بشأن إحصاءات السياحة (٢٠٠٨) مفهوم «البيئة المعتادة» كمعيار إضافي بجانب معيار الإقامة. وهذا المفهوم مصمم بحيث يستبعد من إحصاءات السياحة الأشخاص الذين يسافرون بانتظام بين مكان إقامتهم ومكان عملهم (كعمال الحدود أو العمال الموسميين)، أو الذين يدرسون (الأفراد الذين يدرسون في الخارج لفترة تزيد عن عام) أو الذين يزورون أماكن أخرى كجزء من روتين حياتهم العادية، رغم أن هذه الأماكن قد تقع في أقاليم اقتصادية مختلفة.

١٢–٧٨ وهناك أيضا بعض الفروق الإضافية من حيث نطاق تغطية الإنفاق بين نفقات السفر (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة) ونفقات السياحة (التوصيات الدولية بشأن إحصاءات السياحة ٢٠٠٨). وفيما يلي بعض الفروق الرئيسية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة):

- تُدرج ضمن السفر القيم المحتسبة لمنتجات (مثل الإقامة[٢١]) قد يتم توفيرها مجانا. كذلك تُدرَج ضمن السفر السلع والخدمات التي يشتريها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدَمين لأجل قصير (أي الأشخاص الذين تربطهم علاقة عمل[٢٢] مع وحدة ما مقيمة في اقتصاد المقصد). ويشمل السفر أيضا مشتريات الطلبة والمرضى (والمُعالين المرافقين لهم) البعيدين عن اقتصاد إقامتهم لفترة سنة أو أكثر. وتُستَبعد من نفقات السياحة، حسب تعريفها في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات السياحة، هذه البنود.[٢٣]
- تُستبعد من السفر مشتريات المقيمين المسافرين في الخارج من النفائس والسلع الاستهلاكية المعمرة التي تزيد عن حد جمركي معين (راجع أيضا الفصل الخامس عن إحصاءات التجارة الدولية للبضائع). وتُدرَج ضمن نفقات السفر، حسب تعريف التوصيات الدولية، كافة تلك المشتريات بغض النظر عن الحد. كذلك يُستبعد من السفر الإنفاق على النقل الدولي للركاب (الذي يُدرج ضمن نقل الركاب)؛ وتشمل نفقات السياحة حسب التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة تلك المصاريف في حالة الزوار والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لأجل قصير.

١٢–٧٩ ويَستبعد دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، شأنه في ذلك شأن دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (٢٠١٠)، المهاجرين من تعريفه للأفراد المسافرين للخارج، وبالمثل فإن إحصاءات السياحة تستبعد المهاجرين من تعريفها للزوار. وفيما يتعلق باللاجئين، عقب اعتزام البقاء في المكان الذي لجأوا إليه لمدة عام أو أكثر، يتم قيدهم كمهاجرين في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) (الفقرة ٤–١٢٨) وفي دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠ (المرفق الخامس، الفقرة ١٦)، بينما تَستبعِد إحصاءات السياحة اللاجئين في جميع الحالات، باعتبارهم موجودين في بيئتهم المعتادة.

١٢–٨٠ ولإبراز الصلة بين ميزان المدفوعات وإحصاءات السياحة، يشمل دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (٢٠١٠) بندا تكميليا وهو الخدمات المرتبطة بالسياحة ضمن خدمات السفر ونقل الركاب. ويشمل هذا البند التكميلي الإنفاق على السفر والنقل الدولي للزائرين—سواء منهم من يقضون ليال في السفر (السياح) ومن يقومون بزيارة في نفس اليوم (التنزه). ومن ثم يستبعد شراء السلع والخدمات من جانب الفئات الآتية المسافرة لأغراض الأعمال: العمال العابرين للحدود والموسميين وغيرهم من العمال العاملين لفترات قصيرة (بما في ذلك أطقم السفن أو الطائرات أو منصات النفط وما إلى ذلك عند توقفهم أثناء الرحلة أو إقامتهم المؤقتة)—أي الذين تربطهم علاقة عمل مع وحدة مقيمة في اقتصاد المقصد، وكذلك نقل الركاب مستحق الدفع من العمال العابرين للحدود والموسميين وغيرهم من العمال العاملين لفترات قصيرة.[٢٤]

١٢–٨١ وإذا تقرر استخدام الإحصاءات التي تم جمعها عن الخدمات لإعداد بيانات حساب السياحة التابع، أو العكس، سوف تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات للتعويض عن هذه الفروق في التغطية. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن مصادر البيانات المستخدمة لإعداد بيانات حساب السياحة التابع من المرجح أن تكون ملائمة كذلك لإحصاءات ميزان المدفوعات.

١٢–٨٢ وعندما لا تتوافر بيانات من هذه المصادر في الوقت المناسب الذي يسمح بإعداد سلسلة لبيانات السفر للفترات الأخيرة، قد تستخدم طرق التقدير الاستنباط. وغالبا ما تُستَخدم نماذج بيانات من النوع الموصوف سابقا في عمليات الاستنباط (أو الاستيفاء). ويتم اشتقاق التقديرات الاستنباطية بواسطة تعديل تقديرات فترة الأساس مقابل التغيرات في الأسعار وتغيرات أسعار الصرف. ومع ذلك، فإن هذه التقديرات الاستنباطية لا تأخذ في الحسبان التغيرات في أنماط الإنفاق عبر الزمن أو التغيرات في التكوين السوقي للزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لأجل قصير—وخاصة تحديد بلدهم الأصلي. وتتفاوت أنماط إنفاق الزائرين والأفراد الآخرين المسافرين للخارج لأجل قصير في أي فترة معينة تفاوتا كبيرا حسب بلدهم الأصلي.

الخدمات الأخرى

١٢–٨٣ تتضمن الخدمات الأخرى البناء؛ وخدمات التأمين؛ والخدمات المالية؛ ورسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر؛ وخدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات؛ وخدمات الأعمال الأخرى؛ والخدمات الشخصية والثقافية والترويحية؛ والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر التي يقدمها مقيمون في أحد الاقتصادات إلى مقيمين في اقتصاد آخر. وترد في الجدول ١٢–٤ بهذا الفصل القائمة الكاملة

---

[٢١] على سبيل المثال، احتساب ترتيبات المشاركة بالوقت — time-sharing arrangements (راجع الفقرة ١٠–١٠٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

[٢٢] يتم تناول علاقة رب العمل – العامل بمزيد من التفاصيل في الفصل ١٣.

[٢٣] على الرغم من أن القيم المحتَسبة تُستَبعد من مفهوم النفقات السياحية، يتم إدراجها ضمن مفهوم الاستهلاك السياحي.

[٢٤] كذلك يُوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (٢٠١٠) بعرض بديل للسفر، بحسب المنتَج، وفقا للفئات الآتية: السلع؛ وخدمات النقل الداخلي؛ وخدمات الإقامة؛ وخدمات تقديم الطعام؛ وخدمات أخرى. ويُقترح تقسيم بند «السفر – خدمات أخرى» إلى خدمات صحية وخدمات تعليمية.

التي يُوصي بها دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).[٢٥]

١٢–٨٤ سوف يرد لاحقا وصف لمصادر وطرق جمع البيانات التي يمكن استخدامها لإعداد بيانات البنود المدرجة ضمن الخدمات الأخرى. كذلك يلي ذلك مناقشة عن بعض المعاملات الأكثر تعقيدا المسجلة ضمن هذه البنود—والتي تتمثل في خدمات البناء، ومعالجة حقوق الملكية الفكرية، وخدمات النقد الأجنبي (جزء من الخدمات المالية)، والتأجير التشغيلي (جزء من خدمات الأعمال الأخرى)، والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر. ويرد وصف مفصل لإعداد بيانات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وخدمات التأمين ومعاشات التقاعد في الملحقين ٢ و٣، على التوالي.

مصادر وطرق جمع البيانات

١٢–٨٥ يلخص الجدول ١٢–٤ مصادر وطرق جمع البيانات التي يمكن استخدامها لإعداد بيانات البنود المدرجة ضمن الخدمات الأخرى. وتبعا لتصميم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يمكن أن يوفر هذا النظام مصدرا شاملا لبيانات العديد من معاملات ميزان المدفوعات في الخدمات ويُستَخدم في بعض الاقتصادات كمصدر رئيسي للبيانات. ومع ذلك، في بعض الحالات قد يكون حد المعاملة المنفردة الموضوع لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بالغ الارتفاع بحيث لا يغطي بشكل كاف المصروفات المرتبطة بالعديد من الخدمات. وبالإضافةً إلى ذلك، قد يواجه نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية صعوبات في التأكد من سلامة التغطية أو التبويب حسب نوع الخدمة على المستوى المطلوب من التفاصيل. وفي حالة استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، قد تكون هناك حاجة في الغالب إلى معلومات تكميلية مثل مسوح المؤسسات والمصادر (الرسمية) الأخرى. وأيا كان المنهج الذي يتم اعتماده، ينبغي تصميم عمليات جمع البيانات على أساس الاحتياجات المحددة من المعلومات.

١٢–٨٦ وفي نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، تتطلب بعض المشاكل المتأصلة اهتماما لكي يتمكن مُعدو البيانات من قياس المعاملات في الخدمات الأخرى بشكل دقيق. ولا ينطوي العديد من المعاملات الدولية في الخدمات بالضرورة على مدفوعات نقدية ولا ينشأ عنها سوى بنود في الحسابات بين الشركات. وهو ما يحدث في المعاملات في الخدمات الأخرى بين مؤسسات ترتبط فيما بينها بعلاقة استثمار مباشر. وينبغي أن يتأكد مُعدو البيانات من أن المعاملات التي يتم تسويتها من خلال هذه الحسابات يتم إبلاغها في النظام وأن القيود الإجمالية التي تؤدي إلى نشوء هذه المعاملات مسجلة. وقد تُسجِّل جهات الإبلاغ معاملات معينة على أساس صاف—أي بعد استبعاد تكاليف معينة مثل مصاريف التمويل والعمولات. وفي مناسبات أخرى، قد يحدث المزج بين البيانات. على سبيل المثال، يمكن للبيانات المستقاة من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أن تضم المبلغ المسدد نظير خدمات متعلقة بورقة مالية وبخدمة أخرى. ويلزم أن تكون هناك قواعد واضحة لضمان قيام جهات الإبلاغ بتوفير البيانات حسب متطلبات ميزان المدفوعات—أي يلزم تحديد بيانات الخدمات (والمعاملات الأخرى) بصورة منفصلة، وتقديمها على أساس إجمالي. وقد يشكل تبويب المعاملات إحدى المشاكل نظرا للعبء الذي يثقل كاهل الذين يقومون باستكمال استمارة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بسبب مستوى التفاصيل المطلوبة في الاستمارة. ومن المفترض أن يعمل نظام مصمم جيدا لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية على معالجة هذه القضايا.

١٢–٨٧ وثمة نوع متخصص من نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ملائم لقياس نفقات الكيانات الحكومية غير المقيمة والمؤسسات الدولية الكائنة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر) ألا وهو مسح للبنوك لإبلاغ قيمة المعاملات التي تمر عبر حسابات الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية.

١٢–٨٨ ويمكن لمسح المؤسسات أن يكون انتقائيا (يركز مثلا على أطراف مهمة أو عينة من صناعة محددة مثل التأمين) أو شاملا (يغطي مثلا كافة المؤسسات التي قد توفر أو تستخدم خدمات دولية). ومن المهم أيضا الإشارة إلى احتمال وجود نسبة كبيرة من المؤسسات المشتركة في التجارة الدولية للخدمات بين المؤسسات التي تضطلع بأنشطة أعمال دولية أخرى. ويناقش الفصل الثالث مسح المؤسسات الذي يغطي المعاملات في الخدمات الأخرى. وللتغلب على المشاكل المتأصلة في مسح المؤسسات، ينبغي لمعدي البيانات تحديد هدف مفاده الحصول على تغطية كاملة للأنواع المختلفة من الخدمات، وأن يضع مجموعة واضحة من قواعد الإبلاغ لتجنب إغفال أو تكرار البيانات. وعليه، فإن التصميم الجيد للمسوح أمر مهم، ويتم تناوله بالنقاش في الفصل الثاني.

١٢–٨٩ ويمكن استخدام بيانات القطاع الرسمي (والمتمثلة بالأساس في السجلات المحاسبية الحكومية) لقياس مصاريف الدبلوماسيين والممثلين الآخرين في الخارج، ونفقات الدفاع في الخارج، ونفقات الخدمات الأخرى بالخارج.

١٢–٩٠ ولقياس نفقات الكيانات الحكومية غير المقيمة والمؤسسات الدولية الكائنة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، يمكن استخدام بيانات الاقتصادات الشريكة التي يتم الحصول عليها من معدي بيانات ميزان المدفوعات

[٢٥] يرد وصف كامل لكل بند من هذه البنود في الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، ويرد وصف أكثر تفصيلا في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (٢٠١٠). والأخير قد يكون مفيدا لمعدي البيانات الراغبين في إعداد إحصاءات أكثر تفصيلا عن الخدمات.

الجدول ١٢–٤: إعداد بيانات البنود المُدرجة في الخدمات الأخرى

الوصف	مصدر وطريقة إعداد البيانات
خدمات الصيانة والإصلاح غير المُدرجة في موضع آخر	يمكن استخدام مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية في إعداد بيانات هذا البند. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتمييز هذه الخدمات عن خدمات الإصلاح والصيانة المسجلة تحت نشاط البناء أو تلك المرتبطة بأجهزة الكومبيوتر المدرجة تحت خدمات الكومبيوتر. راجع استمارات المسح النموذجية ذات الصلة في الملحق ٨.
البناء	يمكن استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح للمؤسسات لإعداد بيانات هذا البند. وفي حالة استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يجب إيلاء عناية خاصة لقياس المعاملات المتصلة بحسابات مصرفية لشركات البناء لدى الاقتصاد المُضيف، لأن بعض هذه المؤسسات قد يستوفي معايير المعاملة كمقيمين. وبصفة أعم، يمكن لمسح يجمع بيانات عن البناء أن يجمع بشكل مشترك معلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر والمعاملات الأخرى بين المقيمين وغير المقيمين. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى معالجة نشاط البناء والتي يتم تناولها بالنقاش في الفقرات ٨–٦١ إلى ٨–٦٣ في الفصل ٨ وبمزيد من النقاش في هذا الفصل.
خدمات التأمين	يمكن استخدام مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية للحصول على بيانات الأقساط والمطالبات الأساسية اللازمة لإعداد بيانات هذا البند. ويمكن الحصول على أكثر البيانات شمولا من مسح مؤسسات التأمين المقيمة، وبصفة خاصة لتقدير صادرات خدمات التأمين وتقدير واردات وصادرات إعادة التأمين. ومن شأن هذه المسوح جمع بيانات عن نصيب حملة الوثائق غير المقيمين في الأقساط، والمطالبات، والاحتياطيات. ومع ذلك، سوف يتعذر الحصول على معلومات مماثلة عن استيراد خدمات التأمين التي يكون فيها مقدمو الخدمات التأمينية غير مقيمين في اقتصاد القائم بإعداد البيانات. ومن ثم، ينبغي أن تستند التقديرات إلى النسب المتاحة من قطاع التأمين المحلي، أو المعلومات المستقاة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو بيانات الاقتصادات الشريكة، بقدر الإمكان. والبيانات المستخلصة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية سوف ترصد أقساط التأمين المسددة والمطالبات المتلقاة على أساس نقدي. راجع الملحق ٢، معاملات ومراكز التأمين، للاطلاع على مناقشة حول كيفية معالجة البيانات المصدرية ذات الصلة للحصول على تقديرات للخدمات التأمينية.
الخدمات المالية الخدمات المالية التي يتم تقاضي رسوم صريحة مقابلها، والخدمات المالية الأخرى، باستثناء خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	يمكن استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح للمؤسسات كمصدر رئيسي لإعداد بيانات البند الأول. ويجب توخي العناية لضمان إبلاغ بيانات رسوم الخدمات المالية بشكل منفصل عن المعاملات المالية الأساسية، خاصة في حالة استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وإذا لم تتوافر البيانات المصدرية الأولية، قد يلجأ معدو البيانات إلى تقدير هذا البند بتطبيق نسب ملائمة على مختلف مقاييس النشاط المالي المتصل بغير المقيمين. وإذا كان كبيرا، فقد يكون جمع معلومات تكميلية ضروريا لاشتقاق تقديرات خدمات النقد الأجنبي عندما يكون عنصر الخدمات مشمولا ضمنيا في أسعار المعاملات. ويرد وصف معالجة هذه الخدمات بمزيد من التفصيل في هذا الفصل. وإعداد بيانات القيمة التقديرية لخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة يتطلب معلومات مفصلة عن بيانات مراكز القروض والودائع حسب هيكل آجال الاستحقاق والعملات، بالإضافة إلى تحديد أسعار الفائدة ذات الصلة التي تستخدمها المؤسسات المالية. ويرد وصف لإعداد بيانات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في الملحق ٣.
الرسوم على استخدام الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر	يمكن استخدام مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيانات هذا البند. ويرد وصف إضافي لتقسيم هذه الخدمات ومعالجتها في هذا الفصل.
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	يمكن استخدام مسح للمؤسسات أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لإعداد بيانات هذا البند. وينبغي توخي الحرص لضمان إبلاغ بيانات المعاملات على أساس إجمالي.
خدمات الأعمال الأخرى: خدمات البحوث والتطوير الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى التأجير التشغيلي	يمكن استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح للمؤسسات لإعداد بيانات هذه البنود. وفيما يتعلق بإعداد بيانات خدمات البحوث والتطوير، فإن المناقشة الواردة في القسم المعنون «البحوث والتطوير» في هذا الفصل ذات أهمية. وبالنسبة للتأجير، من المهم الإشارة إلى المعالجة المختلفة لكل من التأجير المالي والتشغيلي. (يتم مناقشة معالجة التأجير التمويلي في الفصل ١٠)
الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية؛ خدمات سمعية وبصرية وخدمات ذات صلة؛ الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية الأخرى	يمكن استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح للمؤسسات لإعداد بيانات هذه البنود.

الجدول ١٢–٤: إعداد بيانات البنود المُدرجة في الخدمات الأخرى (تتمة)

الوصف	مصدر وطريقة إعداد البيانات
السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر	فيما يتعلق بالقيود المدينة، يمكن الحصول على غالبية المعلومات من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو من المصادر الرسمية (على نحو ما نوقش في الفقرات ٦–١٢ إلى ٦–١٤ في الفصل السادس). أما بالنسبة للقيود الدائنة، يمكن الحصول على المعلومات من معدي بيانات ميزان المدفوعات في الاقتصادات الشريكة، أو مسوح السفارات (راجع القسم المعنون «جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات» في الفصل الثالث)، أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية،و أو نموذج للبيانات. كذلك يقدم هذا الفصل مزيدا من المعلومات عن إعداد بيانات هذا البند.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

في الاقتصادات الشريكة أو مسوح السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية. وكبديل لذلك، يمكن استخدام شكل من أشكال التقدير القائم على نموذج للبيانات.

البناء

١٢–٩١ ينبغي قيد أعمال البناء في ميزان المدفوعات عندما تضطلع مؤسسة ما بأعمال بناء في اقتصاد آخر غير الاقتصاد الذي تقيم فيه هذه المؤسسة، وعندما لا يكون نشاط البناء المضطلع به كبيرا بدرجة كافية للاعتراف به كوحدة مؤسسية منفصلة (راجع أيضا الفصل ٨). وعليه، يمثل إثبات إقامة مؤسسات البناء (أو المؤسسة المرتبطة بها) الخطوة الأولى في تحديد المعالجة السليمة للمعاملات المعتادة لمؤسسة مشاركة في نشاط بناء في اقتصاد غير ذلك الذي يقع فيه مقرها.

١٢–٩٢ وقد تضطلع مؤسسة بناء ما تم تأسيسها في أحد الاقتصادات بإنشاء مشروعات كبيرة (كالمنشآت، والمباني والجسور) في اقتصاد آخر إما من خلال علاقة استثمار مباشر (إنشاء فرع أجنبي في ذلك الاقتصاد أو من خلال مؤسسات تابعة أو مرتبطة في ذلك الاقتصاد)، أو من خلال الاضطلاع المباشر بالأعمال بنفسها. وإذا اضطلعت مؤسسة البناء بالأعمال بنفسها (من خلال مكتب ميداني غير منشأ كشركة في الإقتصاد المتلقي للخدمات مثلا)، قد تعتبر أنشطتها إما كنشاط استثمار مباشر أو كتصدير خدمات بواسطة تلك الشركة، تبعا للظروف.

١٢–٩٣ وفي حالة استيفاء معايير معينة يُعامَل العمل المضطلع به على أنه ينطوي على إنشاء وحدة مؤسسية منفصلة—فرع ما—مقيمة في الاقتصاد الذي يجري فيه النشاط، وهي مؤسسة استثمار مباشر. ويمكن لمثل هذه المعايير (كما يُوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة) أن تكون كالتالي:

(١) امتداد المشروع لفترة عام على الأقل؛

(٢) إمساك مجموعة كاملة ومنفصلة من الحسابات للنشاط (أي كشف للدخل، والميزانية العمومية، والمعاملات مع المؤسسة الأم وخلافه)؛

(٣) خضوع النشاط إلى الضريبة في البلد المُضيف؛

(٤) توافر وجود مادي كبير؛

(٥) تلقي تمويل من المؤسسة الأم مقابل أعمالها التي تُجرَى للحساب الخاص، إلخ.

١٢–٩٤ وفي حالة عدم استيفاء بعض المعايير سالفة الذكر، يُعامَل النشاط كصادرات من مؤسسة البناء. ويستند القرار إلى الوزن الترجيحي للأدلة بشأن مجموعة المعايير وليس إلى معيار واحد منفرد؛ على سبيل المثال، سيكون من الصعب جدا إثبات وجود فرع ما إذا تعذر إعداد أو إمساك مجموعة منفصلة من الحسابات لنشاط البناء. وبالنسبة لأنشطة البناء التي تنطوي على مشروعات كبرى (كالجسور، والسدود، ومحطات توليد الطاقة، إلخ) التي يتم إنجازها من خلال مكاتب ميدانية غير منشأة كشركات مساهمة في الإقتصاد المتلقي للخدمات، فهي تستوفي في العديد من الحالات معايير مؤسسة الاستثمار المباشر وبالتالي تُعامَل كجزء من إنتاج الاقتصاد المُضيف وليس كصادرات خدمات لذلك الاقتصاد. ويناقش الفصل الثامن الجوانب المتعلقة بالإقامة جنبا إلى جنب مع معالجة مقارَنة لأكثر المعاملات شيوعا المتعلقة بنشاط البناء في كلتا الحالتين، أولا عندما تكون الشركة التي تضطلع بمشروع البناء مقيمة في الاقتصاد المُضيف (علاقة استثمار مباشر)، وثانيا عندما تتولى نشاط البناء مؤسسة غير مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

١٢–٩٥ وينبغي أن تكون قيمة أعمال البناء المسجلة في ميزان المدفوعات مساوية للقيمة الإجمالية لناتج المؤسسة القائمة بأعمال البناء. ويجب أن تتضمن قيمة كافة السلع

والخدمات المستخدمة كمدخلات في الأعمال، وتكاليف الإنتاج الأخرى، وفائض التشغيل الذي يؤول إلى مالكي مؤسسة البناء.

١٢–٩٦ وحسبما نوقش في الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، يُوصَى بتقسيم خدمات البناء إلى خدمات بناء بالخارج وخدمات بناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. تتكون خدمات البناء بالخارج من القيمة الإجمالية لأعمال البناء لصالح غير مقيمين بواسطة مؤسسات مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (صادرات بناء، قيود دائنة). وتُدرَج السلع والخدمات التي تشتريها تلك المؤسسات من المقيمين في الاقتصاد المُضيف ضمن ميزان المدفوعات لاقتصاد إقامة مؤسسة البناء تحت بند القيود المدينة ضمن خدمات البناء بالخارج (أي النفقات المرتبطة بالبناء التي تتحملها المؤسسة المنفذة للمشروع في الاقتصاد المُضيف[٢٦]).

١٢–٩٧ وتتضمن خدمات البناء في الاقتصاد المبلِّغ أعمال البناء التي تنفذها مؤسسات بناء غير مقيمة لصالح مقيمين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (واردات بناء، قيود مدينة). والسلع والخدمات التي تشتريها مؤسسة البناء غير المقيمة من المقيمين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات للمشروعات في الاقتصاد المبلِّغ يجب إدراجها في خدمات البناء ضمن القيود الدائنة للاقتصاد المبلِّغ (سواء أكانت هذه السلع والخدمات تم اقتناؤها في وقت سابق من جانب مقيمين من داخل الاقتصاد القائم بإعداد البيانات أو من خارجه). وكجزء من المدخلات في أعمال البناء، قد تختار مؤسسة البناء شراء بعض السلع والخدمات في اقتصادها الأم، وفي هذه الحالة فإن هذه السلع والخدمات لا تزال تشكل جزءا من قيمة البناء. ولكن لأنها لم يتم شراؤها من المقيمين في الاقتصاد المُضيف، فإنها تُستَبعد من السلع والخدمات التي اشتُريت في الاقتصاد المُضيف، ومن المهم بنفس القدر، عدم إدراجها ضمن المعاملات المدينة[٢٧] من جانب الاقتصاد المُضيف.

١٢–٩٨ وتبعا للطريقة المستخدمة في جمع البيانات، قد لا يكون من الممكن تحديد السلع المشتراة من المقيمين في الاقتصاد الأم وتلك المقتناة من المقيمين في الاقتصاد المُضيف بصورة منفصلة. ولدواع عملية، قد يحتاج مُعدو البيانات إلى تقدير تقسيم ما أو علَى نحو آخر عزو كل السلع المشتراة إما للاقتصاد المُضيف أو للاقتصاد الأم لشركة البناء. كذلك قد لا يكون من الممكن دوما تحديد شراء السلع والخدمات بصورة منفصلة عن تكاليف العمالة (والتي ينبغي من حيث المبدأ قيدها ضمن الدخل الأولي في حالة إثبات وجود علاقة رب عمل / عامل—راجع الفصل ١٣). وفي هذه الحالة، سوف يتعين على معدي البيانات تقدير تقسيم ما أو كبديل لذلك قيد كافة التكاليف إما على أنها سلع وخدمات أو كتعويضات عاملين (للعاملين المقيمين في الاقتصاد المُضيف). وفي الحالات التي تقوم فيها مؤسسة بناء غير مقيمة بتوظيف عاملين من اقتصادات ثالثة للمشروعات في الاقتصاد المُضيف، لن يتم قيد رواتبهم كتعويضات عاملين من جانب الاقتصاد المُضيف، لأن توظيفهم سيكون لمدة مشروع البناء، والتي بحكم التعريف ينبغي أن تكون أقل من سنة واحدة. وكلا العنصرين الفرعيين للبناء يغطي العمل المنجز في مشروعات البناء وأعمال التركيب التي تنفذها مؤسسة ما في مواقع خارج الإقليم الاقتصادي للمؤسسة.

١٢–٩٩ وأخيرا، من المهم أن يتأكد مُعدو البيانات من إدراج التدفقات الإجمالية التي تنشأ عنها مجملات دائنة ومدينة لخدمات البناء. بعبارة أخرى، فإن قيود البناء الدائنة سوف تنشأ عن جمع التدفقات الدائنة من البناء بالخارج ومن البناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وبالمثل، سوف تتألف قيود البناء المدينة من القيود المدينة من البناء بالخارج ومن البناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

١٢–١٠٠ ويعرض المثال ١٢–١ قيد خدمات البناء. وللاطلاع على تفاصيل إضافية، ينبغي الرجوع إلى الجدول ٨–٧ في الفصل الثامن، والذي يوضح نطاق قيود ميزان المدفوعات التي يتعين قيدها لنشاط البناء.

١٢–١٠١ وكما نوقش في الفقرة ١٠–١٠٣ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، إذا كانت العمليات الخارجية لمؤسسة البناء كبيرة بالقدر الكافي، يتم تشكيل فرع منفصل مقيم في الاقتصاد المُضيف. وسوف ينشأ عن ذلك في العادة علاقة استثمار مباشر بين المؤسسة الأم والفرع. يناقش الفصل

---

[٢٦] تتضمن النفقات على السلع والخدمات التي اشتُريت من الاقتصاد المُضيف الذي يجري فيه نشاط البناء. وتُسجَّل السلع والخدمات المستوردة من اقتصاد ثالث ضمن الواردات. والسلع والخدمات التي تجلبها مؤسسة البناء مباشرة إلى الاقتصاد المُضيف ليست معاملات مدَرجة في ميزان المدفوعات.

[٢٧] ينبغي الإشارة إلى أن إحصاءات تجارة البضائع سوف تُسجِّل بوجه عام قيمة السلع المستوردة للاقتصاد المُضيف بغرض الاستخدام في موقع البناء ضمن الواردات بموجب نظامي التجارة العام والخاص. وفي حالة السلع التي تقتنيها مؤسسة البناء في اقتصادها الأم ويتم شحنها إلى موقع البناء، يجب إجراء تعديل في إحصاءات تجارة البضائع بغية استبعاد قيمة أي من تلك السلع من بند السلع في ميزان المدفوعات.

مثال ١٢–١: قيد نشاط البناء في ميزان المدفوعات

يَفترض هذا المثال توافر المعلومات اللازمة لتمييز كافة العناصر المرتبطة بالتكلفة وعزو معاملات ميزان المدفوعات، حسب الاقتضاء. وتضطلع شركة ما من الاقتصاد ألف بمشروع بناء في الاقتصاد باء لفترة ستة أشهر.[١] يبلغ مجموع قيمة المشروع ٣٤,٥٠٠ وحدة من العملة المحلية، وتتحمل مؤسسة البناء التكاليف التالية:

مواد مشتراة من المقيمين في الاقتصاد ألف	١٨,٠٠٠
مواد مشتراة من المقيمين في الاقتصاد باء[٢]	١,٠٠٠
اقتناء المواد من المقيمين في الاقتصاد جيم[٣]	٢,٠٠٠
الخدمات المشتراة في الاقتصاد باء (بما في ذلك إيجار المعدات)[٢]	٣,٠٠٠
الأجور والرواتب المدفوعة للمقيمين في الاقتصاد ألف[٤]	٤,٥٠٠
الأجور والرواتب المدفوعة للمقيمين في الاقتصاد باء	١,٠٠٠
مجموع تكلفة المدخلات	٢٩,٥٠٠
إجمالي فائض التشغيل المستحق (الربح)	٥,٠٠٠
مجموع القيمة الإجمالية لأعمال البناء	٣٤,٥٠٠

وتُحسَب القيمة الإجمالية لأعمال البناء بأنها مجموع المدخلات في عملية الإنتاج (السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات، والعمالة) وإجمالي فائض التشغيل الذي يؤول إلى الشركة المنتِجة. وبالتالي، تبلغ قيمة أعمال البناء ٣٤٥٠٠ وحدة. وينبغي قيد المعاملات التالية في ميزان المدفوعات للاقتصادين ألف وباء:

	الاقتصاد ألف (خدمات البناء بالخارج)		الاقتصاد باء (خدمات البناء في الاقتصاد المُضيف)	
الحساب الجاري	**دائن**	**مدين**	**دائن**	**مدين**
السلع		٢,٠٠٠[٥]		
الخدمات				
خدمات البناء	٣٤,٥٠٠	٤,٠٠٠[٦]	٤,٠٠٠[٦]	٣٤,٥٠٠
الدخل الأولي				
تعويضات العاملين		١,٠٠٠	١,٠٠٠	
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الاستثمارات الأخرى				
العملة والودائع	٢٧,٥٠٠		٥,٠٠٠	
الأصول الاحتياطية[٧]				
العملة والودائع			–٣٤,٥٠٠	

[١] يغطي هذا المثال أيضا حالة أعمال البناء (باستثناء الإصلاحات التي تُجرى لأماكن العمل القائمة) لسفارة ما تضطلع بها وحدة مقيمة في الاقتصاد التي تقع فيه السفارة الأجنبية (راجع الفقرة ١٠–١٧٧ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدول، الطبعة السادسة).
[٢] هذه معاملة بين مقيم وغير مقيم، لأن المؤسسة من الاقتصاد ألف غير مقيمة في الاقتصاد باء.
[٣] لا تُسجَّل هذه الواردات ضمن تجارة البضائع للاقتصاد باء لأنه يتم استيرادها من جانب وحدة غير مقيمة. غير أنها تُقيَّد ضمن الواردات من جانب الاقتصاد ألف.
[٤] يتم دفع الأجور والرواتب مباشرة في حساباتهم في الاقتصاد ألف.
[٥] تشمل اقتناء السلع من الاقتصاد جيم.
[٦] تشمل المواد المشتراة في الاقتصاد باء (١٠٠٠) والخدمات المشتراة في الاقتصاد باء (٣٠٠٠).
[٧] يُفترَض أن العمل يتم الاضطلاع به لصالح حكومة الاقتصاد باء وتسدد فيمته من الأصول الاحتياطية.

الثامن بمزيد من التفاصيل معاملة وقياس نشاط البناء في ميزان المدفوعات فيما يتعلق بعلاقة الاستثمار المباشر.

الخدمات المالية

١٢–١٠٢ كما هو مبين في الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، تشير الخدمات المالية الذي يشملها هذا البند إلى خدمات الوساطة المالية، والخدمات المساعدة، والخدمات المالية الأخرى بخلاف تلك المرتبطة بالتأمين وصناديق معاشات التقاعد. وهذه الخدمات تقدمها حصرا تقريبا البنوك والشركات المالية الأخرى، بسبب الرقابة التي عادة ما تكون صارمة المرتبطة بتقديمها. وعلى النقيض، نادرا ما تنتج المؤسسات المالية خدمات أخرى، وهي حقيقة مهمة في جمع البيانات.

١٢–١٠٣ ويمكن فرض رسوم صريحة أو ضمنية مقابل الخدمات المالية، وبعض المعاملات في الأصول المالية قد تنطوي على رسوم صريحة وضمنية على حد السواء (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل ١٠، من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وفي حالة الوسطاء الماليين، فإن الأموال اللازمة للمشاركة في هذه الأنشطة لا يتم الحصول عليها بتلقي الودائع فحسب ولكن أيضا بإصدار الأذون أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى. وتُستَخدم هذه الأرصدة، إلى جانب الأرصدة الذاتية، لاقتناء الأصول المالية بصفة رئيسية ليس فقط من خلال تقديم السُلف أو القروض للآخرين ولكن أيضا بشراء الأذون أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى. وكما هو مذكور في الجدول ١٢–٤، ينبغي الحرص على ضمان إبلاغ الرسوم المتقاضاة مقابل الخدمة المالية بصورة منفصلة عن المعاملات المالية الأساسية، وبصفة خاصة في حالة استخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

١٢–١٠٤ وفي حالة العديد من الخدمات المالية يتم تقاضي رسوم صريحة، ومن ثم لا يتطلب التقدير أي حسابات خاصة. ويجوز اشتقاقها إما من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو من الكشوف المصرفية. وقد تجمع المسوح المعنية بالمطالبات المالية التي تمثل التزامات على غير المقيمين بيانات عن الرسوم الصريحة المفروضة على المعاملات المالية في هذه الأدوات (راجع الملحق ٨، الاستمارة النموذجية رقم ١٤).

١٢–١٠٥ ويلزم قياس الرسوم الضمنية للخدمات المالية بصورة غير مباشرة. فالتغاضي عن الرسوم الضمنية للخدمات المالية قد يؤدي إلى تقدير قيمة تلك الخدمات بأقل من قيمتها وأيضا إلى تشويه التدفقات المالية المرتبطة بها (دخل الاستثمار أو قيود الحساب المالي في ميزان المدفوعات). وأكثر الرسوم الضمنية شيوعا تنشأ عن: (١) تقدير هوامش الربح من معاملات الشراء والبيع؛ (٢) والمصروفات المرتبطة بإدارة الأصول التي يتم خصمها من دخل الملكية مستحق القبض، في حالة الكيانات الحائزة للأصول؛ (٣) الهوامش بين سعر الفائدة وسعر الفائدة المرجعي على القروض والودائع (وهو ما يُطلق عليه رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة). ويرد وصف لهذه الخدمات في القسم المخصص لذلك في الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ويصف العنوان الفرعي التالي معالجة الخدمات المالية المرتبطة بالمعاملات في الأدوات المالية ذات الفروق بين أسعار شرائها وبيعها. ويتناول الملحق ٣ بالوصف معالجة خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.

هوامش الربح من معاملات البيع والشراء—خدمات النقد الأجنبي

١٢–١٠٦ غالبا ما يرتبط هذا النوع من الخدمات بأنشطة الوسطاء في أدوات مالية مثل النقد الأجنبي، والأسهم، والسندات، والمشتقات المالية، والأدوات المالية الأخرى. وغالبا ما تدخل الرسوم التي يتقاضاها الوسطاء ضمن أسعار المعاملات المالية المعنية دون تمييزها عن قيمة المعاملات—أي المبالغ الفعلية المدفوعة أو المتحصلة. ويُحسَب رسم الخدمة الذي يجب فصله عن القيمة الفعلية المدفوعة نظير المعاملات المالية على أنه الفرق (الهامش) بين السعر المرجعي وسعر الشراء الذي يحدده الوسيط وقت الشراء، والفرق بين السعر المرجعي وسعر البيع الذي يحدده الوسيط وقت البيع. وعادة ما يكون السعر المرجعي هو سعر وسط (أي متوسط—راجع لاحقا) بين أسعار الشراء أو البيع.

١٢–١٠٧ وغالبا ما تتداول سندات الدين كالأذون والسندات في أسواق منظمة (راجع الفصل ١٠). ويُفرض رسم خدمة لدى قيام السماسرة/المؤسسات المالية باقتناء وبيع الأوراق المالية. ويمثل رسم الخدمة في كل حالة هامش الربح المُضاف إلى القيمة السوقية المقدرة للورقة المالية التي ينظر إليها من ناحية سعر الشراء (أو السعر الذي يطلبه البائع) أو من ناحية السعر المعروض على البائع (السعر الذي يعرضه المشتري). وقد تتغير أسعار الأوراق المالية بصورة سريعة، ولأجل تلافي إدراج مكاسب وخسائر الاقتناء ضمن تقدير هوامش ربح الخدمات، من المهم حساب هوامش ربح المبيعات والمشتريات على أساس الأسعار الوسطى. والسعر الوسط لورقة مالية هو المتوسط في نقطة زمنية معينة بين سعري الشراء والبيع. ومن ثم، فإن هامش الربح من شراء ورقة مالية يمثل نصف الفرق بين سعري الشراء والبيع للورقة المالية في وقت الشراء، وهامش الربح من البيع هو النصف الآخر من الفرق بين سعري الشراء والبيع للورقة المالية.

١٢–١٠٨ وكما هو مبين في الفصل الثالث من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)،

يجب تحويل المعاملات المقوَّمة بالعملات الأجنبية بأسعار النقطة الوسطى السائدة في أوقات المعاملات. وعندما يقوم طرف المعاملة ببيع أو شراء عملة أجنبية إلى أو من تاجر العملة الأجنبية (أو البنك)، سوف يشتري التاجر بسعر الشراء ويبيع بسعر البيع. ويحصل التجار على دخلهم من الفرق بين سعري الشراء والبيع. ويوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) باستخدام سعر النقطة الوسطى لأن الفرق يعكس توفير الخدمات. فإذا ما استُخدمت أسعار الشراء والبيع الفعلية لقياس المعاملات، من الممكن أن يُسجَّل تشويه في أرقام ميزان المدفوعات.

١٢-١٠٩ على سبيل المثال، يبيع تاجر ١٠٠ وحدة من العملة الأجنبية إلى المستوردين (لدفع قيمة الواردات) مقابل ١٠١ وحدة من العملة المحلية، ويشتري ١٠٠ وحدة من العملة الأجنبية من المصدرين نظير ٩٩ وحدة من العملة المحلية، ويحقق بالتالي ربحا قدره وحدتين من العملة المحلية. إذا قام المستوردون والمصدرون بتحويل معاملاتهم التجارية الدولية باستخدام أسعار البيع والشراء ذات الصلة، فسوف يتم قيد المعاملات التالية في ميزان المدفوعات:

	دائن	مدين
السلع	٩٩	١٠١
صافي السهو والخطأ	٢	

١٢-١١٠ في المثال السابق، من المفترض أن التاجر قام بتحويل المعاملات بسعر النقطة الوسطى؛ فإذا استخدم التاجر أيضا سعر البيع والشراء، سوف يتم قيد البند الموازن كمعاملة في الأصول المالية الخارجية. وبالتالي، سوف يتم قيد عجز صريح في السلع رغم حقيقة أن الاقتصاد دفع، بالعملة الأجنبية، بالضبط نفس المبالغ لكل من الواردات والصادرات.

١٢-١١١ وسوف يتم تلافي المشكلة إذا ما قام المصّدر والمستورد بتحويل المعاملات باستخدام سعر النقطة الوسطى.

	دائن	مدين
السلع	١٠٠	١٠٠
صافي السهو والخطأ		

١٢-١١٢ وإذا كان تجار العملة الأجنبية ونظرائهم مقيمين في اقتصادات مختلفة، يجب أن تُسجَّل معاملات في الخدمات في ميزان مدفوعات الاقتصادات المقابلة في المعاملة بما يساوي الفروق بين أسعار الشراء والبيع الفعلية وسعر النقطة الوسطى. على سبيل المثال، إذا قام تاجر عملة أجنبية في الاقتصاد ألف ببيع ١٠٠ وحدة من العملة الأجنبية إلى مقيم في الاقتصاد باء نظير ١٠٢ وحدة من العملة المحلية (صادرات خدمات مالية قدرها وحدتين للاقتصاد باء)، وقام تاجر في الاقتصاد ألف بشراء ١٠٠ وحدة من العملة الأجنبية من المقيمين في الاقتصاد جيم نظير ٩٧ وحدة من العملة المحلية (صادرات خدمات مالية قدرها ٣ وحدات للاقتصاد جيم)، يجب قيد المعاملات التالية في ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف:

	دائن	مدين
خدمات مالية		
مقدمة للاقتصاد باء	٢	
مقدمة للاقتصاد جيم	٣	
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
للاقتصاد باء*		-١٠٢
للاقتصاد جيم**		٩٧

* يُفترض أن الاقتصاد باء يشتري العملة الأجنبية بعملة محلية محتفظ بها في حسابات لدى بنوك في الاقتصاد ألف.

** يُفترض أن الاقتصاد جيم يُودِع العملة المحلية المستلمة في حسابات لدى بنوك في الاقتصاد ألف.

١٢-١١٣ وقد يحقق التجار أيضا أرباحا لاتخاذهم مواقف مضاربة. على سبيل المثال، قد يشترون ويحتفظون بالعملات لأنَهم يتوقعون ازدياد القيمة. غير أن أرباح المضاربة هذه ذات طبيعة رأسمالية ويجب ألا تُقيَّد ضمن الدخل.

١٢-١١٤ وقد يكون من الصعوبة بمكان جمع المعلومات بشكل مباشر عن معاملات ميزان المدفوعات التي يمكن عزوها إلى تبادل العملات الأجنبية. فمن المستبعد أن يعرف المستهلكون للخدمات المقيمون قيم تلك الخدمات المشتراة بصورة ضمنية من التجار غير المقيمين، وفي العديد من الحالات لن يستطيع التجار المقيمون توفير معلومات عن الخدمات المقدمة لغير المقيمين. وقد يكون من اللازم استخدام نموذج للبيانات يساعد معدي البيانات على حساب تقديرات لخدمات النقد الأجنبي بضرب متوسط الفرق بين سعر النقطة الوسطى وأسعار البيع/الشراء في حجم معاملات النقد الأجنبي مع غير المقيمين. ويمكن الحصول على معلومات عن الفروق من المناقشات مع التجار. ويمكن الحصول على معلومات عن أحجام المعاملات بالنقد الأجنبي إما من المؤسسة المنوط بها مراقبة وتنظيم سوق النقد الأجنبي أو من الأطراف المشاركة في السوق. وقد يلجأ معدو البيانات أيضا إلى الاطلاع على الإحصاءات التي يجمعها بنك التسويات الدولية من البنوك المركزية في المسح العالمي الذي يجري كل ثلاث سنوات عن النقد الأجنبي ونشاط سوق المشتقات.[٢٨] ورغم انخفاض

[٢٨] الهدف من هذا المسح هو الحصول على معلومات عن حجم وهيكل أسواق النقد الأجنبي والمشتقات. وأجري آخر مسح في عام ٢٠١٠، وكان قد أعلن بنك التسويات الدولية عن اعتزامه تنسيق المسح التاسع في عام ٢٠١٣.

تواتر مسح بنك التسويات الدولية نسبيا، يمكنه أن يوفر معلومات مفيدة كنقطة مرجعية.

١٢–١١٥ عندما يقوم تاجر مقيم بالتعامل مع غير مقيم بخلاف تاجر آخر، يجب تسجيل قيد دائن ضمن الخدمات المالية. وعندما يتعامل تاجر غير مقيم مع مقيم بخلاف تاجر، ينبغي قيد قيد مدين ضمن الخدمات المالية. وعندما تُبرَم معاملة في النقد الأجنبي بين تاجر مقيم وتاجر غير مقيم، فقد تقع المعاملات بسعر النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع، دون أن يكون أي منهما قد باع خدمات للآخر. وفي أحيان أخرى، سوف يعمل أحد التاجرين كصانع أسعار (منتِج) والآخر كمتلق للأسعار (مستهلك). وفي الاقتصادات التي يكون فيها هذه المعاملات كبيرة، ينبغي لمعدي البيانات محاولة فصل المعاملات التي يكون فيها التاجر المقيم صانعا للأسعار (تُسجَّل قيود دائنة ضمن الخدمات) عن تلك المعاملات التي يكون فيها التاجر متلقيا للأسعار (تُسجَّل قيود مدينة ضمن الخدمات).

١٢–١١٦ ومن الناحية العملية، قد يتم إبلاغ العديد من المعاملات في ميزان المدفوعات بأسعار الشراء والبيع؛ ومن ثم تدخل أخطاء على الحسابات. ومثل هذه الأخطاء قد لا يكون لها تأثير مهم على الحساب الجاري إلا إذا كان الاقتصاد أحد الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات النقد الأجنبي لغير المقيمين. غير أنه في الحساب المالي قد يكون لمثل هذه الأخطاء تأثير كبير في الاقتصادات التي يكون فيها حجم التعامل كبيرا. وبالتالي، ينبغي لمعدي البيانات فحص ممارسات الإبلاغ وإدخال تعديلات على الحسابات (أو نشر النتائج) عند حدوث أخطاء جسيمة في التبليغ.

رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية

١٢–١١٧ إن منتجات الملكية الفكرية تشمل أعمال البحوث والتطوير، وبرامج وقواعد بيانات الحاسب الآلي، والأعمال الترفيهية، والأدبية، والفنية الأصلية.[٢٩] وغالبا ما تكون منتجات الملكية الفكرية موضع تجارة دولية كبيرة. وعادة ما ترتبط التدفقات الدولية بنسخ من منتجات الملكية الفكرية، مثل برامج الكومبيوتر المعبأة في أقراص، والتسجيلات الموسيقية والسينمائية (بما في ذلك المنتجات المقدمة عبر الإنترنت؛ راجع التجارة الإلكترونية تحت القسم المعنون «السفر» في هذا الفصل) أو الخدمات التي تقدمها تلك المنتجات، ولكن التجارة في المنتجات الأصلية،[٣٠] مثل البحوث والتطوير، يمكن أن تكون مهمة. ونظرا لأهميتها المتعاظمة، من الضروري التأكد من القياس الدقيق للصادرات والواردات من منتجات الملكية الفكرية.

١٢–١١٨ ويُسجِّل دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) المعاملات في المنتجات الأصلية والنسخ من منتجات الملكية الفكرية والخدمات المرتبطة بها ضمن حساب السلع والخدمات. ويصف الفصل العاشر من الدليل الفئات التي تُسجَّل ضمنها، ويسجل الجدول ١٠–٤ في الدليل منتجات الملكية الفكرية حسب الفئات الرئيسية ويبين معالجتها حسب نوع الترخيص و/أو ما إذا كانت حقوق الملكية يتم نقلها. ويوضح هذا التقسيم ما إذا كانت المدفوعات/الإيرادات المرتبطة بالمنتجات الفكرية تُعامَل إما كرسوم نظير استخدام خدمات الملكية الفكرية أو خدمات أخرى ذات صلة (كخدمات الحاسب الآلي أو الخدمات السمعية–البصرية)، أو معاملات في الحساب الرأسمالي أو معاملات في السلع (برامج الحاسب الآلي المعبأة الجاهزة المقدمة على وسائط مادية والتي تختلف عن البرامج المصممة حسب الطلب).

١٢–١١٩ ومن أهم المصادر المستخدمة لتقدير المدفوعات والرسوم المرتبطة الأخرى نظير استخدام منتجات الملكية الفكرية هي مسوح المؤسسات (محصلة كرسوم الترخيص أو الإتاوات أو الرسوم الأخرى بموجب اتفاقات الترخيص المختلفة). وإن اقتضى الأمر، يمكن تصميم المسح لجمع البيانات بصورة منفصلة عن الأنواع المختلفة من اتفاقات الترخيص مثل اتفاقات الترخيص أحادية الجانب، أو الترخيص المتبادل،[٣١] أو مجمعات براءات الاختراع.[٣٢] وتنطوي كافة الأنواع على اتفاق من جانب مالك براءة الاختراع (المرخِص) بالسماح لطرف آخر

[٢٩] كما هو مبين في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بالفقرة ١٠–٩٨، قد تنتج أيضا عن استكشاف المعادن وتقييم أعمال الإستكشاف، ولكن في معظم الحالات، فإن مثل هذه المنتجات لا تكون موضع معاملات دولية. فمعاملات الاستكشاف هذه تتم في الغالب بحكم طبيعتها بين مقيم وآخر (تأخذ شكل مؤسسة استثمار مباشر صورية يتم تأسيها في الاقتصاد المضيف تشتري من مقيم في الاقتصاد المضيف حقوق استغلال نتائج استكشاف المعادن وتقييمها). غير أنه في بعض الحالات قد لا يكون وضع إقامة الجهة المقدمة لخدمة استكشاف المعادن معلوما (على سبيل المثال، يميل الجيولوجيون إلى السفر حول العالم لفترات زمنية قصيرة نسبيا). وبوجه عام، يمكن أن تنشأ عن الخدمات المرتبطة بالتنقيب عن المعادن واستكشافها معاملات دولية؛ هذه عادة ما يتم قيدها ضمن بند الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى (راجع الفقرة ١٠–١٥٢ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة؛ أو الفقرة ٣–٢٤٥ في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠)

[٣٠] تعتبر المنتجات الأصلية منتجات منفصلة عن النسخ من منتجات الملكية الفكرية.

[٣١] تنطوي اتفاقات الترخيص المتبادل على تبادل حوافظ براءات الاختراع وعادة ما تُستخدم للسماح باستخدام براءات الاختراع بشكل متبادل من جانب أصحاب براءات اختراع متعددة لأجل ضمان حرية التشغيل. ولا يدفع أي طرف من الطرفين إتاوات نقدية إلى الطرف الآخر، والهدف هو إقامة عائق أمام دخول منافسين جدد.

[٣٢] تتألف مجمعات البراءات في العادة من مجموعة من براءات الاختراع اللازمة لتقديم منتج أو خدمة ما.

(المرخَص له) باستخدام أو إعادة إنتاج وبيع اختراع مشمول ببراءة دون تحويل للملكية. وفي سياق خبرة الاقتصادات بجمع البيانات في إطار الإنتاج العالمي، فإن المسح العالمي للمؤسسات متعددة الجنسيات الذي تجريه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يعتبر مصدرا مناسبا للمعاملات الدولية التي يتم تبليغها ضمن رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية إذا كان يوفر بيانات منفصلة عن التدفقات الدولية لمنتجات الملكية الفكرية.

١٢-١٢٠ ويمكن سداد المدفوعات لقاء اقتناء منتجات الملكية الفكرية بموجب الترخيص بالاستخدام أو الاستنساخ و/أو التوزيع كدُفعة (كبيرة) واحدة، أو عدة دُفعات على مدى فترة العقد، أو بمبلغ أولي كبير تليه سلسلة من المدفوعات الصغيرة في السنوات اللاحقة. وينبغي أن يتبع قيد المدفوعات محتوى اتفاقية الترخيص من حيث وقت القيد (الفقرة ١٠-١٣٩، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ومن الناحية العملية، قد يكون بالإمكان قيد المدفوعات فقط عند سدادها. وتُسجَّل هذه المدفوعات في ميزان المدفوعات كرسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية، وذلك فيما عدا منتجات الكومبيوتر أو المنتجات السمعية والبصرية أو ما شابهها من منتجات الملكية الفكرية عندما يكون الترخيص بالاستخدام مشمول ضمن المنتج الذي يتم بيعه (أي يُباع إلى المستهلكين دون أن يصاحبه ترخيص بالاستنساخ/التوزيع). وتُسجَّل الأخيرة ضمن بنود السلع أو الخدمات ذات الصلة (برامج الكومبيوتر المنتَجة على نطاق كبير مع حق الاستخدام الدائم ينبغي أن تُدرج ضمن السلع؛ وبرامج الكومبيوتر التي يتم الحصول عليها بطريقة التنزيل من الانترنت أو الاستخدام عبر الإنترنت ينبغي أن تُدرج ضمن الخدمات (لمزيد من التفاصيل، راجع الجدول ١٠-٤، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٢-١٢١ ويختلف قيد المُعاملات (راجع لاحقا) عندما تدل المؤشرات على أن حقوق الملكية يتم نقلها أيضا. وتزيد القيد تعقيدا وضع بعض منتجات الملكية الفكرية، كبرامج الكومبيوتر، التي يمكن قيدها كسلع أو خدمات. وكذلك قد يكون من الصعب مثلا فصل معاملات الحساب الرأسمالي التي تنطوي على اقتناء أصول تسويقية والتصرف فيها[٣٣] عن معاملات الخدمات التي تنطوي على رسوم نظير استخدام الملكية الفكرية. ومن ثم، يُوصَى بأن تغطي مسوح المؤسسات المعنية بالخدمات كافة التدفقات المرتبطة بالمعاملات في هذه المنتجات بأسلوب شامل. ويمكن إجراء مسوح منفصلة، تبعا لأهميتها للاقتصاد، حسب نوع منتجات الملكية الفكرية (أي مسوح منفصلة لمنتجات الكومبيوتر، والبحوث والتطوير، أو المنتجات السمعية والبصرية، لأن مثل هذه الصناعات تعمل بطرق مختلفة تماما).

١٢-١٢٢ والمعلومات اللازمة لإعداد بيانات التدفقات ذات الصلة يمكن أن تأتي أيضا من مصادر أخرى، بما في ذلك الإحصاءات الجمركية أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية (تبعا لتصميمه). وينبغي لمعدي البيانات مراعاة نطاق تغطية كل مصدر من المصادر وتلافي الازدواجية في الحساب عندما تتداخل المصادر.

١٢-١٢٣ والأنواع الرئيسية لمنتجات الملكية الفكرية المتداولة دوليا تتبع في تقسيمها التصنيف الموسَّع لخدمات ميزان المدفوعات الذي يرد وصفه في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (٢٠١٠). وتُوضَح فيما يلي معاملة كل عنصر من العناصر الفرعية.

١٢-١٢٤ **رسوم ترخيص حقوق الامتياز والعلامات التجارية**، وهذه تشمل بوجه عام جميع المدفوعات والمصاريف مقابل استعمال الأصول التسويقية،[٣٤] وأهمها العلامات التجارية وحقوق الامتياز. وتغطي المصاريف المرتبطة بالعلامات التجارية كل من الرسم الأولي والرسوم السنوية لتسجيل اسم النطاق الإلكتروني لشبكة الإنترنت، حسبما يقتضيه الأمر. كذلك تشمل أيضا رسوم رعاية أحداث مرتبطة إذا كان الرسم نظير حق استخدام الشعار أو العلامة التجارية. على سبيل المثال، فإن راعي الألعاب الأوليمبية سوف يُدرِج مدفوعات رسوم الرعاية إذا كان ذلك يمنحه حق استخدام شعار الألعاب الأوليمبية في الدعاية أو وضع هذه العلامة التجارية على منتجاته. وبصفة عامة، فإن مدفوعات ترخيص حقوق الامتياز والعلامات التجارية تشتمل على جانب من دخل الملكية (كوضع أصل غير مالي غير منتَج تحت تصرف طرف آخر) بجانب الخدمة ذاتها. أما من الناحية العملية، فإن المدفوعات بالكامل سوف تُعامَل كرسم استخدام حق الملكية الفكرية إلا إذا توافرت معلومات إضافية تسمح بالتقسيم.

١٢-١٢٥ وفي حالة نقل حقوق الملكية (أي للشعارات أو أسماء النطاق أو العلامات التجارية القائمة)، يُسجِّل ميزان المدفوعات هذه المعاملات في الحساب الرأسمالي على أنها اقتناء للأصول غير المنتَجة غير المالية أو التصرف فيها.

١٢-١٢٦ **تراخيص استعمال نواتج البحوث والتطوير**، وهذه تشمل الرسوم والمصاريف الخاصة باستعمال الحقوق الحصرية الناشئة عن أعمال البحوث والتطوير. وفي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار

[٣٣] تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الاسم التجاري، وترويسة مطبوعات المؤسسة، والعلامة التجارية، والشعار، واسم النطاق الإلكتروني.

[٣٤] وهي ترتبط بحقوق بيع المنتجات بموجب علامة تجارية معينة أو اسم تجاري أو توقيع معين.

الدولي (الطبعة السادسة)، تُسجَّل معاملات البحوث والتطوير إما على أنها رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية أو كخدمات بحوث وتطوير. وعنصر البحوث والتطوير الذي يمثل جزءا من الأولى يتعلق بتراخيص استنساخ أو استخدام نواتج البحوث والتطوير. وعمليا، قد يكون من الصعب تفرقة كافة مدفوعات تراخيص الاستنساخ عن بيع الحقوق الحصرية (خدمات بحوث وتطوير)، لأن الأولى تمثل في بعض الحالات مبيعات للحقوق الحصرية.

١٢-١٢٧ **التراخيص باستنساخ و/أو توزيع البرمجيات الحاسوبية** تشمل المصروفات الخاصة بالسماح باستنساخ و/أو توزيع البرمجيات الأصلية المنتَجة (عن طريق اتفاقات الترخيص). على سبيل المثال، تدفع جهة مُصَّنِعة ثمن حق تضمين البرامج في أجهزة الكومبيوتر التي تنتجها، وفي هذه الحالة سيمثل المبلغ المدفوع ترخيصا بالاستنساخ و/أو بالتوزيع يمنحه مالك البرامج الأصلية ويُسجَّل في ميزان المدفوعات كرسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية. ولكن الترخيص بالتوزيع لا يشمل بيع نسخة من البرمجية الحاسوبية إلى شخص أو مؤسسة لاستعمالهما الشخصي، وإنما يُسجل بيع البرمجيات الحاسوبية (المصممة حسب الطلب) للاستعمال الفردي أو الشخصي ضمن خدمات الحاسوب. أما البرمجيات الجاهزة المنتَجة على نطاق واسع المباعة على الوسائط المادية مع الحق الدائم في استعمالها فتدخل تحت بند السلع في ميزان المدفوعات.

١٢-١٢٨ **تراخيص استنساخ و/أو توزيع المنتجات السمعية-البصرية والمنتجات ذات الصلة**، والتي تغطي فئتين من المنتجات: (١) المنتجات السمعية-البصرية والخدمات المرتبطة بها، (٢) والمنتجات الأخرى ذات الصلة مثل الأعمال الأصلية للمؤلفين (مثل حقوق الترجمة)، والرسامين، والنحاتين، إلخ، فيما عدا الأعمال المتصلة بالمنتجات ذات الطبيعة السمعية - البصرية. وتشمل الفئة الأولى الرسوم والمصروفات مقابل الاستنساخ و/أو التوزيع المرخص له عن طريق اتفاقات الترخيص، لنسخ أصلية سمعية - بصرية منتَجة أو نسخ معتمدة منها (مثل الأعمال السينمائية والتسجيلات الصوتية، بما في ذلك عروض التمثيل الدرامي، والعروض الموسيقية، والأحداث الرياضية، إلخ). ويدخل في هذا البند أيضا الحقوق المتصلة باستنساخ و/أو توزيع تسجيلات الحفلات الحية للإذاعة والتليفزيون وشبكات الإرسال السلكي والفضائي.

١٢-١٢٩ وفي حالة الأحداث الكبرى، مثل الألعاب الأوليمبية، فإن المدفوعات المسددة لقاء الحصول على حقوق البث المباشر غالبا ما تبدأ عدة سنوات قبل الحدث.

ومع ذلك، فإن القيمة التراكمية للمدفوعات المسبقة التي تسدد للمؤسسة المنوط بها تنظيم الحدث سوف تُقيَّد ضمن رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية خلال الفترة التي يجري فيها الحدث فعلا، وتُسجَّل المدفوعات المنفردة التي تُسدَّد على مدى السنوات التي تسبق الحدث ضمن الائتمان والسُلَف التجارية.

١٢-١٣٠ وتندرج تحت هذا البند أيضا حقوق إعادة البث للأحداث الرياضية. غير أن تراخيص استخدام المنتجات السمعية - البصرية التي تشمل مثلا المعاملات في المنتجات السمعية - البصرية المقدَّمة على وسائط مادية (أقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية، إلخ) والخدمات السمعية - البصرية الأخرى سوف يتم قيدها بصورة منفصلة كمعاملات في السلع (أقراص مدمجة، وأقراص فيديو رقمية مع حق الاستخدام الدائم) أو ضمن الخدمات السمعية - البصرية والخدمات المتصلة بها، التي تُسجِّل معاملات مثل الرسوم المدفوعة للممثلين (إلا إذا كانوا موظفين لدى الشركة التي تدفع المبالغ)، والمبالغ المسددة إلى القنوات التليفزيونية المشفرة، وما إلى ذلك.

١٢-١٣١ ومن الصعوبة بمكان فصل إحصاءات المعاملات الدولية المرتبطة بخدمات الملكية الفكرية عن المعاملات الأخرى المتصلة بها. وعلى وجه الخصوص، فإن الترتيبات المتعلقة بالخدمات داخل المجموعة الواحدة قد تستلزم في بعض الأحيان نقل السلع أو الممتلكات غير الملموسة. وفي بعض الحالات، مثل عقود الخبرة الفنية التي تحتوي على عنصر خدمة، قد يكون من الصعب للغاية تحديد أين يقع بدقة الفاصل بين نقل الملكية وترخيص الملكية الفكرية.

١٢-١٣٢ إن استغلال براءات الاختراع أو منتجات حقوق الملكية الأخرى من خلال الترخيص يُولِّد معاملات مهمة عبر الحدود بين مختلف الوحدات المؤسسية، والكثير من هذه التدفقات يعكس معاملات بين مؤسسات منتسبة كائنة في اقتصادات مختلفة. وهذا يمثل تحديات إحصائية كبيرة لأن المعاملات النقدية في منتجات الملكية الفكرية نادرا ما يُسجلِّها أي من الطرفين، سواء ضمنا أو خلاف ذلك. وينبغي الإشارة أيضا إلى أنه في وجود اتفاقات الترخيص المتبادل، يمكن اشتقاق أرقام صافية فحسب (صفر في الغالب). وحيث يزداد انتشار هذه الظاهرة، يجب أن يحاول معدو البيانات، قدر الإمكان، إدخال قيم للتدفقات الإجمالية باستخدام البيانات المتاحة عن الرسوم التي تدفعها الأطراف الثالثة.

١٢-١٣٣ وتبعا لطريقة نقل الحقوق من أحد الأطراف إلى آخر، إما كليا أو من خلال الترخيص بالاستخدام أو

الاستنساخ، ينشأ عدد من الاحتمالات لقيد المعاملة. وفي أغلب الأحيان، يتم مواجهة الحالات[٣٥] التالية:

- توفير فرص الحصول على منتجات الملكية الفكرية من خلال اتفاقية ترخيص بين مقدم الخدمة والمتلقي مقابل رسم نقدي يمكن ملاحظته؛ ويجب قيد هذه التدفقات في ميزان المدفوعات تحت رسوم استخدام منتجات الملكية الفكرية مع تسجيل قيد مقابل تحت الحساب المالي.
- توفير ترخيص بالاستنساخ دون رسم ظاهر، إما (١) من المؤسسة الأم إلى المؤسسات الأجنبية التابعة لها مع توقع تلقي دخل ملكية في المستقبل أو (٢) من المؤسسة الأجنبية التابعة إلى المؤسسة الأم كعائد على الاستثمار الأجنبي المباشر السابق؛ وفي كلا الحالتين يتعين قيد القيمة المقدرة للرسوم المتوقعة تحت رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية والمعاملة المقابلة تحت حصص ملكية الاستثمار المباشر.

١٢–١٣٤ إن المحاسبة المتعلقة بالتدفقات الدولية الخاصة بمنتجات الملكية الفكرية تنطوي على صعوبات عديدة، بما في ذلك صعوبات في تحديد الملكية الاقتصادية للمنتجات غير الملموسة. وثمة حالة معينة، في سياق المؤسسات متعددة الجنسية، تتمثل في تحويل إنتاج وإدارة ترخيص مثل هذه المنتجات إلى المؤسسات التابعة الكائنة في اقتصادات أخرى لتعظيم إيراداتها. أضف إلى ذلك أن التدفقات بين المؤسسات التابعة قد تكون غير واردة جزئيا أو كليا في التقارير المالية، وقيم مثل هذه السجلات قد لا تعكس بالضرورة القيمة السوقية للشركات المشاركة في التدفقات، مما يفضي بالتالي إلى قيم مقدرة بأقل من قيمتها.

١٢–١٣٥ وفي حالة التدفقات بين المؤسسات غير التابعة، قد تتوافر سجلات في حالات المبيعات أو التأجير، ولكن نظرا لطبيعة هذه المنتجات غير المنظورة، لا يتم تتبعها وقيدها بصفة دائمة في البيانات الجمركية والمصرفية والبيانات الإدارية الشبيهة، وقد لا يتم أيضا تقييمها بالأسعار السوقية. وتتناول المطبوعة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان كتيب عن استخراج مقاييس رأسمالية لمنتجات الملكية الفكرية (*Handbook on Deriving Capital Measures of Intellectual Property Products*) بمزيد من التفاصيل التحديات الإحصائية المرتبطة بحركة منتجات الملكية الفكرية بين المؤسسات التابعة في الاقتصادات المختلفة. ومع ذلك، ثمة حاجة لمزيد من البحوث على المستوى الدولي لتوضيح المعايير القائمة، وتعكف حاليا فرقة العمل المعنية بالإنتاج العالمي على وضع بعض المبادئ التوجيهية في هذا الصدد.

البحوث والتطوير

١٢–١٣٦ تتحدد المعايير المعترف بها دوليا لجمع واستخدام إحصاءات البحوث والتطوير بموجب دليل فراسكاتي: ممارسة موحدة مقترحة من أجل مسوح البحث والتطوير التجريبي، (باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٢). وهذه المعايير يتم تناولها بصورة أكثر توسعا في مطبوعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان كتيب عن استخراج مقاييس رأسمالية لمنتجات الملكية الفكرية، والذي يسير على نهج نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، من خلال القيام للمرة الأولى باعتماد النفقات على البحوث والتطوير التجريبي ضمن تكوين رأس المال. وقد اعتمد ميزان المدفوعات مفهوما أوسع لخدمات البحوث والتطوير يضم البحوث والتطوير بموجب تعريفها في دليل فراسكاتي (نواتج البحوث والتطوير حسب معالجة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨) والخدمات الفنية التي قد تنشأ عنها أيضا براءات اختراع (مثلا، أنشطة الاختبارات وأعمال التطوير الأخرى للمنتجات التي يمكن أن توصل لبراءات اختراع). ويرد مزيد من التفاصيل عن تقسيم هذه الفئة من المنتجات في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠ (الفقرات من ٣–٢٣٧ إلى ٣–٢٣٩) وفقا للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات.

١٢–١٣٧ وعند تقييم البحوث والتطوير يجب مراعاة كافة النفقات التي يتم تكبدها في عملية الإنتاج. ونظرا لإجراء جانب كبير من البحوث للحساب الخاص، فقد جرى العرف على أن أفضل مقياس لتقييمه هو بسعر التكلفة إلا إذا أمكن تحديد القيمة السوقية.

١٢–١٣٨ والمسوح المصممة خصيصا لرصد أنشطة البحوث والتطوير التي قد يجريها كل من الأطراف الفاعلة في السوق وخارجها تمثل أحد أهم مصادر البيانات لتقدير التجارة الدولية في هذه الخدمات. وتحدد المسوح تحويلات الأموال من الخارج وإلى الخارج المرتبطة بأداء البحوث والتطوير ويمكنها من حيث المبدأ أن تحدد الطبيعة الاقتصادية لهذه التحويلات. وتتمثل البيانات المصدرية الأخرى في المسوح الخاصة بصناعات معينة التي تهدف إلى جمع بيانات من مؤسسات الأعمال المتخصصة عن إيراداتها من الصادرات، مثلا. أما المؤسسات التي يختلف

[٣٥] يرد مزيد من التفاصيل في المطبوعة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان كتيب عن استخراج مقاييس رأسمالية لمنتجات الملكية الفكرية (*Handbook on Deriving Capital Measures of Intellectual Property Products*)

نشاطها الرئيسي عن البحوث والتطوير فيمكن مسحها بصورة منفصلة باستخدام استبيانات تغطي الصادرات والواردات من بين المعلومات الأخرى عن أنشطتها في البحوث والتطوير. غير أن مسوح البحوث والتطوير قد تغفل المؤسسات التي تستورد خدمات البحوث والتطوير ولكنها لا تجريها بنفسها، والمؤسسات التي تملك (وربما تصّدر أو تستورد) حقوقا اقتصادية على نواتج البحوث والتطوير التي لم تقم بتطويرها بنفسها (مثل متصيدي براءات الاختراع).

١٢–١٣٩ غير أن مسوح التجارة العامة التي تشمل كافة الخدمات سوف ترصد هذه الأنشطة، شريطة أن يحدد المسح بوضوح الأنشطة والتدفقات الخارجية المرتبطة بها على المستوى المطلوب من التفاصيل.

١٢–١٤٠ وفي العديد من الاقتصادات، فإن جزءا مهما من البحوث والتطوير يتم تغطيته من جانب المنظمات البحثية العامة، بما في ذلك الجامعات، والتي قد يتم تبويبها ضمن القطاع الحكومي أو القطاع غير الهادف للربح. ويمكن تصميم مسوح محددة لجمع بيانات عن التجارة الدولية في البحوث والتطوير. وفي الوقت الراهن، لا تشتمل غالبية مسوح البحوث والتطوير على أسئلة عن المدفوعات (محلية كانت أم دولية) نظير نقل الملكية الاقتصادية لنواتج البحوث والتطوير التي أجريت في الماضي.

١٢–١٤١ وتبعا لتصميم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يمكن لهذا النظام أن يرصد أيضا التدفقات المرتبطة بالبحوث والتطوير. وفي هذا السياق، من المهم التمييز بين المدفوعات لقاء نقل الملكية الاقتصادية لنواتج البحوث والتطوير (خدمات البحوث والتطوير) وبين رسوم استخدام نواتج البحوث والتطوير (التي تُصنَّف ضمن رسوم استخدام خدمات الملكية الفكرية).

١٢–١٤٢ ونظرا لمواطن القصور القائمة في مصادر البيانات المتاحة حاليا للتجارة الدولية في خدمات البحوث والتطوير، قد يلجأ معدو البيانات إلى إجراء دراسات تكميلية أو مقارنات بين المصادر لتحسين التقديرات.

خدمات الأعمال الأخرى: التأجير التشغيلي

١٢–١٤٣ تتضمن الفقرات من ١٠–١٥٣ إلى ١٠–١٥٧ في الفصل ١٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) وصفا للسمات المميزة للتأجير التشغيلي. فالتأجير مصدر مهم للتمويل للعديد من المؤسسات. ومن الأهمية بمكان التفرقة بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، لأن الأول يتعلق بمدفوعات مقدمة نظير خدمات في حين أن الأخير معاملة مالية صرفة. ومن المهم النظر في شروط وأحكام عقود التأجير التشغيلي لأنه قد يكون هناك شبه كبير في بعض الحالات بينها وبين عقود التأجير التمويلي (عقود تأجير تمتد طوال أو معظم فترة عمر الخدمة المتوقع للأصل الأساسي ويتحمل خلالها المستأجر مخاطر ومكاسب الملكية، مثل تكاليف الصيانة). وفي هذه الحالات، ينبغي أن تعكس المعاملات الواقع الاقتصادي وليس القانوني. وعلى الرغم من تشابه نوعي التأجير، إلا أن التأجير التمويلي يعد بيعا لمنتَج ما مقابل قرض، وبالتالي تُستبَعد المعاملات المعنية من بند الخدمات. ويتم تناول معاملة التأجير التمويلي بالنقاش في الفصل العاشر.

١٢–١٤٤ وقد لا يكون استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر للبيانات كافيا لتمييز عقود التأجير التشغيلي عن التأجير التمويلي عند تقدير التدفقات النقدية المرتبطة بعقود التأجير. ففي حالة التأجير التشغيلي، لا يحصل المستأجر على الملكية الاقتصادية للأصول الأساسية. وبالتالي، لا تُظهر الميزانية العمومية للمستأجر أي أصول أو خصوم فيما يخص عقود التأجير؛ فالمستأجر يحصل ببساطة على حق استخدام الأصول الأساسية على نحو ما تعكسه مدفوعات التأجير (خدمة التأجير التشغيلي).

١٢–١٤٥ وثمة حاجة لمزيد من التمييز عن التأجير التشغيلي في الحالات الآتية:

- إيجار المباني للمنظمات الدولية والسفارات وغيرها (تُدرج ضمن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر)
- تأجير خطوط الاتصالات أو سعة هذه الخطوط (تُدرج ضمن بند خدمات الإتصالات)
- تأجير المعدات المتنقلة (السفن، الطائرات، وخلافه) بأطقمها (تُدرَج ضمن بند خدمات النقل)
- تأجير المساكن للإقامة والمركبات لغير المقيمين أثناء إقامتهم في اقتصادات غير الاقتصادات التي يقيمون فيها (تُدرج ضمن بند السفر)
- تُدرَج مدفوعات التراخيص مقابل حق استخدام الأصول غير الملموسة، مثل برامج الكومبيوتر والملكية الفكرية، تحت بنود محددة (ضمن خدمات الكومبيوتر أو رسوم استخدام الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر أو غيرها)
- ريع الأرض وتأجير الموارد الطبيعية الأخرى (يُدرَج ضمن الدخل الأولي)؛ ويتم توزيع المبلغ المدفوع لقاء تأجير المساكن مع الأرض—عندما لا يوجد أساس موضوعي يمكن الاستناد إليه في تقسيم المبلغ المدفوع ما بين ريع الأرض (يُدرَج ضمن الدخل الأولي) وإيجار المساكن (يُدرَج ضمن الإيجار التشغيلي أو ضمن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر إذا كانت مؤجرة لمنظمات

دولية أو سفارات وما إلى ذلك)—لصالح العنصر ذي القيمة الأعلى. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الإيجار في الفصل ١٣، الفقرات من ١٣–٩٨ إلى ١٣–١٠٤.

- عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول قد تنشئ عقودا (أصولا) جديدة عندما يكون من الممكن نقل حقوق الملكية أو تأجيره من الباطن؛ في مثل هذه الحالات، يبيع المستأجر الحق وبالتالي يحقق الفرق السعري (يُدرج في الحساب الرأسمالي— ضمن العقود وعقود التأجير والتراخيص).

١٢–١٤٦ ومن الضروري التحديد الصحيح لنوع عقد التأجير المشمول في شروط عقود مؤسسات الأعمال. وفي حالة استخدام مسح للمؤسسات، ينبغي الحرص على ألا تتداخل مع المعلومات التي تم استخلاصها بالفعل من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

منصات النفط المتنقلة ووحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة

١٢–١٤٧ إن استئجار المنصات (البحرية) المتنقلة للتنقيب عن النفط ووحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة من المرجح أن يكون على أساس طويل الأجل، وهو بالتالي ما يعني ضمنا أحد ترتيبات التأجير التمويلي الذي ينطوي على تغير محتسب للملكية (ونتيجة ذلك أنه ينبغي قيد المنصة أو وحدة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة كتصدير/استيراد للسلع). وفي الواقع، غالبا ما يُعاد تجهيز وحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة لتناسب مواصفات فرادى الحقول. وفي حالات أخرى، غالبا في حالة الأعمال البرية، يتم استئجار المنصات لفترات قصيرة نسبيا ودون أطقمها.

١٢–١٤٨ ويجب معاملة منصات التنقيب المتنقلة ووحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة نفس معاملة سفن الشحن أو الطائرات المستأجرة بدون أطقمها من الجهات الموكلة. وعمليا، يمكن تحديد المنصات البرية بسهولة من سجلات سلطات الموانئ، وينبغي أن تتوافر البيانات ذات الصلة من الشركات المشغلة أو المستأجرين. وقد يتعذر على سلطات الموانئ رصد المَنصات البحرية ووحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة لأنها قد لا تدخل الميناء قط. ومع ذلك، نظرا لأنها عادة ما يتم استئجارها من جانب عدد قليل من شركات الاستكشاف، فإنه يمكن في العادة تحديدها من خلال مصادر أخرى للمعلومات. ويجب تصنيف الخدمات التي تقدمها منصات التنقيب عن النفط المتنقلة المستأجرة بأطقمها ضمن خدمات الأعمال الأخرى.

السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر

١٢–١٤٩ سوف يتم فيما يلي وصف المعالجة في ميزان المدفوعات ومصادر المعلومات الخاصة بالأنواع الثلاثة الرئيسية من المعاملات المدرجة ضمن هذا البند. ونظرا للصعوبات العملية التي تكمن في تمييز بعض الخدمات المرتبطة بوظائف الحكومة المقدمة من وحدات الحكومة وإليها، فإنها تُصنَّف بحكم العُرف تحت هذا البند. ويجب تصنيف مثل هذه الخدمات، متى أمكن ذلك، ضمن الخدمات ذات الصلة (الفقرة ١٠–١٧٩، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

الإنفاق الحكومي في الخارج (قيود مدينة)

١٢–١٥٠ ينبغي أن تتوافر البيانات عن الإنفاق الحكومي في الخارج من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو من المصادر الرسمية (راجع الفصل ٦).[٣٦] وفي حالة افتقار البيانات للحداثة، قد يكون من الضروري استنباط سلسلة بيانات معينة—وفي مثل هذه الحالة ينبغي مراعاة سياسات الإنفاق الحكومي، والقرارات المتصلة بالموازنة، والاتجاهات العامة في البيانات التاريخية.

١٢–١٥١ كذلك يجب قيد النفقات المحلية للدبلوماسيين والموظفين الحكوميين الآخرين العاملين في الخارج كقيود مدينة ضمن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر. ويمكن أن تستند تقديرات هذه النفقات إلى الأجور وخلافه—والتي ينبغي أن تتوافر تفاصيل عنها من السجلات الحكومية—التي تدفع لهؤلاء الأشخاص وإلى افتراض بشأن النسبة من الأجور المنفقة على مثل هذه المصروفات.

نفقات الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية الكائنة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (قيود دائنة)

١٢–١٥٢ يمكن قياس هذه النفقات باستخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسح للسفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية. (راجع الفقرات من ٣–٩٤ إلى ٣–٩٧ في الفصل الثالث للاطلاع على تفاصيل عن مسوح السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية). وفي كل حالة من الحالات، يمكن للبيانات المصدرية أن توفر فقط مجملات عامة أو بيانات جزئية. وعليه، قد ينبغي لمعدي البيانات وضع نموذج بيانات يستخدم البيانات المستقاة من هذه المصادر وغيرها من المصادر.

١٢–١٥٣ على سبيل المثال، من تحليل البيانات التاريخية يمكن لمعدي البيانات ملاحظة علاقة ما بين أعداد موظفي السفارات الأجنبية ونفقات الحكومات الأجنبية. ويمكن استخدام معلومات حديثة عن أعداد الموظفين، وهي معلومات يمكن الحصول عليها من وزارة الشؤون الخارجية التابعة للبلد المعني، لاشتقاق تقديرات جارية للإنفاق من خلال ضرب عدد الموظفين في النسبة المحددة بموجب البيانات التاريخية. وينبغي أن تؤخذ في

[٣٦] يجب إدراج الأجور والرواتب التي تدفعها السفارات وخلافه إلى الموظفين المحليين—أي المقيمين في الاقتصاد المُضيف—ضمن تعويضات العاملين في ميزان المدفوعات.

الحسبان عوامل مثل التضخم. وبدلا من ذلك، يمكن لمسح بالعينة للسفارات المتعاونة أن يوفر معلومات عن العلاقة بين أعداد ونفقات الموظفين، وتلك النسبة يمكن ضربها في مجموع أعداد الموظفين لاشتقاق تقدير كلي.

١٢–١٥٤ وكما هو الشأن مع الإنفاق الحكومي في الخارج للاقتصاد القائم بإعداد البيانات، فإن الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية للموظفين المحليين وللموظفين الدوليين العاملين على أساس طويل الأجل يجب تبويبها باعتبارها تعويضات عاملين. وفي مصادر معينة، مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، قد يكون من الصعب فصل هذه الأجور والرواتب عن النفقات المرتبطة بها. ومع ذلك، قد يكون بالإمكان تحديد نسبة لتقسيم مجموع الإنفاق إلى العناصر الملائمة، وذلك إما من خلال تحليل عرضي للبيانات المستقاة من مصادر أخرى أو من المناقشات مع سفارات بعينها.

١٢–١٥٥ كذلك يجب إدراج الإنفاق المحلي للدبلوماسيين والموظفين المماثلين العاملين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات ضمن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر.[٣٧] والملاحظات السابقة عن قياس مصروفات موظفي الاقتصاد القائم بإعداد البيانات العاملين بالخارج تنطبق هنا أيضا.

الخدمات المرتبطة بتقديم المساعدة الفنية والمعونة

١٢–١٥٦ كما هو وارد في الفقرة ١٠–١٧٩ والإطار ١٠–٦ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، فإن قيمة السلع والخدمات، بما في ذلك التكاليف الإدارية المتكبدة في الاقتصاد المانح كنتيجة لتقديم المساعدة الفنية والمعونة، يجب أن تُدرَج ضمن بنود الخدمات المحددة المقدمة (على سبيل المثال، خدمات الحاسب الآلي ضمن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي والمعلومات أو ضمن الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية تحت خدمات الأعمال الأخرى). وتُبوَّب المساعدة الفنية التي تقدمها الحكومة أو إحدى المنظمات الدولية ضمن السلع والخدمات الحكومية فقط عندما لا تكون مبوَّبة ضمن بند خدمي محدد وإذا كان موظفو المساعدة الفنية يعملون في الحكومة المانحة أو في هذه المنظمة الدولية. ويعرض الفصل ١٤ بعض الأمثلة على قيد خدمات المساعدة الفنية في ميزان المدفوعات.

١٢–١٥٧ ويمكن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات في الاقتصاد المانح الحصول على معلومات عن تكاليف ونوعية الخدمات المقدمة من المصادر الرسمية مثل سجلات هيئة المعونة. وفي الاقتصاد المتلقي، يمكن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات الحصول على المعلومات من سفارة الاقتصاد المانح أو الوزارة أو الهيئة المحلية المعنية. ويمكن كذلك الحصول على معلومات عن العديد من المعاملات المرتبطة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (مثل التحويلات الجارية للحكومة المتلقاة عن طريق النظام المصرفي) أو من الجمارك (بيانات عن واردات المواد والمعدات). ويتمثل المصدر البديل في استخدام سجلات المساعدة الإنمائية الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[٣٨] والتي توضح هذه التكاليف غير مصنفة حسب الاقتصاد المتلقي. ويمكن حساب نصيب اقتصاد متلق من التكاليف الإدارية المحلية لاقتصاد مانح بأن تُطَّبق على مجموع التكاليف الإدارية نسبة المنح التي يحصل عليها الاقتصاد المتلقي إلى مجموع المنح التي يقدمها الاقتصاد المانح. وينبغي لمعدي البيانات توخي الحرص لتجنب ازدواج المبالغ لدى استخدام أكثر من مصدر واحد.

التجارة الإلكترونية

١٢–١٥٨ لوحظ في الآونة الأخيرة في العديد من الاقتصادات الاستخدام المتزايد لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري وغيرها من وسائل الدفع الشبيهة في تسوية المعاملات عبر الإنترنت أو غيرها من الشبكات التي تقوم على أساس الحاسوب، والمعروفة على نطاق أوسع بالتجارة الإلكترونية. وطريقة الدفع هذه تستخدمها مؤسسات الأعمال والأفراد/الأسر المعيشية على حد السواء، وقد تتضمن المنتجات المشتراة من خلال التجارة الإلكترونية نطاق واسعا من السلع والخدمات (كترتيبات السفر، والكتب الإلكترونية، والألعاب المباشرة على الإنترنت، والتأمين عبر الإنترنت، وخلافه). ومن حيث المبدأ، تُدرَج الرسوم المدفوعة نظير المنتجات المقدمة إلكترونيا ضمن الخدمات، في حين أن السلع المطلوبة عبر وسائل إلكترونية وتورد عبر الحدود تُبوَّب بوجه عام ضمن بند السلع (باستثناء بعض المنتجات مثل منتجات البرمجيات التي يتم الحصول عليها بدون ترخيص دائم بالاستخدام).

١٢–١٥٩ وهناك عدد من التحديات العملية المتعلقة بقياس معاملات التجارة الإلكترونية الدولية، وتحديدا تلك التي تجريها الأسر المعيشية: (١) هذه المعاملات عادة ما تكون صغيرة الحجم بحيث لا يمكن رصدها عبر نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية؛ (٢) مدفوعات التسوية قد

---

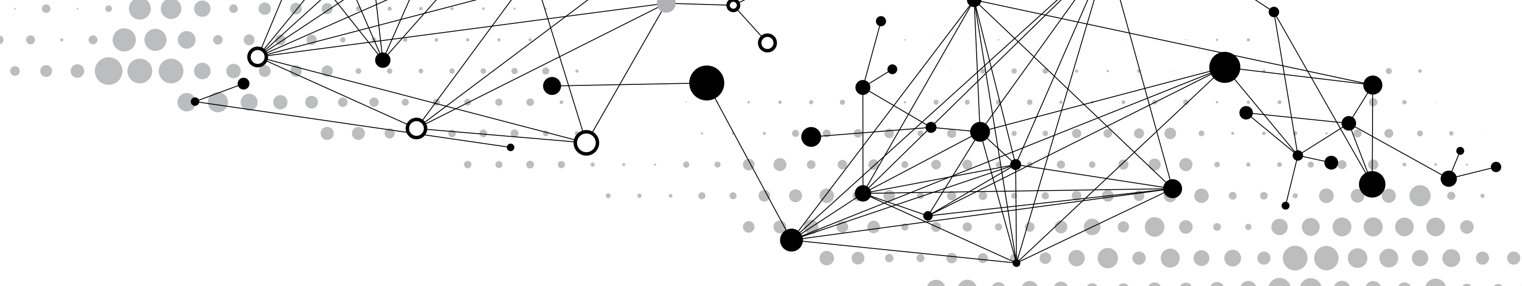
[٣٧] الأشخاص العاملون في مؤسسات دولية لا يمكن اعتبارهم مقيمين في هذه المؤسسات. فكافة موظفي المؤسسات الدولية الذين يقيمون في الاقتصادات المُضيفة لفترة ١٢ شهرا أو أكثر ينبغي اعتبارهم مقيمين في تلك الاقتصادات المُضيفة. أما الأشخاص الذين يقيمون في الاقتصادات المضيفة لأقل من ١٢ شهرا ينبغي اعتبارهم مقيمين في الاقتصادات التي تعيش فيها أسرهم—اقتصاداتهم الأصلية في الغالب.

[٣٨] يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المساعدة الإنمائية الرسمية في الفصل السابع.

تكون على أساس صاف (ربما من خلال غرفة مقاصة) أو قد تُستخدَم نظم دفع غير تقليدية — شبكة لبطاقات الدفع؛ (٣) قد لا ترصد مسوح الأسر المعيشية بصورة مناسبة هذه المعاملات أو قد يتم جمع البيانات بدون التمييز بين المعاملات المحلية والدولية التي تتم عبر الإنترنت؛ (٤) قد يتم شحن السلع عبر خدمات البريد أو خدمات توصيل الرسائل؛ (٥) من الصعب تقدير المدفوعات المرتبطة بالمعاملات التي تتم بواسطة منصات إلكترونية مثل إيباي (eBay) أو أمازون (Amazon).

١٢–١٦٠ وينبغي لمعدي البيانات بذل جهود لتحديد هذه المعاملات ضمن البيانات المصدرية المتاحة وعزو المبالغ إلى قيود السلع أو الخدمات ذات الصلة. وبقدر الإمكان، ينبغي عزو رسوم الشحن المرتبطة بالتجارة الإلكترونية إلى خدمات النقل ذات الصلة، ويجب إدراج الخدمات المالية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية ضمن الخدمات المالية.

١٢–١٦١ وقام بعض الاقتصادات بوضع مسوح خاصة لجمع البيانات بصورة منفصلة من مؤسسات الأعمال بشأن استخدام الأشكال الإلكترونية للمدفوعات في مبيعاتها ومشترياتها. وبقدر تمييز مثل هذه المسوح بين المعاملات الدولية والمحلية يمكن أن تكون مصدرا جيدا لميزان المدفوعات. وحيثما تنتشر هذه الظاهرة بشكل واسع، يمكن تصميم مسوح خاصة لتحديد الوكلاء الرئيسيين القائمين على تيسير هذه المعاملات بما يشمل كل من الدوائر التقليدية ونظم الدفع غير التقليدية. كذلك قد تكون مسوح الأسر المعيشية أحد مصادر المعلومات للتجارة الإلكترونية. وينبغي لمعدي البيانات الإلمام بنطاق تغطية كل مصدر من المصادر وتجنب الازدواجية في الحساب عند تداخل المصادر.



١٣ الدخل الأولي

مقدمة

١٣–١ الدخل الأولي هو العائد الذي يؤول للوحدات المؤسسية المقيمة نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية إلى وحدات مؤسسية غير مقيمة. ويتضمن الدخل الأولي العناصر الآتية:

(١) الدخل المرتبط بعملية الإنتاج

(أ) تعويضات العاملين

(ب) الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج

(٢) دخل الملكية

(أ) دخل الاستثمار:

- توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات
- الأرباح المُعاد استثمارها
- الفائدة

(ب) الريع

١٣–٢ وتتضمن الأقسام التالية مناقشات لمزيد من التقسيمات الخاصة بالدخل الأولي.

تعويضات العاملين

١٣–٣ تعويضات العاملين هي الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص المقيمون في اقتصادات غير تلك التي يعملون فيها على أساس قصير الأجل (لأقل من سنة واحدة)، وكذلك الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص المقيمون في اقتصاداتهم ولكنهم يعملون لدى شركة غير مقيمة تم تأسيسها في اقتصادهم أو لدى مناطق تابعة لولاية حكومات أجنبية كائنة في هذا الاقتصاد. وتتضمن الفئة الأولى دخل عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العاملين لأجل قصير من المقيمين في أحد الاقتصادات ويحصلون على أجورهم من رب عمل مقيم في اقتصاد آخر وتربطهم علاقة عمل بين عامل ورب عمل. وتتضمن الفئة الثانية التعويضات التي تدفعها السفارات الأجنبية، والمنشآت العسكرية الأجنبية، والمؤسسات الدولية للمقيمين في الاقتصادات التي تقع فيها السفارات وغيرها.

١٣–٤ ووجود علاقة عمل بين عامل ورب عمل يشكل عنصرا محوريا في تحديد ما إذا كانت التعويضات التي يتقاضاها العمال المستخدمون لأجل قصير تُعامَل في ميزان المدفوعات كتعويضات عاملين أو كرسوم خدمات. وتحديد علاقة العمل يستلزم معرفة جيدة بنوع النشاط الذي يقوم به العمال المقيمون خارج اقتصادهم (على سبيل المثال، أعمال البناء، التدبير المنزلي، أعمال الزراعة وخلافه) ونوع الاتفاق بين هؤلاء العمال والوحدة المؤسسية التي يعملون لديها. والسمة الأولى التي تشير إلى وجود علاقة عمل بين عامل ورب عمل هي ما إذا كان يحق لرب العمل التحكم فيما سيتم إنجازه أو إدارته وكيفية ذلك. غير أنه قد يكون هناك أيضا نوع ما من التحكم في العمل عندما يتولى أداء العمل أحد أصحاب المهن الحرة. وتتمثل السمات الأخرى التي تدل على وجود علاقة عمل بين عامل ورب عمل في وجود اتفاق (رسمي أو غير رسمي) يعقده رب العمل والعامل طوعيا وعندما تتحدد التعويضات إما على أساس الوقت الذي يقضيه الفرد في العمل أو بناء على أحد المعايير الموضوعية الأخرى. ومن المعايير الأخرى التي يمكن أن تساعد على تحديد ما إذا كانت هناك علاقة عمل: قيام رب العمل بدفع المساهمات الاجتماعية عن العامل وكذلك إذا كان يحق للعامل الحصول على المزايا التي تقدمها المؤسسة عادة إلى العاملين (مثل أنواع معينة من البدلات والعطلات والإجازات المرضية).

١٣–٥ وفي حالة التعاقد مع أحد الأفراد لإنجاز كم معين من الأعمال أو نتيجة معينة، فإن ذلك الأمر يشير إلى أن الفرد من أصحاب المهن الحرة ويبيع خدمات. ويعتبر الفرد من أصحاب المهن الحرة إذا كان يدير أو يمتلك شركته غير المساهمة وبالتالي يبيع مخرجات هذه الشركة؛ وإذا كان مسؤولا عن اتخاذ القرارات الخاصة بحجم العمليات والأمور المالية، ويمتلك أو يستأجر الآلات المستخدمة في العمل؛ وإذا كان يدفع بنفسه المساهمات الاجتماعية؛ وإذا كان يدفع الضرائب على الخدمات التي يقدمها؛ وما إلى ذلك.

١٣–٦ ويمكن لأنواع معينة من الخدمات، كأعمال البناء، والخدمات الزراعية، وتطوير البرمجيات، أن تثير تساؤلات بشأن الفرق بين معاملات التعويضات ومبيعات الخدمات. على سبيل المثال، في حالة تعاقد رب عمل غير مقيم مع عامل للاضطلاع بأعمال البناء طويلة الأجل ويتقاضى العامل أجرا منتظما مقيسا بالوقت الذي يقضيه في العمل، ينبغي معاملة الأجر على أنه تعويضات عاملين. غير أنه في حالات عديدة يتعاقد رب العمل مع فرد غير مقيم لإنجاز كم معين من أعمال البناء ذات النتيجة المحددة. وقد يقوم الفرد المتعاقد معه بدوره بأداء العمل عن طريق التعاقد من الباطن مع عاملين غير مقيمين آخرين. يدفع الفرد الأول المتعاقد معه مبلغا مقطوعا إلى الفرد الثاني المتعاقد معه نظير حجم العمل المتفق عليه، ويدفع الفرد الثاني إلى العاملين غير المقيمين المتعاقد معهم من الباطن أجرا نظير العمل المقدم. وإذا كانت الأطراف المتعاقدة مقيمة في نفس الاقتصاد، فإن المعاملات بينها تكون خارج نطاق ميزان المدفوعات. وإذا اعتُبر أن الشخص المتعاقد معه يبيع خدمات البناء إلى غير مقيمين، يجب تسجيل الأجر الذي يتم تقاضيه في ميزان المدفوعات ضمن خدمات البناء.

١٣–٧ وفي حالة وجود علاقة عمل، قد يكون من المهم أيضا تحديد الوحدة المؤسسية التي تمثل رب العمل، وما إذا كانت هذه الوحدة مقيمة أم غير مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وقد يشكل هذا تحديا عندما تكون وكالة توظيف العمال مشاركة في المعاملة.

١٣–٨ وتتضمن تعويضات العاملين التعويضات المدفوعة عينا بالإضافة إلى تلك المسددة نقدا. ويجب قيد المعاملات المدرجة ضمن هذا البند على أساس إجمالي—بمعنى قبل أي استقطاعات مقابل المصروفات (مثل ضرائب الدخل، واقتناء العامل للسلع والخدمات في الاقتصاد المُضيف). وهذه المصروفات يجب قيدها ضمن بنود ميزان المدفوعات الملائمة. وقد يساعد المثال ١٣–١ على توضيح معاملة تعويضات العاملين.

مثال ١٣–١: تسجيل تعويضات العاملين في ميزان المدفوعات

يعمل مقيم في الاقتصاد ألف لمدة ثلاثة أشهر في الاقتصاد باء ويتقاضى ٥٠٠ دولار أمريكي نقدا قبل الضرائب. علاوة على ذلك، يوفر رب العمل الإقامة التي تبلغ قيمتها المقدرة ١٠٠ دولار أمريكي. ويدفع العامل ضريبة على الدخل قدرها ٧٠ دولار أمريكي إلى حكومة الاقتصاد باء. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم العامل بمبلغ قدره ٥٠ دولار أمريكي في نظام للضمان الاجتماعي في الاقتصاد باء وينفق ١٣٠ دولار أمريكي على الملبس والغذاء خلال إقامته في الاقتصاد باء. سوف تظهر القيود التالية في ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف:

الحساب الجاري	**دائن**	**مدين**
الخدمات		
السفر		
الأعمال		٢٣٠ [١]
السلع والخدمات التي يشتريها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير		٢٣٠
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين	٦٠٠ [٢]	
الدخل الثانوي		
التحويلات الجارية الأخرى		١٢٠
الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما		٧٠
المساهمات الاجتماعية		٥٠
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
استثمارات أخرى		
العملة والودائع	+٢٥٠ [٣]	

[١] يتضمن ١٣٠ للملبس والغذاء و١٠٠ للإقامة.

[٢] ٥٠٠ مدفوعة نقدا مضافا إليها ١٠٠ للإقامة مدفوعة نقدا.

[٣] ٥٠٠ مدفوعة نقدا مطروحا منها ٧٠ كضريبة على الدخل مطروحا منها ٥٠ كمساهمة في نظام الضمان الاجتماعي مطروحا منها ١٣٠ منفقة على الملبس والغذاء.

١٣–٩ وتتألف القيود الدائنة بالنسبة لتعويضات العاملين من عنصرين متميزين: (١) التعويض الذي يحصل عليه المقيمون العاملون لدى وحدات مؤسسية بالخارج، (٢) والتعويض الذي يتقاضاه الموظفون المحليون العاملون لدى السفارات الأجنبية والمؤسسات المماثلة—بما في ذلك المنظمات الدولية—وذلك الذي يحصل عليه الموظفون المحليون العاملون لدى الوحدات المؤسسية غير المقيمة العاملة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وبالمثل، تشتمل قيود تعويضات العاملين المدينة على عنصرين متميزين: (١) التعويض الذي يحصل عليه غير المقيمين الذين يعملون لدى وحدات مؤسسية مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، (٢) والتعويض الذي يتقاضاه الموظفون المحليون العاملون لدى السفارات الأجنبية والمؤسسات المماثلة التابعة

للاقتصاد القائم بإعداد البيانات والكائنة بالخارج، وذلك الذي يحصل عليه الموظفون المحليون العاملون لدى الوحدات المؤسسية المقيمة التي لديها نشاط بالخارج. وينبغي لمعدي بيانات ميزان المدفوعات الإلمام بكل عنصر من هذه العناصر لأن منهجية جمع البيانات المناسبة لقياس أحد العناصر قد لا تكون ملائمة لقياس عنصر آخر.

١٣–١٠ وتُدرَج تعويضات العاملين بعد خصم الضرائب، والمساهمات الاجتماعية، والمصاريف الأخرى التي ينفقها العمال المستخدمون على أساس قصير الأجل في الاقتصادات المضيفة، جنبا إلى جنب مع التحويلات الشخصية والتحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية، ضمن قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين (الفقرة ١٢–٢٧، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

مصادر البيانات

١٣–١١ غالبا ما تُقاس تعويضات العاملين باستخدام مصدر أو أكثر من المصادر التالية: نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ومسوح المؤسسات عن أرباب العمل، ومسوح المسافرين، والمصادر الرسمية، ومسوح السفارات، وبيانات الاقتصادات الشريكة. ويُعرَض المزيد عن مصادر البيانات التي يمكن استخدامها لجمع و/أو تقدير تعويضات العاملين في المرجع بيانات المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي البيانات ومستخدميها (IMF, 2009).

نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

١٣–١٢ قد يوفر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تغطية مُرضية لتعويضات العاملين التي يرسلها المقيمون العاملون بالخارج أو لتعويضات غير المقيمين العاملين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ومع ذلك، ينبغي لمعدي البيانات إدراك أن المبالغ التي يتم إبلاغها في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لتعويضات العاملين تكون على أساس صاف لا يشتمل على المصاريف في الاقتصاد المضيف. وينبغي لمعدي البيانات محاولة تقدير المبالغ الإجمالية. كذلك، فإن البيانات التي يتم جمعها من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عن تعويضات العاملين قد تتضمن أخطاء في التصنيف، لأن جهات إبلاغ البيانات في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية لا يمكنهم بدقة تحديد ما إذا كانت هناك علاقة عمل، وما إذا كان العاملون يعملون في الاقتصاد المضيف لأكثر من سنة أو لأقل من سنة.

١٣–١٣ وقد يستخدم معدو البيانات مصدرا بديلا، كمسح للمسافرين، لإجراء التقدير.[١] وعلى سبيل المثال، لأغراض تقدير القيمة الإجمالية لتعويضات العاملين، قد يضع معدو البيانات نسبا لتعويضات العمل ترتبط بكل من ضريبة الدخل مستحقة الدفع لحكومة الاقتصاد المضيف، والمساهمات في النظم الاجتماعية ونظم معاشات التقاعد، والسلع والخدمات المشتراة في الاقتصاد المضيف، والقيمة الصافية التي يحتفظ بها العامل. ويمكن عندئذ رفع المبالغ الصافية المبلَّغة في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية باستخدام النسب ذات الصلة، ويمكن أيضا حساب قيود موازنة مناسبة للتحويلات والسفر. على سبيل المثال، قد يحدد معدو بيانات ميزان المدفوعات في حالة المقيمين العاملين بالخارج أن ١٠٪ من التعويضات تُسدد كضرائب ومساهمات اجتماعية، و١٥٪ تُنفق على السلع والخدمات، والنسبة الباقية البالغة ٧٥٪ تحوَّل إلى الاقتصاد القائم بإعداد البيانات وتُسجَّل في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وتكون القيود الدائنة لمجموع تعويضات العاملين مساوية للرقم الوارد في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مضروبا في ١,٣٣ (مقدر على أساس إجمالي من ٧٥٪). وسوف تساوي القيود المدينة ضمن التحويلات والسفر ١٠٪ و١٥٪، على الترتيب، من تقديرات إجمالي تعويضات العاملين.[٢]

١٣–١٤ ولأغراض تعديل بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مقابل أخطاء التصنيف سالفة الذكر، قد يلجأ معدو البيانات إلى استخدام متغيرات يتم جمعها عن طريق مسوح المسافرين، أو مسح الهجرة أو مسح متخصص بشأن تحويلات المغتربين. وهذه المتغيرات تتمثل في وجود علاقة عمل بين عامل ورب عمل عبر الحدود ومدة الإقامة في الاقتصاد المضيف، مصنفة بحسب نمط العمال الذين يشملهم المسح.[٣]

١٣–١٥ ولن تدخل التعويضات العينية في قياس تعويضات العاملين باستخدام نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويمكن تحديد مثل هذه التعويضات باستخدام مسوح المسافرين أو مسوح الأسر المعيشية أو مسوح المؤسسات (للقيود المدينة فقط). غير أنه ينبغي لمعدي البيانات الإلمام بقيود كل نوع من المسوح فيما يتعلق بالبيانات عن تحويلات المغتربين، بما في ذلك تعويضات العاملين. ولتحسين تغطية معلومات التحويلات التي يتم جمعها عن طريق المسوح، ينبغي أن يبذل معدو البيانات جهودا لإدراج أسئلة إضافية في المسوح من شأنها توفير معلومات مفيدة لتقدير تحويلات المغتربين بحسب العناصر. على سبيل المثال، يمكن أن تُضاف أسئلة إلى مسح للمسافرين أو مسح للهجرة عن وجود علاقة عمل، وعن نوع تحويلات المغتربين المتلقاة (نقدية أم عينية) أو عن القنوات المستخدمة في التحويلات (البنوك أو شركات تحويل الأموال أو قنوات غير رسمية مثل جلب الأموال نقدا في حوزة العامل عند تنقله ونظام «الحوالة» وخلافه). وسوف يضفي ذلك تحسنا ملموسا على تقديرات تعويضات العاملين وعناصر ميزان المدفوعات المرتبطة بتحويلات المغتربين.

---

[١] يناقش الفصل الثالث مسح المسافرين بمزيد من التفاصيل.

[٢] للحصول على أفضل النتائج، ينبغي حساب نسب منفصلة لغير المقيمين العاملين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، وللمقيمين العاملين في الخارج.

[٣] لمزيد من المعلومات عن أنواع المسوح المستعملة في تقدير بيانات تحويلات المغتربين، راجع الفصل الرابع من المرجع بيانات المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي البيانات ومستخدميها (IMF, 2009).

١٣–١٦ وينبغي أن يتأكد معدو البيانات من عدم إدراج تعويضات العمل التي تُدفع للعمالة المحلية من السفارات الأجنبية والمؤسسات المماثلة ومن الشركات غير المقيمة في الاقتصادات التي تقع فيها (على سبيل المثال، شركات البناء المشاركة في المشروعات قصيرة الأجل) ضمن معاملات ميزان المدفوعات الأخرى. على سبيل المثال، قد يُسجِّل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية المبالغ المحوَّلة لتغطية مصروفات السفارات الأجنبية التابعة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ومن المهم أن تُسجَّل المبالغ المستعملة في دفع رواتب العاملين المحليين بصورة منفصلة عن المصروفات الأخرى. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن استخدام مصادر تكميلية (مثل المصادر الرسمية في حالة السفارات الكائنة بالخارج؛ ومسوح السفارات في حالة السفارات الأجنبية في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات؛ أو مسوح المؤسسات في حالة المؤسسات العاملة في اقتصادات لا تقيم فيها) لتوفير معلومات ميزان المدفوعات اللازمة.

مسوح أرباب العمل

١٣–١٧ يمكن أن تكون مسوح أرباب العمل مصادر مفيدة للمعلومات عن التعويضات مستحقة الدفع من المؤسسات المقيمة إلى العاملين غير المقيمين، وعن التعويضات مستحقة الدفع للعاملين المحليين من المؤسسات غير المقيمة الكائنة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.[٤] وتتمثل المزايا الرئيسية لاستخدام مسوح أرباب العمل في أن المبالغ عادة ما تكون مسجلة على أساس إجمالي، ويكون من السهل في الغالب إبلاغ بيانات التعويضات المسددة عينا. أما عيوب استخدام مسوح أرباب العمل فتتمثل في حجم الجهد المطلوب لإنجاز هذا العمل بصورة متكررة؛ ونقص المعلومات عن القيود الدائنة لتعويضات العاملين التي يحصل عليها المقيمون العاملون في الخارج وعن التعويضات المدفوعة للعاملين المحليين لدى السفارات وما إلى ذلك؛ والصعوبات في تحديد غير المقيمين العاملين على أساس قصير الأجل في الاقتصاد المقيمين فيه بصورة مؤقتة من النظام المحاسبي للمؤسسة؛ وتكلفة إجراء عملية جمع بيانات مستقلة لقياس ما يعد بالنسبة لبعض الاقتصادات بندا ضئيلا نسبيا في ميزان المدفوعات. وبالطبع، يمكن تقليل تكاليف جمع البيانات بشكل كبير إذا ما تم جمع المعلومات كجزء من منهج عام يستخدم مسوح المؤسسات لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات.

مسوح المسافرين

١٣–١٨ إلى جانب استخدام مسوح المسافرين[٥] لجمع المعلومات عن نفقات السفر، يمكن استخدام هذه المسوح لجمع المعلومات عن التعويضات التي يحصل عليها المسافرون. والميزة الرئيسية في استخدام هذا المصدر هو أنه يجمع البيانات مباشرةً من العمالة في الوقت المناسب، وبالتالي يتلافى الأخطاء الناتجة عن استرجاع الذاكرة. ومن مساوئ استخدام مسح المسافرين أنه ستكون هناك حاجة لمصادر بيانات تكميلية لرصد معلومات عن التعويضات مستحقة الدفع للموظفين المحليين لدى السفارات الأجنبية وما إلى ذلك، وعن التعويضات مستحقة الدفع للموظفين المحليين العاملين لدى مؤسسات عاملة في اقتصادات غير تلك التي تقيم فيها.

المصادر الرسمية

١٣–١٩ قد تكون المصادر الرسمية قادرة على توفير معلومات مفيدة عن التعويضات مستحقة الدفع للموظفين المحليين العاملين لدى السفارات التابعة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات وغيرها الكائنة في الخارج. كذلك هناك بعض الاقتصادات تعهد لهيئات رسمية بالمسؤولية عن غير المقيمين العاملين في الاقتصاد أو عن المقيمين العاملين بالخارج. ويمكن أن تكون لدى هذه الهيئات معلومات تفيد في إعداد بيانات بند تعويضات العاملين في ميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البيانات الإدارية عن عدد تأشيرات العمل الصادرة عن حكومة الاقتصاد القائم بإعداد البيانات لتقدير عدد العاملين المتنقلين يوميا عبر الحدود، والعمال الموسميين، والعمال الآخرين المستَخدمين لأجل قصير.

١٣–٢٠ كذلك، قد تقوم السلطات الحدودية في بعض الاقتصادات بإجراء دراسات عن التأثير الاقتصادي لعابري الحدود وتجمع لهذا الغرض معلومات عن عدد العاملين المتنقلين يوميا. ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة لتقدير تعويضات العاملين لعمال الحدود. وإحدى المساوئ الرئيسية لاستخدام البيانات من السلطات الحدودية هي أن هذا المسح لا يُجرى على أساس منتظم.

مسوح السفارات وما إلى ذلك

١٣–٢١ يمكن لمسوح السفارات الأجنبية والمؤسسات المماثلة، بما في ذلك المنظمات الدولية، الكائنة في الاقتصاد المحلي أن تكون مصدرا جيدا للمعلومات عن التعويضات مستحقة الدفع للموظفين المقيمين العاملين

---

[٤] يتناول الفصل الثالث مناقشة هذه المسوح في القسم المعنون «جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات».

[٥] للاطلاع على معلومات عن هذا المسح، راجع الفصل الثالث، القسم المعنون «جمع البيانات من الأشخاص والأسر المعيشية».

لدى هذه المؤسسات.[٦] وحتى لو استجابت مجموعة جزئية فقط من السفارات لهذه المسوح، قد يكون هناك معلومات معقولة عن راتب الفرد وخلافه، والذي يمكن عندئذ ضربه في عدد الموظفين المحليين العاملين لدى المؤسسات الأجنبية والدولية للحصول على تقدير كلي. وينبغي توافر المعلومات عن الموظفين العاملين لدى هذه المؤسسات من وزارة الشؤون الخارجية للبلد المعني أو من المنظمات الحكومية المماثلة.

بيانات الاقتصادات الشريكة

١٣–٢٢ في بعض الاقتصادات، قد تكون بيانات الاقتصادات الشريكة هي أفضل مصدر للمعلومات عن تعويضات العاملين (وخاصة القيود الدائنة). وكبديل لذلك، يمكن استخدام بيانات الاقتصادات الشريكة للتحقق من صحة التقديرات المستقاة من مصادر أخرى. ومع ذلك، ينبغي لمعدي البيانات تقييم أساليب جمع البيانات وساليب الأساليب التقدير التي تستخدمها الاقتصادات الشريكة للتأكد من موثوقية هذه البيانات.

نماذج البيانات والتقديرات الاستقرائية

١٣–٢٣ في غياب بيانات كاملة، يمكن استخدام نموذج أو نماذج للبيانات لتقدير جزء من تعويضات العاملين أو كلها. وينطوي استخدام معظم نماذج البيانات على ضرب تقديرات لأعداد العاملين في تقديرات نصيب الفرد من التعويضات. ويمكن الحصول على أعداد المقيمين الذين تربطهم علاقة عمل بين عامل ورب عمل في الخارج وأعداد غير المقيمين الذي تربطهم علاقة عمل بين عامل ورب عمل في الاقتصاد المحلي من إحصاءات الهجرة أو من أحد المصادر الرسمية مثل الهيئة الحكومية المختصة. ويمكن أن تستند تقديرات نصيب الفرد من التعويضات إلى الدراسات المعيارية وتعديلها تعويضا عن النمو في الأجور بعد فترة الدراسة وعن أي عوامل ضرورية أخرى. ويمكن للتقديرات أن تستند أيضا إلى عوامل أخرى ذات صلة مثل متوسط إيرادات الموظفين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويمكن استخدام هذا المؤشر لاستخلاص تقديرات للتعويضات المدفوعة لغير المقيمين الذين تربطهم علاقة عمل بين عامل ورب عمل في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات أو للتعويضات المدفوعة للموظفين المحليين العاملين لدى السفارات الأجنبية وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستند مثل هذه التقديرات إلى متوسط إيرادات العاملين في الاقتصادات الشريكة. ويمكن استخدام هذه المؤشر لاشتقاق تقديرات للتعويضات المدفوعة للمقيمين الذين تربطهم علاقة عمل بين عامل ورب عمل بالخارج أو للتعويضات المدفوعة للموظفين المحليين العاملين لدى السفارات والمؤسسات المماثلة الأخرى في الخارج التابعة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

١٣–٢٤ وتنطوي التقديرات الاستقرائية لتعويضات العاملين بصفة عامة على أساليب مماثلة. فعندما يتم استقراء أعداد العاملين، ينبغي مراعاة أي تطورات معلومة أو متوقعة قد تحدث في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات (أو في الاقتصادات الشريكة) ويكون لها تأثير محتمل على تلك الأعداد. وبالمثل، عند استقراء تقديرات نصيب الفرد من التعويضات، ينبغي مراعاة التطورات المعلومة أو المتوقعة في الأجور، وعند الاقتضاء، في أسعار الصرف.

دخل الاستثمار

مقدمة

١٣–٢٥ دخل الاستثمار هو الدخل الناشئ عن ملكية الأصول المالية الخارجية ومستحق الدفع من المقيمين في أحد الاقتصادات إلى المقيمين في اقتصاد آخر. ويتسق هيكل حساب دخل الاستثمار مع ذلك الخاص بالتدفقات والمراكز المالية المناظرة، الأمر الذي من شأنه تيسير تحليل معدلات العائد. وينشأ دخل استثمار عن غالبية الأدوات المالية. فأدوات الدين من قبيل حقوق السحب الخاصة، والقروض، وغالبية سندات الدين، والودائع (بما في ذلك حسابات الذهب غير المخصصة) تنشأ عنها مدفوعات فائدة. وحقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار تنشأ عنها توزيعات أرباح أو توزيعات أخرى من دخل المؤسسة. أما سبائك الذهب، والعملة، والودائع بدون فوائد، والمشتقات المالية، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين فلا ينشأ عنها دخل استثمار.

١٣–٢٦ وينقسم دخل الاستثمار إلى العناصر التالية لأغراض إعداد البيانات (لا تتبع تسلسل العناصر الأساسية في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة):

- الفائدة الخالصة (ما عدا خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة)
- دخل الشركات الموزع:
  - توزيعات الأرباح على حصص الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار
  - المسحوبات من دخل أشباه الشركات
  - الأرباح المُعاد استثمارها على الاستثمار الأجنبي المباشر بخلاف صناديق الاستثمار

---

[٦] يتم وصف هذه المسوح بالفصل الثالث في القسم المعنون «جمع البيانات عن إحصاءات السلع والخدمات».

• دخل الاستثمارات الأخرى:
  • دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين
  • دخل الاستثمار مستحق الدفع على المستحقات التقاعدية والضمانات الموحدة
  • دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار
• توزيعات الأرباح
• الأرباح المُعاد استثمارها

١٣–٢٧ يجب أن يُبوَّب دخل الاستثمار بحسب الفئات الوظيفية للحساب المالي: الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية. ويجب تبويب دخل الاستثمار المباشر إلى توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، والأرباح المُعاد استثمارها (بما في ذلك دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الذين تربطهم علاقة استثمار مباشر)، والفائدة. وهذه العناصر، فيما عدا الأرباح المُعاد استثمارها، تُقسَّم بدورها بحسب الطرف المقابل—أي المستثمرين المباشرين، ومؤسسات الاستثمار المباشر، والمؤسسات الزميلة. وفي التبويبات التكميلية للمؤسسات الزميلة، يتم تحديد المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية بوصفها مقيمة أو غير مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، أو غير معروفة. ويوضح بند تكميلي دخل الاستثمار المباشر الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين وصناديق معاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وإلى حملة أسهم صناديق الاستثمار، مع تبويب منفصل إلى دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار.

١٣–٢٨ ويجب تبويب دخل استثمارات الحافظة إلى توزيعات الأرباح على حصص الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار، ودخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار (والذي ينقسم بدوره إلى توزيعات الأرباح والأرباح المُعاد استثمارها)، والفائدة على سندات الدين بحسب أجل الاستحقاق (أي قصيرة الأجل وطويلة الأجل).

١٣–٢٩ ويبوَّب دخل الاستثمارات الأخرى إلى الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار غير المبوَّبة ضمن أي فئات وظيفية أخرى، والفائدة، والدخل الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين وصناديق معاشات التقاعد والضمانات الموحدة.

١٣–٣٠ ويُبوَّب الدخل من الأصول الاحتياطية إلى الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والفائدة.

١٣–٣١ وبالنسبة للفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة فينبغي الإفصاح عنها كبند للتذكرة للاستثمار المباشر، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية.

١٣–٣٢ وتوجد في الغالب صلات وثيقة بين دخل الاستثمار، والمعاملات في الأصول والخصوم المالية الخارجية (الحساب المالي لميزان المدفوعات)، ومراكز هذه الأصول والخصوم (وضع الاستثمار الدولي). ونظرا لهذه الصلات، غالبا ما يتم إعداد تقديرات دخل الاستثمار من مصادر مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد بيانات الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي. وعليه، قد يكون من المفيد الرجوع إلى الفصل التاسع بجانب الجزء الذي يتناول دخل الاستثمار في هذا الفصل.

مصادر البيانات

١٣–٣٣ يمكن استخدام مسوح المؤسسات (بما في ذلك الشركات المالية) التي تملك أصولا وخصوما خارجية، أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو المصادر الرسمية لقياس معاملات دخل الاستثمار في ميزان المدفوعات. وأيا كان المنهج المستخدم، ينبغي أن تُصمم طرق جمع وتقدير البيانات تصميما جيدا على نحو يضمن قياس دخل الاستثمار بدقة. ويلخص الجدول ١٣–١ الاستراتيجيات المحتملة لإعداد البيانات المتاحة أمام معدي البيانات.

١٣–٣٤ ومسوح المؤسسات قد تكون انتقائية (مثلا، تركز فقط على الشركات المالية أو المؤسسات التي ترتبط بعلاقات استثمار مباشر) أو واسعة النطاق (مثلا، تغطي تقريبا كافة المؤسسات التي تملك أصولا وخصوما خارجية). ويجب قيد الدخل الأولي على أساس إجمالي—أي قبل خصم الرسوم المالية والضرائب المستقطعة عند المنبع. ومن المهم أن تتسم استمارات جمع البيانات لمسوح المؤسسات بالتصميم الجيد، وأن تتحلى جهات الإبلاغ بفهم جيد لمتطلبات جمع البيانات، وأن يتم الحفاظ على اتصال وثيق بين معدي البيانات والجهات المجيبة على المسوح. وقد تنطوي مسوح المؤسسات على جمع بيانات من جهات الوساطة المالية التي تبلِّغ بيانات عن الدخل من الأوراق المالية.

١٣–٣٥ ويمكن أيضا الحصول على بيانات عن دخل الاستثمار، مثل الدخل المرتبط بالدين الرسمي والأصول الاحتياطية، من المصادر الرسمية. فالمكتب الرسمي المعني بالديون قد يكون لديه أيضا معلومات عن الفائدة مستحقة الدفع من قطاعات الاقتصاد الأخرى، خاصة عندما تكون مدفوعات الفوائد مضمونة من الحكومة. ويشترط بعض الاقتصادات، إما كجزء من الرقابة على النقد الأجنبي أو إجراءات الموافقة على الاستثمار الأجنبي، أن تقدم المؤسسات طلبات لتحويل الأرباح. ويمكن استخدام هذه الطلبات لتقدير بعض عناصر دخل الاستثمار، ولكن ينبغي الانتباه إلى أن الطلبات لا تُترجم دائما إلى أرباح محوَّلة فعليا.

الجدول ١٣-١: إعداد بيانات دخل الاستثمار والبنود الأخرى ضمن الدخل الأولي

الوصف	مصدر البيانات وطريقة إعداد البيانات
دخل الاستثمار المباشر الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر بين مؤسسات زميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة أرباح معاد استثمارها دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وإلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الفائدة مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر بين مؤسسات زميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة بند للتذكرة: الفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	يمكن جمع البيانات عن توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، جنب إلى جنب مع الفائدة، من خلال مسوح المؤسسات أو من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وفي الحالتين، ينبغي الحرص على جمع بيانات الدخل غير النقدي. غير أنه ينبغي لمعدي البيانات الإلمام بقيود نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية عند جمع تلك البيانات. على سبيل المثال، قد يواجه مبلغو البيانات صعوبات في تحديد الطرف المقابل (مستثمر مباشر أو مؤسسة استثمار مباشر أو مؤسسة زميلة)، وكذلك موقع المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية. يمكن جمع البيانات عن الأرباح المُعاد استثمارها كبند تكميلي في مسوح المؤسسات، أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو في بعض الأحيان كمنتج ثانوي لنظام الصرف الأجنبي أو نظام الموافقة على الاستثمار الأجنبي. يمكن جمع البيانات عن دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وإلى حملة أسهم صناديق الاستثمار، من خلال مسح للمؤسسات المشاركة في هذا النشاط—كشركات التأمين.
دخل استثمارات الحافظة الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار توزيعات الأرباح على حصص الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار الفائدة قصيرة الأجل طويلة الأجل	يمكن جمع البيانات عن قيود الدخل الدائنة والمدينة (الدخل مستحق القبض على المطالبات على غير المقيمين والدخل مستحق الدفع على الخصوم لغير المقيمين) في مسوح الشركات و/أو مسوح جهات الوساطة المالية و/أو أمناء الحفظ، أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو من السجلات الرسمية. وينبغي توخي الحرص للتأكد من قياس الدخل الذي استحق ولكنه لم يُدفع بعد وموازنته على النحو السليم في الحساب المالي. وقد تنطوي منهجية بديلة على الاحتفاظ بسجل للأوراق المالية في حوزة المقيمين وتقدير توزيعات الأرباح والفائدة على تلك الأوراق المالية باستخدام تحليل العائد.
دخل الاستثمارات الأخرى المسحوبات من دخل أشباه الشركات الفائدة بند للتذكرة: الفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	يمكن جمع البيانات من خلال مسوح المؤسسات، أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو مصادر القطاع الرسمي. ويقدر بعض الاقتصادات تدفقات الدخل على أصول معينة مثل ودائع القطاعات الأخرى بالخارج، باستخدام بيانات يتم الحصول عليها من المؤسسات الدولية. وكبديل عن ذلك، قد يتم استخدام نماذج بيانات قائمة على تحليل العائد لتقدير عناصر بعينها. الفائدة تشمل أيضا الفائدة مستحقة الدفع على تخصيصات حقوق السحب الخاصة.
الأصول الاحتياطية الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار الفائدة بند للتذكرة: الفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	يمكن جمع البيانات من مصادر القطاع الرسمي. وتتضمن، من بين جملة أمور، الفائدة مستحقة القبض على حيازات حقوق السحب الخاصة.
الدخل الأولي الآخر ضرائب المنتجات والإنتاج الدعم الريع	يمكن جمع البيانات من خلال مسوح المؤسسات، أو نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو مصادر القطاع الرسمي. وينبغي توخي الحرص للتأكد من قياس الريع الذي استحق ولكنه لم يُدفع بعد وموازنته على النحو السليم في الحساب المالي. وينبغي أن تتوافر البيانات عن ضرائب المنتجات والإنتاج من المصادر الرسمية مثل سجلات الضرائب (في حالة الضريبة المخصومة من المنبع) وسجلات الهيئات الحكومية المختصة الأخرى (في حالة الرسوم، والغرامات وما إلى ذلك). وينبغي أن تتوافر بيانات الدعم أيضا من الهيئات الحكومية المختصة.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١٣–٣٦ ويمكن استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر مفيد للبيانات لقياس دخل الاستثمار. غير أن بعض المعاملات يتطلب اهتماما خاصا إذا ما أُريد قياس دخل الاستثمار على نحو كامل ودقيق. ولن تتم ملاحظة مدفوعات الفائدة التي استحقت ولكنها لم تدفع ما لم يراقب معدو البيانات مثل هذه العمليات بعناية. ويتم تناول موضوع قيد الفائدة على أساس الاستحقاق بمزيد من التفاصيل في الفقرة ١٣–٧٣ في هذا الفصل. فضلا عن ذلك، لا يتم العديد من معاملات دخل الاستثمار من خلال النظام المصرفي أو لا ينطوي على دفع للنقدية (كالأرباح المعاد استثمارها ودخل الاستثمار المحقق على الاحتياطيات الفنية لدى شركات التأمين). وفي الحالات التي تكون فيها هذه المعاملات كبيرة، ينبغي لمعدي البيانات التأكد من إبلاغ بيانات هذه المعاملات وأيضا من تسجيل قيود موازنة في حسابات ميزان المدفوعات. على سبيل المثال، من المرجح لجوء معدي البيانات إلى مخاطبة المؤسسات وشركات التأمين بشكل مباشر لقياس الأرباح المُعاد استثمارها التي تُعزى إلى المستثمرين المباشرين ودخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق.

١٣–٣٧ ويميل العديد من المجيبين على المسوح إلى تسجيل معاملات معينة بعد خصم تكاليف محددة، على سبيل المثال بعد خصم العمولات أو الرسوم أو الضرائب. وينبغي أن تكون التعليمات الواردة في المسوح فيما يتعلق بهذه الأمور واضحة لضمان إبلاغ البيانات وفقا لمتطلبات ميزان المدفوعات، أي قبل خصم هذه التكاليف. كذلك أن الخصومات ودخل علاوات الإصدار المرتبط بأوراق مالية بخلاف حقوق الملكية قد لا يمكن فصلها عن مبالغ أخرى مدفوعة عند الاسترداد، وعليه ينبغي تصميم نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية لجمع معلومات عن العلاوات والخصومات التي يجب إدراجها ضمن دخل الاستثمار، وإلا ينبغي تحديد مصادر بديلة لهذه المعلومات.[٧]

١٣–٣٨ وبما أن الأشخاص الذين يملؤون استمارات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية قد لا يكونون على علم بمستوى التفاصيل، ينبغي أن يُصمَّم نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تصميما جيدا لضمان التبويب الصحيح للمعاملات. ويتم تناول إعداد بيانات الأرباح المُعاد استثمارها في قسم لاحق في هذا الفصل.

[٧] المعاملات المالية المرتبطة المبلَّغة في نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية قد ينبغي أيضا تعديلها لمراعاة العلاوات والخصومات.

التقدير في غياب البيانات والتقديرات الاستقرائية

١٣–٣٩ إن أكثر المناهج شيوعا لتقدير دخل الاستثمار في غياب المعلومات المباشرة عن مقبوضات أو مدفوعات دخل الاستثمار هو استخدام نموذج بيانات يتم فيه تطبيق عائدات الدخل على مستويات الأصول أو الخصوم المالية.[٨] وهذا المنهج مستخدم بشكل شائع جدا لتقدير الفائدة وتوزيعات الأرباح على الأوراق المالية ويُستخدم في بعض الأحيان لتقدير الدخل على بنود مالية أخرى كالقروض والودائع. غير أن هذا المنهج قلما يُستخدَم لقياس دخل الاستثمار المباشر. وعلى غرار غالبية نماذج البيانات الأخرى، فإن نموذج عائد الدخل غالبا ما يعمل بشكل جيد عند استخدامه على مستوى أكثر تفصيلا من التقسيم. على سبيل المثال، سوف يتم استخلاص تقديرات فُضلى للقيود المدينة ضمن دخل استثمارات الحافظة إذا ما وُضع نموذجان منفصلان لحصص الملكية وسندات الدين. وفي النماذج الأكثر تطورا، فإن دخل كل نوع من أنواع الأوراق المالية المحتفظ بها يمكن تقديره بصورة منفصلة. ويتم تناول نماذج البيانات بمزيد من المناقشة في الفصل الثامن.

١٣–٤٠ وأحد العناصر الأساسية لوضع تقديرات ذات نوعية جيدة هو اختيار عائد دخل مناسب. ففي حالة تقديرات القيود المدينة ضمن الأرباح الموزعة، فإن متوسط عائد السهم في أسواق الأوراق المالية للاقتصاد القائم بإعداد البيانات يمكن أن يكون مؤشرا جيدا. أما بالنسبة لتقديرات القيود الدائنة ضمن الأرباح الموزعة، فإن متوسط العائد المرجح في أسواق الأوراق المالية للاقتصادات الشريكة يمكن أن يكون مناسبا. وبخصوص القيود المدينة والدائنة للفائدة، يمكن وضع نماذج منفصلة لكل نوع مهم من الأدوات وبحسب كل عملة تحرر بها الأصول والخصوم المالية. على سبيل المثال، في حالة خصوم القروض المقومة بالدولار الأمريكي، قد يكون العائد المناسب هو سعر الفائدة على القروض في الولايات المتحدة، معدلا للتعويض عن المخاطر (إن وجدت) المرتبطة بالاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويقدم تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي، عددا من أسعار الفائدة التي يمكن أن تكون مفيدة في تحديد العائدات المناسبة.[٩] وإذا تعذر هذا

[٨] يمكن قياس مستويات الأصول والخصوم المالية مباشرة أو اشتقاقها باستخدام طريقة الجرد المستمر. ونماذج الجرد المستمر للأوراق المالية للحافظة عادة ما تتضمن استخدام مؤشرات مناسبة للأسواق المالية لتحديد تأثير التغيرات في المستويات غير المتعلقة بالمعاملات. غير أنه ينبغي قياس الرصيد سنويا كحد أدنى.

[٩] أسعار الفائدة هذه مدرجة في الجداول العالمية والإقليمية الواردة في بداية كل إصدار من تقرير الإحصاءات المالية الدولية.

النوع من التقسيم، عندئذ يمكن تطبيق متوسط مرجح للعائد، مع تحديد الأوزان الترجيحية على أساس أي معلومات متاحة. وفيما يتعلق بتكوين عملات الأصول والخصوم المالية، يوصي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بإعداد بيانات مجموعة من الجداول كبند للتذكرة تغطي تكوين عملات مطالبات الدين لغير المقيمين (الملحق ٩–الجدول الأول–١أ) والتزامات الدين على غير المقيمين (الملحق ٩–الجدول الأول–٢أ).

١٣–٤١ وعندما لا تتوافر بيانات فعلية في التوقيت المناسب، قد يتعين استقراء تقديرات دخل الاستثمار من بيانات الفترات السابقة. وغالبية أساليب التقدير الاستقرائي لدخل استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى تنطوي على تحديد عائدات الدخل التاريخية. ويتم عندئذ تعديل هذه العائدات، في حالة الفائدة، تعويضا عن التغيرات في أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، وفي حالة توزيعات الأرباح، تعويضا عن التغيرات في الربحية والسياسات المتعلقة باحتجاز الأرباح.[١٠] وتُطبَّق بعد ذلك العائدات المعدلة على تقديرات المراكز، والتي قد تستند إلى بيانات فعلية أو يتم استقراؤها. وكبديل عن ذلك، قد يلجأ مُعدو البيانات إلى استخدام جداول زمنية معلومة لدفع الفائدة في حالة عناصر دين معينة وتحليل العائد بالنسبة للباقي.

١٣–٤٢ ويمكن استخدام أساليب مماثلة لاستقراء دخل الاستثمار المباشر. وبالنسبة لدخل حصص الملكية من الاستثمار المباشر، عادة ما تتحقق أفضل النتائج عندما يتم استقراء مجموع دخل حصص الملكية—أي توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات مضافا إليها الأرباح المُعاد استثمارها—ثم يُقَّسم إلى عناصره على أساس أنماط التوزيع التاريخية والتغيرات المعروفة في هذه الأنماط. وقد يكون بمقدور معدي البيانات أيضا الحصول على معلومات مفيدة عن الربحية ومدفوعات توزيعات الأرباح من المناقشات مع عدد قليل من المستثمرين المباشرين ذوي الأهمية (في حالة القيود الدائنة) ومؤسسات الاستثمار المباشر (في حالة القيود المدينة).

[١٠] التغيرات في أسعار الفائدة لن تؤثر بشكل كامل على دخل الاستثمارات الأخرى في الفترات التي تحدث فيها التغيرات لأن العديد من الأصول والخصوم المالية ستكون ذات أسعار فائدة ثابتة. وينبغي لمعدي البيانات تحليل عناصر أصول وخصوم الاستثمارات الأخرى لتحديد العنصر ذي الفائدة الثابتة. وينبغي استخدام هذه المعلومات للتخفيف من وطأة تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على تقديرات الدخل. وبالنسبة لتوزيعات أرباح الأسهم، يمكن الحصول على معلومات عن التغيرات في الربحية من مسوح الأرباح المستخدمة في إعداد بيانات الحسابات القومية أو من السجلات الضريبية. ويمكن الحصول على معلومات عن التغيرات في سياسات التوزيع من بورصات الأسهم. على سبيل المثال، يمكن استخدام التغيرات في نسبة متوسط عائدات توزيعات الأرباح إلى معكوس متوسط نسبة السعر إلى الأرباح كمؤشر على التغيرات في سياسات التوزيع.

حساب الأرباح المُعاد استثمارها للمستثمرين المباشرين وحملة أسهم صناديق الاستثمار

١٣–٤٣ تُحسب الأرباح المُعاد استثمارها باستخدام حسابات مؤسسات الاستثمار المباشر أو صناديق الاستثمار. والأرباح المعاد استثمارها لمؤسسة ما هي نصيب المالك من الإيرادات المحتجزة للمؤسسة أو صافي ادخار المؤسسة (قبل أن تُعتبر الأرباح المعاد استثمارها والمستحقة الدفع أرباحا موزعة). وبحسب القواعد المتبعة، يمكن بيان الأرباح المحتجزة لمؤسسة ما أو صافي مدخراتها (قبل عزو الأرباح المعاد استثمارها) كالتالي:

الأرباح المحتجزة[١١]=

+ صافي أرباح التشغيل (إيرادات التشغيل مطروحا منها مصروفات التشغيل)
+ صافي دخل توزيعات الأرباح مستحقة القبض
  + توزيعات الأرباح مستحقة القبض
  – توزيعات الأرباح مستحقة الدفع
+ صافي الفائدة مستحقة القبض
  + الفائدة مستحقة القبض
  – الفائدة مستحقة الدفع
+ نصيب المؤسسة في الأرباح المحتجزة لأي مؤسسات استثمار مباشر
+ صافي الريع مستحق القبض
  + الريع مستحق القبض
  – الريع مستحق الدفع
+ صافي التحويلات الجارية
  + التحويلات الجارية مستحقة القبض
  – الضرائب والتحويلات الجارية الأخرى مستحقة الدفع
– أي تعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية.

١٣–٤٤ وفي الخطوة التالية، للحصول على الأرباح المُعاد استثمارها، تتحدد حصة كل مساهم/مالك من الأرباح المحتجزة بضرب مجموع الأرباح المحتجزة في نسبة استحقاقات المساهم/المالك على هذه الأرباح المحتجزة:

الأرباح المعاد استثمارها=

الأرباح المحتجزة

x نسبة حصص الملكية في حيازة المساهم/المالك.

١٣–٤٥ ومن ثم، لا تتضمن الأرباح المُعاد استثمارها أي مكاسب أو خسائر حيازة متحققة أو غير متحققة (مثل

[١١] راجع الفقرة ١١–٣٤ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، والفقرة ٢٦–٦٣ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

مكاسب وخسائر الحيازة الناشئة عن تغيرات الأسعار أو تغيرات أسعار الصرف أو التغيرات الأخرى في حجم الأصول مثل الشطب)؛ وبالتالي تُستبعد من هذا الحساب. ونظرا لأن مقاييس الأرباح وفقا للقواعد المحاسبية للأعمال التجارية غالبا ما تتضمن مكاسب أو خسائر الحيازة، فقد يستوجب ذلك إجراء تعديلات على سجلات حسابات الأعمال.

١٣–٤٦ وينبغي أن تتوافر كافة هذه البيانات من حسابات المؤسسات المعنية، وبشكل أكثر تحديدا، من كشوف الدخل والإنفاق والأرباح والخسائر للمؤسسة. وبالنسبة للاستثمار المباشر، يمكن أن يُسمَح للشركات بإبلاغ البيانات على أساس فردي أو يمكن لمجموعة من المؤسسات المرتبطة إبلاغ البيانات على أساس موحد. وعندما تكون حسابات هذه المؤسسات موحدة، يُشار إلى هذه المؤسسات باسم «مجموعة المؤسسات المحلية». وفي حالة كون مجموعة المؤسسات المحلية مستثمر مباشر مقيم، فإن المجموعة تشمل الوحدة المؤسسة التي تملك مؤسسة استثمار مباشرة جنبية أجنبية بشكل مباشر، والمؤسسات المقيمة التي تسيطر على هذه المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والمؤسسات المقيمة التي تخضع لسيطرة أي من تلك المؤسسات بصورة مباشرة أو غير مباشرة داخل اقتصادها. وإذا كانت مجموعة المؤسسات المحلية مؤسسة استثمار مباشر مقيمة، فإن المجموعة تشمل المؤسسة المقيمة التي تخضع للسيطرة المباشرة لمستثمر مباشر أجنبي أو لنفوذه المباشر، بالإضافة إلى الوحدات المؤسسية التي تخضع لسيطرتها المباشرة أو غير المباشرة داخل اقتصاداتها (المحلية). ولتحقيق الاتساق الكامل مع متطلبات منهجية ميزان المدفوعات، قد يضطر مُعدو بيانات ميزان المدفوعات إلى إجراء بعض التعديلات التي يتم تناولها لاحقا بالمناقشة.

١٣–٤٧ ويتمثل أحد عناصر الأرباح المحتجزة في فائض التشغيل الصافي، وهو القيمة المضافة من عمليات المؤسسة—أي قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة المدخلات الوسيطة؛ مطروحا منها استهلاك رأس المال الثابت (شاملا أي مُخصص لهذا الاستهلاك)؛ مطروحا منها الضرائب على الإنتاج (مطروحا منها الدعم)؛ مطروحا منها تعويضات العاملين.

١٣–٤٨ وينبغي حساب استهلاك رأس المال الثابت على أساس التكلفة الجارية (وليس التكلفة التاريخية) لإحلال الأصول الثابتة المستهلكة (الفقرة ١١–٤٥، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). غير أن حسابات المؤسسة قد تعكس مجموعة متنوعة من الأسس، بما في ذلك الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية. ولدى إسداء معدي البيانات المشورة للشركات بشأن كيفية إبلاغ البيانات، يمكنه أن يقترح حساب استهلاك رأس المال الثابت باستخدام الطرق المحاسبية التي تقوم على أساس التكلفة الجارية وباستبعاد أي تخفيضات ضريبية خاصة للإهلاك، مثل مخصصات الإهلاك المعجل. وكبديل لذلك، يمكن لمعدي بيانات ميزان المدفوعات، بالاشتراك مع معدي بيانات الحسابات القومية، إجراء تعديل إجمالي—بناء على المعرفة بالممارسات المحاسبية للمؤسسة—على تقديرات استهلاك رأس المال الثابت التي تقوم عليها البيانات المبلّغة بشأن الأرباح المعاد استثمارها. والخيار الآخر هو قيام معدو بيانات ميزان المدفوعات بسؤال المؤسسات عن الأساس الذي بناء عليه تم قيد استهلاك رأس المال الثابت؛ وإذا لم تُستخدم التكلفة الجارية لإحلال الأصول الثابتة المستهلكة، قد ينظر معدو البيانات في إجراء تعديلات على البيانات المبلّغة في فرادى استمارات جمع البيانات.

١٣–٤٩ وينبغي تعديل صافي فائض التشغيل لتحديد الأرباح المعاد استثمارها من خلال الأخذ في الاعتبار الأرباح الجارية الأخرى (مثل توزيعات الأرباح مستحقة القبض)، وصافي مقبوضات الفائدة (الفائدة مستحقة القبض مطروحا منها الفائدة مستحقة الدفع)، والتحويلات الجارية (مثل إعانات الدعم المتلقاة)، والأرباح المعاد استثمارها مستحقة القبض من مؤسسات أخرى (بما في ذلك المؤسسات الكائنة في الخارج).

١٣–٥٠ ويتم في النهاية الحصول على الأرباح المحتجزة بعد خصم الضرائب مستحقة الدفع من صافي الأرباح وأي توزيعات أرباح مستحقة الدفع (أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات). وينبغي حساب حصة المساهم/المالك في الأرباح المحتجزة وفقا لحصة ملكية المساهم/المالك في المؤسسة.

١٣–٥١ وكما أسلفنا، ينبغي استبعاد بيانات المكاسب والخسائر الرأسمالية من حساب الأرباح المحتجزة، حتى وإن كانت مدرجة في كشوف الأرباح والخسائر للمؤسسة. وعلى سبيل المثال، إذا دفعت مؤسسة ما أرباحاً على الأسهم نتيجة بيع أصل مالي حققت عليه ربحا استثنائيا—أي أن سعر بيع الأصل كان أكبر كثيرا من سعر الشراء—ينبغي عرض التوزيع المقدم للمستثمر في الحساب المالي باعتباره توزيعا لرأس مال مساهم واستبعاده من حساب الأرباح المعاد استثمارها.

١٣–٥٢ وقد تكون مؤسسات التأمين مؤسسات استثمار مباشر. ويُحسب صافي فائض التشغيل لمؤسسات التأمين كالتالي:

صافي فائض التشغيل (إيرادات التشغيل مطروحا منها مصروفات التشغيل) =

المخرجات من «الإنتاج» (والذي يُحسَب على أنه الأقساط الفعلية المكتسبة مضافا إليها مكملات الأقساط مطروحا منها المطالبات المعدلة المستحقة (أو التغيرات في الاحتياطيات الاكتوارية)

+ توزيعات الأرباح/الفائدة مستحقة القبض من استثمار الأصول الذاتية

– تكاليف التشغيل (الرواتب، والإيجار وخلافه).

١٣–٥٣ ويمكن أيضا لشركات تلقي الودائع (البنوك) أن تكون مؤسسات استثمار مباشر. وينبغي أن يُحسب صافي فائض التشغيل لشركات تلقي الودائع والشركات المالية الأخرى على أنه يساوي الإيرادات القائمة على الرسوم (بما في ذلك الرسوم المحتسبة مثل تلك المتحققة من المتاجرة في العملات الأجنبية)، مضافا إليها دخل الملكية مستحق القبض، مطروحا منها دخل الملكية مستحق الدفع. ويمثل تخفيض قيم القروض وشطبها والأدوات المالية الأخرى خسائر رأسمالية، ومن ثم يجب استبعادها من حساب فائض التشغيل.

١٣–٥٤ كذلك يمكن استخلاص الأرباح المُعاد استثمارها من دراسة الميزانية العمومية للمؤسسة. فأحد عناصر الميزانية العمومية هو أموال المساهمين، والتي يمكن أن تتغير في فترة ما نتيجة لما يلي:

- إصدارات الأسهم مطروحا منها الاستردادات
- البنود الاستثنائية مثل المكاسب والخسائر الرأسمالية
- التغيرات في احتياطيات إعادة التقييم
- الأرباح المحتجزة

١٣–٥٥ ومن ثم، يمكن قياس الأرباح المحتجزة بصورة مباشرة أو باشتقاقها عن طريق خصم العناصر الثلاثة الأولى من مجموع التغير في أموال المساهمين. ومع ذلك، ينبغي أن يكون معدو البيانات على علم بأن الميزانية العمومية للمؤسسة يمكن أن تعد وفق قواعد محاسبية تختلف عن تلك التي تقتضيها منهجية ميزان المدفوعات. (وبصفة خاصة، قد تنشأ فروق فيما يتعلق بتقييمات المراكز، وتسجيل وتبويب المكاسب والخسائر الرأسمالية، واستهلاك رأس المال الثابت). ويمكن للفروق أن تؤثر على اشتقاق الأرباح المُعاد استثمارها من الميزانيات العمومية، وينبغي إجراء تعديل مناسب عندما يكون التأثير كبيرا. ولهذا السبب، يفضل العديد من مُعدي بيانات ميزان المدفوعات حساب الأرباح المعاد استثمارها من خلال تحليل كشوف الأرباح والخسائر (والتي يمكن فيها تحديد التعديلات المناسبة بصورة أكثر يسرا) بدلا من حساب الأرباح المعاد استثمارها من الميزانيات العمومية.

١٣–٥٦ وفي حالة وجود سلسلة من علاقات الاستثمار المباشر، ينبغي قيد الأرباح المعاد استثمارها بين المستثمر المباشر ومؤسسات الاستثمار المباشر المملوكة بصورة مباشرة فقط—أي عندما تكون هناك ملكية مباشرة قدرها ١٠٪ أو أكثر؛ ويتعين على مؤسسة الاستثمار المباشر المملوكة بصورة مباشرة إدراج نصيبها من الأرباح المعاد استثمارها لمؤسسات الاستثمار المباشر في سلسلة ملكيتها عند حساب أرباحها المُعاد استثمارها.

١٣–٥٧ ويمكن أن تكون إشارة الأرباح المُعاد استثمارها سالبة أو موجبة لكل من المستثمر ومؤسسة الاستثمار المباشر أو صناديق الاستثمار. والأرباح السالبة المُعاد استثمارها تدل، بالنسبة للفترة المرجعية، على أن توزيعات الأرباح التي دفعتها مؤسسة الاستثمار المباشر أو صناديق الاستثمار أعلى من صافي الأرباح في تلك الفترة أو أن المؤسسة تزاول عملها بخسارة.

١٣–٥٨ وينبغي قيد الأرباح السالبة المُعاد استثمارها التي تتكبدها مؤسسة استثمار مباشر مقيمة كالتالي:

- قيد مدين سالب لدخل الاستثمار من الاستثمار المباشر—الدخل من حصص الملكية—أرباح مُعاد استثمارها
- قيد سالب موازن في الحساب المالي—الاستثمار المباشر—حصص الملكية—إعادة استثمار الأرباح (صافي تحمل الخصوم).

١٣–٥٩ وينبغي قيد الأرباح السالبة المُعاد استثمارها التي يحصل عليها مستثمر مباشر مقيم كالتالي:

- قيد دائن سالب لدخل الاستثمار من الاستثمار المباشر—الدخل من حصص الملكية—أرباح مُعاد استثمارها
- قيد سالب موازن في الحساب المالي—الاستثمار المباشر—حصص الملكية—إعادة استثمار الأرباح (صافي اقتناء الأصول المالية).

١٣–٦٠ ومن ثم، إذا تكبدت مؤسسة استثمار مباشر خسارة تشغيلية قدرها ١٠٠ وحدة، ينبغي تسجيل قيود ميزان المدفوعات التالية:

أ– بالنسبة لمؤسسة الاستثمار المباشر:

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
الدخل الأولي		
دخل الاستثمار		
الاستثمار المباشر		
الدخل من حصص الملكية		
الأرباح المعاد استثمارها		–١٠٠

	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي		
الاستثمار المباشر		
حصص الملكية		
إعادة استثمار الأرباح		–١٠٠

ب– بالنسبة للمستثمر المباشر:

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
الدخل الأولي		
دخل الاستثمار		
الاستثمار المباشر		
الدخل من حصص الملكية		
الأرباح المعاد استثمارها	١٠٠–	
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
الاستثمار المباشر		
حصص الملكية		
إعادة استثمار الأرباح	١٠٠–	

١٣–٦١ بالنسبة لأسهم صناديق الاستثمار المملوكة لغير المقيمين، وبالنسبة أيضا لحصص ملكية المستثمرين المباشرين في مؤسسات الاستثمار المباشر الخاصة بهم، تحتسب الأرباح المحتجزة باعتبارها مستحقة الدفع للمالكين/المستثمرين المباشرين ويعاد استثمارها باعتبارها زيادة في حصص ملكيتهم. وفي الحالات الأخرى المتعلقة بحصص الملكية المملوكة لغير المقيمين، لا تنشأ نتيجة عن الأرباح المحتجزة للمالكين معاملات محتسبة في حساب الدخل أو الحساب المالي. وبالتالي، فإن الزيادة في قيمة حصص الملكية نتيجة تراكم الأرباح المحتجزة التي لا تُعزى للمالكين تنعكس في زيادة قيمة حصص الملكية في وضع الاستثمار الدولي بدون معاملات في ميزان المدفوعات، وبالتالي تقيد باعتبارها إعادة تقييم.

تسجيل دخل الفائدة على أساس الاستحقاق

١٣–٦٢ قد يُنظَر إلى الفائدة باعتبارها مؤلفة من عنصر دخل ورسم خدمة (خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة).[١٢] ولقيد خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة كخدمات مالية مدرجة ضمنا في الفائدة يتعين إجراء تعديلات مقابلة في بيانات الفائدة المسجلة في حساب الدخل الأولي. ويتم توزيع الفائدة الفعلية التي يدفعها المقترضون ما بين رسم «فائدة خالصة» بالسعر المرجعي (في حساب الدخل الأولي) ورسوم خدمات وساطة مقيسة بصورة غير مباشرة (في الخدمات). وبالمثل، تُحسب الفائدة الخالصة التي يحصل عليها المودعون بتطبيق السعر المرجعي على المودعين، بينما يقيد الفرق بين الفائدة الفعلية والفائدة بالسعر المرجعي كخدمة يستهلكها المودعون تعادل الفرق بين الفائدة الفعلية وسعر الفائدة المرجعي. وتقيد «الفائدة الخالصة» في حسابات الدخل الأولي، أي الفائدة بعد تعديلها لاستبعاد رسوم الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، مع قيد بند تذكرة بقيمة «الفائدة الفعلية»، أي الفائدة قبل التعديل لمراعاة رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (للاطلاع على مثال رقمي، راجع الإطار ١٠–٥ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٣–٦٣ وتقيد الفائدة في ميزان المدفوعات على أساس الاستحقاق.[١٣] أي أن الفائدة على المبلغ الأصلي القائم تقيد باعتبار أنها تتراكم باستمرار على المبلغ المستحق للدائن. والفائدة المستحقة هي المبلغ الذي يحصل عليه الدائن في النهاية ويستحق الدفع من المدين. و؟الفائدة الفعلية؟ المستحقة (تنشر كبند للتذكرة) تتضمن أيضا رسوم الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المستحقة. والفائدة المستحقة قد تختلف عن المبلغ الواجب دفعه خلال فترة معينة، وهذا المبلغ قد يختلف بدوره عن المبلغ المدفوع فعليا خلال الفترة. وفي ميزان المدفوعات، يمكن أن تتخذ القيود الموازنة للفائدة المستحقة شكلا من ثلاثة أشكال.

١٣–٦٤ أولا، إذا استحقت فائدة خلال فترة معينة ولكنها ليست واجبة الدفع في تلك الفترة، يجب قيد البند الموازن للفائدة المستحقة باعتباره معاملة في الحساب المالي في نفس نوع أداة المبلغ الأصلي. على سبيل المثال، إذا اقتنى مقيم (شركة غير مالية مثلا) في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات سندا صادرا عن مؤسسة غير مقيمة، واستحقت فائدة ١٠٪ ولكنها ليست واجبة الدفع خلال فترة معينة، يجب تسجيل قيود ميزان المدفوعات التالية:

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
الدخل الأولي		
دخل الاستثمار		
استثمار الحافظة		
الفائدة		
طويل الأجل	١٠	
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
استثمار الحافظة		
سندات الدين		
القطاعات الأخرى		
الشركات غير المالية		
طويلة الأجل	١٠	

[١٢] ترد مناقشة تفصيلية عن رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في الملحق ٣ لهذا المرشد.

[١٣] للاطلاع على أمثلة رقمية عن قيد الفائدة المستحقة على القروض، راجع الإطار ٢–٤ في إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها.

١٣–٦٥ وعندما تُدفَع الفائدة بالفعل—وهو ما يحدث، في حالة ورقة مالية صادرة بخصم دون مدفوعات فائدة، عندما يتم استرداد الورقة المالية—يجب تسجيل القيد الموازن للمبلغ الذي يتدفق عبر النظام المصرفي في الحساب المالي باعتباره تخفيضا في الاستثمار في الأداة التي تم فيها قيد البند الموازن للفائدة المستحقة وليس باعتباره دخل استثمار. ووفق المثال السابق، عندما يحين أجل الورقة المالية ويتم دفع الفائدة والمبلغ الأصلي، يجب تسجيل قيود ميزان المدفوعات التالية:

	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي		
استثمار الحافظة		
سندات الدين		
القطاعات الأخرى		
الشركات غير المالية		
طويلة الأجل	−١٠	
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
شركات تلقي الودائع		
قصيرة الأجل	١٠	

١٣–٦٦ ثانيا، إذا ما تم دفع الفائدة المستحقة خلال فترة معينة في نفس الفترة، فإن القيد الموازن للفائدة المستحقة لا يعدو كونه معاملة مالية من خلال النظام المصرفي.

١٣–٦٧ ثالثا، إذا كانت الفائدة المستحقة خلال فترة معينة واجبة الدفع خلال تلك الفترة ولكنها لم تُسدد بالفعل (فائدة متأخرة)، يجب تسجيل القيد الموازن للفائدة المستحقة باعتباره معاملة في الحساب المالي في نفس نوعية أداة المبلغ الأصلي. وتكون قيود ميزان المدفوعات مماثلة لتلك التي تم عرضها سلفا للفائدة المستحقة.

١٣–٦٨ وتعد البيانات حول المتأخرات مهمة في حد ذاتها، ومن ثم ينبغي عرضها كبنود تكميلية، حيثما تكون كبيرة، أو بنود للتذكرة في حال التمويل الاستثنائي (راجع الملحق ١، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٣–٦٩ وبالنسبة لسندات الدين (استثمار الحافظة) والأنواع الأخرى من الديون، ينبغي حساب الفائدة المستحقة بناء على شروط الفائدة المحددة في العقد.[١٤] على سبيل المثال، إذا صدر سند بالقيمة الاسمية وينص العقد على سعر فائدة ثابت قدره ١٠٪ سنويا، ينبغي أن تُحسب الفائدة المستحقة عن كل سنة على أنها ١٠٪ من المبلغ القائم. ومن ناحية أخرى، إذا كانت أسعار الفائدة المتغيرة تسري على الديون، ينبغي استخدام السعر السائد المناسب لأداة الدين لحساب الفائدة المستحقة.

١٣–٧٠ وإذا كان لسند الدين مدفوعات قسائم، فإن النتيجة في كلا الحالتين المذكورتين سلفا قد تختلف تبعا لمدفوعات قسائم الفائدة المسددة خلال الفترة. فإن كانت مدفوعات قسائم الفائدة أعلى من الفائدة المستحقة المحسوبة (أي أن الأداة صدرت بعلاوة)، ينبغي قيد الفرق في الحساب المالي باعتباره سحبا للاستثمار في الورقة المالية الأساسية. وإن كانت مدفوعات قسائم الفائدة أقل من الفائدة المستحقة (أي أن الأداة صدرت بخصم)، يجب قيد الفرق باعتباره استثمارا إضافيا في الأداة الأساسية.

١٣–٧١ وتجدر الإشارة في حالة سندات الدين إلى أن التقييم في الميزانيات العمومية وتسجيل المشتريات والمبيعات في الحساب المالي والمراكز لا يعتمدان على الطريقة المستخدمة لحساب وقيد مستحقات الفائدة. حيث يقيَّد اقتناء سندات الدين والتصرف فيها بسعر المعاملة، بينما تقيد المراكز في سندات الدين بالسعر السوقي أو القيمة العادلة.

١٣–٧٢ وللحصول على المعلومات اللازمة لقيد الفائدة المستحقة على الأوراق المالية بشكل سليم، يمكن لمُعد بيانات ميزان المدفوعات مخاطبة الدائنين والمدينين عن طريق مسوح المؤسسات أو ملحق لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

١٣–٧٣ وطبيعة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تزيد من صعوبة قياس الفائدة على أساس الاستحقاق مقارنة بأساس الدفع. ومع ذلك، يمكن استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية كمصدر لقياس دخل الاستثمار في ميزان المدفوعات لأن الفائدة في حالات عديدة تُدفَع في الفترات التي تستحق فيها. ويتعين على معدي البيانات أن يعنى إلى حد كبير بجمع معلومات تكميلية عن الحالات المهمة التي لا تُسدد فيها الفائدة في نفس فترة استحقاقها (مثلا، متأخرات الفائدة والفائدة على السندات بدون قسيمة والسندات بخصم كبير). وعلى العكس من ذلك، فإن استخدام تحليل العائد لاستخلاص تقديرات لدخل الاستثمار يتفق بشكل وثيق مع متطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق

[١٤] منهج المدين. يرد مثال على السندات بدون قسائم في الإطار ١١–٢ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة).

الشكل البياني ١٣-١: التواريخ المرتبطة بالأرباح الموزعة

تاريخ إعلانها	تاريخ تداول الأسهم بدون أرباح موزعة	تاريخ تسويتها
	بدء تسعير الأسهم دون أرباح موزعة	للمالك في تاريخ إعلان توزيع الأرباح
	إذا بيعت الأسهم، لا يحصل المشتري على هذه الأرباح الموزعة	
	قيد الأرباح الموزعة	
	الحسابات الأخرى مستحقة القبض / الدفع	

ولكنه يعتبر أسلوبا مقاربا للطريقة المفضلة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) لقيد الفائدة. ويتعين أن يكون معدو البيانات على دراية بالحالات التي تكون فيها أسعار الفائدة السائدة غير ملائمة لحساب الفائدة المستحقة—أي في حالة الفائدة الثابتة، والدين غير القابل للتداول—وينبغي أن يتأكد من أخذ هذه الحالات في الاعتبار في حساب عائدات الفائدة.

الأرباح الموزعة وتاريخ تداول الأسهم بدون أرباح موزعة

١٣-٧٤ بالنسبة للشركات، يأخذ الدخل الموزع شكل الأرباح الموزعة. أما في حالة أشباه الشركات، فإن دخل الاستثمار هو المسحوبات من دخل تلك الشركات، كأرباح الفروع الموزعة، والتي تقيد عند حدوثها فعليا.

١٣-٧٥ تمثل الأرباح الموزعة جزءا من الدخل الذي تم تحقيقه على مدى فترة زمنية طويلة؛ وقد ترتبط في بعض الأحيان بأرباح المؤسسة عن الفترة السابقة؛ وفي حالات أخرى تكون فيها هذه الارتباطات إما ضعيفة أو منعدمة.

١٣-٧٦ وترتبط بالأرباح الموزعة ثلاثة تواريخ:

(١) تاريخ إعلانها؛

(٢) تاريخ بدء تداول الأسهم بدون أرباح موزعة (ex-dividend date): وهو تاريخ استبعاد الأرباح الموزعة المعلنة من أسعار الأسهم في السوق. ويحق لحامل الورقة المالية في الوقت الذي يتم فيه تسعير الأسهم بدون أرباح موزعة الحصول على الأرباح الموزعة في تاريخ استحقاق الدفع

(٣) وتاريخ تسويتها.

١٣-٧٧ وتُقيَّد الأرباح الموزعة في الوقت الذي تصبح فيه الأسهم بدون أرباح موزعة (التاريخ الثاني). وبين تاريخ بدء تداول الأسهم بدون أرباح موزعة (التاريخ الثاني) وتاريخ التسوية الفعلية (التاريخ الثالث)، يُقيَّد المبلغ مستحق الدفع كحسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع (راجع الشكل البياني ١٣-١).[١٥]

توزيعات الأرباح الزائدة

١٣-٧٨ كما ذُكر آنفا، قد تكون الأرباح الموزعة مرتبطة أو غير مرتبطة بأرباح المؤسسة في الفترة السابقة. ولأسباب عملية، لا تُبذَل أي محاولة للتوفيق بين مدفوعات الأرباح الموزعة والدخل إلا إذا كانت الأرباح الموزعة كبيرة على نحو غير عادي. وتوزيعات الأرباح الزائدة هي توزيعات أرباح كبيرة على نحو استثنائي لا يتماشى مع التطورات الأخيرة في حجم الدخل المتاح للتوزيع لمالكي الشركة أو شبة الشركة. وتنشأ عندما تعلن الشركة مدفوعات كبيرة على نحو غير عادي مقارنة بمستوى توزيعات الأرباح والدخل في الآونة الأخيرة. ويمكن أن يُستدَل على توزيعات الأرباح الزائدة بالخصائص التالية:

(١) غالبا ما تُدفَع من عائدات بيع الأصول الثابتة أو وحدات التشغيل أو التصفيات.

(٢) مستوى الأرباح الموزعة المعلنة يتجاوز كثيرا الأرباح الموزعة واتجاهات الدخل السابقة (مع مراعاة السنوات الخمس السابقة تقريبا).

١٣-٧٩ ويجب استبعاد المدفوعات الزائدة من الأرباح الموزعة ومعاملتها كمعاملة مالية، وخاصة باعتباره سحبا لحصص الملكية من الشركة. وبالمثل، ينبغي أن تُقيَّد توزيعات التصفية التي تُدفع للمساهمين كسحب لحصص الملكية (راجع المثال ١٣-٢).

---

[١٥] وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، في الحالة غير العادية التي لا يتوافر فيها تاريخ لبدء تداول الأسهم بدون أرباح موزعة (والتي قد تحدث حينما يكون هناك مساهم واحد فقط في شركات عامة معينة)، يجب قيد الأرباح الموزعة في تاريخ إعلانها. ويجوز استخدام هذه المنهجية أيضا في الحسابات الدولية.

مثال ١٣-٢: حساب توزيعات الأرباح

في ٤ مارس، تعلن مؤسسة استثمار مباشر في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات عن سداد توزيعات أرباح قدرها ٨٠٠ دولار أمريكي. في ٢٦ يونيو يبدأ تداول أسهمها دون الأرباح الموزعة، وفي ١٤ يوليو تدفع المؤسسة أرباحا موزعة. وعلما بأن مستوى توزيعات الأرباح المدفوع في كل سنة من السنوات الخمس الماضية كان ٢٠٠ دولار، يتعين تسجيل قيود ميزان المدفوعات التالية في ميزان المدفوعات لاقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر، بافتراض أن ٨٠٠ دولار هو مبلغ كبير بالنسبة لذلك الاقتصاد:

ميزان المدفوعات للربع ١ (الإعلان عن أن توزيعات الأرباح مستحقة الدفع للحائزين المسجلين في ٢٦ يونيو): لا يجب تسجيل قيود.

ميزان المدفوعات للربع ٢
(يبدأ تداول الأسهم دون أرباح موزعة):

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
الدخل الأولي		
دخل الاستثمار		
الاستثمار المباشر		
الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار		
الأرباح الموزعة		٢٠٠

	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي		
الاستثمار المباشر		
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار		
حصص الملكية بخلاف الأرباح المعاد استثمارها		
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		٦٠٠-
استثمارات أخرى		
حسابات أخرى مستحقة الدفع—أخرى[1]		
قطاعات أخرى		
قصيرة الأجل		٨٠٠

ميزان المدفوعات للربع ٣
(تسدد المدفوعات):

	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
القطاعات الأخرى		
قصيرة الأجل	٨٠٠-	
حسابات أخرى مستحقة الدفع —أخرى		
قطاعات أخرى		
قصيرة الأجل		٨٠٠-

[1] بين تاريخ بدء تداول الأسهم بدون أرباح موزعة وتاريخ استحقاق الدفع، تقيد الأرباح الموزعة وتوزيعات الأرباح الزائدة باعتبارها حسابات أخرى مستحقة القبض / الدفع—أخرى.

دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار

١٣-٨٠ صناديق الاستثمار هي مشاريع استثمار جماعي يقوم المستثمرون من خلالها بتجميع الأموال لاستثمارها في أصول مالية أو غير مالية. ومن ثم، فإن الوحدات التي تقتني أسهما في الصناديق توزع مخاطرها عبر كافة الأدوات في الصندوق. وتوفر صناديق الاستثمار أداة استثمار مالي مناسبة ومتيسرة ومنخفضة التكلفة. ورغم أن نشاط صناديق الاستثمار يتمثل عادة في بيع الأسهم أو الوحدات إلى الجمهور والاستثمار في حافظة أوراق مالية متنوعة، فقد تستثمر أيضا في أصول أخرى مثل العقارات أو قد يقتصر نشاطها على التعامل مع عدد قليل من المستثمرين. ولأسهم صناديق الاستثمار دور خاص في الوساطة المالية باعتبارها أحد أنواع الاستثمار الجماعي في أصول أخرى، وبالتالي تُدرج كبند منفصل.

١٣-٨١ وتشير أسهم صناديق الاستثمار إلى الأسهم الصادرة عن صناديق الاستثمار المشترك وليس إلى الأسهم التي قد تحوزها. ويمثل كل سهم حصة ملكية تناسبية في حافظة الاستثمارات التي تديرها هذه الصناديق.

١٣–٨٢ دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الأسهم أو الوحدات في صناديق الاستثمار يتضمن ما يلي:

(١) الأرباح الموزعة التي تُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار؛

(٢) الأرباح المُعاد استثمارها التي تُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار.

١٣–٨٣ وتُقيَّد الأرباح الموزعة التي تُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار بنفس الطريقة تماما التي تقيد بها الأرباح الموزعة لفرادى الشركات. والأرباح الموزعة تمثل شكلا من دخل الاستثمار يغطي كافة توزيعات الأرباح من الشركات إلى مساهميها أو مالكيها.

١٣–٨٤ يعتبر صافي أرباح صناديق الاستثمار بعد خصم مصروفات التشغيل ملكا للمساهمين. وإذا لم يوزع سوى جزء من صافي الأرباح في صورة توزيعات أرباح الأسهم، ينبغي معاملة الأرباح المحتجزة المملوكة للمساهمين غير المقيمين كما لو كانت قد وُزعت عليهم ثم أُعيد استثمارها.

١٣–٨٥ وتُسَّجل الأرباح المعاد استثمارها باستخدام نفس المبادئ التي وُصفت آنفا بالنسبة لمؤسسات الاستثمار المباشر الأجنبية؛ تُقيَّد أي أرباح غير موزعة لصندوق استثمار ما مملوكة لغير المقيمين كأرباح معاد استثمارها في حساب الدخل الأولي وكإعادة استثمار للأرباح في الحساب المالي. وعندما يمتلك المساهمون غير المقيمين جزءا فقط من أسهم صندوق الاستثمار، فإن المبلغ الذي يعتبر أنه محوَّل إلى المساهمين غير المقيمين أو معاد استثماره من جانبهم يكون متناسبا مع النسبة المملوكة من حصص الملكية.

١٣–٨٦ عادة ما يُقيَّد دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى المالكين غير المقيمين لأسهم صناديق الاستثمار (سواء الأرباح الموزعة أو الأرباح المعاد استثمارها) ضمن دخل استثمارات الحافظة؛ وحصص ملكية المساهمين غير المقيمين عادة ما تمنحهم أقل من ١٠٪ من القوة التصويتية في صندوق الاستثمار، ولكن حصص الملكية هذه قد تنشأ أيضا في فئات وظيفية أخرى—أي الاستثمار المباشر أو الاستثمارات الأخرى أو الأصول الاحتياطية.

١٣–٨٧ ويمكن لصناديق الاستثمار أن تكون مؤسسات استثمار مباشر عندما يمتلك مساهم غير مقيم ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية في صندوق الاستثمار. وفي هذه الحالة، يتعين أن تُقيَّد توزيعات الأرباح والأرباح المعاد استثمارها التي تعزى إلى ذلك المساهم تحت دخل الاستثمار المباشر. وكما ورد آنفا، يشير هذا البند إلى الدخل الذي يُعزى إلى الأسهم الصادرة عن صناديق الاستثمار المشترك وليس إلى الدخل الذي يُعزى إلى الأسهم التي قد يحوزها صندوق الاستثمار المشترك، باستثناء في الحالات التي تستثمر فيها صناديق الاستثمار في صناديق استثمار أخرى. وفي هذه الحالة، يمكن لصناديق الاستثمار أن تكون مستثمرين مباشرين في صناديق الاستثمار الأخرى، وينبغي أيضا قيد دخل الاستثمار ضمن دخل الاستثمار المباشر الذي يُعزى إلى المساهمين في صندوق الاستثمار.

١٣–٨٨ يقيَّد دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار ضمن دخل الاستثمارات الأخرى عندما يتعذر تصنيفه في أي فئة وظيفية أخرى (راجع الفقرة ١١–١٠٦ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ويمكن أن تكون هذه هي الحالة عندما تكون الصناديق مقصورة على مستثمرين معينين (ليسوا مستثمرين مباشرين)، مثل الصناديق غير المساهمة، بدلا من أن تكون متاحة للجمهور بوجه عام.

١٣–٨٩ وفي الواقع، قد تكون هناك مكاسب وخسائر حيازة كبيرة متعلقة بأسهم صناديق الاستثمار؛ فأكثر الأسباب شيوعا لاقتناء هذه الأدوات هو للاستفادة من مكاسب الحيازة التي تنشأ عن اقتنائها. وتُستَبعد من دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى مالكي صناديق الاستثمار مكاسب وخسائر الحيازة الناشئة عن استثمارات الصناديق وتقيد في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية.

الرسوم المطبقة على إقراض الأوراق المالية بدون ضمان نقدي

١٣–٩٠ إقراض الأوراق المالية دون ضمان نقدي هو عبارة عن تقديم أوراق مالية من مالكها (مُقرض الأوراق المالية) لفترة زمنية محددة إلى طرف آخر (مقترض الأوراق المالية). في هذه الحالة، تنتقل الملكية القانونية للأوراق المالية إلى المقترض (ويمكن للمقترضين بيع الأوراق المالية لاحقا إلى كيانات أخرى)، ولكن الملكية الاقتصادية بمخاطرها ومزاياها تظل مع المالك الأصلي الذي يظل عُرضة للمكاسب والخسائر من التغيرات في أسعار الأوراق المالية.

١٣–٩١ ويتلقى المُقرض رسما من المقترض بمقتضى اتفاق إقراض الأوراق المالية يمثل عائدا لمُقرض الورقة المالية مقابل وضع الأوراق المالية تحت تصرف مقترض الأوراق المالية. وجرى العرف على قيد رسم إقراض الأوراق المالية هذا الذي يتلقاه مقرض الأوراق المالية باعتباره فائدة ضمن الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع في دخل الاستثمارات الأخرى، وليس في الفئة المتعلقة بالأداة التي يرتبط بها المبلغ المدفوع (راجع الفقرتين ٥–٧٣ و١١–٦٨ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٣–٩٢ يستمر المالك الاقتصادي للأوراق المالية (مُقرض الأوراق المالية) في قيد دخل استثمار على الأوراق المالية (راجع الفقرة ١١–٦٩ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وفي حالة دفع قسائم أو توزيعات

أرباح إلى مقترض الأوراق المالية، والذي بدوره يدفع لمقرض الأوراق المالية، يُقيَّد تغيير لمسار هذه المدفوعات من مقترض الأوراق المالية إلى مُقرض الأوراق المالية. وهكذا، تُقيَّد المدفوعات باعتبارها معاملات بين جهة إصدار الأوراق المالية ومُقرض الأوراق المالية. وهذا من شأنه الحفاظ على الاتساق بين الأرصدة والتدفقات.

١٣–٩٣ وإذا كان مجموع ما سدده مقترض الأوراق المالية إلى مُقرض الأوراق المالية يشتمل على كل من رسم إقراض الأوراق المالية والمدفوعات التي تم تعديل مسارها، وهذين العنصرين يتعذر تقسيمهما على النحو الوارد أعلاه، فقد يرغب معدو البيانات، لأسباب عملية، قيد مجموع ما سُدد باعتباره فائدة ضمن دخل الاستثمارات الأخرى.

الدخل الأولي الآخر

١٣–٩٤ الدخل الأولي الآخر هو فئة متبقية تشمل الدخل الأولي بخلاف تعويضات العاملين ودخل الاستثمار. وتشمل هذه الفئة ما يلي:

(١) ضرائب المنتجات والإنتاج

(٢) الدعم على المنتجات والإنتاج

(٣) الريع

١٣–٩٥ وترد مصادر البيانات المتاحة لجمع بيانات الدخل الأولي الآخر في الجدول ١٣–١.

الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج

١٣–٩٦ تُقيَّد الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج بشكل منفصل في الدخل الأولي الآخر. وهذا البند يشمل أي مدفوعات ضرائب على الإنتاج مستحقة الدفع من مقيم ما إلى حكومة أخرى بالإضافة إلى أي دعم مستحق القبض للمقيم من حكومة أخرى.

١٣–٩٧ تُدرج الضرائب على المنتجات والإنتاج في حساب الدخل الأولي بينما تُدرَج الضرائب المفروضة على الدخل والثروة في حساب الدخل الثانوي (مثل الضرائب المفروضة على المكاسب الرأسمالية والضرائب على الأجور والرواتب) (راجع الفقرتين ١١–٩٢ و١٢–٢٨ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). والضريبة المفروضة على المنتجات هي ضريبة مستحقة الدفع عن كل وحدة من السلع أو الخدمات (مثلا، ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد). وقد تضاف هذه الضرائب إلى أسعار السلع أو الخدمات المبيعة. والضرائب الأخرى على الإنتاج تتضمن كافة الضرائب فيما عدا الضرائب على المنتجات التي تتحملها المؤسسات نتيجة أعمالها في الإنتاج (مثل ضريبة الأجور والتراخيص التجارية).

١٣–٩٨ وبالنسبة لمعظم الاقتصادات، فإن الضرائب وإعانات الدعم مستحقة القبض من المنتجين غير المقيمين أو مستحقة الدفع لهم تكون غير موجودة أو ضئيلة، وتنشأ إذا قامت المنظمات الدولية أو الإقليمية بفرض الضرائب الخاصة بها أو تقديم دعم. وقد تنشأ أيضا عندما تكون الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها غير المقيمين (مثل مشاريع التشييد أو التركيب قصيرة الأجل) غير كافية لمعاملتها معاملة الفروع.

١٣–٩٩ ويعني التقييم بأسعار «فوب» لأغراض الحسابات الدولية معاملة ضرائب التصدير على أنها مستحقة الدفع من المصدِّر ومعاملة رسوم الاستيراد والضرائب الأخرى للاقتصاد المستورد على أنها مستحقة الدفع من المستورد؛ وبالتالي فهي معاملات بين مقيمين ولا تقيَّد في الحسابات الدولية. وفي بعض الأحيان، يوافق مُصدِّر سلعة ما بموجب العقد على دفع رسوم الاستيراد. وفي هذه الحالة، تخرج الرسوم عن نطاق حساب التوزيع الأولي للدخل في الحسابات الدولية. ويرجع السبب في هذه المعاملة إلى أن هذه الرسوم تنشأ عن عملية الاستيراد، ويعتبر دفعها بالتالي التزاما على المستورد. ولذلك تُعامَل كما لو كانت مستحقة الدفع من جانب المستورد، وتعتبر على هذا الأساس معاملة بين مقيمين. وبالتالي فإن قيمة رسوم الاستيراد التي يدفعها المصدِّر لا تشملها قيمة السلع بأسعار فوب. وبالمثل، إذا وافق المستورد على دفع ضرائب التصدير، فإنها تظل التزاما على المصدِّر. وبالتالي فإن ضرائب التصدير التي يدفعها المستورد تشملها قيمة السلع بأسعار فوب ويُعدَّل مسارها لتعامَل كما لو كان المصدِّر يدفعها.

١٣–١٠٠ وقد تفرض السلطات الجمركية في إقليم ما أحيانا رسما أو ضريبة أخرى دون انتقال الملكية إلى أحد المقيمين في ذلك الإقليم. ومن أمثلة ذلك السلع المرسلة لأغراض التجهيز أو الإصلاح أو التخزين أو لاستعمال زوار الإقليم. وفي هذه الحالات، تقيَّد الرسوم الجمركية مستحقة الدفع من جانب غير المقيمين ضمن الضرائب على المنتجات في الدخل الأولي الآخر.

الريع

١٣–١٠١ الدخل مستحق الدفع نظير استخدام الموارد الطبيعية يُطلَق عليه الريع. وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي، وحقوق التعدين، وحقوق الحراجة، والمياه، وحقوق الصيد، والمجال الجوي، والطيف الكهرومغناطيسي.

١٣–١٠٢ يشمل الريع الدخل المرتبط بملكية الموارد الطبيعية. فالموارد الطبيعية ينشأ عنها دخل ملكية بخلاف دخل الاستثمار. وقد ينشأ الريع في حالات عابرة للحدود، لكنها نادرة، لأن كل الأراضي في حكم المملوكة لمقيمين، وذلك من خلال إنشاء وحدة صورية مقيمة، إذا لزم الأمر. ومن الأمثلة على الحالات التي يتم فيها قيد الريع في الحسابات الدولية هي ربما حالة حقوق الصيد قصيرة الأجل في المياه الدولية التي تُمنحَ إلى أساطيل الصيد الأجنبية. ومن الممكن أيضا أن تُستخرَج الموارد الطبيعية الأخرى المتاخمة للحدود من مقر على الجانب الآخر من الحدود، وهو ما ينشأ عنه بالتالي ريع. وثمة مثال آخر

على الريع في ميزان المدفوعات يرد في الإطار ١٠-١ الذي يتناول بالوصف اتفاقات تقاسم الإنتاج.

١٣-١٠٣ مدفوعات ومقبوضات الحكومة المتعلقة بريع الأراضي بدون المباني (كالسفارات، والقنصليات، والقواعد العسكرية، ومكاتب التمثيل ذات الوضع الدبلوماسي) التي تستخدمها الحكومات الأخرى التي تستأجرها لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو لأغراض أخرى يجب أن تُقيَّد ضمن الريع. ويتم تناول الريع على الأراضي والمباني في القسم التالي.

١٣-١٠٤ وهناك عنصر آخر يُبوَّب ضمن الريع وهو يتعلق بالرياضة الاحترافية التي تنطوي على بيع حقوق استخدام اللاعبين. فمقتضى ما يعرف باتفاقات الإقراض، قد يُسمَح لأحد اللاعبين باللعب مؤقتا لصالح ناد غير النادي المتعاقد معه اللاعب في الوقت الراهن. وينبغي قيد الرسوم المسددة بموجب اتفاقات الإقراض ضمن دخل الملكية باعتبارها ريع. ويتناول الفصل ١٥ مناقشة نقل حقوق استخدام الرياضيين بالتفصيل في القسم المعنون «العقود وعقود الإيجار والتراخيص» .

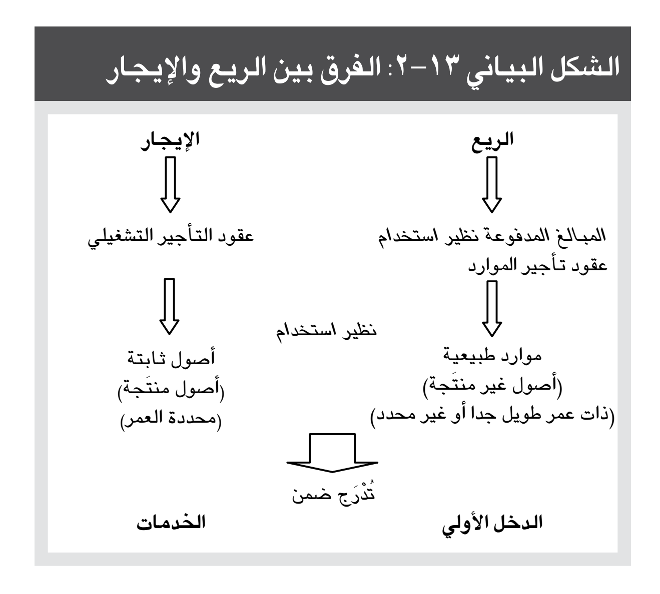
الريع والإيجار

١٣-١٠٥ ينبغي لمُعدي البيانات التمييز بين الريع والإيجار. فالإيجار هو مدفوعات تسدد بموجب عقد تأجير تشغيلي نظير استخدام أصل ثابت كالمباني أو المعدات المملوكة لمقيم في اقتصاد آخر. أما الريع فهو مبلغ يُدفَع بموجب عقد موارد نظير استخدام مورد طبيعي. ويعتبر الريع دخل ملكية ويُدرج ضمن حساب الدخل الأولي في حين يُعامَل الإيجار باعتباره مبيعات أو مشتريات خدمات.

١٣-١٠٦ عقد التأجير التشغيلي هو العقد الذي تقع بموجبه المخاطر والمزايا التشغيلية الناشئة عن ملكية الأصل على المالك القانوني لهذا الأصل. ويتحمل المالك القانوني مسؤولية توفير أعمال الإصلاحات والصيانة اللازمة للأصل. وبموجب عقد التأجير التشغيلي يظل الأصل في الميزانية العمومية للمؤجِّر (المالك) رغم استخدام المستأجر له. وتنشأ عن عقد التأجير التشغيلي خدمات وتُقيَّد ضمن الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى (إذا كان المستأجر كيانا تجاريا)، وضمن بند السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر (إذا كان المستأجر منظمات دولية أو سفارات وما إلى ذلك). أما عقد إيجار الموارد فهو عقد يقوم بموجبه المالك القانوني لأحد الموارد الطبيعية ذات عمر طويل جدا أو غير محدد بوضع هذا المورد تحت تصرف المستأجر نظير مبلغ يُدفَع بصفة دورية ويتم قيده كريع. ويظل المورد مقيدا في الميزانية العمومية للمؤجِّر (المالك) رغم استخدام المستأجر له.

١٣-١٠٧ ويوضح الشكل البياني ١٣-٢ الفروق بين الريع والإيجار.

الشكل البياني ١٣-٢: الفرق بين الريع والإيجار



١٣-١٠٨ غير أنه من الناحية العملية فإن مبلغا مدفوعا واحدا قد يغطي كلا من الريع والإيجار عندما تقوم وحدة مؤسسية باستئجار أرض تتألف من الأرض في حالتها الطبيعية والمباني الواقعة عليها في عقد أو عقد تأجير واحد لا تتم فيه التفرقة بين النوعين من المدفوعات. وتوزيع المبلغ بين الريع والإيجار في حالة عدم وجود طريقة موضوعية لتقسيمه يتم لصالح العنصر ذي القيمة الأعلى. (راجع أيضا «التأجير التشغيلي» في الفصل ١٢).



١٤ الدخل الثانوي

١٤-١ يسجل حساب الدخل الثانوي معاملات التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين التي تؤثر مباشرة على مستوى إجمالي الدخل القومي المتاح وبالتالي على قدرة الاقتصاد على استهلاك السلع والخدمات.

١٤-٢ ومن منظور المحاسبة على أساس القيد المزدوج، فإن القيد المدرج في حساب الدخل الثانوي هو قيد موازن للقيمة الاقتصادية العينية أو النقدية المسجلة في حساب السلع أو الخدمات أو الحساب المالي سواء المقدمة إلى مؤسسة غير مقيمة أو المتلقاة منها بدون مقابل.

١٤-٣ وينبغي تمييز التحويلات بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية. ويتناول الفصل ١٥ مناقشة التحويلات الرأسمالية، التي تشكل جزءا من الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات. أما التحويلات الجارية فتشمل كافة التحويلات التي لا تعد تحويلات رأسمالية (راجع الفقرات من ١٢-١٣ إلى ١٢-١٥ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٤-٤ وفي ميزان المدفوعات، تقسم التحويلات الجارية بين تلك التي تنطوي على معاملات الحكومة العامة للاقتصاد القائم بإعداد البيانات وتلك التي تنطوي على معاملات القطاعات (المحلية) الأخرى. وتنقسم الأخيرة أيضا إلى تحويلات شخصية (تحويلات بين أسر معيشية مقيمة وغير مقيمة) وتحويلات جارية أخرى.

١٤-٥ ويلخص الجدول ١٤-١ المصادر والطرق التي يمكن استخدامها لإعداد بيانات أنواع معينة من التحويلات الجارية التي سيرد وصفها لاحقا بمزيد من التفصيل.

مصادر البيانات وطرق جمع البيانات

نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

١٤-٦ يمكن لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أن يكون بمثابة مصدر بيانات فعال من حيث التكلفة وشامل لرصد المعاملات النقدية في مختلف بنود ميزان المدفوعات بالكامل. ومع ذلك، فإن جمع معلومات تكميلية بالإضافة إلى نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية ضروري لرصد كافة المعاملات غير النقدية فضلا عن المعاملات المعقدة الأخرى التي لا تمر عبر القطاع المصرفي. وعلى سبيل المثال، غالبا ما يتم تمويل أنشطة مساعدة فنية معينة

الجدول ١٤-١: إعداد بيانات بنود الدخل الثانوي

الوصف	مصدر البيانات وطريقة إعداد البيانات
الحكومة العامة	
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي:	
المساعدة الفنية	بالنسبة للاقتصاد المانح (قيود مدينة)، ينبغي أن تتوافر البيانات من السجلات الرسمية من المؤسسة المانحة داخل القطاع الحكومي المسؤول عن تنسيق المساعدة الفنية. أما فيما يتعلق بالاقتصاد المتلقي (قيود دائنة)، فينبغي أن تُتاح البيانات من السجلات الرسمية للمؤسسة المتلقية داخل القطاع الحكومي المنوط به تنسيق المعونة الخارجية أو من سجلات المانحين أو من بيانات الاقتصادات الشريكة. وينبغي أن توفر بيانات المشروع تقسيما لتكاليف المشروع إلى العناصر ذات الصلة (راجع النص الرئيسي والأمثلة). وينبغي قيد التكاليف المتحملة في اقتصاد المانح ضمن قيمة المساعدة الفنية. ويمكن الحصول على بيانات عن المكون النقدي من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. كذلك يمكن أن تتوافر البيانات من سجلات الاقتصادات الشريكة.
المنح المقدمة للميزانية	بالنسبة للاقتصادين المتلقي والمانح، ينبغي أن تتوافر البيانات من السجلات الرسمية للميزانية أو من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وينبغي الحرص على تسجيل منح الاستثمار في الحساب الرأسمالي باعتبارها تحويلات رأسمالية وليس تحويلات جارية. ويمكن أن تتوافر البيانات أيضا من سجلات الاقتصادات الشريكة.

الجدول ١٤–١: إعداد بيانات بنود الدخل الثانوي (تتمة)

الوصف	مصدر البيانات وطريقة إعداد البيانات
المساهمات (رسوم العضوية) مستحقة الدفع للمنظمات الدولية والتحويلات التي تقدمها المنظمات الدولية إلى الحكومات (على سبيل السياسة المتبعة)	ينبغي أن تتوافر البيانات من السجلات الرسمية للميزانية أو من الهيئة المسؤولة مثل وزارة الشؤون الخارجية.
الضرائب على الدخل والثروة، والضرائب الأخرى بما فيها الغرامات، والجزاءات، والرسوم (التي تعد ضرائب وليست مبلغا مدفوعا نظير خدمة) وما إلى ذلك (قيود دائنة فقط)	يتعين أن تتوافر البيانات من المصادر الرسمية كالسجلات الضريبية (في حالة الضرائب على الدخل والثروة)، وسجلات الهيئات الحكومية المختصة الأخرى (في حالة الرسوم والغرامات وما إلى ذلك).
المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع من جانب غير المقيمين (قيود دائنة فقط)	ينبغي أن تتوافر البيانات من السجلات الرسمية للميزانية، ومن الهيئات المسؤولة (مثل وزارة الضمان الاجتماعي)، بما في ذلك المساهمات الاجتماعية التي يدفعها كل من أرباب الأعمال والعاملين.
المزايا الاجتماعية—على سبيل المثال، معاشات التقاعد والمزايا غير التقاعدية مستحقة الدفع لغير المقيمين (قيود مدينة فقط)	ينبغي أن تتوافر البيانات من السجلات الرسمية للميزانية، أو من الهيئة المسؤولة (مثل وزارة الضمان الاجتماعي)، أو من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.
المنح الدراسية (قيود مدينة فقط)	ينبغي أن تتوافر البيانات من السجلات الرسمية للميزانية أو من الهيئة المسؤولة مثل وزارة التعليم. ومن المهم تسجيل القيد المقابل لهذا التحويل ضمن قيود السفر الدائنة إذا كانت المنحة الدراسية تتعلق بالدراسة في الاقتصاد المانح.
التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى للحكومة العامة	يمكن الحصول على البيانات من السجلات الرسمية أو—بالنسبة للتحويلات النقدية—من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية.
القطاعات الأخرى	
التحويلات الشخصية (بما في ذلك تحويلات العاملين بالخارج)	يمكن الحصول على البيانات من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو مسوح شركات تحويل الأموال وأرباب الأعمال ووكالات التوظيف، أو مسوح الأسر المعيشية (مثل مسوح الدخل والإنفاق). كذلك يمكن الحصول على البيانات من سجلات الاقتصادات الشريكة.
التحويلات الجارية الأخرى:	
الضرائب على الدخل والثروة وغيرهما (قيود مدينة فقط)	يمكن الحصول على البيانات من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو من مسوح المؤسسات. وينبغي الحرص على تسجيل هذه المعاملات كتحويلات وألا يتم ترصيدها مقابل المعاملات المرتبطة الأخرى مثل متحصلات دخل العاملين.
المساهمات الاجتماعية، المزايا الاجتماعية	يمكن الحصول على البيانات من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، أو من سجلات أحد وكلاء الدفع المحليين (إن وجد)، أو من مسوح الأسر المعيشية، أو من معلومات الاقتصادات الشريكة.
صافي الأقساط والمطالبات على التأمين على غير الحياة، والتأمين على الحياة، وإعادة التأمين	يمكن استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسوح المؤسسات للحصول على بيانات أساسية عن الأقساط والمطالبات؛ ويمكن استخدام مثل هذه البيانات لحساب هذه القيود. ومع ذلك، وعلى النحو الموضح في الملحق ٢، يتعين على مُعدي البيانات معالجة هذه البيانات لاشتقاق تقديرات للتحويلات المرتبطة بالتأمين على غير الحياة وإعادة التأمين.
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي	يمكن جمع البيانات عن معاملات الكيانات المالية العامة من السجلات الإدارية الحكومية (في اقتصاد إقامة الحكومة) أو من خلال مسوح المؤسسات (في اقتصاد إقامة الكيان المالي العام). ويمكن أن تتوافر البيانات أيضا من سجلات الاقتصادات الشريكة.
المنح الدراسية	يمكن أن تأتي البيانات من الهيئة المحلية المسؤولة عن توزيع المنح (إن وجدت)، أو مؤسسات المنح الدراسية، أو المؤسسات التعليمية، أو من سجلات الاقتصادات الشريكة. ومن المهم أن يُسَجل القيد المقابل للتحويل ضمن قيود السفر المدينة إذا كانت المنحة الدراسية تتعلق بالدراسة خارج الاقتصاد المتلقي.
التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى	يمكن أن تأتي البيانات من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو من مسوح المؤسسات والأسر المعيشية.

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

تنطوي على خدمات موظفي المساعدة الفنية والمقدمة مباشرة من الحكومات المانحة والمؤسسات غير المقيمة الأخرى ولا يمكن رصدها من خلال نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. كذلك، عند استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للتحويلات الشخصية النقدية بين الأسر المعيشية، يتعين على مُعدي البيانات توخي الحرص لتمييز التحويلات الشخصية بشكل سليم عن المعاملات التي تستوفي شروط الأغراض الأخرى مثل الادخار أو الاستثمار أو تقديم الهبات الخاصة في شكل منح (راجع الجدول ١٤–٢). وفيما يتعلق بالمساهمات الاجتماعية المدفوعة لصناديق معاشات التقاعد غير المقيمة، فإن البيانات من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يمكن أن ترصد فقط تعويضات العاملين صافية من المساهمات.

مصادر البيانات الأخرى

١٤–٧ تمثل مسوح مؤسسات التأمين وصناديق معاشات التقاعد المحلية مصادر بيانات محتملة تساعد مُعدي البيانات على رصد المعلومات على أساس سليم من الناحية المفاهيمية، بما في ذلك المعلومات اللازمة لاحتساب عناصر التأمين عبر الحدود، وإجراء التعديلات لمراعاة المحاسبة على أساس الاستحقاق.

١٤–٨ ونفس النهج الشامل لن يكون ممكنا عندما تكون المؤسسات غير مقيمة في اقتصاد معدي البيانات. وفي تلك الحالة، وبالنسبة للبنود الأخرى، يجوز—في غياب البيانات—وضع تقديرات من خلال نماذج البيانات باستخدام النسب ومصادر البيانات الثانوية مثل بيانات الاقتصادات الشريكة.

١٤–٩ ويمكن استخدام مصادر البيانات الرسمية، كالحسابات الحكومية، لقياس التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي أو الضرائب على الدخل والثروة أو معاملات الضمان الاجتماعي.

التحويلات الشخصية

١٤–١٠ تشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها. وغالبا ما تتضمن التحويلات المنتظمة النقدية أو العينية بين أعضاء الأسر الواحدة المقيمين في اقتصادات مختلفة عندما يقوم أفراد الأسرة الذين يقصدون العمل في الخارج لعام أو أكثر بإرسال موارد إلى بلدانهم الأصلية لإعانة أقاربهم.

١٤–١١ وتشمل التحويلات الشخصية تحويلات العاملين في الخارج، ولكنها لا تقتصر على التحويلات بين أفراد الأسر الواحدة والدخل المكتسب من العمل (راجع الفقرة ١٢–٢١ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وبالنسبة للاقتصادات ذات الجاليات المغتربة، فإن التحويلات الشخصية تمثل مصدرا مهما للدخل يتجاوز أحيانا العائد من تصدير السلع والخدمات.

١٤–١٢ وتشارك مؤسسات عديدة في توفير خدمات التحويلات الدولية للأسر المعيشية: (١) شركات تحويل الأموال الدولية المرخص لها بتوفير خدمات تحويل الأموال عبر الحدود؛ (٢) والبنوك التجارية؛ (٣) وفي بعض الحالات المؤسسات المملوكة للحكومة التي يُسمَح لها بالمشاركة في خدمات التحويلات من خلال فروعها بالخارج.

١٤–١٣ وليس كل المعاملات التي يتم توجيهها من خلال شركات تحويل الأموال أو البنوك التجارية من الأفراد والأسر المعيشية بالخارج، وبين الأسر المعيشية، يمثل تحويلات شخصية. فعلى معدي البيانات تمييز التحويلات الشخصية عن المعاملات التي تلبي الأغراض الأخرى، كتحويل الأموال بين الحسابات بغرض الادخار (معاملة محضة في الحساب المالي) أو إنشاء الوحدات السكنية (عقارات) أو تقديم الهبات الخاصة في صورة منح (والتي قد تكون تحويلات رأسمالية). وأحيانا ما يستخدم المستوردون شركات تحويل الأموال لسداد قيمة السلع.

المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين

١٤–١٤ إن المفهوم الدولي «لتحويلات المغتربين» أوسع من نظيره المتعلق بالتحويلات الشخصية، لأنه يشمل أيضا الدخل الصافي الذي يحصل عليه العاملون في الخارج لأجل قصير—أي تعويضات العاملين؛ غير أنه يُقاس صافيا من المصروفات المتحملة في الخارج نظير السفر والنقل والضرائب والمساهمات الاجتماعية. وتتمثل المقاييس الرئيسية الثلاثة لتحويلات المغتربين في ما يلي: (١) التحويلات الشخصية من المغتربين؛ (٢) مجموع تحويلات المغتربين؛ (٣) مجموع تحويلات المغتربين والتحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (راجع الملحق ٥ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٤–١٥ وقد أدى الاهتمام الدولي المرتفع بتحليل بيانات تحويلات المغتربين وتأثيرها على التنمية الاقتصادية إلى نشر المرجع بيانات المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها (IMF, 2009).[١] ويلخص هذا المرجع التعاريف والمفاهيم المرتبطة بتحويلات المغتربين في إطار ميزان المدفوعات، ويتضمن مبادئ توجيهية عن مصادر البيانات وإعدادها فضلا عن عدة دراسات حالة للاقتصادات.

١٤–١٦ وتُدرَج فئات تحويلات المغتربين كبنود تكميلية في بيان ميزان المدفوعات؛ وتمثل هذه الفئات مقاييس تراكمية يتم إعدادها عن طريق الجمع بين العناصر المُدرجة/المحددة في مختلف العناصر الأساسية لميزان المدفوعات. على سبيل المثال، يتم إعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين بأن تُضاف التحويلات الرأسمالية بين الأسر

[١] يمكن تنزيله من موقع صندوق النقد الدولي على الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sta/bop/remitt.htm.

الجدول ١٤-٢: الحالات غير القاطعة في التحويلات بين الحسابات

الأمثلة	التصنيف في ميزان المدفوعات للاقتصاد القائم بإبلاغ البيانات ألف
يقوم فرد يعمل على أساس قصير الأجل في الاقتصاد باء بتحويل معظم راتبه لحسابه في اقتصاد الموطن ألف؛ وينفق الجزء المتبقي على الإقامة والنقل والغذاء في الاقتصاد باء.	الدخل الأولي—تعويضات العاملين—دائن (المبلغ الإجمالي لراتبه)؛ خدمات—سفر—مدين (المبلغ المنفَق في الاقتصاد باء)
يقوم فرد يعمل على أساس طويل الأجل في الاقتصاد باء بتحويل جزء من راتبه إلى حساب أمه في الاقتصاد ألف.	حساب الدخل الثانوي—تحويلات شخصية—تحويلات العاملين في الخارج—دائن (المبلغ المحول إلى حساب أمه)
يقوم فرد يعمل على أساس طويل الأجل في الاقتصاد باء بتحويل جزء من راتبه ودخله إلى حسابه في اقتصاد الموطن (الاقتصاد ألف) ويكون لدى خطيبته حق الدخول على الحساب بشكل مباشر أو عن طريق أجهزة الصرف الآلي.	حساب الدخل الثانوي—التحويلات الشخصية—تحويلات العاملين في الخارج—دائن (المبلغ المحول إلى حسابه)؛ يُسجَّل عندما يتم التحويل وليس عند سحب الخطيبة من الحساب.
يقوم فرد يعمل على أساس طويل الأجل في الاقتصاد باء بتحويل أموال إلى حسابه الادخاري في اقتصاد الموطن (الاقتصاد ألف)	الحساب المالي—استثمارات أخرى—العملة والودائع—صافي تحمل الخصوم [زيادة] (المبلغ المحول إلى الحساب الادخاري)
يقوم فرد يعمل على أساس طويل الأجل في الاقتصاد باء بتحويل أموال إلى الاقتصاد ألف ويقتني عقار	الحساب المالي—استثمار مباشر—خصوم—حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار—صافي تحمل الخصوم [زيادة] (المبلغ المحول إلى الاقتصاد ألف)
يقوم فرد يعمل على أساس طويل الأجل في الاقتصاد باء بتحويل أموال إلى حساب أخيه في الاقتصاد ألف لشراء عقار لأسرة أخيه.	الحساب الرأسمالي—التحويلات الرأسمالية (منها: بين الأسر المعيشية)—دائن (المبلغ المحول إلى الاقتصاد ألف)
فرد مقيم في الاقتصاد ألف يشارك في برنامج للماجستير في جامعة تقع في الاقتصاد باء حيث يتلقى دعما ماليا بصفة منتظمة من أسرته المقيمة في الاقتصاد ألف.	حساب الخدمات—سفر (السفر لأغراض شخصية—لأغراض تعليمية)—مدين (المبلغ المحوَّل من الأسرة وأي مبالغ إضافية ينفقها الطالب في الاقتصاد الذي يدرس فيه)

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

المعيشية إلى اثنين من العناصر الأساسية—التحويلات الشخصية وتعويضات العاملين صافية من الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمصروفات الأخرى التي يدفعها العاملون لأجل قصير في الاقتصادات المُضيفة. أو يمكن حساب مجموع التحويلات بأن يُضاف حجم المزايا الاجتماعية التي تتلقاها الأسر المعيشية المقيمة/ المدفوعة إلى الأسر المعيشية غير المقيمة إلى التحويلات الشخصية من المغتربين.

١٤-١٧ يرد وصف مصادر البيانات اللازمة لجمع البيانات عن العناصر المستخدمة في إعداد بيانات مقاييس تحويلات المغتربين في الفصول أو الفقرات التي تغطي عناصر ميزان المدفوعات الأساسية التي تتعلق بها (مثلا، راجع السفر للمصروفات في الاقتصاد المُضيف، والتحويلات الجارية الأخرى للمساهمات الاجتماعية والمزايا الاجتماعية والضرائب؛ والتحويلات الرأسمالية للتحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية).

التحويلات الجارية الأخرى

الضرائب على الدخل والثروة، وغيرهما

١٤-١٨ تتكون الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما عبر الحدود أساساً من الضرائب المفروضة على الدخل والمكاسب الرأسمالية والمعاملات المالية (الفقرة ١٢-٢٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ومن حيث المبدأ، فإن الضرائب على الدخل تُخصم من المنبع ويجب إسنادها للفترة الذي يتم فيها كسب الدخل. غير أنه في الواقع العملي يتم أحيانا تسجيل الضرائب في الفترات التي تُسدَد فيها؛ وقد يتطلب الأمر بعض المرونة لأن القدرة على دفع ضريبة الدخل يمكن أن يتحدد فقط في فترة محاسبية لاحقة على تلك التي يتحقق فيها الدخل.

١٤-١٩ وبالنسبة للضرائب مستحقة القبض على الدخل المكتسب من العمل، فإن الحكومة المحلية أو القومية عادة ما تخصم جزءا من تعويضات العامل بناء على الالتزام الضريبي المقدر للعامل (الضريبة المخصومة من المنبع)؛

ويُدفع صافي التعويضات فقط للعامل في الخارج.[٢] وينبغي لمُعدي البيانات أن يضع في الاعتبار أن تعويضات العاملين ينبغي قيدها على أساس إجمالي، بما في ذلك الضرائب على الدخل. ورغم أن مبلغ الضريبة المسدد للحكومة المحلية يدفعه رب عمل محلي فإنه لا يشكل معاملة محلية؛ ويتعين على مُعدي البيانات إدراج ضريبة الدخل مستحقة القبض ضمن التعويضات الإجمالية للعامل واعتبار الضريبة مسددة من جانب العامل غير المقيم (راجع الفقرة ١١–٢٣ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). والضرائب المستردة من حكومة البلد حيث يعمل الفرد في الخارج إلى العاملين غير المقيمين يتم خصمها من الضرائب المتلقاة—أي كضرائب سالبة (راجع الفقرة ١٢–٢٨ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وغالبا ما يحسب مُعدو البيانات ضرائب المنبع على الفوائد والأرباح الموزعة كنسبة ثابتة من إجمالي المعاملات.

١٤–٢٠ وقد انضم العديد من الاقتصادات إلى ترتيبات ضريبية متعددة الأطراف. ووفقا لهذه الترتيبات، يجوز للعاملين إما دفع الضرائب في اقتصاد إقامتهم وإعفائهم من ضرائب الدخل في الاقتصاد الذي يعملون به، أو خصم الضريبة عند المنبع ومن ثم إعفاء العاملين من الضريبة من جانب حكومة الاقتصاد الذي يقيمون فيه.

١٤–٢١ وعلى أي حال، قد يلجأ مُعدو البيانات الى مخاطبة السلطات الضريبية لطلب معلومات إجمالية عن السجلات الضريبية وأي ترتيبات قائمة متعلقة بضرائب المنبع مع اقتصادات ثالثة، وذلك بغية إجراء التعديلات اللازمة على تعويضات العاملين والضرائب المقابلة في حساب الدخل الثانوي. ويتعين على مُعدي البيانات زيادة المبالغ الصافية لتعويضات العاملين المبلَّغة في نظام إبلا غ بيانات المعاملات الدولية بمقدار النسب المتعلقة بضريبة الدخل المخصومة عند المنبع من جانب حكومة الاقتصاد المُضيف؛ أو استخدام معلومات من الكيانات الحكومية بشأن أعداد العاملين عبر الحدود، والعمال المستخدَمين لأجل قصير، والعاملين المحليين لدى السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية والحكومات المانحة غير المقيمة، وذلك لتقدير متوسط الدخل ومتوسط معدلات الضرائب عليه. وقد تتفق الاقتصادات الداخلة في ترتيبات ضريبية على تبادل المعلومات لملاحقة التهرب الضريبي، ومثل هذه المعلومات قد تكون مفيدة في إعداد بيانات حسابات ميزان المدفوعات.

١٤–٢٢ وبدلا من جمع البيانات مباشرةً من السلطات الضريبية، يمكن لمُعدي البيانات تقدير الضرائب بتطبيق معدلات ضرائب ضمنية على تعويضات العاملين وإجراء تعديلات مقابل الضرائب التي يستردها العامل غير المقيم من حكومة البلد حيث يعمل.

مثال ١٤–١: الضرائب على الدخل والثروة

السيد ألف مقيم في الاقتصاد ألف ويعيش على حدود الاقتصاد باء. وهو يعمل في المؤسسة باء في الاقتصاد باء، ويحقق إيرادات صافية بعد الضرائب قدرها ٣٠٠٠ دولار أمريكي. وقد أبرمت حكومتا الاقتصادين ألف وباء اتفاقا ضريبيا ثنائيا يدفع بمقتضاه العاملون غير المقيمين ضرائب قدرها ١٠٪ على دخلهم الخاضع للضريبة المكتسب في الاقتصاد المُضيف. ويتعين على مُعدي البيانات زيادة صافي الإيرادات (٣٠٠٠ دولار أمريكي) التي تشكل ٩٠٪ من مجموع الإيرادات للتوصل إلى إجمالي الدخل (٣٣٣٣ دولار أمريكي)، وتغيير مسار الضريبة مستحقة الدفع البالغة ١٠٪ (٣٣٣ دولار أمريكي) إلى الحكومة باء من خلال تعويضات العمل الخاصة بالسيد ألف. وسوف تظهر القيود التالية في ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف:

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين	٣,٣٣٣	
الدخل الثانوي		
الشركات المالية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		
التحويلات الجارية الأخرى		٣٣٣
الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما		٣٣٣
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	٣,٠٠٠	

١٤–٢٣ ومن الناحية النظرية، يتعين أيضا على مُعدي البيانات التمييز بين الضرائب المفروضة والرسوم التي تحصّلها الكيانات الحكومية نظير الخدمات المقدمة لغير المقيمين. ويتم التمييز بناء على نوع العمل التي تقوم به الحكومة—على

[٢] فقط الضرائب مستحقة الدفع من جانب العاملين غير المقيمين في الاقتصاد المبلِّغ هي التي تُقيَّد في ميزان المدفوعات.

سبيل المثال، ما إذا كان هناك أي وظيفة تنظيمية يتم الاضطلاع بها؛ وهذا ليس أمرا واضحا دائما في الممارسة العملية. ولكن بحكم العُرف، فإن المبالغ التي تدفعها الأسر المعيشية نظير تراخيص امتلاك أو استخدام السيارات أو القوارب أو الطائرات وتراخيص الصيد الترفيهي أو صيد الأسماك للأغراض الترويحية تُعامَل على أنها ضرائب، في حين أن المبالغ التي تدفعها الأسر المعيشية نظير كافة الأنواع الأخرى من التراخيص أو التصاريح أو الشهادات أو جوازات السفر وغيرها فتعامَل على أنها مشتريات خدمات (راجع الفقرات من ١٠–١٨٠ إلى ١٠–١٨١ و١٢–٣٠ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

المساهمات الاجتماعية والمزايا الاجتماعية

١٤–٢٤ تتوافق تقديرات معاملات التقاعد مع الاقتصادات ذات النسب المرتفعة من عمال الحدود والعاملين الزائرين في الاقتصاد المحلي أو في الخارج، كما تصلح للاقتصادات التي بها منظمات دولية توظف عددا كبيرا من المقيمين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

١٤–٢٥ وتقيد المساهمات الاجتماعية في صناديق التقاعد والمزايا المستفادة منها ضمن حساب الدخل الثانوي. ويميز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) بين نظم الضمان الاجتماعي والنظم الخاصة بالعاملين بخلاف الضمان الاجتماعي، وهو ما يرتكز في جزء منه على مقدم التأمين الاجتماعي أو المعاش التقاعدي. فالجزء الذي تقدمه الحكومة العامة يسمى الضمان الاجتماعي (بافتراض أنها تقدم مزايا اجتماعية لأعضاء المجتمع ككل أو لقطاعات معينة منه)، بينما يُطلَق على الجزء الذي يقدمه أرباب العمل النظم الخاصة بالعاملين بخلاف الضمان الاجتماعي (راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ١٧–١١٨).

١٤–٢٦ كذلك تُصنَّف النظم الخاصة بالعاملين بخلاف الضمان الاجتماعي إلى نظم التقاعد ذات المزايا المحددة أو نظم التقاعد ذات الاشتراكات المحددة وذلك وفقا لكيفية تحديد المزايا—بمعنى من يتحمل مخاطر توفير دخل ملائم عند التقاعد (راجع الفقرة ٧–٦٥ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ومن الناحية النظرية، يؤدي هذان النظامان إلى معاملات في حسابات مماثلة للمعاملات في نظم محاسبة قطاع التأمين (راجع الملحق ٢، «معاملات ومراكز التأمين»)—أي أن حساب ناتج صندوق التقاعد يُقيَّد في حساب الخدمات؛ ويقيد صافي[٣] الاشتراكات المسددة في صندوق التقاعد في حساب الدخل الثانوي، وكذلك المزايا المتلقاة؛ ويُقيَّد في الحساب المالي التغير في المستحقات التقاعدية الناتج عن المعاملات؛ ويُسجَّل دخل الاستثمار المكتسب على المستحقات القائمة ضمن حساب الدخل الأولي. ومع ذلك، فإن السمات المختلفة المتعلقة بالمزايا مستحقة الدفع عند التقاعد يترتب عليها فروق في المفاهيم المحاسبية لنظم التقاعد هذه، وبالتالي في كيفية تصميم مُعدي البيانات استمارات الإبلاغ للحصول على المعلومات ذات الصلة.

١٤–٢٧ ويقدم الملحق ٢ نظرة عامة على الخصائص المحاسبية في كلا النظامين، يلي ذلك كيف ينبغي معالجة البيانات المحاسبية لصناديق التقاعد بغية اشتقاق عناصر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفق متطلبات دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ويتم شرح المنهجية الأساسية باستخدام أمثلة رقمية.

١٤–٢٨ ويقدم الجزء المعني بنظم الضمان الاجتماعي في الملحق ٢ وصفا مختصرا لنظم الضمان الاجتماعي. وتتسم المحاسبة في حالة صناديق الضمان الاجتماعي بأنها أقل تعقيدا، لأن المؤسسة الحكومية القائمة على تشغيل النظام تستخدم اشتراكات العاملين الحاليين لسداد المزايا الجارية.

١٤–٢٩ ويمكن الحصول على معلومات عن عمال الحدود أو «الأجانب المقيمين» من الهيئات الحكومية المُصدِرة لتصاريح العمل وتأشيرات الدخول، أو من السلطات الضريبية. والأخيرة يمكن أيضا أن تكون مصدرا ملائما للمعلومات عن مزايا التقاعد المدفوعة أو المستلمة للمتقاعدين لأنها قد تخضع إلى الضرائب المحلية أو معاهدات الازدواج الضريبي. وينبغي أن يكون بمقدور صناديق التقاعد أن توفر إما معلومات إجمالية عن الاشتراكات الفعلية المتلقاة من المؤسسات المعنية بالنيابة عن موظفيها غير المقيمين أو عن متوسط معدلات الاشتراكات مقارنة بإجمالي الأجور؛ وينبغي أن تتوافر معلومات أيضا عن المزايا التي تُدفَع للمتقاعدين في الخارج. ومن خلال إجراء مسح عن صناديق معاشات التقاعد المحلي، يمكن لمُعدي البيانات طلب معلومات على أساس صحيح من الناحية المفاهيمية كما هو مبين في الملحق ٢. وبوجه عام، يتعين على مُعدي البيانات أن يستفسر عن تقسيم برامج معاشات التقاعد إلى عناصرها عبر الحدود. وتقدم الاستمارة النموذجية ١٣ في الملحق ٨ مثالا على استمارة مسح صناديق التقاعد.

١٤–٣٠ وفي حالة المزايا الاجتماعية التي يتلقاها المتقاعدون من صناديق التقاعد غير المقيمة، يمكن أن ينطوي جمع البيانات على درجة أكبر من الصعوبة نظرا لأن مقدمي المزايا غير المقيمين غير متاحين للمسح في اقتصاد إقامة المتقاعدين. ويمكن لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية رصد المزايا المتلقاة إذا كانت المبالغ محوَّلة من

[٣] «صافي» تعني ضمنا أن رسم الخدمة تم خصمه؛ راجع الملحق ٢ لمزيد من التفاصيل.

خلال النظام المصرفي. ويمكن أيضا تحويل معاشات التقاعد من الخارج من خلال الخدمة البريدية، وخاصة في حالة البلدان التي بينها اتفاقيات بريدية ثنائية. وإذا كانت إدارة البريد تُبلغ بيانات عن المعاملات عبر الحدود لأغراض ميزان المدفوعات، ينبغي لمُعدي البيانات أن يطلب تحديد المعاملات المرتبطة بالمعاشات التقاعدية في البيانات المبلغة. وإن لم تكن إدارة البريد تبلغ مثل هذه البيانات، ينبغي لمعدي البيانات النظر في إنشاء عملية جمع البيانات من الإدارة البريدية، بما في ذلك عن تحويلات المعاشات التقاعدية. كذلك يمكن لمسح الأسر المعيشية أن يوفر إسهامات قيمة لتقدير المزايا التي يتلقاها من الخارج أعضاء الأسر المعيشية المتقاعدين.

١٤–٣١ وسوف تقوم البيانات المستخلصة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على أساس نقدي وترصد فقط تعويضات العاملين صافية من الاشتراكات المدفوعة. وبالنسبة للمقيمين الذين يدفعون اشتراكات لصناديق تقاعد ذات مزايا محددة في الخارج، فإن الراتب الصافي الذي يتم تلقيه على الحساب المصرفي المحلي سوف يُستَخدم كأساس لتقدير اشتراكات كل من العامل ورب العمل؛ ويمكن لهذا الغرض استخدام معلومات عن متوسط معدلات الاشتراكات للعاملين وأرباب الأعمال. ثانيا، يمكن اشتقاق نسبة صغيرة منه كخدمة إدارة مستحقة الدفع لصناديق التقاعد في الخارج. ويوفر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية معلومات عن الإقتصادات التي تتلقى أو تدفع الرواتب والأجور. ويمكن لمُعدي البيانات الاتصال بالسلطات في هذه الاقتصادات على الترتيب للحصول على النسب الملائمة لمعدلات الاشتراكات وتقديرات خدمات الإدارة بها.

صافي أقساط ومطالبات التأمين على غير الحياة والمطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة

١٤–٣٢ تُقيَّد أقساط التأمين على غير الحياة[٤] ومطالبات التأمين على غير الحياة ضمن حساب الدخل الثانوي. وتكمن الوظيفة الرئيسية لشركات التأمين على غير الحياة في إعادة التوزيع السليم لأقساط التأمين المكتسبة من مجموعة متجانسة والدخل الآخر الى أعضاء المجموعة الذين تحملوا خسائر. بالإضافة إلى ذلك، يتم استثمار الأموال الموجودة تحت تصرف وحدة التأمين، والتي يُطلق عليها احتياطيات التأمين الفنية (على غير الحياة)، في الأصول المالية وغيرها من الأصول لتوليد دخل. وتمثل احتياطيات التأمين الفنية والدخل المتولد من استثمارها، والذي يطلق عليها مكملات أقساط التأمين، أصولا لحملة وثائق التأمين وخصوما على شركات التأمين.

[٤] تُقيَّد أقساط التأمين صافية من رسم الخدمة؛ راجع الملحق ٢ لمزيد من التفاصيل.

١٤–٣٣ ويستند دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) إلى المصطلحات المحاسبية التي تستخدمها مؤسسات التأمين في إنشاء حساباتها ويتفق تماما مع تلك المصطلحات. ومع ذلك، يتعين على مُعدي البيانات إجراء تعديلات معينة قبل استخدام البيانات لاشتقاق قيود ميزان المدفوعات ذات الصلة وفق دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتلك التعديلات ضرورية، مثلا، لتحديد وتمييز مبالغ الأقساط المرتبطة بالتعامل المباشر مع حملة وثائق التأمين، والمبالغ المرتبطة بإعادة التأمين (راجع الملحق ٢، «معاملات ومراكز التأمين»).

١٤–٣٤ وهناك فروق بين وثائق التأمين على غير الحياة ووثائق التأمين على الحياة، مما يؤدي إلى أنواع مختلفة من القيود في الحسابات الدولية. فبالنسبة للتأمين على الحياة، تمتد الفترة السابقة للحصول على المزايا طوال العمر الكامل للعقد ويوجد قدر ضئيل من عدم اليقين، أو لا يوجد على الإطلاق، بشأن المبالغ التي ستدفع. وتعتبر المدفوعات المسددة على مر السنين استثمارا (أو ادخارا) ماليا سيعود لحامل الوثيقة في السنوات اللاحقة. وعليه، تُقيَّد الأقساط (صافية من الخدمات) والمزايا في الحساب المالي.

١٤–٣٥ ويستطيع مُعدو البيانات الحصول على أكثر البيانات شمولا عن صادرات خدمات التأمين (التأمين الذس توفره شركات التأمين لغير المقيمين) من مسح مؤسسات التأمين المقيمة. وللتمكين من تحقيق التغطية المناسبة لقطاع التأمين المحلي، ينبغي أن يتوافر إطار للمسوح، بما في ذلك قائمة بمؤسسات التأمين، والتي يمكن أن تقدمها السلطة المُصدرة لتراخيص أعمال التأمين. ومن خلال مسح مؤسسات التأمين المحلية يستطيع مُعدو البيانات طلب معلومات على أساس صحيح مفاهيميا—أي عن الأقساط المكتسبة والمطالبات القائمة—فضلا عن احتياطيات التأمين الفنية والدخل المكتسب من تلك الاحتياطيات.

١٤–٣٦ وينبغي لمؤسسات التأمين المقيمة إبلاغ تفاصيل الأقساط والمطالبات المتعلقة بالأعمال التي يتم الحصول عليها من الخارج وفيما يتصل بتدفقات إعادة التأمين الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُطلَب إلى تلك المؤسسات إبلاغ تفاصيل الأقساط والمطالبات فيما يخص التأمين المُحرر من جانبها على الواردات. وقد تختلف شروط التأمين بسبب اختلاف الممارسات المحاسبية المطبقة في نظم المحاسبة التأمينية في أنحاء العالم.

١٤–٣٧ ولتقدير واردات الخدمات التأمينية (التأمين الذي توفره شركات غير مقيمة – قيود مدينة)، يمكن لمُعدي البيانات ضرب نسبة رسم الخدمة المحلي على الأقساط في الأقساط المسددة إلى مؤسسات التأمين غير المقيمة.

التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي

أشكال المساعدة الفنية ومصدر بياناتها

١٤-٣٨ يشمل هذا البند التحويلات الجارية النقدية والعينية بين حكومات البلدان المختلفة أو فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية (راجع الفقرة ١٢-٤٧ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). إن المساعدات الخارجية التي تقدمها الحكومات من خلال كيانات غير مقيمة تم تأسيسها للاضطلاع بمهام المالية العامة تعتبر أيضا من قبيل التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي (راجع الفقرة ١٢-٤٨ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). وهذه يمكن أن تتضمن التحويلات النقدية لغرض تمويل النفقات الجارية من جانب الحكومة المتلقية أو بنود المساعدات المشحونة مثل الأغذية والأدوية. وبالنسبة للتحويلات النقدية على وجه الخصوص، يحتاج مُعدو البيانات إلى معلومات من الحكومة بشأن الغرض من المنح النقدية المقدمة للخارج أو المتلقاة منه لأجل تمييز التحويلات الجارية عن التحويلات الرأسمالية.

١٤-٣٩ والتحويلات الرأسمالية هي تحويلات تنطوي إما على انتقال ملكية أصل ما[٥] من طرف إلى آخر؛ أو إلزام أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل ما أو التصرف فيه؛ أو تنازل دائن عن خصم ما. وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضا التحويلات النقدية التي تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية (بخلاف المخزونات) أو اقتناؤها (راجع الفقرة ١٢-١٣، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ويمكن لبعض المعلومات أن تتوافر بسهولة عن فرادى المشروعات التي تخضع للمراقبة والإشراف من جانب كيانات حكومية مثل وزارة المالية أو وزارة التنمية.

١٤-٤٠ وتنشأ التحويلات الجارية المرتبطة بمعاملات شركات المالية العامة المملوكة للحكومة العامة أو تخضع لسيطرتها والمقيمة في إقليم آخر عندما تقوم شركة المالية العامة بتقديم أموال مقترَضة إلى طرف ثالث (وليس للحكومة العامة التي أسستها وتسيطر عليها). وفي هذه الحالة، يتم احتساب تحويل جار أو رأسمالي بين الحكومة والمؤسسة المالية العامة مع قيد موازن لتخفيض حصص ملكية الحكومة في شركة المالية العامة (راجع الفقرتين ٨-٢٤ و٨-٢٥، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). ويمكن جمع البيانات عن معاملات شركات المالية العامة من السجلات الإدارية الحكومية (في اقتصاد إقامة الحكومة) أو من خلال مسوح المؤسسات (في اقتصاد إقامة شركة المالية العامة).

[٥] الأصول في هذه الفقرة تشير في العموم إلى الأصول الثابتة والأصول الأخرى ذات الطبيعة الرأسمالية (راجع الفقرة ١٢-١٣ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٤-٤١ ينبغي أن يتضمن تقييم المساعدة الفنية التمييز بين المساعدة العينية والمساعدة النقدية. وتتضمن قيمة المساعدة العينية (١) قيمة السلع والخدمات المقدمة (القيمة السوقية في حالة الحصول عليها من منتجين بالأسواق أو قيمة التكلفة إذا كانت تنتجها وكالة تقديم السلع والخدمات)، (٢) والتكاليف المرتبطة التي يمكن تحديدها فيما يتصل بتقديم السلع والخدمات ذات الصلة.[٦]

١٤-٤٢ وفيما يتعلق بالمساعدة النقدية (أصول مالية)، فيجب أن تعكس قيمتها قيمة التحويل؛ ومن الصعب تمييز التكاليف الإدارية المرتبطة مباشرة بالتحويل النقدي. ولأسباب عملية، تُستَبعد التكاليف الإدارية من المساعدة النقدية، حتى وإن أدى ذلك إلى عدم اتساق مع قيمة المساعدة العينية.

١٤-٤٣ وبالنسبة للمساعدة العينية، يمكن أن توفر السلطات الجمركية بوجه عام معلومات عن القطاع المتلقي (الحكومة أو المنظمة غير الحكومية)، فضلا عن الغرض (مثلا، مساعدة طارئة أو مواد للبناء)، لأن هذه السلع معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية. وينبغي مضاهاة هذه المعلومات مع بيانات المشروعات من الكيانات الحكومية. وفي بعض الحالات، تبعا للترتيبات التمويلية مع المانحين، يمكن استيراد السلع في سياق أحد مشروعات المساعدة الفنية، ولكن الأموال اللازمة لسداد ثمن البضائع ربما تم توفيرها بصورة منفصلة من جانب المانحين إلى حسابات الحكومة. وبعبارة أخرى، تشكل تلك السلع من الناحية المنهجية واردات منتظمة مسددة بأموال المانحين (راجع المثال ١٤-٣).

المساعدة الفنية

١٤-٤٤ المساعدة الفنية في شكل إرسال موظفين في بعثات إلى الاقتصادات للاضطلاع بالمشروعات تمثل شكلا آخر من التعاون الدولي الذي يلزم رصده في حسابات ميزان المدفوعات. ومثل هذه المشروعات تتضمن عددا من العناصر الملائمة لميزان المدفوعات. وينبغي تسجيل مجموع تكلفة المشروعات على أنه تحويل كقيد مقابل للمعاملات التي تعكس السلع أو الخدمات أو الأموال التي يقدمها المانح في إطار مشروع المساعدة الفنية. وتتضمن التكاليف المصروفات الإدارية المتحملة في الاقتصاد المانح، والتكاليف المتحملة في الاقتصاد المتلقي (مثلا للنقل والترتيبات الإدارية)، والرواتب المدفوعة لموظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل قصير فضلا عن العاملين والموظفين المحليين المستخدَمين لأجل طويل. بالإضافة إلى

[٦] راجع الفقرة ٢٢-١٠١ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ذلك، أثناء وجود العاملين في البعثة في الاقتصاد المتلقي فإنهم ينفقون جزءا من رواتبهم[٧] على السكن والاستهلاك؛ كما أن العاملين المستخدمين لأجل طويل غالبا ما يقومون بتحويل جزء من رواتبهم إلى اقتصادات موطنهم (راجع الأمثلة لاحقا).

١٤–٤٥ ولا يمكن رصد أنشطة المساعدة الفنية من هذا النوع من خلال بيانات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية إلا في الحالات التي تُحوَّل فيها الأموال ضمن مشروع المساعدة الفنية إلى الحكومة أو إلى حسابات وحدات تنفيذ المشروع التي يتم تأسيسها في الاقتصاد المتلقي. وكما هو الحال في أغلب الأحيان، تقوم الحكومات المانحة بتحويل الأموال مباشرة إلى حسابات متعهدي التنفيذ، والذين بدورهم يرسلون العاملين إلى الاقتصادات المتلقية. وتُقيَّد تعويضات العاملين مستحقة القبض للموظفين المستخدَمين في سياق المساعدة الفنية ضمن ميزان المدفوعات إذا كانت تتعلق بالموظفين المحليين أو المقيمين الآخرين في الاقتصاد المتلقي الذين يتم استخدامهم أو دفع أجورهم مباشرة من جانب الحكومة المانحة أو المنظمات الدولية. ومن ناحية أخرى، إذا كان العاملون مقيمين في الاقتصاد المتلقي ويعتبرون معينين من قبل السلطات المتلقية، ولكن تُدفع أجورهم من أموال الحكومة المانحة، يُقيَّد تحويل جاري مستحق القبض ضمن ميزان مدفوعات الاقتصاد المتلقي، في حين تُقيَّد تعويضات العاملين في الحسابات المحلية فقط. غير أنه في حالة قيام السلطات المتلقية بنفسها بتعيين موظفي مساعدة فنية مستخدَمين لأجل قصير (على سبيل المثال، من اقتصادات ثالثة)، سوف تترتب على ذلك مرة أخرى قيود مدينة ضمن تعويضات العاملين.

١٤–٤٦ ومصدر البيانات للتحويلات غير النقدية في إطار مشروعات المساعدة الفنية هو المانح أو المؤسسة المتلقية داخل القطاع الحكومي المنوط به تنسيق المساعدة الخارجية. وينبغي أن توفر بيانات المشروعات تقسيما لتكاليف المشروعات إلى العناصر ذات الصلة (راجع الأمثلة لاحقا). ويمكن وضع تقدير مُقارب لنفقات السفر للموظفين المستخدَمين لأجل قصير باستخدام نسب مطبقة على الرواتب. ويمكن تحديد العنصر النقدي للمشروعات من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو من خلال نفس المؤسسات كما في حالة التحويلات غير النقدية.

١٤–٤٧ ولتقييم خدمات معينة مقدمة عينيا كالخدمات المرتبطة بالصحة أو المتعلقة بالإغاثة الطارئة، والتي تقدم للمصلحة العامة أو براتب يقلل بشكل كبير من قيمة الخدمة المقدمة، يتعين على مُعدي البيانات تقدير قيمة هذه الخدمات بالأسعار التي كانت ستدفع لو كانت هذه الخدمات قد تم بيعها في السوق (راجع الفقرة ٣–٧٢، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

أمثلة على إبلاغ بيانات المساعدة الفنية في ميزان المدفوعات

١٤–٤٨ توضح الأمثلة التالية الطريقة التي يتم بها تمويل المساعدة الفنية والجهة التي تستخدم موظفي المساعدة الفنية. وتشرح الأمثلة ١٤–٢ و١٤–٣ و١٤–٤ قيود ميزان المدفوعات من منظور الاقتصاد المتلقي؛ وينتقل المثال ١٤–٥ إلى القيود في ميزان مدفوعات الاقتصاد المانح. ويقدم الملحق ٨ استمارات نموذجية للمصادر الرسمية (كالوزارات).

[٧] غالبا ما يتم تحويل الأموال إلى حسابات مصرفية محلية (زيادة في خصوم البنك التجاري المحلي تجاه الموظفين غير المقيمين، وفي الوقت ذاته زيادة في أصول البنوك بالعملات الأجنبية).

المثال ١٤–٢: موظفو المساعدة الفنية الذين يعملون لدى الجهات المانحة

في هذا المثال، تُموَّل المساعدة الفنية من خلال مكتب تمثيل منظمة دولية[١] أو حكومة مانحة أجنبية. ويعمل الموظفون لدى المنظمة الدولية/الحكومة المانحة، والتي تقوم بتحويل الرواتب إلى حساب مصرفي محلي. ويتألف المشروع الكلي في هذا المثال من توفير خدمات استشارية للمحاسبة الحكومية، ومنح نقدية لتمويل النفقات الجارية، وشحن اللوازم المكتبية المتبَرع بها.

يستطيع معد البيانات الحصول، من الكيان الحكومي في الاقتصاد المتلقي، على التقسيم التالي لتكاليف المشروع خلال الفترة المحاسبية:

مجموع تكلفة المساعدة الفنية لتقديم الخدمات الاستشارية[٢]: ١٥٥

منها:

الرواتب المدفوعة إلى موظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل قصير[٣]: ٧٠

الرواتب المدفوعة إلى موظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل طويل[٤] أو الموظفين المحليين: ٣٥

التكاليف الإدارية المتحملة في الاقتصاد المانح: ٥

المصروفات الأخرى المتحملة في الاقتصاد المتلقي فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية: ٤٥

المثال ١٤-٢: موظفو المساعدة الفنية الذين يعملون لدى الجهات المانحة (تتمة)

بالإضافة إلى ذلك، وافقت الجهات المانحة على تقديم المساعدات التالية:

منح نقدية يدفعها المانحون لتمويل النفقات الجارية الأخرى: ٢٠٠

لوازم مكتبية مشحونة من الاقتصاد المانح: قيمتها ١٠٠

ويُفتَرض أن الموظفين المستخدَمين لأجل قصير ينفقون جزءا من رواتبهم على الإقامة والاستهلاك في الاقتصاد المتلقي أثناء تأدية مهامهم. وينبغي لمُعدي البيانات أن يحاول تقدير نسبة متوسطة لمصروفات السفر (الإقامة والإستهلاك) إلى الرواتب، ويُحبَّذ الاعتماد في ذلك على عينة صغيرة ومتكررة من موظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل قصير في الاقتصاد. ويمكن أيضا الحصول على معلومات من المبالغ التي يدفعها غير المقيمين من حساباتهم المصرفية المحلية أو بواسطة بطاقات الائتمان. وقد يقوم الموظفون المستخدَمون لأجل طويل بتحويل نسبة من رواتبهم إلى الحسابات المصرفية في اقتصادات موطنهم. ويمكن رصد ذلك من نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ويتعين على مُعدي البيانات تمييز التحويلات الشخصية عن المعاملات التي تلبي أغراضا أخرى كتحويل الأموال بين الحسابات بغرض الادخار (معاملة محضة في الحساب المالي) أو اقتناء الوحدات السكنية (عقارات) أو تقديم الهبات الخاصة في صورة منح (تحويلات رأسمالية).

ويُقيَّد مجموع تكاليف مشروع المساعدة الفنية (١٥٥) على أنه استيراد لخدمات استشارية يقابله تحويل مستحق القبض ضمن التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي في حساب الدخل الثانوي. وخلال الفترة، تتكبد الجهات المانحة مصروفات (٤٥) نظير خدمات الأعمال الأخرى فيما يتصل بالمشروع وتسدد بالعملة الأجنبية للبنوك المحلية. وتُحوَّل رواتب الموظفين المستخدَمين لأجل قصير (٧٠)، والموظفين المستخدَمين لأجل طويل والموظفين المحليين (٣٥) من الخارج بالعملة الأجنبية للبنوك المحلية حيث يمتلك الموظفون حسابات مصرفية محلية. وتمثل الحسابات المصرفية المحلية للموظفين المستخدمين لأجل قصير خصوما خارجية للقطاع المصرفي المحلي (٧٠). والنسبة المفترضة لمصروفات السفر (الإقامة والإستهلاك) التي يتحملها الموظفون المستخدمون لأجل قصير أثناء تأدية مهامهم تبلغ نحو ٣٠٪ من متوسط راتبهم. والمصروفات التي ينفقها الموظفون المستخدَمون لأجل قصير على الغذاء والإقامة (٢١) تُسدَّد من حساباتهم. ومن المفترض أن الموظفين المستخدَمين لأجل طويل قد قاموا بتحويل جزء (١٥) من تعويضات العاملين مستحقة القبض الخاصة بهم إلى حساباتهم المصرفية في الخارج. وتقوم الجهة المانحة بتحويل المنحة النقدية الإضافية للنفقات الجارية الأخرى (٢٠٠) إلى البنك المركزي المحلي.

ويتعين تسجيل القيود الآتية في ميزان مدفوعات الاقتصاد المتلقي:

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
السلع		١٠٠
الخدمات		
السفر		
لأغراض الأعمال	٢١	
خدمات الأعمال		
الأخرى	٤٥	١٥٥
الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية		
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين	٣٥	
الدخل الثانوي		
الحكومة العامة		
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي	١٥٥+١٠٠+٢٠٠	

	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي		
استثمارات أخرى		
العملة والودائع		
شركات تلقي الودائع	٧٠+	٧٠+
عدا البنك المركزي	٣٥+	٢١–
	٤٥+	
	١٥–	
القطاعات الأخرى		
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	١٥+	
الأصول الاحتياطية		
أصول احتياطية أخرى		
العملة والودائع	٢٠٠+	

[١] فروع المنظمات الدولية تعتبر كيانات غير مقيمة.

[٢] تغطي المساعدة الفنية نطاقا واسعا من الخدمات المختلفة، وينبغي تصنيفها وفقا لطبيعة الخدمات (الإطار ١٠-٦، من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

[٣] لأجل قصير تشير إلى العاملين الذين يبقون في الاقتصاد المتلقي لأقل من عام.

[٤] لأجل طويل تشير إلى العاملين الذين يبقون في الاقتصاد المتلقي لمدة عام أو أكثر.

المثال ١٤–٣: موظفو المساعدة الفنية الذين يعملون لدى الحكومة المتلقية

في هذا المثال، تُموَّل المساعدة الفنية من جانب منظمة دولية أو حكومة مانحة أجنبية؛ غير أن الحكومةَ المتلقية المحلية تتلقى الأموال بالكامل وتستخدمها لدفع رواتب موظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل قصير ولأجل طويل فضلا عن المصروفات الأخرى، بما فيها الواردات من الاقتصادات الثالثة.

ويستطيع معد البيانات الحصول، من الكيان الحكومي في الاقتصاد المتلقي، على التقسيم التالي للأموال المتلقاة لتغطية تكاليف المشروع:

المنح النقدية المتلقاة لتمويل النفقات الجارية: ٤٥٠

منها:

لدفع المرتبات لموظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل قصير: ٧٠

لدفع المرتبات لموظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل طويل أو الموظفين المحليين: ٣٥

لدفع المصروفات الأخرى في الاقتصاد المتلقي فيما يتصل بالمشروع الاستشاري: ٤٥

لدفع ثمن واردات اللوازم المكتبية: ١٠٠

المعاملات بين المقيمين لمتلقي المنحة: ٢٠٠

يُقيَّد مجموع المنحة النقدية (٤٥٠) كتحويل مستحق القبض ضمن التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي في حساب الدخل الثانوي وكعملة أجنبية متلقاة في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي. وتُحوِّل الحكومة المتلقية الرواتب للحسابات المصرفية المحلية للموظفين المستخدمين لأجل قصير (٧٠). وتمثل الحسابات المصرفية المحلية للموظفين المستخدَمين لأجل قصير خصوما خارجية للقطاع المصرفي المحلي (٧٠). والنسبة المفترضة لمصروفات السفر التي يتحملها الموظفون المستخدَمون لأجل قصير أثناء تأدية مهامهم تبلغ مرة أخرى نحو ٣٠٪ من متوسط راتبهم. والمصروفات التي ينفقها الموظفون المستخدَمون لأجل قصير على الغذاء والإقامة (٢١) تُسدَّد من حساباتهم. ومن المفترض أن الموظفين المستخدَمين لأجل طويل قد قاموا بتحويل جزء (١٥) من تعويضات العاملين الخاصة بهم لإعالة أقاربهم في الخارج، والذي يُسجَّل كتحويلات شخصية في حساب الدخل الثانوي. وتقوم الحكومة المتلقية باستيراد اللوازم المكتبية (١٠٠) ويُسدد ثمنها من أموال المنحة.

ويتعين تسجيل القيود الآتية في ميزان مدفوعات الاقتصاد المتلقي:

	دائن	مدين
الحساب الجاري		
السلع		١٠٠
الخدمات		
السفر		
لأغراض الأعمال	٢١	
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين		٧٠
الدخل الثانوي		
الحكومة العامة		
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي	٤٥٠	
الشركات المالية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		
التحويلات الشخصية		١٥

	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي		
استثمارات أخرى		
العملة والودائع		
شركات تلقي الودائع	١٥–	٧٠+
عدا البنك المركزي		٢١–
الأصول الاحتياطية		
أصول احتياطية أخرى		
العملة	٤٥٠	
والودائع	١٠٠–	

المثال ١٤–٤: المنح والتبرعات المرسلة إلى المؤسسات المحلية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في الاقتصاد المتلقي

في هذا المثال، تتلقى المؤسسات المحلية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (التي تسمى المنظمات غير الحكومية) من مقرها في الخارج التبرعات التي يتم جمعها للاستهلاك (كالورق واللوازم المكتبية مثلا) والمنح النقدية لتمويل رواتب المدرسين في الفترة الجارية.

ويستطيع معد البيانات الحصول، من السلطات الجمركية والبيانات المصرفية، على التقسيم التالي للتبرعات المتلقاة خلال الفترة المحاسبية:

التبرعات المتلقاة لتمويل رواتب المدرسين الجارية: ٢٠٠

الورق واللوازم المكتبية المتلقاة لتجهيز المدارس: ١٤٠

يجب تسجيل القيود الآتية في ميزان مدفوعات الاقتصاد المتلقي:

	دائن	مدين		صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب الجاري					
السلع		١٤٠			
الدخل الثانوي			**الحساب المالي**		
الشركات المالية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			**استثمارات أخرى**		
			العملة والودائع		
			شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	+٢٠٠	
التحويلات الجارية الأخرى					
التحويلات الجارية المتنوعة					
منها: التحويلات الجارية إلى	١٤٠				
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	٢٠٠				

المثال ١٤–٥: بعثات المساعدة الفنية طويلة الأجل التي تمولها الحكومة المانحة (من منظور الاقتصاد المانح)

إذا كان كل موظفي المساعدة الفنية مقيمين في الاقتصادات المتلقية ويحصلون على رواتبهم من الحكومة المانحة: يستطيع معد البيانات الحصول، من الكيان الحكومي في الاقتصاد المانح، على المعلومات التالية عن بعثات المساعدة الفنية الموفدة إلى الاقتصادات المتلقية:

مجموع تكلفة بعثات المساعدة الفنية: ١٨٥

منها:

الرواتب المدفوعة إلى موظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل طويل: ٥٠

الرواتب المدفوعة إلى الموظفين المحليين: ٤٠

التكاليف الإدارية المتحملة في اقتصاد المانح: ١٠

الرواتب المدفوعة إلى موظفي المساعدة الفنية المستخدَمين لأجل قصير—المقيمون في الاقتصاد المانح: ٨٥

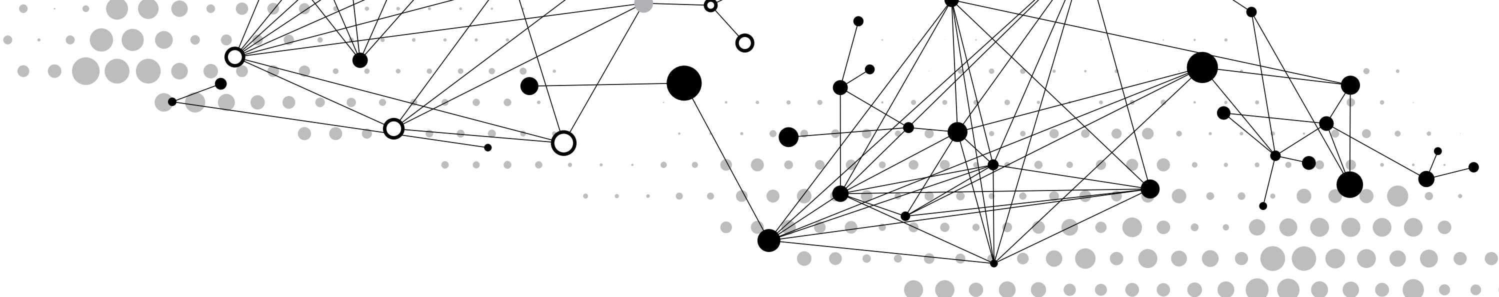
وفي هذا المثال، لا يتوافر تقسيم للخدمات المقدمة إلى الاقتصادات المستفيدة في الخارج. وبالتالي، يُصنِّف مُعدو البيانات في الاقتصاد المانح المساعدة الفنية على أنها خدمات حكومية.

المثال ١٤–٥: بعثات المساعدة الفنية طويلة الأجل التي تمولها الحكومة المانحة (من منظور الاقتصاد المانح) (تتمة)

	دائن	مدين		صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب الجاري					
الخدمات			الحساب المالي		
السلع والخدمات الحكومية	١٨٥		الأصول الاحتياطية		
غير المدرجة في موضع آخر			أصول احتياطية أخرى		
الدخل الأولي			العملة	–٥٠	
تعويضات		٥٠	والودائع	–٤٠	
العاملين		٤٠			
الدخل الثانوي					
الحكومة العامة					
التحويلات الجارية		١٨٥			
المرتبطة بالتعاون الدولي					

التحويلات الجارية المتنوعة

١٤–٤٩ ويكون مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في الاقتصاد الذي أسست فيه بموجب القانون، وغالبا ما يتم تمويل هذه المؤسسات إلى حد كبير أو بشكل كامل بواسطة تحويلات جارية أو رأسمالية من الخارج لدعم وظائفها كمنظمات خيرية أو منظمات للإغاثة أو المعونة (راجع الفقرة ٤–١٠١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة). والمساعدات النقدية المتلقاة من مقرات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والجهات المانحة الأخرى يمكن رصدها من خلال نظام لإبلاغ بيانات المعاملات الدولية، إن وجد، أو من خلال إجراء مسوح عن تلك المؤسسات. ويمكن للسجلات المركزية لتلك المؤسسات أن تمثل مصدرا أوليا جيدا لتحديد عينة صالحة. وبالنسبة للمساعدات العينية فيمكن رصدها من خلال البيانات الجمركية؛ ويمكن أيضا أن تُتاح بيانات عن القطاع المتلقي فضلا عن الغرض في البيانات الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبيانات الإدارية المستقاة من الهيئات الحكومية المنوط بها التعامل مع الكوارث الدولية وغيرها من جهود الإغاثة أن تكون مصدرا جيدا أيضا لتحديد وإعداد بيانات التحويلات الجارية والرأسمالية من تلك المؤسسات.



١٥ الحساب الرأسمالي

مقدمة

١٥–١ يبين الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع بين المقيمين وغير المقيمين، واقتناء البنود غير المنتَجة غير المالية والتصرف فيها.

١٥–٢ التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية أصل ما (بخلاف النقدية أو المخزونات) من طرف إلى آخر؛ أو التي تُلزم أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل ما أو التصرف فيه (بخلاف النقدية أو المخزونات)؛ أو متى كانت في صورة تنازل من الدائن عن مطالبة ما. وأي تحويل رأسمالي ينشأ عنه تغير يعادل قيمة هذا التحويل في مراكز الأصول لدى أحد طرفي المعاملة أو كليهما دون أن يؤثر على مدخرات أي منهما.

١٥–٣ وتشمل الأصول غير المنتَجة غير المالية الأصول غير الملموسة مثل العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص، والأصول التسويقية؛ والموارد الطبيعية (أراض بصفة عامة). وتشمل التحويلات الرأسمالية الإعفاء من الديْن وتحمل الدين، والمطالبات غير الاعتيادية المرتبطة بالتأمين على غير الحياة، والمنح الاستثمارية. وتتسم التحويلات الرأسمالية في العادة بأنها ذات طبيعة غير منتظمة، ويمكن أن تكون كبيرة لا سيما في حالة التحويلات الرأسمالية، وعادة ما تنحصر في قطاعات بعينها (الحكومة، والتأمين، والمنظمات الخيرية) أو صناعات بعينها (كالتعدين، والحراجة، وصيد الأسماك، والاتصالات وما إلى ذلك).

اقتناء الأصول غير المنتَجة وغير المالية والتصرف فيها

الأصول غير الملموسة

الأصول التسويقية

١٥–٤ تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الاسم التجاري، وترويسة مطبوعات المؤسسة، والعلامة التجارية، والشعار، واسم النطاق الإلكتروني. وعند بيع الأصول التسويقية بصورة منفصلة عن الشركة التي تمتلكها، فإنها تُعامَل على أنها صافي اقتناء الأصول غير المنتَجة وغير المالية والتصرف فيها؛ وعند بيعها كجزء من بيع الشركة، فإنها تُدرّج ضمن قيمة الشركة.

١٥–٥ ويمكن لاتفاقات حقوق الامتياز أن تمنح الشركة حقا أو ترخيصا لاستخدام الأصول التسويقية لمانح الامتياز. وتُدرَج اتفاقات حقوق الامتياز ضمن التجارة في الخدمات كرسوم استخدام حقوق الملكِية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر. وقد لا يدرك مبلغو البيانات في مسوح الأعمال للتجارة في الخدمات الفرق بين شراء الأصول التسويقية والترخيص باستخدامها بموجب اتفاق حقوق الامتياز وقد يخطئون في الإبلاغ عنها. وعليه، تتضمن استمارة المسح النموذجية رقم ٦ في الملحق ٨ أسئلة عن شراء أو بيع الأصول التسويقية في محاولة لضمان الإبلاغ الدقيق عن منح حقوق الامتيان، ولأجل توفير مصدر بيانات عن شراء الأصول التسويقية أو بيعها. ويمكن لنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أن يحدد أيضا الحالات التي تتم فيها المعاملات في الأصول التسويقية بمعزل عن الشركة المالكة لها.

١٥–٦ ومن غير المعتاد أن تتم المعاملات في الأصول التسويقية بشكل منفصل عن الشركة الأساسية؛ ومن هنا فإن أي حالة تتحدد فيها هذه المعاملات بصورة منفصلة ينبغي أن تخضع إلى مزيد من الفحص من جانب مُعدي بيانات ميزان المدفوعات.

العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص

١٥–٧ يشمل بند العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية التي لا تُسجَّل كملكية خالصة لهذه الموارد، وتصاريح القيام بأنشطة معينة (بما في ذلك بعض التصاريح الحكومية)، ومستحقات شراء سلعة أو خدمة ما بصورة حصرية.

١٥–٨ ومن أمثلة عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول نوع من ترتيبات المشاركة بالوقت ينطوي على حق استخدام قابل للتحويل. ويتناول الجدول ١٥–١ بالوصف معاملة الترتيبات البديلة للمشاركة بالوقت.

١٥–٩ وفي حالة ترتيبات المشاركة بالوقت في مجمع سكني، عادة ما تكون هناك هيئة اعتبارية تدير المجمع وتوفر الخدمات (مثلا، جدولة الاستخدام، وتنظيم قوائم الانتظار، وتيسير المعاملات). وقد يكون من الممكن إدراج

الجدول ١٥–١: معاملة الترتيبات البديلة للمشاركة بالوقت[١]

نوع الترتيب	تبويب الأصل	الدُفعة المقدمة	التدفق الدوري	نوع المعاملة في الأصل في حالة إعادة بيع حق الاستخدام
التملك بموجب صك ملكية	امتلاك أراض ومبان	استثمار مباشر في وحدة صورية في الاقتصاد الكائن فيه عقار المشاركة بالوقت	خدمات الإقامة ضمن السفر (تُحتسب على أساس مكافئ أسعار السوق) والدخل من الاستثمار (الدخل من حصص ملكية الاستثمار المباشر)	حصة مالك عقار المشاركة بالوقت (استثمار مباشر)
حق الاستخدام	حق استخدام قابل للتحويل	سداد دُفعة مقدمة مقابل خدمات الإقامة (الائتمانات والسلف التجارية)	خدمات الإقامة (ضمن بند السفر)	إطفاء الائتمانات والسلف التجارية + الأصول غير المنتَجة غير المالية (الحساب الرأسمالي) (يساوي الفرق بين سعر البيع وقيمة خدمات الإقامة المدفوعة مقدما)
نظام العضوية	حق الاستخدام غير القابل للتحويل (لا يعتبر أصل اقتصادي)	سداد دُفعة مقدمة مقابل خدمات الإقامة (الائتمانات والسلف التجارية)	خدمات الإقامة (ضمن بند السفر)	الائتمانات والسلف التجارية

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يختلف هذا الجدول من حيث العرض (وليس المحتوى) عن الجدول ١٠–٣ في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) فيما يتصل بقيد الحساب الرأسمالي عندما يتم إعادة بيع «حق الاستخدام»، وذلك من خلال بيان معاملات الحساب الرأسمالي في العمود الأخير.

هذه الشركة في مسح للأعمال في الاقتصاد المُضيف يغطي التجارة في الخدمات (لأنه سوف يتم تقديم خدمات متعلقة بإدارة المجمع) والمعاملات في الأصول غير المنتَجة وغير المالية.

١٥–١٠ ويشمل بند العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص أيضا تراخيص استكشاف المعادن واستخراجها، وتراخيص الحراجة، وتراخيص صيد الأسماك، وحقوق المياه، وتراخيص المجال الجوي، وتراخيص الطيف الترددي، وحقوق الانبعاثات، والتصاريح، إذا كانت قابلة للتداول. وإذا قامت حكومة ما ببيع الأصول إلى شركة تجارية، عندئذ يتم في الغالب تأسيس مؤسسة استثمار مباشر صورية. وفي حالة عدم استيفاء معايير الاعتراف بمؤسسات الاستثمار المباشر، عندئذ تُعامَل مدفوعات التراخيص كريع وتُدرَج ضمن الدخل الأولي. ويمكن الحصول على معلومات عن التراخيص القابلة للتداول من السلطات الحكومية التي تصدر التراخيص في الاقتصاد المُضيف. ويمكن لمعدي البيانات في اقتصاد حامل الترخيص استخدام مسوح الأعمال التي تغطي التجارة في الخدمات والمعاملات في الأصول غير المنتَجة وغير المالية لأنه عادة ما ستكون هناك خدمات مقدمة مرتبطة بالترخيص. والشركات التي تحمل التراخيص عادة ما تقتصر على صناعات بعينها— وخاصة استكشاف المعادن، وصيد الأسماك، والحراجة، والاتصالات، والصناعة التحويلية، وتوليد الكهرباء.

١٥–١١ كذلك تتضمن الأصول القابلة للتداول مستحقات شراء سلعة أو خدمة ما بصورة حصرية. وهذا يتعلق بالحالة التي يقوم فيها أحد الأطراف المتعاقدين على شراء سلع أو خدمات في المستقبل بتحويل التزام الطرف الثاني في العقد إلى طرف ثالث. ورغم أن رأس المال البشري لا يعتبر من الأصول في حسابات الاقتصاد الكلي، فإن العقود في بعض الحالات قد تمنح أحد الأطراف حقوقا حصرية في خدمات الطرف الآخر وتحد من قدرة الفرد المسمى على العمل لدى الغير. وفي مثل هذه الحالات تعتبر العقود بمثابة أصول. ومن الأمثلة الشائعة على مثل هذه العقود عقود الرياضيين التي يمكن فيها مثلا أن يقوم نادٍ لكرة القدم ببيع الحقوق الحصرية في خدمات لاعب معين إلى نادٍ آخر.[١] ويُطلَق على بعض اتفاقات رياضة المحترفين التي تنطوي على بيع الحقوق في لاعب «اتفاقات التحويل» ويسمى البعض الآخر «اتفاقات الإقراض». وتحدث «اتفاقات التحويل» عند تحويل تسجيل اللاعب من أحد النوادي إلى آخر، ويدفع النادي المشتري تعويضا (رسما) مقابل حقوق استخدام اللاعب. وفي إطار «اتفاقات الإقراض»، يُسمَح لأحد اللاعبين باللعب بصفة مؤقتة لحساب نادٍ غير الذي يرتبط معه اللاعب في الوقت الجاري بموجب عقدٍ. وقد يستمر «ترتيب الإقراض؟ لفترة قصيرة (لبضعة أسابيع مثلا) أو يمتد لموسم كامل أو لبضعة مواسم.

[١] راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ١٧–٣٦٨.

١٥–١٢ وعندما ينطوي بيع الحقوق في اللاعب على معاملة عبر الحدود، يجب تصنيف الرسم الذي يسدده الطرف الذي يحصل على اللاعب بموجب «اتفاق التحويل» ضمن إجمالي اقتناء/التصرف في الأصول غير المنتَجة غير المالية في الحساب الرأسمالي. وعلى النقيض، فإن المبالغ المدفوعة في إطار «اتفاقات الإقراض» (والتي، كما سلف الذكر، تنطوي على النقل المؤقت لحقوق استخدام خدمات اللاعب) ينبغي أن تُقيَّد ضمن دخل الملكية كريع. ويرجع السبب في ذلك إلى أن العقود، وعقود التأجير والتراخيص—مثلها في ذلك مثل المدفوعات المسددة نظير حقوق استغلال الموارد الطبيعية—تمثل أصولا غير منتَجة وغير مالية، وعليه يجب أن يكون قيد المشتريات/المبيعات المباشرة (الحساب الرأسمالي) والمدفوعات نظير النقل المؤقت للحقوق (ريع) مماثلا.

١٥–١٣ وقد يتخذ كل من اتفاقات «التحويل» و «الإقراض» أشكالا متنوعة بشروط مختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بعوامل المخاطر، وتحويلات التسجيل، ورواتب اللاعبين، وحقوق رعاية اللاعبين وحقوق وسائل الإعلام وغيرها. وسوف يحتاج معدو البيانات إلى تفاصيل مختلفة بشأن شروط الاتفاقات (مع إيلاء اهتمام خاص للاتفاقات ذات القيمة الكبيرة) لتحديد التبويب المناسب في ميزان المدفوعات.

الأراضي

١٥–١٤ لا تنشأ عادة معاملات دولية في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى نظرا للاعتراف عادة بوجود وحدات صورية مقيمة مالكة لهذه الأصول غير المنقولة. وبالتالي، تعد مشتريات هذه الأصول ومبيعاتها عادة معاملات بين مقيمين.

١٥–١٥ وتنشأ معاملات دولية في الأراضي عندما تشتري الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية أراض أو تدخل في علاقات تأجير (مالي) طويلة الأجل للأراضي لأغراض إنشاء أو توسعة المناطق التابعة لها أو البعثات الدبلوماسية أو القواعد العسكرية. كما تُقيَّد معاملات عندما تتغير السيطرة على الأراضي باتفاق متبادل أو بقرار من محكمة دولية، أو عند تقسيم إقليم اقتصادي ودفع تعويض مقابل الأرض. أما تقسيمات الأقاليم الاقتصادية التي لا تنطوي على دفع تعويض أو قيام اقتصاد ما بضم إقليم من جانب واحد فلا تعد من قبيل معاملات الحساب الرأسمالي؛ ويُعامَل تغير الإقليم على أنه تغير في الحجم في حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم.

١٥–١٦ وتراعى أصول وخصوم أي وحدات مؤسسية مقيمة في الإقليم الذي يُباع/يُشترى عند مطابقة وضع الاستثمار الدولي من خلال حساب التغيرات الأخرى في الحجم. وتُقيَّد قيمة الأرض فقط في الحساب الرأسمالي؛ وتُقيَّد أي مبان أو هياكل أو تحسينات أخرى على الأراضي ضمن مشتريات خدمات البناء. وإذا تعذر تقسيم قيم الأراضي والهياكل، يجب أن يتم التبويب في ميزان المدفوعات وفقا للقيمة التي تعتبر أعلى: فإن كانت قيمة الأرض أعلى، تُقيَّد المعاملة في الحساب الرأسمالي؛ أما إذا اعتُبرت قيمة الهياكل أعلى، فتُقيَّد المعاملة ضمن خدمات البناء.

١٥–١٧ ويمكن الحصول عادة على معلومات عن المعاملات الدولية في الأراضي (كل من القيود الدائنة والمدينة) من السجلات الحكومية. وللتمييز بين قيمة الأرض والمباني يمكن لمعدي البيانات استخدام البيانات التي يتم جمعها من سجل الأراضي كمصدر إضافي.

التحويلات الرأسمالية

١٥–١٨ يتعين على معدي البيانات التمييز بين التحويلات الرأسمالية (القيد في ميزان المدفوعات كبند موازن لتحويل بلا مقابل لبند رأسمالي) والتحويلات الجارية (كافة التحويلات الأخرى المسجلة في حساب الدخل الثانوي). وقد يَعتبِر أحد طرفي المعاملة بعض التحويلات النقدية كتحويلات رأسمالية بينما يعتبرها الطرف الآخر تحويلات جارية. فالاقتصادات الكبيرة التي تقدم بانتظام منحا استثمارية نقدية إلى عدد من الاقتصادات الأصغر قد تعتبر هذه النفقات تحويلات جارية، رغم أنها قد تكون مخصصة لتمويل عملية اقتناء أصول. ولتجنب معالجة الطرف المانح والطرف المتلقي ذات المعاملة بطريقتين مختلفتين، ينبغي تبويب التحويل ضمن التحويلات الرأسمالية لكلا الطرفين حتى وإن كان الأمر ينطوي على قيام أحدهما فقط باقتناء الأصل، أو الأصول، أو التصرف فيها. وعند عدم اليقين حول ما إذا كان ينبغي معاملة التحويل كتحويل جار أو رأسمالي، ينبغي معاملته كتحويل جار.

الإعفاء من الدين، وتحمل الدين، وتفعيل الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة

الإعفاء من الدين

١٥–١٩ الإعفاء من الدين هو عملية إلغاء الدين بموجب اتفاق بين الطرفين. ويختلف الإعفاء من الدين عن شطب الدين أو إلغاء الدين، والذي يمثل اعترافا من الدائن بعدم

إمكانية تحصيل الدين ويُعامَل كتغير في الحجم. وإفلاس المدين قد يطفيء أيضا مركز الدين؛ فإن كان الدين غير قابل للاسترداد، يُعامَل أيضا كتغير في الحجم.

١٥-٢٠ عادة ما تكون الحكومات أو المنظمات الدولية هي الجهة الدائنة في حالات الإعفاء من الدين (قد تكون حكومات أخرى هي الجهة المدينة)، ولكن الإعفاء لا يقتصر على المراكز بين حكومة/منظمة دولية وحكومة أخرى. فإطفاء الدين بين شركتين تجاريتين، بما في ذلك بين الشركات التي ترتبط بعلاقة استثمار مباشر، يكون في الأغلب إلغاء أو شطبا للدين، ويُسجَّل كتغيرات أخرى في الحجم.

١٥-٢١ ويمكن الحصول على معلومات عن الإعفاء من الدين من السلطات الحكومية في اقتصاد الدائن. أما في اقتصاد المدين فينبغي أن يكون المدين مدرجا بالفعل في مسوح الأعمال عن الأصول والخصوم المالية الخارجية ويمكن تحديد الإعفاء من الدين من خلال هذه الوسيلة.

تحمل الدين وتفعيل الضمانات التي تمنح لمرة واحدة

١٥-٢٢ يعني تحمل الدين أن طرفا يتحمل خصم طرف آخر. وقد يتم تحمل الدين نتيجة تفعيل ضمان أو بدون وجود ضمان. وفي الحالات التي يتم فيها تحمل الدين، عادة ما يكون الطرف المتحمل للدين حكومة (حكومة الاقتصاد الكائن فيه المدين الأصلي) أو شركة ترتبط بعلاقة استثمار مباشر مع المدين الأصلي (مع الإشارة الى أن الشركات الكائنة في نفس الاقتصاد يمكن أن ترتبط بعلاقة استثمار مباشر).

١٥-٢٣ وتعتمد المعاملات المقيدة لدى تحمل الدين على ما إذا كان الطرف المتحمل للدين لديه مطالبة على المدين الأصلي؛ وفي جميع الحالات، تنشأ مطالبة الدائن على الطرف المتحمل للدين من خلال قيد في الحساب المالي. وفي الحالات الواردة أدناه تعد الأطراف الثلاثة المشاركة في المعاملة (الدائن، والمدين الأصلي، ومتحمل الدين) أطرافا مقيمة في اقتصادات مختلفة:

(١) إذا لم يحصل الطرف المتحمل للدين على مطالبة على المدين (الأصلي) لأن الأخير لم يعد له وجود (لتصفيته مثلا)، يقيد تحويل رأسمالي من الطرف المتحمل للدين إلى الدائن كقيد مقابل لإنشاء الخصم. ويتم شطب الدين الأصلي المستحق على المدين في حسابات كل من المدين الأصلي والدائن (حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية).

(٢) وإذا لم يحصل الطرف المتحمل للدين على مطالبة على المدين (الأصلي) لرغبة المتحمل للدين في تقديم منفعة للمدين (كما هو الحال أحيانا عندما تتحمل الحكومات الديون)، أو إذا كان الطرف المتحمل للدين يتحمل مطالبة أقل في قيمتها من قيمة الدين، فإذا لم يكن الضامن مرتبطا بعلاقة استثمار مباشر مع المدين الأصلي (راجع (٣))، يقيد تحويل رأسمالي من الطرف المتحمل للدين إلى المدين الأصلي. وتنقضي المطالبة المستحقة للدائن على المدين الأصلي (قيد في الحساب المالي).

(٣) وفي الحالات الأخرى، يحصل الطرف المتحمل للدين على مطالبة على المدين الأصلي نتيجة تحمل الدين (قيد في الحساب المالي) والتزام دين مستحق للدائن. وقد تكون هذه المطالبة على المدين الأصلي في شكل دين أو زيادة في حصص ملكية الضامن في المدين الأصلي (على سبيل المثال، يؤدي تحمل الدين المستحق على شركة تابعة إلى تحسين وضع الميزانية العمومية للشركة التابعة، وبالتالي زيادة حصص ملكية المستثمر المباشر في الشركة التابعة). وفي هذه الحالة، تنقضي المطالبة المستحقة للدائن على المدين الأصلي (قيد في الحساب المالي).

١٥-٢٤ ويحدد الجدول ١٥-٢ معاملات ميزان المدفوعات والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية التي ينبغي تسجيلها في كل حالة. ولأغراض هذا الجدول، فإن شركة ما في الاقتصاد ألف تتحمل دين شركة ما في الاقتصاد باء مستحق لشركة ما في الاقتصاد جيم. ولدى تواجد الشركتان في نفس الاقتصاد، فإن المعاملات الموضحة في الجدول بين هاتين الشركتين لا تقيد في حسابات ميزان المدفوعات لأنها معاملات بين مقيمين، ولكنها يمكن أن تؤثر على مراكز الاستثمار الدولي، كما هو الأمر في حالة تغيير الخصوم الخارجية للقطاع المؤسسي نتيجة تحمل الحكومة للدين. ويبين الجدول القيود في الحسابات من منظور يتعين على في كل اقتصاد من الاقتصادات الثلاثة.

١٥-٢٥ وينبغي أن تتوافر المعلومات عن تحمل الدين من السجلات الحكومية في حالات تحمل الحكومات للدين. وفي حالة تحمل مستثمر مباشر للدين، يمكن أن تتوافر هذه

الجدول ١٥-٢: معالجة تحمل الدين

<table>
<tr><th colspan="9">(ألف يتحمل دين باء المستحق لجيم)</th></tr>
<tr><th>الحالة</th><th colspan="3">ميزان مدفوعات الاقتصاد ألف
(متحمل الدين مقيم)</th><th colspan="2">ميزان مدفوعات الاقتصاد باء
(المدين الأصلي مقيم)</th><th colspan="3">ميزان مدفوعات الاقتصاد جيم
(الدائن مقيم)</th></tr>
<tr><td rowspan="2">المدين الأصلي لم يعد له وجود (الحالة ألف)</td><td colspan="2">قيد مدين</td><td>صافي تحمل الخصوم</td><td colspan="2">حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (وضع الاستثمار الدولي)</td><td>قيد دائن</td><td>صافي اقتناء الأصول المالية</td><td>حساب التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (وضع الاستثمار الدولي)</td></tr>
<tr><td colspan="2">الحساب الرأسمالي—تحويل رأسمالي—التحويلات الرأسمالية الأخرى (جيم)</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (جيم)
[زيادة]</td><td colspan="2">التزام دين (جيم) [انخفاض]</td><td>الحساب الرأسمالي—تحويل رأسمالي—التحويلات الرأسمالية الأخرى (ألف)</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (ألف)
[زيادة]</td><td>مطالبة دين (باء) [انخفاض]</td></tr>
<tr><td rowspan="2">المدين الأصلي موجود، لا توجد مطالبة من متحمل الدين على المدين الأصلي (الحالة باء)</td><td colspan="2">قيد مدين</td><td>صافي تحمل الخصوم</td><td>قيد دائن</td><td>صافي تحمل الخصوم</td><td colspan="3">صافي اقتناء الأصول المالية</td></tr>
<tr><td colspan="2">الحساب الرأسمالي—تحويل رأسمالي (باء)</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (جيم) [زيادة]</td><td>الحساب الرأسمالي—تحويل رأسمالي (ألف)</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (جيم) [انخفاض]</td><td colspan="3">قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (ألف) [زيادة]
قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (باء) [انخفاض]</td></tr>
<tr><td rowspan="2">المدين الأصلي موجود، مطالبة مُخفَّضة من متحمل الدين على المدين الأصلي (الحالة باء)</td><td>قيد مدين</td><td>صافي اقتناء الأصول المالية</td><td>صافي تحمل الخصوم</td><td>قيد دائن</td><td>صافي تحمل الخصوم</td><td colspan="3">صافي اقتناء الأصول المالية</td></tr>
<tr><td>الحساب الرأسمالي—تحويل رأسمالي[1] (باء)</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي[2] (باء) [زيادة]</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي[3] (جيم)
[زيادة]</td><td>الحساب الرأسمالي—تحويل رأسمالي[1] (ألف)</td><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي[2] (ألف) [زيادة]
قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (جيم) [انخفاض]</td><td colspan="3">قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي[3] (ألف) [زيادة]
قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (باء) [انخفاض]</td></tr>
<tr><td rowspan="2">المدين الأصلي موجود، مطالبة كاملة من متحمل الدين على المدين الأصلي (مثلا، زيادة في حصص ملكية الاستثمار المباشر) (الحالة جيم)</td><td>صافي اقتناء الأصول المالية</td><td colspan="2">صافي تحمل الخصوم</td><td colspan="2">صافي تحمل الخصوم</td><td colspan="3">صافي اقتناء الأصول المالية</td></tr>
<tr><td>قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (باء) [زيادة]</td><td colspan="2">قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (جيم) [زيادة]</td><td colspan="2">قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (ألف) [زيادة]
قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (جيم) [انخفاض]</td><td colspan="3">قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (ألف) [زيادة]
قيد دين في البند المناسب في الحساب المالي (باء) [انخفاض]</td></tr>
</table>

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] يساوي الفرق بين الالتزام المستحق للدائن والمطالبة المقتناة على المدين الأصلي.

[2] يساوي قيمة المطالبة على المدين الأصلي المقتناة من ألف.

[3] يساوي قيمة الالتزام المستحق لجيم الذي يقتنيه ألف.

المعلومات من خلال مسح الأعمال عن الأصول والخصوم المالية الخارجية. وبالمثل، يمكن في نفس المسح جمع معلومات من المدين الأصلي (إذا كان لا يزال موجودا) ومن الدائن.

مطالبات التأمين على غير الحياة

١٥–٢٦ تُعامَل مطالبات وأقساط التأمين على غير الحياة بوجه عام على أنها تحويلات جارية ضمن حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات. وعندما يقع حدث كارثي تنشأ عنه مطالبات غير اعتيادية تتجاوز عمليات تسيير الأعمال العادية، ومن الممكن معاملة جزء من المطالبات على أنه تحويلات رأسمالية. وتتضمن الأحداث الكارثية الزلازل، والتسونامي، والفيضانات، والأعاصير الحلزونية، والأعاصير، والعواصف البَرَدية، وحرائق الغابات، وما إلى ذلك، إلا إذا أمكن اعتبار هذه الأحداث دورية ومتوقعة ضمن المجرى المعتاد لأعمال التأمين على غير الحياة.

١٥–٢٧ ونظرا لأنه قد يتعذر على الأطراف تحديد هذه الأحداث باستمرار، تُبوَّب، للتبسيط، جميع مطالبات التأمين على غير الحياة عبر الحدود ضمن التحويلات الجارية، ما لم يكن ضروريا قيد تحويل رأسمالي للاتساق مع الحسابات القومية. ومن الضروري التنسيق مع مُعدي بيانات الحسابات القومية لضمان المعاملة المتسقة في حسابات الاقتصاد الكلي.

١٥–٢٨ والأحداث الكارثية التي تسبب مطالبات غير اعتيادية على شركات التأمين المحلية سوف ينشأ عنها مطالبات مماثلة على شركات إعادة التأمين. وإذا كانت شركة إعادة التأمين غير مقيمة، تُعامَل هذه المطالبات كتحويلات رأسمالية بنفس مقدار المطالبات الأصلية على شركات التأمين.

١٥–٢٩ وينبغي استبعاد المطالبات غير الاعتيادية التي تُعامَل كتحويلات رأسمالية من حساب خدمات التأمين. وبالمثل، ينبغي استبعاد الخسائر غير الاعتيادية المرتبطة بهذه المطالبات من حساب أرباح (خسائر) شركات التأمين التي تعد مؤسسات استثمار مباشر. وأي خسائر باقية بعد استبعاد الخسائر غير الاعتيادية يجب معاملتها كخسائر اعتيادية من العمليات الجارية.

١٥–٣٠ وفي حالة وقوع الكوارث، قد يكون لها تأثير كبير على حملة الوثائق أنفسهم وربما تتعطل البنية التحتية اللازمة لدعم الممارسات الاستقصائية المعتادة، الأمر الذي قد يؤدي إلى صعوبة جمع البيانات. وقد ترتب على ذلك قضايا مرتبطة بالتوقيت والتغطية، وقد يحتاج معد البيانات إلى وضع تقديرات مدققة بعناية إلى أن تصبح البيانات الأكثر دقة متاحة.

١٥–٣١ ويقدم القسم المعنون «معاملات ومراكز التأمين» في الملحق ٢ مناقشة أكثر تفصيلا لإعداد البيانات عن صناعة التأمين.

المنح الاستثمارية

١٥–٣٢ تتألف المنح الاستثمارية من تحويلات رأسمالية نقدية أو عينية تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية أخرى لتمويل تكاليف اقتنائها لأصول ثابتة كليا أو جزئيا. وغالبا ما يكون متلقي المنحة الاستثمارية وحدة حكومية. ويمكن للمنح الاستثمارية أن تشمل أيضا المساعدة الفنية (كالاستشارات) المتصلة بالمشروع الاستثماري. وتُبوَّب المساعدة الفنية المتصلة بالمشاريع الرأسمالية أو التي تمثل جزءا منها على أنها تحويلات رأسمالية (الفقرة ١٢–٥٠ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة).

١٥–٣٣ وبما أنه يلزم التعبير عن كافة التدفقات بالقيمة النقدية، يلزم قياس القيم النقدية للمعاملات العينية بصورة غير مباشرة أو تقديرها بطريقة أخرى.

١٥–٣٤ وإذا استمر مشروع استثماري لمدة طويلة، فمن الممكن سداد المنحة الاستثمارية النقدية على أقساط. ويستمر تصنيف مدفوعات الأقساط على أنها تحويلات رأسمالية رغم أنها تقيد على سلسلة متعاقبة من الفترات المحاسبية.

١٥–٣٥ وإذا كان كلا المانح والمتلقي شركات خاصة تربطهما علاقة استثمار مباشر، لا تعتبر المنحة تحويلا رأسماليا. وتُعامَل المنحة باعتبارها ضخا لحصص ملكية استثمار مباشر عندما يكون المستثمر المباشر هو المانح ومؤسسة الاستثمار المباشر هي المتلقي، وباعتبارها توزيعا للأرباح أو سحبا لحصص ملكية عندما تكون مؤسسة الاستثمار المباشر هي المانح والمستثمر المباشر هو المتلقي.

١٥–٣٦ ويوضح المثال ١٥–١ قيود ميزان المدفوعات للمنح الاستثمارية.

١٥–٣٧ ويمكن الحصول على معلومات عن المانحين من السجلات الرسمية عندما يكون المانح هو الحكومة. وتقدم الاستمارة النموذجية رقم ١٦ في الملحق ٨ مثلة أمثلة على المعلومات التي يمكن أن تُطلَب من هذه المنظمات عن المنح الاستثمارية. وعادة ما يمكن الحصول على معلومات عن المتلقين من السجلات الرسمية.

الضرائب الرأسمالية

١٥–٣٨ تتكون الضرائب الرأسمالية من الضرائب التي تُفرض على فترات غير منتظمة أو غير متكررة على قيم

المثال ١٥-١: المنح الاستثمارية

استطاع مُعدو البيانات في الاقتصاد باء الحصول على معلومات من الكيان الحكومي عن المنح (النقدية والعينية) المتلقاة من الخارج خلال السنة المحاسبية:

(١) تم تحويل منحة نقدية إلى الحكومة لإنشاء طريق: ١٥٥

(٢) قامت حكومة الاقتصاد ألف ببناء مدرسة في الاقتصاد باء خلال السنة وقدمتها كمنحة إلى الاقتصاد باء. أُنشئت المدرسة باستخدام عمالة ومواد من الجهة المانحة. وبلغ مجموع تكلفة المشروع ٧٠، منها:

التكلفة التقديرية لمواد البناء (المستوردة من الاقتصاد جيم): ٣٠

الرواتب المدفوعة إلى شركات البناء: ٢٥

الخدمات المعمارية والهندسية: ١٥

ينبغي تسجيل القيود التالية في ميزان مدفوعات الاقتصاد باء عن السنة المحاسبية:

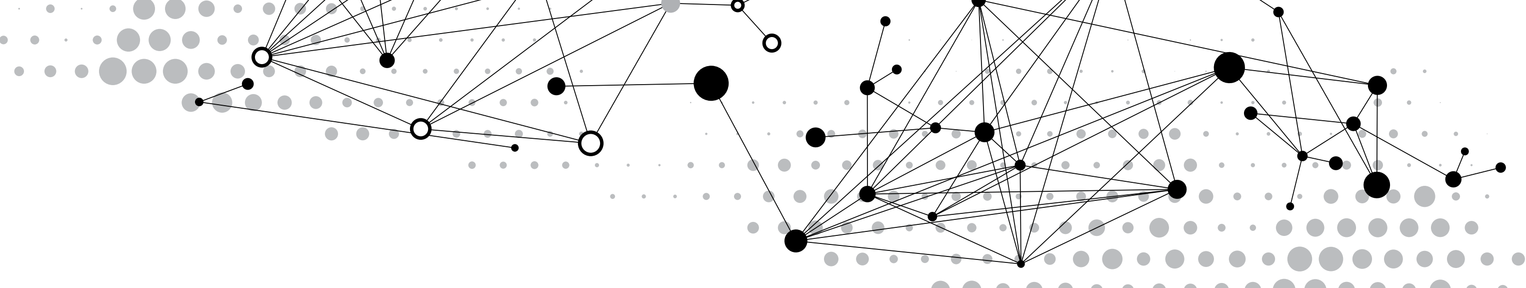
	دائن	مدين
الحساب الجاري		
السلع والخدمات		
السلع		
البضائع العامة		٣٠
الخدمات		
البناء		٢٥
خدمات الأعمال الأخرى		
الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى		١٥

	دائن	مدين
الحساب الرأسمالي		
التحويلات الرأسمالية		
الحكومة العامة		
التحويلات الرأسمالية الأخرى	١٥٥+٧٠	
الحساب المالي	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
الحكومة العامة	١٥٥	

الأصول أو صافي قيمة الوحدات المؤسسية، أو على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية نتيجة لإرث أو هبات أو غيرها من التحويلات الرأسمالية. أي أن الضرائب الرأسمالية تتكون من الضرائب على البنود الرأسمالية والضرائب على التحويلات الرأسمالية.

١٥-٣٩ وتبوب الضرائب المتكررة على الدخل والثروة إلى جانب الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية ضمن التحويلات الجارية في حساب الدخل الثانوي.

١٥-٤٠ وينبغي أن تتوافر المعلومات عن الضرائب الرأسمالية من سلطات الإيرادات في الاقتصادات التي تُفرَض فيها الضرائب. ويمكن لمعدي البيانات في اقتصاد دافعي الضرائب الرأسمالية الاستفادة من بيانات الاقتصادات الشريكة في إعداد بيانات القيود المدينة ضمن الضرائب الرأسمالية.



١٦ معاملات التمويل الاستثنائي

مقدمة

١٦-١ يتسم قيد معاملات التمويل الاستثنائي في ميزان المدفوعات بالأهمية في سياق العرض التحليلي الذي يرد وصفه في الفصل ١٤، الفقرتان ١٤-١٦ و١٤-١٧، وفي الملحق ١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). ويُستَخدم العرض التحليلي أيضا في الكتاب الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات وفي تقرير الإحصاءات المالية الدولية. ويشمل التمويل الاستثنائي المعاملات المالية التي تندرج تحت الترتيبات المالية التي تتخذها السلطات (أو قطاعات أخرى ترعاها السلطات) في أي اقتصاد لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات. ويمكن اعتبار هذه المعاملات بديلا لاستخدام الأصول الاحتياطية والائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي والقروض لعلاج اختلالات المدفوعات أو مقترنة به. ويقدم الملحقان ١ و٢ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) تفاصيل عن معاملات التمويل الاستثنائي وأيضا عن المعاملات المرتبطة بإعادة تنظيم الدين التي ينشأ عنها تمويل استثنائي. ويهدف العرض التحليلي لإحصاءات ميزان المدفوعات إلى التمييز بين المعاملات في الاحتياطيات (والبنود وثيقة الصلة بها) والمعاملات الأخرى، ويرسم خطا فاصلا بين أساليب السلطات النقدية لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات (تحت الخط) وكافة المعاملات الأخرى (فوق الخط).

١٦-٢ ويقدم هذا الفصل: (١) مبادئ توجيهية بشأن تحديد المعاملات الواردة في العرض الأساسي التي تعد تمويلا استثنائيا، (٢) ويناقش إعادة ترتيب معاملات ميزان المدفوعات لإلقاء الضوء على عناصر التمويل الاستثنائي الواردة في العرض التحليلي، (٣) ويستعرض معاملة مجموعة من معاملات التمويل الاستثنائي الواردة في العرض التحليلي لميزان المدفوعات، (٤) ويناقش توقيت قيد معاملات التمويل الاستثنائي وتقييمها، (٥) ويحدد مصادر البيانات لمعاملات التمويل الاستثنائي.

تحديد معاملات التمويل الاستثنائي

١٦-٣ معاملات التمويل الاستثنائي هي معاملات تضطلع بها السلطات لتلبية متطلبات ميزان المدفوعات. وتشمل معاملات التمويل الاستثنائي كل من التمويل المباشر (كالمنح بين الحكومات، والإعفاء من الدين) والتمويل غير المباشر (كمراكمة المتأخرات). وتتضمن المتأخرات على كل من الفائدة وأصل الدين، والاقتراض لتلبية متطلبات ميزان المدفوعات، وإعادة جدولة القروض والالتزامات الأخرى التي تكون إما متأخرة أو مستحقة، ومبادلات الدين، والمنح من الحكومات الأخرى لدعم ميزان المدفوعات، والإعفاء من الدين. ويمكن اعتبار هذه المعاملات جميعا تمديدات جديدة للائتمان أو بدائل لتدبير الأموال. كذلك يُدرَج السداد المبكر للقروض (السداد المسبق) المرتبط بمتطلبات تمويل ميزان المدفوعات ضمن التمويل الاستثنائي. وتُحدد/تُدرَج المتأخرات ضمن المعاملات في العرض التحليلي (خلافا للعرض الأساسي) لأن العرض التحليلي يركز على الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتلبية متطلبات تمويل ميزان المدفوعات، ومراكمة المتأخرات قد تعتبر إجراء تتخذه السلطة النقدية لذلك الغرض.

١٦-٤ وفي بعض الحالات، مثل إعادة جدولة أو إعادة تمويل دين قائم، يكون تحديد الطبيعة الاستثنائية للمعاملة أمرا واضحا ومباشرا. وفي حالات أخرى، يتعذر تحديد معاملات التمويل الاستثنائي باستخدام معايير موضوعية تماما؛ ومن أمثلة هذه الحالات الاقتراض لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو السداد المبكر للدين. وفي مثل هذه الحالات، من الضروري تحديد ما إذا كان الغرض من المعاملات التي تضطلع بها السلطات (أو القطاعات الأخرى نيابة عنها) هو إدارة عجز أم فائض في ميزان المدفوعات.

١٦-٥ وكقاعدة عامة، ينبغي أن تستوفي معاملات التمويل الاستثنائي اثنين من المعايير: (١) أن يتم الاضطلاع

بها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، (٢) أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأصول الاحتياطية.

١٦–٦ ومن الضروري في بعض الأحيان فحص عمليات السداد المبكر والمبالغ المدفوعة مقدما لتحديد ما إذا كانت تمثل معاملات ضمن التمويل الاستثنائي. وفي حالة وجود حاجة في ميزان المدفوعات أو أن الحاجة تبدو وشيكة، واتفق المدين مع الدائن على السداد المبكر للدين بخصم كبير باستخدام إحدى عملات الأصول الاحتياطية، فإن هذا السداد المبكر يُدرَج ضمن معاملات التمويل الاستثنائي. وفي حالات أخرى، لا ينبغي إدراج مدفوعات السداد المبكر والمبالغ المدفوعة مقدما ضمن معاملات التمويل الاستثنائي.

١٦–٧ وينبغي أيضا فحص المبالغ المنصرفة من السلطات النقدية في الفترة الجارية لتحديد ما إذا كان ينبغي إدراجها ضمن التمويل الاستثنائي. وينبغي إدراج الاقتراض من صندوق النقد الدولي ضمن التمويل الاستثنائي. ولا ينبغي إدراج الاقتراض للأغراض العامة في الموازنة ضمن معاملات التمويل الاستثنائي.

قيد معاملات التمويل الاستثنائي

١٦–٨ يقدم الجدول م:١–١ في الملحق ١ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) وصفا شاملا للإجراءات المحاسبية الخاصة بمعاملات التمويل الاستثنائي. وكقاعدة عامة، عندما تتعلق معاملات التمويل الاستثنائي باستخدام موارد خارجية سوف تُسدَد لاحقا، فإن البنود التي ينبغي قيدها تحت الخط هي القيود الدائنة التي تدل على استخدام (صرف) الموارد. والقيود المدينة التي تعمل لاحقا على موازنة هذه التمويلات يتم إدراجها فوق الخط في البنود المناسبة من الحساب المالي. ومع ذلك، عندما تحدث متأخرات، تتم مبادلة الدين، ويُسدد الدين أو يُلغى من خلال التحويلات، عندئذ يُدرّج كل من القيود المدينة والدائنة لهذه المعاملات ضمن التمويل الاستثنائي، أو تحت الخط. ويعرض الجدول ١٦–١ قيد بعض الحالات المحددة.

الجدول ١٦–١: أمثلة على قيد معاملات التمويل الاستثنائي[1]

بند ميزان المدفوعات	العرض الأساسي		العرض التحليلي	
تراكم المتأخرات: في العرض الأساسي، لا يتم إبلاغ تراكم المتأخرات ضمن المعاملات؛ في حين يتم عرضها في العرض التحليلي كمعاملات تمويل استثنائي تحت الخط.				
مثال: في الفترة المبلَّغة، عجزت الحكومة العامة عن سداد ١٠ وحدات من مدفوعات الفائدة و١٠٠ وحدة من أصل الدين على قرض طويل الأجل.				
فوق الخط				
	دائن	مدين	دائن	مدين
الحساب الجاري الدخل الأولي، ودخل الاستثمار، والاستثمارات الأخرى، والفائدة		١٠		١٠
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		١٠+		١٠٠–
تحت الخط				
التمويل الاستثنائي				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الاستثمارات الأخرى، قروض تراكم المتأخرات، أصل الدين في الدين طويل الأجل تراكم المتأخرات، الفائدة الأصلية				١٠٠+ ١٠+
الإعفاء من الدين: فقط الإعفاء من الدين (أصل الدين والفائدة) المتأخر أو مستحق السداد في الفترة الجارية يتم إبلاغه ضمن التمويل الاستثنائي. ويقيد الإعفاء من المدفوعات المستقبلية كمبالغ مسددة فوق الخط تحت الأداة ذات الصلة، ويوازن بتحويل رأسمالي أو جارٍ يُسجَّل أيضا فوق الخط.				
مثال: في الفترة المبلَّغة، قام الدائن بإعفاء المدين من سداد ٢٢٠ وحدة من الدين المتأخر على قرض طويل الأجل، تشمل ٢٠٠ وحدة متأخرة على أصل الدين و٢٠ وحدة متأخرة على الفائدة المستحقة؛ و١٨٠ وحدة من الدين مستحقة السداد في الفترة المبلَّغة، منها ٣٠ وحدة فائدة مستحقة و١٥٠ وحدة من أصل الدين؛ و٣١٠ وحدة من الدين لم تستحق بعد، منها ١٠ وحدات من الفائدة و٣٠٠ وحدة من أصل الدين.				

الجدول ١٦-١: أمثلة على قيد معاملات التمويل الاستثنائي (تابع)

بند ميزان المدفوعات	العرض الأساسي		العرض التحليلي	
(١) متأخرات الديون (الإعفاء من أصل الدين/الفائدة المتأخرة بالفعل)				
فوق الخط				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الديون	٢٢٠			
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		٢٢٠–		
تحت الخط التمويل الاستثنائي				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
التحويلات الرأسمالية الإعفاء من الدين			٢٢٠	
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الاستثمارات الأخرى، القروض سداد المتأخرات، أصل الدين				٢٠٠–
سداد المتأخرات، الفائدة				٢٠–
(٢) المدفوعات التي يستحق سدادها (الإعفاء من أصل الدين/الفائدة مستحقة السداد في الفترة الجارية)				
فوق الخط				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الجاري الدخل الأولي، دخل الاستثمار، الاستثمارات الأخرى، الفائدة		٣٠		٣٠
الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الدين	١٨٠			
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		١٥٠–		١٥٠–
تحت الخط التمويل الاستثنائي				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الدين			١٨٠	
(٣) الدين الذي لم يستحق السداد بعد (الإعفاء من أصل الدين/الفائدة التي يستحق سدادها مستقبلا)				
فوق الخط				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الجاري الدخل الأولي، دخل الاستثمار، الاستثمارات الأخرى، الفائدة	–	–	–	–
الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الديون	٣٠٠		٣٠٠	

الجدول ١٦-١: أمثلة على قيد معاملات التمويل الاستثنائي (تابع)

بند ميزان المدفوعات	العرض الأساسي		العرض التحليلي	
	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		٣٠٠–		٣٠٠–
تحت الخط التمويل الاستثنائي				
إعادة تمويل الدين: يتم إطفاء الدين القائم، ويتم إنشاء أداة دين جديد (أو مماثلة) بشروط جديدة. مثال: مبادلة قرض بآخر: في الفترة المبلَّغة، بادلت الحكومة قرضا واحدا جديدا بقروض قائمة (٥٠ وحدة من متأخرات أصل الدين، و٢٥ وحدة من متأخرات الفائدة، و٣٠ وحدة مستحقة السداد من أصل الدين، و١٢ وحدة مستحقة السداد من الفائدة، و٦٠ وحدة من أصل الدين لم تستحق السداد بعد، و٤٠ وحدة من الفائدة لم تستحق السداد بعد). سوف تُقيَّد الفائدة التي لم تستحق بعد في الفترة التي تستحق فيها. مبادلة سند بقرض: القرض القائم بالشروط سابقة الذكر يتم إطفاؤه باستخدام أموال يتم الحصول عليها من إصدار سند بخصم نسبته ٧٠٪. تبلغ القيمة الاسمية للسند ٢٠٠ والقيمة (المخصومة) للإصدار ١٤٠.				
(١) مبادلة قرض بآخر				
فوق الخط				
	دائن	مدين	دائن	مدين
الحساب الجاري الدخل الأولي، دخل الاستثمار، الاستثمارات الأخرى، الفائدة		١٢		١٢
	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب الرأسمالي الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		١٧٧+ ١٦٥–		٣٠– ٦٠–
تحت الخط التمويل الاستثنائي				
	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الاستثمارات الأخرى خصوم، قروض سحب قرض جديد				١٧٧+
سداد المتأخرات، أصل الدين				٥٠–
سداد المتأخرات، الفائدة				٢٥–
مبادلة سند بقرض (دين مستحق لدائنين من القطاع الخاص)				
فوق الخط				
	دائن	مدين	دائن	مدين
الحساب الجاري الدخل الأولي، دخل الاستثمار، الاستثمارات الأخرى، الفائدة		١٢		١٢
	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي استثمارات الحافظة، الخصوم، سندات الدين، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		١٤٠+		

الجدول ١٦-١: أمثلة على قيد معاملات التمويل الاستثنائي (تابع)

بند ميزان المدفوعات	العرض الأساسي		العرض التحليلي	
الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		–١٢٨		–٥٣ [٢]
تحت الخط				
التمويل الاستثنائي				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي				
استثمارات الحافظة، الخصوم، سندات الدين				+١٤٠
الاستثمارات الأخرى، القروض سداد المتأخرات، أصل الدين				–٥٠
سداد المتأخرات، الفائدة				–٢٥
مبادلة سند بقرض (دين مستحق لدائنين رسميين)				
فوق الخط				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الجاري				
الدخل الأولي، دخل الاستثمار، الاستثمارات الأخرى، الفائدة		١٢		١٢
الحساب الرأسمالي				
التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الدين	٣٧			
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي				
استثمارات الحافظة، الخصوم، سندات الدين، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		+١٤٠		
الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		–١٦٥		–٣٠ –٦٠
تحت الخط				
التمويل الاستثنائي				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الرأسمالي				
التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الدين			٣٧	
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي				
استثمارات الحافظة، الخصوم، سندات الدين				+١٤٠
الاستثمارات الأخرى، القروض سداد المتأخرات، أصل الدين				–٥٠
سداد المتأخرات، الفائدة				–٢٥

السداد المبكر للدين يتم إبلاغ بياناته ضمن التمويل الاستثنائي فقط إذا كان بغرض تلبية احتياجات ميزان المدفوعات.

مثال: في الفترة المبلَّغة، قامت الحكومة بالسداد المبكر بموجب اتفاق ثنائي، باستخدام الأصول الاحتياطية، لقرض قائم قيمته ١٣٠ وحدة نظير ٧٥ وحدة:

(١) من دائن تجاري (٢) من دائن رسمي

الجدول ١٦-١: أمثلة على قيد معاملات التمويل الاستثنائي (تتمة)				
بند ميزان المدفوعات	**العرض الأساسي**		**العرض التحليلي**	
(١) من دائن تجاري				
فوق الخط				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي				
الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، الحكومة العامة، أخرى طويلة الأجل		٧٥-[٣]		
الأصول الاحتياطية، أصول احتياطية أخرى، العملة والودائع	٧٥-			
تحت الخط				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الأصول الاحتياطية			٧٥-	
التمويل الاستثنائي				
الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، السداد المبكر				٧٥-
(٢) من دائن رسمي				
فوق الخط				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الرأسمالي	٥٥			
التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الدين				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		١٣٠-		
الاستثمارات الأخرى،الخصوم،القروض، الحكومة العامة،أخرى طويلة الأجل				
الأصول الاحتياطية، أصول احتياطية أخرى، العملة والودائع	٧٥-			
تحت الخط				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الأصول الاحتياطية			٧٥-	
التمويل الاستثنائي				
	دائن	**مدين**	**دائن**	**مدين**
الحساب الرأسمالي			٥٥	
التحويلات الرأسمالية، الإعفاء من الدين				
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**	**صافي اقتناء الأصول المالية**	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي				١٣٠-
الاستثمارات الأخرى، الخصوم، القروض، السداد المبكر				

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] لأجل بيان موازنة القيود المقابلة في الحساب المالي، يُستخدَم «دائن» و «مدين» بدلا من «صافي اقتناء الأصول المالية» و «صافي تحمل الخصوم».

[٢] لا يوضح دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) كيف ينبغي عزو الفرق في السعر بين الدين القديم والجديد إلى الأدوات المتضمنة في المعاملة. ونظرا لأن الغرض الرئيسي من العرض التحليلي هو إلقاء الضوء على المعاملات ذات الطابع الاستثنائي، يوصي المرشد بعرض المعاملات تحت الخط (المتأخرات) بالقيمة الاسمية وعزو القيمة الباقية إلى الأدوات التي تم إطفاؤها فوق الخط (قرض مثلا).

[٣] الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة السداد المبكر البالغ ٥٥ وحدة يُسجَّل في مطابقة وضع الاستثمار الدولي على أنه تغيرات في التقييم.

توقيت القيد والتقييم لمعاملات التمويل الاستثنائي

١٦–٩ تقييم معاملات التمويل الاستثنائي ليس أمرا واضحا ومباشرا دائما. وعلى سبيل المثال، فإن مبادلات الدين والأشكال الأخرى من تحويل الدين التي تتم لأغراض ميزان المدفوعات قد تثير مسائل معقدة: ما هي قيمة الخصم الذي يتم إلغاؤه؟ وما هي قيمة الأصل الذي يتم اقتناؤه؟ وهل تم إعفاء من الدين؟ قد لا توجد إجابات واضحة لهذه الأسئلة. ففي حالة تداول الدين في أحد الأسواق، فإن السعر المعلن قد يعتبر هو القيمة المستخدمة في تحديد قيم المعاملات ووضع الاستثمار الدولي للخصم المعني. وعندما تتم مبادلة دين بدين آخر، تُستَخدم قيمة الدين الجديد لتقييم الخصم الأصلي مع تسجيل تغيير في التقييم ما لم يكن هناك عنصر للإعفاء من الدين. ولا يكون الإعفاء من الدين مرتبطا بمعاملة تجارية صِرفة.

١٦–١٠ ويعرض الجدول ١٦–٢ بشكل إجمالي مبادئ التقييم للأنواع المختلفة من معاملات التمويل الاستثنائي.

الجدول ١٦–٢: توقيت القيد والتقييم لمعاملات التمويل الاستثنائي

	توقيت القيد	التقييم
الإعفاء من الدين	في الوقت المحدد في الاتفاق لحدوث الإعفاء	سعر السوق هو أساس تقييم التدفقات والمراكز فيما عدا القروض والودائع والتي تُستَخدم فيها القيمة الاسمية.
إعادة جدول الدين	في الوقت الذي يُسجِّل فيه الطرفان التغير في قيمة الخصم في دفاترهما؛ في حالة عدم تحديد وقت معين، فإن التوقيت الحاسم هو وقت تسجيل الدائن للتغيرات في دفاتره.	قيمة الدين الجديد والدين القديم يتساويان في العادة؛ وإن لم يكن الأمر كذلك، ينبغي تقييم المعاملات بقيمة الدين الجديد. وإن كان هناك فرق في القيمة بين الدين القديم والدين الجديد، يُقيَّد هذا الفرق في حساب إعادة التقييم في وضع الاستثمار الدولي. ويستخدم بديل ملائم في حالة عدم توافر سعر سوقي محدد للدين الجديد. وبالنسبة للدين غير القابل للتداول المستحق لدائنين رسميين، يُسجَّل أي خفض في القيمة الاسمية للدين القديم على أنه إعفاء من الدين.
إعادة تمويل الدين	مماثل لإعادة جدولة الدين	تُطفأ قيمة الدين القديم ويعاد تقييم الدين على أساس قيمة أداة الدين الجديدة، ويُقَيَّد الفرق بين قيمة الدين القديم وقيمة الأداة الجديدة في حساب إعادة التقييم في وضع الاستثمار الدولي. استثناء للدين (القرض) غير القابل للتداول المستحق لدائنين رسميين: يتم إطفاء الدين القديم بقيمته الأصلية، مع قيد الفرق في القيمة مع الأداة الجديدة على أنه إعفاء من الدين.
مبادلة حصص الملكية بالدين	في وقت تسجيل الطرفين لمبادلة القيمة في دفاترهما	يُقيَّد الدين القديم بالقيمة السوقية لحقوق الملكية التي يتم اقتناؤها. وإذا كانت القيمة السوقية لحقوق الملكية أقل من قيمة الدين القديم، يُسجَّل تعديل في التقييم في وضع الاستثمار الدولي تحت أداة الدين التي تم تبادلها.
مبادلات برامج التنمية بالدين	على غرار مبادلة حصص الملكية بالدين	يُقيَّم الدين القديم بقيمة الخصم الجديد الذي يتم اقتناؤه. وإذا كانت قيمة الخصم الذي يتم اقتناؤه أقل من قيمة الدين القديم، يُسجَّل تعديل في التقييم في وضع الاستثمار الدولي تحت أداة الدين القديم.
السداد المبكر	في الوقت التي تحدث فيه المعاملة	بقيمة المبلغ المدفوع مبكرا؛ إذا كانت القيمة السوقية للدين المدفوع مبكرا أقل من المبلغ المسجَّل في وضع الاستثمار الدولي، يُسجَّل تعديل في التقييم في وضع الاستثمار الدولي تحت أداة الدين المدفوع مبكرا. إذا كان الدين مستحق لدائنين رسميين وغير قابل للتداول، تُقيَّم المعاملة بالقيمة الاسمية للدين. ويُسجَّل الفرق بين القيمة الاسمية والمبلغ المسدد على أنه إعفاء من الدين.
تحمل الدين	في وقت حذف الدين في الميزانية العمومية للمدين الأصلي	بالقيمة الاسمية للدين القائم الذي يتحمله المدين الجديد

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

مصادر البيانات وجمع البيانات عن التمويل الاستثنائي

١٦–١١ كما ورد في الأقسام السابقة، فإن معاملات التمويل الاستثنائي لها سمات محددة، وغالبا ما يتطلب التحديد السليم لتلك المعاملات معرفة التفاصيل المتعلقة بالمعاملات المرتبطة. فالصعوبات التي تكمن في استخدام وسائل كنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو مسوح الأعمال التجارية لجمع بيانات عن معاملات التمويل الاستثنائي تنشأ من واقع أن العديد من معاملات التمويل الاستثنائي (كالإعفاء من الدين، وإعادة جدولة الدين، وإعادة تمويل الدين) لا تنتَج عنها معاملات نقدية. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض معاملات التمويل الاستثنائي قد لا يُسجَّل كمعاملات منفصلة في العرض الأساسي (كمراكمة وسداد المتأخرات). وعليه، يحتاج مُعد البيانات إلى مصادر بيانات إضافية أو إلى جمع تفاصيل عن المعاملات التي تسمح لهم بتحديد معاملات التمويل الاستثنائي في استمارات الإبلاغ القائمة. ويتضمن الجدول ١٦–٣ معلومات إضافية يلزم جمعها حتى يتسنى التصنيف السليم لمعاملات التمويل الاستثنائي.

١٦–١٢ عادة ما يمكن الحصول على البيانات عن معاملات التمويل الاستثنائي من المصادر الرسمية. وأكثر مصادر البيانات الرسمية انتشارا عن معاملات التمويل الاستثنائي هي معلومات البنك المركزي عن الاحتياطيات؛ وسجل وحدة مراقبة دين القطاع العام عن إدارة الدين الخارجي؛ والحسابات الحكومية؛ وحسابات المعونة الأجنبية عن المنح المقدمة لتلبية أغراض ميزان المدفوعات. كذلك يمكن جمع معلومات عامة مفيدة من وسائل الإعلام عن العمليات قيد التفاوض/المخططة لإعادة تمويل/جدولة الدين، والإعفاء من الدين، والاقتراض الجديد لتلبية أغراض ميزان المدفوعات. ومعاملات التمويل الاستثنائي ذات طبيعة فريدة ويضطلع بها القطاع العام (بما في ذلك البنوك المركزية)، ومن ثم عادة ما يتم رصدها بصورة جيدة من جانب وسائل الإعلام. وبالتالي، قد يكون بمقدور مُعد البيانات، في أغلب الحالات، الحصول على معلومات جيدة عن معاملات التمويل الاستثنائي المقبلة. وينبغي التشاور مقدما مع المؤسسات المعنية بشأن إبلاغ بيانات مفصلة عن تلك المعاملات.

١٦–١٣ وأيا كانت مصادر البيانات المستخدمة، ينبغي أن تكون عمليات جمع البيانات مصممة تصميما جيدا، وينبغي أن ترصد كافة التفاصيل الضرورية لضمان تسجيل معاملات التمويل الاستثنائي بصورة صحيحة. على سبيل المثال، يجب أن تجمع استمارات الإبلاغ بيانات تفصيلية عن كل معاملة كبيرة من معاملات التمويل الاستثنائي.

الجدول ١٦–٣: معلومات إضافية عن معاملات التمويل الاستثنائي

معاملات التمويل الاستثنائي	معلومات إضافية يتم جمعها بغرض التصنيف السليم
المتأخرات (التراكم، السداد)	جدول خدمة الدين أصل الدين بحسب أجل الاستحقاق (قصير الأجل وطويل الأجل) الذي لم يسدد عند حلول أجل استحقاقه الفائدة بحسب النوع (الأصلية والجزائية) التي لم تسدد عند حلول أجل استحقاقها إطفاء المتأخرات على أصل الدين والفائدة بحسب مصدر التمويل (على سبيل المثال، السداد، الإلغاء، إعادة الجدولة)
التحويلات الجارية والرأسمالية	المنح بين الحكومات بحسب المصدر، والمقصد، والنوع
الاقتراض الجديد لتلبية أغراض ميزان المدفوعات	معلومات عن كل من الغرض من الاقتراض، وشروط الاقتراض، والدائنين، والمدينين
الأصول الاحتياطية	استخدام الأصول الاحتياطية لسداد المتأخرات ومعاملات التمويل الاستثنائي الأخرى (كالسداد المبكر/إعادة شراء الديون) زيادة في الأصول الاحتياطية كنتيجة لمعاملات التمويل الاستثنائي (سحب قروض جديدة، إصدار سندات دين جديدة، والمنح المتلقاة فيما بين الحكومات)
إعادة تمويل الدين، إعادة جدولة الدين، مبادلات الدين، والإعفاء من الدين	الشروط التفصيلية للاتفاقات المعنية بهذه الأنواع من المعاملات المحاضر المتفق عليها الصادرة عن نادي باريس (الاتفاق الجامع). الاتفاقات الثنائية التي تندرج تحت الاتفاق الجامع

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.



١٧ منفعة إحصاءات القطاع الخارجي وسهولة الاطلاع عليها

١٧–١ يركز هذا الفصل على جانبين مهمين لتقييم جودة البيانات — هما المنفعة وسهولة الاطلاع — وقابلية تطبيقهما على إحصاءات القطاع الخارجي. وتشير منفعة الإحصاءات إلى إمكانية الحفاظ على مجموعات البيانات في حالة تشغيلية جيدة حتى تستطيع تلبية احتياجات مختلف المستخدمين بصورة فعّالة. أما سهولة الاطلاع فتشير إلى القدرة على إتاحة الإحصاءات للمستخدمين بطريقة واضحة ومفهومة؛ وملاءمة أشكال النشر؛ ومستوى القيود في الاطلاع على البيانات؛ ومدى إتاحة البيانات الوصفية ذات الصلة والحفاظ على حداثتها؛ ومدى إتاحة المساعدة لمستخدمي البيانات وسرعة تقديم هذه المساعدة. وتمثل المنفعة وسهولة الاطلاع اثنين من الأبعاد الخمسة لإطار تقييم جودة البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وهو النموذج التنظيمي للصندوق المعني بتقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات. أما الأبعاد الأخرى لجودة البيانات فهي ضمانات صحة البيانات، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، وذلك إلى جانب متطلبات الجودة التي ترتبط بالنواحي المؤسسية (راجع الإطار ١٧–١). ويمكن تطبيق خصائص جودة البيانات هذه عند تقييم إحصاءات القطاع الخارجي.

المنفعة

١٧–٢ حتى يمكن تلبية احتياجات مختلف المستخدمين بصورة فعّالة، يجب أن تكون إحصاءات القطاع الخارجي في حالة صالحة للاستخدام، وهو ما يتطلب المحافظة على ملاءمة البيانات والبيانات الوصفية، وإنتاجها في التوقيت المناسب في إطار الدورية المحددة، وأن تكون متسقة بشكل كامل داخل مجموعة البيانات، وأن تستند إلى سياسة وممارسات تعديل محددة بوضوح. وترد فيما بعد تفاصيل هذه الخصائص.

١٧–٣ وحتى تظل إحصاءات القطاع الخارجي ملائمة للاستخدام الفعّال، ينبغي رصد هذه الإحصاءات عن كثب من خلال عملية تشاورية شاملة ومحددة جيدا. وينبغي أن تضم هذه العملية كل من مُعدي الإحصاءات ومستخدميها، ويجب أن تُشرِك، بقدر الإمكان، العديد من الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية. وفي بعض الاقتصادات، تتضمن هذه العملية التشاورية هيئات استشارية منشأة بصورة رسمية أو مجموعات من المستخدمين تجمع بين مُعدي البيانات والمستخدمين. وتوفر الهيئات الاستشارية فرصة للهيئة القائمة بإعداد البيانات لتحديد إلى أي مدى تنعكس آراء المستخدمين على الأعمال الجارية المتعلقة بتطورات بيانات القطاع الخارجي وإعدادها وتحليلها. وتسهم التعليقات الواردة من تلك الهيئات بدور حاسم في المساعدة على تحديد أولويات االمشروعات التطويرية لإحصاءات القطاع الخارجي.

١٧–٤ وتمثل حداثة ودورية إنتاج البيانات عنصرا مهما آخر في تقييم جودة البيانات. وتشير الحداثة في العادة إلى الفاصل الزمني بين الفترة المرجعية (التي تتعلق بها البيانات) والتاريخ الذي تصبح فيه البيانات متاحة (بما في ذلك أي فاصل زمني بين التاريخ المعلن للنشر والتاريخ الفعلي للنشر). وعلى سبيل المثال، قد تكون الفترة المرجعية هي السنة التقويمية ٢٠١١، ولكن البيانات قد لا تصبح متاحة للتحليل حتى يونيو ٢٠١٢. وهذه الجوانب مهمة ويتعين أخذها في الاعتبار عند تقييم جودة البيانات، لأن فترات التأخر الطويلة بين الفترة المرجعية وتوافر البيانات، أو بين التاريخ المعلن للنشر والتاريخ الفعلي له يمكن أن تكون لها آثار على دقة البيانات أو موثوقيتها، وعلى مصداقية الهيئة الإحصائية. وإذا كان من المتوقع أن يتم جمع البيانات على أساس مستمر، فإن تواتر النشر يمثل مقياسا مهما لمنفعة البيانات. ويتضمن التواتر معلومات عن التواتر المقترح لتكرار عمليات جمع البيانات ومتى ستُنشر البيانات للفترات المرجعية اللاحقة. وللمساعدة في تقييم جوانب الحداثة والدورية المتعلقة بإنتاج إحصاءات أو منتجات بيانات القطاع الخارجي، فإن الأسئلة التالية يمكن أن تكون مفيدة:

- ما الفجوة الزمنية بين الفترة المرجعية، والوقت الذي تم فيه جمع البيانات، والوقت التي أصبحت فيه الإحصاءات متاحة؟

- هل من المرجح أن تكون هناك مسوح لاحقة أو قضايا متعلقة بجمع البيانات لهذا الموضوع؟
- هل من المرجح أن تكون هناك تحديثات أو تعديلات في البيانات بعد النشر الرسمي؟
- ما هي الفجوة بين التاريخ المُعلن لنشر البيانات والتاريخ الفعلي له؟

١٧–٥ ويمثل الاتساق داخل مجموعة البيانات عنصرا مهما آخر في تقييم مدى كون إحصاءات القطاع الخارجي معدة بشكل جيد. ويشير الاتساق إلى التناسق الداخلي للجمع أو المنتَج أو النشر الإحصائي فضلا عن إمكانية مقارنته مع مصادر المعلومات الأخرى ضمن إطار تحليلي عام وعلى مدى زمني معقول. ولكي تكون إحصاءات القطاع الخارجي معدة بشكل جيد، ينبغي أن تكون تلك الإحصاءات متسقة داخل مجموعة البيانات وعبر الزمن ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى. ويؤدي استخدام المفاهيم والتصنيفات والمجتمعات الإحصائية المستهدفة القياسية إلى تعزيز التناسق، وينطبق الأمر نفسه على استخدام منهجية مشتركة بين المسوح. ويمثل الاتساق عنصرا مهما لأنه يقدم دلالة على مدى إمكانية مقارنة مجموعة البيانات بشكل مفيد مع المصادر الأخرى للمساعدة على إعداد البيانات ومقارنتها. غير أن هذا لا يعني بالضرورة الاتساق الرقمي الكامل، ولكن اتساق الطرق ومعايير الجمع الإحصائي. وعندما تدخل الهيئة المنوط بها إحصاءات القطاع الخارجي تغييرات على البيانات المصدرية أو المنهجية أو الأساليب، يتحتم إعادة بناء السلسلة التاريخية رجوعا لأبعد نقطة ممكنة معقولة في الماضي. ويلزم أن تشتمل بيانات الجودة للمقاييس الإحصائية على مناقشة لأي عوامل من شأنها التأثير على إمكانية مقارنة البيانات عبر الزمن. ولهذا الهدف، فإن تناسق الجمع أو المنتَج أو النشر الإحصائي يمكن تقييمه بالنظر في عدد من الجوانب الرئيسية:

- **التغييرات في بنود البيانات**: إلى أي مدى يمكن أن تتوافر سلسلة زمنية طويلة من بنود البيانات المعينة، أو ما إذا حدثت تغييرات كبيرة في طريقة جمع البيانات وتحليلها
- **المقارنة بين بنود البيانات**: تشير إلى القدرة على عقد مقارنات مفيدة بين بنود متعددة من البيانات في إطار نفس الجمع الإحصائي. وقد تتأثر القدرة على عقد المقارنات إذا كانت هناك تغييرات كبيرة في منهجية الجمع أو المعالجة أو التقدير ربما تكون قد حدثت عبر بنود متعددة في إطار الجمع الإحصائي.
- **المقارنة مع إصدارات البيانات السابقة**: إلى أي مدى حدثت تغيرات كبيرة في منهجية الجمع أو المعالجة أو التقدير في هذا النشر مقارنة بعمليات النشر السابقة، أو أي أحداث حقيقية وذات أهمية أثّرت على البيانات منذ النشر السابق.
- **المقارنة مع المنتجات الأخرى المتاحة**: يشير هذا الجانب إلى ما إذا كانت هناك مصادر بيانات أخرى استخدمت للمقارنة مع سلسلة بيانات معينة، وما إذا كان المصدران يستخلصان نتائج مقاربة. وقد ينطوي هذا الجانب على تحديد، على سبيل المثال، مصادر بيانات رئيسية أخرى يتعذر مقارنة البيانات بها، وأسباب ذلك، مثل الفروق في النطاق أو التعاريف.

١٧–٦ ويوفر إطار تقييم جودة البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي مبادئ توجيهية شاملة بشأن تقييم الاتساق، والأسئلة التالية يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد:

- هل يمكن إعداد سلسلة زمنية متسقة لبند معين ذي أهمية من البيانات على مدى عدد من السنوات؟
- إلى أي مدى يستطيع المستخدم إجراء مقارنة مفيدة لعدة بنود من البيانات التي تم جمعها؟
- هل يمكن أن تكون البيانات قد تأثرت منذ النشر السابق بأي كوارث طبيعية أو أحداث اقتصادية جسيمة؟
- هل تمت مضاهاة هذه البيانات مع مصادر البيانات الأخرى، وهل المعلومات الواردة من كافة مصادر البيانات متسقة؟

١٧–٧ وأخيرا، يلزم على إحصاءات القطاع الخارجي المعدة بشكل جيد أن تتبع سياسة وممارسات واضحة لتعديل البيانات. ويحدد إطار تقييم جودة البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي ثلاث خصائص لسياسة تعديل جيدة. أولا، يلزم على سياسة التعديل أن تتبع جدولا زمنيا منتظما ومحددا بصورة جيدة وشفافا. وعلى سبيل المثال، ينبغي بيان سياسة التعديل بوضوح في مطبوعات ميزان المدفوعات ربع السنوية، وكذلك للمستخدمين الذي يطّلعون على البيانات على شبكة الإنترنت. ويمكن تعديل البيانات ربع السنوية بصفة مستمرة، في حين يمكن تعديل بيانات السنوات السابقة مرة سنويا. ثانيا، يجب أن تكون البيانات الأولية أو التقديرات الأولى محددة بوضوح وإبلاغ المستخدمين الذين لديهم قدرة الاطلاع المباشر على هذه البيانات بذلك. ونظرا للحاجة لمزيد من المعلومات، فإن الأزمة المالية الأخيرة أبرزت الحاجة لتوفير مبادئ توجيهية واضحة لإعداد تقديرات جديدة وبصورة عاجلة (وفي غير المواعيد المحدِدة) — Flash estimates لمجموعات البيانات. وثالثا، متى أجريت تعديلات كبيرة، من المهم شرح هذه التغييرات مع النشر الأول للبيانات المعدلة أو قبل ذلك.

سهولة الاطلاع

١٧–٨ بصفة عامة، يمكن تقييم سهولة الاطلاع على البيانات المجمعة والمنتَج أو النشر الإحصائي بالنظر في مدى إتاحة البيانات والبيانات الوصفية للجمهور ومستوى المساعدة المقدمة للمستخدمين. ويتطلب الاطلاع الجيد على بيانات القطاع الخارجي إتاحة البيانات الوصفية ذات الصلة للجمهور بأسلوب واضح ويسهل فهمه؛ وملاءمة أشكال نشر البيانات؛ وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد وأن تكون تلك الإحصاءات حديثة؛ وإتاحة الخدمات المساعدة للمستخدمين بصفة عاجلة ومن قبل خبراء متمرسين ومضطلعين. وفيما يتعلق بالأخيرة، يتعين إتاحة معلومات ذات صلة للجمهور العام في صيغ ملائمة ومن خلال قنوات مناسبة لتأدية الخدمات، وينبغي كتابتها بلغة واضحة مناسبة لمستوى فهم المجموعات الرئيسية للمستخدمين. وبالنسبة للعديد من المواطنين، تمثل وسائط الإعلام المصدر الوحيد للإحصاءات الرسمية؛ وعليه، من المهم جدا أن تكون الهيئة الإحصائية المنوط بها إحصاءات القطاع الخارجي قادرة على التواصل بفعالية مع وسائط الإعلام. وتستخدم وسائل الإعلام العديد من الآليات للوصول إلى جماهيرها، بما في ذلك الصحف والمجلات والدوريات الأخرى فضلا عن الراديو والتليفزيون وشبكة الإنترنت. ويمكن للصحف ووسائط الإعلام المطبوعة الأخرى أن توفر تغطية أكثر تفصيلا للمعلومات الإحصائية. وقد أصبحت شبكة الإنترنت مصدرا مهما للمعلومات للعديد من مستخدمي البيانات؛ وعليه، من المهم أن يتوافر موقع جيد على شبكة الإنترنت لتيسير استرجاع البيانات وإيصال الرسائل الرئيسية لوسائط الإعلام.

١٧–٩ ويجب على الهيئة الإحصائية المسؤولة عن إحصاءات القطاع الخارجي التأكد من قدرة مستخدمي منتجاتها على الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالطرق الإحصائية والمفاهيم والمتغيرات والتصنيفات المستخدمة في إعداد النتائج الإحصائية، وتفسيرها على النحو الصحيح. وهذا يعني أنه يجب أن تُقدَّم إحصاءات القطاع الخارجي بأسلوب يساعد على تيسير التفسير الصحيح والمقارنات ذات المغزى. وحتى يمكن تعزيز التفسير السليم، ينبغي أن يتضمن نشر إحصاءات القطاع الخارجي قسما يعرض بيانات وصفية شاملة تقدم المفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات الأساسية للحسابات الرئيسية. وإذا ما أجري تقييم لجودة البيانات، ينبغي تفسير أي اختلافات للقارئ على النحو الملائم. وفي حالة النشر الإحصائي الرئيسي، غالبا ما يكون من المفيد أن تقوم الهيئة الإحصائية بتنظيم جلسة إحاطة للصحفيين.

١٧–١٠ ويستلزم الاطلاع الجيد على إحصاءات القطاع الخارجي تزويد المستخدمين بمعلومات كافية عن كيفية الاطلاع على المعلومات الرئيسية وأماكن الاطلاع عليها، ومسؤول الاتصال، والخدمات الأخرى، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بأي رسوم يتوجب دفعها. وحيثما يتسنى ذلك، يمكن توفير خدمات بيانات خاصة، بما في ذلك مجموعات خاصة أو غير قياسية من بنود أو مخرجات البيانات واستخداماتها وتكاليفها. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتضمن المطبوعة الخاصة بكل نشر جداول ورسوم بيانية (حسب الاقتضاء) فضلا عن تحليل للتطورات في شكل نقاط بارزة. ويمكن استخدام النقاط البارزة لنقل النتائج المهمة، والمقارنات، والاتجاهات العامة لمساعدة وسائط الإعلام والمستخدمين الآخرين على فهم واستخدام المطبوعات. ويساعد هذا المنهج على بيان أهمية إحصاءات القطاع الخارجي للجمهور العام ويعزز عملية صنع القرار المستنيرة بين فئات المجتمع بصورة أكثر فعالية.

١٧–١١ وغالبا ما يكون لدى المستخدمين ثقة أكبر في نزاهة الإحصاءات إذا كانت تُنشَر وفق جدول زمني معلن محدد سلفا يحدد التاريخ (ويُحبَّذ الوقت) الذي ستتوافر فيه الأرقام لكافة المستخدمين. ومن المهم أن يتم الالتزام بالتواريخ المحددة في الجدول الزمني.

١٧–١٢ ومدى قدرة الهيئة المسؤولة عن إحصاءات القطاع الخارجي على التواصل بفاعلية مع وسائط الإعلام ومن خلالها له تأثير كبير على مقدرتها على تحقيق هذه الأهداف بشكل جيد. وعليه، فإنه من مصلحة الهيئة المنوط بها نشر إحصاءات القطاع الخارجي بناء علاقة عمل قوية مع وسائط الإعلام، حتى تيسر على الإعلاميين إبلاغ المعلومات الإحصائية بأسلوب دقيق وحديث وغني بالمعلومات، واتخاذ خطوات لزيادة التغطية الإعلامية كوسيلة للوصول بالمعلومات الإحصائية المهمة إلى المجتمع الأوسع. وأساس بناء علاقات عمل قوية مع وسائط الإعلام هو فهم طبيعتها وأفضل وسيلة لتلبية متطلباتها من المعلومات بأسلوب استباقي وسهل الاستعمال.

الإطار ١٧-١: إطار تقييم جودة البيانات

يغطي هذا الإطار خمسة أبعاد للجودة ومجموعة من متطلبات تقييم جودة البيانات. وتُسلِّم تغطية هذه الأبعاد بأن جودة البيانات تشمل خصائص مرتبطة بالمؤسسة أو النظام الذي يقف وراء إنتاج البيانات فضلا عن خصائص فرادى منتجات البيانات. وضمن هذا الإطار، يشتمل كل بُعد من الأبعاد على عدد من العناصر والتي ترتبط بدورها بمجموعة من الممارسات المحبذة. وفيما يلي الممارسات الإحصائية التي تتعلق بكل بُعد من الأبعاد:

متطلبات الجودة: وجود بيئة داعمة للإحصاءات؛ تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية؛ الجودة هي حجر الزاوية في العمل الإحصائي.

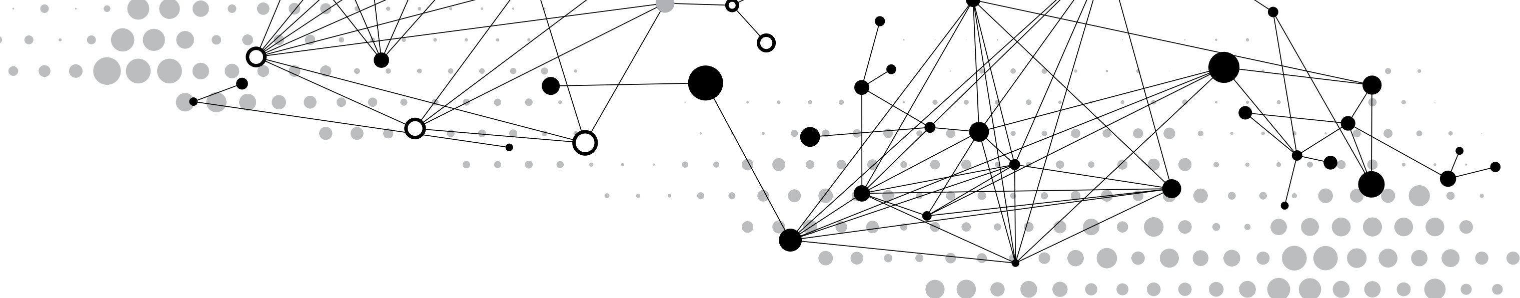
النزاهة: استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية؛ واتسامها بالشفافية؛ واسترشادها بالمعايير الأخلاقية.

سلامة المنهجية: توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دوليا؛ توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا؛ توافق نظم التبويب والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا؛ تقييم التدفقات والأرصدة وقيدها طبقا للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

الدقة والموثوقية: كفاية البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات؛ توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة؛ التقييم المنتظم للبيانات المصدرية وإثبات صحتها؛ التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإثبات صحتها؛ تتبع مسار عملية التعديل باعتبارها مقياسا للموثوقية وتمحيصها لاستخلاص ما قد تنطوي عليه من معلومات.

المنفعة: تغطي الإحصاءات معلومات ذات صلة بالموضوع؛ اتباع معايير النشر المتعارف عليها دوليا فيما يتعلق بالدورية والحداثة؛ اتساق الإحصاءات داخل مجموعة البيانات وعبر الفترات الزمنية ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى؛ اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات.

سهولة الاطلاع: عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة؛ ملاءمة أشكال النشر وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد؛ إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة؛ إتاحة الخدمات المساعِدة بصفة عاجلة ومن جانب خبراء متمرسين ومضطلعين.



الملحق

١

مصفوفة التحول من تبويب البيانات وفق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات إلى تبويبها وفق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

التعليقات والملاحظات التفسيرية في مصفوفة التحول

تحتوي مصفوفة التحول على مطابقة بين العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات والعناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ راجع:

- الطبعة الخامسة: ميزان المدفوعات: العناصر الأساسية، الصفحات ٤٣ – ٤٨
- الطبعة الخامسة: الجدولان رقم (٧) ورقم (٨)، ميزان المدفوعات: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية
- الطبعة الخامسة: وضع الاستثمار الدولي: العناصر الأساسية، الصفحات ١٠٨ – ١١١
- الطبعة الخامسة: الجدول رقم (٩)، وضع الاستثمار الدولي: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية
- الطبعة السادسة: الملحق ٩، العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة

ويقدم عمود التعليقات في مصفوفة التحول مزيدا من التفسيرات والمعلومات المتعلقة بالاختلافات بين الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ولزيادة الوضوح، تظهر عناوين العناصر الأساسية في الطبعة الخامسة بخط مائل في التعليقات.

ويتبع مصفوفة التحول ترتيب العناصر الأساسية والبنود الأخرى المختارة وفقا للطبعة السادسة. وفي بعض الحالات، تم تعديل ترتيب بنود الطبعة الخامسة لتيسير الربط.

وفي مصفوفة التحول، يتم الربط بين البنود المقابلة في الطبعتين الخامسة والسادسة عن طريق أسهم. وللحد من الالتباس، تم اختيار خطوط مختلفة للأسهم المتقاطعة في حالة تقاطع أسهم لا يوجد ارتباط بينها.

وفي حالة تقسيم بنود الطبعة الخامسة في الطبعة السادسة، تستخدم أسهم متقطعة لربط جميع البنود الجديدة بالبند القديم. وتستخدم أسهم متقطعة أيضا عندما تُظهر الطبعة السادسة البند الأصلي الوارد في الطبعة الخامسة بالإضافة إلى بند «منها» الذي لم يكن مدرجا في الطبعة الخامسة. وبغرض زيادة الوضوح، يتم استخدام خطوط مختلفة في هذه الحالات لتمييز بند «منها».

التغيرات التي طرأت على المعاملة أو التبويب في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

بنود حسابات ميزان المدفوعات			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الحساب الجاري		**أولا – الحساب الجاري**	
السلع والخدمات (P7/P6)		**ألف – السلع والخدمات**	
السلع (P71/P61)		**أ – السلع**	* تُقيد سلع التجهيز وإصلاحات السلع ضمن الخدمات في الطبعة السادسة، بينما تُقيد هذه البنود ضمن السلع في الطبعة الخامسة.
البضائع العامة على أساس ميزان المدفوعات منها سلع معاد تصديرها		١– البضائع العامة ٤– السلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ	* تتضمن الطبعة السادسة جدول مطابقة لبيان العلاقة بين إحصاءات تجارة البضائع والسلع على أساس ميزان المدفوعات؛ راجع الجدول ١٠–٢ في الطبعة السادسة. * وفقا للطبعة السادسة، لا تبوب الأمتعة الشخصية للمهاجرين ضمن المعاملات كما هي الحال في الطبعة الخامسة وبالتالي لم تعد تُدرج تحت بند البضائع العامة أو في أي موضع آخر في الحسابات الدولية (راجع الفقرة ١٠–٢٢ (ب) في الطبعة السادسة). * وفقا للطبعة السادسة، تُدرج ضمن البضائع العامة السلع المشتراة في الخارج للاستعمال الخاص أو الإهداء التي تزيد قيمتها عن الحد الأدنى للتسجيل الجمركي؛ راجع الفقرة ١٠–٢٠ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة الخامسة، تُقيد هذه السلع تحت بند السفر؛ راجع الفقرتين ٢١٢ و٢٥٠ في الطبعة الخامسة. * وفقا للطبعة السادسة، تشمل البضائع العامة السلع المشتراة في الموانئ، والتي تبوب كبند منفصل في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ١٠–١٧ (د) في الطبعة السادسة. * على خلاف الطبعة الخامسة، ينبغي قيد السلع المعاد تصديرها – وهي السلع المنتجة في اقتصادات أخرى وتم استيرادها في وقت سابق، ويعاد تصديرها دون تحول جوهري في حالتها – كبند منفصل إذا كانت تشكل جزءا كبيرا من الصادرات؛ راجع الفقرات من ١٠–٣٧ إلى ١٠–٤٠ في الطبعة السادسة.
صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة المشتريات من السلع قيد المتاجرة (صادرات سالبة) المبيعات من السلع قيد المتاجرة		٩– خدمات الأعمال الأخرى ٩–١ المتاجرة والخدمات الأخرى المرتبطة بالتجارة (بشكل جزئي؛ راجع أدناه للاطلاع على الخدمات الأخرى المرتبطة بالتجارة)	* تُدرج المتاجرة في السلع تحت بند صادرات السلع (الإجمالية/الصافية)؛ راجع الفقرات من ١٠–٤١ إلى ١٠–٤٩ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فتُدرج المتاجرة تحت بند ٩–١ خدمات المتاجرة والخدمات ذات الصلة. وعند الإبقاء على هذه السلع في المخزون من فترة إلى الفترة التالية، توصي الطبعة الخامسة بقيد المشتريات كواردات، وقيد المبيعات اللاحقة كواردات سالبة من السلع. وفي تلك الحالة، يقيد أي فرق بين قيمة السلع عند الحصول عليها وقيمتها عند تصريفها تحت بند خدمات المتاجرة والخدمات ذات الصلة؛ راجع الفقرات ٢٠٧، و٢١٣، و٢٦٢ في الطبعة الخامسة. أما في الطبعة السادسة، فيقيد شراء السلع ضمن الصادرات السالبة من السلع في اقتصاد التاجر، ويقيد بيع السلع ضمن الصادرات الموجبة من السلع، ويقيد الفرق بين المبيعات والمشتريات تحت بند "صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة".

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الذهب غير النقدي	←	٥– الذهب غير النقدي ٥–١ ذهب محتفظ به كأداة لاختزان القيم ٥–٢ ذهب آخر (بشكل جزئي)	
الخدمات (P72/P82)			
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين سلع التجهيز في الاقتصاد المبلغ – السلع المعادة (دائن)، السلع المستلمة (مدين) سلع التجهيز في الخارج – السلع المرسلة (دائن)، السلع المعادة (مدين)	←	٢– السلع المرسلة للتجهيز	* وفقا للطبعة السادسة، تقيد الرسوم المحصلة مقابل خدمات التجهيز المقدمة ضمن خدمات تصنيع المدخلات المادية المملوكة لآخرين؛ ويعد إبلاغ البيانات على أساس إجمالي بندا تكميليا، راجع الفقرات من ١٠–٦٢ إلى ١٠–٧١. ووفقا للطبعة الخامسة، تُقيد السلع التي ترسل للخارج لتقديم خدمات الصناعة التحويلية ضمن السلع المرسلة للتجهيز ويُفترض حدوث تغير متزامن في الملكية، باستثناء في ظروف معينة؛ راجع الفقرة ١٩٩ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، لم تعد هناك حاجة للقيود المحتسبة من الحساب المالي بالنسبة للائتمانات التجارية التي تتطلبها التدفقات المحتسبة في حالة "السلع الموجهة للتجهيز".
خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر	←	٣– إصلاح السلع ٣–٣–١ وسائل النقل الأخرى/ أخرى (بشكل جزئي)	تمت إعادة تسمية بند إصلاح السلع الوارد في الطبعة الخامسة ليصبح خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر. وعلى خلاف الطبعة الخامسة، يُدرج هذا البند تحت الخدمات، بدلا من السلع. وهو يشتمل على صيانة معدات النقل، والتي كانت مقيدة ضمن بند نقل آخر، أخرى في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرتين ١٠–٧٢ و١٠–٧٣ في الطبعة السادسة، والفقرتين ٢٠٠ و٢٤٠ في الطبعة الخامسة.
النقل[*] (Transport)	←	١– النقل(Transportation)	* تمت إعادة تسمية خدمات النقل (في الطبعة الخامسة: النقل) تمشيا مع التصنيف المركزي للمنتجات (CPC)؛ راجع الفقرة ١٠–٦١ في الطبعة السادسة.
النقل البحري نقل الركاب *منها: يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير* الشحن (نقل البضائع) أخرى	←	١–١ النقل البحري ١–١–١ نقل الركاب ١–١–٢ نقل البضائع ١–١–٣ أخرى	* هناك حاجة إلى هذا البند التكميلي لإعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين؛ راجع الفقرة ١٢–٥١ (أ) والملحق ٥ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
النقل الجوي نقل الركاب منها: يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير الشحن (نقل البضائع) أخرى	→	١-٢ النقل الجوي ١-٢-١ نقل الركاب ١-٢-٢ نقل البضائع ١-٢-٣ أخرى	* هناك حاجة إلى هذا البند التكميلي لإعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ (أ) والملحق ٥ في الطبعة السادسة.
طرق النقل الأخرى نقل الركاب منها: يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير الشحن (نقل البضائع) أخرى	→	١-٣ نقل آخر ١-٣-١ نقل الركاب ١-٣-٢ نقل البضائع ١-٣-٣ أخرى (بشكل جزئي)	* هناك حاجة إلى هذا البند التكميلي لإعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ (أ) والملحق ٥ في الطبعة السادسة. * وفقا للطبعة الخامسة، يشتمل البند ١-٣-٣ خدمات النقل الأخرى/أخرى على صيانة معدات النقل؛ راجع الفقرة ٢٤٠ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تُدرج صيانة معدات النقل تحت بند خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر؛ راجع الفقرة ١٠-٧٢ في الطبعة السادسة.
خدمات البريد وحمل الرسائل	→	٣- خدمات الاتصالات (بشكل جزئي)	* وفقا للطبعة الخامسة، تُدرج خدمات البريد وحمل الرسائل ضمن بند الخدمات، ٣- خدمات الاتصالات. وفقا للطبعة السادسة، تُدرج ضمن بند الخدمات/النقل؛ راجع الفقرة ١٠-٧٤ والفقرات من ١٠-٨٢ إلى ١٠-٨٥ في الطبعة السادسة.
بالنسبة لكل وسائل النقل*[٢] نقل الركاب منها: يدفعها عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير الشحن (نقل البضائع) أخرى			* هناك حاجة إلى هذا البند التكميلي لإعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ (أ) والملحق ٥ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
خدمات السفر		٢– السفر	
العمل (الأعمال) اقتناء السلع والخدمات عن طريق عمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير أخرى	→	٢–١ الأعمال	* هناك حاجة إلى هذا البند التكميلي لإعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين؛ راجع الفقرة ١٢–٥١ (أ) والملحق ٥ في الطبعة السادسة.
الشخصي لأغراض صحية (متعلقة بالصحة) لأغراض تعليمية (متعلقة بالتعليم) أخرى	→	٢–٢ شخصي ٢–٢–١ متعلق بالصحة ٢–٢–٢ متعلق بالتعليم ٢–٢–٣ أخرى	* يجري تناول قيد الترتيبات المختلفة للمشاركة بالوقت (كاستثمار مباشر أو استثمارات أخرى / ائتمان تجاري، والتدفقات المقابلة الدورية في خدمات الإقامة ضمن السفر)؛ راجع الفقرة ١٠–١٠٠ والجدول ١٠–٣ في الطبعة السادسة. ولا تتناول الطبعة الخامسة ترتيبات المشاركة بالوقت، لكن الوصف الوارد في الطبعة السادسة يتسق مع المبادئ العامة للطبعة الخامسة. * وفقا للطبعة السادسة، تُدرج ضمن البضائع العامة السلع المشتراة في الخارج للاستعمال الخاص أو الإهداء التي تزيد قيمتها عن الحد الأدنى للتسجيل الجمركي؛ راجع الفقرة ١٠–٢٠ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فتُقيد هذه السلع تحت بند السفر.
بالنسبة لسفر العمل (الأعمال) والشخصي السلع خدمات النقل الداخلي خدمات الإقامة خدمات تقديم الطعام خدمات أخرى منها: خدمات صحية خدمات تعليمية			يساعد هذا التقسيم التكميلي على زيادة الربط بين السفر وحسابات السياحة الفرعية وجداول العرض والإستخدام؛ راجع الفقرة ١٠–٩٥ في الطبعة السادسة.
الإنشاءات (التشييد) الإنشاءات في الخارج[*٣] الإنشاءات في الاقتصاد المبلغ[*٣]	→	٤– خدمات التشييد ٩– أنواع أخرى من خدمات الأعمال (بشكل جزئي)	*يجري قيد بندي خدمات البناء بالخارج وخدمات البناء في الاقتصاد القائم بالإبلاغ كبندين تكميليين؛ راجع الفقرتين ١٠–١٠٥ و١٠–١٠٦ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة السادسة أيضا، تُدرج مصروفات مؤسسات البناء غير المقيمة على المواد المحلية ضمن خدمات البناء؛ راجع الفقرة ١٠–١٠٢ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فتُدرج هذه المصروفات تحت بند أنواع أخرى من خدمات الأعمال (راجع الفقرة ٢٥٤ في الطبعة الخامسة). وكما هي الحال في الطبعة الخامسة، فإن السلع والخدمات المقدمة من اقتصاد الموطن (معاملات بين مقيمين) تُستبعد من البضائع العامة و/أو الخدمات في الاقتصاد المحلي. وعلى خلاف ما ورد في الطبعة الخامسة، تُدرج السلع والخدمات المشتراة من اقتصادات أخرى تحت بند البضائع العامة و/أو الخدمات في الاقتصاد الذي تقيم فيه المؤسسة؛ راجع الفقرة ١٠–١٠٢ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد *[1] التأمين المباشر إعادة التأمين خدمات التأمين المساعدة خدمات معاشات التقاعد والضمانات الموحدة	←	٥- خدمات التأمين	* وفقا للطبعة السادسة، تراعى مكملات أقساط التأمين عند اشتقاق خدمات التأمين؛ راجع الفقرة ١٠-١١١ والملحق ٦ج في الطبعة السادسة. وتسمح الطبعة الخامسة بإغفال هذه التدفقات لأسباب عملية؛ راجع الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، يوجد اتساق في المعاملة بين إعادة التأمين والتأمين المباشر؛ راجع الفقرة ١٠-١١١ في الطبعة السادسة، بينما توصي الطبعة الخامسة بقيد صافي جميع التدفقات من شركات التأمين المقيمة إلى شركات إعادة التأمين غير المقيمة (والعكس) ضمن الخدمات؛ راجع الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة. وعلى النقيض من الطبعة الخامسة، يمكن تعديل تقدير مطالبات التأمين الذي كان يُستخدم للتوصل إلى قيمة الخدمات التأمينية لكي يتواءم مع التقلبات في قيمة المطالبات. راجع الفقرة ١٠-١١٤ (ج) في الطبعة السادسة.
الخدمات المالية الخدمات المالية التي يتم تقاضي رسوم صريحة مقابلها والخدمات المالية الأخرى	←	٦- خدمات مالية	* تُدرج الرسوم الضمنية التي يتقاضاها الوسطاء الماليون من خلال هوامش الربح تحت بند الخدمات المالية؛ راجع الفقرة ١٠-١١٩ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة الخامسة، لا يتم تناول هوامش الربح الضمنية بشكل مستقل وبالتالي قد تكون مدرجة ضمن التدفقات المالية. ونجد في الطبعة السادسة أن الخدمات التي تقدمها الكيانات الحائزة للأصول إلى مالكيها، حيث تُستقطع تكاليف إدارة الأصول من الدخل، تُدرج ضمن الخدمات المالية؛ راجع الفقرة ١٠-١٢٤ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فلا يتم تناول هذه التكاليف بشكل مستقل وبالتالي قد تكون مدرجة ضمن دخل الاستثمار.
خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة)	← (جزئيا إلى الخدمات المالية)	ب-٢ دخل الاستثمار (بشكل جزئي) رسم الوساطة المالية المقاس بصورة غير مباشرة	* تعترف الطبعة السادسة برسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة على القروض والودائع عندما يتم منح هذه القروض أو تلقى هذه الودائع من جانب الشركات المالية (حسبما يرد تعريفها في الفقرتين ٤-٦٣ و٤-٦٤ في الطبعة السادسة)؛ راجع الفقرة ١٠-١٢٧ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة السادسة أيضا، يمكن عزو رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة للفائدة على القروض والودائع في الاستثمار المباشر، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية، لكن ليس في استثمار الحافظة. أما في الطبعة الخامسة، فلا يتم قيد رسم الوساطة المالية المقاس بصورة غير مباشرة ضمن الخدمات المالية؛ راجع الفقرة ٥٠٨ في الطبعة الخامسة.
رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر*[1]	←	٨- رسوم الامتياز والتراخيص	* تستخدم الطبعة السادسة العنوان «رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية بدلا من «رسوم الامتياز والتراخيص» في الطبعة الخامسة. وهو يشمل رسوم استخدام (١) الامتيازات والعلامات التجارية، مثلما يرد في الطبعة الخامسة؛ و(٢) نتائج البحوث والتطوير. ووفقا للطبعة السادسة، كما هي الحال في الطبعة الخامسة، تُدرج عمليات الشراء/البيع المباشر للامتيازات والعلامات التجارية في الحساب الرأسمالي. وتشمل رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية أيضا تراخيص استنساخ و/أو توزيع (١) برامج الكمبيوتر؛ و(٢) الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة؛ (لا تتناول الطبعة الخامسة بشكل صريح قيد تراخيص الاستنساخ و/أو التوزيع). راجع الفقرات من ١٠-١٣٧ إلى ١٠-١٤٠ والجدول ١٠-٤ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات *[1]			* وفقا للطبعة السادسة، يتم استحداث مجموعة بيانات تضم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي والمعلومات (راجع الفقرة ١٠–١٤١ في الطبعة السادسة). ويشمل ذلك البنود التالية في الطبعة الخامسة: (١) ٣– خدمات الاتصالات (ما عدا خدمات البريد وحمل الرسائل، التي تُدرج ضمن بند النقل في الطبعة السادسة)؛ و(٢) ٧– خدمات الحاسب الآلي والمعلومات.
خدمات الاتصالات	← (سهم)	٣– خدمات الاتصالات (بشكل جزئي)	
خدمات الكمبيوتر (الحاسب الآلي) خدمات المعلومات	← (سهمان)	٧– خدمات الحاسب الآلي والمعلومات	* وفقا للطبعة السادسة، تشمل خدمات الكمبيوتر (الحاسب الآلي) (١) تراخيص استخدام برامج الكمبيوتر و(٢) عمليات الشراء/البيع المباشر لبرامج الكمبيوتر. ولا تشمل خدمات الكمبيوتر (١) تراخيص استنساخ و/أو توزيع برامج الكمبيوتر (راجع رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية؛ الفقرة ١٠–١٣٧ (ب) في الطبعة السادسة)؛ و(٢) المعاملات في برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتَجة بكميات كبيرة) المقدمة على وسائط مادية تتيح الحق في الاستخدام الدائم لها، والتي يجب إدراجها ضمن السلع (والثانية لا تعد تغييرا بل توضيحا للطبعة الخامسة). راجع الفقرة ١٠–١٤٣ والجدول ١٠–٤ في الطبعة السادسة.
خدمات الأعمال الأخرى*[1]		٩– أنواع أخرى من خدمات الأعمال	
خدمات البحوث والتطوير	← (سهم)	٢– الحساب الرأسمالي والمالي ٢–أ–٢ حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (بشكل جزئي)	* وفقا للطبعة السادسة، تعتبر نتائج البحوث والتطوير أصولا منتَجة. وبالتالي تُدرج عمليات الشراء/البيع المباشر لنتائج البحوث والتطوير ضمن خدمات البحوث والتطوير؛ راجع الفقرتين ١٠–١٤٧ و١٠–١٤٨ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فتُدرج عمليات الشراء/البيع المباشر لنتائج البحوث والتطوير ضمن الحساب الرأسمالي/ الأصول غير المنتجة غير المالية؛ راجع الفقرة ٣٥٨ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تُدرج رسوم استخدام نتائج البحوث والتطوير ضمن رسوم استخدام حقوق الملكية. أما في الطبعة الخامسة، فيُدرج تقديم خدمات البحوث والتطوير ضمن البند ٩–٣ خدمات أعمال وخدمات مهنية وفنية متفرقة؛ راجع الفقرة ٢٦٤ في الطبعة الخامسة.
الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى	← (سهم) ← (سهم منقط)	٩–١ خدمات المتاجرة والخدمات الأخرى ذات الصلة ٩–٢ خدمات التأجير التشغيلي ٩–٣ خدمات أعمال وخدمات مهنية وفنية متفرقة	* وفقا للطبعة السادسة، تُدرج المتاجرة ضمن السلع / صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة، على خلاف الخدمات في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ١٠–٤١ إلى ١٠–٤٩ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية*[1]		١٠– الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية	
الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة	←	١٠–١ الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة	* وفقا للطبعة السادسة، تشمل الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة، والخدمات الشخصية والثقافية والترويحية الأخرى (١) تراخيص استخدام المنتجات؛ و(٢) عمليات الشراء/البيع المباشر. ولا تشمل الخدمات السمعية والبصرية (١) تراخيص الاستنساخ و/أو التوزيع (راجع رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية)؛ و(٢) المنتجات الجاهزة (المنتَجة بكميات كبيرة) التي تقدم في شكل أقراص، وخلافه، والتي يجب قيدها ضمن السلع (لا تعد تغييرا بل توضيحا للطبعة الخامسة). راجع الفقرات من ١٠–١٦٢ إلى ١٠–١٦٦ والجدول ١٠–٤ في الطبعة السادسة.
الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية الأخرى	←	١٠–٢ الخدمات الأخرى الشخصية والثقافية والترويحية	* تصف الطبعة السادسة رسم خدمة اليانصيب والقمار بأنه الفرق بين رسوم القمار والجوائز مستحقة الدفع من جانب الوحدة المنظمة للقمار. ويُدرج رسم الخدمة ضمن الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية الأخرى؛ راجع الفقرة ١٠–١٧٠ في الطبعة السادسة. وتُدرج الجوائز مستحقة الدفع فيما بين الوحدة المنظمة للقمار والمشاركين ضمن التحويلات الشخصية؛ راجع الفقرتين ١٢–٥٣ و١٢–٥٤ في الطبعة السادسة. ولا تتناول الطبعة الخامسة قيد أنشطة القمار سوى ضمن التحويلات الجارية الأخرى؛ راجع الفقرة ٣٠٣ في الطبعة الخامسة. وتُدرج أنشطة القمار التي يمارسها الزائرون في الخارج (لا تتناولها الطبعة الخامسة) ضمن السفر؛ راجع الفقرة ١٠–٨٨ في الطبعة السادسة.
السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر*[1] *الخدمات المرتبطة بالسياحة ضمن خدمات السفر ونقل الركاب*	←	١١– خدمات حكومية غير مدرجة في أماكن أخرى	يساعد هذا البند التكميلي على الربط مع حسابات السياحة الفرعية وجداول العرض والإستخدام؛ راجع الفقرة ١٠–٩٥ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها

الدخل الأولي: التعليقات العامة

* تم استحداث مصطلح الدخل الأولي للاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛ راجع الفقرة ١١–١ في الطبعة السادسة. ويُدرج الريع والضرائب/الدعم على المنتجات والإنتاج صراحة ضمن الدخل الأولي؛ راجع الجداول ١١–١، و١١–٢، و١١–٣ في الطبعة السادسة.

* تعويضات العاملين: يتم توضيح علاقة العمل للتمييز بين تعويضات العاملين والمدفوعات مقابل الخدمات في الفقرة ١١–١٢ في الطبعة السادسة. وهو توضيح للطبعة الخامسة ويتسق مع مبادئها العامة. غير أن ذلك قد يؤدي إلى تعديل تبويب تعويضات العاملين والخدمات.

* توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة): وفقا الطبعة السادسة، تقيد توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة) في وقت بدء تداول الأسهم دون الأرباح الموزعة؛ راجع الفقرة ٣–٤٨ في الطبعة السادسة؛ في حين أنها تُقيد، وفقا الطبعة الخامسة، عندما تستحق الدفع؛ راجع الفقرتين ٢٨٢ و٢٨٤ في الطبعة الخامسة. أما المسحوبات من دخل أشباه الشركات، فتقيد عند سحبها، وهو ما يتسق مع مبادئ الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ١١–٣١ في الطبعة السادسة. وتصف الطبعة السادسة توزيعات الأرباح المتراكمة التي ينبغي قيدها باعتبارها مسحوبات من حصص الملكية، وليس دخل أولي؛ راجع الفقرة ١١–٢٧ في الطبعة السادسة. ولا يُستخدم مصطلح «توزيعات الأرباح المتراكمة» في الطبعة الخامسة، لكن كيفية معاملتها في الطبعة السادسة تتسق مع المبادئ العامة للطبعة الخامسة (لا سيما توزيعات حصص التصفية؛ راجع الفقرة ٢٩٠ في الطبعة الخامسة). ووفقا للطبعة السادسة، يحل بند «دخل أشباه الشركات» محل مصطلح أرباح الفروع الموزعة الوارد في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ١١–٢٦ في الطبعة السادسة. ويتم توضيح التعديلات التي تجُرى مقابل سعر التحويل (قد تؤدي إلى إجراء قيد مقابل في توزيعات أرباح الأسهم (الأرباح الموزعة) أو تدفقات حصص الملكية)؛ راجع الفقرتين ١١–١٠١ و١١–١٠٢ في الطبعة السادسة. ولا يعد هذا التوضيح تغييرا عن الطبعة الخامسة، راجع الفقرات من ٩٧ إلى ١٠٣ في الطبعة الخامسة.

* الفائدة: يتم تعديل الدخل من الفائدة في الطبعة السادسة لإظهار الفائدة «الخالصة»، أي يُدرج عنصر «خدمات الوساطة المالية المقيسة بشكل غير مباشر (FISIM) ضمن الخدمات المالية؛ راجع الفقرتين ١١–٧٤ و١١–٧٥ في الطبعة السادسة. وتعترف الطبعة السادسة برسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة على القروض والودائع عندما تقوم الشركات المالية (حسبما يرد تعريفها في الفقرة ٤–٦٤ في الطبعة السادسة) بمنح هذه القروض، أو تلقي هذه الودائع؛ راجع الفقرة ١٠–١٢٧ في الطبعة السادسة. ويمكن عزو خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة إلى الفائدة على القروض والودائع ضمن دخل الاستثمار المباشر، ودخل الاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية، وليس ضمن استثمارات الحافظة. ولا تعترف الطبعة الخامسة بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة؛ راجع الحاشية ٧ في الفقرة ٢٥٨ في الطبعة الخامسة. غير أنها تُدرج ضمن التفاصيل الإضافية في الجدول رقم (٧) في الطبعة الخامسة حتى يمكن مطابقتها مع نظام الحسابات القومية.

* الأصول الاحتياطية: يُدرج الدخل من الأصول الاحتياطية كبند منفصل في الطبعة السادسة. وإذا لم تكن بيانات الدخل من الأصول الاحتياطية متوفرة للنشر، يمكن قيدها ضمن الفائدة تحت بند دخل الاستثمارات الأخرى؛ راجع الفقرة ١١–١٠٩ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة الخامسة، يُدرج الدخل من الأصول الاحتياطية ضمن دخل الاستثمارات الأخرى، راجع الفقرة ٢٨١ في الطبعة الخامسة.

* الرسوم المطبقة على إقراض الأوراق المالية وقروض الذهب: وفقا للطبعة السادسة، يتم توضيح الرسوم على إقراض الأوراق المالية وقروض الذهب وتُعامل كفوائد إذا تراكمت لصالح المالك الذي يُقرض هذه الأصول (الفقرتان ١١–٦٧ و١١–٦٨ في الطبعة السادسة) مع إجراء القيد المقابل في الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع؛ راجع الفقرة ٥–٧٣ في الطبعة السادسة). ولا تتناول الطبعة الخامسة هذه الرسوم هذه الرسوم بشكل صريح. وكما هي الحال في الطبعة الخامسة، تُدرج الرسوم التي تُدفع لأمناء الحفظ وغيرها مقابل الخدمات الإدارية المرتبطة بالإقراض ضمن الخدمات المالية.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الدخل الأولي		**ب– الدخل**	
تعويضات العاملين (D1)	←	١– تعويضات العاملين	* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: تعويضات العاملين.
دخل الاستثمار الاستثمار المباشر الدخل من حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة) والمسحوبات من دخل أشباه الشركات (D42D) مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي) بين مؤسسات زميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	←	٢– دخل الاستثمار ٢–١ الاستثمار المباشر ٢–١–١ الدخل من حقوق الملكية ٢–١–١–١ الأرباح الموزعة وأرباح الفروع الموزعة	* خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، يتم تقسيم دخل الاستثمار المباشر حسب نوع علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ راجع الفقرة ٦–٣٧ في الطبعة السادسة. * راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة) من الاستثمار المباشر.
أرباح معاد استثمارها (D43D) دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وحملة أسهم صناديق الاستثمار *(D44D)* منه: دخل الاستثمار الذي يعزى للمساهمين في صناديق الاستثمار *(D443D)*	←	٢–١–١–٢ العائدات المعاد استثمارها وأرباح الفروع غير الموزعة	* وفقا للطبعة السادسة، يحل بند «أرباح معاد استثمارها» محل مصطلح العائدات المعاد استثمارها وأرباح الفروع غير الموزعة الوارد في الطبعة الخامسة، دون تغيير فحوى هذا البند.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الفائدة (D41D) مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي) بين مؤسسات زميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	→	٢-١-٢ الدخل من الدين (فوائد) (بشكل جزئي)	* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: الفائدة.
بند للتذكرة: الفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	→	٢-١-٢ الدخل من الدين (فوائد)	* وفقا للطبعة السادسة، يعتبر بند «الفائدة الفعلية»، أي الفائدة بما فيها رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، بند للتذكرة؛ راجع الفقرة ١١-٧٤ في الطبعة السادسة. وهذا البند يقابل بند الفائدة الوارد في الطبعة الخامسة.
استثمارات الحافظة		٢-٢ استثمارات الحافظة	* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: الفائدة.
الدخل من حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة) على حصص (حقوق) الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار (D42P) دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار (D443P)	→	٢-٢-١ الدخل من حقوق الملكية (الأرباح الموزعة) (بشكل جزئي)	* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة).
توزيعات الأرباح (الأرباح الموزعة) أرباح معاد استثمارها	→		* خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، تُدرج أرباح صناديق الاستثمار المعاد استثمارها ضمن الدخل الأولي لاستثمارات الحافظة، مع إدراج القيد المقابل في الحساب المالي؛ راجع الفقرات من ١١-٣٧ إلى ١١-٣٩ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الفائدة (D41P)		٢-٢-٢ الدخل من الدين (فوائد) (بشكل جزئي)	* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: الفائدة، والرسوم المطبقة على إقراض الأوراق المالية وقروض الذهب.
قصيرة الأجل	←	٢-٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
طويلة الأجل	←	٢-٢-٢-١ سندات وأذونات	
		٢-٢-٢-١-٢ فوائد أخرى	
		٢-٢-٢-١-١ رسم الوساطة المالية المقاس بصورة غير مباشرة	خلافا لما ورد في الطبعة السادسة، لا تدرج الطبعة الخامسة رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة منفصلة في بند الفائدة؛ راجع الحاشية ٧ في الفقرة ٢٥٨ في الطبعة الخامسة. غير أنها تُدرج ضمن التفاصيل الإضافية في الجدول رقم (٧) في الطبعة الخامسة حتى يمكن مطابقتها مع نظام الحسابات القومية. ولا تعترف الطبعة السادسة برسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة على استثمارات الحافظة.
الاستثمارات الأخرى		٢-٣ الاستثمارات الأخرى	* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: الفائدة، والأصول الاحتياطية.
المسحوبات من دخل أشباه الشركات (D42O)	←	الدخل من حصص (حقوق) الملكية (لا يرد في الطبعة الخامسة)	* وفقا للطبعة السادسة، يتم تمييز دخل حصص (حقوق) الملكية غير المدرجة ضمن الاستثمار المباشر والتي لا تأخذ شكل الأوراق المالية (أي D42O) كبند منفصل ضمن الدخل من الاستثمارات الأخرى؛ راجع الفقرتين ٥-٢٦ و٥-٢٧ في الطبعة السادسة. ولا يرد هذا النوع من حصص (حقوق) الملكية في الطبعة الخامسة.
الفائدة (D41O)	←	٢-٣-٢ فوائد أخرى (بشكل جزئي)	
بند للتذكرة: الفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة	←	٢-٣-١ رسم الوساطة المالية المقاس بصورة غير مباشرة	* وفقا للطبعة السادسة، يعتبر بند «الفائدة الفعلية»، أي الفائدة بما فيها رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، بند للتذكرة؛ راجع الفقرة ١١-٧٤ في الطبعة السادسة. وهذا البند يقابل بند الفائدة المدرج في الطبعة الخامسة.
دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (D441O+D442O)	←	٢-٣-٣ الدخل المحتسب لقطاع الأسر من صافي حصته في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية	* وفقا للطبعة السادسة، تراعى مكملات أقساط التأمين عند اشتقاق خدمات التأمين؛ راجع الفقرة ١٠-١١١ والملحق ٦ج في الطبعة السادسة. وبالتالي، يبوب إجمالي دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق كمكملات أقساط؛ راجع الملحق ٦ج-٣٦ في الطبعة السادسة. وتسمح الطبعة الخامسة بإغفال هذه التدفقات لأسباب عملية؛ راجع الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة.
الأصول الاحتياطية*			* راجع الدخل الأولي، التعليقات العامة: الفائدة؛ والرسوم المطبقة على إقراض الأوراق المالية وقروض الذهب؛ والأصول الاحتياطية.
الدخل من حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار			
الفائدة (D41R) *٤			
بند للتذكرة: الفائدة قبل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة*٤			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

<table>
<tr><th>ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)</th><th>إعادة تبويب</th><th>دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)</th><th>التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها</th></tr>
<tr><td>الدخل الأولي الآخر
ضرائب على الإنتاج والواردات (D2)
الدعم (D3)</td><td></td><td>ج- التحويلات الجارية (بشكل جزئي)
١- الحكومة العامة (بشكل جزئي)
١-٢ ضرائب أخرى على الإنتاج
١-٣ إعانات أخرى للإنتاج
٢- قطاعات أخرى
٢-٢ تحويلات أخرى (بشكل جزئي)
٢-٢-٢ ضرائب أخرى على الإنتاج
٢-٢-٣ إعانات أخرى للإنتاج</td><td>* وفقا للطبعة السادسة، تبوب الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج كدخل أولي، وليس كدخل ثانوي (تحويلات جارية) كما هي الحال في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ١١-٩١ إلى ١١-٩٤ في الطبعة السادسة.</td></tr>
<tr><td>الريع (D45)</td><td></td><td></td><td>* لا يُدرج الريع (D45)كبند منفصل في الطبعة الخامسة.</td></tr>
<tr><td colspan="4">الدخل الثانوي: التعليقات العامة
* تم استحداث مصطلح الدخل الثانوي للاتساق مع نظام الحسابات القومية ويتم توضيحه في الفقرات من ١٢-١ إلى ١٢-٤ في الطبعة السادسة. ويتم إدراج أنواع أكثر تفصيلا من التحويلات الجارية على أساس تكميلي؛ راجع الفقرات من ١٢-٢١ إلى ١٢-٢٤ في الطبعة السادسة. ويعامل رد الضريبة إلى دافعي الضرائب كضرائب سالبة بمعنى أنه يتم تخفيض الضريبة بمقدار المبالغ المعادة منها؛ راجع الفقرة ١٢-٢١ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة الخامسة، تُدرج الاستردادات الضريبية ضمن التحويلات الحكومية؛ راجع الفقرة ٢٩٩ في الطبعة الخامسة. ويتم التمييز بوضوح بين الضرائب والخدمات. ولم تعد تراخيص مزاولة أعمال صيد البحر والبر إلخ تُعامل تلقائيا كضرائب كما هي الحال في الطبعة الخامسة، ولكنها تُعامل كخدمات، أو ريع، أو ضرائب، أو كحيازة أصول في شكل تراخيص، وذلك حسب ما يجري تقديمه كخدمات في المقابل، راجع الفقرتين ١٠-١٧٩ و١٠-١٨٠ والفقرة ١٢-٢٣ في الطبعة السادسة؛ والفقرة ٣٠٠ في الطبعة الخامسة.</td></tr>
<tr><td>الدخل الثانوي</td><td></td><td>ج- التحويلات الجارية</td><td></td></tr>
<tr><td>الحكومة العامة</td><td></td><td>١- الحكومة العامة</td><td></td></tr>
<tr><td>ضرائب جارية على الدخل والثروة، إلخ. (D5)</td><td></td><td>١-١ ضرائب جارية على الدخل والثروة، إلخ.</td><td></td></tr>
<tr><td>منها: مستحقة الدفع من عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير</td><td></td><td></td><td>* تستخدم البيانات الإضافية المتعلقة بالعاملين عبر الحدود في إعداد بيانات التحويلات الشخصية؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ في الطبعة السادسة.</td></tr>
</table>

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
		١-٢ ضرائب أخرى على الإنتاج ١-٣ إعانات أخرى للإنتاج	* وفقا للطبعة السادسة، تبوب الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج كدخل أولي، وليس كدخل ثانوي (تحويلات جارية) كما هي الحال في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ١١-٩١ إلى ١١-٩٣ في الطبعة السادسة.
المساهمات الاجتماعية (*D61*) منها: مستحقة الدفع من عمال الحدود والعمال الموسميون وغيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير	→	١-٤ مساهمات اجتماعية	* تستخدم البيانات الإضافية المتعلقة بالعاملين عبر الحدود في إعداد بيانات التحويلات الشخصية؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ في الطبعة السادسة.
المزايا الاجتماعية (*D62+D63*)	→	١-٥ مزايا اجتماعية	
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي (*D74*) التحويلات الجارية المتنوعة من الحكومة العامة (*D75*) منها: التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	→	١-٦ تحويلات جارية أخرى للحكومة العامة	* تستخدم البيانات الإضافية المتعلقة بالتحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في إعداد بيانات مجموع التحويلات الشخصية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ في الطبعة السادسة.
الشركات المالية والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		٢- قطاعات أخرى	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
التحويلات الشخصية (التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة) منها: تحويلات العاملين		٢-١ تحويلات العاملين	* تستحدث الطبعة السادسة مفهوم التحويلات الشخصية، وهو أوسع نطاقا من تحويلات العاملين (الوارد في الطبعتين الخامسة والسادسة) لأنه يتضمن كافة التحويلات بين الأفراد، وليس فقط التحويلات من مهاجرين يعملون في اقتصادات جديدة ويعتبرون مقيمين فيها؛ راجع الفقرات من ١٢-٤٧ إلى ١٢-٥١ والملحق ٥ في الطبعة السادسة.
التحويلات الجارية الأخرى ضرائب جارية على الدخل والثروة، إلخ. *(D5)*		٢-٢ تحويلات أخرى ٢-٢-١ ضرائب جارية على الدخل والثروة، إلخ	
		٢-٢-٢ ضرائب أخرى على الإنتاج ٢-٢-٣ إعانات أخرى للإنتاج	* وفقا للطبعة السادسة، تبوب الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج كدخل أولي، وليس كدخل ثانوي (تحويلات جارية) كما هي الحال في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ١١-٩١ إلى ١١-٩٤ في الطبعة السادسة.
المساهمات الاجتماعية *(D61)* المزايا الاجتماعية *(D62+D63)*		٢-٢-٤ مساهمات اجتماعية ٢-٢-٥ مزايا اجتماعية	
صافي أقساط التأمين على غير الحياة *(D71)* مطالبات التأمين على غير الحياة *(D72)*		٢-٢-٦ التحويلات الجارية الأخرى لقطاعات أخرى	* وفقا للطبعة السادسة، تراعى مكملات أقساط التأمين عند اشتقاق خدمات التأمين؛ راجع الفقرة ١٠-١١١ والملحق ٦ج في الطبعة السادسة. وتسمح الطبعة الخامسة بإغفال هذه التدفقات لأسباب عملية؛ راجع الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، يوجد اتساق في المعاملة بين إعادة التأمين والتأمين المباشر؛ راجع الفقرة ١٠-١١١ في الطبعة السادسة، بينما توصي الطبعة الخامسة بقيد صافي جميع التدفقات من شركات التأمين المقيمة إلى شركات إعادة التأمين غير المقيمة (والعكس) ضمن الخدمات؛ راجع الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة. وخلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، يمكن تعديل تقدير مطالبات التأمين الذي كان يُستخدم للتوصل إلى قيمة الخدمات التأمينية لكي يتواءم مع التقلبات في قيمة المطالبات. راجع الفقرة ١٠-١١٤ (ج) في الطبعة السادسة. وخلافا أيضا لما ورد في الطبعة الخامسة، يمكن معاملة مطالبات التأمين كتحويلات رأسمالية في الحالات الاستثنائية للخسائر الناجمة عن كوارث، وذلك للاتساق مع نظام الحسابات القومية؛ راجع الفقرة ١٣-٢٤ في الطبعة السادسة.
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي *(D74)*			* تقيد المساعدة الفنية المتصلة بالمشاريع الرأسمالية أو التي تمثل جزءا منها (وهي بند لا تتناوله صراحة الطبعة الخامسة) كتحويلات رأسمالية؛ راجع الفقرة ١٢-٤٣ في الطبعة السادسة. وتعتبر تحويلات المعدات على هيئة أسلحة أو معدات، والتي تبوب ضمن الأصول الثابتة، منح استثمارية وبالتالي تقيد في الحساب الرأسمالي؛ راجع الفقرة ١٣-٢٦ في الطبعة السادسة. ووفقا للطبعة الخامسة، تعامل هذه التحويلات كتحويلات جارية؛ راجع الفقرة ٣٤٩ في الطبعة الخامسة.
تحويلات جارية متنوعة *(D75)* منها: التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			* تستخدم البيانات الإضافية المتعلقة بالتحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في إعداد بيانات مجموع التحويلات الشخصية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية			* تتسق معاملة اشتراكات/مقبوضات معاشات التقاعد مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ويتم استحداث بند التعديل مقابل التغيير في المستحقات التقاعدية؛ راجع الفقرة ١٢–٣١ في الطبعة السادسة. ويمكن استبعاد بند التعديل إذا كانت قيمة التدفقات عبر الحدود بسيطة؛ راجع الفقرة ١٢–٣٢ في الطبعة السادسة.
الحساب الرأسمالي: التعليقات العامة * تسجَّل القيود المدينة والدائنة لاقتناء/حيازة الأصول غير المالية غير المنتَجة والتصرف فيها كل على حدة، وليس على أساس صاف كما هي الحال في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرتين ١٣–٧ و٣–١١٣ في الطبعة السادسة. * خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، تُدرج حقوق الانبعاثات وأسماء النطاقات الإلكترونية على شبكة الإنترنت كأصول اقتصادية ممكنة؛ راجع الفقرتين ١٣–١٤ و١٣–١٨، على الترتيب. * لم تعد نتائج البحوث والتطوير، مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر، تُعامل كأصول غير منتَجة في الطبعة السادسة. ولم تعد المشتريات والمبيعات المباشرة من هذه المنتجات تُدرج في الحساب الرأسمالي (كما هي الحال في الطبعة الخامسة، راجع الفقرتين ٣١٢ و٣٥٨)، لكنها تبوب كأصول منتَجة وتقيد معاملاتها ضمن الخدمات (خدمات البحوث والتطوير المتعلقة ببراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر)؛ راجع الجدول ١٠–٤ في الطبعة السادسة والفقرة ٣٥٨ في الطبعة الخامسة. * يتم تحديد التحويلات الرأسمالية المرتبطة بتفعيل الضمانات التي تُمنح مرة واحدة وغيرها من حالات تحمل الدين؛ راجع الفقرات من ٨–٤٢ إلى ٨–٤٥، و١٣–١٩، والإطار ٨–١ في الطبعة السادسة. ولا تتناول الطبعة الخامسة الضمانات التي تُمنح مرة واحدة. * تُعامل التركات الكبيرة كتحويلات رأسمالية، وليس كتحويلات جارية كما هي الحال في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ١٣–٣٠ في الطبعة السادسة. * خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، يمكن معاملة مطالبات التأمين كتحويلات رأسمالية في الحالات الاستثنائية للخسائر الناجمة عن كوارث للاتساق مع نظام الحسابات القومية؛ راجع الفقرة ١٣–٢٤ في الطبعة السادسة.			
الحساب الرأسمالي		**أ– الحساب الرأسمالي**	
إجمالي اقتناء/حيازة (قيد مدين)/التصرف في (قيد دائن) الأصول غير المنتَجة غير المالية (N2)	←	٢– حيازة الأصول غير المنتَجة غير المالية أو التصرف فيها	
التحويلات الرأسمالية (D9)		١– التحويلات الرأسمالية	
الحكومة العامة		١–١ الحكومة العامة	
إعفاء من الدين	←	١–١–١ الإعفاء من الدين	* يتم استحداث قاعدة للتمييز بين شطب الدين والإعفاء منه؛ راجع الفقرة ٩–١٠ في الطبعة السادسة.
التحويلات الرأسمالية الأخرى منها: ضرائب رأسمالية (D91)	←	١–١–٢ أخرى	
الشركات المالية والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		١–٢ القطاعات الأخرى	
		١–٢–١ تحويلات المهاجرين	* الأمتعة الشخصية، والأصول المالية، والخصوم على الأشخاص الذين يغيرون مقار إقامتهم لم تعد تقيد كتحويلات رأسمالية؛ راجع الفقرات ١٣–٣٠، و٩–٢١ و٩–٢٢ و١٠–٢٢ (ب) في الطبعة السادسة؛ والفقرتين ٣٥٢ و٣٥٣ في الطبعة الخامسة.
الإعفاء من الدين	←	١–٢–٢ الإعفاء من الدين	* يتم استحداث قاعدة للتمييز بين شطب الدين والإعفاء منه؛ راجع الفقرة ٩–١٠ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
التحويلات الرأسمالية الأخرى منها: ضرائب رأسمالية (*D91*) منها: بين الأسر المعيشية	←	١-٢-٣ أخرى	يستخدم هذا البند التكميلي في إعداد بيانات التحويلات الشخصية من المغتربين؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ في الطبعة السادسة.
منها: لكل بند في التحويلات الرأسمالية: التحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			* هناك حاجة إلى بيانات تكميلية عن التحويلات الرأسمالية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وذلك لإعداد بيانات مجموع تحويلات المغتربين إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ راجع الفقرة ١٢-٥١ (ج) والملحق ٥ في الطبعة السادسة.
صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (−) (من الحسابين الجاري والرأسمالي) (B9)			يمثل مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي، أي مجموع كل القيود الدائنة ناقصا مجموع كل القيود المدينة في هذين الحسابين، صافي الإقراض (الفائض) أو صافي الاقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي، ويساوي ذلك من الناحية المفاهيمية صافي رصيد الحساب المالي؛ راجع الفقرة ٢-١٨ والجدول ٢-١ في الطبعة السادسة.

الحساب المالي: التعليقات العامة

* وفقا للطبعة السادسة، يحل البنك المركزي محل السلطات النقدية بوصفه قطاع فرعي مؤسسي، بينما تظل السلطات النقدية مفهوما يرتكز عليه تعريف الأصول الاحتياطية وقطاعا فرعيا تكميليا متى كان ذلك ملائما؛ راجع الفقرتين ٤-٧٠ و٦-٦٦ في الطبعة السادسة. وتستحدث الطبعة السادسة تقسيم القطاعات الأخرى إلى «الشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية»؛ راجع الجدول ٤-٢ في الفصل الرابع في الطبعة السادسة.

* في الطبعة السادسة، يتسق التبويب المفصل للأصول والخصوم المالية مع التفاصيل والمصطلحات الواردة في نظام الحسابات القومية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠؛ راجع الجدول ٥-٣ في الطبعة السادسة. وتجُمع الأدوات في العناصر الأساسية في الطبعة الخامسة ويتم إعطاؤها أسماء مختلفة في مواضع مختلفة.

* في الطبعة السادسة، يتم الإبقاء على المتأخرات ضمن فئة الأصول/الخصوم الأصلية وتُقيَّد كبند للتذكرة إذا كانت متعلقة بتمويل استثنائي (وبخلاف ذلك تُقيَّد كبند تكميلي). ووفقا للطبعة الخامسة، يُعدل تبويب المتأخرات من فئة الأصول/الخصوم الأصلية إلى أصول/خصوم أخرى قصيرة الأجل وتُطلب كبند تكميلي؛ راجع الفقرات من ٥-٩٩ إلى ٥-١٠٢ والفقرتين ٨-٥٨ و٨-٥٩ في الطبعة السادسة، والفقرات ٤٥٣ و٥٢٨ و٥٢٩ في الطبعة الخامسة.

* يتم استحداث قاعدة للتمييز بين شطب الدين والإعفاء منه؛ راجع الفقرة ٩-١٠ في الطبعة السادسة.

* تُدرج الأصول والخصوم المالية للكيانات (المهاجرين) التي تتغير إقامتها باعتبارها تغيرات أخرى في الحجم؛ راجع الفقرات من ٩-٢١ إلى ٩-٢٣ في الطبعة السادسة، وليس باعتبارها معاملات كما هي الحال في الطبعة الخامسة، راجع الفقرة ٣٥٤ في الطبعة الخامسة.

* تُدرج محتويات ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠. وبالتالي، لا تتوافق رموز العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية وفقا للطبعة الخامسة في مصفوفة التحول هذه مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣ بل مع الرموز المعدلة في ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠.

الاستثمار المباشر: التعليقات العامة

* وفقا للطبعة السادسة، تُعرض بيانات الاستثمار المباشر على أساس الأصول والخصوم، وليس حسب مبدأ الوجهة كما هي الحال في الطبعة الخامسة. وفي العناصر الأساسية، يتم تبويب الاستثمار المباشر وفقا للعلاقة بين المستثمر والكيان المتلقي للاستثمار؛ راجع الفقرات من ٦-٣٧ إلى ٦-٤١ في الطبعة السادسة. وبالتالي، يقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات المستثمر المباشر بقيد أصول المستثمر المباشر تحت بند «مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر»، كما يقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات مؤسسات الاستثمار المباشر بقيد الخصوم (المقابلة) لمؤسسات الاستثمار المباشر (سواء كانت هناك علاقة ملكية مباشرة أم غير مباشرة) تحت ذات البند؛ راجع الفقرة ٦-٣٧ (أ) في الطبعة السادسة. ويقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات مؤسسات الاستثمار بقيد أصول مؤسسات الاستثمار المباشر تحت بند «مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر» (استثمار عكسي)، كما يقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات المستثمر المباشر بقيد خصوم المستثمر المباشر (سواء كانت هناك علاقة ملكية مباشرة أم غير مباشرة) تحت ذات البند؛ راجع الفقرة ٦-٣٧ (ب) في الطبعة السادسة. ويقوم الاقتصاد القائم بالإبلاغ بقيد الأصول و/أو الخصوم حسب الأحوال تحت بند « بين مؤسسات زميلة»؛ راجع الفقرة ٦-١٧ في الطبعة السادسة.

* يتم الاعتراف أيضا بالبيانات القائمة على مبدأ الوجهة باعتبارها ضرورية لأغراض كثيرة؛ راجع الفقرتين ٦-٤٤ و٦-٤٥ في الطبعة السادسة. وترد التفاصيل اللازمة لإعداد هذه البيانات في الإطار ٦-٤ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
* في الطبعة السادسة، يُعتمد إطار علاقات الاستثمار المباشر (FDIR) لتحديد علاقات الاستثمار المباشر؛ راجع الفقرات من ٦–٨ إلى ٦–١٨ والإطار ٦–١ في الطبعة السادسة. وتحُذف ملكية الأسهم العادية من التعريف التشغيلي للاستثمار المباشر؛ راجع الفقرتين ٦–١٢ و٦–١٩ في الطبعة السادسة. وتُدرج فئة منفصلة للاستثمار في المؤسسات الزميلة، راجع الفقرة ٦–١٧ (ج) في الطبعة السادسة. ويتم توضيح نطاق تغطية علاقات الاستثمار المباشر الناتجة عن القوة التصويتية غير المباشرة وكذلك المؤسسات الزميلة؛ راجع الفقرة ٦–١٤ في الطبعة السادسة. * تُعامَل توزيعات الأرباح المتراكمة كسحب من حصص (حقوق) الملكية؛ راجع الفقرة ٨–٢٣ في الطبعة السادسة. ولا يُستخدم مصطلح «توزيعات الأرباح المتراكمة» في الطبعة الخامسة، لكن معاملته في الطبعة السادسة تتسق مع المبادئ العامة للطبعة الخامسة (لا سيما توزيعات حصص التصفية؛ راجع الفقرة ٢٩٠ في الطبعة الخامسة). * يمكن إدراج احتياطيات التأمين الفنية في الاستثمار المباشر؛ راجع الفقرة ٦–٢٧ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فتُستبعد الاحتياطيات الفنية لمؤسسات التأمين من رصيد الاستثمار المباشر؛ راجع الفقرة ٣٧٩ في الطبعة الخامسة. * يتم استحداث مفهوم الأموال المارة؛ راجع الفقرتين ٦–٣٣ و٦–٣٤ في الطبعة السادسة. وينبغي على معدي البيانات في الاقتصادات التي توجد في حساباتها أموال مارة بقيم كبيرة أن يبحثوا إمكانية إعداد بيانات تكميلية عن الأموال العابرة، وفقا للتعاريف القومية. * وفقا للطبعة السادسة، تُستبعد من الاستثمار المباشر جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة، وذلك خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، حيث تم إدراج ما يُطلق عليه الدين الدائم ضمن الاستثمار المباشر. والشركات المالية التي ينطبق عليها ذلك هي البنوك المركزية، وشركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي، وصناديق الاستثمار، وجهات الوساطة المالية الأخرى عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد؛ راجع الفقرة ٦–٢٨ في الطبعة السادسة.			
الحساب المالي		**ب– الحساب المالي**	
صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (–) (من الحساب المالي) (B9)			صافي رصيد الحساب المالي يساوي صافي الزيادة في الأصول ناقصا صافي الزيادة في الخصوم. ويساوي ذلك من الناحية المفاهيمية صافي رصيد الحسابين الجاري والرأسمالي؛ راجع الفقرتين ٢–١٧ و٢–١٨ والجدول ٢–١ في الطبعة السادسة.
الاستثمار المباشر (FD)		**١– الاستثمار المباشر**	
صافي اقتناء الأصول المالية حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5D)		**١–١ في الخارج**	
حصص (حقوق) الملكية بخلاف الأرباح المعاد استثمارها		١–١–١ رأسمال حقوق الملكية	
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي) بين مؤسسات زميلة	←	١–١–١–١ استحقاقات على مؤسسات منتسبة	* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		**١–٢ في الاقتصاد القائم بإعداد البيان** ١–٢–١ رأسمال حقوق الملكية ١–٢–١–١ استحقاقات على المستثمرين المباشرين	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
صافي اقتناء الأصول المالية		**١-١ في الخارج**	
إعادة استثمار الأرباح منها: أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار منها: أسهم أو وحدات صناديق سوق المال *(F521D)*		١-١-٢ العائدات المعاد استثمارها	* المصطلح المستخدم في الطبعة السادسة للقيد في الحساب المالي هو «إعادة استثمار الأرباح» لتمييزه عن «الأرباح المعاد استثمارها» الذي لا يزال مستخدما للبند المقابل في حساب الدخل الأولي؛ راجع الفقرة ٨-١٥ في الطبعة السادسة.
أدوات الدين		١-١-٣ رأسمال آخر	* في الطبعة السادسة، يحل مصطلح «أدوات الدين» محل مصطلح «رأسمال آخر».
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١-١-٣-١ استحقاقات على مؤسسات منتسبة	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)		١-١-٣-١-١ سندات الدين الصادرة من مؤسسات منتسبة	
بين مؤسسات زميلة		١-١-٣-١-٢ استحقاقات أخرى على مؤسسات منتسبة	* وفقا للطبعة السادسة، لا يبوب بند «مطالبات أخرى» كبند منفصل (كما هو الحال في الطبعة الخامسة).
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
		١-٢ في الاقتصاد القائم بإعداد البيان	
منها سندات الدين *(F3D)*		١-٢-٣ رأسمال آخر	
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١-٢-٣-١ استحقاقات على المستثمرين المباشرين	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)		١-٢-٣-١-١ سندات الدين الصادرة من المستثمرين المباشرين	
بين مؤسسات زميلة		١-٢-٣-١-٢ استحقاقات أخرى على المستثمرين المباشرين	* وفقا للطبعة السادسة، لا يبوب بند إستحقاقات أخرى» كبند منفصل (كما هو الحال في الطبعة الخامسة). * لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
صافي تحمل الخصوم			
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5D)		**١-٢ في الاقتصاد القائم بإعداد البيان**	
حصص (حقوق) الملكية بخلاف الأرباح المعاد استثمارها		١-٢-١ رأسمال حقوق الملكية	
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١-٢-١-٢ التزامات نحو المستثمرين المباشرين	
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)		**١-١ في الخارج**	
بين مؤسسات زميلة		١-١-١ رأسمال حقوق الملكية	* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		١-١-١-٢ التزامات نحو مؤسسات منتسبة	
إعادة استثمار الأرباح منها أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(F52)* منها أسهم أو وحدات صناديق سوق المال *(F521D)*		١-٢-٢ العائدات المعاد استثمارها	* المصطلح المستخدم في الطبعة السادسة للقيد في الحساب المالي هو «إعادة استثمار الأرباح» لتمييزه عن «الأرباح المعاد استثمارها» الذي لا يزال مستخدما للبند المقابل في حساب الدخل الأولي؛ راجع الفقرة ٨-١٥ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
		٢-١ في الاقتصاد القائم بإعداد البيان	
أدوات الدين		١-٢-٣ رأسمال آخر	* في الطبعة السادسة، يحل مصطلح أدوات الدين محل مصطلح رأسمال آخر.
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١-٢-٣-٢ التزامات نحو المستثمرين المباشرين	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي) بين مؤسسات زميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		١-٢-٣-٢-١ سندات الدين الصادرة من مؤسسات منتسبة	* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
		١-٢-٣-٢-٢ التزامات نحو المستثمرين المباشرين	* وفقا للطبعة السادسة، لا يبوب بند «إستحقاقات أخرى» كبند منفصل (كما هو الحال في الطبعة الخامسة).
		١-١ في الخارج	
منها: سندات الدين *(F3D)*		١-١-٣ رأسمال آخر	
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١-١-٣-٢ التزامات نحو مؤسسات منتسبة	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)		١-١-٣-٢-١ سندات الدين الصادرة من المستثمرين المباشرين	
بين مؤسسات زميلة		١-١-٣-٢-٢ التزامات أخرى على المستثمرين المباشرين	* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة			
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة			* وفقا للطبعة السادسة، لا يبوب بند «خصوم أخرى» كبند منفصل (كما هو الحال في الطبعة الخامسة).
استثمار الحافظة(FP)		**٢- استثمار الحافظة**	
صافي اقتناء الأصول المالية		**٢-١ الأصول**	
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5P)		**٢-١-١ سندات الملكية**	
البنك المركزي		٢-١-١-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة		٢-١-١-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	←	٢-١-١-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى	←	٢-١-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى	←		* وفقا للطبعة السادسة، وخلافا للطبعة الخامسة، تُقيد إعادة استثمار الأرباح في صناديق الاستثمار ضمن الحساب المالي من خلال بند «حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، الشركات المالية الأخرى». ولا يبوب البند كعنصر أساسي منفصل. ويُدرج القيد المقابل في حساب الدخل الأولي؛ راجع الفقرات ٨–٢٨ ومن ١١–٣٧ إلى ١١–٣٩ في الطبعة السادسة.
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
سندات الملكية بخلاف اسهم صناديق الاستثمار *(F51P)* مسجلة في البورصة *(F511P)* غير مسجلة في البورصة *(F512P)*	←		* يُدرج تقسيم تكميلي لبند سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار (المسجلة وغير المسجلة في البورصة) وذلك خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ٥–٢٤ إلى ٥–٢٧ في الطبعة السادسة.
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(F52P)* منها: الأرباح المعاد استثمارها منها: أسهم أو وحدات صناديق سوق المال	←		* تُدرج أسهم صناديق الاستثمار وأسهم صناديق سوق المال بشكل منفصل كبندين تكميليين؛ راجع الفقرات من ٥–٢٨ إلى ٥–٣٠ في الطبعة السادسة.
استثمار الحافظة (FP)		**٢-٢ الخصوم**	
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5P)		**٢-٢-١ سندات الملكية**	
صافي تحمل الخصوم شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	←	٢-٢-١-١ المصارف	
القطاعات الأخرى	←	٢-٢-١-٢ القطاعات الأخرى	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			* وفقا للطبعة السادسة، وخلافا للطبعة الخامسة، تُقيد إعادة استثمار الأرباح في صناديق الاستثمار ضمن الحساب المالي من خلال بند «حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، الشركات المالية الأخرى». ولا يبوب البند كعنصر أساسي منفصل. ويُدرج القيد المقابل في حساب الدخل الأولي؛ راجع الفقرات ٨–٢٨ ومن ١١–٣٧ إلى ١١–٣٩ في الطبعة السادسة.
سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار *(F51P)* مسجلة في البورصة *(F511P)* غير مسجلة في البورصة *(F512P)*			* يُدرج تقسيم تكميلي لبند سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار (المسجلة وغير المسجلة في البورصة) وذلك خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ٥–٢٤ إلى ٥–٢٧ في الطبعة السادسة.
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(F52P)* منها: إعادة استثمار الأرباح منها: أسهم أو وحدات صناديق سوق المال *(F521P)*			* تُدرج أسهم صناديق الاستثمار وأسهم صناديق سوق المال بشكل منفصل كبندين تكميليين؛ راجع الفقرات من ٥–٢٨ إلى ٥–٣٠ في الطبعة السادسة.

سندات الدين: التعليقات العامة

* يحل البندان «سندات الدين طويلة الأجل» و«سندات الدين قصيرة الأجل» في الطبعة السادسة محل البندين «سندات وأذونات» و«أدوات السوق النقدية» في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات ٥–٤٤ ومن ٥–١٠٣ إلى ٥–١٠٥ في الطبعة السادسة.

* يتم توضيح شروط تعديل تبويب القروض المتداولة وإدراجها ضمن الأوراق المالية؛ راجع الفقرة ٥–٤٥ في الطبعة السادسة. غير أنه من المرجح أن يكون تأثير ذلك ضئيلاً.

* يتم تبويب ومعاملة أدوات الدين التي تُربط قيمتها في تاريخ الاستحقاق وجميع المدفوعات الدورية الخاصة بها بعملة أجنبية كما لو كانت مقوَّمة بالعملة الأجنبية. ويتم كذلك توضيح وتعديل معاملة أدوات الدين المربوطة بمؤشر؛ راجع الفقرات ١١–٥٠ من (أ) إلى (ج) ومن ١١–٥٩ إلى ١١–٦٥ في الطبعة السادسة. ولا تتسم معاملة هذا النوع من الأوراق المالية بنفس القدر من الوضوح في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ٣٩٧ في الطبعة الخامسة.

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
سندات الدين (F3P)		**٢-١-٢ سندات الدين**	
صافي اقتناء الأصول المالية			
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل		٢-١-٢-٢ أدوات السوق النقدية ٢-١-٢-٢-١ السلطات النقدية ٢-١-٢-١ سندات وأذونات ٢-١-٢-١-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل		٢-١-٢-٢ أدوات السوق النقدية ٢-١-٢-٢-٢ الحكومة العامة ٢-١-٢-١ سندات وأذونات ٢-١-٢-١-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٢-١-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-١-٢-٢-٣ المصارف	
		٢-١-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-١-٢-١-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى		٢-١-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-١-٢-٢-٤ القطاعات الأخرى	
		٢-١-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-١-٢-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
سندات الدين(F3P)	→	٢-٢-٢ سندات الدين	
صافي تحمل الخصوم			
البنك المركزي		٢-٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يتعين قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-٢-١ السلطات النقدية	
		٢-٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-٢-٢-١-١ السلطات النقدية	
الحكومة العامة		٢-٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-٢-٢ الحكومة العامة	
		٢-٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-٢-٢-١-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٢-٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-٢-٣ المصارف	
		٢-٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-٢-٢-١-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى		٢-٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-٢-٤ القطاعات الأخرى	
		٢-٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-٢-٢-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: التعليقات العامة			
* تُدرج محتويات ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠. وبالتالي، لا تتوافق رموز العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية وفقا للطبعة الخامسة في مصفوفة التحول هذه مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣ بل مع الرموز المعدلة كما ترد في ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠.			
* يُعدَّل مسمى الفئة الوظيفية لتمييزها عن بند «المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين» في تبويب الأدوات؛ راجع الفقرات من ٦-٥٨ إلى ٦-٦٠ في الطبعة السادسة.			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (F7F) ° *		**٣- المشتقات المالية**	
صافي اقتناء الأصول المالية		**٣-١ الأصول**	
البنك المركزي	→	٣-١-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة	→	٣-١-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	←	٣-٢-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى	←	٣-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) *(F71F)* عقود الخيار *(F711F)* العقود من النوع الآجل *(F712F)*			* في الطبعة السادسة، يتم استحداث تقسيمات تكميلية إضافية للمشتقات المالية؛ راجع الفقرة ٥-٩٥ في الطبعة السادسة.
خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين *(F72)*			* تُقيد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ضمن المشتقات المالية في الطبعة السادسة وتُقيد كبند تكميلي منفصل إذا كان حجم المعاملات في هذه الخيارات كبيرا؛ راجع الفقرات من ٥-٩٦ إلى ٥-٩٨ و٦-٥٨ في الطبعة السادسة.
صافي تحمل الخصوم		**٣-٢ الخصوم**	
البنك المركزي	←	٣-٢-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة	←	٣-٢-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	←	٣-٢-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى	←	٣-٢-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) *(F71F)* عقود الخيار *(F711F)* العقود من النوع الآجل *(F712F)*			* في الطبعة السادسة، يتم استحداث تقسيمات تكميلية إضافية للمشتقات المالية؛ راجع الفقرة ٥-٩٥ في الطبعة السادسة.
خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين *(F72)*			* تُقيد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ضمن المشتقات المالية في الطبعة السادسة وتُقيد كبند تكميلي منفصل إذا كان حجم المعاملات في هذه الخيارات كبيرا؛ راجع الفقرات من ٥-٩٦ إلى ٥-٩٨ و٦-٥٨ في الطبعة السادسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الاستثمارات الأخرى (FO)		**٤- استثمارات أخرى**	* تحدد الطبعة السادسة جميع أدوات الاستثمار الأخرى ولا تحتوي على بند متبق للاستثمارات الأخرى / الأصول الأخرى — الخصوم الأخرى مثلما يرد في الطبعة الخامسة.
حصص الملكية الأخرى (F519O) **صافي اقتناء الأصول المالية** **صافي تحمل الخصوم**	←		* وفقا للطبعة السادسة، تُدرج حصص الملكية غير الواردة ضمن الاستثمار المباشر ولا تأخذ شكل الأوراق المالية كبند منفصل تحت استثمارات أخرى/ حصص الملكية الأخرى؛ راجع الفقرتين ٥-٢٦ و٥-٢٧ في الطبعة السادسة. ولا يرد هذا النوع من حصص (حقوق) الملكية في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تُدرج اكتتابات رأس المال في المنظمات الدولية ضمن حصص الملكية الأخرى، بينما تُدرج هذه الاكتتابات ضمن بند أصول/ خصوم أخرى في الطبعة الخامسة (راجع البنود ٤-١-٤/٤-٢-٤ أدناه).
العملة والودائع: التعليقات العامة * وفقا للطبعة السادسة، وخلافا للطبعة الخامسة، تُدرج الحسابات غير المخصصة للذهب والمعادن الثمينة الأخرى ضمن العملة والودائع، باستثناء حسابات الذهب غير المخصصة التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض الاحتياطيات — حيث يُدرج الأصل في هذه الحالة ضمن الذهب النقدي؛ راجع الفقرة ٥-٣٩ في الطبعة السادسة. * تُناقَش معاملة الودائع لليلة واحدة (أو حسابات التسوية اليومية)؛ راجع الفقرة ٧-٦٢ في الطبعة السادسة. ونظرا لإمكانية اختلاف المراكز اختلافا جذريا حسب وقت قياس هذه الحسابات، يوصى بأن تُقيد دائما بعد انتقال الأموال في نهاية اليوم وإنشاء مركز خارجي. * وفقا للطبعة السادسة، يتم إدراج المراكز بين البنوك ضمن الودائع تحت بند «منها»؛ راجع الفقرة ٥-٤٢ في الطبعة السادسة.			
العملة والودائع (F2O) **صافي اقتناء الأصول المالية**		**٤-١-٣ العملة والودائع / الأصول**	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل	←	٤-١-٣-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يتعين قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل	←	٤-١-٣-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل منها: مراكز الأصول والخصوم بين البنوك	←	٤-١-٣-٣ المصارف	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-١-٣-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			
العملة والودائع(F2O) **صافي تحمل الخصوم**		**٤-٢-٣ العملة والودائع / الخصوم**	* خلافا للطبعة الخامسة، تميز الطبعة السادسة بين قيود خصوم العملة والودائع للحكومة العامة والقطاعات الأخرى/الشركات المالية الأخرى
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-٢-٣-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يتعين قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل منها: مراكز الأصول والخصوم بين البنوك		٤-٢-٣-٢ المصارف	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
القروض: التعليقات العامة * في الطبعة السادسة، يتم الإبقاء على المتأخرات ضمن فئة الأصول/الخصوم الأصلية وتُقيَّد كبند للتذكرة إذا كانت متعلقة بتمويل استثنائي (وبخلاف ذلك تُقيَّد كبند تكميلي). ووفقا للطبعة الخامسة، يُعدل تبويب المتأخرات من فئة الأصول/الخصوم الأصلية إلى أصول/خصوم أخرى قصيرة الأجل وتُطلب كبند تكميلي؛ راجع الفقرات من ٥–٩٩ إلى ٥–١٠٢ والفقرتين ٨–٥٨ و٨–٥٩ في الطبعة السادسة، والفقرتين ٤٥٣ و٥٢٨ في الطبعة الخامسة. * يتم توضيح شروط تعديل تبويب القروض المتداولة وإدراجها ضمن الأوراق المالية؛ راجع الفقرة ٥–٤٥ في الطبعة السادسة. غير أنه من المرجح أن يكون تأثير ذلك ضئيلاً. * في الطبعة السادسة، يتم استحداث قاعدة لمعاملة تفعيل الضمانات التي تُمنح مرة واحدة وغيرها من حالات تحمل الدين؛ راجع الفقرات من ٨–٤٢ إلى ٨–٤٥، و١٣–١٢، والإطار ٨–١ في الطبعة السادسة.			
القروض (F4O) **صافي اقتناء الأصول المالية**		**٤–١–٢ القروض/الأصول**	
البنك المركزي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل		٤–١–٢–١ السلطات النقدية ٤–١–٢–١–٢ قصيرة الأجل ٤–١–٢–١–١ طويلة الأجل	* تُعرض إرشادات بشأن المراكز مع صندوق النقد الدولي في المرفق ٧–١ من الفصل السابع في الطبعة السادسة. * وفقا للطبعة الخامسة، لا يُقيَّد كعناصر أساسية إلا الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (أي الخصوم المستحقة على الاقتصاد القائم بالإبلاغ). * وفقا للطبعة السادسة، يمكن قيد الائتمان والقروض / الأصول من صندوق النقد الدولي تحت الحكومة العامة أو البنك المركزي، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأصل في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).
الحكومة العامة الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل		٤–١–٢–٢ الحكومة العامة ٤–١–٢–٢–٢ قصيرة الأجل ٤–١–٢–٢–١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل			* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية. ويجب قيد الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالخصوم في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٤-١-٢-٣ المصارف	
قصيرة الأجل		٤-١-٢-٣-٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤-١-٢-٣-١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى		٤-١-٢-٤ القطاعات الأخرى	
قصيرة الأجل		٤-١-٢-٤-٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤-١-٢-٤-١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
صافي تحمل الخصوم		**٤-٢-٢ القروض / الخصوم**	
البنك المركزي		٤-٢-٢-١ السلطات النقدية	* تُعرض إرشادات بشأن المراكز مع صندوق النقد الدولي في المرفق ٧-١ من الفصل السابع في الطبعة السادسة.
الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي		٤-٢-٢-١-١ استخدام ائتمان وقروض الصندوق	* يمكن قيد الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي تحت الحكومة العامة أو البنك المركزي، حسب الكيان الذي يحتفظ بالخصوم في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).
أخرى قصيرة الأجل		٤-٢-٢-١-٣ قصيرة الأجل	
أخرى طويلة الأجل		٤-٢-٢-١-٢ طويلة الأجل	
الحكومة العامة		٤-٢-٢-٢ الحكومة العامة	
الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي			
أخرى قصيرة الأجل		٤-٢-٢-٢-٢ قصيرة الأجل	
أخرى طويلة الأجل		٤-٢-٢-٢-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية. ويجب قيد الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالخصوم في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).
الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي			
أخرى قصيرة الأجل			
أخرى طويلة الأجل			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٤-٢-٢-٣ المصارف	
قصيرة الأجل	←	٤-٢-٢-٣-٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل	←	٤-٢-٢-٣-١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى		٤-٢-٢-٤ القطاعات الأخرى	
قصيرة الأجل	←	٤-٢-٢-٤-٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل	←	٤-٢-٢-٤-١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			

نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة: التعليقات العامة

* بالنسبة للتأمين على غير الحياة في الطبعة السادسة، تتألف التغيرات في احتياطيات التأمين الفنية من التسديد المسبق لأقساط التأمين والتغيرات في المطالبات القائمة. وبالمثل، في حالة التأمين على الحياة، ونظم صناديق معاشات التقاعد، وصناديق التأمين الادخاري، والضمانات الموحدة، فإن التغيرات في الاحتياطيات الفنية نتيجة المعاملات تسجل في الحساب المالي وتتألف من مبالغ الالتزامات المقدرة تجاه المستفيدين وحملة وثائق التأمين التي استحقت خلال الفترة. راجع الفقرات من ٨-٤٦ إلى ٨-٤٩ والملحق ٦ج في الطبعة السادسة. ويتطابق تعريف الاحتياطيات الفنية وفقا للطبعة الخامسة مع التعريف الوارد في الطبعة السادسة (راجع الحاشية ٦ في الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة)، حيث تقيد الاحتياطيات الفنية كبند إضافي منفصل ضمن الاستثمارات الأخرى/الأصول الأخرى/الخصوم الأخرى، حسب الاقتضاء؛ راجع الجدول ٧ في الطبعة الخامسة. وفقا للطبعة السادسة، يتم قيد مخصصات طلب الأموال المُلتزم بها بموجب الضمانات الموحدة ومعاملتها مثل احتياطيات التأمين الفنية؛ راجع الفقرة ٥-٦٨ في الطبعة السادسة. ولا تبوب الضمانات الموحدة كأصول/خصوم مالية في الطبعة الخامسة.

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (F6O)		**٤-١-٤ أصول أخرى (بشكل جزئي/بند إضافي)**	
صافي اقتناء الأصول المالية		**تسديد مبكر للأقساط واحتياطيات مقابل استحقاقات قائمة**	
البنك المركزي		٤-١-٤-١-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة	←	٤-١-٤-٢-١ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)	←		
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	←	٤-١-٤-٣-١ المصارف	
القطاعات الأخرى	←	٤-١-٤-٤-٢ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى	←	**٤-١-٤-٤-١ صافي حصة قطاع الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية**	
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة *(F61O)* مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري *(F62O)* المستحقات التقاعدية *(F63O)* مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة *(F64O)* مستحقات المزايا غير التقاعدية *(F65O)* مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة *(F66O)*			
صافي تحمل الخصوم البنك المركزي الحكومة العامة السلطات النقدية (حيثما أمكن)		**٤-٢-٤ خصوم أخرى (بشكل جزئي/بند إضافي)** ٤-٢-٤-٤-١-١ صافي حصة قطاع الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية	* خلافا للطبعة السادسة، لا تحدد الطبعة الخامسة هذا البند للبنك المركزي، والحكومة العامة، وشركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي.
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي القطاعات الأخرى الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		٤-٢-٤-٤-١-٢ تسديد مبكر للأقساط واحتياطيات مقابل استحقاقات قائمة	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة *(F61O)* مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري *(F62O)* المستحقات التقاعدية *(F63O)* مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة *(F64O)*			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
مستحقات المزايا غير التقاعدية *(F65O)* مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة *(F66O)*			
الائتمانات التجارية والسلف: التعليقات العامة * في الطبعة السادسة، يحل مصطلح «الائتمانات التجارية والسلف» محل مصطلح «الائتمانات التجارية» الوارد في الطبعة الخامسة، في حين يظل تعريفه دون تغيير؛ راجع الفقرة ٥-٧٠ في الطبعة السادسة. * وفقا للطبعة الخامسة، تُدرج السلع التي أرسلت للخارج للحصول على خدمات التصنيع ضمن «سلع للتجهيز» وتحتُسب قيود التغير المتزامن في الملكية في الحساب المالي، باستثناء في حالات معينة؛ راجع الفقرة ١٩٩ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، لم تعد هناك حاجة إلى هذه القيود المحتسبة؛ راجع الفقرات من ١٠-٦٢ إلى ١٠-٧١ في الطبعة السادسة.			
الائتمانات التجارية والسلف (F81O) **صافي اقتناء الأصول المالية**		**٤-١-١ الائتمانات التجارية / الأصول**	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل	← ←	٤-١-١-١ الحكومة العامة ٤-١-١-١-٢ قصيرة الأجل ٤-١-١-١-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			* وفقا للطبعة الخامسة، لا توجد حاجة لقيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت السلطات النقدية. أما في الطبعة السادسة، فهناك حاجة لقيد السلطات النقدية ضمن البيانات التكميلية حسب الإقتضاء.
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل	↖ (من ٤-١-١-٢-٢) ↖ (من ٤-١-١-٢-١، خط متقطع)		* وفقا للطبعة الخامسة، لا توجد حاجة لقيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت المصارف.
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل	← ← (خط متقطع)	٤-١-١-٢ القطاعات الأخرى ٤-١-١-٢-٢ قصيرة الأجل ٤-١-١-٢-١ طويلة الأجل	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الائتمانات التجارية والسلف (F81O) صافي تحمل الخصوم		**٤-٢-١ الائتمانات التجارية / الخصوم**	
البنك المركزي			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الحكومة العامة		٤-٢-١-١ الحكومة العامة	
قصيرة الأجل		٤-٢-١-١-٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤-٢-١-١-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			* وفقا للطبعة الخامسة، لا توجد حاجة لقيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت السلطات النقدية. أما في الطبعة السادسة، فهناك حاجة لقيد السلطات النقدية ضمن البيانات التكميلية حسب الإقتضاء.
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي			* وفقا للطبعة الخامسة، لا توجد حاجة لقيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت المصارف.
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
القطاعات الأخرى		٤-٢-١-٢ القطاعات الأخرى	
قصيرة الأجل		٤-٢-١-٢-٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤-٢-١-٢-١ طويلة الأجل	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع: التعليقات العامة * تعد بنود «استثمارات أخرى / أصول أخرى/ خصوم أخرى وفقا للطبعة الخامسة (حسبما ترد في الطبعة الخامسة، الجدول رقم (٧): العناصر الأساسية وتفاصيل إضافية) فئة متبقية. وإلى جانب بندي «استثمارات أخرى / حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع الواردَين في الطبعة السادسة، تحتوي الطبعة الخامسة على (١) صافي حصة قطاع الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية والتسديد المبكر للأقساط والاحتياطيات مقابل استحقاقات قائمة؛ في حين أن بنود الطبعة الخامسة هذه تبوب في الطبعة السادسة تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة؛ و(٢) استثمارات أخرى / حقوق ملكية أخرى؛ و(٣) بنود أخرى يتعذر إدراجها في أماكن أخرى؛ ووفقا للطبعة السادسة تُعزى هذه البنود إلى الأداة المالية الملائمة.			
حسابات أخرى مستحقة القبض (F89O) صافي اقتناء الأصول المالية		**٤-١-٤ استثمارات أخرى/أصول أخرى (فئة متبقية)**	
البنك المركزي		٤-١-٤-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
قصيرة الأجل		٤-١-٤-١-٢ قصيرة الأجل	
		٤-١-٤-١-١ طويلة الأجل	
طويلة الأجل		٤-١-٤-١-١-٢ أصول أخرى	
الحكومة العامة		٤-١-٤-٢ الحكومة العامة	
قصيرة الأجل		٤-١-٤-٢-٢ قصيرة الأجل	
		٤-١-٤-٢-١ طويلة الأجل	
طويلة الأجل		٤-١-٤-٢-١-٢ أصول أخرى	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-١-٤-٣ المصارف ٤-١-٤-٣-٢ قصيرة الأجل ٤-١-٤-٣-١ طويلة الأجل ٤-١-٤-٣-١-٢ أصول أخرى	
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-١-٤-٤ القطاعات الأخرى ٤-١-٤-٤-٢ قصيرة الأجل ٤-١-٤-٤-١ طويلة الأجل ٤-١-٤-٤-١-٣ أصول أخرى	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل		**٤-١-٤ منها: تسديد مبكر للأقساط واحتياطيات مقابل استحقاقات قائمة**	* يتم تعديل تبويب هذه العناصر الفرعية الواردة في الطبعة الخامسة، وهي الفئة رقم ٤-١-٤، الاستثمارات الأخرى/الأصول الأخرى إلى فئة نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (F6O) في الطبعة السادسة.
		٤-١-٤-١-١-١ السلطات النقدية ٤-١-٤-٣-١-١ المصارف ٤-١-٤-٢-١-١ الحكومة العامة ٤-١-٤-٤-١-٢ القطاعات الأخرى	
		٤-١-٤ منها: صافي حصة قطاع الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية ٤-١-٤-٤-١-١ قطاع الأسر	
حسابات أخرى مستحقة الدفع (F89O) صافي تحمل الخصوم		**٤-١-٤ خصوم أخرى (فئة متبقية)**	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-٢-٤-١ السلطات النقدية ٤-٢-٤-١-٢ قصيرة الأجل ٤-٢-٤-١-١ طويلة الأجل	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-١-٤-٢-١ الحكومة العامة ٤-٢-٤-٢-٢ قصيرة الأجل ٤-٢-٤-٢-١ طويلة الأجل	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٤–٢–٤–٣ المصارف	
قصيرة الأجل	←	٤–٢–٤–٣–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل	←	٤–٢–٤–٣–١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى		٤–٢–٤–٤ القطاعات الأخرى	
قصيرة الأجل	←	٤–٢–٤–٤–٢ قصيرة الأجل	
		٤–٢–٤–٤–١ طويلة الأجل	
طويلة الأجل	←	٤–٢–٤–٤–١–٣ خصوم أخرى	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل		**٤–٢–٤ منها: صافي حصة قطاع الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية** ٤–٢–٤–٤–١–١ قطاع الأسر	* يتم تعديل تبويب هذه العناصر الفرعية الواردة في الطبعة الخامسة، وهي الفئة رقم ٤–١–٤، الاستثمارات الأخرى/الأصول الأخرى إلى فئة نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (F6O) في الطبعة السادسة.
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل		**٤–٢–٤ منها: تسديد مبكر للأقساط واحتياطيات مقابل استحقاقات قائمة** ٤–٢–٤–٤–١–٢ قطاعات أخرى	
حقوق السحب الخاصة (F12) **صافي تحمل الخصوم**			* وفقا للطبعة السادسة، يقيد تخصيص حقوق السحب الخاصة لأعضاء صندوق النقد الدولي باعتباره تحملا لخصم؛ راجع الفقرة ٨–٥٠ في الطبعة السادسة. غير أن الطبعة الخامسة لا تعتبر تخصيص حقوق السحب الخاصة خصوم؛ راجع الفقرة ٤٤٠ في الطبعة الخامسة.

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الأصول الاحتياطية: التعليقات العامة			
* الذهب النقدي: وفقا للطبعة السادسة، وخلافا للطبعة الخامسة، تُدرج حسابات الذهب غير المخصصة التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض الاحتياطيات ضمن الذهب النقدي، الذي ينقسم إلى سبائك الذهب وحسابات الذهب غير المخصصة. وتُدرج الحسابات غير المخصصة للمعادن النفيسة الأخرى التي يحتفظ بها غير المقيمين ضمن العملة والودائع؛ راجع الفقرات ٥–٣٩ ومن ٥–٧٤ إلى ٥–٧٨ في الطبعة السادسة. ويرد في الطبعة السادسة شرح واسع النطاق لكيفية قيد مبادلات الذهب؛ راجع الفقرة ٦–٨٢ في الطبعة السادسة. ويتسق هذا الشرح مع المبادئ العامة للطبعة الخامسة، رغم أنها أكثر إيجازا؛ راجع الفقرة ٤٣٤ في الطبعة الخامسة.			
* في الطبعة السادسة، تم جعل شروط إدراج المراكز الدائنة الصافية في ترتيبات المدفوعات الإقليمية ضمن الأصول الاحتياطية متسقة مع المبادئ العامة للأصول الاحتياطية وبالتالي أصبحت أكثر تقييدا؛ راجع الفقرة ٦–١١٢ في الطبعة السادسة والفقرة ٤٣٢ في الطبعة الخامسة.			
* خلافا للطبعة الخامسة، لا تُدرج الأرصدة التشغيلية للوكالات الحكومية ضمن الأصول الاحتياطية في الطبعة السادسة؛ راجع الفقرة ٦–١١٢ في الطبعة السادسة والفقرة ٤٣٣ في الطبعة الخامسة.			
* في الطبعة السادسة، يتم وصف معاملة الأصول المجمعة والأصول المحتفظ بها في الصناديق الحكومية ذات الغرض الخاص بما يتسق مع المبادئ العامة للأصول الاحتياطية؛ بينما لم يتم وصفها في الطبعة الخامسة. ويتم توضيح كيفية معاملة الأصول المرهونة المدرجة ضمن الأصول الاحتياطية؛ راجع الفقرات ٦–٩٣ و٦–٩٩ ومن ٦–١٠٧ إلى ٦–١٠٩ في الطبعة السادسة. وتتناول الفقرة ٦–١١٠ في الطبعة السادسة كيفية معاملة الأصول المجمدة غير المؤهلة كأصول احتياطية.			
* تُعرض إرشادات بشأن المراكز مع صندوق النقد الدولي في المرفق ٧–١ من الفصل السابع في الطبعة السادسة.			
الأصول الاحتياطية (FR)		**٥– الأصول الاحتياطية**	
الذهب النقدي (F11) سبائك الذهب*[٦] حسابات الذهب غير المخصصة[٦]	←	٥–١ الذهب النقدي	* راجع الأصول الاحتياطية، التعليقات العامة: الذهب النقدي.
حقوق السحب الخاصة (F12)	←	٥–٢ حقوق السحب الخاصة	
وضع الاحتياطي في الصندوق	←	٥–٣ وضع الاحتياطي لدى الصندوق ٥–٣–١ الودائع ٥–٣–٢ القروض	
أصول احتياطية أخرى		٥–٤ النقد الأجنبي	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
العملة والودائع مطالبات على السلطات النقدية مطالبات على كيانات أخرى	 ← ←	٥-٤-١ العملة والودائع ٥-٤-١-١ لدى السلطات النقدية ٥-٤-١-٢ لدى المصارف	
الأوراق المالية سندات الدين (F3R) قصيرة الأجل (F31R) طويلة الأجل (F32R)	 ← ←	٥-٤-٢ أوراق مالية ٥-٤-٢-٣ أدوات السوق النقدية ٥-٤-٢-٢ سندات وأذونات	* توضح الطبعة السادسة أن الأوراق المالية التي تم تحويلها بموجب اتفاقات إعادة شراء يمكن (١) إدراجها كأصول احتياطية مع إبلاغ بيانات القرض الذي يتم تحمله (إذا كان ممنوحا لكيان غير مقيم) ضمن الاستثمارات الأخرى/الخصوم/القروض (وتبويبه كبند للتذكرة تحت الخصوم المرتبطة بالاحتياطيات)؛ أو (٢) استبعادها من الأصول الاحتياطية وتعديل تبويبها وإدراجها ضمن استثمارات الحافظة؛ راجع الفقرات من ٦-٨٨ إلى ٦-٩٠ في الطبعة السادسة. وتؤدي الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها كضمان بموجب اتفاقات إعادة شراء عكسية إلى تغير الملكية القانونية وليس الملكية الاقتصادية وبالتالي لا ينبغي إدراجها ضمن الأصول (أو الحافظة) الاحتياطية لمقترض الأوراق المالية؛ راجع الفقرات ٥-٥٤ و٧-٥٨ و٧-٥٩ في الطبعة السادسة. ولا تناقش الطبعة الخامسة كيفية معاملة معاملات إعادة الشراء ضمن الأصول الاحتياطية.
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (F5R)	←	٥-٤-٢-١ حقوق الملكية	
مطالبات/استحقاقات أخرى	←	٥-٥ استحقاقات أخرى (بشكل جزئي) ٥-٥-١ العملة والودائع ٥-٥-٢ أوراق مالية ٥-٥-٢-٢ سندات الدين ٥-٥-٢-١ حقوق ملكية	* وفقا للطبعة الخامسة، تعد الاستحقاقات الأخرى فئة متبقية تشمل جزء من العملة والودائع والأوراق المالية غير المدرجة في أماكن أخرى؛ راجع الفقرة ٤٤٣ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تشمل المطالبات/الاستحقاقات الأخرى القروض إلى الشركات غير المقيمة غير المتلقية للودائع، والقروض طويلة الأجل إلى حسابات صندوق النقد الدولي الاستئمانية واجبة السداد بسهولة، والقروض الناشئة عن اتفاقات إعادة الشراء العكسية (ما لم تبوب ضمن الودائع)، والأصول المالية الأخرى غير المدرجة في موضع آخر التي تفي بالمبادئ العامة للأصول الاحتياطية؛ راجع الفقرة ٦-٩٢ في الطبعة السادسة.
المشتقات المالية (F7R)*[٧]	←	٥-٤-٣ المشتقات المالية	
صافي السهو والخطأ			يُشتق صافي السهو والخطأ كقيمة متبقية على أساس قيمة صافي الإقراض/صافي الاقتراض من الحساب المالي ناقصا قيمة نفس البند عند إشتقاقه من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛ راجع الفقرة ٢-٢٤ والجدول ٢-١ في الطبعة السادسة.
بنود للتذكرة - التمويل الاستثنائي		**٢- معاملات التمويل الاستثنائي**	
التحويلات الجارية و/أو الرأسمالية	←	**٢-١ التحويلات**	
الإعفاء من الدين المنح الأخرى فيما بين الحكومات المنح المتلقاة من حسابات الدعم التابعة لصندوق النقد الدولي		٢-١-١ الإعفاء من الدين ٢-١-٢ منح حكومية أخرى ٢-١-٣ منح متلقاة من حساب الدعم لدى الصندوق	
الاستثمار المباشر	←	**٢-٢ الاستثمار المباشر**	
الاستثمار في حصص الملكية المرتبط بتخفيض الدين أدوات الدين		٢-٢-١ الاستثمار المرتبط بتخفيض الدين ٢-٢-٢ أخرى	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
استثمار الحافظة – الخصوم[٨٠]	→	**٢–٣ استثمار الحافظة:** الاقتراض من قبل السلطات أو من قبل قطاعات أخرى	
استثمارات أخرى – الخصوم[٨٠]		**٢–٤ استثمارات أخرى:** خصوم	
المسحوبات من القروض الجديدة التي تنشئها السلطات أو القطاعات الأخرى بالنيابة عن السلطات	→	٢–٤–١ السحوبات على القروض الجديدة بواسطة السلطات أو بواسطة القطاعات الأخرى	
إعادة جدولة الدين القائم	→	٢–٤–٢ إعادة جدولة الدين القائم	
متأخرات السداد*[٨٠،٩٠]			* في الطبعة السادسة، يتم الإبقاء على المتأخرات ضمن الأصول/الخصوم الأصلية وتُقيَّد كبند للتذكرة إذا كانت مرتبطة بالتمويل الاستثنائي (وبخلاف ذلك تُقيَّد كبند تكميلي). ووفقا للطبعة الخامسة، يُعدل تبويب متأخرات السداد من الأصول/الخصوم الأصلية إلى أصول/خصوم أخرى قصيرة الأجل وتُطلب كبند تكميلي؛ راجع الفقرات من ٥–٩٩ إلى ٥–١٠٢ و٨–٥٨ و٨–٥٩ في الطبعة السادسة، والفقرات ٤٥٣ و٥٢٨ و٥٢٩ في الطبعة الخامسة.
تراكم المتأخرات	→	٢–٤–٣ تراكم المتأخرات	
أصل الدين في الدين قصير الأجل		٢–٤–٣–١ الأصل من الدين قصير الأجل	
أصل الدين في الدين طويل الأجل		٢–٤–٣–٢ الأصل من الدين طويل الأجل	
الفائدة الأصلية		٢–٤–٣–٣ الفوائد الأصلية	
فائدة جزائية		٢–٤–٣–٤ الفوائد الجزائية	
سداد المتأخرات	→	٢–٤–٤ سداد المتأخرات	
أصل الدين		٢–٤–٤–١ الأصل	
الفائدة		٢–٤–٤–٢ الفوائد	
إعادة جدولة المتأخرات	→	٢–٤–٥ إعادة جدولة المتأخرات	
أصل الدين		٢–٤–٥–١ الأصل	
الفائدة		٢–٤–٥–٢ الفوائد	
إلغاء (إسقاط) المتأخرات	→	٢–٤–٦ إسقاط المتأخرات	
أصل الدين		٢–٤–٦–١ الأصل	
الفائدة		٢–٤–٦–٢ الفوائد	

بنود حسابات ميزان المدفوعات (تتمة)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**

[١٠] يمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في «التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات»، راجع المرفق الثاني في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بعنوان «التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات».

[٢٠] العناصر الأساسية بالنسبة للبلدان التي لا يمكنها (لأسباب تتعلق بالسرية على سبيل المثال) تقديم توزيع كامل لخدمات النقل حسب طريقة النقل؛ وبخلاف ذلك قيدها كبند تكميلي، ولكن يمكن اشتقاق البيانات بتجميع العناصر الأساسية لكل طريقة من طرق النقل.

[٣٠] البناء بالخارج – البناء (دائن)؛ والسلع والخدمات المقتناة (مدين). والبناء في الاقتصاد المبلغ – السلع والخدمات المقتناة (دائن)؛ والبناء (مدين).

[٤٠] إذا كانت متاحة للنشر. وإن لم تكن متاحة للنشر، يتم إدراجها ضمن بند استثمارات أخرى – الفائدة.

[٥٠] يُفضل إبلاغ بيانات الأصول والخصوم كل على حدة، ولكن بخلاف ذلك تبلغ كرقم صاف للخصوم ناقصا الأصول، وتُدرج، حسب الأعراف، ضمن الأصول.

[٦٠] إذا كانت متاحة للنشر.

[٧٠] الأصول والخصوم مجمعة ومبلغة كرقم صاف للأصول ناقصا الخصوم، وتُدرج ضمن الأصول.

[٨٠] يجب تحديد القطاع المشارك والعنصر الأساسي الذي يُدرج فيه البند.

[٩٠] متأخرات السداد المرتبطة بالتمويل الاستثنائي. وهي ليست معاملة ولكنها متضمنة في العرض «التحليلي»؛ راجع الفقرة ١٤–١٧ والفقرة م:١–٢١ في الملحق ١ في الطبعة السادسة.

التغيرات التي طرأت على المعاملة أو التبويب في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

بنود وضع الاستثمار الدولي			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها

وضع الاستثمار الدولي: التعليقات العامة

* في الطبعة السادسة، يحل البنك المركزي محل السلطات النقدية كقطاع فرعي مؤسسي، بينما تظل السلطات النقدية مفهوما أساسيا لتعريف الأصول الاحتياطية وقطاعا فرعيا تكميليا حيثما أمكن؛ راجع الفقرتين ٤–٧٠ و٦–٦٦ في الطبعة السادسة. وتستحدث الطبعة السادسة تقسيم القطاعات الأخرى إلى «الشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية» راجع الجدول ٤–٢ من الفصل ٤ في الطبعة السادسة.

* في الطبعة السادسة، يتسق التبويب المفصل للأصول والخصوم المالية مع التفاصيل والمصطلحات الواردة في نظام الحسابات القومية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠؛ راجع الجدول ٥–٣ في الطبعة السادسة. وفي الطبعة الخامسة، تجُمع الأدوات في العناصر الأساسية ويتم إعطاؤها أسماء مختلفة في مواضع مختلفة.

* في الطبعة السادسة، يتم الإبقاء على المتأخرات ضمن الأصول/الخصوم الأصلية وتُقيَّد كبند للتذكرة إذا كانت مرتبطة بالتمويل الاستثنائي (وبخلاف ذلك تُقيَّد كبند تكميلي). وفي الطبعة الخامسة، يُعدل تبويب متأخرات السداد من الأصول/الخصوم الأصلية إلى أصول/خصوم أخرى قصيرة الأجل وتُطلب كبند تكميلي؛ راجع الفقرات من ٥–٩٩ إلى ٥–١٠٢ و٨–٥٨ و٨–٥٩ في الطبعة السادسة، والفقرات ٤٥٣ و٥٢٨ و٥٢٩ في الطبعة الخامسة.

* في الطبعة السادسة، يتسق التبويب، والترصيد، والتسلسل في وضع الاستثمار الدولي مع الحساب المالي، وحساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات، ومع التغيرات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي بغية تسهيل عمليات المطابقة وحساب معدلات العائد؛ راجع الفقرتين ٧–١٣ و٨–٥ في الطبعة السادسة.

* في الطبعة السادسة، يتم استحداث التقسيم بحسب العملات كبند للتذكرة بالنسبة لمطالبات الدين، وخصوم الدين، ومراكز المشتقات المالية تجاه غير المقيمين؛ راجع الجدول الأول في الملحق ٩ جيم في الطبعة السادسة. ويوصى بإعداد بيانات أجل الاستحقاق المتبقي لمجموعة مختارة من بيانات المركز المالي؛ راجع الفقرات من ٥–١٠٣ إلى ٥–١٠٥ في الطبعة السادسة.

* يتم شرح التغييرات الأخرى في حساب الأصول /الخصوم المالية وتتم الاستفاضة في توضيح الفرق بين إعادة التقييم جراء تغير اسعار الصرف وغيره من أشكال إعادة التقييم؛ راجع الفصل ٩ في الطبعة السادسة.

* يتم استحداث قاعدة للتمييز بين شطب الدين والإعفاء منه؛ راجع الفقرة ٩–١٠ في الطبعة السادسة.

* تُدرج الأصول والخصوم المالية للكيانات (المهاجرين) التي تتغير إقامتها باعتبارها تغيرات أخرى في الحجم؛ راجع الفقرات من ٩–٢١ إلى ٩–٢٣ في الطبعة السادسة، وليس باعتبارها معاملات كما هي الحال في الطبعة الخامسة، راجع الفقرة ٣٥٤ في الطبعة الخامسة.

* تُدرج محتويات ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠. وبالتالي، لا تتوافق رموز العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية وفقا للطبعة الخامسة في مصفوفة التحول هذه مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣ بل مع الرموز المعدلة كما ترد في ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠.

الاستثمار المباشر: التعليقات العامة

* في الطبعة السادسة، تُعرض بيانات الاستثمار المباشر على أساس الأصول والخصوم، وليس حسب مبدأ الوجهة الوارد في الطبعة الخامسة. وفي العناصر الأساسية، يتم تبويب الاستثمار المباشر وفقا للعلاقة بين المستثمر والكيان المتلقي للاستثمار؛ راجع الفقرات من ٦–٣٧ إلى ٦–٤١ في الطبعة السادسة. وبالتالي، يقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات المستثمر المباشر بقيد أصول المستثمر المباشر تحت بند «مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر»، كما يقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات مؤسسات الاستثمار المباشر بقيد الخصوم (المقابلة) لمؤسسات الاستثمار المباشر (سواء كانت هناك علاقة ملكية مباشرة أم غير مباشرة) تحت ذات البند؛ راجع الفقرة ٦–٣٧ (أ) في الطبعة السادسة. ويقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات مؤسسات الاستثمار بقيد أصول مؤسسات الاستثمار المباشر تحت بند «مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر» (استثمار عكسي)، كما يقوم الاقتصاد القائم بإبلاغ بيانات المستثمر المباشر بقيد خصوم المستثمر المباشر (سواء كانت هناك علاقة ملكية مباشرة أم غير مباشرة) تحت ذات البند؛ راجع الفقرة ٦–٣٧ (ب) في الطبعة السادسة. ويقوم الاقتصاد القائم بالإبلاغ بقيد الأصول و/أو الخصوم حسب الأحوال تحت بند « بين مؤسسات زميلة»؛ راجع الفقرة ٦–١٧ في الطبعة السادسة.

* يتم الاعتراف أيضا بالبيانات القائمة على مبدأ الوجهة باعتبارها ضرورية لأغراض كثيرة؛ راجع الفقرتين ٦–٤٤ و٦–٤٥ في الطبعة السادسة. وترد التفاصيل اللازمة لإعداد هذه البيانات في الإطار ٦–٤ في الطبعة السادسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
* في الطبعة السادسة، يتم اعتماد «إطار علاقات الاستثمار المباشر» (FDIR) لتحديد علاقات الاستثمار المباشر؛ راجع الفقرات من ٦-٨ إلى ٦-١٨ والإطار ٦-١ في الطبعة السادسة. وتحُذف ملكية الأسهم العادية من التعريف التشغيلي للاستثمار المباشر؛ راجع الفقرتين ٦-١٢ و٦-١٩ في الطبعة السادسة. وتُدرج في ذات الطبعة فئة منفصلة للاستثمار في المؤسسات الزميلة، راجع الفقرة ٦-١٧ (ج) في الطبعة السادسة. ويتم توضيح نطاق تغطية علاقات الاستثمار المباشر الناتجة عن القوة التصويتية غير المباشرة وكذلك المؤسسات الزميلة؛ راجع الفقرة ٦-١٤ في الطبعة السادسة. * يتم تقييم الاستثمار المباشر حسب أفضل مؤشر لأسعار السوق. وللاطلاع على كيفية صياغة قيم تقديرية في حالة عدم توافر قيم سوقية فعلية للأسهم التي لا يتم تداولها بصفة منتظمة، راجع الفقرة ٧-١٥ (وغيرها) في الطبعة السادسة. وفي الطبعة الخامسة، تم اعتماد التقييم بأسعار السوق من حيث المبدأ، مع ملاحظة أن القيم الدفترية عادة ما تستخدم في الواقع العملي؛ راجع الفقرة ٤٦٧ في الطبعة الخامسة. * تُعامل توزيعات الأرباح المتراكمة كمسحوبات من حصص الملكية؛ راجع الفقرة ٨-٢٣ في الطبعة السادسة. ولا يُستخدم مصطلح « توزيعات الأرباح المتراكمة « في الطبعة الخامسة، لكن معاملته في الطبعة السادسة تتسق مع المبادئ العامة للطبعة الخامسة (لا سيما التوزيعات لدى التصفية؛ راجع الفقرة ٢٩٠ في الطبعة الخامسة). * يمكن إدراج احتياطيات التأمين الفنية في الاستثمار المباشر؛ راجع الفقرة ٦-٢٧ في الطبعة السادسة. أما في الطبعة الخامسة، فتُستبعد الاحتياطيات الفنية لمؤسسات التأمين من رصيد الاستثمار المباشر؛ راجع الفقرة ٣٧٩ في الطبعة الخامسة. * يتم استحداث مفهوم الأموال العابرة؛ راجع الفقرتين ٦-٣٣ و٦-٣٤ في الطبعة السادسة. وينبغي على معدي البيانات في الاقتصادات التي توجد في حساباتها أموال مارة بقيم كبيرة أن ينظروا في إمكانية إعداد بيانات تكميلية عن الأموال العابرة، وفقا للتعاريف القومية. * في الطبعة السادسة، تُستبعد من الاستثمار المباشر جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة، وذلك خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، حيث تم إدراج ما يُطلق عليه الدين الدائم ضمن الاستثمار المباشر. والشركات المالية التي ينطبق عليها ذلك هي البنوك المركزية، وشركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي، وصناديق الاستثمار، وجهات الوساطة المالية الأخرى عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد؛ راجع الفقرة ٦-٢٨ في الطبعة السادسة.			
وضع الاستثمار الدولي/الأصول			
الاستثمار المباشر (AFD)		**١- الاستثمار المباشر في الخارج**	
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5D)		١-١ رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها	* في الطبعة السادسة، يحل بند حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار محل بند رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها الوارد في الطبعة الخامسة.
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)		١-١-١ استحقاقات على مؤسسات منتسبة	
بين مؤسسات زميلة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		**١- الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بإعداد البيان**	
		١-١ رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها	
منها: أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(AF52D)* منها: أسهم أو وحدات صناديق سوق المال *(AF521D)*		١-١-١ استحقاقات على المستثمرين المباشرين	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
أدوات الدين		**١- الاستثمار المباشر في الخارج** ١-٢ رأسمال آخر	* في الطبعة السادسة، يحل مصطلح أدوات الدين محل مصطلح رأسمال آخر.
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١-٢-١ استحقاقات على مؤسسات منتسبة	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)			
بين مؤسسات زميلة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		**١- استثمار مباشر في الاقتصاد القائم بإعداد البيان** ١-٢ رأسمال آخر	
منها: سندات الدين: *(AF3D)*		١-٢-١ استحقاقات على المستثمرين المباشرين	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر			
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)			
بين مؤسسات زميلة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة			
استثمار الحافظة (AFP)		**٢- استثمار الحافظة** **أ- الأصول**	* يتم وصف معاملة المراكز المكشوفة الناتجة عن إعادة بيع الأوراق المقرضة وهو وصف لم تتطرق اليه الطبعة الخامسة؛ يرجى مراجعة الفقرة ٧,٢٨ في الطبعة السادسة.
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5P)		**٢-١ سندات الملكية**	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
البنك المركزي		٢-١-١ السلطات النقدية	
الحكومة العامة السلطات النقدية (حيثما أمكن)		٢-١-٢ الحكومة العامة	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	→	٢-١-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى	→	٢-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
سندات الملكية بخلاف أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(AF51P)* مسجلة في البورصة *(AF511P)* غير مسجلة في البورصة *(AF512P)*			* يُدرج تقسيم تكميلي لبند سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار (المسجلة وغير المسجلة في البورصة) وذلك خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ٥-٢٤ إلى ٥-٢٧ في الطبعة السادسة.
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(AF52P)* منها: أسهم / وحدات صناديق سوق المال *(AF521P)*			* تُدرج أسهم صناديق الاستثمار وأسهم صناديق سوق المال بشكل منفصل كبندين تكميليين؛ راجع الفقرات من ٥-٢٨ إلى ٥-٣٠ في الطبعة السادسة.
سندات الدين: التعليقات العامة * يحل البندان «سندات الدين طويلة الأجل» و«سندات الدين قصيرة الأجل» في الطبعة السادسة محل البندين «سندات وأذونات» و«أدوات السوق النقدية» في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات ٥-٤٤ ومن ٥-١٠٣ إلى ٥-١٠٥ في الطبعة السادسة. * يتم توضيح شروط تعديل تبويب القروض المتداولة وإدراجها ضمن الأوراق المالية؛ راجع الفقرة ٥-٤٥ في الطبعة السادسة. غير أنه من المرجح أن يكون تأثير ذلك ضئيلا. * يتم تبويب ومعاملة أدوات الدين التي تُربط قيمتها في تاريخ الاستحقاق وجميع المدفوعات الدورية الخاصة بها بعملة أجنبية كما لو كانت مقوَّمة بالعملة الأجنبية. ويتم كذلك توضيح وتعديل معاملة أدوات الدين المربوطة بمؤشر؛ راجع الفقرات ١١-٥٠ من (أ) إلى (ج) ومن ١١-٥٩ إلى ١١-٦٥ في الطبعة السادسة. ولا تتسم معاملة هذا النوع من الأوراق المالية بنفس القدر من الوضوح في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ٣٩٧ في الطبعة الخامسة.			
سندات الدين (AF3P)		**٢-٢ سندات الدين**	
البنك المركزي		٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-١ السلطات النقدية	
		٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	⇢	٢-٢-١-١ السلطات النقدية	
الحكومة العامة		٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-٢ الحكومة العامة	
		٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	⇢	٢-٢-١-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية	
قصيرة الأجل	→	٢-٢-٢-٣ المصارف	
		٢-٢-١ سندات وأذونات	
طويلة الأجل	→	٢-٢-١-٣ المصارف	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل	→ →	٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية ٢-٢-٢-٤ القطاعات الأخرى ٢-٢-١ سندات وأذونات ٢-٢-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: التعليقات العامة * تُدرج محتويات ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠. وبالتالي، لا تتوافق رموز العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية وفقا للطبعة الخامسة في مصفوفة التحول هذه مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٣ بل مع الرموز المعدلة كما ترد في ملحق المشتقات المالية لعام ٢٠٠٠. * يُعدَّل مسمى الفئة الوظيفية لتمييزها عن بند «المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين» في تبويب الأدوات؛ راجع الفقرات من ٦-٥٨ إلى ٦-٦٠ في الطبعة السادسة.			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7F)*°		**٣- المشتقات المالية** **أ- الأصول**	
البنك المركزي	→	٣-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يتعين قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة	→	٣-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	→	٣-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى	→	٣-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) *(AF71F)* عقود الخيار *(AF711F)* العقود من النوع الآجل *(AF712F)*			* في الطبعة السادسة، يتم استحداث تقسيمات تكميلية إضافية للمشتقات المالية؛ راجع الفقرة ٥-٩٥ في الطبعة السادسة.
خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين *(AF72)*			* تُقيد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ضمن المشتقات المالية في الطبعة السادسة وتُقيد كبند تكميلي منفصل إذا كان حجم المعاملات في هذه الخيارات كبيرا؛ راجع الفقرات من ٥-٩٦ إلى ٥-٩٨ و٦-٥٨ في الطبعة السادسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الاستثمارات الأخرى (AFO)		**٤– استثمارات أخرى**	* تحدد الطبعة السادسة جميع أدوات الاستثمار الأخرى ولا تحتوي على بند متبق للاستثمارات الأخرى / الأصول الأخرى مثلما يرد في الطبعة الخامسة.
حصص الملكية الأخرى (AF511O)	←		* وفقا للطبعة السادسة، تُدرج حصص الملكية غير الواردة ضمن الاستثمار المباشر ولا تأخذ شكل الأوراق المالية كبند منفصل تحت استثمارات أخرى/ حصص الملكية الأخرى؛ راجع الفقرتين ٥–٢٦ و٥–٢٧ في الطبعة السادسة. ولا يرد هذا النوع من حصص (حقوق) الملكية في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تُدرج اكتتابات رأس المال في المنظمات الدولية ضمن حصص الملكية الأخرى، بينما تُدرج هذه الاكتتابات ضمن بند أصول/ خصوم أخرى في الطبعة الخامسة (راجع البند ٤–٤ أدناه).
العملة والودائع: التعليقات العامة * وفقا للطبعة السادسة، وخلافا لما ورد في الطبعة الخامسة، تُدرج الحسابات غير المخصصة للذهب والمعادن الثمينة الأخرى ضمن العملة والودائع، باستثناء حسابات الذهب غير المخصصة التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض الاحتياطيات — حيث يُدرج الأصل في هذه الحالة ضمن الذهب النقدي؛ راجع الفقرة ٥–٣٩ في الطبعة السادسة. * تُناقَش كيفية معاملة الودائع لليلة واحدة (أو حسابات التسوية اليومية)؛ راجع الفقرة ٧–٦٢ في الطبعة السادسة. ونظرا لإمكانية اختلاف المراكز اختلافا جذريا حسب وقت قياس هذه الحسابات، يوصى بأن تُقيد دائما بعد انتقال الأموال في نهاية اليوم وإنشاء مركز خارجي. * وفقا للطبعة السادسة، يتم إدراج مراكز الأصول والخصوم بين البنوك ضمن الودائع تحت بند «منها»؛ راجع الفقرة ٥–٤٢ في الطبعة السادسة.			
العملة والودائع (AF٢O)		**٤–٣ العملة والودائع** **أ– الأصول**	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل	←	٤–٣–١ السلطات النقدية	
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل	←	٤–٣–٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل منها: مراكز الأصول والخصوم بين البنوك *(AF2210)*		٤–٣–٣ المصارف	
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤–٣–٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			

القروض: التعليقات العامة

* في الطبعة السادسة، يتم الإبقاء على المتأخرات ضمن فئة الأصول/الخصوم الأصلية وتُقيَّد كبند للتذكرة إذا كانت متعلقة بتمويل استثنائي (وبخلاف ذلك تُقيَّد كبند تكميلي). ووفقا للطبعة الخامسة، يُعدل تبويب المتأخرات من فئة الأصول/الخصوم الأصلية إلى أصول/خصوم أخرى قصيرة الأجل وتُطلب كبند تكميلي؛ راجع الفقرات من ٥–٩٩ إلى ٥–١٠٢ والفقرتين ٨–٥٨ و٨–٥٩ في الطبعة السادسة، والفقرات ٤٥٣ و٥٢٨ و٥٢٩ في الطبعة الخامسة.

* يتم توضيح شروط تعديل تبويب القروض المتداولة وإدراجها ضمن الأوراق المالية؛ راجع الفقرة ٥–٤٥ في الطبعة السادسة. غير أنه من المرجح أن يكون تأثير ذلك ضئيلاً. ووفقا للطبعة السادسة، يتم تقييم القروض المتداولة بالقيمة الاسمية في وضع الاستثمار الدولي، كغيرها من القروض؛ راجع الفقرة ٧–٤٠ في الطبعة السادسة. وهي تُقيد في الطبعة الخامسة على أساس سعر المعاملات فيما يتعلق بالطرف الدائن؛ راجع الفقرة ٤٧١ في الطبعة الخامسة. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية هي أسلوب التقييم الأساسي للأدوات غير القابلة للتداول في الطبعة السادسة من الدليل، تُدرج بنود للتذكرة وبنود تكميلية لقياس قيمة الأصول في شكل قروض ضعيفة؛ راجع الفقرات ٧–٤٥ ومن ٧–٤٨ إلى ٧–٥٣ في الطبعة السادسة.

* في الطبعة السادسة، يتم استحداث قاعدة لمعاملة تفعيل الضمانات التي تُمنح مرة واحدة وغيرها من حالات تحمل الدين؛ راجع الفقرات من ٨–٤٢ إلى ٨–٤٥، و١٣–٢٠، والإطار ٨–١ في الطبعة السادسة.

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
القروض(AF4O)		**٤–٢ القروض/الأصول**	
البنك المركزي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل		٤–٢–١ السلطات النقدية ٤–٢–١–٢ قصيرة الأجل ٤–٢–١–١ طويلة الأجل	* تُعرض إرشادات بشأن المراكز مع صندوق النقد الدولي في المرفق ٧–١ من الفصل السابع في الطبعة السادسة. * وفقا للطبعة الخامسة، لا يُقيَّد كعناصر أساسية إلا الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (أي الخصوم المستحقة على الاقتصاد القائم بالإبلاغ). * وفقا للطبعة السادسة، يمكن قيد الائتمان والقروض / الأصول من صندوق النقد الدولي تحت الحكومة العامة أو البنك المركزي، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأصل في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).
الحكومة العامة الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل		٤–٢–٢ الحكومة العامة ٤–٢–٢–٢ قصيرة الأجل ٤–٢–٢–١ طويلة الأجل	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
السلطات النقدية (حيثما أمكن) الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل			* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل	 → →	٤–٢–٣ المصارف ٤–٢–٣–٢ قصيرة الأجل ٤–٢–٣–١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل	 → →	٤–٢–٤ القطاعات الأخرى ٤–٢–٤–٢ قصيرة الأجل ٤–٢–٤–١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			

نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة: التعليقات العامة

* بالنسبة للتأمين على غير الحياة في الطبعة السادسة، تتألف التغيرات في احتياطيات التأمين الفنية من التسديد المسبق لأقساط التأمين والتغيرات في المطالبات القائمة. وبالمثل، في حالة التأمين على الحياة، ونظم صناديق معاشات التقاعد، وصناديق التأمين الادخاري، والضمانات الموحدة، فإن التغيرات في الاحتياطيات الفنية نتيجة المعاملات تسجل في الحساب المالي وتتألف من مبالغ الالتزامات المقدرة للمستفيدين وحملة وثائق التأمين التي استحقت خلال الفترة. راجع الفقرات من ٨–٤٦ إلى ٨–٤٩ والملحق ٦ج في الطبعة السادسة. ويتطابق تعريف الاحتياطيات الفنية وفقا للطبعة الخامسة مع التعريف الوارد في الطبعة السادسة (راجع الحاشية ٦ في الفقرة ٢٥٧ في الطبعة الخامسة)، حيث تقيد الاحتياطيات الفنية كبند إضافي منفصل ضمن الاستثمارات الأخرى/الأصول الأخرى/الخصوم الأخرى، حسب الاقتضاء؛ راجع الجدول ٧ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، يتم تحديد مخصصات طلب الأموال المُلتزم بها بموجب الضمانات الموحدة ومعاملتها مثل احتياطيات التأمين الفنية؛ راجع الفقرة ٥–٦٨ في الطبعة السادسة. ولا تبوب الضمانات الموحدة كأصول/خصوم مالية في الطبعة الخامسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (AF6O) البنك المركزي		**٤-٤ أصول أخرى (بشكل جزئي)** ٤-٤-١ السلطات النقدية ٤-٤-١-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-١-١ طويلة الأجل	* وفقا للطبعة الخامسة، لا تُقيد نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة كبند منفصل في وضع الاستثمار الدولي، لكنها تُدرج ضمنا في البند ٤-٤ «استثمارات أخرى/أصول أخرى». * وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة		٤-٤-٢ الحكومة العامة ٤-٤-٢-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-٢-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٤-٤-٣ المصارف ٤-٤-٣-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-٣-١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		٤-٤-٤ القطاعات الأخرى ٤-٤-٤-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-٤-١ طويلة الأجل	
الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة *(AF61O)* مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري *(AF62O)* المستحقات التقاعدية *(AF63O)* مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة *(AF64O)* مستحقات المزايا غير التقاعدية *(AF65O)* مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة *(AF66O)*			

الائتمانات التجارية والسلف: التعليقات العامة

* في الطبعة السادسة، يحل مصطلح «الائتمانات التجارية والسلف» محل مصطلح «الائتمانات التجارية» الوارد في الطبعة الخامسة، في حين يظل تعريفه دون تغيير؛ راجع الفقرة ٥-٧٠ في الطبعة السادسة.

* وفقا للطبعة الخامسة، تُدرج السلع التي أرسلت للخارج للحصول على خدمات التصنيع ضمن «سلع للتجهيز» وتحتسب قيود التغير المتزامن في الملكية في الحساب المالي، باستثناء في حالات معينة؛ راجع الفقرة ١٩٩ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، لم تعد هناك حاجة إلى هذه القيود المحتسبة؛ راجع الفقرات من ١٠-٦٢ إلى ١٠-٧١ في الطبعة السادسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الائتمانات التجارية والسلف(AF81O)		**٤-١ الائتمانات التجارية** **أ- الأصول**	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل	← ←	٤-١-١ الحكومة العامة ٤-١-١-٢ قصيرة الأجل ٤-١-١-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			* وفقا للطبعة الخامسة، لا يطلب قيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت السلطات النقدية. أما في الطبعة السادسة، فيطلب لقيد السلطات النقدية ضمن البيانات التكميلية حسب الإقتضاء.
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل			* وفقا للطبعة الخامسة، لا يطلب قيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت المصارف.
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل	← ←	٤-١-٢ القطاعات الأخرى ٤-١-٢-٢ قصيرة الأجل ٤-١-٢-١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			

حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع: التعليقات العامة

* تعد البنود «استثمارات أخرى / أصول أخرى/ خصوم أخرى الواردة في الطبعة الخامسة (حسبما يرد في الجدول رقم (٩): العناصر الأساسية وتفاصيل إضافية) فئة متبقية. وإلى جانب بندي «استثمارات أخرى / حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع الواردَين في الطبعة السادسة، تحتوي الطبعة الخامسة على (١) صافي حصة قطاع الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية والتسديد المبكر للأقساط والاحتياطيات مقابل استحقاقات قائمة؛ في حين أن بنود الطبعة الخامسة هذه تبوب في الطبعة السادسة تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة؛ و(٢) استثمارات أخرى / حقوق ملكية أخرى؛ و(٣) بنود أخرى يتعذر إدراجها في أماكن أخرى؛ في حين تُدرج هذه البنود في الطبعة السادسة تحت الأداة المالية الملائمة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
حسابات أخرى مستحقة القبض (AF89O) – أخرى		**٤–٤ أصول أخرى (بشكل جزئي)**	
البنك المركزي		٤–٤–١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
قصيرة الأجل		٤–٤–١–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤–٤–١–١ طويلة الأجل	
الحكومة العامة		٤–٤–٢ الحكومة العامة	
قصيرة الأجل		٤–٤–٢–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤–٤–٢–١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٤–٤–٣ المصارف	
قصيرة الأجل		٤–٤–٣–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤–٤–٣–١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى		٤–٤–٤ القطاعات الأخرى	
قصيرة الأجل		٤–٤–٤–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل		٤–٤–٤–١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
الأصول الاحتياطية: التعليقات العامة * الذهب النقدي: وفقا للطبعة السادسة، وخلافا للطبعة الخامسة، تُدرج حسابات الذهب غير المخصصة التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض الاحتياطيات ضمن الذهب النقدي، الذي ينقسم إلى سبائك الذهب وحسابات الذهب غير المخصصة. وتُدرج الحسابات غير المخصصة للمعادن النفيسة الأخرى التي يحتفظ بها غير المقيمين ضمن العملة والودائع؛ راجع الفقرات ٥–٣٩ ومن ٥–٧٤ إلى ٥–٧٨ في الطبعة السادسة. ويرد في الطبعة السادسة شرح واسع النطاق لكيفية قيد مبادلات الذهب؛ راجع الفقرة ٦–٨٢ في الطبعة السادسة. ويتسق هذا الشرح مع المبادئ العامة للطبعة الخامسة، رغم أنها أكثر إيجازا؛ راجع الفقرة ٤٣٤ في الطبعة الخامسة. * في الطبعة السادسة، تم جعل شروط إدراج المراكز الدائنة الصافية في ترتيبات المدفوعات الإقليمية ضمن الأصول الاحتياطية متسقة مع المبادئ العامة للأصول الاحتياطية وبالتالي أصبحت أكثر تقييدا؛ راجع الفقرة ٦–١١٢ في الطبعة السادسة والفقرة ٤٣٢ في الطبعة الخامسة. * خلافا للطبعة الخامسة، لا تُدرج الأرصدة التشغيلية للوكالات الحكومية ضمن الأصول الاحتياطية في الطبعة السادسة؛ راجع الفقرة ٦–١١٢ في الطبعة السادسة والفقرة ٤٣٣ في الطبعة الخامسة. * في الطبعة السادسة، يتم وصف معاملة الأصول المجمعة والأصول المحتفظ بها في الصناديق الحكومية ذات الغرض الخاص بما يتسق مع المبادئ العامة للأصول الاحتياطية؛ بينما لا يتم وصفها في الطبعة الخامسة. ويتم توضيح كيفية معاملة الأصول المرهونة المدرجة ضمن الأصول الاحتياطية؛ راجع الفقرات ٦–٩٣ و٦–٩٩ ومن ٦–١٠٧ إلى ٦–١٠٩ في الطبعة السادسة. وتتناول الفقرة ٦–١١٠ في الطبعة السادسة معاملة الأصول المجمدة غير المؤهلة كأصول احتياطية. * تُعرض إرشادات بشأن المراكز مع صندوق النقد الدولي في المرفق ٧–١ من الفصل السابع في الطبعة السادسة.			
الأصول الاحتياطية (AFR)		**٥– الأصول الاحتياطية**	
الذهب النقدي (AF11) سبائك الذهب[٦*] حسابات الذهب غير المخصصة[٦*] منها: الذهب النقدي بموجب ضمانات مبادلة الذهب بالنقدية	→	٥–١ الذهب النقدي	* راجع الأصول الاحتياطية، التعليقات العامة: الذهب النقدي.
حقوق السحب الخاصة (AF12)	→	٥–٢ حقوق السحب الخاصة	
وضع الاحتياطي في الصندوق	→	٥–٣ وضع الاحتياطي لدى الصندوق	
أصول احتياطية أخرى		٥–٤ النقد الأجنبي	
العملة والودائع		٥–٤–١ العملة والودائع	
مطالبات على السلطات النقدية	→	٥–٤–١–١ لدى السلطات النقدية	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
مطالبات على كيانات أخرى		٥-٤-١-٢ لدى المصارف	
الأوراق المالية		٥-٤-٢ أوراق مالية	* توضح الطبعة السادسة أن الأوراق المالية التي تم تحويلها بموجب اتفاقات إعادة شراء يمكن (١) إدراجها كأصول احتياطية مع إبلاغ بيانات القرض الذي يتم تحمله (إذا كان ممنوحا لكيان غير مقيم) ضمن الاستثمارات الأخرى/الخصوم/القروض (وتبويبه كبند للتذكرة تحت الخصوم المرتبطة بالاحتياطيات)؛ أو (٢) استبعادها من الأصول الاحتياطية وتعديل تبويبها وإدراجها ضمن استثمارات الحافظة؛ راجع الفقرات من ٦-٨٨ إلى ٦-٩٠ في الطبعة السادسة. وتؤدي الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها كضمان بموجب اتفاقات إعادة شراء عكسية إلى تغير الملكية القانونية وليس الملكية الاقتصادية وبالتالي لا ينبغي إدراجها ضمن الأصول (أو الحافظة) الاحتياطية لمقترض الأوراق المالية؛ راجع الفقرات ٥-٥٤ و٧-٥٨ و٧-٥٩ في الطبعة السادسة. ولا تناقش الطبعة الخامسة كيفية معاملة معاملات إعادة الشراء ضمن الأصول الاحتياطية.
سندات الدين (AF3R) قصيرة الأجل (AF31R) طويلة الأجل (AF32R)		٥-٤-٢-٣ أدوات السوق النقدية ٥-٤-٢-٢ سندات وأذونات	
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5R)		٥-٤-٢-١ حقوق الملكية	
منها: الأوراق المالية الخاضعة لاتفاق إعادة الشراء مقابل ضمان نقدي			* وفقا للطبعة السادسة، تُدرج في وضع الاستثمار الدولي قيمة الأوراق المالية المتضمنة في الأصول الاحتياطية والمطروحة لإعادة الشراء (أو ترتيبات مماثلة) كضمان مقابل تقديم النقدية وذلك لتسهيل تقييم مستوى الاحتياطيات المعدَّلة لرصد أنشطة إعادة الشراء؛ راجع الفقرتين ٦-٨٨ و٧-٥٨ في الطبعة السادسة.
المشتقات المالية (AF7R)[٧٠]		٥-٤-٣ المشتقات المالية (صاف)	
مطالبات/استحقاقات أخرى		٥-٥ استحقاقات أخرى (بشكل جزئي)	* وفقا للطبعة الخامسة، تعد الاستحقاقات الأخرى فئة متبقية تشمل جزء من العملة والودائع والأوراق المالية غير المدرجة في أماكن أخرى؛ راجع الفقرة ٤٤٣ في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تشمل المطالبات الأخرى القروض إلى الشركات غير المقيمة غير المتلقية للودائع، والقروض طويلة الأجل إلى حسابات صندوق النقد الدولي الاستئمانية واجبة السداد بسهولة، والقروض الناشئة عن اتفاقات إعادة الشراء العكسية (ما لم تبوب ضمن الودائع)، والأصول المالية الأخرى غير المدرجة في موضع آخر التي تفي بالمبادئ العامة للأصول الاحتياطية؛ راجع الفقرة ٦-٩٢ في الطبعة السادسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الخصوم			
التعليقات العامة على وضع الاستثمار الدولي: راجع ما ورد آنفا			
التعليقات العامة على الاستثمار المباشر: راجع الأصول			
الاستثمار المباشر (AFD)		**١– الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بإعداد البيان**	
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5D)		١–١ رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها	* وفقا للطبعة السادسة، يتم إحلال البند «حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار» محل البند «رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها»
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١–١–٢ التزامات نحو المستثمرين المباشرين	
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)			
بين مؤسسات زميلة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		**١– الاستثمار المباشر في الخارج** ١–١ رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها	
منها: أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(AF52D)* منها: أسهم أو وحدات صناديق سوق المال *(AF521D)*		١–١–٢ التزامات نحو مؤسسات منتسبة	
		١– الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بإعداد البيان	* في الطبعة السادسة، يحل مصطلح «أدوات الدين» محل مصطلح «رأسمال آخر».
أدوات الدين		١–٢ رأسمال آخر	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر		١–٢–٢ التزامات نحو المستثمرين المباشرين	
مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)			
بين مؤسسات زميلة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة		**١– الاستثمار المباشر في الخارج** ١–٢ رأسمال آخر	
منها: سندات الدين *(AF3D)*: مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)		١–٢–٢ التزامات نحو مؤسسات منتسبة	* وفقا لما سبقت مناقشته، فإن جميع الديون بين أنواع مختارة من الشركات المالية المنتسبة تُستبعد من الاستثمار المباشر في الطبعة السادسة.
بين مؤسسات زميلة			* لا يرد ذكر المؤسسات الزميلة صراحة في الطبعة الخامسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)			
ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	**إعادة تبويب**	**دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)**	**التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها**
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة			
استثمار الحافظة (AFP)		**٢– استثمار الحافظة ب– الخصوم**	* يتم وصف معاملة المراكز المكشوفة الناتجة عن إعادة بيع الأوراق المقترضة، وذلك خلافا لعدم التطرق اليها في للطبعة الخامسة؛ راجع الفقرة ٧–٢٨ في الطبعة السادسة.
حصص (حقوق) الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (AF5P)		**٢–١ سندات الملكية**	
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٢–١–١ المصارف	
القطاعات الأخرى		٢–١–٢ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار *(AF51P)* مسجلة في البورصة *(AF511P)* غير مسجلة في البورصة *(AF512P)*			* يُدرج تقسيم تكميلي لبند سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار (المسجلة وغير المسجلة في البورصة) وذلك خلافا لما ورد في الطبعة الخامسة؛ راجع الفقرات من ٥–٢٤ إلى ٥–٢٧ في الطبعة السادسة.
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار *(AF52P)* منها: أسهم أو وحدات صناديق سوق المال			* تُدرج أسهم صناديق الاستثمار وأسهم صناديق سوق المال بشكل منفصل كبندين تكميليين؛ راجع الفقرات من ٥–٢٨ إلى ٥–٣٠ في الطبعة السادسة.
سندات الدين: التعليقات العامة: راجع ما ورد آنفا			
سندات الدين (AF3P)		**٢–٢ سندات الدين**	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل		٢–٢–٢ أدوات السوق النقدية ٢–٢–٢–١ السلطات النقدية ٢–٢–١ سندات وأذونات ٢–٢–١–١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل		٢–٢–٢ أدوات السوق النقدية ٢–٢–٢–٢ الحكومة العامة ٢–٢–١ سندات وأذونات ٢–٢–١–٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل	→ →	٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية ٢-٢-٢-٣ المصارف ٢-٢-١ سندات وأذونات ٢-٢-١-٣ المصارف	
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل	→ →	٢-٢-٢ أدوات السوق النقدية ٢-٢-٢-٤ القطاعات الأخرى ٢-٢-١ سندات وأذونات ٢-٢-١-٤ القطاعات الأخرى	
الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: راجع الأصول			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (AF7F)*		**٣- المشتقات المالية ب- الخصوم**	
البنك المركزي	⇢	٣-١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة	→	٣-٢ الحكومة العامة	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)	⇢ (من ٣-١ السلطات النقدية)		
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	→	٣-٣ المصارف	* تُقيد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ضمن المشتقات المالية في الطبعة السادسة وتُقيد كبند تكميلي منفصل إذا كان حجم المعاملات في هذه الخيارات كبيرا؛ راجع الفقرات من ٥-٩٦ إلى ٥-٩٨ و٦-٥٨ في الطبعة السادسة.
القطاعات الأخرى	→	٣-٤ القطاعات الأخرى	* في الطبعة السادسة، يتم استحداث تقسيمات تكميلية إضافية للمشتقات المالية؛ راجع الفقرة ٥-٩٥ في الطبعة السادسة.
الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)*(AF71F)* عقود الخيار *(AF711F)* العقود من النوع الآجل*(AF712F)* خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين *(AF72)*	⇢ (من ٣-٣ المصارف و٣-٤ القطاعات الأخرى)		
الاستثمارات الأخرى (AFO)		**٤- استثمارات أخرى**	* تحدد الطبعة السادسة جميع أدوات الاستثمار الأخرى ولا يرد فيها بند متبق للاستثمارات الأخرى / الخصوم الأخرى كما هي الحال في الطبعة الخامسة.

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
حصص الملكية الأخرى (AF511O)	←		* وفقا للطبعة السادسة، تُدرج حصص الملكية غير الواردة ضمن الاستثمار المباشر ولا تأخذ شكل الأوراق المالية كبند منفصل تحت استثمارات أخرى/حصص الملكية الأخرى؛ راجع الفقرتين ٥–٢٦ و٥–٢٧ في الطبعة السادسة. ولا يرد هذا النوع من حصص (حقوق) الملكية في الطبعة الخامسة. ووفقا للطبعة السادسة، تُدرج اكتتابات رأس المال في المنظمات الدولية ضمن حصص الملكية الأخرى، بينما تُدرج هذه الاكتتابات ضمن بند أصول/خصوم أخرى في الطبعة الخامسة (راجع البند ٤–٤ أدناه).
التعليقات العامة على العملة والودائع: راجع أصول العملة والودائع			
العملة والودائع (AF2O)		**٤–٣ العملة والودائع ب– الخصوم**	* خلافا للطبعة الخامسة، تميز الطبعة السادسة بين قيود خصوم العملة والودائع للحكومة العامة والقطاعات الأخرى/الشركات المالية الأخرى.
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل	←	٤–٣–١ السلطات النقدية	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل	← (من ٤–٣–١)		
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل منها: مراكز الأصول والخصوم بين البنوك *(AF221O)*	←	٤–٣–٢ المصارف	
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
التعليقات العامة على القروض: راجع أصول القروض			
القروض (AF4O)		**٤-٢ القروض** **ب- الخصوم**	
البنك المركزي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل		٤-٢-١ السلطات النقدية ٤-٢-١-١ استخدام ائتمان وقروض الصندوق ٤-٢-١-٣ قصيرة الأجل ٤-٢-١-٢ أخرى طويلة الأجل	* تُعرض إرشادات بشأن المراكز مع صندوق النقد الدولي في المرفق ٧-١ من الفصل السابع في الطبعة السادسة. * يمكن قيد الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي تحت الحكومة العامة أو البنك المركزي، حسب الكيان الذي يحتفظ بالخصوم في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).
الحكومة العامة الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل		٤-٢-٢ الحكومة العامة ٤-٢-٢-٢ قصيرة الأجل ٤-٢-٢-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي أخرى قصيرة الأجل أخرى طويلة الأجل			* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية. ويجب قيد الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالخصوم في دفاتره (عادة ما يكون البنك المركزي أو وزارة المالية).
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-٢-٣ المصارف ٤-٢-٣-٢ قصيرة الأجل ٤-٢-٣-١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤-٢-٤ القطاعات الأخرى ٤-٢-٤-٢ قصيرة الأجل ٤-٢-٤-١ طويلة الأجل	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			
التعليقات العامة على نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة: راجع الأصول			
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (AF6O)		٤-٤ خصوم أخرى (بشكل جزئي)	* وفقا للطبعة الخامسة، لا تُقيد المراكز الناشئة عن نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة بشكل منفصل في وضع الاستثمار الدولي، لكنها تُدرج ضمنا في البند ٤-٤ «استثمارات أخرى/خصوم أخرى».
البنك المركزي	→	٤-٤-١ السلطات النقدية ٤-٤-١-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-١-١ طويلة الأجل	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة	→	٤-٤-٢ الحكومة العامة ٤-٤-٢-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-٢-١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	→	٤-٤-٣ المصارف ٤-٤-٣-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-٣-١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى الشركات المالية الأخرى الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	→	٤-٤-٤ القطاعات الأخرى ٤-٤-٤-٢ قصيرة الأجل ٤-٤-٤-١ طويلة الأجل	
الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة *(AF61O)* مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري *(AF62O)* المستحقات التقاعدية *(AF63O)* مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة *(AF64O)* مستحقات المزايا غير التقاعدية *(AF65O)* مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة *(AF66O)*			

بنود وضع الاستثمار الدولي (تابع)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
التعليقات العامة على الائتمانات التجارية والسلف: راجع الأصول			
الائتمانات التجارية والسلف (AF81O)		**٤–١ الائتمانات التجارية ب– الخصوم**	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل			* وفقا للطبعة الخامسة، لا يطلب قيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت البنك المركزي. أما في الطبعة السادسة، فيطلب قيد السلطات النقدية ضمن البيانات التكميلية عند الإقتضاء.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤–١–١ الحكومة العامة ٤–١–١–٢ قصيرة الأجل ٤–١–١–١ طويلة الأجل	
السلطات النقدية (حيثما أمكن) قصيرة الأجل طويلة الأجل			* وفقا وفقا للطبعة الخامسة، لا يطلب قيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت البنك المركزي. أما في الطبعة السادسة، فيطلب قيد السلطات النقدية ضمن البيانات التكميلية عند الإقتضاء.
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل			* وفقا للطبعة الخامسة، لا يطلب قيد الائتمانات التجارية كبند منفصل تحت المصارف.
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤–١–٢ القطاعات الأخرى ٤–١–٢–٢ قصيرة الأجل ٤–١–٢–١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قصيرة الأجل طويلة الأجل			
التعليقات العامة على حسابات أخرى مستحقة الدفع – خصوم أخرى: راجع الأصول			
حسابات أخرى مستحقة الدفع (AF89O) – خصوم أخرى		٤–٤ خصوم أخرى (بشكل جزئي)	
البنك المركزي قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤–٤–١ السلطات النقدية ٤–٤–١–٢ قصيرة الأجل ٤–٤–١–١ طويلة الأجل	* وفقا للطبعة السادسة، تعد الفئة الوظيفية «السلطات النقدية» فئة تكميلية، باستثناء الأصول الاحتياطية. ومتى كانت السلطات النقدية فئة تكميلية، يجب قيد معاملاتها ومراكزها كعناصر أساسية ضمن البنك المركزي أو الحكومة العامة، حسب الكيان الذي يحتفظ بالأداة في دفاتره.
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل		٤–٤–٢ الحكومة العامة ٤–٤–٢–٢ قصيرة الأجل ٤–٤–٢–١ طويلة الأجل	

بنود وضع الاستثمار الدولي (تتمة)

ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة: العناصر الأساسية وبنود أخرى مختارة (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	إعادة تبويب	دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة: العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية (البنود المعروضة بالخط الطباعي المائل بنود تكميلية)	التعليق على تغيير المعاملة أو توضيحها
السلطات النقدية (حيثما أمكن)			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		٤–٤–٣ المصارف	
قصيرة الأجل	←	٤–٤–٣–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل	←	٤–٤–٣–١ طويلة الأجل	
القطاعات الأخرى		٤–٤–٤ القطاعات الأخرى	
قصيرة الأجل	←	٤–٤–٤–٢ قصيرة الأجل	
طويلة الأجل	←	٤–٤–٤–١ طويلة الأجل	
الشركات المالية الأخرى			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية			
قصيرة الأجل			
طويلة الأجل			
حقوق السحب الخاصة (AF12)			* وفقا للطبعة السادسة، يقيد تخصيص حقوق السحب الخاصة لأعضاء صندوق النقد الدولي باعتباره تحملا لخصم؛ راجع الفقرة ٨–٥٠ في الطبعة السادسة. غير أن الطبعة الخامسة لا تعتبر تخصيص حقوق السحب الخاصة خصوم؛ راجع الفقرة ٤٤٠ في الطبعة الخامسة.
الخصوم المرتبطة بالاحتياطيات (بند للتذكرة)			* وفقا للطبعة السادسة، تُدرج الخصوم المرتبطة بالاحتياطيات كبند للتذكرة في وضع الاستثمار الدولي؛ راجع الفقرتين ٦–١١٥ و٦–١١٦ والإطار ٦–٥ في الطبعة السادسة.

[٥] يُفضل إبلاغ بيانات الأصول والخصوم كل على حدة، ولكن بخلاف ذلك تبلغ كرقم صاف للخصوم ناقصا الأصول، وتُدرج، حسب الأعراف، تحت الأصول.

[٦] إذا كانت متاحة للنشر.

[٧] الأصول والخصوم مجمعة ومبلغة كرقم صاف للأصول ناقصا الخصوم، ويُدرج تحت الأصول.



الملحق

٢ معاملات ومراكز التأمين، ونظم معاشات التقاعد

معاملات ومراكز التأمين

مقدمة

م:٢–١ تنتج شركات التأمين طوال مدة عقود التأمين خدمات لحملة الوثائق لا تتقاضى مقابلها رسوما صريحة. وتتضمن هذه الخدمات الحماية المالية من المخاطر وخدمات الوساطة المالية التي تنشأ عند استثمار الأموال التي تم جمعها من حملة الوثائق والاحتفاظ بها كاحتياطيات فنية. وتعد هذه الخدمات جزءا لا يتجزأ من أقساط التأمين ويجب اشتقاقها من المبالغ المستحقة لشركات التأمين والمبالغ المستحقة لحملة الوثائق. وتنعكس هذه المبالغ في مختلف حسابات ميزان المدفوعات حسب نوع النشاط — وهي حساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب المالي، إلى جانب، في بعض الحالات، الحساب الرأسمالي. وتسجَّل رسوم الخدمات التي تتقاضاها شركات التأمين صراحة (مقابل عمولات الوكلاء، وإدارة القيمة المتبقية بعد تلف الممتلكات المؤمن عليها، وتسوية المطالبات، والخدمات الاكتوارية على سبيل المثال) في حساب السلع والخدمات كخدمات تأمين مساعدة. وينبغي لمعدي البيانات الذين يرغبون في تحسين بيانات التأمين أن يتفهموا في البداية الوضع الحالي بالنسبة لمعاملات التأمين عبر الحدود حتى يتمكنوا من تقييم أهميتها النسبية. وينبغي أن يتعرف معدو البيانات على الوضع واستيعابه من خلال إجراء مقابلات مع شركات التأمين المحلية أو من خلال تقييم أهمية المعاملات مع شركات تأمين في الخارج في حالة حملة الوثائق والمستفيدين المقيمين.

م:٢–٢ ويتم التمييز بين نوعين من نظم التأمين في المعايير الدولية، هما نظم التأمين الاجتماعي ونظم التأمين الأخرى. وتختلف نظم التأمين الاجتماعي عن نظم التأمين الأخرى في أنها غالبا ما تكون مربوطة بنظم التأمين العامة التي توفر الحماية من المخاطر الاجتماعية المختلفة (مثل فقدان الدخل بسبب المرض، أو الشيخوخة، أو البطالة)، وغالبا ما تكون المشاركة فيها إجبارية. وتشمل نظم التأمين الأخرى تأمين شحن الواردات والصادرات السلعية، والتأمين على الحياة، وأنواع التأمين المباشر الأخري (أي التأمين على غير الحياة)، وإعادة التأمين.

وفي هذه الحالة، تختار الوحدة المؤسسية الوثائق بمحض إرادتها ولمصلحتها الخاصة، بصورة مستقلة عن أي نظام تأمين اجتماعي. ويتناول الجزء الخاص بمعاملات ومراكز التأمين في هذا الملحق تقدير قيمة خدمات التأمين الأخرى.

م:٢–٣ تُعامل خدمات التأمين الأخرى، والتأمين على غير الحياة، وإعادة التأمين نفس المعاملة، وهو ما يعد اختلافا عن المعايير الدولية السابقة. ومع ذلك، هناك اختلافات بين وثائق التأمين على الحياة وعلى غير الحياة، مما يؤدي إلى اختلاف أنواع القيود المدرجة في الحسابات الدولية. ففي حالة التأمين على الحياة، عادة ما تمتد فترة ما قبل صرف المزايا طوال مدة العقد بالكامل وتكون درجة عدم اليقين بشأن الدفع محدودة أو منعدمة. وتعتبر المبالغ المدفوعة خلال سنوات العقد بمثابة استثمار مالي (أو ادخار)، تتم إعادته إلى حملة الوثائق في سنوات لاحقة. وبالتالي يتم تسجيل الأقساط والمزايا في الحساب المالي.

م:٢–٤ يواجه معدو بيانات ميزان المدفوعات مواقف مختلفة فيما يتعلق بمدى توافر بيانات أنشطة التأمين العابرة للحدود. وتعد أفضل السبل للحصول على البيانات اللازمة لتقدير صادرات الخدمات التأمينية هي إجراء مسح لشركات التأمين المقيمة. وينبغي أن تغطي البيانات التي يتم جمعها من خلال هذا المسح بيانات حصة حملة الوثائق غير المقيمين في صافي أقساط التأمين، والمطالبات، والاحتياطيات. ويساعد ذلك على إجراء التعديلات المفاهيمية اللازمة لتسجيل هذه العمليات في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

م:٢–٥ ويتعذر القيام بنفس الإجراء بالنسبة لواردات الخدمات التأمينية لأن مقدم هذه الخدمات غير مقيم في اقتصاد معدي البيانات. وبالتالي، يجب أن تستند التقديرات إما إلى النسب المتاحة من نتائج أعمال التأمين المحلي، أو المعلومات المستمدة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS)، أو من بيانات الاقتصاد الشريك، أو من مسح يمكن استخدامه في جمع بيانات الأقساط المدفوعة والمطالبات المستردة من حملة الوثائق المحليين. ويمكن تغطية واردات خدمات إعادة التأمين عن طريق مسح شركات التأمين المحلية نفسه الذي تناولته

الفقرة السابقة. ويتم تصميم الاستمارة النموذجية ١٢ في الملحق ٨ لجمع بيانات الخدمات التأمينية والمعاملات المرتبطة بها.

نظرة عامة على المعاملة المحاسبية للتأمين: التأمين على غير الحياة

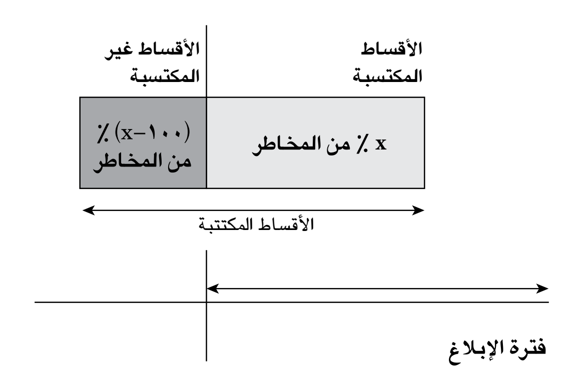
م: ٢-٦ في التأمين على غير الحياة، يدفع حملة الوثائق أقساط تأمين منتظمة لشركة التأمين. وفي المقابل، تضمن الشركة الحماية المالية من وقوع أحداث معينة، مثل الحوادث والمرض والحريق. ويعامل أيضا «التأمين على الحياة محدد الأجل» (بالمقارنة مع «التأمين على الحياة») كتأمين على غير الحياة في الحسابات الخارجية، لأنه لا يقدم سوى ميزة محددة عند وفاة حامل الوثيقة، شريطة حدوث الوفاة خلال فترة زمنية محددة. فهذه الوثيقة لا تقدم أي عوائد أخرى غير الميزة المقررة، وذلك خلافا لوثائق التأمين على الحياة التي تتضمن عنصر ادخار يمكن استخدامه في مراكمة الثروة.

م: ٢-٧ تتمثل الوظيفة الرئيسية لشركات التأمين على غير الحياة في إعادة التوزيع السليم لأقساط التأمين المكتسبة وغيرها من أشكال الدخل على أعضاء مجموعات متجانسة ممن تكبدوا خسائر. وهناك أيضا شكل خاص من أشكال الوساطة المالية، حيث تُستثمر الأموال الموجودة تحت تصرف وحدة التأمين، والتي تسمى الاحتياطيات الفنية للتأمين (على غير الحياة)، في أصول مالية وأصول أخرى لتوليد الدخل. وتغطي الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة الأقساط غير المكتسبة، واحتياطيات المخاطر القائمة، والمطالبات القائمة في نهاية فترة الإبلاغ. ولأغراض الإبلاغ المالي، فإن هذه الأموال بالإضافة الى دخل الاستثمار المقابل، الذي يسمى مكملات أقساط التأمين، هي بمثابة أصول لحملة الوثائق وخصوم على شركات التأمين.

أقساط التأمين

أقساط التأمين المكتتبة وغير المكتسبة والمكتسبة

م:٢-٨ يمثل قسط التأمين السعر الذي تتقاضاه شركة التأمين مقابل الوثيقة والخدمة التي تقدمها لحامل الوثيقة. ويتسم مفهوم الأقساط غير المكتسبة بالأهمية لأعمال التأمين، لأنه يتعلق بالاعتراف بالإيراد في الفترة الزمنية التي تسري خلالها الوثيقة. ووفقا لمصطلحات شركات التأمين، عند الاكتتاب في وثيقة تأمين لأول مرة، يكون مجموع أقساط التأمين غير مكتسب، لأن أقساط التأمين غالبا ما تكون مدفوعة مقدما بالكامل عند إبرام الوثيقة. وأقساط التأمين المكتتبة المباشرة هي المبالغ التي تُفرض على حملة الوثائق ويدفعونها بالفعل خلال مدة العقد مقابل التغطية التأمينية. وفي كل يوم يلي إبرام الوثيقة، يستحق قسم من مبلغ القسط لوحدة التأمين حتى نهاية الوثيقة. وفي نهاية فترة الإبلاغ، تقوم وحدة التأمين بتقدير احتياطيات أقساط التأمين التي تمثل الجزء غير المنتهي من مدة الوثيقة. وحاصل جمع الأقساط المكتسبة والأقساط غير المكتسبة المتعلقة بوثيقة التأمين يعادل الأقساط المكتتبة. ويمكن اعتبار قيد الأقساط المكتسبة مقابل الأقساط المحصلة وتقديرات المطالبات المستحقة ولم يُبلغ بها أو تُسو بعد بمثابة تطبيق لمبادئ المحاسبة المعتادة على أساس الاستحقاق.



صافي أقساط التأمين المكتتبة وأقساط إعادة التأمين

م:٢-٩ في معظم الحالات تشكل أقساط التأمين المكتتبة المباشرة الأساس الذي يستند إليه معدو البيانات في تحديد مبالغ أقساط التأمين المرتبطة بالأعمال المباشرة واشتقاق قيمة الأقساط المكتسبة في نهاية الفترة. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى إجراء وسيط في حالة تعديل مبالغ الأقساط في حسابات شركات التأمين لمراعاة أقساط إعادة التأمين. وتشتري شركات التأمين وثائق إعادة التأمين لحماية نفسها من مخاطر الخسائر التي تتجاوز حدود معينة. وإذا تمت إعادة التأمين على المخاطر، سوف تُسند شركة التأمين لشركة إعادة التأمين (أي شركة تأمين أخرى) جزء من أقساط التأمين بما يتناسب مع المخاطر المتحملة. وتستخدم شركة التأمين الجزء الآخر في تمويل المخاطر المتبقية.[١]

[١] هناك أنواع متعددة من عمليات إعادة التأمين، وبالتالي، تتعدد طرق إسناد الأعمال لإحدى شركات إعادة تأمين.

م: ٢–١٠ من الناحية الأخرى، قد تعمل شركات التأمين نفسها كشركات إعادة تأمين وتقبل الأعمال غير المباشرة من شركة تأمين أخرى في شكل أقساط متحملة. وبالتالي قد يتضمن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في حسابات شركات إعادة التأمين كلا من أقساط التأمين المكتتبة التي يتحملها حملة الوثائق (وتسمى أيضا أقساط التأمين المكتتبة المباشرة)[٢] وأقساط إعادة التأمين المتحملة من شركات التأمين. وبالتالي يمثل صافي أقساط التأمين المكتتبة إجمالي الأقساط المكتتبة ناقصا أقساط إعادة التأمين المسنَدة.[٣]

المطالبات

مطالبات التأمين[٤] المستحقة والمدفوعة

م:٢–١١ عندما تصبح الوثيقة سارية، يكون حامل الوثيقة قد حول الخسارة غير المؤكدة في الأصول إلى شركة التأمين في شكل مطالبات محتملة مقابل الأقساط المدفوعة. وتشير المطالبات المستحقة إلى الالتزامات المالية المتوقعة التي تغطي المخاطر المؤمن ضدها على النحو المنصوص عليه في الوثيقة. وقد تكون المطالبات معروفة أو غير معروفة للشركة، وقد تكون مبلغة أو غير مبلغة. وتظهر المطالبات المدفوعة عند أداء مدفوعات نقدية فعلية لأصحاب المطالبات في حالة وقوع أحداث مؤمن ضدها في الفترة الحالية أو الفترة السابقة. وحتى يتناسب الدخل المكتسب (أقساط التأمين) الذي تحصل عليه شركة التأمين مع النفقات التي تتحملها في الفترة المعنية، يتم تكوين مخصصات في حسابات شركات التأمين اعتبارا من التاريخ المحاسبي الذي ستتم فيه تسوية المطالبات المستحقة بعد الفترة المحاسبية الحالية. وعادة ما تعتبر النفقات المرتبطة بالمطالبة (وتسمى أيضا نفقات تسوية المطالبات/الخسائر، التي يتم تحملها للتحقق من الخسائر وتسويتها) جزءا من تكلفة المطالبة التي تتحملها شركة التأمين.

م:٢–١٢ وفيما يتعلق بالمعاملة المحاسبية للتأمين، تُحسب المطالبات المستحقة خلال الفترة المحاسبية كالتالي:

المطالبات/الخسائر المدفوعة خلال الفترة المحاسبية عن عقود التأمين على غير الحياة

مطروحا منها احتياطيات الخسائر القائمة (في بداية الفترة المحاسبية)

مضافا إليها احتياطيات الخسائر القائمة (في نهاية الفترة المحاسبية)

يساوي المطالبات المستحقة

م:٢–١٣ احتياطيات الخسائر هي الجزء غير المدفوع من المطالبات المستحقة في التاريخ المحاسبي، وذلك على النحو المبين لاحقا في احتياطيات التأمين الفنية والدخل المتوقع الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين.

احتياطيات التأمين الفنية والدخل المتوقع الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين

احتياطيات التأمين الفنية

م: ٢–١٤ يجب على شركة التأمين استخدام طرق سليمة لتقدير التزامات المطالبات المحتملة في ميزانيتها من أجل تغطية كافة المطالبات والمصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، حيث توجد دائما فترة تأخير بين وقت وقوع الأحداث المؤمن ضدها ووقت إبلاغ بيانات المطالبات وتسويتها. وتتحمل شركة التأمين التزاما محتملا عند بدء سريان وثيقة التأمين. ولحين وقوع الحدث المؤمن ضده، ينعكس الالتزام المحتمل في الاقساط غير المكتسبة وغيرها من عناصر احتياطيات التأمين الفنية.

م: ٢–١٥ يتم قيد الأقساط غير المكتسبة كالتزام لأن شركات التأمين تتلقى أقساط التأمين قبل بعض أو كل الفترة التي تغطيها الوثيقة. ووفقا لمبدأ الاستحقاق، لا يمكن الاعتراف بهذه الأقساط كإيرادات إلى أن يتم اكتسابها. كذلك، قد تكون شركات التأمين في حاجة إلى رد هذه الأقساط لحملة الوثائق إذا ما تم إلغاء الوثيقة قبل التاريخ المقرر لانتهائها.

م:٢–١٦ هناك مكونان رئيسيان من مكونات الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة التي يتم تجنيبها في الميزانية العمومية (راجع المثال م: ٢–٢ لاحقا) لمقابلة الالتزامات المستقبلية التي تنشأ عن عقود التأمين (بما في ذلك أي مصاريف إدارة ذات صلة، أو ضرائب، أو غيرها):

أ– احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة: وهي ذلك الجزء من أقساط التأمين المكتتبة الذي يقابل الجزء غير المنتهي من مدة الوثيقة. ويتم ترحيل هذه الاحتياطيات إلى الفترة المحاسبية التالية. ولا يوجد تطابق (عادة) بين فترة الإبلاغ ومدة وثيقة التأمين التي يُدفع قسط التأمين عنها مقدما وتتحمل شركة التأمين خلالها المخاطر. وإذا توقعت شركة التأمين عدم كفاية احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة لتغطية المطالبات والمصروفات المقدرة في الفترة المحاسبية التالية والناشئة عن العقود المبرمة قبل نهاية الفترة

[٢] الأقساط المكتتبة المباشرة هي الأقساط المحصلة من الوثائق الصادرة مباشرة من شركة التأمين الأصلية لحملة وثائقها.
[٣] ينبغي ملاحظة المعنى المختلف لكلمة «صافي» في سياق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات: فكلمة «صافي» التي تنطبق على أقساط التأمين تعني أن رسوم خدمات التأمين قد تم خصمها من أقساط التأمين الفعلية لتسجيل الأقساط في حساب الدخل الثانوي، بينما المقصود بصافي أقساط التأمين المكتتبة في هذا الملحق هو الصافي بعد خصم أقساط إعادة التأمين المسنَدة. راجع الفقرة ١٢–٤٢ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.
[٤] يُطلق على المطالبات المستحقة أيضا اسم الخسائر المتكبدة في محاسبة التأمين.

المثال م: ٢-١ صورة توضيحية لحساب الأرباح والخسائر في شركة التأمين

بملايين الدولارات الأمريكية	٢٠١٢	٢٠١١
الدخل		
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	٥،٤٨٨،٩	٥،٢٥٥،٧
أقساط إعادة التأمين المسنَدة	٢٨٨،٧-	٢٧٢،٠-
صافي أقساط التأمين المكتتبة	٥،٢٠٠،٢	٤،٩٨٣،٧
أقساط التأمين المتحملة	٣٠٠،٠	٢٥٠،٠
صافي التغيرات في احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة	٣٥،٦-	٢٤،٦-
صافي أقساط التأمين المكتسبة	٥،١٦٤،٦	٤،٩٥٩،١
الدخل من الفائدة وتوزيعات الأرباح	٧٩٣،٨	٧٠٤،٤
مكاسب وخسائر الاستثمارات (صاف)	١٣٠،٢	٢٩١،٤
الدخل من العقارات الاستثمارية	١٩٤،٤	١٨٦،٤
الإيرادات الأخرى	٨٩،١	٨٩،٤
إجمالي إيرادات التشغيل	٦،٦٧٢،١	٦،٤٨٠،٧
المصروفات		
المطالبات المستحقة بما في ذلك تكاليف معالجة المطالبات (التأمين على غير الحياة)	١،٦١٠،٩-	١،٤٦٥،٨-
المطالبات والمزايا المدفوعة (التأمين على الحياة)	٢،٣٦٩،٨-	٢،٢٢٦،٣-
التغير في الاحتياطي الاكتواري	٥٩١،١-	٧٣٨،٠-
حصة شركات إعادة التأمين في المزايا والمطالبات	٢٠٥،٩	١٦٠،٨
الأرباح الموزعة والعلاوات المدفوعة لحملة الوثائق	١٧٣،٤-	١٦٦،٧-
مزايا ومطالبات التأمين (صاف)	٤،٥٣٩،٣-	٤،٤٣٦،٠-
تكاليف الإنتاج	٦٩٢،٤-	٦٤٧،٤-
مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية	٥٣٤،٢-	٥٠٩،٨-
الفائدة مستحقة الدفع	٤٤،٦-	٤١،٨-
المصروفات الأخرى	٥١،٧-	٢٩،٣-
إجمالي مصروفات التشغيل	٥،٨٦٢،٢-	٥،٦٦٤،٣-
أرباح أو خسائر أنشطة التشغيل	٨٠٩،٩	٨١٦،٤
تكاليف التمويل	٧،٢-	٦،٠-
حصة أرباح أو خسائر المؤسسات المرتبطة	٢،٨	١،٨
الأرباح أو الخسائر قبل الضرائب	٨٠٥،٥	٨١٢،٢
ضرائب الدخل	١٠٣،٥-	١٣٨،٤-
أرباح أو خسائر الفترة	٧٠٢،٠	٦٧٣،٨

المحاسبية، يمكنها تكوين ما يسمى بمخصصات المخاطر القائمة. وتقوم بعض شركات التأمين كذلك بالإفصاح بشكل منفصل عن مخصصات تغطية تكاليف الخصومات التي تُمنح لبعض حملة الوثائق.

ب- احتياطيات الخسائر المقدرة واحتياطيات المطالبات المستحقة غير المبلغة: وهي مخصصات يتم تجنيبها لتغطية التكاليف المقدرة لتسوية المطالبات التي نشأت حتى نهاية الفترة المحاسبية عن الوثائق السارية حاليا والوثائق المكتتبة في الماضي، بعد خصم المبالغ المدفوعة بالفعل. ويشمل هذا المبلغ الأموال المتعلقة بالمطالبات غير المدفوعة، ومصروفات تعديل ومعالجة المطالبات المعروفة ولم تسو بعد، وتقديرات المطالبات المستحقة غير المبلغة بعد (وتسمى المستحقة غير المبلغة) في تاريخ الميزانية العمومية. ويمكن لشركات التأمين أيضا تجنيب أموال لتجنب نضوب التدفقات النقدية اللازمة لمواجهة أحداث كبيرة غير متوقعة أو كوارث، عند تأثر العديد من حملة الوثائق في الوقت نفسه تقريبا. غير أن هذه الأنواع من

المثال م:٢-٢: مقتطفات من الميزانية العمومية لشركة تأمين

شركة التأمين X : التزامات التأمين في نهاية السنة

بملايين الدولارات الأمريكية	التأمين على الحياة	عام	إجمالي
عقود مشاركة	١٢,٣٨٣,٧	–	١٢,٣٨٣,٧
عقود غير مشاركة مرتبطة بالوحدة	٩,٩٩٨,٤	–	٩,٩٩٨,٤
عقود غير مشاركة أخرى	٩,٣٥٩,١	–	٩,٣٥٩,١
مخصصات المطالبات القائمة	–	١,١١١,٨	١,١١١,٨
مخصصات مصروفات معالجة المطالبات	–	٧٨,٤	٧٨,٤
مخصصات المطالبات المستحقة غير المبلغة	–	٤٨٠,٦	٤٨٠,٦
مخصصات أقساط التأمين غير المكتسبة	–	٣٩٦,٤	٣٩٦,٤
مخصصات المخاطر القائمة	–	٣,٠	٣,٠
الإجمالي	٣١,٧٤١,٢	٢,٠٧٠,٣	٣٣,٨١١,٥

الاحتياطيات ينبغي ألا تؤخذ في الحسبان إلا إذا تسبب حدث ما في زيادة الالتزامات تجاه حملة الوثائق. وبخلاف ذلك، تعتبر هذه المبالغ بمثابة احتياطيات داخلية مجنبة لأغراض الادخار ولا ينبغي إدراجها ضمن الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الدخل المتوقع (الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين)

م:٢-١٧ عادة ما تميز شركات التأمين بين مصدرين من مصادر الدخل: من استثمار رأسمال المساهمين (حصص الملكية) ومن استثمار أموال حملة الوثائق (ويُعرفان أيضا بحيازات الأصول الخاصة واحتياطيات التأمين الفنية، على الترتيب). ويعد استثمار أموال حملة الوثائق سمة مميزة لشركات التأمين وأصبح ممكنا بسبب الفترة الزمنية بين تحصيل أقساط التأمين والتسويات النهائية للخسائر.

استخدام البيانات المحاسبية لشركات التأمين في اشتقاق عناصر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

م:٢-١٨ يلخص الإطار م:٢-١ منهجية الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات على النحو الوارد في الملحق ٦ج في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بشأن بيانات التأمين على غير الحياة في ميزان المدفوعات. ورغم أن المصطلحات المستخدمة لوصف معاملات قطاع التأمين في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ تستند إلى المصطلحات المحاسبية التي تستخدمها شركات التأمين في إعداد حساباتها وتتفق معها إلى حد كبير (على النحو الوارد في نظم معاشات التقاعد ونظم الضمان الاجتماعي المتصلة بالعاملين في هذا الملحق)، قد يحتاج معدو البيانات إلى إجراء بعض التعديلات قبل استخدام البيانات في اشتقاق القيود ذات الصلة في ميزان المدفوعات وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وهذه التعديلات ضرورية، على سبيل المثال، لتحديد وتمييز مبالغ أقساط التأمين المرتبطة بالأعمال المباشرة مع حملة وثائق التأمين، والمبالغ المرتبطة بأعمال إعادة التأمين (المسنَدة والمتحملة)، على النحو الوارد بالتفصيل لاحقا.

م:٢-١٩ تهدف الفقرات التالية إلى تحديد المصطلحات والتعديلات اللازمة لإعداد بيانات ميزان المدفوعات. وترتبط كافة القيود بحملة وثائق التأمين على غير الحياة.

حساب الدخل الثانوي: صافي أقساط التأمين المكتسبة

م: ٢-٢٠ صافي أقساط التأمين المكتسبة يساوي أقساط التأمين المكتسبة مضافا إليها مكملات الأقساط مطروحا منها رسوم الخدمة. ولأغراض إعداد ميزان المدفوعات وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، لا يتم ترصيد التأمين المباشر مقابل إعادة التأمين. لذلك، ينبغي لمعدي البيانات التمييز بين المبالغ المرتبطة بالأعمال المباشرة، والمبالغ المرتبطة بأعمال إعادة التأمين (المسنَدة والمتحملة). ويعني ذلك أن أقساط التأمين المكتتبة المباشرة التي يتم تحصيلها من حملة الوثائق لا ينبغي ترصيدها مقابل أي أقساط مسندة لشركات إعادة التأمين، وينبغي أن تستبعد منها أقساط التأمين المتحملة

الإطار م: ٢–١: القيود المتعلقة بمعاملات التأمين على غير الحياة في ميزان المدفوعات وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

حساب الخدمات

تُشتق رسوم خدمة التأمين ضمنا باستخدام المعادلة التالية (راجع الملحق ٦ج في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات):

خدمات التأمين = إجمالي أقساط التأمين المكتسبة

مضافا مكملات أقساط التأمين (دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين)

مطروحا المطالبات واجبة الأداء/ المستحقة (المعدلة مقابل التقلبات في قيمة المطالبات، عند الضرورة)

حساب الدخل الأولي

دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين (يساوي مكملات أقساط التأمين)

حساب الدخل الثانوي

صافي أقساط التأمين المكتسبة = إجمالي أقساط التأمين المكتسبة

مضافا مكملات أقساط التأمين

مطروحا خدمات التأمين

المطالبات مستحقة الدفع/واجبة الأداء

الحساب المالي

التغيرات في الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (على سبيل المثال، مقابل أموال حملة الوثائق المستثمرة)

العملة والودائع (بالنسبة للأقساط الفعلية المكتتبة والمطالبات المدفوعة)

من شركات التأمين الأخرى. والأساس المنطقي لذلك هو أن شركة التأمين المباشر مسؤولة بالكامل تجاه حامل الوثيقة، بغض النظر عما إذا كان هناك جزء من المخاطر قد أعيد تأمينه (راجع الفقرة ١٧–٥٧ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

م:٢–٢١ تستخدم أقساط التأمين المكتتبة المرتبطة بالأعمال المباشرة في تحديد أقساط التأمين المكتسبة في حسابات شركات التأمين في فترة الإبلاغ.[٥] فمن خلال الأعمال مع حملة الوثائق غير المقيمين:

أقساط التأمين المكتتبة (المرتبطة بالأعمال المباشرة فقط)

مضافا إليها احتياطي أقساط التأمين غير المكتسبة (في بداية فترة الإبلاغ)

مطروحا منها احتياطي أقساط التأمين غير المكتسبة (في نهاية فترة الإبلاغ)

يساوي أقساط التأمين المكتسبة (المرتبطة بالأعمال المباشرة)

م:٢–٢٢ تشكل أقساط التأمين المكتتبة المعدلة وأقساط التأمين المكتسبة المشتقة أول عنصرين من عناصر إعداد حسابات التأمين وفقا للمعايير الدولية. وأقساط التأمين المكتتبة تقابل أقساط التأمين المحصلة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وتُقيد ضمن الاستثمارات الأخرى — كزيادة في ودائع شركات التأمين في الخارج على سبيل المثال.

م: ٢–٢٣ في المثال م: ٢–١ (صورة توضيحية لحساب الأرباح والخسائر في شركة التأمين)، سوف ينبغي لمعدي البيانات، لتحديد الأقساط المكتسبة، استخدام إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (ولا يأخذ في الحسبان أقساط إعادة التأمين المسنَدة) باستثناء أقساط التأمين المتحملة وصافي التغير في احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة، والاستفسار عن حصة حملة الوثائق غير المقيمين. وتتمثل المزايا في المبالغ المدفوعة لحملة وثائق التأمين على الحياة وينبغي فصلها عن المطالبات المدفوعة لحملة وثائق التأمين على غير الحياة.

حساب الدخل الثانوي: المطالبات مستحقة الدفع/واجبة الأداء

م:٢–٢٤ المطالبات المستحقة في حسابات التأمين تقابل المطالبات مستحقة الدفع في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وتُقيد في حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات (راجع الفقرة ١٢–٤٤ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات)، بينما تُقيد المطالبات المدفوعة في الاستثمارات الأخرى — كانخفاض في ودائع شركات التأمين في الخارج على سبيل المثال. ويتم تحديد كيفية حساب المطالبات المستحقة في الفقرة م: ٢–١٢.

م:٢–٢٥ وبالنسبة لشركات التأمين التي ترغب في تقدير مدفوعات الخسائر المستقبلية بدقة، لا سيما مقابل مطالبات غير معروفة، تستند التنبؤات بوجه عام إلى البيانات التاريخية للتسوية وأنماط إبلاغ بيانات المجموعات المتجانسة من حملة الوثائق، والأساليب الاكتوارية التي تأخذ في الاعتبار أوجه عدم اليقين المحيطة بتحديد مبلغ الاحتياطيات. وقد تقوم شركات التأمين عن طريق خدمات إعادة التأمين المصممة حسب الطلب بتغطية بعض أنشطة التأمين التي تنطوي على مخاطر كبيرة متوقعة، أو وتيرة خسائر مرتفعة، أو مخاطر تراكمية (مثل الكوارث الطبيعية).

م:٢–٢٦ وفي حالة وقوع حدث كبير غير متوقع خلال الفترة المحاسبية، فإن القيمة المشتقة لخدمات التأمين التي قدمتها شركة التأمين لحملة الوثائق ينبغي ألا تتحول

[٥] تُقاس النتائج على أساس الفترة المحاسبية، التي يمكن أن تكون السنة التقويمية أو السنة المالية، وليس على أساس فترة الوثيقة.

إلى رقم سالب — أي ينبغي ألا يتأثر حجم خدمات التأمين أو سعرها بالتقلبات في قيمة المطالبات. ولذلك يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ باستخدام المطالبات المستحقة المعدلة عند قياس مخرجات شركات التأمين. وسوف يكون التعديل سالبا في الفترات التي تستحق فيها قيم كبيرة من المطالبات، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الخدمات من خلال تقليص الفرق بين المطالبات الفعلية في فترة محددة والمستوى المتوقع للمطالبات عادة.

م:٢–٢٧ وهناك ثلاث أساليب محاسبية مختلفة تساعد على تقدير المستوى المتوقع للمطالبات (راجع الفقرة م: ٦ ج–٢٢ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات): (١) منهج التوقعات الذي يقوم على أساس تقدير المطالبات المتوقعة باستخدام أرقام سابقة ممهدة لإجمالي المطالبات المستحقة أو نسب تقريبية سابقة لإجمالي المطالبات المستحقة إلى الأقساط، مع تطبيقها على الأقساط الحالية. ويحاكي هذا المنهج نموذج البيانات السابقة الذي استخدمته شركات التأمين عند تسعير أقساطها على أساس توقعات الخسارة؛ و(٢) منهج المحاسبة الذي يستخدم البيانات اللاحقة للمطالبات المستحقة المسجلة، ويستند إلى التغييرات التي تطرأ على احتياطيات التسوية لدى شركات التأمين والتغييرات في مواردها الذاتية؛ و(٣) منهج مجموع التكاليف مضافا إليه الأرباح «العادية» الذي يقيس الناتج عن طريق حساب مجموع التكاليف مضافا إليه تقدير الأرباح العادية استنادا إلى الأرباح الفعلية السابقة الممهدة.

م:٢–٢٨ وفقا للمعايير الدولية، تُقيد المطالبات الكبيرة للغاية عقب وقوع كارثة طبيعية أو حادث جسيم كدخل ثانوي أو تحويل رأسمالي مقدم من شركة التأمين إلى حملة الوثائق. والأساس المنطقي لمعاملة بعض المطالبات كتحويلات رأسمالية هو أن هذه المطالبات لا تؤثر على مستوى الدخل المتاح لأصحاب المطالبات. وبالتالي سيبين صافي حقوق حملة الوثائق آثار هلاك الأصول والزيادة المقابلة في الأصول المالية نتيجة التحويلات الرأسمالية (راجع الفقرة ١٧–٤٠ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والفقرة ١٣–٢٤ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وتعكس القيود المدرجة في حساب الدخل الثانوي تأثير الوساطة الناشئ عن التأمين المباشر من خلال تحويل مجمع أقساط التأمين الصغيرة نسبيا من العديد من حملة الوثائق إلى عدد صغير من المطالبات الكبيرة المقدمة من بعض حملة الوثائق هؤلاء.

حساب الدخل الأولي: مكملات أقساط التأمين

م: ٢–٢٩ عند الاكتتاب في وثيقة تأمين، تحصل شركات التأمين على النقدية ويتاح لها استثمارها إلى أن يتم الإبلاغ عن المطالبات في وقت لاحق وتسويتها. والتمييز بين احتياطيات التأمين الفنية والأصول الخاصة لشركة التأمين مهم لاشتقاق قيمة خدمات التأمين وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

م:٢–٣٠ وفقا للمعايير الدولية، يسمى الدخل المكتسب من استثمار احتياطيات التأمين الفنية مكملات الأقساط (راجع الفقرة ١١–٨٣ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات) ويُحتسب كدخل أولي مستحق القبض لحملة الوثائق، حيث إن احتياطيات التأمين الفنية هي أصول حملة الوثائق. ومن الناحية العملية، تحتفظ شركات التأمين بهذا الدخل. وبالتالي، يتم عرض المبلغ نفسه في المعادلة كمبلغ مستحق الدفع من حامل الوثيقة لشركة التأمين كمكملات أقساط في حساب الخدمات.

م:٢–٣١ في المثال م: ٢–١ يطلق على الدخل المحتفظ به من استثمار أموال حملة الوثائق توزيعات أرباح (وعلاوات) حملة الوثائق. والعلاوات هي مبالغ في وثائق التأمين على الحياة تُعزى صراحة لحملة وثائق التأمين كل عام. وينبغي لمعدي البيانات الاستفسار عن الحصة (التناسبية) المقدرة للدخل مستحق الدفع لحملة وثائق التأمين على غير الحياة غير المقيمين.

الحساب المالي: احتياطيات التأمين الفنية

م:٢–٣٢ تتم زيادة الاحتياطيات أو تخفيضها عندما تُكتسب أقساط التأمين وتُدفع المطالبات من احتياطيات الخسائر القائمة. وفي النظام المحاسبي للشركة، يقابل المبلغ المدفوع احتياطي الخسائر ويُدرج قيد مقابل لتخفيض الاحتياطي مقابل المبلغ المدفوع لحامل الوثيقة. وفي نهاية الفترة المحاسبية، يمكن أن تنخفض قيمة احتياطيات التأمين الفنية عندما تتجاوز قيمة المطالبات المدفوعة من الاحتياطيات المبالغ المضافة للاحتياطيات ذات الصلة.

م:٢–٣٣ يتم قيد احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة واحتياطيات تغطية مطالبات التأمين القائمة ضمن فئة الاستثمارات الأخرى في الحساب المالي تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (راجع الفقرات ٥–٦٤، و٧–٦٣ و٧–٦٤ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وقد يتعين تقسيم هذه الاحتياطيات بين الخصوم المستحقة للمقيمين وغير المقيمين وفقا لمؤشر ملائم مثل أقساط التأمين المكتسبة أو المكتتبة.

م:٢–٣٤ وعند قيد احتياطيات التأمين الفنية في وضع الاستثمار الدولي، ينبغي أن تؤخذ التدفقات الناتجة عن التعرض لتأثير أسعار الصرف في الاعتبار (راجع الفصل ٩ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التغيرات الأخرى في المراكز المالية).

حساب السلع والخدمات: اشتقاق قيمة خدمات التأمين

م:٢–٣٥ جميع العناصر متاحة الآن أمام معدي البيانات لاشتقاق رسوم خدمات التأمين وفقا لما ورد في الفقرة ١٠–١١١ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

م:٢–٣٦ خدمات التأمين الضمنية التي تقدمها شركة التأمين هي مقياس مخرجات قطاع التأمين. وتُشتق قيمة الخدمات المقدمة للمقيمين وغير المقيمين عن طريق تحديد مخرجات التأمين على نحو مماثل للممارسات المحاسبية التي تستند إلى أقساط التأمين المكتسبة والخسائر المتكبدة المتعلقة بالفترة المحاسبية:

إجمالي الأقساط المكتسبة (من الأعمال المباشرة)

مضافا صافي دخل الاستثمارات الذي يُعزى إلى حملة الوثائق (مكملات الأقساط)

مطروحا المطالبات المستحقة المقدرة (المعدلة مقابل التقلبات في قيمة المطالبات، عند الضرورة)

يساوي رسوم (قيمة) خدمات التأمين

مصادر البيانات

إجراء مسح لشركات التأمين المحلية

م:٢–٣٧ يستطيع معدو البيانات الحصول على بيانات أكثر شمولا عن صادرات خدمات التأمين عن طريق إجراء مسح لشركات التأمين المحلية. وحتى يمكن إجراء تغطية ملائمة لقطاع التأمين المحلي، ينبغي أن يتوافر إطار للمسح يشتمل على قائمة بشركات التأمين، وهو ما يمكن أن توفره الهيئة التي تُصدر التراخيص لشركات التأمين. وعادة ما يتم إلزام وكلاء ووسطاء التأمين بالتسجيل لدى سلطات التأمين؛ وبالتالي ينبغي أن يكون من السهل الحصول على قائمة بهذه الشركات من مصادر رسمية (راجع أيضا الإطار م: ٢–٢).

م:٢–٣٨ ومن خلال إجراء مسح لشركات التأمين المحلية، يمكن لمعدي البيانات طلب معلومات على أساس صحيح من الناحية المفاهيمية على النحو المبين في فقرات سابقة — أي عن أقساط التأمين المكتسبة والمطالبات واجبة الأداء — وكذلك احتياطيات التأمين الفنية والدخل المكتسب على تلك الاحتياطيات.

م:٢–٣٩ وينبغي لشركات التأمين المقيمة إبلاغ البيانات التفصيلية للأقساط والمطالبات المتعلقة بأعمال التأمين التي يتم الحصول عليها من الخارج والمتعلقة كذلك بالتدفقات الدولية لإعادة التأمين. وإلى جانب ذلك، قد يُطلب من هذه الشركات إبلاغ البيانات التفصيلية للأقساط والمطالبات المتعلقة بعمليات التأمين على الواردات التي اكتتبتها.

م:٢–٤٠ وقد تكون المؤسسات الرقابية مصدرا للمعلومات الإجمالية النوعية. ورغم أن المعلومات المتعلقة بالميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر المتاحة من هذه المؤسسات قد تنطوي على محاذير عدم الحداثة، يمكن الجمع بين هذه المعلومات والمعلومات المتاحة من إحصاءات القطاع الخارجي الأقصر أجلا (من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على سبيل المثال) أو البيانات الإدارية، وذلك لتقدير مقياس مؤقت (متحرك) للتمييز بين الأنشطة المحلية والدولية.

م:٢–٤١ وقد تختلف مصطلحات التأمين نتيجة اختلاف الممارسات المحاسبية التي تُطبق في مجال محاسبة التأمين على مستوى العالم.[٦]

م:٢–٤٢ ويتضمن الملحق ٨ استمارة نموذجية لمسح التأمين

الإطار م: ٢–٢ وكلاء ووسطاء مبيعات التأمين

عادة ما يبيع وكلاء أو وسطاء مبيعات التأمين نوع أو أكثر من أنواع التأمين، مثل الممتلكات والحوادث، والحياة، والصحة، والعجز، والرعاية طويلة الأجل. وهم إما يعملون حصريا لشركة تأمين واحدة على أساس اتفاق تعاقدي، أو يعملون بشكل مستقل ويمثلون عدة شركات في الوقت نفسه. ويسهم الوكلاء، بالدور الوسيط الذي يمارسونه، في حصول عملائهم على وثائق تأمين تلائمهم من شركة التأمين، ويساعدون حملة الوثائق في تسوية مطالباتهم التأمينية. وينبغي لوكلاء التأمين عادة تسجيل بياناتهم لدى سلطات التأمين؛ وبالتالي ينبغي أن يكون من السهل الحصول على قائمة بهذه الشركات من مصادر رسمية. ويمكن إجراء مسح استكشافي لتحديد الوكلاء والوسطاء الذين يبرمون اتفاقيات تأمين في الخارج.

وتكون عمولة الوكيل عادة نسبة مئوية من كل قسط. وإذا قامت شركة التأمين التي شملها المسح بتحصيل أقساط التأمين مباشرة من حملة الوثائق، فإن رصيد الأقساط مستحق القبض يشمل مبلغ الأقساط المستحقة بالكامل من حملة الوثائق. وإذا كان الوكلاء يعملون بوصفهم وسطاء بين شركة التأمين وحملة الوثائق، يكون هناك احتمالين عادة. فإذا استخدمت شركة التأمين وكيلا لكنها حصلت الأقساط واجبة الأداء مباشرة من حملة الوثائق، فإن العمولات مستحقة الدفع للوكيل لن تخفض المبلغ الذي يتم تحصيله وقيده للأقساط. وإذا حصَّل الوكيل الأقساط نيابة عن شركة التأمين، فإن الأقساط المقيدة في حسابات التأمين سوف تسجل عادة بعد خصم العمولات. وينبغي لمعدي البيانات الإلمام باحتمال قيام الوكلاء بتحصيل الأقساط لكنها لم تحول بعد إلى شركة التأمين (أرصدة الأقساط غير المحصلة)، أو احتمال خصم العمولات (ينبغي أن تقيد الأقساط عادة شاملة عمولات الوكيل، وينبغي قيد العمولات مقابل خدمات الوكيل كبند منفصل). وتحتفظ شركات التأمين ببيانات دورية عن المبالغ المستحقة للوكيل، ويشار إليها أحيانا بأرصدة الوكلاء.

---

[٦] المشروع المشترك بين المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس معايير المحاسبة المالية حول المعاملة المحاسبية لعقود التأمين يركز حاليا على الاعتراف بعقود التأمين وقياسها، وكيفية عرض الإيرادات والمصروفات الناشئة عن هذه العقود؛ راجع http://www.ifrs.org/Current+Projects/IASB+Projects/Insurance+Contracts/About+Insurance.htm.

احتياطيات التأمين الفنية لوثائق التأمين على الحياة وغير الحياة المشتقة من نماذج الإبلاغ الموحدة (*SRFs*) في الإحصاءات النقدية والمالية (*MFS*)

م:٢-٤٣ يمكن أن تكون الإحصاءات النقدية والمالية مصدرا للبيانات في حالة إعداد بيانات احتياطيات التأمين الفنية. ووفقا للإحصاءات النقدية والمالية، تُقيد احتياطيات التأمين الفنية بصورة منفصلة كخصوم في حسابات شركات التأمين وضمن صناديق التقاعد في القطاع الفرعي للشركات المالية الأخرى (راجع المثال م:٢-٣).[٧] وتشكل هذه الاحتياطيات في اقتصادات عديدة حصة كبيرة من مجموع خصوم قطاع الشركات المالية. وبالتالي فإن القيد المنفصل يساعد على تحليل أنشطة هذا القطاع الفرعي تحديدا، مما ينعكس في معاملته بشكل خاص في المعايير الوطنية لإعداد التقارير المالية ومعايير الإحصاءات الدولية.

م:٢-٤٤ وتتألف احتياطيات التأمين الفنية من ثلاثة عناصر. العنصر الأول هو حساب الخصوم مقابل التزامات أقساط التأمين المدفوعة مقدما من كل حملة الوثائق المقيمين وغير المقيمين. ويشمل الدفعات المقدمة لوثائق التأمين على الحياة وغير الحياة، إلى جانب الدفعات المقدمة لأقساط إعادة التأمين (راجع دليل الإحصاءات النقدية والمالية ومرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات (*MFSM-CG*)). والعنصر الثاني لاحتياطيات التأمين الفنية يشمل التغيرات في احتياطيات المطالبات القائمة، والذي تحتفظ بها شركات التأمين لتغطية مبالغ المطالبات (التي تم الاعتراف بها) التي لم تتم تسويتها بعد أو المطالبات التي قد تكون محل نزاع. والعنصر الثالث يغطي الالتزام الناشئ عن صافي حقوق الأسر المعيشية في احتياطيات

المثال م: ٢-٣ مقتطفات من الميزانية العمومية القطاعية لقطاع الشركات المالية الفرعي (جانب الخصوم)

احتياطيات التأمين الفنية
صافي حقوق الأسر المعيشية في احتياطيات التأمين على الحياة
المقيمين
غير المقيمين
صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق التقاعد
المقيمين
غير المقيمين
الدفعات المقدمة لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة

[٧] الشركات المالية الأخرى هي جزء من القطاعات الأخرى في تبويب القطاعات المؤسسية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (راجع الجدول ٤-٢ في الطبعة السادسة من الدليل).

شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد، مما يعكس القيمة الحالية (القيمة الاكتوارية) لخصوم شركات التأمين المقدرة مقابل مطالبات حملة وثائق التأمين على الحياة في المستقبل.

م:٢-٤٥ يستخدم حساب الأصول في الميزانية العمومية القطاعية لتسجيل مبالغ أقساط التأمين المدفوعة مقدما من الشركات المالية إلى شركات التأمين. ويشمل كذلك الدفعات المقدمة من شركات التأمين إلى شركات تأمين أخرى (أي إلى شركات إعادة التأمين في الخارج). وبشكل عام، تعد فئة الأصول صغيرة نسبيا مقارنة بحساب الخصوم. وتعد أقساط التأمين المدفوعة مقدما هي الفئة الوحيدة من فئات احتياطيات التأمين الفنية التي يوجد لها حساب أصول وحساب خصوم في الميزانية العمومية القطاعية. ويعد نموذج التقرير الموحد (4SR) للإحصاءات النقدية هو نموذج التقرير المستخدم في إعداد البيانات المتعلقة بجميع شركات التأمين وصناديق التقاعد المقيمة.

م:٢-٤٦ لا تحتوي الإحصاءات النقدية والمالية على بيانات الدخل (راجع *MFSM-CG*). ويمكن تقدير بيانات دخل الاستثمار من الأصول الاحتياطية للتأمين باستخدام معدل عائد مناسب يُحسب كنسبة محددة من مبلغ الأرصدة القائمة.

خدمات التأمين على غير الحياة — اشتقاق قيمة خدمات التأمين مستحقة الدفع من معلومات غير كاملة

م:٢-٤٧ قد لا يكون معدو البيانات قادرا بشكل دائم على إعداد مجموعة شاملة من الحسابات لتقدير صادرات خدمات التأمين في فترة إبلاغ معينة، لا سيما الفترات الزمنية الأقصر أجلا (بيانات ربع سنوية، على سبيل المثال). لذلك، يمكن تقدير قيمة خدمات التأمين المقدمة لبقية العالم، بالتعاون مع معدي بيانات الحسابات القومية، من مجموع المخرجات[٨] المقدرة لقطاع التأمين ومتوسط نسبة مجموع الأقساط المكتسبة من الخارج إلى مجموع الأقساط المكتسبة (راجع المثال م: ٢-٤). وتعد أقساط التأمين مؤشرا أفضل من المطالبات لتحديد حصة خدمات التأمين التي تُعزى إلى بقية العالم. والسبب هو أن المطالبات مشروطة بوقوع أحداث معينة حتى تنشأ المدفوعات، وقد تكون هناك فترات لا تشهد مطالبات أو تشهد مطالبات كبيرة بشكل غير معتاد. وقد يتوافر من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بيانات على أساس نقدي عن الأقساط المحصلة من الخارج، والمطالبات المدفوعة.

[٨] راجع الفقرة ٦-١٨٥ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بشأن حساب مخرجات قطاع التأمين (مجموع الأقساط المكتسبة مضافا إليه مكملات الأقساط مطروحا منه المطالبات المستحقة المعدلة).

المثال م: ٢–٤ تقدير خدمات التأمين المقدمة لغير المقيمين

مخرجات التأمين المحلية المقدرة في الفترة x (قد تستند أيضا إلى الفترة x–١)	٥٠
مجموع الأقساط المكتتبة	٢٠٠
منها الأقساط المحصلة/المكتتبة من الخارج	٧٠
خدمات التأمين المقدرة المقدمة لغير المقيمين	١٧,٥ = ٥٠*٧٠/٢٠٠

واردات خدمات التأمين في ظل وجود وعدم وجود شركة تأمين مقيمة في الاقتصاد القائم بالإبلاغ

م:٢–٤٨ يعد رصد قيمة خدمات التأمين التي يتم الحصول عليها (المستوردة) أصعب بكثير، لأن معدي البيانات لا يمكنهم طلب المعلومات مباشرة من شركات التأمين. والبيانات المتوفرة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية تكون على أساس نقدي وترصد أقساط التأمين المدفوعة والمطالبات المتحصلة. وقد تُطبق على أقساط التأمين المدفوعة نسبة ملائمة مشتقة من قطاع التأمين المحلي. وإذا تعذر الحصول على هذه النسبة، ينبغي لمعدي البيانات تقديرها باستخدام العلاقة بين أقساط التأمين والمطالبات على المدى البعيد. ويوفر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية معلومات عن الاقتصادات التي تُدفع لها الأقساط وتُقبض منها المطالبات. ويمكن لمعدي البيانات الاتصال بمعدي بيانات ميزان المدفوعات في هذه الاقتصادات للحصول على النسب الملائمة لتقديرات الخدمات المقدمة منها.

نظرة عامة على المعاملة المحاسبية للتأمين: إعادة التأمين

م:٢–٤٩ إعادة التأمين هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها شركات التأمين لتنويع مخاطرها والحد منها وإدارتها. وإعادة التأمين هي قبول شركة إعادة التأمين لكل مخاطر الخسارة التي تواجه شركة التأمين الأصلية (وتسمى أيضا الشركة المسندة) أو لجزء من هذه المخاطر. وتختلف أنواع شركات إعادة التأمين — فهناك شركات نشاطها الأساسي هو إعادة التأمين، وهناك شركات تمارس نشاط إعادة التأمين بجانب نشاطها الأساسي. وتستخدم شركات إعادة التأمين قنوات التفاوض المباشر مع شركات التأمين الأصلية، أو تتصل بها عن طريق وسطاء أو وكلاء تدفع لهم عمولات كنسبة من قسط إعادة التأمين.

م:٢–٥٠ هناك شكلان رئيسيان من أشكال إعادة التأمين، وهما إعادة التأمين على أساس تناسبي وإعادة تأمين ما يتجاوز حد معين من الخسارة، مما يزيد من قدرة شركة التأمين الأصلية على قبول التعرض لمخاطر أكبر من المعتاد. وفي عقود إعادة التأمين على أساس تناسبي، تتقاسم شركات إعادة التأمين وشركة التأمين الأصلية حصة تناسبية من أقساط وخسائر الأعمال المعاد تأمينها

المثال م: ٢–٥ اشتقاق المعاملات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة

يعرض هذا المثال كيفية حساب/تقدير القيود المتعلقة بالتأمين على غير الحياة في ميزان المدفوعات. ويُفترض حصول معدي بيانات ميزان المدفوعات على المعلومات التالية عن التأمين على غير الحياة من شركات التأمين المقيمة:

مجموع الأقساط المحصلة من الخارج	١٧٠
مجموع المطالبات المدفوعة للخارج	١٦٠
صافي الزيادة في احتياطيات التأمين الفنية نتيجة الدفعات المقدمة	٣٠
صافي الزيادة في احتياطيات التأمين الفنية نتيجة مطالبات لم تُدفع بعد حتى نهاية العام	٢٠
التعديل مقابل التقلبات في قيمة المطالبات مستحقة الدفع خلال العام	–٥٠
مجموع دخل الاستثمار المكتسب من استثمار الأصول	٤٠
منه نسبة ما يُعزى لحملة وثائق التأمين غير المقيمين	٣٠٪

وبناء على المعلومات السابقة:

(١) ينبغي إجراء العملية الحسابية التالية:

إجمالي الأقساط مستحقة القبض من الخارج = مجموع الأقساط المحصلة من الخارج – صافي الزيادة في احتياطيات التأمين الفنية نتيجة الدفعات المقدمة = ١٧٠ – ٣٠ = ١٤٠

المطالبات مستحقة الدفع للخارج = مجموع المطالبات المدفوعة للخارج + صافي الزيادة في احتياطيات التأمين الفنية نتيجة مطالبات لم تُدفع بعد = ١٦٠ + ٢٠ = ١٨٠

حجم المطالبات المتوقعة على المدى الطويل = المطالبات مستحقة الدفع + التعديل مقابل التقلبات في قيمة المطالبات مستحقة الدفع = ١٨٠ + (–٥٠) = ١٣٠

مكملات الأقساط (الاستثمار الذي يُعزى لحملة وثائق التأمين) (قيود مدينة) = نسبة ما يُعزى لحملة وثائق التأمين غير المقيمين * مجموع دخل الاستثمار = ٣٠٪ * ٤٠ = ١٢

المثال م: ٢–٥ اشتقاق المعاملات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة (تتمة)

(٢) ينبغي اشتقاق معاملات ميزان المدفوعات التالية:

الحساب الجاري:

السلع والخدمات — خدمات التأمين (قيود دائنة)

إجمالي أقساط التأمين مستحقة القبض من الخارج + مكملات الأقساط — الحجم المتوقع للمطالبات في المدى الطويل = ١٤٠ + ١٢ – ١٣٠ = ٢٢

الدخل الأولي – الاستثمارات الأخرى– دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين (التأمين على غير الحياة – مكملات الأقساط (قيود مدينة) = ١٢

الدخل الثانوي – التحويلات الجارية الأخرى – صافي أقساط التأمين على غير الحياة (قيود دائنة)

إجمالي أقساط التأمين مستحقة القبض + مكملات الأقساط – خدمات التأمين = ١٤٠ + ١٢ – ٢٢ = ١٣٠

الدخل الثانوي – التحويلات الجارية الأخرى – مطالبات التأمين على غير الحياة (قيود مدينة)

المطالبات مستحقة الدفع للخارج = ١٨٠

الحساب المالي:

الاستثمارات الأخرى – نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة – الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (زيادة في الخصوم المستحقة لحملة الوثائق)

صافي الزيادة في احتياطيات التأمين الفنية نتيجة الدفعات المقدمة من أقساط التأمين + صافي الزيادة في الاحتياطيات الفنية نتيجة المطالبات التي لم تُدفع بعد (المطالبات المستحقة ولم تُدفع بعد) = ٣٠ + ٢٠ = ٥٠

الاستثمارات الأخرى – العملة والودائع (زيادة في الأصول)

الأقساط المحصلة من الخارج – المطالبات المدفوعة للخارج = ١٧٠ – ١٦٠ = ١٠

قيد معاملات التأمين على غير الحياة في إحصاءات ميزان المدفوعات (اقتصاد شركات التأمين)

السنة	دائن	مدين
الحساب الجاري		
الخدمات		
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	٢٢	
الدخل الأولي		
الاستثمارات الأخرى		
دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		١٢
الدخل الثانوي		
الشركات المالية والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		
التحويلات الجارية الأخرى		
صافي أقساط التأمين على غير الحياة[١]	١٣٠	
صافي مطالبات التأمين على غير الحياة[١]		١٨٠
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
الاستثمارات الأخرى		
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي		
العملة والودائع	١٠+	
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		
احتياطيات التأمين الفنية لوثائق التأمين على غير الحياة[١]		٥٠+

[١] بند تكميلي

على أساس تناسبي من جانب شركة التأمين الأصلية. وفي عقود إعادة تأمين تجاوز الخسارة، تدفع شركة التأمين الأصلية مبلغ كل مطالبة حتى حد معين يتم تحديده سلفا، وتدفع شركة إعادة التأمين المبلغ الذي يفوق ذلك الحد في المطالبة إما حسب الخطر، أو حسب الواقعة، أو إذا تجاوز إجمالي الخسائر المتكبدة المعاد تأمينها مبلغ متفق عليه. ويمكن أن تقوم شركة إعادة التأمين بإسناد كل أعمال إعادة التأمين تحملتها سلفا أو جزء منها لشركة إعادة تأمين أخرى. وتسمى هذه المعاملة تأمين إعادة التأمين.

م:٢–٥١ تقيس المعايير الدولية معاملات شركات إعادة التأمين على نحو مماثل لقياس معاملات شركات التأمين المباشر على غير الحياة (راجع نظرة عامة على المعاملة المحاسبية للتأمين: التأمين على غير الحياة). غير أن هناك بعض المدفوعات ذات الخصوصية بالنسبة لإعادة التأمين. وتحول شركة التأمين الأصلية إلى شركة إعادة التأمين صافي القسط بعد خصم ما يُطلق عليه عمولة الإسناد المتفق عليها. وتدفع شركة إعادة التأمين هذه العمولة لتعويض الشركة المسندة عن مصاريف الإنتاج وغيرها من تكاليف تحملتهاَ لإبرام اتفاقيات إعادة التأمين معها.

م:٢–٥٢ وغالبا ما توجد عمولة أخرى في اتفاقيات إعادة التأمين التي تنص على تقاسم الأرباح. فعادة ما تتفق شركة إعادة التأمين مع الشركة المسندة على نسبة محددة سلفا من الأرباح التي تحققها شركة إعادة التأمين من العقود التي تسندها شركات التأمين الأصلية ويُطلق على حصة الشركات المسندِة في هذه الأرباح عمولة الأرباح.

م:٢–٥٣ وكما هي الحال بالنسبة لشركة التأمين الأصلية، لا تكتسب شركة إعادة التأمين الأقساط بالكامل عادة عند الحصول عليها، وبالتالي يتم تجنيب مخصصات للجزء غير المكتسب من الأقساط المكتتبة. وتُحسب الأقساط المكتسبة على أساس الأقساط المكتتبة مضافا إليها احتياطي الأقساط غير المكتسبة في بداية فترة الإبلاغ، ومطروحا منها احتياطي الأقساط غير المكتسبة في نهاية فترة الإبلاغ. والمبلغ الذي ترده شركة إعادة التأمين في حالة إلغاء العقد هو مبلغ احتياطي الأقساط غير المكتسبة مطروحا منه عمولة الإسناد.

م:٢–٥٤ ويتعين على شركات إعادة التأمين كذلك إنشاء احتياطيات للمطالبات القائمة والمصروفات المرتبطة بتسوية وتعديل هذه المطالبات. وتُحسب المطالبات أو الخسائر المتكبدة على أساس المطالبات المستحقة والمدفوعة خلال الفترة الجارية مضافا إليها المطالبات المستحقة خلال الفترة الجارية ولم تُدفع في نهاية الفترة.

م:٢–٥٥ قد تختلف إدارة هذه الاحتياطيات عن إدارة الاحتياطيات في شركات التأمين الأصلية بسبب مدة العقود الأطول أجلا وجسامة الخسائر. فمن الناحية المفاهيمية، يُعامَل الدخل الذي تكتسبه شركات إعادة التأمين من استثمار الاحتياطيات مثل دخل شركات التأمين الأصلية، أي باعتباره دخل استثمار مستحق الدفع لشركة التأمين الأصلية وتتم إعادته كمكملات أقساط. وبالتالي تدفع شركة التأمين الأصلية دخل استثمار لحملة وثائقها استنادا إلى مجموع الأقساط المكتسبة، وتحصل من شركة إعادة التأمين على دخل استثمار مقابل مبالغ الأقساط التي أسندتها لشركة إعادة التأمين.

م:٢–٥٦ يمكن حساب قيمة مخرجات شركة إعادة التأمين باستخدام المعادلة التالية:

إجمالي الأقساط المكتسبة مطروحا منه العمولة مستحقة الدفع

مضافا صافي الدخل من الاستثمارات (مكملات الأقساط)

مطروحا المطالبات واجبة الأداء (المعدلة مقابل التقلبات في قيمة المطالبات، عند الضرورة) وعمولة الأرباح مستحقة الدفع

يساوي قيمة خدمات (إعادة) التأمين

م:٢–٥٧ تحظر معايير المحاسبة الدولية الموازنة بين أصول إعادة التأمين والخصوم المرتبطة بها وتقتضي قيد المعاملات بين شركة التأمين المباشر وعملائها من ناحية وحامل وثيقة التأمين وشركة إعادة التأمين من الناحية الأخرى كمجموعات من المعاملات المنفصلة تماما. وفي حسابات الشركات المسندة لدى شركات التأمين يشير صافي الأقساط المكتتبةَ (المحصلة) عادة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة (بما في ذلك أقساط التأمين المباشر وأقساط إعادة التأمين المتحملة) مطروحا منه أقساط التأمين المسنَدة على أساس تناسبي لشركات إعادة التأمين. وتُدرج أعمال التأمين غير المباشر المقبولة من شركة تأمين أخرى ضمن إجمالي الأقساط المكتتبة باعتبارها أعمال إعادة تأمين متحملة.

م: ٢–٥٨ وكما هي الحال بالنسبة للتأمين المباشر، قد تُقيد بعض مطالبات إعادة التأمين، في حالات استثنائية، كتحويلات رأسمالية وليس كتحويلات جارية. ويتم اشتقاق وقيد كافة القيود الأخرى في الحسابات الدولية على نحو مماثل للتأمين على غير الحياة (راجع المثال م: ٢–٦).

م:٢–٥٩ تكون أفضل السبل لرصد قيمة الخدمات التي يتم الحصول عليها من شركات إعادة التأمين في الخارج[٩] من خلال إجراء مسح لشركة التأمين المحلية التي تحصل عليها، حسبما يرد في الفقرات من م: ٢–٣٧ إلى م: ٢–٤٢.

المثال م: ٢–٦ تقدير قيمة خدمات التأمين في التأمين غير المباشر

أقساط التأمين التي يدفعها المقيمون لشركات التأمين غير المقيمة	٨٠
المطالبات المتحصلة من شركات التأمين غير المقيمة	٥٠
متوسط النسبة بين رسوم خدمات التأمين والأقساط المدفوعة في الأجل الطويل	١٥٪
قيمة خدمات التأمين المقدرة	١٢ (= ٨٠*١٥٪)
صافي أقساط التأمين	٦٨ (= ٨٠–١٢)
المطالبات المتحصلة	٥٠

[٩] غالبا ما تُبرَم اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات إعادة تأمين في الخارج ولذلك تعتبر عابرة للحدود.

نظرة عامة على المعاملة المحاسبية للتأمين: التأمين على الحياة

م:٢-٦٠ هناك ثلاث سمات مميزة لعقود التأمين على الحياة، وهي: العلاقة بين أقساط التأمين والمطالبات/المزايا مع مرور الوقت، والفترة الزمنية التي يغطيها العقد، ودرجة اليقين بشأن نشوء المطالبات/المزايا. ومن الناحية العملية، تحدد شركة التأمين العلاقة بين أقساط التأمين والمزايا بالجمع بين عنصر الادخار الموجود في وثيقة واحدة والحسابات الاكتوارية لمجتمع إحصائي مؤمن عليه.

م:٢-٦١ تستند الحسابات الاكتوارية إلى افتراضات التقييم المتعلقة ببيانات الوفيات والعجز والمرض، مع الأخذ في الاعتبار الأقساط التي سيتم تحصيلها في المستقبل، وإيرادات الاستثمار المحتملة، وكافة الخصوم المستقبلية المترتبة على الشروط المنصوص عليها في كل عقد من عقود التأمين الحالية. وبشكل عام يحق لحامل الوثيقة الذي يلغي الوثيقة قبل تاريخ الانتهاء المتفق عليه الحصول على جزء من المزايا من شركة التأمين. وبالتالي، تُدفع المزايا دائما لحامل الوثيقة أو للمستفيد منها. ولهذه الأسباب، يمكن اعتبار جزء من الأقساط التي يدفعها حملة الوثائق بمثابة مدخرات وجزء من المزايا التي يحصل عليها المستفيدون بمثابة مسحوبات من المدخرات. وبالتالي، تُقيد الأقساط ومدفوعات المزايا في الحساب المالي وليس في حساب الدخل الثانوي (راجع الفقرة ٥-٦٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٢-٦٢ تعد الاحتياطيات الاكتوارية هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مستحقة الدفع في نهاية وثيقة التأمين، وليست المطالبات في الفترة الجارية. وتستحق الاحتياطيات الاكتوارية لحملة وثائق محددين حسب المبالغ المضمونة في وثائقهم. وبالتالي يتمثل مجموع خصوم شركة التأمين في مجموع الاحتياطيات الاكتوارية لكافة الوثائق (راجع المثال م: ٢-١).

م:٢-٦٣ تعد مكملات الأقساط أكثر أهمية للتأمين على الحياة مقارنة بالتأمين على غير الحياة (راجع الفقرتين ٦-١٩٣ و٦-١٩٧ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). ويُخصص جزء من مجموع الدخل المكتسب من احتياطيات حملة الوثائق — وهو الدخل المخصص للاحتياطيات الاكتوارية — لحامل الوثيقة ويُضاف إلى احتياطيات التأمين الفنية.

م:٢-٦٤ تُشتق التغيرات في الاحتياطيات الاكتوارية للتأمين على الحياة كالتالي:

إجمالي الأقساط المكتسبة

مضافا الجزء المخصص من مكملات الأقساط للاحتياطيات الاكتوارية.

مطروحا المزايا المستحقة

يساوي التغيرات في الاحتياطيات الاكتوارية للتأمين على الحياة

م:٢-٦٥ قد يكون حملة وثائق التأمين على الحياة مؤهلين للحصول على علاوات إضافية توزع عليهم في كل عام عن طريق زيادة مزايا التأمين المستقبلية بالإضافة إلى المبلغ المضمون كحد أدنى. فمنتجات التأمين على الحياة التي تسمى «وثائق التأمين مع الأرباح» أو «وثائق التأمين مع المشاركة في الأرباح» تعني بشكل عام أن وثائق التأمين ومن ثم حملة الوثائق مؤهلين للحصول على هذه العلاوات. وتُدرج هذه العلاوات في دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين على الحياة، وتُقيد كمكملات أقساط في حساب الدخل (راجع الفقرة ١١-٨١ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٢-٦٦ يمكن حساب قيمة مخرجات التأمين على الحياة باستخدام المعادلة التالية:

	إجمالي الأقساط المكتسبة
مضافا	العلاوات (مكملات الأقساط)
مطروحا	المزايا المستحقة
مطروحا	صافي الزيادة في الاحتياطيات الاكتوارية للتأمين على الحياة
يساوي	قيمة خدمات التأمين على الحياة[١٠]

م ٢-٦٧ على غرار التأمين على غير الحياة، يتم قيد احتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة واحتياطيات تغطية مطالبات التأمين القائمة ضمن فئة الاستثمارات الأخرى في الحساب المالي تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة؛ لكن إلى جانب ذلك هناك احتياطيات اكتوارية للتأمين على الحياة واحتياطيات وثائق التأمين مع الأرباح وهي تمثل المبالغ المجنبة لمدفوعات المزايا في المستقبل:[١١]

	الأقساط غير المكتسبة في الفترة المحاسبية
مضافا	الزيادة في احتياطيات المزايا القائمة
مضافا	التغيرات في احتياطيات التأمين على الحياة (الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات وثائق التأمين مع الأرباح)

م:٢-٦٨ يلخص الإطار م:٢-٣ منهجية الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات على النحو الوارد في الملحق ٦ ج في هذه الطبعة بشأن بيانات التأمين على الحياة في ميزان المدفوعات.

---

[١٠] بدلا من ذلك، يمكن حساب قيمة الخدمات كالتالي: مجموع دخل الاستثمار المكتسب من الاحتياطيات الفنية للتأمين على الحياة مطروحا منه الجزء المخصص بالفعل من دخل الاستثمار هذا إلى حملة الوثائق والمضاف إلى احتياطيات التأمين (راجع الفقرة ٦-١٩٩ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

[١١] في الحسابات التجارية لشركات التأمين، يتم وصف بعض هذه المبالغ كمخصصات للعلاوات (والخصومات). وهي تشمل المبالغ المخصصة لحملة الوثائق ولم تتم إضافتها بعد لحساباتهم، لأن شركات التأمين تستخدمها غالبا في تمهيد المزايا مع مرور الوقت (راجع أيضا الفقرة ١٣-٧٧ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

الإطار م: ٢-٣ القيود المتعلقة بمعاملات التأمين على الحياة في ميزان المدفوعات وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

حساب الخدمات

تُشتق رسوم خدمات التأمين ضمنا باستخدام المعادلة التالية (راجع الملحق ٦ ج في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات):

قيمة خدمات التأمين = إجمالي أقساط التأمين المكتسبة

مضافا لعلاوات (دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين على الحياة)
مطروحا المزايا واجبة الأداء/ المستحقة
مطروحا صافي الزيادات مضافا\صافي التخفيضات) في الاحتياطيات الاكتوارية للتأمين على الحياة

حساب الدخل الأولي

دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين (يساوي مكملات أقساط التأمين)

الحساب المالي

التغيرات في احتياطيات التأمين على الحياة

العملة والودائع (لأقساط التأمين الفعلية المكتتبة والمزايا المدفوعة)

المثال م: ٢-٧ مقتطفات من حسابات الأرباح والخسائر في شركة تأمين

شركة التأمين x: إجمالي أقساط التأمين حسب نشاط التأمين على الحياة والمنطقة (بملايين الدولارات الأمريكية)

	الاقتصاد A	الاقتصاد B	الاقتصاد C	الاقتصاد D	أخرى	المجموع
٢٠١٢						
تأمين الأفراد	٥٤٥,٤	١٢٣,٠	٨١,٨	٧٢,٥	١٣٣,٠	٩٥٥,٧
تأمين المجموعات	١,٥٨٦,٤	٧٨,٨	٣٦,٠	٤٠,٤	–	١,٧٤١,٦
التأمين على الحياة المرتبط بالوحدة	٧٤,٩	٩٦,١	–	١٤,١	٤,٦	١٨٩,٧
إعادة التأمين	–	–	–	–	٦,٩	٦,٩
إجمالي الأقساط التأمين على الحياة	**٢,٢٠٦,٧**	**٢٩٧,٩**	**١١٧,٨**	**١٢٧,٠**	**١٤٤,٥**	**٢,٨٩٣,٩**
٢٠١١						
تأمين الأفراد	٥٧٧,١	١١٨,٦	١٣٧,٤	٦٥,٣	١٣٣,٥	١,٠٣١,٩
تأمين المجموعات	١,٥٥٥,٣	٢٨,٦	٢٠,٤	٣٤,٦	–	١,٦٣٨,٩
التأمين على الحياة المرتبط بالوحدة	٨٤,٦	٦٤,١	–	٨,٤	–	١٥٧,١
إعادة التأمين	–	–	–	–	٤,٥	٤,٥
إجمالي الأقساط التأمين على الحياة	**٢,٢١٧,٠**	**٢١١,٣**	**١٥٧,٨**	**١٠٨,٣**	**١٣٨,٠**	**٢,٨٣٢,٤**

م:٢-٦٩ تقدم شركات التأمين أنواع مختلفة من منتجات التأمين على الحياة. وقد تقدم شركات التأمين عقود تأمين جماعي مبرمة لموظفي الشركات أو عقود تأمين للأفراد (راجع المثال م: ٢-٧). والسمة المميزة للتأمين الجماعي هي أن القسط تحدده مجموعة من الأشخاص المؤهلين لشراء عقود التأمين ككل لأغراض مثل العمل لدى صاحب عمل معين، ولا يرتبط بتغطية عامل خطر (مرتفع) معين. ومع ذلك، تستحق المطالبات فرادى. وفيما يتعلق بنوع الاستثمار، فإن ما يُطلق عليه وثائق التأمين على الحياة المربوطة بالوحدة هي منتجات مربوطة بصندوق محدد حيث يمكن لحملة الوثائق تحديد نوع الاستثمار عن طريق اختيار صندوق محدد وبالتالي تحمل مخاطر الاستثمار. ويمكن دفع مزايا التأمين على الحياة في شكل مبلغ إجمالي أو دفعة مالية سنوية. وقد تكون قيم المطالبات ثابتة أو مختلفة لتعكس الدخل المكتسب من استثمار أقساط التأمين خلال فترة سريان

الوثيقة (وثائق التأمين مع الأرباح). ووثائق التأمين المرتبطة بالوحدة هي نوع خاص من وثائق التأمين مع الأرباح، لأن قيمة المطالبة تختلف باختلاف الصندوق المختار. وقد يُدفع جزء من الأرباح المستحقة لحامل الوثيقة في شكل توزيعات أرباح. وتقدم وثائق أخرى عائد مضمون لا يعتمد على الأداء الاستثماري الأساسي للشركة.

التأمين على الواردات

م:٢–٧٠ نقطة التقييم الموحد هي القيمة الإحصائية للصادرات على أساس تسليم ظهر السفينة (فوب) عند الحدود الجمركية للاقتصاد المصدِّر (راجع الفقرة ١٠–٣٠ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وتُقيِّم الواردات من جانب الإدارات الجمركية عادة على أساس التسليم خالص التكلفة والتأمين والشحن (سيف) عند الحدود الجمركية المحلية. وعند إعادة تقييم واردات السلع بأسعار (فوب)، ينبغي خصم تكلفة الشحن وأقساط التأمين التي تم تحميلها على قيمة الواردات عند نقلها من حدود الاقتصاد المصدِّر إلى حدود الاقتصاد المستورد (الفقرة ١٠–٣٤ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات)، وإدراجها ضمن معاملات النقل والتأمين في ميزان المدفوعات إذا كانت شركة النقل أو شركة التأمين غير مقيمة.

م:٢–٧١ يقوم معدو البيانات غالبا بتقدير أقساط التأمين إلى جانب خدمات شحن الواردات عن طريق عينات من المستوردين ووكلاء شركات النقل الأجنبية، أو استخراج بيانات من الوثائق الجمركية للواردات.[١٢] ولتجنب المبالغة في تقدير قيمة خدمات التأمين، يمكن استخدام نسبة معينة لتقدير قيمة الخدمات من أقساط التأمين المبلغة والمقيدة في حساب الدخل الثانوي. ويمكن اشتقاق هذه النسبة من الشركات المحلية للتأمين على غير الحياة وتطبيقها على الأقساط المدفوعة.

م:٢–٧٢ غالبا ما تستند تكاليف تأمين الشحن إلى أحداث فردية (شحن سلعة) وهي ذات طبيعة قصيرة الأجل. وقد تحدد شركة التأمين هذه التكاليف استنادا إلى قيمة السلعة التي يتم شحنها تحديدا (مثل قيمة تكلفة الإحلال، أو قيمة الفاتورة)، وفئة السلعة التي يتم شحنها (مثل البضائع الهشة، والمواد الخطرة). وفي هذه الحالات، يمكن قيد المدفوعات المقدمة للتغطية التأمينية كمصروفات جارية يتحملها حامل الوثيقة وكإيرادات جارية تحصل عليها شركة التأمين، بدلا من توزيع المدفوعات مع مرور الوقت. وتُقيد المطالبات عند دفعها في حساب الدخل الثانوي. وبالنسبة للحالات التي يحصل فيها التجار على وثائق تأمين لتغطية تكلفة الشحن مقابل مبلغ إجمالي ولفترات طويلة، يُعامل التأمين على الواردات على نحو مماثل لوثائق التأمين الأخرى على غير الحياة.

[١٢] راجع مزيد من التفاصيل عن إعادة تقييم السلع بأسعار فوب بدلا من سيف في الفصل ١١.

الإطار م: ٢–٤ إعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في حالة النمسا

معلومات مرجعية

يتناول هذا المثال إعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في حالة النمسا. ونظرا لأن حساب معاملات التأمين وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات قد أصبح أكثر تعقيدا مقارنة بالطبعة الخامسة (راجع الملحق ٦ج في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات)، قام بنك النمسا الوطني بتعديل نظامي جمع وإعداد بيانات التأمين لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وقبل تطبيق هذا النظام الجديد لجمع البيانات، استخدم بنك النمسا الوطني بيانات إدارية أقل تفصيلا متوفرة لدى هيئة السوق المالية (FMA) عن صادرات التأمين وبيانات مقابلة من الاقتصادات الأخرى في الاتحاد الأوروبي عن الواردات. ولإعداد بيانات التأمين، تم استخدام معلومات من الحسابات القومية — مثل النسبة بين صافي الأقساط والمطالبات في الأجل الطويل. وقد تم إعداد معلومات عن مراكز التأمين على الحياة/غير الحياة من التدفقات فقط؛ ولم تتوافر أي بيانات عن المطالبات، واختلفت قاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات عن قاعدة بيانات الحسابات القومية. ولتغطية نشاط إعادة التأمين، توافرت بيانات عالية التجميع عن الميزانيات العمومية واستند التمييز بين البيانات العابرة للحدود والبيانات المحلية إلى افتراض أن إعادة التأمين النشطة غالبا ما تكون نشاط محلي في النمسا.

النظام الجديد لجمع البيانات

في عام ٢٠١٥، سوف يطبق الاتحاد الأوروبي قواعد الملاءة ٢ الجديدة (*Solvency II*) على شركات التأمين لتحسين حماية المستهلك. وتتيح القواعد الجديدة لهيئة السوق المالية جمع معلومات أكثر تفصيلا. وتتضمن التقارير ربع السنوية الجديدة بيانات إجمالية عن الأقساط والمطالبات العابرة للحدود المتعلقة بالتأمين المباشر وإعادة التأمين (أفضل التقديرات) على أساس الاستحقاق والأساس النقدي، مقسمة حسب قطاع التأمين وحسب الاقتصاد، بما في ذلك النشاط المحلي في النمسا.

الإطار م: ٢-٤ إعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في حالة النمسا (تابع)

ويتضمن التقرير السنوي الجديد أقساط ومطالبات إعادة التأمين عبر الحدود على أساس الاستحقاق والأساس النقدي، مقسمة حسب الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، يتضمن التقرير السنوي بيانات الأصول والخصوم المالية الناشئة عن نشاط إعادة التأمين مقسمة حسب الاقتصاد، واحتياطيات التأمين الفنية لوثائق التأمين على الحياة المربوطة بمؤشر ووثائق التأمين الأخرى على الحياة. وقد استخدم بنك النمسا الوطني هذه البيانات حتى يتوافق نظام إعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد مع متطلبات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

النظام الجديد لإعداد البيانات

وكان من الضروري إجراء بعض التعديلات لإعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. لذلك، أجرى بنك النمسا الوطني العديد من الحسابات والاشتقاقات، كما سيرد لاحقا، لمقابلة كافة متطلبات إعداد البيانات.

وللحصول على نتائج أكثر دقة، قرر بنك النمسا الوطني تعديل الصيغة العامة لحساب رسوم خدمات التأمين لكافة أنواع وثائق التأمين على النحو الوارد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وقد كان التعديل — الذي يُشار إليه في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بالتعديل مقابل التقلبات في قيمة المطالبات — ضروريا لأن ارتفاع قيمة المطالبات ربما يكون قد أدى إلى جعل قيمة رسوم الخدمات سالبة. لذلك، قام بنك النمسا الوطني باستخدام نسبة الهامش في الأجل الطويل لإجراء الحسابات:

منهج الطبعة السادسة من الدليل		منهج بنك النمسا الوطني	
قيمة خدمات التأمين = إجمالي الأقساط المكتسبة		قيمة خدمات التأمين = إجمالي الأقساط المكتسبة	
مضافا	مكملات الأقساط	مضروبة في	«الهامش» بين الأقساط والمطالبات فيالأجل الطويل («كنسبة مئوية»)
مطروحا	المطالبات واجبة الأداء/ المستحقة	مضافا	مكملات الأقساط

تمثلت الخطوة التالية في قيد صافي الأقساط والمطالبات. وتم حساب صافي الأقساط على النحو الوارد في الطبعة السادسة من الدليل:

صافي الأقساط = إجمالي الأقساط المكتسبة

مضافا مكملات الأقساط

مطروحا رسوم الخدمات

بالنسبة لوثائق التأمين على غير الحياة، تم قيد صافي الأقساط والمطالبات في حساب الدخل الثانوي، في جانبين مختلفين: فإذا كان متلقي التأمين غير مقيم، تم قيد الأقساط كقيود دائنة وقيد المطالبات كقيود مدينة، والعكس صحيح إذا كان متلقي التأمين مقيم.

وبالنسبة لعقود التأمين على الحياة، تم قيد صافي الأقساط والمطالبات كمعاملات في احتياطيات التأمين الفنية ضمن الاستثمارات الأخرى، وهو ما يشمل الزيادة في صافي الأقساط (الأصول أو الخصوم) والانخفاض في المطالبات (الأصول أو الخصوم). وفيما يلي التعديلات اللازمة لإعداد البيانات:

المعاملات (+):

المعاملات المالية (زيادة) في احتياطيات التأمين الفنية مقسمة حسب الاقتصاد = إجمالي الأقساط (على أساس الاستحقاق) لصادرات وواردات وثائق التأمين على الحياة المربوطة بمؤشر ووثائق التأمين الأخرى على الحياة مقسمة حسب الاقتصاد

مضافا مكملات الأقساط (الدخل)

مطروحا رسوم الخدمات

المعاملات (–):

المطالبات (على أساس الاستحقاق) تجاه شركات التأمين لكل اقتصاد = المعاملات المالية (انخفاض) في احتياطيات التأمين الفنية

ميزت تقارير المراكز السنوية لاحتياطيات التأمين الفنية بين وثائق التأمين على الحياة المربوطة بمؤشر ووثائق التأمين الأخرى على الحياة. ومع ذلك، لم يكن هناك تقسيم جغرافي. لذلك، تم استخدام المعلومات الجغرافية الواردة عن الأقساط في استخلاص تقسيم جغرافي للمراكز. وقد تم قيد الفروق بين المراكز السنوية ومجموع المعاملات ربع السنوية كتعديلات أخرى في التقييم، تم توزيعها بالتساوي على مدار السنة.

وتم قيد المراكز (سنويا بما في ذلك تقسيمها إلى مربوطة بمؤشر وأخرى) في وضع الاستثمار الدولي:

الحصة مقسمة حسب الاقتصاد = الأقساط المكتسبة لكل اقتصاد

مقسومة على مجموع الأقساط

الإطار م: ٢-٤ إعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في حالة النمسا (تابع)

مراكز الاحتياطيات الفنية لخدمات التأمين لكل اقتصاد = مجموع مراكز احتياطيات التأمين الفنية
مضروبة في الحصة لكل اقتصاد

التعديلات الأخرى في التقييم = الفرق بين المركز الافتتاحي، والمعاملات، والمركز الختامي

الأصول والخصوم المالية الناشئة عن إعادة التأمين

بالنسبة للأصول والخصوم المالية الناشئة عن إعادة التأمين، تم اشتقاق المعاملات المقسمة حسب الاقتصاد من بيانات الميزانيات الجديدة ربع السنوية (تقديرات شركات التأمين) والسنوية (تم توزيع التعديلات بالتساوي على أرباع السنة). وقد تم إبلاغ المراكز المقسمة حسب الاقتصاد سنويا إلى جانب التدفقات السنوية المعدلة. وتم تقدير المراكز ربع السنوية (خلال السنة) استنادا إلى المعاملات المؤقتة ربع السنوية المقسمة حسب الاقتصاد. وتم قيد الفرق السنوي بين المركز الافتتاحي والمعاملات والمركز الختامي ضمن التعديلات الأخرى في التقييم وتم توزيعه بالتساوي على أرباع السنة.

إعادة التأمين النشطة = شركة التأمين	الأقساط المدفوعة مطروحا الأقساط المكتسبة	إذا كانت + = زيادة في الخصوم إذا كانت – = انخفاض في الخصوم
إعادة التأمين الساكنة = متلقي التأمين	المطالبات المستحقة مطروحا المطالبات المدفوعة	إذا كانت + = زيادة في الخصوم إذا كانت – = انخفاض في الخصوم
	الأقساط المدفوعة مطروحا الأقساط المكتسبة	إذا كانت + = زيادة في الأصول إذا كانت – = انخفاض في الأصول
	المطالبات المستحقة مطروحا المطالبات المدفوعة	إذا كانت + = زيادة في الأصول إذا كانت – = انخفاض في الأصول

دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق (= مكملات الأقساط):

تم قيد مكملات الأقساط في حساب الدخل الأولي كمبلغ مستحق القبض لحملة الوثائق. وتم قيد نفس المبلغ أيضا كمبلغ مستحق الدفع لشركة التأمين من جانب حملة الوثائق كمكملات أقساط في حساب الدخل الثانوي.

القيود المدينة (الخصوم الناشئة تجاه متلقي التأمين غير المقيمين):

نسبة الدخل لبقية العالم مقسمة حسب الاقتصاد = مراكز احتياطيات التأمين الفنية تجاه بقية العالم موزعة حسب الاقتصاد.
مقسومة على مجموع مراكز احتياطيات التأمين الفنية

الدخل من احتياطيات التأمين الفنية لكل الاقتصاد = نسبة الدخل مقسمة حسب الاقتصاد
مضروبا في الدخل من الأصول المالية لدى قطاع التأمين
(من الاستثمار المباشر والاستثمارات الأخرى وفقا
لميزان المدفوعات، ومن مجموع استثمارات الحافظة)

اختبار المعقولية = مجموع الدخل
مقسوماً على مراكز احتياطيات التأمين الفنية تجاه بقية العالم

القيود الدائنة (الأصول الناشئة تجاه شركات التأمين غير المقيمة):
تم تطبيق متوسط نسبة القيود المدينة/الخصوم على مراكز الاحتياطيات الفنية. غير أن هذه النسبة كانت مستندة إلى التدفقات التراكمية والبيانات المقابلة، بما في ذلك المزايا.

نظم المعاشات والضمانات الموحدة:

وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات فإن المنطق الأساسي للتعامل مع أنظمة المعاشات والضمانات الموحدة مماثل لمنطق التعامل مع مطالبات وخصوم التأمين على الحياة.

رسوم الخدمات = إجمالي المساهمات
مضافا مكملات الأقساط
مطروحا المزايا المستحقة
مضافا/ مطروحا التعديلات

الإطار م: ٢–٤ إعداد بيانات نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في حالة النمسا (تتمة)

تعتمد القيمة السوقية للمراكز على طبيعة نظام معاشات التقاعد. ففي نظم المساهمات التقاعدية المحددة (التي تعمل كصناديق استثمار مشترك) هي قيمة أصول «الصندوق»؛ أما في نظم المزايا التقاعدية المحددة، المستندة إلى المزايا «المتعهد بها»، الممولة وغير الممولة، فهي القيمة الحالية للمزايا «المتعهد بها».

وتُقيد الضمانات الموحدة بالقيمة الحالية للمطالبات المتوقعة بموجب الضمانات القائمة، بعد خصم أي مبالغ مستردة يتوقع الضامن الحصول عليها من الأطراف المتوقفة عن السداد.

وقد أدى قياس المراكز لدى شركات التأمين النمساوية وصناديق التقاعد النمساوية إلى نتيجة مفادها أن المستحقات التقاعدية العابرة للحدود ومخصصات الضمانات الموحدة العابرة للحدود إما غير موجودة أو قيمتها لا تُذكر. ولم يتم اتخاذ أي إجراءات فورية لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات في هذه المجالات نتيجة التغيير الذي شهدته الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وسوف يتم تنفيذ عملية قياس جديدة للمراكز خلال السنوات المقبلة.

الصعوبات التي تمت مواجهتها

- لا تستطيع شركات التأمين تقديم بيانات مراكز الاحتياطيات الفنية مقسمة حسب الاقتصاد. ونظرا لأن هذه البيانات

ضرورية لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، فقد قرر بنك النمسا الوطني تقدير توزيع هذه البيانات حسب الاقتصاد.

- قد يصعب التمييز بين البيانات القائمة على أساس الاستحقاق وتلك القائمة على الأساس النقدي.
- وفيما يتعلق بتقديم البيانات، يعتمد بنك النمسا الوطني على البيانات الرقابية إلى جانب البنية التحتية والموارد المتاحة للهيئة الرقابية. وقد يؤدي هذا الربط الإضافي بين شركات التأمين وصناديق التقاعد وبنك النمسا الوطني إلى زيادة التعقيد وجعل الاتصالات أكثر صعوبة. وإلى جانب ذلك، يعتمد بنك النمسا الوطني إلى حد كبير على التطورات في مجال الرقابة على جودة البيانات والتفاصيل المتاحة.

وتوضح الجداول من م: ٢–٢ إلى م: ٢–٤ الواردة في مرفق هذا الملحق كيفية جمع وإعداد بيانات معاملات التأمين بالتفصيل.

نظم معاشات التقاعد المتصلة بالعاملين ونظم الضمان الاجتماعي

مقدمة

م:٢–٧٣ تتفاوت نظم معاشات تقاعد الأفراد بدرجة كبيرة من اقتصاد لآخر من حيث مدى توافرها ونطاق تغطيتها وآلياتها. ووفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تميز ما يُطلق عليها نظم التأمين الاجتماعي بين نظم الضمان الاجتماعي والنظم المتصلة بالعاملين، وذلك استنادا إلى الجهة التي تقدم معاشات التأمين الاجتماعي. فالجزء الذي تقدمه الحكومة العامة يسمى الضمان الاجتماعي إذا استوفى معايير معينة، أما الجزء الذي يقدمه أرباب العمل فيسمى النظم المتصلة بالعاملين بخلاف الضمان الاجتماعي (راجع الفقرة ١٧–١١٨ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

م:٢–٧٤ وقد يكون تقدير قيمة مدفوعات التقاعد في الحسابات الدولية مهما في الاقتصادات ذات النسب العالية من عمال الحدود، والعمال الزائرون، والمنظمات الدولية التي تستخدم عاملين من الاقتصاد المضيف.

م:٢–٧٥ هناك نوعان من نظم معاشات التقاعد المتصلة بالعاملين، وهما نظام المزايا التقاعدية المحددة ونظام المساهمات التقاعدية المحددة. ويتم تمويل النظامين بمساهمات يتقاسمها عادة رب العمل والعامل، حيث تتراكم في صناديق خاصة، وتُدفع منها المزايا وتُستثمر الأموال الفائضة لكسب مزيد من الدخل. ويكمن الفرق بين هذين النظامين في كيفية تحديد المزايا مستحقة الدفع للعامل عند التقاعد، والتي يحددها بالتالي من يتحمل مخاطر النظام لتوفير دخل كاف عند التقاعد.

م:٢–٧٦ من الناحية المفاهيمية، ينشأ عن هذين النظامين قيد معاملات في حسابات مماثلة لتلك المتعلقة بمحاسبة التأمين (راجع معاملات ومراكز التأمين)؛ حيث تُقيد مخرجات صندوق معاشات التقاعد في حساب الخدمات، ويُقيد صافي المساهمات في صندوق التقاعد في حساب الدخل الثانوي، ويُقيد التغير في المستحقات التقاعدية نتيجة المعاملات في الحساب المالي كما يُقيد بند التعديل في حساب الدخل الثانوي، ويُقيد دخل الاستثمار المكتسب على المستحقات القائمة في حساب الدخل الأولي. غير أن السمات المختلفة للمزايا مستحقة الدفع عند التقاعد تؤدي إلى الاختلاف في المفاهيم المحاسبية لنظم معاشات التقاعد هذه، وبالتالي في

كيفية تصميم معدي البيانات لنماذج الإبلاغ للحصول على المعلومات ذات الصلة. ويتم شرح ذلك لاحقا بمزيد من التفصيل.

م:٢–٧٧ من الأفضل، بشكل عام، رصد بيانات الصادرات (المدفوعات للخارج) من خدمات معاشات التقاعد عن طريق الحصول على المعلومات من صناديق التقاعد المقيمة، وهو ما يساعد معدي البيانات على إجراء التعديلات المفاهيمية اللازمة لقيد هذه العمليات في إحصاءات ميزان المدفوعات.

م:٢–٧٨ ولن يكون هذا المنهج الشامل نفسه مجديا في الحصول على بيانات الواردات (المتحصلات من الخارج) من خدمات معاشات التقاعد لأن صناديق التقاعد التي تقوم بهذه المدفوعات غير مقيمة في اقتصاد معدي البيانات. وبالتالي فعند تقدير قيمة خدمات معاشات التقاعد ينبغي لمعدي البيانات مراعاة بيانات تعويضات العاملين المشتقة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية والنسب المتاحة من صناديق التقاعد المحلية، أو من مزيج من التقديرات والافتراضات، مثل تقديرات نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات معاشات التقاعد إلى جانب تقديرات نسب تعويضات معاشات التقاعد.

م:٢–٧٩ تقدم الحكومة نوعا من التأمين الاجتماعي بموجب نظام الضمان الاجتماعي. وتعد المعاملة المحاسبية لصناديق الضمان الاجتماعي أقل تعقيدا، لأنه لا توجد أموال تُستثمر نيابة عن مستفيدين، وبدلا من ذلك، يستخدم الكيان الحكومي الذي يدير النظام مساهمات العاملين الحاليين لسداد المزايا الحالية (ويعرف النظام أيضا «بنظام النفقات المحايدة»).

م:٢–٨٠ وفي غياب معايير دولية تفصيلية للمعاملة المحاسبية المتبعة مع مراكز ومعاملات صناديق المزايا التقاعدية المحددة وصناديق المساهمات التقاعدية المحددة عبر الحدود، تعد إرشادات الإعداد الواردة في الفقرات التالية أحد السبل المقبولة للمعاملة المحاسبية المتبعة مع نظم معاشات التقاعد هذه في إحصاءات ميزان المدفوعات.

نظام المزايا التقاعدية المحددة

نظرة عامة على المعاملة المحاسبية للمزايا التقاعدية المحددة

م:٢–٨١ وفقا لنظام المزايا التقاعدية المحددة، يستحق مبلغ المزايا التقاعدية عادة استنادا إلى عامل أو عدة عوامل مثل العمر ومدة الخدمة في الشركة، ويأخذ في الحسبان الراتب النهائي، أو متوسط الدخل في بضعة سنوات سابقة. والاختلاف المميز لنظام المساهمات التقاعدية المحددة هو أن مخاطر هذا النظام تقع على عاتق رب العمل من خلال التزامه بتقديم معاش عند التقاعد، بغض النظر عن العائد على الاستثمار. وعادة ما لا تفي المساهمات المسددة في نظام معاشات التقاعد وحدها بالتزامات رب العمل؛ ومع ذلك يظل رب العمل ملزما بدفع المزايا التقاعدية المحددة، وعليه أن يقرر حجم استثماراته ومجالها، فضلا عن متابعة التطورات في هذه الاستثمارات.[13] وبالتالي تُحدد المزايا التي يحصل عليها العامل في الفترة الجارية بناء على تعهدات يقدمها رب العمل بشأن مستوى المعاش المستحق في نهاية المطاف (راجع الفقرة ١٧–١٤٤ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

م:٢–٨٢ وفقا لمنهج الاستحقاق، لم تعد مساهمة رب العمل في تعويض العامل قاصرة على المساهمات الفعلية التي يدفعها رب العمل في نظام معاشات التقاعد، بل هي القيمة الحالية للمزايا التي أصبح العاملون مستحقين لها نتيجة خدمتهم لدى رب العمل، وبالتالي يجب احتساب مساهمات إضافية.

كيف تتم المعاملة المحاسبية لصناديق التقاعد بموجب نظام المزايا التقاعدية المحددة؟

م:٢–٨٣ تعد المزايا التقاعدية جزءا من التعويضات المدفوعة للعامل في السنوات المقبلة بعد أن يتقاعد أو ينهي خدمته. وبشكل عام، يعتمد مقدار المزايا المدفوعة على تقديرات الأحداث المستقبلية ذات الصلة. ولا يستطيع رب العمل السيطرة على الكثير من هذه الأحداث، وبالتالي لا يمكن تقدير المزايا إلا باستخدام صيغة مزايا نظام معاشات التقاعد. ولحساب الالتزام بشكل صحيح، يجب وضع العديد من الافتراضات: (١) كم سنة أخرى سيعمل العامل خلالها؛ و(٢) ما المستوى الذي سيصل إليه الراتب النهائي للعامل؛ و(٣) كم عدد السنوات التي سيحصل العامل خلالها على معاش أثناء تقاعده؛ و(٤) ما معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية للالتزام. وفيما يلي مثال مبسط للصيغة التي تحدد المزايا التقاعدية للعامل:

المزايا التقاعدية للعامل = نسبة العقد

مضروبة في　　عدد سنوات الخدمة

مضروبة في　　متوسط الراتب الذي تحسب المزايا على أساسه

[13] قد يتعاقد رب العمل مع وحدة أخرى لإدارة صندوق معاشات التقاعد واتخاذ ترتيبات الصرف للمستفيدين. وقد تعمل هذه الوحدة ببساطة كوكيل لرب العمل. والخيار الثاني هو تعاقد وحدة واحدة مع عدة أرباب عمل لإدارة صناديق معاشات التقاعد الخاصة بهم باعتبارها صندوق معاشات متعدد أرباب العمل وتحمل مسؤولية الوفاء بالتزامات معاشات التقاعد (راجع الفقرات من ١٧–١٦٣ إلى ١٧–١٦٦ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

م:٢–٨٤ تعد المعاملة المحاسبية لنظام المزايا التقاعدية المحددة معقدة. فالقواعد المحاسبية لمعاشات التقاعد في نظام المزايا التقاعدية المحددة تقتضي قيد تكلفة المزايا التقاعدية قبل دفع المزايا للمتقاعدين — أي يتم قيد التكاليف خلال فترة عمل العاملين. ويجب أن تتضمن طرق التقدير التي يتبعها الخبراء الاكتواريين في مجال صناديق التقاعد افتراضات حول التطورات الاقتصادية (أسعار الفائدة، زيادة الرواتب، التضخم) والعوامل الديمغرافية (سن التقاعد، العمر المتوقع) وذلك لتحديد مبلغ وتوقيت مدفوعات المزايا التقاعدية المستقبلية وعزوها لكل سنة من سنوات العمل وفقا لصيغة المزايا التقاعدية.

م:٢–٨٥ إن تطبيق طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق يعني أن اقتصار القيد على التدفقات النقدية الفعلية في البيان المالي لرب العمل غير كاف؛ بل يجب على رب العمل حساب تكاليف معاشات التقاعد التي تستحق بصورة دورية (تُحسب سنويا في الغالب)، وهي تشمل المكونات التي تعكس مختلف جوانب الترتيبات المالية التي يتخذها رب العمل إلى جانب تكلفة المزايا التي يحصل عليها العاملون (راجع المثال م: ٢–٨). وتُقيد تكاليف المعاشات التقاعدية في بيان الدخل الخاص بالشركة وتؤدي بالتالي إلى انخفاض الإيرادات المبلغة.[١٤] ويشار إلى المدفوعات النقدية بالمساهمات التقاعدية التي تدفعها الشركة لتمويل نظام المعاشات التقاعدية المخصص (وتسمى أيضا أصول النظام)، وتشمل الاستثمارات في المراكز والسندات والاستثمارات الأخرى لتغطية المزايا التقاعدية فقط. ولا تُستخدم أصول نظام معاشات التقاعد والعوائد على هذه الأصول إلا في دفع المزايا التقاعدية. ولا تعد هذه الأصول مملوكة للمساهمين في رأسمال الشركة، كما لا تُدرج عوائدها في صافي دخل الشركة.

م:٢–٨٦ هناك عدة مكونات تتعلق بكيفية حساب تكاليف معاشات التقاعد التي يتحملها رب العمل بصورة دورية. ونقطة البدء هي ما يسمى بالتزامات مزايا التقاعد المتوقعة (PBO)، أو الالتزامات التقاعدية أو المستحقات التقاعدية للعامل، والتي تحدد القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا التقاعدية التي تُعزى للعامل عن طريق صيغة المزايا التقاعدية للنظام. وهي تأخذ في الحسبان مدة خدمة العامل حتى تاريخه (بافتراض استمرار النظام)، والافتراضات المتعلقة بمستويات التعويضات المستقبلية.[١٥]

م:٢–٨٧ وتتأثر التزامات مزايا التقاعد المتوقعة بما يسمى تكاليف الخدمة،[١٦] وتكاليف الفائدة، والمكاسب/الخسائر الاكتوارية، والمساهمات، ومدفوعات المزايا في الفترة الجارية. وهذه المصطلحات مهمة لمعدي البيانات لاشتقاق القيود اللازمة لحسابات الاقتصاد الكلي من دفاتر صناديق التقاعد:

أ– تكاليف الخدمة هي التزامات إضافية تنشأ نتيجة انقضاء سنة أخرى، يُضاف مقابلها سنة أخرى لمدد خدمة كافة العاملين الحاليين؛ وتُقدر بالقيمة الحالية الاكتوارية للمزايا التي تُعزى وفقا لصيغة المزايا التقاعدية إلى الخدمات المقدمة من العاملين خلال الفترة الجارية. وبعبارة أخرى، تمثل قيمة المزايا التي يحصل عليها العاملين خلال الفترة.[١٧]

ب– تكاليف الفائدة هي الالتزامات الإضافية الناشئة نتيجة اقتراب هؤلاء العاملين من

[١٤] وفقا للقواعد المحاسبية السائدة، يجوز إلزام الشركات بقيد بعض حسابات نظم معاشات التقاعد بشكل مباشر في بياناتها المالية وتقديم ملاحظات عن حسابات أخرى في سجلات للتذكرة مرفقة بالبيانات المالية الرئيسية.

[١٥] هناك مقياس اكتواري آخر وهو التزامات مزايا التقاعد المستحقة (ABO)، التي تُقدر بالقيمة الحالية لمزايا التقاعد المستقبلية التي أصبح العامل مستحقا لها بالفعل. وتستخدم التزامات مزايا التقاعد المستحقة غالبا في تقدير القيمة الحالية لمعاش التقاعد المستحق للعامل بافتراض توقفه عن العمل بالشركة عند وضع التقدير. والتزامات مزايا التقاعد المتوقعة هي التزامات مزايا التقاعد المستحقة التي تمت زيادتها بما يعكس التعويضات المستقبلية المتوقعة والزيادة في عدد سنوات الخدمة.

[١٦] مصطلح «الخدمة» مرادف للعمل وينبغي عدم الخلط بينه وبين مصطلح «الخدمات» في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

[١٧] قد تتحمل الشركات أيضا ما يُطلق عليه تكاليف الخدمة السابقة، وهي تغيرات مستهلكة (Amortized) في المزايا نتيجة حدوث تغير في عقد التقاعد.

المثال م: ٢–٨ مقتطفات من الملاحظات الملحقة بالبيان المالي للشركة عن توزيع أصول النظام

توزيع أصول النظام

نظم معاشات التقاعد الأساسية

٣١ ديسمبر	التوزيع المستهدف (٪)	التوزيع الفعلي لعام ٢٠١٠ (٪)	التوزيع الفعلي لعام ٢٠١١ (٪)
سندات الملكية	٥١–٦٣	٦٩	٦٠
سندات الدين	٢١–٢٧	١٩	٢٠
العقارات	٤–٨	٦	٧
حصص في الشركات الخاصة للاستثمار في الأسهم	٥–١١	٦	٧
أخرى	٣–٧	٦	٦
المجموع		١٠٠	١٠٠

المثال م: ٢-٩ مقتطفات من الملاحظات الملحقة بالبيان المالي للشركة، التزامات المزايا المتوقعة

التزامات المزايا المتوقعة (بملايين الدولارات)		
	٢٠١٢	٢٠١١
الرصيد في ١ يناير	٣٧,٨٢٧	٣٣,٢٦٦
تكاليف الخدمة مقابل المزايا المكتسبة	١,١٧٨	١,٢١٣
تكاليف الفائدة على التزامات المزايا	٢,١٩٩	٢,١٨٠
مساهمات المشاركين	١٦٣	١٦٩
تعديلات النظام	–	٦٥٤
الخسائر الفعلية[1]	٩٦٩	٢,٧٥٤
المزايا المدفوعة	٢,٣٦٧–	٢,٤٠٩–
النظم المشتراة	–	–
تعديلات سعر الصرف والتعديلات الأخرى	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣٩,٩٦٩	٣٧,٨٢٧

[1] مرتبطة أساسا بالتغيرات في سعر خصم التزامات نظم معاشات التقاعد الأساسية.

تاريخ صرف المزايا بمقدار سنة واحدة؛ ويُستخدم سعر الفائدة/الخصم في إجراء التعديل اللازم لمراعاة القيمة الزمنية للنقود.

ج- المكاسب والخسائر الاكتوارية تنشأ من الفرق بين القيم المتوقعة (التقديرات) والقيم الفعلية في نظام معاشات تقاعد الشركة. ويمكن أن تنتج عن التغيرات في التقديرات الاكتوارية عند تعديل الافتراضات المتعلقة بمعدل زيادة الرواتب في المستقبل، ومدة خدمة العامل، وسعر خصم التزامات نظام معاشات التقاعد، ومعدل العائد المتوقع على أصول النظام.

م:٢-٨٨ التكاليف الدورية لنظام معاشات التقاعد، والتي تُقيد ضمن كشف الدخل الخاص برب العمل وفقا لقواعد المحاسبة المالية المتبعة على نطاق واسع، تأخذ في الحسبان الفرق بين العائد المتوقع على أصول النظام وتكاليف الخدمة، وتكاليف الفائدة، واستهلاك تكاليف الخدمة السابقة، وصافي الخسائر أو المكاسب الاكتوارية.

المثال م: ٢-١٠ مقتطفات من الملاحظات الملحقة بالبيان المالي للشركة، تكاليف نظام معاشات التقاعد

تكاليف نظام معاشات التقاعد (بملايين الدولارات)		
	٢٠١٢	٢٠١١
العائد المتوقع على أصول النظام	٤,٢٥٨–	٤,٢٤٥–
تكاليف الخدمة مقابل المزايا التقاعدية المكتسبة	١,٤٣٨	١,٣٧٥
تكاليف الفائدة على التزامات المزايا التقاعدية	٢,٥١٦	٢,٣٩٠
تكاليف الخدمة السابقة	٣١٧	٢٥٢
صافي الخسائر (المكاسب) الاكتوارية المقيدة	٢٤٢	٥٤٤–
مجموع التكاليف	٢٥٥	٧٧٢–

م:٢-٨٩ مقياس المستحقات التقاعدية للمشاركين في نظام المزايا التقاعدية المحددة هو القيمة الحالية للمزايا التي يُتوقع أن يصبحوا مستحقين لها، وليس الأصول الفعلية للنظام. وإذا كانت أصول نظام المزايا التقاعدية المحددة غير كافية لدفع المزايا المتعهد بها، يجب على كفيل النظام تغطية الفجوة التمويلية.

المعاملة المحاسبية لنظام المزايا التقاعدية المحددة في إحصاءات ميزان المدفوعات[18]

م:٢-٩٠ تشرح الفقرات التالية خطوة خطوة العناصر المطلوبة لرصد أنشطة صناديق التقاعد عبر الحدود بشكل شامل في إحصاءات ميزان المدفوعات وفقا للمعايير الدولية، وكيفية قيام معدي البيانات باشتقاقها من المعلومات المقدمة من صناديق التقاعد. ورغم أن القيود المحاسبية مماثلة للقيود المتعلقة بمحاسبة التأمين، فإن منهج إعادة ترتيب البيانات لاشتقاق عناصر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مختلف إلى حد ما.

مجموع مساهمات رب العمل (المساهمات الفعلية والمحتسبة) وخدمات معاشات التقاعد

م:٢-٩١ وفقا لنظام المزايا التقاعدية المحددة، يتحمل رب العمل التكاليف المرتبطة بتشغيل النظام، ويُنظر إليها باعتبارها «شكل من أشكال الدخل العيني» الذي يُدرج ضمن مساهمات رب العمل (راجع الفقرة ١٧-١٤٩ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨) في تعويضات

[18] المنهج المقترح لقياس أنشطة صناديق معاشات التقاعد يعكس إلى حد كبير الممارسات المحاسبية القائمة في القطاعين الخاص والعام. ففي العديد من المعايير المحاسبية، تُستخدم مبالغ اكتوارية لقياس «تكاليف الخدمة الجارية» للمؤسسة (أي تكلفة العاملين). وبالتالي ينبغي أن تكون المعلومات متوفرة في دفاتر أرباب العمل، و/أو في حسابات صناديق المعاشات.

العاملين. ولذلك، يُحسب مجموع مساهمات رب العمل في فترة ما على نحو يقابل، بجانب أي مساهمة فعلية يدفعها العامل وباستثناء التكاليف الإدارية، الزيادة في التزامات مزايا التقاعد المتوقعة نتيجة تكاليف الخدمة (راجع الفقرة م: ٢–٨٨ أ) — أي معاش التقاعد الذي يحصل عليه العامل خلال السنة.[١٩]

م:٢–٩٢ في الأمثلة من م: ٢–١١أ إلى م: ٢–١١ج، تحتسب الافتراضات التالية لإجراء الحسابات:

الزيادة في المستحقات التقاعدية نتيجة العمل في السنة الجارية[٢٠]	١٥
المبالغ الفعلية التي دفعها رب العمل	١٠
المبالغ الفعلية التي دفعها العامل	١,٥
التكاليف المتحملة في الفترة الجارية لإدارة صندوق معاشات التقاعد	٠,٦

ومن المفترض أيضا أن تكون المبالغ الفعلية التي دفعها رب العمل والعامل غير كافية لمقابلة الزيادة المقدرة في مزايا المعاش الذي يتم الحصول عليه خلال السنة.

م:٢–٩٣ تكاليف إدارة صندوق معاشات التقاعد يتحملها رب العمل في البداية،[٢١] وبالتالي ينبغي إدراجها عند حساب مساهمة رب العمل (من الناحية المفاهيمية، ينبغي النظر إليها باعتبارها تعويض عيني مقدم للعامل). ويجب على معدي البيانات احتساب هذه التكاليف الإدارية — على سبيل المثال، كنسبة من مساهمات أرباب العمل والعاملين الفعلية في الفترة الجارية (يُفترض أنها حوالي ٥٪). وهي تمثل خدمة معاشات التقاعد التي يجب على معدي بيانات ميزان المدفوعات قيدها في حساب الخدمات. ويتم احتساب مساهمة إضافية من رب العمل مقدارها ٤,١ حتى تتساوى المساهمات مع الزيادة في تكاليف الخدمة الجارية.

م:٢–٩٤ وبالتالي فإنه وفقا لمنهج الاستحقاق، يتضمن مقياس تعويضات العاملين (عبر الحدود) المشاركين في نظام المزايا التقاعدية المحددة مساهمات رب العمل الفعلية والمحتسبة في النظم باعتبارها مستحقة الدفع من جانب رب العمل ومستحقة القبض من جانب العامل

المثال م: ٢–١١أ حساب بيانات نظام المزايا التقاعدية المحددة[١]

الحسابات الاكتوارية التي تحدد الزيادة في مزايا التقاعد المتوقعة نتيجة تكاليف الخدمة		١٥,٠
مساهمة رب العمل الفعلية	(–)	١٠,٠
مساهمة العامل الفعلية	(–)	١,٥
التكاليف الإدارية لتشغيل النظام — مقدرة	(+)	٠,٦
مساهمة رب العمل المحتسبة — قيمة متبقية		٤,١
في هذا المثال، يجب أن يكون مجموع مساهمات رب العمل ١٤,١ (=١٠+٤,١).		

[١] راجع الفقرة ١٧–١٦٧ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

(راجع الفقرة ١١–٢٢ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وهذا المقياس هو القيمة الحالية للمزايا التي يصبح العاملون مستحقين لها نتيجة خدمتهم لدى رب العمل، ويعكس على نحو كاف التكلفة الحقيقية التي يتحملها رب العمل.

دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى المستفيدين في نظم معاشات التقاعد

م:٢–٩٥ كخطوة تالية، يتم اشتقاق دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى العامل باستخدام ما يسمى تكاليف الفائدة لصناديق التقاعد،[٢٢] — أي الزيادة في المستحقات التقاعدية نتيجة اقتراب العامل من تاريخ صرف المزايا بمقدار سنة واحدة. ومن الناحية المفاهيمية، يعني ذلك أن المستفيد يحصل على فائدة محتسبة على مستحقاته الاكتوارية، وليس الفائدة والأرباح الفعلية التي يحصل عليها صندوق معاشات التقاعد من أصول نظام صندوق معاشات التقاعد. ونظرا لأن فترة الخصم تصبح أقصر، فإن صافي القيمة الحالية للمزايا التقاعدية المحددة يزداد كلما اقترب العامل من سن التقاعد.

م:٢–٩٦ وفقا للمعاملة المحاسبية المتبعة مع معاشات التقاعد، عادة ما يقوم الخبراء الاكتواريون في صناديق التقاعد بحساب تكاليف الفائدة بضرب سعر الفائدة في التزامات مزايا التقاعد المتوقعة في بداية السنة المالية. وتبين المعايير المحاسبية السائدة أسعار الفائدة التي يُفترض أن تستخدمها صناديق التقاعد. وقد يكون سعر الفائدة هو سعر الخصم المقدر الذي يعكس سعر السوق المستخدم حاليا لسداد المزايا المستحقة، أو سعر فائدة يستند إلى العائد المتوقع على سندات الدخل الثابت عالية الجودة (مثل السندات الحكومية طويلة الأجل). وسوف تستخدم النظم المختلفة أسعار فائدة مختلفة

[١٩] تُقيد المساهمات في نظم المساهمات التقاعدية المحددة (الواردة لاحقا) ضمن المبالغ المدفوعة بالفعل، لأنها لا تحدد صافي حقوق الأسر المعيشية على أساس اكتواري.

[٢٠] يقوم الخبير الاكتواري في صندوق معاشات التقاعد بوضع هذه التقديرات الاكتوارية؛ وهي تمثل الزيادة في التزامات مزايا التقاعد المتوقعة نتيجة تكاليف الخدمة.

[٢١] قد يكون مدير صندوق معاشات التقاعد هو رب العمل نفسه أو وحدة تحملت مخاطر الوفاء بالتزامات معاشات التقاعد (راجع أيضا الفقرتين ١٧–١٤٩ و١٧– ١٥١ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)).

[٢٢] تسمى أيضا الخدمة السابقة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

المثال م: ٢–١١ب معاملات نظام المزايا التقاعدية المحددة

لقيد دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى المستفيدين في نظم معاشات التقاعد في حساب الدخل الأولي:		
تكاليف الفائدة لصندوق معاشات التقاعد في السنة الجارية		٤
لقيد صافي المساهمات مستحقة القبض لصندوق المعاشات المقيم من العامل غير المقيم إلى جانب المزايا مستحقة الدفع/المدفوعة للمتقاعدين خلال الفترة المحاسبية في حساب الدخل الثانوي:		
يُحسب صافي المساهمات مستحقة القبض لصندوق المعاشات المقيم من العامل كالتالي:		١٩ غير مقيم
المساهمات الفعلية التي دفعها رب العمل		١٠
المساهمات الفعلية التي دفعها العامل	(+)	١,٥
التكاليف الإدارية لصندوق معاشات التقاعد	(–)	٠,٦
مساهمات رب العمل المحتسبة (راجع المثال م: ٢–١١أ)	(+)	٤,١
دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم معاشات التقاعد[١]		
(تكاليف الفائدة)	(+)	٤
المزايا مستحقة الدفع/المدفوعة للمتقاعدين خلال الفترة المحاسبية		١٦

١ يُستخدم المصطلح «حملة الوثائق» على سبيل التيسير لضمان الاتساق مع العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات.

للتقييم. وينبغي لمعدي البيانات الاستفسار عن تقسيم نظم معاشات التقاعد إلى مكوناتها العابرة للحدود (تتم مناقشة جمع البيانات في القسم الخاص بجمع بيانات لاحقا في هذا الملحق).

م:٢–٩٧ في المثال م: ٢–١١ب، وإلى جانب الافتراضات الواردة في الفقرتين م: ٢–٩٤ و م: ٢–٩٥، يتم حساب الزيادة في المستحقات المرتبطة بمرور الوقت خلال السنة بمقدار ٤. ويمكن اشتقاق باقي المعاملات المتعلقة بنظام المزايا التقاعدية المحددة كالتالي:

م:٢–٩٨ بالنسبة للحالات التي ينشئ فيها أرباب العمل نظم معاشات التقاعد لصالح العاملين لديهم،[٢٣] يقوم أرباب العمل بخصم المساهمات التقاعدية من تعويضات العاملين ودفعها مباشرة لنظام معاشات التقاعد؛ ولا يُدفع للعاملين سوى صافي التعويضات. والمساهمات الفعلية التي يحصل عليها نظام التقاعد من رب العمل (١٠) قد تبدو في البداية أنها معاملات محلية في الحالات التي يكون فيها رب العمل وصندوق معاشات التقاعد مقيمين في نفس الاقتصاد. لكن في الحسابات الدولية، يُستخدم تغيير المسار لقيد المعاملة وكأنها قامت في قنوات تختلف عن القنوات المرصودة (راجع الفقرة ٣–١٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).[٢٤] وفي الحساب الجاري، بالتالي، ينبغي أن يشتمل إجمالي تعويضات العامل غير المقيم على مساهمة رب العمل المحتسبة في نظام المزايا التقاعدية المحددة، والتي تعتبر عندئذ مدفوعة بالكامل (بما في ذلك مكملات المساهمات إنما مع استبعاد التكاليف الإدارية) لنظام التقاعد من جانب العامل إلى جانب مساهمته الخاصة (راجع الفقرة ١١–٢٢ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وفي الحساب المالي، نجد أن الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع)، والمساهمات الفعلية مستحقة الدفع من جانب رب العمل، والمساهمات الفعلية مستحقة القبض لصندوق معاشات التقاعد من العامل غير المقيم تُقيد في هذا المثال باعتبارها زيادة في الخصوم الخارجية المستحقة على رب العمل وزيادة في الأصول الخارجية لصندوق معاشات التقاعد.

التغيرات في المستحقات التقاعدية

م:٢–٩٩ استكمالا للمثال م: ٢–١١ب، يتم تقدير معاملات الحساب المالي التي تمثل التغير في مستحقات صندوق معاشات التقاعد (أي التغير في التزامات مزايا التقاعد المتوقعة) بالزيادة في الخصوم نتيجة تكاليف الخدمة والزيادة في الخصوم نتيجة تكاليف الفائدة، مطروحا منها المزايا المدفوعة في الفترة الجارية. ويُقيد هذا التغير في خصوم صندوق معاشات التقاعد في الحساب المالي كبند تكميلي تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.[٢٥]

[٢٣] تسمى هذه النظم أيضا «نظم معاشات التقاعد المهنية» — أي النظم التي ينشئها ويمولها فرادى أرباب العمل/الشركات.

[٢٤] بالمثل، يتم تغيير مسار المساهمات التقاعدية التي يدفعها رب العمل وقيدها كتعويضات للعاملين لأغراض إعداد الحسابات القومية.

[٢٥] اعتمد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ منهج معاملة نظم معاشات التقاعد غير الممولة التي يوفرها أرباب العمل على غرار نظم معاشات التقاعد الممولة التي يوفرها أرباب العمل.

المثال م: ٢-١١ج معاملات نظام المزايا التقاعدية المحددة

لقيد نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة في الحساب المالي، الاستثمارات الأخرى:

تُحسب التغيرات في المستحقات التقاعدية كالتالي:	٣
صافي المساهمات مستحقة القبض لصندوق معشات التقاعد المقيم من العامل غير المقيم	١٩[١]
المزايا مستحقة الدفع	-١٦
استخدام بند للتعديل: التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية	

[١] صافي المساهمات مستحقة القبض في هذا المثال، يتكون من زيادة التزامات مزايا التقاعد المتوقعة نتيجة تكاليف الخدمة بمقدار ١٥، وزيادة التزامات مزايا التقاعد المتوقعة نتيجة تكاليف الفائدة بمقدار ٤.

استخدام بند للتعديل: التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية

م:٢-١٠٠ في حسابات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي، تُقيد المساهمات والمزايا التقاعدية ضمن التحويلات الجارية في حساب الدخل الثانوي، وضمن المستحقات التقاعدية في الحساب المالي. وفي هذا الصدد، تختلف هذه المعاملة عن المعاملة المحاسبية للتأمين على الحياة، حيث لا يتم قيد الأقساط والمزايا إلا في الحساب المالي، لأن جزء من الأقساط التي يدفعها حملة الوثائق يعتبر بمثابة مدخرات وجزء من المزايا التي يحصل عليها المستفيدون يعتبر بمثابة مسحوبات من المدخرات (الفقرة ٥-٦٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).[٢٦] وتختلف الوثائق التي تتوافر فيها شروط التأمين الاجتماعي عن وثائق التأمين لأن المستفيدين عادة ما يشتركون في النظام عن طريق تدخل طرف ثالث، الحكومة أو رب العمل، يشجع أو يلزم حامل الوثيقة على تكوين مخصصات للدخل عند التقاعد (الفقرة ١٧-٥١ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

م:٢-١٠١ عندما تكون قيمة معاملات المساهمات والمزايا التقاعدية عبر الحدود كبيرة في اقتصاد ما، يجب قيد بند تعديل في إحصاءات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي من أجل «إعادة إضافة» المساهمات الاجتماعية لحساب الدخل الثانوي و«طرح» معاشات التقاعد المتحصلة منه. وبذلك يصل رصيد الحساب الجاري لما كان سيكون عليه إن لم تُقيد المساهمات الاجتماعية ومعاشات التقاعد المتحصلة كتحويلات جارية، وتتم مطابقة الحسابين المالي والجاري (الفقرة ١٢-٣٩ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م: ٢-١٠٢ من منظور إعداد البيانات من صندوق معاشات تقاعد مقيم، يتم قيد بند التعديل لمطابقة الحسابين الجاري والمالي في إحصاءات ميزان المدفوعات التي يعدها معدو البيانات حيث يُدرج في الجانب المدين كخصم من رصيد الدخل الثانوي، وكقيد مقابل للزيادة في المستحقات التقاعدية (قيد دائن) (راجع المثال م: ٢-١١د).

جمع البيانات

م:٢-١٠٣ يمكن أن تكون حسابات صناديق التقاعد المقيمة هي أفضل مصدر للحصول على تقديرات تكاليف الفائدة والخدمة لصناديق التقاعد التي تُعزى لغير المقيمين. فعن طريق إجراء مسح لصناديق التقاعد المحلية، ينبغي أن يتمكن معدو البيانات من طلب معلومات على أساس سليم من الناحية المفاهيمية— أي المساهمات الفعلية والمحتسبة — إلى جانب المستحقات التقاعدية والفائدة المكتسبة من المستحقات الاكتوارية.[٢٧]

م:٢-١٠٤ قد تتمكن صناديق التقاعد من تقديم معلومات مجمعة عن المساهمات الفعلية التي تحصل عليها من الشركات المعنية نيابة عن موظفيها غير المقيمين، أو عن متوسط نسب المساهمات إلى إجمالي الأجور؛ وينبغي كذلك أن تتوافر معلومات عن المزايا التي تُدفع للمتقاعدين في الخارج. ويجب أن يقوم معدو البيانات باحتساب النسبة المئوية للتكاليف الإدارية (خدمات معاشات التقاعد)— على سبيل المثال كنسبة صغيرة من مجموع مساهمات رب العمل والعاملين المقدرة في الفترة الجارية. وبشكل عام، ينبغي لمعدي البيانات الاستفسار عن تقسيم نظم معاشات التقاعد إلى مكوناتها العابرة للحدود. ويقدم الملحق ٨ استمارة نموذجية لجمع البيانات من صناديق التقاعد.

م:٢-١٠٥ نظرا للاهتمام المتزايد في العقود القليلة الماضية بنظم معاشات التقاعد ودورها في النظام الشامل لتوفير الموارد لأغراض التقاعد، فقد تم إنشاء مسوح أو سجلات مركزية في بعض الاقتصادات لجمع البيانات عن نشاط نظم معاشات التقاعد المحلية. وقد يقوم بالفعل المحاسبون القوميون، أو خبراء إحصاءات مالية الحكومة، أو خبراء إحصاءات الحسابات المالية باستخدام هذه المصادر المتاحة في وضع تقديراتهم الخاصة. وقد تكون صناديق التقاعد ملزمة كذلك بإرسال تقاريرها الشهرية أو السنوية عن أصولها، ودخلها، ونفقاتها، إلى جانب

[٢٦] الأساس المنطقي وراء معاملة المساهمات والمزايا التقاعدية كتحويلات جارية هو أنه، عند النظر إليها بالنسبة للاقتصاد ككل، يمكن النظر إلى تأثير تقديم معاشات التقاعد كما لو كان عملية إعادة توزيع بين الأسر المعيشية (راجع الفقرة ٩-٢٣ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)، وبالتالي من المهم أن يعكس الدخل المتاح للأسر المعيشية هذه المعاملات (راجع الفقرة ١٢-٣٧ في الطبعة السادسة من الدليل).

[٢٧] يمكن أن يقدر معدو البيانات ضرورة استخدام مسح جديد من الدور الذي قد يلعبه المسح في قياس أثر العاملين عبر الحدود على حسابات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي.

المثال م: ٢–١١د قيد معاملات نظم المزايا التقاعدية المحددة في إحصاءات ميزان المدفوعات (اقتصاد صناديق التقاعد)

	دائن	مدين
الخدمات	٠,٦	
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد		
معاشات التقاعد والضمانات الموحدة		
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين		٦١,١ [٤٧+١٠+٤,١][1]
دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		٤
الدخل الثانوي		
الشركات المالية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		
التحويلات الجارية الأخرى		
المساهمات الاجتماعية	١٩ [١٠+١,٥–٠,٦+٤,١+٤]	
المزايا الاجتماعية		١٦
التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية		٣
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي	–٥٧	
[حسابات العاملين][2]	–٤,٥ [+١٠؛+١,٥؛–١٦]	
[حسابات نظم معاشات التقاعد][2]		
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		
القطاعات الأخرى		
المستحقات التقاعدية		+٣

[1] تتكون تعويضات العاملين في هذا المثال من إجمالي الراتب (٤٧) بما في ذلك مساهمات العاملين الفعلية (١,٥)، مضافا إليه مساهمات أرباب العمل الفعلية والمحتسبة (١٠+٤,١).

[2] تعرض القيود فقط لبيان القيود الموازنة؛ ولا يتم قيد أي معاملات في ميزان المدفوعات لأنها معاملات بين مقيمين.

المعلومات الاكتوارية عن خصومها للهيئات الحكومية لأغراض التدقيق أو الحسابات الضريبية. وقد يرغب معدو البيانات في التركيز على المعلومات الاكتوارية الموجودة في التقارير المالية الصادرة عن أكبر النظم التقاعدية وإجراء تقديرات للنظم الأصغر حجما.

م:٢–١٠٦ قد تكون المؤسسات الرقابية مصدرا للمعلومات النوعية المجمعة. فرغم أن المعلومات المتعلقة بالميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر التي يتم الحصول عليها من هذه المؤسسات قد تنطوي على محاذير عدم الحداثة، يمكن الجمع بين هذه المعلومات والمعلومات المتاحة من إحصاءات القطاع الخارجي الأكثر حداثة (مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية) أو البيانات الإدارية عن العاملين عبر الحدود لتقدير مقياس مؤقت (متحرك) للتمييز بين الأنشطة المحلية والدولية.

م:٢–١٠٧ وإلى جانب ذلك، قد يتفق العديد من أرباب العمل المحليين، في بعض القطاعات حيث توجد نقابات عمال قوية، مع صناديق التقاعد على ما يسمى باتفاقيات التفاوض الجماعي التي قد توفر معلومات مجمعة أو متوسط مساهمات يستفاد منها في تقدير مساهمات أرباب العمل التي تُضاف لحسابات مستفيدين غير مقيمين.

م:٢-١٠٨ تعد تقديرات معاملات معاشات التقاعد مهمة للاقتصادات التي لديها نسب عالية من عمال الحدود والعاملين الزائرين في الاقتصاد المحلي أو في الخارج[٢٨]، وأيضا للاقتصادات التي لديها منظمات دولية يعود العاملين فيها ليتقاعدوا في اقتصاد مختلف (اقتصاد الموطن مثلا)، وكذلك للاقتصادات التي يفضلها المتقاعدون بوصفها أماكن «أكثر حيوية». ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بعمال الحدود أو «الأجانب المقيمين» من الهيئات الحكومية التي تصدر تصاريح العمل والتأشيرات، أو من السلطات الضريبية. وقد تكون للأخيرة أيضا أهميتها في حالة المزايا التقاعدية التي تُدفع للمتقاعدين الحاليين نظرا لأنهم قد يخضعون للضرائب المحلية أو لمعاهدات الازدواج الضريبي.

م:٢-١٠٩ تتوافر البيانات المستخلصة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على أساس نقدي ولا ترصد سوى تعويضات العاملين بعد خصم المساهمات والمزايا المدفوعة. وفي حالة المقيمين الذين يدفعون مساهمات في صناديق تقاعد ذات مزايا محددة في الخارج، ينبغي زيادة صافي الراتب الذي يتم الحصول عليه في الحساب المصرفي المحلي بقيمة مساهمات العامل ورب العمل؛ وكنقطة بداية يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بمتوسط مساهمات العاملين وأرباب العمل. ثانيا، ينبغي اشتقاق نسبة صغيرة من هذه المساهمات باعتبارها قيمة خدمات معاشات التقاعد مستحقة الدفع لصناديق التقاعد في الخارج. ويوفر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية معلومات عن الاقتصادات التي تُدفع لها الرواتب والأجور وعن تلك التي تُقبض منها الرواتب والأجور. وقد يتصل معدو البيانات بمعدي بيانات ميزان المدفوعات في هذه الاقتصادات على الترتيب للحصول على نسب ملائمة للمساهمات وتقديرات الخدمات لديها. وبدلا من ذلك، يمكن أن تتضمن مسوح الأسر المعيشية معلومات عن العوامل الاجتماعية الاقتصادية أو تُستكمل لتوفير هذه المعلومات مع الإشارة إلى العاملين عبر الحدود الحاليين أو السابقين. وفي حالة وجود صندوق تقاعد في الاقتصاد المحلي، يمكن توفير المعلومات لوضع نسب مفيدة للمساهمات الفعلية والمحتسبة، وتكاليف الخدمة.

نظام المساهمات التقاعدية المحددة

نظرة عامة

م:٢-١١٠ نظرا للضغوط الديمغرافية والمالية المتزايدة خلال العقود القليلة الماضية، هناك تحول من نظم المزايا التقاعدية المحددة إلى نظم المساهمات التقاعدية المحددة، وهو ما يعني تحمل العامل للمخاطر، لأن معاش التقاعد يعتمد فقط على قيمة مجموع المساهمات وعوائد الاستثمار. وقد أصبحت نظم المساهمات المحددة هي الشكل الغالب للنظم المطبقة في القطاع الخاص في العديد من الاقتصادات.

م:٢-١١١ ونظام المساهمات التقاعدية المحددة هو نظام تُحدد فيه المزايا حصريا حسب مستوى الأموال المتراكمة من المساهمات التقاعدية على مدار العمر الوظيفي للعامل وحسب أداء الأصول المالية المشتراة بمساهمات العامل الذي سيتقاعد في فترة لاحقة. ولا يضمن نظام التقاعد سوى مستوى معين من معاشات التقاعد، لأن العوائد على الأموال المستثمرة قد تكون ضئيلة، وبالتالي فإن مخاطر الحصول على دخل ملائم في صورة معاش عند التقاعد تقع في جملتها على عاتق العامل وليس رب العمل. وقد تتحدد مساهمة رب العمل في بداية العقد، وتُضاف مساهمات العاملين إلى مساهمة رب العمل. ويستثمر نظام التقاعد هذه المساهمات ويقدم للعامل المبلغ المتراكم عند التقاعد — في شكل مبلغ إجمالي أو دخل سنوي على سبيل المثال، يستطيع العامل من خلاله الحصول على دخل في صورة معاش. ودائما ما تكون نظم المساهمات التقاعدية المحددة ممولة، على عكس نظم المزايا التقاعدية المحددة.

كيفية المعاملة المحاسبية لصناديق التقاعد بموجب نظام المساهمات التقاعدية المحددة؟

م:٢-١١٢ تعد المعاملة المحاسبية لنظام المساهمات التقاعدية المحددة أقل تعقيدا مقارنة بنظام المزايا التقاعدية المحددة. فلا توجد أي تقديرات اكتوارية يستخدمها الصندوق، كما لا تنطوي المعاملة المحاسبية على أي عمليات احتساب. ويمكن أن تكون مساهمات رب العمل مبلغا ثابتا، أو نسبة مئوية من الراتب. وتُدفع المساهمات الفعلية في حسابات فردية وتُستثمر في الأسواق المالية؛ وبالتالي تكون مساهمات رب العمل في الحساب مضمونة، لكن لا يكون نجاح الاستثمارات مضمونا، ولا تكون المستحقات المستقبلية بالتالي مضمونة.[٢٩]

المعاملة المحاسبية لنظام المساهمات التقاعدية المحددة في إحصاءات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي

التغيرات في المستحقات التقاعدية

م:٢-١١٣ تمثل المستحقات التقاعدية خصوم على صندوق التقاعد تجاه المستفيدين منه (راجع الفقرة ٧-٦٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). والعوامل التي تؤدي إلى تغيير المستحقات التقاعدية في الفترة الجارية، وبالتالي يلزم قيدها في الحسابات الدولية هي الفرق بين المساهمات مستحقة القبض من الخارج مطروحا منها المزايا مستحقة الدفع للمتقاعدين في الخارج، وأي مكاسب وخسائر حيازة تتحقق نتيجة استثمار المستحقات التقاعدية المتراكمة وتسهم في القيمة

[٢٨] عند عودة العاملين الزائرين إلى اقتصاد الموطن، ينبغي تسجيل قيد في حساب التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم لإعادة تبويب المستحقات التقاعدية كتحمل لخصوم نظم معاشات التقاعد المستحقة للعاملين غير المقيمين العائدين واقتناء لنفس الأصل من جانب اقتصاد العاملين العائدين.

[٢٩] خلافا لنظام المزايا التقاعدية المحددة، حيث تكون المزايا مضمونة، ولكن النظام نفسه قد يكون ممولا أو غير ممول.

الجدول م: ٢-١ قيود وضع الاستثمار الدولي

بنود وضع الاستثمار الدولي	المركز الافتتاحي	المعاملات في الفترة الجارية	التغيرات الأخرى في الحجم	المركز الختامي
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	١,٠٠٠	٢٠-	٧٠+	١,٠٥٠
[الخصوم في شكل مستحقات تقاعدية مستحقة على نظم تقاعدية مقيمة لغير مقيمين]		[١٢٠-١٤٠]		

السوقية الحالية لأصول الصندوق (راجع الفقرة ٧-٦٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وتتمثل معاملة المستحقات التقاعدية المقيدة في الحساب المالي تحت نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة في الفرق بين صافي المساهمات مستحقة القبض والمزايا مستحقة الدفع. غير أن مكاسب أو خسائر الحيازة فتُقيد في حساب إعادة التقييم[٣٠] في وضع الاستثمار الدولي.

م:٢-١١٤ قد يكون التغير في صافي المستحقات المقيدة في الحساب المالي سالبا، وذلك عندما تتجاوز المزايا مستحقة الدفع صافي المساهمات مستحقة القبض. ففي ظل الافتراضات الواردة لاحقا على سبيل المثال، ستكون القيود المدرجة في وضع الاستثمار الدولي حسبما ترد في الجدول م:٢-١.

الخصوم في شكل مستحقات تقاعدية مستحقة على نظم تقاعدية مقيمة تجاه مستفيدين غير مقيمين:

المركز في بداية الفترة	١,٠٠٠
المركز في نهاية الفترة	١,٠٥٠
المساهمات مستحقة القبض خلال الفترة	١٢٠
المزايا مستحقة الدفع خلال الفترة	١٤٠
مكاسب وخسائر الحيازة خلال الفترة	٧٠

الدخل المكتسب من المستحقات المتراكمة ورسوم الخدمة الضمنية مقابل إدارة نظام المساهمات التقاعدية المحددة

م:٢-١١٥ بدلا من أن يُعزى للمستفيدين دخل الاستثمار المحتسب من مستحقاتهم الاكتوارية كما هي الحال في نظم المزايا التقاعدية المحددة الوارد وصفها في الجزء الخاص بمعاملات ومراكز التأمين الوارد في هذا الملحق، تُعزى للمشاركين في نظم المساهمات التقاعدية المحددة القيمة الفعلية للفائدة والأرباح المكتسبة من أصول النظام.

[٣٠] التمييز الدقيق بين التغيرات في المستحقات التقاعدية التي تُعامَل كمعاملات وتلك التي تُعامَل كتغيرات أخرى في حجم الأصول لا يزال قيد البحث. وتصف «التغيرات في المستحقات التقاعدية» الوضع الحالي (راجع الفقرة ١٢-٦١ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

م:٢-١١٦ يُستخدم جزء من الدخل الذي يحصل عليه نظام التقاعد نتيجة استثمار الأصول لمقابلة التكاليف الإدارية لتشغيل صندوق التقاعد نيابة عن المستفيد. وفي محاسبة الاقتصاد الكلي، تمثل هذه التكاليف رسوم الخدمة مستحقة الدفع من المستفيد ومستحقة القبض لصندوق التقاعد لهذا الغرض. ويُعزى الجزء المتبقي من الدخل إلى المستفيدين الذين يعيدون استثماره لدى صندوق التقاعد كمكملات مساهمات (راجع الفقرة ١٧-١٣٥ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

مساهمات ومزايا أرباب العمل والعاملين في نظام المساهمات التقاعدية المحددة

م:٢-١١٧ تستند المساهمات والمزايا التقاعدية إلى المدفوعات والمتحصلات الفعلية خلال الفترة المحددة التي يُعدل خلالها مسار مساهمات رب العمل لتُعامل كما لوكانت تعويضات العاملين. وبالنسبة لبيانات المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع من غير المقيمين لصناديق التقاعد المقيمة فينبغي الحصول عليها من صندوق التقاعد أو من الجهة المسؤولة (كوزارة الضمان الاجتماعي مثلا). أما بالنسبة لبيانات المزايا التقاعدية مستحقة الدفع لغير المقيمين فينبغي الحصول عليها من صندوق التقاعد، أو من سجلات الموازنة الرسمية، أو من الهيئة المسؤولة (كوزارة الضمان الاجتماعي مثلا)، أو من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (راجع أيضا الفصل ١٢).

م:٢-١١٨ يجب الحصول من حسابات نظم التقاعد على المعلومات المتعلقة بإيرادات المستحقات التقاعدية المتراكمة للعاملين والنسبة المئوية من هذه الإيرادات التي يستخدمها مديرو صناديق التقاعد لمقابلة تكاليف تشغيل الصناديق. وينبغي لمعدي البيانات التشاور مع مديري الصناديق بشأن الفصل بين الخصوم المستحقة للمقيمين وغير المقيمين عن طريق استخدام مؤشر مناسب مثل المساهمات مستحقة القبض و/أو المزايا مستحقة الدفع.

م:٢-١١٩ عند الحصول على هذه المعلومات من صندوق التقاعد المقيم، يمكن لمعدي البيانات اشتقاق رسوم خدمات معاشات التقاعد المستحقة في الفترة

الجارية وصافي المساهمات المقابلة على النحو التالي. في الأمثلة م:٢-١٢أ إلى م:٢-١٢ج، توضع الافتراضات التالية للحسابات:

مساهمات أرباب العمل الفعلية (نيابة عن العاملين غير المقيمين	١١
مساهمات العاملين الفعلية	١١,٥
دخل الاستثمار المقدر الذي يُعزى إلى المستفيدين غير المقيمين	١٧,٦
منه: النسبة المقدرة من الدخل الذي يعزى إلى المستفيدين لمقابلة تكاليف تشغيل الصندوق	٨,٥٪
المزايا المدفوعة للمتقاعدين غير المقمين	٢٦

المثال م: ٢-١٢أ معاملات نظام المساهمات التقاعدية المحددة[١]

لقيد خدمات معاشات التقاعد في حساب السلع والخدمات:	
خدمات معاشات التقاعد	١,٥
تُحسب كالتالي :	٨,٥٪ من ١٧,٦
تُحسب مكملات المساهمات التقاعدية على أساس الدخل الموزع على الأسر المعيشية مطروحا منه الجزء المستخدم لمقابلة تكاليف تشغيل صندوق التقاعد (التي تمثل خدمات معاشات التقاعد) (راجع الفقرة ١٧-١٣٥ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)).	
لقيد دخل الاستثمار في حساب الدخل الأولي:	
مكملات المساهمات التقاعدية	١٦,١
تُحسب كالتالي:	
دخل الاستثمار المقدر الذي يُعزى إلى المستفيدين غير المقيمين	١٧,٦
خدمات معاشات التقاعد	(–) ١,٥

[١] راجع الجدول ١٧-٧ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

م:٢-١٢٠ بالنسبة لنظم المساهمات التقاعدية المحددة، يمكن اشتقاق صافي المبلغ الإجمالي للمساهمات مستحقة الدفع حسبما يرد في المثال م:٢-١٢ب (راجع أيضا الفقرة ١٢-٣٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٢-١٢١ حسبما ورد آنفا، غالبا ما يدفع أرباب العمل المساهمات التقاعدية مباشرة لنظام التقاعد نيابة عن العاملين؛ ولا يُحول للحساب المصرفي المحلي للعاملين غير المقيمين سوى صافي المساهمات. أما المساهمات الفعلية التي يحصل عليها نظام التقاعد من أرباب العمل (١١ في المثالين م:٢-١٢أ و م:٢-١٢ب) فقد تُقيد في البداية كمعاملة محلية، وذلك بالنسبة للحالات التي يكون فيها رب العمل وصندوق التقاعد مقيمين في

المثال م: ٢-١٢ب معاملات نظام المساهمات التقاعدية المحددة (على أساس الافتراضات والحسابات الواردة في المثال م: ٢-١٢أ)

صافي المساهمات مستحقة القبض	٣٧,١
تُحسب كالتالي:	
مساهمات أرباب العمل الفعلية (نيابة عن العاملين غير المقيمين)	١١
مساهمات العاملين الفعلية	(+) ١١,٥
دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظام التقاعد[١]	(+) ١٦,١
رسوم خدمات معاشات التقاعد	(–) ١,٥
لقيد نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة في الحساب المالي، الاستثمارات الأخرى:	
التغير في المستحقات التقاعدية	١١,١
تُحسب كالتالي:	
صافي المساهمات مستحقة القبض	(+) ٣٧,١
المزايا مستحقة الدفع	(–) ٢٦

[١] راجع الحاشية رقم ٢٣.

نفس الاقتصاد. وعن طريق تحويل مسار هذه المعاملات (راجع الفقرة ٣-١٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على شرح لمفهوم تحويل المسار)، تعتبر مساهمات رب العمل في نظام المساهمات التقاعدية المحددة وكأنها مدفوعة بالكامل (بما في ذلك مكملات المساهمات بعد خصم التكاليف الإدارية) لنظام التقاعد من جانب العامل بالإضافة إلى مساهمته، ويتم قيدها في المثال كزيادة في الخصوم الخارجية لنظام التقاعد.

التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية

م:٢-١٢٢ وعلى غرار نظام المزايا التقاعدية المحددة، تُقيد المساهمات والمزايا التقاعدية كتحويلات جارية في حساب الدخل الثانوي، وكمستحقات تقاعدية في الحساب المالي (راجع نظام المزايا التقاعدية المحددة). لذلك، عندما تكون المعاملات في المزايا والمساهمات التقاعدية عبر الحدود كبيرة في اقتصاد ما، يجب قيد بند تعديل من أجل «إعادة إضافة» المساهمات الاجتماعية لحساب الدخل الثانوي و «طرح» معاشات التقاعد المتحصلة منه. وبذلك يصل رصيد الحساب الجاري لما كان سيكون عليه إن لم تُقيد المساهمات ومعاشات التقاعد المتحصلة كتحويلات جارية، وتتم مطابقة الحسابين المالي والجاري (الفقرة ١٢-٣٩ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات) (راجع المثال م: ٢-١٢ج).

م:٢-١٢٣ يبين المثال م:٢-١٢ج القيود المتعلقة بنظم التقاعد في ميزان المدفوعات. ويتم إنشاؤه على أساس الافتراضات والحسابات الواردة في المثالين م:٢- ١٢ أو م:٢-١٢ب.

المثال م: ٢-١٢ج قيد معاملات نظم المساهمات التقاعدية المحددة في إحصاءات ميزان المدفوعات (اقتصاد صناديق التقاعد)

	دائن	مدين
الخدمات		
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد		
معاشات التقاعد والضمانات الموحدة	١,٤	
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين		٦١ [٣٨,٥+١١,٥+١١][1]
دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		١٦,١١
الدخل الثانوي		
الشركات المالية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		
التحويلات الجارية الأخرى		
المساهمات الاجتماعية	٣٧,١ [١١,١+١١+١٦,١-١,٥]	
المزايا الاجتماعية		٢٦
التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية		١١,١
	صافي اقتناء الأصول المالية	**صافي تحمل الخصوم**
الحساب المالي		
الاستثمارات الأخرى		
العملة والودائع		
شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي		
[حسابات العاملين][2]	٦١-	
[حسابات نظم معاشات التقاعد][2]	٣,٥+ [+١١؛+١١,٥؛-٢٦]	
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		
القطاعات الأخرى		
المستحقات التقاعدية		١١,١+

[1] تتكون تعويضات العاملين في هذا المثال من صافي الراتب (٣٨,٥) مضافا إليه مساهمات العاملين الفعلية (١١,٥) مضافاإليه مساهمات أرباب العمل الفعلية (١١).

[2] تعرض القيود فقط لبيان القيود الموازنة؛ ولا يتم قيد أي معاملات في ميزان المدفوعات لأنها معاملات بين مقيمين.

جمع البيانات

م:٢-١٢٤ ينبغي أن تكون صناديق التقاعد التي تدير نظم المساهمات التقاعدية المحددة قادرة على تزويد معدي البيانات بمعلومات مجمعة عن المساهمات الفعلية المحصلة من الشركات المعنية نيابة عن موظفيها غير المقيمين، أو عن متوسط نسبة المساهمات إلى إجمالي الأجور؛ وينبغي أيضا توافر معلومات عن المزايا التي يتم دفعها للمتقاعدين الحاليين في الخارج، فضلا عن المتوسط المقدر للفوائد والأرباح الموزعة على أصول النظام والتكاليف الإدارية لتشغيل صندوق التقاعد حسبما ورد آنفا. ويمكن لمعدي البيانات أيضا تقديرها عن طريق حساب نقاط مئوية من مجموع مساهمات رب العمل والعامل المقدرة في الفترة الجارية. وبشكل عام، ينبغي لمعدي البيانات الاستفسار عن تقسيم النظام لمكوناته عبر الحدود. وتحتوي الاستمارة النموذجية رقم ١٨ الواردة في الملحق ٨ على مسح نموذجي لصناديق التقاعد.

م:٢–١٢٥ تتوافر البيانات المستخرجة من نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية على أساس نقدي وبالتالي لا ترصد سوى تعويضات العاملين بعد خصم المساهمات والمزايا مستحقة الدفع. وفي حالة المقيمين الذين يدفعون مساهمات في صناديق تقاعد ذات مزايا محددة في الخارج، ينبغي زيادة صافي الراتب الذي يتم الحصول عليه في الحساب المصرفي المحلي بقيمة مساهمات العامل ورب العمل؛ وكنقطة بداية يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بمتوسط مساهمات العاملين وأرباب العمل. ثانيا، ينبغي اشتقاق نسبة صغيرة من هذه المساهمات باعتبارها قيمة خدمات معاشات التقاعد مستحقة الدفع لصناديق التقاعد في الخارج. ويوفر نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية معلومات عن الاقتصادات التي تُدفع لها الرواتب والأجور وعن تلك التي تُقبض منها الرواتب والأجور. وقد يتصل معدو البيانات بمعدي بيانات ميزان المدفوعات في هذه الاقتصادات للحصول على نسب ملائمة للمساهمات وتقديرات الخدمات لديها.

م:٢–١٢٦ قد تكون مسوح الأسر المعيشية مصدرا للمعلومات عن العوامل الاجتماعية الاقتصادية أو قد تُستكمل لتوفير هذه المعلومات مع الإشارة إلى العاملين عبر الحدود الحاليين أو السابقين. وإذا كانت صناديق التقاعد في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، يمكن استخدام المعلومات المستمدة منها لوضع نسب مفيدة لتقدير الواردات من خدمات معاشات التقاعد عبر الحدود وما يرتبط بها من معاملات.

نظم الضمان الاجتماعي

م:٢–١٢٧ تعد المعاملة الإحصائية لنظم الضمان الاجتماعي أبسط بالمقارنة بالنظامين المتصلين بالعاملين والوارد ذكرهما آنفا (راجع الفقرة ١٧–١٢٤ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). ولا يتم استثمار أموال الضمان الاجتماعي نيابة عن المستفيدين، وبدلا من ذلك تُستخدم مساهمات وضرائب العاملين الحاليين من جانب الحكومة التي تدير النظام لدفع المزايا الحالية (ويعرف النظام أيضا بنظام النفقات المحايدة). ولا يتم تجنيب أي أصول وبالتالي لا يتعين إجراء أي قيود في الحساب المالي. وأيضا لا توجد حاجة لحساب خدمات معاشات التقاعد.

م:٢–١٢٨ يُعدل مسار أي مساهمة يدفعها رب العمل مباشرة لنظام معاشات التضامن الاجتماعي نيابة عن عاملين غير مقيمين لتُعامل كما لوكانت تعويضات العاملين، ويتم إدراجها مع الجزء الخاص بالعاملين غير المقيمين في حساب الدخل الثانوي باعتبارها محولة إلى صندوق التضامن الاجتماعي (راجع الفقرة ١١–١٧ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م: ٢–١٢٩ يتم قيد مزايا التضامن الاجتماعي في حساب الدخل الثانوي باعتبارها مستحقة الدفع في اقتصاد صندوق الضمان الاجتماعي، وباعتبارها مستحقة القبض في اقتصاد العامل.

مرفق الملحق ٢

الجدول م: ٢-٢ جمع وإعداد بيانات معاملات التأمين لأغراض الحساب الجاري

		ميزان المدفوعات			
التقرير		الحسابات		الحساب الجاري	
	وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر	وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر	إجمالي الأقساط المكتسبة * النسبة (المحلية) + مكملات الأقساط = رسوم الخدمة حساب مكملات الأقساط: –استخدام الحصة الأجنبية في المخصصات العامة مرة في السنة –استخدام نسب الإيرادات ربع السنوية من أصول التأمين المالية (استثمارات الأسهم واستثمارات السندات في البلدان الأجنبية، واستثمارات الحافظة على أساس إجمالي) –اختبار المعقولية: استخدام نسبة الإيرادات المحسوبة من رصيد المخصصات ربع السنوية –تقسيم الإيرادات المحسوبة من توزيع إجمالي الأقساط المبلغة حسب البلد		الحياة (رسوم الخدمة)
	وثائق التأمين الأخرى على الحياة	وثائق التأمين الأخرى على الحياة			
الأقساط المكتسبة (أساس الاستحقاق)	التأمين على النقل البحري، والجوي، وطرق النقل الأخرى	الشحن	أقساط التأمين المكتسبة * النسبة (المحلية) = رسوم الخدمة	الخدمات (دائن)	الشحن (رسوم الخدمة)
	التأمين على الحياة أو التأمين ضد الوفاة	خدمات التأمين المباشر الأخرى			
	التأمين ضد الحوادث والمرض				خدمات التأمين المباشر الأخرى (رسوم الخدمة)
	التأمين على الممتلكات ضد مخاطر الحريق والأخطار الأخرى				
	التأمين على الممتلكات التالفة				
	تأمين المسؤولية العامة				
	تأمين السفر				
	تأمين الائتمان وبطاقات الائتمان				
	إعادة التأمين النشطة				
	إعادة التأمين الساكنة	إعادة تأمين			إعادة التأمين (رسوم الخدمة)
	الشحن	إجمالي أقساط التأمين المكتسبة * + مكملات الأقساط — رسوم الخدمة = صافي أقساط التأمين			
	خدمات التأمين المباشر الأخرى			التحويلات الجارية (دائن)	صافي أقساط التأمين على غير الحياة
المزايا المستحقة (الفعلية)	التأمين على النقل البحري، والجوي، وطرق النقل الأخرى			التحويلات الجارية (مدين)	مزايا التأمين
	التأمين على الحياة أو التأمين ضد الوفاة				
	التأمين ضد الحوادث والمرض				
	التأمين على الممتلكات ضد مخاطر الحريق والأخطار الأخرى				
	التأمين على الممتلكات التالفة				
	تأمين المسؤولية العامة				
	تأمين السفر				
	إعادة التأمين النشطة				
	إعادة التأمين الساكنة				
التقدير	الإيرادات (مدين)	يقوم التقدير على أساس أرصدة التأمين على الحياة ومتوسط أداء أصول استثمارات حافظة شركات التأمين		التوزيع الصوري لأرباح المخصصات الفنية (تسويات الأقساط)	

المصدر: بنك النمسا الوطني

الجدول م: ٢-٣ جمع وإعداد بيانات معاملات التأمين لأغراض الحساب المالي

التقرير		ميزان المدفوعات				
			الحسابات	الاستثمارات الأخرى — احتياطيات التأمين الفنية		القيد المقابل: الاستثمارات الأخرى – العملة والودائع
الأقساط المكتسبة (أساس الاستحقاق)	وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر	وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر	الأقساط المكتسبة * النسبة (المحلية) + مكملات الأقساط = رسوم الخدمة حساب مكملات الأقساط:			الأقساط المكتسبة المبلغة على أساس إجمالي (مدين) + أو (دائن) –
	وثائق التأمين الأخرى على الحياة	وثائق التأمين الأخرى على الحياة	–استخدام الحصة الأجنبية في المخصصات العامة مرة في السنة –استخدام نسب الإيرادات ربع السنوية من أصول التأمين المالية (استثمارات الأسهم واستثمارات السندات في البلدان الأجنبية، واستثمارات الحافظة على أساس إجمالي) –اختبار المعقولية: استخدام نسبة الإيرادات المحسوبة من رصيد المخصصات ربع السنوية –تقسيم الإيرادات المحسوبة من توزيع إجمالي الأقساط المبلغة حسب البلد			
	التأمين على النقل البحري، والجوي، وطرق النقل الأخرى	الشحن				
	التأمين على الحياة أو التأمين ضد الوفاة	خدمات التأمين المباشر الأخرى	أقساط التأمين المكتسبة * النسبة (المحلية) = رسوم الخدمة			
	التأمين ضد الحوادث والمرض					
	التأمين على الممتلكات ضد مخاطر الحريق والأخطار الأخرى الأخرى					
	التأمين على الممتلكات التالفة					
	تأمين المسؤولية العامة					
	تأمين السفر					
	تأمين الائتمان وبطاقات الائتمان					
	إعادة التأمين النشطة	إعادة تأمين				
	إعادة التأمين الساكنة					
	وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر	أقساط التأمين المكتسبة — رسوم الخدمة = صافي أقساط التأمين		المخصصات الفنية من وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر (مدين) –	الزيادة في الخصوم	
	وثائق التأمين الأخرى على الحياة			المخصصات الفنية من وثائق التأمين الأخرى على الحياة (مدين) +	الزيادة في الخصوم	

الجدول م: ٢-٣ جمع وإعداد بيانات معاملات التأمين لأغراض الحساب المالي (تتمة)

التقرير		ميزان المدفوعات				
			الحسابات	الاستثمارات الأخرى — احتياطيات التأمين الفنية		القيد المقابل: الاستثمارات الأخرى – العملة والودائع
المزايا المستحقة (أساس الاستحقاق)	وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر			المخصصات الفنية من وثائق التأمين على الحياة المربوطة بصناديق والمربوطة بمؤشر (مدين) +	الانخفاض في الخصوم	المزايا المستحقة المبلغة على أساس إجمالي (دائن) + أو (مدين) –
	وثائق التأمين الأخرى على الحياة			المخصصات الفنية من وثائق التأمين الأخرى على الحياة (مدين) –	الانخفاض في الخصوم	
	التأمين على النقل البحري، والجوي، وطرق النقل الأخرى					
	التأمين على الحياة أو التأمين ضد الوفاة					
	التأمين ضد الحوادث والمرض					
	التأمين على الممتلكات ضد مخاطر الحريق والأخطار الأخرى الأخرى					
	التأمين على الممتلكات التالفة					
	تأمين المسؤولية العامة					
	تأمين السفر					
	تأمين الائتمان وبطاقات الائتمان					
	إعادة التأمين النشطة					
	إعادة التأمين الساكنة					
الاقساط المدفوعة	إعادة التأمين النشطة	المزايا المستحقة – المزايا المدفوعة = + = الزيادة في الخصوم = – = انخفاض المزايا		الخصوم من إعادة التأمين النشطة/ المباشرة (مدين) + أو (مدين) –	الزيادة في الخصوم/الانخفاض في الخصوم	الزيادة المحسوبة/الانخفاض المحسوب في المطالبات (مدين) + أو (مدين) –
	إعادة التأمين الساكنة	الأقساط المدفوعة – الأقساط المكتسبة = + = الزيادة في المطالبات = – = الانخفاض في المطالبات				
الخدمات المدفوعة	إعادة التأمين النشطة	المزايا المستحقة – المزايا المدفوعة = + = الزيادة في الخصوم = – = انخفاض المزايا		المطالبات من إعادة التأمين الساكنة/ المباشرة (دائن) + أو (دائن) –	الزيادة في المطالبات/ الانخفاض في المطالبات	الزيادة المحسوبة/الانخفاض المحسوب في الخصوم (دائن) + أو (دائن) –
	إعادة التأمين الساكنة	المزايا المستحقة – المزايا المدفوعة = + = الزيادة في المطالبات = – = انخفاض المطالبات				

المصدر: بنك النمسا الوطني

الجدول م: ٢–٤ جمع وإعداد بيانات مراكز التأمين لأغراض وضع الاستثمار الدولي

التقرير		وضع الاستثمار الدولي				
		المركز	المركز في بداية الفترة	المعاملة	أخرى	المركز في نهاية الفترة
الأقساط المكتسبة (أساس الاستحقاق)		الخصوم من المخصصات الفنية من الصناديق والتأمين على الحياة المربوط بمؤشر	تحديث المعاملات المتراكمة مرة واحدة خلال العام بالمقارنة بالتقارير	الزيادة في الخصوم = صافي الأقساط الانخفاض في الخصوم = المزايا المستحقة	المركز في نهاية الفترة – المركز في بداية الفترة – المعاملات	المركز في بداية الفترة + المعاملات
المزايا المستحقة (أساس الاستحقاق)		الخصوم من المخصصات الفنية من أنواع التأمين الأخرى على الحياة	تحديث المعاملات المتراكمة مرة واحدة خلال العام بالمقارنة بالتقارير	الزيادة في الخصوم = صافي الأقساط الانخفاض في الخصوم = المزايا المستحقة	المركز في نهاية الفترة – المركز في بداية الفترة – المعاملات	المركز في بداية الفترة + المعاملات
الأقساط المدفوعة	إعادة التأمين النشطة إعادة التأمين الساكنة	الخصوم من إعادة التأمين النشطة/المباشرة	تحديث المعاملات المتراكمة مرة واحدة خلال العام بالمقارنة بالتقارير	الزيادة/الانخفاض المحسوب في الخصوم	المركز في نهاية الفترة – المركز في بداية الفترة – المعاملات	المركز في بداية الفترة + المعاملات
الخدمات المدفوعة	إعادة التأمين النشطة إعادة التأمين الساكنة	المطالبات من إعادة التأمين الساكنة/المباشرة	تحديث المعاملات المتراكمة مرة واحدة خلال العام بالمقارنة بالتقارير	الزيادة/الانخفاض المحسوب في المطالبات	المركز في نهاية الفترة – المركز في بداية الفترة – المعاملات	المركز في بداية الفترة + المعاملات

المصدر: بنك النمسا الوطني



الملحق

٣ خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

نظرة عامة

م:٣-١ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، تتألف خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) من مخرجات الخدمات المالية التي لا يفرض المنتجون عليها رسوما صريحة. وبدلا من ذلك، يفرضون رسوما ضمنية في الفرق بين أسعار الفائدة مستحقة القبض على الأصول المالية وأسعار الفائدة مستحقة الدفع على الخصوم المالية. ويعترف نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات برسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة التي تنتجها شركات مالية معينة فقط من أدوات القروض والودائع المدرجة في ميزانياتها العمومية.

م:٣-٢ ومن منظور الشركات المالية، نجد أن رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة على القروض متمثلة في الفرق بين الفائدة مستحقة القبض وتكلفة الفائدة على الأموال المحسوبة بسعر فائدة مرجعي على رصيد القروض. أما رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة على الودائع فتتمثل في الفرق بين الفائدة مستحقة الدفع بسعر الفائدة المرجعي على رصيد الودائع والفائدة الفعلية مستحقة الدفع للمودعين. ويحصل المودعون على كل من الفائدة النقدية مستحقة الدفع والخدمات المالية نظير الاحتفاظ برصيد لدى إحدى الشركات المالية المتلقية للودائع. وتتمثل قيمة الخدمات المالية التي يتلقاها المودعون في رسم ضمني وليس صريحا. ويرد السعر المرجعي في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وفي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على أنه «ينبغي ألا يحتوي على عنصر خدمة، كما ينبغي أن يعكس مخاطر الودائع والقروض وهيكل آجال الاستحقاق.» وبشكل عام، يُتوقع أن تكون رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة من أصول القروض وخصوم الودائع في الشركات المالية موجبة وتعتبر جزءا من مخرجاتها.

م:٣-٣ وينصب تركيز الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات على خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة باعتبارها عنصرا من عناصر الخدمات المصدَّرة والمستوردة. وتتألف صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة من الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المقدمة على أصول قروض وخصوم ودائع شركات مالية مقيمة يكون الطرف المقابل لها وحدة غير مقيمة. وتتألف واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة من الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة التي تشتريها وحدات مقيمة تابعة لكافة القطاعات المؤسسية (ومعظمها غير مالية) على خصوم قروضها وأصول ودائعها لدى شركات مالية غير مقيمة.

م:٣-٤ ويبين الجدول م: ٣-١ صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في سياق التبويبات الدولية للمنتجات، والأنشطة (المنشآت)، والأدوات المالية، والشركات (الوحدات المؤسسية). ويبين الجدول م: ٣-٢ واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في سياق التبويبات الدولية نفسها.

م:٣-٥ ويبين الجدول م:٣-٢ أن واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة يشتريها أصحاب أصول الودائع وخصوم القروض المقيمون من الشركات المالية غير المقيمة. ويلاحظ أن أي قطاعات مؤسسية مقيمة قد تستورد خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. وتعد البيانات التي يتم جمعها من الشركات المالية المقيمة كافية بالنسبة لصادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، بينما ينبغي جمع البيانات من كافة القطاعات المؤسسية المقيمة بالنسبة لواردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.

م:٣-٦ وتعرض الفقرات التالية بإيجاز مفهوم الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وفقا للمنهجية الواردة في الإطار ١٠-٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وحسبما يرد في الفقرات من ٦-١٦٣ إلى ٦-١٦٩ ومن ١٧-٢٤٩ إلى ١٧-٢٥٧ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

سعر الفائدة المرجعي

ملحوظة: النص الوارد في هذا القسم إرشادي فقط، لأن عملية توضيح اللغة المستخدمة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لتحديد سعر الفائدة المرجعي لا تزال خاضعة لمراجعة الهيئات الدولية.

م:٣-٧ حسبما ورد في النظرة العامة، تتمثل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة بالنسبة للقروض في الفرق بين الفائدة على القروض

الجدول م: ٣-١ صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في سياق معايير التبويب الدولية

المنتجات		الأدوات المالية	الوحدات المؤسسية في ميزان المدفوعات
	التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢ — القسم ٧١ — الخدمات المالية، ما عدا خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية، والتأمين، والمعاشات التقاعدية	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ — الأدوات المالية للوحدات المؤسسية المقيمة التي لها أطراف مقابلة غير مقيمة	القطاع المؤسسي في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (رمز القطاع المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)
الصادرات (SNA P62)			
الخدمات السوقية المقدمة من البنك المركزي (الفقرات من ٦-١٥١ إلى ٦-١٥٦)	٧١١: خدمات المصارف المركزية[1]	**الخصوم** AF22: الودائع القابلة للتحويل AF221: المراكز بين المصارف AF229: ودائع أخرى قابلة للتحويل AF29: ودائع أخرى **الأصول** AF4: القروض	البنك المركزي (S121)
الخدمات المالية التي تقدم نظير فوائد على القروض والودائع (الفقرات ٦-١٦٠ب ومن ٦-١٦٣ إلى ٦-١٦٩)	٧١١٢: خدمات الإيداع ٧١١٢١: خدمات الإيداع المقدمة إلى الشركات والمؤسسات المودعة ٧١١٢٢: خدمات الإيداع المقدمة إلى المودعين الآخرين	**الخصوم** AF22: الودائع القابلة للتحويل AF221: المراكز بين المصارف AF229: ودائع أخرى قابلة للتحويل AF29: ودائع أخرى	البنك المركزي (S121) شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي (S122)
	٧١١٣: خدمات منح الائتمانات ٧١١٣١: خدمات قروض الرهون العقارية للمباني السكنية ٧١١٣٢: خدمات قروض الرهون العقارية للمباني غير السكنية ٧١١٣٣: خدمات القروض الشخصية لغير الرهون العقارية لأغراض غير الأعمال التجارية ٧١١٣٤: خدمات قروض بطاقات الائتمان ٧١١٣٥: خدمات القروض لغير الرهون العقارية لأغراض الأعمال التجارية ٧١١٣٩: الخدمات الأخرى لتقديم الائتمانات ٧١١٤: خدمات الإيجار المالي	**الأصول** AF4: القروض	البنك المركزي (S121) شركات تلقي الودائع بخلاف البنك المركزي (S122) الشركات المالية الأخرى صناديق سوق المال[2] (S123) جهات الوساطة المالية الأخرى، باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد (S125) الشركات المالية الحصرية ومقرضو الأموال (S127)

[1] خدمات المصارف المركزية (٧١١١٠) تشمل «خدمات الاحتفاظ بحسابات إيداع للمؤسسات المالية الكبيرة وللحكومة المركزية» (الأمم المتحدة، الإصدار الثاني من التصنيف المركزي للمنتجات، الملاحظات التفسيرية). ولم تُذكر صراحة خدمات القروض/الائتمان المقدمة من البنك المركزي ضمن هذه الفئة.

[2] تُبوب صناديق سوق المال (S 123) كمؤسسات نقدية ومالية ضمن الإحصاءات النقدية بجانب البنك المركزي (S 121) وشركات تلقي الودائع (S122). وعادة ما تُدرج حصص المستثمرين في هذه الصناديق (AF521) ضمن المركز النقدي بجانب الودائع (AF229) ضمن الإحصاءات النقدية. وعلى غرار صناديق الاستثمار الأخرى، تتمثل رسوم خدمة صناديق سوق المال في الفرق بين العائد على حافظة الاستثمار وسعر الفائدة المدفوع لمالكي الحصص. وعادة ما تقوم صناديق الاستثمار بنشر هذا الفرق ضمن ما يسمى نسبة المصروفات. وبالتالي فإن طريقة حساب مخرجات هذه الصناديق مماثلة لطريقة حساب رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، باستثناء أنها تنطبق على أصول السندات وخصوم أسهم صناديق الاستثمار وليس على أدوات الودائع والقروض وتعتبر رسوم خدمة صريحة وليست رسوم خدمات وساطة مالية مقيسة بصورة غير مباشرة.

الجدول م: ٣-٢ واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) في سياق معايير التبويب الدولية

	المنتجات	الأدوات المالية	الوحدات المؤسسية في ميزان المدفوعات
	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ – التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢ — القسم ٧١ — الخدمات المالية، ما عدا خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية، والتأمين، والمعاشات التقاعدية	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ — الأدوات المالية التي تُعامل معاملة أصول/خصوم الوحدات المؤسسية المقيمة	القطاعات المؤسسية وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات
الواردات (SNA P72)			
الخدمات السوقية المقدمة من البنك المركزي (الفقرات من ٦-١٥١ إلى ٦-١٥٦)	٧١١١: خدمات المصارف المركزية	**الأصول** AF22: الودائع القابلة للتحويل AF221: المراكز بين المصارف AF229: ودائع أخرى قابلة للتحو يل :AF29ودائع أخرى **الخصوم** AF4: القروض	البنك المركزي (S121) الحكومة العامة (S13) الشركات المالية الأخرى (من S121 إلى S127) الشركات غير المالية (S11)
الخدمات المالية التي تقدم نظير فوائد على القروض والودائع (الفقرات ٦-١٦٠ب ومن ٦-١٦٣ إلى ٦-١٦٩)	٧١١٢: خدمات الإيداع ٧١١٢١: خدمات الإيداع المقدمة إلى الشركات والمؤسسات المودعة ٧١١٢٢: خدمات الإيداع المقدمة إلى المودعين الآخرين	**الأصول** AF22: الودائع القابلة للتحويل AF221: المراكز بين المصارف AF229: ودائع أخرى قابلة للتحو يل AF29: ودائع أخرى	البنك المركزي (S121) الحكومة العامة (S13) الشركات المالية الأخرى (من S121 إلى S127) الشركات غير المالية (S11) الأسر المعيشية (S14) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S15)
	٧١١٣: خدمات منح الائتمانات ٧١١٣١: خدمات قروض الرهون العقارية للمباني السكنية ٧١١٣٢: خدمات قروض الرهون العقارية للمباني غير السكنية ٧١١٣٣: خدمات القروض الشخصية لغير الرهون العقارية لأغراض غير الأعمال التجارية ٧١١٣٤: خدمات قروض بطاقات الائتمان ٧١١٣٥: خدمات القروض لغير الرهون العقارية لأغراض الأعمال التجارية ٧١١٣٩: الخدمات الأخرى لتقديم الائتمانات ٧١١٤: خدمات الإيجار المالي	**الخصوم** AF4: القروض	البنك المركزي (S121) الحكومة العامة (S13) الشركات المالية الأخرى (من S121 إلى S127) الشركات غير المالية (S11) الأسر المعيشية (S14) المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (S15)

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي

وتكلفة الأموال بسعر الفائدة المرجعي، كما تتمثل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة بالنسبة للودائع في الفرق بين تكلفة الأموال بسعر الفائدة المرجعي والفائدة مستحقة الدفع بالفعل للمودعين. ويشير نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى تكلفة الأموال بسعر الفائدة المرجعي باعتبارها «فائدة محتسبة بنظام الحسابات القومية.» وبالتالي يعتبر سعر الفائدة المرجعي متغير رئيسي عند إعداد بيانات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وعند تحديد تدفقات الفائدة من وإلى شركات تلقي الودائع و/أو الشركات المالية المانحة للقروض في حسابات الدخل. ووفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات:

١٠-١٢٩ ويجري حساب رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة التي يدفعها المودعون والمقترضون استنادا إلى مفهوم سعر الفائدة «المرجعي». والسعر المرجعي هذا ينبغي ألا يحتوي على عنصر خدمة، كما ينبغي أن يعكس مخاطر الودائع والقروض وهيكل آجال الاستحقاق. وقد يكون من الملائم استخدام سعر الاقتراض والإقراض السائد بين البنوك كسعر مرجعي. وينبغي استخدام سعر واحد بالنسبة للمعاملات بالعملة المحلية، بينما ينبغي استخدام أسعار مختلفة بالنسبة للقروض والودائع بعملات أخرى. ويتغير السعر المرجعي بمرور الوقت مع تغير ظروف السوق.

م:٣-٨ وتشبه هذه اللغة إلى حد كبير اللغة التي تتناول السعر المرجعي في الفقرة ٦-١٦٦ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨:

«يعتبر السعر الاتفاقي الذي يستخدم في حساب الفائدة بنظام الحسابات القومية بمثابة سعر بين أسعار الفائدة البنكية على الودائع والقروض. ومع ذلك، فإنه نظرا لعدم وجود تساوي ضروري بين مستوى القروض والودائع، فإنه لا يمكن احتساب سعر الفائدة الاتفاقي على أساس أنه متوسط الأسعار على القروض أو الودائع ببساطة. ويجب ألا يتضمن السعر الاتفاقي عنصر الخدمة وأن يعكس المخاطر وهيكل الاستحقاق الخاص بالودائع والقروض. وقد يكون السعر السائد لعمليات الاقتراض والإقراض بين البنوك اختيارا مناسبا كسعر فائدة اتفاقي. ومع ذلك، فقد يكون هناك ضرورة لوجود أسعار اتفاقية مختلفة لكل عملة يتم بها منح القروض وقبول الودائع، خاصة عندما تشترك في العملية مؤسسة مالية ليس لها مقر ثابت. وبالنسبة للبنوك داخل نفس البلد، غالبا ما يكون هناك رسوم خدمة زهيدة وقد لا تفرض أية رسوم خدمة على الإطلاق فيما يتعلق بعمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك مع بنوك أخرى».[1]

م:٣-٩ ورغم عدم تحديد أكثر من سعر مرجعي واحد لكل عملة من عملات التقويم في كل من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من الدليل، مما يتيح قدرا من المرونة عند تحديد هذه الأسعار، ينبغي أن يعكس هذا السعر مخاطر الودائع والقروض وهيكل آجال الاستحقاق، وإن كان استخدام سعر الفائدة السائد بين البنوك قد يكون ملائما.[2] وإذا ما تم اعتبار سعر الفائدة السائد بين البنوك ملائما، يمكن حساب السعر المرجعي باعتباره سعر الفائدة السائد بين البنوك المستخدم في حساب رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة للقطاعات المحلية.[3] وقد قامت الاقتصادات بتنفيذ أو اختبار عدد قليل من البدائل الأخرى.

م:٣-١٠ وفي الوضع المثالي، ينبغي حساب الأسعار المرجعية لخدمات الوساطة المالية المستوردة المقيسة بصورة غير مباشرة (المقدمة من الشركات المالية غير المقيمة التي عليها خصوم ودائع للمقيمين أو لها مطالبات قروض عليهم) لكل اقتصاد إقامة خاص بالشركة المالية التي تقدم الخدمات المستوردة. ويفضل السعر المرجعي الذي تستخدمه السلطات الإحصائية لذلك الاقتصاد في حساب رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. وإذا لم تتوافر هذه البيانات، يمكن استخدام الأسعار المرجعية ذات الأهمية بالنسبة للأصول/الخصوم المقومة بعملات أو مجموعات عملات مختلفة في حالة توافر بيانات لكل عملة/مجموعة عملات.

تقدير صادرات وواردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

م:٣-١١ ينبغي إعداد بيانات صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة مقابل القروض الممنوحة لغير المقيمين باستخدام السعر المرجعي لخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المنتَجة محليا على أساس الفائدة مستحقة القبض مطروحا منها حاصل ضرب مركز القروض في السعر المرجعي (المحلي)، إذا أمكن افتراض أن معظم القروض الممنوحة لغير المقيمين بالعملة المحلية. ويمكن تقدير صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة مقابل ودائع غير المقيمين على أساس حاصل ضرب مركز الودائع في السعر المرجعي المحلي، مطروحا منه الفائدة مستحقة الدفع.

م:٣-١٢ عند حساب مراكز القروض والودائع، من المفيد الحصول على بيانات مراكز بداية ونهاية الفترة، حتى يمكن حساب متوسط المراكز. وبالتالي، يمكن جمع البيانات المطلوبة لتقدير صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة بالصيغة التالية:

[1] العبارة الواصفة « للبنوك داخل نفس الاقتصاد» تتيح إمكانية أن تكون خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة ذات أهمية لمراكز الأصول والخصوم بين البنوك التي تكون المؤسسات المقابلة لها مقيمة في أقاليم اقتصادية مختلفة، وهو السياق الذي يتناوله هذا الملحق.

[2] لا يكون السعر السائد بين البنوك ملائما إذا كان لا «يعكس مخاطر الودائع والقروض وهيكل آجال الاستحقاق.» وبالتالي قد تكون هناك بدائل أفضل للسعر المرجعي، مثل متوسط تكلفة الأموال لقطاع الشركات المالية.

[3] وكانت هناك أيضا بعض المناقشات حول إمكانية أن تكون هناك حاجة إلى كل عملة تقوَّم بها القروض والودائع، لكن هذه المشكلة لم يتم حلها بشكل كامل.

	المركز في بداية الفترة	المركز في نهاية الفترة	الفائدة مستحقة القبض للشركات المالية المقيمة		المركز في بداية الفترة	المركز في نهاية الفترة	الفائدة مستحقة الدفع من الشركات المالية المقيمة
القروض الممنوحة للمؤسسات غير المصرفية غير المقيمة				**ودائع المؤسسات غير المصرفية غير المقيمة**			

واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

م:٣-١٣ يمكن تقدير واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة مقابل قروض يقدمها غير المقيمين على أساس الفائدة مستحقة الدفع للشركات المالية غير المقيمة مطروحا منها حاصل ضرب مركز القروض في السعر المرجعي للأموال المقرَضة التي ينطبق عليها ذلك. ويمكن تقدير واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة مقابل ودائع لدى الشركات المالية غير المقيمة على أساس حاصل ضرب مركز الودائع في السعر المرجعي للأموال المودعة، مطروحا منه الفائدة على الودائع مستحقة القبض من مقدم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة غير المقيم.

م:٣-١٤ ويمكن جمع البيانات المطلوبة لتقدير واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة لكل قطاع مؤسسي بالصيغة التالية:

الرسوم السالبة عن خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

م:٣-١٥ بالنسبة للحالات التي تقوم فيها الشركات المالية بحساب رسوم سالبة عن خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، قد يرغب معدو البيانات، لأسباب عملية، في افتراض أن قيمة هذه الرسوم صفر.

	المركز في بداية الفترة	المركز في نهاية الفترة	الفائدة مستحقة الدفع من المقيمين للشركات المالية غير المقيمة		المركز في بداية الفترة	المركز في نهاية الفترة	الفائدة مستحقة القبض للمستخدمين المقيمين من الشركات المالية غير المقيمة
القروض التي يتم الحصول عليها من الشركات المالية غير المقيمة (يحبذ إعدادها حسب اقتصاد المقرض)				**الودائع لدى الشركات المالية غير المقيمة (يحبذ إعدادها حسب اقتصاد المُصْدِر)**			

القيود المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المدرجة في ميزان المدفوعات

م:٣-١٦ يعرض الإطار م: ٣-١ القيود المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة التي ينبغي تسجيلها في ميزان المدفوعات.

مصادر البيانات

السعر المرجعي

م:٣-١٧ السعر المرجعي للصادرات، من حيث المبدأ، هو تكلفة الأموال المحسوبة من جانب الخصوم في الميزانيات العمومية للشركات المالية المقيمة. أما السعر المرجعي للواردات، من حيث المبدأ، فهو تكلفة الأموال المحسوبة من جانب الخصوم في الميزانيات العمومية للشركات المالية غير المقيمة حسب اقتصاد الإقامة. ومع ذلك فإن مصادر البيانات المتوفرة لقطاعات الشركات المالية الخاصة بالاقتصادات والمتوفرة لقطاعات الشركات المالية الخاصة بالبلدان الشريكة في تجارة خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة سوف تسيطر غالبا على المنهج الخاص بتحديد الأسعار المرجعية للتجارة الدولية في خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.[٤]

---

[٤] أوصت مجموعة الخبراء الاستشارية التي أسستها مجموعة العمل فيما بين الأمانات حول الحسابات القومية، والتي تضم خبراء في الحسابات القومية من عدد من الوكالات الإحصائية الحكومية والبنوك المركزية، في اجتماعها المنعقد في مايو ٢٠١٣ بتطبيق المبادئ التوجيهية العملية التالية لوضع السعر المرجعي لقطاعات الشركات المالية في اقتصاد معين:

ينبغي تحديد كيفية حساب (تعريف) السعر المرجعي وفقا للظروف القُطرية، ويفضل استخدام أي من المناهج التالية:

(١) سعر فائدة مرجعي يستند إلى السعر المشاهد لأداة محددة، مثل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك

(٢) سعر فائدة مرجعي يستند إلى متوسط مرجح لأسعار الفائدة الملاحظة في آجال استحقاق مختلفة (مرجح بمراكز القروض والودائع في كل أجل استحقاق)

(٣) متوسط مرجح لأسعار الفائدة على القروض والودائع.

الإطار م: ٣–١ القيود المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المدرجة في ميزان المدفوعات (FISIM)

حساب الخدمات

الخدمات المالية

يتم اشتقاق خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة عن طريق الصيغة التالية (راجع الإطار ١٠–٥ في الطبعة السادسة من الدليل):

صادرات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة = الفائدة مستحقة القبض على الودائع في حيازة غير المقيمين في الشركات المالية المقيمة بسعر الفائدة المرجعي المحلي (حاصل ضرب مركز الودائع في السعر المرجعي المحلي) – الفائدة الفعلية مستحقة الدفع على الودائع في حيازة غير المقيمين في الشركات المالية المقيمة + الفائدة الفعلية مستحقة القبض على القروض التي تقدمها الشركات المالية المقيمة لغير المقيمين – الفائدة مستحقة القبض (دخل الملكية) على القروض التي تقدمها الشركات المالية المقيمة لغير المقيمين بسعر الفائدة المرجعي المحلي (حاصل ضرب مركز القروض في السعر المرجعي المحلي)

واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة = الفائدة مستحقة الدفع على الودائع في حيازة المقيمين لدى الشركات المالية غير المقيمة بسعر الفائدة المرجعي المطبق في اقتصاد المُصدر (حاصل ضرب مركز الودائع في السعر المرجعي السائد في اقتصاد إقامة الشركة المالية المُصدرة للودائع) – الفائدة الفعلية مستحقة القبض على الودائع في حيازة المقيمين في الشركات المالية غير المقيمة + الفائدة الفعلية مستحقة الدفع على القروض التي تقدمها الشركات المالية غير المقيمة للمقيمين – الفائدة (دخل الملكية) مستحقة الدفع على القروض التي تقدمها الشركات المالية غير المقيمة بسعر الفائدة المرجعي المطبق في اقتصاد المُصدر للمقيمين (حاصل ضرب مركز القروض في السعر المرجعي السائد في اقتصاد إقامة الشركة المالية التي تقدم القرض)

حساب الدخل الأولي

الفائدة (بالسعر المرجعي)

حساب الدخل الثانوي

لا يوجد

الحساب المالي

الودائع[١]

القروض

[١] بما في ذلك مراكز الأصول والخصوم بين البنوك، والودائع الأخرى القابلة للتحويل، والودائع الأخرى.

م:٣–١٨ يمكن أن تكون البيانات اللازمة لحساب السعر المرجعي لصادرات الخدمات بصورة مباشرة هي السعر المرجعي نفسه المستخدم في حساب إجمالي مخرجات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة المنتَجة محليا، إذا أمكن افتراض أن معظم المعاملات تتم بالعملة المحلية.

م:٣–١٩ تحقيقا للاتساق العالمي بين إحصاءات التجارة الدولية، يمكن أن تكون الأسعار المرجعية لواردات الخدمات حسب الاقتصاد مقدم الخدمات هي الأسعار المرجعية المحلية المستخدمة في حساب خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في الحسابات القومية لهذه الاقتصادات. ولهذا السبب، سيكون من المفيد قيام الاقتصادات بنشر أسعارها المرجعية المحلية حتى يمكن لمعدي البيانات غير المقيمين استخدامها.

م:٣–٢٠ بالنسبة للاقتصادات التي لا يوجد بها سوق للتداول بين البنوك، يمكن لمعدي البيانات، لأغراض عملية، اختيار سعر سند دين حكومي ممثل كسعر مرجعي في ظل عدم وجود إرشادات منهجية مقبولة على المستوى الدولي.

تدفقات الفائدة على الودائع والقروض والمراكز بين المقيمين وغير المقيمين

م:٣–٢١ يمكن استخلاص بيانات تدفقات الفائدة من ميزان المدفوعات وبيانات مراكز الودائع والقروض من وضع الاستثمار الدولي.

الشركات المالية — صادرات وواردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

م:٣–٢٢ تأتي البيانات الأكثر شمولا حول صادرات وواردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة عن طريق مسح الشركات المالية المقيمة لتحديد ودائع غير المقيمين والقروض الممنوحة لهم. وفي معظم الحالات، تتوافر هذه البيانات من عمليات جمع البيانات التي تقوم بها سلطات الرقابة المالية، وتكون عادة أكثر شمولا بالنسبة لشركات تلقي الودائع. وقد تتطلب تغطية الشركات المالية الحصرية ومقرضي الأموال إجراء مسح تكميلي، وذلك حسب البيئة التنظيمية والقانونية. وأيضا قد تكون الإحصاءات المصرفية الدولية (IBS) التي يوفرها

بنك التسويات الدولية مصدرا مفيدا للمعلومات المتعلقة بالودائع والقروض لدى غير المقيمين.

م:٣-٢٣ ينبغي أن يتعاون معدو بيانات ميزان المدفوعات مع معدي بيانات الحسابات القومية لضمان اتساق حساب خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في حسابات ميزان المدفوعات مع التقديرات المدرجة في الحسابات القومية.

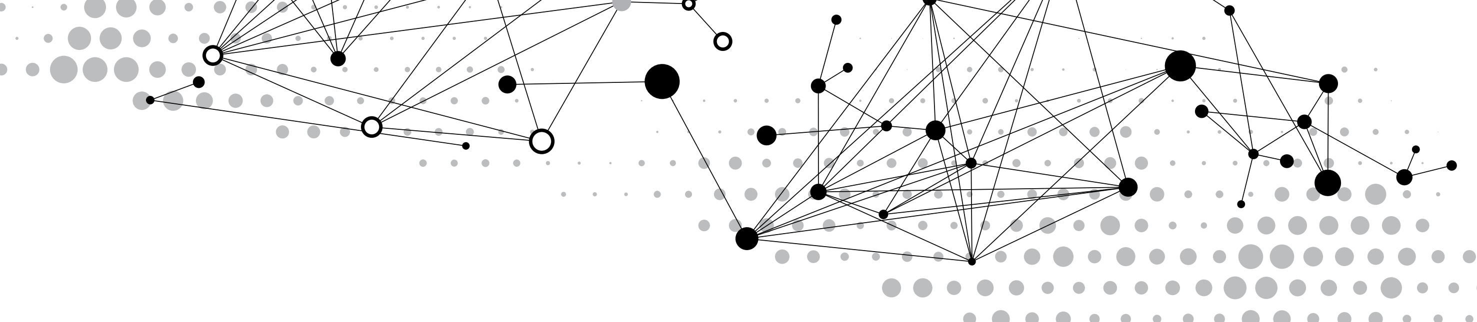
الشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية — واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

م:٣-٢٤ قد تتوافر من مسوح بالعينة بيانات عن حسابات المقيمين لدى شركات مالية مقيمة في اقتصادات أخرى. ويتم اختيار هذه المسوح من قائمة لإطار المسح تقوم على سجلات خاصة للأفراد والشركات المقيمة التي تبلغ بيانات المراكز مع الشركات المالية غير المقيمة للسلطات الضريبية أو وزارة الخزانة/المالية. ويمكن استخدام مسح عينة الوحدات المختارة من هذا الإطار في الإبلاغ الدوري عن بيانات المراكز مع غير المقيمين. وأيضا قد تكون الإحصاءات المصرفية الدولية (IBS) التي يوفرها بنك التسويات الدولية مصدرا مفيدا للبيانات المتعلقة بالودائع والقروض لدى غير المقيمين حسب قطاع المؤسسات غير المصرفية.

م: ٣-٢٥ وبالنسبة للشركات المالية، ينبغي أيضا لمعدي بيانات ميزان المدفوعات التعاون مع معدي بيانات الحسابات القومية لضمان اتساق حساب خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة في حسابات ميزان المدفوعات مع التقديرات المدرجة في الحسابات القومية.

الحكومة العامة — واردات خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة

م:٣-٢٦ ينبغي الحصول من الحسابات المالية الحكومية على أرصدة حسابات الحكومة العامة لدى الشركات المالية غير المقيمة وتدفقات الفائدة على هذه الحسابات.



الملحق

٤ الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة

م:٤-١ يعرض هذا الملحق معلومات إضافية حول كيفية معاملة الاستثمار المباشر (DI)[١] في الحسابات الدولية. ويقدم مزيدا من المناقشات التفصيلية حول بعض الجوانب المفاهيمية المعقدة للاستثمار المباشر، فضلا عن مزيد من المناقشات حول إعداد بيانات أرباح الاستثمار المباشر.

م:٤-٢ ينشأ الاستثمار المباشر عندما تقوم وحدة مقيمة في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحها السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة شركة مقيمة في اقتصاد آخر. ويتم تفعيل هذا المفهوم عندما يمتلك مستثمر مباشر بصورة مباشرة حصص ملكية تؤهله للحصول على نسبة ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية (إذا كان شركة مساهمة أو السيطرة بدرجة مكافئة لشركة غير مساهمة) في مؤسسة الاستثمار المباشر (DIENT). وتكون القوة التصويتية عادة مساوية لنسبة ملكية الأسهم العادية. وعند الوصول إلى هذا الحد، يقال إن الكيانات المعنية تربطها علاقة استثمار مباشر ذات ملكية مباشرة عندما تكون مقيمة في اقتصادات مختلفة. ويشمل الاستثمار المباشر علاقات ومراكز الأسهم وسندات الدين بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، وبين كافة مؤسسات الاستثمار المباشر التي لها نفس المستثمر المباشر، بإستثناء الديون بين جهات وساطة مالية مختارة. ويشمل الاستثمار المباشر أيضا المعاملات والمراكز بين الشركات التي ترتبط بعلاقات استثمار مباشر (راجع الفقرة ١٠-٧ في الفصل ١٠ للاطلاع على تعريف علاقات الاستثمار المباشر). وباختصار، تشمل إحصاءات الاستثمار المباشر العلاقات والمراكز عبر الحدود بين الشركات التي ترتبط بعلاقة استثمار مباشر.

م:٤-٣ وتغطية الاستثمار المباشر للأغراض التحليلية تشمل تدفقات الدخل والمعاملات المالية المقيدة في الفئة الوظيفية للاستثمار المباشر في ميزان المدفوعات كما تشمل المراكز المالية المقيدة في الفئة الوظيفية للاستثمار المباشر في وضع الاستثمار الدولي.

م:٤-٤ وغالبا ما ينطوي الاستثمار المباشر على علاقة طويلة الأمد بين مستثمر مباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر تضمن ممارسة المستثمر المباشر لدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر، رغم أنها قد تكون علاقة قصيرة الأجل في بعض الحالات. ويعزز الاستثمار المباشر، بطبيعة دوافعه، استقرار الروابط الاقتصادية بين الاقتصادات من خلال وصول المستثمرين في اقتصادات الموطن مباشرة إلى الوحدات الإنتاجية في الاقتصادات المضيفة. وفي إطار السياسات السليمة، يساعد الاستثمار المباشر الاقتصادات المضيفة في تطوير الشركات المحلية، ويعزز التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق، ويسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات المعرفية. وإلى جانب آثاره المباشرة، يؤثر الاستثمار المباشر على تطوير أسواق العمل والأسواق المالية، والجوانب الأخرى للأداء الاقتصادي من خلال آثاره غير المباشرة الأخرى. ولهذه الأسباب يعد الاستثمار المباشر، في حد ذاته، ذو أهمية تحليلية وأهمية للسياسات، إلى جانب مساهمته في المؤشرات الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

م:٤-٥ وإلى جانب تناول الاستثمار المباشر في مختلف فصول هذا المرشد (تدفقات دخل الاستثمار في الفصل ١٣، والمعاملات المالية في الفصل ١٠، والمراكز في الفصل ٩)، يتناول الملحق ٦أ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات قضايا مختلفة في مجال الاستثمار المباشر. ويجري صندوق النقد الدولي المسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS)، وهو مجموعة من مراكز الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الداخل والموجه إلى الخارج، ويقدم المرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر (*CDIS Guide*) مناقشات إضافية حول الاستثمار المباشر.[٢] وإلى جانب ذلك، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بدور قيادي في مجال البحوث المتعلقة بمفاهيم الاستثمار

[١] في هذا الملحق، يستخدم مصطلحا «الاستثمار المباشر» و «الاستثمار الأجنبي المباشر» كمرادفين يحملان نفس المعنى.

[٢] يتناول الفصل ٧ أيضا قاعدة بيانات المسح المنسق للاستثمار المباشر باعتبارها مصدرا للبيانات.

المباشر، وتقوم بجمع بيانات عن مراكز الاستثمار المباشر، والمعاملات، وتدفقات الدخل من الاقتصادات الأعضاء، وتنشر الطبعة الرابعة من مطبوعة التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تتناول مجموعة من الافتراضات التحليلية للمساعدة في إجراء مزيد من التحليل لإحصاءات الاستثمار المباشر.

م: ٤–٦ ويتناول هذا الملحق قضايا محددة مرتبطة بقياس وتحليل الاستثمار المباشر.

الوحدات الإحصائية

م:٤–٧ اختيار الوحدة الإحصائية هو أحد أهم القرارات التي يتخذها معدو البيانات لإعداد إحصاءات الاستثمار المباشر. ويمكن أن يؤثر اختيار الوحدة الإحصائية لأغراض جمع وإعداد البيانات على تبويب البيانات وقد يؤثر، في بعض الحالات، على حجم العلاقات التي يتم تحديدها.

الشركة

م:٤–٨ تعرف الشركة بأنها وحدة مؤسسية مشتغلة بالإنتاج وتندرج تحت تعريف الشركات كذلك صناديق الاستثمار والشركات الأخرى أو الصناديق الاستئمانية التي تحتفظ بأصول وخصوم نيابة عن مجموعات المالكين، حتى وإن كان اشتغالها في الإنتاج ضئيلا أو منعدما. ويشير مفهوم الشركات الى الشركات المساهمة (وتشمل أشباه الشركات)، أو المؤسسات غير الهادفة للربح أو الشركات غير المساهمة (بما في ذلك الأسر المعيشية أو الوحدات الحكومية بصفتها منتجة للسلع والخدمات).

م:٤–٩ وتحتفظ الشركات عادة بقدر من حسابات الأعمال التجارية بما يكفي لتحقيق أغراض الإبلاغ.

مجموعة المؤسسات العالمية والمحلية

م:٤–١٠ قد تكون مجموعات المؤسسات عالمية أو محلية. ويشير تعبير مجموعة المؤسسات العالمية إلى مستثمر وإلى جميع الشركات التابعة لهذا المستثمر، بينما يشير تعبير مجموعة المؤسسات المحلية إلى مستثمر وإلى الكيانات القانونية التابعة لنفس المستثمر والمقيمة في الاقتصاد القائم بالإبلاغ راجع الفقرات من ٤–٥٤ إلى ٤–٥٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٤–١١ ولا يمكن إعداد إحصاءات الاستثمار المباشر وعرضها إلا على أساس مجموعة المؤسسات المحلية؛ حيث لا يتم الاعتراف بروابط الملكية التي تنطوي على غير مقيمين عند تشكيل مجموعات المؤسسات المحلية. فمؤسستا الاستثمار المباشر الواقعتان في نفس الاقتصاد ولهما نفس المستثمر المباشر غير المقيم دون أن توجد بينهما روابط مباشرة لا يُعترف بانتمائهما لنفس مجموعة المؤسسات المحلية (رغم أنهما تنتميان لنفس مجموعة المؤسسات العالمية).

م:٤–١٢ وتحتفظ مجموعات المؤسسات المحلية عادة بحسابات موحدة. ويعتمد مستوى التوحيد غالبا على متطلبات الإبلاغ المحلية والهياكل التنظيمية، والتي قد لا تتسق تماما مع مفاهيم الاستثمار المباشر.

م:٤–١٣ وما لم تكن التعليمات واضحة لمجيبي المسح وما لم يتوخ معدو البيانات الدقة، فإن تجميع الشركات في مجموعات من المؤسسات المحلية قد يؤدي إلى الإدراج غير الصحيح لروابط مؤثرة ضمن الاقتصاد المعني مما يكسر سلسلة ملكية الاستثمار المباشر عند وجود علاقة مؤثرة مع الخارج (راجع الفقرة ٦–٣٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

الوحدات الصورية

م:٤–١٤ عند امتلاك شركة غير مقيمة لأرض كائنة في إقليم ما (باستثناء الأراضي المملوكة لحكومات أجنبية أو مؤسسات دولية كالمناطق الدبلوماسية أو القواعد العسكرية)، يُعترف، للأغراض الإحصائية، بوجود وحدة صورية مقيمة مالكة للأرض. ونظرا لأن الأراضي والمباني تنتج خدمات تأجير، فإن الوحدة الصورية تكون شركة عادة. ويُعترف أيضا بوجود وحدة صورية في حالة استئجار طويل الأمد من جانب مستأجر غير مقيم لأرض أو مبان، أو أرض ومبان معا.

م:٤–١٥ ويعامَل الكيان غير المقيم كمالك للوحدة الصورية المقيمة، وليس كمالك للأرض أو الإنشاءات مباشرة. وغالبا ما تكون الوحدة الصورية المقيمة مؤسسة استثمار مباشر (باستثناء حالة غير المقيمين الذين تقل نسبتهم التصويتية في الأرض عن ١٠٪) وبالتالي يكون الكيان غير المقيم غالبا مستثمرا مباشرا له استثمار في حصص ملكية الوحدة الصورية.

م:٤–١٦ وتنشأ الوحدة الصورية عن طريق ضخ حصص الملكية من المستثمر المباشر غير المقيم. وتعرض الفقرات من ٤–٣٤ إلى ٤–٤٠ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات مناقشة تفصيلية حول الوحدات الصورية. ولا ينبغي إعداد معلومات عن الوحدات الصورية وتحديدا تدفقات الدخل وعمليات ضخ حصص الملكية التي تلي عملية الضخ الأولية إلا عندما تكون ذات أهمية سواء بالنسبة للاقتصاد المضيف أو لاقتصاد المستثمر غير المقيم.

م:٤–١٧ الأفراد الذين هاجروا إلى اقتصاد آخر وأصبحوا مقيمين فيه كثيرا ما يمتلكون الأراضي أو المباني في اقتصادهم الأصلي. وينبغي إضافة هذه الممتلكات إلى أصول الاستثمار المباشر في وضع الاستثمار الدولي للاقتصاد المضيف (وإلى خصوم الاستثمار المباشر في اقتصاد الموطن بصورة متسقة)، وذلك عن طريق تعديل التبويب (التغيرات الأخرى في الحجم)، وليس عن طريق

احتساب المعاملات في ميزان المدفوعات. وينبغي إنشاء وحدات صورية نتيجة هذا التغير في وضع إقامة المالك.

م:٤–١٨ وعندما يشغل أقارب المهاجر هذه الممتلكات (العقارات) دون دفع إيجارات (أو دون دفع الإيجارات السائدة في السوق)، ينبغي أن يقوم معدو البيانات في الاقتصاد المضيف للمهاجر بقيد هذه الإيجارات بأسعار السوق من خلال المعاملات المحتسبة التالية: دخل الاستثمار المباشر، قيد دائن وقيد مقابل في حساب الدخل الثانوي، تحويلات شخصية، قيد مدين (الفقرة م: ٥–١٨ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وينبغي أن يقوم معدو البيانات في اقتصاد المنشأ بقيد هذه المعاملات المحتسبة مع القيود المقابلة. وتُحسب قيمة هذه المعاملات بالفرق بين القيمة الفعلية للمعاملات والقيمة المعادلة لسعر السوق. أما في الواقع العملي فيصعب تحديد تلك المعاملات وحساب قيمتها. وينبغي أن يقدر معدو البيانات حجم هذه الظاهرة في الاقتصاد، فإذا تم اعتبارها كبيرة، يمكن تنظيم عملية جمع البيانات باستخدام مسوح الأسر المعيشية، أو مسوح الكيانات/الوكالات (مثل مكاتب التأجير) المدرجة كمصادر بيانات ممكنة.

م:٤–١٩ عندما يستخدم مهاجر مقبوضات الإيجارات في صيانة وإصلاح ممتلكاته، ينبغي قيد عدة معاملات في الاقتصاد المضيف؛ لا سيما دخل الاستثمار المباشر، قيد دائن، وقيد مقابل في الحساب المالي تحت الاستثمار المباشر، صافي اقتناء الأصول المالية. ويعكس القيد الأخير الزيادة في قيمة الممتلكات. وبالمثل ينبغي أن يقوم معدو البيانات في اقتصاد المنشأ الخاص بالمهاجر بقيد هذه المعاملات من خلال قيدين متقابلين.

الكيانات المنشأة في الخارج لأغراض المالية العامة

م:٤–٢٠ في بعض الحالات، يمكن أن تنشئ حكومة ما كيانات في الإقليم الاقتصادي لحكومة أخرى بغية تنفيذ أنشطة الحكومة العامة (أي أنشطة المالية العامة). ويمكن تمييز أغراض المالية العامة عن الأغراض التجارية حيث إنها موجهة دائما لخدمة أهداف إقليم الموطن الخاص بالحكومة.

م:٤–٢١ وتعتبر هذه الكيانات مقيمة في الاقتصاد التي تأسست فيه؛ لكنها لا تعتبر جزءا من الحكومة العامة سواء في اقتصاد الإقامة أو في اقتصاد الحكومة التي تستخدم الكيانات. كذلك، لا تعامَل هذه الكيانات كمناطق إقليمية (مثل السفارات أو المنشآت الدبلوماسية الأخرى) عندما تعمل بموجب قوانين الاقتصاد المضيف (الفقرة ٤–٩٣ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٤–٢٢ ولتجنب الفهم الخاطئ للنفقات الحكومية، يُتبع منهج خاص عند قيد معاملات ومراكز هذه الكيانات الحكومية لأن هذه الكيانات غير المقيمة، على خلاف ما يجري في القطاع الخاص، تؤدي مهامها بناء على طلب الحكومة العامة لأغراض السياسة العامة في اقتصاد آخر وليس للأغراض التجارية. وتشير المعاملة الخاصة إلى اقتراض هذه الكيانات نيابة عن الحكومة وهو ما ينشأ عنه قيود تحت فئة الاستثمار المباشر يعرضها الجدول م: ٤–١.

م:٤–٢٣ نظرا لسماتها وأنشطتها الخاصة، فإن أفضل مصادر للبيانات المتعلقة بمعاملات كيانات المالية العامة هي السجلات الإدارية الحكومية (في اقتصاد إقامة الحكومة) أو مسوح المؤسسات (في اقتصاد إقامة كيان المالية العامة).

الكيانات ذات الغرض الخاص[٣]

م:٤–٢٤ رغم عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا للكيانات ذات الغرض الخاص (SPE) ، فمن المتفق عليه عموما أنها تتسم بالخصائص التالية: مالكوها غير مقيمين في إقليم التأسيس، وأجزاء رئيسية في ميزانياتها العمومية تتمثل في مطالبات على غير مقيمين أو خصوم لهم، وهي شركات وجودها المادي بسيط أو منعدم في الاقتصاد المضيف، ويوجد بها عدد قليل من العاملين أو لا يوجد بها عاملون على الإطلاق، وإنتاجها قليل أو ليس كبيرا، ولديها (إن وجد) عدد قليل من الأصول غير المالية، ولدى الكثير منها حسابات مصرفية في الاقتصاد المضيف (رغم أنها قد تكون ذات طبيعة مؤقتة). وتُستخدم الكيانات ذات الغرض الخاص غالبا لتحويل الأموال إلى اقتصادات ثالثة واقتراض الأموال منها؛ وقد تتضمن هذه الأموال استثمارات في حصص الملكية حيث تُستخدم الكيانات ذات الغرض الخاص لنقل الملكية من خلال اقتصاد آخر. وقد تُمنح هذه الكيانات مزايا ضريبية أو تنظيمية أو مزايا السرية بسبب النظام التنظيمي في الاقتصاد المضيف. وغالبا ما ترتبط هذه الكيانات بمراكز مالية خارجية (أوفشور) لكنها قد تتواجد في مكان آخر. ومن أمثلة الكيانات ذات الغرض الخاص (والمصطلحات البديلة المستخدمة لها) شركات التمويل التابعة، والكيانات الوسيطة، والشركات القابضة، والشركات الجوفاء، والشركات الجاهزة، والشركات الوهمية.

---

[٣] راجع الفقرات من ٤–٥٠ إلى ٤–٥٢ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الجدول م:٤–١: معالجة الاقتراض نيابة عن حكومة اقتصاد آخر

اقتصاد المستثمر المباشر (الحكومة)	
عند الاقتراض (المعاملات تساوي قيمة القرض)	
زيادة: الاستثمار المباشر — حصص الملكية — الأصول (مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر)	زيادة: الاستثمار المباشر — أدوات الدين — الخصوم (مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر)
عند انتقال الأموال المقترضة للحكومة (المعاملات تساوي قيمة الأموال المنتقلة للحكومة)	
زيادة: الأصول الاحتياطية أو الاستثمارات الأخرى — الأصول — العملة والودائع — الحكومة العامة	انخفاض: الاستثمار المباشر — حصص الملكية — الأصول (مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر)
إذا لم تنتقل الأموال للحكومة: عند قيام الكيان المقترض بإنفاق الأموال المقترضة أو تقديمها لطرف ثالث (المعاملات تساوي قيمة الأموال المنفقة أو المقدمة)	
الدخل الثانوي — الحكومة العامة — قيد مدين أو حساب رأسمالي — تحويلات رأسمالية — الحكومة العامة — تحويلات رأسمالية أخرى — قيد مدين	انخفاض: الاستثمار المباشر — حصص الملكية — الأصول (مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر)

م:٤–٢٥ عند تأسيس الشركات في الاقتصاد المضيف، يتم الاعتراف بالكيانات ذات الغرض الخاص كوحدات مؤسسية مستقلة. وتُدرج الكيانات ذات الغرض الخاص كمؤسسات استثمار مباشر ومستثمرين مباشرين، متى كان ذلك ملائما.

م:٤–٢٦ قد يكون من المحبذ، لبعض الأغراض التحليلية، النظر أبعد من بيانات الكيانات ذات الغرض الخاص خلال عملية انتقال ملكية الاستثمار المباشر والتركيز على أول «كيان غير محدد الغرض» وعزو المراكز والمعاملات إلى اقتصاد أول كيان غير محدد الغرض. ولا توجد طريقة متفق عليها للنظر أبعد من بيانات الكيانات ذات الغرض الخاص والتركيز على أول كيان غير محدد الغرض.

م:٤–٢٧ قد يجد معدو البيانات صعوبة في الحصول على بيانات من الكيانات ذات الغرض الخاص بحكم طبيعتها. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون جميع أصولها وخصومها تقريبا لدى غير مقيمين (بغض النظر عن أي ودائع أو قروض لها لدى بنوك مقيمة)؛ ومن المهم تحديد هذه الهياكل المؤسسية وجمع بياناتها لأغراض إعداد إحصاءات الحسابات الدولية.

م:٤–٢٨ ويمكن جمع البيانات عن طريق مصادر مختلفة؛ وينبغي لمعدي البيانات تحديد مصادر البيانات المتاحة، وأيضا أي منها توفر معلومات أكثر شمولا. وأيضا، ينبغي أن تتيح القواعد التنظيمية التي تحكم نشاط الكيانات ذات الغرض الخاص جمع البيانات للأغراض الإحصائية. وتحتوي الفقرات التالية على مصادر البيانات التي ينبغي أن يأخذها معدو البيانات في الاعتبار عند جمع بيانات عن أنشطة الكيانات ذات الغرض الخاص.

م:٤–٢٩ وقد تكون مسوح الكيانات ذات الغرض الخاص منهجا فعالا لجمع البيانات؛ ومع ذلك فإن بعض مكاتب هذه الكيانات ليس لديها مكاتب في الاقتصاد المضيف وتعمل من خلال ممثلين مثل مكاتب المحاماة و/أو مكاتب المحاسبة. وفي هذه الحالات، ينبغي لمعدي البيانات مطالبة الممثلين القانونيين، إذا كانوا مقيمين في الاقتصاد المضيف، بتقديم معلومات عن حسابات موكليهم لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وينبغي لمعدي البيانات مراعاة حجم الأصول المملوكة للكيانات ذات الغرض؛ ففي بعض الأحيان يستحوذ عدد قليل جدا من الكيانات ذات الغرض الخاص على نسبة مرتفعة من مجموع الاستثمارات المباشرة. وعلى هذا النحو، يمكن لعينة صغيرة أن تشكل أساسا جيدا جدا لتوفير تقديرات عن المجموع.

م:٤–٣٠ الكشوف المالية – ينبغي للكيانات ذات الغرض الخاص، في بعض الحالات، إبلاغ معلومات الكشوف المالية السنوية للهيئات الحكومية وقد يحصل معدو البيانات على بيانات الكيانات ذات الغرض الخاص من هذه الهيئات.

م:٤–٣١ قد تكون السجلات الضريبية وسيلة بديلة لجمع البيانات؛ غير أن العديد من الكيانات ذات الغرض الخاص بحكم طبيعتها تُعفى من الضرائب. وعند قيام مصلحة الضرائب بجمع بيانات هذه السجلات الضريبية، ينبغي لمعدي البيانات مراسلة مصلحة الضرائب للحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ضمن متطلبات تقديم الإقرارات الضريبية.

م:٤–٣٢ وقد يتم استخدام مصادر بيانات أخرى مثل نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، والموافقات على الاستثمارات الأجنبية، والصحافة المالية لتحديد الكيانات ذات الغرض الخاص والتحقق من صحة المعلومات التي تم جمعها. وينبغي أن يكون معدو البيانات على بينة بأوجه القصور في هذه المصادر ونطاق تغطيتها. وعلى سبيل المثال، نظرا لأن الكيانات ذات الغرض الخاص بطبيعتها والقوانين التنظيمية التي تحكم نشاطها من المفترض أن تتعامل مع غير المقيمين غالبا، إن لم يكن كليا، فقد لا يكون لديها معاملات مالية من خلال البنوك يرصدها نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

بعض تدفقات ومراكز الاستثمار المباشر

رؤوس الأموال المارة[٤]

م:٤–٣٣ كما هي الحال بالنسبة للكيانات ذات الغرض الخاص، لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لرؤوس الأموال المارة. فالمصطلح يستخدم للإشارة إلى الأموال التي تمر عبر شركة (كيان ذي غرض خاص عادة) في اقتصاد ما إلى اقتصاد آخر بحيث يكون لها تأثير محدود أو لا يكون لها أي تأثير على الإطلاق على الاقتصادات التي تمر بها.

م:٤–٣٤ وتقيد رؤوس الأموال المارة ضمن الاستثمار المباشر كأصول وخصوم الاقتصاد الذي تمر عبره الأموال.

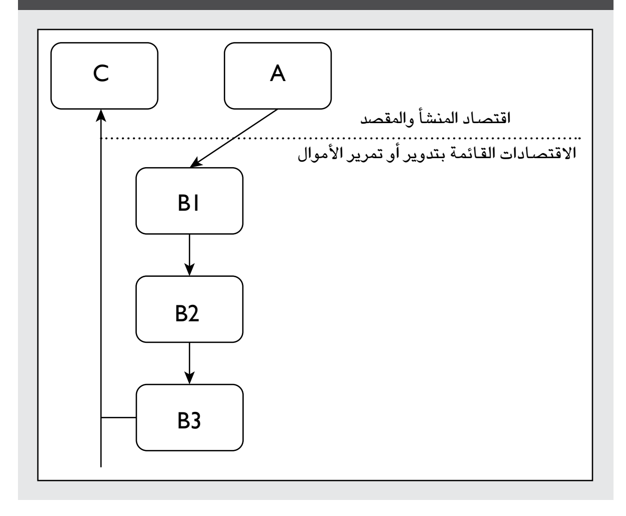
م: ٤–٣٥ لرؤوس الأموال المارة أثر يتمثل في زيادة إجمالي تدفقات ومراكز الاستثمار المباشر الداخلة إلى اقتصاد ما والخارجة منه. ويستخدم بعض المحللين إجمالي التدفقات كعامل قياس لحجم أنواع معينة من المعاملات أو المراكز، وقد يؤدي إدراج رؤوس الأموال المارة في إجمالي التدفقات إلى تشويه هذه التحليلات. من الناحية الأخرى، غالبا ما تنتقل تدفقات رؤوس الأموال المارة الداخلة والخارجة عبر اقتصادات مختلفة، أو يكون للتدفقات الداخلة عدد من السمات المختلفة عن التدفقات الخارجة (على سبيل المثال، دين مقابل حصص ملكية، عملة محلية مقابل عملة أجنبية، سعر فائدة ثابت مقابل سعر فائدة معوم على الدين، دين قصير الأجل مقابل دين طويل الأجل). ولهذه الأسباب، من المهم تتبع إجمالي التدفقات والمراكز لأغراض إعداد حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ولأغراض الرقابة المالية.

م:٤–٣٦ يتم ربط قيد هذه الأموال بأنشطة الكيانات ذات الغرض الخاص. لذلك، يمكن استخدام مصادر البيانات الرئيسية نفسها التي ورد ذكرها آنفا (راجع الفقرات من ٤–٢٩ إلى ٤–٣٣) في رصد معلومات عن رؤوس الأموال المارة.

تدوير الأموال[٥]

م:٤–٣٧ يعد تدوير الأموال حالة خاصة من حالات الأموال المارة حيث إن الأموال المستثمَرة في الكيان ذي الغرض الخاص في اقتصاد ثان يعاد استثمارها في اقتصاد المنشأ. ويرتبط تدوير الأموال عادة باقتصادات المنشأ حيث توجد حوافز (ضريبية أو غيرها) للاستثمار المباشر الموجه إلى الخارج أو إلى الداخل. ويمكن أن يمر تدوير الأموال عبر أكثر من رابطة وأكثر من اقتصاد قبل أن يعود إلى اقتصاد المنشأ.

الشكل البياني م: ٤–١ حالة من حالات تدوير الأموال من خلال العديد من الشركات في الاقتصادات القائمة بتدوير الأموال



م:٤–٣٨ ويقيد تدوير الأموال في الاستثمار المباشر في حسابات كل الاقتصادات التي تنتقل عبرها الأموال المارة. ويعرض الشكل البياني ٤–١ مثالا على تدوير الأموال حيث تقوم الشركة A في الاقتصاد القائم بالإبلاغ بتقديم أموال الاستثمار المباشر عن طريق ثلاث شركات مرتبطة بغير مقيمين (B1، وB2، وB3) للاستثمار في نهاية المطاف في شركة أخرى (C) في الاقتصاد القائم بالإبلاغ. وفي الحالة البسيطة، قد لا يوجد سوى شركة واحدة B.

م:٤–٣٩ إذا قامت شركة مقيمة يتواجد فيها مستثمر أجنبي مباشر بتحديد أحد المقيمين كمستثمر نهائي (يتم تعريفه لاحقا)، فإن ذلك يعد مثالا على تدوير الأموال. ويتم تحديد تدوير الأموال بسهولة أكبر في اقتصاد المنشأ/ المقصد. ويوصى بإعداد بيانات تكميلية عن الأموال العابرة (الأموال المارة وتدوير الأموال) في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وذلك في حالة الاقتصادات التي تكون فيها قيم هذه المعاملات كبيرة.

القوة التصويتية

م:٤–٤٠ القوة التصويتية هي أساس تحديد الاستثمار المباشر وتبويب روابط الملكية في إطار علاقات الاستثمار المباشر (راجع الفقرة ٦–١٩ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). ورغم أن حصص الملكية تُستخدم غالبا كبديل للقوة التصويتية، فإن القوة التصويتية ليست معادلة لحصص الملكية. فقد تختلف نسب حصص الملكية عن القوة التصويتية في شركة ما نتيجة ظروف منها إصدار فئات متنوعة من الأسهم ذات أوزان ترجيحية أكبر، وأسهم غير مانحة لحقوق التصويت، و «أسهم ذهبية»

[٤] راجع الفقرتين ٦–٣٣ و٦–٣٤ في الطبعة السادسة من الدليل.
[٥] راجع الفقرة ٦–٤٦ في الطبعة السادسة من الدليل.

(وهي أسهم مملوكة للحكومة تقدم عادة حصة مسيطرة). وفي واقع الأمر، هناك بعض أشكال حصص الملكية تُقيد كديون في حسابات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات. وينبغي أن يكون معدو البيانات متأهبين لهذه الحالات ومعالجتها حسابيا بشكل ملائم.

م:٤–٤١ ويمكن إنشاء أدوات المشتقات بطريقة تتيح الحصول على القوة التصويتية دون حيازة حصص الملكية الأساسية. والقوة التصويتية التي يتم الحصول عليها عن طريق هذه الأدوات لا يُعترف بها عند تحديد ما إذا كانت هناك علاقة استثمار مباشر أم لا.

م:٤–٤٢ تحظر القوانين المطبقة في بعض الاقتصادات تملك المستثمرين الأجانب لنسبة تتجاوز ٤٩٪ من القوة التصويتية. وينبغي الاعتراف بأن القوة التصويتية التي تبلغ نسبتها ٤٩٪ في هذه الاقتصادات تشكل درجة كبيرة من النفوذ وليس السيطرة.

التقييم

أسهم حصص الملكية غير المدرجة في البورصة

م:٤–٤٣ المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه تقييم حصص الملكية هو القيمة السوقية لتلك الحصص. فالإدراج في سوق منظمة يشكل أساسا جيدا لتقييم أسهم حصص الملكية المدرجة في البورصة. لكن تحديد قيمة سوقية لحصص الملكية غير المدرجة في البورصة وحصص الملكية غير السائلة المدرجة في البورصة يمكن أن يكون أكثر صعوبة.

م:٤–٤٤ هناك ستة أساليب تعتبر بدائل مقبولة لتقدير القيمة السوقية لحصص الملكية غير المدرجة في البورصة (راجع الفقرة ٧–١٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات):

- سعر آخر معاملة
- القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية
- صافي قيمة الأصول
  - بما في ذلك الشهرة والأصول غير الملموسة
  - ما عدا الشهرة والأصول غير الملموسة
- أسلوب القيمة السوقية
- القيمة الحالية
- تقسيم القيمة العالمية

م:٤–٤٥ يعتمد اختيار الأسلوب بالدرجة الأولى على توافر المعلومات اللازمة لدعم تطبيقه. ومن الناحية العملية، يمكن استبعاد أسلوب أو أكثر من هذه الأساليب بسبب نقص المعلومات المتاحة لدعم تطبيقه. وعند اختيار أسلوب من الأساليب التي يمكن تطبيقها، ينبغي أن يكون الاعتبار الأساسي هو مدى نجاح هذا الأسلوب في تقدير القيمة السوقية. وهناك اعتبار آخر وهو الصرامة في تطبيق شرط القيد المتسق للبيانات من جانب المدينين والدائنين.

م:٤–٤٦ وتتضمن الفقرات التالية وصفا أكثر تفصيلا لكل أسلوب، كما توفر معلومات عن متطلبات تطبيقه ومحاذير استخدامه. فإذا حدث تغير جوهري في المركز المالي للشركة منذ تاريخ سريان التقييم (ولكن قبل التاريخ المرجعي)، قد تكون هناك حاجة إلى إجراء تعديل. ومن أمثلة هذه الأحداث الجوهرية حكم غير متوقع في دعوى قضائية، أو خفض تصنيف ائتماني أو رفعه، أو التوصل الى اختراع جديد مهم أو اكتشاف أحد المعادن، أو الإفلاس.

سعر آخر معاملة

م:٤–٤٧ قد يجري تداول أسهم حصص الملكية غير المدرجة في البورصة من آن إلى آخر، ويمكن استخدام أحدث أسعار تم تداول حصص الملكية بها. ويجب أن يمثل سعر المعاملة سعر «السوق» بين مشتري مستقل وبائع مستقل، بدون وقوع أي من الطرفين تحت قهر أو إكراه للدخول في المعاملة. وتُفضل المعاملات الأحدث، ويُحبذ أن تكون المعاملة قد جرت خلال السنة الماضية. وإذا كانت أحدث معاملة قد تمت قبل أكثر من سنة، فقد يرغب معدو البيانات في النظر في أسلوب بديل.

الاستخدام: يلزم استخدام سعر سوقي حديث للمعاملة.

المحاذير: لا يتوافر غالبا بسبب انخفاض تواتر المعاملات في حصص الملكية غير المدرجة في البورصة. وعند استخدام سعر معاملة في الماضي لتقييم حصص الملكية، ولكن المعلومات أصبحت قديمة، قد يكون من المفيد اتباع استراتيجية لربط القيمة بقيمة محسوبة بطريقة أخرى.

القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية

م:٤–٤٨ ينطوي أسلوب القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية (OFBV) على تقييم شركة ما بالقيمة المدرجة في دفاترها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS). وتستند القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية إلى دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر ويمكن العثور عليها في الميزانية العمومية ضمن حقوق المساهمين. ويحتوي تعريف القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية على رأس المال المدفوع. وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية إعادة تقييم الأصول المالية سنويا، على الأقل، وإدراج مخصصات لإهلاك الآلات والمعدات.

م:٤–٤٩ القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية هي الأسلوب التي يوصى باستخدامه في المسح المنسق للاستثمار المباشر ويرد وصفه في دليل المسح المنسق للاستثمار المباشر.

الاستخدام: يمكن استخدام هذا الأسلوب عند مسك الدفاتر وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وتوافر البيانات من دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر.

المحاذير: في بعض الحالات، قد تحظر المعايير المحاسبية الدولية الاعتراف ببعض الأصول غير الملموسة التي تنتجها شركة ما لنفسها (كالأسماء التجارية، وترويسات مطبوعات الشركات، وحقوق النشر، وقوائم العملاء). والشهرة يمكن فقط شراؤها؛ حيث لا يمكن أن تنشأ داخليا. وقد يجري تقييم الأصول في بعض فئات الأصول (الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) بالقيمة الاسمية أو التكلفة التاريخية. وسوف يؤدي كل ذلك إلى الانحراف عن القيمة السوقية.

صافي قيمة الأصول، بما في ذلك الشهرة والأصول غير الملموسة المعترف بها

م:٤–٥٠ صافي قيمة الأصول (NAV) هو مجموع الأصول بالقيمة الجارية/السوقية ناقصا مجموع الخصوم (باستثناء حصص الملكية) بالقيمة السوقية. ووفقا لأسلوب التقييم هذا، تُقدَّر كافة الأصول والخصوم المالية وغير المالية للشركة، بما في ذلك الأصول غير الملموسة، بأسعار الفترة الجارية. وينبغي أن تستند القيم إلى تقييمات حديثة جدا — إذ يتحتم بالفعل أن تكون قد أجريت خلال السنة السابقة. ويمكن إجراء التقييمات من جانب الإدارة العليا للشركة أو مديريها ذوي المعرفة الواسعة، أو عن طريق مدققين مستقلين أو كليهما. ويمكن حساب نسبة القيمة السوقية وتطبيقها (مع إجراء أو عدم إجراء تعديلات السيولة) إذا توافرت معلومات كافية (راجع أسلوب القيمة السوقية).

الاستخدام: يتطلب هذا الأسلوب، كحد أدنى، قيام الشركة بتقييم الأصول والخصوم.

المحاذير: قد تُستبعد بعض فئات الأصول (مثل الأصول غير الملموسة) من صافي قيمة الأصول الذي تقدمه شركة ما، بينما يمكن تقييم أصول أخرى باستخدام أسلوب يؤدي إلى الانحراف عن القيمة السوقية الجارية (مثل التكلفة التاريخية أو القيمة الاسمية). وإذا كانت التقييمات غير دقيقة أو كانت بعض الأصول تُستبعد من صافي قيمة الأصول، يمكن أن ينشأ عن هذا الأسلوب تقدير غير دقيق للقيمة السوقية وقد تكون الأساليب الأخرى أكثر ملاءمة. ويتطلب حساب نسب القيمة السوقية وجود بورصة واسعة إلى درجة معقولة وذات حجم تداول مرتفع.

صافي قيمة الأصول، ما عدا الشهرة والأصول غير الملموسة المعترف بها

م:٤–٥١ وفقا لأسلوب التقييم هذا، تُقدَّر كافة الأصول والخصوم المالية وغير المالية للشركة، ما عدا الأصول غير الملموسة، بأسعار الفترة الجارية. وينبغي أن تستند القيم إلى تقييمات حديثة جدا — إذ يتحتم بالفعل أن تكون قد أجريت خلال السنة السابقة. ويمكن إجراء التقييمات من جانب الإدارة العليا للشركة أو مديريها ذوي المعرفة الواسعة، أو عن طريق مدققين مستقلين أو كليهما.

م:٤–٥٢ يُلاحظ أن الفرق بين هذا الأسلوب والأسلوب السابق مباشرة هو أن هذا الأسلوب يستبعد الشهرة والأصول غير الملموسة المعترف بها. غير أن تقدير قيمة هذه الأصول غالبا ما يكون في غاية الصعوبة. وإذا كان في استطاعة معدي البيانات وضع تقديرات دقيقة نسبيا لحصص الملكية غير المدرجة في البورصة والتي تشمل الشهرة والأصول غير الملموسة المعترف بها، فيُحبذ له القيام بذلك. فمن شأن ذلك الاتساق بين تقديرات الأسهم المدرجة في البورصة (حيث يجري تداول هذه الأسهم بأسعار تعكس قيمة الأصول غير الملموسة) وتقديرات الأسهم غير المدرجة في البورصة.

الاستخدام: قد يتم استخدام هذا الأسلوب من جانب معدي البيانات غير القادرين على توفير تقديرات دقيقة تشمل الشهرة والأصول غير الملموسة المعترف بها.

المحاذير: قد تشكل الشهرة والأصول غير الملموسة جزءا كبيرا من القيمة الجارية أو معظم القيمة الجارية للعديد من مؤسسات الاستثمار المباشر. وبالتالي قد لا تكون هذه القيمة ممثلة للقيمة السوقية.

أسلوب القيمة السوقية

م:٤–٥٣ ينطوي هذا الأسلوب على استخدام نسبة للقيمة السوقية يجري تقديرها كنسبة القيمة السوقية في البورصة إلى القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية المحسوبة باستخدام بيانات مجموعة من الشركات المدرجة في البورصة. وعند إنشاء نسبة القيمة السوقية وفقا لهذا الأسلوب، يمكن استخدام بيانات البورصة في اقتصاد ما إذا كانت هذه البورصة واسعة وحجم التداول فيها مرتفع نسبيا، وينبغي استخدام المؤشرات الإقليمية واسعة النطاق إذا لم تتوافر هذه الظروف. وتُحسب تقديرات القيم السوقية لحصص ملكية الاستثمار المباشر في شركات غير مدرجة في البورصة بضرب القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية (حصص الملكية) لمؤسسة الاستثمار المباشر غير المدرجة في البورصة في نسبة القيمة السوقية (أي في نسبة القيمة السوقية في البورصة (البسط) إلى القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية للشركات المدرجة في البورصة (المقام)). وإذا لم تكن القطاعات الممثَّلة في البورصة الواسعة في اقتصاد معين ممثلة لمزيج القطاعات التي تتبعها مؤسسات الاستثمار المباشر الواقعة في نفس الاقتصاد، ينبغي تعديل نسب القيمة السوقية التي توضع باستخدام بيانات البورصة الواسعة، أو وضع نسب منفردة لمختلف مجموعات القطاعات كل على حدة.

الاستخدام: يعد هذا الأسلوب مفيدا إذا كانت كل الشركات المدرجة في البورصة تمثل الصناعة الوطنية تمثيلا جيدا. وعند مقارنة هذا الأسلوب ببعض أساليب التقييم

الأخرى، بما فيها القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية، نجد أنه يُدرج الأصول غير الملموسة مثل الشهرة بالكامل في عملية التقييم.

المحاذير: بعض شركات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلية الكبيرة جدا غير المدرجة في البورصة قد تكون ممثلة للقطاع المعني بالكامل تقريبا. حينئذ يتعين اتباع استراتيجية أخرى تعكس بشكل أفضل القيمة السوقية لهذه الشركة. وبصرف النظر عن ذلك، يمكن النظر في بعض الاعتبارات الأخرى باعتبارها محاذير ينطوي عليها هذا الأسلوب — فعلى سبيل المثال، يشكك بعض المتخصصين في افتراض أن الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة تستخدم نفس نسبة الأرصدة الذاتية. فالشركات المدرجة في سوق عامة يجب أن تلتزم بقواعد أكثر صرامة، وأن تقدم معلومات أكثر تفصيلا للمشاركين في السوق، وغير ذلك. وأيضا نظرا لأن حصص الملكية سائلة، فقد يتم تداولها بعلاوة على سعر الأسهم غير المدرجة في البورصة. من الناحية الأخرى، تخضع معظم مؤسسات الاستثمار المباشر غير المدرجة في البورصة لسيطرة المستثمرين المباشرين، ويجري تداول الحصص المسيطرة عادة بعلاوة على سعر الحصص غير المسيطرة.

نسبة القيمة الحالية/السعر الحالي إلى الإيرادات

م:٤–٥٤ يمكن تقدير قيمة حصص الملكية غير المدرجة في البورصة على أساس القيمة الحالية لتدفقات الإيرادات المتوقعة في المستقبل. ويُعنى هذا الأسلوب أساسا بقضية اختيار سعر خصم ملائم، وهو السعر الذي يمكن الاستدلال عليه من سعر الخصم الضمني الذي يُحسب لحصص الملكية المدرجة في البورصة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية. ويمكن تقريب هذا الأسلوب، في أبسط صورة، بضرب نسبة السعر السائد في السوق أو القطاع المعني إلى الإيرادات في أحدث إيرادات سابقة (تقريبية) للشركة غير المدرجة في البورصة من أجل حساب السعر. وفي هذه الحالة، تُستخدم أحدث إيرادات سابقة كأساس للتنبؤ بالإيرادات المستقبلية، وتنطوي نسبة السعر السائد في السوق إلى الإيرادات على سعر الخصم.

الاستخدام: يعد هذا الأسلوب أنسب للاستخدام إذا توافرت بيانات الإيرادات بسهولة رغم نقص معلومات الميزانية العمومية. وهو يستلزم أيضا حساب سعر خصم ملائم أو حساب نسبة السعر إلى الإيرادات استنادا إلى سوق واسعة نوعا ما.

المحاذير: يمكن أن تنطوي إيرادات شركة ما على عنصر شديد التقلب كما يمكن أن تكون سالبة (مما يؤدي إلى الحصول على تقييمات سالبة لحصص الملكية). ونتيجة لذلك، إذا توافرت بيانات الإيرادات خلال مدة زمنية أطول، ينبغي تمهيد إيرادات الشركة. وإذا توافرت إيرادات فترة واحدة فقط أو استندت أسعار الخصم أو نسب السعر إلى الإيرادات إلى سوق ضيقة، يُفضل استخدام وسائل أخرى.

تقسيم القيمة العالمية

م:٤–٥٥ إذا كانت حصص الملكية في مؤسسة استثمار مباشر معينة غير مدرجة في البورصة، بينما كانت هذه المؤسسة تنتمي إلى مجموعة مؤسسات عالمية حصص ملكيتها مدرجة في البورصة، يمكن حساب القيمة السوقية الجارية لمجموعة المؤسسات العالمية وتقسيمها على المؤسسات العاملة في كل إقليم اقتصادي. وينبغي أن تستند القيمة السوقية الجارية لمجموعة المؤسسات العالمية إلى السعر السوقي لأسهمها في البورصة التي تُتداول فيها أسهم رأسمالها، كما ينبغي أن يستند تقسيم هذه القيمة إلى مؤشر ملائم (مثل المبيعات، أو صافي الدخل، أو الأصول، أو عدد العاملين). وقد يرغب معدو البيانات في الاقتصادات الشريكة في النظر في استخدام نفس المؤشر، حيثما أمكن.

الاستخدام: يستلزم هذا الأسلوب توافر القيمة السوقية الجارية لمجموعة المؤسسات العالمية. ويستلزم أيضا سهولة توافر مؤشر يرتبط بالقيمة السوقية ارتباطا كبيرا. وقد يُرجح توافر ذلك في مجموعات المؤسسات المتكاملة أفقيا.

المحاذير: سوف يؤدي ضعف الارتباط بين القيمة السوقية لحصص الملكية والمتغير المستخدم في تقسيم القيمة العالمية إلى حدوث تشوهات — وتكون الحساسية إزاء التشوهات أكبر ما يمكن عندما تكون النسبة المخصصة لإقليم اقتصادي صغيرة أو عندما تقوم مجموعة المؤسسات العالمية بأنواع مختلفة من الأنشطة في أقاليم اقتصادية مختلفة. وفي هذه الحالة، يُفضل استخدام أساليب أخرى.

معالجة معاملات التسعير التحويلي

م:٤–٥٦ عند إجراء معاملة في السلع أو الخدمات بين شركتين، ينبغي قيد هذه المعاملة بأسعار السوق. ووفقا **للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات**، يعرف سعر السوق بأنه «المبلغ الذي يدفعه الطرف الراغب في الشراء لاقتناء شئ ما من الطرف الراغب في البيع ... على أساس الاعتبارات التجارية وحدها — أي ما يسمى أحيانا «السعر الحر» (الفقرة ٣–٦٨ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٤–٥٧ نظرا لطبيعة العلاقة بين الشركات ذات الصلة بموجب علاقة الاستثمار المباشر، فإن قيمة المعاملة الخاصة بسلعة أو خدمة ما بين الشركات ذات الصلة قد لا تعكس دائما القيمة السوقية. ويشير «التسعير التحويلي» لمعاملات فيما بين الشركات ذات الصلة إلى هذا التشوه

بين قيم المعاملات والقيم السوقية. وقد يكون الدافع وراء التسعير التحويلي توزيع الدخل أو ضخ حصص ملكية. وتوصي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بإجراء تعديلات لتصحيح من أثر التسعير التحويلي، وذلك في الحالات غير العادية التي يكون التشوه فيها كبيرا والبيانات متوافرة للقيام بذلك.

م:٤–٥٨ تحديد حالات التسعير التحويلي واختيار أفضل القيم المكافئة لأسعار السوق لتحل محل قيم المعاملات المبلغة هو ممارسة تدعو إلى إعمال الحذر والحكم على أساس من المعرفة الوافية. وفي معظم الحالات، لا بد أن يكون أساس هذا الحكم هو مسوح العينة، أو الاتصال بالشركات والهيئات الحكومية التي تجري معاملات دولية على نطاق واسع، أو المعلومات المتبادلة بين معدي البيانات في الاقتصادات الشريكة، أو البحوث الإحصائية المماثلة. وتؤثر التعديلات التي تُجرى مقابل التسعير التحويلي على بيانات الاقتصاد المقابل. وبالتالي، من المفيد تبادل المعلومات مع معدي البيانات في الاقتصادات المقابلة (قدر الإمكان) تجنبا لحالات عدم الاتساق. ويحتوي الفصل ١١ في هذا المرشد على مزيد من التفاصيل حول معاملة التسعير التحويلي.

توزيعات الأرباح المستترة

م:٤–٥٩ في حالة تقديم المستثمر المباشر سلعة أو خدمة إلى مؤسسة الاستثمار المباشر بأكثر من قيمتها، فإن الفرق بين القيمة السوقية وسعر الفاتورة لهذه السلعة أو الخدمة يعد بالفعل توزيعا للأرباح من مؤسسة الاستثمار المباشر إلى المستثمر المباشر (توزيعات أرباح مستترة). وينبغي أن تشهد العائدات الموزعة وإجمالي عائدات مؤسسة الاستثمار المباشر تعديلا بالزيادة يعادل هذا الفرق (وفي ميزان المدفوعات، ينبغي موازنة ذلك عن طريق إجراء تعديل بالتخفيض لقيمة التجارة في السلع أو الخدمات).

م:٤–٦٠ في حالة تقديم مؤسسة الاستثمار المباشر سلعة أو خدمة إلى المستثمر المباشر بأقل من قيمتها، فإن الفرق في المبلغ المدفوع بالقيمة السوقية والمبلغ المدفوع بسعر الفاتورة يعد بالفعل إعادة للأصول من مؤسسة الاستثمار المباشر إلى المستثمر المباشر أو تخفيض لأصول مؤسسة الاستثمار المباشر من جانب المستثمر المباشر. ويعامَل هذا الفرق كتوزيعات أرباح مستترة؛ وينبغي أن تشهد عائدات مؤسسة الاستثمار المباشر تعديلا بالزيادة، كما ينبغي أن تشهد قيمة السلع أو الخدمات تعديلا بالزيادة يعادل هذا الفرق، كما ورد في الحالة السابقة.

م:٤–٦١ ينبغي لمعدي البيانات إدراك أن توزيعات الأرباح والعائدات المحولة يجب سدادها من الأرباح المحققة. وإذا كانت الأرباح المتراكمة لا تغطي توزيعات الأرباح والعائدات الموزعة، ينبغي معاملة المبلغ الإضافي المدفوع كسحب من حصص الملكية.

الضخ المستتر لحصص الملكية

م:٤–٦٢ في حالة تقديم المستثمر المباشر سلعة أو خدمة إلى مؤسسة الاستثمار المباشر بأقل من قيمتها، أو تقديم مؤسسة الاستثمار المباشر سلعة أو خدمة إلى المستثمر المباشر بأكثر من قيمتها، فإن الفرق بين القيمة السوقية وسعر الفاتورة يعد بالفعل ضخا لحصص الملكية في مؤسسة الاستثمار المباشر من جانب المستثمر المباشر. وهذا الضخ يأخذ شكل تقديم أصول إضافية (بخس قيمة السلع في الفواتير) أو نقد سائل (المغالاة في قيم الفواتير). وينبغي تعديل قيم معاملات حصص الملكية للتخلص من أثر التسعير التحويلي. وينبغي أيضا إجراء تعديل في أرباح مؤسسة الإستثمار المباشر بالتخفيض بنفس القيمة.

المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية

م:٤–٦٣ يركز هذا الجزء من المرشد على تحديد العلاقات بين الشركات والتي تعد مهمة للأغراض التحليلية — سواء عن طريق تحديد الاقتصاد الذي تقع فيه الجهة صاحبة السيطرة النهائية على الاستثمار الموجه إلى الداخل؛ أو عن طريق تطبيق مبدأ الوجهة على بيانات الاستثمار المباشر بالنسبة للمؤسسات الزميلة والاستثمار العكسي.

م:٤–٦٤ من المهم تحديد المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية (Ultimate Controlling Parent -UCP) على شركة مقيمة تربطها بها علاقة استثمار مباشر، وذلك لأغراض التطبيق السليم لمبدأ الوجهة عند إعداد إحصاءات الاقتصاد الشريك (ويتناول الفصل ٧ مبدأ الوجهة، إلى جانب عرض البيانات على أساس الأصول/ الخصوم؛ راجع أيضا الجدول م: ٤–٢). ويحدد اقتصاد إقامة المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية كيفية معاملة المراكز بين المؤسسات الزميلة (انظر الشكل البياني م: ٤–٢).

الشكل البياني م: ٤–٢ الارتباط بين إقامة المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية ومعاملة المؤسسات الزميلة

إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة	⟸	تُقيد المراكز والمعاملات بين المؤسسات الزميلة باعتبارها موجهة إلى الخارج
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة	⟸	تُقيد المراكز والمعاملات بين المؤسسات الزميلة باعتبارها موجهة إلى الداخل
في حالة عدم وجود مؤسسة أم صاحبة سيطرة نهائية أو إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	⟸	تُقيد مراكز ومعاملات الأصول بين المؤسسات الزميلة باعتبارها موجهة إلى الخارج، وتُقيد مراكز ومعاملات الخصوم بين المؤسسات الزميلة باعتبارها موجهة إلى الداخل

الجدول م: ٤-٢ معاملة الاستثمار المباشر بموجب عرض البيانات على أساس الأصول/الخصوم وعلى أساس مبدأ الوجهة

عرض البيانات على أساس الأصول/الخصوم	مبدأ الوجهة
الأصول: استثمارات المستثمرين المباشرين المقيمين في مؤسسات الاستثمار المباشر التابعة لهم في الخارج يُضاف إليها الاستثمارات العكسية من جانب مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة في مستثمريها المباشرين في الخارج يُضاف إليها استثمارات المؤسسات الزميلة المقيمة في مؤسسات زميلة أخرى في الخارج	**الاستثمارات الموجهة إلى الخارج:** استثمارات المستثمرين المباشرين المقيمين في مؤسسات الاستثمار المباشر التابعة لهم في الخارج يُطرح منها الاستثمارات العكسية من جانب مؤسسات الاستثمار المباشر في الخارج في مستثمريها المباشرين المقيمين يُضاف إليها استثمارات المؤسسات الزميلة المقيمة في مؤسسات زميلة أخرى في الخارج إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة يُطرح منها استثمارات المؤسسات الزميلة في الخارج في المؤسسات الزميلة المقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة
الخصوم: استثمارات المستثمرين المباشرين في الخارج في مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة التابعة لهم يُضاف إليها الاستثمارات العكسية من جانب مؤسسات الاستثمار المباشر في الخارج في مستثمريها المباشرين المقيمين يُضاف إليها استثمارات المؤسسات الزميلة في الخارج في المؤسسات الزميلة المقيمة	**الاستثمارات الموجهة إلى الداخل:** استثمارات المستثمرين المباشرين في الخارج في مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة يُطرح منها الاستثمارات العكسية من جانب مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة في مستثمريها المباشرين في الخارج يُضاف إليها استثمارات المؤسسات الزميلة في الخارج في المؤسسات الزميلة المقيمة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة يُطرح منها استثمارات المؤسسات الزميلة المقيمة في المؤسسات الزميلة في الخارج إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة

م:٤-٦٥ يتم تحديد المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية على مؤسسة زميلة عن طريق تتبع سلسلة الملكية بدءا من المؤسسة الزميلة المقيمة مرورا بروابط السيطرة (ملكية أكثر من ٥٠٪ من القوة التصويتية) حتى يتم الوصول إلى فرد أو أسرة معيشية أو شركة لا تخضع لسيطرة شركة أخرى. وإذا لم يكن هناك أي شركة أو فرد أو أسرة معيشية تسيطر على الشركة المقيمة، يمكن اعتبار الشركة المقيمة هي نفسها المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية.

م:٤-٦٦ الاستمارة النموذجية ١٨ في الملحق ٨ تطلب معلومات عما إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة أم غير مقيمة.

الاستثمار العكسي

م:٤-٦٧ يشير الاستثمار العكسي إلى مراكز أصول تحتفظ بها مؤسسات الاستثمار المباشر في مستثمريها المباشرين. وفي حالة مراكز حصص الملكية، فإن ملكية مؤسسة الاستثمار المباشر لحصص الملكية لا تتيح نسبة ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية (وخلافا لذلك، تنشأ علاقة للاستثمار المباشر المتبادل حيث تكون كل شركة مستثمر مباشر في الأخرى).

م:٤-٦٨ تختلف معاملة الاستثمار العكسي وفقا لعرض البيانات حسب مبدأ الوجهة عن معاملته وفقا لعرض البيانات على أساس الأصول/الخصوم. فبموجب عرض البيانات على أساس الأصول/الخصوم، يقيد الاستثمار العكسي على أساس إجمالي الأصول والخصوم. أما بموجب عرض البيانات حسب مبدأ الوجهة، يُنظر إلى الاستثمار العكسي باعتباره مركز استثمارات موجهة إلى الداخل (سالب) بالنسبة لمؤسسة الاستثمار المباشر وباعتباره مركز استثمارات موجهة إلى الخارج (سالب) بالنسبة للمستثمر المباشر (راجع الجدول م: ٤-٣).

طريقة عرض الاستثمار المباشر

م:٤-٦٩ العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي تستخدم عرض بيانات الاستثمار المباشر على أساس الأصول/الخصوم، والمعد حسبما إذا كان الاستثمار يرتبط بأصل أم بخصم. ومبدأ الوجهة، المعد حسب اتجاه علاقة الاستثمار المباشر (استثمار موجه إلى الداخل، استثمار مباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ، واستثمار موجه إلى الخارج، استثمار مباشر في الخارج)، هو المبدأ المستخدم في المسح المنسق للاستثمار المباشر. ويمكن تطبيق مبدأ الوجهة على وضع الاستثمار الدولي والحساب المالي في ميزان المدفوعات ودخل الاستثمار.[٦]

[٦] يوضح الإطار ٦-٤ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات إعادة ترتيب العناصر الأساسية لمراكز ومعاملات الاستثمار المباشر.

الجدول م: ٤–٣ عرض بيانات الأصول/الخصوم المعد من مسح الاستثمار الأجنبي المباشر (استمارة المسح النموذجية ١٨ في الملحق ٨)

العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي	مسح الاستثمار الأجنبي المباشر من المراكز
أصول الاستثمار المباشر	
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر (DIENT)	مطالبات حصص الملكية على مؤسسة الاستثمار المباشر (استثمار موجه إلى الخارج +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (DI) (استثمار عكسي)	مطالبات حصص الملكية على مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة	مطالبات حصص الملكية على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة	مطالبات حصص الملكية على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	مطالبات حصص الملكية على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة (استثمار موجه إلى الخارج +)
أدوات الدين	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	مطالبات الدين على مؤسسة استثمار مباشر (استثمار موجه إلى الخارج +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	مطالبات الدين على مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة	مطالبات الدين على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة	مطالبات الدين على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	مطالبات الدين على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة (استثمار موجه إلى الخارج +)
خصوم الاستثمار المباشر	
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	خصوم حصص الملكية تجاه مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	خصوم حصص الملكية تجاه مؤسسة استثمار مباشر (استثمار موجه إلى الخارج –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة	خصوم حصص الملكية تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة	خصوم حصص الملكية تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	خصوم حصص الملكية تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة (استثمار موجه إلى الداخل +)
أدوات الدين	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	خصوم الدين تجاه مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	خصوم الدين تجاه مؤسسة استثمار مباشر (استثمار موجه إلى الخارج –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة	خصوم الدين تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة	خصوم الدين تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	خصوم الدين تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة (استثمار موجه إلى الداخل +)

الجدول م: ٤–٣ عرض بيانات الأصول/الخصوم المعد من مسح الاستثمار الأجنبي المباشر (استمارة المسح النموذجية ١٨ في الملحق ٨) (تابع)

العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات	مسح الاستثمار الأجنبي المباشر من المعاملات (زيادات — تخفيضات)
أصول الاستثمار المباشر	
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	
حصص الملكية بخلاف الأرباح المعاد استثمارها	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	مطالبات حصص الملكية على مؤسسة الاستثمار المباشر (استثمار موجه إلى الخارج +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	مطالبات حصص الملكية على مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة مقيمة	مطالبات حصص الملكية على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير مقيمة	مطالبات حصص الملكية على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير معروفة	مطالبات حصص الملكية على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير معروفة (استثمار موجه إلى الخارج +)
الأرباح المعاد استثمارها	(صافي دخل مؤسسة الاستثمار المباشر – مكاسب أو خسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة المدرجة في صافي الدخل) * النسبة المئوية المحتفظ بها في مؤسسة الاستثمار المباشر غير المقيمة (استثمار موجه إلى الخارج +)
أدوات الدين	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	مطالبات الدين على مؤسسة استثمار مباشر (استثمار موجه إلى الخارج +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	مطالبات الدين على مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة مقيمة	مطالبات الدين على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير مقيمة	مطالبات الدين على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير معروفة	مطالبات الدين على المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير معروفة (استثمار موجه إلى الخارج +)
خصوم الاستثمار المباشر	
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	
حصص الملكية بخلاف الأرباح المعاد استثمارها	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	خصوم حصص الملكية تجاه مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	خصوم حصص الملكية تجاه مؤسسة استثمار مباشر (استثمار موجه إلى الخارج –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة مقيمة	خصوم حصص الملكية تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير مقيمة	خصوم حصص الملكية تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير معروفة	خصوم حصص الملكية تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مؤسسة غير معروفة (استثمار موجه إلى الداخل +)
الأرباح المعاد استثمارها	(صافي دخل مؤسسة الاستثمار المباشر – مكاسب أو خسائر الحيازة المتحققة وغير المتحققة المدرجة في صافي الدخل) * النسبة المئوية المحتفظ بها في مؤسسة الاستثمار المباشر غير المقيمة (استثمار موجه إلى الداخل +)

الجدول م:٤–٣ عرض بيانات الأصول/الخصوم المعد من مسح الاستثمار الأجنبي المباشر (استمارة المسح النموذجية ١٨ في الملحق ٨) (تتمة)

أدوات الدين	
مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر	خصوم الدين تجاه مستثمر مباشر (استثمار موجه إلى الداخل +)
مؤسسة استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)	خصوم الدين تجاه مؤسسة استثمار مباشر (استثمار موجه إلى الخارج –)
بين مؤسسات زميلة	
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة	خصوم الدين تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية مقيمة (استثمار موجه إلى الخارج –)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة	خصوم الدين تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير مقيمة (استثمار موجه إلى الداخل +)
إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة	خصوم الدين تجاه المؤسسات الزميلة إذا كانت المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية غير معروفة (استثمار موجه إلى الداخل +)

وعند استخدام المسح المنسق للاستثمار المباشر كمصدر للبيانات اللازمة لإعداد بيانات الاستثمار المباشر، ينبغي لمعدي البيانات إعادة ترتيب بيانات هذا المسح المعروضة حسب مبدأ الوجهة لتصبح معروضة على أساس الأصول/ الخصوم.

م:٤–٧٠ يتناول الفصل ٧ من هذا المرشد وكذلك الجدولين م: ٤–٢ و م: ٤–٣ عرضين لمعلومات الاستثمار المباشر — العرض على أساس الأصول/الخصوم والعرض حسب مبدأ الوجهة. ويعد تحديد المؤسسات الزميلة مهما لتبويب المراكز والتدفقات بصورة ملائمة حسب مبدأ الوجهة.

إعداد البيانات

حساب أرباح الاستثمار المباشر

م:٤–٧١ تقيس أرباح الاستثمار المباشر أرباح الأنشطة الجارية. لذلك، ينبغي حساب هذه القيمة قبل الاعتراف بمكاسب وخسائر الاقتناء والبنود غير العادية. وينبغي إبلاغ أرباح تشغيل مؤسسة الاستثمار المباشر بعد خصم مخصصات الإهلاك ومخصصات ضرائب الشركات التي تفرضها الحكومة على هذه الأرباح في الاقتصاد المضيف. وينبغي قياس الإهلاك، من حيث المبدأ، على أساس تكلفة الإحلال الجارية، لا سيما إذا توافرت قيم سوقية لأرقام المراكز. وإذا لم تتوافر بيانات عن الأصول القابلة للاستهلاك وعن الإهلاك إلا على أساس القيمة الدفترية أو التكلفة التاريخية، ينبغي تعديل هذه القيم حيثما أمكن لتكون على أساس تكلفة الإحلال الجارية. وينبغي أن يضع معدو البيانات تقديرات أرباح الاستثمار المباشر، ومراكز الاستثمار المباشر، استنادا إلى القيمة السوقية الجارية. وإذا لم تتوافر القيم السوقية، ينبغي تعديل بيانات الاستثمار المباشر بالقيمة الدفترية لتعكس تقديرات القيم السوقية.

م:٤–٧٢ ينبغي استبعاد الآتي من أرباح مؤسسات الاستثمار المباشر المبلغة باستخدام مفهوم قياس أداء العمليات الجارية (COPC):

- أي مكاسب أو خسائر ناشئة عن فروق التقييم، مثل شطب قيمة المخزون، أو تخفيضها، أو زيادتها.
- مكاسب أو خسائر الأجهزة والمعدات نتيجة الإغلاق الجزئي او الكلي للشركة
- شطب قيمة الأصول غير الملموسة، بما في ذلك الشهرة، نتيجة أحداث غير عادية (غير أن الاستهلاك العادي للأصول غير الملموسة يُدرج كمصروف وفقا لمفهوم قياس أداء العمليات الجارية)
- المكاسب أو الخسائر غير العادية (مثل خسائر شركة التأمين نتيجة لحدث كارثي)
- شطب قيمة مصروفات البحوث والتطوير التي تم رسملتها في فترة سابقة
- مخصصات خسائر العقود طويلة الأجل
- مكاسب وخسائر أسعار الصرف التي تتحملها مؤسسة الاستثمار المباشر نتيجة أنشطة المتاجرة وحيازات الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية
- مكاسب أو خسائر غير متحققة نتيجة إعادة تقييم الأصول الثابتة والاستثمارات والخصوم
- مكاسب أو خسائر حققتها الشركة من التصرف في الأصول (بخلاف المخزون) أو الخصوم

م:٤–٧٣ ينطبق استبعاد مكاسب وخسائر الاقتناء المتحققة وغير المتحققة على كافة مؤسسات الاستثمار المباشر، بما في ذلك البنوك وتجار الأوراق المالية الذين يشكل تحقيق هذه المكاسب بالنسبة لهم أهمية أو يعد العنصر الرئيسي في نشاطهم. ومن شأن ذلك تعزيز الاتساق مع حساب ومعاملة الأرباح في الحسابات الاقتصادية القومية التي تعد وفق المبادئ التوجيهية لنظام الحسابات القومية.

م:٤–٧٤ تتضمن أرباح مؤسسة الاستثمار المباشر وفقا لمفهوم قياس أداء العمليات الجارية كافة الأرباح المستحقة لهذه المؤسسة من أي شركات أخرى تكون مؤسسة الاستثمار المباشر، نفسها، مستثمر مباشر فيها — فأرباح مؤسسة الاستثمار المباشر تتضمن الأرباح التي تعيد الشركة استثمارها من الاستثمار المباشر، وليس فقط أي أرباح محولة.

م:٤–٧٥ وفقا لإطار علاقات الاستثمار المباشر (FDIR)، ينبغي عزو أرباح كل شركة في سلسلة الملكية المعاد استثمارها إلى كل مستثمر من المستثمرين المباشرين أصحاب الملكية المباشرة في السلسلة. ويوضح الجدول م: ٤–٤ هذه النقطة. فإذا كانت نسبة ملكية الشركة B (المستوى ٢) في الشركة A (المستوى ١) تبلغ ١٠٠٪، ونسبة ملكية الشركة C (المستوى ٣) في الشركة B تبلغ ٥٠,٠١٪، ونسبة ملكية الشركة D (المستوى ٤) في الشركة C تبلغ ٤٠٪، عندئذ تمثل أرباح الشركة A المعاد استثمارها جزءا من صافي دخل استثمار الشركة B وتعد، نتيجة لذلك، جزءا من مصادر الدخل التي تشكل جزءا من الأرباح المعاد استثمارها التي تعتبر موزعة من الشركة B على الشركة C، وبالتالي تمثل جزءا من أرباح الشركة C المعاد استثمارها التي تعتبر موزعة على الشركة D. وإذا كانت نسبة الملكية أقل من ١٠٠٪، ينبغي تطبيق الملكية التناسبية، حتى في حالة وجود أكثر من مستثمر مباشر واحد. ويُطبق هذا المبدأ سواء كانت كل شركة من الشركات A وB وC في اقتصاد منفصل عن اقتصاد الشركة D، أو كانت في نفس الاقتصاد، والمنفصل عن اقتصاد الشركة D.

م:٤–٧٦ وإذا كانت نسبة ملكية الشركة C في الشركة B تبلغ ٥٠٪ أو أقل، عندئذ لا ترتبط الشركتين A وB بعلاقة استثمار مباشر مع الشركة D وفقا لإطار علاقات الاستثمار المباشر. ونظرا لأن الشركة D لا تعتبر قادرة على ممارسة درجة كبيرة من النفوذ على الشركة B، لا يمكن اعتبار الشركة D قادرة على ممارسة درجة كبيرة من النفوذ على قرارات الشركة B بشأن توزيع الأرباح والادخار. ونتيجة لذلك، لا تعتبر الأرباح المعاد استثمارها التي تستحق للشركة C من الشركة B جزءا من أرباح التشغيل الجارية التي حققتها الشركة C وتستحق للشركة D. ويبين الحساب الوارد في الجدول م: ٤–٤ أرباح معاد استثمارها قيمتها ١٦ تستحق للشركة D من الشركة C (بدلا من ٦٠) حيث تقوم الشركة D بإعادة استثمار ١٦ في الشركة C.

م:٤–٧٧ بطبيعة الحال، عندما تقوم الشركات بدمج معاملات مجموعة ما، فإنها تستخدم بيانات إجمالي الأرباح، بما في ذلك مكاسب وخسائر الحيازة، ومكاسب وخسائر العملة الأجنبية، وعمليات الشطب وتخفيض القيمة، وتوزيعات الأرباح. وبالتالي، من المهم تقديم تعليمات واضحة للمجيبين من أجل تمكينهم من الإبلاغ على الأساس المطلوب.

الجدول م: ٤–٤ حساب الأرباح المعاد استثمارها عبر سلسلة ملكية الاستثمار المباشر

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المستوى ٤
	A	B	C	D
ملكية المستوى التالي	٪١٠٠	٪٥٠,٠١	٪٤٠	
صافي فائض التشغيل	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٥٠
مطروحا منه ضرائب الشركات مستحقة الدفع	٥٠–	٦٠–	٧٠–	٩٠–
مضافا إليه توزيعات الأرباح مستحقة القبض من مؤسسة الاستثمار المباشر		٥٠+	٦٠+	١٠٠+
مطروحا منه توزيعات الأرباح مستحقة الدفع لجميع المساهمين	٥٠–	١٢٠–	٢٥٠–	
مضافا إليه الأرباح المعاد استثمارها مستحقة القبض من مؤسسة الاستثمار المباشر		١٠٠+	١١٠+	٦٠+
مطروحا منه الأرباح المعاد استثمارها مستحقة الدفع للمستثمرين المباشرين	١٠٠–	١١٠–	٦٠–	
يساوي صافي المدخرات	صفر	١١٠	٩٠	٤٢٠
في حساب معاملات ومراكز الاستثمار المباشر				
إعادة استثمار أرباح خصوم الاستثمار المباشر	١٠٠+	١١٠+	٦٠+	
إعادة استثمار أرباح أصول الاستثمار المباشر	صفر	١٠٠+	١١٠+	٦٠+

الاستمارات النموذجية

م:٤-٧٨ تطلب الاستمارة النموذجية ١٧ في الملحق ٨ معلومات عن الاستثمار المباشر في سياق عملية جمع شاملة للمعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الخارجية؛ بينما تركز الاستمارة النموذجية ١٨ في الملحق ٨ بشكل خاص على الاستثمار المباشر. وتجمع الاستمارتان معلومات كافية عن تطبيق مبدأ الوجهة إلى جانب العرض على أساس الأصول/ الخصوم.

م:٤-٧٩ يعرض الإطار م: ٤-١ الممارسة التي اتبعتها موريشيوس عند جمع وإعداد بيانات عن الكيانات ذات الغرض الخاص. ويعرض المرفق ١ في هذا الملحق الاستبيان المستخدم في جمع البيانات.

الإطار م: ٤-١ إعداد بيانات عن الكيانات ذات الغرض الخاص في موريشيوس

معلومات مرجعية

يتناول هذا المثال جمع وإعداد البيانات المصرفية الخارجية (الأوفشور) في موريشيوس. وقد ساهم الدمج بين إحصاءات الأنشطة المصرفية الخارجية والداخلية في يوليو ٢٠٠٥ في إحصاءات ميزان المدفوعات الخاصة بموريشيوس في ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ. وقد ظهرت فجوة في إحصاءات «التمويل الخارجي» نتيجة استمرار نمو الأصول الخارجية للبنوك، مما يعكس ارتفاع حجم ودائع الوحدات الخارجية بالعملة الأجنبية، بينما لم تتوافر بيانات عن خصوم هذه الوحدات تجاه غير المقيمين. ولهذه الأسباب، بدأ بنك موريشيوس المركزي (BOM)، المؤسسة المسؤولة عن إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي — في عام ٢٠٠٧ في إجراء مسح يغطي قطاع الأعمال الخارجي (الأوفشور).

وهناك نوعان مختلفان من شركات الأعمال العالمية (GBC) في موريشيوس: شركات الأعمال العالمية من النوع الأول (GBC1) والتي تعتبر للأغراض الضريبية في موريشيوس شركات مقيمة، وشركات الأعمال العالمية من النوع الثاني (GBC2) والتي تعتبر للأغراض الضريبية في موريشيوس شركات غير مقيمة. وتنص التشريعات على قيام شركات الإدارة (MC) بإدارة شركات الأعمال العالمية من النوع الأول والعمل كوكلاء مسجلين لشركات الأعمال العالمية من النوع الثاني. وتخضع شركات الأعمال العالمية وشركات الإدارة لإشراف لجنة الخدمات المالية (FSC) المسؤولة عن كافة المؤسسات المالية غير المتلقية للودائع في موريشيوس.[١]

المنهج المطبق عند إجراء المسح

قام بنك موريشيوس المركزي ولجنة الخدمات المالية بإجراء المسح. ونظرا لأن لجنة الخدمات المالية هي الجهة التنظيمية التي تشرف على شركات الإدارة وشركات الأعمال العالمية، فقد كانت قادرة على ضمان عملية الامتثال، وبالتالي فقد تقرر أن تعمل لجنة الخدمات المالية كجهة تنسيق وأن تجري المسح نيابة عن بنك موريشيوس المركزي. وكانت القضية الأساسية التي يتناولها المسح هي كيفية التخفيف من عبء وتكاليف الإبلاغ على شركات الإدارة التي تبذل جهدا شاقا في جمع المعلومات المطلوبة من فرادى الميزانيات العمومية. وقد تقرر اعتماد منهج تدريجي حيث تقرر أن يقتصر جمع المعلومات على أنشطة ومراكز شركات الأعمال العالمية من النوع الأول إلى أن يحين الوقت الذي تعدل فيه السلطات المتطلبات القانونية لشركات الأعمال العالمية من النوع الثاني. ونظرا لجسامة المهمة، تم استبعاد خيار إجراء مسح التعداد واختيار إجراء مسح بالعينة.

وقد أظهر تحليل المعلومات المتعلقة بمجموع أصول كافة شركات الأعمال العالمية من النوع الأول أن عددا صغيرا نسبيا من الوحدات يوفر بيانات دقيقة. وقررت لجنة الخدمات المالية أن يشمل إطار العينة ١٢ شركة إدارة تدير ٧٠٪ من مجموع أصول شركات الأعمال العالمية من النوع الأول، وأن تقوم شركات الإدارة التي توافرت لديها المعلومات المالية في شكل لوحات جدولية إلكترونية بإبلاغ كافة البيانات التي تحوزها، أما شركات الإدارة التي لم تتوافر لديها المعلومات في شكل لوحات جدولية إلكترونية فقد كان عليها إبلاغ بيانات ٧٥٪ على الأقل من القيمة الكلية لميزانيات شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها. وإلى جانب ذلك، طُلب إلى المجموعة الأخيرة في الوقت نفسه إبلاغ بيانات القيمة الكلية لميزانيات جميع شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تخضع لإدارتها، بحيث يمكن تقدير القيمة الكلية من قيمة العينة.

وقد تم تصميم الاستبيان بطريقة بسيطة، فكانت انعكاسا لعناصر الميزانية العمومية المعتادة التي تطلب بيانات المعاملات بصورة منفصلة عن بيانات المراكز بين الشركات المقيمة وغير المقيمة. ولقياس مدى التكامل بين النشاط الاقتصادي لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول والاقتصاد المحلي، تم أيضا جمع بيانات معاملات ومراكز مختارة بين المقيمين. ويعرض المرفق الوارد في هذا الملحق استبيان بنك موريشيوس المركزي المستخدم في جمع بيانات النشاط الخارجي. وقد تم استكمال الاستبيان بنماذج المسح المنسق للاستثمار المباشر ونماذج المسح المنسق لاستثمار الحافظة.

إدراج نتائج المسح في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

لإدراج نتائج المسح، تم اتباع منهج ثلاثي المستويات:

١) بالنسبة لشركات الإدارة التي لم تتوافر لديها اللوحات الجدولية الإلكترونية (وهي الشركات المبلغة على أساس العينة)، تم تقدير مجموع أصول كافة شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تخضع لإدارتها من تقديرات هذه الشركات.

الإطار م: ٤-١ إعداد بيانات عن الكيانات ذات الغرض الخاص في موريشيوس (تتمة)

٢) تم تقدير مجموع أصول المجتمع الإحصائي من مجموع أصول شركات الإدارة الاثنا عشر التي شملها المسح باستخدام المعلومات التي قدمتها لجنة الخدمات المالية عن مجموع أصول كافة شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تخضع لإدارة المجتمع الإحصائي لشركات الإدارة.

٣) كان هناك اختلاف في معدل تواتر البيانات التي تم جمعها عن طريق المسح وبيانات إحصاءات ميزان المدفوعات – فقد تم جمع بيانات سنوية بينما تم نشر الإحصاءات على أساس ربع سنوي. وللتغلب على هذه المشكلة، تم تقسيم البيانات السنوية إلى أربعة أرباع باستخدام السلاسل الزمنية لأحد المؤشرات التي تستند إلى بيانات تسوية المعاملات الخارجية لكافة شركات الأعمال العالمية المبلغة من البنوك على أساس شهري.

الصعوبات التي تمت مواجهتها عند إجراء المسح

- خلال اجتماعات التوعية، واجه بنك موريشيوس المركزي صعوبات في إقناع شركات الإدارة بإبلاغ بيانات معاملاتهم ومراكزهم الخارجية مع غير المقيمين. وقد تمثلت حجج شركات الإدارة في أن مناطق الاختصاص الخارجية المتنافسة الأخرى لم تكن تبلغ هذه البيانات. كذلك كانت شركات الإدارة تنظر إلى المسح الجديد باعتباره عبء إبلاغ إضافي نظرا لأنها كانت بالفعل تجمع بيانات المسح المنسق لاستثمارات الحافظة وتقدمها للجهة التنظيمية.

- اتسم موقف لجنة الخدمات المالية بالحساسية تجاه ارتفاع احتمالات الضرر الناشئ عن عملية جمع بيانات الأنشطة الخارجية على صناعة ازدهرت بشكل عام نتيجة السرية. وقد تنبأت شركات الإدارة بالمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها رحيل مستثمري شركات الأعمال العالمية من موريشيوس إلى مناطق اختصاص أخرى لا تشهد عمليات جمع البيانات هذه. وقد استلزم الأمر إقناع شركات الأعمال العالمية بمزايا جمع البيانات وطمأنتها بشأن سياسة السرية.

- وخلال عملية المسح الأولى، لم يُخول لبنك موريشيوس المركزي الاطلاع على فرادى الإجابات على المسح وبالتالي لم يتمكن من التحقق من صحة البيانات المجمعة. ونظرا لعدم تمكن بنك موريشيوس المركزي من التعامل مباشرة مع شركات الإدارة ولأن الاتصالات مع المبلغين كانت تُجرى من خلال لجنة الخدمات المالية، كان من الصعب التحقق من صحة البيانات. وقد تغير هذا الوضع في المسح الثاني. فقد زادت جودة نتائج المسح نتيجة التعامل المباشر بين معدي بيانات ميزان المدفوعات وشركات الإدارة المجيبة في كافة مراحل المسح.

- نظرا لأن شركات الأعمال العالمية من النوع الثاني لم تكن مطالبة بإدارة ومراقبة أنشطتها من موريشيوس أو إعداد ومراجعة حساباتها المالية في موريشيوس، فقد رأى معدو بيانات ميزان المدفوعات أنه من غير الملائم إدراجها في المسح. وكان مسار العمل البديل يتمثل في تعديل متطلبات الملخص المالي لجمع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي واستخدام طرق تقدير ملائمة كإجراء بديل. ويعتزم بنك موريشيوس المركزي توسيع نطاق المسح ليشمل شركات الأعمال العالمية من النوع الثاني؛ ومع ذلك لم يُتخذ أي قرار حتى الآن.

الدروس المستفادة

- كان دعم والتزام الجهة التنظيمية في غاية الأهمية. فعند إجراء هذا المسح، يجب أن تقتنع كافة الأطراف المشاركة بأهمية هذا المشروع مع إجراء تحديد واضح للمسؤوليات. وفي حالة موريشيوس، ساهم التزام الحكومة بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي في تحفيز جميع الأطراف.

- ينبغي لمعدي البيانات إدراك صعوبة المهمة والتأهب جيدا لتلبية احتياجات المجيبين، إلى جانب استيعاب مخاوف الجهة التنظيمية والجهات الخاضعة للتنظيم بشأن أعباء وتكاليف الإبلاغ من خلال اعتماد منهج تدريجي.

- ويهدف المسح إلى تيسير مهمة معدي البيانات لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تشكل مزايا جمع البيانات الخارجية حافزا لدى شركات الإدارة، بحيث يمكن اعتبار عملية المسح مكسبا لجميع الأطراف.

- ينبغي أن يتسم معدو البيانات بالحساسية تجاه عبء وتكلفة الإبلاغ. وينبغي مراجعة تصميم المسح بمرور الوقت لتحقيق هذا الهدف، كما يجب أن يعلم المجيبون أن هناك تغييرات يتم إجراؤها بهدف تخفيف عبء الإبلاغ على شركات الإدارة.

- تتسم اجتماعات التوعية والمتابعة قبل وأثناء وبعد عملية الاستقصاء بنفس القدر من الأهمية. ومن شأن هذا التواصل مع المجيبين أن يساعد معدي البيانات على فهم القطاع الخارجي (الأوفشور) وتحسين تصميم الاستبيان.

- ويمكن تخفيف عبء الإبلاغ إلى حد كبير عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات. وفي المستقبل القريب، يعتزم بنك موريشيوس المركزي تصميم استبيان على شبكة الإنترنت وإدراج تنقيح الضبط إلكترونيا في استمارة المسح. عندئذ سيتمكن المجيبون من الاطلاع بأنفسهم على ما قد ينشأ من عدم اتساق في البيانات.

[١] في نهاية عام ٢٠١٢، بلغ عدد شركات الأعمال العالمية من النوع الأول ١٠٧٢٨ شركة، وعدد شركات الأعمال العالمية من النوع الثاني ١٥٢٠٨ شركة، وعدد شركات الإدارة ١٦٤ شركة في موريشيوس.

مرفق الملحق ٤

مسح ميزان المدفوعات لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول
قسم الإحصاءات
بنك موريشيوس المركزي



المرجع: **شركات الأعمال العالمية ١٠** | | | | **سري**

١- الغرض من جمع البيانات

الغرض من هذا المسح هو جمع معلومات من الكشوف المالية والتفاصيل الإضافية الخاصة بشركات الأعمال العالمية من النوع الأول لتيسير إعداد معاملاتها ومراكزها مع غير المقيمين وذلك بغرض إعداد حسابات ميزان المدفوعات ومركز الأصول والخصوم الخارجية لموريشيوس. وتُنشر إحصاءات ميزان المدفوعات في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك وفي التقرير السنوي كما تُنشر أيضا على موقع بنك موريشيوس المركزي على شبكة الإنترنت http://bom.intnet.mu.

٢- دور شركات الإدارة في استكمال الاستبيان

الهدف هو أن تعد شركات الإدارة نموذج قياسي للجداول A، وB، وC في الاستبيان المربوط باللوحات الجدولية التي تحتوي على الحسابات المالية لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول. وينبغي أن تكون الفترة المحاسبية هي السنة المحاسبية التي تتبعها شركات الأعمال العالمية من النوع الأول عند إبلاغ البيانات لمساهميها. وستقوم كل شركة من شركات الإدارة بموافاة لجنة الخدمات المالية بإجابة مجمعة على الاستبيان. ويوصى باتباع منهجين. فبالنسبة لشركات الإدارة التي تتوافر لديها المعلومات المالية في شكل لوحات جدولية (أو في شكل برنامج آخر يسهل تجميعه) عن شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها، ينبغي تقديم المعلومات في صورة مجمعة لكافة شركات الأعمال العالمية من النوع الأول هذه. ولا يتطلب هذا المنهج أي قرار يحدد شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي ينبغي إدراجها، مما يخفف العبء على شركات الإدارة. أما بالنسبة لشركات الإدارة التي لا تتوافر لديها المعلومات في شكل لوحات جدولية (أو في شكل برنامج آخر يسهل تجميعه)، يوصى بإبلاغ بيانات المعاملات والمراكز التي تشكل ٧٥٪ على الأقل من القيمة الكلية لميزانية شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها.

٣- سلطة التجميع

بموجب القسم 51A(1) من قانون بنك موريشيوس المركزي لعام ٢٠٠٤، يتولى بنك موريشيوس المركزي مسؤولية إعداد حسابات ميزان المدفوعات ومركز الأصول والخصوم الخارجية لموريشيوس. وفي هذا الشأن، ينص القسم 51A(2) على أنه يجوز للبنك، من خلال إشعار كتابي، أن يطلب من أي شخص تقديم، المعلومات والبيانات التي يجوز له طلبها لإعداد حسابات ميزان المدفوعات ومركز الأصول والخصوم الخارجية لموريشيوس، وذلك خلال الوقت الذي يجوز للبنك تحديده وبالشكل والأسلوب اللذان يراهما.

٤- السرية

لا يتم نشر المعلومات التي تقدمها أي مؤسسة من المؤسسات في الاستبيان دون موافقة كتابية من المؤسسة. ولا يتم نشر المعلومات المقدمة إلا في صورة مجمعة.

٥- المخالفة

أي شخص لا يلتزم بالمتطلبات الواردة في القسم 51A(2) من قانون بنك موريشيوس المركزي لعام ٢٠٠٤ يرتكب مخالفة ويكون، عند الإدانة، عرضة لغرامة لا تتجاوز ٥٠٠٠٠ روبية عن كل يوم تحدث فيه المخالفة أو تستمر.

٦- الاستفسارات

سوف تكون المفاهيم الفنية الواردة في الاستبيان مألوفة بالنسبة للمدير، أو المدير المالي، أو المحاسب في مؤسستكم. ويمكن توجيه الاستفسارات أو طلبات المساعدة بشأن استكمال هذه الاستمارة إلى:

الاسم السيد/ فيكرام بانتشو
المنصب مدير قسم الإحصاءات
رقم الهاتف ٣٩٤٩ – ٢٠٢
البريد الإلكتروني: vikram.punchoo@bom.mu

الاسم السيدة/ بادما هوريه غوبين
المنصب رئيس قسم الإحصاءات
رقم الهاتف ٣٩٨١ – ٢٠٢
البريد الإلكتروني padma.hurreegobin@bom.mu

الملاحظات التفسيرية لاستكمال الاستبيان

٧– المقيمون وغير المقيمين

تعد الوحدة المؤسسية (التي قد تكون فردا أو مؤسسة أو أي كيان آخر) مقيمة في اقتصاد موريشيوس، بغض النظر عن جنسيتها، إذا كانت موجودة، داخل موريشيوس، في مكان ما أو مسكن أو مكان إنتاج أو مبان أخرى تقوم هذه الوحدة المؤسسية فيها أو من خلالها بأنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع، وتعتزم الاستمرار في ذلك، سواء لأجل غير مسمى أو خلال فترة زمنية محددة وإن كانت طويلة — تتجاوز سنة. وقد يُتوقع بطبيعة الحال أن يكون للشركات والمنظمات غير الهادفة للربح مركز مصلحة اقتصادية في الاقتصاد الذي تؤسَّس أو تُسجَّل فيه بصورة قانونية. ويتم استبعاد تمثيل الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

ويعد غير المقيمين وحدات مؤسسية، بغض النظر عن جنسيتها، تعيش أو تعمل خارج الإقليم الاقتصادي لموريشيوس لمدة سنة أو أكثر، وتشمل الآتي:

(١) الأفراد المقيمون بصورة أساسية خارج الإقليم الاقتصادي لموريشيوس أو المؤسسات التي تعمل في الخارج لمدة سنة أو أكثر.

(٢) الحكومات الأجنبية

(٣) منظمات المساعدة الإنمائية الثنائية (مثل مؤسسة تنمية الكومنولث (المملكة المتحدة) أو المنظمات الدولية التي تساهم فيها حكومات أكثر من اقتصاد (مثل مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، وغيرها)

إذا لم تكن متأكدا من وضع إقامة أي منظمة، يرجى إعطاء اسمها.

٨– سنة الإبلاغ: ٢٠xx

يستعلم هذا الاستبيان عن المركز الافتتاحي في ١ يناير ٢٠xx (المطابق للمركز في نهاية عمل يوم ٣١ ديسمبر ٢٠xx–١)، والمعاملات وفروق إعادة التقييم والتغيرات الأخرى خلال سنة ٢٠xx، والمركز الختامي في نهاية ديسمبر ٢٠xx. وإذا كانت الحسابات المالية تخص فترة أخرى، يرجى تقديم معلومات على أساس السنة المحاسبية كما يرد في السؤال ١–٨.

٩– مبادئ التقييم

يرجى تقديم جميع البيانات بالدولار الأمريكي.

١٠– أموال المساهمين

يرجى إبلاغ بيانات صناديق الاستثمار الجماعية على أساس القيمة العادلة، وبيانات الكيانات الأخرى على أساس القيمة الدفترية إذا لم تتوافر القيمة العادلة.

١١– القروض والائتمان التجاري (الأصول والخصوم)

يرجى إبلاغ بياناتها على أساس القيمة الاسمية (بعد أن يؤخذ في الاعتبار أي تعديلات قد تنشأ عن التغيرات في أسعار الصرف).

١٢– سندات الدين المُصدَرة

يرجى إبلاغ بيانات القيمة السوقية للسندات المُصدَرة، في تاريخ الميزانية العمومية (بالنسبة للمراكز) والعائدات الفعلية (أو قيمة السداد الكامل للقرض)، بالنسبة للمعاملات، على أن تشمل المراكز والمعاملات الفائدة المستحقة.

١٣– سندات الدين وحصص الملكية المحتفظ بها

يرجى إبلاغ بيانات القيمة السوقية للسندات المحتفظ بها في تاريخ الميزانية (بالنسبة للمراكز) وسعر الشراء/البيع الفعلي، بالنسبة للمعاملات.

١٣–أ الاستثناءات من قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر

(١) تُستبعد من الاستثمار المباشر مراكز الدين بين جهات الوساطة المالية المنتسبة باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (مجموعة فرعية من المؤسسات المالية).

والشركات المالية التي يشملها استبعاد جهات الوساطة المالية هي شركات تلقي الودائع، وصناديق سوق المال (MMF)، وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وجهات الوساطة المالية الأخرى، باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد. (بعبارة أخرى، تنطبق تعريفات الاستثمار المباشر المعتادة على شركات التأمين، وصناديق التقاعد، والمؤسسات المالية الأخرى، والشركات المالية المساعدة.) وتُستبعد من الاستثمار المباشر كافة مراكز الدين بين هذه الأنواع المختارة من الشركات المالية المنتسبة (لكن مراكز حصص الملكية بين كافة أنواع الشركات المالية المنتسبة ينبغي إدراجها ضمن الاستثمار المباشر). فعلى سبيل المثال، لا ينبغي أن تُبوب ضمن الاستثمار المباشر الودائع والمبالغ الأخرى التي يُقرضها بنك أم أو جهة وساطة مالية أخرى لمؤسسة استثمار مباشر تابعة له تقع في الخارج وتكون أيضا جهة وساطة مالية، والودائع والقروض الأخرى التي يتم الحصول عليها من هذه المكاتب.

(٢) وتُستبعد حصص الملكية في المنظمات الدولية من الاستثمار المباشر، حتى في الحالات التي تبلغ فيها نسبة القوة التصويتية ١٠٪ أو أكثر. وبالتالي، تندرج هذه المساهمات في حصص الملكية تحت استثمارات الحافظة (إذا كانت في شكل أوراق مالية) أو استثمارات أخرى — حصص الملكية (إذا لم تكن في شكل أوراق مالية).

(٣) تُستبعد المشتقات المالية والضمانات التي تُمنح لمرة واحدة من الاستثمار المباشر. وتُستبعد المشتقات المالية لأسباب عملية. وتتمثل الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة في القروض أو الأوراق المالية المضمونة بشروط خاصة لدرجة يتعذر معها حساب درجة المخاطر المرتبطة بالقرض أو بالورقة المالية بأي درجة من درجات الدقة. ولا تُدرج هذه الضمانات ضمن الأصول أو الخصوم المالية إلا عند تفعيلها — أي عند وقوع الحدث الذي يجعل الجهة الضامنة مسؤولة عن الخصم.

(٤) ويشمل الاستثمار المباشر أيضا الاستثمار في العقارات والممتلكات ومساكن العطلات وإيجار الأراضي لمدد طويلة، شريطة وجود هذه الممتلكات في اقتصاد آخر بخلاف اقتصاد المستثمر المباشر.

١٤– المؤسسات المنتسبة

تشير إلى المؤسسات التي تمتلك ١٠٪ أو أكثر من أسهم شركات الأعمال العالمية من النوع الأول أو ما يعادلها أو إلى المؤسسات المملوكة لمؤسسة أخرى تمتلك هذه الحصة في شركات الأعمال العالمية من النوع الأول. والمؤسسات المنتسبة تشمل الشركات الأم والفروع والشركات المشاركة.

القسم ألف: خصائص شركة الإدارة

١٥- اسم شركة الإدارة ....
....

١٦- عنوان شركة الإدارة

....

....

١٧- عنوان البريد الإلكتروني .... **رقم الهاتف** .... **رقم الفاكس** ....

١٨- الموقع الإلكتروني لشركة الإدارة ....

١٩- اسم الشخص الذي استكمل بيانات الاستمارة ....

المنصب الوظيفي .... عنوان البريد الإلكتروني ....
رقم الهاتف .... رقم الفاكس ....

٢٠- اسم مسؤول الاتصال البديل ....

المنصب الوظيفي .... عنوان البريد الإلكتروني ....
رقم الهاتف .... رقم الفاكس ....

٢١- في حالة قيام وكيل باستكمال بيانات الاستبيان نيابة عن شركة الإدارة (مثل مكتب المحاسبة الخاص بها)، يرجى تزويدنا أدناه بالاسم والعنوان البريدي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف:

اسم المكتب ....

العنوان ....

عنوان البريد الإلكتروني ....

رقم الهاتف ....

رقم الفاكس ....

٢٢- إجمالي عدد شركات الأعمال العالمية من النوع الأول الخاضعة للإدارة ....

٢٣- عدد شركات الأعمال العالمية من النوع الأول الخاضعة للمسح ....

٢٤- القيمة الإجمالية لأصول شركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها شركتكم (ملايين الدولارات الأمريكية):
....

القسم باء: الميزانية العمومية المجمعة لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها شركتكم

يرجى إبلاغ بيانات الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي، إلى جانب المعاملات، والتغيرات الأخرى في الحجم وفروق إعادة التقييم للأصول والخصوم وأموال المساهمين الخاصة بالمجتمع الإحصائي لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها شركتكم

عملة الإبلاغ: الدولار الأمريكي (بالملايين)

	الأصول	**الرصيد الافتتاحي في xx٢٠/١/١**	**المعاملات (+)**	**المعاملات (–)**	**التغيرات الأخرى في الحجم**	**فروق إعادة التقييم**	**الرصيد الختامي في ٣١/١٢/ xx٢٠**
١–١	أسهم في مؤسسات غير مقيمة غير منتسبة						
١–٢	أسهم في مؤسسات غير مقيمة منتسبة						
١–٢–١	منها: (١) أسهم في صناديق استثمار منتسبة						
١–٢–٢	(٢) مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر						
١–٢–٣	(٣) استثمار عكسي						
١–٢–٤	(٤) بين مؤسسات زميلة						
١–٣	قروض ممنوحة لمؤسسات غير مقيمة غير منتسبة						
١–٣–١	منها: (١) قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي						
١–٣–٢	(٢) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال سنة أو أقل						
١–٣–٣	(٣) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال أكثر من سنة						
١–٤	قروض ممنوحة لمؤسسات غير مقيمة منتسبة						
١–٤–١	منها: (١) قروض ممنوحة لصناديق استثمار منتسبة						
١–٤–٢	(٢) مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر						
١–٤–٣	(٣) استثمار عكسي						
١–٤–٤	(٤) بين مؤسسات زميلة						
١–٥	سندات دين صادرة عن كيانات منتسبة غير مقيمة						
١–٥–١	منها: (١) لدى صناديق استثمار منتسبة						
١–٥–٢	(٢) مستثمر مباشر في مؤسسة استثمار مباشر						
١–٥–٣	(٣) استثمار عكسي						
١–٥–٤	(٤) بين مؤسسات زميلة						
١–٦	سندات دين صادرة عن كيانات غير مقيمة غير منتسبة						
١–٦–١	منها: (١) قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي						
١–٦–٢	(٢) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال سنة أو أقل						
١–٦–٣	(٣) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال أكثر من سنة						
١–٧	ودائع لدى بنوك غير مقيمة						

القسم باء: الميزانية العمومية المجمعة لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها شركتكم (تابع)

عملة الإبلاغ: الدولار الأمريكي (بالملايين)

	الأصول	الرصيد الافتتاحي في ١/١/ xx٢٠	المعاملات (+)	المعاملات (–)	التغيرات الأخرى في الحجم	فروق إعادة التقييم	الرصيد الختامي في xx٢٠/١٢/٣١
١–٨	النقدية والودائع لدى بنوك مقيمة						
١–٩	الأصول غير المالية المملوكة في موريشيوس						
١–٩–١	منها: (١) المباني						
١–٩–٢	(٢) الآلات والمعدات (٣) تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك مصروفات تطوير قواعد البيانات						
١–٩–٣	(٤) مخزونات السلع وغيرها						
١–١٠	أسهم في مؤسسات مقيمة منتسبة (بخلاف شركات الأعمال العالمية)						
١–١١	أصول غير مالية مملوكة في الخارج (مثل الممتلكات، المعدات، مخزونات السلع، وغيرها)						
١–١٢	الدخل من الفائدة (بعد خصم الضريبة) مستحق القبض من						
١–١٢–١	(١) جهات غير مقيمة منتسبة						
١–١٢–٢	(٢) جهات غير مقيمة غير منتسبة						
١–١٢–٣	(٣) جهات مقيمة						
١–١٣	الدخل من توزيعات الأرباح (بعد خصم الضريبة) مستحق القبض من						
١–١٣–١	(١) جهات غير مقيمة منتسبة						
١–١٣–٢	(٢) جهات غير مقيمة غير منتسبة						
١–١٣–٣	(٣) جهات مقيمة						
١–١٤	أي أصول أخرى — بخلاف الأسهم، والقروض، وسندات الدين وغير المبوبة في موضع آخر — لدى جهات غير مقيمة منتسبة (يرجى التحديد)[١]						
١–١٤–١	---------------------------------						
١–١٤–٢	---------------------------------						
١–١٤–٣	---------------------------------						
١–١٥	أي أصول أخرى — بخلاف الأسهم، والقروض، وسندات الدين وغير المبوبة في موضع آخر — لدى جهات غير مقيمة غير منتسبة (يرجى التحديد)[١]						
١–١٥–١	---------------------------------						
١–١٥–٢	---------------------------------						
١–١٥–٣	---------------------------------						
١–١٦	أصول أخرى لدى مقيمين						
١–١٧	**مجموع الأصول** (١–١+١–٢+١–٣+١–٤+١–٥+١–٦+ ١– ٧+ ١– ٨+ ١– ٩+ ١– ١٠ + ١– ١١+ ١– ١٢+ ١–١٣+١–١٤+١–١٥+١–١٦)						

القسم باء: الميزانية العمومية المجمعة لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها شركتكم (تابع)

	الخصوم	الرصيد الافتتاحي في xx٢٠/١/١	المعاملات		التغيرات الأخرى في الحجم	فروق إعادة التقييم	الرصيد الختامي في xx٢٠/١٢/٣١
			(+)	(−)			
٢-١	اقتراض من مؤسسات غير مقيمة منتسبة						
٢-١-١	منها:						
	(١) اقتراض من صناديق استثمار منتسبة						
٢-١-٢	(٢) مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر						
٢-١-٣	(٣) استثمار عكسي						
٢-١-٤	(٤) بين مؤسسات زميلة						
٢-٢	اقتراض من مؤسسات غير مقيمة غير منتسبة						
٢-٢-١	منها:						
	(١) قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي						
٢-٢-٢	(٢) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال سنة أو أقل						
٢-٢-٣	(٣) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال أكثر من سنة						
٢-٣	سندات الدين لدى كيانات غير مقيمة منتسبة						
٢-٣-١	منها:						
	(١) لدى صناديق استثمار منتسبة						
٢-٣-٢	(٢) مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر						
٢-٣-٣	(٣) استثمار عكسي						
٢-٣-٤	(٤) بين مؤسسات زميلة						
٢-٤	سندات الدين لدى كيانات غير مقيمة غير منتسبة						
٢-٤-١	منها:						
	(١) قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي						
٢-٤-٢	(٢) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال سنة أو أقل						
٢-٤-٣	(٣) طويلة الأجل مستحقة القبض خلال أكثر من سنة						
٢-٥	الدخل من الفائدة (بعد خصم الضريبة) مستحق الدفع إلى						
٢-٥-١	منها:						
	(١) جهات غير مقيمة منتسبة						
٢-٥-٢	(٢) جهات غير مقيمة غير منتسبة						
٢-٥-٣	(٣) جهات مقيمة						
٢-٦	الدخل من توزيعات الأرباح (بعد خصم الضريبة) مستحق الدفع إلى						
٢-٦-١	منها:						
	(١) جهات غير مقيمة منتسبة						
٢-٦-٢	(٢) جهات غير مقيمة غير منتسبة						
٢-٦-٣	(٣) جهات مقيمة						
٢-٧	ضريبة مستحقة الدفع إلى حكومات أجنبية						

القسم باء: الميزانية العمومية المجمعة لشركات الأعمال العالمية من النوع الأول التي تديرها شركتكم (تتمة)

	الخصوم	الرصيد الافتتاحي في xx٢٠/١/١	المعاملات (+)	المعاملات (–)	التغيرات الأخرى في الحجم	فروق إعادة التقييم	الرصيد الختامي في xx٢٠/١٢/٣١
٢–٨	أي خصوم أخرى — بخلاف الأسهم، والقروض، وسندات الدين وغير المبوبة في موضع آخر — مستحقة لجهات غير مقيمة منتسبة (يرجى التحديد)[٢]						
٢–٨–١	------------------------------------						
٢–٨–٢	------------------------------------						
٢–٨–٣	------------------------------------						
٢–٩	أي خصوم أخرى — بخلاف الأسهم، والقروض، وسندات الدين وغير المبوبة في موضع آخر — مستحقة لجهات غير مقيمة غير منتسبة (يرجى التحديد)[٢]						
٢–٩–١	------------------------------------						
٢–٩–٢	------------------------------------						
٢–٩–٣	------------------------------------						
٢–١٠	خصوم أخرى مستحقة لمقيمين						
٢–١١	**مجموع الخصوم: (٢–١+٢–٢+٢–٣+٢–٤+٢–٥+٢–٦+٢–٧+٢–٨+٢–٩+٢–١٠)**						
أموال المساهمين							
٢–١٢	أسهم/وحدات لدى جهات غير مقيمة منتسبة						
٢–١٢–١	منها لدى: (١) صناديق استثمار منتسبة						
٢–١٢–٢	(٢) مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر						
٢–١٢–٣	(٣) استثمار عكسي						
٢–١٢–٤	(٤) بين مؤسسات زميلة						
٢–١٣	أسهم/وحدات لدى جهات غير مقيمة غير منتسبة						
٢–١٤	أسهم/وحدات لدى جهات مقيمة						
٢–١٤–١	لدى شركات أخرى بخلاف شركات الأعمال العالمية						
٢–١٤–٢	لدى شركات الأعمال العالمية						
٢–١٥	أرباح محتجزة						
٢–١٥–١	مستحقة بصورة أخرى لغير مقيمين						
٢–١٥–١–أ	مؤسسات منتسبة						
٢–١٥–١–ب	مؤسسات غير منتسبة						
٢–١٥–٢	مستحقة بصورة أخرى لمقيمين						
٢–١٦	مخصصات احتياطية						
٢–١٧	كل أموال المساهمين الأخرى						
٢–١٨	**مجموع أموال المساهمين** (٢–١٢+٢–١٣+٢–١٤+٢–١٥+٢–١٦+٢–١٧)						
٢–١٩	**مجموع الخصوم وأموال المساهمين (٢–١١+٢–١٨)**						

[١] يرجى ملاحظة أن البندين ١–١٤ و١–١٥ فئتان متبقيتان، ولمساعدتنا على القيام بأي عملية إعادة تبويب، يرجى تحديد طبيعة المركز أو المعاملة. ويرجى كذلك ملاحظة أن المؤسسات غير المقيمة غير المنتسبة تشمل البنوك.

[٢] يرجى ملاحظة أن البندين ٢–٨ و٢–٩ فئتان متبقيتان، ولمساعدتنا على القيام بأي عملية إعادة تبويب، يرجى تحديد طبيعة المركز أو المعاملة. ويرجى كذلك ملاحظة أن المؤسسات غير المقيمة غير المنتسبة تشمل البنوك.

القسم جيم: الدخل والنفقات

يرجى إبلاغ بيانات الدخل والنفقات خلال سنة ٢٠xx.

١- الدخل من الخدمات المقدمة إلى:

	دولار أمريكي			
	مقيمين[١]			
	شركات الأعمال العالمية من النوع الأول	شركات أخرى بخلاف شركات الأعمال العالمية	غير مقيمين	المجموع
المجموع				
منه: (يرجى ذكر الخدمات الرئيسية) (١) مكاسب الصرف الأجنبي/تحويل العملة الأجنبية				
(٢) صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع				

٢- النفقات المتكررة على السلع والخدمات والمدفوعة إلى:

	دولار أمريكي			
	مقيمين[١]			
	شركات الأعمال العالمية من النوع الأول	شركات أخرى بخلاف شركات الأعمال العالمية	غير مقيمين	المجموع
المجموع				
منه: (١) رسوم مدفوعة لشركات الإدارة				
(٢) رسوم إدارة مدفوعة لمدير نظم الاستثمار الجماعي				
(٣) رسوم إدارة الصندوق				
(٤) مصاريف إدارة أخرى				
(٥) رسوم الخدمات القانونية				
(٦) رسوم خدمات المحاسبة				
(٧) رسوم خدمات التدقيق				
(٨) رسوم المديرين				
(٩) رسوم السكرتارية				
(١٠) رسوم المستشارين				
(١١) رسوم استشارية				
(١٢) رسوم مهنية				
(١٣) رسوم ضريبية				
(١٤) رسوم الحفظ				
(١٥) استئجار المباني				
(١٦) استئجار المعدات				
(١٧) رسوم بنكية				
(١٨) فوائد بنكية				
(١٩) أقساط تأمين				
(٢٠) ضريبة على الدخل				
(٢١) ضرائب عقارية وضرائب أخرى				
(٢٢) رسوم التراخيص				
(٢٣) إهلاك				
(٢٤) مصروفات أخرى (يرجى التحديد)				

القسم جيم: الدخل والنفقات (تتمة)

٣– المعاملات الأخرى

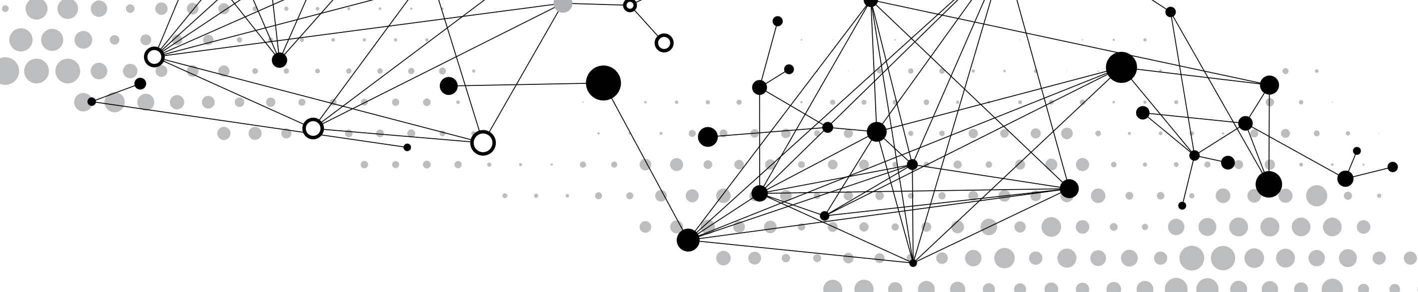
	دولار أمريكي		
أ– بالنسبة للسلع التي لم تمر عبر موريشيوس			
(١) قيمة السلع المبيعة	....		
(٢) تكلفة المبيعات	....		
ب) تعويضات العاملين	المدفوعة في موريشيوس	المدفوعة خارج موريشيوس	المجموع
	....	....	....
(١) الأجور والرواتب بما في ذلك العلاوات	....	....	....
	....	....	....
(٢) أخرى[٢]	....	....	....

٤– عدد العاملين في يونيو ٢٠xx

	مقيمين	غير مقيمين
ذكور		
إناث		
مجموع		

[١] يُنظر إلى المبالغ المقبوضة من شركات الأعمال العالمية من النوع الأول في موريشيوس والمدفوعة إليها باعتبارها معاملات مع مقيمين.

[٢] تشمل الأجر الإضافي، والمدفوعات العينية، وبدلات السفر، والبدلات الأخرى، ومعاشات التقاعد، ومساهمات رب العمل في صناديق معاشات التقاعد ونظم التأمين على الحياة، والمزايا الإضافية، وغيرها.



الملحق

٥ إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي حسب الاقتصاد الشريك

مقدمة

م:٥–١ يتناول متن هذا المرشد عملية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات على أساس عالمي — أي معاملات اقتصاد ما مع كافة الاقتصادات الأخرى. ويمكن إعداد إحصاءات مماثلة على أساس إقليمي لبيان معاملات اقتصاد ما مع المقيمين في اقتصاد أجنبي مختار (مثل الشركاء التجاريين الرئيسيين) أو مجموعة من الاقتصادات. وفي هذا المرشد، يشار إلى هذه الاقتصادات بالاقتصادات الشريكة، ويتناول هذا الملحق الأساليب التي يمكن لمعدي البيانات استخدامها في إعداد بيانات ميزان المدفوعات حسب الاقتصاد الشريك.

تبويب الاقتصادات

م:٥–٢ هناك العديد من المزايا التحليلية ومزايا الإعداد متاحة من خلال إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات على أساس إقليمي. فإحصاءات الاقتصاد الشريك تقدم المعلومات التي تمكن المستخدمين من فهم مجملات ميزان المدفوعات بصورة أوضح. وتستخدم الحكومات المعلومات المتوفرة من الاقتصاد الشريك كأساس لوضع السياسات وإجراء المفاوضات الثنائية. ويساعد استخدام إحصاءات الاقتصاد الشريك على إجراء المطابقات الثنائية وبالتالي تحسين جودة إحصاءات ميزان المدفوعات.

م:٥–٣ عند إعداد إحصاءات الاقتصاد الشريك، يجب على معدي البيانات تحديد مبدأ التبويب وقائمة الاقتصادات أو مجموعات الاقتصادات التي ينبغي إدراجها.

م:٥–٤ ويستند مبدأ التبويب المستخدم في إحصاءات ميزان المدفوعات الإقليمية إلى مفهوم تغير الملكية. ويعني تطبيق هذا المفهوم على إحصاءات ميزان المدفوعات الإقليمية أنه في حالة المعاملات في السلع، ينبغي أن يستند تبويب الاقتصاد إلى اقتصاد إقامة المالك السابق للواردات واقتصاد إقامة المالك الجديد للصادرات؛ وفي حالة المعاملات في الخدمات ينبغي أن يستند تبويب الاقتصاد إلى اقتصاد إقامة مقدم الخدمة ومتلقيها؛ وفي حالة الدخل ينبغي أن يستند تبويب الاقتصاد إلى اقتصاد إقامة الشركة التي تحصل على الدخل أو تدفعه؛ وفي حالة التحويلات ينبغي أن يستند تبويب الاقتصاد إلى الاقتصاد الذي تُقيد له المعاملة المقابلة. وبالنسبة لوضع الاستثمار الدولي، ينبغي تبويب الخصوم حسب اقتصاد إقامة صاحب المطالبة؛ وينبغي تبويب الأصول حسب اقتصاد مُصْدِر الخصم.

م:٥–٥ وتشير الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات إلى تطبيق مبدأ الطرف المقابل في المعاملة على المعاملات المالية في كثير من الحالات (الفقرة ٤–١٤٨ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات) (مع ملاحظة أن الطبعة الخامسة من الدليل أتاحت استخدام مبدأ الطرف المقابل في المعاملة أو مبدأ المدين/الدائن) لأنه قد يمثل المعلومات الوحيدة المتاحة.[1] ووفق مبدأ الطرف المقابل في المعاملة، تُبوب المعاملات حسب اقتصاد الطرف المقابل غير المقيم في المعاملة. لكن حسبما ورد آنفا، ينبغي قيد اقتناء الأوراق المالية حسب مُصْدِر الخصم.

م:٥–٦ ويبين الجدول م: ٥–١ كيفية معالجة المعاملات في الأوراق المالية في السوق الثانوية وفق مبدأ الطرف المقابل في المعاملة. ويُفترض في المثال أن إحدى الجهات المقيمة في الاقتصاد B أصدرت ورقة مالية امتلكتها في البداية جهة مقيمة في الاقتصاد A. ولاحقاً قامت الجهة المقيمة في الاقتصاد A ببيع الورقة المالية لجهة مقيمة في الاقتصاد C.

م:٥–٧ وفي مصادر البيانات المتاحة لمعدي البيانات، قد لا يستند التبويب حسب الاقتصاد إلى مفهوم تغير الملكية بالمعنى الحرفي. فعلى سبيل المثال، يمكن تبويب المعاملات في السلع حسب اقتصاد المنشأ أو الاستهلاك. وقد يرغب معدو بيانات ميزان المدفوعات في نشر إحصاءات تكميلية على أساس تبويبات بديلة. فعلى سبيل المثال، قد يسهم نشر معلومات عن الأوراق المالية المبوبة وفق مبدأ الطرف المقابل في المعاملة ومبدأ المدين/الدائن في منح المحلل فهم أفضل لأسواق رأس المال الدولية وأثر هذه الأسواق على ميزان المدفوعات.

[1] ينبغي لمعدي البيانات توضيح إسناد الاقتصاد للمستخدمين.

الجدول م: ٥–١ معالجة المعاملات والتغيرات الأخرى في الأوراق المالية وفق مبدأ الطرف المقابل في المعاملة

		الاقتصاد الشريك	
	A	B	C
سجلات الاقتصاد A			صافي اقتناء الأصول المالية — الأوراق المالية (انخفاض)
سجلات الاقتصاد B	التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم— الأوراق المالية — التغيرات في الحجم [انخفاض]		التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم— الأوراق المالية — التغيرات في الحجم [زيادة]
سجلات الاقتصاد C	صافي اقتناء الأصول المالية — الأوراق المالية [زيادة]		

الجدول م: ٥–٢ معاملات الاقتصاد A مع الاقتصادات الشريكة والمدرجة في ميزان المدفوعات

	قيد معاملات الاقتصاد A مع				المجموع	
	الاقتصاد B		الاقتصاد C			
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
السلع	...	١٠٠	...	...	...	١٠٠
صافي السهو والخطأ	...	...	...	٢	...	٢
	صافي اقتناء الأصول المالية (مدين)	صافي تحمل الخصوم (دائن)	صافي اقتناء الأصول المالية (مدين)	صافي تحمل الخصوم (دائن)	صافي اقتناء الأصول المالية (مدين)	صافي تحمل الخصوم (دائن)
الأصول الخارجية للبنوك	...	...	١٠٢–	...	١٠٢–	...
التسويات متعددة الأطراف		١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠

التسويات متعددة الأطراف

م:٥–٨ تنشأ التسويات متعددة الأطراف عندما تُجري شركة في أحد الاقتصادات معاملة مع مقيم في اقتصاد ثان وينطوي دفع مقابل هذه المعاملة على مطالبة مستحقة على مقيم في اقتصاد ثالث. وتستلزم هذه الممارسة من معدي البيانات إدراج قيود مقابلة في الحسابات الإقليمية بميزان المدفوعات لموازنتها مع اقتصادات أو أقاليم معينة (بافتراض ضرورة توازن الحسابات على المستوى الإقليمي). ومن الناحية العملية، سوف يتم عادة الجمع بين هذه القيود وبنود صافي السهو والخطأ حيث يتعذر بشكل عام قياس بند للتسوية متعددة الأطراف.

م:٥–٩ وهناك مثال يبين هذه النقاط. فالاقتصاد A يستورد سلعة قيمتها ١٠٠ من الاقتصاد B ويستخدم حساب مصرفي في الاقتصاد C لإجراء تسوية. لكن نتيجة لأخطاء القياس، يقيد الاقتصاد A المبلغ المدفوع على أنه ١٠٢. وعند إعداد بيان ميزان المدفوعات حسب الاقتصاد الشريك، يبوب الاقتصاد A الواردات من الاقتصاد B، لكن المعاملة في الأصول بالعملة الأجنبية تُعزى للاقتصاد C. ولموازنة الحسابات المتعددة، ينبغي لمعدي البيانات قيد بنود تسويات متعددة الأطراف للاقتصادين B وC. ويبين الجدول م:٥–٢ القيود التي ينبغي قيدها عند تبويب معاملات الاقتصاد A في ميزان المدفوعات حسب الاقتصاد الشريك. ويبين الجدول ضرورة إنشاء بند التسوية متعدد الأطراف لموازنة الحسابات، ويبين كذلك أن هذه القيود تلغي بعضها البعض عند توحيد الحسابات.

مصادر البيانات والمعالجات المحددة

مصادر البيانات

استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

م:٥-١٠ يتناول الفصل الخامس من هذا المرشد مناقشة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (IMTS)، حيث يتضمن المبادئ التوجيهية والمفاهيم والتعاريف الدولية التي يُتوقع أن يتبعها معدو هذه الإحصاءات. ووفقا لمبدأ تغير الملكية، يتم تبويب الواردات حسب اقتصاد الشراء — الاقتصاد الذي يقيم فيه المتعاقد الشريك للمستورد أو يمارس فيه نشاطه — ويتم تبويب الصادرات حسب اقتصاد البيع — الاقتصاد الذي يقيم فيه المتعاقد الشريك للمصدر أو يمارس فيه نشاطه. لكن المبادئ التوجيهية لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع ترفض هذا المفهوم لأنه يقيس في الأساس حركة البضائع وليس التغير في ملكية البضائع. وتبين المبادئ التوجيهية عدم الاتساق من خلال الاستعانة بمثال، يرد في الجدول م: ٥-٣، وفيه يشتري مقيم في الاقتصاد A بضائع منتَجة في الاقتصاد B ويبيع البضائع لمقيم في الاقتصاد C، لكنه يشحن البضائع مباشرة من الاقتصاد B إلى الاقتصاد C (هذا مثال على معاملات المتاجرة، التي ينبغي قيدها في حسابات ميزان المدفوعات كصادرات سالبة عند اقتناء البضائع، وكصادرات موجبة عند إعادة بيعها (راجع المتاجرة في الفصل ١١).

م:٥-١١ يستخدم الجدول م: ٥-٣ مفهوم الشراء/البيع (تغير الملكية) ويبين معاملات الاقتصادين B وC مع الاقتصاد A، حيث لا تُقيَّد المعاملة في إحصاءات التجارة في البضائع لعدم وجود حركة فعلية للبضائع من وإلى الاقتصاد A. وإذا قام الاقتصاد A بشحن البضائع، تُعامل الشحنة كتجارة العبور المباشر (ما لم يتم الإفراج عن البضائع من خلال الجمارك لتدخل إلى الاقتصاد A — وهو حدث مستبعد) وبالتالي لا يتم قيدها. وهناك مشكلة أخرى تنشأ نتيجة استخدام مفهوم الشراء/البيع مع مفهوم إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وهي أن الوكِلاء يعملون غالبا نيابة عن موكِّليهم وقد يستنفذ تحديد الموكِّلين، وفقا للمبادئ التوجيهية، الكثير من الوقت والموارد.

م:٥-١٢ وهناك مفهوم آخر يستخدم في تبويب بيانات الاقتصاد الشريك لأغراض إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وهو مفهوم اقتصاد المنشأ والاستهلاك. واقتصاد المنشأ هو الاقتصاد الذي تُنتَج فيه البضائع أو تُصنع، بينما اقتصاد الاستهلاك هو الاقتصاد المعروف في وقت الإرسال بأنه الاقتصاد المخصص لاستهلاك البضائع أو استخدامها أو مواصلة تجهيزها. وكما تشير المبادئ التوجيهية، عادة ما تكون عمليات تحديد اقتصاد المنشأ بسيطة، لكن عمليات تحديد اقتصاد الاستهلاك تعد أصعب بكثير.

م:٥-١٣ وهناك تبويب آخر وهو اقتصاد الشحن/اقتصاد المقصد. ففي حالة الواردات، يعد اقتصاد الشحن هو الاقتصاد الذي تم إرسال البضائع منه في البداية إلى الاقتصاد المستورد، دون إجراء أي معاملات تجارية في الاقتصادات الوسيطة. وفي حالة الصادرات، يعد اقتصاد المقصد هو الاقتصاد المعروف في وقت الإرسال بأنه الاقتصاد النهائي الذي تسلم فيه البضائع.

م:٥-١٤ وتوصي مطبوعة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (*IMTS 2010*) باستخدام مفهوم المنشأ في حالة الواردات والمقصد في حالة الصادرات باعتباره المفهوم الأنسب لأغراض إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. غير أنه يعترف بأن بيانات الاقتصاد الشريك المعدة وفقا لهذا المفهوم كثيرا ما تكون غير قابلة للمقارنة (الفقرتان ٦-٢٥ و٦-٢٦ في مطبوعة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لعام ٢٠١٠) ويوصي بقيد اقتصاد الشحن في حالة الواردات

الجدول م: ٥-٣ المقارنة بين تجارة البضائع والتجارة في السلع بغرض المتاجرة

	إحصاءات التجارة الدولية للبضائع (حركة البضائع)			ميزان المدفوعات — التجارة في السلع (تغير الملكية)		
	الاقتصاد الشريك			الاقتصاد الشريك		
	A	B	C	A	B	C
سجلات الاقتصاد A	...	...	...	...	صادرات سالبة	صادرات
سجلات الاقتصاد B	...	...	صادرات	صادرات	...	...
سجلات الاقتصاد C	...	واردات	...	واردات	...	...

بوصفه الإسناد البديل للشريك القُطْري ، بينما يشجع على جمع إحصاءات الصادرات على أساس اقتصاد الشحن.[٢]

م:٥–١٥ يعرض الجدول م: ٥–٤ مثالا على المعاملات المقيدة باستخدام مفهومي الشحن/ المقصد والمنشأ/ الاستهلاك. وفي هذا المثال، يتم إنتاج النفط وتكريره في الاقتصاد B ويشتريه مقيم في الاقتصاد A، وهو الذي يستورد النفط ويخزنه في الاقتصاد A. وفي وقت لاحق، يتم تصدير النفط للاقتصاد C.

م:٥–١٦ ويبين الجدول م: ٥–٤ أنه في حالة استخدام مفهوم المنشأ/الاستهلاك، فإن الاقتصاد A يُقيد عملية تصدير إلى الاقتصاد C بينما يُقيد الأخير عملية استيراد من الاقتصاد B. كذلك يقيد الاقتصاد A عملية تصدير للاقتصاد C بينما يقيد الاقتصاد C عملية استيراد من الاقتصاد B. أما في حالة استخدام منهج الشحن/المقصد، يُقيد الاقتصاد B عملية تصدير موجهة للاقتصاد A؛ ويقيد الاقتصاد A عملية استيراد مرسلة من الاقتصاد B وموجهة للاقتصاد C؛ بينما يقيد الاقتصاد C عملية استيراد مرسلة من الاقتصاد A. وبعبارة أخرى، ينشأ عن استخدام منهج الشحن/المقصد اتساق في المعاملة لا يحققه منهج المنشأ/الاستهلاك.

م:٥–١٧ وبصرف النظر عن المعاملات التي تنطوي على متاجرة وتُقيد ضمن السلع، فإن مفهوم اقتصاد الشحن/المقصد يماثل مبدأ تغير الملكية المطلوب للاستخدام في ميزان المدفوعات. ويوصي هذا المرشد بأن يقوم معد إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بإعداد هذه الإحصاءات على أساس منهج الشحن/المقصد وأن يستخدم معد إحصاءات ميزان المدفوعات هذه البيانات في إعداد إحصاءات السلع حسب الاقتصاد الشريك. ويمكن تعديل المعاملات في السلع لتكون على أساس مبدأ التغير الكامل في الملكية إذا قام معد إحصاءات ميزان المدفوعات بجمع بيانات عن إجمالي مشتريات ومبيعات السلع مبوبة حسب الاقتصاد من الشركات المشاركة في المتاجرة — وهو موضوع يتناوله الفصل ٣. وتحتوي الاستمارة النموذجية ٥ في الملحق ٨ على أسئلة ملائمة تتعلق بالمتاجرة.

استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (*ITRS*)

م:٥–١٨ لا توجد أي معايير دولية لمحتوى نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية أو حدود الإبلاغ أو درجة تفصيل البيانات التي يتم جمعها في هذا النظام، كما

الجدول م: ٥–٤ استخدام مفهومي المنشأ/الاستهلاك والشحن/المقصد لقيد تجارة السلع

	استخدام مفهوم المنشأ/الاستهلاك لقيد تجارة السلع			استخدام مفهوم الشحن/المقصد لقيد تجارة السلع		
	الاقتصاد الشريك			الاقتصاد الشريك		
	A	B	C	A	B	C
سجلات الاقتصاد A	...	واردات	صادرات	...	واردات	صادرات
سجلات الاقتصاد B	صادرات	...	...	صادرات	...	...
سجلات الاقتصاد C	...	واردات	...	واردات	...	...

[٢] يذكر دليل إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لعام ٢٠١٠ ما يلي:
الفقرة ٦–٢٥: وبالرغم من عدم وجود طريقة واحدة مثالية لتوصيف البلد الشريك، فإن التوصيف حسب منشأ الواردات يستوفي متطلبات تطبيق يعتبر ذا أولوية من تطبيقات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وهو المسائل المتعلقة بالسياسات التجارية والتحليلات الاقتصادية ذات الصلة. وبالتالي **يوصى** بما يلي:
(أ) تسجيل بلد المنشا في حالة الواردات؛
(ب) تسجيل بلد آخر مقصد معروف في حالة الصادرات.
الفقرة ٦–٢٦: بلد الإرسال. نظرا لأن بيانات الشريك التي يتم تجميعها على أساس بلد المنشأ (للواردات) وبلد آخر مقصد معروف (للصادرات) كثيرا ما تكون غير قابلة للمقارنة، وبالنظر إلى الاحتياج إلى بيانات للشركاء يمكن مقارنتها دوليا للأغراض التحليلية وكذلك لإجراء المطابقة بين البيانات التجارية، **يوصى** بتسجيل بلد الإرسال في حالة الواردات بوصفه التوصيف البديل للشريك القُطري، جنبا إلى جنب مع بلد المنشأ. وبالنظر إلى أن البلدان، في حالة الصادرات، لا تفرق في كثير من الأحيان بين بلد آخر مقصد معروف وبلد الإرسال، وأن تسجيلهما منفصلين من شأنه أن يوجد عبئا إضافيا كبيرا في الإبلاغ بالبيانات وتجهيزها، يُكتفى **بالتشجيع** على جمع إحصاءات التصدير على أساس بلد الإرسال فقط، تبعا لاحتياجات البلد المعني وظروفه. ومن المسلم به أن بعض البلدان قد ترى تجميع بلد الإرسال في حالة الصادرات هدفا على المدى البعيد.

تختلف طريقة تبويب الاقتصاد من اقتصاد لآخر. وبشكل عام، يستند التبويب إلى اقتصاد إقامة الطرف المقابل غير المقيم، وهو تبويب ملائم، في معظم الحالات، لأغراض ميزان المدفوعات. وفي حالة قيد المعاملات المالية، فإن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يدعم بشكل عام مبدأ الطرف المقابل في المعاملة.

م:٥–١٩ وتنشأ مشكلة معينة عند استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في إعداد إحصاءات الاقتصاد الشريك وهي أن الموكِل غير المقيم في المعاملة قد يستخدم وكيل مقيم في اقتصاد مختلف. فعلى سبيل المثال، قد يستخدم أحد المقيمين في الاقتصاد A سمسار أوراق مالية في الاقتصاد B لشراء لأوراق مالية من أحد المقِيمين في الاقتصاد C. ومن غير المحتمل أن يعرف الموكِّلان (في الاقتصادين A وC) هوية بعضهما البعض، وقد يعكس نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في هذين الاقتصادين معاملات مع الاقتصاد B. ولا يتسق هذا التبويب مع مبدأ تغير الملكية. وسوف تحدث مشكلة مماثِلة عند استخدام وكلاء لإجراء معاملات نيابة عن موكِّلين غير مقيمين. ومن الناحية العملية، لا يمكن فعل الكثير لحل هذه المشكلة، بخلاف تحليل المعلومات التي يمكن أن تتوافر من المراكز المالية الدولية عن هذا النوع من المعاملات.

استخدام قواعد بيانات الأوراق المالية

م:٥–٢٠ يصف الفصلان ٣ و١٠ استخدام قواعد بيانات الأوراق المالية بالتزامن مع عمليات جمع بيانات كل ورقة مالية على حدة لإعداد معلومات الأوراق المالية المدرجة في الحافظة. وقد تتيح المعلومات المدرجة في قواعد بيانات الأوراق المالية تحديد اقتصاد المُصْدِر واقتصاد حامل الورقة المالية.

استخدام المصادر الخارجية للمعلومات

م:٥–٢١ هناك عدد من المصادر الخارجية التي تقدم المعلومات حسب الاقتصاد الشريك وهي متوفرة لمعدي البيانات. وتتضمن هذه المصادر بيانات ثنائية يعدها معدو البيانات في اقتصادات أخرى تمثل أطرافا مقابلة في معاملات المقيمين في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. إلى جانب ذلك، يجري صندوق النقد مسحين يمكن استخدامهما كأساس لإعداد بيانات ثنائية عن الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي: حيث يقوم المسح المنسق للاستثمار المباشر (CDIS) بجمع معلومات عن خصوم الاستثمار المباشر ويمكن استخدامه في إعداد بيانات أصول الاستثمار المباشر والمعاملات في الأصول؛ كما يقوم المسح المنسق لاستثمار الحافظة (CPIS) بجمع معلومات عن أصول استثمار الحافظة ويمكن استخدامه في إعداد بيانات خصوم استثمار الحافظة والمعاملات في الخصوم. ويحتوي الفصل ٧ على مزيد من التفاصيل حول استخدام المسح المنسق للاستثمار المباشر والمسح المنسق لاستثمار الحافظة في إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

استخدام مسوح مؤسسات الأعمال

م:٥–٢٢ إذا تم استخدام مسوح مؤسسات الأعمال في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، ينبغي لمعدي البيانات ضمان تبويب المعلومات حسب الاقتصاد الشريك وفق مبدأ تغير الملكية. وفيما يتعلق بالمعاملات المالية، تدعم مسوح مؤسسات الأعمال عادة مبدأ المدين/الدائن وليس مبدأ الطرف المقابل في المعاملة، كما تتسق الاستمارتان النموذجيتان ١٧ و١٨ في الملحق ٨ مع مبدأ المدين/الدائن. ومع ذلك، قد تكون هناك مشكلات في تحديد اقتصادات إقامة مشتري الأوراق المالية لحاملها الصادرة عن شركات في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وفي هذه الحالة، يقوم معدو البيانات أحيانا بتبويب المعاملات ضمن فئة تسمى أسواق رأس المال الدولية. ورغم أن هذا الحل عملي، فهو ليس بالحل الأمثل، كما أنه يقلل من فائدة المعلومات المطلوبة لإجراء مقارنات ثنائية. وقد تنطوي مسوح مؤسسات الأعمال على خطأ في تبويب الأوراق التجارية الصادرة عن الاقتصاد القائم بإعداد البيانات ويحملها وكلاء غير مقيمين متواجدين في اقتصادات أخرى غير اقتصاد الموكِل غير المقيم. ومن الناحية العملية، لا يمكن فعل الكثير لحل هذه المشكلة، بغض النظر عن استخدام مصادر الاقتصاد الشريك.

قضايا شائعة في كافة المصادر

م:٥–٢٣ عند استخدام مصادر إحصاءات ميزان المدفوعات الأخرى، ينبغي لمعدي البيانات بذل كل ما في وسعه لضمان تبويب بيانات الاقتصاد الشريك بصورة صحيحة. وإذا تعذر الحصول على بيانات مبوبة بصورة صحيحة من المصدر، ينبغي لمعدي البيانات، على الأقل في الحالات المهمة، البحث عن مصادر بديلة للحصول على بيانات تكميلية. فعلى سبيل المثال، يمكن اشتقاق تقديرات الاقتصاد الشريك للائتمانات التجارية من تحليل حصص الاقتصاد الشريك في الواردات والصادرات. وينبغي توخي الحذر لضمان أن يكون نمط عرض بيانات الاقتصاد الشريك في المصدر التكميلي مماثل لنمط عرض بيانات البند الذي يُستخدم المصدر في قياسه.

أساليب عرض بيانات الاستثمار المباشر حسب الاقتصاد الشريك

م:٥–٢٤ هناك أسلوبان لعرض البيانات يتوافران للاستخدام عند إعداد بيانات الاستثمار المباشر (DI)، بما في ذلك تدفقات الدخل والمعاملات ومراكز الدخل: الاستثمار المباشر وفق مبدأ الأصول/الخصوم، والاستثمار المباشر

وفق مبدأ الوجهة. ويصلح هذان الأسلوبان لمختلف الأغراض التحليلية. ويتم العرض الأساسي لبيانات ميزان المدفوعات على مستوى كل العالم وفقا لمبدأ الأصول/الخصوم؛ لكن بالنسبة لبيانات الاقتصاد الشريك، فقد تُفضل الاقتصادات مبدأ الوجهة. ويستلزم المسح المنسق للاستثمار المباشر إبلاغ البيانات وفق مبدأ الوجهة، وتوصي الطبعة الرابعة من مطبوعة التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام مبدأ الوجهة في الإحصاءات الثنائية.

مبدأ الأصول | الخصوم

م:٥–٢٥ يتم إعداد مجملات الاستثمار المباشر ضمن الإحصاءات الاقتصادية الكلية القومية وفق مبدأ الأصول/ الخصوم. وهي تتسق مع إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وكذلك مع عناصر إحصاءات الحسابات القومية. وتوفر هذه البيانات للاقتصاد المجاميع الكلية لمراكز الاستثمار المباشر في الأصول والخصوم؛ وصافي اقتناء أصول الاستثمار المباشر وصافي تحمل خصوم الاستثمار المباشر؛ والدخل مستحق القبض من الأصول والدخل مستحق الدفع من الخصوم.

مبدأ الوجهة

م:٥–٢٦ توضح إحصاءات الاستثمار المباشر المعدة وفق مبدأ الوجهة الاستثمارات الموجهة إلى الخارج والاستثمارات الموجهة إلى الداخل، أخذا في الحسبان الاستثمارات العكسية (فعلى سبيل المثال، في الاقتصاد القائم بالإبلاغ تُقيد استثمارات مؤسسات الاستثمار المباشر التابعة للاقتصاد القائم بالإبلاغ في المستثمرين المباشرين في الخارج ضمن الاستثمار السالب الموجه إلى الداخل) وكذلك الاستثمار في المؤسسات الزميلة — ويعتمد الاتجاه في الحالة الأخيرة على بيانات المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية على المؤسسة الزميلة المقيمة وما إذا كانت مقيمة أم غير مقيمة في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

م:٥–٢٧ ويلاحظ أن استخدام المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية على المؤسسة المقيمة قد يؤدي إلى عدم التماثل في المعاملة حيث يمكن لمعدي البيانات في اقتصادي المؤسستين الزميلتين قيد الاستثمار ضمن الاستثمار الموجه إلى الخارج (على سبيل المثال، إذا كان المستثمر المباشر المشترَك لا يمتلك حصة مسيطرة في المؤسستين الزميلتين) أو ضمن الاستثمار الموجه إلى الداخل (على سبيل المثال، إذا كان المستثمر المباشر المشترَك يمتلك حصة مسيطرة في المؤسستين الزميلتين، ويقيم في اقتصاد ثالث). وفي الحالتين، ينبغي قيد المركز ضمن الاستثمار الموجب الموجه إلى الداخل في أحد الاقتصادين وضمن الاستثمار السالب الموجه إلى الداخل في الاقتصاد الآخر؛ وينبغي تقييم المركزين بنفس القيمة (بسعر السوق مثلا).[٣]

م:٥–٢٨ ويتناول الملحق ٤ كيفية تحديد المؤسسة الأم صاحبة السيطرة النهائية، حيث يوضح الجدولان م: ٤–٢ وم: ٤–٣ اختلاف معاملة مجملات الاستثمار المباشر وفق مبدأ الأصول/الخصوم ووفق مبدأ الوجهة. وترد هذه المعاملات كذلك في الجدول ٧–١ في الفصل ٧ من هذا المرشد.

معاملة خاصة لدخل الاستثمار المباشر

م:٥–٢٩ يوضح الجدول م: ٥–٥ تدفقات دخل الاستثمار بين ثلاثة كيانات تربطها علاقة استثمار مباشر. فهناك شركة في الاقتصاد A تمتلك شركة تابعة في الاقتصاد B ملكية كاملة وتمتلك الأخيرة أيضا شركة تابعة في الاقتصاد C ملكية كاملة.

الجدول م: ٥–٥ حسابات دخل الشركات في الاقتصادات A وB وC

	الاقتصاد A	الاقتصاد B	الاقتصاد C
أرباح التشغيل	٦٠	٢٠	١٠٠
الدخل الجاري الآخر[١]	٨٩[٢]	٥٠	–٣٥[٢]
صافي الأرباح قبل الضرائب	١٤٩	٧٠	٦٥
الضرائب	٤٩	١٦	١٥
توزيعات أرباح الأسهم	٥٠	٢٥	٢٠
الأرباح المعاد استثمارها	٥٠	٢٩	٣٠

[١] الدخل الجاري الآخر يشمل الفائدة، وتوزيعات الأرباح، وأرباح الاستثمار المباشر المعاد استثمارها مستحقة القبض، ناقصا الفائدة مستحقة الدفع.
[٢] الدخل الذي تكتسبه الشركة في الاقتصاد A يشمل فائدة قدرها ٣٥ من الشركة في الاقتصاد C على قرض منحته الشركة في الاقتصاد A للشركة في الاقتصاد C.

[٣] راجع الفقرات من ٣–٦٧ إلى ٣–٩١ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وذلك للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التقييم في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الجدول م: ٥–٦ إحصاءات دخل الاستثمار المباشر حسب الاقتصاد الشريك في الاقتصادات A وB وC

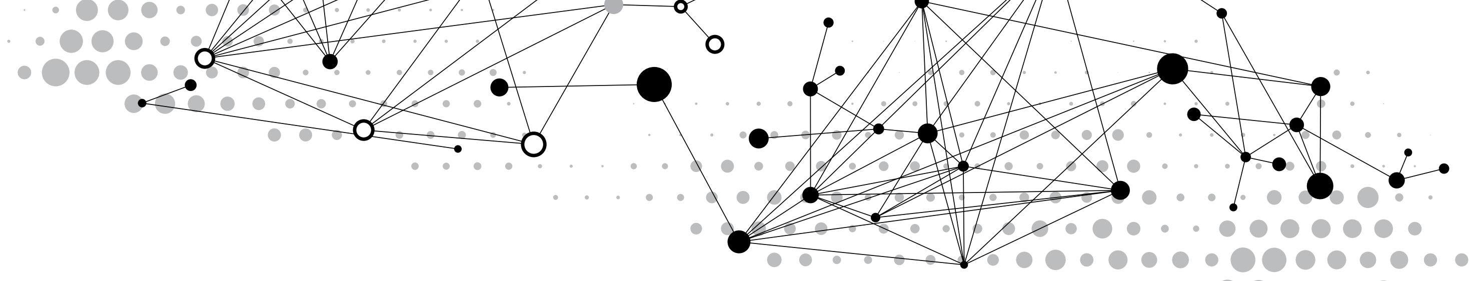
حسابات الاقتصاد A مع	الاقتصاد B		الاقتصاد C		المجموع	
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
الأرباح المعاد استثمارها	٢٩	...	...	...	٢٩	...
توزيعات أرباح الأسهم	٢٥	...	...	...	٢٥	...
الفائدة	...	...	٣٥	...	٣٥	...
حسابات الاقتصاد B مع	**الاقتصاد A**		**الاقتصاد C**		**المجموع**	
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
الأرباح المعاد استثمارها	...	٢٩	٣٠	...	٣٠	٢٩
توزيعات أرباح الأسهم	...	٢٥	٢٠	...	٢٠	٢٥
الفائدة	...	...	...	...	...	...
حسابات الاقتصاد C مع	**الاقتصاد A**		**الاقتصاد B**		**المجموع**	
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
الأرباح المعاد استثمارها	...	...	...	٣٠	...	٣٠
توزيعات أرباح الأسهم	...	...	...	٢٠	...	٢٠
الفائدة	...	٣٥	...	...	...	٣٥

م:٥–٣٠ يبين الجدول م:٥–٦ قيود الدخل المقيدة في بيانات ميزان المدفوعات الإقليمية في الاقتصادات A وB وC. ولا توجد معاملات أرباح معاد استثمارها وتوزيعات أرباح بين الشركة في الاقتصاد A والشركة في الاقتصاد C لأن الأرباح المعاد استثمارها وتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع من جانب الشركة في الاقتصاد C تُعزى فقط إلى الشركة في الاقتصاد B. غير أن الدخل مستحق الدفع من جانب الشركة في الاقتصاد C مقابل القرض الممنوح من الشركة في الاقتصاد A ينبغي قيده كمدفوعات دخل بين الاقتصادين A وC.

إسناد بيانات المتاجرة في السلع حسب الاقتصادات الشريكة

م:٥–٣١ تنطوي المتاجرة في السلع على اقتصادين شريكين في معاملة واحدة. لذلك ينبغي لمعدي البيانات الإلمام بالإسناد الصحيح حسب الاقتصادات الشريكة. فبالنسبة لاقتصاد التاجر، تقيد السلع بالقيم الإجمالية: ضمن الصادرات السالبة (قيد دائن سالب) في حالة الشراء وضمن الصادرات (قيد دائن موجب) في حالة البيع. ويقوم الاقتصاد الذي باع السلع لاقتصاد التاجر والاقتصاد الذي اشترى السلع من اقتصاد التاجر (الاقتصاد A في الجدول م: ٥–٣) بقيد التجارة في البضائع بالطريقة المعتادة — أي ضمن صادرات وواردات البضائع العامة، على الترتيب، وليس ضمن معاملات المتاجرة. ويلقي الجدول م:٥–٣ نظرة عامة على كيفية القيد.

م: ٥–٣٢ نظرا لأن السلع المعنية لا تعبر الحدود الجمركية لاقتصاد إقامة التاجر، يجب على كافة الاقتصادات المعنية جمع هذه البيانات مباشرة عن طريق مسوح المؤسسات (راجع الاستمارة النموذجية ٥ في الملحق ٨). ويعرض الفصلان ٣ و١١ تفاصيل عن إعداد بيانات المتاجرة.



الملحق

٦ الروابط بمجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى

الروابط بين الحسابات الدولية والحسابات القومية

مقدمة

م:٦–١ تمثل بيانات الحسابات الدولية عنصرا ضروريا لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بالكامل. وبإضافة رصيد الدخل الأولي، يتحول إجمالي الناتج المحلي، وهو مقياس الدخل الذي ينشأ في اقتصاد ما عن نشاط الإنتاج الذي تقوم به الوحدات المقيمة في ذلك الاقتصاد، إلى إجمالي الدخل القومي، وهو مقياس الدخل الذي ينشأ عن أنشطة الإنتاج في أي مكان في العالم والتي يمكن عزوها إلى المقيمين في الاقتصاد المعني. ويحول إجمالي الدخل القومي إلى إجمالي الدخل المتاح بإضافة رصيد الدخل الثانوي. ويظهر الفرق بين الادخار المحلي وتكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يساوي رصيد الحساب الجاري في رصيد الحساب الرأسمالي وصافي الإقراض أو الاقتراض في الحسابات الدولية. كذلك تتيح معلومات الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي تحديد حجم مطالبات اقتصاد ما على غير المقيمين وحجم الخصوم المستحقة عليه لغير المقيمين.

م:٦–٢ وأصبح من الممكن دمج النظامين بسبب تماثل نظام المحاسبة الأساسي فيهما، رغم استخدام مصطلحات ووسائل عرض مختلفة في بعض الأحيان. ويعرض الملحق السابع في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات شرحا مختصرا لجميع أوجه التوافق بين نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فيما يتعلق بالإقامة والتقييم ووقت القيد وخطوات تحويل العملة ونطاق تغطية التدفقات والمراكز.

م:٦–٣ وإلى جانب قياس النشاط داخل الاقتصاد المحلي، يقيد نظام الحسابات القومية المبادلات بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم كما لو أن الوحدات غير المقيمة التي تدخل في معاملات مع الوحدات المقيمة في الاقتصاد المحلي أصبحت قطاع مؤسسي مستقل بذاته داخل الاقتصاد. وتقيد المبادلات (التدفقات) بين جميع الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة (ومطالبات كل مجموعة من الوحدات على المجموعة الأخرى) في قطاع بقية العالم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من منظور بقية العالم. لذلك نجد على سبيل المثال أن الواردات تمثل موارد للاقتصاد المحلي والصادرات تستخدمها بقية العالم، وهو عكس القاعدة المستخدمة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات والتي تقضي بقيد الواردات في الجانب المدين والصادرات في الجانب الدائن.

م:٦–٤ ويتضمن الفصل الثاني من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات مرفقا منفصلا (المرفق ٢–٢) يورد مثالا رقميا يعرض من خلاله (١) فكرة عامة عن الحسابات الاقتصادية المتكاملة كما وردت في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، و(٢) الروابط بين الأدوات المالية والفئات الوظيفية المستخدمة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، بما في ذلك تحويل البيانات من التقسيم حسب الأدوات إلى التقسيم حسب الفئات الوظيفية. كذلك يتضمن عرض العناصر الأساسية (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الملحق التاسع) رموز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ حسب الاقتضاء، مما يجعل من السهل المقارنة بين الحسابات الدولية ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

م:٦–٥ ويكمل هذا الملحق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بعرض مواز لقيد مختلف التدفقات والمراكز في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مقارنة بالطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وفق الهيكل المحاسبي للنظامين. والغرض من ذلك توضيح التطابق بين المؤشرات والتماثل بين مجموعتي البيانات، كما يلبي أيضا حاجة معدي مجموعتي البيانات إلى التحقق من صحتهما، لا سيما عند استخدام بيانات مصدرية مختلفة في إعداد بعض المؤشرات. وتجدر الإشارة هنا إلى الممارسة الشائعة في الكثير من الاقتصادات والتي يتم بمقتضاها إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي أولا، وتضمينها لاحقا كعناصر أساسية في حسابات بقية العالم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

التبويب

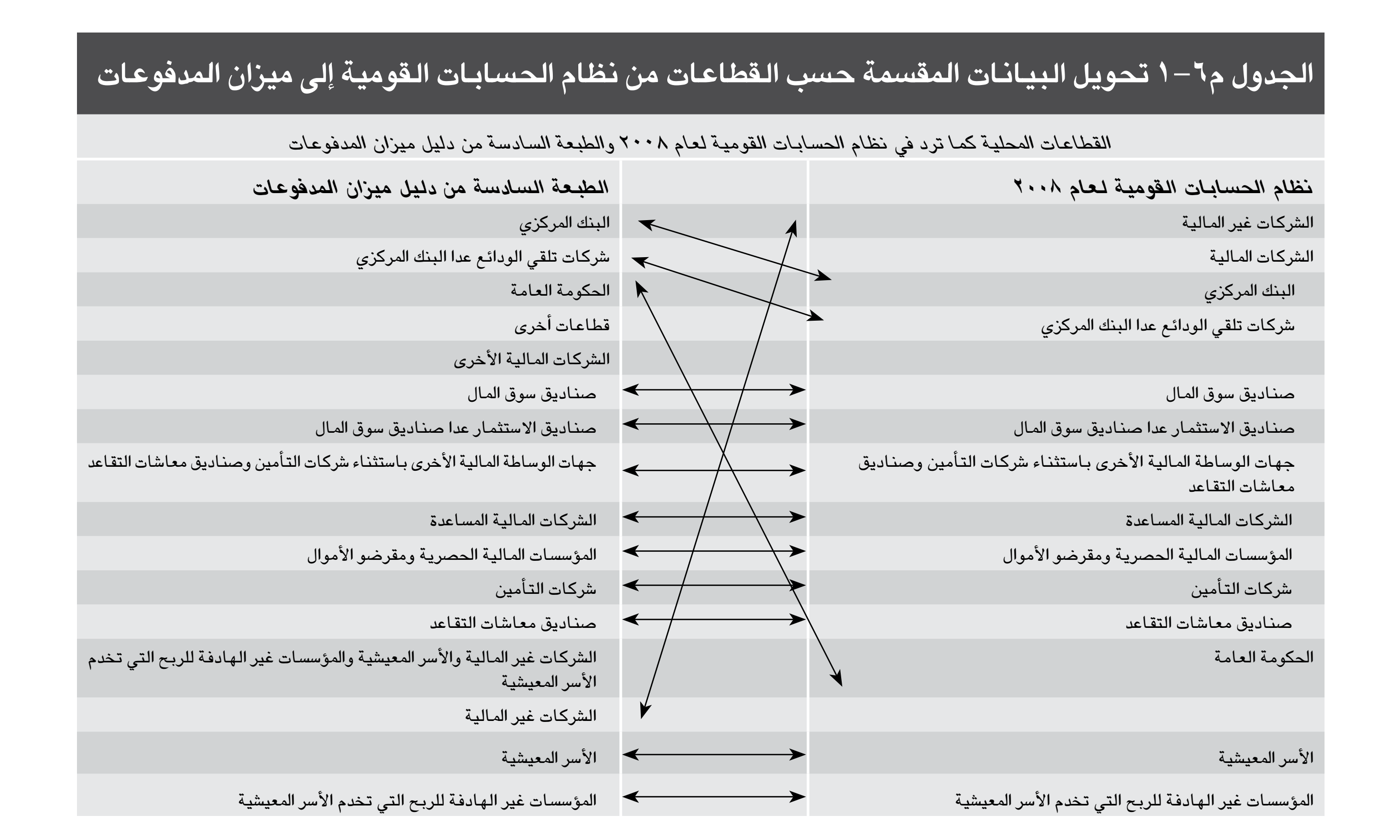
م:٦–٦ تتماثل نظم التبويب في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة من حيث نطاق التغطية والمصطلحات المستخدمة. غير أنه يوجد اختلاف أساسي في طريقة العرض يتعلق بتصنيف الأصول المالية والخصوم حسب الفئات الوظيفية – التبويب الأساسي في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من آثار على الحساب المالي، ووضع الاستثمار الدولي، وفئات دخل الاستثمار – مقارنة بالفئات المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الحسابات نفسها. وتوضح هذه الاختلافات في عرض سلسلة الحسابات في نهاية هذا الملحق.

م:٦–٧ ومن الاختلافات الأخرى بين الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ما يتعلق بتوزيع القطاعات المؤسسية وتقسيماتها. فرغم تماثل نطاق التغطية في مجموعتي البيانات، يختلف تجميع القطاعات المؤسسية حسب أهمية القطاعات والقطاعات الفرعية في كل من المجموعتين. ويوضح الجدول م:٦–١ أوجه التطابق بين النظامين من حيث تبويب القطاعات المؤسسية.

المقارنة / المطابقة بين الحسابات الدولية ونظام الحسابات القومية

م:٦–٨ على غرار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تغطي الحسابات الدولية (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات) الحسابات الجارية وحسابات التراكم (التدفقات)، إلى جانب مراكز الميزانية العمومية (وضع الاستثمار الدولي). وفي الحسابات الدولية، يتم تجميع المعاملات (التدفقات) في ميزان المدفوعات. وتتكون الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي وحساب الدخل الثانوي، بينما تتضمن حسابات التراكم حساب رأس المال والحساب المالي. وبالنسبة للتدفقات التي لا تمثل معاملات ولكنها تؤثر على مركز الأصول والخصوم، فتضمن في حساب إضافي، وهو حساب التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم. ويغطي وضع الاستثمار الدولي ذلك الجزء من الميزانية العمومية الوطنية الذي يمثل عنصر المطالبات عبر الحدود – أي مركز المطالبات (الأصول المالية) والخصوم التي يكون أحد طرفيها غير مقيم، وسبائك الذهب المحتفظ بها كاحتياطيات.

م:٦–٩ ويوضح الشكل التالي أوجه التماثل والاختلاف في العرض المحاسبي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨



الجدول م٦–١ تحويل البيانات المقسمة حسب القطاعات من نظام الحسابات القومية إلى ميزان المدفوعات

القطاعات المحلية كما ترد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات

نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات
الشركات غير المالية	البنك المركزي
الشركات المالية	شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي
البنك المركزي	الحكومة العامة
شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	قطاعات أخرى
	الشركات المالية الأخرى
صناديق سوق المال	صناديق سوق المال
صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال	صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال
جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد	جهات الوساطة المالية الأخرى باستثناء شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد
الشركات المالية المساعدة	الشركات المالية المساعدة
المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال	المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال
شركات التأمين	شركات التأمين
صناديق معاشات التقاعد	صناديق معاشات التقاعد
الحكومة العامة	الشركات غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
	الشركات غير المالية
الأسر المعيشية	الأسر المعيشية
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. ويعرض هذا الشكل الحساب تلو الآخر ويبرز البنود الموازنة إن وجدت. وتصف الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات قيود الحسابات الجارية بأنها قيود دائنة وقيود مدينة. أما في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، توصف هذه القيود بأنها موارد واستخدامات، ولكن كما ورد في الفقرة م:٦-٣، فإن القيود الدائنة للاقتصاد الوطني في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات تعامل بوصفها استخدامات لبقية العالم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتعامل القيود المدينة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بوصفها موارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وفي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، يوجد بند موازن لكل حساب يوضح الزيادة في القيود الدائنة عن القيود المدينة (أو صافي رصيد الحساب المالي). كذلك تعرض الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات القيمة التراكمية للبنود الموازنة وصولا إلى وبما فيها الحساب المعني، وذلك لأغراض المقارنة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الذي يعرض الرصيد التراكمي فقط نظرا لأنه يقيد البند الموازن في جانب الاستخدامات في الحساب السابق كأول قيد في جانب الموارد في الحساب التالي.

م:٦-١٠ وللمساعدة في شرح الموضوع، يعرض الجدول م٦-٢ في نهاية هذا الملحق أهم قيود الاقتصاد المحلي وبقية العالم من منظور نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، إلى جانب أهم قيود الحسابات الدولية. والقيم الرقمية المستخدمة منقولة عن مرفق الفصل الثاني من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

الحسابات الجارية

م:٦-١١ وبجانب ما يتضمنه نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من الحسابات التي ترصد المعاملات بين مختلف وحدات الاقتصاد، أو المعاملات بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة، يحوي النظام أيضا حسابا يسمى حساب السلع والخدمات. ويعرض هذا الحساب كيفية استخدام جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات سواء في الاستخدام المحلي أو التصدير، كما يحوي جميع البنود التي ليست لها بنودا مقابلة في أي من سلسلة حسابات نظام الحسابات القومية، وهو المصدر الذي يعتمد عليه في حساب إجمالي الناتج المحلي.

م:٦-١٢ ولا يوجد في الحسابات الدولية مكافئ لحساب الإنتاج الموجود في نظام الحسابات القومية والذي يرصد السلع والخدمات المتاحة للاقتصاد المحلي من خلال الإنتاج. وبالتالي فإن قيد الواردات والصادرات في ميزان المدفوعات يعتبر مواز لجزء من حساب السلع والخدمات في الحسابات القومية.

م:٦-١٣ ويبرز ميزان المدفوعات الفرق بين السلع والخدمات، حيث يعرض السلع على أساس إجمالي بينما يغطي الخدمات بالتفصيل. وتبويب الخدمات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مطابق تماما لنظام التصنيف المركزي للمنتجات، بينما يختلف تبويب عدد قليل من المنتجات في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات عن نظام التصنيف المركزي للمنتجات، وهي السفر، والبناء، والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر، وهي المنتجات التي تبوب حسب الطرف المقابل في المعاملة (أي أنها مرتبطة بمقدم المنتج أو متلقيه وليس بالمنتج نفسه). وتعكس هذه الفروق مجالات اهتمام السياسات والقضايا المتعلقة بالبيانات المصدرية (راجع الفصل العاشر من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وفي جداول الحصر الواردة في نظام الحسابات القومية، عادة ما تعرض الواردات والصادرات في صورة إجمالية أو موزعة حسب مجموع السلع ومجموع الخدمات في صورة منفصلة فقط.

م:٦-١٤ ويقابل الرصيد الخارجي لسلع وخدمات بقية العالم، والذي يمثل جزءا من حساب السلع والخدمات، رصيد السلع والخدمات في الحسابات الدولية.

م:٦-١٥ ولا توجد في الحسابات الدولية حسابات مطابقة لحساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية، والذي يعكس قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات المقيمة، أو حساب توليد الدخل، والذي يعرض كيفية توزيع القيمة المضافة الناتجة عن الإنتاج بين الحكومة والوحدات المقيمة الأخرى التي تشارك مباشرة في عملية الإنتاج.

م:٦-١٦ وتتعلق قيود حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات غالبا بتعويضات العاملين ودخل الملكية، وذلك على غرار حساب تخصيص الدخل الأولي في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتقيد أيضا في حساب الدخل الأولي مدفوعات الضرائب على الإنتاج المستحقة على المقيم لحكومة أخرى، إلى جانب أي شكل من أشكال الدعم المستحقة لمقيم من حكومة أخرى.

م:٦-١٧ وبالنسبة لدخل الملكية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ فهو يساوي دخل الاستثمار في ميزان المدفوعات زائدا الريع. ونادرا ما ينشأ ريع في المعاملات عبر الحدود نظرا لأن جميع الأراضي تعتبر مملوكة لمقيمين، وتنشأ في حالات الضرورة وحدة مقيمة صورية لأغراض قيد الريع. ومن الأمثلة التي قد يقيد الريع فيها في الحسابات الدولية حقوق الصيد قصيرة الأجل في المياه الإقليمية التي تمنح لأساطيل الصيد الأجنبية. كذلك قد تتضمن عقود المشاركة في الإنتاج في قطاع استكشاف الموارد الطبيعية معاملات ريعية (راجع الفصل العاشر، الإطار ١٠-١). ويعكس دخل الاستثمار المرتبط بالمعاملات عبر الحدود العائد على الأموال المستثمرة بالخارج والعكس صحيح. وتقاس تدفقات الفائدة على الأساس نفسه في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبدءا من تطبيق الطبعة السادسة

من دليل ميزان المدفوعات، تعدل الفائدة لمراعاة تأثير رسوم الخدمة الضمنية (التي تعرف باسم رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة) التي تفرضها شركات تلقي الودائع وتعاملها كجزء من الفائدة. وتعامل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة كاستيراد/تصدير خدمات مالية.

م:٦–١٨ ولأغراض مطابقة دخل الاستثمار في الحسابات الدولية ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ينبغي استخدام العناصر الفرعية تحت مستوى الفئات الوظيفية لدخل الاستثمار. فنجد على سبيل المثال أن قيم مدفوعات الفائدة إلى ومن بقية العالم كما تظهر في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ هي مجموع مدفوعات الفائدة تحت كل عنوان من عناوين الفئات الوظيفية كما يرد في الجدول التكميلي إلى يمين هذه العناوين.

م:٦–١٩ ويعكس رصيد الدخل الأولي، وهو البند الموازن لحساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات، كيفية تحويل إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي الدخل القومي باستخدام مدفوعات الدخل الأولي إلى ومن الخارج. والبند الموازن التراكمي لسلسة الحسابات الدولية تلك هو رصيد السلع والخدمات والدخل الأولي.

م:٦–٢٠ وتمثل القيود المسجلة في حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات أساسا تحويلات جارية. وهذه القيود مطابقة تماما للقيود المسجلة في حساب التوزيع الثانوي للدخل في نظام الحسابات القومية. ولعدد من هذه القيود أهمية كبيرة في ميزان المدفوعات، لا سيما التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والتحويلات الشخصية (تحويلات المغتربين) التي ترسلها أسر معيشية في اقتصاد ما إلى أسر معيشية في اقتصاد أخر (راجع الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات، الفصل الثاني عشر والملحق ٥). ويمكن أن تكون لتدفقات التأمين المرتبطة بنشاط إعادة التأمين أهمية كبيرة على المستوى الدولي. وتقيد هذه التدفقات بنفس الطريقة في ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية من حيث قيد رسم خدمات مالية منفصل ومعاملة تدفقات التأمين المباشر وإعادة التأمين كل على حدة وليس على أساس موحد (مزيد من التفاصيل في الفصل العاشر، الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). كذلك يتضمن ميزان المدفوعات في حساب الدخل الثانوي بندا يعرف باسم التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية. ويظهر هذا البند في حساب استخدام الدخل في نظام الحسابات القومية، ولكن الحساب الأساسي نفسه غير موجود في ميزان المدفوعات.

م:٦–٢١ أما البند الموازن الذي يقيد عند هذا المستوى في الحسابات الدولية فهو رصيد الدخل الثانوي. والرصيد التراكمي لمجموعة هذه البنود هو رصيد الحساب الجاري. وفي نظام الحسابات القومية، يقيد الدخل المتاح بوصفه البند الموازن التراكمي في حساب التوزيع الثانوي. ويوجد حساب أخر في نظام الحسابات القومية، وهو حساب استخدام الدخل، لا يوجد له حساب مقابل في الحسابات الدولية. والبند الموازن التراكمي بعد حساب استخدام الدخل هو الادخار بالنسبة للاقتصاد المحلي والرصيد الخارجي الجاري بالنسبة لبقية العالم. وهذا البند مطابق تماما لرصيد الحساب الجاري في الحسابات الدولية.

الحساب الرأسمالي

م:٦–٢٢ تتضمن عناصر الحساب الرأسمالي المعني بالمعاملات الدولية عددا أقل من البنود مقارنة بتلك التي يغطيها نظام الحسابات القومية. فلا توجد معاملات تقيد تكوين رأس المال الناتج عن الأصول المنتَجة نظرا لأن الحسابات الدولية غير معنية بالاستخدام النهائي للمنتجات المستوردة/المصدرة. وتوجد قيود تغطي عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتَجة والتصرف فيها والتحويلات الرأسمالية، ولكن هذه القيود غير متكررة واقتصادات عديدة قد لا تسجلها. وتسجل في هذا الحساب أيضا التحويلات الرأسمالية التي يتلقاها ويدفعها الاقتصاد المحلي، والتي تشكل رصيد الحساب الرأسمالي.

الحساب المالي

م:٦–٢٣ للحساب المالي أهمية كبيرة في الحسابات الدولية، كما أن له دور حيوي، بجانب وضع الاستثمار الدولي، في تفهم طبيعة التمويل الدولي والسيولة الدولية ومواطن الضعف في الاقتصادات المحلية. وتحديدا، يوضح الحساب المالي كيفية تمويل عجز الحساب الجاري وكيفية استخدام الفائض المحقق فيه.

م:٦–٢٤ وكما أشرنا آنفا، فإن الاختلاف الرئيسي في طريقة العرض بين نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات مرتبط بتصنيف الأصول المالية والخصوم حسب الفئات الوظيفية بوصفه مستوى التبويب الأساسي في الطبعة السادسة من دليل

ميزان المدفوعات واستخدام الأدوات والقطاعات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مقسمة حسب الفئات نفسها. ولكن البيانات الموزعة حسب الفئة الوظيفية مقسمة تقسيما فرعية حسب نوع الأداة والقطاع المؤسسي، مما يتيح ربطها بالبيانات المقابلة لها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبنود الإحصاءات النقدية والمالية.

م:٦-٢٥ ويجب دائما أن يكون مجموع المعاملات في جانب الأصول المالية مساويا لمجموع المعاملات في جانب الخصوم في الأدوات المقابلة. أي أن مجموع المعاملات داخل الاقتصاد المحلي وبين المقيمين وغير المقيمين في أداة مالية ما يجب أن يكون متساو بالنسبة لحملة الأصول وحملة الخصوم. فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول م:٦-٢ أن التغير في الحساب المالي في أصول العملة والودائع المملوكة لمقيمين كان ٨٩، بينما بلغ التغير في أصول العملة والودائع المملوكة لمقيمين في بقية العالم ١١. وبلغ الخصم المقابل ١٠٢ بالنسبة للمقيمين و-٢ بالنسبة لغير المقيمين، وبالتالي فإن مجموع الأصول والخصوم يساوي ١٠٠.

م:٦-٢٦ وعلى غرار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، يوجد في ميزان المدفوعات نفس البند الموازن—صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، والذي يمثل البند الموازن لمجموع الحساب الجاري والحساب الرأسمالي، وكذلك للحساب المقابل لهذين الحسابين—الحساب المالي. وفي النظامين، يغطي صافي الإقراض أو الاقتراض المعاملات في جميع الأدوات المستخدمة في توفير أو تلقي التمويل، دون توحيد معاملات الأصول والخصوم المتقابلة. ومن الناحية المفاهيمية، فإن هذا البند مساو في القيمة لبند مجموع الاقتصاد في الحسابات القومية، كما يساوي أيضا بند بقية العالم في الحسابات القومية ولكن بإشارة معاكسة.

الميزانية العمومية—وضع الاستثمار الدولي

م:٦-٢٧ وتقيس الميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مراكز الأصول، غير المالية والمالية، ومراكز الخصوم لكل قطاع مؤسسي بحيث يمكن في النهاية اشتقاق صافي قيمة مجموع الاقتصاد. وتوضح أيضا المعاملات والتدفقات الأخرى خلال سنة وما تنشأ عنها من اختلافات في المراكز بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية. ويعرف الجزء من الميزانية العمومية الذي تغطيه الحسابات الدولية باسم وضع الاستثمار الدولي، وهو المقابل للأصول المالية والخصوم في قطاع بقية العالم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. فالأصول غير المالية لا تظهر في الحسابات الدولية نظرا لأن ليس لها أي خصم مقابل أو أي جانب دولي آخر. (وفي حالة البنود التي سبق تبويبها ضمن رأس المال وبيعها بالخارج لاحقا، تقيد هذه البنود كجزء من التجارة في السلع). وفي حالة المطالبات المالية، ينشأ عنصر عبر الحدود عندما يكون أحد الطرفين مقيما والأخر غير مقيم. وبينما تمثل سبائك الذهب أصلا ليس له خصما مقابلا، تدرج ضمن وضع الاستثمار الدولي عند الاحتفاظ بها كأصول احتياطية نظرا لدورها كإحدى وسائل المدفوعات الدولية.

م:٦-٢٨ كذلك يوجد بند موازن للميزانية العمومية يعرف باسم صافي القيمة، وهو يعكس الفرق بين مجموع قيمة الأصول والخصوم. ويمكن أيضا حساب ما ينشأ من تغيرات في صافي القيمة عن مختلف المعاملات والتدفقات الأخرى.

م:٦-٢٩ الشكل ٢-١ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، والذي يتضمن نظرة عامة على نظام الحسابات القومية بوصفه إطارا اقتصاديا كليا شاملا الحسابات الدولية، يوضح تسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بما في ذلك إطار الميزانية العمومية. وتتضح جوانب هذا الإطار في الجدول التالي الذي يعرض العلاقة بين الحسابات القومية والحسابات الدولية.

م:٦-٣٠ ويتضمن الجدول م:٦-٢ عرضا مقارنا للحسابات في نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وبالنسبة للحساب المالي والأصول المالية والخصوم في الجزء الخاص بحساب التراكم، وكذلك بالنسبة للأصول المالية والخصوم في الجزء الخاص بالميزانية العمومية، يعرض الجدول تقسيما إضافيا للأدوات المالية حسب الفئة الوظيفية.

الروابط بين الحسابات الدولية والإحصاءات النقدية والمالية

مقدمة

م:٦-٣١ تتضمن مسودة دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٣ أحدث منهجية مستخدمة في إعداد الإحصاءات النقدية والمالية. ويتسق دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها بوجه عام مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، كما يراعي ما طرأ من تطورات مالية منذ صدور دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠. وتركز الإحصاءات النقدية والمالية على إعداد وإبلاغ بيانات الميزانيات العمومية (المراكز المالية في نهاية الفترة) الخاصة بالبنك المركزي وشركات تلقي

الجدول م:٦-٢ عرض مقارن لنظام الحسابات القومية والحسابات الدولية

الحسابات الجارية	نظام الحسابات القومية						ميزان المدفوعات	
	الاقتصاد المحلي		بقية العالم[1]		حساب السلع والخدمات[2]			
	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات	الموارد	دائن	مدين
الواردات من السلع والخدمات				٤٩٩	٤٩٩			٤٩٩
السلع				٣٩٢	٣٩٢			٣٩٢
الخدمات				١٠٧	١٠٧			١٠٧
الصادرات من السلع والخدمات			٥٤٠			٥٤٠	٥٤٠	
السلع			٤٦٢			٤٦٢	٤٦٢	
الخدمات			٧٨			٧٨	٧٨	
رصيد السلع والخدمات الخارجي			–٤١				٤١	
حساب الإنتاج								
الناتج		٣٦٠٤			٣٦٠٤			
الاستهلاك الوسيط	١٨٨٣					١٨٨٣		
الضرائب ناقصا الدعم على المنتجات		١٣٣			١٣٣			
القيمة المضافة/ صافي الناتج المحلي	١٦٣٢							
حساب توليد الدخل								
القيمة المضافة/ صافي الناتج المحلي		١٦٣٢						
تعويضات العاملين	١١٥٠							
الضرائب على الإنتاج والواردات	٢٣٥							
الدعم	–٤٤							
الفائض والدخل المختلط	٢٩١							
حساب تخصيص الدخل الأولي								
فائض التشغيل والدخل المختلط		٢٩١						
تعويضات العاملين		١١٥٠	٦	٢			٦	٢
الضرائب على الإنتاج والواردات		٢٣٥		صفر			صفر	
الدعم		–٤٤		صفر				صفر
دخل الملكية	٣٩١	٣٩٧	٤٤	٣٨			٤٤	٣٨
الفائدة	٢١٧	٢٠٩	١٣	٢١			١٣	٢١
دخل الشركات الموزع	٦٢	٦٢	١٧	١٧			١٧	١٧
أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها	صفر	١٤	١٤	صفر			١٤	صفر
دخل الاستثمارات الأخرى	٤٧	٤٧	صفر	صفر			صفر	صفر
الريع	٦٥	٦٥	صفر	صفر			صفر	صفر
							١٠	
رصيد الدخل الأولي، صاف	١٦٤٢						٥١	

	السلع والخدمات[٣]					
	السلع					
	الخدمات					
	السلع والخدمات					
	السلع					
	الخدمات					
	رصيد السلع والخدمات، صافي الصادرات					
	هذا الحساب غير موجود في ميزان المدفوعات					
	هذا الحساب غير موجود في ميزان المدفوعات					
	حساب الدخل الأولي					
	تعويضات العاملين					
	الضرائب على الإنتاج والواردات					
	الدعم					
	دخل الاستثمار	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
	الفائدة	*	*		*	*
	دخل الشركات الموزع	*	*			*
	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها	*	*			
	دخل الاستثمارات الأخرى		*		*	*
	الريع					
	رصيد الدخل الأولي					
	رصيد السلع والخدمات والدخل الأولي					

الجدول م:٦-٢ عرض مقارن لنظام الحسابات القومية والحسابات الدولية (تابع)

الحسابات الجارية	نظام الحسابات القومية						ميزان المدفوعات	
	الاقتصاد المحلي		بقية العالم[1]		حساب السلع والخدمات[2]			
	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات	الموارد	دائن	مدين
حساب التوزيع الثانوي للدخل								
رصيد الدخل الأولي، صاف		١٦٤٢						
الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما	٢١٢	٢١٣	١	صفر			١	صفر
صافي المساهمات الاجتماعية	٣٣٣	٣٣٣	صفر	صفر			صفر	صفر
المزايا الاجتماعية عدا المزايا الاجتماعية العينية	٣٨٤	٣٨٤	صفر	صفر			صفر	صفر
تحويلات جارية أخرى	٢٨٣	٢٤٤	١٦	٥٥			١٦	٥٥
صافي أقساط التأمين على غير الحياة	٥٦	٤٧	٢	١١			٢	١١
صافي مطالبات التأمين على غير الحياة	٤٨	٥٧	١٢	٣			١٢	٣
التحويلات الجارية داخل الحكومة العامة	٩٦	٩٦						
التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي	٣١	١	١	٣١			١	٣١
التحويلات الجارية المتنوعة	٥٢	٤٣	١	١٠			١	١٠
التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة	٧	١	١	٧			١	٧
							١٧	٥٥
							٣٨–	
الدخل المتاح	١٦٠٤							
حساب استخدام الدخل								
الدخل المتاح		١٦٠٤						
النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية	١٠١٥					١٠١٥		
النفقات الاستهلاكية للحكومة العامة	٣٥٢					٣٥٢		
النفقات الاستهلاكية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	٣٢					٣٢		
التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية	١١	١١	صفر	صفر			صفر	صفر
الادخار	٢٠٥							
الرصيد الخارجي الجاري			١٣–				١٣	

	حساب الدخل الثانوي	
	الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما	
	صافي المساهمات الاجتماعية	
	المزايا الاجتماعية عدا المزايا	
	الاجتماعية العينية	
	التحويلات الجارية الأخرى	
	صافي أقساط التأمين على غير الحياة	
	صافي مطالبات التأمين على غير الحياة	
	التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي	
	التحويلات الجارية المتنوعة	
	التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية المقيمة	
	وغير المقيمة	
	مجموع التحويلات الجارية	
	رصيد الدخل الثانوي	
	هذا الحساب غير موجود في ميزان المدفوعات	
	(ولكن يرجى ملاحظة بند التعديل ورصيد الحساب الجاري المدرج بعد بنود أخرى في حساب الدخل الثانوي)	
	التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية	
	رصيد الحساب الجاري	

الجدول م:٦-٢ عرض مقارن لنظام الحسابات القومية والحسابات الدولية (تابع)

حسابات التراكم	نظام الحسابات القومية						ميزان المدفوعات	
	الاقتصاد المحلي		بقية العالم		حساب السلع والخدمات			
	التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	دائن	مدين
الحساب الرأسمالي								
الادخار		٢٠٥						١٣
إجمالي تكوين رأس المال	٤١٤					٤١٤		
استهلاك رأس المال الثابت	–٢٢٢							
اقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية ناقصا التصرف فيها	صفر		صفر					
التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض		٦٢		٤			١	٤
المستحقات الرأسمالية مستحقة الدفع		–٦٥		–١				
							–٣	
صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (–)	١٠		–١٠				١٠	
							صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم
الحساب المالي								
صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (–)		١٠					١٠	
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[4]	–١		١					١
العملة والودائع	٨٩	١٠٢	١١	–٢			–٢	١١
سندات الدين	٨٦	٧٤	٩	٢١			٢١	٩
القروض	٧٨	٤٧	٤	٣٥			٣٥	٤
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	١٠٧	١٠٥	١٢	١٤			١٤	١٢
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٤٨	٤٨	صفر	صفر			صفر	صفر
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	١٤	١١	صفر	٣			٣	صفر
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض	١٥	٣٩	١٠	–١٤			–١٤	١٠
							٥٧	
								٤٧

رصيد الحساب الجاري					
اقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية					
ناقصا التصرف فيها					
التحويلات الرأسمالية					
رصيد الحساب الرأسمالي					
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)					
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات المالية	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[1]				١/	*
العملة والودائع	*			–١١/٥	٣/
سندات الدين	٤/٢	٥/١٤			٥/
القروض	*			٤/٣٥	*
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٣/١٠	٩/٤		*	*
نظم التأمين ومعاشات التقاعد					
والضمانات الموحدة	*			*	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب					
الممنوحة للموظفين			٣/صفر		*
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض	–٤/٤			–٦/١٠	
صافي اقتناء الأصول المالية	٨	١٨	٣	٢٠	٨
صافي تحمل الخصوم	١١	١٤	صفر	٢٢	

الجدول م:٦-٢ عرض مقارن لنظام الحسابات القومية والحسابات الدولية (تابع)

حسابات التراكم	نظام الحسابات القومية						حساب التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم	
	الاقتصاد المحلي		بقية العالم		حساب السلع والخدمات			
	التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة	صافي التغيرات في الأصول المالية	صافي التغيرات في الخصوم
حسابات التراكم، تابع								
التغيرات الأخرى في حجم الأصول								
الأصول غير المالية	١٠							
الأصول المالية والخصوم	٣	٣						
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[٤]								
العملة والودائع								
سندات الدين								
القروض								
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٢	٢						
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	١	١						
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين								
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض								
حساب إعادة التقييم								
الأصول غير المالية	٢٨٠							
الأصول المالية والخصوم	٨٤	٧٦	٧	١٥			١٥	٧
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[٤]	١٢			١٢			١٢	
العملة والودائع	صفر							
سندات الدين	٤٠	٤٢	٤	٢			٢	٤
القروض	صفر							
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٣٢	٣٤	٣	١			١	٣
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	صفر							
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	صفر							
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض	صفر							

الأصول المالية والخصوم	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات المالية	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[4]					*
العملة والودائع	*			*	*
سندات الدين	*	*			*
القروض	*			*	*
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	*	*		*	*
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	*			*	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين			*		*
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض	*			*	

* قيمة محتملة ولكن غير معلومة أو ضئيلة

الأصول المالية والخصوم	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات المالية	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[4]					١٢/
العملة والودائع	*			*	*
سندات الدين	١/١	٣/١			*
القروض	*			*	*
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	صفر/١	٢/١		*	*
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	*			*	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين			*		*
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض	*			*	

الجدول م:٦-٢ عرض مقارن لنظام الحسابات القومية والحسابات الدولية (تتمة)

الميزانيات العمومية	نظام الحسابات القومية					وضع الاستثمار الدولي	
	الاقتصاد المحلي		بقية العالم		حساب السلع والخدمات		
الميزانية العمومية الافتتاحية	الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم		الأصول	الخصوم
الأصول غير المالية	٤٦٢١						
الأصول المالية والخصوم	٨٢٣١	٧٧٦٢	٨٠٥	١٢٧٤		١٢٧٤	٨٠٥
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[4]	٧٧٠	صفر	صفر	٧٧٠		٧٧٠	
العملة والودائع	١٤٨٢	١٤٧١	١٠٥	١١٦		١١٦	١٠٥
سندات الدين	١٢٦٣	١٣١١	١٢٥	٧٧		٧٧	١٢٥
القروض	١٣٨٤	١٤٣٧	٧٠	١٧		١٧	٧٠
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٢٦١٤	٢٧٥٦	٣٤٥	٢٠٣		٢٠٣	٣٤٥
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٤٧٠	٤٧١	٢٦	٢٥		٢٥	٢٦
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٢١	١٤	صفر	٧		٧	صفر
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض	٢٢٧	٣٠٢	١٣٤	٥٩		٥٩	١٣٤
مجموع التغيرات في الأصول/الخصوم							
الأصول غير المالية	٤٨٢						
الأصول المالية والخصوم	٥٢٣	٥٠٥	٥٤	٧٢		٧٢	٥٤
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[4]	١١	صفر	١	١٢		١٢	١
العملة والودائع	٨٩	١٠٢	١١	٢-		٢-	١١
سندات الدين	١٢٦	١١٦	١٣	٢٣		٢٣	١٣
القروض	٧٨	٤٧	٤	٣٥		٣٥	٤
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	١٤١	١٤١	١٥	١٥		١٥	١٥
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٤٩	٤٩	صفر	صفر		صفر	صفر
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	١٤	١١	صفر	٣		٣	صفر
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض	١٥	٣٩	١٠	١٤-		١٤-	١٠
الميزانية العمومية الختامية							
الأصول غير المالية	٥١٠٣						
الأصول المالية والخصوم	٨٧٥٤	٨٢٦٧	٨٥٩	١٣٤٦		١٣٤٦	٨٥٩
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[4]	٧٨١	صفر	١	٧٨٢		٧٨٢	١
العملة والودائع	١٥٧١	١٥٧٣	١١٦	١١٤		١١٤	١١٦
سندات الدين	١٣٨٩	١٤٢٧	١٣٨	١٠٠		١٠٠	١٣٨
القروض	١٤٦٢	١٤٨٤	٧٤	٥٢		٥٢	٧٤
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٢٧٥٥	٢٨٩٧	٣٦٠	٢١٨		٢١٨	٣٦٠
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٥١٩	٥٢٠	٢٦	٢٥		٢٥	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٣٥	٢٥	صفر	١٠		١٠	صفر
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض	٢٤٢	٣٤١	١٤٤	٤٥		٤٥	١٤٤

ملحوظة: القيد * يقصد به احتمال تسجيل قيد ولكن قيمته في هذا المثال إما غير معلومة أو تساوي صفرا. وعند إدراج قيمتين تفصلهما علامة /، يعبر الرقم الأول عن الأصول ويعبر الثاني عن الخصوم.

[1] تقيد في قطاع بقية العالم، وهو قطاع افتراضي في نظام الحسابات القومية، التدفقات الداخلة إلى / الخارجة من الاقتصاد الوطني من / إلى بقية العالم.

[2] يوضح رصيد السلع والخدمات (نظام الحسابات القومية) الفرق بين مجموع السلع والخدمات التي يتم توفيرها للاقتصاد واستخدام هذه السلع والخدمات نفسها.

[3] ميزان المدفوعات جزء من حساب السلع والخدمات (نظام الحسابات القومية).

[4] يظهر بند «الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة» في هذا الجدول بقيم متساوية في جانبي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية. ونظرًا لأن سبائك الذهب النقدي ليس لها خصما مقابلا، يفترض هذا الجدول ضمنا أن حيازات سبائك الذهب النقدي تساوي صفرا.

الأصول المالية والخصوم	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات لمالية	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[٤]					/٧٧٠
العملة والودائع	صفر/صفر			١٠٥/٨٠	/٣٦
سندات الدين	١٥/١٠	١١٠/٤٠			/٢٧
القروض	*			٧٠/١٧	*
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	١٥٥/٥٣	١٩٠/١٥٠		*	*
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	*			٢٦/٢٥	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب					
الممنوحة للموظفين			٧/صفر		*
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض	٤٠/١٥			٩٤/٤٤	

الأصول المالية والخصوم	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات المالية	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[٤]				/١	/١٢
العملة والودائع	*			١١/٥-	/٣
سندات الدين	٥/٣	٨/١٥			/٥
القروض	*			٤/٣٥	*
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٤/١٠	١١/٥		*	*
نظم التأمين ومعاشات التقاعد					
والضمانات الموحدة	*			*	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب					
الممنوحة للموظفين			٣/صفر		*
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض	٤/٤-			٦/١٠-	

الأصول المالية والخصوم	الاستثمار المباشر	استثمار الحافظة	المشتقات المالية	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة[٤]				/١	/٧٨٢
العملة والودائع	*			١١٦/٧٥	/٣٩
سندات الدين	٢٠/١٣	١١٨/٥٥			/٣٢
القروض	*			٧٤/٥٢	*
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	١٥٩/٦٣	٢٠١/١٥٥		*	*
نظم التأمين ومعاشات التقاعد					
والضمانات الموحدة	*			٢٦/٢٥	
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب					
الممنوحة للموظفين			١٠/صفر		*
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض	٤٤/١١			١٠٠/٣٤	

الودائع الأخرى. غير أن مسودة دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها الصادرة حديثا تتضمن تغطية أكثر تفصيلا لقطاع الشركات المالية الأخرى. وكانت من أهم خطوات تنفيذ المنهجية الواردة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية استحداث نماذج الإبلاغ الموحدة التي تقوم الاقتصادات من خلالها بإرسال بياناتها النقدية للنشر في تقرير الإحصاءات المالية الدولية ولاستخدامها للأغراض التشغيلية لصندوق النقد الدولي. ونماذج الإبلاغ الموحدة مصممة لإبلاغ بيانات المركز المالي فقط. وترد في المرفق ١ لهذا الملحق نبذة عامة عن إطار الإحصاءات النقدية الذي تستند إليه نماذج الإبلاغ الموحدة.

المبادئ المشتركة والاختلافات في التبويب

م:٦-٣٢ وتشترك الإحصاءات النقدية والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية في العديد من المبادئ والمفاهيم.[١] إذا يوجد اتفاق بين دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في مسائل مثل تعريف الكيانات المقيمة وغير المقيمة والفصل بينهما، ووقت قيد المعاملات والتدفقات الأخرى، وتقييم الأصول المالية والخصوم، وتجميع البيانات وتوحيدها. غير أنه توجد بعض الاختلافات في التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية وفي تبويب مختلف فئات الأصول المالية والخصوم.

م:٦-٣٣ وفيما يتعلق بالتمييز بين الوحدات والقطاعات المؤسسية، يمثل تعريف شركات تلقي الودائع الأخرى حالة خاصة. فوفق منهجية الإحصاءات النقدية، تصنف ضمن شركات تلقي الودائع جميع الشركات المالية التي تقوم بإصدار الخصوم المدرجة في النقود بمعناها الواسع. ويتضمن ذلك قطاع البنك المركزي الفرعي وقطاع شركات تلقي الودائع الأخرى الفرعي، كما يتضمن أيضا في اقتصادات عديدة حصص صناديق سوق المال. ويتكون قطاع شركات تلقي الودائع الأخرى الفرعي في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها من قطاع شركات تلقي الودائع الأخرى الفرعي وحصص صناديق سوق المال. ولكن في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، لا يتم توحيد بيانات صناديق سوق المال مع بيانات شركات تلقي الودائع ولكن مع بيانات الشركات المالية الأخرى. وبإيجاز، ينقسم قطاع الشركات المالية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات إلى البنك المركزي وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي والشركات المالية الأخرى، بينما يتضمن دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها القطاعات الفرعية التالية: البنك المركزي وشركات تلقي الودائع الأخرى والشركات المالية الأخرى. لذلك فإذا استخدم معد بيانات ميزان المدفوعات الإحصاءات النقدية، ينبغي عليه طلب بيانات منفصلة عن معاملات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصناديق سوق المال بما يمكنه من تبويب المعاملات والمراكز المالية على النحو الصحيح في قطاع الشركات المالية الأخرى الفرعي. كذلك ينبغي على معد بيانات ميزان المدفوعات التحقق أيضا من نطاق التغطية المؤسسية لقطاع شركات تلقي الودائع الفرعي نظرا لأن بعض شركات تلقي الودائع قد تكون مستبعدة، فالبنوك الخارجية (الاوفشور) التي لا تقبل ودائع من المقيمين على سبيل المثال لا تزال تعتبر مؤسسات تلقي ودائع في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ولكنها تصنف ضمن الشركات المالية الأخرى في الإحصاءات النقدية.

م:٦-٣٤ ويتسق تصنيف الفئات الرئيسية للأصول المالية والخصوم في الإحصاءات النقدية مع التبويب المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتبويب الأدوات المالية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وفيما يتعلق بتبويب الأصول المالية، نورد فيما يلي أوجه الاختلاف عن الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات:

- التبويب حسب أجل الاستحقاق — في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، تنقسم معظم أدوات الدين إلى فئات منفصلة للأدوات قصيرة الأجل (أجل استحقاق أصلي عام واحد أو أقل) والأدوات طويلة الأجل). ولا تتضمن العناصر الأساسية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها قروضا وسندات دين مبوبة حسب أجل الاستحقاق، وإن كانت نماذج الإبلاغ الموحدة تتضمن تقسيما لخصوم البنك المركزي تجاه غير المقيمين حسب أجل الاستحقاق.
- التبويب حسب عملة التقويم — توصي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بتقسيم جميع أصول وخصوم الدين حسب العملات الرئيسية. ويستلزم دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها تقسيم جميع الأدوات، والأصول المالية والخصوم، ما عدا الخصوم من حصص الملكية، إلى (١) عملة وطنية و (٢) عملة أجنبية.

أوجه القصور في استخدام الإحصاءات النقدية في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي، وكيفية التغلب عليها

م:٦-٣٥ يمكن أن تنشأ أوجه القصور التالية نتيجة إعداد وضع الاستثمار الدولي باستخدام الإحصاءات النقدية كبيانات مصدرية: التقييم والتغطية وتبويب القطاعات والفئات الوظيفية والتبويب حسب أجل الاستحقاق. وتؤثر أوجه

---

[١] يتضمن قسم «الروابط بين الحسابات الدولية والإحصاءات النقدية والمالية» مرفقا يحوي نظرة عامة عن إطار الإحصاءات النقدية.

القصور تلك أيضا على إعداد إحصاءات القطاع الخارجي الأخرى — مثل الحساب المالي في ميزان المدفوعات وإحصاءات الدين الخارجي — التي تعتمد على استخدام الإحصاءات النقدية.

التقييم

م:٦–٣٦ مبادئ التقييم وغيرها من القواعد المحاسبية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها تتسق بوجه عام مع مثيلاتها في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. غير أنه يوجد استثناء مهم في الإحصاءات النقدية مرتبط بتقييم حصص الملكية في جانب الخصوم في الميزانيات العمومية لقطاع الشركات المالية. ففي الإحصاءات النقدية، تقاس حصص الملكية (جانب الخصوم) بالقيمة الدفترية، بينما ينبغي أن تقيم سندات الملكية (في جانبي الأصول والخصوم) وفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات بالقيمة السوقية أو العادلة للأسهم.

م:٦–٣٧ وتنتج انعكاسات مهمة عن تقييم حصص الملكية بالقيمة الدفترية، لا سيما في نماذج الإبلاغ الموحدة. فحساب خصوم حصص الملكية في الميزانية العمومية القطاعية لا يبوب تبويبات فرعية حسب القطاع المقابل على غرار بقية الحسابات، ولكن حسب أنواع مصادر حصص الملكية (أي الأموال التي يساهم بها المالكون، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات العامة والخاصة، وتعديل التقييم). وبالتالي لن يتم تحديد قيمة الأسهم الصادرة عن النظام المالي المحلي والمملوكة لغير المقيمين.

م:٦–٣٨ وتلبية لمتطلبات إعداد الإحصاءات المالية، بما في ذلك الحساب المالي في نظام الحسابات القومية، تتضمن نماذج الإبلاغ الموحدة بندا للتذكرة لإدراج القيمة السوقية أو العادلة للأسهم وحصص الملكية الأخرى حسب قطاع الطرف المقابل، مما يتيح تحديد حصص الملكية المملوكة لغير المقيمين. غير أن الغالبية العظمى من الاقتصادات لا تقوم بإبلاغ هذا البند، مما يعني أن خبراء الإحصاءات النقدية لا يقومون في الوقت الحالي بإعداد هذه المعلومات. ولمعالجة هذا الوضع، ينبغي حث معدي بيانات وضع الاستثمار الدولي (الذين غالبا ما تتوافر لديهم بيانات عن خصوم حصص الملكية المستحقة لغير المقيمين) على التنسيق مع نظرائهم من معدي الإحصاءات النقدية للتشجيع على إعداد بنود التذكرة المشار إليها في نماذج الإبلاغ الموحدة لتجنب ازدواجية الجهود أو زيادة أعباء الإبلاغ المفروضة على المؤسسات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تُقدَّر الخصوم الأجنبية في الإحصاءات النقدية بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب تدني حجم الخصوم المستحقة لغير المقيمين في صورة حصص ملكية.

التغطية

م:٦–٣٩ ويتمثل أحد الفروق المهمة بين الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها في معاملة صناديق سوق المال، حيث إنها جزء من قطاع الشركات المالية الأخرى في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات وجزء من قطاع شركات تلقي الودائع الأخرى في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها. وتناقش الفقرة م–6 33 هذا الاختلاف وغيره من الاختلافات المحتملة الأخرى عن تعريف شركات تلقي الودائع الأخرى الوارد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

م:٦–٤٠ وتنشأ أهم التحديات التي تواجه الشركات المالية الأخرى في الكثير من الاقتصادات نتيجة تنوع هذه الشركات وعددها الكبير، ونتيجة تعدد القنوات التي يتم إبلاغ البيانات من خلالها في الوقت الحالي أيضا. والشركات المالية الأخرى قد تفوق شركات تلقي الودائع الأخرى عددا بسبب انتشار شركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد، وجهات الوساطة المالية والشركات المالية المساعدة الأخرى مثل تجار وسماسرة الأصول المالية. وفي بعض الاقتصادات، لا يتم الإبلاغ عن بيانات الشركات المالية الأخرى بشكل كامل أو لا تبلغ في الوقت الملائم (أو كلاهما)، وبعض فئات الشركات المالية الأخرى قد لا تبلغ بياناتها على الإطلاق.

م:٦–٤١ وفي الوضع المثالي، ينبغي على جميع الشركات المالية الأخرى إبلاغ معدي البيانات مباشرة بالبيانات النقدية في الوقت الملائم. غير أن الإبلاغ لا يتم على هذا النحو حاليا إلا في عدد قليل نسبيا من الاقتصادات. وبدلا من ذلك، تقوم الشركات المالية الأخرى بإبلاغ الهيئات الحكومية المسؤولة عن الإشراف على شرائح معينة في قطاع الخدمات المالية – مثل الهيئات الوطنية المشرفة على المتاجرة في الأوراق المالية أو على عمل البورصات الخاضعة للتنظيم، الهيئات الوطنية أو الحكومية المشرفة على شركات التأمين أو صناديق معاشات التقاعد. وأحيانا ما يتم الإبلاغ عن البيانات من خلال النقابات العمالية أو غيرها من الجهات غير الحكومية التي تمثل مصالح مجموعات معينة من الشركات المالية الأخرى.

م:٦–٤٢ ويفترض أن يؤدي قيام الشركات المالية الأخرى بإبلاغ معدي الإحصاءات النقدية ببياناتها مباشرة إلى تحسن جودة البيانات وزيادة الالتزام بالتوقيت الملائم للإبلاغ، مع إمكانية مشاركة هذه البيانات مع معد بيانات وضع الاستثمار الدولي في حالة تنسيق جهود تحديد البيانات اللازمة وجمعها. غير أن السياسة الوطنية قد تستلزم أن يتم إبلاغ معد الإحصاءات النقدية بالبيانات من خلال الهيئات الإشرافية التي تقوم الشركات المالية الأخرى

بإبلاغها بياناتها بالفعل. وعلى أية حال، ففي حالة قيام البنك المركزي بجمع بيانات عن الشركات المالية الأخرى لأغراض التحليل النقدي أو تحليل القطاع المالي، وبشرط الالتزام بمبادئ القيد الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، ينبغي استخدام هذه البيانات لأغراض إعداد ميزان المدفوعات أيضا تجنبا لازدواج الجهود.

م:٦–٤٣ وقد يتضمن القطاع الفرعي لشركات تلقي الودائع الأخرى شركات تعمل تحت الحراسة القضائية أو إشراف الجهات التنظيمية، أو شركات أصبحت لا تتعامل مع الجمهور. ومن الناحية الفنية، فإن المؤسسات المفلسة التي تستمر في ممارسة نشاطها قد تحتفظ بوضعها القانوني كبنوك عاملة، أو قد يفرض عليها وضع قانوني خاص. ووفقا للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، فإن شركات تلقي الودائع المفلسة التي تستمر في ممارسة نشاطها تظل مصنفة ضمن القطاع المؤسسي الخاص بشركات تلقي الودائع.

الفئات الوظيفية

م:٦–٤٤ لا تُستخدم الفئات الوظيفية في تبويب الأصول المالية والخصوم في الإحصاءات النقدية. وقد تنتج عن ذلك صعوبات في عملية إعداد البيانات في حالة استخدام الإحصاءات النقدية في تقدير بيانات ميزان المدفوعات/ وضع الاستثمار الدولي الخاصة بمعاملات ومراكز جهات تلقي الودائع في الاستثمارات المباشرة في حصص الملكية.

م:٦–٤٥ وفي ضوء التأكيد على توحيد الرقابة على المجموعات في القطاع المالي، أصبحت البيانات التي تعكس العلاقة بين الشركات المالية الأم والتابعة والمرتبطة متاحة عموما من خلال الحسابات الفرعية في هيكل الحسابات المحاسبي الذي تستخدمه الشركات المالية. غير أن معدي ميزان المدفوعات يواجهون صعوبة في مطابقة تعريف السيطرة والنفوذ القوي بين المحاسبة المالية والإحصاءات الاقتصادية الكلية. وبعبارة أخرى، فإن هذه التعاريف الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات غير مطابقة تماما للتعاريف الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على سبيل المثال. غير أن التقارب بين التعاريف قد يشجع بعض الاقتصادات على إعداد الحسابات الدولية باستخدام البيانات الصادرة عن جهاز الرقابة المصرفية أو البيانات المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (بدون تعديلها).

التبويب حسب أجل الاستحقاق

م:٦–٤٦ تتضمن نماذج الإبلاغ الموحدة تبويبا حسب أجل الاستحقاق لخصوم البنك المركزي تجاه غير المقيمين، ولا يغطي هذا التبويب الأصول المالية أو الأصول والخصوم في القطاعات الفرعية المالية الأخرى. وفي حين لا يركز التحليل النقدي التقليدي على أجل استحقاق الأصول المالية، تعرض البيانات الصادرة عن الجهات الرقابية والتي غالبا ما تُستخدم في إعداد الإحصاءات النقدية تبويبا لمجموعة مختارة من الأدوات المالية حسب الأجل القصير والأجل الطويل على النحو المطلوب في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وغالبا ما تكون هذه التبويبات متاحة لاستخدام معدي الإحصاءات النقدية.

م:٦–٤٧ وتؤكد المتطلبات الجديدة لإعداد بيانات القطاع المالي المرتبطة بتحليل الاستقرار المالي، لا سيما تحليل السيولة، على ضرورة توافر البيانات المبوبة حسب أجل الاستحقاق والتي يستفاد منها في إعداد وضع الاستثمار الدولي.[٢]

المطابقة بين الإحصاءات النقدية ووضع الاستثمار الدولي

م:٦–٤٨ يعرض هذا القسم جداول للمطابقة بين الإحصاءات النقدية وعناصر وضع الاستثمار الدولي. ويوضح كيفية استخدام الإحصاءات النقدية وما تنطوي عليه من أوجه قصور بالتفصيل – أي على مستوى فرادى العناصر.

م:٦–٤٩ وكما يرد في الفصل التاسع، يمكن استخدام الميزانية العمومية لقطاع شركات تلقي الودائع الأخرى[٣] مع شركات تلقي الودائع، ما عدا قطاع البنك المركزي في وضع الاستثمار الدولي. ويمكن استخدام الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي لإعداد بيانات قطاع البنك المركزي في وضع الاستثمار الدولي. وفي حالة قيام الاقتصادات بإعداد الميزانية العمومية لقطاع الشركات المالية الأخرى،[٤] يمكن استخدامها في إعداد بيانات القطاعات الأخرى — الشركات المالية الأخرى — في وضع الاستثمار الدولي.

م:٦–٥٠ ومن خلال قوائم الإبلاغ الموحدة المستخدمة في إبلاغ البيانات النقدية والمالية، يتم إبلاغ صندوق النقد الدولي ببيانات الميزانية العمومية لقطاع شركات تلقي الودائع الأخرى والتي يمكن أن يستخدمها معدو البيانات في تحديد واختيار الأصول والخصوم الخارجية لشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي. ويطابق الجدول م:٦–٣ بين مراكز شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي تجاه غير المقيمين والعناصر المقابلة في وضع الاستثمار الدولي.[٥]

م:٦–٥١ ويتضح من الجدول م:٦–٣ أنه بالرغم من إمكانية وجود تماثل كبير بين بيانات الميزانيات العمومية القطاعية وعناصر وضع الاستثمار الدولي، فإن فروق التبويب لا تتيح مطابقة كاملة بين الإطارين.

---

[٢] ينظر صندوق النقد الدولي حاليا في تنفيذ مشروع باسم «نماذج إبلاغ البيانات التكميلية» يهدف إلى توسيع نطاق تغطية نماذج الإبلاغ الموحدة. وتتضمن نماذج إبلاغ البيانات التكميلية تبويبات حسب أجل الاستحقاق.

[٣] راجع الحاشية رقم ٣ في الفصل التاسع.

[٤] راجع الحاشية رقم ٤ في الفصل التاسع.

[٥] مطابقة مراكز الشركات المالية الأخرى تجاه غير المقيمين مع العناصر المقابلة في وضع الاستثمار الدولي مشابهة إلى حد كبير لمطابقة مراكز شركات تلقي الودائع الأخرى مع وضع الاستثمار الدولي، وبالتالي لم يتم تضمينها في هذا الملحق.

م:٦–٥٢ ويطابق الجدول م:٦–٤ بين مراكز البنك المركزي تجاه غير المقيمين وعناصر وضع الاستثمار الدولي المقابلة.

م:٦–٥٣ ويتضح من الجدولين م:٦–٣ وم:٦–٤ أن استخدام الإحصاءات النقدية في اشتقاق وضع الاستثمار الدولي قد ينطوي على عدد من أوجه القصور. ففي حالات

الجدول م:٦–٣ المطابقة بين بنود الميزانية العمومية لشركات تلقي الودائع الأخرى وعناصر وضع الاستثمار الدولي

الإحصاءات النقدية: الميزانية العمومية لقطاع شركات تلقي الودائع الأخرى	وضع الاستثمار الدولي: شركات تلقي الودائع، عدا البنك المركزي
الأصول: المطالبات المستحقة على غير المقيمين[1]	
العملة الأجنبية	٤–٢–٢ الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع
الودائع (القابلة للتحويل وغيرها، بالعملة المحلية والأجنبية)	٤–٢–٢–١ قصيرة الأجل ٤–٢–٢–٢ طويلة الأجل
سندات الدين	٢–٢–٢ استثمارات الحافظة، سندات الدين ٢–٢–٢–١ قصيرة الأجل ٢–٢–٢–٢ طويلة الأجل
القروض	٤–٣–٢ الاستثمارات الأخرى، القروض ٤–٣–٢–١ قصيرة الأجل ٤–٣–٢–٢ طويلة الأجل
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	١–١ أصول الاستثمار المباشر، حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ١–١–١ المستثمر المباشر في مؤسسة الاستثمار المباشر ١–١–٢ مؤسسة الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (استثمار عكسي) ١–١–٣ بين المؤسسات الزميلة ٢–١–٢ استثمارات الحافظة، حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ٤–١ استثمارات أخرى، حصص الملكية الأخرى
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٤–٤–٢ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة الأخرى
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٣–٢ المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (عدا الاحتياطيات)
الحسابات الأخرى مستحقة القبض الائتمان التجاري والسلف أخرى	٤–٥–٣ الاستثمارات الأخرى، الائتمان التجاري والسلف ٤–٥–٣–١ قصيرة الأجل ٤–٥–٣–٢ طويلة الأجل ٤–٦–٢ الاستثمارات الأخرى، الحسابات الأخرى مستحقة القبض – أخرى ٤–٦–٢–١ قصيرة الأجل ٤–٦–٢–٢ طويلة الأجل
الخصوم المستحقة لغير المقيمين	
الودائع (المستبعدة من النقود بمعناها الواسع، القابلة للتحويل وغيرها، بالعملة المحلية والأجنبية)	٤–٢–٢ الاستثمارات الأخرى، العملة والودائع ٤–٢–٢–١ قصيرة الأجل ٤–٢–٢–٢ طويلة الأجل
سندات الدين (المستبعدة من النقود بمعناها الواسع، بالعملة المحلية والأجنبية) القروض	٢–٢–٢ استثمارات الحافظة، سندات الدين ٢–٢–٢–١ قصيرة الأجل ٢–٢–٢–٢ طويلة الأجل ٤–٣–٢ الاستثمارات الأخرى، القروض ٤–٣–٢–١ قصيرة الأجل ٤–٣–٢–٢ طويلة الأجل
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	٤–٤–٢ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة الأخرى
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٣–٢ المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (عدا الاحتياطيات)

الجدول م:٦–٣ المطابقة بين بنود الميزانية العمومية لشركات تلقي الودائع الأخرى وعناصر وضع الاستثمار الدولي (تتمة)

الإحصاءات النقدية: الميزانية العمومية لقطاع شركات تلقي الودائع الأخرى	وضع الاستثمار الدولي: شركات تلقي الودائع، عدا البنك المركزي
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع الائتمان التجاري والسلف أخرى	٤–٥–٣ الاستثمارات الأخرى، الائتمان التجاري والسلف ٤–٥–٣–١ قصيرة الأجل ٤–٥–٣–٢ طويلة الأجل ٤–٦–٢ الاستثمارات الأخرى، الحسابات الأخرى مستحقة الدفع – أخرى ٤–٦–٢–١ قصيرة الأجل ٤–٦–٢–٢ طويلة الأجل
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار: بالقيمة السوقية، حسب القطاع الحائز (بند للتذكرة)	١–١ خصوم الاستثمار المباشر، حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ١–١–١ المستثمر المباشر في مؤسسة الاستثمار المباشر ١–١–٢ مؤسسة الاستثمار المباشر في المستثمر المباشر (استثمار عكسي) ١–١–٣ بين المؤسسات الزميلة ٢–١–٢ استثمار الحافظة، حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ٤–١ الاستثمارات الأخرى، حصص الملكية الأخرى

ملحوظة: الأرقام التي تظهر بالجدول تعكس تسلسل الأرقام المستخدم في العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

[١] الأصول الاحتياطية مستبعدة من هذا الجدول، نظرا لعدم وجود احتياطيات عادة في حيازة شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي.

الجدول م:٦–٤: المطابقة بين بنود الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي وعناصر وضع الاستثمار الدولي

الإحصاءات النقدية: الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي	وضع الاستثمار الدولي: البنك المركزي
الأصول: المطالبات المستحقة على غير المقيمين	
الذهب النقدي	الأصول الاحتياطية ٥–١ الذهب النقدي ٥–١–١ سبائك الذهب ٥–١–٢ حسابات الذهب غير المخصصة
حيازات حقوق السحب الخاصة	الأصول الاحتياطية ٥–٢ حقوق السحب الخاصة – حيازات
العملة الأجنبية ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية	الأصول الاحتياطية ٥–٤–١ العملة والودائع ٥–٤–١–١ المطالبات المستحقة على السلطات النقدية ٥–٤–١–٢ المطالبات المستحقة على كيانات أخرى
العملة الأجنبية – أخرى	استثمارات أخرى ٤–٢–١ العملة والودائع ٤–٢–١–صفر–١ قصيرة الأجل ٤–٢–١–صفر–٢ طويلة الأجل
الودائع بالعملة المحلية (القابلة للتحويل وغيرها)	استثمارات أخرى ٤–٢–١ العملة والودائع ٤–٢–١–صفر–١ قصيرة الأجل ٤–٢–١–صفر–٢ طويلة الأجل
الودائع بالعملة الأجنبية (القابلة للتحويل وغيرها) ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية	الأصول الاحتياطية ٥–٤–١ العملة والودائع ٥–٤–١–١ المطالبات المستحقة على السلطات النقدية

الجدول م:٦-٤: المطابقة بين بنود الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي وعناصر وضع الاستثمار الدولي (تابع)

الإحصاءات النقدية: الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي	**وضع الاستثمار الدولي: البنك المركزي**
أخرى	٥-٤-١-٢ المطالبات المستحقة على كيانات أخرى استثمارات أخرى ٤-٢-١ العملة والودائع ٤-٢-١-صفر-١ قصيرة الأجل ٤-٢-١-صفر-٢ طويلة الأجل
سندات الدين ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية أخرى	الأصول الاحتياطية ٥-٤-٢-١ سندات الدين ٥-٤-٢-١-١ قصيرة الأجل ٥-٤-٢-١-٢ طويلة الأجل استثمارات الحافظة ٢-٢-١ سندات الدين ٢-٢-١-١ قصيرة الأجل ٢-٢-٢-١ طويلة الأجل
القروض القروض الممنوحة إلى صندوق النقد الدولي اتفاقات إعادة الشراء ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية أخرى قروض أخرى ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية أخرى	الأصول الاحتياطية ٥-٣ وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي ٥-٤-٤ مطالبات أخرى استثمارات أخرى ٤-٣-١ القروض ٤-٣-١-١ الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (عدا الاحتياطيات) ٤-٣-١-٢ أخرى قصيرة الأجل ٤-٣-١-٣ أخرى طويلة الأجل
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية أخرى	الأصول الاحتياطية ٥-٤-٢-٢ حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار – استثمارات الحافظة ٢-١-١ حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار استثمارات أخرى ٤-١ استثمارات أخرى
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	استثمارات أخرى ٤-٤-١ نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين ضمن الأصول الاحتياطية الرسمية أخرى	٣-١ المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين الأصول الاحتياطية ٥-٤-٣ المشتقات المالية (صافٍ)
الحسابات الأخرى مستحقة القبض الائتمان التجاري والسلف أخرى	استثمارات أخرى ٤-٥-١ الائتمان التجاري والسلف ٤-٥-١-١ قصيرة الأجل ٤-٥-١-٢ طويلة الأجل ٤-٦-١ الحسابات الأخرى مستحقة القبض ٤-٦-١-١ قصيرة الأجل ٤-٦-١-٢ طويلة الأجل
الخصوم المستحقة لغير المقيمين[1]	
العملة المتداولة (حيازات غير المقيمين، غير المقيدة ببند منفصل في الميزانية العمومية) الودائع المستبعدة من النقود بمعناها الواسع (القابلة للتحويل وغيرها، بالعملة المحلية والأجنبية)[2] قصيرة الأجل طويلة الأجل	استثمارات أخرى ٤-٢-١ العملة والودائع ٤-٢-١-صفر-١ قصيرة الأجل ٤-٢-١-صفر-٢ طويلة الأجل
سندات الدين المستبعدة من النقود بمعناها الواسع قصيرة الأجل طويلة الأجل	استثمارات الحافظة ٢-٢-١ سندات الدين ٢-٢-١-١ قصيرة الأجل ٢-٢-١-٢ طويلة الأجل

الجدول م:٦-٤: المطابقة بين بنود الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي وعناصر وضع الاستثمار الدولي (تتمة)

الإحصاءات النقدية: الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي	وضع الاستثمار الدولي: البنك المركزي
القروض القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي اتفاقات إعادة الشراء قصيرة الأجل طويلة الأجل قروض أخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل	استثمارات أخرى ٤-٣-١ القروض ٤-٣-١-١ الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي ٤-٣-١-٢ أخرى قصيرة الأجل ٤-٣-١-٣ أخرى طويلة الأجل
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين قصيرة الأجل طويلة الأجل	٣-١ المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
الحسابات الأخرى مستحقة الدفع الائتمان التجاري والسلف أخرى	استثمارات أخرى ٤-٥-١ الائتمان التجاري والسلف ٤-٥-١-١ قصيرة الأجل ٤-٥-١-٢ طويلة الأجل ٤-٦-١ الحسابات الأخرى مستحقة الدفع – أخرى ٤-٦-١-١ قصيرة الأجل ٤-٦-١-٢ طويلة الأجل
مخصصات حقوق السحب الخاصة	٤-٧ حقوق السحب الخاصة (مخصصات)

ملحوظة: الأرقام التي تظهر بالجدول تعكس تسلسل الأرقام المستخدم في العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

[١] في عمود «الإحصاءات النقدية: الميزانية العمومية لقطاع البنك المركزي»، يقتصر التقسيم حسب الأجل القصير والأجل الطويل على الخصوم بالعملة الأجنبية.

[٢] تشمل حسابات صندوق النقد الدولي واستخدام الائتمان المتاح من صندوق النقد الدولي.

كثيرة، لا تتضمن الإحصاءات النقدية تفاصيل كافية تتيح إعداد عناصر وضع الاستثمار الدولي الأساسية بجميع توزيعاتها. ولكن النظامين يوجد بينهما من العناصر المشتركة ما يكفي للنظر في تنسيق الجهود بهدف إعداد هذه الإحصاءات بنوعيها باستخدام نفس البيانات المصدرية إلى جانب التفاصيل الضرورية. وبتصميم هذا المنهج وتنفيذه على النحو السليم، سيمكن تجنب ازدواجية الجهود وزيادة الاتساق بين هاتين المجموعتين المرتبطتين من البيانات.

الروابط بين الحسابات الدولية وإحصاءات مالية الحكومة

مقدمة

م:٦-٥٤ يعرض دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ إطارا إحصائيا اقتصاديا كليا متكاملا (إحصاءات مالية الحكومة) تم تصميمه خصيصا بهدف دعم تحليل المالية العامة. وترد في الدليل المبادئ الاقتصادية والإحصائية التي يتعين استخدامها في إعداد الإحصاءات والمبادئ الإرشادية التي يُستند إليها في عرض إحصاءات المالية العامة في إطار تحليلي متكامل يتضمن البنود الموازنة الملائمة.[٦]

م:٦-٥٥ وفي ظل هذه الروابط المفاهيمية بين هاتين المجموعتين من البيانات، يمكن إجراء مشاورات مثمرة بين معدي الحسابات الدولية ومعدي إحصاءات مالية الحكومة لضمان اتساق التعاريف المستخدمة ونطاق التغطية والمفاهيم والقواعد المحاسبية. ويمكن لمعدي البيانات أيضا استخدام نفس البيانات المصدرية،[٧] ومطابقة هذه التقديرات في حالة التداخل.

[٦] تعرض البنود الموازنة بإيجاز صافي قيمة الأنشطة التي تغطيها مجموعة من القيود المحاسبية، مثل صافي أرصدة التشغيل، وهو قيمة مجموع الإيرادات ناقصا مجموع المصروفات.

[٧] للاطلاع على اختيار البيانات المصدرية اللازمة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة، راجع مرشد البلدان النامية إلى إعداد إحصاءات مالية الحكومة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١) على الرابط التالي: http://www.imf.org/external/data.htm#guide.

م:٦-٥٦ ويعرض هذا الملحق بإيجاز أوجه التماثل والاختلاف المهمة بين إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي. ويوضح أيضا كيفية مطابقة بيانات الحكومة العامة المعدة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مع إحصاءات مالية الحكومة. غير أن الملحق لا يعرض جميع أوجه التماثل والاختلاف بين مجموعتي البيانات وينبغي ألا يعتبر مرشدا شاملا.

نطاق التغطية والقواعد المحاسبية

م:٦-٥٧ نظرا لاتساق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فإنه يتسق أيضا مع النظم الاقتصادية الكلية الأخرى، بما في ذلك الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وينقسم الاقتصاد في إحصاءات مالية الحكومة إلى خمسة قطاعات منفصلة عن بعضها البعض (الحكومة العامة والشركات المالية[٨] والشركات غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). وتكون للوحدات في كل قطاع من القطاعات أهدافا متماثلة، وهذه الأهداف بدورها مختلفة عن أهداف الوحدات في القطاعات الأخرى. وتستخدم الحسابات الدولية نفس القطاعات والقطاعات الفرعية المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وإطار إحصاءات مالية الحكومة ولكن مع اختلاف طريقة العرض بما يتيح استمرارية التبويبات الدولية السابقة (كالطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات). وتتكون الحسابات الدولية من عدد أقل من القطاعات، وتعرض أربعة قطاعات رئيسية فقط: الحكومة العامة والبنك المركزي وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي والقطاعات الأخرى[٩] (راجع الجدول ٤-٢ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على عرض مفصل لتبويب القطاعات المؤسسية) بالنسبة للاقتصادات التي يكون من غير العملي تطبيق جميع التبويبات عليها. ويأتي قطاع الحكومة العامة[١٠] في إحصاءات مالية الحكومة والحسابات الدولية مطابقا للتعريفات المستخدمة في نظام الحسابات القومية. وينبغي أن يضمن معدو هاتين المجموعتين من البيانات تطابق نطاق التغطية الفعلي للحكومة العامة في إحصاءاتهم.

م:٦-٥٨ ويمكن وصف الإطارين بأنهما وسيلة منهجية لقيد المراكز والتدفقات وعرضها، ويُقصد بالتدفقات المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى. ويتم القيد على أساس الاستحقاق، ويكون مبدأ التقييم المعمول به هو قيد المراكز والتدفقات بالقيمة السوقية الجارية. ويستخدم الإطاران نظام القيد المزدوج (أي أن كل معاملة تتكون من قيد مدين وقيد دائن متساويين في القيمة)، ويساوي مجموع القيود الدائنة مجموع القيود المدينة.

م:٦-٥٩ إحصاءات مالية الحكومة والحسابات الدولية تقيد على الترتيب الإيرادات والمصروفات والمعاملات الجارية والرأسمالية على أساس إجمالي، ويقيد النظامان المعاملات والتغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم على أساس صاف لكل فئة من فئات الأصول أو الخصوم. ولأغراض النشر، تعرض إحصاءات مالية الحكومة الإيرادات (القيود الدائنة) والمصروفات (القيود المدينة) كل على حدة (أي في جدولين مفصلين مختلفين)، بينما تعرض الحسابات الدولية تحت كل فئة القيود الدائنة والمدينة التي تخصها. وتقيد مراكز الأصول المالية والخصوم على أساس إجمالي في هاتين المجموعتين من البيانات.

م:٦-٦٠ وتوحيد البيانات هو عبارة عن وسيلة لعرض الإحصاءات الخاصة بمجموعة من الوحدات كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ولا يمكن توحيد البيانات في الحسابات الدولية لفرادى الاقتصادات نظرا لأنها تعرض معاملات تنطوي على مقيمين وغير مقيمين وعلى أصول مالية وخصوم خارجية وما يرتبط بها من تدفقات أخرى. أما في إحصاءات مالية الحكومة، فتوحيد البيانات أمر ممكن ويستخدم في إعداد إحصاءات الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية (الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية). ووحدات الحكومة العامة طبقا لتعريفها هي وحدات مقيمة، وبالتالي فإن مبادئ توحيد البيانات المعمول بها في إحصاءات مالية الحكومة لن تؤثر على الاتساق بين مجموعتي البيانات.

المقارنة بين هياكل إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

م:٦-٦١ هيكل إطار إحصاءات مالية الحكومة مشابه للهيكل المستخدم في إطاري ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ويشمل: (١) بيان العمليات الذي يقيد نتائج جميع المعاملات خلال فترة محاسبية ما، و(٢) بيان

---

[٨] يتضمن قطاع الشركات المالية قطاعات فرعية هي البنك المركزي وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي والشركات المالية الأخرى، في حين يوصي إطار إحصاءات مالية الحكومة أيضا بقيد الشركات العامة كقطاعات فرعية في كل من قطاع الشركات المالية وقطاع الشركات غير المالية.

[٩] تتضمن فئة «القطاعات الأخرى» في الحسابات الدولية القطاعات المالية وغير المالية، لذلك يوصى بقيد الشركات المالية الأخرى على نحو منفصل. ويتعين عرض البيانات التفصيلية الكاملة للقطاعات المؤسسية بهدف تحقيق التكامل التام بين الحسابات الدولية من ناحية والبيانات النقدية وبيانات تدفقات الأموال والبيانات المالية الأخرى من ناحية أخرى. ويمكن قيد الشركات العامة كبند منفصل ضمن البيانات التكميلية.

[١٠] يتكون قطاع الحكومة العامة من الكيانات التي يكون نشاطها الأساسي أداء وظائف الحكومة. وحسب الترتيبات الإدارية والقانونية، قد يوجد أكثر من مستوى حكومي واحد داخل الاقتصاد، وينبغي إعداد إحصاءات عن كل مستوى على حدة. وتعرض إحصاءات مالية الحكومة ثلاثة مستويات للحكومة: الحكومة المركزية، وحكومات الولاية أو المقاطعة أو الإقليم، والحكومات المحلية. ويمكن لصناديق الضمان الاجتماعي إما أن يتم إدراجها في أحد هذه المستويات أو تشكل مستوى حكوميا منفصلا. ولا تتضمن جميع الاقتصادات جميع هذه المستويات الحكومية. وتقيد في الحسابات الدولية بيانات الحكومة العامة، ولكنها لا تعرض البيانات الخاصة بالقطاعات الفرعية التي تتكون منها الحكومة العامة، كما في حالة إحصاءات مالية الحكومة.

التدفقات الاقتصادية الأخرى الذي يعرض بإيجاز التغيرات التي طرأت على الأصول والخصوم وصافي القيمة والتي لم تنشأ عن معاملات، و(٣) الميزانية العمومية التي تعرض مراكز الأصول المالية وغير المالية المملوكة، ومراكز الخصوم المستحقة للغير، وصافي القيمة، والتي تساوي مجموع قيمة جميع الأصول ناقصا مجموع قيمة جميع الخصوم. وكما يوضح الشكل البياني م:٦-١، فإن المعالجة الشاملة للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة تتيح التكامل التام بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية. أي أن مركز نوع معين من الأصول أو الخصوم في بداية الفترة المحاسبية زائدا التغيرات في هذا المركز الناتجة عن المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى يساوي مركز الأرصدة في نهاية الفترة.

م:٦-٦٢ ويتم في إطار إحصاءات مالية الحكومة إعداد مجموعة من البيانات الإحصائية التي يتضح منها عند دمجها أن جميع التغيرات في المراكز ناتجة عن التدفقات. وهذا الأمر مشابه للمتطابقة المحاسبية في وضع الاستثمار الدولي والتي تستلزم أن تكون جميع التغيرات في مراكز الاستثمارات ناتجة عن المعاملات والتدفقات الأخرى. كذلك يتضمن إطار إحصاءات مالية الحكومة بيان مصادر

الشكل البياني م:٦-١ إطار إحصاءات مالية الحكومة

مراكز الأرصدة	+	التدفقات: المعاملات	التدفقات: التدفقات الاقتصادية الأخرى	=	مراكز الأرصدة
الميزانية العمومية الافتتاحية		بيان العمليات: الإيرادات ناقصا المصروفات، يساوي	بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى		الميزانية العمومية الختامية
صافي القيمة	+	التغير في صافي القيمة نتيجة المعاملات (صافي رصيد التشغيل)	+ التغير في صافي القيمة المالية نتيجة التدفقات الاقتصادية الأخرى	=	صافي القيمة
يساوي		يساوي	يساوي		يساوي
الأصول غير المالية	+	المعاملات في الأصول غير المالية	+ التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول غير المالية	=	الأصول غير المالية
زائدا		زائدا	زائدا		زائدا
صافي القيمة المالية	+	التغير في صافي القيمة المالية نتيجة المعاملات صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)	+ التغير في صافي القيمة المالية نتيجة التدفقات الاقتصادية الأخرى	=	صافي القيمة المالية
يساوي		يساوي	يساوي		يساوي
الأصول المالية	+	المعاملات في الأصول المالية	+ التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول المالية	=	الأصول المالية
ناقصا		ناقصا	ناقصا		ناقصا
الخصوم	+	المعاملات في الخصوم	+ التدفقات الاقتصادية الأخرى في الخصوم	=	الخصوم

واستخدامات النقدية لتوفير معلومات أساسية عن السيولة. ولا يتم إعداد بيان مماثل ضمن الحسابات الدولية.

بيان العمليات

م:٦–٦٣ بيان العمليات عبارة عن ملخص بمعاملات قطاع الحكومة العامة خلال فترة محاسبية ما. ويعرض هذا البيان ثلاث فئات رئيسية من المعاملات (راجع الجدول ٦–٥): (١) المعاملات التي تؤثر على صافي القيمة، وتتضمن هذه الفئة تفاصيل معاملات الإيرادات والمصروفات، و(٢) المعاملات في الأصول غير المالية (صافي اقتناء الأصول غير المالية)،[١١] و(٣) المعاملات في الأصول المالية والخصوم (صافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الخصوم). وتوجد أوجه تشابه بين بيان العمليات وميزان المدفوعات، نظرا لأن كليهما يلخص المعاملات خلال فترة ما. وتُعرض المعاملات في ميزان المدفوعات في صورة ثلاثة حسابات متتالية، وهي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي.

م:٦–٦٤ ويوجد تشابه بين المعاملات التي يعرضها إطار إحصاءات مالية الحكومة في فئتيه الأوليتين – وهما الإيرادات والمصروفات – ومعاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ولكن مع وجود استثناء واحد: فالتحويلات الرأسمالية المدرجة في الإيرادات (الجانب الدائن) والمصروفات (الجانب المدين) على الترتيب في إحصاءات مالية الحكومة هي معاملات تؤثر على صافي القيمة ومن ثم يتم عرضها في الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات. ويظهر مجموع اقتناء (الجانب المدين) الأصول غير المنتجة والتصرف فيها (الجانب الدائن) في صافي الاستثمار في الأصول غير المالية في إحصاءات مالية الحكومة، بينما يظهر في الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات. ويوجد اتساق تام بين معاملات الأصول المالية والخصوم في بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة والمعاملات التي تظهر في الحساب المالي في ميزان المدفوعات.

م:٦–٦٥ ويرتبط بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة بحسابات ميزان المدفوعات من خلال معاملات وحدات قطاع الحكومة العامة مع غير المقيمين. وبالنسبة للمنح والفائدة والمعاملات في الأصول المالية والخصوم، تقيد إحصاءات مالية الحكومة معاملات غير المقيمين في بنود منفصلة. أما بالنسبة للمعاملات الأخرى مع غير المقيمين، فلا تقيد عادة على نحو منفصل في إحصاءات مالية الحكومة، مما يقلل من فرص المطابقة بين الحسابات الدولية وإحصاءات مالية الحكومة. غير أنه في بعض الحالات، قد تقيد هذه المعاملات ضمن المعلومات التكميلية في النظام المحاسبي لقطاع الحكومة العامة – لا سيما إذا

---

[١١] النفقات هي مجموع المصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية.

الجدول م:٦–٥ بيان العمليات

المعاملات المؤثرة على صافي القيمة	
١	الإيرادات
١١	الضرائب
١٢	المساهمات الاجتماعية (إحصاءات مالية الحكومة)
١٣	المنح
١٤	إيرادات أخرى
٢	المصروفات
٢١	تعويضات العاملين (إحصاءات مالية الحكومة)
٢٢	استخدام السلع والخدمات
٢٣	استهلاك رأس المال الثابت
٢٤	الفائدة
٢٥	الدعم
٢٦	المنح
٢٧	المزايا الاجتماعية (إحصاءات مالية الحكومة)
٢٨	مصروفات أخرى
صافي رصيد العمليات/ إجمالي رصيد العمليات	صافي رصيد العمليات/إجمالي رصيد العمليات (١–٢)[١]
المعاملات في الأصول غير المالية	
٣١	صافي/إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية[٢]
٣١١	الأصول الثابتة
٣١٢	المخزونات
٣١٣	النفائس
٣١٤	الأصول غير المنتجة
2M	النفقات (٢+٣١)
صافي الإقراض/ الاقتراض	صافي الإقراض (+)/ الاقتراض (–) [إحصاءات مالية الحكومة] (١–٢–٣١=١–2M=٣٢–٣٣)
المعاملات في الأصول المالية	
٣٢	صافي اقتناء الأصول المالية
٣٢١	المحلية[٣]
٣٢٢	الخارجية[٣]
المعاملات في الخصوم	
٣٣	صافي تحمل الخصوم
٣٣١	المحلية[٣]
٣٣٢	الخارجية[٣]

[١] صافي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقصا المصروفات. وإجمالي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقصا المصروفات بخلاف استهلاك رأس المال الثابت.
[٢] صافي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي عمليات الاقتناء ناقصا عمليات التصرف ناقصا استهلاك رأس المال الثابت. وإجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي عمليات الاقتناء ناقصا عمليات التصرف.
[٣] مبوبة حسب الأداة و/أو حسب قطاع الطرف المقابل (راجع الجدول ٩–١ والجدول ٩–٢ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤).

كانت هذه المعاملات غير عادية أو كبيرة الحجم أو مرتفعة القيمة.

م:٦-٦٦ وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، تعرف الإيرادات بأنها زيادة في صافي القيمة ناتجة عن معاملة ما، وتعرف المصروفات بأنها انخفاض في صافي القيمة ناتج عن معاملة ما. ويساوي صافي الاستثمار في الأصول غير المالية مجموع تكوين رأس المال الثابت ناقصا استهلاك رأس المال الثابت زائدا التغيرات في المخزونات والمعاملات في النفائس والأصول غير المالية. ويمثل صافي اقتناء الأصول وصافي تحمل الخصوم معاملات مالية تؤدي إلى تغيير حيازات الحكومة من الأصول المالية و/أو الخصوم.

م:٦-٦٧ ويتم اشتقاق رصيدين تحليليين مهمين في بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة. فالإيرادات ناقصا المصروفات تساوي صافي رصيد التشغيل (التغير في صافي القيمة نتيجة المعاملات). وينتج عن طرح صافي الاستثمار في الأصول غير المالية بعد ذلك صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) (التغير في صافي القيمة المالية) الذي يساوي أيضا صافي نتيجة المعاملات في الأصول المالية والخصوم — أي يساوي صافي اقتناء الأصول المالية ناقصا صافي تحمل الخصوم. وصافي رصد التشغيل هو مقياس موجز لإمكانية استمرار عمليات الحكومة في الوقت الراهن، وصافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–) هو مقياس موجز يبين إلى أي مدى تقوم الحكومة إما بوضع موارد مالية تحت تصرف قطاعات الاقتصاد الأخرى أو الخارج، أو باستخدام الموارد المالية التي تحققها القطاعات الأخرى أو المتأتية من الخارج. فضلا عن ذلك، يختلف إجمالي رصيد التشغيل عن صافي رصيد التشغيل من حيث إنه لا يشمل استهلاك رأس المال الثابت كمصروفات.[١٢]

م:٦-٦٨ ويوجد عدد أكبر من البنود الموازنة في ميزان المدفوعات مقارنة بإحصاءات مالية الحكومة، وهو ما يعود جزئيا إلى أن حسابات المعاملات في ميزان المدفوعات أكثر من فئات المعاملات في بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة. فالبنود الموازنة في إحصاءات مالية الحكومة كما أشرنا في الفقرة السابقة هي: صافي رصيد التشغيل وصافي الإقراض/صافي الاقتراض، أما في ميزان المدفوعات فالبنود الموازنة هي رصيد الحساب الجاري، ورصيد السلع والخدمات، ورصيد السلع، ورصيد الخدمات، ورصيد الدخل الأولي، ورصيد الدخل الثانوي، ورصيد الحساب الرأسمالي، وصافي الإقراض/الاقتراض (أي رصيد الحسابين الجاري والرأسمالي)، وصافي الإقراض/الاقتراض (أي رصيد الحساب المالي). وفي مجموعتي البيانات كلتيهما، يساوي صافي الإقراض/الاقتراض رصيد الحساب المالي.

الإيرادات

م:٦-٦٩ تتلقى الحكومات أربعة أنواع رئيسية من الإيرادات من خلال عمليات المالية العامة، وهي الرسوم الإلزامية في صورة ضرائب وأنواع معينة من المساهمات الاجتماعية، ودخل الممتلكات المتأتي من ملكية الأصول،[١٣] ومبيعات السلع والخدمات،[١٤] والتحويلات الواردة من الوحدات الأخرى. ومن بين هذه الأنواع، تمثل الرسوم والتحويلات الإلزامية المصدر الرئيسي للإيرادات بالنسبة لمعظم وحدات الحكومة العامة. وتتكون الإيرادات من عناصر متباينة يتم تبويبها وفق خصائص مختلفة حسب نوع الإيرادات. وتبوب أنواع الإيرادات الأربعة في أربع فئات: (١) الضرائب، و(٢) المساهمات الاجتماعية، و(٣) المنح، و(٤) الإيرادات الأخرى.

الضرائب

م:٦-٧٠ الضرائب هي مبالغ إلزامية بلا مقابل تتلقاها الوحدات الحكومية من الوحدات المؤسسية.[١٥] ويتفق ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة في نطاق تغطية الإيرادات الضريبية ووقت قيدها وتقييمها، ولكن يختلفان في تبويبها. فميزان المدفوعات يستوجب إعداد بيانات عن (١) ضرائب الإنتاج والواردات، و(٢) الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما، و(٣) الضرائب الرأسمالية، بينما يقضي المنهج المستخدم في إحصاءات مالية الحكومة بتبويب الضرائب في المقام الأول وفق الأساس الذي تجبى عليه الضريبة. إذ تقسم الضرائب في إحصاءات مالية الحكومة إلى ست فئات رئيسية: (١) الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، و(٢) الضرائب على الرواتب والأجور والقوى العاملة، و(٣) الضرائب على الممتلكات، و(٤) الضرائب على السلع والخدمات، و(٥) الضرائب على

[١٢] قد يصعب عمليا قياس استهلاك رأس المال الثابت، وقد لا يكون بالإمكان الوصول إلى تقدير مقبول له. وإذا كان الأمر كذلك، فربما يكون من الأسهل في الممارسة العملية استخدام إجمالي رصيد التشغيل لأغراض التحليل بدلا من صافي رصيد التشغيل. غير أنه يفضل استخدام صافي رصيد التشغيل لأنه يسجل جميع التكاليف الجارية لعمليات الحكومة.

[١٣] الأصول المالية والموارد الطبيعية الموضوعة تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى.

[١٤] تتكون مبيعات السلع والخدمات في إحصاءات مالية الحكومة من مبيعات المؤسسات غير السوقية، والرسوم الإدارية، والمبيعات العارضة للمؤسسات غير السوقية، ومبيعات السلع والخدمات المحتسبة.

[١٥] تعتبر الإيرادات الضريبية بلا مقابل لأن الحكومة لا تقدم أي شيء مباشرة إلى فرادى الوحدات مقابل المبالغ المدفوعة. وتستبعد من الضرائب بعض المقبوضات الإلزامية، كالغرامات والجزاءات المالية وأغلب مساهمات الضمان الاجتماعي. فهذه التحويلات تتضمن في بعض الحالات عنصر التبادل ولا تبوب بالتالي ضمن الضرائب.

التجارة والمعاملات الدولية، و(٦) الضرائب الأخرى (راجع الجدول م:٦–٦ للاطلاع على تفاصيل إضافية).[١٦]

م:٦–٧١ ورغم أنه قد يتم فرض ضرائب معينة على غير المقيمين (كبعض الضرائب المفروضة على التجارة الدولية وعلى المعاملات الدولية)، فقد يتعذر قيد الجزء المحصل من غير المقيمين في إحصاءات مالية الحكومة، وقد يختلف من فئة ضريبية لأخرى ومن عام لآخر.

م:٦–٧٢ وتتضمن ضرائب المنتجات والإنتاج التي يتم قيدها في حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات نفس فئات الضرائب الواردة في نظام الحسابات القومية. ومن أمثلة هذه الضرائب[١٧] ضرائب القيمة المضافة (إحصاءات مالية الحكومة ١١٤١١)،[١٨] وضرائب المبيعات (إحصاءات مالية الحكومة ١١٤١٢)، والمكوس الانتقائية (إحصاءات مالية الحكومة ١١٤٢)، والضرائب على خدمات معينة (إحصاءات مالية الحكومة ١١٤٤)، والرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (إحصاءات مالية الحكومة ١١٥١)، والضرائب على الصادرات (إحصاءات مالية الحكومة ١١٥٢)، وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد (إحصاءات مالية الحكومة ١١٥٣). وفي حالات استثنائية، قد تفرض بعض الضرائب مستحقة الدفع على السلع التي تدخل الاقتصاد في صورتها المادية دون أن يحدث تغير في ملكيتها، ولا تعامل كواردات بالتالي. غير أن هذه الضرائب والرسوم تدرج رغم ذلك تحت عنوان ضرائب ورسوم الواردات في إحصاءات مالية الحكومة.

م:٦–٧٣ الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما المقيدة في حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات هي حاصل جمع عدة فئات ضريبية تفصيلية على نحو ما ترد في إحصاءات مالية الحكومة، وتتضمن الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (إحصاءات مالية الحكومة ١١١) وعدة فئات أخرى من الضرائب يدفع المستهلك النهائي أغلبها (كالضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام سلع أو ممارسة أنشطة (إحصاءات المالية العامة ١١٤٥)، وضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ١١٥٦).

م:٦–٧٤ وتتكون الضرائب الرأسمالية المقيدة في الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات من الضرائب التي يتم فرضها على فترات غير منتظمة وغير متواترة على قيمة الأصول أو صافي القيمة المملوكة للوحدات المؤسسية أو على قيمة الأصول المحولة بين الوحدات المؤسسية في شكل وصايا أو هبات بين الأحياء أو تحويلات أخرى. والضرائب الرأسمالية[١٩] هي حاصل جمع ضرائب التركات والأيلولة والهبات (إحصاءات مالية الحكومة ١١٣٣)، والرسوم الرأسمالية (إحصاءات مالية الحكومة ١١٣٥).

الجدول م:٦–٦ الضرائب في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

إحصاءات مالية الحكومة: الضرائب		ميزان المدفوعات: الضرائب	
١	**الإيرادات**	I.B	**الدخل الأولي**
١١	**الضرائب**	I.B.3.1	الضرائب على الإنتاج والواردات
١١١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية		
١١١١	مستحقة على الأفراد	I.C	**الدخل الثانوي**
١١١٢	مستحقة على الشركات والمؤسسات الأخرى	I.C.I	الحكومة العامة
١١١٣	الضرائب الأخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	I.C.1.1	الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما
١١٢	الضرائب على الرواتب والأجور والقوى العاملة	IC.2	الشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
١١٣	الضرائب على الممتلكات	LC.2.2	تحويلات جارية أخرى
١١٣١	الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة	I.C.2.0.1	الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما
١١٣٢	الضرائب المتكررة على صافي الثروة		
١١٣٣	ضرائب على التركات والأيلولة والهبات	٢	**الحساب الرأسمالي**
١١٣٥	الرسوم الرأسمالية	٢–٢	**التحويلات الرأسمالية**
١١٣٦	الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات	٢–٢–١	الحكومة العامة
١١٤	الضرائب على السلع والخدمات	٢–٢–١–٢	تحويلات رأسمالية أخرى

[١٦] تبويب الضرائب في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ مماثل تقريبا للتبويب المستخدم في إحصاءات الإيرادات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[١٧] راجع الفصل الخامس من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ للاطلاع على قائمة كاملة بالضرائب.

[١٨] الأرقام بين الأقواس التي تظهر إلى جانب «إحصاءات مالية الحكومة» في هذه الفقرة وما بعدها تشير إلى رموز التبويب المستخدمة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

[١٩] لا تتضمن إحصاءات مالية الحكومة فئة للضرائب الرأسمالية.

الجدول م:٦-٦ الضرائب في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات (تتمة)

إحصاءات مالية الحكومة: الضرائب		ميزان المدفوعات: الضرائب	
١١٤١	الضرائب العامة على السلع والخدمات	٢-٢-١-٢-١	منها: ضرائب رأسمالية
١١٤١١	ضرائب القيمة المضافة	٢-٢-٢	الشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
١١٤١٢	ضرائب المبيعات	٢-٢-٢-٢	تحويلات رأسمالية أخرى
١١٤١٣	الضرائب على رقم الأعمال والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات	٢-٢-٢-٢-١	منها: ضرائب رأسمالية
١١٤١٤	الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية		
١١٤٢	المكوس الانتقائية		
١١٤٣	أرباح الاحتكارات المالية		
١١٤٤	الضرائب على خدمات معينة		
١١٤٥	الضرائب على استخدام سلع والسماح باستخدام سلع أو أداء خدمات		
١١٤٥١	ضرائب المركبات		
١١٤٥٢	الضرائب الأخرى على استخدام سلع والسماح باستخدام سلع		
١١٤٦	الضرائب الأخرى على السلع والخدمات		
١١٥	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		
١١٥١	الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى		
١١٥٢	الضرائب على الصادرات		
١١٥٣	أرباح احتكارات الصادرات أو الواردات		
١١٥٤	أرباح الصرف		
١١٥٥	الضرائب على معاملات الصرف		
١١٥٦	الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية		
١١٦	ضرائب أخرى		
١١٦١	الضرائب المدفوعة من قطاع الأعمال فقط		
١١٦٢	الضرائب المدفوعة من جهات أخرى عدا قطاع الأعمال أو غير المصنفة في مكان آخر		

ملحوظة: حفاظا على الاتساق مع الرموز المستخدمة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، لا يتبع الرمز ١١٤١٤ مباشرة رمز الفئة الضريبية السابقة – فالضرائب على المعاملات الرأسمالية والمالية (١١٣٤ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١) مبوبة حاليا ضمن الضرائب على السلع والخدمات (إحصاءات مالية الحكومة ١١٤) بهدف زيادة الاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

المساهمات الاجتماعية

م:٦-٧٥ المساهمات الاجتماعية حسب تعريفها في إحصاءات مالية الحكومة هي عبارة عن إيرادات فعلية أو محتسبة تحصلها برامج التأمين الاجتماعي بغرض تكوين مخصصات لمزايا التأمين الاجتماعي مستحقة الدفع. والمساهمات الاجتماعية قد يدفعها إما أرباب العمل نيابة عن موظفيهم أو الموظفون، أو العاملون لحساب أنفسهم، أو قد يدفعها الأشخاص العاطلون بالأصالة عن أنفسهم. وتضمن هذه المساهمات أحقية المساهمين أو من يعولون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية. وقد تكون المساهمات إجبارية أو طوعية. وتبوب المساهمات الاجتماعية كمساهمات ضمان اجتماعي (إحصاءات مالية الحكومة ١٢١) أو مساهمات اجتماعية أخرى (إحصاءات مالية الحكومة ١٢٢) حسب نوع البرنامج الذي يتلقى تلك المساهمات. وتوجد تصنيفات إضافية بغرض تبويب هذه المعلومات حسب الموظفين، أو أرباب العمل، أو العاملين لحساب أنفسهم، أو العاطلين. ولا تتضمن إحصاءات مالية الحكومة توزيعا للمساهمات الاجتماعية حسب المقيمين وغير المقيمين.

م:٦-٧٦ وتعد تغطية المساهمات الاجتماعية في إحصاءات مالية الحكومة أضيق نطاقا منها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. ففي إحصاءات مالية الحكومة، لا تقيد ضمن المساهمات الاجتماعية (إحصاءات مالية الحكومة ١٢) سوى المساهمات التي تشكل إيرادات — أي لا تقيد سوى المعاملات التي تؤدي إلى زيادة صافي القيمة. وتستبعد من المساهمات

الاجتماعية في إحصاءات مالية الحكومة المساهمات في صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة وبرامج معاشات التقاعد غير الممولة التي تقدم للموظفين معاشات وغيرها من منافع التقاعد. وبالنسبة للمساهمات الاجتماعية في صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة، وفي برامج التأمين الاجتماعي غير الممولة التي يتيحها أرباب العمل من أجل توفير منافع التقاعد، فتقيد كتحمل خصوم من قبل الحكومة.[٢٠] ويقيد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ودليل ميزان المدفوعات في طبعته السادسة[٢١] جميع المساهمات الاجتماعية وتحمل الخصوم، مع موازنة الحسابات بقيد تعديل مقابل التغير في معاشات التقاعد المستحقة. وتقيد المساهمات الاجتماعية التي تتلقاها وحدات قطاع الحكومة العامة من غير المقيمين في حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات، وينبغي في حالة قيدها أن تكون متسقة مع الفئات المقابلة في إحصاءات مالية الحكومة.

المنح

م:٦-٧٧ المنح عبارة عن تحويلات تتلقاها وحدات الحكومة من وحدات حكومية أو منظمات دولية أخرى مقيمة أو غير مقيمة، ولا ينطبق عليها تعريف الضريبة أو الدعم أو المساهمة الاجتماعية. وتقيد في إحصاءات مالية الحكومة ثلاثة مصادر للمنح: المنح من الحكومات الأجنبية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣١)، والمنح من المنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣٢)، والمنح من وحدات الحكومة العامة الأخرى (إحصاءات مالية الحكومة ١٣٣). وتفرق كل من هذه الفئات بين المنح الجارية والمنح الرأسمالية.

الجدول م:٦-٧ فئات الإيرادات الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

إحصاءات مالية الحكومة: فئات الإيرادات الأخرى		ميزان المدفوعات: فئات الإيرادات الأخرى	
١٢	**المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]**	I	**الحساب الجاري**
١٢١	مساهمات الضمان الاجتماعي	I.A	**السلع والخدمات**
١٢١١	مساهمات الموظفين	I.B	**الدخل الأولي**
١٢١٢	مساهمات أرباب العمل	I.B.2	دخل الاستثمار
١٢١٣	مساهمات العاملين لحساب أنفسهم أو العاطلين عن العمل	I.B.2.1	الإستثمار المباشر
١٢١٤	مساهمات غير مخصصة	I.B.2.1.1	الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١٢٢	مساهمات اجتماعية أخرى	I.B.2.1.1.1	أرباح الأسهم والمسحوبات من دخل أشباه الشركات
١٢٢١	مساهمات العاملين	I B 2 1 1 2	الأرباح المعاد استثمارها
١٢٢٢	مساهمات أرباب العمل		دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وإلى صناديق الاستثمار
١٢٢٣	مساهمات محتسبة	I.B.2.1.2	الفائدة
١٣	**المنح**	I.B.2.2	استثمارات الحافظة
١٣١	من حكومات أجنبية	I.B.2.2.1	دخل الاستثمار من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١٣١١	جارية	I.B.2.2.1.1	أرباح الأسهم
١٣١٢	رأسمالية	I.B.2.2.1.2	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار
١٣٢	من منظمات دولية	I.B.2.2.1.2.1	أرباح الأسهم عدا أسهم صناديق الاستثمار
١٣٢١	جارية	I.B.2.2.1.2.2	الأرباح المعاد استثمارها
١٣٢٢	رأسمالية	I.B.2.2.2	الفائدة
١٣٣	من وحدات الحكومة العامة الأخرى	I.B.2.3	استثمارات أخرى
١٣٣١	جارية	I.B.2.3.1	المسحوبات من دخل أشباه الشركات
١٣٣٢	رأسمالية	I.B.2.3.2	الفائدة

[٢٠] راجع الملحق الثاني في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة، وبرامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي الممولة وغير الممولة.

[٢١] راجع الفقرة ١٢-٣٨ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على معلومات إضافية عن طريقة التعديل («التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية»).

الجدول م:٦-٧ فئات الإيرادات الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات (تتمة)

إحصاءات مالية الحكومة: فئات الإيرادات الأخرى		ميزان المدفوعات: فئات الإيرادات الأخرى	
١٤	**إيرادات أخرى**	I.B.2.3.3	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وإلى صناديق الاستثمار
١٤١	دخل ملكية [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.2.4	الأصول الاحتياطية
١٤١١	فائدة [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.2.4.1	الدخل على حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١٤١٢	أرباح الأسهم	I.B.2.4.2	الفائدة
١٤١٣	المسحوبات من دخل أشباه الشركات	IB.3	الدخل الأولي الآخر
١٤١٤	دخل الملكية المتأتي من دفعات دخل الاستثمار المنصرفة	I.B.3.3	الريع
١٤١٥	الريع		
١٤١٦	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها	I.C	**الدخل الثانوي**
١٤٢	مبيعات السلع والخدمات	I.C.I	الحكومة العامة
١٤٢١	مبيعات من جانب منشآت سوقية	I.C.I.I	المساهمات الاجتماعية
١٤٢٢	رسوم إدارية	I.C.I.4	التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي
١٤٢٣	مبيعات عرضية من جانب منشآت غير سوقية	I.C.I.5	تحويلات جارية متنوعة للحكومة العامة
١٤٢٤	مبيعات محتسبة لسلع وخدمات		صافي أقساط التأمين على غير الحياة
١٤٣	الغرامات والجزاءات والمصادرات	٢	**الحساب الرأسمالي**
١٤٤	التحويلات غير المبوبة في موضع آخر	٢-٢	**التحويلات الرأسمالية**
١٤٤١	التحويلات الجارية غير المبوبة في موضع آخر	٢-٢-١	الحكومة العامة
١٤٤١١	الدعم	٢-٢-١-١	الإعفاء من الدين
١٤٤١٢	تحويلات جارية أخرى		
١٤٤٢	التحويلات الرأسمالية غير المبوبة في موضع آخر		
١٤٥	الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بالتأمين على غير الحياة ونظم الضمانات الموحدة		
١٤٥١	الأقساط، والرسوم، والمطالبات الجارية		
١٤٥٢	المطالبات الرأسمالية		

م:٦-٧٨ المنح الجارية المستحقة القبض من الحكومات العامة الأجنبية والمنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣١١ و١٣٢١ على الترتيب) تكون في الغالب الرابط الأكثر أهمية بين إحصاءات مالية الحكومة وحساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات. وترتبط المنح الرأسمالية مستحقة القبض من الحكومات العامة الأجنبية والمنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣١٢ و١٣٢٢ على الترتيب) بفئة التحويلات الرأسمالية للحكومة العامة في ميزان المدفوعات. والمنح الجارية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣٣١) والرأسمالية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣٣٢) مستحقة القبض من وحدات الحكومة العامة الأخرى هي عبارة عن معاملات بين مقيمين – أي وحدات الحكومة العامة لأي اقتصاد ما، ولا تؤثر على ميزان المدفوعات.

م:٦-٧٩ وفيما يلي معاملة بعض التحويلات الرأسمالية في إحصاءات مالية الحكومة وحسابات ميزان المدفوعات:

- الإعفاء من الدين[٢٢] من قبل غير مقيمين يظهر في إحصاءات مالية الحكومة كإيرادات ضمن المنح الرأسمالية الواردة من الحكومات الأجنبية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣١٢) أو من المنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣٢٢)، أو كتحويلات رأسمالية غير مبوبة في موضع آخر (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٤٢) عندما ترد من كيانات غير مقيمة أخرى. ويتم تخفيض قيمة أداة الدين الخارجي

[٢٢] الإعفاء من الدين هو الإلغاء الطوعي الجزئي أو الكلي بموجب اتفاق متبادل لالتزام دين ينشأ عن ترتيب تعاقدي بين دائن ومدين.

المعنية بمقدار مساو. وفي ميزان المدفوعات، يقيد الإعفاء من الدين في الحساب الرأسمالي كتحويل رأسمالي (راجع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الفقرة ١٣–٢٣) من الاقتصاد الدائن إلى الاقتصاد المدين، وتتم موازنته عن طريق تخفيض خصوم المدين (تخفيض أصول الدائن) ضمن أداة الدين المعنية في الحساب المالي.

- التحويلات الاستثمارية تتكون من تحويلات رأسمالية نقدية[٢٣] أو عينية تقدمها حكومات أجنبية أو منظمات دولية إلى وحدات مؤسسية أخرى بغرض التمويل الكلي أو الجزئي لتكلفة اقتناء أصول ثابتة. وتقيد هذه التحويلات في فئات الإيرادات والمصروفات نفسها التي يقيد بها الإعفاء من الدين في إحصاءات مالية الحكومة على النحو المذكور آنفا. ولكن في هذه الحالة تقيد زيادة بقيمة مماثلة في النقدية إذا ما كانت المنحة الاستثمارية في صورة نقدية، بينما تزيد قيمة الأصل غير المالي المعني إذا كانت المنحة في صورة عينية. وفي ميزان المدفوعات، تقيد المنح الاستثمارية في الحساب الرأسمالية كتحويلات رأسمالية أخرى (راجع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الفقرة ١٣–٢٥) من الاقتصاد المانح إلى الاقتصاد المتلقي، ويسجل القيد المقابل تحت الأداة المالية المعنية إذا ورد التحويل في صورة نقدية، أو ضمن واردات السلع والخدمات إذا ورد التحويل في صورة عينية.
- طلبات تفعيل الضمانات التي تمنح مرة واحدة وغير ذلك من أشكال تحمل الدين عبارة عن تحويلات رأسمالية تنشأ عندما يتم تفعيل ضمان يمنح مرة واحدة ويترتب على ذلك مطالبة مستحقة للضامن على المدين بقيمة أقل من قيمة الضمان أو دون أن يترتب على ذلك أي مطالبة على الإطلاق. وعندما تدخل وحدات قطاع الحكومة العامة وغير المقيمين في هذه المعاملات، ينبغي معاملتهم بطريقة واحدة في الحساب الرأسمالي وإحصاءات مالية الحكومة. وللاطلاع على المعاملة في ميزان المدفوعات، راجع الفقرة ١٣–٢٧ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

م:٦–٨٠ تتكون التحويلات الرأسمالية الأخرى من المدفوعات الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضا عن تلف كبير أو إصابات خطيرة غير مغطاة بوثائق تأمين. وعندما تكون وحدات قطاع الحكومة العامة هي الجهة المتلقية لهذا النوع من التحويلات من غير المقيمين، تقيد كجزء من المنح الرأسمالية مستحقة القبض إما من الحكومات الأجنبية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣١٢) أو من المنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣٢٢)، أو كتحويلات رأسمالية غير مبوبة في موضع آخر (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٤٢) عندما تكون مستحقة القبض من كيانات غير مقيمة أخرى. وفي ميزان المدفوعات، تقيد هذه المدفوعات كتحويلات رأسمالية أخرى في الحساب الرأسمالي (راجع الفقرة ١٣–٢٩ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). وعندما يتم إعداد إحصاءات قطاع الحكومة العامة، تستبعد المنح المقدمة من وحدات الحكومة المحلية الأخرى عند توحيد البيانات[٢٤] بحيث تكون المنح المقدمة من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية هي وحدها التي لها قيمة غير صفرية في حسابات الحكومة العامة.

الإيرادات الأخرى

م:٦–٨١ في إحصاءات مالية الحكومة، تتضمن الإيرادات الأخرى دخل الملكية، وبيع السلع والخدمات، والغرامات، والجزاءات، ومصادرة الممتلكات، والتحويلات غير المبوبة في موضع آخر، والأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة.

م:٦–٨٢ ومساهمة قطاع الحكومة العامة في دخل الاستثمار ضمن حساب الدخل الأولي يتم اشتقاقها في الأساس من الجزء مستحق القبض من غير المقيمين في الفئات التالية في إحصاءات مالية الحكومة: الفائدة (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١١)، والأرباح الموزعة (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١٢)، والمسحوبات من دخل أشباه الشركات (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١٣)، ودخل الملكية من الدفعات المنصرفة من دخل الاستثمار (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١٤)،[٢٥] والريع (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١٥)، وأرباع الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١٦). وفي ميزان المدفوعات، يبوب حساب الدخل الأولي هذه البنود حسب الفئة الوظيفية (الاستثمار المباشر، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية). ولا تعرض إحصاءات مالية الحكومة تبويبا وظيفيا[٢٦] مماثلا للتبويب المستخدم في الحسابات الدولية.

---

[٢٣] يستخدم مصطلح النقدية بمعنى أشمل نظرا لأنه يتضمن جميع أنواع الأدوات المالية

[٢٤] راجع الفقرة م:٦–٦٠ بشأن توحيد البيانات.

[٢٥] تحتفظ شركات التأمين باحتياطيات فنية في صورة أقساط مدفوعة سلفا، واحتياطيات مقابل مطالبات مستحقة، واحتياطيات اكتوارية مقابل مخاطر قائمة مرتبطة بوثائق التأمين على الحياة. وتعتبر هذه الاحتياطيات أصولا مملوكة لشركة التأمين تقابلها خصوم مستحقة للمستفيدين، بما في ذلك أي وحدات حكومية تمتلك وثائق. وأي دخل مستحق القبض من استثمار احتياطيات التأمين الفنية يعتبر مملوكا أيضا لحملة الوثائق أو المستفيدين، ويشار إليه بوصفه دخل ملكية من الدفعات المنصرفة من دخل الاستثمار (إحصاءات مالية الحكومة ١٤١٤). وفي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، اسم الحساب المستخدم هو دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين والضمانات الموحدة وصناديق معاشات التقاعد.

[٢٦] يستخدم إطار إحصاءات مالية الحكومة أيضا تبويبا وظيفيا للمصروفات يقوم على تبويب وظائف الحكومة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الأمم المتحدة. وهو تبويب مفصل للوظائف (الأهداف الاجتماعية الاقتصادية) التي تهدف وحدات الحكومة العامة إلى تحقيقها من خلال مختلف أنواع الإنفاق (راجع الفقرة م:٦–١ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ للاطلاع على مزيد من المعلومات).

م:٦–٨٣ وتتكون مساهمة قطاع الحكومة العامة في حسابات السلع والخدمات في ميزان المدفوعات من مبيعات السلع والخدمات إلى غير المقيمين. وتبوب هذه المبيعات في الفئات المقابلة في حسابات السلع والخدمات. وفي حساب الخدمات، يتم الإفصاح بصورة منفصلة عن السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر، وتشمل التالي:

- السلع والخدمات المقدمة من المناطق الإقليمية، كالسفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية
- السلع والخدمات التي يحصل عليها من الاقتصاد المضيف أفراد السلك الدبلوماسي والعاملون بالسلك القنصلي والعسكريون الموفدون للخارج ومن يعولونهم، ولكن باستثناء إيرادات/مصروفات العاملين المقيمين في الاقتصاد المحلي
- الخدمات التي تقدمها الحكومات ولا تدرج في فئات الخدمات الأخرى.

م:٦– ٨٤ ونظرا لأن المناطق التابعة لولاية الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ليست مقيمة في الإقليم الموجودة فيه وجودا ماديا، فإن معاملاتها مع المقيمين في الإقليم الكائنة فيه تعد معاملات دولية. وتدرج أيضا في هذه الفئة الإيرادات الحكومية من بيع التراخيص والتصاريح إلى غير مقيمين إن لم تكن تعامل كضرائب، كما تدرج بعض الأنشطة المرتبطة بالمساعدة الفنية التي يقدمها اقتصاد إلى اقتصاد آخر (راجع الإطار ١٠–٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

م:٦–٨٥ ولا يستلزم إطار إحصاءات مالية الحكومة تحديدا قيد المعاملات مع غير المقيمين في السلع والخدمات، أو قيد الأصول غير المالية المنتجة المملوكة للحكومة. ولكن عندما يمكن قيد هذه المعاملات وتكون التبويبات جزءا من النظام المحاسبي الأساسي للقطاع العام، يمكن إتاحة هذه المعلومات لمعدي ميزان المدفوعات بغرض تقدير القيود الدائنة الناتجة عن فئة مبيعات السلع والخدمات في إحصاءات مالية الحكومة (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٢)، وتقدير صافي الاستثمار في الأصول غير المالية بخلاف الأصول غير المنتجة (إحصاءات مالية الحكومة ٣١).

م:٦–٨٦ ويرتبط حساب الدخل الثانوي والحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات بعدد من فئات الإيرادات الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة، بما في ذلك الغرامات والجزاءات ومصادرة الأصول (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٣) والتحويلات الجارية غير المبوبة في موضع آخر (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٤١) والأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٥) في حساب الدخل الثانوي، والمنح الرأسمالية (إحصاءات مالية الحكومة ١٣١ و١٣٢) والتحويلات الرأسمالية غير المبوبة في موضع آخر (إحصاءات مالية الحكومة ١٤٤٢) في الحساب الرأسمالي.

المصروفات

م:٦–٨٧ وأحيانا ما تقدم الحكومات سلعا وخدمات إلى المجتمع. وفي سبيل الاضطلاع بهذا الدور، قد تقوم الحكومة بإنتاج السلع والخدمات بنفسها وتوزيعها، أو شرائها من الغير، أو تحويل نقود إلى الأسر المعيشية بما يمكنها من شراء السلع والخدمات مباشرة. وأنواع المصروفات التي ترتبط بتكاليف قيام الحكومة بالإنتاج بنفسها والتي تتحملها الحكومة لأغراض هذه الأنشطة هي: تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت. وتتضمن المصروفات أيضا الدعم، والمنح، والمزايا الاجتماعية، وغيرها من المصروفات المرتبطة بالتحويلات النقدية أو العينية وشراء السلع والخدمات من الغير بغرض تسليمها إلى وحدات أخرى. وتشمل المصروفات أيضا الفائدة المستحقة من الوحدات التي تتحمل أنواع معينة من الخصوم – لا سيما الودائع وسندات الدين والقروض والحسابات الأخرى مستحقة الدفع (راجع الجدول م:٦–٨ للاطلاع على بيانات إضافية).

م:٦–٨٨ ونعرض لاحقا الروابط الموجودة بين الحسابات الدولية وإحصاءات مالية الحكومة.

تعويضات العاملين

م:٦–٨٩ تعويضات العاملين يقصد بها مجموع التعويضات النقدية والعينية مستحقة الدفع لفرد في علاقة عمل بين رب عمل وعامل مقابل العمل الذي يقوم به الأخير خلال الفترة المحاسبية. وتستبعد من تعويضات العاملين أي مبالغ مرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الخاص. وفي إحصاءات مالية الحكومة، أي تعويضات مستحقة الدفع للعاملين المشتغلين في تكوين رأس المال للحساب الخاص، أي إنتاج الأصول غير المالية للاستخدام الخاص، يتم قيدها مباشرة كأحد عناصر تكلفة اقتناء أصول غير مالية. وتتضمن الأجور والرواتب (إحصاءات مالية الحكومة ٢١١)، ومساهمات أرباب العمل الاجتماعية (إحصاءات مالية الحكومة ٢١٢). والأجور والرواتب هي عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية يحصل عليها العاملون مقابل الخدمات المقدمة قبل خصم ضرائب المنبع ومساهمات العاملين في نظم التأمين الاجتماعي. ويستخدم ميزان المدفوعات تعريفا مماثلا لتعويضات العاملين.

م:٦–٩٠ ونظرا لأن العمل بالحكومة عادة ما يخضع لبعض معايير الإقامة كشروط أساسية، غالبا ما لا تكون المدفوعات الدولية ضمن تعويضات العاملين التي تدفعها

الجدول م:٦–٨ المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

٢	**المصروفات**	I	**الحساب الجاري**
٢١	**تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]**	I.A	**السلع والخدمات**
٢١١	الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B	**الدخل الأولي**
٢١١١	الأجور والرواتب النقدية [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.1	تعويضات العاملين
٢١١٢	الأجور والرواتب العينية [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.2.1	الاستثمار المباشر
٢١٢	مساهمات أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.2.1.1	الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٢١٢١	المساهمات الفعلية لأرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.2.1.1.1	أرباح الأسهم والمسحوبات من دخل أشباه الشركات
٢١٢٢	المساهمات المحتسبة لأرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]	I.B.2.1.1.2	أرباح معاد استثمارها
٢٢	**استخدام السلع والخدمات**		دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، وإلى صناديق الاستثمار
٢٣	**استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة]**	I.B.2.1.2	الفائدة
٢٤	**الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]**	I.B.2.2	استثمارات الحافظة
٢٤١	إلى غير المقيمين	I.B.2.2.1	دخل الاستثمار من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٢٤٢	إلى المقيمين بخلاف الحكومة العامة	I.B.2.2.1.1	أرباح الأسهم
٢٤٣	إلى وحدات الحكومة العامة	I.B.2.2.1.2	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار
٢٥	**الدعم**	I.B.2.2.1.2.1	أرباح الأسهم
٢٥١	إلى الشركات العامة	I.B.2.2.1.2.2	الأرباح المعاد استثمارها
٢٥١١	الشركات غير المالية العامة	I.B.2.2.2	الفائدة
٢٥١٢	الشركات المالية العامة	I.B.2.3	استثمارات أخرى
٢٥٢	إلى الشركات الخاصة	I.B.2.3.1	المسحوبات من دخل أشباه الشركات
٢٥٢١	الشركات غير المالية الخاصة	I.B.2.3.2	الفائدة
٢٥٢٢	الشركات المالية الخاصة	I.B.2.3.3	دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
٢٥٣	إلى قطاعات أخرى	I.B.2.4	الأصول الاحتياطية
٢٦	**المنح**	I.B.2.4.1	الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٢٦١	إلى حكومات أجنبية	I.B.2.4.2	الفائدة
٢٦١١	جارية	*I.B.3*	الدخل الأولي الأخر
٢٦١٢	رأسمالية	I.B.3.3	الريع
٢٦٢	إلى منظمات دولية		
٢٦٢١	جارية	I.C	**الدخل الثانوي**
٢٦٢٢	رأسمالية	*I.C.I*	الحكومة العامة
٢٦٣	إلى وحدات أخرى تابعة للحكومة العامة	I.C.I.I	المساهمات الاجتماعية
٢٦٣١	جارية	I.C.I.3	المزايا الاجتماعية
٢٦٣٢	رأسمالية	I.C.I.4	التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي
		I.C.I.5	التحويلات الجارية المتنوعة من الحكومة العامة
٢٧	**المزايا الاجتماعية**		أقساط التأمين على غير الحياة
٢٧١	مزايا الضمان الاجتماعي	٢	**الحساب الرأسمالي**
٢٧١١	مزايا الضمان الاجتماعي النقدية	٢–٢	تحويلات رأسمالية

الجدول م:٦–٨ المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات (تتمة)

٢	المصروفات	ا	الحساب الجاري
٢٧١٢	مزايا الضمان الاجتماعي العينية	٢–٢–١	الحكومة العامة
٢٧٢	مزايا المساعدات الاجتماعية	٢–٢–١–١	الإعفاء من الدين
٢٧٢١	مزايا المساعدات الاجتماعية النقدية		
٢٧٢٢	مزايا المساعدات الاجتماعية العينية (إحصاءات مالية الحكومة)		
٢٧٣	المزايا الاجتماعية المقدمة للعاملين من أرباب عملهم		
٢٧٣١	المزايا الاجتماعية النقدية المقدمة للعاملين من أرباب عملهم		
٢٧٣٢	المزايا الاجتماعية العينية المقدمة للعاملين من أرباب عملهم		
٢٨	**مصروفات أخرى**		
٢٨١	المصروفات على الممتلكات بخلاف الفائدة		
٢٨١١	أرباح الأسهم		
٢٨١١١	الى غير مقيمين		
٢٨١١٢	الى مقيمين		
٢٨١٢	المسحوبات من دخل أشباه الشركات		
٢٨١٣	مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة		
٢٨١٤	الريع		
٢٨١٥	أرباح معاد استثمارها في استثمارات أجنبية مباشرة		
٢٨٢	التحويلات غير المبوبة في موضع أخر		
٢٨٢١	جارية غير مبوبة في موضع أخر		
٢٨٢٢	رأسمالية غير مبوبة في موضع أخر		
٢٨٣	الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة		
٢٨٣١	الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية		
٢٨٣٢	مطالبات رأسمالية		

الحكومة كبيرة. غير أنه في حالة المناطق الإقليمية، فإن جميع تعويضات العاملين (إحصاءات مالية الحكومة ٢١) مستحقة الدفع من الحكومة إلى المقيمين في الاقتصاد المضيف ينبغي إدراجها في حساب الدخل الأولي. ولا تستلزم تبويبات إحصاءات مالية الحكومة تحديدا قيد تعويضات العاملين المدفوعة لغير المقيمين. ولكن عندما يتم قيد هذه المدفوعات في النظام المصدري الأساسي، ينبغي تسجيل هذه المعلومات بشكل مماثل في إحصاءات مالية الحكومة والجانب المدين لحساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات.

استخدامات السلع والخدمات

م:٦–٩١ تتكون هذه الفئة من السلع والخدمات المستخدمة لأغراض إنتاج السلع والخدمات السوقية وغير السوقية. ويستبعد من هذه الفئة استهلاك رأس المال الثابت (إحصاءات مالية الحكومة ٢٣)، واستخدام السلع والخدمات في تكوين رأس المال الثابت والتي يتم قيدها كاقتناء أصول غير مالية، والسلع التي تقوم الحكومة بشرائها وتوزيعها دون أن تخضع لأي عمليات تحويلية والتي تقيد كأحد أنواع التحويلات العينية.[٢٧]

م:٦–٩٢ ويظهر استخدام غير المقيمين لسلع وخدمات قطاع الحكومة العامة في الفئات المقابلة في حسابات السلع والخدمات في ميزان المدفوعات، حيث تحتوي حسابات السلع والخدمات على فئة مستقلة لسلع وخدمات الحكومة غير

[٢٧] راجع الفقرات من ٦–٢٥ إلى ٦–٣٠ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

المدرجة في موضع آخر (راجع الفقرة م:٦–٨٣). ولا يستلزم نظام إحصاءات مالية الحكومة تحديدا قيد المعاملات في سلع وخدمات الحكومة مع غير المقيمين. ولكن عندما يمكن قيد هذه المعاملات، وتكون التبويبات جزءا من النظام المحاسبي الأساسي للقطاع العام، يمكن إتاحة هذه المعلومات لمعدي ميزان المدفوعات بغرض تقدير القيود المدينة الناتجة عن فئة استخدامات السلع والخدمات (إحصاءات مالية الحكومة ٢٢) في إحصاءات مالية الحكومة.

استهلاك رأس المال الثابت

م:٦–٩٣ يقصد باستهلاك رأس المال الثابت الانخفاض خلال الفترة المحاسبية في القيمة الحالية للأصول الثابتة التي تمتلكها وتستخدمها إحدى وحدات الحكومة العامة، والناتج عن تدهور الحالة المادية أو التقادم الطبيعي أو التلفيات الطارئة العادية. ويقيم الانخفاض بمتوسط أسعار الفترة. واستهلاك رأس المال الثابت معاملة داخلية تنفذها الحكومة من خلال ممارستها نوعين من العمليات، ولن يكون لها بالتالي أي تأثير على ميزان المدفوعات.

الفائدة

م:٦–٩٤ الفائدة هي المصروفات التي تتحملها وحدة الحكومة العامة (المدين) عن استخدام أنواع معينة من الأصول المالية بغرض وضع هذه الموارد المالية وغيرها تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، لا يستند إلى أي تبويبات وظيفية للحسابات الدولية في إعداد بيانات فئة الفائدة. وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، تنقسم فئة مصروفات الفائدة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٤) إلى ثلاث فئات فرعية: إلى غير المقيمين (إحصاءات مالية الحكومة ٢٤١)، وإلى المقيمين بخلاف الحكومة العامة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٤٢)، وإلى وحدات الحكومة العامة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٤٣). والجزء من الفائدة المدفوع إلى غير المقيمين (إحصاءات مالية الحكومة ٢٤١)، على عكس الفئات الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة، يسجل بقيود مستقلة وينبغي ربطه بالفئات المقابلة في حسابات ميزان المدفوعات. وينبغي أيضا أن يكون معدو البيانات على دراية بأن الفائدة في إطار إحصاءات مالية الحكومة لا يتم تعديلها لمراعاة تأثير خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، بخلاف ما هو متبع في قيد مقبوضات ومدفوعات الحكومة العامة من الفائدة في ميزان المدفوعات.

الدعم

م:٦–٩٥ الدعم هو مدفوعات جارية بدون مقابل تدفعها وحدات الحكومة إلى الشركات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو كميات أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها هذه الشركات أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد يصمم الدعم بحيث يؤثر على مستوى الإنتاج وأسعار بيع المخرجات، أو على أرباح أو خسائر الشركات المعنية.

م:٦–٩٦ وعند حساب الدخل الأولي الأخر في ميزان المدفوعات، تنشأ روابط ببيانات إحصاءات مالية الحكومة عن المعاملات مع غير المقيمين المرتبطة بالدعم (إحصاءات مالية الحكومة ٢٥). وإذا كان النظام المحاسبي الأساسي للقطاع العام يتيح قيد هذه المدفوعات التي تؤدى إلى غير المقيمين، ينبغي أن تتسق هذه المعلومات مع بيانات حساب الدخل الأولي.

المنح

م:٦–٩٧ المنح هي عبارة عن تحويلات مستحقة الدفع من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو إلى منظمات دولية، ولا ينطبق عليها تعريف الضريبة أو الدعم أو المساهمات الاجتماعية. وتقيد هذه الجهات الثلاثة المتلقية للمنح في إحصاءات مالية الحكومة. وتجدر الإشارة إلى المنح التالية لأغراض المطابقة مع الحسابات الدولية: المنح الجارية مستحقة الدفع إلى الحكومات الأجنبية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٦١١) والمنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٦٢١) ترتبط بحساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات، والمنح الرأسمالية مستحقة الدفع إلى الحكومات الأجنبية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٦١٢) والمنظمات الدولية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٦٢٢) ترتبط بالحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات.

م:٦–٩٨ وعندما تقوم إحدى وحدات قطاع الحكومة بإعفاء غير مقيمين من الدين، يقيد ذلك كمصروفات ضمن منح رأسمالية إلى حكومات أجنبية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٦١٢) أو منح رأسمالية إلى منظمات دولية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٦٢٢)، أو ضمن تحويلات رأسمالية غير مبوبة في موضع آخر عندما يمنح الإعفاء إلى كيانات أخرى بخلاف الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. ويخفض الأصل المالي الأجنبي بنفس قيمة الإعفاء. ولا يتضمن إطار إحصاءات مالية الحكومة فئة منفصلة للإعفاء من الدين. ويمكن قيد مطالبات التأمين على غير الحياة الضخمة – إذا كانت هذه المطالبات مستحقة الدفع من وحدات قطاع الحكومة – كمطالبات رأسمالية (إحصاءات مالية الحكومة، الفئة ٢٨٣٢) في فئة الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨٣).

م:٦–٩٩ وغالبا ما تقوم الحكومات بتحويل المنح، وينبغي قيد هذه التحويلات بنفس الطريقة في إحصاءات مالية الحكومة وحساب الدخل الثانوي أو الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات. وتجري الحكومات تحويلات بغرض

تحقيق منفعة لطرف أخر، أو تستفيد من التحويلات مستحقة القبض. وتتكون هذه التحويلات الرأسمالية من تحويلات إلزامية إلى الحكومات، وتحويلات بموجب أوامر قضائية، وتحويلات طوعية. وقد تقيد أيضا تحويلات رأسمالية محتسبة نتيجة استخدام الحكومات لكيانات مقيمة في اقتصادات أخرى لأغراض المالية العامة (راجع الفقرة ٢–١٢٤ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، والفقرات من ٨–٢٤ إلى ٨–٢٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

المزايا الاجتماعية

م:٦–١٠٠ المزايا الاجتماعية هي تحويلات جارية مستحقة للأسر المعيشية الغرض منها تلبية الاحتياجات التي تنشأ عن أحداث أو ظروف معينة – كالمرض أو البطالة أو التقاعد أو الإسكان أو التعليم أو لأسباب عائلية.[٢٨] وفي إحصاءات مالية الحكومة، لا تعامل جميع المزايا الاجتماعية كمصروفات. فصرف معاشات التقاعد وغيرها من مزايا التقاعد من خلال نظم التأمين الاجتماعي التابعة لأرباب العمل يعامل كتخفيض في الخصوم (راجع أيضا الفقرة م:٦–٧٦). وينبغي قيد المزايا الاجتماعية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٧) مستحقة الدفع إلى غير المقيمين في الفئات المقابلة في حساب الدخل الثانوي. وفي الحسابات الدولية، تنقسم المزايا الاجتماعية إلى فئتين فرعيتين — أي المزايا المرتبطة بالحكومة العامة والمزايا المرتبطة بالشركات المالية والشركات غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. أما في إطار إحصاءات مالية الحكومة، فيتم إعداد بيانات المزايا الاجتماعية باستخدام توزيع مختلف: مزايا الضمان الاجتماعي (إحصاءات مالية الحكومة ٢٧١)، ومزايا المساعدات الاجتماعية (إحصاءات مالية الحكومة ٢٧٢)، والمزايا الاجتماعية المرتبطة بالعاملين (إحصاءات مالية الحكومة ٢٧٣).

مصروفات أخرى

م:٦–١٠١ تقيد في إطار إحصاءات مالية الحكومة مصروفات أخرى إلى جانب تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت، والفائدة، والدعم، والمنح، والمزايا الاجتماعية. وتتكون المصروفات الأخرى من المصروفات على الملكية بخلاف الفائدة، والتحويلات غير المبوبة في موضع أخر، والأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بالتأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة.

م:٦–١٠٢ وغالبا ما تشتق مساهمة الحكومة العامة في حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات من نصيب غير المقيمين في جميع الفئات الفرعية تحت المصروفات على الملكية بخلاف الفائدة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١): الأرباح الموزعة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١١)، والمسحوبات من دخل أشباه الشركات (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١٢)، والمصروفات على الملكية في صورة دفعات منصرفة من دخل الاستثمار (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١٣)، والريع (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١٤)، وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١٥). وتتضمن إحصاءات مالية الحكومة تبويبا مفصلا للأرباح الموزعة مقسما إلى غير مقيمين (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١١١) ومقيمين (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨١١٢).

م:٦–١٠٣ وعند حساب فئات حساب الدخل الثانوي والحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات، تنشأ روابط بفئات المصروفات الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة نتيجة المعاملات مع غير المقيمين المتصلة بالتحويلات الجارية غير المبوبة في موضع أخر (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨٢١)، والأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بالتأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨٣) في حساب الدخل الثانوي، والتحويلات الرأسمالية غير المبوبة في موضع أخر (إحصاءات مالية الحكومة ٢٨٢٢) في الحساب الرأسمالي.

المعاملات في الأصول غير المالية

م:٦–١٠٤ في إحصاءات مالية الحكومة، تتضمن المعاملات في الأصول غير المالية جميع فئات الأصول المنتَجة وغير المنتَجة. وتجدر الإشارة إلى أنه على عكس إحصاءات مالية الحكومة، لا يتضمن الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات أصولا غير مالية منتَجة، بل يقيد المعاملات في الأصول غير المالية غير المنتَجة فقط. وتدرج المعاملات في الأصول غير المالية المنتَجة في الفئات ذات الصلة في ميزان المدفوعات – فعلى سبيل المثال، تقيد السلع في حساب السلع والخدمات. ولا يحدد حساب السلع والخدمات ما إذا كانت تلك السلع أو الخدمات ذات طبيعة رأسمالية أم جارية.

م:٦–١٠٥ وتتكون الأصول غير المالية غير المنتَجة من الموارد الطبيعية، والعقود، والإيجارات، والتراخيص، والأصول التسويقية وشهرة المنشأة في ميزان المدفوعات، وتقيد تلك الأصول في إطار إحصاءات مالية الحكومة. إذ يوجد اتساق تام في إطار الإحصاءات الاقتصادية الكلية فيما يتصل بفئات الأصول غير المالية غير المنتَجة الموجودة. وفي حالة قيام وحدات قطاع الحكومة العامة باقتناء هذه الأصول أو التصرف فيها من خلال معاملات مع غير مقيمين، سيكون من المفيد قيد معلومات تكميلية عن معاملات إحصاءات مالية الحكومة في الحسابات الدولية.

المعاملات في الأصول المالية والخصوم

م:٦–١٠٦ تراعي الفئات الوظيفية في الحسابات الدولية بعض جوانب العلاقة بين الأطراف المعنية والدافع إلى

[٢٨] الخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الأسر المعيشية المعنية إما بفرض مطالب إضافية على مواردها أو بخفض دخلها.

الاستثمار (راجع الفصل السادس في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). كذلك تعرض البيانات في الحساب المالي حسب الأداة المالية المستخدمة، وقطاع الطرف المقابل المقيم في المعاملة.

م:٦–١٠٧ ورغم أن تبويب الأصول المالية والخصوم في إحصاءات مالية الحكومة لا يستخدم نفس الفئات الوظيفية المستخدمة في الحسابات الدولية، فهو يتسق تماما تبويب الأدوات المالية والقطاعات المستخدم في الحسابات الدولية. وتقترح الإرشادات المتضمنة في إطار إحصاءات مالية الحكومة الفصل بين قيود المعاملات في الأصول المالية والخصوم مع المقيمين وغير المقيمين. وتقوم إحصاءات مالية الحكومة على ذات المعايير المستخدمة في الحسابات الدولية لتحديد الإقامة. وبالتالي فإن إحصاءات مالية الحكومة تتيح من الناحية المفاهيمية المقارنة بين المعاملات المالية الدولية المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة وبيانات الحكومة العامة التي يعرضها الحساب المالي في الحسابات الدولية.[٢٩]

بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى

م:٦–١٠٨ وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، تعرض التدفقات الاقتصادية الأخرى في حساب الأصول المالية والخصوم ما ينشأ من تغيرات في المراكز لأسباب بخلاف معاملات بين مقيمين وغير مقيمين. وهذه التغيرات يطلق عليها أيضا مصطلح التدفقات الأخرى، وتتضمن، كما في حالة الحسابات الدولية، مكاسب وخسائر الاقتناء، والتغيرات الناتجة عن إعادة التصنيف، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول المالية والخصوم.[٣٠] ويوجد اتساق تام من الناحية المفاهيمية بين إحصاءات مالية الحكومة والحسابات الدولية فيما يتعلق بتبويب الأدوات المالية ضمن الأصول والخصوم، مما يزيد من اتساق بيانات التدفقات الأخرى المقيدة في مجموعتي البيانات.

الميزانية العمومية

م:٦–١٠٩ وإلى جانب تبويب الأصول المالية والخصوم حسب خصائص الأداة المالية، تبوب فئات الميزانية العمومية للحكومة العامة أيضا حسب إقامة الطرف الأخر في الأداة (المدينون في حالة الأصول المالية والدائنون في حالة الخصوم). وفي ضوء زيادة الوعي بأهمية دور تحليل الميزانية العمومية في فهم الاستمرارية ومواطن الضعف، ينبغي قيد بيانات تكوين العملات وتحليل آجال الاستحقاق في الميزانية العمومية كمعلومات إضافية. وفي وضع الاستثمار الدولي، تمثل الفئات الوظيفية أعلى مستويات التبويب المستخدمة، ولكنه مقسم أيضا حسب الأداة المالية، ومعظم هذه الأدوات مقسمة تقسيمات إضافية حسب القطاع المؤسسي المقابل (أي المقرض في حالة الأصول والمقترض في حالة الخصوم) وأجل الاستحقاق. ويقيد تكوين عملات أصول وخصوم الدين في وضع الاستثمار الدولي كبند للتذكرة.

م:٦–١١٠ يُستخدم في قيد بيانات مركز الأصول المالية/الخصوم للحكومة العامة مع غير المقيمين في الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة نفس تبويب الأدوات والقواعد المحاسبية كما في وضع الاستثمار الدولي. كذلك فإن التقسيم حسب آجال الاستحقاق ونوع العملة على النحو المقترح في إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ يتسق اتساقا تاما مع وضع الاستثمار الدولي.

مرفق الملحق السادس

نظرة عامة على إطار الإحصاءات النقدية

م:٦–١١١ يتضمن هذا المرفق وصفا لإطار إعداد الإحصاءات النقدية وفق المنهجية المقترحة في المرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية. وتغطي الإحصاءات النقدية بيانات المراكز والتدفقات المرتبطة بأصول وخصوم قطاع الشركات المالية وقطاعاته الفرعية.

م:٦–١١٢ وتتضمن الإحصاءات النقدية بيانات عن جميع الوحدات المؤسسية في قطاع الشركات المالية كما يرد في الفصل الثالث من المرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية. ولأغراض إعداد الإحصاءات النقدية، ينقسم قطاع الشركات المالية إلى قطاعات فرعية هي البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى والشركات المالية الأخرى. ويشكل البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى معا قطاع شركات الإيداع الفرعي.

م:٦–١١٣ ويضم إطار الإحصاءات النقدية الموصى به في المرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية مستويين لإعداد البيانات وعرضها. وفي المستوى الأول، يتم تجميع بيانات المراكز والتدفقات المبلغة من فرادى الوحدات المؤسسية في ميزانيات عمومية قطاعية تحتوي على بيانات

[٢٩] الحسابات الدولية تقيد بيانات الحكومة العامة، ولكنها، على عكس إحصاءات مالية الحكومة، لا تعرض بيانات القطاعات الفرعية للحكومة العامة.

[٣٠] نظرا لأهمية بعض العملات في وضع الاستثمار الدولي، تعرض فروق إعادة التقييم (مكاسب وخسائر الاقتناء) الناتجة عن تغيرات سعر الصرف بصورة منفصلة عن تلك الناتجة عن التغيرات الأخرى في الأسعار.

الجدول م.٦–٩ الأصول المالية والخصوم في إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات

إحصاءات مالية الحكومة: الأصول المالية والخصوم				ميزان المدفوعات: الأصول المالية والخصوم	
٦٢	**الأصول المالية**	**٦٣**	**الخصوم**	٣–١	**الاستثمار المباشر**
٦٢٠١	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	٦٣٠١	حقوق السحب الخاصة	٣–١–١	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٦٢٠١١	الذهب النقدي			٣–١–١–١	حصص الملكية بخلاف إعادة استثمار الأرباح
٦٢٠١٢	حقوق السحب الخاصة			٣–١–١–٢	أرباح إعادة الاستثمار
٦٢٠٢	العملة والودائع	٦٣٠٢	العملة والودائع	٣–١–٢	أدوات الدين
٦٢٠٣	سندات الدين	٦٣٠٣	سندات الدين	٣–٢	**استثمارات الحافظة**
٦٢٠٤	القروض	٦٣٠٤	القروض	٣–٢–١	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٦٢٠٥	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٦٣٠٥	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٣–٢–٢	أدوات الدين
٦٢٠٥١	حصص الملكية	٦٣٠٥١	حصص الملكية	٣–٣	**المشتقات المالية**
٦٢٠٥٢	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	٦٣٠٥٢	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	٣–٤	**استثمارات أخرى**
٦٢٠٦	نظم التأمين ومعاشات التقاعد	٦٣٠٦	نظم التأمين ومعاشات التقاعد	٣–٤–١	حصص ملكية أخرى
	والضمانات الموحدة		والضمانات الموحدة	٣–٤–٢	العملة والودائع
٦٢٠٦١	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	٦٣٠٦١	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	٣–٤–٣	القروض
٦٢٠٦٢	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري	٦٣٠٦٢	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري	٣–٤–٤	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
٦٢٠٦٣	المستحقات التقاعدية [إحصاءات مالية الحكومة]	٦٣٠٦٣	المستحقات التقاعدية [إحصاءات مالية الحكومة]	٣–٤–٥	الائتمانات والسلف التجارية
٦٢٠٦٤	مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة	٦٣٠٦٤	مطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة	٣–٤–٦	الحسابات الأخرى مستحقة القبض / مستحقة الدفع – أخرى
٦٢٠٦٥	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة	٦٣٠٦٥	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة	٣–٤–٧	حقوق السحب الخاصة
٦٢٠٧	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٦٣٠٧	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٣–٥	**الأصول الاحتياطية**
٦٢٠٧١	المشتقات المالية	٦٣٠٧١	المشتقات المالية		
٦٢٠٧٢	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٦٣٠٧٢	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين		
٦٢٠٨	الحسابات الأخرى مستحقة القبض	٦٣٠٨	الحسابات الأخرى مستحقة القبض		
٦٢٠٨١	الائتمانات والسلف التجارية	٦٣٠٨١	الائتمانات والسلف التجارية		
٦٢٠٨٢	حسابات أخرى متنوعة مستحقة القبض	٦٣٠٨٢	حسابات أخرى متنوعة مستحقة القبض		
٦٢١	**محلية**	**٦٣١**	**محلية**		
٦٢١٢– ٦٢١٨	نفس توزيع الأدوات على النحو السابق، ولكن باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	٦٣١٢– ٦٣١٨	نفس توزيع الأدوات على النحو السابق، ولكن باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		
٦٢٢	**خارجية**	**٦٣٢**	**خارجية**		
٦٢٢١– ٦٢٢٨	نفس توزيع الأدوات على النحو السابق	٦٣٢١– ٦٣٢٨	نفس توزيع الأدوات على النحو السابق		

شاملة عن كل قطاع فرعي من قطاعات الشركات المالية – أي البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى والشركات المالية الأخرى. أما في المستوى الثاني، فيتم توحيد بيانات الميزانيات العمومية القطاعية في مسوح.

م:٦–١١٤ ويتم إعداد مسوح للقطاعات الفرعية للشركات المالية، ولقطاع الشركات المالية ككل. ويمثل مسح شركات الإيداع وما يتضمنه من مسوح – مسح البنك المركزي ومسح شركات الإيداع الأخرى – محور تركيز الإحصاءات النقدية، كما تعد هذه المسوح إحدى مجموعات البيانات الأساسية المستخدمة لأغراض التحليل الاقتصادي الكلي. ويحتوي مسح شركات الإيداع على بيانات الأرصدة والتدفقات الخاصة بخصوم شركات الإيداع التي تدخل في تكوين النقود بمعناها الواسع وفقا للتعريف الوطني، والبيانات الخاصة بأصول شركات الإيداع التي تمثل مطالبات على قطاعات الاقتصاد الأخرى (أي الائتمان المقدم إلى هذه القطاعات). ويحتوي مسح شركات الإيداع أيضا على بيانات عن مطالبات شركات الإيداع على غير المقيمين وخصومها المستحقة لهم. ويبين مسح البنك المركزي ومسح شركات الإيداع الأخرى البيانات التي يتم توحيدها للحصول على بيانات مسح شركات الإيداع وغيرها من البيانات التي تستخدم في التحليل النقدي والائتماني على مستوى البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى كل على حدة.

م:٦–١١٥ كذلك يتضمن إطار الإحصاءات النقدية أيضا مسح الشركات المالية الذي يوسع نطاق التغطية ليتجاوز شركات الإيداع المشمولة في مسح شركات الإيداع. ففي مسح الشركات المالية، يتم توحيد بيانات الأرصدة والتدفقات الواردة في مسح شركات الإيداع مع البيانات الواردة في مسح الشركات المالية الأخرى، الذي يشمل بيانات الأرصدة والتدفقات الموحدة لشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، والوسطاء الماليين الآخرين، والشركات المالية المساعدة. وبذلك يقدم مسح الشركات المالية بيانات الأرصدة والتدفقات التي تستخدم لتحليل المطالبات على جميع القطاعات الأخرى في الاقتصاد وعلى غير المقيمين وكذلك الخصوم المستحقة لهم، وذلك على مستوى قطاع الشركات المالية ككل. ويتضمن مسح الشركات المالية بصفة خاصة مقياسا شاملا للائتمان المقدم من الشركات المالية.

م:٦–١١٦ والغرض من الميزانيات العمومية القطاعية هو تقديم إطار لجمع البيانات وعرضها في صورة تسهل إعداد المسوح بسهولة على النحو المشار إليه في الفقرات السابقة. وتُستمد البيانات اللازمة لإعداد الميزانية العمومية القطاعية من فرادى الوحدات المؤسسية داخل القطاع الفرعي للشركات المالية، ويتم تبويبها في صورة مكونات نمطية وفقا للتقسيم القطاعي وتصنيف الأدوات والمبادئ المحاسبية الواردة في المرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد الميزانيات العمومية القطاعية بشكل مباشر في التحليلات التي تتطلب بيانات عن القطاعات الفرعية على درجة أعلى من التفصيل مقارنة ببيانات فئات الأصول والخصوم المتضمنة في مسوح القطاعات المالية الفرعية المقابلة.

م:٦–١١٧ وتحتوي المسوح على بيانات مراكز وتدفقات[٣١] جميع أصول وخصوم الوحدات التي يغطيها المسح المعني. ويقوم كل منها على بيانات جميع الوحدات المؤسسية داخل القطاع الفرعي. ولذلك فإن المقصود بمصطلح «المسح» هو البيانات الشاملة عن جميع الوحدات في القطاع الفرعي، وليس بيانات مسح بالعينة التي لا تغطي إلا مجموعة فرعية من الوحدات أو مجموعة فرعية من حسابات الأصول والخصوم.

م:٦–١١٨ ويشمل مسح شركات الإيداع حسابات شركات الإيداع، وهو محصلة توحيد مسح البنك المركزي ومسح شركات الإيداع الأخرى. أما مسح الشركات المالية فهو محصلة توحيد مسح شركات الإيداع ومسح الشركات المالية الأخرى.

م:٦–١١٩ ويعتبر مسح شركات الإيداع في العديد من البلدان المجموعة الرئيسية من الإحصاءات النقدية التي تستخدم لأغراض السياسة الاقتصادية الكلية. ومسح شركات الإيداع هو بيان موحد للأرصدة والتدفقات في حسابات جميع شركات القطاع المالي التي تتحمل خصوما يغطيها التعريف الوطني للنقود بمعناها الواسع. فإطار مسح شركات الإيداع مصمم لتيسير عملية تحليل النقود بمعناها الواسع ومكوناتها، ومجملات الائتمان ومكوناتها، وأصول وخصوم شركات الإيداع الأجنبية والأصول والخصوم الأخرى.

م:٦–١٢٠ ومن خلال الاحتفاظ بمتطابقة الميزانية العمومية في مسح شركات الإيداع، يتم الربط بين خصوم شركات الإيداع المتضمنة في تعريف النقود بمعناها الواسع ومطالبات هذه الشركات على غير المقيمين وعلى قطاعات الاقتصاد المحلي (أي الائتمان المقدم إليهم)، وكذلك الأصول والخصوم الأخرى لهذه الشركات. وتنعكس متطابقة الميزانية العمومية هذه في بيانات التدفق التي يتضمنها مسح شركات الإيداع.

م:٦–١٢١ ومسح شركات الإيداع مصمم لتيسير التحليل الاقتصادي الكلي الذي يستند إلى الروابط بين الإحصاءات النقدية والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. فطريقة عرض الميزانية العمومية في مسح شركات الإيداع تربط بين

[٣١] يجمع صندوق النقد الدولي بيانات الأرصدة فقط باستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة.

خصوم شركات الإيداع من النقود بمعناها الواسع، وأصولها وخصومها الأجنبية ومطالباتها على الحكومة المركزية وخصومها المستحقة لها، وهي بذلك تربط الإحصاءات النقدية بإحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة على التوالي.

م:٦–١٢٢ ويمكن إعادة ترتيب مسح شركات الإيداع لتوضيح أن خصوم النقود بمعناها الواسع (BML) تساوي مجموع صافي الأصول الأجنبية (NFA) والمطالبات المحلية (DC) والبنود الأخرى (صافية) (OIN). وبعبارة أخرى، يمكن بيان مراكز الرصيد في بداية الفترة (الافتتاحي) وفي نهاية الفترة (الختامي) في مسح شركات الإيداع على النحو التالي:

$$BML = NFA + DC — OIN$$

حيث تتكون المطالبات المحلية (DC) من الائتمان المقدم إلى القطاعات المقيمة (الائتمان المحلي). وتشير البنود الأخرى الصافية (OIN) إلى فئة متبقية للخصوم الأخرى ناقص الأصول الأخرى، عندما تتضمن الخصوم الأخرى جميع الخصوم التي لا تدخل ضمن النقود بمعناها الواسع.

م:٦–١٢٣ ويمكن التعبير عن مجموع التدفقات (المراكز في نهاية الفترة ناقصا المراكز في بداية الفترة) في مسح شركات الإيداع على النحو التالي:

$$\Delta BML = \Delta NFA + \Delta DC — \Delta OIN$$

حيث يشير الرمز Δ إلى مجموع التدفقات (التغير الذي يطرأ بين فترة وأخرى). وتقسّم بيانات التدفق في كل فئة في مسح شركات الإيداع إلى تدفقات منفصلة للمعاملات، وتغيرات في التقييم، وتغيرات أخرى في حجم الأصول.

م:٦–١٢٤ يمكن أن تنشأ التغيرات في خصوم النقود بمعناها الواسع نتيجة للتغيرات في الأصول الأجنبية والخصوم الأجنبية لشركات الإيداع، حسبما يتبين من المتطابقة التي تربط بين التغير في صافي خصوم النقود بمعناها الواسع (ΔBML) والتغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔNFA) والموضحة في الفقرة السابقة.



الملحق



نظام ترميز ميزان المدفوعات

مقدمة

م:٧–١ يهدف هذا الملحق إلى مناقشة نظام ترميز ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، حيث يتناول القسم الثاني منه هيكل ترميز ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، بينما يتناول القسم الثالث الخطوات التي اتخذها المجتمع الإحصائي الدولي لوضع نظام ترميز موحد وهياكل موحدة لإبلاغ إحصاءات القطاع الخارجي استنادا إلى معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية (SDMX).

هيكل ترميز ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي

م:٧–٢ الأهداف والغايات الرئيسية لنظام ترميز ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن الصندوق هي التغطية الوافية، والإيجاز، والبساطة، والقدرة على التكيف مع المكننة، والاستقرار عبر الزمن، والقابلية للتوسع عند الاقتضاء. ويعد نطاق الرموز محدودا. فهو يشمل العناصر الأساسية لبيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي حسب تعريفها الوارد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وبنود البيانات المرتبطة بالنموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية (*IRFCL*)، وبنود بيانات التجارة في الخدمات الواردة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

م:٧–٣ ولا يهدف نظام الترميز إلى معالجة قضايا تواريخ النشر، أو الدورية، أو العملة، أو الاقتصاد أو الإقتصاد الشريك، أو النشاط الاقتصادي، أو عدد من الموضوعات الأخرى ذات الصلة. فهذه الأمور تهم جمهور أوسع وبالتالي تنطوي على تصميم مختلف وإجراءات تشاور مختلفة.

م:٧–٤ ويتكون نظام الترميز من خمسة أجزاء: (١) رمز ثنائي الرقم للمجمل، و(٢) رمز رباعي الرقم لبند ميزان المدفوعات ، و(٣) رمز أحادي الرقم للقيد المحاسبي، و(٤) رمز أحادي الرقم للقطاع المقيم، و(٥) رمز أحادي الرقم لأجل الاستحقاق. وتعد جميع أجزاء الرمز مطلوبة لتحديد أي بند من بنود البيانات بشكل كامل.

م:٧–٥ تم تكوين هذه الرموز بهدف تيسير الانتقال فيما بين البيانات داخل قاعدة البيانات. وقد تم وضع هيكل هرمي أساسي حيثما أمكن. وكما ورد آنفا، يتكون الرمز من خمسة عناصر أو أقسام كالتالي:

<المجمل>	رقمان يمثلان مرجعا يتيح التصنيف الواسع للبيانات: الرقم الأول هو مفتاح رقمي يحدد الحساب الذي تندرج تحته السلاسل الزمنية (كالحساب الجاري، أو الحساب الرأسمالي، أو الحساب المالي، أو وضع الاستثمار الدولي). والرقم الثاني مؤشر أبجدي يحدد القسم الذي يندرج فيه المفهوم داخل الحساب.
<بند ميزان المدفوعات>	أربعة أرقام تعرف المفهوم داخل هذه الفئة: حيث تحدد كافة العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات، والتجارة في الخدمات، وعناصر معلومات تكميلية مختارة.
<القيد المحاسبي>	رقم واحد يحدد الوحدة المحاسبية المرتبطة بقياس قيمة المفهوم.
<القطاع المقيم>	رقم واحد يحدد القطاع المحلي المرتبط بالمفهوم.
<أجل الاستحقاق>	رقم واحد يحدد أجل استحقاق المفهوم، حسب الاقتضاء.

م:٧-٦ يعرض الجدول ٧-١ مثالا على رمز عناصر الاستثمارات الأخرى في ميزان المدفوعات. وقد تم إعداده وفقا للهيكل الوارد آنفا، وهو: <المجمل> <بند ميزان المدفوعات> <القيد المحاسبي> <القطاع المقيم> <أجل الاستحقاق>.

م:٧-٧ في المثال الوارد في الجدول م:٧-١، يبدأ رمز «الاستثمارات الأخرى» بالمجمل «3D»، الذي يشير إلى أن «الاستثمارات الأخرى» هي جزء من الحساب المالي (٣) وهي العنصر الرابع (D). وهناك هيكل هرمي أيضا لبند ميزان المدفوعات، حيث يشير ٩٩٩٩ إلى المجموع؛ ويشير العنصران الفرعيان A000 وB000 إلى المكون الأول «حصص الملكية الأخرى» والمكون الثاني «العملة والودائع»، على الترتيب. وإلى جانب ذلك، يحدد البند المحاسبي الوارد في المثال الوحدة المحاسبية المرتبطة بالمفهوم (مثل N = صافي، و A= أصول، وL = خصوم)، ويشير بند القطاع المقيم إلى القطاع المعني (مثل C = البنك المركزي وM = السلطات النقدية)، كما يشير بند أجل الاستحقاق إلى أجل استحقاق الأداة (مثل A = كل آجال الاستحقاق، وS = قصير الأجل، وL = طويل الأجل).

م:٧-٨ يعرض الجدول م:٧-٢ قائمة قيم العنصر الأول «المجمل» في الرمز. وهو يوضح المركز في حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الجدول م: ٧-١ مثال على رموز ميزان المدفوعات

بند ميزان المدفوعات	الرمز
الاستثمارات الأخرى	3D9999NAA
صافي اقتناء الأصول المالية	3D9999AAA
صافي تحمل الخصوم	3D9999LAA
حصص الملكية الأخرى	3DA000NAA
صافي اقتناء الأصول المالية	3DA000AAA
صافي تحمل الخصوم	3DA000LAA
العملة والودائع	3DB000NAA
صافي اقتناء الأصول المالية	3DB000AAA
البنوك المركزية	3DB000ACA
قصيرة الأجل	3DB000ACS
طويلة الأجل	3DB000ACL
السلطات النقدية (حسب الإقتضاء)	3DB000AMA
قصيرة الأجل	3DB000AMS
طويلة الأجل	3DB000AML

م:٧-٩ لأغراض النشر، يجري صندوق النقد الدولي تعديلين رئيسيين على الأرقام المبلغة من الاقتصادات الأعضاء: (١) تحل بيانات إدارة المالية بصندوق النقد الدولي محل الأرقام المبلغة عن حيازات حقوق السحب الخاصة، وتخصيصات حقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، والائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي، و(٢) تُحذف معاملات التمويل الاستثنائي من العناصر الأساسية وتُدرج كأرقام مبلغة تحت الخط لإنشاء العرض التحليلي لميزان المدفوعات.[١] وللتمييز بين الأرقام المبلغة والأرقام التي تأثرت بهذه التعديلات، تُخصَّص للرقم الأخير في بنود ميزان المدفوعات التي تأثرت بالتعديلات القيمة «S» أو «F»، والتي تشير إلى إحلال الحسابات وحذف التمويل الاستثنائي، على الترتيب. ويعرض الجدول م:٧-٣ الرموز التي تأثرت بالتعديلات.

الجدول م: ٧-٢ قائمة قيم عنصر «المجمل» في الرمز

القيمة	عنصر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
10	الحساب الجاري
1Z	السلع والخدمات
1A	السلع
1B	الخدمات
1C	الدخل الأولي
1D	الدخل الثانوي
20	الحساب الرأسمالي
30	الحساب المالي
3A	الاستثمار المباشر
3B	استثمار الحافظة
3C	المشتقات المالية
3D	الاستثمارات الأخرى
3E	الأصول الاحتياطية
40	صافي السهو والخطأ
60	البنود التكميلية
80	المركز
8A	الاستثمار المباشر
8B	استثمار الحافظة
8C	المشتقات المالية
8D	الاستثمارات الأخرى
8E	الأصول الاحتياطية

[١] راجع الفصل ١٤ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول العرض التحليلي لميزان المدفوعات.

الجدول م: ٧–٣ قائمة الرموز المعدلة في ميزان المدفوعات

الرمز	عنصر ميزان المدفوعات
30999S	الحساب المالي (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3D999S	خصوم الاستثمارات الأخرى (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3D999S	صافي الاستثمارات الأخرى (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3DC0ZS	الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي (بخلاف الاحتياطيات) (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3DG00S	تخصيصات حقوق السحب الخاصة (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3DY00S	أدوات الدين الأخرى
3DY00S	أدوات الدين الأخرى، البنك المركزي
3E999S	الأصول الاحتياطية (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3EB00S	حيازات حقوق السحب الخاصة (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
3EC00S	وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
40999S	السهو والخطأ (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
4Z999S	الاحتياطيات والبنود ذات الصلة
80999S	أصول وضع الاستثمار الدولي (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
80999S	خصوم وضع الاستثمار الدولي (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
80999S	صافي وضع الاستثمار الدولي (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
8D999S	خصوم الاستثمارات الأخرى (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
8DG00S	تخصيصات حقوق السحب الخاصة (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
8DY00S	أدوات الدين الأخرى
8DY00S	البنك المركزي
8E999S	الأصول الاحتياطية (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
8EB00S	حيازات حقوق السحب الخاصة (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
8EC00S	وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي (وفقا لبيانات إدارة المالية في صندوق النقد الدولي)
10999F	الحساب الجاري
1D999F	الدخل الثانوي، دائن
20999F	الحساب الرأسمالي
20999F	الحساب الرأسمالي، دائن
30999F	الحساب المالي
3A999F	الاستثمار المباشر، خصوم
3AA00F	الاستثمار المباشر: حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، خصوم
3AB00F	الاستثمار المباشر: سندات الدين، خصوم
3B999F	استثمار الحافظة، خصوم
3BA00F	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
3BB00F	سندات الدين
3D999F	الاستثمارات الأخرى، الخصوم
3DA00F	الاستثمارات الأخرى، حصص الملكية الأخرى، الخصوم
3DZ00F	أدوات الدين
4Y999F	المجموع، الحساب الجاري مضافا إليه الحساب الرأسمالي مطروحا منه الحساب المالي

هيكل ترميز ميزان المدفوعات القائم على معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية

مقدمة

م:٧–١٠ تقوم وكالات إعداد البيانات الرسمية بإبلاغ الإحصاءات لمنظمات دولية كثيرة، لكن صيغ الإبلاغ وهياكل الترميز قد تختلف من منظمة دولية إلى أخرى. وقد اتفقت أربع منظمات دولية تقوم بجمع بيانات عن إحصاءات القطاع الخارجي على الاشتراك في وضع إطار موحد للإبلاغ باستخدام معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية. وقد انتهت هذه المنظمات، التي شكلت الفريق الفني المكون من ممثلين عن البنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[٢] من وضع إطار الإبلاغ القائم على معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية والذي سيدعم وصف هياكل الترميز الموحدة أو تعاريف هياكل البيانات (DSD) المتعلقة بميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والاستثمار المباشر، والإحصاءات الخارجية الأخرى.

م:٧–١١ من المتوقع أن تدرك وكالات إعداد البيانات الرسمية المزايا الكبيرة الناتجة عن اعتماد معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وهياكل الترميز الموحدة التي وضعت لإبلاغ ونشر إحصاءات قائمة على الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. واعتماد الصيغ والرموز الموحدة التي توفرها معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وتعاريف هياكل البيانات المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي سوف يتيح اطلاع المستخدمين على هذه الإحصاءات بسهولة أكبر ويدعم التشغيل الآلي لعملية تقديم هذه البيانات إلى المنظمات الدولية.

م:٧–١٢ وتوفر تعاريف هياكل البيانات المفاهيم المختلفة وقوائم الرموز المرتبطة بها لإرسال هذه البيانات استنادا إلى معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية — من وكالات إعداد البيانات إلى المنظمات الدولية، وكذلك نشرها للجمهور. وهي توفر صيغة واحدة لإبلاغ البيانات، كما تبسط عملية عرض البيانات المستخلصة من نظم الإنتاج الداخلية في الوكالات الوطنية بما يتوافق مع متطلبات إبلاغ المنظمات الدولية، وتيسر عملية تبادل البيانات بين المنظمات الدولية، والغرض الرئيسي من ذلك هو تخفيف عبء الإبلاغ الواقع على الاقتصادات.

م:٧–١٣ وسوف تستخدم الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واقتصادات منطقة اليورو معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وتعاريف هياكل البيانات

[٢] يشارك أيضا بنك التسويات الدولية في الفريق الفني المسؤول عن وضع تعاريف هياكل البيانات، نظرا لمشاركته في معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية وعمليات تبادل البيانات خلال سنوات كثيرة إلى جانب مشاركته منذ فترة طويلة في إحصاءات القطاع الخارجي.

المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي في تقديم بياناتهم إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، على الترتيب. وبالتالي، ستكون هذه الطريقة واحدة من طرق إرسال بيانات الاقتصادات إلى صندوق النقد الدولي لإعادة نشرها في تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادرين عن صندوق النقد الدولي.

تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات

م:٧–١٤ تتضمن تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات ١٦ بعدا و١٢ صفة. وتُستخدم الأبعاد في تحديد السلسلة الزمنية بصورة فريدة، وعند استخدامها معا فإنها توفر «مفاتيح السلاسل الزمنية» التي تعد الأداة التعريفية الوحيدة للسلسلة الزمنية. وعند تعريف مفتاح السلسلة الزمنية باستخدام معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، يجب تحديد رمز مقبول لكل بعد من أبعاد تعاريف هياكل البيانات. وتُستخدم الصفات في وصف البيانات بمزيد من التفصيل. ويمكن ربط الصفات على مستويات مختلفة في ملف البيانات: (١) على مستوى ملف البيانات (أو مجموعة البيانات باستخدام مصطلحات معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية)؛ أو (٢) على مستوى السلاسل الزمنية وثيقة الصلة (أي مفاتيح السلاسل الزمنية لكافة التواترات المعمول بها)؛ أو (٣) على مستوى المجموعة (مجموعة الأبعاد)؛ أو (٤) على مستوى المشاهدات. والصفات إما أن تكون إلزامية أو مشروطة (أي أن الإبلاغ ليس إلزاميا). وتحدد تعاريف هياكل البيانات مستوى ربط الصفات ووضعها.

م:٧–١٥ وإلى جانب الأبعاد والصفات المحددة بوضوح في تعاريف هياكل البيانات، تتضمن تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات مفهوم قيمة المشاهدة، حيث يمكن العثور على القيمة المشاهدة. وتتضمن تعاريف هياكل البيانات أيضا البعد الزمني، وهو بُعد متخصص. فهو يمثل النقطة الزمنية التي شوهدت أو قيست فيها الظاهرة.

م:٧–١٦ تعتبر كافة الأبعاد الواردة في تعاريف هياكل البيانات مفاهيم مرمزة مرتبطة بقائمة رموز وواصفة للبند المرمز، سواء كانت أبعاد أو صفات. وبالنسبة لبعضَ الأبعاد، يعاد استخدام نفس قائمة الرموز متى كان ذلك ملائما. فعلى سبيل المثال، تُستخدم نفس قائمة الرموز لتحديد بنود المنطقة المرجعية والمنطقة المقابلة، لأن كليهما يشير إلى نفس قائمة البلدان، والأقاليم، والمجموعات الإقليمية. وترد البنود المدرجة في عرض غير هرمي (قائمة موحدة). لكن في نسخة تعاريف هياكل البيانات المعدة باستخدام برنامج «إكسل»، ترد قواعد الموضوعية لبنود مختارة من أجل مساعدة المستخدمين في تحديد العلاقات الموجودة داخل قائمة الرموز إلى جانب وصف مكونات البند.

م:٧–١٧ قام الفريق الفني بتحديد قائمة المفاهيم اللازمة لترميز متطلبات الإبلاغ في المنظمات الدولية الأربعة التي شاركت في وضع معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية بغرض جمع بيانات إحصاءات القطاع الخارجي المعدة استنادا إلى منهجية الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. أما متطلبات إبلاغ إحصاءات الاستثمار المباشر فتغطيها تعاريف منفصلة لهياكل البيانات، حيث تعيد استخدام عدة أبعاد من تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات وتضيف عدد قليل من الأبعاد المكملة لمعالجة الخصائص المميزة للاستثمار المباشر.

م:٧–١٨ تتداخل بعض المفاهيم المستخدمة في تحديد إحصاءات القطاع الخارجي مع تلك المستخدمة في إحصاءات الحسابات القومية. وبالتالي، تم التوفيق، إلى أقصى حد ممكن، بين تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات والحسابات القومية من حيث قوائم البنود، والرموز، والواصفات المستخدمة في هذه المفاهيم المشتركة. ونتيجة لذلك، تعد قوائم رموز المفاهيم المنسقة شاملة وقد تشمل بنودا مطلوبة للحسابات القومية ولكنها لا تُستخدم في إبلاغ إحصاءات ميزان المدفوعات. وقوائم الرموز الأطول هذه التي تعد قوائم مشتركة عبر النطاقات الإحصائية تعزز اتساق المعلومات المرمزة، إلى جانب تبادل البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم قوائم الرموز المشتركة في اتساق النطاقات الإحصائية.

م:٧–١٩ وتُستخدم الرموز العامة للمفاهيم المشتركة حيثما ينطبق ذلك، كما يتم إدراجها ضمن عدد كبير جدا من تعاريف هياكل البيانات لأنها تشمل مفاهيم عامة جدا وكثيرة الاستخدام. والغرض الرئيسي من مجموعة قوائم الرموز العامة هو طرح أدوات تعريفية موحدة للاستخدام المشترك. وترد الرموز العامة في الجدول م:٧–٤. وتُستخدم الشرطة السفلية في البداية كعلامة مرئية تبين أن الرموز «محجوزة»، وهو ما يتسق مع ممارسات البرمجة المتبعة.

الجدول م: ٧–٤ قائمة الرموز العامة المستخدمة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات

القيمة المقترحة للرمز	الوصف المقترح للرمز
_X	غير مخصص/غير محدد
_Z	لا ينطبق
_T	المجموع[١]

[١] في سياق محدد، قد تكون قيمة الرمز _T أيضا جزء من قيمة رمز مستخدم في تحديد مجموع ضمن تقسيم معين، وقد يكون وصفها محدد بدرجة أكبر حسب المفهوم الذي ترتبط به.

م:٧-٢٠ عند تمثيل تعاريف هياكل البيانات في صيغة ملف «إكسل»، يتم توفير مرشحات بغرض الاختيار المسبق للبنود المتعلقة بمتطلبات إبلاغ محددة. وينبغي أن تيسر المرشحات الانتقال عبر قائمة البنود عن طريق الاختيار المسبق للبنود المتعلقة بمتطلبات إبلاغ بيانات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، أو إبلاغ بيانات التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات مثلا.

مبادئ توجيهية لاستخدام تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات

م:٧-٢١ يعرض هذا القسم الفرعي مبادئ توجيهية عامة لاستخدام ١٦ بعدا و١٢ صفة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات بغرض إنشاء مفاتيح السلاسل الزمنية لتبادل البيانات وإبلاغ إحصاءات القطاع الخارجي. ويعرض الجدولان م:٧-٥ و م:٧-٦ قائمة الأبعاد والصفات المستخدمة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات.

الجدول م:٧-٥ الأبعاد المستخدمة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات

المركز في المفتاح	المفتاح التذكيري للبعد	اسم البعد
١	FREQ	تواتر
٢	REF_AREA	البلد المرجعي أو المنطقة المرجعية
٣	ADJUSTMENT	مؤشر التعديل
٤	FLOW_STOCK_ENTRY	مؤشر التدفقات والأرصدة
٥	INT_ACC_ITEM	بند الحسابات الدولية
٦	ACCOUNTING_ENTRY	قيد محاسبي
٧	COUNTERPART_AREA	المنطقة المقابلة
٨	REF_SECTOR	القطاع المرجعي
٩	FUNCTIONAL_ CATEGORY	الفئة الوظيفية
١٠	INSTR_ASSET	تبويب الأدوات والأصول
١١	MATURITY	أجل الاستحقاق
١٢	COUNTERPART_ SECTOR	القطاع المقابل
١٣	CURRENCY_ DENOMINATION	عملة التقويم
١٤	VALUATION	التقييم
١٥	COMP_ METHODOLOGY	منهجية إعداد البيانات
١٦	UNIT_MEASURE	وحدة القياس

الأبعاد

تواتر البيانات

م:٧-٢٢ يشير هذا المفهوم إلى دورية البيانات المبلغة. فملف بيانات واحد (أو مجموعة بيانات بمصطلحات معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية) قد يتضمن عدة تواترات. وتعتبر أكثر التواترات شيوعا السنوية وربع السنوية والشهرية. فعلى سبيل المثال، إذا كان تواتر السلسلة الزمنية ربع سنوي، ينبغي الإشارة إلى بُعد «التواتر» لهذه السلسلة الزمنية بالرمز "Q".

الاقتصاد المرجعي أو المنطقة المرجعية

م:٧-٢٣ يحدد هذا المفهوم المنطقة المرجعية للسلسلة الزمنية المرمزة باستخدام قائمة الرموز المتعلقة بتعاريف هياكل البيانات. والمنطقة المرجعية هي الإقليم الاقتصادي، أو الاقتصاد، أو المنطقة التي تقدم عنها إحصاءات القطاع الخارجي. وقد تتضمن إحصاءات القطاع الخارجي التي تنشرها المنظمات الدولية العديد من البلدان المرجعية، فضلا عن مجموعات الاقتصادات الإقليمية (المناطق)، التي توفر المنظمات الدولية عناصرها.

الجدول م: ٧-٦ الصفات المستخدمة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات

مستوى الربط	المفتاح التذكيري للصفة	اسم الصفة
السلسلة الزمنية	TIME FORMAT	الصيغة الزمنية
المشاهدة	OBS STATUS	وضع المشاهدة
المشاهدة	CONF STATUS	وضع السرية
المشاهدة	COMMENT OBS	تعليقات على قيمة المشاهدة
المشاهدة	PRE BREAK VALUE	القيمة قبل انقطاع السلسلة
سلسلة زمنية وثيقة الصلة	UNIT MULT	مضاعف الوحدة
سلسلة زمنية وثيقة الصلة	COMMENT SBG	الوصف التفصيلي لمجموعة السلاسل الزمنية
سلسلة زمنية وثيقة الصلة	DECIMALS	الكسور العشرية
السلسلة الزمنية	TIME PER COLLECT	مجموعة الفترات الزمنية
سلسلة زمنية وثيقة الصلة	COMPILING ORG	المنظمة القائمة بإعداد البيانات
سلسلة زمنية وثيقة الصلة	TITLE	العنوان
السلسلة الزمنية	REF PERIOD DTL	تفاصيل الفترة المرجعية

م:٧–٢٤ وتتبع قائمة رموز الاقتصادات تبويب «ISO 3166-1 alpha-2»[٣] وهي قائمة رموز عبر النطاقات، وفقا لتوصيات مبادرة معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية. وقد تم توفيق الرموز المستخدمة في مختلف المجموعات الإقليمية بين الوكالات الدولية التي تستخدم تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات، كلما أمكن ذلك.

مؤشر التعديل

م:٧–٢٥ يحدد هذا المفهوم نوع التعديل الذي يتم إدخاله على السلسلة الزمنية التي تشير إلى تعديل موسمي، وتعديل يوم التداول، وتعديل الاتجاه العام الزمني (trend cycle). ومن الناحية العملية، لا تنطبق التعديلات عادة إلا على السلاسل الزمنية التي تقل عن سنة، بينما يتم ترميز بيانات السلاسل الزمنية السنوية عادة على أنها لم تخضع إلى تعديل موسمي أو تعديل يوم العمل (الرمز N). وفي اتفاقات تبادل البيانات، تحدد وكالة جمع البيانات عادة أنواع السلاسل الزمنية المعدلة (إن وجدت) التي تبحث عنها. فعلى سبيل المثال، إذا لم تخضع السلسلة الزمنية لأي تعديل، ينبغي وضع الرمز «N» على بُعد «مؤشر التعديل» لهذه السلسلة الزمنية.

مؤشر التدفقات والمراكز

م:٧–٢٦ يحدد هذا المفهوم ما إذا كانت السلسلة الزمنية معاملة (تدفق)، أم مركز، أم تغير في المركز غير ناتج عن معاملات (فروق إعادة تقييم مثلا). ويتضمن هذا المفهوم أيضا بنودا إضافية لتحديد بعض معاملات القطاع الخارجي اللازمة لإعداد النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت السلسلة الزمنية تشير إلى أدوات مالية، يمكن الإشارة إلى بُعد «مؤشر التدفقات والمراكز» لهذه السلسلة الزمنية بالرمز «T» عند التعامل في الأدوات (المعاملات المدرجة في ميزان المدفوعات) أو بالرمز «LE» عندما تشير السلسلة الزمنية إلى مراكز (المدرجة في وضع الاستثمار الدولي).

بند الحسابات الدولية

م:٧–٢٧ يحدد هذا المفهوم البنود التفصيلية التي تمثل مخرجات أنشطة الإنتاج (السلع والخدمات، بما في ذلك القائمة التفصيلية للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات)، وأنواع الدخل الأولي والثانوي، وبنود الحسابات الرأسمالية، كما يعرض بندا واحدا للحساب المالي. ويعرض هذا المفهوم بنود للتذكرة لقيد أنواع محددة من المعاملات، مثل معاملات التمويل الاستثنائي. ويعرض كذلك بنودا لبعض بيانات الحسابات الدولية اللازمة لإعداد النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية.

م:٧–٢٨ رغم أن المفاهيم الأخرى المستخدمة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات تهدف إلى تغطية جانب منهجي واحد من جوانب إحصاءات القطاع الخارجي (مثل أجل الاستحقاق أو القطاع المؤسسي)، فإن نطاق هذا المفهوم أوسع. فهو يغطي العديد من المفاهيم المختلفة، مثل التبويب الوظيفي للخدمات، وتبويب الدخل الأولي والثانوي، والبنود الموازنة، بما في ذلك صافي السهو والخطأ، وبنود التذكرة. وتتسق البنود المعروضة في هذا المفهوم إلى حد كبير مع العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنها تعرض تبويبا للمفاهيم معروف لدى معد البيانات.

م:٧–٢٩ يتم عرض «الحساب المالي» باعتباره مفهوما واحدا في بند الحسابات الدولية؛ كما يتم تعريفه بمزيد من التفصيل عن طريق أبعاد تعاريف هياكل البيانات، والتي تساعد على تحديد الأداة المالية، والقطاع المرجعي، والفئة الوظيفية، وأجل الاستحقاق، وعملة التقويم، وغيرها. ويتسم هذا المفهوم بالمرونة في تعريف مفاتيح السلاسل الزمنية، مما يساعد على تعريف عدد كبير جدا من السلاسل الزمنية.

م:٧–٣٠ رغم أن «الحساب المالي» يعد جزءا من ميزان المدفوعات وليس وضع الاستثمار الدولي، فقد تم اعتماد منهج عملي يُدرج بموجبه «الحساب المالي» ضمن البعد الحالي «بند الحسابات الدولية» لإبلاغ إحصاءات وضع الاستثمار الدولي (على غرار ما يحدث عند الاختيار لإبلاغ إحصاءات ميزان المدفوعات).

القيود المحاسبية

م:٧–٣١ يحدد هذا المفهوم نوع القيد المحاسبي: (١) بالنسبة للمعاملات المتعلقة بعناصر الحسابين الجاري والرأسمالي، سواء كانت السلسلة الزمنية تمثل قيد دائن، أو قيد مدين، أو رصيد القيود الدائنة مطروحا منه القيود المدينة (يتم إبلاغ السلاسل الزمنية الدائنة والمدينة كأرقام موجبة؛ ومن ثم يُتوقع أن يكون الرصيد معادلا للقيود الدائنة مطروحا منها القيود المدينة)؛[٤] و(٢) بالنسبة لبيانات المراكز والمعاملات المدرجة في الحساب المالي، سواء كانت السلسلة الزمنية

[٣] الرموز ISO 3166-1 alpha-2 هي رموز للاقتصادات مكونة من حرفين وردت في معيار ISO 3166-1، ضمن معيار ISO 3166 الذي نشرته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، لتمثيل الاقتصادات، والأقاليم التابعة، والمناطق الخاصة ذات الأهمية الجغرافية.

[٤] هناك عدد قليل جدا من الحالات التي قد تُقيد فيها القيود الدائنة والمدينة كرقم سالب. ومن هذه الحالات رد مدفوعات الضرائب لدافعي الضرائب، وقيد إعادة الاستثمار السالبة للأرباح من جانب مؤسسات الاستثمار المباشر، وهو ما قد ينطوي كذلك على قيد الدخل السالب مستحق القبض و/أو مستحق الدفع (حسبما إذا كانت البيانات تتعلق باقتصاد المستثمر المباشر أو مؤسسة الاستثمار المباشر). ويتم إبلاغ الرصيد كقيود دائنة مطروحا منها القيود المدينة.

تشير إلى الأصول (أو صافي اقتناء)، أو الخصوم (أو صافي تحمل)، أو مركز صاف (يعرف بأنه الأصول مطروحا منها الخصوم). وبالنسبة للعناصر الأساسية الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، عادة ما تُقيد السلسلة الزمنية للمعاملات المتعلقة «بالحساب المالي» ضمن صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم. لكن قد تكون هناك حاجة في بعض الحالات إلى سلسلة زمنية لإجمالي الزيادات والانخفاضات الأساسية في الأصول والخصوم (مثل معاملات التمويل الاستثنائي). وعلى هذا الأساس، قد يعرض مفهوم «القيود المحاسبية» أيضا بنودا إضافية لتحديد المعاملات في الأصول المالية باعتبارها إجمالي الزيادات والانخفاضات في الأصول، وتحديد المعاملات في الخصوم المالية باعتبارها إجمالي الزيادات والانخفاضات في الخصوم. ويتم إبلاغ إجمالي الزيادات والانخفاضات كأرقام موجبة، بينما يتطابق صافي الاقتناء وصافي التحمل مع الزيادات مطروحا منها الانخفاضات.[٥]

م:٧–٣٢ في حالة السلسلة الزمنية التي تشير إلى إجمالي اقتناء الأصول من حصص الملكية على سبيل المثال، يُشار إلى بُعد «القيود المحاسبية» بالرمز «AI»، بينما يُشار إلى صافي حصيلة عمليات الاقتناء (AI) مطروحا منها المبيعات (AD) بالرمز «A».[٦]

المنطقة المقابلة

م:٧–٣٣ يحدد هذا المفهوم المنطقة المقابلة للمعاملات والمراكز. وتشير كل السلاسل الزمنية لإحصاءات القطاع الخارجي إلى المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية (معاملات) أو في نقطة زمنية محددة (مركز). ويستخدم مفهوم المنطقة المقابلة لتحديد إقليم الكيان غير المقيم في فرادى السلاسل الزمنية. وتعرف المنطقة المقابلة بالعالم الخارجي في معظم السلاسل الزمنية في بيانات ميزان المدفوعات أو وضع الاستثمار الدولي على مستوى العالم.

م:٧–٣٤ يمكن أيضا إعداد إحصاءات القطاع الخارجي مع التقسيم الجغرافي للاقتصادات الشريكة. فإبلاغ بيانات ميزان المدفوعات للبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي إلى جانب البيانات التفصيلية عن التجارة في الخدمات (التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات) يستلزم إجراء تقسيم جغرافي للاقتصادات الشريكة. وهناك حاجة أيضا إلى بيانات تفصيلية عن المناطق المقابلة في حالة السلاسل الزمنية الواردة في سياق المسح المنسق لاستثمار الحافظة والمسح المنسق للاستثمار المباشر. وتتبع قائمة رموز الاقتصادات تصنيف المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وهي قائمة رموز «عبر النطاقات» متسقة بين الوكالات الدولية التي تستخدم تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات، كلما أمكن ذلك.

القطاع المرجعي

م:٧–٣٥ يحدد هذا المفهوم القطاع (المؤسسي) المرجعي، وهو القطاع المقيم المقابل داخل الاقتصاد القائم بإعداد بيانات بنود ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وعادة ما تشير السلاسل الزمنية لحساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات إلى علاقات جميع القطاعات المؤسسية في المنطقة المرجعية بالعالم الخارجي. ويُستخدم هذا المفهوم كذلك في إحصاءات الحسابات القومية؛ وبالتالي فإن البنود والرموز المدرجة ضمن هذا المفهوم تلبي احتياجات إحصاءات القطاع الخارجي والحسابات القومية (عادة ما يكون التصنيف القطاعي في إحصاءات القطاع الخارجي أكثر تجميعا مقارنة بالحسابات القومية).

م:٧–٣٦ ويحدد هذا المفهوم الفئات الوظيفية التي تنطبق على الحسابات المالية. فهو ينطبق على جميع السلاسل الزمنية التي يُستخدم فيها رمز «الحساب المالي» ورموز أنواع من «دخل الإستثمار» للدلالة على «بنود الحسابات الدولية». وبالنسبة للسلاسل الزمنية الأخرى، يُستخدم لهذا البند رمز «لا ينطبق».

تبويب الأدوات والأصول

م:٧–٣٧ يحدد هذا المفهوم نوع الأداة المالية التي تُدرج في السلسلة الزمنية للقطاع الخارجي ويُستخدم كذلك في الحسابات القومية. وبالتالي فإن البنود والرموز المدرجة ضمن هذا المفهوم تلبي احتياجات إحصاءات القطاع الخارجي والحسابات القومية.

م:٧–٣٨ وتمثل قائمة الأدوات المالية الواردة تحت العنوان الفرعي «بند التذكرة» إلى حد ما هيكل عرض الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، حيث تُبوب الأدوات المالية، بالنسبة لفئات وظيفية مختارة، في مجموعات بدلا من التبويب المعتاد لهذه الأدوات. وعلى غرار مفهوم الفئات الوظيفية، ينطبق مفهوم الأدوات المالية على جميع السلاسل الزمنية التي يُستخدم فيها

[٥] يتم عرض مفاهيم إضافية للصافي لدعم متطلبات إبلاغ بيانات الاستثمار المباشر.

[٦] في حالة إبلاغ المعاملات في الأصول والخصوم المالية ضمن بيانات ميزان المدفوعات، لا تكون هناك حاجة عادة سوى إلى صافي الحصيلة: حيث يُستخدم الرمز «A» لصافي اقتناء الأصول، والرمز «L» لصافي تحمل الخصوم.

رمز «الحساب المالي» ورموز أنواع من «دخل الإستثمار» للدلالة على «بنود الحسابات الدولية».[٧] وبالنسبة للسلاسل الزمنية الأخرى، يُستخدم لهذا البند رمز «لا ينطبق».

أجل الاستحقاق

م:٧–٣٩ يحدد هذا المفهوم أنواع آجال استحقاق الأدوات المالية المدرجة في السلسلة الزمنية للقطاع الخارجي. وبالنسبة لمعظم السلاسل الزمنية التي تشكل «بنود الحسابات الدولية» المدرجة فيها عناصر فرعية في الحساب الجاري أو الحساب الرأسمالي، يُستخدم لمفهوم أجل الاستحقاق رمز «لا ينطبق». وبالنسبة لمعظم «بنود الحسابات الدولية» التي يُستخدم لها رمز «الحساب المالي» والبنود المختارة التي يُستخدم لها رمز «دخل الاستثمار»، يتم ترميز السلاسل الزمنية عادة بالإشارة إلى أجل استحقاق الأداة المالية المرمزة. وبالنسبة للأدوات المالية التي تبوب ضمن سندات الملكية، والأوراق المالية الأخرى، وأسهم صناديق الاستثمار، يُستخدم رمز «لا ينطبق» للدلالة على مفهوم أجل الاستحقاق، لأنه لا يوجد لهذه الأدوات تاريخ استرداد أو تاريخ سداد محدد.

القطاع المقابل

م:٧–٤٠ يحدد هذا المفهوم القطاع (المؤسسي) المقابل الذي يُدرج في السلسلة الزمنية للقطاع الخارجي ويُستخدم كذلك في الحسابات القومية. وبالتالي فإن البنود والرموز المدرجة ضمن هذا المفهوم تفي باحتياجات إحصاءات القطاع الخارجي وإحصاءات الحسابات القومية.

م:٧–٤١ عادة ما تتعلق السلسلة الزمنية لإحصاءات القطاع الخارجي بمنطقة مقابلة تعرف باسم «العالم الخارجي» وقطاع مقابل يعرف باسم «مجموع الاقتصاد» (وهو يشمل جميع القطاعات المقابلة). ومع ذلك يستلزم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي تقسيم بيانات القطاع المقابل بالنسبة لمعاملات مالية مختارة. وعند استخدام مستوى التفصيل هذا بجانب «القطاع المرجعي»، فإنه يتيح إنشاء ما يشار إليه غالبا باسم الإحصاءات المصنفة حسب الأطراف. ويُستخدم مفهوم «القطاع المقابل» كذلك في بيانات معاملات ومراكز الأصول الاحتياطية لقيد مطالبات العملة والودائع على السلطات النقدية وعلى الكيانات الأخرى كبند منفصل.

م:٧–٤٢ بالنسبة لمعظم معاملات الحسابين الجاري والرأسمالي، فإن هذا المفهوم «لا ينطبق». غير أنه في حالة الدخل الثانوي والتحويلات الرأسمالية، ينبغي استخدام هذا البُعد لترميز المعاملات مع قطاعات مقابلة محددة.

عملة التقويم

م:٧–٤٣ يحدد هذا المفهوم عملة التقويم الأداة المالية أو فاتورة السلع والخدمات. وبالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، يُقيد هذا المفهوم عادة تحت «كل عملات التقويم» ولكن في عدد من الحالات تكون هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات التفصيلية عن عملة التقويم لعرض بيانات المراكز التحليلية الإضافية وفقا لمتطلبات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

التقييم

م:٧–٤٤ يحدد هذا المفهوم طريقة تقييم بيانات معاملات ومراكز مختارة. وبالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، يُستخدم رمز «لا ينطبق»، رغم أن أسعار السوق هي الأساس المقترح لتقييم الحسابات الدولية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات التفصيلية عن طريقة التقييم لعرض بيانات المراكز التحليلية الإضافية وفقا لمتطلبات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. وينطبق هذا المفهوم على إحصاءات القطاع الخارجي وإحصاءات الحسابات القومية.

منهجية إعداد البيانات

م:٧–٤٥ يُستخدم هذا المفهوم للتمييز بين بيانات السلاسل الزمنية للقطاع الخارجي المعدة على المستوى الوطني وبيانات السلاسل الزمنية للقطاع الخارجي المعدة باستخدام المنهجية المتبعة في إحصاءات الاتحادات الاقتصادية أو اتحادات العملة.

وحدة القياس

م:٧–٤٦ يحدد هذا المفهوم وحدة القياس التي تُقيد بها السلسلة الزمنية. ويشير في معظم الأحيان، وليس دائما، إلى وحدة العملة، لكنه قد يشير كذلك إلى أوقيات الذهب الخالص بالوزن التروي‍سي والمستخدمة في إبلاغ بيانات النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية.

الصفات

م:٧–٤٧ يعرض الجدول م:٧–٧ وصفا للصفات المستخدمة في تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات.

م:٧–٤٨ يعرض الجدول م: ٧–٨ بعض الأمثلة عن الرموز المستخدمة في سلسلة زمنية مختارة في ميزان المدفوعات.

---

[٧] توفر تعاريف هياكل البيانات تحديد تفصيلي لدخل الاستثمار مقسم حسب الأدوات، رغم أنه ليس جزءا من العناصر الأساسية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات.

الجدول م: ٧-٧ وصف صفات تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات

الصفة	الوصف	الربط	الوضع
الصيغة الزمنية	توفر معلومات مرمزة عن نوع المراجع الزمنية المستخدمة في البيانات	الربط على مستوى ملف البيانات	مشروط
وضع المشاهدة	يوفر معلومات مرمزة عن «وضع» المشاهدة — أي تصنيفها على أساس سماتها، حسبما يرد في قائمة الرموز	الربط على مستوى المشاهدة	إلزامي
وضع السرية	يوفر معلومات مرمزة عن وضع حساسية البيانات (للنشر) وسريتها	الربط على مستوى المشاهدة	إلزامي
تعليقات على قيمة المشاهَدة	توفر معلومات في شكل نص حر عن الجانب المختار من البيانات الإحصائية أو الوصفية — لشرح أسباب الانقطاعات في السلاسل الزمنية أو السلوك غير المعتاد على سبيل المثال	الربط على مستوى المشاهدة	مشروط
القيمة قبل انقطاع السلسلة الزمنية	تتيح استخدام قيمة ثانية لمشاهدة محددة عندما تكون انقطاعات السلاسل الزمنية ناتجة عن تغيرات مثل التغيرات المنهجية، وتغير المجتمع الإحصائي القائم بالإبلاغ، وإدراج أدوات جديدة، وغيرها؛ والقيمة قبل انقطاع السلسلة الزمنية تتيح للمستخدمين إعادة إنشاء سلسلة زمنية دون انقطاع	الربط على مستوى المشاهدة	مشروط
مضاعف الوحدة	يوفر قيم الرموز اللازمة للإشارة إلى الحجم المستخدم في وحدات القياس	الربط على مستوى سلسلة زمنية وثيقة الصلة	إلزامي
الوصف التفصيلي لمجموعة السلاسل الزمنية	يوفر وصفا لمفاتيح السلاسل الزمنية في صيغة نص حر	الربط على مستوى سلسلة زمنية وثيقة الصلة	مشروط
الكسور العشرية	توفر قائمة القيم التي تبين عدد العلامات العشرية المستخدمة في البيانات	الربط على مستوى سلسلة زمنية وثيقة الصلة	إلزامي
مجموعة الفترات الزمنية	توفر معلومات مرمزة عن توقيت جمع قيم المشاهدات	الربط على مستوى ملف البيانات	إلزامي
المنظمة القائمة بإعداد البيانات	توفر الرموز التي تبين الجهة المسؤولة عن إعداد بيانات السلاسل الزمنية	الربط على مستوى سلسلة زمنية وثيقة الصلة	مشروط
العنوان	يتيح، في صيغة نص حر، اسم مختصر يصف الموضوع الإحصائي الذي يحدده مفتاح السلسلة؛ ويمكن استخدامه، على سبيل المثال، كعنوان في رسم بياني أو جدول	الربط على مستوى سلسلة زمنية وثيقة الصلة	مشروط
تفاصيل الفترة المرجعية	تعطي معلومات عن الفترة المرجعية إذا كانت مختلفة عن السنة التقويمية — على سبيل المثال، بدء السنة المالية للبيانات المبلغة على أساس سنة مالية؛ ورغم أن المعلومات تبلغ في شكل نص حر، تُعرض القواعد المتعلقة بكيفية إبلاغ هذه المعلومات عند استخدام ملف «إكسل» يحتوي على تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات	الربط على مستوى ملف البيانات	مشروط

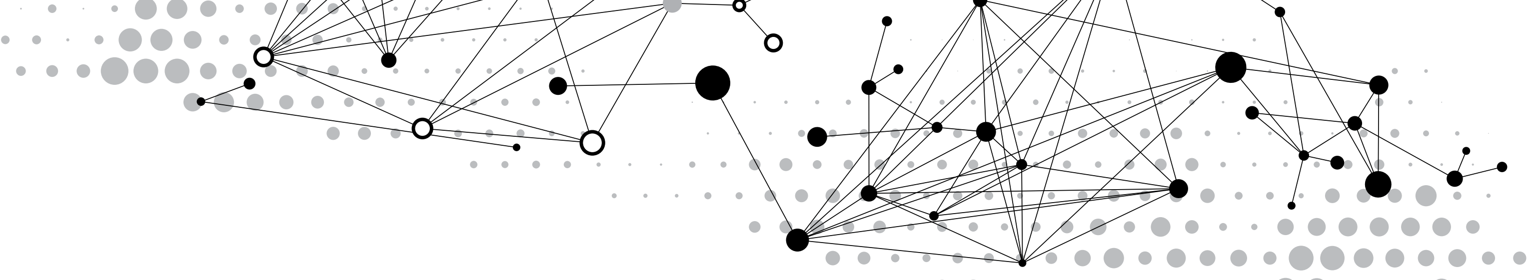
الجدول م: ٧-٨ مثال على الرموز المستخدمة في سلسلة زمنية مختارة في ميزان المدفوعات استنادا إلى معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية (SDMX)

مكمل العنوان	مفتاح السلسلة الزمنية	التواتر	البلد المرجعي أو المنطقة المرجعية	مؤشر التعديل	مؤشر التدفقات والأرصدة	بند الحسابات الدولية	القيود المحاسبية	المنطقة المقابلة	القطاع المرجعي	الفئة الوظيفية	تصنيف الأصول من الأدوات	أجل الاستحقاق	القطاع المقابل	عملة التقويم	التقييم	منهجية إعداد البيانات	وحدة القياس
الحساب الجاري	Q. .N.T.CA.B.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	CA	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.CA.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	CA	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.CA.D.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	CA	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
السلع والخدمات	Q. .N.T.GS.B.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	GS	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.GS.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	GS	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.GS.D.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	GS	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
السلع	Q. .N.T.G.B.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.G.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.G.D.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
البضائع العامة على أساس ميزان المدفوعات	Q. .N.T.G1.B.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G1	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.G1.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G1	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.G1.D.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G1	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
الذهب غير النقدي	Q. .N.T.G3.B.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G3	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.G3.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G3	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.G3.D.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	G3	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
الخدمات	Q. .N.T.S.B.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	S	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.S.C.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	S	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.S.D.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	S	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين	Q. .N.T.SA.B.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	SA	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.SA.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	SA	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.SA.D.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	SA	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر	Q. .N.T.SB.B.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	SB	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.SB.C.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	SB	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.SB.D.W1.S1_Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	SB	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
الدخل الأولي	Q. .N.T.IN1.B.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	IN1	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.IN1.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	IN1	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.IN1.D.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	IN1	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
تعويضات العاملين	Q. .N.T.D1.B.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	D1	B	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
دائن	Q. .N.T.D1.C.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	D1	C	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مدين	Q. .N.T.D1.D.W1.S1._Z._Z._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	D1	D	W1	S1	_Z	_Z	_Z	_Z	_T	_Z	N	

(يتبع)

الجدول م: ٧-٨ مثال على الرموز المستخدمة في سلسلة زمنية مختارة في ميزان المدفوعات استنادا إلى معايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية (SDMX) (تتمة)

مكمل العنوان	مفتاح السلسلة الزمنية	التواتر	البلد المرجعي أو المنطقة المرجعية	مؤشر التعديل	مؤشر التدفقات والأرصدة	بند الحسابات الدولية	القيود المحاسبية	المنطقة المقابلة	القطاع المرجعي	الفئة الوظيفية	تصنيف الأصول من الأدوات	أجل الاستحقاق	القطاع المقابل	عملة التقويم	التقييم	منهجية إعداد البيانات	وحدة القياس
الحساب المالي–صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (–)	Q. .N.T.FA.N.W1.S1._Z.F._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	N	W1	S1	_Z	F	_Z	_Z	_T	_Z	N	
استثمار الحافظة	Q. .N.T.FA.N.W1.S1.P.F._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	N	W1	S1	P	F	_Z	_Z	_T	_Z	N	
صافي اقتناء الأصول المالية	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F	_Z	_Z	_T	_Z	N	
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F5._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F5	_Z	_Z	_T	_Z	N	
سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F51._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F51	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مسجلة في البورصة	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F511._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F511	_Z	_Z	_T	_Z	N	
غير مسجلة في البورصة	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F512._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F512	_Z	_Z	_T	_Z	N	
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F52._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F52	_Z	_Z	_T	_Z	N	
إعادة استثمار الأرباح	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F52B._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F52B	_Z	_Z	_T	_Z	N	
حصص أو وحدات صناديق سوق المال	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F521._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F521	_Z	_Z	_T	_Z	N	
سندات الدين	Q. .N.T.FA.A.W1.S1.P.F3.T._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
البنك المركزي	Q. .N.T.FA.A.W1.S121.P.F3.T._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S121	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
قصيرة الأجل	Q. .N.T.FA.A.W1.S121.P.F3.S._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S121	P	F3	S	_Z	_T	_Z	N	
طويلة الأجل	Q. .N.T.FA.A.W1.S121.P.F3.L._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S121	P	F3	L	_Z	_T	_Z	N	
السلطات النقدية (حسب الاقتضاء)	Q. .N.T.FA.A.W1.S1X.P.F3.T._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1X	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
قصيرة الأجل	Q. .N.T.FA.A.W1.S1X.P.F3.S._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1X	F3	_Z	_T	_Z	N			
طويلة الأجل	Q. .N.T.FA.A.W1.S1X.P.F3.L._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S1X	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
الحكومة العامة	Q. .N.T.FA.A.W1.S13.P.F3.T._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S13	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
قصيرة الأجل	Q. .N.T.FA.A.W1.S13.P.F3.S._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S13	P	F3	S	_Z	_T	_Z	N	
طويلة الأجل	Q. .N.T.FA.A.W1.S13.P.F3.L._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	A	W1	S13	P	F3	L	_Z	_T	_Z	N	
صافي تحمل الخصوم	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F	_Z	_Z	_T	_Z	N	
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F5._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F5	_Z	_Z	_T	_Z	N	
سندات الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F51._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F51	_Z	_Z	_T	_Z	N	
مسجلة في البورصة	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F511._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F511	_Z	_Z	_T	_Z	N	
غير مسجلة في البورصة	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F512._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F512	_Z	_Z	_T	_Z	N	
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F52._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F52	_Z	_Z	_T	_Z	N	
إعادة استثمار الأرباح	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F52B._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F52B	_Z	_Z	_T	_Z	N	
حصص أو وحدات صناديق سوق المال	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F521._Z._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F521	_Z	_Z	_T	_Z	N	
سندات الدين	Q. .N.T.FA.L.W1.S1.P.F3.T._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S1	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
البنك المركزي	Q. .N.T.FA.L.W1.S121.P.F3.T._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S121	P	F3	_T	_Z	_T	_Z	N	
قصيرة الأجل	Q. .N.T.FA.L.W1.S121.P.F3.S._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S121	P	F3	S	_Z	_T	_Z	N	
طويلة الأجل	Q. .N.T.FA.L.W1.S121.P.F3.L._Z._T._Z.	Q		N	T	FA	L	W1	S121	P	F3	L	_Z	_T	_Z	N	



الملحق



استمارات المسح النموذجية

الجدول م:٨–١: نبذة عن استمارات المسح النموذجية

رقم الاستمارة وعنوانها	النطاق والغرض	تعليقات أخرى
١– المسح الاستطلاعي	تجمع هذه الاستمارة معلومات عن نوع وحجم نشاط مجموعات المؤسسات الذي يتم إبلاغ بياناته في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتيح المعلومات اللازمة لمسك سجل للشركات لإعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.	يمكن اعتبار هذه الاستمارة بمثابة نموذج مرجعي لجمع المعلومات. وتستخدم هذه الاستمارة خانات الاختيار بغرض التشجيع على سرعة الإجابة. ويمكن إجراء بعض التعديلات عليها لتحويلها إلى سجل لأغراض نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.
٢– استمارة سجل الشركات	تسجل هذه الاستمارة بيانات تفصيلية عن مجموعات المؤسسات ونوع وحجم نشاطها الذي يتم إبلاغ بياناته في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتيح هذه الاستمارة المعلومات اللازمة لإعداد تصميمات جمع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وإدارة تلك البيانات.	هذه الاستمارة معدة للاستخدام الداخلي.
٣–١ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية— المدفوعات والمتحصلات	تجمع هذه الاستمارة بيانات المعاملات الفردية التي يتم إبلاغها إلى النظام المصرفي عن طريق عملاء البنوك أو البنوك نفسها بالنيابة عن عملائها.	
٣–٢ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — الواردات والصادرات	تعرض هذه الاستمارة كيفية استخدام نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية في رصد بيانات السلع والمعاملات.	لا يوصى بإعداد إحصاءات السلع على أساس نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بسبب أوجه القصور المذكورة في الفصل الحادي عشر.
٣–٣ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — الشركات	هذه الاستمارة معدة لاستخدام الجهات القائمة بالإبلاغ المباشر الشامل، وتغطي المعاملات المنفذة من خلال حسابات الشركات بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية، والحسابات المصرفية لدى البنوك غير المقيمة، والمعاملات غير النقدية، ومراكز الأصول والخصوم الخارجية، كما تستخدمها أيضا الجهات القائمة بالإبلاغ المباشر الجزئي. وتتضمن الاستمارة المعاملات المنفذة من خلال الحسابات المصرفية للشركات لدى البنوك غير المقيمة بما في ذلك المراكز.	
٣–٤ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — البنوك	هذه الاستمارة تجمع بيانات عن مراكز البنوك.	
٣–٥ نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية— سجل معاملات البنوك	هذه الاستمارة تجمع بيانات عن تدفقات المعاملات في البنوك.	
مرفق الاستمارات من ٣–١ إلى ٣–٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات	يعرض هذا المرفق قائمة تتضمن عينة من رموز المعاملات وغيرها من الرموز المستخدمة في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.	
٤– السلع	هذه الاستمارة تجمع بيانات شاملة وبيانات مختارة عن الصادرات والواردات السلعية، وعن المتحصلات والمدفوعات المستحقة عن الإصلاحات وخدمات الصناعة التحويلية.	تعرض هذه الاستمارة طرق جمع مختلف البيانات عن السلع، بما في ذلك خدمات الصناعة التحويلية والإصلاحات.

الجدول م:٨-١: نبذة عن استمارات المسح النموذجية (تابع)

رقم الاستمارة وعنوانها	النطاق والغرض	تعليقات أخرى
٥- السلع قيد المتاجرة	هذه الاستمارة تجمع البيانات اللازمة لقيد معاملات المتاجرة في ميزان المدفوعات. وينبغي جمع البيانات على أساس إجمالي موزعة حسب السلع الأساسية والاقتصاد الشريك حيثما أمكن.	
٦- التجارة الدولية في الخدمات	هذه الاستمارة تجمع بيانات عن الخدمات غير المدرجة في الاستمارات من ٧ إلى ١٣ والاستمارتين ٢١ و٢٢ لأغراض إعداد مختلف بنود الخدمات.	يمكن استحداث استمارات منفصلة بغرض جمع معلومات عن جوانب محددة مرتبطة بالخدمات (كتوفير الخدمات المالية على سبيل المثال).
٧- خدمات الصناعة التحويلية	هذه الاستمارة تحوي عينة لاستبيان حول خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين.	
٨- شركات النقل المقيمة	هذه الاستمارة تجمع بيانات عن أرباح ونفقات شركات النقل المقيمة لأغراض إعداد بنود النقل وبعض السلع.	يمكن تعديل الاستمارة لتتناسب مع مختلف وسائل النقل. ويمكن استحداث عدة استمارات إضافية متخصصة استنادا إلى الاستمارة الأساسية.
٩- المعاملات مع شركات النقل غير المقيمة	تجمع هذه الاستمارة بيانات من المقيمين عن أرباح ونفقات شركات النقل غير المقيمة لأغراض إعداد بنود النقل وبعض السلع.	يمكن تعديل الاستمارة لتتناسب مع مختلف وسائل النقل. ويمكن استحداث عدة استمارات إضافية متخصصة استنادا إلى الاستمارة الأساسية.
١٠- السفر	تجمع هذه الاستمارة بيانات عن الوسائل المستخدمة في سداد قيمة خدمات السفر والخدمات ذات الصلة لأغراض إعداد بند السفر.	يمكن استحداث عدة استمارات متخصصة استنادا إلى هذه الاستمارة.
١١- خدمات البناء	تجمع هذه الاستمارة معلومات عن خدمات البناء في الخارج، وخدمات البناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات، إلى جانب بيانات عن مشروعات البناء قصيرة الأجل وطويلة الأجل.	
١٢- معاملات التأمين الدولية	تجمع هذه الاستمارة معلومات عن أنشطة التأمين وإعادة التأمين التي تمارسها الشركات المقيمة. وتستخدم هذه البيانات في إعداد بيانات الخدمات، والتحويلات الجارية والرأسمالية، ووضع الاستثمار الدولي.	توضح هذه الاستمارة طرق جمع بيانات متنوعة مرتبطة بقطاع التأمين.
١٣- خدمات المعاشات التقاعدية الدولية	تجمع هذه الاستمارة معلومات عن الأنشطة التقاعدية لصناديق معاشات التقاعد المقيمة. وتستخدم البيانات في إعداد بنود الخدمات والتحويلات الجارية والمعاملات المالية ووضع الاستثمار الدولي.	توضح هذه الاستمارة طرق جمع بيانات متنوعة، لا سيما المرتبطة بعمليات صناديق معاشات التقاعد.
١٤- السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية	تجمع هذه الاستمارة بيانات عن الأجور والرواتب المدفوعة للعمالة المحلية، والنفقات الأخرى للسفارات، والمعونة الأجنبية، والتمويل الرسمي. وتستخدم هذه البيانات في إعداد بنود تعويضات العاملين، والخدمات الحكومية، والتحويلات الجارية، والحساب المالي، ووضع الاستثمار الدولي، ودخل الاستثمار.	رغم أنه لا يمكن إرغام المجيبين على هذه الاستمارة، وهم من غير المقيمين، على استيفاء بياناتها فقد نجح عدد من البلدان في جمع معلومات باستخدام استمارات مشابهة.

الجدول م-٨-١: نبذة عن استمارات المسح النموذجية (تابع)

رقم الاستمارة وعنوانها	النطاق والغرض	تعليقات أخرى
١٥- منظمات المعونة والمنظمات الخيرية الخاصة	تجمع هذه الاستمارة بيانات عن دخل منظمات المعونة والمنظمات الخيرية الأخرى الخاصة، وتعويضات العاملين بها، وتحويلاتها الرأسمالية.	توضح هذه الاستمارة طرق جمع بيانات متنوعة مرتبطة بعمليات منظمات المعونة والمنظمات الخيرية الخاصة، بما في ذلك علاقتها مع الكيانات غير المقيمة.
١٦- التحويلات الجارية، والمنح، والمساعدة الفنية	تجمع هذه الاستمارة معلومات عن التحويلات الجارية والمنح والمساعدة الفنية. ويطلب القسم ألف في هذه الاستمارة معلومات عن التحويلات النقدية والعينية التي تتلقاها الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ويتعلق القسم باء في الاستمارة بالمساعدة الفنية المقدمة إلى الاقتصاد في صورة أعمال مرتبطة بمشروعات أو بعثات موظفين.	يمكن استخدام المعلومات في إعداد بنود التحويلات الجارية في حساب الدخل الثانوي والتحويلات الرأسمالية في الحساب الرأسمالي.
١٧- المطالبات المالية على غير المقيمين والخصوم المستحقة لهم	تجمع هذه الاستمارة بيانات عن التدفقات المالية، والمراكز، وبنود المطابقة، والدخل، وخدمات مالية معينة، والضرائب المستقطعة من المنبع. وتستخدم البيانات في إعداد بنود الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي ودخل الاستثمار والخدمات المالية والتحويلات الجارية.	يمكن في الواقع العملي استحداث عدة استمارات استنادا إلى هذه الاستمارة، أو إعداد صيغ أبسط لنفس الاستمارة. ومن أمثلة ذلك الاستمارة رقم ١٨ المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد.
١٨- الاستثمار الأجنبي المباشر	هذه الاستمارة تجمع تحديدا بيانات عن بنود الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الاستمارة رقم ١٧.	هذه الاستمارة صيغة أضيق نطاقا للاستمارة رقم ١٧، حيث تجمع بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد.
١٩- الأوراق المالية الدولية	تجمع هذه الاستمارة بيانات من جهات الوساطة المالية عما يرتبط بالأوراق المالية الدولية من معاملات مالية ومراكز ودخل وخدمات مالية وضرائب مستقطعة من المنبع. وتستخدم البيانات في إعداد بنود الحساب المالي ووضع الاستثمار الدولي ودخل الاستثمار والخدمات المالية والتحويلات الجارية.	يمكن استخدام هذه الاستمارة إما في مسح المؤسسات أو في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وتقوم هذه الاستمارة على افتراض توافر بيانات شاملة من مصدر واحد، ويجب تعديلها إن لم يتحقق هذا الافتراض. وبالنسبة لمسوح المؤسسات، ينبغي أن يضمن معدو البيانات الفصل على نحو واضح بين البيانات المبلغة في الاستمارة ١٧ (أو مثيلها) والبيانات المبلغة في الاستمارة ١٩ وتجنب ازدواجية الحساب.
٢٠- حيازات عقود المشتقات المالية المبرمة مع غير المقيمين والمعاملات فيها	تجمع هذه الاستمارة معلومات عن حيازات عقود المشتقات المالية المبرمة مع غير المقيمين والمعاملات فيها.	يتم جمع البيانات حسب أنواع أدوات المشتقات (عقود الخيار، العقود المستقبلية والآجلة، وعقود المبادلات). وتتضمن تعليمات الإبلاغ شرحا لكيفية استيفاء بيانات الاستمارة.
٢١- السفر: المقيمون العائدون	تجمع هذه الاستمارة بيانات من المقيمين العائدين عن نفقاتهم على السلع والخدمات وعما تلقوه من دخل ومبالغ أخرى في الخارج. وتستخدم البيانات في الأساس لإعداد بنود السفر وتعويضات العاملين.	هذه الاستمارة مصممة كي يقوم المقيمون العائدون باستيفاء بياناتها عند عودتهم إلى الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويمكن بدلا من ذلك إدراج الأسئلة في مسوح الأسر المعيشية للإجابة عليها في فترة لاحقة لعودتهم.

الجدول م:٨-١: نبذة عن استمارات المسح النموذجية (تتمة)

رقم الاستمارة وعنوانها	النطاق والغرض	تعليقات أخرى
٢٢- السفر: غير المقيمين المغادرين	تجمع هذه الاستمارة بيانات من غير المقيمين المغادرين من الاقتصاد عن نفقاتهم على السلع والخدمات وما اكتسبوه من دخل ومبالغ أخرى في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. وتستخدم البيانات في الأساس لإعداد بنود السفر وتعويضات العاملين.	هذه الاستمارة مصممة كي يقوم غير المقيمين المغادرين باستيفاء بياناتها مباشرة قبل مغادرتهم الاقتصاد القائم بإعداد البيانات. ويمكن بدلا من ذلك الاستناد إلى هذه الاستمارة في إجراء مسح من خلال مقابلة غير المقيمين.
٢٣- المعاملات الدولية للأسر المعيشية ومراكزها	تطلب هذه الاستمارة بيانات ذات أهمية خاصة للأسر المعيشية.	

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١— المسح الاستطلاعي

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات بغرض تحديد الشركات التي ينبغي إدراجها في مسوح ميزان المدفوعات أو وضع الاستثمار الدولي، وتستخدم هذه المسوح بدورها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

التعليمات: المعلومات المطلوبة في هذه الاستمارة ينبغي أن تشمل الشركة التي أرسلت إليها هذه الاستمارة وأي شركات تابعة لها في دولة نيولندا.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في المظروف مدفوع القيمة المرفق في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________
رقم الهاتف: (____) ____________ رمز المنطقة
المسمى الوظيفي: ____________
رقم الفاكس: (____) ____________ رمز المنطقة

الاستمارة ١ – المسح الاستطلاعي

ملحوظات عامة

١– ينبغي استيفاء بيانات هذه الاستمارة ببيانات الشركة الوارد اسمها في الصفحة ١ وأي شركات تابعة لها في نيولندا. وفي حالة وجود أي أخطاء في العنوان، يرجى تصحيح الأخطاء قبل إعادة الاستمارة.

٢– **غير المقيم** هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى يقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات النيولندية التابعة لشركات غير مقيمة بمثابة شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات التابعة لشركات نيولندية غير مقيمة.

٣– جميع القيم بالدولار النيولندي.

القسم ألف – أسئلة تمهيدية

١– هل هذه الشركة تابعة[١] لشركة أخرى في نيولندا؟ نعم [ ] لا [ ]

إذا كانت الإجابة نعم، يرجى الانتقال مباشرة إلى السؤال ١٣ دون الإجابة على ما يسبقه من أسئلة.

٢– هل لهذه الشركة شركات تابعة في نيولندا؟ نعم [ ] لا [ ]

إذا كانت الإجابة نعم، ينبغي الإجابة على الأسئلة التالية بشأن الشركة والشركات التابعة لها في نيولندا.

القسم باء – المالكون غير المقيمين

٣– هل كان للشركة مالكون غير مقيمين في ٣١ ديسمبر ٢٠XX؟ نعم [ ] لا [ ]
(يكون للشركة **مالكون غير مقيمين** إذا كانت فرعا أو شركة تابعة لشركة غير مقيمة أو إذا كان يساهم فيها مساهمون غير مقيمين).

إذا كانت الإجابة لا، يرجى الانتقال إلى السؤال ٤.

٣أ– هل هذه الشركة تابعة لشركة أجنبية؟ نعم [ ] لا [ ]

٣ب– هل يمتلك مساهم واحد غير مقيم (أو مجموعة من المساهمين غير المقيمين المرتبطين) من١٠٪ إلى ٥٠٪ من الأسهم المانحة لحق التصويت في هذه الشركة أو أي من الشركات التابعة لها في نيولندا؟ نعم [ ] لا [ ]

إذا كانت الإجابة على السؤال ٣أ أو السؤال ٣ب نعم، يرجى كتابة أسماء المالكين، وحصصهم، واسم الشركة المساهم فيها. ______________________________
____

٤– هل أي شركة مقيمة سواء تابعة أو فرع لشركة غير مقيمة تمتلك من ١٠٪ إلى ٥٠٪ من الأسهم المانحة لحق التصويت في هذه الشركة أو الشركات التابعة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠xx؟ نعم [ ] لا [ ]
إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تقديم البيانات التفصيلية. ______________________________
____

[١] الشركة التابعة هي شركة يمكن لمالكها السيطرة عليها — أي أنه يمتلك أكثر من ٥٠ ٪ من الأسهم المانحة لحق التصويت.

القسم جيم – ملكية الفروع والشركات غير المقيمة

٥– هل كانت لهذه الشركة أو شركاتها التابعة أي شركات تابعة غير مقيمة أو كانت تمتلك ١٠٪ أو أكثر من الأسهم المانحة لحق التصويت في شركة غير مقيمة في ٣١ ديسمبر نعم [ ] لا [ ] [ ]

القسم دال – التجارة الدولية في السلع في عام ٢٠١١

٦– هل قامت هذه الشركة أو شركاتها التابعة بتصدير سلع إلى الخارج أو استيراد سلع من الخارج خلال ٢٠XX؟ نعم [ ] لا [ ] [ ]

إذا كانت الإجابة لا، يرجى الانتقال إلى السؤال ٧.

٦أ– يرجى تسجيل القيمة التقريبية للسلع التي قامت هذه الشركة وشركاتها التابعة مجتمعة بتصديرها واستيرادها في عام ٢٠١١:

السلع المصدرة		السلع المستوردة	
صفر	[ ]	صفر	[ ]
دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي	[ ]	دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي	[ ]
١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من ١٠٠ ألف دولار نيولندي	[ ]	١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من١٠٠ ألف دولار نيولندي	[ ]
١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي	[ ]	١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي	[ ]
مليون دولار نيولندي	[ ]	مليون دولار نيولندي فأكثر	[ ]

٦ب– يرجى وضع علامة على الفئات التي تخطت قيمة صادراتها أو وارداتها السلعية ١٠٠ ألف دولار نيولندي.

	الصادرات	الواردات
الغذاء والماشية والمشروبات والتبغ	[ ]	[ ]
المعادن والوقود وزيوت التشحيم	[ ]	[ ]
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والطبية والدوائية والمطاط والأسمدة	[ ]	[ ]
الخشب والورق ومنتجاتهما	[ ]	[ ]
النسيج والملابس والأحذية	[ ]	[ ]
الآلات، والمعدات المكتبية ومعدات الاتصال، والسلع الكهربائية الأخرى، بما في ذلك قطع الغيار	[ ] [ ]	[ ] [ ]
المركبات ومعدات النقل، بما في ذلك قطع الغيار	[ ]	[ ]
الفلزات والمنتجات الفلزية غير المدرجة في فئات أخرى	[ ]	[ ]
جميع السلع الأخرى	[ ]	[ ]

٧– هل كانت الشركة تمارس نشاط المتاجرة – أي شراء السلع وإعادة بيعها، بما في ذلك الذهب، في الخارج دون دخول السلع إلى نيولندا؟ نعم [ ] لا [ ]

القسم هاء — التجارة الدولية في الخدمات خلال ٢٠XX

٨– هل باعت هذه الشركة أو الشركات التابعة لها خدمات إلى غير المقيمين أو اشترت خدمات من غير المقيمين خلال عام ٢٠xx؟ نعم [ ] لا [ ]
(بما في ذلك المعاملات مع الشركات غير المقيمة المرتبطة)

إذا كانت الإجابة لا، يرجى الانتقال إلى السؤال ٩.

٨أ– يرجى تسجيل القيمة التقريبية للتالي:

الخدمات المصدرة		الخدمات المستوردة	
صفر	[ ]	صفر	[ ]
دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي	[ ]	دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي	[ ]
١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من ١٠٠ ألف دولار نيولندي	[ ]	١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من ١٠٠ ألف دولار نيولندي	[ ]
١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي	[ ]	١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي	[ ]
مليون دولار نيولندي فأكثر	[ ]	مليون دولار نيولندي فأكثر	[ ]

٨ب– يرجى وضع علامة على الفئات التي تخطت قيمة صادراتها أو وارداتها الخدمية ١٠٠ ألف دولار نيولندي.

	الصادرات	الواردات
خدمات الصناعة التحويلية (التجهيز)	[ ]	[ ]
خدمات الصيانة والإصلاح	[ ]	[ ]
خدمات نقل الركاب والشحن	[ ]	[ ]
التأجير التشغيلي أو التأجير دون مشغلين	[ ]	[ ]
خدمات النقل الأخرى	[ ]	[ ]
البناء	[ ]	[ ]
التأمين	[ ]	[ ]
خدمات التقاعد	[ ]	[ ]
الخدمات المالية	[ ]	[ ]
رسوم استخدام الملكية الفكرية	[ ]	[ ]
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	[ ]	[ ]
خدمات مرتبطة بالتجارة	[ ]	[ ]
خدمات أعمال أخرى (يرجى التحديد) ________ ________	[ ]	[ ]
الخدمات الشخصية والترويحية والثقافية	[ ]	[ ]

في حال عدم التأكد من الفئة الصحيحة، يرجى وصف الخدمة. ____________________
____

القسم واو – تشغيل عاملين غير مقيمين خلال ٢٠XX

٩– هل قامت هذه الشركة أو الشركات التابعة لها بتعيين أي عاملين أجانب خلال عام ٢٠xx؟ نعم [ ] لا [ ]
(تعبير العاملين الأجانب يشمل الأشخاص المقيمين في نيولندا لمدة تقل عن ١٢ شهرا).

.إذا كانت الإجابة لا، يرجى الانتقال إلى السؤال ١٠

٩ألف– يرجى تحديد القيمة التقريبية للأجور والرواتب (بآلاف الدولارات النيولندية) المدفوعة إلى هؤلاء الأشخاص مجتمعين خلال عام ٢٠xx؟ ألف ______ دولار نيولندي

القسم زاي – الأصول المالية والخصوم الخارجية في ٣١ ديسمبر ٢٠XX

١٠– يرجى كتابة القيمة السوقية التقريبية لأسهم الشركة (وشركاتها التابعة) وخصومها الأخرى المملوكة لغير مقيمين في ٣١ ديسمبر ٢٠xx، والمطالبات المالية المستحقة لهذه الشركة (وشركاتها التابعة) على غير المقيمين في ذلك التاريخ.

١٠ألف– يرجى كتابة القيمة التقريبية لما يلي:

الأسهم المملوكة لغير مقيمين والخصوم الأخرى المستحقة لهم		المطالبات المستحقة على غير المقيمين	
صفر	[ ]	صفر	[ ]
دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي	[ ]	دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي	[ ]
١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من ١٠٠ ألف دولار نيولندي	[ ]	١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من ١٠٠ ألف دولار نيولندي	[ ]
١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي	[ ]	١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي	[ ]
مليون دولار نيولندي فأكثر	[ ]	مليون دولار نيولندي فأكثر	[ ]

١٠باء– يرجى وضع علامة على الفئات التي تخطت قيمة الخصوم أو الأصول فيها ١٠٠ ألف دولار نيولندي.

	خصوم	أصول
أسهم	[ ]	[ ]
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	[ ]	[ ]
حصص ملكية أخرى	[ ]	[ ]
سندات (دين) أخرى	[ ]	[ ]
قروض	[ ]	[ ]
حسابات مستحقة القبض ومستحقة الدفع	[ ]	[ ]
ودائع	[ ]	[ ]
عملات ورقية ومعدنية	[ ]	[ ]
الاحتياطيات الفنية والمستحقات في نظم التأمين ومعاشات التقاعد	[ ]	[ ]
مشتقات مالية	[ ]	[ ]
أخرى (يرجى التحديد) ______________________	[ ]	[ ]

____

القسم حاء – تعاملات أخرى مع غير المقيمين خلال عام ٢٠XX

١١– هل كانت لهذه الشركة أو الشركات التابعة لها أي تعاملات أو مراكز أخرى مع غير المقيمين خلال عام ٢٠XX؟

ملكية أراض في الخارج نعم [ ] لا [ ]

دفع ريع مقابل تأجير مكاتب في الخارج نعم [ ] لا [ ]

دفع قيمة تراخيص استكشاف أو استغلال موارد طبيعية في الخارج نعم [ ] لا [ ]

في حال عدم التأكد من الفئة الصحيحة، يرجى وصف التعاملات.________________________

____

إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تقديم البيانات التفصيلية.

____

____

القسم طاء – معلومات تفصيلية عن الشركات التابعة في نيولندا

١٢– يرجى استيفاء بيانات الجدول التالي إذا كانت الإجابة نعم على السؤال ٢. .

	اسم الشركة التابعة	اسم الشركة الأم	نسبة الحصة المملوكة للشركة الأم	النشاط الرئيسي للشركة	للاستخدام الداخلي فقط
ألف					
باء					
جيم					
دال					

القسم ياء – أسئلة ختامية

١٣– يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مدللا على ذلك بوضع علامة بين الأقواس فيما يلي:

[ ] الاسم والعنوان في الصفحة ١ صحيحان أو تم تصحيحهما.

[ ] اسم مسؤول الاتصال بشأن هذه الاستمارة ورقم هاتفه محرران في الصفحة ١؛ وتتضمن هذه الصفحة توقيع الشخص الذي استوفى بيانات هذه الاستمارة.

[ ] الإجابة على السؤال ١ نعم، واسم الشركة الأم في المجموعة وعنوانها

____

____

وبالتالي لم تتم الإجابة على الأسئلة من ٢ إلى ١٢.

[ ] الإجابة على السؤال ١ لا، وتمت الإجابة على الأسئلة من ٢ إلى ١١.

[ ] الإجابة على السؤال ٢ نعم، وتمت الإجابة على السؤال ١٢.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ________________________

التوقيع:________________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٢— استمارة سجل الشركات

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ________
التنقيح ________
المراجعة ________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تستخدم استمارة سجل الشركات بغرض قيد معلومات عن أعضاء (شركات) المجتمع الإحصائي في نيولندا. وتستخدم هذه المعلومات بدورها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

التعليمات: المعلومات المطلوبة في هذه الاستمارة ينبغي أن تشمل الشركة التي أرسلت إليها هذه الاستمارة وأي شركات تابعة لها في دولة نيولندا.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ________ رقم الهاتف: (____) ________
رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ________ رقم الفاكس: (____) ________
رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٢ – استمارة سجل الشركات

تستخدم استمارة سجل الشركات بغرض قيد معلومات عن أعضاء (شركات) المجتمع الإحصائي.

وتستخدم المعلومات لاحقا في إعداد مسوح ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

وفي **القسم ألف**، يقيد الرقم المرجعي، واسم أكبر شركات المجموعة، وعنوان مسؤول الاتصال في الشركة واسمه ومسماه الوظيفي (أي الشخص الذي قـ باستيفاء بيانات استمارة المسح الاستطلاعي أو غيرها من استمارات جمع المعلومات) ورقم هاتفه ورقم الفاكس الخاص به.

وفي **القسم باء**، تسجل معلومات عن مجموعة المؤسسات. ويمكن في هذا القسم استخدام رمز وصفي أو رمز مكون من حروف أبجدية وأرقام. وتشمـ المعلومات التي يمكن قيدها في هذا القسم:

نوع الوحدة

يوضح هذا القسم ما إذا كانت الوحدة الإحصائية:

١– شركة منفردة

٢– مجموعة مؤسسات متعددة

٣– مجموعة مؤسسات مجزأة – أي تمت تجزئتها حسب القطاع

القطاع

١– الحكومة العامة
٢– البنك المركزي
٣– شركة تلقي ودائع أخرى
٤– شركة مالية أخرى
٤أ– صناديق سوق المال
٤ب– صناديق استثمار بخلاف صناديق سوق المال
٤ج– جهات وساطة مالية أخرى (ما عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد)
٤د– شركة مالية مساعدة
٤هـ– مؤسسة مالية حصرية أو مقرض أموال
٤و– شركة تأمين
٤ز– صندوق معاشات تقاعدية
٥– شركة غير مالية أو أسرة معيشية أو مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية
٥أ– شركة غير مالية
٥ب– أسرة معيشية
٥ج– مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية

القطاع العام/القطاع الخاص

١– شركة عامة
٢– شركة خاصة
(يمكن تقسيم الفئة الأولى إلى تقسيمات فرعية بغرض التمييز بين الشركات المملوكة للحكومة المركزية والشركات المملوكة لحكومات الولايات والشركا المملوكة للحكومات المحلية).

أنواع الشركات

١– مؤسسة استثمار مباشر أو فرع أو شركة تابعة لها
٢– مؤسسة استثمار مباشر مرتبطة
٣– مستثمر مباشر
٤– مؤسسة استثمار مباشر ومستثمر مباشر في آن واحد
٥– شركة من نوع آخر بخلاف مؤسسات الاستثمار المباشر والمستثمرين المباشرين

المستثمر المباشر هو كيان مقيم في نيولندا يمتلك ١٠٪ على الأقل من القوة التصويتية في شركة مقيمة في اقتصاد آخر.

مؤسسة الاستثمار المباشر هي شركة مقيمة في نيولندا يمتلك فيها مستثمر أجنبي مباشر ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية.

يقصد بالاستثمار المباشر ذو الملكية المباشرة امتلاك مستثمر مباشر ١٠٪ أو أكثر بطريق مباشر من القوة التصويتية في مؤسسة استثمار مباشر.

يقصد بالاستثمار المباشر ذو الملكية غير المباشرة امتلاك مستثمر مباشر ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة استثمار مباشر من خلال سلسا من الملكية.

تتحقق للمستثمر المباشر سيطرة على مؤسسة الاستثمار المباشر عندما يمتلك ٥٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية فيها.

تتحقق للمستثمر المباشر درجة كبيرة من التأثير على مؤسسة الاستثمار المباشر عندما يمتلك ١٠٪ إلى ٥٠٪ من القوة التصويتية فيها.

النشاط

(يستخدم في هذا القسم أي نظام من نظم الترميز التي تعتبر ملائمة).

في **القسم جيم**، تقيد أنشطة المجموعة (التي تجمع المعلومات عنها في المسح الاستطلاعي). وفيما يلي فئات حجم الأعمال بالعملة المحلية (وفقا لما جاء في الاستبيان الاستطلاعي):

الفئة الصفرية صفر
الفئة الأولى دولار نيولندي حتى أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي
الفئة الثانية ١٠ آلاف دولار نيولندي حتى أقل من ١٠٠ ألف دولار نيولندي
الفئة الثالثة ١٠٠ ألف دولار نيولندي حتى أقل من مليون دولار نيولندي
الفئة الرابعة مليون دولار نيولندي فأكثر

وتطلب استمارة المسح الاستطلاعي من الجهات القائمة بالإبلاغ وضع علامة على الأنشطة التي يتخطى حجمها حدود معينة. وتقيد الفئات التي يتم وضع علامة عليها على الخط الذي يحمل عنوان الفئات. وتستخدم هذه البيانات في تحديد المجتمع الإحصائي المستهدف وحجم الأعضاء في هذا المجتمع الإحصائي لأغراض تصميم استمارات جمع البيانات.

وفيما يلي فئات الصادرات والواردات السلعية:

ألف الغذاء والماشية والمشروبات والتبغ
باء المعادن والوقود وزيوت التشحيم
جيم المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والطبية والدوائية والمطاط والأسمدة
دال الخشب والورق ومنتجاتهما
هاء النسيج والملابس والأحذية
واو الآلات، والمعدات المكتبية ومعدات الاتصال، والسلع الكهربائية الأخرى، بما في ذلك قطع الغيار
زاي المركبات ومعدات النقل، بما في ذلك قطع الغيار
حاء الفلزات والمنتجات الفلزية غير المدرجة في فئات أخرى
طاء جميع السلع الأخرى

وتشمل **فئات الصادرات والواردات الخدمية** ما يلي:

ألف خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين
باء خدمات الصيانة والإصلاح
جيم خدمات نقل الركاب والشحن
دال التأجير التشغيلي أو التأجير دون مشغلين
هاء خدمات النقل الأخرى
واو السفر
زاي البناء
حاء التأمين
طاء خدمات التقاعد
ياء الخدمات المالية
كاف رسوم استخدام الملكية الفكرية
لام خدمات الاتصالات
ميم خدمات الكمبيوتر والمعلومات
نون المتاجرة والخدمات مرتبطة بالتجارة
سين خدمات تجارية ومهنية وفنية متنوعة
عين الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية

وتشمل **فئات الأصول المالية الخارجية والخصوم المالية الخارجية** ما يلي:

ألف المراكز والأسهم
باء أسهم ووحدات صناديق الاستثمار
جيم أراض
دال حصص ملكية أخرى
هاء سندات دين
واو قروض
زاي حسابات مستحقة القبض ومستحقة الدفع
حاء ودائع
طاء عملات ورقية ومعدنية
ياء الاحتياطيات والمستحقات في نظم التأمين ومعاشات التقاعد
كاف مشتقات مالية
لام أخرى

وتشمل **فئات الدخول والتحويلات الأخرى** ما يلي:

ألف الريع
باء التبرعات
جيم الإعفاء من الدين
دال تراخيص استكشاف أو استغلال موارد طبيعية

ويوجد في **القسم جيم** سطر إضافي لقيد الأنشطة الأخرى. وهذا الموضع ملائم لقيد أنشطة (قد يتعين استهدافها بمسوح مخصصة) مثل المتاجرة واستيراد

وتصدير السلع لأغراض التجهيز أو الإصلاح.

وفي **القسم دال**، تقيد بيانات عن المصدر الذي تم الرجوع إليه في تحديد طبيعة هذه الوحدة وعن آخر مسح استطلاعي تم قيد هذه الوحدة فيه.

وفي **القسم هاء**، تقيد بيانات تفصيلية عن الشركات التابعة وعن أي شركات استثمار مباشر في الخارج. ويتيح إدراج اسم الشركة الأم صاحبة الملكية المباشرةقيد

هيكل الشركات بالكامل عندما تكون شركات المجموعة شركات تابعة لشركات تابعة.

وفي **القسم واو**، تقيد بيانات المساهمين الرئيسيين. وينبغي عزو أرقام مرجعية لهؤلاء المساهمين الرئيسيين، وإنشاء سجل مستقل خاص بهم، حتى وإن كانوا

كيانات غير مقيمة.

الاستمارة ٢ – استمارة سجل الشركات

القسم ألف – بيانات مجموعة المؤسسات

الرقم المرجعي والاسم	العنوان	اسم مسؤول الاتصال ومسماه الوظيفي	رقم الهاتف والفاكس

تعليقات: ________

القسم باء – توصيف مجموعة المؤسسات

	نوع الوحدة	القطاع	شركة عامة/ شركة خاصة	نوع الشركة	النشاط
التوصيف					
الرمز					

تعليقات: ________

القسم جيم – أنشطة المجموعة

	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الصادرات الخدمية	الواردات الخدمية	تستخدم عاملين أجانب	أصول أجنبية	خصوم أجنبية	دخول وتحويلات أخرى
نعم / لا								
الحجم								
الفئات					/////////			

أنشطة أخرى: ________

القسم دال – معلومات عن جودة بيانات المجتمع الإحصائي

تم التعرف على الشركة عن طريق (المصدر): ________

آخر مسح استطلاعي وردت الشركة به: ________

القسم هاء- بيانات تفصيلية عن مؤسسات الاستثمار المباشر في الخارج (الشركات التابعة والمرتبطة)

اسم مؤسسة الاستثمار المباشر	الرقم المرجعي	الاقتصاد	رمز القطاع	رمز النشاط	الرقم المرجعي للشركة الأم	نسبة الأسهم المملوكة المانحة لحق التصويت

القسم واو- المساهمون الرئيسيون

يرجى قيد البيانات التفصيلية ذات الصلة بأي مساهم يبلغ حجم الأسهم المملوكة له في أكبر شركات المجموعة أو أي شركة تابعة لها ١٠٪ أو أكثر.

اسم الشركة	الرقم المرجعي	اسم المساهم والاقتصاد	الرقم المرجعي للمساهم	الأسهم المملوكة ٪

القسم زاي- المسؤول القائم باستيفاء بيانات الاستمارة

الاسم: ________________ التاريخ: ____/____/٢٠____

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٣–١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات

الرقم المرجعي	|_|_|_|_|_|_|_|_|_|	الشعار	لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:
البنك	|_|_|_|_|_|_|		قسم ميزان المدفوعات
التاريخ (اليوم والشهر)	|_|_|_|_|		وزارة الإحصاءات النيولندية
رمز المتعامل	|_|_|_|_|_|_|_|_|		أركاديا
			هاتف (XXX) XXX-XXXX
			فاكس (XXX) XXX-XXXX
			البريد الإلكتروني: bop@stat.com

ملحوظات عامة بشأن الاستمارة ٣–١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات

١– بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، يتعين على المقيمين استيفاء بيانات الاستمارة ٣–١ عند أداء أي مدفوعات لغير مقيمين تزيد قيمتها على ٥٠٠٠ دولار نيولندي، ولكن تستبعد من ذلك المعاملات التي تتم من خلال حساب مصرفي لدى بنك غير مقيم. (تقاس قيمة المعاملات المستبعدة في الاستمارة ٣–٣– نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية للشركات). وعلى من يقوم من الأشخاص أو الشركات بأداء مدفوعات إلى غير المقيمين تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ دولار نيولندي أن يكون له **رمز متعامل**، وينبغي تسجيل هذا الرمز في الاستمارة ٣–١.

٢– **غير المقيم** هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الفروع والشركات التي تتبع شركات غير مقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا كيانات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

٣– المعلومات المبلغة في هذه الاستمارة تستخدم في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة نيولندا وتعامل بوصفها معلومات **سرية**.

٤– استيفاء بيانات الاستمارة يستلزم إرفاق نسخة من مرفق الاستمارات ٣–١ إلى ٣–٥ الخاص بنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات. والنسخ متاحة من خلال البنك الذي تم الحصول على الاستمارة ٣–١ من خلاله.

٥– الإجابات على أسئلة الاستمارة ٣–١ ينبغي **كتابتها بوضوح** مع ضرورة قيام الشخص أو ممثل الشركة المسؤول عن استيفاء بيانات الاستمارة **بالاحتفاظ بنسخة منها**.

٦– وينبغي أيضا استيفاء بيانات الاستمارة ٣–٢ الخاص بنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الواردات والصادرات إذا كانت المعاملات المبلغة في الاستمارة ٣–١ عبارة عن مدفوعات مقابل سلع مستوردة إلى نيولندا أو متحصلات عن سلع مصدرة من نيولندا. ويمكن الحصول على نسخة من الاستمارة ٣–٢ من البنك الذي سبق الحصول منه على الاستمارة ٣–١.

استيفاء بيانات الاستمارة ٣–١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات

الرموز: **الرقم المرجعي ورمز البنك** يقوم بإدخالهما البنك الذي تم من خلاله الحصول على الاستمارة ٣–١. وينبغي للأفراد أو ممثلي الشركات الذين يقومون باستيفاء بيانات الاستمارة ٣–١ إدخال الشهر واليوم في صيغة أربعة أرقام (الثالث من إبريل على سبيل المثال يكتب على النحو التالي: ٠٤٠٣) **ورمز المتعامل**، في حالة صدور هذا الرمز عن وزارة الإحصاءات النيولندية.

السؤال الأول: الإبلاغ عن طبيعة المعاملة التي تكون إما عملية دفع أو عملية قبض.

السؤال الثاني: ترد رموز العملات في مرفق الاستمارات من ٣–١ إلى ٣–٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات. وتبلَغ جميع المبالغ بآلاف وحدات العملة الأجنبية، أو بآلاف الدولارات النيولندية وينبغي ترك خانة الرموز فارغة في هذه الحالة.

السؤال الثالث: لإبلاغ القيمة المعادلة بالدولار النيولندي (بالآلاف)، يتم التحويل من العملة الأجنبية باستخدام **متوسط أسعار** صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

السؤال الرابع: يرجى مراجعة مرفق الاستمارات من ٣–١ إلى ٣–٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات للاطلاع على الرمز الصحيح للمعاملة، واكتب توصيف المعاملة. وإذا كان ينطبق على المعاملة أكثر من رمز واحد، يرجى ذكر المعلومات اللازمة في هذا البند. وقد ترتبط إحدى مدفوعات التسوية برموز متعددة في الحالات التالية: (١) عندما ينطبق أكثر من رمز معاملة واحد على عملية الدفع (مثال: سداد دين وفائدة)، أو (٢) عند تنفيذ مقاصة جزئية (مثال: عندما يكون المبلغ الفعلي المدفوع هو الفرق بين التمويل المقدم والرسوم المدفوعة)، أو (٣) في حالة معاملات التسوية (أي أن المبلغ المدفوع يمثل تسوية لعدد من المعاملات). وفي كل من هذه الحالات، ينبغي قيد المعاملات الأساسية، ويمكن استخدام مرفق إذا كان الفراغ المخصص للإجابة غير كاف. وإذا كانت قيمة فرادى المعاملات الأساسية أقل من المعادل لمبلغ ٥٠٠٠ دولار نيولندي، يمكن دمج القيود واستخدام رمز المعاملة الأكثر ملاءمة.

السؤال الخامس: يرجى مراجعة مرفق الاستمارات من ٣–١ إلى ٣–٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات للاطلاع على قائمة برموز الأطراف الأخرى ورموز الاقتصادات.

السؤال السادس: يرجى إضافة أي تعليقات لازمة لتوضيح الإجابات على الأسئلة الواردة في الاستمارة ٣–١ و/أو ذكر أي صعوبات تمت مواجهتها في استيفاء بيانات الاستمارة.

الاستمارة ٣-١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات

١- **نوع المعاملة** (١—مدفوعات، ٢—متحصلات) |_|

٢- **رمز العملة وقيمة المعاملة** رمز العملة |_|_| القيمة |_|_|_|_|_|_|_|_| (بالآلاف)

٢- القيمة المعادلة بالدولار النيولندي القيمة |_|_|_|_|_|_|_|_| (بالآلاف)

٣- **رمز المعاملة** وتوصيفها (يرجى الرجوع إلى مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — التبويبات للاطلاع على الرموز الصحيحة.) رمز المعاملة |_|_|_|

التوصيف ________________________________

٤- هل هذه المعاملة مرتبطة بأكثر من رمز معاملة واحد أو بعدة معاملات موازِنة؟ (راجع التعليمات المتعلقة بالإجابة على السؤال ٤ لمزيد من المعلومات). نعم [ ] لا [ ]

إذا كانت الإجابة نعم، يرجى ذكر المعلومات التالية عن المعاملات الأساسية.

رمز المعاملة	وصف المعاملة	المدفوعات / المتحصلات بالعملة الأجنبية* (بالآلاف)

* يرجى القيد بالدولار النيولندي إذا كان هو عملة الدفع المستخدمة.

٥- يرجى قيد اسم الطرف الآخر في المعاملة والاقتصاد المقيم به. رمز الاقتصاد |_|_|_|

الاسم والاقتصاد ________________________________

٦- هل تمت الإجابة على جميع أسئلة الاستمارة وفقا للتعاريف والتعليمات الواردة؟ نعم [ ] لا [ ]

إذا كانت الإجابة لا، يرجى ذكر أي معلومات إضافية لتوضيح الإجابات.

____

____

الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________ رقم الهاتف: (____ رمز المنطقة) ____________

الشركة (إن وجدت): ____________ رقم الفاكس: (____ رمز المنطقة) ____________

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٣-٢–نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية—الواردات والصادرات

الرقم المرجعي |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

البنك |_|_|_|_|_|_|

التاريخ (اليوم والشهر) |_|_|_|_|

رمز المتعامل |_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الشعار

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:
قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٣-٢ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الواردات والصادرات

١– يرجى استخدام الجدول المرفق لإدخال المعلومات ذات الصلة بالمدفوعات المبلغة في الاستمارة ٣-٢ فيما يتعلق بالسلع المستوردة إلى / المصدرة من نيولندا. وينبغي قيد أي عملية شحن تبلغ قيمتها ٥٠٠٠ دولار نيولندي أو أكثر على خط مستقل، ويمكن دمج المبالغ الأقل وقيدها على خط واحد.

٢– في العمود ألف، يرجى وصف عملية الاستيراد / التصدير، وفي العمود باء، اذكر الرمز الخاص بالمعاملة والذي يمكن الحصول عليه من مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات.

٣– وفي العمود جيم، يرجى إدخال رمز الاقتصاد الذي تم شحن السلع منه / إليه. وترد الرموز في مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات.

٤– وفي العمود دال، يرجى ذكر شهر وسنة وصول / مغادرة السلع. وينبغي إدخال التاريخ في صيغة أربعة أرقام (إبريل ٢٠١٢ على سبيل المثال يكتب على النحو التالي: ٠٤١٢).

٥– وفي العمود هاء في القسم ألف، ينبغي أن تكون قيمة السلع متسقة مع القيمة المذكورة في الإجابة على السؤال ٣ في الاستمارة ٣-١. وفي العمود واو، يرجى تسجيل طريقة تقييم السلع: على ظهر الناقلة في ميناء الدخول إلى نيولندا – أي التقييم بطريقة سيف (التكلفة والتأمين والشحن) – أو على ظهر السفينة في نقطة المغادرة من الاقتصاد المصدر – أي التقييم بطريقة فوب (تسليم ظهر السفينة).

٦– وفي العمود هاء في القسم باء، ينبغي أن تكون قيمة السلع متسقة مع القيمة المذكورة في الإجابة على السؤال ٣ في الاستمارة ٣-١. وفي العمود واو، يرجى تسجيل طريقة تقييم السلع – أي التقييم بطريقة سيف (التكلفة والتأمين والشحن) أو بطريقة فوب (تسليم ظهر السفينة).

الاستمارة ٣-٢ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الواردات والصادرات

القسم ألف: بيانات تكميلية عن السلع المستوردة إلى نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف الواردات ألف	رمز الواردات باء	اقتصاد الشحن جيم	شهر وسنة الشحن دال	قيمة السلع (كما ترد في الاستمارة ٣-١) هاء	طريقة التقييم (سيف أم فوب) واو

القسم باء: بيانات تكميلية عن السلع المصدرة من نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف الصادرات ألف	رمز الصادرات باء	اقتصاد المقصد جيم	شهر وسنة الشحن دال	قيمة السلع (كما ترد في الاستمارة ٣-١) هاء	طريقة التقييم (سيف أم فوب) واو

يرجى التحقق من أن الرموز في الزاوية العليا جهة اليسار مطابقة للرموز الواردة في الاستمارة ٣-٢.

يرجى إضافة أي معلومات بغرض توضيح إجاباتكم.

____

____

____

الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________ رقم الهاتف: ____________

الشركة (إن وجدت): ____________ رقم الفاكس: ____________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٣-٣ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الشركات

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______
التنقيح ______
المراجعة ______

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال الاستمارة ٣-٣ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الشركات لها استيفاء بيانات الاستمارة شهريا وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات من الشركات بغرض استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

شكرا: تعاونكم معنا محل تقدير، ودقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي تعتمد عليه.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته

الاسم: ______ رقم الهاتف: (___) ______ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ______ رقم الفاكس: (___) ______ رمز المنطقة

ملحوظات وتعليمات عامة بشأن الاستمارة ٣-٣ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الشركات

١- يجمع نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية بيانات عن الشركات من خلال عدة استمارات. والاستمارة الأساسية هي الاستمارة ٣-٣ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الشركات الذي يتعين على الشركات استيفاء بياناته وإعادته إلى وزارة الإحصاءات النيولندية على أساس شهري. ويتضمن مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات والرموز والتوصيفات اللازمة لاستيفاء بيانات الاستمارة ٣-٣.

٢- **غير المقيم** هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الفروع والشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

٣- الاستمارة ٣-٣ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الشركات تجمع بيانات شهرية عن معاملات ميزان المدفوعات من الشركات التي تقوم بتنفيذ معاملات كبيرة مع غير المقيمين من خلال حسابات في بنوك **مقيمة** و/أو تنفيذ معاملات كبيرة باستخدام حسابات في بنوك **غير مقيمة**. كذلك تجمع الاستمارة ٣-٣ بيانات عن المطالبات الأخرى المستحقة على **غير مقيمين** أو الخصوم المستحقة لهم.

٤- ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٣-٣ مستقل **لكل حساب بالعملة الأجنبية** تمتلكه شركتكم في بنك **مقيم وكل حساب** مملوك للشركة في بنك **غير مقيم** – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات أخرى مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

٥- الاستمارة ٣-٤ تجمع بيانات عن المدفوعات والمتحصلات التي تنفذ من خلال حسابات مصرفية معينة مملوكة لشركتكم. وينبغي تسجيل قيد مستقل لكل معاملة تبلغ قيمتها ٥٠٠٠ دولار نيولندي أو أكثر، ويمكن دمج المعاملات الأقل قيمة. وعندما تنطبق على عملية قبض أو دفع أكثر من رمز معاملة واحد، أو عندما ينشأ أكثر من رمز معاملة عن مدفوعات تتم تسويتها جزئيا مقابل متحصلات (أو العكس)، ينبغي قيد قيمة المعاملات الإجمالية الأساسية. (يرجى مراجعة مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات للاطلاع على مزيد من المعلومات عن **المعاملات ذات المدفوعات المتعددة**). وبالمثل، ينبغي أيضا **قيد المعاملات الموازِنة** (يرد تعريفها أيضا في المرفق) التي لا تنتج عنها أي قيود في الحسابات المصرفية ولكنها تؤثر على مراكز الأصول أو الخصوم الخارجية للشركة. وإذا قامت شركتكم بتنفيذ معاملات موازِنة مقومة بعملات (بما في ذلك الدولار النيولندي) لم يعد عنها الاستمارة ٣-٤، ينبغي قيد هذه المعاملات في استمارة ٣-٣ مستقل.

٦- ويمكن استخدام الاستمارة ٣-٣ كاستمارة نموذجية لتقديم البيانات اللازمة في صيغة يمكن إرسالها الكترونياً بواسطة جهاز الكمبيوتر، أو يمكن إدخال المعلومات على الاستمارة نفسها. وإذا لم يكن الفراغ المخصص لقيد جميع المعاملات غير كاف، يرجى التأكد من إرفاق البيانات الإضافية اللازمة.

استيفاء بيانات الاستمارة ٣-٣ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الشركات

القسم ألف

٧- يظهر **الرقم المرجعي للشركة** في الصفحة ١ في هذه الاستمارة. ويرد تبويب **رموز العملات** في مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. وينبغي إدخال الشهر والسنة في صيغة أربعة أرقام (إبريل ٢٠١٢ على سبيل المثال يكتب على النحو التالي: ٠٤١٢).

القسم باء

٨- يقيد التاريخ في صيغة عددين (يُكتب اليوم الثاني من الشهر مثلا على النحو التالي: ٠٢). وتقيد المعاملة الأولى في أي يوم **برقم** ٠٠١، وتستخدم الأرقام الثلاثية التالية في قيد المعاملات اللاحقة. وينبغي قيد **رمز المعاملة ونوع المعاملة ورمز الطرف الأخر ورمز الاقتصاد** بالرجوع إلى مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات.

٩- وللحد من أعباء الإبلاغ وتكاليف معالجة البيانات، ينبغي إبلاغ البيانات بآلاف أو ملايين وحدات العملة، ودمج قيم المعاملات الصغيرة. وبالنسبة لأنواع معينة من المعاملات (لا سيما المعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة)، ينبغي تحديد المعاملات الأساسية وإبلاغها على أساس إجمالي (راجع الملحوظة رقم ٥).

١٠- في العمودين زاي وطاء حيث ينبغي إبلاغ بيانات كل القيم بالدولار النيولندي، ينبغي تحويل قيمة المعاملات باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

القسم جيم والقسم دال

١١- الجزآن جيم ودال الغرض منهما تيسير عملية مطابقة البيانات المقدمة في القسم باء والتحقق من صحتها. وينبغي تفسير أي مبالغ ضخمة ناتجة عن عملية المطابقة أو أي أسعار صرف غير معتادة يتم استخدامها.

القسم هاء

١٢– يتم اختيار **رمز الأصول/الخصوم** من الرموز من ٧١٠ إلى ٧٩٠ بالنسبة للأصول ومن ٨١٠ إلى ٨٩٠ بالنسبة للخصوم ضمن **رموز المعاملات** في مرفق الاستمارات من ٣–١ إلى ٣–٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات. ويتم اختيار **رمز الاقتصاد** من قائمة رموز الاقتصادات في المرفق (يقيد معدو البيانات هذه المعلومات). ويتم اختيار رمز العملة من قائمة **رموز العملات** في المرفق (يقيد معدو البيانات هذه المعلومات). وينبغي استخدام خط واحد لكل أصل/خصم، واقتصاد، ومزيج عملات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت شركتكم لديها محفظة أسهم في شركة غير مصرفية في الولايات المتحدة وحصلت على قروض طويلة الأجل بالدولار الأمريكي من بنوك في الولايات المتحدة وقروض بالجنيه الإسترليني من المملكة المتحدة، ينبغي تسجيل القيود الثلاثة التالية:

ألف	باء	جيم
٧١٠	٠٠١	USD
٨٥٠	٠٠١	USD
٨٥٠	٠٠٢	GBP

١٣– في العمود ألف، يمثل الرقم ٧١٠ أسهم في شركات غير مقيمة، والرقم ٨٥٠ خصوم قروض طويلة الأجل مستحقة لغير مقيمين. وفي العمود باء، يمثل الرقم ٠٠١ الولايات المتحدة والرقم ٠٠٢ المملكة المتحدة. وفي العمود جيم، يمثل الرمز USD الدولار الأمريكي والرمز GBP الجنيه البريطاني.

١٤– لا تقيد في القسم باء جميع مدفوعات/متحصلات شركتكم إلى/من غير المقيمين نظرا لأن بعض المدفوعات ربما يكون قد تم تنفيذها من خلال أوامر صرف أجنبي لدى بنوك محلية. وهذه المعاملات ينبغي قيدها في الاستمارة ٣–١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات الذي تحصل عليه الشركة عن طريق البنك الذي تتعامل معه. غير أنه لأغراض المطابقة، يجب قيد أي تأثير لهذه المدفوعات والمتحصلات على الأصول والخصوم الخارجية لشركتكم في العمودين حاء وطاء.

القسم واو

١٥– بالنسبة للمدفوعات المنفذة من خلال الحسابات التي تغطيها الاستمارة ٣–٣، يجمع هذا القسم في الاستمارة معلومات عن السلع المستوردة والمصدرة خلال الشهر وعن المدفوعات المنفذة خلال الشهر. ونظرا لأن شهر التسليم قد يختلف عن الشهر الذي تنفذ فيه المدفوعات، فإن السلع المبلغة في الأعمدة دال وهاء وواو قد تكون غير مطابقة للسلع المبلغة في العمود زاي. وقد تختلف القيمة المبلغة في سجلاتكم عن القيمة سيف والقيمة فوب اللازمتين لأغراض إعداد ميزان المدفوعات، لذا ينبغي حساب هاتين القيمتين وقيدهما حتى وإن تطلب ذلك الاعتماد على التقدير إلى حد ما. اقتصاد الشحن هو الاقتصاد الذي أوفدت منه الواردات في الأصل. واقتصاد المقصد هو الاقتصاد الذي تتوقعون أن يتم فيه تسليم وارداتكم. وينبغي استخدام رموز الاقتصادات الصحيحة كما ترد في المرفق (يوفر معدو البيانات هذه المعلومات). وتجدر الإشارة إلى أن جميع المبالغ بالعملات الأجنبية ينبغي تحويلها باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

القسم زاي

١٦– الغرض من هذا القسم مساعدتكم في التحقق من صحة البيانات الواردة في الاستمارة قبل إعادتها.

الاستمارة ٣-٣ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — الشركات

القسم ألف: معلومات مرجعية

اسم الشركة	الرقم المرجعي للشركة	رقم الحساب	الاقتصاد المحتفظ بالحساب فيه	رمز العملة	الشهر والسنة

القسم باء: المدفوعات والمتحصلات

١- تقيد جميع المبالغ في الأعمدة واو وزاي وحاء وطاء بالآلاف.

٢- المعاملات الصغيرة — أي المعاملات التي تقل قيمتها عما يعادل ٥٠٠٠ دولار نيولندي — ينبغي دمجها وقيدها كمعاملة واحدة تحت رمز المعاملة الأكثر صلة.

٣- وفي حالة المعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة (يرجى مراجعة الملحوظة ٥ في تعليمات الاستمارة ٣-٣)، ينبغي قيد المبالغ الإجمالية الأساسية.

اليوم	الرقم	رمز المعاملة	وصف المعاملة	نوع المعاملة	مدفوعات بالعملة (الأجنبية)	مدفوعات بالدولار (النيولندي)	متحصلات بالعملة (الأجنبية)	متحصلات (بالدولار النيولندي)	رمز الطرف الآخر	رمز اقتصاد الطرف الآخر
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء	كاف
	٠٠١									
المجموع	/////////	/////////	/////////	/////////					/////////	/////////

القسم جيم: المطابقة مع الأرصدة المصرفية

(القيد بآلاف وحدات العملة)

رصيد الحساب في نهاية هذا الشهر (بالعملة الأجنبية) ألف	رصيد الحساب في نهاية الشهر السابق (بالعملة الأجنبية) باء	**مجموع المدفوعات** كما يرد في العمود واو في (القسم باء) جيم	**مجموع المتحصلات** (كما يرد في العمود حاء (في القسم باء) دال	المطابقة (ألف - باء + جيم - دال) هاء

يرجى تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانة المطابقة. ______________________________

____

القسم دال: التحقق من أسعار الصرف المستخدمة

يرجى ذكر متوسط أسعار الصرف الضمنية المستخدمة في القسم باء:

بالنسبة للمدفوعات ــــــــــــــــــ (المجموع في العمود واو / المجموع في العمود زاي)

بالنسبة للمتحصلات ــــــــــــــــــ (المجموع في العمود حاء / المجموع في العمود طاء)

يرجى تفسير أي أسعار صرف غير معتادة مستخدمة في التحويل. ــ

ــ

القسم هاء: مركز الأصول والخصوم الخارجية الأخرى

١– يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن المطالبات (بخلاف الحسابات المحتفظ بها في بنوك غير مقيمة) المستحقة على غير مقيمين والخصوم المستحقة لهم.

٢– تسجل القيمة بآلاف وحدات العملة.

٣– ينبغي استخدام خط مستقل لقيد كل مجموعة من رموز الأصل/الخصم والطرف غير المقيم والاقتصاد (يرجى مراجعة الملحوظة رقم ١٢ في تعليمات الاستمارة ٣–٣).

رمز الأصل/ الخصم ألف	رمز الاقتصاد باء	رمز العملة جيم	المركز في نهاية هذا الشهر دال	المركز في نهاية الشهر السابق هاء	المدفوعات المبلغة في القسم باء واو	المتحصلات المبلغة في القسم باء زاي	المبالغ المدفوعة إلى اقتصاد أخر حاء	المبالغ المتحصلة من اقتصاد آخر طاء	المطابقة (أ) ياء

(أ) بالنسبة للأصول، ياء = دال – هاء + واو – زاي + حاء – طاء. بالنسبة للخصوم، ياء = دال – هاء – واو + زاي – حاء + طاء.

يرجى تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانة المطابقة. ــ

ــ

القسم واو: بيانات تكميلية عن معاملات التجارة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف السلع ألف	رمز الواردات / الصادرات باء	اقتصاد الشحن أو المقصد جيم	قيمة السلع المشحونة			المبالغ المدفوعة خلال الشهر زاي
			القيمة الدفترية (أ) دال	القيمة سيف هاء	القيمة فوب واو	
الواردات السلعية						
الصادرات السلعية						
				/////////////		
				/////////////		
				/////////////		

(أ) كما ترد في سجلاتكم.

يرجى التحقق من أن مجموع المدفوعات والمتحصلات المبلغة في العمود زاي مساوية لمجموع القيم المقابلة للسلع المبلغة في العمودين زاي وطاء في القسم باء.

القسم زاي – أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي:

[ ] المعلومات في القسم ألف من الاستمارة صحيحة.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم باء من الاستمارة وفق التعليمات، وتحديدا تم قيد المعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة على أساس إجمالي. وتم قيد مجاميع الأعمدة واو وزاي وحاء وطاء.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم جيم وفق التعليمات، مع تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانات المطابقة.

[ ] تم حساب أسعار الصرف في القسم دال، ويتضح من متوسطات أسعار الصرف المشتقة أن كل معاملة من المعاملات قد تم تحويلها باستخدام سعر صرف صحيح. وتم تفسير أي أسعار صرف غير معتادة تم استخدامها.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم هاء وفق التعليمات، مع تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانات المطابقة.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم واو، ويتسق مجموع مدفوعات الاستيراد والتصدير المبلغة في العمود زاي مع قيم السلع المبلغة في العمودين زاي وطاء في القسم باء من الاستمارة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ________________ رقم الهاتف: ________________

التوقيع: ________________ رقم الفاكس: ________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٣–٤ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — البنوك

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ________
التنقيح ________
المراجعة ________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي البنك الذي تم إرسال هذه الاستمارة له إعادة الاستمارة ٣–١ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — المدفوعات والمتحصلات (أو سجلات بالبيانات الواردة فيها) إلى وزارة الإحصاءات النيولندية شهريا بعد قيام العملاء باستيفاء البيانات المطلوبة فيه، وكذلك استيفاء بيانات الاستمارة ٣–٤ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — البنوك، والاستمارة ٣–٥ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — سجل معاملات البنوك، وإعادتهما إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات بغرض استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي يصدره قسم ميزان المدفوعات بوزارة الإحصاءات النيولندية.

التعليمات: ترد في الصفحات التالية تعليمات مفصلة بشأن استيفاء بيانات استمارات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ________ رقم الهاتف: (____ رمز المنطقة) ________

المسمى الوظيفي: ________ رقم الفاكس: (____ رمز المنطقة) ________

ملحوظات وتعليمات بشأن الاستمارة ٣-٤ والاستمارة ٣-٥

١- نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية يجمع معلومات من البنوك من خلال عدد من الاستمارات.

تعريف المقيمين وغير المقيمين

٢- **غير المقيم** هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الفروع والشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

مجموعة الاستمارات ٣

٣- الاستمارة الأساسية هي الاستمارة ٣-١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات. ويستوفي بيانات هذه الاستمارة **المقيمون** في نيولندا الذين يقومون بأداء مدفوعات إلى غير المقيمين أو تلقي مدفوعات من **غير المقيمين** بأي عملة. ويجب استيفاء بيانات الاستمارة التكميلية ٣-٢ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – الواردات والصادرات في حالة المعاملات التي تتضمن وصول سلع إلى نيولندا أو مغادرة سلع من نيولندا. وللحد من أعباء الإبلاغ وتكاليف معالجة البيانات المرتبطة بمجموعة الاستمارات ٣، يسمح بعدد من **الإعفاءات**. وتتضمن هذه الإعفاءات ما يلي:

(أ) المعاملات التي تقل قيمتها عما يعادل ٥٠٠٠ دولار نيولندي. ولكن المعاملات التي تقل عن هذا المستوى تقيد في مسوح العينات المحدودة (راجع الملحوظة ٨).

(ب) شراء وبيع الشيكات السياحية. ويتعين على مؤسستكم المصرفية قيد هذه المعاملات في القسم باء من الاستمارة ٣-٤ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – البنوك في وقت تسوية قيمة الشيكات السياحية مع بنوك غير مقيمة.

٤- وفقا لترتيبات جمع البيانات في نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، فأن مؤسستكم المصرفية مسؤولة عن إخطار **عملاء البنك المقيمين** بوجوب استيفاء بيانات الاستمارة ٣-١. وفي معظم الحالات، ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٣-١ عند حضور العملاء إلى البنك لتنفيذ المعاملات. (قامت بعض البنوك بدمج استمارات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية مع استمارات البنك الموضحة عليها تعليمات الدفع). وعلى من يقوم بتنفيذ معاملات من أشخاص أو شركات تبلغ قيمتها ما يعادل ١٠٠ ألف دولار نيولندي أو أكثر سنويا التسجيل لدى وزارة الإحصاءات النيولندية للحصول على **رمز المتعامل**.

٥- ويتسم تتبع المبالغ بالدولار النيولندي المدفوعة من مقيمين إلى غير المقيمين بدرجة أكبر من الصعوبة، نظرا لأن المتعاملين المقيمين قد يقومون بتنفيذ هذه المعاملات دون التعامل مع البنك. وفي حالة قيام أشخاص أو شركات بعينهم بتنفيذ معاملات من هذا النوع بصفة منتظمة، تضع وزارة الإحصاءات النيولندية ترتيبات خاصة تتيح للموكِّلين المقيمين إبلاغ المعاملات مباشرة إلى الوزارة.

٦- ينبغي إلمام موظفي البنك بالاستمارة ٣-١ وبمرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات الذي يرجع المتعاملون إليه عند استيفاء بيانات الاستمارات الأخرى. وتوفر وزارة الإحصاءات النيولندية **برنامج تدريب على نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية**، أو يمكن لمصرفكم الاتصال بالأرقام المبينة في الصفحة ١ (الزاوية العليا جهة اليسار) من هذه الاستمارة للحصول على المساعدة.

٧- يتعين على مؤسستكم المصرفية الاحتفاظ بعدد كاف من الاستمارات، وتشجيع العملاء الذين يقومون باستيفاء بيانات هذه الاستمارات بصفة منتظمة على الاحتفاظ بمجموعة من هذه الاستمارات لاستخدامهم الشخصي. ويمكن لمصرفكم طلب استمارات عن طريق التواصل مع وزارة الإحصاءات النيولندية على العنوان المبين في الصفحة ١ من هذه الاستمارة.

استمارة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية رقم ٣-٤ – البنوك

٨- الاستمارة ٣-٤ تجمع بيانات عن المدفوعات والمتحصلات التي ينفذها البنك مع **غير المقيمين** لحسابه الخاص. وينبغي تسجيل قيد مستقل لكل معاملة تبلغ قيمتها ٥٠٠٠ دولار نيولندي أو أكثر، ويمكن دمج المعاملات الأقل قيمة. وعندما تنطبق على عملية قبض أو دفع أكثر من رمز معاملة واحد، أو عندما ينشأ أكثر من رمز معاملة عن مدفوعات تتم تسويتها جزئيا مقابل متحصلات (أو العكس)، ينبغي قيد قيمة المعاملات الإجمالية الأساسية. (راجع مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات للاطلاع على مزيد من المعلومات عن **المعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة** [يوفر معدو بيانات ميزان المدفوعات هذه المعلومات] التي لا تنتج عنها أي قيود في الحسابات المصرفية ولكنها تؤثر على مراكز الأصول أو الخصوم الخارجية للبنك.

٩- ويمكن استخدام الاستمارة ٣-٤ كاستمارة نموذجية لتقديم البيانات اللازمة في صيغة يمكن إرسالها الكترونيا بواسطة جهاز الكمبيوتر، أو يمكن إدخال المعلومات على الاستمارة نفسها. وإذا كان الفراغ المخصص لقيد جميع المعاملات غير كاف، يرجى التأكد من إرفاق البيانات الإضافية اللازمة.

استيفاء بيانات استمارة نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية رقم ٣-٤ – البنوك

القسم ألف

١٠- يظهر الرقم المرجعي للبنك في الصفحة ١ في هذه الاستمارة. ويرد تبويب **رموز العملات** في مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات [يوفر معدو بيانات ميزان المدفوعات هذه المعلومات]. وينبغي إدخال الشهر والسنة في صيغة أربعة أرقام (إبريل ١٩٩٤ على سبيل المثال يكتب على النحو التالي: ٠٤٩٤).

القسم باء

١١- يقيد اليوم في صورة رقم من عددين (اليوم الثاني من الشهر على سبيل المثال يكتب على النحو التالي: ٠٢). ويكون **الرقم** عبارة عن رمز من ثلاثة أرقام. والرقم ٠٠١ هو أول رقم يستخدم في بداية كل يوم، وتستخدم الأرقام التالية في قيد المعاملات اللاحقة. وينبغي قيد **رمز المعاملة ونوع المعاملة ورمز الطرف الآخر** ورمز الاقتصاد بالرجوع إلى مرفق الاستمارات من ٣-١ إلى ٣-٥ بشأن نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – التبويبات.

١٢- وللحد من أعباء الإبلاغ وتكاليف معالجة البيانات، ينبغي إبلاغ البيانات بآلاف أو ملايين وحدات العملة، ودمج قيم المعاملات الصغيرة. وبالنسبة للمعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة، ينبغي تحديد المعاملات الأساسية وإبلاغها على أساس إجمالي.

١٣- في العمودين زاي وطاء حيث ينبغي إبلاغ بيانات كل القيم بالدولار النيولندي، ينبغي تحويل قيمة المعاملات باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

القسم جيم

١٤- القسم جيم الغرض منه تيسير التحقق من صحة أسعار التحويل المستخدمة في القسم باء. وينبغي تفسير أي أسعار غير معتادة تم استخدامها في التحويل.

الأقسام دال وهاء وواو

١٥- الغرض من الأقسام دال وهاء وواو تيسير مطابقة بيانات المراكز والتدفقات المبلغة في مختلف الاستمارات. وتمثل البيانات الواردة في القسم دال ملخصا للاستمارة ٣-٥ الذي نعرضه لاحقا. وينبغي تفسير أي مبالغ كبيرة ناتجة عن المطابقة يتم قيدها في العمود هاء في القسم هاء والقسم واو. وبالنسبة للمعاملات المنفذة بالدولار النيولندي، ينبغي قيد أرصدة نهاية الفترة في العمودين ألف وباء في القسم هاء بالقيمة الصفرية – ما لم يكن البنك يمتلك حسابات بالدولار النيولندي لدى بنوك غير مقيمة، وفي هذه الحالة ينبغي قيد أرصدة هذه الحسابات. يرجى مراجعة الاستمارة ٣-١ للاطلاع على قائمة **رموز الاقتصادات**.

١٦- يتم اختيار **رمز الأصول/الخصوم** من الرموز من ٧١٠ إلى ٧٩٠ بالنسبة للأصول ومن ٨١٠ إلى ٨٩٠ بالنسبة للخصوم ضمن تبويب **رموز المعاملات** الوارد في الاستمارة ٣-١. ويتم اختيار **رمز الاقتصاد** من تبويب **الاقتصادات** الوارد في المرفق (يوفر معدو بيانات ميزان المدفوعات هذه المعلومات). وينبغي استخدام خط واحد لكل أصل/خصم، واقتصاد، ومزيج عملات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مؤسستكم لديها محفظة أسهم في شركة غير مصرفية في الولايات المتحدة وحصلت على قروض طويلة الأجل بالدولار الأمريكي من بنوك في الولايات المتحدة وقروض بالجنيه الإسترليني من المملكة المتحدة، ينبغي تسجيل القيود الثلاثة التالية:

ألف	باء	جيم
٧١٠	٠٠١	USD
٨٥٠	٠٠١	USD
٨٥٠	٠٠٢	GBP

١٧- في العمود ألف، يمثل الرقم ٧١٠ أسهم في شركات غير مقيمة، والرقم ٨٥٠ خصوم قروض طويلة الأجل مستحقة لغير مقيمين. وفي العمود باء، يمثل الرقم ٠٠١ الولايات المتحدة والرقم ٠٠٢ المملكة المتحدة. وفي العمود جيم، يمثل الرمز USD الدولار الأمريكي والرمز GBP الجنيه البريطاني.

القسم حاء

١٨- الغرض من هذا القسم مساعدتكم في التحقق من صحة البيانات الواردة في الاستمارة قبل إعادتها.

الاستمارات الأخرى المتعلقة بنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية

الاستمارة ٣-٤ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — البنوك

القسم ألف: معلومات مرجعية

اسم البنك	الرقم المرجعي للبنك	رمز العملة	الشهر والسنة

القسم باء: المدفوعات والمتحصلات التي ينفذها البنك لحسابه الخاص

(بما في ذلك تحويل الأموال بين الحسابات وشراء وبيع النقد الأجنبي)

١- جميع المبالغ في الأعمدة واو وزاي وحاء وطاء ينبغي أن تقيد بالآلاف.

٢- المعاملات الصغيرة – أي المعاملات التي تقل قيمتها عما يعادل ٥٠٠٠ دولار نيولندي – ينبغي دمجها وقيدها كمعاملة واحدة تحت رمز المعاملة الأكثر صلة.

٣- وفي حالة المعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة (يرجى مراجعة الملحوظة ٨)، ينبغي قيد المبالغ الإجمالية الأساسية.

اليوم	الرقم	رمز المعاملة	وصف المعاملة	نوع المعاملة	مدفوعات (بالعملة الأجنبية)	مدفوعات (بالدولار النيولندي)	متحصلات بالعملة (الأجنبية)	متحصلات بالدولار (النيولندي)	رمز الطرف الأخر	رمز اقتصاد الطرف الأخر
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء	كاف
	٠٠١									
المجموع	/////////	/////////	/////////	/////////					/////////	/////////

القسم جيم: التحقق من أسعار الصرف المستخدمة

يرجى ذكر متوسط أسعار الصرف الضمنية المستخدمة في القسم باء:

بالنسبة للمدفوعات ________ (المجموع في العمود واو / المجموع في العمود زاي)

بالنسبة للمتحصلات ________ (المجموع في العمود حاء / المجموع في العمود طاء)

يرجى تفسير أي أسعار صرف غير معتادة. ________________________________

____

القسم دال: ملخص المعاملات

(تسجل القيمة بملايين وحدات العملة)

وصف المعاملة	المدفوعات ألف	المتحصلات باء
١– معاملات لحساب البنك (العمود ألف = العمود واو في القسم باء والعمود باء = العمود حاء في القسم باء)		
٢– معاملات مقيمين – ٥٠٠٠ دولار نيولندي أو أكثر		
٣– معاملات مقيمين – أقل من ٥٠٠٠ دولار نيولندي		
٤– حسابات غير مقيمين – بنوك		
٥– حسابات غير مقيمين – مؤسسات غير مصرفية		
٦– المجموع		

القسم هاء: المطابقة مع أرصدة الحسابات المحتفظ بها لدى بنوك أخرى

(تسجل القيمة بملايين وحدات العملة)

رمز العملة ألف	رصيد الحساب في نهاية هذا الشهر (بالعملة الأجنبية) باء	رصيد الحساب في نهاية الشهر السابق (بالعملة الأجنبية) جيم	مجموع المدفوعات (كما يرد في العمود ألف في الصف ٦ في القسم دال) دال	مجموع المتحصلات (كما يرد في العمود باء في الصف ٦ في القسم دال) هاء	المطابقة (باء - جيم + دال - هاء) واو

يرجى تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانة المطابقة. ____________________

____

____

يرجى تحديد المبالغ المبلغة في العمودين باء وجيم حسب الاقتصاد.

رمز الاقتصاد					
القيمة في العمود باء					
القيمة في العمود جيم					

القسم واو: مطابقة حسابات غير المقيمين

(تسجل القيمة بملايين وحدات العملة)

رمز العملة ألف	رصيد الحساب في نهاية هذا الشهر باء	رصيد الحساب في نهاية الشهر السابق جيم	**مجموع المدفوعات** من حسابات غير المقيمين (كما يرد في العمود ألف في الصفين ٤ و٥ في القسم دال) دال	**مجموع المتحصلات** في حسابات غير المقيمين (كما يرد في العمود ألف في الصفين ٤ و٥ في القسم دال) هاء	المطابقة (باء - جيم + دال - هاء) واو

يرجى تفسير أي بند كبير في خانة المطابقة. ______________________________

____

____

بالنسبة للمبالغ المبلغة في العمودين ألف وباء، يرجى ذكر ما إذا كان الحساب مملوكا لبنك غير مقيم أو مؤسسة غير مصرفية غير مقيمة، وتسجيل رموز الاقتصادات وقيمة المبالغ.

مؤسسة مصرفية/ مؤسسة غير مصرفية					
رمز الاقتصاد					
القيمة في العمود ألف					
القيمة في العمود باء					

القسم زاي: مراكز الأصول والخصوم الخارجية الأخرى

١- يرجى تسجيل بيانات المطالبات (بخلاف الحسابات المحتفظ بها لدى بنوك أخرى) المستحقة على غير مقيمين والخصوم (بخلاف حسابات البنوك الأخرى المحتفظ بها لديكم) المستحقة لغير مقيمين.

٢- تسجل القيمة بآلاف وحدات العملة.

٣- ينبغي استخدام خط واحد لكل رمز أصل/خصم، ورمز اقتصاد، ورمز عملة.

رمز الأصل/ الخصم ألف	رمز الاقتصاد باء	رمز العملة جيم	المركز في نهاية هذا الشهر دال	المركز في نهاية الشهر السابق هاء	المدفوعات المبلغة في القسم باء واو	المتحصلات المبلغة في القسم باء زاي	المطابقة (أ) حاء

(أ) بالنسبة للأصول، حاء = دال - هاء + واو - زاي. وبالنسبة للخصوم، حاء = دال - هاء - واو + زاي.

يرجى تفسير أي بنود كبيرة في خانة المطابقة. ______________________________

____

____

القسم حاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي.

[ ] المعلومات في القسم ألف من الاستمارة صحيحة.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم باء من الاستمارة وفق التعليمات، وتحديدا تم قيد المعاملات ذات المدفوعات المتعددة والمعاملات الموازِنة على أساس إجمالي. وتم قيد مجاميع الأعمدة واو وزاي وحاء وطاء.

[ ] تم حساب أسعار الصرف في القسم جيم، ويتضح من متوسطات أسعار الصرف المشتقة أن كل معاملة من المعاملات قد تم تحويلها باستخدام سعر صرف صحيح. وتم تفسير أي أسعار صرف غير معتادة تم استخدامها.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم دال وهاء وواو وفق التعليمات، مع تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانات المطابقة.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم زاي وفق التعليمات، مع تفسير أي بنود كبيرة القيمة في خانات المطابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______________ رقم الهاتف: ______________

التوقيع: ______________ رقم الفاكس: ______________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٣-٥ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية —سجل معاملات البنوك

يرجى تصحيح
أي أخطاء
في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي البنك الذي تم إرسال هذه الاستمارة له إعادة الاستمارة ٣-١ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – المدفوعات والمتحصلات (أو سجلات بالبيانات الواردة فيها) إلى وزارة الإحصاءات النيولندية شهريا بعد قيام العملاء باستيفاء البيانات المطلوبة فيه، وكذلك يرجى استيفاء بيانات الاستمارة ٣-٤ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – البنوك والاستمارة ٣-٥ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – سجل معاملات البنوك وإعادتهما إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات بغرض استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي يصدره قسم ميزان المدفوعات بوزارة الإحصاءات النيولندية.

التعليمات: ترد في الصفحات التالية تعليمات مفصلة بشأن استيفاء بيانات استمارات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________
رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________
رمز المنطقة

ملحوظات وتعليمات بشأن الاستمارة ٣–٥ — نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية — سجل معاملات البنوك

حسب ترتيبات جمع البيانات المتعلقة بنظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، يتعين على البنك الاحتفاظ بسجل بجميع المعاملات المنفذة من خلال البنك مع **غير المقيمين**. وينبغي إرسال نسخة من هذه السجلات إلى وزارة الإحصاءات النيولندية خلال ستة أيام من نهاية كل شهر باستخدام الاستمارة ٣–٥ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – سجل معاملات البنوك. وبعض الخانات في الجداول غير مطلوبة (لاحظ العلامة ////). فالبيانات المطلوبة في الأعمدة هاء وواو وزاي على سبيل المثال هي رمز العملة، والمدفوعات والمتحصلات، والقيمة فقط. وبالنسبة للعمود ألف (المعاملات المنفذة لحساب البنك)، يطلب الاستمارة ٣–٤ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – البنوك إبلاغ بيانات أكثر تفصيلا في هذا العمود، ويعرض هذا العمود في الجدول في الاستمارة ٣–٥ نطاق التغطية المستخدم في الاستمارة ٣–٤. ويمكن استخدام الاستمارة ٥–٣ كاستمارة نموذجية لتقديم البيانات اللازمة في صيغة يمكن إرسالها الكترونياً بواسطة جهاز الكمبيوتر.

الاستمارة ٣-٥ – نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية – سجل معاملات البنوك

اسم البنك	الرقم المرجعي للبنك	الشهر والسنة

	المعاملات التي ينفذها البنك لحسابه الخاص ألف	معاملات المقيمين الكبيرة (أ) باء	معاملات المقيمين الصغيرة (ب) جيم	حسابات غير مقيمين – بنوك دال	حسابات غير مقيمين – مؤسسات غير مصرفية هاء
رمز العملة					
مدفوعات					
متحصلات					
اليوم والشهر			//////////	//////////	//////////
الرقم المرجعي للمعاملة			//////////	//////////	//////////
رمز المتعامل المقيم	//////////		//////////	//////////	//////////
القيمة					

(أ) معاملات بقيمة ١٠ آلاف دولار نيولندي أو أكثر

(ب) معاملات بقيمة أقل من ١٠ آلاف دولار نيولندي

مرفق استمارات نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية من ٣-١ إلى ٣-٥ — التبويبات

رموز المعاملات

١- السلع
المصدرة والمستوردة
١١٠ السلع القادمة إلى نيولندا والمغادرة منها
١٢٠ المتاجرة
١٣٠ الذهب غير النقدي
١٤٠ السلع الموردة للسفن في الميناء

٢- خدمات النقل والسفر
خدمات شحن البضائع
٢١١ النقل البحري
٢١٢ النقل الجوي
٢١٣ وسائل نقل أخرى
خدمات نقل الركاب (رحلات دولية)
٢٢١ النقل البحري
٢٢٢ النقل الجوي
٢٢٣ وسائل نقل أخرى
خدمات نقل أخرى
٢٣١ النقل البحري
٢٣٢ النقل الجوي
٢٣٣ وسائل نقل أخرى
٢٤٠ خدمات البريد وتوصيل الرسائل
خدمات السفر
٢٥١ سفر عمل
٢٥٢ سفر شخصي

٣- خدمات أخرى
٣١٠ خدمات الصناعة التحويلية
٣٢٠ خدمات الصيانة والإصلاح
٣٣٠ البناء
٣٤١ أقساط التأمين
٣٤٢ مطالبات التأمين
٣٤٣ الخدمات المالية
٣٥٠ تكلفة استخدام الملكية الفكرية (الإتاوات والرسوم)
٣٦١ الاتصالات
٣٦٢ خدمات الكمبيوتر
٣٦٣ خدمات المعلومات
٣٧١ خدمات البحوث والتطوير
٣٧٢ الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية
٣٧٣ خدمات فنية وخدمات مرتبطة بالتجارة وخدمات أعمال أخرى
٣٧٤ خدمات سمعية ومرئية وخدمات ذات صلة
٣٧٥ خدمات شخصية وثقافية وترويحية
٣٨٠ خدمات مقدمة إلى حكومات أجنبية، غير مدرجة في موضع آخر

٤- الدخل
٤١٠ أرباح الأسهم
٤٢٠ توزيع الأرباح
٤٣٠ الفائدة
٤٤٠ الضرائب والدعم والريع

٥- تحويلات المغتربين
٥١٠ تعويضات العاملين
٥٢٠ تحويلات العاملين
٥٣٠ تحويلات شخصية أخرى
٥٤٠ تحويلات من خلال شركات تحويل أموال غير مدرجة فيما سبق

٦- التحويلات
٦١٠ مساعدات التنمية
٦٢٠ المساعدة الفنية
٦٣٠ منح أخرى
٦٤٠ تحويلات جارية أخرى

٧- المعاملات في المطالبات المستحقة على غير مقيمين
٧١٠ حصص ملكية
٧١١ شراء عقارات في الخارج
٧٢٠ أدوات دين بين شركات منتسبة
٧٣١ سندات دين طويلة الأجل (سندات وأذون)
٧٣٢ سندات دين قصيرة الأجل
٧٤٠ خيارات وعقود مستقبلية وشهادات خيار الشراء ومبادلات وغيرها
٧٥١ قروض طويلة الأجل
٧٥٢ قروض قصيرة الأجل
٧٦٠ ودائع
٧٧٠ حصص ملكية أخرى
٧٨٠ أخرى

٨- المعاملات في الخصوم المستحقة لغير مقيمين
٨١٠ حصص ملكية
٨١١ بيع عقارات إلى غير المقيمين
٨٢٠ أدوات دين بين شركات منتسبة
٨٣١ سندات دين طويلة الأجل (سندات وأذون)
٨٣٢ سندات دين قصيرة الأجل
٨٤٠ عقود خيار وعقود مستقبلية وشهادات خيار الشراء ومبادلات وغيرها
٨٥١ قروض طويلة الأجل
٨٥٢ قروض قصيرة الأجل
٨٦٠ ودائع
٨٧٠ حصص ملكية أخرى
٨٨٠ أخرى

٩- تحويل أموال بين الحسابات
٩٠٠ تحويل أموال بين الحسابات

نوع المعاملة

(معلومات لازمة لأغراض ملأ الاستمارات ٣–٣ و٣–٤ و٣–٥)

١– **معاملة دفع فردية**: عملية دفع ينطبق عليها رمز معاملة واحد ولا تنطوي على مقاصة أو تسوية. ٢– **معاملة ذات مدفوعات متعددة**: عمليات دفع ينطبق عليها أكثر من رمز معاملة واحد (مثل سداد القرض والفائدة)، وهي إما تنشأ عن مقاصة جزئية (كأن يكون المبلغ الفعلي المدفوع هو الفرق بين التمويل المقدم والرسوم المدفوعة) أو تكون معاملات تسوية حيث يستخدم المبلغ المدفوع في تسوية عدد من المعاملات. وفي أي من الحالتين، ينبغي قيد المعاملات الأساسية.	٣– **المعاملات الموازنة**: هذه المعاملات لا تنشأ عنها مدفوعات نقدية من خلال حسابات مصرفية، وينبغي قيدها بما يتيح قياس قيمة جميع المعاملات الإجمالية. وقد تنشأ القيود الموازنة على سبيل المثال عن الحصول على تمويل بغرض سداد قيمة سلع وخدمات، أو تقديم سلع وخدمات وأصول مالية بدلا من الفوائد وأرباح الأسهم، أو مبادلة الدين بحصص ملكية، أو إصدار أسهم بغرض سداد قيمة سلع. وفي أي من هذه الحالات، ينبغي تسجيل قيد مدفوعات وقيد متحصلات. وإذا كانت المعاملة تمثل أكثر من فئة من فئات المعاملات، قد ينبغي تسجيل عدة قيود ضمن المدفوعات والمتحصلات. ٤– **تحويل الأموال بين الحسابات**: ينبغي قيد العملة الأخرى المستخدمة في العمود دال.

رموز الطرف الآخر

١– مركز رئيسي غير مقيم، أو شركة أم غير مقيمة، أو مساهم رئيسي، أو شركات مرتبطة بهذه الوحدات أو زميلة لها ٢– فرع غير مقيم أو شركة غير مقيمة تابعة لمتعامل أو شركة تكون الشركة المذكورة (أو شركة تابعة لها أو مرتبطة بها) مساهما رئيسيا فيها ٣– حكومة أجنبية	٤– مؤسسة دولية ٥– بنك مركزي غير مقيم ٦– بنك غير مقيم ٧– شركة غير مقيمة أخرى أو شخص غير مقيم آخر ٨– شركة مقيمة أو شخص مقيم ملحوظة: في البندين ١ و٢، يقصد بالمساهم الرئيسي أي مساهم يمتلك حصة نسبتها ١٠٪ أو أكثر.

رموز الاقتصاد

يوفر معدو بيانات ميزان المدفوعات هذه المعلومات.

رموز العملات

يوفر معدو بيانات ميزان المدفوعات هذه المعلومات.

رموز الصادرات / الواردات

(لازمة لأغراض استيفاء بيانات الاستمارة ٣–٢ والقسم واو في الاستمارة ٣–٣)

ألف– الغذاء والماشية والمشروبات والتبغ باء– المعادن والوقود وزيوت التشحيم جيم– المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والطبية والدوائية والمطاط والأسمدة دال– الخشب والورق ومنتجاتهما هاء– النسيج والملابس والأحذية	واو– الآلات، والمعدات المكتبية ومعدات الاتصال، والسلع الكهربائية الأخرى، بما في ذلك قطع الغيار زاي– المركبات ومعدات النقل، بما في ذلك قطع الغيار حاء– الفلزات والمنتجات الفلزية غير المدرجة في موضع أخرى طاء– جميع السلع الأخرى

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٤ – السلع

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______
التنقيح ______
المراجعة ______

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات صادرات وواردات نيولندا من السلع في ميزان المدفوعات. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته شهر/ يوم/ سنة.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ______ رقم الهاتف: (____) ______ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ______ رقم الفاكس: (____) ______ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٤ — السلع

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٤ ببيانات عن الشركة (أو أي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة رقم **١** في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات كل القيم بالدولار النيولندي، وتحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ٤

الاستمارة ٤ تجمع معلومات عن معاملات السلع التي تنفذها هذه الشركة والشركات التابعة لها في نيولندا مع **غير المقيمين**.

القسم ألف والقسم باء يجمعان بيانات عن الصادرات والواردات – أي السلع المباعة إلى غير المقيمين (الصادرات) والسلع المشتراة من غير المقيمين (الواردات).

يغطي القسم جيم الإصلاحات التي يجريها غير مقيمين على سلع مملوكة لشركتكم.

القسم دال (الصادرات) والقسم هاء (الواردات) يقيسان أي فروق كبيرة بين تاريخ البيع وتاريخ الشحن.

القسم واو (الواردات) والقسم زاي (الصادرات) معنيان بتمويل التجارة.

استيفاء بيانات القسم ألف (الصادرات السلعية)

يرجى إدخال في العمود ألف وصف السلع الأساسية التي تصدرها شركتكم (والشركات التابعة لها)، وادخل في العمود هاء إلى العمود طاء البلدان التي تتوقعون أن يتم فيها التسليم النهائي للسلع. وينبغي استيفاء بيانات صف واحد لكل سلعة أساسية. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الأعمدة من هاء إلى طاء ينبغي أن يكون مساويا للقيمة في العمود دال. وتمثل قيمة تسليم ظهر السفينة (فوب) قيمة السلع في نقطة المغادرة من الاقتصاد المصدر (نيولندا في هذه الحالة)، وتتضمن القيمة فوب تكلفة تحميل السلع قبل نقلها. وإذا كانت الإجابة على البند (٦) ٥٠٠ دولار نيولندي أو أقل، يرجى وضع العلامة «– – –» (خط متقطع).

استيفاء بيانات القسم باء (الواردات السلعية)

يرجى تسجيل قيمة تسليم ظهر السفينة (فوب) وقيمة التكلفة والتأمين والشحن (سيف) لكل مجموعة من مجموعات السلع الأساسية التي تستوردها شركتكم (والشركات التابعة لها). وتمثل القيمة فوب قيمة السلع عند مغادرة الاقتصاد المصدر، وتشمل أيضا تكلفة تحميل السلع قبل نقلها. والقيمة سيف هي قيمة السلع التي تم توصيلها إلى حدود الاقتصاد المستورد (نيولندا في هذه الحالة). وفي حال عدم التأكد من مجموعة السلع الأساسية التي تنتمي إليها سلعة مستوردة بعينها، يرجى الاتصال بوزارة الإحصاءات النيولندية أو يرجى تقديم بيانات تفصيلية في الفراغ المخصص في الاستمارة. وينبغي إدخال اسم الاقتصاد الذي تم إرسال (شحن) السلع منه في الأصل في العنوان في الأعمدة جيم إلى زاي، وينبغي أن يكون مجموع القيم المسجلة في تلك الأعمدة مساويا للعمود باء. وإذا كانت الإجابة على السؤال (١١) أو (١٢) ٥٠٠ دولار نيولندي أو أقل، يرجى وضع العلامة «– – –» (خط متقطع).

استيفاء بيانات القسم جيم (الإصلاحات المدخلة على السلع)

ينبغي قيد بيانات كل سلعة أساسية واقتصاد على خط مستقل. وأي تكاليف نقل وتأمين ذات صلة، ينبغي تسجيلها في العمود دال بقيد منفصل.

استيفاء بيانات القسم دال والقسم هاء (تجارة السلع برسم الأمانة)

ينبغي قيد بيانات كل سلعة أساسية واقتصادها على خط مستقل. وفي القسم دال، يرجى تسجيل بيانات تفصيلية عن السلع المرسلة للخارج برسم الأمانة، بما في ذلك قيمة السلع المرسلة للخارج خلال الفترة، وقيمة السلع المباعة، وقيمة التالف أو الفاقد من السلع، وقيمة السلع المعادة، وقيمة السلع المحتفظ بها. ويرجى التأكد من أن إجمالي قيمة السلع المحتفظ بها في نهاية الفترة (العمود دال) يساوي القيمة في بداية الفترة (العمود جيم) زائدا قيمة السلع المرسلة (العمود هاء)، ناقصا قيمة السلع المباعة (العمود زاي)، ناقصا قيمة السلع المعادة (العمود واو)، ناقصا قيمة الفاقد أو التالف من السلع (العمود حاء). وينبغي أيضا قيد بيانات تفصيلية عن العمولات المدفوعة لوكلاء غير مقيمين. وبالمثل، ينبغي في القسم هاء تسجيل بيانات تفصيلية عن السلع برسم الأمانة المحتفظ بها في الداخل وعما تم تلقيه من عمولات من غير المقيمين نظير بيع سلع برسم الأمانة.

استيفاء بيانات القسم واو والقسم زاي (مدفوعات ومتحصلات أنشطة تجارية)

ينبغي قيد بيانات كل اقتصاد على خط منفصل. وفي القسم واو، يرجى قيد أي مبالغ مدفوعة مقدما نظير سلع لم تستورد بعد، وأي مدفوعات نظير سلع مستوردة في فترات سابقة، وأي سلع مستوردة تم دفع قيمتها في فترة سابقة أو لم تدفع قيمتها بعد. وفي القسم زاي، يرجى قيد أي مبالغ متحصلة مقدما نظير سلع لم تصدر بعد، وأي مبالغ متحصلة نظير سلع مصدرة في فترات سابقة، وأي سلع مصدرة تم قبض قيمتها في فترة سابقة أو لم تقبض قيمتها بعد.

الاستمارة ٤ – السلع

القسم ألف: السلع المباعة إلى غير المقيمين والمصدرة من نيولندا خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية، مع تحديد الكمية إن أمكن)

وصف السلعة	الحجم		القيمة فوب					
	المبلغ	الوحدات (يرجى التحديد)	المجموع	اقتصاد التسليم النهائي				
ألف	باء	جيم	دال	هوز	واو	زاي	حاء	طاء
١–								
٢–								
٣–								
٤–								
٥–								

٦– يرجى قيد قيمة أي سلع تم تصديرها من نيولندا خلال ربع السنة ولكنها فقدت قبل تسليمها. ألف دولار نيولندي ______

القسم باء: السلع المشتراة من غير المقيمين والمستوردة إلى نيولندا خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

مجموعة السلع الأساسية	القيمة سيف	القيمة فوب					
		المجموع	اقتصاد المرسل الأصلي (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي
١– الغذاء والماشية والمشروبات والتبغ							
٢– المعادن والوقود وزيوت التشحيم							
٣– المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والطبية والدوائية والمطاط والأسمدة							
٤– الخشب والورق ومنتجاتهما							
٥– النسيج والملابس والأحذية							
٦– الآلات، والمعدات المكتبية ومعدات الاتصال، والسلع الكهربائية الأخرى، بما في ذلك قطع الغيار							
٧– المركبات ومعدات النقل، بما في ذلك قطع الغيار							
٨– الفلزات والمنتجات الفلزية غير المدرجة في فئات أخرى							
٩– جميع السلع الأخرى							
المجموع			//////////	//////////	//////////	//////////	//////////

في حال عدم استطاعة عزو السلع إلى مجموعة سلع أساسية معينة، يرجى ذكر معلومات تفصيلية عنها.

١٠– كم بلغت أقساط التأمين من المبلغ المسجل في سطر المجموع في العمود ألف؟ ألف دولار نيولندي ______

١١– كم بلغت قيمة المتحصلات الناشئة عن مطالبات تأمين عن سلع تم شراؤها من الخارج وفقدت قبل وصولها إلى نيولندا؟ ألف دولار نيولندي ______

القسم جيم: قيمة رسوم إصلاح السلع المدفوعة إلى غير المقيمين خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف السلعة الأساسية	الاقتصاد الذي تم إصلاح السلع فيه	قيمة الإصلاحات	تكلفة النقل المدفوعة إلى غير المقيمين
ألف	**باء**	**جيم**	**دال**
١-			
٢-			
٣-			

القسم دال: تجارة السلع برسم الأمانة — السلع برسم الأمانة المرسلة إلى الخارج خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف السلعة	اقتصاد الشحن	قيمة السلع المحتفظ بها في الخارج		السلع المشحونة خلال الفترة		قيمة السلع المباعة في الخارج	قيمة الفاقد أو التالف من السلع خلال الفترة	العمولات المدفوعة إلى وكلاء غير مقيمين
		المركز في بداية الفترة	المركز في نهاية الفترة	المرسلة إلى الخارج سيف	المعادة فوب			
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء
١-								
٢-								
المجموع	//////////							

القسم هاء: تجارة السلع برسم الأمانة – السلع برسم الأمانة المحتفظ بها في الداخل خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف السلعة	اقتصاد المنشأ	قيمة السلع المحتفظ بها		السلع المشحونة خلال الفترة		قيمة السلع المباعة بالداخل	قيمة الفاقد أو التالف من السلع خلال الفترة	العمولات المتحصلة
		المركز في بداية الفترة	المركز في نهاية الفترة	المرسلة من الخارج سيف	المعادة فوب			
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء
١-								
٢-								
المجموع	//////////							

القسم واو: تمويل التجارة – الواردات

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد (يرجى التحديد)	التمويل الممنوح		التمويل منتهي الصلاحية	
	الواردات المتسلمة — الدفع لاحقا	المبالغ المدفوعة مقدما — استلام السلع لاحقا	الواردات المتسلمة — الدفع خلال فترة سابقة	المبالغ الدفوعة — تم استلام السلع خلال فترة سابقة
ألف	باء	جيم	دال	هاء

القسم زاي: تمويل التجارة — الصادرات

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد (يرجى التحديد)	التمويل الممنوح		التمويل منتهي الصلاحية	
	الصادرات المرسلة — الدفع لاحقا	المبالغ المتحصلة مقدما — إرسال السلع لاحقا	الصادرات المرسلة — القبض خلال فترة سابقة	المبالغ المتحصلة — تم إرسال السلع خلال فترة سابقة
ألف	باء	جيم	دال	هاء
١–				
٢–				
المجموع				

القسم حاء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم طاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] الإجابات تشمل جميع معاملات السلع للشركة المذكورة في الصفحة ١ والشركات التابعة لها في نيولندا. / لم تشمل الإجابات الأنشطة التالية:

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم باء من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم جيم من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم دال والقسم هاء من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم واو والقسم زاي من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم حاء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______________________

التوقيع: ______________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٥ – السلع قيد المتاجرة

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات عن عمليات شراء السلع قيد المتاجرة وإعادة بيعها، وسيتم استخدام هذه المعلومات في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

وصف النشاط: معاملات المتاجرة عبارة عن سلع يشتريها مقيم (شركتكم) من غير المقيمين بغرض إعادة بيع **نفس السلع** لاحقا إلى غير مقيم آخر دون دخول السلع إلى نيولندا. ويغطي القسم ألف نشاط المتاجرة الذي تقوم الشركة به. وفي حالة أن الشكل المادي للسلع المشتراة من الخارج قد تغير خلال فترة امتلاك شركتكم لهذه السلع (نتيجة التجهيز والتجميع والتوسيم والتغليف على سبيل المثال)، ينبغي قيد النشاط كخدمات صناعة تحويلية (يرجى مراجعة الاستمارة ٧). وتتضمن خدمات الصناعة التحويلية تجهيز السلع المملوكة لمقيم في اقتصاد آخر وتجميعها وتوسيمها وتغليفها. وتتمثل قيمة خدمات الصناعة التحويلية في الرسوم المتلقاة على عملية الصناعة التحويلية – أي أنها لا تتضمن قيمة السلع أو التغير في قيمتها نتيجة الصناعة التحويلية. ويطلب القسم باء بيانات عن التعديلات الملحوظة (إن وجدت) التي أجريت على بيانات الفترات السابقة، ويتضمن القسم جيم أسئلة بغرض التحقق من شمولية البيانات المقدمة.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________ رمز المنطقة

الاستمارة ٥ — السلع قيد المتاجرة

القسم ألف: السلع قيد المتاجرة

هل تمارس شركتكم نشاط المتاجرة في الخارج؟

[ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة على السؤال السابق «نعم»، يرجى استيفاء بيانات الجداول أدناه بمعلومات عن السلع قيد المتاجرة التي تم شراؤها وإعادة بيعها.

السلع قيد المتاجرة المقتناة من الخارج

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف السلعة الأساسية	الاقتصاد الذي تم شراء السلع منه	قيمة السلع المشتراة من الخارج خلال الفترة
ألف	باء	جيم
١-		
٢-		
٣-		
٤-		
المجموع	//////////	

السلع قيد المتاجرة المباعة في الخارج

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

وصف السلع الأساسية	الاقتصاد الذي تمت إعادة بيع السلع له	قيمة السلع المباعة خلال الفترة (بما في ذلك السلع المشتراة في فترات سابقة)	
		الفرق بين سعر شراء السلع وسعر إعادة بيعها	سعر البيع
ألف	باء	جيم	دال
١-			
٢-			
٣-			
٤-			
المجموع	//////////		

القسم باء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم جيم: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم باء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ________________________________

التوقيع: ________________________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٦ – التجارة الدولية في الخدمات

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ________
التنقيح ________
المراجعة ________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لدولة نيولندا في ميزان المدفوعات. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ________ رقم الهاتف: (____) ________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ________ رقم الفاكس: (____) ________ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٦ – التجارة الدولية في الخدمات

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٦ ببيانات الشركة (وأي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة ١ من هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات أخرى مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ٦

تجمع الاستمارة ٦ معلومات ربع سنوية عن معاملات خدمية دولية مختارة لهذه الشركة والشركات التابعة لها.

ويغطي القسم ألف والقسم باء الخدمات (ما عدا خدمات التأمين ومعاشات التقاعد والنقل والسفر) المقدمة إلى ومن غير المقيمين. وينبغي قيد معاملات التأمين الدولية في القسم جيم، وقيد مدفوعات التقاعد الدولية في القسم دال. وتجمع البيانات التفصيلية بشأن معاملات النقل والسفر باستخدام استمارات مسح أخرى. وتجمع البيانات المتعلقة بأنشطة شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد المقيمة باستخدام استمارات مسح أخرى.

الاقتصاد

كل سؤال من الأسئلة يطلب معلومات عن اقتصاد المعاملة. يرجى تسجيل الاقتصاد الذي يقيم فيه المتعامل غير المقيم.

الخدمات المتضمنة

الخدمات، وهي عبارة عن منتجات بخلاف السلع الملموسة، تتضمن الاتصالات والإعلان والمحاسبة والاستشارات الإدارية. ولا تتضمن الخدمات الأجور أو الأرباح أو أرباح الأسهم أو الفائدة. وينبغي عدم قيد خدمات النقل والسفر نظرا لأن المعلومات المتعلقة بتلك البنود يتم جمعها باستخدام استمارات المسح الأخرى.

الخدمات المقدمة إلى غير المقيمين تتضمن الخدمات التي يدفع قيمتها كيان غير مقيم (بما في ذلك الشركات الأجنبية المنتسبة لشركتكم) إلى شركتكم مباشرة. يرجى تسجيل بيانات الخدمات التي تقدمها الشركة، أو يقدمها موظفوها في الخارج، أو أي كيان مقيم آخر تتلقى الشركة المدفوعات نيابة عنه. ويرجى استبعاد الخدمات التي تقدمها شركتكم إلى غير المقيمين ويتم دفع قيمتها عن طريق كيانات مقيمة أخرى غير مرتبطة، ومع ذلك، يرجى تسجيل أسماء هذه الكيانات وعناوينها في إجابتكم على السؤال رقم ٣٩.

والخدمات المقدمة من غير المقيمين تتضمن جميع الخدمات المقدمة من غير المقيمين وتدفع شركتكم أو الشركات التابعة لها أو موظفوها قيمتها مباشرة. يرجى استبعاد الخدمات التي يقدمها غير مقيمين إلى شركتكم أو الشركات التابعة لها والتي تدفع قيمتها بالنيابة عنكم كيانات مقيمة أخرى غير مرتبطة، ومع ذلك، يرجى تسجيل أسماء هذه الكيانات وعناوينها في إجابتكم على السؤال رقم ٣٩.

ونظرا لأن الاستمارة ٦ يطلب معلومات عن المعاملات بين مقيمين وغير مقيمين، ينبغي ألا تقيد الخدمات المقدمة إلى غير المقيمين من شركات غير مقيمة مملوكة لشركتكم. ولكن ينبغي قيد الخدمات المقدمة من شركتكم إلى الشركات المرتبطة في الخارج والخدمات المقدمة من الشركات المرتبطة في الخارج إلى شركتكم. وإذا كان من الصعب التمييز بين أنشطة الفرع وأنشطة المقر الرئيسي، أو في حال عدم التأكد من ضرورة قيد معاملة ما من عدمها، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX للحصول على المساعدة.

فرادى فئات الخدمات

خدمات الصيانة والإصلاح: تتضمن هذه الخدمات رسوم الصيانة والإصلاح وقيمة أي قطع أو مواد متضمنة في رسوم الإصلاح. وتستبعد الأجزاء أو المواد من قيمة الخدمة في حالة فرض رسم منفصل على هذه الأجزاء أو المواد.

خدمات البريد وتوصيل الرسائل: تتضمن هذه الخدمات استلام وتوصيل الخطابات والصحف والدوريات والنشرات وغيرها من المواد المطبوعة والطرود . وتتضمن أيضا الخدمات التي تقدمها مكاتب البريد على الشباك، مثل بيع الطوابع وخدمات تأجير صناديق البريد.

الخدمات المالية: تتضمن هذه الخدمات رسوم خدمات الوساطة مثل الإقراض والتأجير التمويلي وخطابات الضمان وشهادات القبول المصرفي وخطوط الائتمان ومعاملات النقد الأجنبي ومعاملات الشيكات السياحية، كما تتضمن العمولات والرسوم المرتبطة بسمسرة الأوراق المالية وطرح إصدارات جديدة من الأسهم وضمان الاكتتاب والاسترداد والمبادلات والخيارات والعقود المستقبلية للسلع الأساسية، إلى جانب رسوم إدارة المحافظ ورسوم إدارة مالية أخرى.

رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية: تتضمن الرسوم المرتبطة باستخدام براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والعمليات الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها، وعقود منح تراخيص استخدام المخطوطات والرسوم والمنحوتات وغيرها، وغير ذلك من نواتج البحث والتطوير. وتتضمن أيضا رسوم تراخيص النسخ و/أو التوزيع (مثل حقوق طبع الكتب والمخطوطات، وبرامج الكمبيوتر، والأعمال السينمائية، والتسجيلات الصوتية والحقوق ذات الصلة، كحقوق تسجيل العروض الفنية المباشرة أو عبر شبكات البث التلفزيوني أو البث التليفزيون عبر الكابلات أو الأقمار الصناعية). غير أن عمليات الشراء/البيع المباشر لهذه الأصول التسويقية (مثل حقوق الامتياز والعلامات التجارية) تقيد كمعاملات في الأصول (راجع القسم هاء).

خدمات الاتصالات: تشمل هذه الخدمات إذاعة أو نشر المعلومات الصوتية أو المرئية أو البيانات أو غير ذلك من معلومات عن طريق الهاتف، والتلكس، والتلغراف، وبرامج الراديو والتلفزيون المنقولة عبر الكابلات والأقمار الصناعية، والبريد الإلكتروني والشبكات، والمؤتمرات الهاتفية، والخدمات المماثلة.

خدمات الكمبيوتر: تتضمن هذه الخدمات إنشاء قواعد البيانات والتخزين وبرامج السلاسل الزمنية على شبكة الإنترنت، ومعالجة البيانات وخدمات المعالجة (بنظام المشاركة في الوقت أو أي نظام آخر) وخدمات إدارة معالجة البيانات، والاستشارات بشأن الأجهزة، وتصميم التطبيقات وتطويرها وتنفيذها حسب الطلب وبرمجتها، وصيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر والمعدات الفرعية المتصلة بها، وتحميل المواد المرتبطة بالكمبيوتر عبر الإنترنت.

خدمات المعلومات: تتضمن هذه الفئة خدمات وكالات الأنباء وخدمات قواعد البيانات ومنافذ البحث على شبكة الإنترنت. وتشمل هذه الفئة أيضا الاشتراك المباشر في الصحف والدوريات التي يتم إرسالها بالقطعة سواء بريديا أو إلكترونيا أو بأي وسيلة أخرى، وغير ذلك من خدمات توفير المحتويات المعلوماتية على شبكة الإنترنت (ما عدا البرامج أو الملفات الصوتية، والكتب الإلكترونية، وملفات الفيديو)، وخدمات المكتبات والأرشيف.

البحوث والتطوير: تغطي هذه الأنشطة الخدمات المتعلقة بالبحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتصميم التجريبي للمنتجات والعمليات الجديدة (مثل البحوث المتعلقة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات وغير ذلك).

الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية: تتضمن هذه الخدمات المشورة القانونية والتمثيل القانوني والتوثيق القانوني، والمحاسبة والتدقيق ومسك الدفاتر والخدمات المرتبطة بالضرائب، والتخطيط والتنظيم وتوقع التكاليف وإدارة الموارد البشرية، والعلاقات العامة. كذلك تشمل خدمات الإعلان وخدمات تنظيم المعارض التجارية وبحوث السوق وإجراء استطلاعات الرأي العام.

الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى: تتضمن هذه الخدمات تصميم مشروعات التنمية الحضرية ومشروعات التنمية الأخرى، والتخطيط وتصميم المشروعات والإشراف على أعمال السدود والجسور والمطارات والمشروعات الجاهزة وغير ذلك، وإعداد المسوح واختبار المنتجات واعتمادها وخدمات التفتيش الفني.

معالجة النفايات وإزالة التلوث والخدمات الزراعية وخدمات التعدين: هذه الفئة تتضمن الخدمات المتصلة بمعالجة النفايات المشعة وغيرها وإزالة آثار التلوث والتسرب والإصلاح البيئي، والخدمات المتصلة بالمحاصيل الزراعية — مثل مكافحة الحشرات والأمراض وزيادة المحصول وغير ذلك، وخدمات الحراجة والصيد، والخدمات المرتبطة بالتعدين والنفط والغاز — مثل تحليل المواد الخام وغير ذلك.

التأجير التشغيلي: يتضمن تأجير المباني والآلات والمعدات — بخلاف تأجير معدات النقل بأطقمها — وتستبعد منه البنود المبلغة ضمن التأجير التمويلي.

الخدمات المرتبطة بالتجارة: تتضمن هذه الخدمات العمولات المتحصلة على السلع والخدمات في سياق سمسرة السلع الأساسية والبيع بالمزادات وبيع السفن والطائرات وغير ذلك.

خدمات الأعمال الأخرى: تتضمن هذه الفئة خدمات التوزيع المرتبطة بالمياه والبخار والغاز والمنتجات البترولية الأخرى وخدمات تكييف الهواء (في حالة قيدها كبند منفصل عن خدمات نقل الكهرباء)، وخدمات الأمن والتحري والترجمة التحريرية والشفوية وخدمات التصوير الفوتوغرافي وخدمات تنظيف المباني وتوظيف العمالة والخدمات العقارية وغير ذلك.

الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية: تتضمن هذه الخدمات أتعاب الممثلين والمخرجين والمنتجين المشاركين في إنتاج الأفلام السينمائية والتلفزيونية، وتنزيل الأعمال السمعية والبصرية التي تنتج بكميات كبيرة (الأفلام والموسيقى، بما في ذلك تسجيلات العروض المباشرة)، والخدمات الصحية، وخدمات التعليم، وخدمات التراث والخدمات الثقافية الأخرى، والرياضة، والخدمات الترويحية الأخرى.

ملحوظة: الخدمات، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم، المقدمة إلى غير المقيمين أثناء زيارتهم إلى نيولندا تعتبر خدمات سفر وينبغي عدم قيدها في هذه الاستمارة.

قيد معاملات التأمين في القسم جيم

ينبغي قيد بيانات تفصيلية عن أقساط التأمين والمطالبات التأمينية المقامة في الخارج مباشرة من مقيمين في نيولندا (بخلاف شركات التأمين) ومن وكلاء وسماسرة التأمين بالنيابة عن مقيمين في نيولندا. وعلى شركات التأمين عدم استيفاء بيانات هذا القسم من الاستمارة ما لم تكن تمارس أيضا نشاط السمسرة أو الوكالة. وعلى الشركات التي تستعين بوكيل أو سمسار مقيم في إقامة مطالبات تأمينية في الخارج عدم قيد هذه المعاملات نظرا لأن شركة السمسرة أو الوكالة ستقوم بقيدها.

الاستمارة ٦ – التجارة الدولية في الخدمات

القسم ألف: مجموعة مختارة من الخدمات المقدمة إلى غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– خدمات الصيانة والإصلاح						
٢– خدمات البريد وتوصيل الرسائل						
٣– الخدمات المالية						
٤– رسوم استخدام الملكية الفكرية						
٥– خدمات الاتصالات						
٦– خدمات الكمبيوتر						
٧– خدمات المعلومات						
٨– البحوث ولتطوير						
٩– الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية						
١٠– الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى						
١١– معالجة النفايات وإزالة التلوث والخدمات الزراعية وخدمات التعدين						
١٢– التأجير التشغيلي						
١٣– خدمات مرتبطة بالتجارة						
١٤– خدمات الأعمال الأخرى						
١٥– الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية						
١٦– أخرى (يرجى التحديد ________________)						

القسم باء: مجموعة مختارة من الخدمات المقدمة من غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١٧– خدمات الصيانة والإصلاح						
١٨– خدمات البريد وتوصيل الرسائل						
١٩– الخدمات المالية						
٢٠– رسوم استخدام الملكية الفكرية						
٢١– خدمات الاتصالات						
٢٢– خدمات الكمبيوتر						
٢٣– خدمات المعلومات						
٢٤– البحوث ولتطوير						
٢٥– الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية						
٢٦– الخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية الأخرى						
٢٧– معالجة النفايات وإزالة التلوث والخدمات الزراعية وخدمات التعدين						
٢٨– التأجير التشغيلي						
٢٩– خدمات مرتبطة بالتجارة						
٣٠– خدمات الأعمال الأخرى						
٣١– الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية						
٣٢– أخرى (يرجى التحديد ________________)						

القسم جيم: معاملات التأمين للشركات والسماسرة والوكلاء في نيولندا مع غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

شركات التأمين لا تستوفي بيانات هذا القسم.

		المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
		ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
٣٣– تأمين السلع	الأقساط المدفوعة						
	المطالبات المتحصلة						
٣٤– خدمات التأمين ضد مخاطر الأحداث الأخرى	الأقساط المدفوعة						
	المطالبات المتحصلة						
٣٥– التأمين على الحياة	الأقساط المدفوعة						
	المطالبات المتحصلة						

القسم دال: مساهمات معاشات التقاعد المدفوعة من السماسرة والوكلاء بالنيابة عن الموظفين المقيمين وغير المقيمين

٣٦– هل تدفع هذه الشركة، أو الشركات التابعة لها في نيولندا، مساهمات في معاشات التقاعد:

(أ) بالنيابة عن الموظفين المقيمين في صناديق تقاعد غير مقيمة؟ [ ] نعم [ ] لا

(ب) بالنيابة عن موظفين غير مقيمين في صناديق تقاعد مقيمة؟ [ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة نعم، يرجى ذكر اسم وعنوان صندوق التقاعد المقيم الذي يتلقى المدفوعات.

____

(ج) بالنيابة عن موظفين غير مقيمين في صناديق تقاعد غير مقيمة؟ [ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة لا على السؤال ٣٦ (أ) و(ب) و(ج)، يرجى الانتقال إلى السؤال ٣٨.

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	بالنيابة عن موظفين مقيمين			بالنيابة عن موظفين غير مقيمين		
	اقتصاد الصندوق			اقتصاد الصندوق		
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
٣٧– المساهمات المدفوعة						

القسم هاء: شراء وبيع الأصول التسويقية

٣٨– هل قامت الشركة بشراء أو بيع بنود مثل الاسم التجاري أو ترويسة مطبوعات المؤسسة أو العلامة التجارية أو الشعار أو اسم النطاق الإلكتروني (دون شراء أو بيع الشركة المالكة للأصول التسويقية)؟ [ ] نعم [ ] لا

أ– قيمة الأصول التسويقية المشتراة من غير المقيمين؟ دولار نيولندي ____________

ب– قيمة الأصول التسويقية المباعة إلى غير المقيمين؟ دولار نيولندي ____________

القسم واو: مدفوعات مقابل خدمات مسددة من خلال منظمات مقيمة أخرى وأنشطة البناء طويل الأجل

٣٩– هل هذه الشركة، أو الشركات التابعة لها في نيولندا، أو موظفوها العاملون في الخارج:

أ– يقدمون خدمات إلى غير المقيمين يدفع قيمتها بالنيابة عنكم كيان مقيم آخر؟ [ ] نعم [ ] لا

ب– يحصلون على خدمات من غير المقيمين يتلقى قيمتها بالنيابة عنكم كيان مقيم آخر؟ [ ] نعم [ ] لا

ج– يشتغلون بأنشطة بناء طويل الأجل في الخارج؟ [ ] نعم [ ] لا

د– يستعينون بشركة غير مقيمة لأغراض تنفيذ أنشطة بناء طويل الأجل في نيولندا؟ [ ] نعم [ ] لا

.إذا كانت الإجابة نعم على السؤال ٣٩ (أ) أو (ب)، يرجى ذكر اسم وعنوان الشركة المقيمة التي تسدد أو تتلقى المدفوعات

____

____

القسم زاي: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم حاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف إلى القسم واو من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم زاي بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٧ — خدمات الصناعة التحويلية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بياناتها وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات ربع سنوية سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات خدمات الصناعة التحويلية لدولة نيولندا في ميزان المدفوعات. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

وصف النشاط: خدمات الصناعة التحويلية تتضمن تجهيز السلع المملوكة لمقيم في اقتصاد آخر وتجميعها وتوسيمها وتغليفها. ويغطي القسم ألف البيانات ذات الصلة بأعمال الصناعة التحويلية (التجهيز) التي تجريها شركتكم على سلع مملوكة لغير مقيمين. ويتضمن القسم باء بيانات عن أعمال الصناعة التحويلية (التجهيز) التي يجريها اقتصاد أجنبي على سلع مملوكة لشركتكم. ويقتصر القسم باء على قيد بيانات خدمات الصناعة التحويلية التي تؤدي إلى تغيير شكل السلع. وتدرج في القسم ألف خدمات الصناعة التحويلية التي لا تؤدي إلى تغيير شكل السلع. وتتمثل قيمة خدمات الصناعة التحويلية في الرسوم المتلقاة على عملية الصناعة التحويلية – أي أنها لا تتضمن قيمة السلع أو التغير في قيمتها نتيجة الصناعة التحويلية. ويطلب القسم جيم بيانات عن التعديلات الملحوظة (إن وجدت) التي أجريت على بيانات الفترات السابقة، ويتضمن القسم دال أسئلة بغرض التحقق من شمولية البيانات المقدمة.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة.**

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة.**

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________
المسمى الوظيفي: ____________

رقم الهاتف: (____) ____________ (رمز المنطقة)
رقم الفاكس: (____) ____________ (رمز المنطقة)

الاستمارة ٧ – خدمات الصناعة التحويلية

القسم ألف: خدمات الصناعة التحويلية التي تؤديها الشركة

خلال الفترة التي يغطيها هذا المسح، هل قامت الشركة بإجراء خدمات صناعة تحويلية (تجهيز) على سلع مملوكة لأجانب؟

[ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة على السؤال أعلاه نعم، يرجى

أ– كتابة بيانات وصفية مختصرة عن (١) السلع التي تلقتها الشركة لإجراء أعمال الصناعة التحويلية عليها و(٢) السلع المصنعة (النهائية)؛
ب– استيفاء بيانات الجدول أدناه بمعلومات عن أعمال التصنيع التي أجريت على هذه السلع.

معلومات عن خدمات الصناعة التحويلية التي تبيعها الشركة

(تسجل القيمة بالعملة الأجنبية أو الدولار النيولندي)

اقتصاد المنشأ	العملة	قيمة السلع التي تلقتها/أرسلتها الشركة خلال ربع السنة		قيمة خدمات الصناعة التحويلية خلال ربع السنة		قيمة السلع المباعة في نيولندا بالنيابة عن مالك أجنبي
		السلع التي تلقتها الشركة من غير المقيمين لإجراء أعمال الصناعة التحويلية عليها	السلع التي أرسلتها الشركة إلى غير المقيمين بعد إجراء أعمال الصناعة التحويلية عليها *	المجموع	منها مدفوعات عينية (القيمة التقديرية للسلع)	
ألف	باء	جيم–١	جيم–٢	دال–١	دال–٢	هاء
المجموع	X					X

* القيمة النهائية للسلع المصنعة التي تتضمن أي تيسيرات ممنوحة (مثل الامتيازات الضريبية والإجراءات الجمركية الخاصة).

القسم باء: خدمات الصناعة التحويلية التي يؤديها غير مقيمين في الخارج لصالح شركتكم

خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، هل أرسلت شركتكم سلعا إلى الخارج لإجراء أعمال الصناعة التحويلية (التجهيز) عليها؟

[ ] نعم [ ] لا

إذا كانت إجابتكم «نعم» على السؤال أعلاه، يرجى

ج– كتابة بيانات وصفية مختصرة عن (١) السلع التي أرسلتها الشركة إلى الخارج لإجراء أعمال التصنيع عليها و(٢) السلع المصنعة (النهائية) المعادة

د– استيفاء بيا نات الجدول أدناه بمعلومات عن أعمال التصنيع التي أجريت على هذه السلع في الخارج.

معلومات عن خدمات الصناعة التحويلية المشتراة من الخارج

(تسجل القيمة بالعملة الأجنبية أو الدولار النيولندي)

اقتصاد الصناعة التحويلية	العملة	قيمة السلع التي أرسلتها/ تلقتها الشركة خلال ربع السنة		قيمة خدمات الصناعة التحويلية خلال ربع السنة		قيمة السلع المصنعة المباعة في الخارج بالنيابة عن شركتكم
		السلع المرسلة إلى غير المقيمين لإجراء أعمال الصناعة التحويلية عليها	السلع التي تلقتها الشركة من غير المقيمي بعد إجراء أعمال الصناعة التحويلية عليها	المجموع	منها مدفوعات عينية (القيمة التقديرية للسلع)	
ألف	باء	جيم-١	جيم-٢	دال-١	دال-٢	هاء
X					X	

القسم جيم: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم دال: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف إلى القسم باء وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم جيم بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم بملأ الاستمارة: ______________________

التوقيع: ______________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٨ – شركات النقل المقيمة

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______
التنقيح ______
المراجعة ______

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات معاملات النقل الدولي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ______ رقم الهاتف: (____) ______ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ______ رقم الفاكس: (____) ______ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٨ – شركات النقل المقيمة

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٨ بمعلومات عن الشركة (وأي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة ١ من هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ٨

تجمع الاستمارة ٨ معلومات عن أنشطة النقل الدولي التي تقوم بها شركتكم والشركات التابعة لها في نيولندا. ويجمع القسم ألف بيانات مختارة عن الإيرادات والنفقات. ويجمع القسم باء معلومات عن المعدات الضخمة التي يتوقع شراؤها. ويطلب القسم جيم بيانات مختارة عن مبيعات تذاكر السفر إلى المقيمين المسافرين على الرحلات الدولية.

الاقتصاد الشريك

يطلب القسم ألف من الاستمارة ٨ معلومات عن الإيرادات والنفقات حسب الاقتصاد. وينبغي تحديد البلدان التي نشأت فيها الإيرادات أو النفقات. (المعاملات مع المقيمين في نيولندا ينبغي قيدها على هذا النحو في القسم ٢أ والقسم ٢ب في القسم ألف.) ويطلب القسم جيم معلومات عن قيمة الإيرادات التي حققتها شركات النقل الجوي الأخرى غير المقيمة من بيع تذاكر سفر الركاب من خلال شركتكم. وينبغي قيد الاقتصاد الذي تقيم فيه شركة النقل غير المقيمة.

أجرة نقل الركاب (البند ١)

المبالغ المبلغة ينبغي أن تشمل أجرة نقل الركاب التي تحصلها شركتكم والشركات التابعة لها والتي تنقسم إلى فئات حسب نوع الأشخاص على النحو المبين في الجدول. وينبغي أن تتضمن أيضا الإيرادات المحققة من تأجير معدات النقل بأطقمها (لنقل الركاب) ومن حقائب الركاب (الأمتعة الزائدة). وينبغي أن تقيد الإيرادات على أساس إجمالي – أي قبل خصم أي عمولات على مبيعات التذاكر. وهذه العمولات ينبغي اعتبارها نفقات وقيدها في البند ١١.

خدمات الشحن (البند ٢)

المبالغ المبلغة ينبغي أن تشمل الإيرادات التي تحققها شركتكم والشركات التابعة لها من نقل السلع (الشحن) ومن تأجير معدات النقل بأطقمها (لنقل السلع). وينبغي أن تقيد الإيرادات على أساس إجمالي – أي قبل خصم أي عمولات مدفوعة إلى وكلاء الشحن. وهذه العمولات ينبغي اعتبارها نفقات وقيدها في البند ١٢.

تأجير معدات بدون أطقم (البند ٣ب والبند ١٣)

المبالغ المبلغة ينبغي أن تشمل المدفوعات المرتبطة بتأجير معدات نقل بدون أطقم – ما عدا معدات النقل المؤجرة بموجب عقد تأجير تمويلي.

رسوم الوكلاء على أجرة نقل الركاب (البند ١١)

المبالغ المبلغة ينبغي أن تشمل الرسوم المدفوعة إلى غير المقيمين عن أجرة نقل الركاب المحصلة.

تذاكر أجرة نقل الركاب المباعة إلى ركاب غير مقيمين (القسم جيم)

هذه البيانات مطلوبة لتقدير إيرادات ونفقات الشركات غير المقيمة الناشئة عن خدمات نقل الركاب المقدمة إلى مسافرين مقيمين. وفي البند ١٧، ينبغي قيد بيانات عن مبيعات التذاكر (ناقصا أي مبالغ مستردة) إلى مقيمين مسافرين على الرحلات الدولية. وفي البند ١٨، ينبغي قيد الإيرادات المدفوعة إلى شركات غير مقيمة عن التذاكر التي باعتها شركتكم. وجميع المبالغ ينبغي قيدها قبل خصم العمولات المدفوعة على بيع التذاكر. والعمولات التي حصلتها شركتكم على الإيرادات المبلغة في البند ١٨ ينبغي تسجيلها في البند ١٩ وليس في البند ٣.

الاستمارة ٨ – شركات النقل المقيمة

القسم ألف: بيانات مختارة عن الإيرادات والنفقات

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	الإيرادات والنفقات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
بيانات مختارة عن إيرادات النقل						
١– أجرة نقل الركاب المحصلة من:						
أ– غير مقيمين مسافرين على الرحلات الدولية						
ب– غير مقيمين مسافرين على الرحلات الداخلية						
ج– مقيمين مسافرين على الرحلات الدولية		////////	////////	////////	////////	////////
٢– الإيرادات من خدمات النقل المحصلة عن:						
أ– واردات إلى نيولندا						
ب– صادرات من نيولندا						
ج– عمليات في نيولندا لصالح غير مقيمين						
د– رحلات دولية أخرى						
٣– إيرادات مختارة أخرى من الخارج:						
أ– البريد الوارد						
ب– تأجير معدات بدون أطقم (تأجير)						
ج– أخرى (يرجى التحديد ______________________)						
بيانات مختارة عن نفقات النقل في الخارج						
٤– الوقود (وقود السفن)						
٥– المؤن (خدمات الطعام والمشروبات)						
٦– رسوم التحميل والتنزيل (الشحن والتفريغ)						
٧– إصلاح وصيانة معدات النقل						
٨– رسوم التنظيف						
٩– نفقات الطاقم خلال فترات التوقف أثناء الرحلات						
١٠– الرسوم والضرائب ورسوم الهبوط في الموانئ						
١١– رسوم الوكلاء المحصلة عن أجرة نقل الركاب						
١٢– رسوم وكلاء أخرى						
١٣– تأجير سفن بدون أطقم (تأجير)						
١٤– الإعلان في الخارج						
١٥– نفقات أخرى في الخارج (يرجى التحديد ______________________)						

القسم باء: عمليات شراء المعدات المتوقعة

١٦– يرجى توفير بيانات تفصيلية عن مشتريات المعدات الضخمة (مثل الطائرات والسفن) التي تتوقعون تسلمها خلال السنتين القادمتين. يرجى ذكر معلومات عن طبيعة اقتناء المعدات، سواء بموجب عقد تأجير تمويلي أو ترتيبات أخرى (يرجى التحديد).

____

____

القسم جيم: مبيعات تذاكر السفر إلى ركاب مقيمين مسافرين على الرحلات الدولية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	اقتصاد إقامة الشركة غير المقيمة (حدد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١٧– مبيعات التذاكر (ناقصا المبالغ المستردة) خلال ربع السنة إلى مقيمين مسافرين على الرحلات الدولية		/////////	/////////	/////////	/////////	/////////
١٨– الإيرادات التي حصلتها شركات نقل غير مقيمة خلال ربع السنة على تذاكر صادرة عن شركتكم						
١٩– العمولات التي حصلتها شركتكم على المبالغ المبلغة في البند ١٨						

القسم دال: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم هاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف والقسم باء والقسم جيم من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم دال بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٩ — المعاملات مع شركات النقل غير المقيمة

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ________________
التنقيح ________________
المراجعة ________________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات من الشركات التي تقدم سلعاً وخدمات الى شركات نقل غير مقيمة، وعن الإيرادات التي تحصلها الفروع أو الوكالات في نيولندا التي تمثل شركات النقل غير المقيمة. وسوف تستخدم البيانات التي يتم جمعها من خلال هذه الاستمارة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي يصدره قسم ميزان المدفوعات بوزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ________________ رقم الهاتف: (____) ________________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ________________ رقم الفاكس: (____) ________________ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٩ – المعاملات مع شركات النقل غير المقيمة

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٩ ببيانات عن الشركة (أو أي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة رقم ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات كل القيم بالدولار النيولندي، وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ٩

الاستمارة ٩ تجمع معلومات عن المعاملات بين شركتكم وشركات النقل غير المقيمة، بما في ذلك شركات الطيران والسفن وشركات السكك الحديدية ومراكب الصيد الأجنبية وغيرها (إذا كانت الشركة غير منتسبة إلى شركات غير مقيمة تُقدم إليها الخدمات)، أو عن معاملات الفروع أو الوكالات التي تمثل شركات النقل غير المقيمة مع شركتها الأم غير المقيمة أو نيابة عنها.

ويجمع القسم ألف الذي ينقسم إلى قسمين فرعيين بيانات عن السلع والخدمات المقدمة إلى شركات النقل غير المقيمة. في البنود من ١ إلى ١٠، قيد بيانات السلع والخدمات التي تقدمها شركتكم إلى غير المقيمين والتي تتفق الشركة على سداد قيمتها مباشرة مع شركة نقل غير مقيمة أو مع وكيلها غير المقيم. وبالنسبة لبيانات المبالغ المسددة عن طريق شركات مقيمة أخرى، فيتم جمعها مباشرة من هذه الشركات. وفي البنود من ١١ إلى ٢٠، يرجى قيد بيانات السلع والخدمات التي اشترتها شركات نقل غير مقيمة من مقيمين آخرين والتي تُسدد قيمتها من خلال شركتكم أو الشركات التابعة لها.

ويجمع القسم باء بيانات عن التذاكر المباعة نيابة عن شركات النقل غير المقيمة والإيرادات التي تحصلها شركات النقل غير المقيمة. وتقوم الفروع أو الوكالات التي تمثل شركات النقل غير المقيمة باستيفاء هذا القسم بالمعلومات ذات الصلة بشركات النقل غير المقيمة.

ويجمع القسم جيم بيانات عن إيرادات مختارة، مثل إيرادات تقديم خدمات الشحن داخل نيولندا (شحن داخلي)، وإيرادات شركات الشحن غير المقيمة والمدفوعات الأخرى التي تحصلها الشركات غير المقيمة – بخلاف خدمات نقل الركاب والشحن المقدمة في إطار عمليات الاستيراد والتصدير). وتقوم الفروع أو الوكالات التي تمثل شركات النقل غير المقيمة باستيفاء هذا القسم بالمعلومات ذات الصلة بشركات النقل غير المقيمة.

الاقتصاد

يقيد الاقتصاد الذي تقيم فيه شركة النقل غير المقيمة في عدة أقسام في الاستمارة ٩.

أجرة نقل الركاب (البند ٢١ والبند ٢٢)

البند ٢١ يطلب بيانات عن قيمة التذاكر التي باعتها شركات النقل غير المقيمة (ناقصا المبالغ المستردة) إلى مسافرين مقيمين في نيولندا. ويطلب البند ٢٢ معلومات عن إيرادات خدمات نقل الركاب التي حصلتها شركات النقل غير المقيمة من بيع التذاكر (بغض النظر عن الشركة التي قامت ببيع التذكرة) إلى مقيمين في نيولندا. (فالتذكرة التي تبيعها شركة ما قد تستخدم للانتفاع من خدمات شركة أخرى مما يحقق إيرادات للشركة الثانية). وإذا كانت شركتكم فرعا أو وكيلا للشركة الأولى، ينبغي قيد مبيعات التذاكر في البند ٢١. وإذا كانت شركتكم فرعا أو وكيلا للشركة الثانية، ينبغي قيد مبيعات التذاكر في البند ٢٢. وتقيد أجرة نقل الركاب على أساس إجمالي – أي قبل خصم العمولات. وتقيد في القسم ألف العمولات التي تدفعها شركات النقل غير المقيمة على مبيعات التذاكر. وتتضمن الأرباح الإيرادات من تأجير معدات النقل بأطقمها (لنقل الركاب) ومن الحقائب (الأمتعة الزائدة).

الاستمارة ٩ – المعاملات مع شركات النقل غير المقيمة

القسم ألف: السلع والخدمات المقدمة إلى شركات النقل غير المقيمة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	اقتصاد إقامة الشركة (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
السلع والخدمات التي تقدمها شركتكم وتتفق مباشرة مع غير المقيمين على سداد قيمتها						
١– الوقود (وقود السفن)						
٢– المؤن (خدمات الطعام والمشروبات)						
٣– رسوم التحميل والتنزيل (الشحن والتفريغ)						
٤– الرسوم والضرائب ورسوم الهبوط في الموانئ						
٥– إصلاح وصيانة معدات النقل						
٦– خدمات التنظيف						
٧– رسوم الوكلاء المحصلة عن بيع تذاكر نقل الركاب						
٨– رسوم وكلاء أخرى						
٩– الإعلان						
١٠– أخرى (يرجى التحديد ________)						
السلع والخدمات التي تقدمها شركات مقيمة أخرى وتُسدد قيمتها من خلال شركتكم						
١١– الوقود (وقود السفن)						
١٢– المؤن (خدمات الطعام والمشروبات)						
١٣– رسوم التحميل والتنزيل (الشحن والتفريغ)						
١٤– إصلاح وصيانة معدات النقل						
١٥– خدمات التنظيف						
١٦– الرسوم والضرائب ورسوم الهبوط في الموانئ						
١٧– رسوم الوكلاء المحصلة عن بيع تذاكر نقل الركاب						
١٨– رسوم وكلاء أخرى						
١٩– الإعلان						
٢٠– أخرى (يرجى التحديد ________)						

القسم باء: إيرادات خدمات نقل الركاب التي حصلتها شركات النقل غير المقيمة من نقل مسافرين مقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	اقتصاد إقامة الشركة (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
٢١– مبيعات تذاكر نقل الركاب (ناقصا المبالغ المستردة) خلال ربع السنة نيابة عن شركات نقل غير مقيمة إلى مقيمين مسافرين خلال ربع السنة						
٢٢– الإيرادات التي حصلتها شركات النقل غير المقيمة من أجرة نقل الركاب خلال ربع السنة						

القسم جيم: مجموعة مختارة من الإيرادات التي حصلتها شركات الشحن غير المقيمة من مقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	اقتصاد إقامة الشركة (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
٢٣– الشحن الداخلي – أي نقل السلع المستوردة، بما في ذلك السلع المنقولة من وإلى الحدود داخل نيولندا						
٢٤– الشحن الداخلي – أي نقل السلع المستوردة، بما في ذلك السلع المنقولة من وإلى الحدود داخل نيولندا						
٢٥– البريد						
٢٦– أخرى (ما عدا خدمات الشحن ونقل الركاب والتأجير) يرجى التحديد: ______						

القسم دال: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

______

______

القسم هاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف والقسم باء والقسم جيم من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم دال بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______

التوقيع: ______

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٠ – السفر الدولي

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات معاملات السفر الدولي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (رمز المنطقة) ____________

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (رمز المنطقة) ____________

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٠ — السفر الدولي

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ١٠ ببيانات عن الشركة (أو أي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة رقم ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

المسافرون

المسافرون هم أشخاص يمكثون لأغراض العمل أو غيرها (كالسياحة والتعليم والصحة) في بلدان بخلاف تلك التي يقيمون فيها. وعادة فإن الشخص الذي يمكث في اقتصاد ما لفترة تقل عن ١٢ شهرا ينبغي أن يعتبر مسافراً. وبالنسبة للطلاب والمرضى، فينبغي اعتبارهم مسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم في الاقتصاد المضيف. ولا يعتبر مسؤولو الحكومات الأجنبية المشتغلون بالسفارات والمؤسسات المماثلة مسافرين.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات كل القيم بالدولار النيولندي، وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ١٠

تجمع الاستمارة ١٠ معلومات عن معاملات السفر الدولي التي تنفذها الشركة.

وينبغي أن تستوفي بيانات القسم ألف الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان والخصم أو الشركات التي تدفع مبالغ في الخارج لأغراض تسوية معاملات بطاقات الائتمان والخصم.

وتستوفي بيانات القسم باء الشركات المصدرة للشيكات السياحية والتي تدفع مبالغ في الخارج لأغراض تسوية معاملات الشيكات السياحية.

وتستوفي بيانات القسم جيم الشركات التي تقدم الخدمات السياحية بالجملة والشركات التي تدفع أو تتلقى مدفوعات مسبقة أو مدفوعات مقدمة أو مدفوعات تسوية رسوم السفر. وتستبعد قيمة أجرة نقل الركاب المسافرين على الرحلات الدولية.

وتستوفي بيانات القسم دال الفنادق التي تقدم خدمات الإقامة أو غيرها إلى المسافرين الدوليين. وينبغي أن يتضمن القسم دال المبالغ المتحصلة من عمليات الفندق الفرعية (كمحال الهدايا) والمبالغ المتحصلة من مسافرين غير مقيمين والمستخدمة في اقتناء سلع وخدمات من شركات مقيمة أخرى بالنيابة عن هؤلاء المسافرين.

الاقتصاد

يجب تبويب المعاملات في الأقسام ألف وباء وجيم حسب اقتصاد الطرف المقابل غير المقيم. وفي القسم دال، ينبغي قيد اقتصاد إقامة المسافرين غير المقيمين.

معاملات بطاقات الائتمان والخصم والشيكات السياحية

تقيد معاملات الشيكات السياحية وبطاقات الائتمان والخصم بالقيمة الاسمية للمعاملة. وتقيد أي رسوم متحصلة من الخارج أو مدفوعة في الخارج كبند مستقل.

الاستمارة ١٠ — السفر الدولي

القسم ألف: مجموعة مختارة من معاملات بطاقات الائتمان والخصم

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– نفقات غير المقيمين المسافرين في نيولندا خلال ربع السنة						
٢– نفقات مقيمي نيولندا المسافرين في الخارج خلال ربع السنة						
٣– الإيرادات المحصلة من الخارج على معاملات بطاقات الائتمان والخصم خلال ربع السنة						
٤– الرسوم المدفوعة في الخارج على معاملات بطاقات الائتمان والخصم خلال ربع السنة						

القسم باء: مجموعة مختارة من معاملات الشيكات السياحية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– الشيكات السياحية المصدرة في الخارج نيابة عن شركتكم والتي استخدمها في نيولندا غير مقيمين خلال ربع السنة						
٢– الشيكات السياحية الصادرة في نيولندا عن شركتكم والمقدمة من بنوك غير مقيمة للتحصيل خلال ربع السنة						
٣– الشيكات السياحية الصادرة (ناقصا المبالغ المستردة) في نيولندا نيابة عن بنوك غير مقيمة خلال ربع السنة						
٤– الشيكات السياحية الصادرة في الخارج عن شركات غير مقيمة والتي تشتريها شركتكم ويتم إرسالها للتحصيل إلى بنوك غير مقيمة خلال ربع السنة						
٥– الإيرادات من الخارج على معاملات الشيكات السياحية خلال ربع السنة						
٦– الرسوم المدفوعة في الخارج على معاملات الشيكات السياحية خلال ربع السنة						

القسم جيم: الرحلات المدفوعة مسبقا والمشتراة مقدما والمبالغ الأخرى المدفوعة لتسوية رسوم السفر

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

تستبعد المبالغ المتعلقة بالرحلات الجوية الدولية.

	المجموع	منه ما يتم تسويته باستخدام بطاقات الائتمان/الخصم أو الشيكات السياحية	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي
١– المبالغ المتحصلة من الخارج خلال ربع السنة من الرحلات المدفوعة مقدما والمشتراة مسبقا							
٢– المبالغ المدفوعة في الخارج خلال ربع السنة على الرحلات المدفوعة مقدما والمشتراة مسبقا							
٣– المبالغ المتحصلة من الخارج خلال ربع السنة من ترتيبات أخرى لتسوية رسوم السفر (يرجى التحديد ____________)							
٤– المبالغ المدفوعة في الخارج خلال ربع السنة في إطار ترتيبات أخرى لتسوية رسوم السفر (يرجى التحديد ____________)							
٥– العمولات المتحصلة من الخارج خلال ربع السنة							
٦– العمولات المدفوعة في الخارج خلال ربع السنة							

القسم دال: المسافرون غير المقيمين القاطنون بالفنادق

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	اقتصاد إقامة المسافر (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– عدد المسافرين غير المقيمين المنتفعين من خدمات المبيت بالفنادق خلال ربع السنة						
٢– عدد ليالي مبيت المسافرين غير المقيمين بالفنادق خلال ربع السنة						
٣– المبالغ المدفوعة من مسافرين غير مقيمين خلال ربع السنة مقابل المبيت						
٤– المبالغ المدفوعة خلال ربع السنة مقابل السلع والخدمات الأخرى المقدمة من الفندق إلى مسافرين غير مقيمين						
٥– المبالغ المدفوعة خلال ربع السنة من الفندق إلى شركات مقيمة أخرى مقابل السلع والخدمات المقدمة إلى مسافرين غير مقيمين						

القسم هاء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق (الأرباع السابقة).

القسم واو: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف الى القسم دال وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم هاء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١١ — خدمات البناء

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ________________
التنقيح ________________
المراجعة ________________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات ربع سنوية عن أنشطة البناء، وسيتم استخدام هذه المعلومات في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

وصف النشاط: يغطي هذا النشاط خدمات البناء المقدمة في الخارج على أساس قصير الأجل (حتى سنة واحدة) و/أو خدمات البناء المقدمة في إطار مشروعات البناء والتركيب طويلة الأجل (سنة وأكثر) التي تنفذها شركتكم في الخارج. وقد يشمل ذلك البناء الهندسي، كالطرق والجسور والسدود وغيرها، والبنايات، وإصلاح الأراضي، وأعمال التركيب والتجميع، وأعمال إصلاح وصيانة المباني، وغير ذلك. ويشمل أيضا أنشطة البناء والتركيب التي ينفذها في نيولندا غير مقيمين لصالح شركتكم. وتستبعد أعمال البناء وأعمال التركيب المرتبطة بها التي تقدمها في الخارج الفروع والشركات غير المقيمة التابعة لشركتكم، وأعمال البناء المنفذة في بلدكم من قبل فروع وشركات مقيمة تابعة لشركة بناء أجنبية. ويرجى استيفاء بيانات القسم ألف إذا كانت شركتكم تمارس أعمال بناء في الخارج. ويرجى استيفاء بيانات القسم باء إذا كانت شركتكم هي المستفيدة من أعمال البناء التي تنفذها في نيولندا شركات غير مقيمة. ويطلب القسم جيم بيانات عن أي تعديلات ملحوظة (إن وجدت) أجريت على البيانات المقدمة خلال الفترات السابقة، ويتضمن القسم دال أسئلة بغرض التحقق من شمولية البيانات المقدمة.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ________________ رقم الهاتف: (______ رمز المنطقة) ________________

المسمى الوظيفي: ________________ رقم الفاكس: (______ رمز المنطقة) ________________

الاستمارة ١١ —خدمات البناء

القسم ألف: تصدير خدمات البناء (ما عدا خدمات البناء التي تؤديها فروع شركتكم والشركات التابعة لها التي يقع مقر تأسيسها في الخارج)

هل نفذت شركتكم أعمال بناء لحساب غير مقيمين خلال ربع السنة السابق؟

[ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة «نعم» على السؤال أعلاه، يرجى:

أ– كتابة بيانات وصفية موجزة عن نوع أعمال البناء المنفذة في إطار مشروعات كبرى.

ب– استيفاء بيانات الجدول أدناه بمعلومات عن نشاط البناء. وتقيد بيانات كل عقد ساري مع عملائكم الأجانب على سطر منفصل.

معلومات عن أعمال البناء المنفذة خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بالعملة الأجنبية أو بالدولار النيولندي)

اقتصاد الطرف المقابل	تواريخ العقود		العملة التي أبرم بها العقد	قيمة العقد	معدات البناء المرسلة إلى موقع البناء خلال ربع السنة	قيمة القسم المنفذ من العقد خلال ربع السنة, منها:								قيمة المتبقي من الأعمال المتعاقد عليها في نهاية ربع السنة
	بداية العقد	نهاية العقد				الرواتب المدفوعة إلى		السلع والخدمات المشتراة			الضرائب المدفوعة في الخارج	نفقات أخرى	
						موظفي شركتكم من نيولندا	موظفين أجانب	في نيولندا والمستخدمة في أعمال البناء في الخارج	في الاقتصاد الذي تنفذ فيه أعمال البناء	في اقتصاد آخر			
						تسجل القيمة في هذا القسم بالعملة الأجنبية أو الدولار النيولندي (يرجى تحديد عملة كل عقد في ملحوظة)							
ألف	باء١	باء٢	جيم	دال	هاء	واو١	واو٢	زاي١	زاي٢	زاي٣	حاء	طاء	ياء

القسم باء: استيراد خدمات البناء (ما عدا خدمات البناء التي تؤديها فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها التي يقع مقرها في نيولندا)

هل طلبت شركتكم من شركة أجنبية تنفيذ أعمال لصالحها في ربع السنة السابق؟

[ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة «نعم» على السؤال أعلاه، يرجى:

أ– كتابة بيانات وصفية موجزة عن نوع أعمال البناء المطلوبة من الشركة الأجنبية
ب– استيفاء بيانات الجدول أدناه بمعلومات عن نشاط البناء. وتقيد بيانات كل عقد ساري مع المورد الأجنبي على سطر منفصل.

معلومات عن أعمال البناء المنفذة خلال ربع السنة
(تسجل القيمة بالعملة الأجنبية أو بالدولار النيولندي)

اقتصاد الطرف المقابل	تواريخ العقود		العملة التي أبرم بها العقد	قيمة العقد	معدات البناء التي تم استقدامها إلى موقع البناء خلال ربع السنة	قيمة القسم المنفذ من العقد خلال ربع السنة	السلع المشتراة في نيولندا من قبل الطرف المقابل غير المقيم لأغراض مشروع البناء	قيمة المتبقي من الأعمال المتعاقد عليها في نهاية ربع السنة
	بداية العقد	نهاية العقد				تسجل القيمة في هذا القسم بالعملة الأجنبية أو الدولار النيولندي (يرجى تحديد عملة كل عقد في ملحوظة)		
ألف	باء١	باء٢	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء

القسم جيم: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق (الأربـاع السابقة).

القسم دال: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات المعلومات في القسم ألف والقسم باء وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم جيم بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٢ — معاملات التأمين الدولية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب **قانون الإحصاءات في نيولندا**، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات معاملات خدمات التأمين الدولية في ميزان المدفوعات لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________
رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________
رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٢ – معاملات التأمين الدولية

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ١٢ ببيانات عن الشركة (أو أي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة رقم ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي قيد جميع القيم بالدولار النيولندي، وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ١٢

يجمع **القسم ألف** معلومات مرتبطة بعقود التأمين على غير الحياة المبرمة بين شركة التأمين المقيمة وحملة وثائق التأمين غير المقيمين، وبعقود إعادة التأمين بين شركة التأمين المقيمة وشركات التأمين غير المقيمة، إلى جانب المعلومات المرتبطة بعقود التأمين على **الحياة** المبرمة بين شركة التأمين المقيمة وحملة وثائق التأمين غير المقيمين.

وتشير المعلومات المطلوبة إلى التالي:

أقساط التأمين المباشر المكتتبة هي المبالغ المطلوبة من حملة وثائق التأمين غير المقيمين التي يسددونها خلال الفترة المحاسبية (فترة المخاطر) لأغراض التغطية التأمينية.

ملحوظة مهمة: قيمة أقساط التأمين المباشر المكتتبة ينبغي ألا تعدل بقيمة أقساط إعادة التأمين – أي ينبغي تضمين القسم من الأقساط المتنازل عنه إلى شركات إعادة التأمين، وتستبعد أي أقساط متحملة من شركات تأمين مباشر أخرى. هذه الأقساط المتنازل عنها أو المتحملة ينبغي قيدها في بنود منفصلة ضمن معاملات إعادة التأمين عبر الحدود.

الأقساط المكتسبة تشير إلى نسبة الأقساط الفعلية المرتبطة بالفترة المحاسبية (بغض النظر عما إذا كانت قد تم سدادها خلال ربع السنة الحالي أو ربع سنة سابق) والتي تغطي المخاطر المتحملة خلال الفترة المحاسبية **الحالية**.

المطالبات / المزايا المسددة تنشأ عند أداء مدفوعة نقدية فعلية إلى أصحاب المطالبات غير المقيمين بسبب وقوع أحداث مؤمن ضدها خلال الفترة الحالية أو فترات سابقة.

المطالبات / المزايا المستحقة / القائمة هي المطالبات المستحقة خلال ربع السنة الحالي عقب وقوع أحداث نشأت عنها هذه المطالبات – أي أن تكلفة المطالبات تقيد خلال الفترة التي نشأت فيها. ويشمل ذلك المطالبات المبلغة التي لم تتم تسويتها والمطالبات التي تم قيدها وتسويتها ولكن لم تسدد في نهاية الفترة المحاسبية.

المطالبات المستحقة نتيجة أحداث استثنائية هي المطالبات التي تنشأ عن وقوع كوارث مثل الزلازل والتسونامي والفيضانات والأعاصير والزوابع والعواصف الثلجية وحرائق الغابات وغيرها، وهي أحداث لا تقع بصفة دورية ولا تعتبر جزءا من الأنشطة المعتادة.

عمولة التنازل تدفعها شركة إعادة التأمين بغرض تعويض الشركة المتنازلة عن نفقات اقتناء وثائق التأمين وغير ذلك من تكاليف التعاقد مع شركة إعادة التأمين.

عمولة الأرباح تمثل نسبة محددة مسبقا من الأرباح التي تحققها شركة إعادة التأمين من العقود المتنازل عنها لها من شركة التأمين الأساسية وحصة الشركة المتنازلة في هذه الأرباح.

الدخل المكتسب يشير إلى الدخل الناتج عن استثمار الاحتياطيات المحتفظ بها مقابل الأقساط غير المكتسبة والمطالبات غير المسددة (أي الناتج عن استثمار أموال حملة وثائق التأمين) خلال الفترة.

القسم باء يجمع بيانات عن الاحتياطيات الفنية المستحقة لغير مقيمين حسب نوع التأمين.

احتياطيات التأمين الفنية تتضمن بيانات تفصيلية عن الأقساط المدفوعة غير المكتسبة والمطالبات المستحقة غير المسددة. وتشير هذه المبالغ إلى احتياطيات تم تجنيبها في الميزانية العمومية لمواجهة الالتزامات المستقبلية التي تنشأ عن عقود التأمين على غير الحياة (بما في ذلك ما يرتبط بها من نفقات إدارية وضرائب وغيرها).

أ– **احتياطيات الأقساط غير المكتسبة** هي ذلك القسم من الأقساط المكتتبة المستحق عن القسم غير المنتهي من مدة وثيقة التأمين. يرجى تسجيل مركز احتياطيات الأقساط غير المكتسبة من حملة الوثائق غير المقيمين في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

ب– يرجى تسجيل مركز تقديري **لاحتياطيات المطالبات غير المبلغة المتحملة تجاه حملة وثائق التأمين غير المقيمين**، ومركز المخصصات المجنبة لمواجهة التكلفة التقديرية لتسوية المطالبات التي نشأت حتى نهاية الفترة المحاسبية عن وثائق التأمين السارية حاليا ووثائق التأمين المبرمة في السابق، بعد خصم المبالغ التي تم دفعها بالفعل. ويشمل هذا المبلغ الأموال المخصصة لمواجهة المطالبات غير المسددة، والنفقات المحددة التي لم تسدد بعد والناتجة عن حساب حجم الخسائر الناشئة عن المطالبات وعن إدارة المطالبات، وتقديرات المطالبات المتحملة غير المبلغ عنها (تعرف باسم «مطالبات متحملة ولم يبلغ عنها») في تاريخ الميزانية العمومية.

ج- **احتياطيات التأمين الفنية المتعلقة بعقود التأمين على الحياة** تمثل احتياطيات مقابل الأقساط غير المكتسبة ومطالبات التأمين القائمة، إلى جانب الاحتياطيات الاكتوارية ذات الصلة بعقود التأمين على الحياة وعقود التأمين مع المشاركة في الأرباح والتي يتم تجنيبها لسداد المزايا في المستقبل.

د- معلومات إضافية:

التغيرات في الاحتياطيات الاكتوارية لعقود التأمين على الحياة المبرمة مع حملة وثائق التأمين غير المقيمين يقصد بها التغيرات في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا من وثائق التأمين.

القسم باء يجمع معلومات عن المبالغ التي يتم دفعها من خلال شركات مقيمة أخرى (إن وجدت) مقابل خدمات التأمين.

الاقتصاد

يطلب كل سؤال معلومات عن اقتصاد المعاملة. يرجى تسجيل اسم الاقتصاد الذي يقيم فيه المتعامل غير المقيم.

الاستمارة ١٢ — معاملات التأمين الدولية

القسم ألف: معاملات التأمين الدولية لشركات التأمين النيولندية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
خدمات التأمين على غير الحياة المقدمة إلى غير المقيمين						
١– الأقساط المكتتبة [1] منها لشركات منتسبة						
الأقساط المكتسبة خلال الفترة المحاسبية						
المطالبات المدفوعة						
المطالبات المستحقة خلال الفترة المحاسبية						
منها: مطالبات مستحقة نتيجة أحداث استثنائية						
عقود إعادة التأمين المقبولة من شركات تأمين غير مقيمة (غير مدرجة أعلاه)						
٢– الأقساط المكتتبة منها لشركات منتسبة						
الأقساط المكتسبة						
منها: «عمولة تنازل» تخصمها شركة التأمين غير المقيمة (إن وجدت)						
المطالبات المدفوعة المطالبات المستحقة «عمولة الأرباح» المتنازل عنها لشركة التأمين غير المقيمة						
منها: مطالبات ناتجة عن أحداث استثنائية						
أعمال إعادة التأمين المتنازل عنها إلى شركات تأمين غير مقيمة (غير مدرجة أعلاه)						
٣– الأقساط المدفوعة منها إلى شركات منتسبة						
منها: «عمولة تنازل» مخصومة قبل تحويل الأقساط (إن وجدت) المطالبات الواردة						
«عمولة أرباح» متحصلة من شركات إعادة تأمين غير مقيمة (إن لم تكن متضمنة في المطالبات الواردة)						
منها: مطالبات ناتجة عن أحداث استثنائية						
خدمات التأمين على الحياة المقدمة إلى غير المقيمين						
٤– الأقساط المكتتبة [2] الأقساط المكتسبة في نهاية الفترة المحاسبية						
المزايا المدفوعة						
المزايا المستحقة في نهاية الفترة المحاسبية						
دخل الاستثمار الذي يعزى إلى مستفيدين غير مقيمين في هذه الفترة منه: ما يعزى إلى فرادى الاحتياطيات الاكتوارية وما يضاف مباشرة إلى احتياطيات التأمين الفنية						

١– تشمل الأقساط المتنازل عنها إلى شركات إعادة التأمين، وتستبعد منها الأقساط المتحملة من شركات التأمين المباشر الأخرى.

٢– تشمل الأقساط المتحصلة مقابل عقود التأمين الجماعي على مستفيدين عبر الحدود.

القسم باء: الاحتياطيات الفنية المستحقة لحملة وثائق غير مقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المركز في بداية الفترة	صافي التغيرات الناتجة عن المعاملات	التغيرات في أسعار الصرف وتغيرات أخرى	المركز في نهاية الفترة	الدخل المكتسب من استثمار الاحتياطيات
	ألف	باء	جيم	دال	هاء
خدمات التأمين المقدمة إلى غير المقيمين					
الأقساط					
المطالبات					
إعادة التأمين المقبولة من شركات تأمين غير مقيمة					
الأقساط					
المطالبات					
خدمات التأمين على الحياة المقدمة إلى غير المقيمين					
الأقساط					
المطالبات					
التغيرات في احتياطيات التأمين على الحياة (الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات التأمين مع المشاركة في الأرباح)					

القسم جيم: مدفوعات مقابل خدمات تمت تسويتها من خلال شركات مقيمة أخرى

هل هذه الشركة، أو الشركات التابعة لها في نيولندا:

أ– تقدم خدمات إلى غير المقيمين يدفع قيمتها بالنيابة عنكم كيان مقيم آخر؟ [ ] نعم [ ] لا

ب– تتلقى خدمات من غير المقيمين يتلقى قيمتها بالنيابة عنكم كيان مقيم آخر؟ [ ] نعم [ ] لا

إذا كانت الإجابة نعم على السؤالين ١٠ (أ) و١٠ (ب)، يرجى ذكر اسم وعنوان الشركة المقيمة التي تؤدي أو تتلقى المدفوعات.

القسم دال: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم واو: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف الى القسم جيم وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم دال بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٣ — خدمات معاشات التقاعد الدولية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______________
التنقيح ______________
المراجعة ______________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الجهة الحكومية أو الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات معاملات صناديق معاشات التقاعد الدولية في ميزان المدفوعات لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ______________ رقم الهاتف: (رمز المنطقة) ______________

المسمى الوظيفي: ______________ رقم الفاكس: (رمز المنطقة) ______________

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٣ — خدمات معاشات التقاعد الدولية

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ١٣ ببيانات الشركة (وأي شركات تابعة لها في نيولندا) أو الجهة الحكومية المذكورة في الصفحة ١ من هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات أخرى مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص يقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ١٣

تجمع الاستمارة ١٣ معلومات ربع سنوية عن مجموعة مختارة من معاملات ومراكز هذه الشركة أو الكيان الحكومي مع صناديق معاشات التقاعد الدولية.

ويجمع القسم ألف معلومات ربع سنوية و/أو سنوية عن مساهمات ومزايا التقاعد بين صندوق معاشات التقاعد المقيم وأفراد غير مقيمين. وتطلب الاستمارة معلومات أيضا عن المساهمات المتحصلة من الشركات المحلية بالنيابة عن موظفيهم غير المقيمين (كالموظفين غير المقيمين المعينين بعقود قصيرة الأجل أو الموظفين العاملين في الخارج بعقود طويلة الأجل نيابة عن الشركة).

وتشير المعلومات المطلوبة إلى التالي:

القسم ألف: **معاملات ومراكز عبر الحدود خاصة بنظم المساهمات المحددة**

المساهمات الفعلية المدفوعة في فرادى حسابات مستفيدين غير مقيمين تتضمن مساهمات الشركات (أي أرباب العمل) (المحلية أو غير المقيمة) المدفوعة بالنيابة عن موظفيهم، والمساهمات المتحصلة مباشرة من موظفين/مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية.

المزايا المدفوعة تشير إلى المدفوعات الفعلية المقدمة إلى متقاعدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية.

يرجى تقديم المعلومات عن **المستحقات التقاعدية لمستفيدين غير مقيمين في نظم المساهمات المحددة** في بداية الفترة المحاسبية ونهايتها. ومن العوامل التي تنشأ عنها تغيرات في قيمة المستحقات التقاعدية خلال الفترة المحاسبية الحالية المساهمات مستحقة القبض لموظفين / مستفيدين غير مقيمين، والمزايا مستحقة الدفع إلى متقاعدين حاليين في الخارج، وأي مكاسب أو خسائر حيازة تنتج عن استثمار المستحقات التقاعدية المتراكمة لغير مقيمين وتؤثر على القيمة السوقية الحالية لأصول صندوق معاشات التقاعد.

ومصطلح **الدخل المكتسب من المستحقات التقاعدية المتراكمة** التي تعزى إلى غير المقيمين يشير إلى الدخل الفعلي (أي الفائدة وأرباح الأسهم والريع) المكتسب من أصول خطة التقاعد التي تعزى إلى مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية.

القسم باء: **المعاملات والمراكز عبر الحدود المتعلقة بنظم المزايا المحددة**

المساهمات الفعلية المدفوعة في فرادى حسابات مستفيدين غير مقيمين تتضمن مساهمات الشركات (أي أرباب العمل) (المحلية أو غير المقيمة) المدفوعة بالنيابة عن موظفيهم، والمساهمات المتحصلة مباشرة من موظفين/مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية.

المزايا المدفوعة تشير إلى المدفوعات الفعلية المقدمة إلى متقاعدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية.

يرجى ذكر معلومات عن **المزايا المتوقعة الملتزم بها التي تعزى إلى موظفين / مستفيدين غير مقيمين** في بداية الفترة المحاسبية ونهايتها. ومن العوامل التي تنشأ عنها تغيرات في قيمة المستحقات التقاعدية للموظفين / المستفيدين غير المقيمين خلال الفترة المحاسبية تكلفة الخدمات، وتكلفة الفائدة، والمكاسب والخسائر الاكتوارية، والمساهمات في نظم المزايا المحددة، والمزايا المدفوعة.

يرجى ذكر معلومات عن **الزيادة في المزايا المتوقعة الملتزم بها تجاه موظفين / مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية نتيجة تكلفة الخدمات** – أي الخصوم الإضافية المكتسبة لموظفين / مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية السابقة.

يرجى ذكر معلومات عن **الزيادة في المزايا المتوقعة الملتزم بها تجاه موظفين / مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية نتيجة تكلفة الفائدة** – أي الخصوم الإضافية الناشئة خلال الفترة المحاسبية بسبب اقتراب الموظفين غير المقيمين من سن التقاعد بفترة زمنية ما (سنة واحدة على سبيل المثال).

يرجى ذكر معلومات عن **الزيادة / الانخفاض في المزايا المتوقعة الملتزم بها خلال الفترة المحاسبية نتيجة المكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن الفرق بين التقديرات المتوقعة والقيم الفعلية في خطة تقاعد الموظفين / المستفيدين غير المقيمين**.

الاقتصاد

يطلب كل سؤال معلومات عن اقتصاد المعاملة. يرجى تسجيل اسم اقتصاد إقامة المتعامل غير المقيم. وفي حال لم يمكن ذلك، يرجى ذكر المعلومات على أساس مجمع.

تعليمات أخرى

نظرا لأن الاستمارة ١٢ يطلب معلومات عن معاملات معاشات التقاعد بين المقيمين وغير المقيمين، ينبغي عدم إبلاغ المعاملات المقدمة إلى غير المقيمين من الفروع والشركات غير المقيمة التابعة لمؤسستكم. وإذا كان من الصعب التمييز بين أنشطة المقر الرئيسي وأنشطة الفروع والشركات غير المقيمة التابعة لشركتكم، أو في حال عدم التأكد من ضرورة قيد معاملة ما من عدمها، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX للحصول على المساعدة.

وتعامل مساهمات التقاعد التي تدفعها الشركات نيابة عن موظفيها كما لو كانت مدفوعة من الموظفين أنفسهم.

الاستمارة ١٣ — خدمات معاشات التقاعد الدولية

القسم ألف: المعاملات والمراكز عبر الحدود المتعلقة بنظم المساهمات المحددة المقدمة من صناديق معاشات التقاعد في نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
مساهمات التقاعد المتحصلة من غير المقيمين أو من أرباب عمل مقيمين نيابة عن موظفيهم غير المقيمين						
١– مساهمات التقاعد المتحصلة مباشرة من أفراد غير مقيمين						
٢– مساهمات التقاعد المتحصلة من شركات مقيمة نيابة عن موظفين غير مقيمين						
٣– مساهمات التقاعد المتحصلة من شركات غير مقيمة نيابة عن موظفين غير مقيمين						
مزايا التقاعد المدفوعة إلى غير المقيمين						
٤– مزايا التقاعد المدفوعة إلى متقاعدين غير مقيمين						
مستحقات / خصوم معاشات التقاعد تجاه مستفيدين غير مقيمين في نظم المساهمات المحددة						
٥– المركز في بداية الفترة						
٦– التغيرات خلال الفترة المحاسبية الحالية نتيجة **المساهمات المتحصلة** لموظفين / مستفيدين غير مقيمين						
٧– التغيرات خلال الفترة المحاسبية الحالية نتيجة المزايا **مستحقة الدفع** إلى متقاعدين في الخارج						
٨– التغيرات خلال الفترة المحاسبية الحالية نتيجة **مكاسب وخسائر الحيازة** التي تنشأ عن استثمار مستحقات التقاعد المتراكمة لغير المقيمين وتؤثر على القيمة السوقية الحالية لأصول صندوق معاشات التقاعد						
٩– المركز في نهاية الفترة						
١٠– الدخل المكتسب من استثمار المستحقات المتراكمة للموظفين/ المستفيدين غير المقيمين في صندوق معاشات التقاعد نتيجة الفوائد وأرباح الأسهم والريوع الفعلية المكتسبة من أصول الخطة. يرجى استبعاد مكاسب وخسائر الحيازة.						

القسم باء: المعاملات والمراكز عبر الحدود المتعلقة بنظم المزايا المحددة المقدمة من صناديق معاشات التقاعد في نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
مساهمات التقاعد المتحصلة من غير المقيمين أو من أرباب عمل مقيمين نيابة عن موظفيهم غير المقيمين						
١– مساهمات التقاعد المتحصلة مباشرة من أفراد غير مقيمين						
٢– مساهمات التقاعد المتحصلة من شركات مقيمة نيابة عن موظفين غير مقيمين						
٣– مساهمات التقاعد المتحصلة من شركات غير مقيمة نيابة عن موظفين غير مقيمين						
مزايا التقاعد المدفوعة إلى غير المقيمين						
٤– مزايا التقاعد المدفوعة إلى متقاعدين						
المزايا المتوقعة الملتزم بها في نظم المزايا المحددة تجاه مستفيدين غير مقيمين						
٥– المركز في بداية الفترة						
٦– التغيرات خلال الفترة المحاسبية الحالية نتيجة **المزايا مستحقة القبض** لموظفين/مستفيدين غير مقيمين						
٦– التغيرات خلال الفترة المحاسبية الحالية نتيجة المزايا **مستحقة الدفع** إلى متقاعدين في الخارج						
٧– الزيادة في المزايا المتوقعة الملتزم بها تجاه موظفين/مستفيدين غير مقيمين خلال الفترة المحاسبية نتيجة تكلفة الخدمات						
٨– الزيادة في المزايا المتوقعة الملتزم بها خلال الفترة المحاسبية نتيجة **تكلفة الفائدة**[1]						
٩– يرجى ذكر معلومات عن الزيادة / الانخفاض في المزايا المتوقعة الملتزم بها خلال الفترة المحاسبية **نتيجة المكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن الفرق بين التقديرات المتوقعة والقيم الفعلية في خطة التقاعد للموظفين/ المستفيدين غير المقيمين.**						
١٠– المركز في نهاية الفترة						

القسم جيم: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

١– وفقا لقواعد لمحاسبة المالية الشائعة، تحسب تكلفة الفائدة كحاصل ضرب سعر الفائدة في المزايا المتوقعة الملتزم بها في بداية الفترة المحاسبية. وسعر الفائدة قد يكون سعر خصم تقديري يعكس السعر السوقي المستخدم في الوقت الحالي في تسوية المزايا المستحقة، أو قد يكون سعرا يتم تحديده على أساس العائد المتوقع على أدوات الدخل الثابت عالية الجودة (مثل السندات الحكومية طويلة الأجل).

القسم دال: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف الى القسم باء وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم هاء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٤ — السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي السفارة أو المؤسسة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة نيولندا بشأن معاملات السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية التي يقع مقرها في نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته شهر/ يوم/ سنة.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم تقديرات دقيقة.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________ (رمز المنطقة)

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________ (رمز المنطقة)

الاستمارة ١٤ — السفارات الأجنبية والمؤسسات الدولية

القسم ألف: متوسط عدد الموظفين العاملين خلال ربع السنة

١– الموظفون الدبلوماسيون وموظفو القنصليات والموظفون الأجانب الآخرون	
٢– الموظفون المعينون محليا	

القسم باء: النفقات التشغيلية والرأسمالية في نيولندا خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية ما عدا في البند ٤(ب))

٣– موظفون محليون	
(أ) الأجور والرواتب المدفوعة إلى موظفين محليين (بما في ذلك المدفوعات العينية وقبل خصم ضرائب الدخل)	
(ب) مساهمة رب العمل في الضمان الاجتماعي	
٤– الموظفون الدبلوماسيون وموظفو القنصليات وموظفون أجانب آخرون	
(أ) الأجور والرواتب المدفوعة إلى الموظفين (بما في ذلك أي نفقات مدفوعة نيابة عن الموظفين مباشرة من قبل منظمتكم إلى منظمات أخرى في نيولندا)	
(ب) في تقديركم، كم نسبة ما تم صرفه في نيولندا من المبلغ المسجل في (أ)؟	
٥– نفقات تشغيلية أخرى في نيولندا (بما في ذلك أي نفقات على اللوازم والمعدات المكتبية، والوقود والمرافق – كخدمات الكهرباء والهاتف – ، والرسوم، والريوع، ونفقات الأنشطة الترويحية في سياق العمل الرسمي، وتأجير وتشغيل السيارات)	
٦– النفقات الرأسمالية في نيولندا	
(أ) شراء أراض	
(ب) شراء مبان ونفقات على أعمال البناء وتحسين المباني	
(ج) أخرى (يرجى التحديد) ________________	
٧– أخرى (يرجى التحديد) ________________	

القسم جيم: المتحصلات الرأسمالية في نيولندا خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

٨– (أ) بيع أراض	
(ب) بيع مبان	
(ج) عمليات بيع أخرى (يرجى التحديد) ________________	

القسم دال: المنح والمساعدات الأخرى المقدمة إلى نيولندا خلال ربع السنة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

٩- منح نقدية رسمية (أ) نفقات متكررة	
(ب) تمويل مشروعات	
(ج) أخرى (يرجى التحديد) ____	
١٠- مساعدات أخرى (أ) سلع	
(ب) مساعدة فنية	
(ج) التنازل عن الدين	
(د) منح تعليمية	
(هـ) خدمات أخرى	
(و) أخرى (يرجى التحديد) ____	
١١- مساعدات عسكرية (يرجى التحديد) ____	
١٢- (تستوفي السفارات بيانات هذا القسم إذا توافرت لها المعلومات المطلوبة) القيمة التقديرية للمنح والمساعدات المقدمة إلى نيولندا من مؤسسات خاصة (كوكالات المساعدات الإنمائية الأجنبية والمنظمات الإنسانية والكنائس) في بلد السفارة	

القسم هاء: قروض رسمية إلى مقيمين في نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

اسم المقترض	عملة القرض	المركز في بداية ربع السنة	المسحوبات خلال ربع السنة	المبالغ المسددة خلال ربع السنة	التغيرات الأخرى في المركز	المركز في نهاية ربع السنة	الفائدة المدفوعة من المقترض
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء
القروض							
المتأخرات							

ملحوظة: مدفوعات السداد والفائدة التي تستحق خلال ربع السنة ولم تدفع ينبغي إدراجها تحت **القروض** كمدفوعات سداد وفائدة وإدراجها تحت **المتأخرات** كمسحوبات. وتقيد ديون المقيمين في نيولندا المتنازل عنها كمدفوعات سداد (بينما تقيد الديون المشطوبة ضمن التغيرات الأخرى)، وتقيد الديون المتنازل عنها في البند ١٠ (جيم) أيضا.

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي مبالغ مبلغة في العمود واو. ____

____

القسم هاء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم واو: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف الى القسم دال وفق التعليمات.

[ ] في القسم هاء، المبالغ في العمود زاي = المبالغ في الأعمدة جيم + دال - هاء + واو. مدفوعات السداد والفائدة المستحقة غير المسددة تم قيدها وفق التعليمات في الواردة في قسم المتأخرات في القسم هاء. تم تفسير المبالغ المبلغة في العمود واو.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم هاء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٥ — منظمات المعونة الخاصة والمنظمات الخيرية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ________
التنقيح ________
المراجعة ________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي المنظمة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا بشأن معاملات منظمات المعونة الخاصة والمنظمات الخيرية. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ________ رقم الهاتف: (____) ________
رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ________ رقم الفاكس: (____) ________
رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٥ — منظمات المعونة الخاصة والمنظمات الخيرية

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ١٥ ببيانات عن المنظمة المذكورة في الصفحة رقم ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الفروع والشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات مقيمة في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة. ومنظمات المعونة والمنظمات الخيرية الأجنبية المرتبطة بمنظمات المعونة والمنظمات الخيرية المقيمة تعتبر منظمات غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي قيد جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية، وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل الاستمارة ١٥

الاستمارة ١٥ تجمع معلومات ربع سنوية عن مجموعة مختارة من الأنشطة والعلاقات الأجنبية لهذه المنظمة والعمليات المقيمة المرتبطة بها.

ويجمع القسم ألف معلومات عن العمليات الأجنبية المرتبطة بهذه المنظمة والتمويل بين هذه المنظمة والعمليات الأجنبية المرتبطة بها.

ويجمع القسم باء معلومات عن غير المقيمين الذين يعملون لدى هذه المنظمة في نيولندا والخارج.

ويجمع القسم جيم معلومات عن مصادر الدخل الأجنبية لهذه المنظمة.

ويجمع القسم دال معلومات عن المنح وعمليات الصرف التي تنفذها هذه المنظمة في الخارج.

الاقتصاد

يطلب كل سؤال معلومات عن اقتصاد المعاملة. يرجى تسجيل اسم اقتصاد إقامة المتعامل غير المقيم.

الاستمارة ١٥ — منظمات المعونة الخاصة والمنظمات الخيرية

القسم ألف: العمليات الأجنبية المرتبطة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

هل لهذه المنظمة عمليات مرتبطة في الخارج؟ نعم [ ] لا [ ]

إذا كانت الإجابة لا، انتقل إلى القسم باء.

هل العمليات الأجنبية طويلة الأجل (أكثر من عام واحد) أو يتوقع أن تكون طويلة الأجل؟ نعم [ ] لا [ ]

	المعاملات حسب الاقتصاد		
	ألف	باء	جيم
أ) التمويل المقدم إلى العمليات المرتبطة في الخارج			
ب) التمويل المقدم من العمليات المرتبطة في الخارج			

القسم باء: غير المقيمين العاملين لدى المنظمة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	العاملون في نيولندا (يرجى تحديد اقتصاد إقامة العاملين)			العاملون في الخارج (يرجى تحديد اقتصاد إقامة العاملين)		
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– عدد العاملين الأجانب						
٢– الأجور والرواتب المدفوعة: (أ) نقدا						
(ب) في الحسابات المحتفظ بها لدى بنوك مقيمة						
(ج) في الحسابات المحتفظ بها لدى بنوك أجنبية						
(د) عينياً (كالغذاء والإسكان والمزايا غير النقدية الأخرى)						
٣– مساهمة رب العمل في نظم الضمان الاجتماعي						
٤– مدفوعات نهاية الخدمة						

القسم جيم: الاستثمارات في الخارج

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد	العملة	المركز في بداية الفترة	الودائع والقروض والاستثمارات الأخرى الجديدة المقدمة خلال الفترة	مسحوبات الودائع والاستثمارات الأخرى ومدفوعات سداد القروض خلال الفترة	التغيرات الأخرى في المركز	المركز في نهاية ربع السنة	الدخل المتحصل خلال الفترة
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء
الحسابات في البنوك غير المقيمة							
القروض الممنوحة إلى غير المقيمين							
استثمارات أجنبية أخرى							

اذكر بيانات تفصيلية عن أي مبالغ مبلغة في العمود واو. ______________________

____

القسم دال: المنح والمساعدات الأخرى الممنوحة خلال الفترة حسب الاقتصاد

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	الاقتصاد ألف	الاقتصاد باء	الاقتصاد جيم	.....
١– المعونات المنصرفة (أ) نقدا				
(ب) عينياً				
(ج) أخرى (يرجى التحديد) ______________				
٢– تبرعات رأسمالية (أ) منح استثمارية				
(ب) مساعدة فنية				
(ج) أخرى (يرجى التحديد) ______________				

القسم هاء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم واو: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] الإسم والعنوان في الصفحة ١ صحيحان. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الإتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف إلى القسم دال من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] في البند ٨ في القسم جيم، المبالغ في العمود زاي = المبالغ في الأعمدة جيم + دال - هاء + واو. تم تفسير المبالغ المبلغة في العمود واو.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم جيم بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٦– التحويلات الجارية والمنح والمساعدة الفنية

يرجى تصحيح
أي أخطاء في
هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______________
التنقيح ______________
المراجعة ______________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الكيانات والمنظمات التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ______________ رقم الهاتف: (____) ______________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ______________ رقم الفاكس: (____) ______________ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٦ — التحويلات الجارية والمنح والمساعدة الفنية

تعليمات الإبلاغ

تستوفي بيانات الاستمارة ١٦ الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والكيانات المانحة الدولية أو المحلية المذكورة في الصفحة ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتكون المنظمات غير الحكومية المحلية في نيولندا **مقيمة** في نيولندا. وتعتبر الوكالات المانحة الدولية أو المنظمات الدولية غير مقيمة في نيولندا.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي قيد جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية، ويرجى تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي. وينبغي تحويل جميع مبالغ المعاملات باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة.

هيكل ونطاق الاستمارة ١٦

تتضمن الاستمارة ١٦ المعلومات التي ينبغي إبلاغها على أساس ربع سنوي/سنوي بشأن التحويلات من غير المقيمين، سواء النقدية أو العينية، التي تتلقاها الكيانات الحكومية في نيولندا أو يتلقاها القطاع الخاص (بما في ذلك الشركات المحلية والمنظمات غير الحكومية).

كذلك تجمع بيانات عن المساعدة الفنية في صورة بعثات خبراء المرسلة إلى نيولندا تحت رعاية بلدان أجنبية لأغراض أعمال المشروعات. والتكلفة الإجمالية لتلك المشروعات وتكلفة جميع العناصر الفردية تمثل معلومات مهمة لأغراض إعداد ميزان المدفوعات. وتتضمن عناصر التكلفة النفقات الإدارية المتحملة في اقتصاد الجهة المانحة غير المقيمة، والتكلفة المتحملة في نيولندا (مقابل النقل والترتيبات الإدارية على سبيل المثال)، والرواتب المدفوعة إلى العاملين المغتربين المعينين لأجل قصير وإلى الموظفين المعينين لأجل طويل والموظفين المحليين. ويرجى إدراج توزيع تقريبي لأهم خدمات المساعدة الفنية المقدمة إلى نيولندا (مثل الاستشارات والمحاسبة والأعمال الإدارية وتدريب المديرين والخدمات المرتبطة بالتجارة).

وإذا كان الكيان القائم بإبلاغ البيانات كيانا حكوميا، ينبغي أن تتضمن البيانات المبلغة التحويلات النقدية والعينية، والمساعدة الفنية التي تتلقاها الحكومة مباشرة والتي تقدم إلى القطاع الخاص تحت إشراف الحكومة.

وإذا كان الكيان القائم بإبلاغ البيانات كيانا خاصا (بما في ذلك المنظمات شبه الحكومية)، ينبغي أن تتضمن البيانات المبلغة التحويلات النقدية والعينية التي يتلقاها الكيان الخاص مباشرة.

وفي القسم ألف، ينبغي قيد بيانات تفصيلية عن التحويلات النقدية والعينية المتحصلة.

وفي القسم باء، ينبغي قيد بيانات تفصيلية عما يتم تلقيه من مساعدة فنية في صورة أعمال مشروعات / بعثات خبراء.

وفي حال عدم التأكد من ماهية البيانات التي ينبغي قيدها، يرجى الاتصال على الرقم XXXX-XXX (XXX).

رموز الاقتصادات

[يوفر معدو بيانات ميزان المدفوعات قائمة برموز الاقتصادات.]

الاستمارة ١٦ — التحويلات الجارية والمنح والمساعدة الفنية

القسم ألف: التحويلات النقدية والعينية الواردة إلى كيانات مقيمة في نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

التحويلات والمنح، ما عدا المساعدة الفنية	مجموع السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– المنح النقدية التي تتلقاها الحكومة [1]					
مجموع التحويلات الواردة في صورة منح نقدية [2] أ– لأغراض تمويل نفقات جارية (مثل النفقات الإدارية والرواتب)					
ب– لأغراض اقتناء أصول ثابتة (مثل المشروعات الاستثمارية وأعمال البناء وتكوين رأس المال)					
٢– التحويلات العينية التي تتلقاها الحكومة					
مجموع التحويلات العينية الواردة:					
أ– اللوازم العينية لأغراض الاستهلاك الجاري (اللوازم المكتبية والأدوية وغيرها)					
ب– اللوازم العينية لأغراض إجمالي تكوين رأس المال (تتضمن توفير أجهزة الكمبيوتر ومواد البناء والآلات)					
٣– النقدية التي يتلقاها القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية					
مجموع التحويلات الواردة في صورة منح نقدية:					
أ– لأغراض تمويل نفقات جارية (مثل النفقات الإدارية والرواتب)					
ب– لأغراض اقتناء أصول ثابتة (مثل المشروعات الاستثمارية وأعمال البناء وتكوين رأس المال)					
٤– التحويلات العينية التي يتلقاها القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية					
مجموع التحويلات العينية الواردة:					
أ– اللوازم العينية لأغراض الاستهلاك الجاري (اللوازم المكتبية والأدوية وغيرها)					
ب– اللوازم العينية لأغراض إجمالي تكوين رأس المال (تتضمن توفير أجهزة الكمبيوتر ومواد البناء والآلات)					

١ إذا كان الكيان القائم بالإبلاغ كيانا خاصا، ينبغي عدم استيفاء بيانات القسمين ١ و٢.

٢ إذا كانت المنح خلال الفترة نفسها تهدف إلى تمويل النفقات الجارية وتكوين رأس المال، يرجى محاولة توزيع مجموع المنح حسب الغرض من التمويل.

القسم باء: المساعدة الفنية في صورة أعمال مشروعات / بعثات خبراء التي تتلقاها كيانات مقيمة في نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

المساعدة الفنية	مجموع السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
١– المساعدة الفنية التي تتلقاها الحكومة مجموع تكلفة المشروع (بما في ذلك التخطيط والتكلفة المتحملة في الاقتصاد القائم بالإبلاغ والرواتب المدفوعة)					
منها					
أ– مجموع التكلفة المتحملة في الاقتصاد القائم بالإبلاغ (مثل تكلفة الانتقال داخل الاقتصاد القائم بالإبلاغ والترتيبات الإدارية وخدمات الأعمال)					
يرجى إدراج توزيع تقريبي للتكلفة المتحملة (يرجى إدراج صفوف إضافية عند الضرورة)					
•					
•					
•					
ب– نقدية محولة مباشرة إلى حسابات المشروعات					
ج– مجموع الرواتب المدفوعة في إطار المشروع:					
• الرواتب المدفوعة إلى موظفين محليين (يرجى ذكر تقديرات إن أمكن)					
• الرواتب المدفوعة إلى موظفين أجانب مقيمين في اقتصاد نيولندا القائم بالإبلاغ (المقيمون في نيولندا لمدة تزيد على عام واحد)					
• الرواتب المدفوعة إلى خبراء معينين لأجل قصير (خبراء أجانب يقيمون في الاقتصاد القائم بالإبلاغ لمدة تقل عن عام)[٣]					
٢– طبيعة المساعدة الفنية					
يرجى إدراج توزيع تقريبي (٪) **لأهم خدمات المساعدة الفنية** المقدمة إلى الاقتصاد القائم بالإبلاغ (مثل الاستشارات والتدريس والإدارة وإدارة شؤون الصحة والخدمات المرتبطة بالتجارة).					

القسم جيم: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

---

٣ يمكن الاكتفاء في هذا البند بإدراج تقديرات لعدد الموظفين العاملين لأجل قصير في الاقتصاد القائم بالإبلاغ ومتوسط مدة عملهم.

القسم دال: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] الاسم والعنوان في الصفحة ١ صحيحان. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف والقسم باء من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم جيم بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة:. ____________________

التوقيع: ____________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٧ — المطالبات المالية المستحقة على غير مقيمين والخصوم المستحقة لهم

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة و**إعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية**.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متاحة في سجلاتكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________
رقم الهاتف: (____) ____________ رمز المنطقة
المسمى الوظيفي: ____________
رقم الفاكس: (____) ____________ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٧ – المطالبات المالية المستحقة على غير مقيمين والخصوم المستحقة لهم

تعليمات الإبلاغ

يتم استيفاء بيانات الاستمارة ١٧ ببيانات الشركة (وأي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الفروع والشركات التي تتبع شركات غير مقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا كيانات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الفروع والشركات في الخارج التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

مؤسسات الاستثمار المباشر الأجنبية المملوكة لكم يقصد بها:

- الشركات غير المقيمة التي تمتلك فيها شركتكم أو الشركات التابعة لها في نيولندا حصة تصويتية تزيد على ٥٠٪، وتكون هذه الشركات فروعا وشركات تابعة تسيطر عليها شركتكم؛
- الشركات غير المقيمة التي تمتلك فيها شركتكم أو الشركات التابعة لها في نيولندا حصة تصويتية تتراوح من ١٠٪ إلى ٥٠٪، وتكون هذه الشركات شركات مرتبطة تتمتع فيها شركتكم بدرجة كبيرة من النفوذ؛
- الشركات غير المقيمة التابعة أو المرتبطة المملوكة لمؤسسات الاستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة المملوكة لشركتكم في سلسلة السيطرة أو النفوذ.

والمستثمر المباشر غير المقيم هو كيان غير مقيم (أو مجموعة من غير المقيمين المرتبطين) يمتلك حصة تصويتية تبلغ ١٠٪ أو أكثر في هذه الشركة. والشركات غير المقيمة التي تمارس السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ على المستثمر المباشر غير المقيم ذي الملكية المباشرة تعتبر أيضا مستثمرين مباشرين غير مقيمين في شركتكم في سلسلة السيطرة أو النفوذ. ومن الأمثلة الشائعة لمؤسسات الاستثمار المباشر غير المقيمة المراكز الرئيسية الأجنبية (بالنسبة للفروع) والشركات الأم الأجنبية (بالنسبة للشركات التابعة). وقد يوجد أكثر من مستثمر مباشر في الشركة، وقد تكون إقامة هؤلاء المستثمرين في بلدان مختلفة. وليس من الضروري أن يمتلك المستثمر الحصة الأكبر لاعتباره مستثمرا مباشرا.

المؤسسات الزميلة هي كيانات غير مقيمة تخضع لسيطرة أو نفوذ نفس المستثمر ذي الملكية المباشرة أو غير المباشرة، دون أن تكون لأي من هذه الشركات سيطرة أو نفوذ على غيرها (أي أن المؤسسات الزميلة تمتلك حصص ملكية أقل من ١٠٪ في بعضها البعض (إن كانت تمتلك على الإطلاق)).

غير المقيمين الآخرين هم غير المقيمين بخلاف المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة.

تعاريف الاستثمار المباشر وطرق التعامل معه معقدة، وفي حال عدم التأكد من كيفية تطبيق التعاريف، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (xxx) xxx-xxxx أو إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان bop@stat.com للحصول على المساعدة.

هيكل الاستمارة ١٧

الاستمارة ١٧ تجمع بيانات ربع سنوية عن المطالبات المالية المستحقة لشركتكم والشركات التابعة لها على غير مقيمين والخصوم المستحقة على شركتكم والشركات التابعة لها لغير مقيمين. وتطلب الاستمارة بيانات عن المراكز (الأرصدة) والمعاملات المالية وبنود المطابقة (التغيرات الأخرى في الأرصدة) والدخل وما يترتب على ذلك من رسوم مالية وضرائب مخصومة من المنبع.

وتتألف الاستمارة ١٧ من عشرة أقسام. ويجمع القسم ألف بيانات أساسية عن الأصول المالية، ويجمع القسم باء معلومات عن الأصول المالية مبوبة حسب اقتصاد المدين غير المقيم. ويجمع القسم جيم والقسم دال بيانات مماثلة عن الخصوم. ويجمع القسم هاء معلومات عن الرسوم المالية والضرائب المخصومة من المنبع، ويجمع القسم واو معلومات عن تقييم الاستثمار المباشر، ويجمع القسم زاي والقسم حاء معلومات عن الأرباح المحتجزة وغيرها. ويطلب القسم طاء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي تم إجراؤها على بيانات الفترات السابقة (إن وجدت)، ويتضمن القسم ياء أسئلة بغرض التحقق من شمولية البيانات المقدمة.

الأدوات المالية

حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار تتضمن الأسهم وحصص الملكية الأخرى، مثل الاستثمار في الفروع. وينبغي قيد الأسهم الممتازة غير المانحة لحق التصويت ضمن بند سندات دين طويلة الأجل.

وتتضمن **سندات الدين طويلة الأجل وقصيرة الأجل** السندات وسندات الدين غير المضمونة والأوراق التجارية والسندات الإذنية وشهادات الإيداع والأوراق المالية المتداولة الأخرى بخلاف حصص الملكية ما عدا المشتقات المالية. وتتضمن سندات الدين طويلة الأجل الأدوات المصدرة بآجال استحقاق أصلية تزيد على ١٢ شهرا. وتدرج الأدوات التي تبلغ آجال استحقاقها الأصلية ١٢ شهرا أو أقل ضمن سندات الدين قصيرة الأجل. وفي القسم ألف والقسم جيم، تدرج سندات الدين طويلة الأجل وسندات الدين قصيرة الأجل كل ضمن الفئة المعنية.

المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين تتضمن جميع المشتقات المالية المتداولة أو أدوات الأسواق الثانوية مثل عقود الخيار والعقود المستقبلية والعقود الآجلة.

بند **القروض** يتضمن القروض وعقود التأجير التمويلي. ويقصد بالقروض طويلة الأجل القروض التي تزيد آجال استحقاقها الأصلية على ١٢ شهرا.

الودائع تتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير/الادخار والودائع الأخرى محددة الأجل.

الائتمانات التجارية والسلف يقصد بها الائتمانات التجارية التي يقدمها المصدرون إلى المستوردين والمبالغ المدفوعة مقدما التي يؤديها المستوردون إلى المصدرين.

الأدوات المالية **الأخرى** تتضمن جميع الأصول المالية والخصوم الأخرى غير المدرجة ضمن أي من الأدوات المحددة المذكورة أعلاه.

المراكز والمعاملات والتغيرات الأخرى والدخل

المركز في بداية الفترة يشير إلى قيمة مطالبات (القسم ألف والقسم باء) وخصوم (القسم جيم والقسم دال) شركتكم والشركات التابعة لها في بداية ربع السنة. وينبغي أن تتسق المراكز المبلغة عن بداية الفترة مع المراكز المبلغة عن نهاية الفترة في ربع السنة السابق. وفي حالة عدم الاتساق، يرجى ذكر بيانات تفصيلية في هذا الشأن في القسم الأول. ويقصد **بالمركز في نهاية الفترة** قيمة مطالبات وخصوم شركتكم والشركات التابعة لها في نهاية ربع السنة.

المعاملات المالية هي معاملات تتعلق باقتناء المطالبات المالية المستحقة لشركتكم والخصوم المستحقة عليها تجاه غير المقيمين أو التصرف فيها. ومن أمثلة المعاملات التي تؤدي إلى زيادة حجم الأصول أو الخصوم الأسهم التي تشتريها شركتكم (والشركات التابعة لها) في شركات غير مقيمة، والأسهم التي يشتريها غير مقيمين في شركتكم، وعمليات إصدار وشراء سندات دين طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وزيادة الودائع في الحسابات المصرفية، والمسحوبات من القروض. ومن أمثلة المعاملات التي تؤدي إلى انخفاض حجم الأصول أو الخصوم الأسهم التي تبيعها شركتكم (والشركات التابعة لها) في شركات غير مقيمة، والأسهم التي يبيعها غير مقيمين في شركتكم، وعمليات استرداد وبيع سندات دين طويلة الأجل وقصيرة الأجل، والمسحوبات من الحسابات المصرفية، ومدفوعات سداد القروض.

مصطلح **الدخل** يشير إلى: (١) الدخل مستحق القبض لشركتكم من ملكية مطالبات مالية على غير مقيمين، و(٢) الدخل مستحق الدفع من شركتكم نتيجة الخصوم المستحقة عليها إلى غير المقيمين. ومن أشكال الدخل الشائعة أرباح الأسهم وتوزيعات الأرباح والفائدة.

أرباح الأسهم وتوزيعات الأرباح تشير إلى الدخل المتحصل من ملكية أسهم أو حصص ملكية موازية في الشركات. وينبغي قيد هذه المبالغ على أساس تاريخ بدء تداول الأسهم بدون أرباح موزعة. ويقصد بالفائدة الدخل المكتسب من ملكية أصول مالية بخلاف أصول حصص الملكية. ويتضمن بند الدخل الخصومات. ويقصد بالخصم الفرق بين قيمة أداة مالية وقت إصدارها وقيمتها وقت الاسترداد النهائي. وتقيد الفائدة على أساس الاستحقاق. ويقيد الفرق بين الدخل مستحق القبض والدخل مستحق الدفع كمعاملة مالية تحت الأداة المستحقة عنها الفائدة.

وبالنسبة للاستثمارات المباشرة (راجع التعريف المشار إليه آنفا)، يقيد الدخل غير الموزع (الأرباح المعاد استثمارها) في القسم زاي والقسم حاء. (راجع التعليمات اللاحقة بشأن استيفاء بيانات هذه الأقسام).

التقييم

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. يرجى تحويل المبالغ المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي.

المعاملات المالية والدخول المقومة بالعملات الأجنبية ينبغي تحويلها إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار بيع وشراء العملات المعنية السارية في تاريخ المعاملة. وينبغي قيد المعاملات المالية والدخول على أساس إجمالي – أي قبل خصم العمولات المفروضة على المتحصلات (أو إضافة عمولة على المدفوعات) ورسوم السمسرة والضرائب المخصومة من المنبع التي تقيد في القسم هاء في حالة دفعها إلى غير المقيمين أو قبضها من غير المقيمين.

المراكز المقومة بالعملات الأجنبية ينبغي تحويلها إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار بيع وشراء العملات المعنية السارية في التواريخ المرجعية.

وينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم على أساس **القيمة السوقية**. ويمكن استخدام إحدى الطرق التالية في تقييم مراكز حصص الملكية بالقيمة السوقية:

- متوسط أسعار البيع والشراء السارية في سوق الأسهم في التاريخ المرجعي
- قيمة معاملة تم تنفيذها في الآونة الأخيرة
- القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية
- تقييم المديرين
- صافي قيمة الأصول

حيث صافي قيمة الأصول يساوي مجموع الأصول شاملا الأصول غير الملموسة وناقصا الخصوم والقيمة المدفوعة للأسهم غير المانحة لحق التصويت. وينبغي قيد الأصول والخصوم بالقيمة الحالية وليس بالقيمة التاريخية. وينطوي أسلوب القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية على تقييم الشركة على أساس القيم الدفترية التي تنطوي على العناصر الأساسية التي تقوم عليها معايير المحاسبة الدولية (تضمن الأرباح المتراكمة المعاد استثمارها، وإعادة تقييم معظم الأدوات المالية بأسعار الفترة الحالية، وتضمين الإهلاك التراكمي للمنشآت والمعدات بما في ذلك شطب الأصول عديمة القيمة).

العلاقات بين بنود البيانات

البيانات المبلغة في القسم ألف والقسم جيم ينبغي أن تعكس العلاقات التالية:

المركز في نهاية الفترة	=	المركز في بداية الفترة + التغير في المركز
التغير في المركز	=	صافي المعاملات المالية + التغيرات الأخرى
صافي المعاملات المالية	=	الزيادة (المعاملات المرتبطة باقتناء أصول أو خصوم) – الانخفاض (المعاملات المرتبطة بالتصرف في أصول أو خصوم)
التغيرات الأخرى	=	التغيرات في التقييم (الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف وتغيرات الأسعار السوقية) + القيم المتبقية (الناتجة عن إعادة تبويب بنود والشطب والأخطاء الحسابية)

المبالغ المبلغة في القسم باء والقسم دال ينبغي أن تتسق مع المبالغ المقابلة لها في القسم ألف والقسم جيم على الترتيب.

الخصوم المحتفظ بها لدى شركات وكيلة وشركات وساطة مالية أخرى مقيمة بالنيابة عن غير مقيمين

بعض الخصوم (كالأوراق المالية الصادرة في نيولندا) المستحقة على شركتكم قد تكون في حيازة غير مقيمين من خلال شركات وساطة مالية في نيولندا، دون أن تكون هذه الخصوم معلومة لك تفصيليا. لذلك تقوم وزارة الإحصاءات النيولندية بجمع معلومات عن هذه الخصوم من شركات الوساطة المالية.

قيد المعاملات مع البنوك المرتبطة

جميع المعاملات المالية التي تتضمن ديون أو مشتقات مالية ومراكز مع بنوك مرتبطة ينبغي قيدها كمطالبات مستحقة على غير مقيمين آخرين أو خصوم مستحقة لهم وليس كمطالبات مستحقة على مستثمرين مباشرين أو شركات استثمار مباشر أو خصوم مستحقة لهم.

معاملة أدوات التحوط

الأدوات المالية المغطاة باستخدام مشتقات (كمبادلات العملة) ينبغي قيدها على أساس شروط العقد بغض النظر عن نوع أداة التحوط. وإذا كانت أداة التحوط في حيازة غير مقيم، تقيد بياناتها التفصيلية ضمن بند المشتقة المالية المعنية. فبالنسبة للقروض طويلة الأجل المغطاة بعقد مبادلة، ينبغي قيد المعلومات المتعلقة بالمركز غير المغطى ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي والفائدة في الأعمدة المعنية ضمن القروض طويلة الأجل. وتقيد القيمة السوقية للمبادلة والمبالغ الفعلية المدفوعة على عقد المبادلة (باستثناء الأداة الأساسية) ضمن أعمدة المراكز والمعاملات المعنية في صف المشتقات المالية (ما عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

تبويب الاقتصادات

الاقتصاد يقصد به اقتصاد إقامة الدائن أو المدين. وفي القسم باء والقسم جيم، إذا كان المركز المالي لبلدان معينة في بداية الفترة ونهايتها أقل من مليون دولار نيولندي، يمكن تجميع المبالغ ذات الصلة بهذه البلدان وعزوها إلى أكبر اقتصاد.

وتقيد المعاملات مع المؤسسات الدولية، مثل بنك التنمية الآسيوي، كمعاملات دولية.

الأرباح المحتجزة (القسم زاي والقسم حاء)

يطلب القسم زاي والقسم حاء معلومات عن الأرباح المحتجزة. ويستكمل القسم زاي بمعلومات عن مؤسسات الاستثمار المباشر الأجنبية المملوكة لشركتكم (وللشركات التابعة لشركتكم)، ويستكمل القسم حاء بمعلومات عن شركتكم. ولا يستكمل القسم حاء إلا في حالة وجود مستثمرين مباشرين غير مقيمين في شركتكم.

أرباح التشغيل هي الأرباح المحققة من عمليات الشركات. وينبغي عند حساب أرباح التشغيل تحديد الإهلاك على أساس تكلفة الإحلال. وينبغي أن تستبعد من الحساب مكاسب وخسائر أسعار الصرف، والمخصصات الضريبية الخاصة (مثل الإهلاك المعجل)، وأي بنود استثنائية.

صافي الدخل المتحصل يساوي الفائدة وأرباح الأسهم وأي أرباح غير موزعة تعزى إلى الشركة (الشركات) المعنية نتيجة ملكية شركات تابعة ومرتبطة، ناقصاً الفوائد المستحقة على الشركة (الشركات).

الضرائب على الأرباح ينبغي قيدها عند استحقاقها ودون الغرامات.

الاستمارة ١٧ — المطالبات المالية المستحقة على غير مقيمين والخصوم المستحقة لهم

القسم ألف: المطالبات المستحقة على غير مقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المركز في بداية الفترة	التغير في المركز					المركز في نهاية الفترة	الدخل
		المعاملات			التغيرات الأخرى			
		الزيادة	الانخفاض	الصافي	أسعار الصرف	أخرى		
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء
المطالبات المستحقة على مؤسسات الاستثمار المباشر								
١– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٢– أدوات الدين (أ)								(ب)
المطالبات المستحقة على مستثمرين مباشرين								
٣– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٤– أدوات الدين (أ)								(ب)
المطالبات المستحقة على المؤسسات الزميلة								
٥– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٦– أدوات الدين (أ)								(ب)
المطالبات المستحقة على غير مقيمين آخرين								
٧– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٨– أدوات دين طويلة الأجل								
٩– أدوات دين قصيرة الأجل								
١٠– قروض طويلة الأجل								
١١– قروض قصيرة الأجل								
١٢– ودائع								
١٣– مشتقات مالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين								//////
١٤– الائتمانات التجارية والسلف								
١٥– أخرى								
١٦– مجموع المطالبات								

(أ) بالنسبة للبنوك، تقيد خصوم الدين المستحقة على المؤسسات المالية المنتسبة في البند المعني في الخصوم المستحقة إلى غير المقيمين آخرين. وبالنسبة لخصوم المؤسسات غير المصرفية المستحقة لغير مقيمين وخصوم البنوك المستحقة لمؤسسات غير مصرفية غير مقيمة، ينبغي تضمين سندات الدين طويلة الأجل وقصيرة الأجل والأذون والمشتقات المالية والقروض والائتمانات التجارية والمطالبات الأخرى.

(ب) ما عدا المشتقات المالية.

القسم باء: الخصوم المستحقة على غير مقيمين حسب اقتصاد المدين غير المقيم والعملة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

اقتصاد المدين (يرجى التحديد)	رمز العملة	صافي المعاملات			المركز في نهاية الفترة			الدخل		
		حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	المشتقات المالية	أخرى	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	المشتقات المالية	أخرى	من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	من المشتقات المالية	آخر
		ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
مجموع المطالبات									(أ)	

(أ) يقيد الدخل من المشتقات المالية كصفر (لا تستحق فائدة على تلك الأدوات).

القسم جيم: الخصوم المستحقة إلى غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المركز في بداية الفترة	التغير في المركز					المركز في نهاية الفترة	الدخل
		المعاملات			التغيرات الأخرى			
		الزيادة	الانخفاض	الصافي	أسعار الصرف	أخرى		
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء
الخصوم المستحقة إلى مستثمرين مباشرين								
١– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٢– أدوات الدين (أ)								(ب)
الخصوم المستحقة إلى شركات استثمار مباشر								
٣– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٤– أدوات الدين (أ)								(ب)
الخصوم المستحقة إلى المؤسسات الزميلة								
٥– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٦– أدوات الدين (أ)								
الخصوم المستحقة إلى غير المقيمين آخرين								
٧– حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار								
٨– أدوات دين طويلة الأجل								
٩– أدوات دين قصيرة الأجل								
١٠– قروض طويلة الأجل								
١١– قروض قصيرة الأجل								
١٢– ودائع								
١٣– مشتقات مالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين								//////
١٤– الائتمانات التجارية والسلف								
١٥– أخرى								
١٦– مجموع الخصوم								

(أ) بالنسبة للبنوك، تقيد خصوم الدين المستحقة على المؤسسات المالية المنتسبة في البند المعني في الخصوم المستحقة إلى غير المقيمين آخرين. وبالنسبة لخصوم المؤسسات غير المصرفية المستحقة لغير مقيمين وخصوم البنوك المستحقة لمؤسسات غير مصرفية غير مقيمة، ينبغي تضمين سندات الدين طويلة الأجل وقصيرة الأجل والأذون والمشتقات المالية والقروض والائتمانات التجارية والمطالبات الأخرى.

(ب) ما عدا المشتقات المالية.

القسم دال: الخصوم المستحقة إلى غير المقيمين حسب اقتصاد الدائن غير المقيم والعملة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

اقتصاد المدين (يرجى التحديد)	رمز العملة	صافي المعاملات			المركز في نهاية الفترة			الدخل		
		حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	المشتقات المالية	أخرى	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	المشتقات المالية	أخرى	من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	من المشتقات المالية	آخر
		ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
									(أ)	
مجموع المطالبات									(أ)	

(أ) يقيد الدخل من المشتقات المالية كصفر (لا تستحق فائدة على تلك الأدوات).

القسم هاء: رسوم الخدمات المالية والضرائب المخصومة من المنبع

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	اقتصاد الطرف غير المقيم (يرجى التحديد)					
		الاقتصاد ١	الاقتصاد ٢	الاقتصاد ٣	الاقتصاد ٤	الاقتصاد ٥	الاقتصاد ٦
رسوم خدمات مالية							
مستحقة القبض من غير المقيمين							
مستحقة الدفع إلى غير المقيمين							
الضرائب المخصومة من المنبع							
المدفوعة من شركتكم نيابة عن غير مقيمين إلى حكومة نيولندا							
المدفوعة من غير المقيمين نيابة عن شركتكم إلى حكومات أجنبية							

القسم واو: تقييم حصص الاستثمار المباشر

يرجى تسجيل طريقة التقييم (تقييم الأسهم حسب قيمتها في سوق الأسهم، أو قيمة المعاملات المنفذة في الآونة الأخيرة، أو بأسلوب القيمة الدفترية للأرصدة الذاتية، أو تقييم المديرين، أو صافي قيمة الأصول على أساس القيم الحالية، أو صافي قيمة الأصول على أساس القيم الدفترية) المستخدمة في البند ١زاي في القسم ألف والبند ١زاي في القسم جيم.

البند ١زاي في القسم ألف ____________

البند ١زاي في القسم جيم ____________

ماذا كانت القيم الدفترية المقابلة في دفاتركم؟

البند ١زاي في القسم ألف   ألف دولار نيولندي ________

البند ١زاي في القسم جيم   ألف دولار نيولندي ________

القسم زاي: الأرباح المحتجزة في مؤسسات الاستثمار المباشر الأجنبية ذات الملكية المباشرة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية في جميع البنود ما عدا البند ٥)

	اقتصاد إقامة مؤسسات الاستثمار المباشر (يرجى التحديد)				
	الاقتصاد ١	الاقتصاد ٢	الاقتصاد ٣	الاقتصاد ٤	الاقتصاد ٥
١– أرباح التشغيل زائدا صافي الدخل خلال ربع السنة					
٢– الضرائب (على الأرباح) مستحقة السداد خلال ربع السنة					
٣– أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح المحولة خلال ربع السنة					
٤– الأرباح المحتجزة (١ - ٢ - ٣)					
٥– نسبة حصص الملكية المملوكة للشركة القائمة بالإبلاغ في نهاية الفترة (٪)					
٦– الأرباح المحتجزة التي تعزى إلى الشركة القائمة بالإبلاغ (٤ * ٥ / ١٠٠)					

القسم حاء: الأرباح المحتجزة في الشركة القائمة بالإبلاغ

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية في جميع البنود ما عدا البند ٥)

يستوفي بيانات هذا القسم الشركات التي لديها مستثمرون مباشرون فقط.

	مجموع المساهمين ككل	المستثمرون المباشرون الأجانب (يرجى تحديد الاقتصاد)		
		الاقتصاد ١	الاقتصاد ٢	الاقتصاد ٣
١– أرباح التشغيل زائدا صافي الدخل خلال ربع السنة				
٢– الضرائب (على الأرباح) مستحقة السداد خلال ربع السنة				
٣– أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح المحولة خلال ربع السنة				
٤– الأرباح المحتجزة (١ - ٢ - ٣)				
٥– نسبة حصص الملكية المملوكة للشركة القائمة بالإبلاغ في نهاية الفترة (٪)	////////			
٦– الأرباح المحتجزة التي تعزى إلى المستثمرين المباشرين (٤ * ٥ / ١٠٠)	////////			

القسم طاء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى ذكر بيانات تفصيلية عن أي تعديلات ملحوظة أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

____

____

القسم ياء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] الأسئلة التي تمت الإجابة عليها تغطي جميع الأصول والخصوم الخارجية للشركة المذكورة في الصفحة ١ والشركات التابعة لها في نيولندا. / الأنشطة التالية لم يتم إدراجها:

____

____

[ ] في القسم ألف والقسم جيم، تم استيفاء بيانات الصف رقم ١٤، وبالنسبة لجميع الصفوف التي تم استيفاء بياناتها نجد أن التغير في المركز (العمود زاي – العمود ألف) يساوي صافي المعاملات (العمود دال = باء - جيم) زائدا التغيرات الأخرى (العمود هاء + العمود واو).

[ ] في القسم باء، تم استيفاء بيانات صف مجموع المطالبات، وتتفق المعلومات المبلغة مع المعلومات المبلغة في القسم ألف. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون مجموع العمود ألف في القسم باء مساويا لحاصل جمع البنود ١دال و٣دال و٥دال في القسم ألف.

[ ] في القسم دال، تم استيفاء بيانات صف مجموع الخصوم، وتتفق المعلومات المبلغة مع المعلومات المبلغة في القسم جيم. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون مجموع العمود ألف في القسم دال مساويا لحاصل جمع البنود ١دال و٣دال و٥دال في القسم جيم.

[ ] حاصل جمع المعلومات المبلغة في أعمدة الاقتصادات في القسم هاء يساوي عمود المجموع.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم واو وفق التعليمات.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم زاي والقسم حاء وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم طاء بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______________________________

التوقيع: ______________________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٨ — الاستثمار الأجنبي المباشر

يرجى تصحيح
أي أخطاء في
هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات بغرض توفير معلومات موثوقة وحديثة عن الاستثمار المباشر في نيولندا، وسيتم استخدام هذه المعلومات في إعداد إحصاءات الأصول والخصوم الخارجية في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________
رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________
رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٨ — الاستثمار الأجنبي المباشر

تعليمات الإبلاغ

يتم استيفاء بيانات الاستمارة ١٨ ببيانات الشركة المذكورة في الصفحة ١ في هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة مع وزارة الإحصاءات النيولندية. ويرجى تخصيص بعض الوقت لقراءة استبيان المسح قبل استيفاء بياناته. ويرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX في حال مواجهة صعوبة في فهم المسح أو استيفاء بياناته.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم **بآلاف الدولارات النيولندية**. ويرجى تحويل المبالغ بالعملة الأجنبية إلى الدولار النيولندي. جميع المبالغ ذات الصلة بالمعاملات المالية وأرباح الأسهم والفائدة والضرائب المخصومة من المنبع ينبغي تحويلها باستخدام **متوسط** أسعار البيع والشراء السارية في تاريخ المعاملة، وتقيد جميع مبالغ المراكز في بداية الفترة ونهاية الفترة باستخدام متوسط أسعار البيع والشراء السارية في التواريخ المرجعية.

الهيكل والنطاق

تجمع الاستمارة ١٨ معلومات عن الاستثمارات المباشرة في نيولندا التي ينبغي قيدها على أساس ربع سنوي / سنوي، بما في ذلك عن المسائل التالية:

القسم ألف: معلومات عامة عن شركتكم

القسم باء: الاستثمارات بين شركتكم والمستثمرين المباشرين الأجانب في شركتكم (أي الشركات الأجنبية التي تمتلك ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية المانحة لحق التصويت في شركتكم) والاستثمارات مع المؤسسات الزميلة غير المقيمة (أي استثمارات مختارة مع شركات أجنبية يستثمر فيها نفس المستثمرين الأجانب ولكن تقل حصص ملكيتهم عن ١٠٪ (أو تكون معدومة) في بعضهم البعض).

القسم جيم: الاستثمار بين شركتكم ومؤسسات الاستثمار المباشر الأجنبية المملوكة لكم (أي الشركات غير المقيمة التي تمتلك فيها شركتكم بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية المانحة لحق التصويت) والاستثمار مع المؤسسات الزميلة غير المقيمة (أي الاستثمار مع الشركات الأجنبية المملوكة لنفس مالك شركتكم).

القسم دال: الدخل والمعاملات المالية ومراكز الأصول والخصوم بين شركتكم ومستثمر (مستثمرين) مباشر أجنبي (أي الشركة الأجنبية التي تمتلك ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية المانحة لحق التصويت في شركتكم)، وبين شركتكم مؤسسات زميلة غير مقيمة (أي الاستثمارات مع الشركات الأجنبية المملوكة لنفس مالك شركتكم).

القسم هاء: الدخل والمعاملات المالية ومراكز الأصول والخصوم بين شركتكم وشركة (شركات) أجنبية في الخارج تمتلك شركتكم فيها ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية المانحة لحق التصويت، وبين شركتكم مؤسسات زميلة غير مقيمة (أي الاستثمارات مع الشركات الأجنبية المملوكة لنفس **مالك شركتكم**).

القسم واو: معلومات عن مراكز الأصول المالية والخصوم بين شركتكم وغير مقيمين (أوضاع الاستثمار الدولي).

إذا لم تتوافر بيانات مدققة، يمكن تقديم تقديرات لم تخضع للتدقيق.

تعاريف الكيانات الواردة في الاستبيان

المستثمر المباشر:

المستثمر المباشر هو شركة **مقيمة** في اقتصاد ما تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية في مؤسسة استثمار مباشر غير مقيمة.

وتعتبر الوحدات مقيمة في نيولندا إذا كانت قد أقامت (أو تعتزم الإقامة) لسنة أو أكثر في نيولندا. وتتضمن مجموعة المؤسسات المحلية المملوكة للمستثمر المباشر الشركة المقيمة التي تمتلك مباشرة مؤسسة استثمار مباشر أجنبية (راجع التعريف أدناه)، والشركات المقيمة التي تسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الشركة، والشركات المقيمة التي تسيطر عليها أي من هذه الشركات بشكل مباشر أو غير مباشر في اقتصادها.

مؤسسة الاستثمار المباشر:

مؤسسة الاستثمار المباشر هي شركة مقيمة في اقتصاد ما تمتلك فيها شركة ما مقيمة في اقتصاد آخر ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتعتبر الوحدات **مقيمة** في نيولندا إذا كانت قد أقامت (أو تعتزم الإقامة) لسنة أو أكثر في نيولندا. وتتضمن مجموعة المؤسسات المحلية المملوكة لمؤسسة الاستثمار المباشر الشركة المقيمة التي يمتلك فيها مستثمر أجنبي مباشر (راجع التعريف أعلاه) حصة ملكية مباشرة تبلغ ١٠٪ على الأقل، والشركات المقيمة التي تسيطر عليها هذه الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر في اقتصادها.

وجميع هذه الشركات ينبغي تضمينها في الاستثمار المباشر سواء كانت شركتكم تقوم بإبلاغ بياناتها في استمارة إبلاغ واحدة عن مجموعة المؤسسات المحلية أو في استمارات إبلاغ منفصلة.

وتعتبر الوحدات **غير مقيمة** في نيولندا إذا كانت قد أقامت (أو تعتزم الإقامة) لسنة أو أكثر في الخارج. وفي حال عدم التأكد من إقامة الشركة، يرجى الاتصال بنا بغرض تحديد وضع الشركة.

المؤسسة الزميلة هي شركة غير مقيمة مملوكة لنفس الشركة الأم (ملكية مباشرة أو غير مباشرة) التي تمتلك شركتكم، دون أن تمتلك فيها شركتكم أو الشركات المنتسبة لها ١٠٪ أو أكثر من حصص الملكية.

يقصد بالشركة **غير المرتبطة** أي شركة لا تتحقق فيها المعايير المذكورة أعلاه.

تقييم البيانات المبلغة في الأقسام من باء إلى هاء:

يرجى تسجيل جميع البيانات بآلاف الدولارات النيولندية وفق الإرشادات التالية:

المراكز

العملة:

يرجى قيد جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. إذا كانت عملة (عملات) تقويم أي من الأصول والخصوم الأجنبية لشركتكم عملة (عملات) أخرى بخلاف الدولار النيولندي، يرجى استخدام أسعار صرف العملات الأجنبية في نهاية العام في التحويل إلى الدولار النيولندي.

حصص ملكية المساهمين:

يرجى قيد حصص ملكية المساهمين (أي صافي القيمة) ضمن المطالبات على صافي قيمة مؤسسة الاستثمار المباشر الأجنبي أو الشركة المنتسبة، ويتألف صافي القيمة مما يلي:

(١) رأس المال المدفوع (ما عدا أي أسهم مصدرة تحتفظ الشركة بها لنفسها، بما في ذلك حسابات علاوة إصدار الأسهم) أو ما يوازيه في الشركات غير المساهمة

(٢) كل أنواع الاحتياطيات المحددة كحصص ملكية في الميزانية العمومية للشركة (بما في ذلك منح الاستثمار عند اعتبارها أحد عناصر حصص الملكية وفق الإرشادات المحاسبية)

(٣) الإيرادات التراكمية المعاد استثمارها (التي قد تكون سالبة)

(٤) مكاسب أو خسائر الحيازة

وبالمثل، يرجى إدراج البنود الثلاثة المذكورة آنفا في حساب قيمة الاستثمارات العكسية في حصص الملكية – أي قيمة مطالبات مؤسسة الاستثمار المباشر أو الشركة المنتسبة على صافي قيمة شركتكم.

وعند تحديد صافي قيمة الشركة (وبالتالي حجم مطالبات المستثمر الأجنبي المباشر أو الشركة المنتسبة على صافي قيمة الشركة)، تدرج معظم الأصول المالية بقيمة عادلة حالية تقديرية، وتدرج الأرباح التراكمية المعاد استثمارها، ويخصم إهلاك بنود العقارات والمنشآت والمعدات. وإذا كانت قواعد مسك السجلات أو القواعد المحاسبية المطبقة لدى شركتكم لا تقيم هذه البنود على النحو المذكور آنفا، يرجى تعديل قيم هذه البنود قبل حساب المبالغ التي يتم قيدها في الأقسام باء إلى هاء.

أدوات الدين:

القروض والائتمان التجاري والحسابات الأخرى مستحقة الدفع

يرجى قيد المبالغ على أساس القيمة الاسمية (مع مراعاة أي تغيرات قد تنشأ عن تغيرات أسعار الصرف).

القيمة الاسمية تمثل قيمة الأموال المقدمة ناقصا أي مدفوعات سداد وزائدا أي فوائد مستحقة قائمة.

سندات الدين

يرجى قيد القيمة السوقية لسندات الدين في تاريخ الميزانية العمومية.

المعاملات

ينبغي قيد المعاملات بقيمتها وقت تنفيذ تلك المعاملات. فإذا كانت المعاملة بالعملة الأجنبية، يرجى استخدام سعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة، أو متوسط سعر مرجح عن الفترة المبلغ عنها إذا كانت المعاملات (مثل متحصلات ومدفوعات الفائدة) يتم تنفيذها بشكل متكرر خلال الفترة.

بالنسبة **للفوائد**، يرجى قيد مجموع قيمة الفوائد (مستحقة الدفع والقبض) التي استحقت خلال عام ٢٠XX، حتى إذا كان قد تم دفع جزء منها خلال العام.

بالنسبة **لأرباح الأسهم**، يرجى قيد مجموع قيمة أرباح الأسهم المتحصلة ومستحقة القبض (والمدفوعة ومستحقة الدفع) خلال عام ٢٠XX.

الاستمارة ١٨ – الاستثمار الأجنبي المباشر

القسم ألف: معلومات عامة عن شركتكم

١–١ اسم الشركة		
١–٢ اسم / وظيفة الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة	١–٣ اسم / وظيفة مسؤول الاتصال البديل	
١–٤ العنوان البريدي		
١–٥ رقم الهاتف	١–٦ رقم الفاكس	١–٧ عنوان البريد الإلكتروني
١–٨ في حالة قيام وكيل عن الشركة باستيفاء بيانات الاستبيان (شركة المحاسبة التي تتعامل معها الشركة على سبيل المثال)، يرجى ذكر الاسم والعنوان البريدي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف.	١–٩ المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة صحيحة. التوقيع (مسؤول رفيع المستوى بالشركة أو وكيل الشركة) التاريخ	

١–١٠ إذا كانت شركتكم جزءا من مجموعة محلية (راجع التعريف في القسم باء)، يرجى ذكر الشركات الأخرى في المجموعة التي تمارس عملها في نيولندا وتحديد ما إذا كانت البيانات الواردة في القسم جيم تغطي هذه الشركات (يرجى وضع علامة في الأعمدة أدناه حسب الحالة).

أسماء الشركات المقيمة الأخرى في مجموعة المؤسسات المحلية (يرجى تحديد ما إذا القسم جيم يتضمن بيانات عن هذه الشركات)	غير مدرجة	مدرجة

١–١١ يرجى ذكر النشاط الرئيسي للشركة أو مجموعة المؤسسات المحلية القائمة بالإبلاغ على أساس رقم الأعمال (يرجى وضع علامة على نشاط واحد فقط):

ألف– الزراعة والحراجة والصيد		كاف ٢– التمويل والتأمين، ما عدا الوساطة المالية	
باء– التعدين واستغلال المحاجر		لام– أنشطة عقارية	
جيم– الصناعة التحويلية		ميم– الأنشطة المهنية والعلمية والفنية	
دال– الكهرباء والغاز والبخار وخدمات تكييف الهواء		نون– خدمات الإدارة والمساندة	
هاء– المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والإصلاح البيئي		سين– الإدارة العامة	
واو– البناء		عين– التعليم	
زاي– أنشطة الجملة والتجزئة		فاء– الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	
حاء– النقل والتخزين		صاد– الفنون والترفيه والأنشطة الترويحية	
طاء– خدمات الإقامة والغذاء		قاف– أنشطة خدمية أخرى	
ياء– المعلومات والاتصالات		راء– أنشطة الأسر المعيشية كأرباب عمل لمستخدمين محليين، والسلع والخدمات غير المحددة – أنشطة إنتاجية تمارسها الأسر المعيشية لاستخدامها الخاص	
كاف ١– الوساطة المالية		شين– أنشطة المنظمات والهيئات الكائنة خارج الأراضي الإقليمية	

القسم باء: مراكز الأصول والخصوم بين مؤسسة الاستثمار المباشر والمستثمر المباشر الأجنبي (القسم باء-١)، وبين المؤسسة الزميلة المقيمة وشركاتها الزميلة في الخارج (القسم باء-٢)، حسب اقتصاد الوحدات الأجنبية المحتفظ بالحسابات لديها.

تقيد بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة آنفا جميع الأرصدة في بداية الفترة وأي معاملات خلال الفترة وأي تغيرات أخرى في الميزانية العمومية غير ناتجة عن معاملات والأرصدة في نهاية الفترة بين شركتكم وشركة (شركات) الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة في الخارج. وإن لم يتوافر أي من ذلك، يرجى كتابة «لا يوجد».

القسم باء-١: مراكز مؤسسة الاستثمار المباشر مع مستثمريها الأجانب المباشرين (أصحاب الملكية المباشرة وغير المباشرة)

المراكز في ________ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

الاقتصاد الذي يقع فيه مقر المستثمر الأجنبي المباشر	**خصوم حصص الملكية والدين المستحقة للمستثمر الأجنبي المباشر**		**مطالبات حصص الملكية والدين المستحقة على المستثمر الأجنبي المباشر (ما يعرف «بالاستثمار العكسي»)**	
	حصص الملكية المملوكة للمستثمر المباشر — يرجى تسجيل قيمة مطالبات المستثمر المباشر على صافي قيمة شركتكم	خصوم الدين المستحقة للمستثمر المباشر	مطالبات الدين المستحقة على المستثمر المباشر	مطالبات حصص الملكية المستحقة على المستثمر المباشر — يرجى تسجيل قيمة مطالباتكم على صافي قيمة المستثمر المباشر

إن لم تكن لشركتكم أصول أو خصوم من هذا النوع، يرجى كتابة «لا يوجد» ومتابعة استيفاء بيانات الاستمارة.

القسم باء-٢: المراكز بين شركتكم والمؤسسات الزميلة في الخارج

إذا لم تكن لشركتكم أي مراكز مع شركات زميلة غير مقيمة، ، يرجى كتابة «لا يوجد» وعدم استيفاء بيانات القسم التالي.

إذا كنت مؤسسة زميلة، يرجى تحديد إقامة الشركة الأم صاحبة السيطرة النهائية على شركتكم – أي أعلى شركة في سلسلة السيطرة:

إقامة الشركة الأم صاحبة السيطرة النهائية على شركتكم (يرجى وضع علامة على حالة واحدة فقط ومراجعة الملحوظة أدناه)	
مقيمة في نفس اقتصاد شركتكم	
غير مقيمة في نفس اقتصاد شركتكم	
غير معروف	

ملحوظة:

إذا كنتم مؤسسة زميلة مقيمة، وكانت الشركة الأم صاحبة السيطرة النهائية عليكم غير مقيمة في نفس اقتصاد شركتكم، تعتبر مراكز الأصول والخصوم مع المؤسسات الزميلة في الخارج استثمارات مباشرة داخلة. وإذا كانت الشركة الأم صاحبة السيطرة النهائية على شركتكم مقيمة في نفس اقتصاد شركتكم، تعتبر مراكز الأصول والخصوم مع المؤسسات الزميلة في الخارج استثمارات مباشرة خارجة. وإذا لم يكن معروفاً ما إذا كانت الشركة الأم صاحبة السيطرة النهائية على شركتكم مقيمة أم غير مقيمة في نفس اقتصاد شركتكم، تعتبر مراكز الأصول مع المؤسسات الزميلة في الخارج استثمارات مباشرة خارجة، وتعتبر مراكز الخصوم مع المؤسسات الزميلة في الخارج استثمارات مباشرة داخلة. ولأغراض التيسير، يمكن قيد جميع المراكز مع المؤسسات الزميلة في الخارج إما في القسم باء (الاستثمارات المباشرة الداخلة) أو في القسم جيم (استثمارات مباشرة خارجة)، ولكن يرجى عدم قيد تلك المراكز في كلا القسمين باء وجيم.

المراكز في ________ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

الاقتصاد الذي يقع فيه مقر المؤسسة الزميلة في الخارج	**خصوم حصص الملكية والدين المستحقة للشركة الزميلة في الخارج**		**مطالبات حصص الملكية والدين المستحقة على المؤسسة الزميلة في الخارج**	
	حصص الملكية المملوكة للشركة الزميلة في الخارج — يرجى تسجيل قيمة مطالبات المؤسسة الزميلة في الخارج على صافي قيمة شركتكم	خصوم الدين المستحقة للشركة الزميلة في الخارج	مطالبات الدين المستحقة على المؤسسة الزميلة في الخارج	مطالبات حصص الملكية المستحقة على المؤسسة الزميلة في الخارج — يرجى تسجيل قيمة مطالبات شركتكم على صافي قيمة المؤسسة الزميلة في الخارج

القسم جيم: مراكز أصول وخصوم المستثمر المباشر مع شركاته للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج حسب اقتصاد الوحدات الأجنبية المحتفظ بالحسابات لديها

تقيد بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة آنفا جميع الأرصدة في بداية الفترة وأي معاملات خلال الفترة وأي تغيرات أخرى في الميزانية العمومية غير ناتجة عن معاملات والأرصدة في نهاية الفترة بين شركتكم وشركة (شركات) الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة في الخارج. وإن لم يتوافر أي من ذلك، يرجى كتابة «لا يوجد».

مراكز المستثمر المباشر مع شركاته للاستثمار المباشر في الخارج (ذات الملكية المباشرة وغير المباشرة)

المراكز في ________ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

الاقتصاد الذي يقع فيه مقر مؤسسة الاستثمار المباشر	**مطالبات حصص الملكية والدين المستحقة للمستثمر المباشر**		**الخصوم المستحقة على المستثمر المباشر (ما يعرف «بالاستثمار العكسي»)**	
	مطالبات حصص الملكية (الأصول) المستحقة على مؤسسة الاستثمار المباشر (بالنسبة لمؤسسات الاستثمار المباشر المملوكة مباشرة فقط) — يرجى تسجيل قيمة مطالبات شركتكم على صافي قيمة مؤسسة الاستثمار المباشر	مطالبات (أصول) الدين المستحقة على مؤسسة الاستثمار المباشر	خصوم الدين المستحقة لمؤسسة الاستثمار المباشر	خصوم حصص الملكية المستحقة لمؤسسة الاستثمار المباشر

إن لم تكن لشركتكم أصول أو خصوم من هذا النوع، يرجى كتابة «لا يوجد» ومتابعة استيفاء بيانات الاستمارة.

القسم دال: مراكز الاستثمارات المباشرة الداخلة والمعاملات والتغيرات الأخرى

القسم دال-١: أرصدة حصص الملكية والدين القائمة، والمعاملات المالية، والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم بين شركتكم والمستثمرين المباشرين والمؤسسات الزميلة في الخارج (يرجى مراجعة الملحوظة في القسم باء-٢)

تقيد بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة آنفا جميع الأرصدة في بداية الفترة وأي معاملات خلال الفترة وأي تغيرات أخرى في الميزانية العمومية غير ناتجة عن معاملات والأرصدة في نهاية الفترة بين شركتكم وشركة (شركات) الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة في الخارج. وإن لم يتوافر أي من ذلك، يرجى كتابة «لا يوجد».

حصص الملكية

الاقتصاد المقابل (يرجى تسجيل بيانات كل اقتصاد على حدة)	مطالبات حصص الملكية المستحقة لشركتكم على شركات مرتبطة في الخارج					خصوم حصص الملكية المستحقة على شركتكم لشركات مرتبطة في الخارج				
	الرصيد في بداية الفترة (١)	المعاملات المالية خلال الفترة: الزيادة (٢)	المعاملات المالية خلال الفترة: الانخفاض (٣)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (٤)	الرصيد في نهاية الفترة (٥)	الرصيد في بداية الفترة (٦)	المعاملات المالية خلال الفترة: الزيادة (٧)	المعاملات المالية خلال الفترة: الانخفاض (٨)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (٩)	الرصيد في نهاية الفترة (١٠)
المستثمر المباشر (المستثمرون المباشرون)										
الشركة (الشركات) الزميلة										

نسبة ما يمتلكه المستثمر المباشر من حصص الملكية في شركتكم

اقتصاد المستثمر المباشر	النسبة المملوكة في بداية الفترة (يرجى مراجعة القسم باء) (١١)	النسبة المملوكة في نهاية الفترة (يرجى مراجعة القسم باء) (١٢)

الدين

الاقتصاد المقابل (يرجى تسجيل بيانات كل اقتصاد على حدة)	مطالبات الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل المستحقة لشركتكم على شركات مرتبطة في الخارج				خصوم الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل المستحقة على شركتكم لشركات مرتبطة في الخارج			
	الرصيد في بداية الفترة (١٣)	(صافي) المعاملات المالية خلال الفترة (١٤)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (١٥)	الرصيد في نهاية الفترة (١٦)	الرصيد في بداية الفترة (١٧)	(صافي) المعاملات المالية خلال الفترة (١٨)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (١٩)	الرصيد في نهاية الفترة (٢٠)
المستثمر المباشر (المستثمرون المباشرون)								
المؤسسة الزميلة (المؤسسات الزميلة)								

القسم دال–٢: الدخل مستحق الدفع والقبض بين شركتك والمستثمرين المباشرين والمؤسسات الزميلة في الخارج والضرائب مستحقة الدفع المخصومة من المنبع

تقيد المبالغ بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة في القسم باء. وإن لم توجد أي مبالغ، يرجى كتابة «لا يوجد».

الاقتصاد المقابل (يرجى تسجيل بيانات كل اقتصاد على حدة)	متحصلات الفائدة من شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢١)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢١) خلال الفترة، إن وجدت (٢٢)	مدفوعات الفائدة إلى شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢٣)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢٣) خلال الفترة، إن وجدت (٢٤)	إجمالي أرباح الأسهم، أو إجمالي توزيعات الأرباح، مستحقة الدفع إلى شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢٥)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢٥) خلال الفترة، إن وجدت (٢٦)	إجمالي أرباح الأسهم، أو إجمالي توزيعات الأرباح، مستحقة القبض من شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢٧)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢٧) خلال الفترة، إن وجدت (٢٨)
المستثمر المباشر (المستثمرون المباشرون)								
المؤسسة الزميلة (المؤسسات الزميلة)								

صافي الدخل، ومكاسب (وخسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة لشركتكم، والتغيرات الأخرى في مركز استثمارات حصص الملكية

«التغيرات الأخرى» خلال الفترة

يرجى تحديد قيمة التغيرات في حصص الملكية (البند ٤ والبند ٩) وأصول وخصوم الدين بين الشركات (البند ١٥ والبند ١٩) في القسم دال–١ آنفا والتي لم تنشأ عن معاملات. والمعاملة عبارة عن علاقة بين وحدتين وفقا لاتفاق متبادل. وفيما يلي أمثلة شائعة على التغيرات في الأرصدة نتيجة تعديل التقييم: التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، أو رفع قيمة الأصول (المالية وغير المالية) وخصوم الدين أو خفضها أو شطبها.

مكاسب الحيازة المحققة وغير المحققة (الخسائر): البند ٣٠

يرجى تحديد مكاسب (خسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة المدرجة في صافي الدخل والناتجة عن بيع أصول مالية وغير مالية أو التصرف فيها (مثل الأوراق المالية والأراضي والملكية الأخرى والمنشآت والمعدات)، واضمحلال قيمة الشهرة، وتخفيض أو شطب الأصول أو الخصوم، والبنود الضخمة الاستثنائية أو غير العادية أو غير المتكررة كالخسائر الناتجة عن الكوارث أو التلفيات الطارئة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والخصوم المقومة بعملات أجنبية نتيجة تغيرات في أسعار الصرف الأجنبي خلال الفترة.

التغيرات الأخرى في مركز استثمارات حصص الملكية: البند ٣١

يرجى تحديد حجم التغير في مركز استثمارات حصص الملكية في شركة الاستثمار الأجنبي المباشر المقيمة أو المؤسسة الزميلة المقيمة (البند ٤) أو التغير في الاستثمار في المستثمر المباشر غير المقيم أو المؤسسة الزميلة غير المقيمة (البند ٩) والذي لم ينشأ عن معاملات ولا يقيد في البند ٣٠ (بعض المكاسب (الخسائر) المحققة وغير المحققة للشركة المقيمة يتم استبعادها من صافي الدخل وتقيد مباشرة في حساب حصص الملكية). ومن الأمثلة الشائعة على التغير في استثمارات حصص الملكية الذي ينشأ عن تعديل التقييم ولا يقيد في البند ٣٠ ذلك التغير الناتج عن اقتناء أو بيع مؤسسة استثمار مباشر مقابل مبلغ يزيد على (أو يقل عن) قيمة مؤسسة الاستثمار المباشر المبلغة في دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر. يسجل الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة الدفترية في مركز استثمارات حصص الملكية في هذا البند.

صافي الدخل خلال الفترة (٢٩)	بعض مكاسب (خسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة المدرجة في صافي الدخل خلال الفترة (٣٠)	التغيرات الأخرى في مركز استثمارات حصص الملكية خلال الفترة (٣١)

القسم هاء: مراكز الاستثمارات المباشرة الخارجة والمعاملات والتغيرات الأخرى

في ضوء إرشادات التقييم المذكورة آنفا، تقيد بآلاف الدولارات النيولندية عن فترة الاثني عشرة شهرا المنتهية في ٢٠xx جميع الأرصدة في بداية الفترة وأي معاملات خلال الفترة وأي تغيرات أخرى في الميزانية العمومية غير ناتجة عن معاملات والأرصدة في نهاية الفترة بين شركتكم وشركة (شركات) الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة في الخارج (راجع الملحوظة في القسم باء٢). وإن لم يتوافر أي من ذلك، يرجى كتابة «لا يوجد».

القسم هاء-١: أرصدة حصص الملكية والدين القائمة، والمعاملات المالية، والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم بين شركتكم ومؤسسات الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة في الخارج

حصص الملكية

الاقتصاد المقابل (يرجى تسجيل بيانات كل اقتصاد على حدة)	مطالبات حصص الملكية المستحقة لشركتكم على شركات مرتبطة في الخارج					خصوم حصص الملكية المستحقة على شركتكم لشركات مرتبطة في الخارج				
		المعاملات المالية خلال الفترة					المعاملات المالية خلال الفترة			
	الرصيد في بداية الفترة (١)	الزيادة (٢)	الانخفاض (٣)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (٤)	الرصيد في نهاية الفترة (٥)	الرصيد في بداية الفترة (٦)	الزيادة (٧)	الانخفاض (٨)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (٩)	الرصيد في نهاية الفترة (١٠)
شركة (شركات) الاستثمار المباشر										
الشركة (الشركات) الزميلة										

نسبة ما تمتلكه شركتكم من حصص الملكية في شركة (شركات) الاستثمار المباشر والشركة (الشركات) الزميلة في الخارج

اقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر	النسبة المملوكة في بداية الفترة (راجع القسم باء) (١١)	النسبة المملوكة في نهاية الفترة (راجع القسم باء) (١٢)
اقتصاد المؤسسة الزميلة		

الدين

الاقتصاد المقابل (يرجى تسجيل بيانات كل اقتصاد على حدة)	مطالبات الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل المستحقة لشركتكم على شركات مرتبطة في الخارج				خصوم الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل المستحقة على شركتكم لشركات مرتبطة في الخارج			
	الرصيد في بداية الفترة (١٣)	(صافي) المعاملات المالية خلال الفترة (١٤)	التغيرات الأخرى (١٥)	الرصيد في نهاية الفترة (١٦)	الرصيد في بداية الفترة (١٧)	(صافي) المعاملات المالية (١٨)	التغيرات الأخرى خلال الفترة (١٩)	الرصيد في نهاية الفترة (٢٠)
شركة (شركات) الاستثمار المباشر								
الشركة (الشركات) الزميلة								

القسم هاء-٢: الدخل مستحق الدفع والقبض بين شركتكم وشركة (شركات) الاستثمار المباشر والشركة (الشركات) الزميلة في الخارج والضرائب مستحقة الدفع المخصومة من المنبع

تقيد المبالغ بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة في القسم باء. وإن لم توجد أي مبالغ، يرجى كتابة «لا يوجد».

الاقتصاد المقابل (يرجى تسجيل بيانات كل اقتصاد على حدة)	متحصلات الفائدة من شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢١)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢١) خلال الفترة، إن وجدت (٢٢)	مدفوعات الفائدة إلى شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢٣)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢٣) خلال الفترة، إن وجدت (٢٤)	إجمالي أرباح الأسهم، أو إجمالي توزيعات الأرباح، مستحقة القبض من شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢٥)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢٥) خلال الفترة، إن وجدت (٢٦)	إجمالي أرباح الأسهم، أو إجمالي توزيعات الأرباح، مستحقة الدفع إلى شركة غير مقيمة مرتبطة خلال الفترة (٢٧)	ضرائب مخصومة من المنبع على البند رقم (٢٧) خلال الفترة، إن وجدت (٢٨)
شركة (شركات) الاستثمار المباشر								
المؤسسة الزميلة (المؤسسات الزميلة)								

القسم هاء-٣: صافي الدخل، ومكاسب (وخسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة لمؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة الزميلة في الخارج، والتغيرات الأخرى في مركز استثمارات حصص الملكية

«التغيرات الأخرى» خلال الفترة

يرجى تحديد قيمة التغيرات في حصص الملكية (البند ٤ والبند ٩) وأصول وخصوم الدين بين الشركات (البند ١٥ والبند ١٩) في القسم جيم-١ أدناه والتي لم تنشأ عن معاملات. والمعاملة عبارة عن علاقة بين وحدتين وفقا لاتفاق متبادل. وفيما يلي أمثلة شائعة على التغيرات في الأرصدة نتيجة تعديل التقييم: التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، أو رفع قيمة الأصول (المالية وغير المالية) وخصوم الدين أو خفضها أو شطبها.

مكاسب الحيازة المحققة وغير المحققة (الخسائر): البند ٣٠

يرجى تحديد مكاسب (خسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة المدرجة في صافي الدخل والناتجة عن بيع أصول مالية وغير مالية أو التصرف فيها (مثل الأوراق المالية والأراضي والملكية الأخرى والمنشآت والمعدات)، واضمحلال قيمة الشهرة، وتخفيض أو شطب الأصول أو الخصوم، والبنود الضخمة الاستثنائية أو غير العادية أو غير المتكررة كالخسائر الناتجة عن الكوارث أو التلفيات الطارئة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والخصوم المقومة بعملات أجنبية نتيجة تغيرات في أسعار الصرف الأجنبي خلال الفترة.

التغيرات الأخرى في مركز استثمارات حصص الملكية: البند ٣١

يرجى تحديد حجم التغير في مركز استثمارات حصص الملكية في شركة الاستثمار الأجنبي المباشر أو شركة الاستثمار أو المؤسسة الزميلة في الخارج (البند ٤) أو التغير في حجم استثمارات مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة الزميلة في الخارج في شركتكم (البند ٩) والذي لم ينشأ عن معاملات ولا يقيد في البند ٣٠ (بعض المكاسب (الخسائر) المحققة وغير المحققة للشركة المقيمة يتم استبعادها من صافي الدخل وتقيد مباشرة في حساب حصص الملكية). ومن الأمثلة الشائعة على التغير في استثمارات حصص الملكية الذي ينشأ عن تعديل التقييم ولا يقيد في البند ٣٠ ذلك التغير الناتج عن اقتناء أو بيع مؤسسة استثمار مباشر مقابل مبلغ يزيد على (أو يقل عن) قيمة مؤسسة الاستثمار المباشر المبلغة في دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر. يرجى تسجيل الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة الدفترية في مركز استثمارات حصص الملكية في هذا البند.

صافي الدخل خلال الفترة (٢٩)	بعض مكاسب (خسائر) الحيازة المحققة وغير المحققة المدرجة في صافي الدخل خلال الفترة (٣٠)	التغيرات الأخرى في مركز استثمارات حصص الملكية خلال الفترة (٣١)
شركة (شركات) الاستثمار المباشر		

القسم واو: أوضاع الاستثمار الدولي

أرصدة الأصول والخصوم في نهاية الفترة بين شركتكم وغير مقيمين

تعاريف الكيانات في القسم واو:

حصص الملكية تتضمن جميع الأدوات والسجلات التي تثبت مطالبات على القيمة المتبقية لشركة أو شبه شركة بعد سداد جميع مطالبات الدائنين. وعادة ما تكون ملكية الحصص في الكيانات القانونية في صورة أسهم أو مراكز أو مساهمات أو إيصالات إيداع أو مستندات مماثلة.

حصص الملكية الأخرى هي حصص ملكية لا تكون في شكل مستندات ملكية. وتعامل حصص الملكية كخصوم على الوحدة المؤسسية المصدرة (شركة أو وحدة أخرى).

أدوات الدين هي أدوات تشترط سداد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة في فترة (فترات) زمنية معينة في المستقبل. وتتضمن أدوات الدين:

العملة: تتكون العملة من نقود ورقية ومعدنية لها قيمة اسمية ثابتة وتصدر عن البنوك المركزية أو الحكومات أو بموافقتها.

الودائع: تشمل الودائع كافة المطالبات (١) على البنك المركزي، وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي، وعلى وحدات مؤسسية أخرى في بعض الحالات، و(٢) المثبتة بشهادات إيداع. وعادة ما تكون الوديعة عقدا نمطيا.

سندات الدين: سندات الدين هي أدوات قابلة للتداول تستخدم كإثبات لوجود دين.

القروض: القروض هي أصول مالية (١) تنشأ حين يقوم الدائن بإقراض أموال إلى المدين مباشرة، و(ب) وتكون مثبتة بوثائق غير قابلة للتداول.

نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة: تشمل نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة ما يلي:

(١) الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة

(٢) مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري

(٣) المستحقات التقاعدية ومطالبات صناديق التقاعد على الجهات الكفيلة ومستحقات الصناديق غير التقاعدية

(٤) مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة.

الائتمانات التجارية والسلف: تشمل الائتمانات التجارية والسلف (١) الائتمان الممنوح مباشرة من موردي السلع والخدمات لعملائهم، و(٢) السلف للأعمال قيد الإنجاز (أو التي لم تنجز بعد) والدفعات المقدمة التي يسددها العملاء للحصول على سلع وخدمات لم تقدم بعد.

الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع: الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع تتضمن الحسابات مستحقة القبض أو الدفع عدا الحسابات المدرجة في الائتمانات التجارية والسلف أو الأدوات الأخرى.

عقد المشتقات المالية: عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أساسية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأساسية، ومخاطر الائتمان، وما شابه ذلك) في الأسواق المالية.

خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي خيارات شراء أسهم شركة ما تقدم لموظفي الشركة كشكل من أشكال التعويض.

تقييم البيانات المبلغة في القسم واو:

يرجى قيد البيانات وفق الإرشادات التالية:

العملة:

تسجل جميع البيانات بآلاف وحدات العملة المحلية. إذا كانت عملة تقويم أي من الأصول والخصوم الأجنبية لشركتكم عملة أخرى بخلاف العملة المحلية، يرجى استخدام أسعار صرف العملات في نهاية العام في التحويل إلى العملة المحلية.

حصص الملكية:

بالنسبة للكيانات (المرتبطة وغير المرتبطة) المدرجة في البورصة: القيمة السوقية إذا كانت معلومة، أو استخدام مؤشر بديل للقيمة السوقية (مثل صافي قيمة الأصول) إن لم تتوافر بيانات عن القيمة السوقية.

بالنسبة للشركات (المرتبطة وغير المرتبطة) غير المدرجة في البورصة، يرجى قيد حصص الملكية القائمة (أي صافي القيمة) بقيمتها في نهاية العام على الأساس التالي.

بالنسبة للكيانات المرتبطة: حاصل جمع مطالبات المستثمر المباشر الأجنبي أو المؤسسة الزميلة (راجع التعاريف أدناه) على صافي قيمة شركتكم، ويتكون صافي القيمة مما يلي:

(١) رأس المال المدفوع (ما عدا أي أسهم مصدرة تحتفظ الشركة بها لنفسها، بما في ذلك حسابات علاوة إصدار الأسهم) أو ما يوازيه في الشركات غير المساهمة

(٢) كل أنواع الاحتياطيات المحددة كحصص ملكية في الميزانية العمومية للشركة (بما في ذلك منح الاستثمار عند اعتبارها أحد عناصر حصص الملكية وفق الإرشادات المحاسبية)

(٣) الإيرادات التراكمية المعاد استثمارها (التي قد تكون سالبة)

وبالمثل، يرجى إدراج البنود الثلاثة المذكورة آنفا في حساب قيمة مطالبات حصص الملكية المستحقة لشركتكم على المستثمر المباشر أو مؤسسة الاستثمار المباشر أو الشركة المنتسبة (راجع التعاريف أدناه). يرجى عدم استخدام القيمة الدفترية المبلغة في سجلاتكم.

وعند تحديد صافي قيمة شركتكم، تدرج معظم الأصول المالية بقيمة عادلة حالية تقديرية، وتدرج الأرباح التراكمية المعاد استثمارها، كما يدرج إهلاك بنود العقارات والمنشآت والمعدات. وإذا كانت قواعد مسك السجلات أو القواعد المحاسبية المطبقة لدى شركتكم عادة لا تقيم هذه البنود على النحو المذكور آنفا، يرجى تعديل قيم هذه البنود قبل حساب المبالغ التي يتم قيدها في القسم واو.

أدوات الدين:

القروض والائتمان التجاري والحسابات الأخرى مستحقة الدفع

يرجى قيد المبالغ على أساس القيمة الاسمية (مع مراعاة أي تغيرات قد تنشأ عن تغيرات أسعار الصرف).

القيمة الاسمية تمثل قيمة الأموال المقدمة ناقصا أي مدفوعات سداد وزائدا أي فوائد مستحقة قائمة.

سندات الدين

يرجى قيد القيمة السوقية لسندات الدين في تاريخ الميزانية العمومية.

القسم واو–١: مراكز الأصول مع الكيانات المرتبطة (المستثمرون المباشرون ومؤسسات الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة)

تقيد بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة آنفا أرصدة أصول حصص الملكية والدين في نهاية الفترة بين شركتكم وغير المقيمين المرتبطين حسب نوع الطرف غير المقيم (مستثمر مباشر أو مؤسسة استثمار مباشر أو مؤسسة زميلة). وإن لم يتوافر أي من ذلك، يرجى كتابة «لا يوجد».

مراكز نهاية الفترة في ________ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

(اسم) الاقتصاد المقابل	حصص الملكية مطالبات حصص الملكية المستحقة للمستثمر المباشر المقيم على مؤسسة الاستثمار المباشر في الخارج	حصص الملكية مطالبات حصص الملكية المستحقة لمؤسسة الاستثمار المباشر المقيمة على المستثمر المباشر في الخارج	حصص الملكية مطالبات حصص الملكية المستحقة للشركة الزميلة المقيمة على مؤسسة زميلة غير مقيمة	الدين مطالبات الدين المستحقة للمستثمر المباشر المقيم على مؤسسة الاستثمار المباشر في الخارج	الدين مطالبات الدين المستحقة لمؤسسة الاستثمار المباشر المقيمة على المستثمر المباشر في الخارج	الدين مطالبات الدين المستحقة للشركة الزميلة المقيمة على مؤسسة زميلة غير مقيمة

القسم واو–٢: الأصول مع كيانات غير مقيمة غير مرتبطة

تقيد بآلاف الدولارات النيولندية وفق إرشادات التقييم المذكورة آنفا أرصدة حصص الملكية وأصول الدين في نهاية الفترة حسب نوع الأداة بين شركتكم والكيانات غير المقيمة غير المرتبطة. وإن لم يتوافر أي من ذلك، يرجى كتابة «لا يوجد».

مراكز نهاية الفترة في ________ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

(اسم) الاقتصاد المقابل	سندات الملكية	حصص ملكية أخرى	سندات الدين	العملة والودائع	القروض	الائتمانات التجارية والسلف	الحسابات الأخرى مستحقة القبض	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

القسم واو–٣: الخصوم (بما في ذلك حصص الملكية) المستحقة لكيانات مرتبطة (مستثمرون مباشرون وشركات استثمار مباشر وشركات زميلة)

يرجى قيدها بآلاف (العملة المحلية) وفق إرشادات التقييم المذكورة في القسم باء أرصدة خصوم حصص الملكية والدين في نهاية الفترة بين شركتكم وغير مقيمين حسب النوع (مستثمر مباشر أو مؤسسة استثمار مباشر أو مؤسسة زميلة). وإن لم توجد، يرجى كتابة «لا توجد».

مراكز نهاية الفترة في ــــــــــــ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

الاقتصاد المقابل (الاسم)	حصص الملكية خصوم حصص الملكية المستحقة على مؤسسة استثمار مباشر مقيمة لمستثمر مباشر في الخارج	حصص الملكية خصوم حصص الملكية المستحقة على مستثمر مباشر مقيم لمؤسسة استثمار مباشر في الخارج	حصص الملكية خصوم حصص الملكية المستحقة على مؤسسة زميلة مقيمة لمؤسسة زميلة غير مقيمة	الدين خصوم الدين المستحقة على مؤسسة استثمار مباشر مقيمة لمستثمر مباشر في الخارج	الدين خصوم الدين المستحقة على مستثمر مباشر مقيم لمؤسسة استثمار مباشر في الخارج	الدين خصوم الدين المستحقة على مؤسسة زميلة مقيمة لمؤسسة زميلة غير مقيمة

القسم واو–٤: الخصوم المستحقة لكيانات غير مقيمة غير مرتبطة

يرجى قيدها بآلاف (العملة المحلية) وفق إرشادات التقييم المذكورة في القسم باء أرصدة خصوم حصص الملكية والدين في نهاية الفترة بين شركتكم وكيانات غير مقيمة غير مرتبطة. وإن لم توجد، يرجى كتابة «لا توجد».

مراكز نهاية الفترة في ــــــــــــ (يرجى إدخال التاريخ المرجعي للمعلومات)

اسم (الاقتصاد) المقابل	سندات الملكية	حصص ملكية أخرى	سندات الدين	العملة والودائع	القروض	الائتمانات التجارية والسلف	الحسابات الأخرى مستحقة القبض	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

القسم زاي: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

____

____

القسم حاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] الأسئلة التي تمت الإجابة عليها تغطي جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركة. / لم تدرج الاستثمارات الأجنبية المباشرة التالية:

____

____

[ ] تم استيفاء بيانات الأقسام ألف وباء وجيم ودال وهاء وواو من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم زاي بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______________________________

التوقيع: ______________________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ١٩ — الأوراق المالية الدولية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______________
التنقيح ______________
المراجعة ______________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات الأصول والخصوم الخارجية لدولة نيولندا في ميزان المدفوعات. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ______________ رقم الهاتف: (____) ______________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ______________ رقم الفاكس: (____) ______________ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ١٩ — الأوراق المالية الدولية

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ١٩ ببيانات الشركة (وأي شركات تابعة لها في نيولندا) المذكورة في الصفحة ١ من هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات أخرى مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. ويرجى تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي. وتحول جميع مبالغ المعاملات المالية والدخل والرسوم والضرائب المخصومة من المنبع باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة، وتقيد جميع مبالغ مركز بداية الفترة ومركز نهاية الفترة باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في التواريخ المرجعية.

هيكل ونطاق الاستمارة ١٩

تتضمن الاستمارة ١٩ المعلومات التي تقوم الشركة بإبلاغها على أساس ربع سنوي بشأن المعاملات في الأوراق المالية الدولية التي تنفذها لحسابها الخاص أو نيابة عن عملائها. وحسب الترتيبات المتفق عليها مع شركتكم، تقدم المعلومات المتعلقة بالقسم ألف والقسم باء باستخدام وسيلة إلكترونية ويرفق بها الأقسام من جيم إلى هاء من الاستمارة ١٩ بعد استيفاء بياناتها.

وفي القسم ألف، ينبغي إبلاغ بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية الصادرة في نيولندا (أ) عن مقيمين والتي تحتفظ بها شركتكم أو تتاجر فيها نيابة عن عملاء غير مقيمين، و(ب) عن غير مقيمين والتي تحتفظ بها شركتكم أو تتاجر فيها نيابة عن عملاء مقيمين أو لحساب الشركة.

في القسم باء، ينبغي إبلاغ بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية الصادرة في الخارج (أ) عن مقيمين والتي تحتفظ بها شركتكم أو تتاجر فيها نيابة عن عملاء غير مقيمين، و(ب) عن غير مقيمين والتي تحتفظ بها شركتكم أو تتاجر فيها نيابة عن عملاء مقيمين أو لحساب الشركة، و(ج) عن مقيمين والتي تحتفظ بها شركتكم أو تتاجر فيها نيابة عن عملاء مقيمين أو لحساب الشركة. وتقيد بيانات تفصيلية مستقلة عن كل ورقة مالية لها رقم مرجعي (العمود ألف) ورمز مالك (العمود باء)، وينطبق ذلك على جميع فئات الأوراق المالية. وفي حال عدم التأكد من المعلومات التي ينبغي إبلاغها، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX.

في القسم جيم، ينبغي قيد بيانات تفصيلية عن مطالبات شركتكم على عملاء غير مقيمين والخصوم المستحقة عليها لعملاء غير مقيمين والمرتبطة بالحسابات القائمة ذات الصلة بمعاملات الأوراق المالية والدخل والرسوم وغير ذلك.

الأرقام المرجعية للأوراق المالية ورموز مالكي الأوراق المالية

ينبغي استخدام رقم مرجعي موحد لكل ورقة مالية. وفي حالة عدم توافر هذه الأرقام – لا سيما في حالة الأوراق المالية الصادرة في الخارج – ينبغي وضع رموز خاصة بشركتكم وتقديم قائمة بهذه الرموز إلى وزارة الإحصاءات النيولندية. وينبغي أن توضح القائمة لكل رمز نوع الورقة المالية والاقتصاد المصدر وعملة التقويم، والصناعة (النشاط) التي تشتغل بها جهة الإصدار، وقطاع (مؤسسة دولية أو حكومة أو بنك مركزي أو بنك أو غير ذلك) جهة الإصدار. (المؤسسات الدولية هي منظمات أعضاؤها من الحكومات، مثل بنك التنمية الآسيوي وبنك الاستثمار الأوروبي).

ويتكون رمز المالك غير المقيم من أربعة أرقام. ويشير العدد الأول في الرمز إلى قطاع العميل غير المقيم (١– مؤسسة دولية، ٢– حكومة، ٣– بنك مركزي، ٤– بنوك أخرى، ٥– أخرى). وتشير الأرقام الثلاثة الأخيرة إلى رمز اقتصاد إقامة العميل غير المقيم. وترد رموز الاقتصادات في نهاية هذه التعليمات.

ويتكون رمز المالك المقيم من أربعة أرقام وحروف وتحدده شركتكم. وينبغي إسناد رمز مستقل لفرادى العملاء من الشركات (مؤسسات الأعمال). وتقدم إلى وزارة الإحصاءات النيولندية قائمة بهذه الرموز توضح الصناعة (النشاط) التي يشتغل بها كل مالك وقطاعه (حكومة أو بنك مركزي أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو قطاع آخر). ويشار إلى العملاء من الأفراد وليس الشركات بالرمز *HOUS*.

المراكز والمعاملات والتغيرات الأخرى والدخل والرسوم والضرائب المخصومة من المنبع

المعلومات المبلغة في الأقسام ألف وباء وجيم يجب أن ترتبط ببعضها البعض على النحو التالي:

مركز نهاية الفترة = مركز بداية الفترة + المعاملات المالية + التغيرات الأخرى.

وتبلغ بيانات المركز في بداية الفترة والمركز في نهاية الفترة باستخدام **الأسعار السوقية** السارية في التواريخ المرجعية.

المعاملات المالية عبارة عن معاملات مرتبطة باقتناء (بما في ذلك الإصدارات) ورقة مالية أو التصرف فيها (بما في ذلك الاسترداد). وتقيد قيمة المعاملات المالية قبل خصم الرسوم.

التغيرات الأخرى هي تغيرات في التقييم، كتلك الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف (في حالة الأوراق المالية المقومة بعملات أجنبية) والأسعار السوقية.

الدخل يشير إلى أرباح الأسهم والفائدة. وينبغي قيد أرباح الأسهم في تاريخ بدء تداول الأسهم دون أرباح موزعة. وتشمل الفائدة الخصومات. والخصم هو الفرق بين قيمة الأداة المالية وقت إصدارها وقيمتها النهائية وقت الاسترداد. وتقيد الفائدة على أساس الاستحقاق. ويقيد الفرق بين الدخل المستحق والدخل المدفوع كمعاملة مالية في الأداة التي تنشأ عنها الفائدة. وفي حال عدم التأكد من كيفية قيد أنواع المعاملات تلك، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX.

ويقيد الدخل قبل خصم أي رسوم وضرائب مخصومة من المنبع.

الرسوم هي مبالغ مستحقة الدفع من العملاء غير المقيمين نظير الخدمات التي تقدمها شركتكم.

الضرائب المخصومة من المنبع تشير — في حالة الأوراق المالية الصادرة عن مقيمين — إلى الضرائب مستحقة الدفع إلى حكومة نيولندا من شركتكم نيابة عن العملاء غير المقيمين وتشير — في حالة الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين — إلى الضرائب التي تخصمها حكومات أجنبية على الأوراق المالية المحتفظ بها في شركتكم نيابة عن عملاء مقيمين أو لحسابكم الخاص.

رموز الاقتصادات

(توفر جهة إعداد بيانات ميزان المدفوعات قائمة برموز الاقتصادات.)

الاستمارة ١٩ – الأوراق المالية الدولية

القسم ألف: الأوراق المالية المصدرة في نيولندا

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الرقم المرجعي	رمز المالك	المركز في بداية الفترة	المعاملات المالية				التغيرات الأخرى	المركز في نهاية الفترة	عملة التقويم	الدخل	الرسوم	الضرائب المخصومة من المنبع
			الإصدارات	عمليات الاسترداد	عمليات الشراء	عمليات البيع						
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء	كاف	لام	ميم
(أ) الأوراق المالية الصادرة عن مقيمين والمملوكة لغير مقيمين												
(ب) الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين والمملوكة لمقيمين												
											////////	
											////////	
											////////	
											////////	
											////////	

القسم باء: الأوراق المالية المصدرة في الخارج

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الرقم المرجعي	رمز المالك	المركز في بداية الفترة	المعاملات المالية				التغيرات الأخرى	المركز في نهاية الفترة	عملة التقويم	الدخل	الرسوم	الضرائب المخصومة من المنبع
			الإصدارات	عمليات الاسترداد	عمليات الشراء	عمليات البيع						
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء	كاف	لام	ميم
(أ)) الآوراق المالية الصادرة عن مقيمين والمملوكة لغير مقيمين												
(ب) الأوراق المالية الصادرة عن غير مقيمين والمملوكة لمقيمين												
											////////	
											////////	
											////////	
											////////	
											////////	

بند تكميلي: الرسوم المحصلة من غير المقيمين غير المدرجة في القسم ألف أو القسم باء آنفا ألف دولار نيولندي ________

القسم جيم: المطالبات المستحقة على عملاء غير مقيمين والخصوم المستحقة لهم

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

نوع الاستثمار	المركز في بداية الفترة	المعاملات	التغيرات الأخرى	المركز في نهاية الفترة
ألف	باء	جيم	دال	هاء
المطالبات المستحقة على غير مقيمين				
أوراق مالية				
رسوم				
دخل				
أخرى				
الخصوم المستحقة لغير مقيمين				
أوراق مالية				
رسوم				
دخل				
أخرى				

القسم دال: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم هاء: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] الأسئلة التي تمت الإجابة عليها تغطي جميع أنشطة الأوراق المالية للشركة المذكورة في الصفحة ١. / الأنشطة التالية لم يتم إدراجها:

____

____

[ ] تم استيفاء بيانات الأقسام ألف وباء وجيم من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / يتضمن القسم دال بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______________________________

التوقيع: ______________________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٢٠ — حيازات ومعاملات عقود المشتقات المالية المبرمة مع غير المقيمين

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ______
التنقيح ______
المراجعة ______

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الشركة التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لنيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ______ رقم الهاتف: (___) ______ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ______ رقم الفاكس: (___) ______ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٢٠ — حيازات ومعاملات عقود المشتقات المالية المبرمة مع غير المقيمين

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٢٠ ببيانات جميع الشركات المقيمة (وأي شركات تابعة لها في نيولندا) التي تدخل في عقود مشتقات مع غير المقيمين – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات أخرى مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الفروع والشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات مقيمة في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة. وتبلغ المعاملات والمراكز على أساس اقتصاد إقامة الطرف المقابل المباشر. ويرجى عدم قيد المعاملات والمراكز على أساس عملة تقويم الأداة أو اقتصاد المؤسسة الأم للطرف المقابل (أي الجنسية) أو اقتصاد إصدار الأداة أو اقتصاد الضامن (أي المتحمل للخطر النهائي).

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. ويرجى تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي. وتحول جميع مبالغ المعاملات المالية والدخل والرسوم والضرائب المخصومة من المنبع باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة، وتقيد جميع مبالغ مركز بداية الفترة ومركز نهاية الفترة باستخدام متوسط أسعار صرف الشراء والبيع السارية في التواريخ المرجعية.

إبلاغ بيانات المراكز

في الأقسام ألف وباء وجيم، ينبغي أن تكون المراكز المبلغة هي الأرصدة القائمة في نهاية عمل اليوم الأخير في ربع السنة التقويمية المعدة عنه الاستمارة. وتقيم المشتقات المالية بالأسعار السوقية السارية في تواريخ القيد في الميزانية العمومية. وإذا لم تكن بيانات الأسعار السوقية متاحة، يمكن تقييم المشتقات المالية باستخدام طرق أخرى على أساس القيمة العادلة (مثل نماذج الخيارات أو القيمة الحاضرة). ووينبغي إبلاغ بيانات المراكز على أساس إجمالي. ولكن بالنسبة للعقود المتعددة المبرمة مع طرف مقابل واحد، فيمكن إبلاغ بياناتها على أساس صاف في حالة وجود اتفاق عام لتصفية المراكز وفي حال قيد العقود بالقيمة الصافية في السجلات المحاسبية وكشوف المركز المالي للشركة.

هيكل ونطاق الاستمارة ٢٠

الغرض من هذه الاستمارة جمع معلومات حديثة وموثوقة عن معاملات وحيازات عقود المشتقات المبرمة مع مقيمين أجانب مصنفة حسب اقتصاد المقيم الأجنبي. وتجمع البيانات حسب أدوات المشتقات: عقود خيار، وعقود مستقبلية وآجلة، وعقود مبادلات. وينبغي ألا تشمل المعاملات والمراكز المبلغة قيمة السلع الأساسية والأوراق المالية والأصول الأخرى غير النقدية والنقدية (في حالة عقود مبادلات النقد الأجنبي) التي تم تلقيها أو تسليمها بغرض تسوية عقود المشتقات بمختلف أنواعها. ولا تشمل المعاملات والمراكز المبلغة خيارات الاكتتاب الممنوحة للعاملين (الأدوات المالية التي قد تكون لها سمات مماثلة لعقود خيار الشراء).

القسم ألف – عقود الخيار: بالنسبة للمعاملات (العمود باء والعمود جيم)، تسجل العلاوات المدفوعة أو المتحصلة على عقود الخيار. وفي العمودين دال وهاء، تقيد المبالغ النقدية التي يتم تلقيها أو دفعها وقت ممارسة عقود الخيار التي تتم تسويتها نقدا فقط. وتسجل مراكز نهاية ربع السنة في العمود واو (الأصول) والعمود زاي (الخصوم).

القسم باء – معاملات العقود المستقبلية والعقود الآجلة: بالنسبة للمعاملات في العقود المستقبلية والعقود الآجلة (العمود باء والعمود جيم)، تسجل المدفوعات أو المتحصلات التراكمية (على أساس يومي عادة في حالة العقود المستقبلية) التي تنشأ عن التغير في قيمة العقود المستقبلية («هامش ضمان القيمة»). وتدرج أيضا مبلغ التسوية النقدية النهائية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة. وبالنسبة لعقود الفائدة الآجلة، تقيد المبالغ النقدية المتحصلة أو المدفوعة وقت استحقاق العقود الآجلة أو تسويتها (بما في ذلك عقود الصرف الأجنبي). لا يقيد المبلغ المتحصل أو المدفوع وقت تسوية العقد الآجل بأوراق مالية أو أصول غير نقدية أخرى. وتسجل مراكز نهاية ربع السنة في العمود دال (الأصول) والعمود هاء (الخصوم).

القسم جيم – عقود المبادلات: تقيد في العمود باء والعمود جيم صافي المبالغ النقدية المتحصلة أو المدفوعة وقت استحقاق أو إنهاء عقد المبادلة، وأي مدفوعات تسوية نقدية صافية تؤدى بصفة دورية بموجب شروط عقد المبادلة (التسويات الصافية تشير إلى مقاصة تدفقات فرادى العقود وليس مقاصة الأدوات المتماثلة). وتسجل مراكز نهاية ربع السنة في العمود دال (الأصول) والعمود هاء (الخصوم).

القسم دال – القيمة الافتراضية للعقود بالعملة الأجنبية والعقود المربوطة بعملات أجنبية: تسجل المراكز بالقيمة الافتراضية، مبوبة حسب المدفوعات والمتحصلات الجارية الأجنبية، وحسب الأداة (عقود آجلة وعقود خيارات).

استثناءات محددة:

ينبغي عدم قيد الآتي: (١) عقود النقد الأجنبي الفورية، و(٢) بيع الأصول على المكشوف، و(٣) عمليات المتاجرة المعتادة في الأوراق المالية، و(٤) عمليات الشراء والبيع المعتادة لبنود أخرى (بخلاف الأدوات المالية أو أدوات المشتقات) سيتم تسليمها ويتوقع قيام جهة الإبلاغ باستخدامها أو بيعها خلال فترة معقولة في سياق نشاطها المعتاد، و(٥) عقود التأمين على الحياة والممتلكات وضد الإصابات، و(٦) الضمانات المالية التي لا ينطبق عليها تعريف المشتقات المالية. ويمكن مراجعة الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الفقرة ٥–٨٣) للاطلاع على معلومات إضافية بشأن الترتيبات المالية بخلاف المشتقات المالية.

الاستمارة ٢٠ – حيازات ومعاملات عقود المشتقات المالية المبرمة مع غير المقيمين

القسم ألف: عقود الخيار

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد	المعاملات		المبالغ النقدية المتحصلة/المدفوعة وقت ممارسة الخيارات التي تتم تسويتها نقدا فقط		المراكز القائمة في نهاية ربع السنة	
	العلاوات المتحصلة	العلاوات المدفوعة	المتحصلات	المدفوعات	الأصول	الخصوم
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي

القسم باء: العقود المستقبلية والعقود الآجلة

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد	المتحصلات / المدفوعات التراكمية خلال الفترة الناتجة عن التغير في قيمة العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعن التسويات النقدية النهائية		المراكز القائمة في نهاية ربع السنة	
	المتحصلات	المدفوعات	الأصول	الخصوم
ألف	باء	جيم	دال	هاء

القسم جيم: عقود المبادلات

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد	صافي المبالغ النقدية المتحصلة / المدفوعة وقت الاستحقاق أو الإنهاء وأي مدفوعات تسوية نقدية صافية تم أداؤها خلال فترة العقد		المراكز القائمة في نهاية ربع السنة	
	المتحصلات	المدفوعات	الأصول	الخصوم
ألف	باء	جيم	دال	هاء

القسم دال: مراكز المشتقات المالية مع غير المقيمين: القيمة الافتراضية للعقود بالعملة الأجنبية والعقود المربوطة بعملات أجنبية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الأداة	المراكز القائمة في نهاية ربع السنة
ألف	باء
عملة أجنبية مستحقة القبض:	
عقود آجلة	
عقود خيار	
عملة أجنبية مستحقة الدفع:	
عقود آجلة	
عقود خيار	

القسم هاء: تعديلات على البيانات المبلغة سابقا

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي تعديلات أجريت على بيانات خاطئة أبلغت في السابق.

القسم واو: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] اسم الشركة في الصفحة ١ صحيح. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] الأسئلة التي تمت الإجابة عليها تغطي جميع أنشطة الأوراق المالية للشركة المذكورة في الصفحة ١. / الأنشطة التالية لم يتم إدراجها:

____

____

[ ] تم استيفاء بيانات الأقسام ألف وباء وجيم ودال من الاستمارة وفق التعليمات.

[ ] لم يتم إجراء تعديلات ملحوظة على بيانات الفترات السابقة. / ترد أدناه بيانات تفصيلية عن التعديلات الملحوظة التي أجريت على بيانات الفترات السابقة.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلاتنا.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة: ______________________________

التوقيع: ______________________________

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٢١ — السفر: المقيمون العائدون

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا

هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، يتعين على المقيم العائد من السفر الى الخارج استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات نفقات المسافرين المقيمين العائدين إلى نيولندا في ميزان المدفوعات لدولة نيولندا.

التعليمات: يرجى الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في الاستمارة ٢١. وبعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى وضعها في الصندوق الأزرق المكتوب عليه وزارة الإحصاءات النيولندية – مسح المسافرين والموجود في صالة الوصول. وسيكون أحد موظفي الوزارة متواجدا بجوار هذا الصندوق للإجابة على أي أسئلة لديكم.

التقديرات: في حال عدم التأكد من قيمة المبالغ التي يجب إدراجها في الاستمارة، يرجى إدراج أدق تقديرات ممكنة.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________ رمز المنطقة

الاستمارة ٢١ — السفر: المقيمون العائدون

يمكن الاختيار ما بين إبلاغ بيانات مسافر واحد أو بيانات مجموعة من المسافرين.

المسافرون الذين يصطحبون أطفالا (الأشخاص دون سن ١٨ عاما) ينبغي عليهم إدراج نفقات السفر المرتبطة بهؤلاء الأطفال.

١– هل تستوفي بيانات هذا الإقرار عن نفسك فقط أو عن مجموعة مسافرين؟

[ ] عن نفسي فقط – يرجى الانتقال إلى السؤال ٣.

[ ] عن مجموعة – يرجى الانتقال إلى السؤال ٢.

٢– (أ) عدد الأشخاص في مجموعتك؟ ________________

(ب) عدد الأشخاص دون سن ١٨ عاما منهم؟ ________________

٣– أي اقتصاد قضيتم فيه معظم الوقت في الخارج؟ ________________

٤– ماذا كان الغرض من السفر؟

[ ] العمل [ ] غرض شخصي

٥– إذا كان السفر بغرض العمل، هل مارستم عملاً في الخارج:

(أ) على الحدود (الانتقال يوميا أو أسبوعيا)

(ب) عملا موسميا

(ج) بعقد قصير الأجل

(د) لا شيء مما سبق (عمل مدفوع الأجر من رب عمل مقيم)

٦– (أ) كم عدد الليالي التي قضيتموها في الخارج؟ ________________

(ب) كم منها قضيتموه في أماكن للإقامة مدفوعة الأجر؟ ________________

٧– يرجى تسجيل بالدولار النيولندي نفقات سفركم في الخارج. يرجى إدراج المبالغ التي دفعها نيابة عنكم مقيمون آخرون، كرب العمل.

نوع النفقات	المبلغ (بالدولار النيولندي)
(أ) النفقات المتحملة قبل الرحلة الى الخارج (بما في ذلك أي مبالغ تم صرفها قبل مغادرتكم)	
(ب) الإقامة	
(ج) الغذاء والمشروبات	
(د) الترفيه	
(هـ) الهدايا التذكارية والسلع الأخرى المشتراة في الخارج	
(و) النقل **داخل** البلدان الأجنبية وبين البلدان الأجنبية	
(ز) هدايا مقدمة إلى أشخاص مقيمين في الخارج	
(ح) نفقات أخرى في الخارج، بخلاف النقل الدولي (يرجى التحديد) ________________	
مجموع النفقات في الخارج	

٨– هل المبالغ المبلغة في السؤال ٧(أ) تتضمن أجرة السفر الدولي؟

[ ] نعم [ ] لا

٩- يرجى قيد أي إيرادات وأي مبالغ متحصلة خلال (الفترة) من مقيمين في البلدان التي قمتم بزيارتها أثناء سفركم في الخارج.

مصدر المتحصلات	المبلغ (بالدولار النيولندي)
(أ) دخل من العمل في بلدان أجنبية	
(ب) هدايا من مقيمين أجانب	
(ج) أخرى (يرجى التحديد) ________	
مجموع المبالغ المتحصلة في الخارج	

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٢٢ — السفر: غير المقيمين المغادرين

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لغير المقيمين المغادرين نيولندا استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات في نيولندا عن نفقات المسافرين غير المقيمين أثناء مكوثهم في نيولندا.

التعليمات: يرجى الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في الاستمارة ٢٢. وبعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى وضعها في الصندوق الأزرق المكتوب عليه وزارة الإحصاءات النيولندية — مسح المسافرين والموجود في صالة المغادرة. وسيكون أحد موظفي الوزارة متواجدا بجوار هذا الصندوق للإجابة على أي أسئلة لديكم.

التقديرات: في حال عدم التأكد من قيمة المبالغ التي يجب إدراجها في الاستمارة، يرجى إدراج أدق تقديرات ممكنة.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (____) ____________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (____) ____________ رمز المنطقة

الاستمارة ٢٢ – السفر: غير المقيمين المغادرين

يمكن الاختيار ما بين إبلاغ بيانات مغادر واحد أو بيانات مجموعة من المسافرين المغادرين.

المسافرون الذين يصطحبون أطفالا (الأشخاص دون سن ١٨ عاما) ينبغي عليهم إدراج نفقات السفر المرتبطة بهؤلاء الأطفال.

١– هل تستوفي بيانات هذا الإقرار عن نفسك فقط أو عن مجموعة مسافرين؟

[ ] عن نفسي فقط – يرجى الانتقال إلى السؤال ٣.
[ ] عن مجموعة – يرجى الانتقال إلى السؤال ٢.

٢– (أ) عدد الأشخاص في مجموعتك؟ ______________

(ب) عدد الأشخاص دون سن ١٨ عاما منهم؟ ______________

٣– أي اقتصاد تقيمون فيه عادة؟ ______________

٤– ماذا كان الغرض من زيارتكم إلى نيولندا؟

[ ] العمل [ ] غرض شخصي

٥– إذا كان السفر بغرض العمل، هل مارستم عملاً في نيولندا:

(أ) على الحدود (الانتقال يوميا أو أسبوعيا)

(ب) عملا موسميا

(ج) بعقد قصير الأجل

(د) لا شيء مما سبق (عمل مدفوع الأجر من رب عمل غير مقيم)

٦– أ) كم عدد الليالي التي قضيتموها في نيولندا؟ ______________

(ب) كم منها قضيتم في أماكن للإقامة مدفوعة الأجر؟ ______________

٧– يرجى تسجيل بالدولار النيولندي نفقات سفركم داخل نيولندا. يرجى إدراج المبالغ التي دفعها نيابة عنكم غير مقيمين آخرين، كرب عملكم.

نوع النفقات	المبلغ (بالدولار النيولندي)
(أ) النفقات المتحملة قبل الرحلة (بما في ذلك أي مبالغ تم صرفها، قبل وصولكم، خلال رحلتكم إلى نيولندا)	
(ب) الإقامة	
(ج) الغذاء والمشروبات	
(د) الترفيه	
(هـ) الهدايا التذكارية والسلع الأخرى المشتراة في نيولندا	
(و) النقل داخل نيولندا	
(ز) هدايا لأشخاص مقيمين في نيولندا	
(ح) نفقات أخرى داخل نيولندا، بخلاف النقل الدولي (يرجى التحديد) ______________	
مجموع النفقات في نيولندا	

٨– هل المبالغ المبلغة في السؤال ٧(أ) تتضمن أجرة السفر الدولي؟

[ ] نعم [ ] لا

٩- يرجى قيد أي إيرادات وأي مبالغ حصلتم عليها خلال (الفترة) من مقيمين في نيولندا خلال سفركم في نيولندا

مصدر المتحصلات	المبلغ (بالدولار النيولندي)
(أ) دخل من العمل في شركات نيولندية	
(ب) هدايا من مقيمين في نيولندا	
(ج) أخرى (يرجى التحديد)________	
مجموع المبالغ المتحصلة في نيولندا	

الشعار

مسح ميزان المدفوعات
الاستمارة ٢٣ — السفر: المعاملات والمراكز الدولية للأسر المعيشية

يرجى تصحيح أي أخطاء في هذا التوصيف

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

الرقم المرجعي

قسم ميزان المدفوعات
وزارة الإحصاءات النيولندية
أركاديا
هاتف (XXX) XXX-XXXX
فاكس (XXX) XXX-XXXX
البريد الإلكتروني: bop@stat.com

للاستخدام الداخلي فقط
الاستلام ____________
التنقيح ____________
المراجعة ____________

الربع المنتهي في شهر/ يوم/ سنة

يرجى قراءة المعلومات التالية قبل استيفاء بيانات الاستمارة.

سلطة جمع البيانات: بموجب قانون الإحصاءات في نيولندا، ينبغي لأحد ممثلي الأسرة المعيشية التي تم إرسال هذه الاستمارة إليها استيفاء بيانات هذه الاستمارة وإعادتها إلى وزارة الإحصاءات النيولندية.

السرية: قانون الإحصاءات في نيولندا يكفل سرية المعلومات المقدمة من خلال هذه الاستمارة.

الغرض من جمع البيانات: تجمع هذه الاستمارة معلومات سيتم استخدامها في إعداد إحصاءات المعاملات والمراكز الدولية للأسر المعيشية في ميزان المدفوعات لدولة نيولندا. وتنشر هذه الإحصاءات على أساس ربع سنوي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الذي تصدره وزارة الإحصاءات النيولندية.

موعد التقديم: يرجى استيفاء بيانات الاستمارة وإعادتها في موعد غايته **شهر/ يوم/ سنة**.

كيفية التقديم: يرجى تقديم الاستمارة عن طريق البريد (العنوان) أو البريد الإلكتروني (bop@stat.com).

التقديرات: بعض البيانات المطلوبة قد لا تكون متوفرة بسهولة لديكم. ويكتفى في هذه الحالات بتقديم **تقديرات دقيقة**.

المساعدة: للاستفسارات أو طلب المساعدة بخصوص هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (XXX) XXX-XXXX أو إرسال بريد إلكتروني إلى bop@stat.com.

مع جزيل الشكر: نقدر حسن تعاونكم الذي يكفل دقة إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

بعد استيفاء بيانات الاستمارة، يرجى الاحتفاظ بنسخة منها في سجلاتكم.

جون سميث
خبير إحصائي
نيولندا

إذا كانت لديكم أي استفسارات بشأن هذه الاستمارة، يرجى الاتصال بالشخص الموضحة بياناته أدناه:

الاسم: ____________ رقم الهاتف: (___) ____________ رمز المنطقة

المسمى الوظيفي: ____________ رقم الفاكس: (___) ____________ رمز المنطقة

تعليمات استيفاء بيانات الاستمارة ٢٣ — المعاملات والمراكز الدولية للأسر المعيشية

تعليمات الإبلاغ

ينبغي استيفاء بيانات الاستمارة ٢٣ ببيانات الأسرة المعيشية المذكورة في الصفحة ١ من هذه الاستمارة – ما لم يكن قد تم الاتفاق على ترتيبات أخرى مع وزارة الإحصاءات النيولندية.

المقيمون وغير المقيمين

غير المقيم هو شخص أو شركة أو أي منظمة أخرى ويقع مقر إقامته المعتاد في اقتصاد آخر بخلاف نيولندا. وتعتبر الشركات التي تتبع الشركات غير المقيمة والتي يقع مقرها في نيولندا شركات **مقيمة** في نيولندا. وبالمثل، تعتبر الشركات الأجنبية التابعة للشركات التي يقع مقرها في نيولندا غير مقيمة.

التحويل إلى الدولار النيولندي

ينبغي إبلاغ بيانات جميع القيم بآلاف الدولارات النيولندية. وينبغي تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار النيولندي باستخدام **متوسط** أسعار صرف الشراء والبيع السارية في تاريخ المعاملة. إذا كانت المبالغ أقل من ٥٠٠ دولار نيولندي، يرجى ترك مكان المبلغ فارغا أو وضع علامة «—».

هيكل الاستمارة ٢٣

الاستمارة ٢٣ تجمع معلومات ربع سنوية عن مجموعة مختارة من المراكز والمعاملات الدولية للأسرة المعيشية المعنية.

ويجمع القسم ألف معلومات عن السلع التي تم استلامها وإرسالها عن طريق خدمات بريد الطرود والتسليم باليد. يرجى عدم إدراج السلع المشتراة في الخارج والمرسلة إلى بلد الموطن خلال رحلة شخصية.

ويجمع القسم باء معلومات عن الخدمات التي تم تلقيها من غير المقيمين. وتتضمن الخدمات القانونية إبرام اتفاقيات نقل الملكية في عمليات شراء الممتلكات. وتتضمن خدمات التعليم الدورات الدراسية عن طريق المراسلة وخدمات التعليم المشتراة عبر شبكة الإنترنت. وتتضمن خدمات الترفيه مشتريات المحتوى الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية نظير رسوم استخدام والبث التلفزيوني مدفوع الأجر نظير المشاهدة. ويرجى عدم إدراج الخدمات المشتراة في الخارج خلال الرحلات الشخصية.

ويجمع القسم جيم معلومات عن الأصول الأجنبية، بما في ذلك الاشتراك في ترتيبات السكن القائمة على المشاركة في الوقت في الممتلكات الأجنبية وحيازات العملات الورقية والمعدنية الصادرة عن جهات أجنبية. وتستثنى من حصص الملكية ووحدات صناديق الاستثمار المراكز التي يحتفظ بها نيابة عنكم أمناء حفظ ومديرو صناديق مقيمون. وتتضمن التغيرات الأخرى التغيرات في قيمة الأصول نتيجة تغيرات الأسعار السوقية وأسعار الصرف.

ويجمع القسم دال معلومات عن الدخل الأجنبي المتحصل.

ويجمع القسم هاء معلومات عن الخصوم الأجنبية. وتدرج ضمن القروض عقود القروض العقارية المبرمة مع بنوك أجنبية (كقروض عقارية لشراء ممتلكات أجنبية).

ويجمع القسم واو معلومات عن المبالغ المدفوعة إلى غير المقيمين.

الاقتصاد

يطلب كل سؤال معلومات عن اقتصاد المعاملة أو المركز. يرجى تسجيل اسم بلد إقامة الطرف غير المقيم في المعاملة.

الاستمارة ٢٣ — المعاملات والمراكز الدولية للأسر المعيشية

القسم ألف: الواردات والصادرات السلعية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	الاقتصاد ١	الاقتصاد ٢	الاقتصاد ٣	الاقتصاد ٤	الاقتصاد ٥
الواردات السلعية						
١– قيمة السلع التي تم استلامها عن طريق بريد الطرود (بخلاف الهدايا)						
٢– قيمة الهدايا التي تم استلامها عن طريق بريد الطرود						
٣– قيمة السلع التي تم استلامها عن طريق خدمات توصيل الرسائل (بخلاف الهدايا)						
٤– قيمة الهدايا التي تم استلامها عن طريق خدمات توصيل الرسائل						
الصادرات السلعية						
٥– قيمة السلع التي تم إرسالها عن طريق بريد الطرود (بخلاف الهدايا)						
٦– قيمة الهدايا التي تم إرسالها عن طريق بريد الطرود						
٧– قيمة السلع التي تم إرسالها عن طريق خدمات توصيل الرسائل (بخلاف الهدايا)						
٨– قيمة الهدايا التي تم إرسالها تم إرسالها عن طريق خدمات توصيل الرسائل						

القسم باء: الخدمات المقدمة من غير المقيمين والخدمات المقدمة إلى غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

قيمة الخدمات	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	الاقتصاد ١	الاقتصاد ٢	الاقتصاد ٣	الاقتصاد ٤	الاقتصاد ٥
الخدمات المقدمة من غير المقيمين						
٩– الخدمات القانونية						
١٠– الخدمات المحاسبية						
١١– خدمات السمسرة						
١٢– خدمات التعليم						
١٣– خدمات الترفيه						
١٤– أخرى (يرجى التحديد: ________)						
الخدمات المقدمة إلى غير المقيمين						
١٥– الخدمات القانونية						
١٦– الخدمات المحاسبية						
١٧– خدمات السمسرة						
١٨– خدمات التعليم						
١٩– خدمات الترفيه						
٢٠– أخرى (يرجى التحديد: ________)						

القسم جيم: الأصول الأجنبية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد	العملة	المركز في بداية ربع السنة	المشتريات والإيداعات خلال ربع السنة	المبيعات والمسحوبات خلال ربع السنة	التغيرات الأخرى في المركز	المركز في نهاية ربع السنة
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي
٢١– حصص الملكية في شركات غير مقيمة						
٢٢– وحدات صناديق الاستثمار غير المقيمة						
٢٣– سندات الدين الصادرة عن غير مقيمين						
٢٤– خيارات الأسهم المحررة من غير المقيمين						
٢٥– حسابات في بنوك أجنبية						
٢٦– عملة أجنبية						
٢٧– الأرض						
٢٨– استثمارات أجنبية أخرى						

يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن أي اشتراكات في ترتيبات المشاركة في الوقت، بما في ذلك مكان السكن وما إذا كانت المشاركة بموجب صك ملكية أم بنظام العضوية أو حق الاستخدام.

القسم دال: المبالغ المتحصلة من غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (يرجى التحديد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
٢٩– أرباح الأسهم المتحصلة من ملكية أسهم						
٣٠– توزيعات صناديق الاستثمار						
٣١– الفائدة المستحقة على سندات الدين						
٣٢– خدمات التعليم						
٣٣– الفائدة على الحسابات المصرفية						
٣٤– الريوع المتحصلة من تأجير أراض أجنبية						
٣٥– الأجور والرواتب المتحصلة من أرباب عمل غير مقيمين						
٣٦– مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب عمل غير مقيمين نيابة عنكم						
٣٧– التحويلات الواردة من أفراد العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء في الخارج						
٣٧أ– منها لأغراض شراء عقارات						
٣٨– مزايا الضمان الاجتماعي المتحصلة من صناديق معاشات تقاعدية غير مقيمة						
٣٩– المطالبات المتحصلة من شركات تأمين غير مقيمة						
٤٠– أخرى (يرجى التحديد: ______________________)						

القسم هاء: الخصوم الأجنبية

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

الاقتصاد	العملة	المركز في بداية ربع السنة	الاقتراض خلال ربع السنة	المدفوعات خلال ربع السنة	التغيرات الأخرى في المركز	المركز في نهاية ربع السنة
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي
٤١– القروض						
٤٢– خصوم أجنبية أخرى						

القسم واو: مدفوعات إلى غير المقيمين

(تسجل القيمة بآلاف الدولارات النيولندية)

	المجموع	المعاملات حسب الاقتصاد (حدد)				
	ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو
٤٣– التحويلات (إلى أفراد العائلة في الخارج على سبيل المثال) ٤٣أ– منها لأغراض شراء عقارات						
٤٤– مساهمات ضمان اجتماعي مدفوعة إلى صناديق معاشات تقاعد غير مقيمة						
٤٥– أقساط التأمين المدفوعة إلى شركات تأمين غير مقيمة						
٤٦– الضرائب المدفوعة إلى حكومات أجنبية على أرباح أجنبية						
٤٧– مدفوعات سداد القروض						
منها: الفوائد المستحقة على القروض						
٤٨– رسوم على حسابات في بنوك أجنبية						
٤٩– رسوم على قروض أجنبية						
٥٠– أخرى (يرجى التحديد: ____________)						

القسم زاي: أسئلة ختامية

يرجى التأكد من استيفاء بيانات الاستمارة بمعلومات صحيحة، مع وضع علامة بين الأقواس فيما يلي وشطب العبارات غير الصحيحة.

[ ] بيانات الاتصال بالأسرة المذكورة في الصفحة ١ صحيحة. / تم تصحيح الاسم والعنوان في الصفحة ١.

[ ] تم إدخال بيانات تفصيلية عن مسؤول الاتصال في الصفحة ١.

[ ] تم استيفاء بيانات القسم ألف إلى القسم واو وفق التعليمات.

[ ] تم إعداد نسخة من هذه الاستمارة للاحتفاظ بها في سجلات الأسرة.

اسم الشخص القائم باستيفاء بيانات الاستمارة ____________________

التوقيع: ____________________

الفهرس

تشير الأرقام إلى الفقرات التي تتضمنها الفصول أو الأطر أو الملاحق. ويتم إدراج أرقام الصفحات للاستمارات النموذجية.

باء

تاء

دال

نون

هاء

واو


ISBN-13: 978-1-51354-095-5

BPM6 COMPILATION GUIDE (Arabic)
Statistics Department 2014